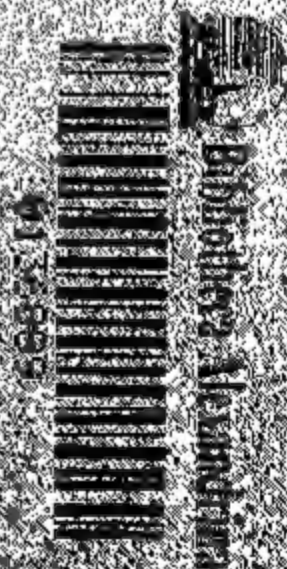


الكتاب
أحمد طربين
استاذ في كلية الآداب
جامعة دمشق

تاريخ

المشرق العربي المعاصر



١٤٦٥ - ١٤٠٦ هـ

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م

الطبعة الجديدة - مصر

الأستاذ
أحمد طربين
أستاذ في كلية الآداب
جامعة دمشق

تاريخ المشرق العربي المعاصر

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لمجامعة دمشق

١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ
١٩٨٥ - ١٩٨٦ م

المطبعة الجديدة - دمشق

بين يدي الكتاب

نستطيع أن نقسم العصر العثماني في الاقطار العربية الى عصرين ، لكل منهما ميزاته وخصائصه التي يختلف بها عن الآخر اختلافا تاما . فالعصر العثماني الاول ، في اصطلاح جمهرة المؤرخين ، يمتد من القرن السادس عشر الذي شهد الفتوح العثمانية للاقطار العربية ، حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر . والعصر العثماني الثاني ، ويمتد من القرن التاسع عشر حتى جلاء العثمانيين عن الاقطار العربية عام ١٩١٨ .

وهذان العصران يقابلان كامل الفترة الحديثة ومعظم الفترة المعاصرة من تاريخ العرب المندمجين في الدولة العثمانية . ولهذا لا يمكن دراسة تاريخ المشرق العربي المعاصر ، أو تاريخ العرب المعاصر عموما بمعزل عن عوامل تكوين وبناء هذا التاريخ التي ترجع خاصة الى العصر العثماني الثاني .

ففي العصر العثماني الاول ، خضع العرب لأنظمة الحكم التي وضعت للولايات ، وهي أنظمة تركت قدرا كبيرا من حرية التصرف للسلطات المحلية ، وتميز الحكم فيها باللامركزية والبساطة والسطحية والمحافظة ، وبهذا الوصف لا ينتظر منه أن يحدث تغييرا جوهريا في نظم البلاد أو حياة المجتمع .

وفي العصر العثماني الثاني ، تميّز الحكم والتشريع بالنظام المركزي ، وربطت الولايات بالعاصمة ربطا قويا ، وأخضع أصحاب الحقوق المكتسبة والجماعات والهيئات والعصبيات إخضاعا تاما . وتكفلت الدولة بأداء واجبات وتحمل مسؤوليات لاعهد للرعية بها من قبل . وسجل هذا العصر بداية التقدم والنهوض في الدولة ، بفضل التنظيمات الإصلاحية التي أحدثت انقلابا عظيما في الامور الادارية والقضائية ، وأثّرت تأثيرا عميقا في الاحوال السياسية والاجتماعية

والاقتصادية والفكرية والادبية ، بحيث يمكن اعتبارها أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة نحو اقتباس النظم الغربية ، بعد إلغاء الانكشارية وتجديد الحياة العسكرية . ومن هنا تبرز أهميتها كعامل من العوامل الثلاثة ، التي ساهمت في تكوين وبناء المشرق العربي المعاصر بصورته الزاهنة . وعلى الرغم من أن أقطار المشرق العربي شهدت بعض مظاهر التجديد قبيل القرن التاسع عشر ، إلا أن هذا القرن هو الذي يستحق أن نسميه عصر التجديد أو عصر النهضة .

أما العامل الثاني ، فهو احتدام النزاع الدولي حول الاقطار العربية مشرقاً ومغرباً ، وما رافقه من استمرار زحف الاستعمار الاوربي لاحتلال هذه الاقطار . لقد أقامت الدولة العثمانية في القرن السادس عشر سياجا أحاط بالاقطار الغربية ، وجعل أوربة تتردد كثيرا في محاولة اختراقه خوفا من اصطدامها بالدولة العثمانية التي تكافأت قوتها أو رجحت على قوة أوربة . وبذلك ظلت الكتلة العربية عموما بمنأى عن أي تهديد أو احتلال أوربي حتى أواخر القرن الثامن عشر ، حين عجزت القوة العثمانية عين مواجهة الظروف والتحديات الجديدة ، بسبب ضعفها وانحطاط أدواتها العسكرية ، بالقياس إلى الغرب الاوربي الذي اندفع قدما لتجديد نظمها وتنمية قوتها ، منذ أن بلغت حركة الكشف الجغرافي أوجها في القرن السادس عشر ، ومكنت الاوربيين من تطويق العالم العربي ، ونشر سيادتهم في بحار لم يكن ينازع الملاحه العربية فيها منازع .

بيد أن هذا التطويق الاوربي الذي بدأ بتأسيس امبراطوريات آسيوية للديول الاستعمارية ، ولم يؤد إلى اعتداء على حوزة الوطن العربي في العصر العثماني الاول ، لم يلبث أن تطور إلى احتلال في العصر العثماني الثاني ، لتفاوت قوة العثمانيين والاوربيين في العلم والحرب والاقتصاد . وساهم ذلك في انهاء عهد الركود والسكون والمحافظة ، وبدء عهد الحركة والتطور والتغيير . ففي حين كانت الدولة العثمانية تمثل القديم ولا تقبل التجديد الا مضطرة في القرن السادس عشر ، إذا بها تقبله واردا عليها من الغرب الاوربي في القرن

التاسع عشر، وذلك للوقوف على أسباب انتصاره ، ومحاولة وقف تدهور الدولة والابقاء على ممتلكاتها ضد أطماع الاستعمار الاوربي .

أما العامل الثالث ، فهو ظهور القومية العربية : وهو عامل نما مستقلا بذاته ، ومتأثرا بالعاملين السابقين كليهما . ولكن حركة القومية العربية لم تتخذ شكلا موحدا في مختلف مراكز الحياة العربية في القرن التاسع عشر ، وإنما اتسمت بداياتها بمظاهر مختلفة في وحيها ودوافعها وتطلعاتها .

ونحن سنتناول ايجازا هذه العوامل الثلاثة في تكوين المشرق العربي المعاصر ، وسنقتصر في الفصلين الاول والثاني على أبرز اتجاهاتها وأهم مظاهرها . ولنسرع الى القول إن هذه العوامل لم تكن مستقلة يفعل كل منها فعله بمعزل عن الآخر ، وإنما كانت متداخلة التأثير . ففي الوقت الذي كانت تجري فيه حركات الاصلاح الوطني أو التنظيم العثماني ، كانت المطامع الدولية تتربص بأمتنا الدوائر وتكيد لها لاختداد الجذوة القومية فيها .

أما الفصل الثالث فنرصد فيه الفترة ما بين الحربين العالميتين ، وما اشتملت عليه من حركات التحرر الوطني ضد السيطرة الاجنبية ، ومن نزعات التضامن القومي العربي . ذلك أن الدول الكبرى الاستعمارية استولت على مختلف الاقطار العربية في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متباينة ، وصارت تحكمها بأساليب متنوعة . وأوجدت في كل قطر منها أنظمة ادارية وتشريعية واقتصادية وثقافية خاصة ، تولدت عنها أوضاع سياسية ونزعات اقليمية ، سعى العرب في الفترة ما بين الحربين الى ازالتها ، وتحقيق تطلعاتهم في الدولة العربية الموحدة التي تأمر عليها الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الاولى .

ونعرض في الفصل نفسه لمساعي العرب في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل ، لاستكمال تحرير أقطارهم ولوضعها على طريق التحرر والوحدة . وقد تحكمت في هذه المساعي الرسمية عوامل المرحلة السابقة ، فتأسست جامعة الدول العربية . ولكن الجماهير الواسعة كانت تأمل أن واضعي ميثاق الجامعة سوف يعدلونه مستقبلا بما يتفق مع تحرق العرب نحو بناء وحدة عربية تحول التضامن

الغفوي التاريخي بين جماهير أمتنا العربية الى حقيقة فعلية تفرض وجودنا على السياسة الدولية بما يتناسب مع مكانتنا البشرية والاقتصادية والاستراتيجية .

وطبيعي أن هذا الكتاب لا يمكن أن يطمح للوفاء بمتطلبات تاريخ المشرق العربي المعاصر بمختلف أقطاره ، نظرا لتشعب مواضيعه وتنوع مصادره ، وتفاوتها بين القلة والوفرة ، وانما هو مدخل ومنطلق لتحقيق دراسات أوفى في المستقبل عن تاريخ أمتنا العربية .

المؤلف

تقديم

مجلد احوال المشرق العربي حتى مطلع القرن التاسع عشر

(١٥١٦ - ١٨٠٠)

حشرت أدوات النظام العثماني فيما يسمى (الرياسة السلطانية) أو الحكم السياسي ، وفيه تتمتع الدولة رجالاتها من بين الأرقاء ، بينما تقتصر الرياسة الدينية أو الحكم الديني الشرعي على الأحرار ، وهذا التمييز معروف في الدول الإسلامية التي كانت تميز بين أصحاب السيوف وأصحاب الأقلام . وقد شاء السلاطين أن تستمد الرياسة السلطانية رجالاتها من تربية الأرقاء تربية عسكرية دينية خاصة ، ليكونوا رجال إدارة وقواد جيش وحكام مقاطعات . ومن هنا يصح وصف نظام الدولة بأنه عسكري ديني ، كما يصح وصفه بأنه إقطاعي ما دام النظام الإداري يقوم في الأصل على أساس عسكري متصل بالاقطاعات العسكرية التي تمنح إلى الجنود والقواد إثر الاستيلاء على قطر من الأقطار وإحصاء قراه ودساكره وتقسيمها إلى مقاطعات صغيرة أو كبيرة ، ورأى السلاطين أن تكون الرياسة السلطانية تحت سلطتهم المطلقة فأوجدوا نظام مصادرة الأطفال (الدوشرمة أو الدفشمة) وتسمى ضريبة الدم .

ذلك أن آل عثمان اعتبروا ديار الروم (الروم إيلي) التي ملكوها بعد عبور مضيق الدردنيل إلى أوربة ، (دار حرب وجهاد) يسوغ فيها الاسترقاق ، فابتكروا طريقة تضاعف عدد المحاربين لديهم بما يسد حاجة الفتوح المتسعة ، وتضمن لهم تكوين جيش دائم لا يعرف أفرادهم وأصلهم ونسبهم ، وإنما ينشأون على الولاء للسلطان . فأخذوا يغيرون بين حين وآخر على ما يقع وراء حدودهم في بلاد النصرانية ، بقصد اختطاف الأطفال والعودة بأكبر عدد منهم ، فيودعونهم في مؤسسات خاصة لتنشئتهم نشأة إسلامية عسكرية . وهذا الجيش

الذي كان يتشكل من هؤلاء هو الذي عرف باسم الانكشارية — يني تشري أي النظام الجديد — . وكانت ضريبة الدم تجمع كل خمس سنوات مرة ، ثم قصرت المدة حتى صارت تجمع كل سنة . وإذا لم يكن للعائلة سوى طفل واحد ترك لها . إن أفراد هذا الجيش لا يعرفون إلا ارتباطهم بأسرة الجيش وفكرة الجهاد التي يدرجون عليها ، وشعارهم دائما (إما غازي أو شهيد)^(١) . ومن بعض هؤلاء الاطفال المقطوفين يتشكل المضنر الوحيد للرياسة السلطانية الحاكمة ؛ ذلك أن الاطفال يقسمون الى قسمين : قسم يبقى في العاصمة وهم أنبهم عقلا وأحسنهم شكلا لتدريبهم على شؤون الحكم في مدارس ملحقة بالقصور السلطانية بالآستانة ، وبعض المدن الكبرى ، حيث يتعلمون اللغات التركية والعربية والفارسية ، ويتلقون علوم الدين ، ويدربون على ركوب الخيل والفروسية ويؤخذون بالنظام الشديد الصارم ، ثم يلحقون بخدمة السلطان ، ولا يلبث أن يختار منهم أصحاب الوظائف في الحكم والادارة ، سواء في الحكومة المركزية أو في حكومات الاقاليم والولايات . والقسم الثاني يرسل الى أصحاب الاقطاعات حيث يقضون فترة ٣-٤ سنوات في مزارعهم ويتكسبون الصحة والقوة ، ويتعلمون اللغة التركية ، ويدربون على العمل اليدوي في الزراعة . ثم يعودون الى العاصمة فيلحق بعضهم بفرقة (البستانية) وبعضهم بالبحرية ، وآخرون يؤجرون لأرباب الصناعة والتجارة . وبعد مدة ينتقى أحسنهم من كل وجه ، ويلحقون بالانكشارية المشاة ويسرح الباقيون . ويلاحظ أن هذا النظام لا يقضي بإرغام الاطفال والعلماء على اعتناق الاسلام ، ولكن الوسط كان له تأثير عليهم فيسلمون ، ويلاحظ أيضا أن بعض من وصل المناصب الرفيعة منهم ، لم ينسوا علاقاتهم القديمة بأهلهم ، فكانوا يضلون من بقي حبا منهم بالمال وخلافه . والانكشارية في الصدر الاول من العهد العثماني كان عددهم محدودا ، لا يزيد على اثني عشر ألفا ، وكان لهم امتيازات كثيرة ، والسلطان مسجل بسجلاتهم وشعارهم الاواني النحاسية التي تغطي بها الشوربة .

(١) تساطع الحصري — « البلاد العربية والدولة العثمانية » ، ص ١٧

بيد أن هذا النظام الذي كان الانكشارية بفضل أحسن مثل للجيش ،
والحكام العثمانيون أحسن مثل للحكام ، أفلس في النهاية ، لأن القائمين عليه
لم يراعوا قواعده وإنما أخلّوا بها . أتى هذا النقض من استنكار بقية رعايا
السلطان لفكرة النظام المبنية على حرمانهم من عضوية الرياسة السلطانية
الحاكمة ، ومن الخدمة العسكرية ، وعلى الإخص أصحاب الاقطاعات الذين
يفترض أن يكونوا دائما على استعداد للحرب بتقديم عدد من الخيالة والفرسان
المحاربين ولوازمهم بنسبة مجسوبة من دخل المقاطعة . حقا لقد كان أصحاب
الاقطاعات يشتركون في الجيش بما يقدمون له من فرق الفرسان الخفيفة
(الايكنجي) وقت الحرب ، ولكن هؤلاء الاقطاعيين كانوا محرومين من وظائف
الحكم . ومن ناحية أخرى ، فإن أعضاء الرياسة السلطانية الحاكمة أنفسهم
تدمروا ، لأنهم أرادوا لأولادهم أن يتمتعوا بوظائف الإدارة . وكانت نتيجة ذلك
أن سمح بدخول سلك الانكشارية لأبناء الترك الاحرار ، ولأبناء الرياسة
السلطانية الحاكمة ، فدخلوا فيه على أساس غير أساس آبائهم ، فأخلّوا بنظام
الحكم ، ففسد عمليا وانتقض . وحدث هذا بالتدريج بعد حكم سليمان
القانوني ، أي أنه لم يدم الا نحو قرنين من الزمان ، وذلك لأنه في جوهره
ينافي الطبيعة البشرية .

لقد كان للجيش العثماني أهمية كبرى في الدولة ، حتى ان كاتب جلبي
المعروف باسم (حاجي خليفة) والمشهور بمؤلفه (كشف الظنون) يقول في
احدى رسائله : « أركان الدولة أربعة : العسكر ، العلماء ، التجار ، الرعية » .
وكان يقصد بالعلماء (علماء الدين) وبالرعية ، عامة الناس من العمال
والفلاحين^(١) .

أما الرياسة الدينية الشرعية في الحكومة المركزية العثمانية فتشمل الوظائف
الشرعية الدينية وعلى الأخص وظائف القضاء والتدريس والخطابة والافتاء وما
يشبهها مما يتصل بالسلادة الإشراف والمشايخ والمدرسين والدراويش والمريدين

(١) المصدر نفسه ص ٣٢

وطلبة العلم ... وكانت الدولة تنظم كل فئة منهم تنظيماً دقيقاً لا مثيل له في أية دولة من دول الإسلام السابقة ؛ والفرق بين الرياستين السلطانية والدينية أن الأولى كانت تقتصر على الأرقاء ، بينما الثانية اقتصرت على الأحرار . وكان يفصل في الشؤون العدلية القضاة أو نوابهم ، كما يشرفون على الأوقاف وأموال الأيتام واليتامى وفقاً لأحكام الشرع الإسلامي .

ولا يتناول القاضي ونوابه رواتب مقننة من الدولة نظير عملهم ، بل كانوا يأخذون رسماً معيناً من الأطراف المعنية على القضايا التي يفصلون بها ، ومن هنا كانت رشوة القضاة .

وأهم المناصب الدينية كانت : قاضي عسكر وأمين الفتوى وشيخ الإسلام ، يقوم أصحابها بدور فعال في شؤون الدولة لأن السلاطين يستشيرونهم في كثير من الأمور ، ويحاولون تدعيم أعمالهم وتبرير تصرفاتهم بفتاوى شرعية يستحصلونها من علماء الدين هؤلاء . وأصحاب المناصب من كبار العلماء يقدون على عاصمة الدولة من مصر والشام غالباً . وتعتبر الإدارة الحكومية مسؤولة عن أربعة واجبات أساسية هي : حفظ الأمن ، والحدود عن البلاد ، وجباية الأموال العامة ، والقضاء . وما عدا ذلك تتركه الحكومة للجماعات والطوائف والأفراد تديره طبقاً لأعرافها وتقاليدها .

ظل الفلاح يقامى من عسف الملاك ومساوئ الجفاف وظلم الملتزمين والعجاة ، ووطأة الضرائب والديون وانتهاب البدو لمحاصيله . فالفلاح يعمل في أرض اقطاع أو أرض أميرية ، وطبعي أن تسمى الأرض التي يقيم عليها أرض تصرف لا أرض ملك ، فهو يتصرف بأرضه من حيث فلاحتها وزراعتها ، فإذا تركها أكثر من سنتين دونما زراعة ، حرم من تصرفه بها السى أن يدفع ضريبة إهماله . وتقف القرية وحدة متآلفة في تنظيم الحياة الزراعية حتى فوق الأسرة ، بيد أنه يلاحظ أن حرية الفلاحين مقيدة . فالحكومة تحول دون مهاجرة بعض الأسر إلى أقطاعات أخرى إلا عند موافقة صاحب الأرض ، باعتبار أن الفلاح مستأجر له ، وبمقدوره أن يطلب مساعدة السلطة في حال فرار الفلاح أو تهريبه من دفع ما هو مرتب عليه . وليس معنى هذا أن الفلاح فقد حقوقه وأصبح

رقيق الارض التي زرعها ، وانما معناه أن الملتزم يحرص على إبقاء الفلاح في أرضه الزراعية لضمان زرعها ودفع الاموال المقررة عليها ، والتي منح الملتزم التزامها والاشراف عليها كيلا تترك بوراً ، نظير مبلغ معين يؤديه للدولة . فالفلاحون يزرعون الارض بكدهم ويكسبون حق بقائهم عليها .. ويرتبط بهذا أن الفلاحين فقدوا حرية الانتقال وامتهان أية حرفة أخرى . ولكن اذا تمكن ابن الفلاح من الفرار والتحق بالأزهر (مثلاً) ، فانه يحق له أن يبقى هناك ، لأن طلب العلم الديني كان وسيلة للفرار من الزراعة ، ولذا قرأ في الجبرتي أن معظم طبقة المشايخ كانوا من الفلاحين ، وقتلهم من أهل المدن . فلا عجب اذا اقتصر الفلاح على زرع مايكفي قوته اليومي ، دون التفكير بتحسين الارض أو النهوض بانتاجيتها ومضاعفة أرباحه منها .

أما أرباب الصناعة فقد انتظموا في طوائف ، وأحوالهم تفضل كثيراً أحوال الفلاحين ؛ فالبضائع لا تتكدس لديهم لأنهم يتقيدون بالطلبات المقدمة اليهم من التجار والوسطاء ، وهؤلاء غالباً ما يقدمون المواد الخام اللازمة ، ولذا لم تكن الصناعة تتطلب رأس المال بل تتطلب الاتقان وكفاءة اليد العاملة وسرعتها . والطائفة على خلاف نقابة العمال اليوم تضم مختلف العاملين في الحرفة أو المهنة من معلمين وصناع ومبتدئين وشيوخ الحرفة ؛ وكل حرفة أو صناعة تلتزم بتقاليدها وعاداتها ، ولا يباح لأحد أن يمتن صناعة أو حرفة إلا اذا تعلمها على يد معلم يشهد له باتقانها .

وقد تتدخل الحكومة في وجه المنافسة الفردية وتحدد الاسعار في كل موسم ، ولا تسمح بتغيير شكل البضاعة المصنوعة ، ولذا جمدت الصناعة في قالبها التقليدي القديم ، وضعفت روح الخلق والتجديد في نفوس طوائف الحرف . وكان يصح أن تقوم هذه الطوائف الصناعية المهنية بدور فعال في التوجيه السياسي والحكومي بفضل انسجام أفرادها وتعاونهم ، ولكن انصراف الطوائف الى أعمالها ، وغلبة الصبغة الدينية المحافظة عليها جعلها بعيدة عن حركات العصيان والتعرد .

والتجار أيضاً تنتظمهم طوائف بحسب بلدانهم ؛ ففي مصر مثلاً هناك

طوائف الشوام والمغاربة والترك ينتظمون في سوق واحد حسب جنسيتهم ، ويعرضون بضائع بلادهم ؛ أو بحسب نوع التجارة التي يتعاطونها كالعطارة وخلافها . ولكل طائفة سوق خاص ، ويفصل رئيس التجار (البازارباشي أو الشاهبندر) في خصوماتهم ويتحدث عنهم لدى دوائر الحكومة . وكان مما يعرقل الحركة التجارية بين الحواضر العربية البلبلة وفوضى الحكم والادارة والثورات وحركات العصيان ، بالإضافة الى تخلف وسائل النقل والمواصلات وفقدان الامن على طرق القوافل . وعلى الرغم من تحول طرق التجارة الى رأس الرجاء الصالح والمحيط الهندي ، فالتجارة الخارجية لم تتلاش نهائيا ، ولكنها بدأت تتركز تدريجيا بيد الجاليات الاجنبية في الثغور البحرية الشامية ، وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٥٣٥ بين سليمان القانوني وفرنسوا الاول ملك فرنسا وعدو شارل الخامس . وتركزت أيضا بيد المسيحيين واليهود من أهل البلاد ، ولا عجب إذا تنازل المسلمون عن التجارة في بلادهم لمنافسيهم من التجار الفرنجة بسبب الامتيازات الخاصة التي حصل عليها هؤلاء ، وأهمها إباحة الإقامة لأغراض التجارة في الثغور والمدن ، وأن يكون للجالية الاجنبية فندق وكنيسة ومخبز ومدفن ، وأن يخضع أعضاؤها في علاقاتهم بعضهم ببعض لسلطة قناصلهم وقوانين بلادهم ، وألا يدفعوا إلا الرسوم الجمركية على ما يستوردونه ويصدرونه . فالقنصل يرأس الجالية ويدير شؤونها بمعونة نائبه ، وهو يتبع الشركة الشرقية (الليفانت Levant) إن كان انكليزيا ، أو غرفة تجارة مرسيليا إن كان فرنسيا . فالقنصل يمثل الشركة ومصالحها أكثر مما يمثل حكومته ، لأنه يرعى مصالح تجارية أكثر مما يرعى مصالح سياسية . وتطلق الدولة العثمانية على المسيحي الاجنبي الوافد الى أراضيها الاسم الشرعي (مستأمن) ، أي أنه أقام على الأرض العثمانية بالامان المعطى له ، ومعاهدات الامتيازات Capitulations معناها الحرفي الفصول أو العناوين والبنود أو مواد المعاهدات التي عقدتها الدولة مع الدول الاجنبية لتمكين رعاياها من القدوم والتعامل التجاري في أراضي السلطان ، والسبب في منحها أن المستأمن الاجنبي لا هو مسلم ليندمج في المعاملة الاسلامية لرعايا السلطان ، ولا هو رعية ذمية ، بل هو حالة خاصة

يجب وضع نظام خاص بها بالاتفاق مع دولته . وأهم عيب في الامتيازات هو أن المستأمن لا يدفع الضرائب المترتبة على رعايا السلطان ، وإنما يدفع فقط رسوم الجمارك على متاجره ، وقيمتها تقل كثيرا عما يدفعه التجار الوطنيون . وقد أدى ذلك الى تنافس الدول على تجاره الشرق الأدنى ، فكان بداية الصراع السياسي لبسط النفوذ الاجنبي على المنطقة ، وبدأت فرنسا تركز انظارها على بلاد الشام ، يغريها تعاطف ديني كان يديه المسيحيون الكاثوليك في جبل لبنان خاصة . وبرزت خطورة الامتيازات بعد أن رجح ميزان القوى لمصلحة الدول الاوربية حتى الحرب العالمية الاولى . وهنا أصبحت الامتيازات مصدر ضعف للدولة العثمانية ، وظهرت مساوئها بوضوح بين تكاثر عدد الوافدين الاوربيين الى أقطار المشرق العربي لمباشرة أنواع من النشاط المحظور عليهم قبيل القرن التاسع عشر ، أي حين تغيرت ظروف اقامة الاجانب في الارض العثمانية فأصبحوا يعدّون بالآلاف ، ويزاولون ما شاؤوا من أعمال . وهنا أصبحت الامتيازات امتيازات حقا للاجانب ، ونقصة على أهل البلاد ، الذين عجزت الدولة العثمانية عن رفع الحيف عنهم وانصافهم ، في فترة عجزها عن مواجهة القوة الاوربية المتفوقة^(١) .

أما سياسة الدولة العثمانية نحو رعاياها من النصارى واليهود أي نحو أهل الذمة ، فهي السياسة الشرعية : دخل الذميون في ذمة المسلمين فيجب على الدولة أن تلحقهم بالجماعة وأن تكفل لهم حرية شعائرهم وتضمن لهم الحياة والمال ، ولكن لا تمنحهم المساواة الكاملة بالجماعة لأن شرط المساواة لا يتحقق إلا بوحدة الدين . وعليهم أعباء مالية خاصة وهي الجزية المقررة على أفرادهم الذكور البالغين القادرين على العمل ، وتعفيهم الدولة مقابل ذلك من الخدمة العسكرية ومن الحرب . لذلك وضعت الدولة نظاما للامل (ملّت) يقوم على تنظيم رعايا السلطان الغير مسلمين بحسب مذاهبهم الدينية ، باعتبار أن الملّة عبارة عن كتلة من الناس تنظمها رابطة مذهبية واحدة ، لا تنظر للجنس أو للغة

(١) محمد شفيق غريال « منهاج مفصل لدروس العوامل التاريخية في بناء الامة العربية .. » القاهرة ١٩٦١ ، ص ١٢٨

أو للقومية ، بل تنظر لوحدة المذهب الديني . فعندما يتكلمون في الدولة عن
ملة الروم مثلا ، لا يقصدون بذلك من نعرفهم بالأروام أو اليونان فحسب ، بل
يدخل في ذلك جميع المسيحيين التابعين للكنيسة اليونانية الارثوذكسية ، أي
المسيحيون من أبناء اليونان والصرب والبلغار والعرب في الشام ومصر ...
تمحي فيها فكرة القومية . وتعترف الحكومة بالملة على هذا النحو ، وتترك
لبطارقة المسيحيين وحاخامات اليهود شؤون طوائفهم ورعايتهم ، والحكومة تتصل
بهؤلاء الرؤساء الدينيين لتنسيق علاقاتهم مع الذميين من رعاياها . فالبطريرك
الارثوذكسي في الآستانة يشرف على شؤون ملته وأحوال أفرادها الشخصية ،
وكان بدرجة باشا ، وله حاشية ومساعدون ، وسجن في مقره بحي الفنا ، وله
أن يوزع الضرائب وينظر في جمعها ومقدارها بالاتفاق مع الباب العالي . كذلك
يرجع اليهود الى حاخام باشي العاصمة ، وسلطاته واسعة كالبطريرك الارثوذكسي
ويأتيان في مراسم الاحتفالات بعد شيخ الاسلام .

لقد استلم أهل الذمة مناصب رفيعة جدا في الحكومة المركزية ، فمثلا
لما تو ثقت علاقات الدولة العثمانية بالدول الأجنبية ، وبرزت الحاجة الى رجال
يجيدون اللغات الأجنبية . . خصصت الدولة على وجه لامثيل له في الدول
الاسلامية سابقا ، وظائف يتولاها أفراد من ملة الروم الارثوذكس اليونانيين ،
مثل وظيفة ترجمان الباب العالي ، وكان واسطة العقد بين الحكومة العثمانية
والحكومات الأجنبية ، يعرض وجهة نظر هذه وتلك . ووظيفة ترجمان
الاسطول ، لان قواعد الاسطول العثماني توجد في بحر الارخبيل وكثير من
بحارته كانوا من اليونانيين ، وقائده هو الحاكم الفعلي للجزر ، فالترجمان
كان الصلة والواسطة الفعلية بين الطرفين . هذا الى تعيين الدولة اثنين من حي
الفنا ، لحكم مقاطعتي الافلاق والبغدان الرومانيتين ، بواسطة أميرين من
أبنائهما .

وتتابع استعراضنا لطبيعة التنظيم العثماني في الولايات العربية بالإشارة الى
أن الدولة لا تتولى أمور التعليم ، اذ ترك حرا يسير طبقا لنظام موروث .
والتعليم مجاني ، تدبر نفقاته بما فيها أجور المعلمين واعانات الطلبة مما يجسه

أهل الخير وجمعيات الاحسان والاسعاف ، التي تجمع المعونات من جميع الطبقات لتنفق على معاهد العلم وكتاتيبه ومدارسه ، بحيث لم تطل مدينة ولا قرية من هذه المؤسسات التعليمية . ولم ينقطع ارتحال طلبة العلم من مدينة لاخرى . ولم يلاحظ اتصال بين المعاهد العربية والمعاهد التركية ، باستثناء ما كان بين العلماء الشوام والمعاهد التركية وسلك القضاء العثماني الذي كان يرتبط ارتباطا وثيقا بسلك التدريس . ودرجات التدريس والقضاء متصلة بحيث يمكن للقاضي ان يكون مدرسا والعكس طالما كانت ثقافتها واحدة . ويعتبر الجامع الازهر أكبر معاهد العلم آنذاك وأغناها لكثرة الاوقاف المرتبة له ، وكان الجامع الاموي بدمشق والمدارس الملحقة به موقلا للكثير من العلماء والمتعلمين ؛ ولم تطل الحواضر الشامية الاخرى من معاهد العلم ، كما وجد كثير من المدارس في بغداد والموصل والبصرة والعراق ، ووجد مثلها أيضا في حواضر الحجاز واليمن ، وبقية العالم العربي في المغرب . وظل علماء الدين برغم كل شيء أكثر تعلقا بالدولة وكرها للثورة والتجديد . وزاد نفوذهم بصيغة الدولة الدينية ، وبتوفر الحكام على بناء المساجد والمدارس والتكيا مع حبس الاوقاف الشاسعة عليها . وكان يسمع صوت العلماء في قضايا الادارة ومشاكل المجتمع وقد ميزتهم الدولة باعفائهم من الضريبة والمصادرة . واذا فجع العلماء فسي الحفاظ على كيان المجتمع من الانهيار والانحلال ، فانهم جمدوه في أطره القديمة السالفة .

وتتم استعراضنا لطبيعة التنظيم العثماني في الولايات العربية ما قبل عصر التنظيمات ، بقولنا أنه يقوم على تنظيم الجماعات في طوائف ، وتجري الادارة العثمانية على قاعدة ترك كل جماعة وطائفة تدبر شؤونها على الوجه الذي ينطبق مع العرف والتقاليد . ونظام الطوائف كان له أثر كبير في حياة الناس ، فمن خلاله يمارس كل فرد دوره في المجتمع دون تدخل من الحكومة . وكان النظام أيضا مرغوبا فيه من وجهة نظر الدولة مادام يقدم لها خدمات مجانية ، فهو يعينها على حفظ النظام بين الاهالي ، ويمكنها من الاتصال بهم والاطلاع على ما يشغل بالهم بأقل العناء والنفقة .

وعلى الرغم من وجود فارق ميز بين الارستقراطية التركية الحاكمة مثله في الحكم والجيش ، وبين الرعية العربية ممثلة بالصناع والزراع والتجار والعلماء .. فقد حافظ المجتمع على قوالبه الادارية العربية وعلى مصطلحاته ولغته . ومن المعلوم أنه كان للشعوب والولايات العربية مقام خاص ورعاية خاصة في العهد العثماني ، على اعتبار أن هؤلاء العرب لغتهم لغة القرآن ، ومآثر الحضارة الاسلامية مرتبطة بتلك اللغة وبذلك الولايات . ومما سهل هذا التعايش الايجابي بين الطرفين أن الدولة عاشت طويلا تؤمن بالفكرة العثمانية ، أقصد انها تؤمن بتنوع الثقافات وتعدد الشعوب ، ولم تأخذ بالفكرة الطورانية التركية الضيقة الا مؤخرا . والعثمانيون ما كانوا يرون مانعا من الاستعانة في الحكم برجال لا ينتمون الى العنصر التركي ؛ فنحن نرى في أجهزة الرياسة السلطانية الحاكمة أخلاطا من العرب واليونان والارمن وغيرهم ، كما نرى في البلاط العثماني (المأبين) كثيرا من كبار الموظفين العرب احتفظوا بأصلهم ، وحذقوا آداب السلوك العثماني واتقنوا اللغة التركية بحكم مناصبهم . ولكن كتلة الجماهير العربية الواسعة ظلت سليمة العروبة بعيدة عن التأثير العثماني . ما علة ذلك ؟

١ - يبدو أن طبيعة الحكم العثماني نفسه مسؤولة عن هذا ؛ فالحكم قام على مبدأ الاستعانة بعناصر الحكم القديمة في البلاد المفتوحة ، والاكتفاء بمظاهر السيادة : وجود حاميات عثمانية ، تعيين كبار القضاة والموظفين من العثمانيين ، والاطمئنان الى ارسال الاموال بانتظام الى عاصمة السلطنة . وفيما عدا ذلك ، ترك الحكم العثماني البلاد المفتوحة تتابع السير في الطريق التي كانت تسير فيها ، وحول عناصر الحكم القديمة الى أدوات للحكم العثماني . يظهر ذلك واضحا في مصر وسورية وغيرها بحيث لم يتدخل الحكم العثماني في حياة الناس .

٢ - العامل الآخر هو العلاقة بين الترك والعرب : حقيقة ان العرب لم يشتركوا في المقاومة المملوكية العسكرية التي جوبه بها الفاتحون العثمانيون . في الواقع عندما نقرأ للمؤرخين المعاصرين للفتح نلاحظ ان الحقيقة الاولى هي

ان الجيوش التي خرجت لمناجزة سليم كانت من المماليك . انما تلا ذلك ان الشعوب العربية استكانت للحكم العثماني عن رهبة أو رغبة أو عجز ، وظلت مدة طويلة كأنها مخدرة مستسلمة ، الى أن استفاقت أواخر القرن التاسع عشر بتأثير انبعاث الروح القومية . وهذه الاستكانة التي قواها طبعاً الشعور بالولاء والعطف نحو مركز الخلافة الاسلامية ، لم تؤد الى أن ينزل العرب عن قوميتهم ، وانما بدأوا ينظرون الى العثمانيين — وخاصة في عصر الانحطاط وفساد الادارة والحكم — بنوع من الفتور والانكماش ، وليس من شأن هذا الفتور أن يمهّد لتأثير قوي بين الفريقين .

بقي المجتمع متحفظاً حيال من يريد بتقاليده سوءاً ، وكانت روح المحافظة هذه مما يعجب السلطات العثمانية تماماً كما يعجبها توزيع المجتمع في طوائف وجماعات لكل منها شيخها المشرف على شؤونها وقضاياها ، فالحكم يهيمه ألا تنصر الجماعات وتتكاثر قواها ، في حين كانت الرياسة الدينية الشرعية تتدخل لمصلحة التوازن بين الحاكم والرعية والتقريب بينهما ، وكانت تمارس نفوذاً لا يستهان به على الناس وعلى الحكام ، الذين يعرفون من تدين رجال القلم وحرصهم على نقاوة الدين واحقاق العدل ونشر الالفة بين الناس ، ما هو جدير بأن يعلي راية الاسلام الذي كان الرابطة الوحيدة التي تجمع العربي الى التركي . والحق ان رجال السيف من اصحاب الرياسة السلطانية لم يكونوا يرتاحون كثيراً الى هيمنة اصحاب الرياسة الدينية على شؤون المجتمع وأمور الشرع والعقيدة والتعليم ، فنشأ بين الطرفين نوع من التنافر ، الخفي والسافر ، ولكن العقلاء من الحكام كانوا يقدررون الدور الذي يقوم به علماء الدين في الحفاظ على وحدة الجماعة الاسلامية وترباطها ، غير مباليين بتباين العنصر والجنس ، وغير مكترئين بالتنظيمات السياسية الجديدة الطارئة .

ومع هذه الاجواء الساكنة المخيمة على الناس في العصر السابق للتنظيمات ، فان المجتمع لم يكن فاقد الحيوية وعديم الشعور بالذات ، فما الاتفاضات الناشئة بين حين وآخر في هذا الجزء أو ذاك من الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني إلا دليلاً على القوة الكامنة في أعماقه ، لولا ما كان يشعر به

من الارتباط المعنوي الذي يشده الى مقام الخلافة الاسلامية في الآستانة .
ويبدو أنه مهما وجه النقد الى الحكم العثماني القائم وشجبت مفاسده ونقائصه
في كثير من النواحي ، فانه لا يبلغ حد الرغبة في الانفصال عن هذا الحكم .

هذا الى أن المشاكل الدولية الخارجية ، والمشاكل الكبرى التي كانت تواجه
الدولة العثمانية ، كانت تضطرها الى ترك الامور بيد أصحاب النفوذ والعصبية .
والدولة دائما تفضل معالجة الاهم على المهم بحسب مقتضى الحال . لأنها كانت
مشغولة — باستمرار — باخماد ثورات البلقان ، وبمواجهة روسية وتهديداتها ،
وقمع الثورات الداخلية وتأديب الولاة والعصاة . ومن الحوادث المألوفة أن تقوم
الدولة بحصار أحد الولاة العاصين لعدة شهور ، ثم ترفع الحصار عنه لانشغالها
في مكان آخر ، وهكذا . . . وكان اهتمام الدولة منصرفا الى الولايات والسناجق
(الالوية) القريبة من العاصمة ، أما في الاماكن البعيدة القاصية كالبلاد العربية ،
فكانت خططها تجري على تسوية الامور وتسهيلها قدر المستطاع . وكثيرا ما نقرأ
في التواريخ العثمانية الرسمية تعليمات الدولة للولاة والمتصرفين بما يتفق مع
سياسة التساهل والتهاون التي درجوا عليها من ناحية ، وحسب ما يرويه موافقا
للظروف القائمة وقتئذ من ناحية أخرى .

على هذا النحو كان خضوع أكثر العرب للدولة العثمانية . وبما أن مفهوم
(الدولة) كان يستخدم بمعناه اللغوي — بما يقابل الصولة — ولا يعبّر عن
وظيفة الحكم في حياة المجتمع — كما هو معروف اليوم — فقد جرت العادة أن
يترك أمر الحكم لعوامل القهر والغلبة والتنافس بشرط ألا يقوم على خطط
تناقض الشرع الاسلامي وتنافي العدالة على نحو جريء صريح مستمر ، من
ناحية . ومن ناحية أخرى أن يتمتع بقدر كاف من القوة يضمن بقاءه ، فاذا
عجز عن الاستمرار انتقل الخضوع لمن تغلب عليه^(١) .

وهذا ما يفسر أن الانتقال من الخضوع للمماليك الى الخضوع للعثمانيين
لم يؤد الى عجب الاهلين العرب أو استنكارهم ، وخاصة ان الملك العثماني لم

(١) المصدر نفسه ص ١٢٧

يقم على فكرة تنظيمية سياسية أو اجتماعية جديدة ، وانما ظل مبدأ (ابقاء ما كان على ما كان) حجر الزاوية في جهاز الحكم والادارة العثماني . فلم يطرأ أي تغيير على مقومات المجتمع وخاصة في بلاد الشام ومصر ، حيث بقيت عناصر السلطان كما كانت : الفلاحون ، والبسود ، والصناع والتجار والعلماء والاجناد وأصحاب المناصب . وبقي ما كان بين هذه العناصر من علاقات كما بقيت نظم ملكية الاراضي والجباية كما كانت من قبل . ولعل أسوأ ما كان في انتقال العرب من الحكم المملوكي الى الحكم العثماني ينحصر في أن الاول كان يقوده الزعيم القوي المقتدر على كبح عناصر التمرد والفوضى . وفي الثاني ربت أدوات الحكم وهيئاته على منع ظهور حاكم من هذا النوع .

ولما كانوا يعدون وظيفة الحكم شيئاً ثانوياً في حياة المجتمع ، ويعتبرون أن الشؤون الحكومية الأساسية أربعة هي حفظ الأمن والثود عن البلاد وجباية الاموال العامة والقضاء ، فانهم تركوا ما عدا ذلك للجماعات والطوائف تديره وفقاً لعرفها وتقاليدها . ولذا كان قصارى هم الحكومة أن تحافظ على الاوضاع الراهنة لتلا يطرأ عليها أي تجديد أو تغيير خشية أن يؤدي الى زعزعة البناء التقليدي الاداري الموروث .

وكان لابد أن يتلاءم المجتمع مع هذه الحالة ، وذلك بأن ينتظم الناس في طوائف حرفية وهيئات شعبية ، ليكونوا أقدر على تأمين مصالحهم ، فأهل الفلاحة يهيمن عليهم نظام الالتزام ، وأهل الصناعة منتظمون في طوائف الحرف . وأهل العلم طائفة لها اعتبارها وكيانها . والمتصوفة لهم طرقهم ، والاجناد منتظمون في اوجاقاتهم أو تابعون لأمرائهم أو أغواتهم . والاعراب البدو منتسبون الى عشائر معروفة . والحكومة لاتعرف الفرد من هؤلاء الا عن طريق طائفته ، ولكل طائفة كيانها وتقاليدها وزعامتها ، وكلمتها نافذة بالتنظيم والتأديب والتهديب في أعضائها ، ومقابل ذلك تقوم بالدفاع عنهم وعن مصالحهم وتتحدث باسمهم دون أن يتجاوز محيط اهتمامها الدائرة أو الحي أو المدينة التي تعيش فيها باكتفاء ذاتي . وقامت مبادئ الحكم العثماني حتى القرن التاسع عشر على أساس ان تتخفف الدولة ما أمكن من أعباء الحكم المباشر ، فتترك لطوائف الشعب وهيئاته

أن تدير شؤونها بنفسها مادامت على ولائها للدولة . ونحن اذا أردنا تقييم الحكم العثماني فلا يجب أن نتكلم على حكومات ذلك الزمان بمقاييس وأحكام الزمن الحاضر ، لأن أوضاع وحقائق ذلك الزمان تختلف عن أوضاع وحقائق زماننا . فالشعوب اليوم لها وجهة نظر في الحكومة ومهامها ، مغايرة لوجهة نظر الشعوب في الماضي ؛ فما تراه الآن من واجب الحكومة، لم يكن أولئك يرونه على هذا النحو .

إن انصراف الحكم العثماني قبل عصر التنظيمات عن وضع خطط للتنمية في شتى وجوه حياة المجتمع المتصلة بما يعرف اليوم بالمواصلات والتعليم والصحة والاشغال العامة والشؤون البلدية والقروية ، والشؤون الاجتماعية والعمل ، والزراعة ، والصناعة ، والاقتصاد ، والتموين والتجارة الخ ... يعني انه لم يكن يفترض في الحكومة - كما رآها العثمانيون - أن تهتم بهذه الوجوه العمرانية من حياة المجتمع ، فهي متروكة لرعاياها وطوائفها وهيئاتها المختلفة ، ولم يسبق لحكومة عثمانية أن عالجتها أو مارستها لا في موطنها الاصلي بأسية الصغرى ولا في ولاياتها العربية أو الاوربية . صحيح ان السلطان أو الوالي ينسي مدرسة ، ولكن ينفق عليها من ماله الخاص ، وليس معنى هذا أن هذه الوجوه كانت مهملة ولكن معناها أنها لم تكن منتظرة من الحكومة . ثم إن الباشا أو الوالي في ولايته يتمشى مع نزعة المحافظة المسيطرة على الدولة ، لأن أي تجديد يدخله على ادارته يقتضى منه حركة وجهدا في المتابعة والاشراف ، وقد يؤدي الى اضطراب أنورها وطمع الطامعين فيها ، في حين أنه قانع بأن يعيش ليومه ويزود نفسه وحكمه بأسباب الحماية اللازمة لدفع كيد خصومه وتعزيز مركزه ومضاعفة ثروته . فاذا حدثت عن اصلاح ترعة أو قنطرة أو معبر وعما يعود به ذلك الاصلاح من الخير على الأهلين ، لرد أنه لو قتل في الغد لانتفع بالترعة غيره ! وهذه هي الحكومة الشخصية التي يقيس صاحبها كل شيء بما يعود على شخصه من فائدة مضمونة ، والتي ترى بسياستها الخرقاء أن المستقبل غير مضمون ، فلا عجب اذا تدهورت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية عموما ، وتجلى تدهورها بتقلص رقعة الارض المزروعة ، وانتشار الخراب والاهمال في

المدن والريف ، وغزو البادية للحاضرة ، وعجز البلاد عن احتمال نكبة طبيعية طارئة كوباء أو فيضان أو جراد . ولا عجب اذا جمد المجتمع العثماني في أطره القديمة وتوقف عن النمو ، واتسم بشيوع روح التواكل ، وانعدام الحوافز ، وإهمال مرافق البلاد . وزاده سوءا اختلال توازن القوى المهيمنة على الإدارة والحكم ، واصطناعها العصابات المسلحة للاحتواء بها ، واضطرارها لارضاء نزوات أخلاطها في الانتهاك والانتهاج . ولذلك لم يؤد الحكم العثماني الى قيام علاقات اقتصادية وثقافية بين مختلف الاقطار العربية أكثر توثيقا من ذي قبل .

فالرعايا المسلمون في الولايات متفرقون حسب انتمائهم لجماعات أهل الحرب أو أهل العلم أو الشرع أو الكتابة أو الفلاحة أو الحرف أو التجارة ، يدورون في أطر طوائفهم واهتماماتهم التقليدية ، ولم يكن قد ظهر فيهم أساس أو فكرة لبناء تضامني جديد .

أما الرعايا المسيحيون فكانت شؤون طوائفهم تستغرق كل آمالهم وآلامهم . ويقتضينا الانصاف ان نلاحظ أن هذا المجتمع العثماني كان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، في موقف لم يكن من صنعه وحده . بل كان أيضا من صنع سياسات الدول الأوروبية نحو الدولة العثمانية ، نجم عنها تقييد حريتها في الحركة والتصرف . ذلك أن تربص كل من الدول الأوروبية بالدولة لتقطع ما يمكن من أملاكها ، وامتعاض هذه الدول من خضوع شعوب مسيحية لحكم إسلامي ، كان لابد أن يرتبط بسهر الدول على حماية أوضاع معينة في الدولة . فبينما اعتنقت الدولة العثمانية النظرية الإسلامية التي قسمت العالم الى دار اسلام ودار حرب ، وصددت عن دار الحرب في أيام اختلال توازن القوى ورجحان كفة أوربة ، فإن اعتناق الدول الأوروبية لنظرية مسيحية من نفس النوع ، لم يمنعها من الاقبال على الدول الإسلامية وتوثيق الصلات بشعوبها ، لتحقيق منافع متنوعة أسهمت في تفوقها السياسي والحربي والاقتصادي والعلمي .

ولكن هل قطع العثمانيون أسباب الاتصال التجاري بين العرب وأوربة ؟ كلا ؛ لان التجارة كان أكثرها قد تحول عن الطرق القديمة التي تمر بالاقطار

العربية (مصر والشام والعراق) . وقد حدث هذا قبل الفتح العثماني لاقطار العربية وليس بعده ؛ وقد تم هذا التحول نتيجة لحركة الكشف الجغرافية التي حملت البرتغاليين الى الهند والشرق الاقصى مباشرة عبر رأس الرجاء الصالح . وبعد ذلك قاموا بتحويل التجارة الشرقية التي كان يتولاها العرب الى الطريق الجديد ، وفرضوا الحصار على البحار والسواحل العربية ، وأدى ذلك الى فقر المنطقة العربية ، وانزوائها عن السياسة العالمية والاقتصاد العالمي . وهذا واضح فيما كتبه المؤرخون وأبرز من يمثلهم ابن إياس الذي عاصر أواخر عهد السلطنة المملوكية وأوائل الحكم العثماني ، ويبيّن في كتابه الهام « بدائع الزهور في وقائع الدهور » ، كيف أثر هذا التحول التجاري في تدهور رخاء بلاد مصر والشام الى حد كبير . وكان أول عمل قام به العثمانيون بعد استخلاص مصر والشام من المماليك الذين عجزوا عن مدافعة البرتغاليين ، هو ارسال الاساطيل العثمانية الى البحار العربية في عدة تجريدات وصلت الى الهند والبصرة عن طريق ميناء السويس والبحر الاحمر والبحار العربية ، لفك الحصار الذي فرضه البرتغاليون واختراق تطويقهم للسواحل العربية . اضافة الى مساهمهم لتشجيع البنادقة على احياء الطرق العربية القديمة عبر مصر ، واعادة اسباب التجارة اليها .

حقيقة ان الدولة العثمانية في القرن السادس عشر ، لم تضرب نطقا من العزلة حول العالم العربي الذي امتلك معظم أقطاره ؛ ولكن عندما بدأت تلوح على الدولة العثمانية فيما بعد ، مظاهر الانحطاط والضعف ، وتقاسي من هزائم جيوشها أمام روسية والنمسة من ناحية . وعندما بدأت بعض الدول الاوربية تفكر في العودة الى استخدام الطرق القديمة ، والاتصال بحكام الاقطار العربية التي تمر بها تلك الطرق ، من ناحية أخرى ، صارت الدولة تشك في مداخلات الاوربيين ، ورأت من المصلحة وقفها والحيولة دون فتح باب التدخل الاوربي في شؤونها ، خشية أن يؤدي الى انتهاك سيادة السلطان على ممتلكاته ، وتحرّزا من أن تكون مصالح للحكام مع الدول الاجنبية التي تتصل بهم من وراء ظهر الباب العالي . ومن الامثلة على ذلك ، فخر الدين المعني الثاني مع

تسكانة واسبانية والبابوية • وعلي بك الكبير مع روسية ، وبعده البكوات المماليك في مصر مع فرنسة ثم مع انكلترة • ونقرأ في أحد فرمانات التي أرسلها السلطان العثماني الى بعض أمراء المماليك في مصر ، يحذرهم ويضرب لهم المثل بما حدث للامارات الاسلامية في الهند على يد الانكليز ، الذين نزلوا في الهند كنجار أولا ، ثم أصبح لشركة الهند الشرقية التي شكلوها ، جيوش وأساطيل استولوا بها على معظم الهند • فالسلطان يقول للمماليك تأملوا ما حدث في الهند وخذوا منه عبرة : تبدأ السيطرة بالتجارة وتنتهي بالاحتلال •

ولعله نتيجة لشعور العثمانيين بالخطر التي تتهدد دولتهم ، وبضعفهم ازاءها ، وجدوا أن أسلم طريقة هي أن يقللوا الباب دون رياح التغييرات والمداخلات ، خوفا أن يؤدي فتحه الى تعريض الدولة لمشاكل لا تقوى على مواجهتها •

يبد أن الدولة ماكان بمقدورها أن تحافظ على نظمها الموروثة مدة طويلة دون أن يتطرق اليها الخلل والفساد ، وقد حدث ذلك في المرحلة التالية • وهكذا لم تتجه الدولة في القرن السادس عشر نحو العزلة بسبب تكافؤ قوتها أو رجحانها على قوة أوربة ، ولكن في القرنين التاليين ، ونتيجة لانحطاط أداتها العسكرية برا وبحرا ، وتخلف نظمها وأحوالها بالقياس الى أوربة ، عجزت عن مواجهة هذه المداخلات ، وأوصدت الباب دونها ، وبذلك فوجئت على ولاياتها التركية والعربية فرصة الافادة من منجزات التقدم الاوربي في ميادين الحرب والعلم والاقتصاد التي كانت تعطل بها أوربة آنذاك •

لقد انتهت مرحلة ما قبل التنظيمات التي جرى فيها الحكم نظريا وفق خطط وتقاليد موروثة ، قبيلا نهاية القرن الثامن عشر ، وذلك حين تحقق أصحاب الحل والعقد في الدولة من ضرورة الاخذ بسياسة الاصلاح والتجديد ، لانقاذ الدولة من فتن العصبية والمغامرين في الداخل ، ومن عواقب الهزائم العسكرية في الخارج ، في ما يسمى بعصر الانحطاط الذي بدأ بفساد الانكشارية •

ان ضعف الدولة العثمانية الذي بدأ في أواخر القرن السادس عشر باختلال الاداة العسكرية (الجيش الانكشاري) يسجل اتجاه الدولة نحو الانحطاط والانهيار بسرعة متفاوتة حتى مستهل القرن التاسع عشر . هذه الاداة العسكرية التي أوصلت العثمانيين الى قمم المجد الحربي والاداري بدأت تتحول من أداة أمن ودفاع الى أداة شر وفساد . ففي داخل البلاد تكرر عدوانهم على الاموال والارواح والاعراض ، وتضاءل ارتباطهم بشكائهم ، وصار الكثيرون منهم لا يترددون عليها الا لاستلام (العلوفات) أي المرتبات ، « ولا يجتمعون الا لرفع صوت العصيان ، بمطالبة زيادة العلوفات والعطايا ، أو بطلب عزل وزير ، أو تنصيبه ، أو شتى جماعة من الوزراء ، مندفعين في كل ذلك بتسويلات أرباب المنافع والاغراض ، وأبطال الدسائس والمؤامرات » . وعندما تقرر الدولة تسفير الانكشارية الى ساحال القتال ، ماكانت تجد هناك الا عددا ضئيلا من المسجلين — يقل عن النصف تقريبا — وهؤلاء أيضا ، قلما كانوا يصمدون أمام هجمات الاعداء ، بل كثيرا ماكانوا ينهزمون عند أول اصطدام . ثم يحاولون أن يسترخوا (عار هزيتهم) بنشر شتى الاشاعات بين الناس ، مدعين (أن القواد باعوههم ، أو أرادوا أن يبيعوهم الى الاعداء الكفار) « (١) » .

ان اختلال الاداة العسكرية التي قامت عليها الدولة العثمانية أساسا ، أفصح المجال لانطلاق أطماع الولاة ، وتمسف أصحاب الاقطاعات . وبما أن أمراء الالوية والايالات وجميع الموظفين ماكانوا يتناولون مرتبات مقننة من خزانة الدولة ، ولما كانوا يتقاضون الضرائب والتكاليف المخصصة لوظيفتها ، بعد الاستعانة بطائفة من أهل البلاد (مسلمين) يتولون جباية الضرائب

(١) الحصري ، المصدر السابق ص ٤٧-٤٨

قيّد في سجلات الجند كثير من الدخلاء كالبيعة والقطاطرية والقهوجية ومن اليهم . ويقال في مبدأ قيد الحارين في صفوف الجيش الانكشاري (النظامي) أن أحد السلاطين أحب أن يكافئ المهرجين الذين اشتركوا في مهرجانات ختان ابنه فقيدهم في سجلات الجند . ثم ان الجند الاقطاعي (غير النظامي) اختل عندما سارت الاقطاعات تمنع لا نظير استعداد اصحابها للحرب عند الحاجة ، وانما سارت تمنع لبواعث أخرى كالحظوة والرضا والمحسوبية .

باسمهم ، فلا عجب اذا استرسل الباشوات والولاة في ارهاق الاهالي وفرض
المغارم عليهم ، مستخدمين القوة العسكرية لضمان منافعهم واستثمارهم
وجماعاتهم بالثروة والنفوذ ، مما أدى الى اضطراب أمور الدولة واختلال
موازينها من جميع الوجوه المادية والمعنوية . هذا الى أن الدولة أخذت تعين
الولاة والمتصرفين الذين يدفعون لها أكبر حصة من الاموال ، فترسو هذه
المناصب على المزايد الاخير . كذلك أخذت الدولة بنظام الالتزام في جباية
الاموال الاميرية والضرائب وذلك عن طريق المزايدة ، وطبيعي أن الملتزمين يلجأون
الى شتى صنوف التسلط والاستغلال لكي يضمنوا لأنفسهم الثروة بعد استيفاء
قيمة التزامهم .

وعلى الرغم من أن الملك العثماني حرص على وضع نظام مفصل لكل
الامور ، كما انه اهتم بقيدها في الدفاتر والسجلات ، وحتم أن يكون النظر
في بعض الشؤون من حق دواوين أو هيئات ينعقد اجتماعها بين حين وآخر ،
ولا يترك النظر فيها للأشخاص مهما كانوا ، غير أن احترام الانظمة كان شكليا
أكثر منه حقيقيا . ونضرب لذلك مثلا من أيام مصر محمد علي في القرن التاسع
عشر ، حيث بقيت فيها حتى أيامه حامية عثمانية مسجلة في السجلات ولها
مرتبات . في حين أن القوة الحقيقية التي تصدت للحملة الفرنسية (١٧٩٨) كانت
تتألف من المماليك وبكواتهم لا من الحامية العثمانية .

وبعد ، فقد استتبع اتساع الدولة وتعدد عناصرها وشعوبها ، أنها تركت لها
حرية السير على مألوف حياتها ، فلم تحاول السيطرة على حياة الناس ، ولم
تصطنع سياسات تؤثر على العناصر القومية والعصبيات المختلفة ، لأن الدولة
لا تقوم على أساس قومي يرمى الى تغليب عنصر على آخر ، وانما تقوم على
أساس رابطة عثمانية تجمع هذه الشعوب المتباينة أصلا ودينا وثقافة ولغة ، عن
طريق الخدمة في الجيش (ضريبة الدم) وفي الحكم والادارة والسفارات ...
بيد أن الدولة لجأت الى احياء الرابطة العثمانية حين بدأت رياح القومية تهب
عليها وتتأثر بها عناصر الدولة ، وخاصة في النصف الثاني ، من القرن التاسع
عشر ، وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني . ولكن الاتحاديين الذين حكموا

الدولة من بعده ، سيطرت على تفكيرهم النزعة الطورانية الداعية الى تترك عناصر الدولة ، وتمييز العنصر التركي في الحكم والجيش واللغة ، وان ظلوا ينادون بالعثمانية كمجرد وسيلة للابقاء على ولاء العرب للدولة .

وهكذا ساعدت سطحية الحكم في العصر العثماني الاول الذي ينتهي مع مطلع القرن التاسع عشر ، على احتفاظ العرب بقوميتهم سليمة متميزة . حتى اذا هبت رياح القومية في العصر العثماني الثاني ، وجدت القومية العربية مستكملة العناصر وثامة البناء . ولم تقو السياسة الطورانية أن تتغلب عليها ، بل بالعكس كانت الغلبة في النهاية للقومية العربية ، وتم انفصال العرب عن الدولة في الحرب العالمية الاولى .

الفصل الأول

تكوين المشرق العربي (١٨٠٠ - ١٩٢٠)

(عصر النهضة)

١ - المشرق العربي بين المطامع الدولية وحركات الإصلاح الوطني

أدى اختلال نظم الحكم العثماني الموروثة الى أمرين : الاول هو زحف الاستعمار الاوربي الى أجزاء الدولة العثمانية بما فيها المشرق العربي ، ومارافقه من التنازع الدولي على امتلاك أقطاره في القرن الماضي وحتى العشرينات من القرن الحالي ، وما خلفته المطامع الاستعمارية من الاوضاع السياسية والنزعات الاقليمية التي تولدت عن تلك الاوضاع . والثاني هو ظهور حركة الإصلاح والتجديد في الدولة في مطلع القرن التاسع عشر ، على أساس هدم النظم الاقطاعية وبناء الدولة الحديثة لوقف تدهور الدولة والابقاء على مستلكاتها ضد المطامع الاوربية التي سيطرت على أجزاء منها في المشرق والمغرب . وحركة الإصلاح والتجديد التي عرفت باسم (التنظيمات) في العقد الرابع من القرن الماضي ، تأثرت بها الولايات العربية بشكل متفاوت ولكن ملموس . فمن التنظيمات ماتم على يد الحكومة وعمالها بهدف ربط الولاية بالعاصمة ربطاً قوياً واخضاع الجماعات والهيئات لسلطان الحكومة المركزي بشكل مباشر . وتميزت في آخر مراحلها بتوسيع شقة الخلاف بين العرب والترك ، على نحو لم يألّفه العرب قبل عصر التنظيمات .

ومن التنظيمات ماتم على يد الجماعات والهيئات نفسها ، وخاصة في شؤون التربية والتعليم والاستثمار . فكان من العوامل الفعالة في تكوين الوعي القومي العربي .

لقد تأثرت الفكرة القومية العربية بالامرين كليهما ، ولكنها لم تتخذ شكلاً

موحدا في مختلف مراكز الحياة العربية خلال القرن التاسع عشر • وانما اتخذت بداياتها مظاهر متباينة في وحيها ودوافعها وتطلعاتها • ففي الجزيرة العربية ، اتخذت (الوهابية) شكل حركة اصلاح ديني سلفي يدعو الى التوحيد الكامل ، ونبذ الشرك في كل صوره • وقد تركت — كالحركات السلفية الاخرى مثل السنوسية في شمال افريقية والمهدية في السودان — آثارا بعيدة في الحياة العربية • وفي مصر اتخذت شكل التحرر من النفوذ المملوكي — العثماني ، وبناء دولة وطنية حديثة مع حرص على الاصلاح والتجديد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي • وفي أقطار الهلال الخصيب (الشام والعراق) ظهرت بشكل نهضة ثقافية أدبية وفكرية استمدت أصولها من التراث العربي القديم ، ومن المآثر العلمية والتقنية التي وجدت سبيلها الى الازدهار بفضل تعرض هذه المنطقة للتأثيرات الغربية • وقد تطلعت أولا الى طلب الاصلاح والمساواة مع الترك ، ثم صممت بعد تأسيسها من الاستجابة لمطالبها على الانفصال نهائيا عن الدولة العثمانية ، واتجهت نحو انشاء الدولة العربية الموحدة قبل أن تتآمر عليها المطامع الاوربية •

إن هذه الامور الثلاثة كانت بمثابة (عوامل) أسهمت في بناء وتكوين صورة المشرق العربي المعاصر على ماهي عليه اليوم •

واذا كان العامل الثالث (القومية العربية) قد نما مستقلا بذاته ، ومتأثرا بالعاملين السابقين ، وبمقتضيات المرحلة التاريخية المعاصرة ، فإن العاملين الاولين كانا تنمة لعاملين سابقين أسهما في تكوين العالم العربي الحديث ، منذ القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر ، وهما حركة الكشف الجغرافية الاستعمارية أو التطويق الاوربي للعالم العربي ، والحكم العثماني لهذا العالم العربي •

ولنبدا بزحف الاستعمار الاوربي الى المشرق العربي وقد استهل بالحملة الفرنسية على مصر ، فبدأ بها تحول جذري في مشاريع التوسع الاوربي الموجهة نحو ولايات الدولة العثمانية • ذلك أنه قبل الحملة ، كان الضغط الاوربي المباشر يقع على ولايات الدولة في البلقان ، أو على سواحل البحار العربية الآسيوية^(١) • ولنستذكر أن التطويق الاوربي للعالم العربي ما بين

(١) فربال — المصدر السابق ص ٨٨

(١٥٠٠ - ١٨٠٠) أنجز به الاوربيون الاحاطة بالعالم العربي العثماني في جزئه
الافريقي والآسيوي ، في أطرافه وعلى هامشه ، فاذا حكموا جزءا كان على
الساحل .

أما الآن فقد أخذ الاوربيون يعمون باختراق ذلك العالم وامتلاك أقصر
الطرق بين الشرق والغرب : فالتطويق اذن يتطور الى بسط نفوذ واحتلال فعلي
في القلب . والامثلة حملة فرنسا على مصر (١٧٩٨) واحتلال فرنسا الجزائر
ونونس (١٨٣٠، ١٨٨١) واحتلال انكلترا مصر (١٨٨٢) ، ثم احتلال بقية الاقطار
العربية بعد عام ١٩٠٠

فالتطويق الذي بدأ بتأسيس امبراطوريات آسيوية للدول الاستعمارية ولم
يؤد الى اعتداء على حوزة العالم العربي في المرحلة الاولى ، تطور الى احتلال
في المرحلة الثانية ، لتفاوت قوة العرب وقوة أوربة في العلم والحرب والاقتصاد .
وأول أمثلته حملة فرنسا على مصر ، ويهمننا من نتائجها ظهور شخصية محمد
علي ومحاولة بناء دولة مصر الحديثة ، وبناء دولة عربية موحدة انتظمت أقطار
الشرق العربي . .

استهل الزحف الاستعماري الاوربي بالحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨
- ١٨٠١)^(١) ، فأنتهى عهد الركود والجمود والمحافظة ، وبدأ عهد الحركة

(١) انظر ايضا للاستزادة المراجع الآتية :
الشيخ عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والاخبار الجزآن
الاول والثاني (طبعة القاهرة ١٣٢٢ هـ) .
محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١) مقالة في
مجلة كلية الآداب في الجامعة المصرية ١٩٣٨ .
نقولا الترك : مذكرات نقولا الترك - نشر غاستون فيت (القاهرة ١٩٥٠)
محمد فؤاد شكرى : الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي (القاهرة
١٩٤٨)

— Charles-Roux. : Les origines de l'Expedition d'Egypte. Paris 1910
— Hoskins : British routes to India. London 1928.
— Ghorbal-Ch. : The Beginning of the Egyptian question & the rise of
Moh. Ali. London, 1928.
— Pajol-Le Comte : Kléber, Sa vie, sa Correspondance, Paris 1877.
— Rigault G. : Le Général Abdallah Menou et la dernière phase de
l'Expedition d'Egypte (1799-1801). Paris 1911

والتطور والتغيير . والفترة الواقعة بين (١٧٨٩ - ١٨١٥) هي فترة الثورة الفرنسية و نابليون ، وهي فترة حركة الدبلوماسية الاوربية ، بمعنى أن الحروب التي بدأت بين فرنسا ودول أوربة لم تقتصر على الميدان الاوربي ، بل اتسعت نحو ميادين ومناطق بعيدة ، بغية ضرب الخصم في أهم مراكزه الاستراتيجية والتموينية بعد الفشل في غزو جزره . . والخصم هو انكلترا ، وخير طريقة لضربها هو هزيمتها في المستعمرات الشرقية والقضاء على تجارتها بتحويل التجارة الشرقية الى برزخ السويس والبحر المتوسط ، بدلا من طريق رأس الرجاء الصالح الذي تتحكم فيه . والسبيل الى ذلك تكوين امبراطورية فرنسية شرقية تكون مصر قاعدتها ، تعوض على فرنسا بعض ما فقدته من المستعمرات في صراعها العنيف مع انكلترا . ونظرية نابليون في امتلاك مصر بالنسبة للدولة العثمانية هي أن يعلن أنه ينزل أرض مصر لا بقصد الاعتداء على حقوق السلطان ، بل تأديا للامراء والمماليك الذين يتمتعون بالقصور والجياد والنعم ، وهم أجلاف الاباطة والشركس والرقيق ، دون أن يكون لهم سند من التاريخ وحجة من القرآن والحديث تتيح لهم الاستمتاع بمصر . والحق ان الدولة العثمانية كانت مستعدة لتصديق مزاعم نابليون بصدد تأديب المماليك المتمردين انتقاما لصاحب السلطان الشرعي ، الى أن ثبت لها أنه يمكنها أن لاتصدق ذلك ولا تسلم به ، وذلك بمعونة روسية التي وجدت في عمل فرنسا مقدمة لغزو الدولة العثمانية . وبريطانية التي بادرت لتحطيم الاسطول الفرنسي في أبي قير ، خشية أن يؤدي تزايد قوة فرنسا الثورة الى اختلال التوازن الدولي في أوربة والاضرار بمصالح انكلترا وحلفائها .

لقد اعتبر احتلال نابليون لمصر مشروعا خطيرا لان فرنسا صديقة الدولة العثمانية التقليدية وحليفها ، غزت ولاية من أهم ولايات السلطان وحاولت اقتطاعها على وجه لم يسبق له مثيل من قبل . فاول مرة يغزى العالم العربي الاسلامي في عقر داره ، وقد كان النفوذ الاوربي قبله لايمس أقطار العروبة الا في الهامش وعلى الاطراف ، كما كان الحال مع الإمارات والشيخات على سواحل الجزيرة العربية وافريقية الشرقية . ولذلك فان حكومة الثورة الفرنسية

باحتلال مصر ، بلغت مبلغ الانقلاب في السياسة ، وسجلت بداية تغير خطير في علاقات العالم العربي العثماني بأوربة ، وقد اقتصر معظمها قبل ذلك على العلاقات التجارية ، أو علاقات التعاطف والتناصر بين بعض دول أوربة (فرنسا وروسية) وبين بعض الطوائف المسيحية من رعايا السلطان .

الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) :

لا ترجع أصول الحملة على مصر فقط الى الحرب الناشئة بين فرنسا الثورة وأعدائها ، وإلى التنافس الاستعماري بين فرنسا وبريطانية ، إنما ترجع أيضا الى الرغبة في تأسيس امبراطورية فرنسية تضم حوض البحر المتوسط على النمط الروماني القديم ، وإلى التاريخ الداخلي للثورة الفرنسية وتطورها نحو القيصرية والامبريالية .

ومعلوم أنه بعد أن فقدت فرنسا الشطر الأكبر من مستعمراتها في صلح او ترخت (١٧١٣) و صلح باريس (١٧٦٣) ، انصرف الفرنسيون عن الاستعمار في الفترة التي سبقت الثورة الفرنسية ، بفضل أفكار روسو ومونتسكيو وفولتير الذين انتقدوا حكمة النضال للحصول على مستعمرات ، واستخدام الرقيق الاسود فيها والاحتكار ، واقترحوا توفير الجهد والنفس والمال وتحويله لاستغلال موارد فرنسا الداخلية ، ويبدو أن ضرورة الاحتفاظ بمراكز الاستعمار الفرنسي بالهند كانت ماثلة دائما في مخيلة الساسة الفرنسيين ، تحسرا من انهيار امبراطوريتهم الاستعمارية بضياح هذه المراكز من جهة ، وحرصا على فرصة الاقتصاص من منافسيهم القدامى - الانكليز - من جهة أخرى بطردهم من الهند . وفي أوائل التسعينات من القرن الثامن عشر تركزت أنظار فرنسا على الشرق عموما وعلى مصر خصوصا ، باعتبارها تشكل تعويضا لفقدان مستعمراتها الوشيك في جزر الهند الغربية . ومعلوم أن ثلاثة من الرحالة الفرنسيين أشاروا الى أهمية الاستحواذ على مصر وسهولة غزوها ، وهم البارون دي توت وسافاري وفولني . فقد ورد في رحلة فولني التي تعتبر مرجعا هاما لمعرفة أحوال مصر في أواخر القرن الثامن عشر ، أن مصر « لا قيمة حربية لها ، وليس فيها أية تحصينات ، وفنارها مهملة ، وحاميتها لا تحسن الرماية .

بالمدافع الرديئة المتوفرة لديها. ، وعساكرها من الانكشارية نقص عددهم من الخمسمائة الى النصف تقريبا «^(١)» بينما أشار دي توت وسافاري الى تقهقر مصر العثمانية وحفز الهم لامتلاكها . ولكن تاليران ، وزير الخارجية في حكومة الادارة ، كان له أهمية خاصة في ترجيح كفة غزو مصر . وقبل ان يستلم منصبه ألقى بحثا في المجمع العلمي الفرنسي (تسوز ١٧٩٧) ، يتن فيه فوائد امتلاك المستعمرات في الشرق ، ثم قدم تقريرا الى الحكومة عرض فيه تاريخ العلاقات بين فرنسا ومصر منذ أقدم العصور (شباط ١٧٩٨) ، وشرح نظام الحكم العثماني الضعيف هناك ، وبروز المماليك على المسرح السياسي ، وعدد المغارم والمظالم التي تثقل كواهل الفرنسيين في مصر منذ ايام علي بك الكبير ، وحتى إمعان مراد بك وإبراهيم بك في ارهاق الفرنسيين بسبب قيام الثورة الفرنسية ونفورهم منها ، بتحريض من النمساويين والانكليز . وعرض تاليران لمنتجات مصر وتجاريتها وموقعها المتوسط ، وتحول تجارة الهند الى طريق السويس القصير المأمون ، وتهديم النفوذ البريطاني في الهند نتيجة اعادة احياء طريق البحر الاحمر . وختم تقريره بالتأكيد على سهولة غزو مصر ، ونفقاته المعتدلة بالقياس الى فوائده الجمة . ويلاحظ أنه جمع بين فكرة فتح مصر ، وفكرة التدخل في الهند ، باعتبار أن فتح مصر هو الخطوة الاولى نحو طرد الانكليز من الهند والقضاء على تجارتهم الشرقية ، ومن هنا بدأ الربط بين مصر والهند في التفكير السياسي البريطاني أيضا ، فكان لذلك ما بعده كما سنرى . اتخذت حكومة الادارة قرارا سريا باحتلال مصر ، وأسندت الى الجنرال نابليون بونابرت قيادة (جيش الشرق) في نيسان ١٧٩٨ ، وخرج بونابرت في ١٦ أيار من ميناء طولون ، وانضمت اليه بعض السفن من جنوى وكورسيكا فأصبح عدد أسطوله ٥٥ سفينة حربية و ٢٨٠ ناقلة تحمل (٣٦٨٢٦) جنديا بخيلهم ومعداتهم ومدافعهم . وظهر الاسطول أمام جزيرة مالطة وهي يومها مأهولة بفرسان القديس يوحنا الذين نزحوا اليها من رودس عقب هزائهم في الحروب الصليبية ، وبعد أن سمح لهم سليمان القانوني بالانسحاب منها ، منحهم الامبراطور شارل كان جزيرة مالطة سنة ١٥٣٠ م . وحين زفض البارون هومبش Hompesch النمساوي

رئيس الفرسان دخول جميع السفن الفرنسية الى الميناء ، اتهمه نابليون بأنه يمالئ أعداء الانكليز ويمون سفنهم بما تحتاجه ، وأنزل جنوده بسرعة الى الجزيرة بحيث لم تستطع قلاع الجزيرة أن تصي بهم بأضرار تذكر ، وغادر هومبش الجزيرة بعد أن تعهد نابليون بتعويضه عن إمارته . ووضع نابليون دستوراً جديداً للجزيرة ينظم شؤونها العسكرية والمدنية والدينية ، وانقص امتيازات الكنيسة ، وألغى الرق ، وأعتق ألفي أسير من المسلمين كانوا معدّين للبيع في أسواق النخاسة . واطلع تاليران السفير العثماني في باريس على مافعلته فرنسا بالفرسان أعداء الاسلام ، واعتبر ذلك دليلاً وفاء فرنسا للعثمانيين . ثم اتجهت الحملة صوب الاسكندرية بطريق ملتو للافلات من تعقب الاسطول البريطاني . وفي ٢٩ حزيران ظهر نابليون أمام الاسكندرية فأخبره القنصل الفرنسي فيها بأن ١٤ سفينة انكليزية بقيادة نلسون وصلت الاسكندرية قبل ثلاثة أيام ، وغادرتها الى مياه أزمير للبحث عن السفن الفرنسية . أسرع نابليون بانزال جنوده وعتادهم في مطلع تموز ، وفقد ١٥٠ رجلاً أثناء اقتحام أسوار الميناء ، على يد الانفشارية وبعض العربان المدافعين عنها ، ثم سلك الطريق الصحراوي باتجاه القاهرة ، وقد أنهك الجوع والعطش والحرّ قوى الجنود خلال سبعة عشر يوماً استلزمها سير الحملة ، فضلاً عن مفاجأة العربان لهم وقتل المتخلفين منهم بسبب التعب والاعياء . وحدث الاشتباك الحاسم مع المماليك بقيادة مراد بك ، وقد انتشرت قواتهم (حوالي ٥٠ ألفاً من المماليك ومن انضم اليهم من الانفشارية وغيرهم من العربان) من بشتيل وامبابة الى الاهرامات . واعتمد نابليون على الحركة السريعة لتفادي اصابات المدافع ، ولم تجد المماليك فروسياتهم تفعا برغم شجاعة مراد بك فانسحب الى الجزيرة ، وغرق في النيل من حاول النجاة من جنوده . واضطرب جبل الامن في القاهرة بسبب الهزيمة ، وانتشر فيها السلب والنهب والاعتداء ، ورأى كبراء البلد وشيوخها أن التسليم هو سبيل الخروج من هذا المأزق ، ودخل الفرنسيون القاهرة في ٢٤ تموز ، وانسحبت قلوب المماليك الى الصعيد ، كما انسحب ابراهيم بك الى ميناء . وزعم بوقايرت ان خسائره من القتلى نحو العشرين أو الثلاثين ، والجرحى مائة وعشرين ، وقدر خسائر المماليك بنحو الالفين ، وطبيعي أن يقلل

من خسائره ويبالغ في خسائر عدوه • ووزع منشوره المشهور باللغة العربية ، وفيه أمّن الاهالي على ارواحهم وأعراضهم وأموالهم وعقائدهم الدينية وعاداتهم ، وشرع في تنظيم الادارة الاهلية فأوجد ديوان حكومة القاهرة ودواوين المديريات الى جانب الحاكم الفرنسي لمعاوته على استقرار البلاد • ولم تلبث أنباء كارثة أبي قير أن تنامت الى سمع نابليون ؛ ذلك ان نلسون تمكن من حصر السفن الفرنسية في خليج أبي قير بين سفنه ، وأصلاها نارا حامية نسفت سفينة القيادة الفرنسية ولم ينج سوى سفينتين ، وقتل قائد الاسطول (٢ آب) • وكانت نتائج المعركة حاسمة ؛ فقد عطلت نهائيا مشروع ارسال الحملة المرتقبة الى الهند ، ثم قطعت الصلة بين مصر وفرنسة • فاضطر الفرنسيون الى الاعتماد على موارد مصر الداخلية ، وترتب على ذلك أن تحركت الثورة في القاهرة ، ونشبت الاضطرابات في الاقاليم ، وتقطعت خيوط التعاون الواهية بين الفاتحين وأهل البلاد •

وكان من نتائج هزيمة أبي قير أيضا أن انضم العثمانيون الى الانكليز والروس في التحالف ضد الفرنسيين ، (كانون الثاني ١٧٩٩) ، وشاركوا في الحملات التي حشدت لطردهم الفرنسيين في مصر حتى أجلوا عنها قبل صلح أميان في آذار ١٨٠٢ • كذلك فشلت سياسة بوناپرت الاسلامية تماما ؛ وكان قد حرص فيها على اظهار احترامه للدين الاسلامي وشعائره ، والاهتمام بالاحتفالات الدينية وتعيين أمير للحج ، واجتذاب المصريين بأمنية النهوض بالقاهرة لتحتل مركزها اللائق في العالم الاسلامي بجانب مراكز الاسلام الرئيسية •

وكانت وسيلته الى ذلك نقد السلطان العثماني ، واتهامه باهمال المصلحة الاسلامية والتراث الاسلامي ، والتشهير بحلفاء السلطان الجدد ، وهم الروس الذين يعتقدون بآلهة ثلاثة ، على حين يدين الفرنسيون ياله واحد هو الذي أرسل بوناپرت الى مصر لاقامة النظام والعدل فيها^(١) • وتسطير رسائل المودة

(١) انظر منشور بوناپرت الى اهالي مصر بتاريخ ١٨ المحرم ١٢١٣ هـ / ٢ تموز ١٧٩٨ م في كتاب عبد الرحمن الجبرتي « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » مطبعة بولاق ١٢٩٧ هـ • ج ٣ ص ٥٤

والصداقة الى الحكام المسلمين المجاورين ، وبينها رسالة الى أحمد باشا الجزائر والي عكا ، غرضها ازالة شكوكه في رغبة الفرنسيين الاستيلاء على القدس وتحطيم قوى الاسلام ، ولكن الجزائر رفض استقبال رسول نابليون وهدده بالقتل اذا اقترب من أسوار عكا . ولم يرد الصدر الاعظم على رسالة نابليون ، وكذلك فعل والي دمشق عبد الله باشا العظم . وكتب نابليون السي حاكمي درنة وطرابلس في محاولة لانشاء صلات معهما ، وكتب الى سلطان مسقط يرجو مساعدته في توصيل الاخبار الى تبو صاحب في الهند^(١) ، وأرسل السي هذا خطابا في كانون الثاني ١٧٩٩ يخبره بعزمه على طرد الانكليز من الهند . وكان قد استكتب أعضاء الديوان رسالة الى شريف مكة في أول ايلول ١٧٩٨ نوهوا فيها بجهود نابليون لتأمين طريق الحج وحضوره الاحتفالات والاعياد الدينية والوطنية . وكتب الى سلطان دارفور^(٢) عبد الرحمن الرشيد يستميله ويتعهد بتأمين القوافل المتجهة الى مصر للتجارة ، ويطلب منه ارسال ألفين من العبيد الأشداء . ولكن شيوخ الازهر وغالبية الشعب الساحقة كانوا غير مصدقين ادعاء نابليون الاسلام ، وكانوا يرون أنه وجنده كفر .

وفشلت أيضا سياسة بونايرت العربية التي قامت على التمييز بين عرب وعثمانية وماليك . فالعرب عنده هم عامة الاهلين في الحواضر والارياف . والعثمانية هم الترك ومن يلحق بهم من الشركس ورجال الاوجاقات وأرباب التجارة والمناصب والمتصوفة وطلبة العلم المستقرين في مصر . والماليك هم القوات الخاصة التي تتبع البكوات والامراء الذين تولوا حكم مصر قبل الحملة الفرنسية . وسياسة بونايرت العربية ، جعلت من الماليك وحدهم عدو بونايرت ، وعدو السلطان وممثليه في مصر ، وعدو أهلها العرب . فالماليك الظالمون ، غصبوا حقوق السلطان ، وسلبوا النزلاء الفرنسيين ، واستأثروا بالاقليم « الحسن الاحسن »

(١) قضي على تبو صاحب في معارك شباط - ايار ١٧٩٩ في الهند واقتسمت شركة الهند الشرقية املاكه الواسعة مع أعدائه .

(٢) قامت في دارفور منذ بداية القرن السادس عشر مملكة تعاقب عليها سلسلة من السلاطين المسلمين الى حين سقوطها في عهد الخديوي اسماعيل ، ويسكنها كثير من القبائل العربية .

كما سماه في منشوره الشهير . لقد فشلت سياسة بوناپرت العربية أيضا لان فعاله وفعال خليفته نسفت ادعاءاته ، وأثبتت أن سياسته الحقيقية قامت على استمالة العرب مرحليا حتى يتم له سحق المماليك . ولذا نشبت الثورات ضد الحكم الفرنسي ، وأولها ثورة القاهرة ، ومن أسبابها العداء الديني الكامن ضد ما يتظاهر به الفرنسيون زورا ومكرا ، وما كان يرد من أخبار الولاة المجاورين وعزمهم على القدوم الى مصر ، واستنهاز المصريين ضد المحتل الاجنبي . ومنها استهتان الجند الفرنسيين وشربهم للخمر علانية وإخراجهم النساء والبنات المسلمات حاسرات الوجه في الطرقات ، ثم هدم الجوامع والمآذن وبركة الازبكية لاجل توسيع الطرق لمسير العربات ، وخلع بوابات الازقة .

يبد أن السبب الرئيسي والمباشر هو سبب اقتصادي على ما يذكر الجبري^(١) . ذلك أن هزيمة أبي قير جعلت الفرنسيين أشبه بالأسرى في مصر ، فتغيرت سياستهم نحو المصريين ، وبدأوا يوطدون أقدامهم بإكمال الفتح من ناحية ، وبالإصلاح واستغلال البلاد من ناحية أخرى ، وهذا هو أصل كل المشاريع التي نفذها الفرنسيون من مجمع علمي الى دواوين للحكم أو إصلاح وتجديد : سياسة تمهيد الى الاستقرار أملاها اليأس من الاتصال بفرنسة ، ووقوف الانكليز في البحر بالمرصاد . وان اتجه الجهود الفرنسية لانشاء مستعمرة جديدة في مصر ، كان يستند الى تنظيمات مالية واقتصادية ، تكفل إمداد الجيش بالموثون والاموال للاحتفاظ بالبلاد ولمدافعة الأعداء عنها . وذلك عن طريق فرض الغرامات على المدن ، أو مصادرة أملاك المماليك وإرغام نساءهم على دفع الغرامات في نظير السماح لهن بالبقاء في القاهرة والاحتفاظ بمقتنيات أزواجهن ، أو بالتشديد في جباية الميري والرسوم الأخرى التي تكفل تحصيل المال من الأهلين^(٢) . وفرضت الغرامة على تجار الاسكندرية ، وعلى سكان رشيد ودمياط ، وأعدم محمد كريم حاكم الاسكندرية لانه رفض أن يدفع ما

(١) الجبرتي : المصدر السابق ج ٣ ص ٢٥-٢٦ حوادث يوم السبت (١٠ جمادى الاولى ١٢١٣ هـ) .

(٢) محمد فؤاد شكري « الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي » - القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٧٧

فرض عليه • ووضعت ضريبة على المباني كالوكالات والحمامات ومعاصر الزيت وطواحين الغلال والقهاوي والبيوت والغرف كل بحسب درجتها ، والغاية هي الحصول على المال بكل وسيلة ، فلا عجب اذا تدمر المصريون واضطربت نفوسهم بالثورة يوم ٢١ تشرين الاول ، وأخذت الثورة في اليوم الثالث بكل قسوة • وجاء في تقرير نابليون ان خسائر الثوار تراوحت بين الالفين والالفين وخمسمائة ، أما خسائر الفرنسيين فبلغت مائتي قتيل^(١) ، وعاقب المشايخ والعلماء الذين اشتركوا في الثورة بالاعدام والمصادرة ، وعطل الديوان ، ثم شكله مجددا • ولكن التهديد بعقوبة الاعداء ، لم يخمد جذوة المقاومة الشعبية التي اشتدت وتفاقت ضد الاحتلال الفرنسي ، وتبدد أمل نابليون بقيام أي تفاهم بينه وبين المصريين ، حين رفض مراد بك عرض نابليون بأن يحكم (من شلال أسوان الى هيلي جرجا شمالا بنصف فرسخ) بشرط التبعية للفرنسيين • وشاركت حواضر الوجه البحري في المقاومة ولاسيما في الشرقية والجيزة ودمهور ودمياط والمنزلة • وفي الوجه القبلي تكبد الفرنسيون خسائر فادحة في الارواح حين هب الصعايدة لقتالهم في سوهاج وطنطا وسمنود وحرب وجهينة وبني عدي ... ووجد نابليون نفسه في مركز دقيق بعد أن عجزت حكومة الادارة عن امداده بالمعونات ، وفشلت في اثبات (حسن نواياها) للباب العالي • واحتل الانكليز جزيرة بريم المتحكمة في مضيق باب المندب ، وعقدوا مع أمير عدن معاهدة تحالف وتجارة (١٧٩٩) ، فرسخت أقدامهم في البحر المتوسط والبحر الاحمر ، واطمأنوا الى سلامة طريق الهند ، وضيّقوا الخناق على العملة الفرنسية بمصر ، ولذا رأى أن يبادر الاعداء بالهجوم بدل انتظار هجومهم عليه ، والتقدم الى الآستانة برا عن طريق سورية ، بقصد تدعيم موقفه في مصر ومنع الخطر الزاحف اليه من الشرق ، وارغام الباب العالي على تفهم موقف

(١) قصف الفرنسيون الجامع الازهر بالدافع ، واستمر القصف من الظهر حتى الثامنة مساء ، فسقطت آلاف القنابل على الازهر وعلى الاحياء المجاورة له في شرقي القاهرة . وشهد المؤرخ الجبرتي الفظائع والجرائم الوحشية التي ارتكبتها الفرنسيون ، ووصف دخولهم بخيولهم الى الجامع الازهر وتحطيم القناديل والخزائن ونهب المتاع والاواني، وتمزيق الكتب والمصاحف . انظر الجبرتي ج ٣ ص ٢٦ •

باريس ، وحرمان السفن الانكليزية من التمون من موانئ سورية • وبعد سقوط العريش ، تقدم نابليون الى عكا عن طريق الرملة ويافا ، وصمد الجزار في عكا ثلاثة شهور ، بفضل مقاومته الباسلة ، ثم بفضل المساعدة التي بذلها له مسن البحر السير سيدني سميث قائد الاسطول الانكليزي في البحر المتوسط الشرقي • ولم تفلح مساعي نابليون ورسائله الى الامير بشير الثاني الشهابي حاكم جبل لبنان الذي كان يعرف آنذاك بجبل الدروز • والى ابن الشيخ ظاهر العمر شيخ نابلس ، لاستعدادهما ضد طغيان الجزار • وبرغم ان نابليون أحرز نصرا مبينا في موقعة جبل طابور (١٦ نيسان ١٧٩٩) فتح امامه الطريق الى دمشق ، غير أنه خشي من عدوه المرابط في عكا في مؤخرة جيشه • حتى اذا اصيب نابليون بخسائر فادحة في جنوده وضباطه ، وبلغ منه اليأس مبلغه ، اعتزم رفع الحصار عن عكا ، والعودة الى مصر ، وزعم في رسالة الى الديوان في القاهرة بأن الجزار اصيب بجرح وتقهقر الى احدى القلاع عند شاطئ البحر ، كما غادر أهالي عكا بلدهم بطريق البحر • وفي ١٧ أيار وجه نابليون نداء الى جنوده ذكرهم فيه بانتصاراتهم المجيدة ، وأبلغهم بقرار العودة الى مصر (١) •

ويذهب المؤرخون في تفسير عودة نابليون الى مصر مذاهب شتى ، منهم من يرى أن مناعة أسوار عكا وقناعة بونابرت أنه لن يظفر بالجزار الذي بلغ منه الغيظ مبلغه لما سمع بأن نابليون أعدم ثلاثة آلاف أسير في يافا ، هازئا بالقانون الدولي ، ومسجلا وصمة عار في جيبته • لأنه مهما انتحلت الاعذار لهذا الفعل الوحشي ، فقد سلم هؤلاء الاسرى أنفسهم ، ولا ينبغي بأي حال تناسي الوعود وتهديم قواعد الحرب المعمول بها • ومن المؤرخين من يعزو عودة نابليون الى فتك الطاعون بجيشه وتقاد ذخيره وموته • أما نابليون فذكر أنه عاد لمصر وفاء لوعده قطعه على نفسه بالعودة اليها بعد أربعة شهور ، وتأديبا لبعض المفسدين من الغز والعربان الذين حركوا الفتن والشور في بعض الاقاليم المصرية • ولكن نابليون لم يذكر اسبابا خاصة أملت

(١) شكري ، المصدر نفسه ص ٢٠٣-٢٠٦ •

عليه عودته ، وتتصل بأخبار وصلته من باريس عن الحالة المياسية في فرنسا ، ووضعها المهدد في أوربة . ومنها رسالة من حكومة الادارة مؤرخة في ٢١ أيار تشير الى ما تبذله النمسة وروسية وبريطانية من جهود للاطاحة بفرنسة ، وتقترح عليه الحضور وتوحيد القوى الفرنسية لدفع الخطر المحدق ، وترك له البت في موضوع حملة مصر ، فاما ان ينقل جيوشها او قسما منها الى فرنسا للدفاع عن الوطن ، أو يترك جانبا منها بأمان هناك ، على أن يعهد بالقيادة الى من يراه مناسبا من أعوانه^(١) .

وفي تموز وصلت حملة عثمانية الى أبي قير واحتلت القلعة ، ولكن نابليون انزل الهزيمة بها وأسر قائدها (٢٥ تموز) وأبعد الخطر العثماني لشهور قادمة ، وبذلك يمكنه أن يعود الى وطنه مزهوا بنصره الذي محا ظلال هزيمة اسطوله في أبي قير قرابة العام ، فضلا عن ان اضطراب أحوال فرنسا التي وصلته أنباءها بطرق مختلفة ، ساعد على نضوج (الكمثرى) التي طالما حن الى اقتطافها ، بالعودة الى الوطن وانقاذه من محنته . ولم يستطع انتظار الجنرال (كليبر) الذي عينه خلفا له ، لابلاغه بعزمه على السفر ، وخشي من عودة السفن الانكليزية لمراقبة الشواطئ المصرية ، فقرر الرحيل في ٢٢ آب بعد أن قابل الجنرال (مونرو) وسلمه تعليماته الى كليبر ، وركب البحر مع بعض قواده ووصل باريس في ١٣ تشرين الاول^(٢) .

وفي تعليمات نابليون الى كليبر ، طلب منه ان يجعل مصر موضوع مساومة مع الباب العالي لاجراجه من التحالف الدولي ضد فرنسا ، وفوضه بعقد الصلح معه في حالة انقطاع النجذات من الوطن ، حتى ولو كان ثمن الصلح الجلاء عن مصر . وذكر نابليون في تعليماته أن السياسة الداخلية في مصر تقوم على صداقة المسيحيين ومنعهم من الاستخفاف بمواطنيهم حتى لا يتعصب الاتراك ضد الفرنسيين ، وألح على ضرورة كسب ثقة المشايخ في القاهرة . ولكن ردالباب العالي على مبادرة كليبر في التفاوض ، كان أن لا مفاوضة إلا على أساس

(١) المصدر نفسه ص ٢٠٧، ٢١٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢١٥، ٢١٧ .

الجلء من مصر دون قيد أو شرط • وحاول كليبر اقناع سدني سميث بأن مركز الفرنسيين في مصر قوي ولا شأن له بما يجري في القارة الاوربية • وحين سقطت قلعة العريش (٣٠ كانون الاول) بسبب عصيان حاميتها الفرنسية التي سرت اليها عدوى العصيان من حاميات الاسكندرية ودمياط • ووجد كليبر أنه يتحتم عليه مفاوضة الصدر الاعظم مباشرة على أساس الجلء دون قيد أو شرط ، وشاركه معظم زملائه هذا الرأي ، بعد أن تبدد الامل في وصول النجيدات من فرنسا ، وبات الاحتفاظ بمصر امرا مستحيلا • ووقع اتفاق العريش بين الجانبين العثماني والفرنسي (٢٤ كانون الثاني ١٨٠٠) بعد مفاوضات طويلة استهلها بونايرت وأكملها كليبر ، وساهم في نجاحها وتذليل صعابها السير سيدني سميث^(١) قائد العمارة الانكليزية في مياه الشرق الادنى الذي كان يرى ان يخرج الفرنسيون من مصر دون اراقة الدماء ، وان من الخطأ الافتراض بأنهم سيقبلون التسليم كأمرى حرب ، وأن اخراج الفرنسيين تحت شعار السيادة العثمانية على مصر ، سيجعل بمقدور البحرية البريطانية ان تبقى في موانئ الاسكندرية ودمياط ورشيد • ونص اتفاق العريش على انسحاب الفرنسيين بسلحهم وعتادهم الى الاسكندرية ورشيد وأبي قير حيث يتم نقلهم الى فرنسا على سفنهم او على السفن العثمانية ، كما نص على الهدنة بين الطرفين لثلاثة شهور • ولكن وزير الخارجية الانكليزية اللورد غراشيل الذي كان راضيا عن مشاركة سدني بالمفاوضات ، خضع لرأي المعارضين لرأي سدني ، ولا سيما بعد أن برزت ظروف جديدة في أعقاب انتصار نلسن في أبي قير ، وتحطيم الاسطول

(١) كان الصدر الاعظم يوسف ضياء باشا يولي سدني سميث ثقة كبيرة نظرا لبلائه الحسن في الدفاع عن عكا ، وقد اطلعه على الاتصالات التي كانت جارية مع بونايرت وكليبر بشأن الجلء من مصر ، على أساس ان معاهدة التحالف العثمانية الانكليزية (٥ كانون الثاني ١٧٩٩) توجب عدم انفراد احد الحليفين دون الآخر على الصلح أو الهدنة ، وعلى أساس أنه يتعذر ترحيل الحملة الفرنسية دون موافقة انكلترا صاحبة السيطرة البحرية . ويلاحظ ان الانكليز لم يعلموا بالمفاوضات الجارية بين العثمانيين والفرنسيين إلا في اواخر تشرين الاول ١٧٩٩ ، كما لم يطلع (الرئيس افندي) وزير الخارجية العثمانية ، ممثل انكلترا في الاستانة إلا في ٣٠ من الشهر نفسه ، وذلك بمناسبة طلب جوازات المرور للحملة .

الفرنسي هناك ، وزوال مخاوف انكلترة من وجود الحملة الفرنسية في مصر ، على طريق الهند . وساد الاعتقاد بأن (جيش الشرق) أصبح تحت رحمة الانكليز ، وان رغبة الفرنسيين بالتفاوض هي بمثابة اعتراف بالهزيمة ، وان مصاعب الحملة تتزايد يوما بعد يوم ، والخلاف بين قوادها على البقاء او الجلاء يتفاقم ويسهم في ضعفها وتدهور معنوياتها ، وأن الرأي الصواب هو معارضة اتفاق العريش ، والعمل على إبادة الفرنسيين في مصر بالوسائل العسكرية . ولذلك رفض غرافيل منح جوازات المرور اللازمة لجلاء الفرنسيين ، وكانت الآستانة قد ألحت بطلبها ، ونصح الآستانة باتباع الحل الحربي الذي لا بد ان يحطم الفرنسيين تماما (١) .

وبإزاء رفض انكلترة الموافقة على اتفاق العريش ، وتردد الصدر الاعظم في موقفه ، قرر كليبر تأجيل اخلاء القاهرة من الجنود وتسليمها للعثمانيين ، واعتبر نفسه في حالة حرب مع الدولة العثمانية وانكلترة . وأسفرت معركة هليو بوليس قرب القاهرة بين الصدر الاعظم يوسف ضيا باشا وكليبر ، عن انتصار الاخير (٢٠ آذار) . وبرغم محاولة ابراهيم بك اقناع زميله مراد بك بالانضمام الى الصف العثماني قبيل المعركة ، فان مرادا رفض ذلك ، خشية أن يؤدي انتصار العثمانيين الى طرد المماليك من مصر . ووقع مراد مع كليبر اتفاق (٥ نيسان) بعد أن تعهد كليبر بقطع المفاوضة مع العثمانيين وشن الحرب عليهم . ورحب كليبر بانضمام مراد بك إذ وجد فيه حليفا يمكنه ان يحكم مصر بعد رحيل الفرنسيين ، ويقاوم استيلاء الانكليز عليها ، وكان مراد ومماليكه ومن انضم اليه من عرب مصر والجزيرة لشهور طويلة ينازعون امتلاك الفرنسيين للصعيد .

وسمع أهالي القاهرة صوت المدافع من معركة هليو بوليس ، فاشتد هياجهم ، ونشبت ثورة القاهرة الثانية ، واشتد اوارها خاصة في الجزء الغربي من المدينة ، ولا سيما في حي بولاق . وتفرغ كليبر لضرب الثورة ، بعسده أن نجح فسي ابعاد العثمانيين واستمالة المماليك ، واشتد القتال واظهر القاهريون درجة عالية

(١) شكري ، المصدر نفسه ص ٢٢٢ .

من البسالة والتصميم ، وشهد الجبرتي الفظائع المخزية والجرائم الوحشية التي ارتكبها الفرنسيون ، ووصفها بقوله : « هجموا على بولاق من ناحية البحر (النيل) . » وقاتل أهل بولاق جهدهم ورموا بأنفسهم في النيران حتى غلب الفرنسيين عليهم وحصروهم من كل جهة وقتلوا منهم بالحرق والقتل وبلوا بالنهب والسلب وملكوا بولاق وفعلوا بأهلها ما يشيب من هول النواصي .^(١) وقد ساعد امداد الحطب والمحروقات الذي أرسله مراد للفرنسيين في أحداث الحرائق في المدينة وتسليمها . وفرض كليبر على القاهرة غرامة مقدارها ١٢ مليون فرنك مع ٢٠ ألف بندقية ومثلها طبنجة و ١٠ آلاف سيف ، واعتقل عددا من كبار علمائها رهائن لوفاء الغرامة . ولكن كليبر لم ينعم بنصره على المدينة الصامدة ، فقد كمن له في مقر قيادته شاب عربي من حلب كان يطلب العلم في الجامع الازهر ، وطعنه وقتله (١٤ حزيران ١٨٠٠) ، وكان الشاب قد استهول ما اقترفه كليبر وجنده من شرور وآثام ، فصمم على قتله والثار لقومه^(٢) . وانتقلت قيادة الحملة الى الجنرال عبد الله جاك مونو Meun حاكم القاهرة ومن أشد الصار البقاء في مصر ، وسرعان ما شجب اتفاق العرش لانه يتنافى وكرامة الجيش الفرنسي ، وقرر أن قبول الاتفاق أو رفضه منوط بحكومة باريس .

وتقرب بوناپرت من قيصر روسية بول الاول ومن سليم الثالث ، لمواجهة مخططات السيطرة البريطانية ، ولكن جهود بوناپرت مع القيصر أثرت وتطورت من مجرد التفاهم على وسائل الحد من النفوذ البريطانية الى اتفاق سري على اقتسام اراضي الدولة العثمانية . وتسم الاتفاق من حيث المبدأ على أن تنال فرنسة مصر وسورية وفلسطين ، وتنال النمسة الافلاخ وصرية والبوسنة والهرسك ، أما روسية فتحصل على البغدان وبلغارية والرومللي والآستانة . وتسم التفاهم على أن تأخذ بروسية هانوفر ومونستر والبادربورن من الممتلكات البريطانية^(٣) . أما جهود بوناپرت مع سليم الثالث ، فكانت تبيجتها ان وعسد

(١) الجبرتي ، المصدر نفسه ج ٣ ص ١٠١ .
(٢) انظر تفاصيل محاكمة الطيبي ، المصدر السابق ، ج ٣ ص ١١٨-١٣٣ .
(٣) اميل خوري وعادل اسماعيل « السياسة الدولية في الشرق العربي » بيروت ١٩٥٩ ج ١ ص ١٧٤ .

السلطان ان تنهج الدولة العثمانية سبيل السلم مع فرنسا ، ولكنه ظل شديد الحذر لعلنه بأن التقارب الفرنسي الروسي لا يكون إلا على حساب الدولة العثمانية ، فلم يكن بدء من عودة السلطان الى سياسة الصداقة مع بريطانيا . وتدهورت علاقات بريطانيا مع روسيا حين رفضت الاولى تنفيذ وعدها بالانسحاب من مالطة واعادتها الى فرسان القديس يوحنا والسى القيصر الروسي بوصفه رئيسهم المنتخب . وحرص بوناپرت القيصر المحجب به على اغلاق موانئ البحر الاسود في وجه التجارة البريطانية ، واغراه بالتوسع في آسية وتهديد الهند وفارس والدولة العثمانية ، وابتهج بوناپرت حين نفذ القيصر ذلك ، ولكن سرعان ما اختفت هذه السياسة حين اغتيل القيصر بول خنقا ليلة ٢٤ آذار ، وبأمر خلفه اسكندر الاول سياسة معادية لفرنسة الثورة . ورحبت الأستانة ولندن بمساعي التقارب بينهما لمواجهة الروس والفرنسيين ، واتفق الطرفان على العمل المشترك لطرد الفرنسيين من مصر ، فنزلت في ٨ آذار ١٨٠١ حملة هندية في أبي قير ، وتغلبت على الحامية الفرنسية فيها ، ثم تقدم جيش عثماني عبر فلسطين وسيناء الى مصر ، ونزلت قوة هندية في ميناء القصير على البحر الاحمر ، وبعد ثلاثة عشر يوما هزم الجنرال مونو في معركة عنيفة مع الانكليز في الاسكندرية ، فانسحب منها . وفي غضون ذلك سقطت وزارة وليم بت المتصلب ، وتشكلت حكومة ادنغتون المسالم ، فمال الى التفاهم مع فرنسا لتحقيق السلام . وادرك مونو ان مواصلة القتال ستقضي على بقية جيشه ، لا سيما بعد تسليم حامية القاهرة للقوات العثمانية الانكليزية المشتركة ، وتضييق الخناق على جيش مونو نفسه ، واجمع المجلس الحربي الذي عقده على طلب الهدنة ، ووضع اتفاق للجلاء عن مصر ، خاصة بعد أن استبد الحنين بالفرنسيين الى وطنهم ، وبعد أن تألبت دول اوربة مجددا ضد فرنسا ، وارغمتها على التخلي عن فتوحها في ايطالية وغيرها . وفي ٢ ايلول وقع مونو مع الجنرال هتشنسون الانكليزي اتفاقا ينص على تسليم المدافع والسفن الحربية والتجارية الفرنسية الراسية في الاسكندرية ، ووضع الطرفان مقدمات الصلح في مطلع تشرين الاول ، ثم وقع صلح أميان (٢٧ آذار ١٨٠٢) بين بريطانيا وفرنسا واسبانيا وهولندا ، بمعزل

عن الدولة العثمانية ، التي آلمها ذلك ، فعقدت صلحا منفردا مع فرنسا ، ووضعت معاهدة انتهت الحرب بين الفريقين (٢٥ حزيران ١٨٠٢) . ونصت بين أمور أخرى ، على حق دخول السفن الفرنسية الى البحر الاسود ، وحمايتها من القرصنة ، وضمان حق كل فريق سلامة ممتلكات الفريق الآخر^(١) . واضطر الانكليز لسحب قواتهم من مصر تحت ضغط السلطان سليم وإلحاح بونابرت ، وذلك في أواخر أيار ١٨٠٣ ، برغم المساعي الحثيثة التي بذلها السفير البريطاني الجين لدى الباب العالي ولدى المماليك في مصر لحملهم على القبول ببقاء القوات البريطانية في مصر لصد كل عدوان عليها . وابتهج أهل مصر عندما أخرج العثمانيون والانكليز جنود الحملة الفرنسية من بلادهم ، وسمي الجبرتي مؤلفه في حوادث الاحتلال الفرنسي وما سبقه « مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين » ، واعتقد أن المتأمل العاقل يرى في خروج الفرنسيين أعظم الاعتبار والكرامة لدين الاسلام ، حيث سخر طائفة من أعدائه ، لدفع طائفة أخرى ، ومساعدة المسلمين عليهم ، « وذلك مصداق الحديث الشريف ... ان الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، فسبحان الله القادر الفعال »^(٢) .

حكم الفرنسيون مصر مدة تزيد قليلا على ثلاث سنوات ، تخللتها محاولة لفتح بلاد الشام ، وضاقوا ذرعا بالحصار البحري الانكليزي اثناءها ، وأباد منهم الطاعون والابوثة عددا كبيرا اضافة الى ما سقط منهم في الثورات والمعارك ، لتغلب على الاخطار الداخلية والخارجية المحدقة بهم . وتضاءل شأن التجارة البحرية في أيامهم ، وقل ورود قوافل دارفور وسنار وفزان وبرقة .

صحيح ان المصريين في الريف والحوضر وخاصة في القاهرة اعتادوا قبل الحملة الفرنسية ما يصحب الانقلابات على الحكم من اضطراب الامن وشيوع العنف وفرض المغارم ، لانها كلها على نمط واحد . فاذا غلب علي بك على خصومه ، حكم البلاد كما حكموها . وإذا تغلب عليه ابو الذهب ، سلك في الحكم

(١) المصدر السابق نفسه ، انظر نص المعاهدة ص ٢٦٨-٢٧٠ .

(٢) محمد شفيق غريال « محمد علي الكبير » القاهرة ١٩٤٤ ، ص ٢٥ .

نفس المسلك وهكذا . اما المصريون فلم يشاركوا في هذه الانقلابات ، الاطائفة منهم ، تتألف من عمال الادارة المالية والاقباط ورؤساء العصابات العربية والشيوخ من العلماء . فالاقباط بحكم الحاجة لاستخدامهم وخبرتهم ، يعملون للمنتصر كما عملوا للمهزوم . ورؤساء العصابات المسلحة قد يرجحون كفه أمير على خصومه . والشيوخ العلماء بحكم مكاتبتهم بين الناس وتحلي بعضهم بالفضل والاعتدال ، يلبون دعوة الناس للتوسط لدى الامراء في رفع الحيف ودفع الظلم وإحلال الوثام محل الخصام ، كما يلبون دعوة الامراء المتخاصمين الذين يحتكمون اليهم . أما الحكم الفرنسي فكان من نوع لم يعرفه المصريون ، حل محل حكم مراد بك وابراهيم بك ولم يكن مسلما ولا عثمانيا ، وانما كان حكما عسكريا شديدا عنيفا كرهه المصريون لانه فصل بلادهم عن السلطان خليفة المسلمين ، وجعلها تابعة لدولة فرنجية غريبة ، يقترب عساكرها صنوف الفساد والرديلة ، بينما يعمل قوادها على تحرير غير المسلمين من وطنيين وأجانب من قيود كانت تعتبر شرطا من شروط بقاء الاسلام . ومعلوم ان هذا التحرير كان يقتضيه حكم جمهوري شعاره المساواة والحرية الدينية ، فضلا عن انه كان تلبية لحاجة الاحتلال الملحة لخبرة غير المسلمين بأحوال البلاد ، ودرايتهم بنظمها وعاداتها ، وهم الى ذلك كله موضع ثقة بفضل اتفاق المنافع (١) .

ترى ما الذي كان سيحدث لو خلع للفرنسيين حكم مصر ، واستقامت احوالها لهم ؟ لأول مرة تحكم دولة أجنبية شعبا من الامة العربية ، فكيف تحكمه وما هو موقف الاهل من هذا الحكم ؟ حقيقة ، حكم الفرنجة الصليبيون مقاطعات من فلسطين والشام ، ولكن كان ذلك في القرون الوسطى . أما الحملة الفرنسية فحدثت في العصر الحديث ، وفي « عصر الثورة وحقوق الانسان » ، فما الذي يترتب على ذلك ؟ لا تحكم على فرنسا نظرا لانها لم تحكم مصر مدة كافية ، فضلا عن ان المدة التي استغرقها الحكم الفرنسي في مصر كانت حالة استثنائية ، لان الفرنسيون اثناءها كانوا مهددين بالاطار الداخلية والخارجية . فالظروف غير مواتية — كما يمكنهم ان يدعوا — لاقامة حكم صالح . ولكن

(١) المصدر السابق نفسه ص ٢١-٢٣ .

يمكن رسم صورة للحكم الفرنسي في غير هذه الظروف من المشروعات النسي ورد ذكرها في مذكرات بونايرت وكتابات علماء الحملة وسواهم ، ومن الطريقة التي جروا عليها فيما بعد ، في أقطار عربية أخرى كالجزائر وتونس ومراكش ... فان ذلك يساعد على رسم صورة لما ينتظر ان يكون عليه الحكم الفرنسي في مصر وقتذاك .

لاشك ان الفرنسيين كانوا سيتبعون سياسة تنمية اقتصادية مركزة لا لخير الاهلين ولكن للارتقاء بموارد البلاد عن طريق تنظيم الري وضبط مياه النيل ، وادخال حاصلات جديدة كالقصب والتبغ والقطن ، ووصل البحرين الاحمر والمتوسط ، والكشف عن منابع النيل ، وتأسيس امبراطورية نيلية ، وامتلاك ساحل البحر الاحمر وتحويل التجارة اليه واتساع النفوذ الفرنسي الى ماوراء سيناء من ناحية فلسطين والشام . هذه التنمية الاقتصادية ستدخل فوائدها جيوب الاستعمار وعملائه ، وذلك لان سكان مصر كانوا قلة (٢-٣ مليون نسمة) فيمكن استيطان ارض مصر عن طريق حث الفرنسيين على ذلك ، كما حدث في الجزائر فيما بعد .

وفي الميدان الصحي ، يوجه الحكم عنايته الى الصحة العامة بإنشاء المشافي ومدارس الطب والمجاهر الصحية ، ليس فقط للحفاظ على سلامة الجيش الفرنسي من انتشار الامراض والابوة في صفوفه ، وانما ايضا لضمان القوى العاملة في الانتاج الزراعي الذي يغذي الخزينة المالية والمبادلات التجارية . ويصلح الادارات الحكومية ويطور نظام الضرائب والعجاية ويكفل استقرار المزارع في ارضه بغية ضبط الاموال العامة واستتباب الامن ويعهد لحكام فرنسيين بادارة الاقاليم ، ويطبق المركزية الشديدة ، ويبقى على الدواوين التي أنشأها بونايرت اصلا ليس بغرض خلق النظام البرلماني ، وانما بقصد احاطة الاعيان بمشروعاته ونواياه ، تحرزا من الدس عليه وسوء فهمه . ويفتح مصر أمام الرساميل الفرنسية وتنظم المعاملات التجارية الغربية ، وهذا يتطلب تنظيم القضاء على أسس غربية ، واعداد الاطر اللازمة لسد حاجة الادارة الى صغار الموظفين . أما في ميدان التنمية التربوية والثقافية ، فسيحاول الحكم الفرنسي ان يقيس

الشعب في مستوى ثقافي معين لا يرتفع عنه ، ولا يشجع الفكر الحر أو البحث العلمي ، لأنه في النهاية سيؤدي الى الرغبة في الاستقلال ونيل الاستقلال . وأهم من ذلك ستعمل فرنسا جهد الطاقة ، على منع طوائف مصر من السير نحو الامتزاج والاتحاد في شعب واحد وأمة واحدة ، لتبقى كل طائفة من تلك الطوائف ذات وضع خاص ونظام دائم . فتمة معاملة خاصة للعلماء ، ومعاملة للفلاحين ، ومثلها لاهل المدن ، ولشيوخ البدو . . كل له امتيازاته وكل له كيانه . وما عهد السياسة الفرنسية في سورية ولبنان يبيد ، يوم قسمت البلاد الى دويلات على اساس طائفي ، وطمعت في أن تعلق الطوائف على فرنسا الآمال ، وترتبط بها بنوع من الولاء . فمياستها اذن ترمي الى هدم القومية ، سواء كانت في مصر ، أو في سورية ولبنان ، وافعالها تشهد لها فيما بعد بأنها تهدف الى سحق العروبة ماديا ومعنويا . هذا بعض ما تتصوره عن خطط الحكم الفرنسي في مصر لو بقي فيها ، وهذا التصور لا يخلو من الفائدة التاريخية ، خصوصا عندما نوازن معالجة الحاكم الفرنسي لمسائل مصر الداخلية والخارجية ، ومعالجة الوالي العثماني محمد علي باشا لنفس هذه المسائل (١) .

دولة محمد علي في مصر :

كانت الحملة الفرنسية بعيدة الاثر في مستقبل مصر السياسي والاجتماعي ذلك انه تهيأت الظروف لكي تنمو في نفوس أهالي مصر آمال جديدة في مدى العقود الاربعة التي تلت الحملة . وليس معنى ذلك أن المصريين تفهموا ما أحدثته الحملة من ضجة حول أفكار الحرية والمساواة . كلا . فالمصر لم يكن عصر نضج في الافكار يساعد على استيعاب مثل هذه المبادئ الحديثة ، وانما تهيأت الظروف لنشوء الوطنية في مصر على نحو غير مألوف سابقا . والظروف أهمها كسر شوكة المماليك . فالاحتلال الفرنسي — من الناحية السياسية — على قصره ، قد أضعف امراء المماليك ، بحيث لم تقم لهم قائمة من بعد . فقد قتل الكثيرون من ابطالهم ، وظهروا بمظهر العاجز أمام الشعب والرأي العام ، بعد الهزائم التي حلت بهم ، فتزعزعت ثقة الناس في قوتهم ، ولم يكن باستطاعتهم

(١) غريبال ، المصدر نفسه ، ص ١٨-٢٠

بعد رحيل الفرنسيين أن يستردوا السلطة في البلاد ، بل أصبحوا يشكلون قوة تحاول تغييرها أن تملك زمام الأمر في مصر . وبعد إضعاف المماليك حاولت الدولة العثمانية أن تغتنم الفرصة لتجعل نفوذها حقيقيا في مصر كولاية عثمانية ، ولكن الدولة ، مع وجود هذه الفرصة ، لم تستطع تحقيق غرضها وذلك لسببين :

الاول أن عساكر الدولة من انكشارية وألبان ودالاتية واكراد ، كانوا على حال من الاختلال وسوء النظام بحيث لم يقووا على إسقاط بقايا المماليك ، وكانت فتنهم دائمة ورواتبهم متأخرة . والثاني أنه برغم جلاء الفرنسيين ، فقد بقيت في مصر جيوش انكليزية لم ترحل بعد . واعتمدت انكلترا في إبقائها اول الأمر على محالفتها مع السلطان ، ثم على تكوين حزب موال لها من المماليك بزعامة محمد الألقي بك ، حتى إذا استتب الأمر له بمساعدتها ، ترك لهم حماية السواحل المصرية . وهكذا حدث في مصر نوع من توازن القوى أفاد منه محمد علي الذي جاء الى مصر على رأس مائتين من الجنود الألبان ليشارك في طرد الفرنسيين منها ، ولم يلبث أن برز كأقوى قوة عسكرية منظمة في مصر ، واستقر له أمرها سنة ١٨٠٥ .

وما أن انكسرت شوكة المماليك ، حتى تقدم المصريون لمشاركة الفرنسيين في الإدارة من خلال الديوان الوطني، بعد أن كانوا يركنون الى الأتراك في شؤون حياتهم وإدارتهم . وقد أوحى هذه المشاركة بشيء من الثقة للمصريين في لياقتهم بتحمل مسؤولياتهم والتعبير عن إرادتهم ، وبدأ يتكون لديهم ما يشبه الشعور بذاتيتهم وشخصيتهم الوطنية المستقلة عن المماليك وعن الأتراك . ولعل فترة السنوات الثلاث من الحكم الفرنسي في مصر ، قد قطعت ما كان يصل بين المصريين والأتراك على نحو ما ، وخاصة في أعقاب ثورة القاهرة الثانية التي أودى فيها المصريون إيذاء شديدا . ذلك أن الأتراك الذين دفعوا أهالي القاهرة الى الثورة ، لم يلبثوا أن تركوهم وحدهم في الميدان أمام طغيان الفرنسيين وانتقامهم . وتحقق المصريون إيذاء شديدا . ذلك أن الأتراك الذين دفعوا أهالي القاهرة الى الثورة ، مفاستده ومساوئه ، وتلفتوا الى طائفة العلماء التي كانوا يلجأون اليها أيام

عسف الحكم الفرنسي ، فأولوها ثقتهم وسلموها زعامتهم ، وفي مقدمتها السيد عمر مكرم الذي استنفر الناس يوم نزل الفرنسيون ارض مصر ، وظاهر المماليك عليهم ، ونسي مع المصريين شرورهم ومفاسدهم لانهم مسلمون كالمصريين . وأبى عمر مكرم ان يتعاون مع الفرنسيين ، بعد ان سمي عضوا في الديوان الاول ، وآثر الرحيل الى الشام . ولكن بونابرت اعاده الى القاهرة معززا حيث لزم منزله ، وطلق يرقب منه أمر البلاد ، ويمعن النظر فيمن يصلح لحكمها ، لتستقيم احوالها وتخلص من جور المماليك وعسفهم . وبرغم انه تحمس لعودة العثمانيين ايام كليبر ، وشارك في ثورة القاهرة الثانية ، غير ان ذلك لا ينهض دليلا على اخلاصه لهم ، وان كان يفضلهم على الفرنسيين لانهم مسلمون . ولكن عمرا نفسه مع غالبية المصريين يومذاك ، كان جل ما يطلبونه ، هو رفع المظالم وخفض الضرائب وابعاد المماليك والالبان واستقرار الاحوال . وبما ان الحاكم المنشود لا بد ان يكون عثمانيا لارضاء لسلطان ، فقد اتجهت الانظار الى محمد علي^(١) ، الذي كان مسلكه حكيما عادلا ، يضيق فيما يبدو ، بعدوان الباشا وجنوده الانكشارية على الشعب . وكان يرى ان الحكمة تقتضي ابتعاده عن منصب ولاية مصر آنذاك ، إذ كان من المتعذر أن يوفق بين مطالب الجنود الثائرين ، وبين تحقيق العدل للاهالي المصريين . ولذا تريت حتى ينجلي المسرح السياسي عن تصفية جميع القوى المؤثرة . وكان عليه ، ابتداء ، ان يزحزح طاهر باشا قائد الجند الالبان ، فهو باشا ، وبالتالي أحق من محمد علي بالولاية ، فعمل جهده حتى تولى طاهر باشا ولاية مصر ، وبذلك استخلص محمد علي لنفسه قيادة الجنود الالبان . ولكن لم تطل أيام

(١) ولد محمد علي في مدينة بحرية صغيرة في مكدونية تدعى (قسولة) عام ١٧٦٩ ، وهو تركي عثماني لايمت للالبيين ولا لصقالبة مكدونية ويونانها بسبب ولا نسب . توفي أبوه ابراهيم آغا ومحمد علي ما زال صغيرا ، فكفله والي المدينة ، وبدأ يتعلم ركوب الخيل واستعمال السلاح . ثم حين ترعرع شارك في التجريدات الحكومية ضد قطاع الطرق ، وبرز في المباغثة والمقدرة على القيادة . وتزوج بمسيدة من قريبات الوالي حين بلغ الثامنة عشرة ، وأنجب منها خمسة من الأبناء والبنات .

الباشا في الولاية ، اذ قتله جنوده الالبان الثائرون (أيار ١٨٠٣) لرفضه :
 يصرف المتأخر من رواتبهم • وتولى مكانه احمد باشا ، فلم ينعم بولايته اكثر
 من يوم وليلة ، اذ انتهز المماليك فرصة ثورة الالبان التي انتهت بمقتل طاهر
 باشا ، فهاجموا القاهرة بالاتفاق مع محمد علي ، وكان على رأسهم عثمان
 البرديسي و ابراهيم بك • وعاون محمد علي على طرد الانكشارية من القاهرة
 ونادى المنادي بالامان « حسب ما رسم ابراهيم بك حاكم الولاية ، وافندينا
 محمد علي » • واضطر محمد علي مرحليا ان يمالىء المماليك ليتقي شرهم وليكيد
 لهم ، مع انهم كانوا عصاة في نظر الدولة العثمانية ، وكان عليه ان يلتزم الفطنة
 والدهاء في التعامل معهم • وادرك محمد علي انه لا بد من الاعتماد على مكرم ومن
 معه من المصريين^(١) ، لاسيما بعد أن انفجرت فاتحة المعركة التي احتدمت بينه وبين
 المماليك ، عن خيانة البرديسي له ، وعبثه يمين الاخلاص الذي اقسم عليه ، وبعد
 ان بادره الوالي الاخير خسرو باشا بالعداء • واخيرا بعدما أحس العذر والخيانة
 من جنوده الالبان انفسهم اذ تهددوه بالثورة وتمردوا على اوامره مرات
 عديدة •

وحين تغلب البرديسي على منافسه ابراهيم بك وشرده في البلاد ، اصبح
 شبه حاكم على مصر ، وهنا خاض محمد علي المعركة الفاصلة ضد المماليك ،
 فانتصر فيها نصر مبين • ذلك ان البرديسي اسرف كأسلافه ، في ارهاق الناس
 بالرسوم والضرائب فثارت جموع المصريين نساء ورجالا ، واتجهت نحو دار
 البرديسي وهي تردد « ايش تاخذ من تفليسي يا برديسي »^(٢) • وخشي الجنود
 الالبان ان تلتهم الثورة أرزاقهم ، فتحالفوا مع الاهالي ، واضطروا البرديسي ،
 ومعه امراء المماليك ، الى الفرار خارج القاهرة ، ومنذ ذلك الوقت لم يقيض
 للمماليك مطلقا أن يدخلوا القاهرة كحكام • ولما حزموا امرهم من جديد
 وحاصروا القاهرة ، استنجدوا اليها خورشيد باشا بالاهالي ، فرفضوا معونته ، وفشل

(١) انظر الجبرتي ج { ص ٣٢ للمزيد عن اتصال محمد علي بمكرم وتملقه له
 « حتى تم له الامر بعد المعاهدة والمعاقدة والايمان الكاذبة على سيره بالعدل
 واقامة الاحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ولا يفعل شيئا الا بمشورته
 ومشورة العلماء وانه متى خالف الشروط عزلوه » .

(٢) الجبرتي ج { ص ٤٣

في استمالة الجنود الالبان وقائدهم محمد علي . ولما وصلت النجيدات العثمانية الى خورشيد كان معظمها من اجلاف الجند الذين لا يردعهم شيء عن السلب والنهب ، فاشتد سخط الناس ، وانعقد عزمهم على الخلاص من الوالي التركي ، وبالمقابل سمى الوالي التركي لابعاد محمد علي عن مصر ، وضرب التحالف بينه وبين الاهالي ، واستصدر فرمانا من الدولة بتعيين محمد علي واليا على جدة ، مع لقب الباشوية . ولكن ما دام الرجل جديرا بحكم جدة ، فهو أولى بحكم مصر . وتصدر عمر مكرم للمناداة بمحمد علي واليا على مصر في احتفال شعبي جرى يوم ١٣ أيار ١٨٠٥ بينما كان خورشيد ما يزال معتصما بالقلعة . والتمس اهالي مصر من السلطان ان يقر الوالي الذي ارتضوه في منصبه ، فأرسل فرمانا يثبت محمد علي في ١٨ تموز ، بعد ان يس من اقتصار خورشيد في اعقاب ثورة المصريين عليه وحصاره في القلعة . وبانهيار النظام العثماني المملوكي ، بدأ بناء مصر الحديثة .

وأحسن محمد علي بثقل وطأة الرقابة الشعبية عليه بعد أن أصبح حاكما يتعجل وجوه الاصلاح والتجديد ، وكان يعلم ان المصريين لن ينظروا الى الاصلاحات بنفس منظاره ، ولن يتوقعوا عن معارضته إن بدا لهم ما ينكرونه منها . وترقب محمد علي الوقت المناسب ليفهم صاحبه عمر مكرم بأن برنامج الباشا الاصلاحى يتطلب اسقاط رقابة عمر عنه . وقد سنحت المناسبة حين قدمت حملة الانكليزية بقيادة فريزر عام ١٨٠٧ لا تحتل مصر ، بل لترغم السلطان على التخلي عن محالفة الامبراطور نابليون بونابرت . وتوافد المصريون من الجهات القريبة الى قرية الحماد ، حيث هزموا الانكليز ، ولم يلبث محمد علي أن ابلغ عمر مكرم بأنه واصحابه غير مكلفين بالسفاح عن البلاد^(١) ، مادام يوجد فيها جيش قوي . وخاب أمل عمر مكرم من رد محمد علي ، لانه كان يرى نفسه من العلماء وحملة الشرع الذين يشرفون على السلطان ويردونه الى حدوده اذا حاول الحيد عنها ، أو يعزلونه عند الاقتضاء . أما محمد علي فكان الداهية الارب الذي عرك ألوان السيامة وتقلب في أحوالها وجبائلها ، ولذا

(١) الجبرتي ، المصدر نفسه ج ٤ ص ٥١

كان جديرا بالغلبة على عمر مكرم العالم المسلم الذي لا قبل له بالسياسة ومساحكاتها وظروفها . وتم له ذلك حين أبعده الى دمياط^(١) بعد اعتراضه على بعض اعمال محمد علي ، ولم يرض عمر عن محمد علي إلا بعد أن فتح الحجاز ، وحينئذ ارسل اليه يهنئه . ولم يلبث ان طلب الناس وساطته لرفع ضريبة ضججوا منها . فنفاه محمد علي الى طنطا في نيسان ١٨٢٢ حيث مات بعد قليل .

والتفت محمد علي الى حل مشكلة المماليك الذين اكتسحوا الصعيد ، وبذلك ونسوا يدهم على موارد البلاد . وساعده الحظ حين مات زعيما المماليك عثمان بك البرديسي (١٨٠٦) ومحمد بك الالفي (١٨٠٧) . وبينما كان مشغولا بتجهيز الحملة ضد الوهابيين ، حنت شاهين بك زعيم مماليك الالفي بعهدده لمحمد علي وتحالف مع ابراهيم بك ضده . فعاد الباشا مع ابنه طوسون من السويس ونجح في استمالة كثير من امراء المماليك ، وانهزم الباقون ، وتشتتوا في الصعيد . ولكن محمد علي أدرك خطرهم على مركزه بمصر ، فدبر لهم مكيده القلعة في مطلع آذار ١٨١١ ، وكان قد دعاهم مع الاعيان للاحتفال بتقليد ابنه طوسون قيادة الحملة ضد الوهابيين في الجزيرة العربية . فحضروا الى القلعة ، وبينما كانوا يعبرون الطريق الى باب العزب ، افلت الابواب ، واطلقت النار عليهم من كل صوب ، فقتلوا جميعا الا اثنين ، كما أيد عدد كبير منهم في القاهرة والاقليم ، وأخذ محمد علي ابناءهم وادخلهم في خدمته واجرى الارزاق على نسائهم وزوجهن بضباط من جيشه واتباعه . وهربت طائفة من المماليك الى اقليم (دنقلة) جنوبي الشلال الثالث ، ونصبوا انفسهم فيه حكاما ، فتصدت لهم القبائل المعروفة بالشيقية أو الشايقية . وتناقص عدد المماليك وجندوا العبيد السود ، ومات ابراهيم بك هناك في مطلع ١٨١٦ .

وكانت حملة محمد علي ضد الوهابيين ، واسترداد الحرمين الشريفين منهم ، فرصة لرفع شأنه في العالم الاسلامي ، واهم من ذلك لتحقيق خطته في احياء العالم العثماني التي اعتزم تنفيذها منذ ايامه الاولى . فالعالم العثماني الذي ينتمي اليه محمد علي ، يتصل باوربة من ناحية ، وبالاقطار الاسلامية الاخرى من ناحية ثانية ، وتكمن سلامته في وحدته لا في تجزئته ،

(١) الجبري - المصدر نفسه ص ٩٨-٩٩ . تم ابعاده في جمادى الثانية ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٦ م .

وقونه مستمدة من اعتماده على قوة (الحديد، والمال والعلم) ، وسيطر على ممالك متنوعة السكان والموارد ، ويتصرف بأقصر الطرق البرية والبحرية بين الشرق الآسيوي والغرب الاوربي . ذهب محمد علي لمحاربة الوهابيين لانه يعمل على احياء العالم العثماني . وفي سواحل البحار العربية والجزيرة العربية تركزت اعماله الاولى لحياء القوة العثمانية ، ولكن بزعامته ، لا بزعامه السلطان في الآستانة . وكان مما يحز في نفس محمد علي أن الدولة العثمانية منذ أن عجزت عن مدافعة البرتغاليين ومن جاء بعدهم عن البحار العربية ، ومنذ أن تخلت عن سواحل اليمن في منتصف القرن السابع عشر ، لم تعد شؤون البحار تشغل بالها - فيما عدا الاهتمام بضبط احوال الحجاز ومراقبة سواحله . واكتفت الدولة العثمانية بأن يكون لها (قواعد) تباشر منها نوعا مبهما من حقوق السيادة . واولها ولاية جدة وتلحق بها ولاية (الحبش) . والمفهوم أن ولاية الحبش تمتد بشكل غير محدد على ما يعرف اليوم بسواحل السودان واريترية وجيبوتي ، وعلى ما وراء هذه السواحل من مناطق . وثانيها ولاية مصر التي تخرج منها الارزاق التي رصدها السلاطين على الحرمين ، والتي يطل منها الباب العالي على البحر الاحمر لمراقبة التحركات الاوربية فيه . وثالثها ولاية دمشق وتماثل في مهمتها ولاية مصر من حيث كونها مركز انطلاق الحج الشامي والعمليات العسكرية لضبط احوال الحجاز عند الحاجة . ورابعها ولاية بغداد التي يراقب منها الباب العالي ما يجري في نجد وفي الخليج العربي وطريق الفرات الى حلب والبحر المتوسط ، ومزارات الشيعة ، وما يظهر من حركات الفرس والاوربيين . ولم تتحرك الاجواء الساكنة في البحار العربية الا حين بدأ الاوربيون يتوغلون في تلك البحار للمتاجرة فيها وانشاء الوكالات على سواحلها ، ومطالبة او مسالبة شيوخ العرب هناك وامرائهم . ولم يقتنعوا بنشاطهم البحري ، ولا بترخيص الاستانة لهم بنقل بريدهم وما خف من متاجرهم من البصرة الى حلب والاسكندرية^(١) ، وانما تفاوضوا مع امراء الممالك في القاهرة على فتح طريق البحر الاحمر ومصر لنقل البريد والمسافرين . ولم تلبث المنافسة القوية ان ظهرت حول استعمال الطريق وخاصة بين الانكليز والفرنسيين

(١) غربال المصدر السابق ، ص ١٢٠-١٢٢ .

والهولنديين • وانذر السلطان العثماني شريف مكة وامراء المماليك في القاهرة من عقايل الاتصال والتوسط مع الاوربيين ، وذكرهم بالهند وما جرى فيها حين نزلها الاوربيون تجارا ثم هيمنوا عليها وانذرهم بعواقب اقتراب غير المسلمين من سواحل الحجاز^(١) • ثم كان نزول بونايرت وجنده في مصر ، وقدم حملات عسكرية بريطانية من الهند عبر البحر الاحمر للمشاركة في طرد الفرنسيين • وعادت الحملات العسكرية البريطانية ، ولكن تنبّهت الاذهان الى خطورة الطريق البحري الذي سلكته ، حذر احتمالات المستقبل •

ثم واجهت الامتانة تعاطف القوة الوهابية ، وسيطرتها على الحرمين ، فأصدرت أوامرها الى بغداد ودمشق لقمعها ، وتقاعس أو عجز ولاية بغداد ودمشق ، وتولاه محمد علي ابتداء من عام ١٨١١ • فقد رأى أن الفرصة سانحة لاهياء العالم العثماني الذي أهمل بضعفه البحار العربية ، وهي اجزاء اساسية منه ، برغم انها شرايين الحياة بين الشرق والغرب ، فلا اقل من أن تجري فيها الدماء مجددا • وخلف سواحلها في افريقية اجزاء اسلامية عربية متفرقة هامة ، لا بد من دمجها في العالم العربي العثماني • وبعد هذا لاجابة للتوسع في تفسير دوافع محمد علي ضد الوهابيين ، كأن يقال انه لم يستطع عصيان اوامر السلطان ، او انه رغب في التخلص من شغب جنوده الالبان الذين كانوا يعارضون اصلاح الجيش على النمط الغربي • حسب انه يقضي على الثائرين والمتمردين في نطاق مسماه الدائب لاهياء عالمه الذي ركز نظره عليه •

وحقق الباشا غرض السلطان ، واستولى ابنه ابراهيم على نجد ، ودخل الدرعية قاعدة الحكم الوهابي (١٨١٨) ، واعقب ذلك فترة استقرار توقف فيها تقدم ابراهيم نحو الخليج العربي والجنوب العربي (اليمن) لسببين : الاول هو انتظار تأليف قوات عسكرية نظامية كان العمل جاريا بها في مصر • والثاني هو استخدام محمد علي قواته غير النظامية في فتوح املتها سياسة البحر البحر الاحمر ، واستهدفت المناطق الممتدة وراء (ولاية الحبش) وهي الاقاليم السودانية • واختار محمد علي لفتح السودان طريق النيل الوعر من اسوان

(١) المصدر نفسه ص ١٢٤ • انظر ص ٢٣ من الكتاب •

جنوباً ، لأنه قصد القضاء على بقايا الامراء المماليك في دنقلة وحلفاء نهائياً
وتأمين حدود مصر الجنوبية .

وفتح السودان في نظر محمد علي ليس استعماراً ولا امتلاكاً ، وإنما هو
ضم جزء من البلاد الاسلامية العربية ، تجاوره بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد
الحبش ، ومن سكانها مسلمون ، ومنهم نصارى او يهود . والقصد من ضم
هذا الجزء هو احيائه باسراكه في الحياة الاسلامية العامة . وقد لاحظ رفاعة
على الاهلين (وقد سكن السودان منفيًا في أيام عباس الاول) « قبولهم للتمدن
الحقيقي لدقة أذهانهم فإن أكثرهم قبائل عربية » . كما لاحظ « ان اشتغالهم
بما ألفوه من العلوم الشرعية شغل رغبة واجتهاد ولهم مآثر عظيمة في حسن
التعلم والتعليم ... » (١) .

وقد عمل الباشا على ربط امارات وممالك متفرقة بقطر عربي اسلامي
(السودان) ، وهياً له مستقبلاً ووجوداً بين مناطق الاحباش والقبائل البدائية
ومناطق الزحف الاوربي الذي أخذ يقترب من قلب القارة الافريقية ، ثم أدمج
هذا القطر الجديد بالعالم العربي الاسلامي الاكبر ، وبحياته الانسانية العامة .
ومن دوافع الفتح ايضاً ، رغبة محمد علي في تجنيد السودانيين السود ،
وتطلّعه للحصول على الذهب الذي سمع عن وجوده الوفير بطريقة مبالغ فيها ،
وحرصه على احياء التجارة بين مصر والسودان ، بعد ان قطعت سبلها اعمال
النهب والسلب والشقاوة التي كان يقوم بها الشائقة ، وقبائل العربان المنتشرة
في انحاء السودان ، اضافة الى المنازعات والحروب الداخلية في سائر السودان
الاطوسط . ومنها حرص الباشا على سلامة مصر وبسط سيطرته على مجرى
نهر النيل الذي يروي مصر والسودان . فبرغم انشغال الباشا بحرب الوهابيين في
الحجاز ونجد ، كان يعدّ العدة لفتح السودان . فقد أوفد عام ١٨١٢ بعثة الى
سلطان الفونج بادي السادس ، تطلب في الظاهر معاونته على طرد فلول المماليك
في دنقلة التابعة له اسماً ، وفي الحقيقة كانت مهمتها الوقوف على احوال البلاد
وما يتطلبه فتحها من قوات عسكرية . وادركت البعثة ما يعاني منه السودان

(١) غريبال ، المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

النيلي من ضعف حربي وتششت سياسي^(١) . وسنعرض لفتح السودان ونطور احداثه بعد قليل .

والحق ان محمد علي كان يرى أن تثبيت حكمه في مصر لا يتحقق الا باثشاء جيش نظامي يدين له بالولاء . ولذا رغب في تجنيد ما لا يقل عن ثلاثين أو أربعين ألفا من السودانيين السود المعروفين بالقوة والشجاعة والطاعة . وقد شعر الباشا بالحاجة الماسة الى هيئة تدريب تنظم جيشه على الاسلوب الحديث ، ووجد في أوربة ضالته ، لان عددا كبيرا من الضباط ، وخاصة من الفرنسيين ، اصبحوا بلا عمل بعد سقوط نابليون بونابرت (١٨١٥) ، ومنهم الكولونيل (جوزيف انتلم سيف) وكان عسكريا مرموقا حضر معركة واترلو ، ودخل في خدمة محمد علي عام ١٨١٩ ، وعرف باسم سليمان باشا (١٧٨٨-١٨٦٠) . حضر الى مصر تاجرا ، وتعلم العربية ، ثم اعتنق الاسلام ، وعين مديرا لمدرسة المشاة في القاهرة (١٨٢٠) التي انتقي طلابها من افراد اسرة محمد علي وابناء موظفيه وبعض النابيين من الماليك . ثم نقلت المدرسة الى أسوان لقربها من السودان الذي ينتظر أن يكون مصدر المجندين السود للجيش الجديد . وفي البدء أخذ هؤلاء يتدفقون الى أسوان كلما تقدم جيش الفتح في بلادهم ، فأنشئت الشكنات لايوائهم ، واحيطوا بالعناية الطبية اللازمة . ومع ذلك فقد هاجمتهم الامراض، ولم يحتملوا مناخ مصر ، ومات الالف منهم ، فارتفع الباشا وكانت الصعوبة بالنسبة له انه بحاجة الى جيش كبير ثابت ومضمون الولاء ، وبهذا الاعتبار لا يمكنه الاستمرار في الاعتماد على المجندين السود وحدهم ، ولذا قرر الباشا حل مشكلة تكوين الجيش الوطني بالطريقة نفسها التي اتبعتها الثورة الفرنسية، أي بفرض التجنيد العام ، وهو أمر لم تعرفه مصر منذ قرابة العشرة قرون . ذلك أن أهل الحرب كانوا طوائف مأجورة من غير أهل البلاد الوطنيين ، وفي العصر المملوكي غلب العنصر المملوكي على أهل الحرب واستمر في العهد العثماني مثلا في أوجاق الشراكسة .

والواقع أن تكوين الجيش من المصريين كان حدثا خطيرا في تاريخ مصر كما سنرى ولكن لم يكن تجنيد المصريين سهلا ولا ميسورا ، بل كان سبيله

(١) Holt, P. M. A Modern History of the Sudan, London, 1965, P. 36

محفوفاً بالملكارة والصعاب . وكان للاستقراطية التركية يد في مآلقيه محمد علي من عنت ومشقة ، لأنها رفضت تجنيد ابنائها ، وعارضت تجنيد الفلاحين ، لأن ذلك في زعمها يحط من قدر الجندية . وإن تسليح الفلاحين معناه تسليمهم الاداة لطرده (العثماني) . ولم يكثرث الباشا بهذه المزاعم أما الفلاحون فقد تهيؤوا تجنيدهم في الجيش ، وكثيراً ما عمدوا الى الاقالات من التجنيد بتشويه اجسامهم كقطع اصبع السبابة أو قلع العين . ورد محمد علي بتوقييع عقوبات صارمة بلغت حد الاعدام على الذين يمارسون هذا التشويه وعلى من يساعدهم عليه من النساء والرجال (١) .

وبعد نصف قرن ، ظهرت آثار تجنيد الفلاحين ، حين اتسعت النفجوة بين الجنود والضباط المصريين المتكلمين بالعربية ، وبين الضباط من الاصل (العثماني) أو الشركسي ، المتكلمين بالتركية . فان تعالي هؤلاء على نظرائهم المصريين ، أدى مع عوامل اخرى الى ثورة عرابي التي كانت اول مظاهر الوطنية المصرية (٢) .

والواقع ان محمد علي لم يشجع عنصراً على آخر الا فيما يختص بالوظائف العسكرية القيادية ، فانه بقدر الامكان كان يقصرها على الترك والشركس ، لانه كان يخشى ترقية العرب (المصريين) الى رتبة اليوزباشي . (النقيب) ، مع انها ليست من المراتب العليا . ولكن بعد ان اتسعت دولة محمد علي ، كتب ابنه ابراهيم اليه من حلب يشيد بشجاعة العرب من جنوده ، ويلتمس ترفيعهم الى هذه الرتبة ، فوافق محمد علي اذ « لم يعد في الامكان امداد الجيش بيوزباشية من غير العرب فكتب بناء على هذا للاشعار بأنه يلزم ترقية المتفوقين من العرب في القراءة والكتابة » . وهذا يعني انه كان يعقد امتحان في القراءة والكتابة ، ويرقى الجنود المصريون (العرب) بعد نجاحهم ليكونوا ضباطاً . (من تحت السلاح) أي دون دراسة في المدارس الحربية . ويتضح مما سبق ان ابراهيم كان ، عموماً ، اكثر ميلاً للعرب من ابيه ، بحكم انه جاء الى مصر شاباً يافعاً ،

(١) انظر محمد قواد شكري وعبد المقصود العناني وسيد محمد خليل « بناء دولة مصر محمد علي » القاهرة ١٩٤٨ ص ١٦٢ . وسنشر اليه فيما بعد باسم شكري وزميليه .

Holt, P. M. Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922, London 1966, P. 189.

فتربى فيها وعاش بين اهلها العرب ، فتشبع بافكارهم ، في حين ان محمد علي عاش ومات تركيا .

ونتيجة العناية بالجيش ، ارتفع عدده من ٢٤ ألفا عام ١٨٢٤ الى ١٥٠ ألفا عام ١٨٣٩ بخلاف الفرق غير النظامية . وجرى تحسين صناعة الاسلحة النارية الخفيفة والمدافع في مصر وانشئت المدارس الحربية المختلفة مثل مدرسة البيادة أي المشاة ، ومدرسة السوارى أي الفرسان ، ومدرسة الطوبجية أي المدفعية ، ومدرسة الرجال أي أركان الحرب ، ومدرسة البحرية في الاسكندرية . لقد أصبح الجيش في عهد محمد علي عنوان وحدة البلاد ، انتظم في صفوفه المسلم والقبطي على حد سواء ، وساهم ذلك في تطوير المشاعر الوطنية المصرية على نحو غير مسبوق . وثبت ان الجيش مدرسة قومية تنصهر في بوتقتها عناصر السكان المختلفة من فلاحين واهباء مدن وطوائف الحرفيين والتجار والفلاحين ، فيقوى فيهم شعور الانتماء الى وطن واحد ودولة واحدة ، لا الانتماء الى طوائف وعناصر معينة ، وهذا من اهم التطورات التي حدثت في مصر نتيجة ادخال الانظمة الحديثة في مستهل القرن التاسع عشر . ولا يقل عنه أهمية ، تحريك عوامل التغيير في المجتمع العربي أثناء هذا القرن وما بعده ، نتيجة تجنيد الفلاحين الذين رفع الجيش مستواهم الصحي والتعليمي والثقافي والحياتي بصفة عامة ، اذ كانت توجد مدارس ملحقة بالفرق العسكرية تعلمهم القراءة والكتابة ، اضافة الى المشافي العسكرية للعناية بعلاجهم .

صحيح ان العناية بالجيش سببت الارهاق للمجتمع وللإقتصاد في مصر ، نظرا لتضخم الجيش واستنزافه الجزء الأكبر من موارد البلاد ، وارهاق كاهل الفلاحين والاهلين عموما ، بمزيد من الضرائب الجديدة . ولكن انشاء الجيش وتطوير مؤسساته كان في الوقت نفسه دافعا للقيام باصلاحات كثيرة ، كانشاء المدارس والمشافي والمصانع الادارة الحكومية بشكل لم تعرفه مصر قبل القرن التاسع عشر ، فأين مصر محمد علي من مصر القرن الثامن عشر !

وبما ان سياسة محمد علي كانت تشمل مصر والعالم العثماني كله ، فقد

أوضحت له أهمية القوة البحرية وعرف ضرورتها سواء أكانت للحماية أم للعمل السياسي والتجاري . وكانت البحرية كذلك شرطا أساسيا لادخال الحضارة والعمران إلى مصر ، ولإستغلال مواردها وتصدير منتجاتها ، وتدعيم صلاتها بالأمم المتقدمة . وفي مسعاه الدائب لإنشاء بحرية قوية ، انتقل محمد علي من مرحلة شراء السفن لاسطوله من البلدان الأجنبية ، إلى التوصية على صنعها في ترسانات أوربة لحسابه الخاص ، وأخيرا إلى إنشائها بأيدي مصرية عربية في دار الصناعة بالإسكندرية . وبأدى الأمر بنى اسطولا صغيرا في ترسانة بولاق على النيل بالقاهرة ، نقلت أجزاءه إلى ميناء السويس ، وهناك ركبت ، ثم أبحر إلى سواحل الجزيرة العربية ، حاملا الجند والمؤن والذخائر إلى الحملة التي توجهت لمحاربة الوهابيين . كما أنشأ الباشا اسطولا آخر في البحر المتوسط لغرض اقتصادي ، در عليه أرباحا طائلة ، هو نقل الغلال المباعة للأنكليز إلى جزيرة مالطة (١٨١٠) .

وبعد الحروب النابليونية فتحت ميادين جديدة أمام نشاط الباشا التجاري في مختلف الموانئ الأوربية . وحين تحطمت قطع اسطوله في معركة نافارينو (١٨٢٧) ، وكان قد أوصى على بنائها في الترسانات الفرنسية والإيطالية ، صار جل اعتماده لبناء اسطوله على دار الصناعة بالإسكندرية . ولم يكذبني عامان على نافارينو حتى أصبح الاسطول يضم ٢٩ وحدة حربية ونحو ٩٩٢ مدفعا وحوالي ١٠ آلاف بحار ، يوجد منه في البحر المتوسط فقط ٥٩ مركبا حربية و ٧٨٢ مدفعا . وكان الباشا يستورد الأخشاب اللازمة لاسطوله من آسية الصغرى . ولما ساءت علاقته بالسلطان ، اتجه نحو ايطالية وفرنسة وانكثرة ، وأخيرا إلى سوزية وكيليكية للاستيلاء على الثروة الخشبية فيهما ، وكان ذلك من عوامل حروب الشام . ولكن هذه البحرية التي بذل محمد علي من أجل بنائها الكثير من المال والجهد والوقت صدر الأمر بزوالها في تسوية عام ١٨٤١ . وقد كان من أيامه المشهودة أن يرى كتل الخشب والحديد ، ولفات الحبال والقماش تتحول في دار الصناعة ، إلى غلايين وفرقاطات ، تنزل في البحر كاملة العدد والمعدة . أما الجيش فقد بقي وحده حجمه ، إلى أن صدر الأمر بإلغاء جيش

عراقي بعد الاحتلال (١٨٨٢) واعيد تكوين الجيش بفرق محدودة تحت قيادة ضباط انكليز .

وتتبعه لعناية محمد علي بالجيش والاسطول، اضطر لوضع سياسة اقتصادية معينة ، يسيطر بمقتضاها على جميع موارد البلاد الاقتصادية ، عن طريق (نظام الاحتكار) ليستطيع الاتفاق على قواته المسلحة وعلى حروبه وفتوحه .

سياسة محمد علي الاقتصادية :

يلخصها طلب محمد علي للمال ، فمن اجله سيطر على مصادر الاقتصاد التقليدية الثلاثة — الزراعة والصناعة والتجارة — والمال قوة من القوى الثلاث التي قامت دولته على اساسها ، الى جانب قوة (الحديد والعلم) ، وكان بحاجة ماسة اليه لسد مطالب الادارة وبناء الجيش والاسطول ، وتأسيس معاهد العلم ودور الصناعة .

ولشؤون الزراعة ومايتصل بها مكانة خاصة في الاقتصاد الاسلامي ، فالزراعة تؤمن القوت للناس ، والاموال المفروضة على ارض الزراعة ، تؤمن عطاءات الاجناد وارزاقهم . ولذا حرص الاقتصاد الاسلامي على ان يكون للزراعة وارضها واهلها وضع ثابت جامد لايقبل التغيير ، ولايجوز التفكير فيما عدا ذلك ، خشية نقصان القوت اللازم لحياة الرعية ، كما لا يجوز التداول الحر في الارضين ، حذر نقصان الغلة وتآثر ارزاق الجند بذلك . واستدعى ذلك خضوع الفلاحين لنظام ائمه بخضوع الجندي للقانون العسكري . فالصلاح والجندي سواء في نظر المصلحة العامة . وترتب على ذلك ، ان الزراعة جمدت في اطرها السابقة التي رسمها المجتمع منذ وقت طويل ، واطمان الى سلامتها بالخبرة والواقع ، ونشأ التزام الاموال المفروضة على الارض الزراعية وتولى الملتزمون جبايتها وجمعها . وفي العهد السابق للحملة الفرنسية على مصر ، تطرق النخل والضعف الى هذا النظام الزراعي ، فاختل امر الضرائب ، ووضع الاقوياء ايديهم على مااستطاعوا من الارض ، وغصبوا الحقوق الاميرية للدولة واخرجوا مساحات واسعة من نطاق الضرائب لتكون (رزقا اجاسية) . وقد

ساعد على ذلك أن قوة الاجناد والعساكر التي كانت تحول دون المساس بالنظام الزراعي ، قد تلاشت في وقت محمد علي . وعائين محمد علي غصب الاموال الاميرية المرتبة على ارض الزراعة فأدخل تغييرات في نظام تملك الارض والزراعة وقرر الغاء التزام الاموال على الارض بعد التعويض على الملتزمين ، ومنحهم راتب سنويا يعادل (فائض الالتزام) وهو المال الذي يبقى لهم بعد دفع مال الالتزام الى السلطان . وبذلك استولى على جميع الاراضي بين عامي ١٨٠٨ و ١٨١٤ ، التي كان يستحوذ المماليك على الجزء الاكبر منها ، وادى ذلك الى عودة الارض في مصر الى الباشا ، واتصاله المباشر بالفلاحين . وكان قبل ذلك قد طلب من الملتزمين تقديم بيان بارباحهم الصافية ، فظنوا انه يريد زيادة الضريبة المقررة عليهم ، فقللوا قيمتها ما يمكن ، وحينئذ اعتمدها محمد علي كأساس لرواتب السنوية لهم . وقد افاد الباشا من ذلك لان هذه الرواتب كانت شخصية ، انهم للملتزم نفسه ، ولا يمكن توريثها عند وفاته^(١) . أما اراضي الوقف (الزق الانجاسية) التي اوقفها اصحابها في الاصل للاغراض الدينية والشرعية ، فقد عزل محمد علي نظارها من العلماء والمشايخ ، وعين نفسه مكانهم وحدد لهم رواتب سنوية ، وفرض عليها الضرائب ، فنفروا منه لانه ساوهم بغيرهم وقضى على استغلالهم .

ولا يلام الباشا ان لم ير في ذلك النفر من العلماء إلا (رجال اعمال) لا رجال علم . وقد شهد الجبرتي وهو الرجل الامين الدقيق الفهم والمنصف انهم « هجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم الا بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الالوف الاقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والاعوان واجبروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيج . . . واستخدموا كتبة الاقباط وقطاع الجرائم في الإرساليات للبلاد . . . »^(١) وأشار الى استغلالهم بقوله : « يأخذون (أي المشايخ) الجمالات والهدايا من اصحابها ومن فلاحهم تحت حمايتها ونظير صياقتها واغثروا بذلك واعتقدوا

(١) الجبرتي ، المصدر السابق ج ٤ ص ٦٨

دوامه وأكثروا من شراء الحصص من أصحابها المحتاجين بدون القيمة وافتنوا بالدنيا . . « (١) ، وبذلك حد من نفوذهم وقضى على استقلالهم المالي .

وعاد كل ذلك على محمد علي بفوائد كبيرة ، أهمها زوال طبقة انصاف الملاك وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم ونفوذهم مشروعات محمد علي الزراعية الكبيرة ، وكذلك نقصت قيمة الرواتب المدفوعة للسي الملتزمين نبحا لتناقص عددهم بسبب الوفاة . ثم ان الغاء الالتزام وامتلاك الارض ، لم يسبب ضررا لمجموع الشعب ، وانما لفئة محدودة مستغلة كان يمكن ان تتحدى سلطة الباشا ، ولا يتجاوز عددها ستة آلاف شخص يتصرفون بمجموع الاملاك والاراضي في مصر كما يشاؤون .

ومعلوم ان الفلاح في مصر كان له حق الانتفاع من الارض التي يحوزها ، ويأخذ منها الغلة المعينة له مقابل ردا عنها ، وله ان ينقل هذا الحق الى ورثته ان شاء بترخيص من الملتزم . وبعد الغاء الالتزام ، وزع محمد علي الارض على الفلاحين ، فنال كل فلاح ما بين ٣-٥ افدنة كحق انتفاع لا كحق ملكية ، لماذا تأخر عن سداد ضرائبها انتزعت منه واعطيت لغيره . وترك لمشايخ القرى مانسبته ٤٪ من مجموع ارض القرية ، وهو معنى من الضريبة ، وكان مقداره غالبا اربعة افدنة عن كل مائة فدان ، وذلك لقاء ما ينفقه المشايخ على ضيافة موظفي الحكومة . وقد أبطل ذلك في عهد سعيد باشا (١٨٥٧) بسبب سوء تصرف مشايخ البلاد ، واستغلالهم الفلاحين في زراعة هذه الاراضي (٢) . وعني محمد علي بحصر ومسح جميع الاراضي المزروعة والقابلة للزراعة في المديرية والاراضي المستخدمة في المنافع العامة ، كالترع والجسور والطرق والمدافن ، واستبعدت الاراضي البور ، وهي الاراضي التي اعطى منها الباشا نفسه واعضاء

(١) الجبرتي ج٤ نفس الصفحة

(٢) شكري وزميليه ص ٣٥ .

أسرته وكبار المقربين والموظفين ، وسميت (الإبعاديات) و (الجفالك) (١) .
 ويمكن محمد علي بفضل (عملية الروث - المسح) من تنظيم ملكيه الأرض وتوزيع
 الخراج ، وكان لذلك أكبر الأثر في ادخال زراعة محاصيل جديدة ، واستصلاح
 الأراضي ، وزيادة المساحة المزروعة . واستوجب ذلك العناية بالري كشق الترع
 وحفر القنوات وبناء السواقي واقامة الجسور واقشاء القناطر . وتعتبر ترعة
 المحمودية أول ترعة ذات شان ، بناها سنة ١٨١٩ لتصل نهر الاسكندرية بالنيل
 (فرع رشيد) ، بغية تيسير الملاحة بين أقاليم مصر المختلفة ونهر الاسكندرية
 من ناحية . ومن ناحية أخرى سد احتياجات اهالي ذلك النهر من الماء على
 نحو كاف لانشاء البساتين وري الحقول والمزارع في الضواحي وعلى ضفاف
 التربة . وأقام محمد علي القناطر على التربة المحمودية ، وعلى غيرها ، لضبط
 المياه وضمان حسن توزيعها . وأشهر هذه القناطر ، هي القناطر الخيرية التي
 بدأ العمل بها عام ١٨٤٧ وانتهى عام ١٨٦١ . وقد انشئت لضبط مياه النيل باقامة
 سد عظيم ذي عيون قرب تفرع الدلتا ، اذ ترتفع المياه في الترع على اثر حجز
 الماء في احد الفرعين فتروي الأراضي بسهولة ، وظهرت فوائدها في زيادة
 المساحة المزروعة بمقدار الضعف (٢) .

وفي الزراعة رتب محمد علي للفلاحين اجورا تؤخذ من محاصيل الأرض

(١) الإبعاديات هي الأراضي البور أو غير المزروعة التي استثنيت من دفع الضريبة
 فسميت (أباعد) والغرض من منحها استصلاح أكبر مساحة ممكنة من
 الأراضي البور التي لايجوز التصرف ببيعها ، وإنما يجوز توارثها . أما
 (الجفالك) جمع جفتلك فهي مقدار جسيم من الأراضي لا تعطى إلا لعائلة
 الباشا . ومنح هذين النوعين كان مقيدا ، ولا يعطي النظام الموضوع لهما
 حق التصرف المطلق لملكها . ولكن حين سئم أصحاب الإبعاديات والجفالك
 الانفاق المستمر عليها وتحمل تكاليف اصلاحها ، صدر أمر محمد علي
 (شباط ١٨٤٢) بإعطائهم حق تملكها والتصرف بها بيعا وهبة ونحوها ،
 وهذه كانت أول ملكية فردية في مصر .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٧ .

التي يزرعونها ، بمقدار يقارب السدس عادة ، وزودهم بالآلات والمواشي والماء للري . وكان مأمور الحكومة يحدد المساحة المخصصة لزراعة كل محصول ، حتى اذا نضج ، حددت الحكومة ثمنه ، واخذت منه مقدار الضريبة . صحيح ان محمد علي تمكن من تحسين طرق الزراعة ، وأدخل محاصيل جديدة كالقطن طويل النيلة وأشجار التوت لتربية دودة الحرير والخشخاش . . وتوسع في زراعة النيلة والزيتون واهتم بزراعة النخيل والكتان والقنب اضافة الى الحبوب . . ونتيجة ذلك زاد دخل الحكومة اضعاافا مضاعفة . ولكنه من ناحية اخرى ، أدخل نظام الاحتكار الزراعي ، الذي يسميه الجبرتي (التحجير)^(١) ، وبموجبه يقتسم الباشا مع الفلاحين منتجاتهم الزراعية ويستأثر بالنصيب الاكبر منها . فهو يجبر الفلاحين على بيع محاصيلهم الى الحكومة بالاثمان التي تحددها . وتجمع الحكومة هذه المحاصيل في مخازنها (الشون جمع شونة) لتصديرها الى الخارج . فاذا احتاج الفلاح الى شيء منها لقوته اليومي ، اضطر لشراؤه بالثمن المرتفع الذي تعينه الحكومة ، وربما تبذر عليه الحصول على غذائه في حين تمتلئ به مخازن الحكومة . وعندما ساءت حال الفلاح ، ترك الباشا له اختيار المزروعات التي يريدونها (حوالي عام ١٨٣١) ، كما ترك له الحبوب اللازمة لمعاشه ، كالذرة والشعير والفول والقمح ، بعد ان احتجز للحكومة قدرا معيناً منها بسعر محدد . ويتصرف الفلاح بالباقي كما يشاء ، بتصريح من الحكومة ، وكانت النتيجة أن ارتفعت كميات القطن المصدرة من ٩٤٤ قنطاراً عام ١٨٢١ الى ٣١٦ ألف قنطار عام ١٨٣٧ أي أنها تضاعفت ٣٣٥ مرة خلال ستة عشر عاماً .

(١) ذكر الجبرتي في حوادث شهر ذي القعدة ١٢١٣ (٢٣ ايلول - ٢٢ تشرين الاول ١٨١٦ لمحات من الاختكار الزراعي (التحجير) فقال إن « منها الحجر على المزارع التي يزرعها الفلاحون في الاراضي التي يدفعون خراجها من الكتان والسمن والعصفر والنيلة والقطن والقرطم ، واذا بدا صلاحه لا يبيعون منه شيئاً كعادتهم وانما يشتريه الباشا بالثمن الذي يفرضه على يد أمناء النواحي والكشاف ويحملونه الى المحل الذي يؤمرون بحمله اليه ويعطى لهم الثمن او يحسب لهم من اصل المال فاذا احتاجوا لشيء من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض وكذلك القمح والفول والشعير لا يبيعون منه شيئاً لغير طرف الباشا بالثمن المفروض والكيل الوافي » . الجبرتي ج ٤ ص ٢٥١ .

حقيقة ، أبطل الباشا ربط أرزاق الجند بالارض ، ولكنه احتفظ بالسيطرة التامة عليها ، اذ ما زالت مصدر القوت للناس ، وما زالت ضرائبها أهم موارده المالية . اضافة الى أنها أصبحت في أيامه أهم مصدر لتغذية التجارة الخارجية بمنتجات التصدير ، وخاصة القطن الجديد . ولذلك كله ابقى الباشا قيود الفلاحة على أهلها .

وامتد الاحتكار الحكومي الى التجارة ، بحيث لم يجد التجار الاجانب من يتعاملون معه سوى الباشا ووكلائه الذين يبيعونهم منتجات البلاد من مخازن الحكومة وبالسعر الذي يحدده الباشا . ففي وقت انعدمت فيه بسير الادوات اللازمة للمعاملات التجارية الكبرى ، كالمصارف والرساميل ووسائل النقل والتأمين وطرق تحديد الاسعار . . لم يكن بد من مباشرة الباشا شؤون التجارة الخارجية ، التي يستطيع بواسطتها توجيه الاستيراد نحو حاجاته الأساسية^(١) ، وكان القطن أهم صادرات مصر ، ويليه القمح . وحقق الباشا مزايا طائلة من تجارة القمح مع انكلترة ، وخاصة في سنوات الحصار القاري الذي فرضه نابليون عليها لاجبارها على الصلح والتسليم . ومد الباشا نظام الاحتكار الى الاقطار التي امتلكها ، ففي السودان احتكرت الحكومة جميع محاصيل البلاد، وفي سورية كان الحرير أهم ما احتكره محمد علي ، فتذمر الاهلون برغم انه كان يدفع ثمنها لا يقل عن ثمنه العادي في السوق . واحتج القناصل على احتكار الحرير ، وعلى فرض الضرائب المرتفعة على تجارة الاستيراد لحماية الصناعة المحلية . وفي الجزيرة العربية فرض الباشا ضريبة ١٠٪ من قيمة المتاجر المستوردة اليها . واعترضت الدول ، وفي مقدمتها انكلترة على تطبيق نظام الاحتكار وضغطت على الدولة العثمانية لابرام معاهدة (بلطة ليمان) في آب ١٨٣٨ التي منحت الرعايا الانكليز في الممالك العثمانية حق شراء المحاصيل الزراعية والصناعية

(١) تم تصدير الدفعة الاولى من القطن الجديد الى لانكشاير بواسطة بيت بريغز المستقر في مصر وانكلترة . وقد كلف هذا البيت ان يخصم على ثمن بيع القطن نفقات تعليم الشبان المصريين في انكلترة واجور اصلاح سفينة حربية مصرية هناك . انظر محمد شفيق غريال « محمد علي الكبير » المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

المرغوبة ، وتعهد الباب العالي بإبطال احتكار المحاصيل ومعاقبة المخالفين . ونال رعايا الدول الأجنبية نفس هذه المعاملة بموجب معاهدات مماثلة عقدتها الاستانة مع دولهم في تواريخ لاحقة ، وكان لها آثار عميقة على نظام الاحتكار في ممتلكات محمد علي ، ومهدت لالغائه في النهاية ، بعد ضغوط شديدة من انكلترة والنمسة وروسية .

والاهتمام بالتجارة ، أدى الى الاهتمام بوسائل النقل وطرق المواصلات ، لنقل المتاجر والمحاصيل من مراكز انتاجها الى مواطن تصريفها وتصديرها ، فأُنشئت الطرق المعبدة وأصلح القديم منها ، كما تأسست شركة للملاحة في البحر المتوسط (١٨٤٥) ، واخرى للملاحة في النيل في العام التالي . وزاد اهتمام الانكليز باحياء الطريق البري من السويس الى الاسكندرية لنقل البريد والمسافرين ، باعتباره اقصر الطرق من الهند واليهما . وتم اصلاح الطريق ، وحقت اغراضها بنجاح . ورفض محمد علي مشروعا انكليزيا لبناء سكة حديد على طريق السويس البري (١٨٤٥) خشية وقوع بلاده تحت النفوذ الاجنبي . كما رفض مشروعا فرنسيا لشق قناة في برزخ السويس (١٨٤٧) ، ما دام لا يستطيع الحصول على ضمان دولي يحول دون خطر التدخل في شؤون مصر .

وكافت ايرادات الحكومة في عهد محمد علي تتكون من الضرائب واهمها (الميري) أو (الخراج) وهي ضريبة الارض . وقد سهل نظام الاحتكار جبايتها باقتطاع ما يوازي قيمتها من اصل المحصول . وضريبة (الفرضة أو الفردة) على الذكور البالغين ، ومقدارها يتفاوت بحسب ثروة الشخص ونسوع عمله . وتحصل الرسوم الجمركية من الموانئ الهامة ، وثمة موارد مالية اخرى يدرها احتكار الملح والسكر والبن والنيلة وخلافها . وقد بلغت ايرادات محمد علي من الضرائب المتنوعة والاحتكار اكثر من ثلاثة ملايين جنيه استرليني عام ١٨٣٧ مقابل خمسين الف جنيه حين استلم محمد علي الحكم (١٨٠٥) ، وذلك بحسب تقرير (دوهاميل) القنصل الروسي العام في مصر . ونمت الايرادات مع نمو مكانة مصر السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ثم تناقصت عاما بعد عام منذ أزمة عام ١٨٤٠ وتخلي محمد علي عن جميع ممتلكاته ما عدا السودان .

(١) انظر نص تقرير Duhamel في شكري وزميليه ص ٢٩١-٢٩٠ .

ونالت الصناعة قسطا وافيا من اصلاحات الباشا المتعددة وايراداته الوفيرة وقدر (بورنغ) ما انفقته على إقامة المصانع وتجهيزها بالالات والمواد الاولية بما لا يقل عن اثني عشر مليون جنيه استرليني^(١) . وميادته في الصناعة كانت ترمي الى تحقيق امرين : الاول سلامة الميزان التجاري وميله لصالح مصر حتى لاتذهب اموالها الى الموردين الاجانب . والثاني الاكتفاء الذاتي حتى تقوم البلاد بانتاج حاجتها من السلع دون استيراد شيء من الخارج . وانشئت المصانع في مختلف انحاء القطر ، وكانت صناعة غزل القطن والكتان اهم الصناعات . وبرغم أن مصانع غزل القطن اصبحت بخسارة كبيرة في سنيها الاولى ، الا أن ادارتها انتظمت بعد فترة من الوقت ، وحقت بعض الفائدة . وكان ما انتجته كافيا لسد حاجات الاستهلاك المحلي والتصدير الى الخارج . وكلفت مصانع سبك الحديد اموالا طائلة نظرا لاستيراد آلاتها مع الفحم والحديد من انكلترا . ويذكر تقرير (بوالكميت الفرنسي)^(٢) ان الانكليز استغلوا ثقة الباشا بهم وحاجته اليهم ، فباعوه الآلات القديمة او المستعملة او التي لم تكتمل اجزاؤها ، بأثمان باهظة . وقد اضيفت هذه التكاليف الجسيمة الى الاجور العالية المدفوعة الى المديرين الاوربيين في مصانع الحديد ، والى نفقات البعث التي اوفدت الى الخارج للتمرس في اساليب الصناعة وفنونها . وتمكن محمد علي بفضل منشأته الصناعية ، ان يكسو جيشه ويسلحه ويبنى اسطولا ضخما في الاسكندرية . وليس صحيحا أن هذه المنشآت قد صرفت الايدي العاملة عن الزراعة ، ووجه الحق ان أزمة الايدي العاملة التي وجدت في الريف واستمرت طوال عهد محمد علي ، لا يرجع

(١) شغل الدكتور السيرجون بورنغ Bowring مناصب متعددة ، من نائب في مجلس العموم البريطاني الى قنصل في الصين ، فحاكم على هونغ كونغ وقدم الى مصر موفدا من حكومته عام ١٨٣٧ لوضع تقرير شامل عن احوال مصر آنذاك وما ينتظر ان تكون عليه في المستقبل . ومنذ وصوله الى مصر جمع المعلومات والاحصاءات عن اهل البلاد ومنتجاتها الزراعية والصناعية وايراداتها ومصروفاتها وعرفها التجاري وتشريعها وأوضاع التربية والتعليم فيها ، وكل ما يؤثر في نمو موارد البلاد بطريق مباشر او غير مباشر . وعاش بورنغ ثمانين عاما بين ١٧٩٢-١٨٧٢ . انظر نص تقريره القيم في شكري وزميليه المصدر نفسه ص ٢٧٧-٧٠٠ .

(٢) انظر نص تقريره De Boilecomte في شكري وزميليه ص ٢١٧-٢٣٦ و ٢٢٧-٢٤٨ .

سببها للصناعة الجديدة ، وانما يرجع سببها الى التجديد العام . أما تولي الدولة المشاريع الصناعية بنفسها ، فتفسيره انه في ظروفها القائمة آنذاك ، إن لم تقم بها ، فلا يقوم بها احد^(١) . وقد عمل محمد علي جاهدا على ان تصبح الاحتكارات الصناعية في مصر اساسا لنهضة صناعية وسياسية واقتصادية لم تعرفها البلاد من قبل .

هذا الى عناية محمد علي بالصحة العامة ومكافحة الامراض والابوئة المستوطنة أو الطارئة . وحين مات الكثيرون من وباء الطاعون في الاسكندرية والقاهرة (١٨١٣) ، انشئت مراكز الحجر الصحي (كورتيلا) في رشيد ودمياط والبرلس وشبرا والجيزة . ربذلت جهود كبيرة لمكافحة الكوليرا والرمذ والجدرى والزحار ، شارك فيها اطباء الاجانب واشهرهم الطبيب الفرنسي كلوت بك . واقامت المشافي وجهزت بالادوية واللوازم والكتب الطبية ، واوفدت البعثات الطبية الى الخارج ، وانشئت مدرسة الطب البشري في ابي زعل قرب القاهرة وجعل مديرها كلوت بك ، (١٨٢٧) ، ثم نقلت الى المدرسة التجهيزية في القصر العيني (١٨٣٧) وكان اساتذتها من اطباء الاجانب ، واختيرت الدفعات الاولى للمدرسة من تلاميذ الازهر .

التعليم والترجمة والنشر :

أما التعليم الذي قامت على اساسه النهضة العربية في القرن التاسع عشر بمصر ، فيرجع كثير من الفضل في نشره الى محمد علي ، فالجهد الكبير الذي صرفه في هذا السبيل ، يمكن تصوره من خلال حديث اجراء مع القنصل الروسي (دوهاميل) ، وما ورد فيه أنه حين تسلم الحكم لم يكن في مصر اكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة ، باستثناء الكتبة من القبط^(٢) . ونشر التعليم على الطريقة الحديثة بين (أبناء العرب) ، استهدف تنوير أذهان المصريين

(١) محمد شفيق غريال ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٢) انظر في شكري وزميليه ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦ من تقرير دوهاميل سالف الذكر .

واعدادهم للسير في طريق المدنية الحديثة جنبا الى جنب مع أمم الغرب . لقد
 عني محمد علي بإنشاء المدارس لتلبية احتياجات الجيش والادارة والبحرية
 والزراعة والصناعة والمنشآت العمرانية . وبرغم ان الباشا تعلم القراءة والكتابة
 في سن متأخر وعمره خمس واربعون سنة ، فقد عمل على رفع المستوى العلمي
 والثقافي في البلاد ، وإنشاء المدارس وايفاد البعث العلمية والفنية والصناعية
 الى اوروبا ، وترجمة كتب العلوم والفنون وطبعها ونشرها . وبدأ بإنشاء المدارس
 الحربية لتخريج الضباط ، وأول مدرسة أنشأها هي مدرسة القلعة لابناء المماليك،
 بعد مذبحة عام ١٨١١ . وأسس (المدرسة الملكية) لسد حاجة دواوين
 الحكومة الى الموظفين و (مدرسة الادارة الملكية) لتخريج طائفة من الموظفين
 والمترجمين ، ومدرسة الطب البشري (١٨٢٧) برئاسة كلوت بك لاعداد ما
 يتطلبه الجيش الجديد من الاطباء ، ومدارس الطب البيطري ، والزراعة
 و (المهندسخانة) و (الالسن) وغيرها . ثم اتضح انه ينبغي تهئية طلبة
 المدارس الحربية قبل التحاقهم بها ، فأنشئت المدارس الابتدائية والتجهيزية ،
 وكانت الدولة تتكفل بمعيشة الطلبة وبجميع لوازمهم ، وتدفع لهم رواتب شهرية،
 وظلت هذه المدارس تابعة لديوان الجهادية الذي أقيمت به شؤون المسافر
 البرية وما يتصل بمصالحها وسائر امورها . وفي أوائل عام ١٨٣٦ قسمت
 المدارس الى ابتدائية وتجهيزية وخصوصية . فالمدارس الابتدائية تهيء الطلبة
 للالتحاق بالمدارس التجهيزية التي تعد الطلبة للانتساب الى المدارس الخصوصية
 كمدارس الهندسة والمدفعية والفرسان والمشاة والطب البشري والطب البيطري ،
 والالسن (لتعليم الترجمة واللغات) . ثم فصلت المدارس عن ديوان الجهادية
 عام ١٨٣٧ وصارت تابعة لديوان المدارس . وبما أن المدارس كانت جزءا من
 نظام الجنادية ، فاهتمام الباشا بها استمر ما بقيت حاجته للجيش قائمة . فلما
 بدأ نشاطه العسكري ، وخفضت تسوية ١٨٤١ عدد الجيش في مصر ، واضطرت
 لاروف الوضع الاقتصادي ضغط النفقات ، انعكس ذلك على المدارس ، فأ نقص
 عددها ، وقلص عدد طلبتها . وظل المعلمون الاجانب ولا سيما من الطليان
 والفرنسيين ، يتولون التدريس في المدارس المصرية ، واضطر الباشا لاستخدام

طائفة من المترجمين لترجمة دروسهم ، الى ان عادت البعثات الدراسية تباعا من الخارج ، فكلف افرادها بالتعليم وشغل مختلف المناصب الحكومية .

ومعلوم أن محمد علي أرسل البعثات الى الخارج في شتى فروع المعارف العسكرية والمدنية ، وغادرت البعثة الاولى مصر الى ايطاليا عام ١٨٠٩ والثانية عام ١٨١٣ . وفي عام ١٨٢٦ ارسلت بعثة كبيرة الى فرنسا ومنهم رفاعة رافع الطمطاوي الذي الحق بالبعثة اماما لها ، وتبعها بعثات اخرى ما بين ١٨٢٨-١٨٣٠ ، ومنها بعثة كبيرة للصناعات توزع طلبتها بين فرنسا وانكلترا والنمسا لدراسة الهندسة وبناء السفن والفنون البحرية . ولم تتوقف حركة ارسال البعثات بعد عام ١٨٤٠ ، فقد اوفدت اكبر بعثة الى فرنسا وعدد اعضائها سبعون طالبا ، لتعلم الفنون الحربية ، وهي ترمز الى الاتجاه السياسي الجديد الهادف الى المحافظة على الوضع الذي كفلته لمصر تسوية ١٨٤١ ، واستبقاء جيش كبير، برغم مخالفة ذلك للقيود المفروضة على مصر في تلك التسوية .

واضافة الى انشاء المدارس وايفاد البعثات ، عني محمد علي بالترجمة ، لنقل علوم الغرب وفنونه الى لغات يفهمها طلبة المدارس المصرية ، أي الى العربية والتركية . وأمر الباشا باختيار افضل الكتب وترجمتها ، وطرحها بين ايدي الطلبة والاساتذة ، والحرص على ان تكون لمؤلفين اجانب يدرسون طلبة المدارس المصرية ، أو لمؤلفين من كبار العلماء الغربيين ، في موضوعات الطب والهندسة والتاريخ والجغرافية والمنطق والقانون والعلوم . وبرغم أنه كان يوجد في كل مدرسة فئة من المدرسين تترجم الكتب الى العربية او التركية ، فان جهودها لم تكن كافية ، ولذا تقرر انشاء (مدرسة اللسان) في اواسط عام ١٨٣٥ ، وشمل منهاجها دراسة اللغة العربية والفرنسية والتركية والفارسية ، اضافة الى الانكليزية والايطالية ، وشيئا من الآداب والتاريخ والجغرافية والقانون . وتخرجت اولى دفعاتها عام ١٨٣٩ وعكف افرادها على ترجمة كتب التاريخ والادب باشراف رفاعة مدير المدرسة . وقد اعتمد محمد علي على عدد من المترجمين الشوام لترجمة المؤلفات في العلوم الطبية خاصة ، كما كلف اعضاء البعثات العائدة بترجمة ما درسوه من علوم وفنون ، ويلاحظ أن معظم الاهتمام تركز على ترجمة كتب الطب والرياضيات والفنون العسكرية والقوانين . وقام

رفاعة بدور متميز في حركة الترجمة ، اذ كان قد تعلم الفرنسية اثناء وجوده في باريس ، وقرأ نخبة من كتب الرحلات والتاريخ والجغرافية والرياضيات والهندسة والفلسفة والاجتماع والقانون والآداب والفنون الحربية والمعادن ، واتصل بكبار المستشرقين امثال سلفستر دوساسي ، واستطاع قبل تخرجه ان يترجم اثنتي عشرة رسالة في مختلف الفنون . ثم عاد الى مصر عام ١٨٣١ فعين مترجما في مدرسة الطب ثم في مدرسة المدفعية (١٨٣٣) ، فمشرفا على مدرسة التاريخ والجغرافية ، فمديرا لمدرسة اللسان . وعمل في قلم الترجمة الذي انشأه عام ١٨٤١ .

وكان لا بد من طبع الكتب المترجمة لطرحها بين أيدي الطلبة ، فانشئت المطابع لهذا الغرض ، وكان معظم الكتب المترجمة يطبع في مطبعة بولاق التي تأسست عام ١٨٢٠ وبدأت عملها عام ١٨٢٢ ، ثم تبعها مطابع اخرى ألحقت بمدارس الطب والمدفعية والفرسان والهندسة وبعض الدواوين . . . وبذلك اسهمت الطباعة في نشر الثقافة الحديثة . وفي أواخر عام ١٨٢٨ انشئت الجريدة الرسمية المسماة (الوقائع المصرية) باللغتين العربية والتركية ، ثم أعيد تنظيمها في مطلع عام ١٨٤٢ ، ووضعت تحت اشراف رفاعة ، الذي عهد اليه ايضا بترجمة بعض ما يرد في الصحف الاجنبية من اخبار مصر والعالم الخارجي ، وظل كذلك حتى عهد عباس الاول عام ١٨٥٠ .

ومعنى هذا ان الصحافة في مصر نشأت رسمية في البدء ، ثم تجاوزت (الوقائع المصرية) نفسها ، مهمتها الاصلية التي اقتضت على نشر قرارات الحكومة واخبارها ، الى فتح نوافذ جديدة اطل منها المصريون على العالم الخارجي . وما يلفت النظر ان زعماء مثل محمد عبده وسعد زغلول ، ارتبطت حياتهم الاولى بمدرسة (الوقائع) في اواخر عصر اسماعيل ، فكأنهم تزودوا منها ثم انطلقوا في آفاق الحياة الرحية خارجها .

لقد كان لحركة التعليم والترجمة والنشر في عهد محمد علي ، أثر ظاهر في تكوين جيل من المثقفين المستنيرين بمصر ، وفي توسيع آفاق الاهلين ،

وتزويدهم في الحواضر والقرى بثقافة عربية اسلامية ، مضاف اليها اعداد فني وحرص على تعليم العلوم الحديثة باللغة العربية على نحو يصح معه أن يوصف بأنه التعليم القومي الذي يتسم بروح الاعتدال وتغليب المنفعة على النظريات . وتقوم قواعده على اساس ثقافة القوم ، ووصل حاضر الامة بغايرها ، لئلا يبقى سطحيا لانفع فيه ولادوام له .

الادارة :

لم يكن محمد علي بالرجل المستبد والحاكم المطلق في علاقاته برجال حكومته ، وأوامره تجمع النصح الى الترغيب والترهيب وضرب الامثال والاشارة الى أن منفعة الرعية أو مجد الوطن متوقف على ما يبط بعمال الحكومة أدائه . والادارة في عهده تطورت لتواكب الظروف الجديدة ؛ فبعد مسح الاراضي (الروك) عام ١٨١٣ ، قسم مديريات مصر الى سبعة اقسام ، على كل منها مدير : اربعة في الوجه البحري ، وثلاثة في الوجه القبلي . وقسم المديريات الى مراكز ، والمركز الى اقسام ، والقسم الى قرى . فالأمانور يرأس المركز ، والناظر يرأس القسم ، والشيخ يرأس القرية . أما العاصمة والثغور الهامة كالقاهرة والاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، فكان يحكم كلا منها حاكم أو محافظ . وكانت وظيفة الأمانور مراقبة الزراعة وجمع الاموال والمحاصيل وانفار المجندين بالقرعة العسكرية . أما المدير فينفذ أوامر الباشا ويشرف على الري ويضبط اعباله . وطريقة محمد علي في الادارة انه جعل لكل شأن من الشؤون العامة ديوانا ، وكان لا يتخذ قرارا في مسألة ما إلا بعد ان يستمع لآراء المجلس المختص بها . صحيح انه اشرف بنفسه على كل اعمال الدولة الانشائية لضمان تنفيذها وسرعة انجازها ، ولكنه الى جانب ذلك تطلع الى تدريب اهل البلاد من خلال هذه الدواوين والمجالس على شؤون الحكم والادارة ، حتى يكثُر ععدد الاكفاء فيضطلعوا بأعباء الادارة وفروعها بأنفسهم . وأهم المجالس والدواوين هو المجلس العالي الذي تأسس عام ١٨٢٤ ، وكان يسمى ايضا مجلس القلعة وديوان الخديوي ومجلس الشورى . واختص يبحث جميع الامور الداخلية ما عدا

المالية منها . والقصد من انشائه على حد قول الباشا نفسه : « لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية . . أن نجتنب عند البت فيه الاضرار برأينا والاكتفاء بحكمنا . . » . واضيف الى اعضاء المجلس عالم للفصل في القضايا المتعلقة بالشرع ، وتاجران لمسائل المشتريات والتجارة ، وكاتبان للاعمال الحسابية ، وهؤلاء الستة ينتخبون سنويا . والى جانب المجلس العالي، أوجد محمد علي دواوين متعددة منها ديوان المدارس وديوان الجهادية ، وديوان الروزنامة أو الروزنامجة ، وهو قديم له مثل في الآستانة من حيث انه مكلف بالاشراف اليومي على شؤون المال والالتزام وحفظ دفاتر الحسابات . وهناك ايضا ادارات متنوعة يشرف عليها (النظار) لكل من مصالح الدولة . وقد استوجب تطور الاوضاع المختلفة في دولة محمد علي ، اعادة تنظيم جهازها الاداري ، ولذا صدر قانون (السياسة) في تموز ١٨٣٧ ، لتنظيم شؤون الدولة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات بين دواوينها السبعة التي كان كل منها بمثابة (وزارة) في مصطلحنا المعاصر . وكان على مدير كل ديوان ان يقدم للباشا تقريرا اسبوعيا عن احوال ديوانه وكشفا شهريا بحساباته وميزانية سنوية بايراده ومنصرفه . ويجتمع مدراء الدواوين في (مجلس شورى) خاص ، ويبحثون ما يقدم اليهم ويرسلون للباشا خلاصة ما يصلون اليه .

وبرغم وجود هذه الدواوين والمجالس ، فقد كان محمد علي مصدر السلطة العليا في البلاد ، وان سمح لرجاله بقدر محدود من حرية التصرف في التفاصيل الادارية ، وجعلهم مسؤولين امامه عن نجاح أو فشل الخطة عن طريق اشراكهم في وضعها . وطلب من رؤوسه الاعتراض على امر اصدره إن وجدوه مضرا بالمصلحة ، وعبر عن امتنانه الزائد لذلك لان السكوت عليه « من أعظم الجرائم »^(١) .

لقد أخذ محمد علي عن النظم العثمانية الاولى ضرورة خلق (الصفوة) الفعالة الكفوة ، وضرورة ربطها بولي الامر . و (الصفوة) هي (الارستقراطية المتكلمة بالتركية من اصحاب المناصب الحربية والادارية والفنية) وهي التي اوجدها محمد علي . حقيقة أنه اعتمد على ابنائه واقربائه وأصدقائه الخلف

(١) غربال ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

لشغل المراكز الادارية الرئيسية في الدولة ، غير انه كان يختارهم ممن نالوا خبرة واسعة وتجربة نافعة . ولم تكن هذه (الصفوة) التي ائتمنها على قيادته بلده تركية الاصل ، بل كان لسانها تركيا إما بالطبع او بالاكتساب وكانت مكونة من شتى العناصر : من الممالك الشراكسة ومن العثمانيين في مصر واقالييمها السودانية او من سبي المورة او اللاجئين منها . صحيح ان الباشا فتح مصر للغة الترك وادابهم وعاداتهم ، وانتشرت التركية في مصر باعتبارها لغة الحاكم ولغة (الصفوة) التي تشاركه اعباء الحكم ، الا أن تأثير ذلك في الثقافة المصرية كان ضئيلاً . ومن ناحية اخرى ، لم يكن رجالها كلهم من المسلمين ، فمنهم من كان قبطيا او نصرانيا هوريا او أرمنيا^(١) .

كان محمد علي متدينا باعتدال ، وقد أباح لاهل الملل ولرعايا الدول في بلاده التمسك بعقائدهم وعوائدهم ضمن حدود الشرع الاسلامي . وفي نظر محمد علي أن التعصب لجنس على جنس ، يورث الحقد والبغضاء بين الناس^(٢) ، وان في خدمة الوطن متسعا للجميع . واذا كان الكثيرون من ابناء العرب في مصر لم يستطيعوا ولوج ابواب المناصب الرئيسية في الدولة بادية الامر ، فان الامر سيتغير حين تتخرج طوائف المتعلمين والفنيين المصريين من معاهد الدولة ، بعد امتناع الآباء عن ارسال ابنائهم الى المدارس التي وجدوا فيها نوعا من التجنيد . وقد حرص الباشا على اقامة التوازن بين (العشائلية) الذين كان يؤثرهم ويضطر لمسايرتهم ، وبين المصريين الذين كان يطمح في مساعدتهم ، اذ كان يخشى من معارضة (العشائلية) الذين قد يحدوهم الجهل والعناد والتعصب ، أو الولاء للاستانة ، الى مقاومة مشاريعه وتعطيلها . وكان يأمل أن يعود افراد البعثة التي ارسلها الى فرنسا عام ١٨٢٦ لتأخذ مكانها بين (الصفوة) ، وكانت البعثة مؤلفة من ٤٥ شابا نصفهم تقريبا من المصريين ، و١٨

(١) من امثال بوغوص بك (الارمني) مدير الامور الخارجية والتجارية .
(٢) نقرا في امر اصدره الى محافظ دمياط « بأنه علم بالاحتفالات التي قوئل بها الای حسین بك من الاهالي والقناصل وبما تفوه به علي آغا ناظر السلخانة وقوله في محفل الاستقبال ، صار الفلاحون العمي عساكر ، مهما كانوا لا يكونون مثل عساكرنا الترك . وعليه فاضربوه ١٠٠ نبوت على ابنته وبنفي وإن عاد بصلب » . غربال ، المصدر السابق ص ٨٦ .

من اصل عثماني^(١) ، يضم بعض الارمن والأتراك والشراكسة .

مظاهر التحول والتغير في عهد محمد علي :

سبقت دولة محمد علي في مصر الولايات العربية الاخرى في الاخذ بنظام الدولة الحديثة ، لان الاصلاح في مصر بدأ قبل أن يبدأ في الولايات العربية ، وحتى في مركز الدولة العثمانية نفسها ، ونجح اكثر منها في اقتباس النظم الحديثة وتطبيقها في الميادين العسكرية والادارية والاقتصادية والعلمية ، أي في الميادين التي سبقت فيها اوروبا العربية اقطار المشرق العربي بقرون . ونحن نأخذ مصر كنموذج للولايات العربية الاخرى ، مع تسليمنا بأن لكل ولاية عربية ظروفها الداخلية والجغرافية التي تميز المجتمع فيها عن غيره في الولايات الاخرى ، وتؤثر بنسب متفاوتة على تطوره وعلى ظهور مؤثرات جديدة فيه . ففي مصر ، كما في الدولة العثمانية وولاياتها بعد قليل ، اتخذت الدولة الحديثة لنفسها صلاحيات واختصاصات ومسؤوليات لم تكن لها من قبل . وبعبارة اخرى ، تجاوزت الصلاحيات الاساسية التي تولتها في العصر العثماني الاول الى وظائف اخرى مست كيان المجتمع وحياة المواطن في الصميم . فنظمت القوة العسكرية تنظيمًا جديدًا ، وتدخلت في الحياة الاقتصادية ، ونهضت بالاحوال العلمية والثقافية والصحية . والمشاهد انه كلما نمت الدولة وتقدم بها الزمن حتى العصر الحاضر ، اتسعت مهامها ووظائفها حتى شملت آفاقًا لم يتصور احد من قبل انها مما يدخل في مسؤولياتها .

وسنعرض ايجازًا لبعض العوامل المؤثرة على تطور المجتمع العربي في مصر ابان القرن التاسع عشر ، ونشير الى اهم مظاهر التحول والتغير الذي جرت عليه ، وسنرى انها نفسها التي أثرت وظهرت على المجتمع العربي في بلاد الشام والعراق ، مع فروق البيئية الجغرافية والاجتماعية . ومن اهم هذه العوامل ، التعليم ، من حيث ان ادخال قطعه الحديثة ومعهده كان اساس تعديل البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، ومن حيث انه كان عاملاً هاماً من عوامل

(١) شكري وزميليه ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

التحول والتغيير في مصر • ولا يقل عن التعليم أهمية ، انشاء الجيش الوطني الذي كان له نتائج خطيرة على حياة المجتمع • وديوان الجهادية الذي انشيء للعناية بشؤون الجيش ، هو نفسه الذي ربطت به المدارس الحديثة • وكان هذا امرا طبيعيا في تلك الفترة ، لان المدارس بدأت عسكرية أو ذات صفة عسكرية ، وقد انشئت مدرسة الطب لتخريج اطباء للخدمة في الجيش ، ومدرسة المهندسخانة لتخريج المهندسين العسكريين ، اضافة الى المدارس الحربية الاخرى • واستمرت الصفة العسكرية في المدارس المدنية ، فكان الطلبة يرتدون زيا عسكريا موحدا ، ويمنح المتفوقون منهم رتبا عسكرية ومكافآت مالية ، ويقيمون في المدرسة ليلا ونهارا كأنهم في ثكنة عسكرية • وقد ألمحنا الى أن تجنيد المصريين من اهل الريف والمدينة قد رفع مستواهم الصحي والتعليمي ، وان حملهم السلاح وتدريبهم على فنون الحرب ، وانتصارهم على العثمانيين ذوي التقاليد العسكرية ، والتزامهم النظام •• كان له نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية هامة على المجتمع المصري في الريف والمدينة • لقد أزال التعليم والجيش العواجز التي كانت قائمة في المجتمع التقليدي القديم بين الفلاحين ، وطوائف الحرف والتجارة • فبينما كان التنظيم الاجتماعي والاقتصادي قائما على توارث الحرف والوظائف عموما ، بحيث ينشأ ابن الفلاح فلاحا ، وابن التاجر تاجرا ، وابن العالم عالما وابن الحداد حدادا ، اذا به يتحول ويتغير بفعل المدارس الحديثة والجيش ، فيتأهل لابن الفلاح ان يترقى في مدارج الجيش أو وظائف الدولة ، وطبعا بعد أن يتعلم في مدارس الدولة ويتخرج منها • وهكذا بدأ المجتمع المصري يتحرك بعد سكون طويل ، واخذت تتكون فيه طبقة من الموظفين صارت لها مكانة مرموقة في المجتمع مادييا بفضل رواتبها المجزية ، وادبيا بفضل المهابة المستمدة من انتمائها للحكومة • وثرى على هذا تطور علاقة الفرد بالدولة ، فبينما كانت سطحية الحكيم العثماني تقتضى أن تكون صلة الفرد بالدولة عن طريق ملائمة الحرفية أو التجارية التي لا يشعر بالولاء الا لها ، حتى ضد عسف الحاكم وجبروته ، انقلب الموقف في ظل الدولة الحديثة • لقد انحل التنظيم التقليدي للجماعات والهيئات والحرف ،

بأنحلال طوائف الحرف والعلماء والمجاورين (طلبة الازهر) وبزوال نظام الالتزام وبالقضاء على الزعامات الشعبية في الاحياء . ومقابل هذا تزايدت قوة الدولة العسكرية والامنية والاقتصادية ، وتنوعت اجهزتها بتوسع اختصاصاتها وتغلغل سلطاتها . واصبح الفرد في الجيش وفي التعليم وفي الضرائب وتسجيل الاراضي ، وميادين الصناعة والتجارة والزراعة ، يواجه الدولة في كل خطوة يخطوها . واقتربت الحكومة من النظام البيروقراطي وحرصت عليه ، وتألفت اجهزتها من الفنيين والخبراء والاداريين ، واخذ النظام الاداري يتعقد تدريجيا فألشت الدواوين للنظر في مختلف أمور الحكومة والمرافق . وترتب على هذا اعتقاد الناس بأن الحكومة قادرة على كل شيء ، وبأنها يجب ان تحقق للناس كل شيء . ولكن تنظيم الدولة لم يكن سليما بما يكفي لحماية الفرد ولتحقيق العدالة ؛ فقبل أن توضع نظم التجنيد في وقت متأخر ، كان من الطبيعي أن يقع عبء التجنيد على الذين لا يستطيعون الافلات منه بالنفوذ والقرابة من العمدة او شيخ البلد . وكذلك كان يمكن ان يتحول عبء الضرائب من الغني الى الفقير بواسطة الرشوة ، وكذا في اعمال السخرة وانشاء الطرق وحفر القنوات ومواجهة الفيضانات . وظلت الحكومة مدة طويلة غير قادرة على توفير الضمانات الكافية للناس ، اما لقصور انظمتها او لغلبة اصحاب النفوذ ، وانتشار الرشوة والفساد . وبذلك احس الفرد العادي ان الدولة تستغله ، وبأنه في كثير من الاحيان ، لا يستطيع ان يسمع صوته أو يسترد حقوقه . ونتج عن ذلك ان الفرد صار ينظر الى الدولة وكأنها منفصلة عنه ، بحيث غدا مستعدا لاستغلالها ان وجد سبيلا لذلك . ومن هنا قلة الاحترام للاموال العامة .

أما في القضاء ، فكانت الضمانات اكثر توافرا ، نظرا لرسوخ احكام الشريعة الاسلامية في العالم العربي ، وطبعا لم يعد مألوفا ما يسرد في الجبرتي كثيرا من القبض على الناس أو اعدامهم . ولكن الضمانات لم تكن كافية ، ولم تنشأ المحاكم الاهلية والمختلطة والتجارية الا في عهد اسماعيل .

بيد ان الناس كانوا يبحثون عن نوع آخر من الضمانات ، هو اشتراك الشعب في الحكم ومراقبة تصرف الحكومة لجعلها تتماشى مع مصلحة الشعب.

ولكن محمد علي كان له رأي آخر : لقد مضى عهد القوى الوطنية والزعامات الشعبية ذات النفوذ التي شهدها في بداية حكمه . لقد جاء نظام محمد علي الحربي والتعليمي والاداري والاقتصادي ليفكك التكتلات الشعبية القديمة ، وليحول دون تكتلها ضده . وكان آخر نماذجها السيد عمر مكرم صاحب الزعامة الشعبية والروحية ، وحجاج الخضري الذي قاد جموع الشعب في حركة ١٨٠٥ التي اوصلت محمد علي الى ولاية مصر . وجاء الفتك بحجاج ، ونفي مكرم ايذانا بالعهد الجديد . ولم تحاول حكومة محمد علي إلا محاولة ضعيفة مترددة أن تخلق تنظيمًا شعبيًا جديدًا . صحيح أنه عندما بدأ محمد علي الحكم ، كانت الحكومة مركزة فيما يعرف بالديوان الخديوي الذي قام إلى جانب الباشا في العصر العثماني الاول ، على شكل هيئة تعاونه في شؤون الحكم . ولكن هذا الديوان كان مجرد هيئة استشارية تساعد الحكومة في نواح ادارية لا تتصل بالنواحي السياسية . وانشئت المجالس الاخرى على غرارها . ولم ينشأ مجلس شوري النواب ، كما كان يعرف آنذاك ، الا في عهد اسماعيل .

لقد كان للسياسات الاقتصادية الجديدة التي اتبعها محمد علي أثر ملحوظ في حركة التحول والتغير التي شهدتها المجتمع المصري في القرية والمدينة . في القرية حدث تطور كبير في علاقة الفلاح بالارض وبالحكومة . كما حدث تطور في الحياة الزراعية نفسها ، من حيث ادخال محاصيل جديدة ساهمت في تغيير نمط حياة الفلاح .

قبل الغاء الالتزام في جباية الضرائب والاراضي والجمارك وسواها . . كانت طائفة الملتزمين توفر على الحكومة وقتًا وجهداً ، ولكنها كانت تضع عليها أموالاً ، وتقيم عصية حاجزة بين الناس والحكومة ، وتتحكم في احوال الناس والزراعة ، وتستخدم سطوتها للاثراء واستغلال الفلاحين في زراعة اراضيها . وكان لابد ان تزيل حكومة محمد علي هذه الطبقة لان سياستها العامة كانت تقتضي بسط سيطرتها المباشرة على الناس في الريف والمدن ، ضماناً لسياستها في الهيمنة على موارد البلاد وفي تكوين الجيش وسوق التلاميذ الى المدارس . أما النظام الجديد ، فقد عين بدل الملتزمين جباة وموظفين برواتب ، وبذلك ضبط عملية

فرض الضرائب ومواعيدها ومقاديرها على نحو افضل من ذي قبل . وبالطبع لا يمكن ضمان دقة وسلامة الجهاز الاداري والمالي الذي ظل لمدة طويلة مضطربا ومختلا بالفساد والرشوة .

حقيقة ان محمد علي وزع الاراضي على الفلاحين ، وافرهم فيها ووضع نوائح بضمانات حقوقهم ، ولائحة في الاربعينات ترخص لهم التنازل عن الارض ورهنها في مايقارب الملكية الفردية . ولكن الفلاح ، مع ذلك ، شعر بالارهاق ، وشكا من ان مجموع ماصار يدفعه قد تجاوز ماكان يدفعه في العهد السابق . ومن ناحية ثانية لم يعد بمقدور عدد كبير من الفلاحين ان يتهربوا من الدفع كما اعتادوا أن يفعلوا بسبب فوضى العهد السابق . ومن ناحية ثالثة ، لم يترك العهد الجديد للفلاح الحرية في زراعة ما يشاء من المحاصيل ، وانما اخضعه لنظام زراعات جديدة ، بعد أن ثبت للحكومة انها مربحة تجاريا . وبينما كان المقصود من الزراعة قبل محمد علي ، تأمين معيشة الاهلين وكسوتهم ، وسد احتياجات الاستهلاك المحلي ، وتصدير بعض الفائض من القمح والارز والسكر الى الخارج ، اذا بالدولة تضع خطة تنمية زراعية ترمي الى استغلال الارض والصلاح لصالح رأسمالية الدولة ، وليس لرفاه الفلاح الذي زادت حالته سوءا ، لان اكثر الاعباء اقتصاديا وعسكريا كانت واقعة عليه . كذلك لم تتحسن حالته نتيجة انتهاء سياسة الاحتكار ، واحلال سياسة اقتصادية حرة محلها في الزراعة والصناعة والتجارة في عهد خلفاء محمد علي ، لان الذي استفاد من هذه الحرية هي الرأسمالية الاوربية التي دخلت في وقت كانت فيه مصر خالية او تكاد من الرأسمالية الوطنية الخيرة في العمليات الاقتصادية الواسعة .

وفي الصناعة ، أدخل محمد علي الآلة السلي المعامل ، فتطورت احوالها ، ولم تعد الصناعة تتطلب تقاليد الحرف القديمة ومهارتها وخبرتها الخاصة ، وانما يكفي فيها التدريب . ولهذا بدأ نظام الطوائف الحرفية يتزعزع ، وكان اساس البناء الاقتصادي والاجتماعي في المدينة . ومع تطور وسائل المواصلات ، وتزايد عدد السكان في المدينة ، صارت المعامل والمصانع تضم مئات وألوف

العمال ، وفرضت الدولة رقابتها على الانتاج الصناعي بشكل فعال • ويلاحظ ان الرساميل الاوربية ابتعدت عن الميدان الصناعي في مصر ، حرصا منها على ابقاء مصر مستوردة من الخارج ، الى أن انتعشت الصناعة في الحرب العالمية الاولى لما انقطع اتصالها مع الخارج •

لقد أوجد تنظيم التعليم الحديث في دولة محمد علي ، ظروفًا جديدة ترتب عليها انتشار الوعي الوطني والدستوري في البلاد • فالكتب والمؤلفات التي ترجمت أو نشرت أيام محمد علي، لم تؤت ثمارها إلا في عهد اسماعيل • وكذلك انتشار الصحف ولا سيما في عهد خلفاء محمد علي ، أسهم ايضا في ترسيخ الاصول الفكرية للحركة الدستورية المقبلة ، وفي تكوين النظام الشوري النيابي المرتقب •

واستلزم تطور القضاء وجود طائفة من المحامين الاحرار ، كما اوجد انتشار الطب الحديث ، الاطباء الاحرار غير الموظفين • والتطور الاقتصادي ، أظهر طوائف مختلفة من العاملين في ميادين التجارة والصناعة والمصارف والوساطة والتعليم في المدارس الحرة • وهذه كلها قوى جديدة استطاعت ان تنطلق وتعبّر عن نفسها في الحركة القومية، بحكم انها مثقفة ومتحررة من السيطرة الحكومية المباشرة • وهذا تطور هام في المجتمع المصري ، نلاحظه خاصة منذ عهد اسماعيل وما بعده •

محمد علي والدولة العربية :

بعد سقوط نابليون عام ١٨١٥ ، كانت الفترة بين ١٨١٥ - ١٨٣٠ أهم ما فيها شيثان : الاول لا يهمننا ، وهو ثورة اليونان والعمليات الحربية العثمانية هنالك لاختضاع اليونانيين ، واشترك فيها محمد علي ، وأعقبها تدخل من أوربة لتسوية المسألة اليونانية التي لم تسو الا بعد تحطيم الأباطوليين التركي والمصري في نافارينو (١٨٢٧) ، وقيام الحرب الروسية العثمانية التي انتهت بمعاهدة خاسرة في ادرنة (١٨٢٩) ، ارغم فيها السلطان محمود الثاني على التسليم باستقلال المملكة اليونانية •

أما ما بهمنا في هذه الفترة فهو ما ترتب على اخضاع الحركة الوهاية في الجزيرة العربية وتحطيم الامارة السعودية الاولى عام ١٨١٨ على يد ابراهيم باشا . ثم يأتي مس جديد وعلاقة للعالم العربي مع أوروبا وذلك حين قامت فرنسا بانزال جيوشها في الجزائر ١٨٣٠ بقصد احتلالها ، وهذا يخرج عن نطاق بحثنا .

وبين احتلال فرنسا للجزائر واحتلالها لمصر تتكلم على محاولة محمد علي بناء دولة يمكن وصفها بأنها دولة عربية . ومنلاحظ أن هذا الوصف يعترض عليه باعتراضات لا يصح اهمالها ، وفي الوقت نفسه تبرر هذا الوصف اعتبارات هامة .

فمن الاعتراضات الموجهة الاعتراض الذي يتكرر كثيرا ، وهو أن محمد علي كان لا يفقه كلمة من اللغة العربية أو ان عريته كانت ركيكة ، فكيف ينشئ دولة عربية وهو لا يتكلم الا اللغة التركية بل ويتعصب لها ، وانه يزدرى غير أبناء جنسه ، أي يزدرى العرب ، اذا صح هذا فكيف نعتبره منشئا لدولة عربية ؟ .

بل يقولون ، صحيح ان الاقطار الداخلة في نطاق دولته الناشئة كانت أقطارا عربية حقا ، عربية اللسان ، ولكن هذا لا يعني أنه تعدد احياء القوة العربية ومجد العرب المعروف بالتاريخ ، بل ان هذه الاقطار ضمتها محمد علي الى مصر لاعتبارات الجوار الجغرافي والمصالح العربية والاقتصادية التي تهدف الى تأمين مصر نفسها . وعلى ذلك فالدولة العربية المزعومة لمحمد علي لم تكن إلا مجرد فتوح ومطامع أسرة أو بيت مالك حاكم ، وان هذه الاقطار العربية لو كانت أرمنية أو تركية لكان ضمتها اليه ، فليس اعتبار كونها عربية هو ما دعاه الى فتحها . وأصحاب هذا الرأي يذكرون ذلك عن محمد علي ويتجاوزون بالنسبة لابنه ابراهيم الذي كان في قعرهم متأثرا بالفكرة العربية .

ومما لا يمكن أن ينكره الانسان في مثل هذه البحوث وجوب التفريق بين شيئين : بين بواعث عمل ما ، وبين النتائج المترتبة على هذا العمل .

اذ يصح جدا أن تقوم بعمل معين ، تكون له بواعث ، ولدى اتمامنا له ، يصح

أن يؤدي وظيفة تؤدي الى أغراض لم تكن محسوبة في الباعث الأصلي . فلو سلمنا أن محمد علي كان لا يهيمه فكرة عربية بالذات ، وأن أعماله كانت تصدر عن رغبة في بناء مجد شخصه وأسرته ، أو أن الباعث الأول له هو الحصول على الموارد وعلى وسائل الثروة والقوة ، ولكن بدون شك لو دام هذا المشروع ولم يتهدم عام ١٨٤٠ لكانت الدولة العربية وجدت فعلا . . . وهي تضم مصر والسودان واليمن ونجد والحجاز وديار الشام تحت حكم واحد . اليس هذا وحدة عربية بصرف النظر عن ان منشيء هذه الوحدة تركي اللسان ؟ هنا ، يجب النظر الى المسائل على هذا النحو دون النظر الى بواعث العمل ، اذ قد تبرز نتيجة العمل أمور لم يكن المرء ينتظرها في بداية عمله .

وثمة ملاحظتان غير جوهريتين : أولاها أنه في تلك المرحلة التاريخية ما كان ينتظر صدور القوة البناءة من شعوب أو من جماعات ، فلا بد لكل حركة في التاريخ من وجود قوة تدعمها . ومن المعلوم أن حركات الانشاء وخاصة الحركات الاتحادية والوحدوية برغم قوة الرأي العام ، لا بد لها من صاحب قوة يرعاها ، كما جرى في الوحدة الإيطالية والاتحاد الألماني ، وفي تكوين الولايات المتحدة ، وفرنسة وانكلترا وكثير من الدول ، اذ لا يوجد شيء بدون موجد .

وثانيتهما أن صاحب القوة لا بد له أن يبنى على أساس من رغبات الناس وميولهم ، فبسمارك مثلا لم ينجح في توحيد المانية الا لوجود الرغبة للوحدة في المانية ، وكما يقول ابن خلدون لا بد من وجود دعوة دينية أو عصبية تجمع الناس حولها . ولنبدأ بحث بناء هذه الدولة « العربية » (١) .

(١) انظر أيضا للاستزادة : كتاب يقظة العرب تأليف جورج انطونيوس بالانكليزية ، وترجم الى العربية مرتين . والنقد الذي يوجه الى انطونيوس في هذا الفصل بالذات أنه من حيث التقدير العام للفكرة كان نظره متجها - دون قصد - الى ديار الشام ، مع أن مشروع الدولة العربية كان ينطوي على الجزيرة العربية والسودان فضلا عن مصر والشام . فلم تسمع نظرة انطونيوس الى هذا التحديد . وحتى بالنسبة للشام تتبع ←

ان السياسة المصرية لم تكن في بنائها للدولة « العربية » تتمشى مع السياسة

ربما تكون نظره لبنانية لان امثلته وتقديراته ومعرفته بالعوامل كانت مشتقة من لبنان خاصة .

وبناء الدولة عموما على النحو الذي تكونت فيه مدروس في كتاب الدكتور محمد صبري
Sabry, Mohammed : L'Empire Egyptien sous Moh. Ali et la question
d'Orient, 1811-1849, Egypte, Arabie, Soudan, Crète, Syrie, Palestine
Paris 1930

وهو دراسة على الوثائق قوية جدا فيما يخص الفصل الاخير من هذه الدولة ، واقل جودة في فصول البناء والادارة . واجود منها ما يتصل بالعوامل الدبلوماسية التي أدت الى انهيار المشروع . بالنسبة لتاريخ البناء عموما هناك كتاب دودويل :

Dodwell, H. : The founder of Modern Egypt. Cambridge 1931.

وهو يتحدث عن مراحل الدولة وعن انتهائها وعن الكيفية التي اديرت بها وحكمت اقسام تلك الدولة ، ولكن عموما ودون ان يفصل في مسألة او جزئية من الجزئيات . وللمؤلف محاولات ، يحكم انه انكليزي ، لتبرير مقاومة انكلترا للمشروع عام ١٨٤٠ تنحصر في ما يأتي : ان انكلترا على عكس ما يذهب اليه المصريون ، لا تكره ولا تعزل نمو ورخاء مصر ، انما هي اعتقدت - سواء كان حقا ام لا - ان الدولة التي انشأها محمد علي على هذا النحو مضره بمصالح الامبراطورية البريطانية .

ونعترض على دودويل لانه اعتقد ان مصلحة مصر كانت في عدم الدخول في تلك الاعمال ، وانه كان اولي بمحمد علي ان يصرف موارده وجهوده في حكم مصر جيذا ، مع انه من الواضح ان مصر لو اقتضرت على ذلك لما نالت حتى استقلالها في النهاية . اما لو قال دودويل ان مصلحة انكلترا تكمن في ذلك فلا حرج عليه .

هذه هي المراجع العامة .

اما مراجع كل قسم من اقسام الدولة « العربية » على حدة فهي :

قسم السودان ، يمكن مراجعة كتاب الشاطر البصلي : السودان وادي النيل .

وكتابي : هولت Holt ومكي شبكة بالانكليزية عن تاريخ السودان الحديث . : وكتساب دريو :

Driault, Edouard : La formation de l'empire de Moh. Aly de l'Arabie au Soudan (1814 - 1823) correspondances des consuls de France en Egypte Le Caire 1938.

وقسم الجزيرة العربية ، يتصل هذا التاريخ بتاريخ الوهابية في دورها وتاريخها الاول . وكتاب هوغارث جيد ومختصر بهذا الصدد :

Hogarth, David George : The penetration of Arabia. N.Y. 1904.

العثمانية في كل الاحوال . قد تتفق السياسة في اذات اتفقت بينهما المصالح ، وكثيرا ما اتفقت ، وذلك حين استخدمت السياسة العثمانية القوة العسكرية المصرية الكبيرة لاختضاع الوهابيين وبنو الوهاب . ولكن قد تنفرد السياسة المصرية بالعمل ، كما حدث عند فتح الاقاليم السودانية . ومن جهة ثالثة قد تتعارض السياسة المصرية والعثمانية ، فيؤدي ذلك الى تصادم القوتين كما حدث في حروب الشام .

وهو يتناول اريثاد الجزيرة بواسطة الرحالة الاوروبيين المختلفين وما افادته الجغرافية وما يتصل بها من تلك الرحلات ، وفيه قسم عن الحكم المصري في الجزيرة .

وكتاب فيلبي Philby, S. J. Saudi Arabia. London 1955.

وقد ترجم الى اللغة العربية حديثا .

وعيب الكتاب انه تاريخ للسعوديين فقط ، يجري فيه مؤلفه على طريقة ذكر امير اثر امير مع وصف اعماله الحربية ، ويخلو من تقدير عام للظروف المختلفة كما يخلو من بحث في غير الاجزاء التي مستها الدعوة الوهابية ، والمؤلف لا يرى حسنة البيت سعود ، واحسن ما فيه الجزء الخاص بالملك عبد العزيز ونهضته وحياته للبيت السعودي .

وهناك مبعوث انكليزي نزل في الخليج العربي وعبر الجزيرة متجها الى البحر الاحمر واسمه « سادلير » وكتابه :

Sadelier, B. F. : The Diary of a Journey Across Arabia During the Year 1819, Bombay 1866.

وبالنسبة لقسم الشام فهناك كتاب متوسط الحجم مبني على الروايات التي جمعها مؤلفه وهو سليمان بك عز الدين : ابراهيم باشا في سوريا (بيروت ١٩٢٩) .

وهناك الوثائق الرسمية من محفوظات عابدين المتعلقة بادارة الشام في ١٠ سنين وقد حققها ونشرها الدكتور اسد رستم ويعتبر مؤرخ هذه الفترة ، وقدم مقالة الى المؤتمر الجغرافي عام ١٩٢٥ في القاهرة عن علاقات محمد علي بالسلطان محمود بشير فيها للاسباب الاقتصادية لضم الشام :

Rustum, Asad. J. : The Struggle of Moh. Ali Pasha with Sultan Mahmoud II and Some of its Geographical Aspects. Beirut 1926.

ومن منشورات الجمعية الجغرافية المصرية دراسة عن الدولة للدبلوماسي الفرنسي دي بوالكميت :

La Mission du Baron de Boislecomte : L'Egypte et la Syrie en 1833, Le Caire 1923.

نبدأ بحث بناء الدولة « العربية » بالحديث عن ضم الجزيرة الى مصر لا لانه كان الاول من حيث الترتيب الزمني فقط ، بل لان ضم الجزيرة كان حجر الزاوية في البناء كله ، ومن هنا كانت أهمية البدء به . ولكن كيف تكون الجزيرة حجر الزاوية في البناء ونحن نعلم أن امتلاكها لا يقدم كثيرا أو قليلا من الناحية الاقتصادية؟ فمن المعلوم أن خيراتها محدودة ولا تقصد الا لأغراض معنوية أو استراتيجية .

تنبه محمد علي لأهمية الجزيرة العربية قبل تكليفه بفتحها ، وذلك تحت تأثير غرضين مختلفين :

١ - مصر سواء كانت مقرا لدولة اسلامية مستقلة (كالايوية والمملوكية . .) أو كانت جزءا من دولة اسلامية عامة كالخلافة العباسية أو السلطنة العثمانية . . . كان لها مع سورية مهمة خاصة في الحجاز . اذ كان يترتب على مصر تموين جزء كبير من الحجاز وعليها أن تقوم بأعمال البر الموجهة لفقراء الحرمين من قبل سلطنتها، ومن قبل السلطنة العامة ، فضلا عن أن مصر بالذات كانت طريق الحجاج المسلمين وخاصة المغاربة . ونعلم أن سورية كانت تقوم بالدور نفسه . لأن مدخل الحجاز للقادم من آسية هو طريق دمشق والاردن ، اذن فاهتمام كل وال في مصر والشام كان منصرفا لقافلة الحج وتأمينها .

٢ - والغرض الثاني أن محمد علي قبل أن يكلف بحرب الوهابيين ، اتجه نظره الى مسألة مهمة تتصل بالبحر الاحمر ، ذلك أن هذا البحر كان في الماضي طريقا عالميا نحو الهند والشرق الاقصى . حقا ان الطريق هان أمره بعد نجاح أوروبية باستخدام طرق المحيطات ، انما بدأت قبل محمد علي محاولات أوروبية لبعث الطريق تجاريا من جديد . ونجد أن محمد علي نفسه يكتب الى شركة الهند الشرقية عام ١٨١٠ لبعث المواصلات مع الهند عن طريق البحر الاحمر وخليج السويس ، ونجده يدخل في مشاركات مع التجار العاملين مع بلاد العرب ومع الهند . اذن كان في نيته أن يعمل على احياء طريق البحر الاحمر ، حتى لو لم تكن هنالك حركة وهابية متمردة على السلطان .

وتحت تأثير هذين الغرضين يهتم محمد علي في السنوات الاولى من حكمه بالتفكير في البحر الاحمر ، ثم وصلته أوامر السلطنة بحرب الوهابيين خاصة في الحجاز ، وذلك بعد عجز باشا بغداد عن مدافعتهم ، وبعد عجز باشا دمشق عن صد غاراتهم على الاراضي الشامية .

وقد حرص السلطان على أن يخمد ثورة الوهابيين لان بقاء بلاد الجزيرة العربية والحجاز خاصة بيد السلطان كان أمرا لا محيص عنه ، حتى تتم « شكليات » خلافته على المسلمين وحمايته للحرمين الشريفين ، وحتى لا يهون أمره على رعاياه المسلمين .

ولا يهنا تفصيل حوادث الحرب مع الوهابيين ، ويمكن ايجازها بأن محمد علي بعد أن تخلص من المماليك في مذبحه القلعة عام ١٨١١ ، اتفق مع الشريف غالب في ينبع على التعاون لقمع الوهابيين . وكان أهالي الحجاز ساخطين على هؤلاء لتشددهم في اكراه الناس على اعتناق مبادئهم . ونزلت الحملة المصرية الاولى في ينبع عام ١٨١٢ بقيادة طوسون بن محمد علي ، فانتصرت أولا عند بدر ، ثم عاد الوهابيون فأوقعوا بها . وتقهقرت الحملة الى ينبع بخسائر فادحة في المال والرجال . ونهض محمد علي بنفسه ونجح في استرداد المدينة ثم سقطت بيده مكة فالطائف . وحج محمد علي ، ثم اضطر للعودة الى القاهرة ، لحدوث فتنة برئاسة أحد مماليكه بسبب اصلاح الجيش ، ثم أرسل ابنه الأكبر ابراهيم فاسترد الحجاز ونجح في احتلال الدرعية وتدميرها عام ١٨١٨ وأخذ عبد الله أمير الوهابيين أسيرا وبعث به الى القاهرة فالاستانة حيث أعدم فيها .

واستتب فتح بلاد العرب نتائج سياسية هامة ؛ فقد أعاد للسلطنة العثمانية هيبتها في قلوب المسلمين . وعاد الحجيج الى ما كان عليه بعد انقطاعه عن الديار المقدسة ، وانهالت على محمد علي آيات الثناء والاعجاب من كافة أنحاء العالم الاسلامي ، ونظرا لاستقامة ابراهيم وسيره في الفتح سيرا كريما فقد انحاز لجانبه شريف الحجاز وكان مستعدا للخطبة باسمه على منابر الحجاز .

ومنذ عام ١٨١٩ أصبح الحجاز تحت الحكم المصري الذي شرع يتوسع في اتجاهين : اتجاه نجد ، واتجاه اليمن . وتنفيذ هذا التوسع في الاتجاهين لم يتم بصورة منتظمة متوالية ، بل كان يتم على دفعات يشتد في بعض الاحيان ويتضاءل أحيانا أخرى ، بحسب ظروف حكومة محمد علي الأخرى . وعلى العموم فإن محاولة الاتساع في نجد واليمن كلفت محمد علي عناء وجهدا ومالا ، وكانت النتيجة أقل بكثير من التكاليف الباهظة في الرجال والمال ، بحيث انه يمكن أن نقول انه اذا حذفنا الحجاز فالحكم المصري في نجد واليمن لا يزيد عن كونه نفوذا في بعض الاحيان . ولكن كانت له نتيجة مهمة جدا ، لأنه حمل الحكومة البريطانية على أن تضع قدمها في عدن ، ثم تتدخل في مشيخات الخليج بعد تسرب المصريين الى الجزيرة كرد فعل على تدخلهم في محاولة لاهياء نفوذهم في البحر الاحمر . وقد ردت انكلترا على ذلك بتأسيس نقاط استناد لها في عدن والخليج اعتبارا من سنة ١٨٣٩ .

فتح الغزو المصري أعين الاوروبيين الى بلاد الجزيرة العربية ، وكانت انكلترا ترقب تقدم القوى المصرية بحذر وخشية ، لأن هذه القوة العربية الجديدة أمست تتحكم في طريقي الهند : طريق البحر الاحمر ، وطريق البر الى الخليج ، خاصة وان محمد علي لم يقنع بالنفوذ الاسني في هذه النواحي ، بل بدأ يفكر جديا في المساهمة بتجارة الهند . فعين وكلاء له في بومباي ، وأخذ يصدر الى الهند البضائع الاوروبية . ثم فكر في ائزال أسطول تجاري في مياه الخليج ليسهم في هذه التجارة ، وليقضي على رجال البحر الوهابيين . بل ان الرجل أصدر أمرا يحرم على السفن الآتية من بومباي أن تصعد في البحر الاحمر شمالي جدة ، فزادت مخاوف الانكليز من الخطر الجديد الذي يهدد طريق الهند . وكان اعتمادهم في البحر الاحمر على موانئ السودان واليمن ، فلما وضع محمد علي يده على هذين القطرين ، شعر الانكليز بالخطر ، وسعوا لاستخلاص التجارة منه جهرا ، وهرعوا للحصول على امتيازات تجارية في اليمن . وبعد أن ضربوا (مخا) بالمدافع نال الانكليز - فيما نالوا - تخفيضا على المكوس التي كان يدفعها تجارهم فأصبحت مساوية لما يدفعه الفرنسيون وذلك في مطلع ١٨٢١ .

على أن انكلترة لم تتظاهر بعداها للبasha ، لا سيما وقد سرها ما أنزله محمد علي بالقواسم رجال البحر الوهابيين الذين كانوا يأخذون طريق البحر على السفن الانكليزية وعلى متاجر شركة الهند ويلحقون بها أكبر الضرر . وسرى أن الاسطول البريطاني بقيادة « كير » انتهز هذه الفرصة وعبا حملة تأديبية اثر استيلاء القواسم على بعض سفن الشركة ونهبها ، واستولى على مركزهم في رأس الخيمة .

٣ - هذا عن الجزيرة العربية . أما عن فتح الاقاليم السودانية فنعتقد أن سياسة مصر في محاولة احياء البحر الاحمر غير كافية لفهم توسع محمد علي في حوض النيل الجنوبي . نعم ان سياسة البحر الاحمر هي مفتاح ضروري لفتح السودان ولكنه ليس المفتاح الوحيد . وذلك أن محمدا عليا بدأ يملك في السودان ثغوره البحرية ، أي أنه ملك الباب قبل الدار ، فابراهيم لما نجح في استرداد الحرمين وقلد باشوية جدة ومشيخة الحرم ، قلدها معها باشوية الحبش وفيها ثغرا السودان (مصوع وسواكن) التي كان يديرها تجار باسم والي جدة . ومن يملك الباب (الثغرين) لا بد وأن ينظر الى الداخل السوداني ، فيتحقق هنا ما قلناه من أن البحر الاحمر مفتاح لفهم التوسع في جنوب حوض النيل ، ويساعد على تبرير مباشرتنا الحديث عن الجزيرة العربية التي يستتبعها السودان وفتحه .

ثمة أسباب أخرى للفتح : أهمها أن الجنوب في بلاد النوبة نفسها وما يليها جنوبا في سلطنة سنار ، كان يعاني ارتباكاً شديداً . لأن النوبة فقدت وجود سلطة سياسية تحفظ الامن فيها ، وكذا سلطنة سنار العاجزة عن ربط مختلف القبائل التي جمعتها يوما في حكومة منظمة . اذن الارتباك يغري بالتدخل فيما وراء حدود مصر لسبيين :

أولهما : ان الارتباك ما وراء الحدود يؤدي الى اضطراب في بلد الانسان وقد يهدد الامن والاستقرار .

ثانيهما : إن عدم الاستقرار يغري الانسان بالطمع في ما يملكه الغير .

يتأكد هذا حين نذكر أن المماليك الهاريين بعد مذبحه القلعة انتهزوا فرصة الارتباك في دنقلة لمحاولة انشاء ملك مملوكي جديد بشراء ممالك سود وتسليحهم، والمماليك بحكم تفوقهم الحربي على القبائل السودانية أصبحوا قوة يحسب لها حساب في دنقلة وتحركت أحلامهم بالعودة الى مصر . وهذا يؤكد ضرورة تدخل محمد علي للقضاء على المماليك نهائيا ولإعادة الاستقرار والأمن الى بلاد سنار والنوبة .

ومن أسباب فتح السودان أيضا أنه وسيلة لتنمية تجارة محمد علي وخاصة لانصراف تفكيره الى انشاء جيشه من عبيد السودان الذين كانوا يعجبونه في الحرب والطاعة ، وذلك بعد أن ضاق بجنوده الألبان الذين عادوا الى شغبهم القديم بعد عودتهم من حرب الوهابيين ، فرأى أن يبعث بهم الى فتح مجاهل السودان وأطمعهم بثرواته .

ولنسرع الى القول بأن محمدا عليا لم يكن يفضل السوداني على المصري في الحرب لأنه قد لمس اخلاص المصريين و ثباتهم في الحرب واحتمال وطأتها . كذلك لم يكن يفضل أن ينشغل المصريون في الزراعة فحسب ، لأنه سيجند منهم الكثيرين فيما بعد ، وربما كان تعليل رغبته في تجنيد السودانيين أنه سلك مسلك الحكام المسلمين جميعا من قبله ، في الاعتماد على الأجانب والحذر من تجنيد أهل البلاد خشية انقلابهم عليه . والممالك الإسلامية لم تكن تفكر دائما بإنشاء جيش وطني من أهل البلاد لتلا تحرم البلاد من الزراعة والصناعة . وكانت ترى أن الجندية هي حرفة أقوام معينين مختصين بوظائفها . اذ أن الفكرة الاقطاعية لم تثبت جدواها في جيش الاقطاعيين واخلاصه للملك ، اللهم الا في حالة الثورات التي يتناول فيها المواطن السلاح . وعلى ذلك فقد بدأت دولة محمد علي بالحصول على السودانيين ليتكون منهم جيش منقطع للحرب ذي مرتبات حكومية . ومن جهة أخرى فإن الرجل لم يكن يفارقه شعوره بأنه غريب عن البلاد وأنه (امتلكها بالسيف) فكان يشعر بأنه محتاج لقوة حوله تطمئنه ازاء تغير نفوس المصريين عليه ، وخاصة بعد الارهاق المالي الذي أخطهم به في أعقاب حرب الوهابيين كما سنرى بعد قليل .

ولكن الاثر المهم لفتح السودان هو أن هذه الاقاليم السودانية قد انضمت للعالم العربي سياسيا بعد أن كان ارتباطها دينيا وثقافيا ، كما أن وحدة الاقطار الجنوبي مصر قد تكونت الآن من جهة أخرى بموجب الفتح المصري وصار لها ادارة واحدة وعاصمة واحدة ، اذ لا نسمع عن اتحاد جنوب وادي النيل بشماله الا في عهد سحيق يتصل بالتراعنة . وعلى ذلك فقد وضع محمد علي الاطار لوحدة الوادي من الشمال الى الجنوب . وغضب الانكليز لهذا ، كما غضب بعض السودانيين الذين أشاروا الى اختلاف الشمال والجنوب . وفاتهم أن اعتراضهم على الاتحاد مع مصر يجب أن ينهض حجة لارتباط زلوج جنوب السودان وشماله من عرب . فالامة تتكون من اقوام ثم تتماسك بأحداث التاريخ وتعدّي الغزوات الاجنبية . وما حدث منذ أمد قريب من جمع أقاليم السودان بعضها مع بعض ، ثم محاولة ربطها بمصر ، انما حدث على أساس ذلك الفتح سنة ١٨٢٠ .

وبفتح السودان بدأت الحضارة الحديثة تطرق بابه وتتوغل في أقاليمه، وبدأت باستكشاف مجاهله ومنابع نيله ، وتم تنظيم البلاد وتحديداتها وتقسيمها الى سبع مديريات بعد أن كانت فضاء غير محدود ولا معروف ، وغدت ذات كيان سياسي ونظام اداري وحكم ، نقلها من الفوضى التي تردت فيها بعد اضمحلال سلاطين الفونج والغور ، وعاصمة هي الخرطوم التي كانت قرية مغمورة ثم أصبحت عامرة بالمباني وبمزارع التين والعنب . وأمسى واجب الحكم المصري في القاهرة تمكين الصلة بين مصر والسودان ، انطباقا مع ما يحتمه الجوار الجغرافي واتفاق المصالح والاشتراك في نهر النيل . ومن جهة ثانية فقد تنبعت المطامع الاوروبية للسودان ، وأوجس الانكليز خيفة من امتداد سلطان مصر على شواطئ البحر الاحمر كلها شرقا وغربا أي على طريق الهند . فمضوا يعملون على مناوئة سلطان محمد علي منذ ذلك الحين بهمة لا تقتر ، ومضوا يحولون فيما بعد دون زحف المؤثرات العربية والاسلامية الى الجنوب حيث تقطن القبائل الزنجية ، في مسعى عنيد للفصل بين شمال السودان وجنوبه .

٣ - القسم الثالث من فتوح محمد علي هو القسم المهم المتصل بديار الشام

وهو الذي لفت الانظار أكثر من غيره . وهو مهم في حد ذاته من حيث موقعه لا في السلطنة العثمانية وحدها وانما أيضا في المواصلات البرية والبحرية العالمية التي تخترق الشرق العربي . وهو مهم أيضا لأن تدخل محمد علي فيه وجلاءه عنه ، ارتبط بأزمات دبلوماسية أوروبية فتحول البت في شروط الارتباط بين مصر وسورية من مسألة عثمانية الى مسألة علاقات أوروبية هددت في وقت ما بالتحول من أزمة وتوتر الى حرب مكشوفة ، بل واستعملت القوة في حل تلك الازمة على الوجه الذي سنشرحه بعد قليل .

والتدخل في سورية من جهة محمد علي يرتبط بالعلاقة بينه وبين الدولة العثمانية . كيف نفهم هذه العلاقة ؟

من المعلوم أن الدولة قبل عصر التنظيمات كانت تسلم قهرا عنها بقيام أسرات حاكمة تتوارث الحكم في بعض مناطق السلطنة ، وتكتفي منها الدولة بالتبعية والاعتراف بالسيادة ، والامثلة على ذلك عديدة ، ويهمننا أن الدولة كانت تغضي عن ذلك أحيانا ، ولكن ليس عن رضى وارتياح بل مجاراة للظروف ، وإن شئت عن ضعف حربي ، ولكن الدولة لا تكتفي بالتسليم السلبي والاضواء ، بل كانت تعمل الى الحد ما على تقويض ما أغضت عنه من الامارات الممتازة ، فتنتهز أول فرصة في شقاق بيت الامارة لاقامة لطالب آخر ، وسرى كيف أن الدولة منذ أيام السلطان محمود الثاني بدأت تعدل عن خطة التسليم السلبي السابق ، وأخذت تعمل جديا للقضاء على هذا النوع من الامتيازات للولايات، في محاولة لربطها بالعاصمة مباشرة . وعهد السلطان محمود هو عهد التنظيمات ، لا يتسع الوقت فيه للمحافظة والتقليد ، بل لإلغاء الامتيازات وحقوق الامارات والطوائف وتحويل الجميع الى رعايا يخضعون للسلطان ، وازالة الفوارق لجعل الانسجام تاما في السلطنة . فالسلطان لم يكن يريد لمحمد علي أن يتمتع بما امتلكه (فعلا لا قانونا) من سلطانه على مصر، ولو أتاحت له الفرصة لقضى عليه وأحل محله باشا عثمانيا بالمعنى المألوف ، ومحمد علي يعلم ذلك تماما . حقيقة قد يقال للسلطان ولم تعمل ذلك وأنت تنتفع بمصر على وجه أفضل من سالف الايام ، اذ قيل محمد علي لم يكن أصحاب مصر يرسلون

للدولة شيئاً إلا بالقوة المسلحة ، فما تقع الدولة اذن من القضاء عليه ؟ ثم أن محمدا علي أخضع الوهاية وأعاد الخطبة للسلطان ونشر هيئته في العالم الاسلامي ، أليس في هذا نفع ، بالإضافة الى توسيع حدود الدولة بفتوحه هو ؟ ثم اخماده للثورة اليونانية أولا ، لولا تدخل أوروبا مما لا حيلة لمحمد علي فيه ، اذ تحطمت أساطيله مع أساطيل السلطان في مياه نافارينو ، أليس كل ذلك ملائما للدولة ؟ هذا الكلام يقال لغير السلطان محمود الذي صمم على أن يكون السيد المطلق في الدولة . اذن لماذا تحرك محمد علي ؟

يبدو أنه سعى عمليا لتحقيق استقلال مصر بضمانات معينة . والضمانات هي الاطمئنان على مركزه وتوريث ما امتلكه الى أعقابيه ، واعتراف الدول الأوروبية بمركز مصر الخاص ، واتساع رقعة ادارته لتشمل الاقطار النيلية والحجاز وسواحل البحر الاحمر العربية والافريقية وبلاد الشام . وفي رأيه أن مدّ حكمه الى هذه الاقطار وتوحيدها على أساس ما بينها من وشائج الانتماء العربي وصلات الموقع الجغرافي والتكامل الاقتصادي ، سوف يضمن له القوة الاقتصادية والسلامة العسكرية تجاه السلطان اذا همّ هذا بالاعتداء عليه . والحق أنه لم يثبت أن السلطان حاول القضاء على حقوق محمد علي قبل أزمة الشام ، أو أن الدولة العثمانية سعت لحدوث هذا الخلاف معه ، أو لاثارة أعدائه عليه ، مهما كانت نياتها في المستقبل . كل هذا صحيح ، ولكن ما نعلمه من سياسة السلطان محمود الثاني يجعلنا لا نبرأه اذا سنحت له الفرصة ، فهو لا يتأخر عن استغلالها . فهو يعمل دائما على تقويض نفوذ الولاة من نوع محمد علي ، فقد جعل من طرابلس الغرب ولاية عثمانية عادية بعد أن حطم نفوذ الاسرة القرامنلية التي كانت تتوارث الحكم فيها (١٨٣٥) ونجح في الوقت نفسه تقريبا بانهاء غصب الباشوات المماليك لولاية بغداد (١٨٣١) ، فأصبحت هذه ولاية عثمانية عادية .

أما عن ارتباط محمد علي بالدولة العثمانية فقد وجد أن الحفاظ عليه يكسبه ضمانات وفوائد . من هذه فوائد سلبية ، فهو بعدم انفصاله يتجنب اثاره الاهلين

وهم اذ داك مرتبطون بسلطان الخلافة المعنوي في اسلامبول . كما أن محاولة الانفصال تؤدي الى اثاره أزمة أوروبية كبيرة ، والى عرقلة تحقق آمانيه بموافقة الدول الأوروبية^(١) . وقد تحقق محمد علي أنه بحصوله على ما يصبو اليه داخل الدولة يصبح المتحكم في توجيهها وسياستها ، وحينئذ سيعمل على تجديد قوتها واحياء عظمتها ، على حد قوله^(١) . ولكنه لم يكن له محيص عن عداء الدولة والصدام معها ، فقد خرج الى حرب اليونان على أمل الفوز بولايات الشام ، كوعد الدولة له ، ولما رفض السلطان لم يبق مفر من اللجوء الى القوة لتحقيق أمله . ومضى يعمل على اكتساب مكانة سامية بين أصحاب العصبية في الشام ، فتودد لبشير الثاني الشهابي أمير جبل لبنان ، ولبعض زعماء ووجهاء نابلس وطرابلس . كذلك تشفع لدى الآستانة لاعادة عبد الله باشا الجزار الى ولاية صيدا بعد عزله عنها ، فعفت عنه وأبقته في ولايته . ولكن هذا الوالي الطموح خشي على سلطته من اتساع نفوذ محمد علي ، فلم يراع جانبه ، ولم يكثرث لغضبه ، وآوى المهاجرين المصريين القاريين من مظالم محمد علي وطمعه . وصادر متاجر المصريين بحجة أنها تخص تجارا من نابلس ، وساعد قوافل التجارة على تهريب المتاجر الى مصر ، ورفض ارسال الأخشاب اللازمة لبناء الاسطول المصري ، وامتنع عن وفاء دينه لمحمد علي يوم كان لاجئا بمصر . وكان محمد علي يرى نفسه جديرا بحكم الشام الذي كان بحالة سيئة ، من حيث فقدان الامن وجشع الباشوات والولاة وتناثر الطوائف . ومحمد علي كان يوده الاستيلاء على الشام منذ زمن نظرا لحاجة أسطوله الى أخشاب لبنان ، وصلاحية أسواق الشام لتجاره ، فضلا عما تستع به الشام من مزايا اقتصادية أهمها وجود الفحم والنحاس والحديد بها ، وغناها بالحرير ومنسوجاته وبزيت الزيتون ومنتجاته مما تحتاجه مصر .

أما بلاد الشام — الجنوبية — فلسطين — فلا مناص من امتلاكها لضرب أعدائه الذين يهددونه ويكيدون له . ولا شك أنه فكر جديا في الناحية الاقتصادية ولعله رأى أن القطرين يتمان بعضهما اقتصاديا .

(١) غربال المصدر نفسه ص ٦٣

وبدء النزاع المباشر لم يكن مع الدولة العثمانية بل كان مع باشا عكا عبد الله باشا من أجل التجاء فلاحين فارين من الجندية اليه ، ولما طالبه محمد علي بإعادتهم أجابه أنهم رعايا السلطان يقون حيث يشاؤون . وتدخلت الدولة العثمانية آنئذ لرد محمد علي الى مصر ، لا دفاعا عن الباشا الجزار ، وذلك حين غزا محمد علي عكا ، فأعلن السلطان تأييده لواليتها ، وتقدمت جيوشه لمساعدته وأصبح محمد علي خارجا على السلطنة ، وتحولت الحرب الى صراع بين محمد علي والسلطان . ولا داعي للدخول في تفاصيل الحرب ، فإلهم انتصار محمد علي ، وتغلبه على الحواضر الشامية الرئيسية ، واحتلاله عكا بعد حصار طويل (آذار ١٨٣٢) ، واستسلام الجزار وأسرهم الى مصر ، ثم مغادرتها الى الأستانة مع كامل كنوزه . وتقدمت الجيوش المصرية في أرض الشام بسرعة فائقة فاستولت على بيت المقدس وطرابلس وبيروت ، ودخل ابراهيم دمشق بلا مقاومة وهزم العثمانيين هزيمة منكرة عند حمص . ثم اندفع الى حلب وقابل حسين باشا قائد الجيوش العثمانية ووالي مصر بدلا من محمد علي ، عند مضيق بيلان فكسره شر كسرة . ثم دخل انطاكية في أول آب ١٨٣٢ ، وأطل على جبال طوروس . وهنا عرض محمد علي الصلح على السلطان ، ولما رفض هذا ، تابع الباشا التأثير تقدمه في آسية الصغرى واحتل اقليم أضنة ، وسحق الجيش العثماني عند قونية في تشرين الثاني وأسر قائده ، وفتح طريق الأستانة أمامه بعد أن دمر الجيش العثماني في كوتاهية وهدد بروسة على مشارف الأستانة .

وهنا حاولت الدول الأوروبية وضع حد للنزاع القائم ، ولكن التدخل كان في الواقع تدخلا أوروبيا وتدخل روسيا ، فالتدخل الأوروبي من طرف انكلترا وفرنسة وهو تدخل دبلوماسي فإثر الى حدم ، وذلك لأن الغرب كان مشغولا بمشكلات في أوروبة الغربية صرف جهده لحلها^(١) ، وقد اكتفى بالضغط على الطرفين لتسوية

(١) لنذكر انه في عام ١٨٣٠ اجتاحت أوروبة ثورات أهمها بالنسبة لغرضنا ثورة ١٨٣٠ في فرنسة التي أسقطت البوربون وأقامت فرع أورلئان ، وتولى لويس فيليب عرشا لم يستتب أمره تماما . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمقاطعات البلجيكية

ما بينهما بشكل ما . أما رومية فقد تدخلت لأنها لم تكتف بأن تعرض على السلطان تأييدها التام بل أرسلت بأذن السلطان قوات بحرية من البحر الاسود تقدر بمئتي الف جندي رابطة بجوار الآستانة . فكان هذا حافزا لزيادة الضغط الاوروبي على الطرفين ، فقبل محمد علي أن يسوي ما بينه وبين السلطان في اتفاق كوتاهية (أيار ١٨٣٣) وبموجبه أضيفت ولايات الشام لإدارة محمد علي شخصيا طوال حياته ، كما أعطيت درجة محصل ولاية أضنة لابنه ابراهيم ، على أن تؤدي هذه الولايات ما يستحق عليها للخزانة السلطانية . (المحصل بنفس رتبة الوالي ويختص بالامور المالية) .

وبدأت الادارة المصرية في الشام ^(١) بموجب هذا الاتفاق . على أنه ينبغي أن تدبر جيدا ظروف هذا الاتحاد بين سورية ومصر ، يجب أن تدبرها جيدا لأنها لا تمثل في الحقيقة ما كان يمكن أن تكون عليه الحال في ظروف عادية ، لأن اتفاق كوتاهية لم يحل شيئا من جوهر الخلاف بين محمد علي والسلطان ، بل بدأ به ما نسميه بالحرب الباردة غير السافرة . فكلاهما مصمم على أن ينقض ما التزم به في أول فرصة . وعلى ذلك بقي عبء التسليح قائما يثقل كاهل الطرفين : الجيوش قائمة ويزداد تسليحها وخاصة من جانب السلطنة فقد استدعت ضباطا بروسين لتنظيم جيوشها استعدادا للمعركة القادمة ، وعهد بالاصلاح الى الضابط مولتكه . وكان عبء التسليح أشد على محمد علي منه على السلطنة لأن تكاليفه المالية زادت بعد أن اضطرت الادارة المالية المصرية لأن تكون متسعة ، وهذا يفسر ما قلناه من أن الظروف جعلت الاتحاد بين مصر وسورية يظهر بمظهر كان يصح جدا ألا يظهر به في ظروف عادية ، وهذا ما جعل الادارة تتسرع بجمع السلاح من الاهالي حتى تأمن الاعداء في الداخل ، وهذا ما جعلها تجمع جنودا للتجنيد مما لم يألفه

ثارت على اتحادها مع هولندا فبدأت مشكلة بلجيكا الكبيرة ، ودول أوروبا أحبت التدخل لتأييد ملك هولندا ، طالما أن مؤتمر فيينا نص على هذا الاتحاد بين البلدين . فضلا عن أن الثورة اعتبرت خروجاً على سلطة ملك شرعي ، فكان هنالك خطر انقسام أوروبي من جرائها ، وكان يهم فرنسة وائكترة أن لا تتدخل أوروبا الشرقية، وائكترة تحرص على عدم ضم بلجيكة الى فرنسة .
(١) انظر حولها محمد كرد علي : «الحكومة المصرية في الشام» القاهرة ١٣٤٣ هـ .

الاهلون حتى ذلك الحين ، ولنذكر أن سكان مصر يومذاك كانوا لا يتجاوزون
الثلاثة ملايين ، وكان لها جيوش موزعة في أمكنة متعددة من البلاد .

أما الدول الأوروبية فإن بعضها لم يرض عن الموقف السياسي الجديد الذي
نجم عن اتفاقية كوتاهية : روسية خشيت أن تصلح الدولة العثمانية من شأنها وتقف
في وجه المطامع الروسية . وافتكترة خشيت من عواقب ما حدث بعد اتفاقية كوتاهية
وقبل عودة الروس الى بلادهم ، وذلك حين وقعت روسية معاهدة دفاعية مهمة
(خنكار اسكلهسي ٦ تموز ١٨٣٣) مع الدولة العثمانية . والحق ان روسية سارعت
لعرض مساعدتها على السلطان وايقاف الزحف المصري ، وفي الوقت نفسه أوعزت
الى محمد علي بوجوب التوقف . وطلب السلطان معونة انكلترة العسكرية قبل
أن يوافق على العرض الروسي ، ولكن انكلترة كانت مشغولة بمشكلة بلجيكة
واستقلالها عن هولندة ، وكانت ترقب الموقف الاوروبي بحذر، فلم تسعف السلطان،
وكذلك فعلت النمسة وفرنسة . وهنا رحب السلطان محمود بالعون العسكري
الروسي ، ودفع ثمن ذلك توقيعه لمعاهدة التحالف الدفاعي في خنكار اسكلهسي ،
التي نظرت انكلترة وفرنسة اليها بمنظار قاتم ، خشية أن يؤدي تنفيذها الحربي الى
أن تصبح الدولة العثمانية ذيلاً لروسية .

وسارع محمد علي لارسال مذكرة الى الدول في مطلع ايلول ١٨٣٤ تدد فيها
بالخطر الروسي وتهديده للسلطان وطلب من الدول أن تعترف باستقلاله مقابل
اشتراكه في مقاومة نفوذ روسية في المنطقة ، ولكن انكلترة رفضت بشدة ، اذ وقع
طريق الهند البري بيد محمد علي في الوقت الذي كان وجود محمد علي في الشام
يعوق مساعي انكلترة في الاستيلاء على العراق والجزيرة ، ويهدد الملاحة النهرية
التي أخذ الخبراء الانكليز يقومون في العراق باختباراتها في مياه الفرات (بعثة
تشمسني) ، كما أمسى شرقي البحر المتوسط تحت رحمة روسية .

ونظرت بريطانية بمرارة الى خطط روسية في المضائق والى دعم فرنسة لمحمد
علي . وردا على سياسة التحدي الثنائي لمواصلاتها الامبراطورية فقد اتخذت بصدد

الشؤون الشرقية سياسة ظلت سارية لأكثر من ٤٠ عاماً ، وتقوم على تدويل المسألة الشرقية بجعل الدول الأوروبية مسؤولة عن الحفاظ على سلامة السلطنة وضمن استقلالها السياسي . ولم يكن بمقدور بريطانيا أن تصبر على هذا الحال الذي أعقب خنكار أسكلهسي والذي من شأنه أن يمكن الروس من الهند . والمعاهدة في حقيقتها معاهدة حماية أعطت الروس مركزاً استثنائياً رغم إرادة السلطان الذي أسمى يتمسك بشعبان . وفي نظر انكلترا كان المسؤول الوحيد عن المعاهدة هو محمد علي وأطماعه ، فإذا أمكن إرجاعه إلى جحره ، وتقليم أظافره ، فلا يعود لأذاه معنى ، وتصبح تركية في مأمن من الاعتماد على روسية . ومحمد علي علاقاته حسنة مع الفرنسيين ، وهذه العلاقات لا تروق لانكلترا وخاصة بعد أن نزلت فرنسا في الجزائر ، وامتلك الروس البحر الأسود وتوغلوا في آسية الوسطى وهددوا البحر المتوسط الشرقي . أما فرنسا فكانت موافقة على العموم على نقض ما حدث في خنكار اسكلهسي ولكنها قد لا تذهب إلى حدود ما ذهبت إليه انكلترا بالنسبة لحصر قوة محمد علي ؛ فإلى جانب رغبتها في إضعاف النفوذ الروسي ، لم تكن مستعدة للضغط على محمد علي كما ترى انكلترا ، ولكنها لا تستطيع الاستغناء عن انكلترا في تلك الظروف وخاصة بالنسبة لشؤون غربي أوروبا ، فهي تهدد وتعارض ، ولكن في النهاية تسلم وتترك محمداً علياً لوحده . وفي الوقت نفسه تعمل فرنسا على تشجيع محمد علي لأنها ترى في ذلك انتصاراً للحضارة ونشراً للعمران والثقافة ، بقدر ما كانت ترى في ذلك سيلاً للنكاية بالانكليز .

أما النمسة فهي إلى جانب حرصها على بقاء الحالة الراهنة ، أصدرت على لسان مترليخ تصريحاً بأن بلاده لا توافق أبداً على وصول محمد علي إلى القسطنطينية ، ولكن إذا لم يكن بد من مساعدة السلطان ، فالنمسة لا تسمح لروسية أبداً أن تنفرد بحماية حقوق السلطان العثماني ، وبذلك نجحت انكلترا في ضرب روسية بالنمسة . هذا هو مجمل الموقف الدولي بصدد المسألة السورية ، ولا شك أن العامل الاقتصادي التجاري كان له أهمية في تحديد الموقف ، فانكلترا كان لها في أراضي السلطنة تجارة رائجة رابحة لا يناقشها منافس يذكر . وزاد في أهميتها افتقار بلدان

السلطنة الى وسائل التنمية ومشاريع الصناعة والاتاج ، وخشيت انكلترة أن يؤدي انعطاف الفرنسيين نحو محمد علي، الى توجيه ضربة فرنسية قاصبة للتجارة الانكليزية في المشرق العربي ، لا سيما بعد أن شرع محمد علي يستغني عن البضائع الانكليزية وينافسها بمنتجات مصانعه لا في مصر والمشرق العربي فحسب ، بل في الهند حيث عين وكلاء تجاريين له في بومباي لتصدير البضائع الى الهند كما ذكرنا ، وذلك حين أقام المصانع والمعامل ، واستغنى عن البضائع المستوردة ، وزاد الرسوم على الصادر والوارد في البلاد التابعة له ، من ذلك مثلاً أن مصدر القطن ارتفع رسم التصدير على قطنه من ٣ الى ١٢ بالمائة ، والى مثل هذه النسبة ارتفع رسم الوارد عن السلع الانكليزية .

وعلى هذا بدأ عملاء انكلترة ووكلاؤها يعملون جهدهم في كل مكان من ديار الشام على مناوئة الادارة المصرية في محاولة لا لتقويض أركانها فحسب، بل لتقويض سلطان محمد علي الاقتصادي القائم على الاحتكارات الحكومية . فمنذ الحروب النابوليونية كانت انكلترة تحتل المكانة الاولى في التجارة الخارجية للدولة العثمانية التي أصبحت أحسن زباين انكلترة (الثالثة في المرتبة عام ١٨٥٠) وظلت كذلك لقرن من الزمان . ونجح بالمرستون في قبض ثمن تحديه لمحمد علي حين جدد السلطان امتيازات الانكليز في ممتلكاته ومنها مصر نفسها ، وذلك في اتفاق (بلطة ليان) التجاري الذي أبرم بين الدولة العثمانية وبريطانية في آب ١٨٣٨ . ولا حاجة الى القول بأن السلطان كان مدفوعاً بموافقة على شروط المعاهدة برغبته الشديدة في اخضاع محمد علي التأثير بمعونة بريطانية . وقد وقع السلطان مثل هذه المعاهدة مع كل من فرنسا وهولنده فيما بعد ، وأدى الى تدمير احتكارات محمد علي فور تسوية (١٨٤١)^(١) . ونصت المعاهدة على أن الاحتكارات ممنوعة ، وأن التجار الاجانب لا يدفعون الا الرسوم الجمركية المينة في المعاهدة ، كما نصت على جواز

(١) انظر : H. Temperley : England & the Near East.
Sir C. Webster : The Foreign policy of Palmerston 1830-41 Vol. 2.
F. E. Baily : British policy & the Turkish Reform Movement.

تعامل التجار مع الاهلين مباشرة ، أي اتباع سياسة حرية التجارة في أراضي الدولة العثمانية^(١) . وعند القناصل الانكليز الى حماية بعض رعايا السلطان من هذه الرسوم الجمركية بغية تقليص واردات مصر المالية لتعجز عن تمويل جيوشها وادارتها . فالمعاهدة كانت بمثابة حرب اقتصادية ، تضاف الى الحرب الباردة التي شرع يشنها الدعاة الانكليز وعملاؤهم في تحريض الطوائف المختلفة الناقمة ، على الثورة ضد الادارة المصرية . وفي الوقت نفسه محاولة اقناع روسية بالتخلي عن مركزها في الدولة بموجب خنكار اسكلهسي لتماشي الدول المشتركة معها على قدم المساواة .

في تلك الاثناء كان الاستياء عاما بين طوائف الشام لاسباب متباينة :

منها ان الولايات الشامية التي جمعت في ادارة واحدة وسد أمرها الى ابراهيم ، هذه الولايات قد لا يكون حكمها شاقا في الاحوال العادية ، ولكن في ظروف التحريض والدس يصبح حكمها من أشق المسائل وأصعبها ، فأية خطة تتبعها ان أرضت بعض الطوائف أغضبت الأخرى . سياسة التسامح الديني مثلا ترضي دون شك الاقليات غير الاسلامية وترضي البعثات الدينية التبشيرية - التي أعيدت لها فرص التعليم في لبنان آنذاك - ونال الحجاج المسيحيون واليهود معاملة سمحة في بيت المقدس . لا شك أن حكومة محمد علي تمتدح على كل ذلك ... ولكن في ظروف الحرب الباردة يساء تأويله ، ويصور للعامة على أن الحكم الجديد المصري حكم معاد للاسلام ، وعلى الاقل يهدد ما كان للكثرة الاسلامية من مقام أسس وأعلى ويفسر على أنه مقدمة لحكومة لا دينية ، أو على الاقل لحكومة مذلة للاسلام والمسلمين . وكذلك جمع السلاح من الاهلين ، يصور أيضا بأنه تعرض بعض الطوائف للخطر بعد تجريدها من السلاح الذي اعتادت أن تعتمد عليه لحماية

(١) منع أمير الساحل سليمان باشا الفرنسي شحنة كمية من الحرير ، واحتج القنصل الانكليزي بفرمان حرية التجارة ، وأجاب سليمان أنه لم يتلق أمرا من محمد علي بتنفيذ الفرمان وحيث أنه توجه بالقنصل الى الساحل وعمل بنفسه على شحن الحرير من الميناء .

نفسها .. والتجنيد يصور على أنه انتقاص لحقوق الرعايا الذين لم يعتادوا على
حمل السلاح مكرهين .

حقاً ان حكومة محمد علي قامت باصلاحات في البلاد العربية وسعت الى
ارضاء الاهالي بتخفيف الضرائب عنهم ، غير أن ذلك لم يدم طويلاً ، فلم يلبث
الاهلون أن رزحوا تحت وطأة أعباء فادحة ثغرتهم من الحكم المصري ، ومن هذه
الاعباء احتكار الحرير ، وأخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على اختلاف
مذاهبهم ، وترتب على هذا قيام الثورات المتعددة ضد الحكم المصري . وكان
للدسائس التركية والانكليزية أثر كبير في تحريك تلك الثورات ومدتها بالسلاح
في فلسطين وحيال العلويين وطرابلس وعكار وجبل ثم حوران . والثورات الدرزية
(١٨٣٧) خاصة أرهقت دون شك الادارة المصرية وأرغمتها على القيام بأعمال
مؤسفة كإقتلاع الأشجار المثمرة ، وتسميم الآبار لأرغام الثوار على الاعتصام
بجهات نائية .. ولما شعرت الدولة العثمانية ان اضطراب الاحوال قد ضايق المصريين،
وأرهم قواهم ، حشدت قواتها واستأنف السلطان الحرب من جديد ضد محمد
علي لاسترداد أملاكه ، وبتهريض من السفير الانكليزي ستراتفورد دي رد كليف
وغيره من الوكلاء الانكليز اقنع السلطان أن انكلترا وأسطولها معه ، وأنه مقدم
على حرب مضمونة النتائج، لأنه حتى في حال الهزيمة ، فإنه سيكون في حماية الانكليز
والروس . ووقعت معركة « نرب » الفاصلة (حزيران ١٨٣٩) . وحلت الهزائم
الفادحة للمرة الثانية بجيوشه ، وتوفي السلطان محمود قبل أن تصله أنباء النكبة .

وصعد عبد المجيد عرش السلطنة واستلم خسرو باشا الصدارة العظمى، وكان
على عدااء مع فوزي باشا قائد الاسطول العثماني الذي بادر لتسليم أسطوله الى
محمد علي، ولكن الانتصارات المصرية لم تنفع في شيء برغم أن الدولة أمست مهددة
والسلطان شاب يافع . ذلك أن انكلترا نجحت في تدويل المسألة السورية وأقنعت
روسية بأن لا تنفصل لوحدها عن الدول وتستفيد من هذا الظرف ، ورضيت روسية
لأنها تأكدت ان معاهدة خنكار اسكلهسي لا فائدة ترجى منها أمام حذر انكلترا
واتباها . وحينئذ لم تعباً انكلترا بمعارضة فرنسة . وأرسلت انكلترا وروسية

وفرنسة وبروسية مذكرة مشتركة في حزيران ١٨٣٩ الى الباب العالي تطلب فيها :
« ألاّ يتم صلح أو يبرم اتفاق مع محمد علي ما لم توافق عليه الدول » . ثم شرعت
انكلترة في اتخاذ ما يلزم لافساد خطط محمد علي . ولما رأت من فرنسة ميلا لتأييد
بعض أهداف محمد علي في الاستمرار بحكم الشام^(١) ، عملت على عزلها وسعت
الى عقد اتفاق مع روسية وبروسية والنمسة^(٢) في جانب وتركية في جانب آخر ،
وتم ذلك في لندن (١٥ تموز ١٨٤٠) . واستقر الرأي في هذا الاتفاق على أن يعرض
السلطان على محمد علي حكومة مصر وراثية وولاية عكا طول حياته ، وأن يكون
لولاية مصر حقوق في ادارة البلاد تحت سيادة الدولة العثمانية ، وأن محمدا عليا اذا
لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فاذا تأخر
عشرة أيام أخرى ولم يقبل فان للسلطان الحق في اتخاذ ما تشير به عليه مصالحه
الخاصة ونصائح الحلفاء ، كما نص الاتفاق على تعهد هذه الدول بمساعدة
السلطان فعلا في اخضاع محمد علي . ورفض محمد علي الشروط ، بتحريض من
فرنسة التي وعدته بالمساعدة الفعالة ، وأعلنت للدول أنها لا توافق على استعمال
القوة في قهر محمد علي . وبدأت معركة دبلوماسية في لندن وباريس . ولبث
محمد علي ينتظر نتيجة هذه المعركة ، ولكن الدول لم تنتظر ونزل الاميرال البريطاني
(نايبير) بقوة حليفة عند بيروت ، وحرك عملاؤه شمال الشام وأمدوا ثوار جونية
بالسلاح والمال ، وتشبث محمد علي برفض مذكرة الدول ولكنه خشي أن يقطع
الاسطول الانكليزي خط الرجعة على جيشه ، فأمر ابنه ابراهيم بالتراجع الى
مصر . وفي الوقت الذي كان ابراهيم يطارد الثوار ويشقت شملهم ، قطع الاسطول
الانكليزي الصلات البحرية بين مصر وسورية ، واحتل (فايير) بيروت وصيدا

(١) رأت انكلترة أن جعل صحراء سيناء حدا فاصلا بين محمد علي والسلطان
هو أسلم حل للأزمة ، ولكن فرنسة ألحّت على منح سورية لمحمد علي ، وباسم محمد
علي رفضت اقتراحا قدمته النمسة بتقسيم سورية بينه وبين السلطان بحيث يصل
الى حدود باشوية دمشق وطرابلس بعد ضم عكا اليه .

(٢) اقنعت انكلترة للنمسة بأن اتساع نفوذ روسية في تركيا خطر على كيائها ،
فلا بد من القضاء على سبب ذلك النفوذ وهو محمد علي ، وأفهمت بروسية بأن القضاء
عليه اضعاف لفرنسة واحباط لمصاعبها .

وسقطت عكا بيده (تشرين الثاني ١٨٤٠) ثم يافا . وسلم الامير بشير حليف محمد علي نفسه الى الحلفاء في صيدا . وبعد أن تأكد لمحمد علي أن فرنسا التي كان يعتمد على مؤازرتها لم تستطع مساعدته في الوقت الحاسم ، اذ سقطت وزارة (تيير) وخلفتها وزارة (غيزو) المعتدلة ، واستبدلت التواضع بالغلو . وتحت وطأة استياء الاهلين والغزو الحليف ، انهارت المقاومة المصرية في الشام وارتدت نحو مصر برا ، وحوصرت السواحل المصرية . وهنا ابتداء شيء من الاعتدال يسود الموقف ، وبادرت فرنسا للاشتراك مع الدول في تقرير مصير محمد علي ، فتقرر ألا يعزل عن مصر وأن يعطى حكمها اليه وراثيا في أسرته ، مقابل اعادة الاسطول العثماني والتنازل عن كل تفكير بسورية . . . و (لايير) هو صاحب هذا الضمان الذي وافق عليه بالمرستون برغم معارضة تركية . وقد تم أخيرا وضع فرمان تولية محمد علي وفيه تحديد للعلاقات بينه وبين السلطان . وهكذا أعطي حكم مصر الوراثي الى محمد علي بقيود تضمنها فرمانات سلطانية (حزيران ١٨٤١) ، وأهمها أن الحكم وإن كان وراثيا ففي كل مرة يكون تقليده بفرمان جديد . ولا يجب أن تزيد القوات البرية عن (١٨) ألف جندي ، وعدم جواز امتلاك مصر للبوارج المسلحة ، وأن تؤدي مصر الجزية (الوركو) الى الباب العالي ، وأن تسري فيها القوانين العثمانية ، ولا يباح لها عقد معاهدات تجارية . . . بل ولا يكون لمصر أن تحكم بالاعدام الا بموافقة السلطنة . وكذا الرتب العسكرية والمدنية يمنحها السلطان . وعلى هذا النحو قلمت أظافر مصر .

وتسوية (١٨٤١) مهمة جدا بالنسبة لمصر ، لأنها جعلتها في المدة التالية في مركز لا تعسد عليه من حيث محاولة اكتساب صديق من هنا وهناك ، ومن حيث تعرضها لتدخل عثماني ، وخاصة في عهد عباس الاول (١) .

وما يهمننا هو تلك الناحية العربية في المشروع الذي شرحنا بعض وجوهه ،

(١) دبت الشيخوخة في اوصال محمد علي وكان يمشي نحو الثمانين ، ولما كان ابنه ابراهيم يشكو مرضا عضالا توفي على اثره (١٨٤٨) ، فقد عهد محمد علي بإدارة مصر الى عباس بن طوسون ، ولم يلبث محمد علي أن توفي في آب ١٨٤٩ .

لأن مصر انسحبت من كل مكان بعد ١٨٤٠ ، من كريت وسورية وبلاد الجزيرة العربية فيما عدا السودان .

انهيار مشروع الدولة العربية هذا ، فما هو التغيير الذي أحدثته الإدارة المصرية الموحدة في أقطار هذه الدولة ، وخاصة من ناحية تحقيق فكرتين :

١ - تحقيق الوحدة الاقتصادية .

٢ - تحقيق الفكرة القومية العربية .

إذا بحثنا تفاصيل التاريخ الإداري في حقبة ٢٠ سنة بالنسبة للسودان والجزيرة العربية وأقل من ١٠ سنين بالنسبة لسورية ، فإنا لا نستطيع القول إنه حدثت أفعال موجهة متعمدة ، لبناء وحدة اقتصادية بالمعنى المفهوم القائم على سياسة موحدة ذات أغراض محددة . ويجب الاعتراف بأن مثل سياسة التوحيد الاقتصادي ربما كانت من ناحية سابقة لأوانها ، وربما كانت من ناحية أخرى غير محققة إلا بين مصر وسورية . فأقاليم الدولة كانت متفاوتة اقتصاديا كل التفاوت ، واقتصادياتها كانت بدائية ، وخاصة في الجزيرة والسودان حيث تقوم على الرعي وعلى الزراعة والتجارة المحدودة في نوعها ، والملائمة لحاجات الناس عهدئذ . ولكن الحالة تختلف بالنسبة لمصر وسورية ، بسبب وجود جهد اقتصادي قديم في الزراعة والصناعة ، بحيث يمكن بناء سياسة توجيه اقتصادي على أساسه .

ولكن السياسة التي جرى تطبيقها بالنسبة لارتباط سورية بحكومة محمد علي ، كانت سياسة قصيرة النظر أفضت إلى السخط والاضطراب . قصيرة النظر لأنها نظرت إلى الحاجة الملحة والمنفعة القريبة لجمع المال ، ولم تزد على ذلك الغرض أغراضا من شأنها أن تثمر في المستقبل كما هو الحال في مصر ، حيث كان يصاحب غرض جمع المال أغراض أخرى آتت ثمارها على مر الزمن . من ذلك أنها أوجدت في مصر سياسة الاحتكارات الحكومية في بعض أصناف التجارة والصناعة والزراعة . ولكن صعب سياسة الاحتكارات سياسة تنمية الموارد ، كما يجد تنظيم للري زاد

مساحة السطح المزروع . وبعد أن كانت الزراعة تهدف الى تأمين احتياجات الشعب من الغذاء والكماء ، اذا بها تتج ما يلبي احتياجات التجارة الخارجية كالقطن . فسياسة الاحتكارات برغم استهدافها الحصول على المال بسرعة ، انما صاحبها سياسة تنمية اقتصادية شكّل تاريخ مصر تشكيلا جديدا ، تطورت الصناعة المنزلية بموجبه تطورا نقلها الى المصانع .

أما في سورية فحصل الاحتكار دون أن تصحبه أعمال انمائية انشائية كصره . قد يقال ان الاحتكارات ما كانت جديدة لا على مصر ولا على سورية ، اذ كثيرا ما عمدت الحكومات الى احتكار أصناف معينة ، ولكن لم يحدث أن أصبح الاحتكار سياسة عامة يجري تطبيقها في الاقطار السورية التي لم تخضع لادارة واحدة قبل ذلك العهد . فلا عجب ان اصطدمت الادارة المصرية بمشاكل ومصالح في الشام لم يسبق لها أن اصطدمت بها في مصر .

لقد غضب الاهالي من التجنيد الاجباري ، وهو من مقومات القومية الحديثة ، وكان معمولا به في مصر قبل عشرين عاما ، دون أن يشور الناس ضده ، الا على شكل حركات متفرقة في الريف وبقياس ضيق يختلف عما بلغه في الشام . لأن الشوام لم يعتادوه حتى ذلك الوقت ، ظنرا لأن الحكومة كانت تستأجر طوائف الاجناد من أهل الحرب المنقطعين للجنديّة عند الحاجة ؛ وأما الفلاح وغيره من أصحاب الحرف والاهالي فلا دخل لهم بالجيش .

والحق أن الادارة المصرية في مصر والشام قد سارت على خطط محققة لفكرة القومية ولفكرة المواطن الحديثة من حيث الحقوق والواجبات ، وحاولت أن تدير البلاد الشامية على أساس أنها قطر واحد يسكنه شعب واحد؛ فمن هذه الناحية كانت السياسة المصرية سياسة موحدة لا مفرقة ، وسياسة تحقيق لفكرة عربية سورية . ولكن للأسف اصطدمت الادارة في الشام على وجه لم تصطدم به في مصر ، لما بين الطوائف والعناصر من فروق وخلافات . ومن هنا اتهمت الادارة المصرية بانحيازها الى الطوائف المسيحية وتقريبها لهم بالامتيازات . والواقع أنها ما انحازت ، وانما أحبت أن تزيل المزايا والفروق ، فأغضبت الطوائف ذات الامتياز السابق .

ولا شك في أن تنفيذ الفكرة قد تم في وقت كان خلاله مشروع الدولة العربية مهددا لا بمقاومة الدولة العثمانية فحسب ، وإنما بمقاومة بريطانية خاصة ، وقد جرى كل ذلك في ظروف سيئة جدا من الدس والتخريض . وكانت مأساة الحكم المصري في مصر وسورية أن صاحبه لم يؤمن بالحركة الشعبية التي أوصلته الى الحكم الا بوصفها نقطة وثوب الى نظامه . ومن هنا فالمغامرات الفردية عرقلت حركة الوطنية المصرية ، فحلت بها النكسة ، وفتح الباب على مصراعيه أمام قوى السيطرة العالمية .

أما بالنسبة للسودان فقد أحدث الفتح المصري تغييرا أساسيا في أحواله ، فقد هدم السلطات المحلية القائمة فيه ، من مشيخات وعصبيات ، وأوجد ارتباطات جغرافية وإدارية ما كانت موجودة من قبل ، فنقل السودان من مجموعة شعوب وقبائل لا وحدة بينها إلا اسم السودان ، الى قطر له حدود مميزة وإدارة واحدة وعاصمة واحدة ، فوجدت فيه الظروف التي تكفل استمرار ارتباط السودان بمصر والعالم العربي على وجه غير مسبوق .

وبالنسبة للجزيرة العربية لم يستطع الحكم المصري في الواقع أن يحدث تحويلا أو تغييرا في شيء ما ، بل كان كسابقه العثماني شيئا سطحيا لا يمس أوضاع الجزيرة وتطورها التاريخي ، ولذا ظل جوهرها العربي على ما كان عليه سواء في أقاليم الحياة العربية الداخلية أو مناطق الخليج العربي التي تجمع بين البيئة البحرية وبين البيئة العربية في الداخل .

ومعلوم أن مصر تدخلت في شؤون الجزيرة العربية بعد نجاح الحركة الوهابية في مدّ نفوذها السياسي الى الحجاز وعسير والخليج ومشارف الشام ، ونجحت مصر في تدمير الدولة السعودية التي اعتنقت المبادئ الوهابية ، ولكن هل حلت الإدارة المصرية محلها في كل مكان ؟ كلا . فقد انسحب إبراهيم بعد تدمير الدرعية . وقبل انسحاب المصريين قام أحد أمراء البيت السعودي وهو تركي بن عبد الله ونشرسلطانه في نجد والاحساء وساحل الخليج . وحاولت الإدارة المصرية في الحجاز سنة ١٨٣٨

أن تبعث نفوذها في نجد بإقامة أمير آخر من البيت السعودي هو خالد بن سعود أخو عبد الله الذي أعدم ، مكان فيصل بن تركي الذي تولى الحكم بعد اغتيال أبيه ، ولكن المحاولة لم تستمر لأن مصر انسحبت من الجزيرة كلها سنة ١٨٤٠ • وانصرف اهتمام الإدارة المصرية الى عسير واليمن (شاطئ البحر الأحمر) ، ولكن نجاحها هناك كان محدودا جدا ، واقتصر نفوذها على الحجاز ، وحتى هنا فإنه لم يكن مباشرا ، إذ بعثت قوة الاشراف من جديد بفرع آخر منهم ، وعند الحاجة تعزل شريف مكة وتعين آخر مكانه • وهكذا فالحكم المصري لم يغير شيئا من الحياة العربية التقليدية هناك ، ولا مهّد السبيل لبناء جديد ، وبقي ما كان على حاله ، ولم يتسع الوقت لتجربة من نوع جديد •

أما بالنسبة لسورية ، فالارتباط بمصر في هذه المدة القصيرة ، وعلى الرغم من ظروف الحرب الباردة التي مرت عليه ، لم يخل من تأثير على المستقبل ، ولم يخل من الدلالة على احتمالات التقدم في المستقبل ، فبعث دون شك الفكرة العربية ، وخصوصا لما تجرّد هذا الحكم من سمات الطائفية الدينية الموروثة ، فإنه أثبت إمكان تطوير قومية عربية منفصلة عن الطائفية المذهبية • وقوى كذلك عناصر الارتباط بين جماهير الشعب في سورية ومصر ، فافتحت أمام السوريين واللبنانيين أبواب الهجرة الى مصر ، بعد زوال الارتباط نفسه ، وأبواب العمل في كل نواحي الحياة في مصر : التجارة والإدارة والتعليم والحركة الأدبية والصحف والمطابع والتمثيل وما اليه ... إضافة الى الارتباطات القديمة كالدراسة في الأزهر ، وتعاطي بعض الشوام التجارة في مصر •

الحركة الوهابية والدولة العربية الموحدة في الجزيرة العربية :

والحركة الثانية التي هزت قبضة الدولة العثمانية على ولاياتها العربية في آسية هي الحركة الوهابية التي ظهرت دولتها واتسعت قبل ظهور دولة محمد علي واتساعها ، ولكنها استمرت بعدها • فبينما انطوت مصر على نفسها بعد انسحاب محمد علي من الشام والجزيرة ، واتجهت جنوبا نحو السودان وادي النيل ولا سيما بعد الاحتلال الانكليزي (١٨٨٢) ، دون أن تبدر منها التفاتة نحو قضايا آسية العربية الا في منتصف القرن الحالي ، اذا بالدولة السعودية تبعث من جديد مرتين ،

في منتصف القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وظل عاملاً ناشطاً في سياسة شرقي الجزيرة والخليج ، تسعى لمد خطتها الى اماراته وشيخاته لجمعها تحت راية التوحيد ، دون أن تغامر بمواجهة مكشوفة مع خطط الاستعمار في منطقة الخليج التي تعمل في اتجاه معارض .

وأهمية دولة الموحدين (الوهابيين) ترجع الى أنها وحدت أقاليم الجزيرة . فنحن لا نعرف أن الجزيرة اتحدت قبل الاسلام على النحو الذي اتحدت به تحت راية البيت السعودي ؛ وحتى بعد الاسلام لم تحتفظ الجزيرة بوحدة سياسية بل انقسمت الى أقسام مختلفة . وترجع أهميتها أيضا الى أنها تمثل نوعاً من الدول فريداً في بابه ، اذ نقل الى القرن العشرين قواعد اسلامية قديمة في الحكم .

وترجع كذلك الى أن تأثيراتها تجاوزت حدود الجزيرة العربية . تجاوزتها الى الهند اذ وصلت اليها عن طريق السيد أحمد^(١) الذي حج الى مكة سنة ١٨٢٢ وأعجب بالمذهب الوهابي وعاد مبشراً بتعاليمه . وتجاوزتها الى برقة حيث قام الزعيم الديني السيد محمد بن علي السنوسي بنفس الشيء لدى عودته من الحج الى برقة ، وهناك أسس الطريقة السنوسية ، وأقام دولة على أساس ديني سلفي، وكانت دعوته الى الاجتهاد أكبر العوامل الفعالة في تاريخ برقة الحديث . وأخيراً ، فقد أثرت الوهابية على حركة الاصلاح الديني في مصر ، من خلال الشيخ محمد عبده الذي نادى بوجوب العودة الى أصول الدين ، وفتح باب الاجتهاد في عصر تجسد فيه الدين بالتقليد والتقبل الاعمى لكل ما وصل عن السلف . فكان من دواعي احياء الحركة السلفية الاصلاحية التي وقعت في وجه الحكام ، وذكرتهم في جرأة بواجباتهم تجاه الشعب ، وانتقدت ضعف العقول من علماء الدين الراغبين عن التفكير والافتتاح ، وحشت الخطى نحو الاصلاح الشامل .

ومراحل تاريخ البيت السعودي تستهل بداياتها بمرحلة التأسيس ، وهي مقرونة بقيام الدعوة الوهابية .

(١) هو الزعيم الهندي السيد أحمد بن عرفان البريلوي (١٧٨٦ - ١٨٣١) ينتهي نسبه الى الحسين بن علي . وقد حج واعتنق الوهابية ونشرها في اقليم البنجاب وأنشأ دولة وهابية امتد سلطانها حتى شمال الهند وأثار المتاعب لبريطانية فقاومته وأبغاه الى أن أخضعته .

بدأت الحركة الوهابية في منتصف القرن الثامن عشر على شكل انبعاث ديني يهدف الى نبذ البدع والخرافات التي تفتشت بين العرب المسلمين ، والعودة الى جوهر الدين الاسلامي وأساسه ، فهي من هذا القبيل تعتبر ثورة على النظام الديني للدولة العثمانية ، ما دامت هذه الدولة ترعى الحركات والطرق الصوفية وتوليها مكانة حسنة . وعلى الرغم من تأثير الحركة بالعامل القومي الذي نما في محيط الجزيرة العربي ، فانها أظهر الحركات السلفية الاسلامية من حيث قيامها على أساس ديني . ومنشئها كان مصلحا صادقا أثارت تعاليمه بحثا دينيا يمثل معارضة قوية للحكم العثماني الذي لم يستطع - في نظره - أن يحافظ على ممتلكات الدولة الاسلامية بسبب اختلال أموره ودخول البدع والضلالات في عقيدته الدينية ، على نحو أطمع الكفار في هذه الممتلكات ، ولذا توجب الدعوة الى تنقية هذه العقيدة مما علق بها على مر العصور ، وضم الاقاليم العربية الاسلامية تحت راية التوحيد . ومحمد بن عبد الوهاب ، هو عالم من علماء نجد ، تنقل في بعض الحواضر الاسلامية ودرس الفقه حتى تملكته رغبة قوية في الاصلاح ، فدعا الى نبذ زيارة القبور والتبرك بالاشجار والاستغاثة بالاولياء والصالحين ، والتوسل بهم لقضاء الحاجات وتفريج الكرب ، وغير ذلك مما رآه مخالفا لتعاليم الاسلام . وقد اختار اقليم نجد لأنه بعيد عن متناول الدولة العثمانية التي كانت لا تنظر بارتياح الى أي اصلاح أو تغيير ، وتعتبره خطرا يهدد كيانها وأوضاعها الجامدة المحافظة . ولم يطمح الرجل في أن يجد دعما بين صفوف القائمين بأمر (الاسلام الرسمي) في الحواضر الاسلامية ، نظرا لأنهم يرغبون في الحفاظ على مراكزهم وأرزاقهم ، وانما مال بأرائه ومبادئه الى البيئة الطبيعية المواتية لها ، وهي البيئة الصحراوية ذات الموارد الشحيحة والمعيشة المتقشفة . ولما انقسم الناس بإزاء دعوته بسبب تشدده وتطرفه في فهم التوحيد الذي دعا اليه الاسلام ، رأى أن يربط نفسه بحاكم مدينة الدرعية الامير محمد بن سعود ، فيكسب حركته السمات السياسية والعسكرية ، ويحول مبادئ دعوته المستمدة من مبادئ ابن تيمية الى برنامج سياسي ، على اعتبار ان النظريات لا تنصر بمدى قوتها ، وانما بما يؤيدها من القوى السياسية والعسكرية . وبينما كانت الدعوة ترسخ قدمها في

موطنها نجد بفضل حماس الأمير لها واندفاعه في نشر مبادئها بالقوة بين القبائل ، وفي التغلب على معارضيها ومناوئها ، كان علماء الدين في الحواضر العثمانية الذين تحولوا بمرور الزمن الى موشكين رسميين جامدين ، يشوهون مبادئها ويصدون الناس عن قبولها ، ويحرضون السلطان ورجاله على ضربها ، بوصفها حركة انفصالية تبغي الانتقاص على الدولة ، وتتهم جميع الطوائف الإسلامية الحضرية بالكفر والمروق من الدين لاستسلامها الى حياة الدعة والترف .

وقبل بروز قوة الدرعية على مسرح السياسة النجدية حوالي سنة ١٧٤٥ كانت أوضاع نجد تعاني من التفكك والانقسام بسبب استقلال كل أمير أو شيخ بالمدينة أو البلدة أو القبيلة التي يحكمها . ولكن الحماس الذي صحب ظهور الدعوة الوهابية واقامة دولتها الموحدة في نجد ، دفع الوهابيين في الستينات من القرن الثامن عشر الى تدعيم مركزهم على أساس توحيد نجد وضرب خصومهم فيها أولا ، ثم الالتفات الى صد غارات أعدائهم بني خالد^(١) في الاحساء الذين كانوا قد سيطروا عليها ، وطردوا الباشوات العثمانيين منها (١٦٧٠) . ثم بدأوا يشنون من واحاتها الغارات على نجد (١٧٤٥ - ١٧٦٥) ، حتى أن الدرعية نفسها تعرضت لهجومهم (١٧٦٤) في الوقت الذي كانت تصد فيه هجوم شيخ مدينة الرياض .

وحين توفي الأمير محمد بن سعود (١٧٦٥) خلفه ابنه عبد العزيز (١٧٦٥ - ١٨٠٣) وفي عهده تم تأسيس الدولة السعودية الاولى ، فامتد روافها الى جميع بلاد نجد بما فيها مدينة الرياض (١٧٧٣) ، ولكن قوتها لم تكن كافية بعد لمباشرة الهجوم على خصومها الاقوياء في الاحساء ، برغم أنها غدت دولة مرهوبة في الجزيرة العربية . وفي مطلع التسعينات تحول الوهابيون الى مرحلة الهجوم ، وشددوا

(١) كان حكم بني خالد نافذا في رقعة واسعة تمتد بين وسط الجزيرة العربية من ناحية وبين قطر جنوبا والبصرة شمالا . وقد وقف شيخ بني خالد موقفا معاديا من الدعوة الوهابية ، حين طلب من شيخ بلدة العيينة بنجد أن يمنع محمد بن عبد الوهاب من نشر دعوته ، والا فسوف يمنع عن شيخ العيينة ربيع نخله في الاحساء . وأفلح التهديد ، واضطر محمد بن عبد الوهاب الى مغادرة العيينة الى الدرعية ، وجر ذلك الى عداء مستمر بين الوهابيين وبني خالد .

هجماتهم خاصة ما بين ١٧٩٢ - ١٧٩٥ على بني خالد ، تحدوهم دوافع مختلفة ، منها دافع ديني يهدف الى القضاء على خصوم الوهابية ومعارضيه ، ولا سيما الشيعة الذين ينتشرون في اقليم الاحساء مع الخوارج الاباضية . ودافع اقتصادي يهدف الى الاستحواذ على واحات الاقليم الخصبة التي كان لبعض النجديين فيها مزارع وبساتين ، ومياه الوفيرة التي تقصدها القبائل . فضلا عن مدن الاقاليم المزدهرة وموانئه الهامة مثل القطيف والعقير التي ترد منها الى نجد متاجر السكر والقهوة والبهارات الآتية من الهند واليمن ، والتي تروج فيها التجارة وصيد اللؤلؤ . وهذا يساعد الدولة الناشئة على سد ثغرات حروبها ، ويمهد لها السبيل لضم بقية مناطق الخليج الى سلطانها . ودافع سياسي يهدف الى تأديب بعض القبائل النجدية التي فرت الى الاحساء حيث لقيت الدعم والتأييد من بني خالد ، وفيهم كثير من الشيعة . ونجح الوهابيون في القضاء على بني خالد (١٧٩٥) ، واستطاعوا أن يخرجوا من داخل الجزيرة الى أطرافها الشرقية ، ويهددوا مركز السلطان العثماني كخليفة على المسلمين ، وذلك حين باشروا غاراتهم على أراضي العراق ومراعي قبائله غربي الفرات في الضفير^(١) والمنتفق والشامية ، مزعزين ولاء عشائره السياسي وعائدين بالمغانم . ولقد عاين أولو الأمر في الآستانة الخطر الجديد الذي بات يهدد الحجاج في طريقهم الى الحج ، ويهدد سلطان الخلافة المعنوي في مدائن العراق وبواديه حيث أخذ يتسرب اليها دعاة وهابيون ، يخطبون على المنابر لنشر دعوتهم ، وانتقاد الخليفة وولاته ورجال الدين لديه .

ولذا صدرت أوامر السلطان الى وولاته في العراق بالتعرض للوهابيين ومطاردتهم والقضاء عليهم في عقر دارهم . وهكذا حمل التوسع الوهابي في طياته أسباب القضاء على الدولة السعودية الاولى .

والحق ان الوهابيين تطلعون الى العراق لضرب القبائل النجدية والاحسانية

(١) الضفير أو الظفير قبائل نجدية الاصل هاجرت الى العراق واستقرت بجوار البصرة . والمنتفق قبائل نجدية أيضاً استوطنت بعد هجرتها الى العراق الاراضي الواقعة ما بين بغداد والبصرة .

التي فرت من وجههم ولجأت الى مناطق غربي الفرات حيث لقيت العون والتأييد من القبائل العراقية الضاربة هناك . هذه القبائل التي اعتادت أن تساند بني خالد والمدن النجدية ضد الوهابيين قبل ذلك ، فضلا عن أن الوهابيين كانوا يعتبرون البلاد التي لا تعتنق مبادئهم ديار حرب ، ويرون في المذهب الشيعي خروجاً على تعاليم الدين . فالغارات الوهابية على العراق اذن تحقق الغرض السياسي ، والغرض الديني ، بالإضافة الى ما تعد به من الغنائم والثروات ، وخاصة من العتبات الشيعية المقدسة .

قام الوهابيون بالاغارة على جنوبي العراق (١٧٩٥) وهددوا مدينة البصرة التي كان العثمانيون يحرسون على استتباب الأمن في نواحيها ، بسبب مركزها التجاري الممتاز . ففيها أسست الشركات الأوروبية وكالاتها التجارية ، وأي اختلال للأمن فيها يؤدي الى تعطيل التجارة في سائر مدن العراق شمالاً وجنوباً ، كما يؤدي الى عرقلة قوافل التجارة ما بين نجد وشرقي الجزيرة العربية والبصرة وبغداد وبلاد الشام أيضاً .

ولبي سليمان باشا دعوة السلطان العثماني مكرها ، لأن الخطر الوهابي لم يكن قد تجسم في ذهنه بعد ، ولأن الباشا نفسه ، وهو من أسرة الماليك ، كان في دور الشيخوخة . رأى أن يهبط الى عرب العراق بالتصدي للوهابيين ، وطلب من ثويني أمير عشائر المنتفق أن يقوم بذلك . وتقدم ثويني في الاحساء (١٧٩٦) والضم اليه أرتال من الكويت والبحرين والزيير ، ولكن ثويني قتل على يد عبد زنجي بتدبير من الوهابيين ، ففرق جيشه الذي كان تواقفا للعودة بسبب كثرة المشاق وقلة الماء . ومضى أكثر من سنة قبل أن يهب باشا بغداد وقد أغاظه اندحار قبائله ، لتجهيز حملة ثانية بقيادة كخياه الجديد (نائبه) علي باشا (١٧٩٨) مؤلفة من قوات انكشارية ومأجورة وعشائرية ، تزيد على عشرة آلاف مقاتل مزودين بالمدفعية يساعدهم عتوب البحرين والكويت بالعون البري . وقد تعدت قوة الحملة ومؤوتها قبل أن تحقق غرضها ، فضج الجيش بالشكوى ونادى الكثيرون بضرورة الرجوع . وزاد في يأس قائد الحملة ، استبسال الحاميات السعودية في الدفاع عن

معاقلها ، فاضطر الى قبول الهدنة والصلح ، ولكن الاتصالات بين الطرفين لم تسفر عن نتيجة . وبعد سنة هاجم الوهايون حجاج الخزاعل الشيعة قرب نجد ، كما هاجموا الحجاج الايرانيين في الموضع نفسه ، وعاد الوهايون لمهاجمة أطراف العراق . وكان أشد ما قاموا به هو انتقاضهم على المزارات الشيعية التي رأوا فيها تجسيدا للوثنية ؛ فقد ظهر سعود بن عبد العزيز أمام كربلاء ، ودخلها وهدم قبة ضريح الحسين ، واستولت قواته على ما فيه من الهبات النفيسة والتحف الثمينة ، وأعمت القتل والنهب في الاهالي ، ثم خرجت مسرعة قبل أن تصطدم مع قوات باشا بغداد . وكان لهذا العمل الدموي الشائن أمواً الاثر في الاوساط الاسلامية العثمانية والايرانية على حد سواء . فقد استشاط السلطان العثماني غضبا ، واستنفر حمية الكيخيا علي باشا الذي خلف سليمان باشا المتوفى (١٨٠١) ليتجهز مجددا في حملة ضد الوهايين . ولكن الباشا الجديد قد انخلع قلبه اثر فشله السابق ، فلم يجسر على دخول اقليم نجد ، وانما ظل يتجول في حدود جبل شمر، وعاد أدراجه دون أن يشتبك مع الوهايين . وتابع هؤلاء هجماتهم سنة بعد أخرى ، فداهموا الزبير وسوا جميع قبائها ومشاهدتها بالارض ، كما داهموا البصرة . وأعقب ذلك نزوح العشائر العراقية النازلة في مناطق الغزو الوهابي ، واتجاهها الى أرض الجزيرة العراقية شمالا ، حاملة معها عناصر الاضطراب . وبذلك أضيف مصدر ازعاج جديد الى متاعب والي بغداد الذي كان يقاسي من تفاقم نفوذ الوكالة السياسية الانكليزية في بغداد ، وتزايد امتيازاتها في العراق ، خاصة بعد نزول الحملة الفرنسية في مصر ، وتردد الانباء عن استعدادها لغزو الهند ، كما كان يقاسي من الخطر الفارسي الذي كان يؤيد ثورات العشائر العربية والكردية الراغبة في التخلص من السيطرة العثمانية . وظل التهديد الوهابي مسيطرا على جنوبي العراق ، حتى زال بقدم الحملة المصرية .

والتفتت الدولة العثمانية الى ولايتها في الشام بعد فشل باشوات بغداد في قهر الوهايين ، ولاسيما بعد أن تكررت حركات هؤلاء وغزواتهم لجنوبي الشام، فهددت ولاية دمشق تهديدا مباشرا ، وأوشكت أن تعطل قافلة الحج الشامي الى الديار المقدسة في الحجاز . ولم يكن الشام أحسن حالا من العراق بسبب ما كان يمزقه

من صراع طوائف الاجناد السلطانية (القايي قول) ، والانكشارية المحلية (اليرلية) .
وحين لم ينهض والي دمشق عبد الله باشا العظم بالرد على تحدي الوهابيين حين
منعوه وقافلة الحج التي يتصرف بامارتها ، من الوصول الى الديار المقدسة
(١٨٠٦) ، صدر امر عزله من الدولة واحلال يوسف كنج باشا محله ، مع التشديد
عليه بوجوب ضمان فتح طريق الحجاز وتنكيل (الخارجي) ، يقصد (الوهابي) .
ولكن والي الجديد لم يقيم بعمل يذكر طوال السنوات الثلاث التي مضت على
ولايته ، بل انصرف الى اكتناز الاموال لنفسه ومماطلة السلطان . وفي غضون ذلك
هجمت بعض عشائر الوهابيين على حوران ربما سعيا وراء المكاسب والغنائم بسبب
القحط في الجزيرة العربية او لجس النبض ، ثم عادت ادراجها . وصدر فرمان
السلطان بعزل يوسف كنج باشا عن ولايته دمشق وتوجيهها الى سليمان باشا والي
صيدا ، مع توصيته بأن يتصل مع والي مصر محمد علي باشا ، لتنسيق جهودهما
ضد الوهابيين بقصد القضاء عليهم .

ولكن دعوة الوهابيين الموحدين عامة المسلمين للانضواء تحت لواء الدولة
العربية السعودية ، لم تلق الرواج والانتشار في العراق والشام ، بسبب نفور الاهالي
سنة وشيعة ، من فعال القسوة والعنف التي صبغت مساعي الوهابيين لنشر مبادئهم ،
ودمغت غزواتهم على البوادي والحوضر غربي الفرات وجنوبي الشام . فضلا عن
ان منعهم قوافل الحج من دخول الاراضي الحجازية ، اثار عليهم حفيظة العالم
الاسلامي ، واسهم في عدم اكتسابهم انصارا يذكرون فيه آنذاك . وقد دفع عبدالعزيز
ابن محمد بن سعود حياته ثمنا لحادث كربلاء الذي ترك اثرا عميقا في نفوس
الشيعة وذلك حين اقدم افغاني شيعي مقيم في بغداد ، على طعن عبد العزيز أثناء

(١) اصبح تعبير (قايي قول) يطلق على الجند الانكشاري سواء كان اصله من
الرفيق او من الاحرار . اما تعبير (يرليه) فاصبح يطلق على الجند الانكشاري عندما
دخل صفوفه كثير من السكان المحليين ، بعد اهمال الدفثمة والغائما ، وصار هؤلاء
الجند يعرفونه باسم (يرليه) وهي من (ير) التركية بمعنى محل ، وذلك بعد ان غلب
الطابع المحلي على الفرق الانكشارية في بعض الولايات ، وخاصة ولاية دمشق ، وتزاوج
افرادها مع السكان المحليين ، وعملوا ولولادهم في حرف الصناعة والتجارة .

الصلاة في الدرعية ، فقضى عليه ، وخلفه ابنه سعود الذي كان قد بدأ حملة على
الحجاز قبل وفاة أبيه .

وكان الاشراف يتمتعون بنفوذ قوي في الحجاز ، وقد تعاقب منهم على شرافة
مكة ثلاث أسر منذ الحكم السعودي الذي أنهى الشرافة ؛ فقد استقل آل بركات
بالحكم فرابة القرن ، ثم نافسهم آل زيد وآل عون ، وظل المنصب يتناقله واحد
من هؤلاء وواحد من أولئك حتى الفتح المصري . وكانت الدولة العثمانية تقسم
دخل مواسم الحج مع الاشراف ، فزادت ثروة هؤلاء وبسطوا سلطانهم على الحجاز
بأكمله وضاوا أقوياء برغم صراعهم المستمر على منصب الشرافة ، وقاموا بعدد من
الغزوات على نجد وتوابعها ، وتدخلوا في شؤونها ، ثم توقفت غزواتهم بسبب
انقسامهم ، ثم بظهور قوة آل سعود . وعلى الرغم من اهتمام الدولة العثمانية
ببسط نفوذها على الحجاز والحرمين الشريفين ، فإنها منذ أواخر القرن الثامن عشر
قد تركت السلطة كلها للشريف غالب بن مسعود أمير مكة (١٧٨٨ - ١٨١٤) ،
الذي اتسع سلطانه حتى أصبح الحاكم المطلق في الحجاز . ولكن الانشقاق لم
يلبث أن طرأ على صف الاشراف ، وخرج على طاعتهم كثير من القبائل التي كان
يعتمد عليها الشريف في جعل حكمه نافذا في أطراف الحجاز ، وذلك بسبب شحه
وسوء تصرفه معها ، وبسبب تهالكه على جمع المال ، واقتناء الاراضي والقصور ،
واحتكار أنواع كثيرة من التجارة لنفسه ، وارهاق الاهلين بالضرائب المتنوعة .

وقد حدث ذلك الانشقاق بعدما باشر السعوديون الضغط على الاشراف في
الحجاز ، وبعدها كان من تقدم سعود لفتح (تربة) وما أعقبه من اتفاق سعود
والشريف غالب على الصلح . وبقي الشريف غالب في منصبه بعد أن تظاهر باعتناق
المبادئ الوهابية ، ورضي بأن يكون تابعا للسعوديين ، منفذا لسياساتهم في حكم
الحجاز وفقا للذهب الوهابي (١٨٠٣) . وتقدم السعوديون شمالا فاستولوا على
المدينة المنورة ، ونهبوا ما في الحجرة النبوية من الكنوز القيمة . وتفاقم الامر الى
درجة خطيرة حين صدر أمر الدرعية الى الشريف غالب بمنع دخول قوافل الحج
المصري والشامي والعراقي الى الديار الحجازية ، ليس بسبب ما يصحبها من مظاهر

وعادات تتنافى مع المبادئ السلفية فحسب ، وانما أيضا بسبب الحاميات العسكرية التي نرافقها ، والتي خشي السعوديون عواقب الاصطدام بها . وهذا المنع يعتبر أكبر التحديات السعودية للدولة العثمانية ، حامية الحرمين وصاحبة السلطان الشرعي في بلديهما . وزاد في تدهور الحال ، قيام سعود بطرد القاضيين التركيين من مكة والمدينة ، وإعلانه في موسم حج ذلك العام (١٨٠٦) أنه لم يعد للسلطان العثماني سليم الثالث أية سلطة على الحرمين ، لان الدولة السعودية العربية ضمتها الى ممتلكاتها . وقد ترتب على ذلك بمجموعه أن الدولة العثمانية لم يعد في طوقها ما نصبر عليه ، فتضاعف اهتمامها بالقضاء على الوهابيين قضاء مبرما ، وبعد فشل ولاية العراق والشام في التصدي لهم بنجاح ، كان لا بد أن تكلف الدولة والي مصر بهذه المهمة الخطيرة .

ومنذ أن استولت الدولة السعودية على الحجاز ، تطلعت الى اليمن لضمها الى أملاكها لكيلا يبقى في الجزيرة قوة سوى القوة السعودية ، فتبعث مجددا وحدة الجزيرة العربية الاسلامية الاولى . وقد استغل السعوديون تردي الاحوال السياسية في اليمن ، وضعف الائمة الزيود ، بسبب الصراع على السلطة بينهم وبين مشايخ القبائل اليمنية ، وتفكك وحدة البلاد ، بسبب استمرار الحروب المحلية التي أضعفت نفوذ الائمة المستقلين عن الدولة العثمانية منذ عام ١٦٣٥ . فضلا عن النزاع الظاهر والمستتر بين الزيود الشيعة في المرتفعات ، والشوافع السنة في تهامة والسواحل . بل وحتى تنافس أبناء الامام علي المنصور على ولاية العهد . وأدرك السعوديون مغزى اعتناق كثير من رؤساء ومنايخ اقليم عسير الممتد بين الحجاز واليمن للمبادئ الوهابية ، وكان هؤلاء قد عاونوا السعوديين في فتح الحجاز . وحين تعهد أحد زعماء عسير بنشر العقيدة الوهابية في عسير ، وبالتوسع جنوبا عبر الاراضي اليمنية ، باسم السعوديين ، قلده أمير الدرعية عبد العزيز امانة عسير (١٨٠٠) وأمدّه بحملة تسانده في الغزو المرتقب لليمن .

وفضلا عن تفكك الوضع السياسي اليمني ، وجد الوهابيون أن لهم أنصارا بين علماء الدين في اليمن ، ممن استنكروا ما ران على نظام الإمامة من تخلف

وجمود ، وتطلعوا بالأمل الى من يمد لهم يد العون في معارضتهم للامامة ، وفي مسعاهم الحثيث للإصلاح ، ولو من خارج اليمن . وهنا وجد السعوديون ما يبرر تدخلهم في الشؤون اليمنية ، مدعين بقبائل أمير عسير . ولم يلبث هذا أن توغل عبر الحدود اليمنية الشمالية فاستولى على منطقة (أبو عريش) في بلاد تهامة (١٨٠٤) وأغار على ميناءي لحية والحديدة . وأحس الإمام بالخطر حين امتد النفوذ السعودي الى مدن الحديدة وزيد وبيت الفقيه ، فنهض واستعاد الحديدة لأهميتها الحيوية للعاصمة صنعاء ، ثم أرسل يطلب المعونة من السلطان العثماني ومن والي مصر محمد علي ، ضد السعوديين . وبالفعل فقد وجه محمد علي قواته بعد فتح الحجاز (١٨١٣) نحو عسير ثم الى اليمن ، وأعاد الى الإمام أملاكه (١٨١٩) .

الخليج العربي بين الحركة الوهابية والمطامع البريطانية (١) :

لقد كان للوجود السعودي في اقليم الاحساء بقواه البرية والبحرية ، وتطلعه لضم دويلات الخليج الى ممتلكاته ، عواقب سياسية خطيرة أثرت على أوضاع الخليج وتفاعلت مع القوى الاخرى من بريطانية وايرانية وعثمانية . وبما أن معرفة

- (١) انظر أيضا للمزيد من معرفة تاريخ منطقة الخليج العربي :
- د. صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي - القاهرة ١٩٦٥ .
 - د. محمود علي الداود : الخليج العربي والعلاقات الدولية (١٨٩٠ - ١٩١٤) القاهرة ١٩٦١ .
 - د. جمال ذكريا قاسم : الخليج العربي - القاهرة ١٩٧٣ .
 - حافظ وهبة : جزيرة العرب في القرن العشرين - القاهرة ١٩٣٥ .
 - شمان بن عبد الله بن بشر : عنوان المجد في تاريخ نجد جزآن - القاهرة ١٣٤٩ هـ
 - عبد الميزر الرشيد : تاريخ الكويت ، جزآن - بغداد ١٩٢٦ .

Aitchison, G. U. A Collection of Treaties Engagements & Sanads, Calcutta 1833.

Hoskins, H. L. British Routes to India, N. Y. 1928.

Lorimer : Gazetteer of the Persian Gulf, I, Calcutta, 1915.

Wilson, A. T. The Persian Gulf, Oxford 1954.

Kelly, J. B. : Eastern Arabian Frontiers, London 1964.

الماضي أساس لفهم الحاضر ، فلا بد أن يسفر بحث أصول الاحداث التاريخية لمنطقة الخليج عن حقيقة أوضاعها السياسية الراهنة ، وعن أسباب اختلاف هذه الأوضاع في دويلات الخليج العربي عن مثيلاتها في بقية أقطار المشرق العربي ، وهذا بحث ذاته ذو أهمية في معرفة أسباب اختلاف أوضاع العرب السياسية وتعدد دولهم القائمة .

إن مساعي الوهابيين لمدة قرونهم الى منطقة الخليج قد تعاصر مع أحداث الغزو الفرنسي لمصر الذي سجل بداية انطلاق حركة الاستعمار باتجاه المنطقة العربية مشرقا ومغربا . ومن هنا كان تركيزنا على عامل هام من العوامل المشكلة للعروبة في العصر الحديث ، وهو التطويق الاوروبي الاستعماري للعالم العربي ، وقد نشط مجددا ابتداء من مطلع القرن التاسع عشر ، وتمثل في منطقة الخليج بمسارعة بريطانية ليس فقط الى احتواء خطط الوهابيين ثم خطط محمد علي التوحيدية ، انما أيضا الى العمل على ابقاء الحالة الراهنة بين دويلات الخليج ، وتكريس التجزئة والعداوة فيما بينها ، وربط كل منها بعجلة السياسة البريطانية ، لحماية طريق الهند الميسور الذي يتجه من الهند الى الخليج فالعراق فالشام ، وهو الطريق الجديد الذي اضطر الانكليز لسلوكه بعد أن أقفل الفرنسيون طريق البحر الاحمر ومصر ، وبعد أن أخذ محمد علي يستغل هذا الطريق لحسابه ويرقب الانكليز فيه . فلنعرض لاحداث هذه الحقبة ، بعد تمهيد قصير يوضح أصول الاستعمار الاوروبي والبريطاني في الخليج :

كان البرتغاليون أول دولة أوروبية نهضت بحركة الكشف والاستعمار ، وكان لها أهداف اقتصادية ودينية واضحة لا في الخليج العربي فحسب ، وانما أيضا في الهند وجنوب شرق آسيا . وصل البرتغاليون الى الهند في مطلع القرن السادس عشر ، واستهدف نائب ملك البرتغال هناك افونسو البوكرك خنق الملاحة العربية واقفال طرق مواصلاتها البحرية وذلك بالاستيلاء على نقطتين ذاتي أهمية استراتيجية حيوية : هما جزيرة سقطرى الواقعة عند مداخل خليج عدن ، وجزيرة هرمز المتحكمة في مداخل الخليج العربي .

وقد لقي الاسطول البرتغالي المتجه الى هرمز مقاومة عربية بحرية عنيفة في مياه خليج عمان ، حين تصدى له الشيخ سيف الدين حاكم الجزيرة بأسطوله الصغير الشجاع في معركة حامية اضطرت البرتغاليين الى قبولهم ببقاء الشيخ في منصبه والاعتراف بحكمه للجزيرة ، مقابل قبوله الحماية البرتغالية . ولولا تهديد الشاه اسماعيل الصفوي وضغطه لما ارتضى الشيخ العربي هذا الموقف . وقد حاول الصفويون عقد حلف مع البرتغاليين للتعاون العسكري والاقتصادي بينهما، ولتزويد الصفويين بسفن حربية للاغارة على البحرين والقطيف . واثارت نفوس عرب الخليج ضد البرتغاليين الذين لجأوا الى اجراءات عنيفة غادرة لجمع الضرائب وارهاق الناس بالتعصب الكاثوليكي الشديد . وحين تعاون أهالي هرمز والبحرين وصحار ومسقط مع شيخ هرمز لدحر الاسطول البرتغالي ، سירת حكومة الهند البرتغالية سفنها لتشديد الحصار على هرمز ، مما اضطر شيخها الى اشعال النار بالمدينة واحراقها والانسحاب الى جزيرة قشم . ودخل البرتغاليون المدينة العربية الباسلة وقد أتت النار على أسواقها التي تعتبر أغنى أسواق العالم بمنتجات الشرق من التوابل والمجوهرات والمنسوجات الحريرية ، وأهم مركز عالمي لتجارة اللؤلؤ . ولم تسفر جهود العثمانيين البحرية لطرد البرتغاليين من البحار العربية والهندية عن أي نتيجة ايجابية . بلى لقد نجح العثمانيون في الاستيلاء على مسقط وقلعتها البرتغالية ، ولكنهم فشلوا في حكم المدينة بسبب تردّي سمعتهم في الموانئ العربية التي ينزلون فيها . كذلك فشلوا في غزو جزر البحرين (١٥٥٥) نتيجة تحالف نائب شيخ هرمز والبرتغاليين والصفويين .

وانسحب العثمانيون من مياه الخليج وتركوا البرتغاليين يسودونه وينشرون ألويتهم فيه ، ويجعلون من جزيرة هرمز أهم قاعدة للتجارة بين الشرق والغرب ، واكتفى العثمانيون بالاحتفاظ ببناء البصرة للوقوف في وجه الغزو البرتغالي لأراضي الدولة العثمانية ، كذلك أرضاهم أن يعلن أهالي القطيف في الاحساء قبولهم بالسيادة العثمانية . وبعد أن احتل الاستعمار البرتغالي مركز الصدارة في تجارة الخليج ، طرأ عليه ضعف تدريجي نتيجة انضمام دولة البرتغال الى اسبانية (١٥٨٠) ولم تسترجع استقلالها إلا سنة (١٦٤٠) وفي غضون ذلك برزت هولندية بعد أن

تحررت من السيطرة الاسبانية ، واتجه نشاطها الاستعماري التجاري نحو جزر الهند الشرفية (١٥٩٥) ، ثم وجهت انكلترا أقطارها أيضا الى الشرق ، وخاصة بعد سحق الاسطول الاسباني في معركة الأرامادا الشهيرة (١٥٨٨) ، وتأسيس ما يعرف بشركة الهند الشرقية الانكليزية ، وانصراف الحكومة الانكليزية الى رعاية الاحتكارات الاقتصادية في آسيا والمساهمة فيها ، والاعتماد على الشركات في ترسيخ أسس نفوذها الاستعماري في المشرق العربي وجنوب شرقي آسيا^(١) . وقد استعان الشاه الصفوي عباس الاول بسفن شركة الهند الشرقية الانكليزية لطرد البرتغاليين من جزيرة هرمز مقابل تقسيم الغنائم وعائدات المكوس بين الطرفين واعفاء التجارة الانكليزية في هرمز من المكوس ، وبقاء قلعة هرمز تحت سيطرة الانكليز والصفويين مشاركة . وانسحب البرتغاليون الى مسقط التي غدت القاعدة الرئيسية للبرتغاليين في الخليج ، وتقدم الهولنديون للافادة من سقوط هرمز والعمل لحسابهم بتأسيس وكالة تجارية لهم في بندر عباس . وقد تحالفوا مع الانكليز البروتستانت لاسقاط النفوذ البرتغالي الكاثوليكي في مياه الخليج . ولكن الصراع لم يلبث أن استعر بينهم وبين شركة الهند الشرقية الانكليزية ، حول الامتيازات والاحتكارات التجارية هناك ، وانتهى بغلبة الانكليز .

وقد أدى فشل الجهود البرتغالية عسكريا وديبلوماسية الى تردي مركز البرتغاليين في الخليج والشرق ، لا سيما بعد أن تغلب العرب في عمان على مشكلة التفكك السياسي التي أتاحت للبرتغاليين الاحتفاظ بحامياتهم . وكان العامل الديني هو أساس الوحدة آنذاك ، وكذا ارتبط قيام أسرة اليعاربة في عمان باحياء نظام الامامة على يد مؤسسها ناصر بن مرشد اليعربي (١٦٢٤) . وخلفه ابن عمه سلطان

(١) كان الاستعمار البريطاني يتبع نظاما خاصا بمنح شركات خاصة حق الاحتكار التجاري في منطقة محددة ، وسرعان ما يتطور هذا الاحتكار الى تدخل سياسي ثم الى إلغاء الحكومات المحلية وابدالها بحكومات تابعة للشركة تلتزم بعصالح بريطانية . وعلى هذا النحو تأسست شركة الهند الشرقية سنة ١٦٠٠ ، وصارت منذ سنة ١٧٦٥ تهيمن على ادارة مناطق واسعة في الهند ، وقد ألغى هذا النظام سنة ١٨٥٧ وحلت محل الشركة ادارة حكومية انكليزية رسمية ، واعلنت ملكة انكلترا امبراطورة على الهند .

ابن سيف فأحرز نصرا حاسما على البرتغاليين ، حين استولى على قلعتهم الحصينة في مسقط (١٦٥٤) وطاردتهم في الهند وشرقي افريقية . واستحوذ ابنه سيف (١٦٩٢ - ١٧١١) على مملكة التي تعتبر أهم حواضر افريقية الشرقية البرتغالية ، ووجه عناية خاصة الى الاسطول ، فقدّر عدد سفنه الكبيرة بثمان وعشرين يحمل بعضها ثمانين مدفعا . وخلفه بعد وفاته سلطان بن سيف الثاني (١٧١١) فلم يعيش طويلا ، واصطُرعت الاسرة من بعده على الحكم ، وزاد الأمر خطورة انقسام العمانيين أنفسهم الى كتلتين قبليتين : غافرية من العرب العدنانيين وأصلهم من نجد ، ومعظمهم على المذهب السني ، ثم السلفي بعد ظهور الوهابية . وهناوية من العرب القحطانيين ويسودهم المذهب الاباضي . وبعد أن كثر القتلى من زعماء الطرفين المتنازعين ، التف أهل عمان مجددا حول سيف بن سلطان الثاني وبايعوه بالامامة . وحين ظهر له منافس أرسل يطلب معونة نادر شاه حاكم فارس الطمّوح . ولما عاين سيف ما ارتكبه الفرس من فظائع في مدن عمان الداخل وخاصة في نزوى ، تصافى مع منافسه ، وبدأت وحدة عمان وشبكة وتحريرها قريبا ، لولا ظهور منافس آخر يدعي الامامة لنفسه ، فارتكب سيف غلطته الثانية واستنجد بالفرس مجددا ، على أساس أن يضموا منطقة صحار التي استعصى حكمها عليه ، ويعاونوه على استرجاع السلطة والامامة . ولكن الفرس نكثوا بعهدهم واستولوا على مسقط ، ولم يلبث أن مات سيف ، وقتل منافسه في حرب ضد الفرس . ومنحت الفرصة لحاكم صحار أحمد بن سعيد لإجلاء الفرس والوصول الى الامامة وتأسيس أسرة البوسعيد (١٧٤١) التي ما زالت تحكم الى اليوم .

ومنذ قيام حكم البوسعيد ، انفصل القسم الشمالي من ساحل عمان عن تبعية مسقط ، وظهرت فيه قوى قبلية بحرية مثل بنو ياس وبوعلي والقواسم . ولكن عمان عوضت عن ذلك بمد حكمها الى جزيرة زنجبار في مواجهة ساحل افريقية الشرقي (١٧٨٤) ، كما امتد في عهد سلطان أحمد (١٧٩٢ - ١٨٠٤) الى جزيرتي هرمز وقشم المواجهتين لساحل عمان ، والى مينائي شهباز وغوادور على ساحل مكران الفارسي .

على أن هدم النفوذ البرتغالي في البحار العربية والشرقية على أيدي المنافسين الهولنديين والانكليز والفرنسيين ، ثم قيام المنافسة بين هؤلاء ، أدى الى نوع من الجمع بين الطريق البحري الطويل ، والطرق البرية التي تخترق الولايات العربية العثمانية ، مما أعاد الى تلك الطرق شيئاً من أهميتها القديمة . وقد ساد هذا الموضع في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر الى أوائل القرن التاسع عشر، عندما دخلت علاقات العرب مع الغرب في طور جديد ، هو طور الانتقال من التطويق والاحاطة الى الاحتلال ، من الهامش والأطراف الى القلب . وكان ضعف البحرية العثمانية منذ أواخر القرن السادس عشر هو المسؤول عن عجز الدولة العثمانية عن بسط سلطانها على المنطقة العربية في الخليج ، فأخذ الإستعمار يتطرق اليها ويرسخ قواعده فيها . وسبب ذلك تزعزع أركان الوحدة التي أوجدها الفتح العثماني بعد تفكك الدولة العباسية .

لقد اتجهت السياسة الانكليزية التي تشرف عليها حكومة بومباي الى الخليج العربي لا لنقل البريد بين الهند وبريطانية فحسب ، وإنما أيضاً لأن الدولة العثمانية كانت تحظر على السفن الأوروبية الملاحة صغداً في مياه البحر الأحمر ما بين مخا والسويس ، حماية للديار المقدسة الاسلامية من تجرّم الاساطيل المسيحية . وأهم من ذلك لأن ولاية بغداد ، وهم أسرة شبه مستقلة من المماليك منذ سنة (١٧٠٤) كانوا يلتزمون بنظام الامتيازات الممنوح للاوروبيين (فالانكليزي مثلاً يدفع ٣٪ على الواردات بينما يدفع العثماني ٧٪) الأمر الذي ساعد على نشاط حركة التجارة الانكليزية واتساعها بين الهند والعراق . وبعد توقيع معاهدة باريس (١٧٦٣)^(١) التي أنهت حرب السنوات السبع بين انكلترة وفرنسة بالتصاري انكلترة ورسوخ

(١) دامت الحرب من سنة ١٧٥٦ - ١٧٦٣ واسفرت عن نتائج خطيرة في ميدان المستعمرات اذ تنازلت فرنسا لانكلترة في معاهدة باريس عن جميع ممتلكاتها في شبه القارة الهندية ، ووزعت شركة الهند الشرقية ممتلكاتها على الحكومات الرئيسية الثلاث التي أقامت في الهند وهي : حكومة البنغال وحكومة مدراس وحكومة بومباي ، تمتد صلاحية كل منها بحسب موقعها الجغرافي ، وبذلك يقع الخليج العربي ضمن دائرة حكومة بومباي .

قدمها في الهند ، التفت حكومة بومباي لفتح أسواق دول الخليج أمام التجارة الانكليزية .

وفي منطقة الخليج لم يكن يوجد من القوى المؤثرة في سياسته سوى دولتين هما فارس وسلطنة عمان . أما فارس فكانت أحوالها متغيرة تفتقد الاستقرار لا سيما في القرنين السابع عشر والثامن عشر ؛ فقد تعرضت للغزو الأفغاني ثم للغزو الروسي ، فلم يتح لها أي فرصة لجعل حكمها نافذا في مياسة الخليج . وكان افتقارها للزمن الى أسطول قوي ينعكس على عجزها في تعاملها حتى مع من يفترض أنهم رعاياها من عرب الساحل الفارسي من الخليج كعرب الهولة والمطاريش . وقد أتيح لفارس أن تلتفت الى الخليج بعد سنة (١٧٢٦) عندما سيطر نادر شاه على فارس ، واعتنى بالأسطول الفارسي الذي كان قوام بحارته من الهنود والبرتغاليين . ويبدو أن سلطان مسقط وإمام عمان قد تبادل احتلال جزر البحرين في مطلع القرن الثامن عشر هو وعرب الهولة ، وقد تم احتلال عرب مسقط للبحرين في عهد الامام سلطان بن سيف الثاني (١٧١٨) . ولكن عرب الهولة استطاعوا أن يجلبوا عرب مسقط عن البحرين . وفي سنة (١٧٣٦) شاركوا في حملة وجهها نادر شاه لاحتلال البحرين مع عرب بوشهر من المطاريش . وأدرك نادر شاه أن حكم البحرين لن يستتب إلا بتولية حاكم عربي عليها ، فعين الشيخ غيث ثم الشيخ نصر آل مذكور من عرب المطاريش حكاما على البحرين . وظلت كلمة هؤلاء نافذة في البحرين حتى سنة ١٧٨٣ حين استخلصت قبائل العتوب العربية السيادة على البحرين من الفرس ، أو بلغة أدق من الذين كانوا يحكمونها باسم شاه فارس ، وهم عرب المطاريش الذين كانت لهم السيطرة أيضا على بوشهر ، مركز تجمع الاسطول الفارسي وعلى المناطق المجاورة لها ، والذين لم يكن لشاه فارس عليهم سوى نفوذ اسمي فحسب .

أما سلطنة عمان^(١) فتذكر المصادر أنها بدأت مساعيها للسيطرة على الخليج ما بين (١٦٩٤ - ١٦٩٦) . وقد تزايد نفوذها في العام التالي ، حتى أن الوكيل

(١) للمزيد من التفاصيل عن عمان انظر د. محمود علي السداه السياسي الحديث لقضية عمان » ، القاهرة ١٩٦٤ .

الانكليزي في بندر عباس (جمبرون) كتب في تقريره يقول : « ان الخطر المسقطي في طريق الهند لا يعدله إلا الخطر الجزائري في البحر المتوسط »^(١) . ولم يكن بمقدور الانكليز أو الفرس أن يفرضوا سلطانهم على مسقط التي قدرت قررة أسطولها في آخر القرن الثامن عشر بخمسائة سفينة متوسطة حمولة كل منها ما بين ٢٥٠ - ١٠٠٠ طن ، بالإضافة الى ثلاث سفن حربية يملكها السلطان نفسه ، ومائة سفينة أخرى يملكها أهالي صور ثاني مدينة بحرية في عمان . وقد بلغ من قوة هذا الاسطول أن عمان حاولت طوال القرن الثامن عشر أن تفرض أتاوات ورسوم مرور على السفن العابرة مضيق هرمز . كما مدت سيطرتها على جزء كبير من ساحل افريقية الشرقي .

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ظهرت قوى عربية أخرى على سواحل الخليج ، وأهم هذه القوى هي قبائل العتب التي أخذت تحل بالتدريج محل بني خالد على سواحل اقليم الاحساء ، ثم استقرت في ميناء الكويت الذي أخذ اسمه من (كوت) بمعنى حصن ، كان بناء شيخ بني خالد حيث حكم العتوب بزعامة فرعهم من آل الصباح .

وكان زعيمهم صباح قد اختير وفق الطريقة العشائرية لتصرف شؤون المدينة التي اعتاد أهلها الابحار جنوبا في الخليج والفصوص على اللؤلؤ . واستقر فرع آخر من العتوب من آل خليفة في موضع الزبارة ، وأقنعوا أبناء عمهم آل الصباح والجلاهمة بأنها تقع في منطقة غنية بمصائد اللؤلؤ - ولكن آل خليفة لم يشركوا معهم أحدا من العتوب في تلك الثروة . أما الجلاهمة وهم العنصر البحري بين العتوب فرأوا أن يبحروا الى الزبارة حيث لقوا القبول الحسن ، ثم ما لبثوا أن شعروا أن أبناء عموماتهم آل خليفة يستأثرون بالمال وحدهم ، فعادروا الزبارة محنقين ، وفي نيتهم الإقتحام من آل خليفة . واستمر الصراع الدامي بين الطرفين ، وحدث المصاف ، وانهى بالقضاء على الجلاهمة ومقتل شيخهم .

(١) انظر د. أحمد مصطفى أبو حكمة « محاضرات في تاريخ شرقي الجزيرة العربية في العصور الحديثة » ، القاهرة ١٩٦٨ ، حاشية ص ٥٦

وبرع آل خليفة في صيد اللؤلؤ وتضاعفت مكاسبهم ، فتحولوا من جماعة عشائرية الى جماعة رأسمالية ، تفوقت بالثروة والنفوذ حتى على شيوخ بني مذكور حكام بوشهر وحكام جزر البحرين الذين كانوا يعترفون بسلطان شاه الفرس عليهم اعترافا اسميا . وتفاقم النزاع بين آل مذكور وآل خليفة ، وانهى باستيلاء هؤلاء على البحرين (١٧٨٢) كما ذكرنا . وأحس العتوب في الكويت والزبارة والبحرين بالخطر بعد احتلال الوهابيين للاحساء ، وغضب هؤلاء من استضافة عتوب الكويت في ديارهم اللاجئين أعداء الوهابيين . وكان لا بد أن يتعرض العتوب لهجمات الدرعية ما داموا يقيمون شعائر الدين بطريقة لا ترضي الوهابيين . ولا سيما في البحرين حيث يقيم جماعة من الرافضة أي الشيعة ، وما دامت ثروة البحرين الاقتصادية من الزراعة واللؤلؤ تسيل لعاب الطامعين . تعرضت الكويت للهجمات الوهابية في عهد شيخها عبد الله بن صباح الذي خلف أباه سنة ١٧٧٦ ، وامتد حكمه حتى سنة ١٨١٣ ، وسلمت الكويت من أخطارها ، بفضل حنكته السياسية وعلاقاته الودية مع شركة الهند الشرقية التي شاركت في صد الهجمات لارتباط مصالحها بالكويت . وبفضل انشغال الوهابيين في رد هجمات شريف مكة ، وهجمات العثمانيين ممثلين بشخص أمير المنتفق (١٧٩٦) ثم بشخص كيخيا بغداد علي باشا (١٧٩٨) . ولكن الزبارة لم تنج من قبضة الوهابيين ، فقد شددوا الحصار عليها الى أن اضطر أهلها لمغادرتها والهجرة الى جزر البحرين المقابلة لهم . وحين دخل الوهابيون المدينة وجدوها مهجورة خاوية ، وبذلك دخلت شبه جزيرة قطر تحت سيطرتهم .

على أن الفرصة ما لبثت أن وات الوهابيين للسيطرة على البحرين ، وذلك حين نجح سلطان مسقط في احتلالها (١٨٠٠) ، وأخذ عددا من العتوب الى مسقط كرهائن ، بينما فر آخرون عائدين الى الزبارة حيث طلبوا معونة الوهابيين ، فسارع هؤلاء بتقديمها ، ورجع العتوب الى البحرين ومعهم النفوذ الوهابي (١٨٠١) . وأصبحت البحرين منذ ذلك الحين هدفا لأطماع القوى السياسية المؤثرة في منطقة الخليج ، سواء كانت صادرة عن دول كهارس في عهد الاسرة القاجارية التي بدأ حكمها في التسعينات من القرن الثامن عشر ، أو مسقط أو الدرعية ، أم كانت صادرة عن قوى قبلية مثل رحمة بن جابر المشهور زعيم الجلاهمة الذي عاون آل خليفة في

فتح البحرين ، ولكنه لم يتل مكافأة على صنيعة ، فلجأ الى قطع طريق البحر على سفنهم .

ولم تسلم مسقط وعمان من الغزو الوهابي ؛ ففي عهد سعود بن عبدالعزيز الذي حكم ما بين ١٨٠٣ - ١٨١٥ احتل الوهابيون واحات الريمي الواقعة شمال غرب مسقط ، واتخذوها قاعدة ثابتة لهم ، تنطلق منها جيوشهم الى عمان وساحلها الذي يمتد شمالا من رأس امسندم حتى قطر . وجعلوا منها مركزا لبسط سيطرتهم الادارية والمعنوية على قبائل المنطقة ، وأصابوا في هذا المجال نجاحا مؤكدا . وكانوا يكتفون بإبقاء الزعماء والرؤساء السابقين ما داموا مواليين لهم ، يدفعون الزكاة ، وجزءا من غنائم الحروب ، ويصرفون شؤونهم المحلية . وعلى هذا النحو ارتبطت قبائل القواسم القوية^(١) التي تسكن ساحل عمان بدائرة الولاء السعودي (١٨٠٢) ، وكان لهذا الارتباط أثر بعيد في تطور أحداث الخليج ، في حين رفض الاباضيون في عمان الداخل التعاليم الوهابية ، واعتبروا بعضها انحرافا عن جوهر الدين الاسلامي .

وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت بعض القبائل العربية التي تحتل المنطقة الساحلية الواقعة بين مسقط وقطر على طول ثلاثمائة كيلومتر ، تمارس مغامرات بحرية بقصد الاستيلاء على السفن التجارية المارة بمياه الخليج ، سواء كانت تابعة لمسقط أو للبحرين . وكان هذا النوع من النشاط البحري معروفا في ذلك الوقت كوسيلة شرعية من وسائل العلاقات بين الدول التجارية غير المتعارفة . وقد أطلق الانكليز على هذه المغامرات اسم (القرصنة) ، وبعد القضاء على نابليون ، حملوا مؤتمر فيينا (١٨١٥) على اقرار بند بمكافحة القرصنة في جميع بحار العالم . وأطلق الانكليز كذلك على ساحل عمان هذا اسم ساحل القرصنة ثم ساحل الهدنة ثم ساحل المشيخات السبع .

(١) ينسب القواسم او الجواسم الى الشيخ قاسم جد الشيخ راشد بن مطر شيخ قبيلة القواسم المشهور الذي كان مقره مدينة رأس الخيمة . انظر خريطة امارات الخليج العربي في ملاحق الكتاب .

وكما أن الغزو والنزاع العشائري كان القاعدة في داخل شبه الجزيرة العربية ، كذلك كان الحال في الخليج ؛ تدهم كل قبيلة سفن القبائل الأخرى حفاظا على حياتها وبقائها . ومن الخطأ الاعتقاد بأن قبائل ساحل عمان كانت تصرف كل جهودها في هذا السبيل ، فانها كانت تتوفر على ممارسة الغوص على اللؤلؤ ، ونقل المتاجر على سفنها من افريقية الشرقية والهند . ويبدو ان القواسم الذين اشتد أزرهم بانتمائهم الى الدولة السعودية بعد انفصال الساحل عن مسقط ، صاروا يميلون الى التعرض لسفن التجار العمانيين الخاضعين لاسرة البوسعيد . ووسع نطاق عملياتهم ، فلم يجدوا حرجا في التعرض لسفن شركة الهند الشرقية ، حتى لا تحتكر وحدها تجارة الخليج . وقد ثبت ان ممثلي الشركة كانوا يتذمرون من منافسة التجار العرب لهم ، لذلك استغلت هذه الفرصة لتضرب النشاط التجاري العربي ، تارة باسم مكافحة (القرصنة) ، وتارة باسم مكافحة الرقيق ، ووجدت الشركة في حكام دويلات الخليج حلفاء طبيعيين ، تنطبق مصالحهم مع مصالحها ، للوقوف ضد سيطرة الوهابيين وحلفائهم القواسم .

وقد قدر أحد ضباط الاسطول البريطاني في الهند عدد سفن القواسم بثلاث وستين من الحجم الكبير ، وثمانمائة من الحجم الصغير ، كان بمقدورها أن تهاجم سفن السيد سعيد بن سلطان حاكم مسقط الذي حكم ما بين ١٨٠٦ - ١٨٥٦ ، ونصل غزواتها حتى سواحل الهند ، وقد تمكنت من بسط سيطرتها على أرجاء الخليج بساحليه العربي والفارسي . وقد اعترف اتشيسون وكيل الوزارة لحكومة الهند في الخارجية البريطانية ، بشدة مراسهم ونجاح مقاصدهم ، بقوله : « . . كانت السفن البريطانية إما تؤسر أو تجبر على الفرار طلبا للنجاة . . » (١) .

ولم تكن حكومة بومباي ترغب في صدام سافر مع الوهابيين ، رغم أنها سبق أن ساعدت في سد هجومهم على البحرين . ولكن حين توثقت العرى بين الوهابيين والقواسم ، نظرت بروح العداء الى هذه القوة العربية المتعاضمة برا وبحرا ، ومضت تأمر عليها ، واستغلت عداء والي بغداد علي باشا للوهابيين للتوسط بينه وبين

G. U. Alchison - Collection of Treaties, Vol. X I, P. 198.

(١)

حاكم مسقط سلطان بن أحمد . ولكن هذا لقي مصرعه على يد القواسم وهو في طريق عودته من بغداد ، وأعقب ذلك وصول بدر بن سيف حليف الوهابيين الى كرسي الحكم في مسقط لبعض الوقت (١٨٠٥ - ١٨٠٦) فبدد احتمالات التحالف ، ودفع بالانكليز نحو وضع خطة التدخل على أساس التحالف مع سلطان مسقط الجديد السيد سعيد بن سلطان الذي تولى الحكم في تموز ١٨٠٦ . وكان هذا قد مال الى سياسة الاستعانة بفرنسة أولا لأن حكومة بومباي رفضت التورط في المنازعات الداخلية في شبه الجزيرة العربية ، كما رفضت أن تمد حمايتها الى سلطنة مسقط تلبية لطلبه خشية تعرض السلطنة لهجمات السفن الفرنسية ، الامر الذي دعاه الى استئناف المفاوضات مع فرنسة اواخر سنة ١٨٠٧ وأوائل ١٨٠٨ . ولكن تطور الاحداث أكد له التفوق البريطاني في المحيط الهندي . وفي الوقت نفسه نجح الانكليز في ابرام تحالف مع فارس ، ولذلك اطمأنوا الى وجود حلفاء لهم بين القوى المحلية في الخليج^(١) .

انجبت الحملة البحرية الانكليزية من بومباي الى مسقط في تشرين الاول ١٨٠٩ ، وتألفت من ثلاث سفن حربية ، وثلاث سفن أخرى مساندة، تحمل التجهيزات وبعد وقفة قصيرة في مسقط انضم السيد سعيد الى الحملة التي شنت هجماتها على مراكز القواسم ، ونزلت في مركز عملياتهم الرئيسي (رأس الخيمة) ليوم واحد ، وأصاب منشأته بضرر بالغ ، وعاد بحارة الحملة يحملون معهم ما نهبوه وسلبوه ، ويقدر بثروة كبرى باعتراف المؤرخ الانكليزي الرسي للخليج (لوريمر) . وهكذا لم يكن ثمة فارق يذكر بينهم وبين القواسم ، الذين « يهددون » حرية الملاحة في المياه العربية والهندية .

وتوقف النشاط البحري للقواسم نحو ثلاث سنوات ، ليس فقط نتيجة للحملة الانكليزية المسقطية ، وانما أيضا نتيجة الجفوة التي ظهرت بين القواسم وسعود اثر استدعائه لزعيمهم سلطان بن صقر ، وتعين ممثل للدرعية مكانه في ساعل عمان . ويبدو أن كلا من الدرعية وبومباي لم تكن راغبة في مواجهة مسلحة بينهما آنذاك .

(١) العقاد : التيارات السياسية .. ص ١٠١

ثم عاد القواسم الى (حياة الجهاد) كما كانوا يستقنون ، أو (حياة القرصنة) كما كان يسميها أعداؤهم الانكليز ، والدويلات التجارية مثل عمان والبحرين ، في وقت رزحت فيه الدولة السعودية تحت وطأة الحملة المصرية (١٨١١ - ١٨١٨) التي بعث بها محمد علي تلبية لطلب الآستانة . تعرض القواسم لسفن الدويلات العربية المحلية (١٨١٢) ثم وسعوا نشاطهم ليشمل السفن الانكليزية في المحيط الهندي ، وهاجموا سفينة انكليزية على بعد ستين ميلا من بومباي (١٨١٨) .

ومن الغريب أن تشهد هذه الفترة الدقيقة ، تفكك الاتحاد القبلي الكبير الذي وصل الى ذروة القوة بزعامة القواسم ، الى مشيخات صغيرة تمتد على سواحل عمان . ويبدو أن ذلك تم نتيجة التدخل السعودي الذي كان آنذاك حريصا على ألا يدخل في صراع مع الانكليز بسبب مهاجمة القواسم لسفنهم ، كما كان حريصا على ابعاد الدعم البريطاني لسلطان مسقط عدو الوهابيين . وحين هرب زعيم القواسم سلطان بن صقر من الدرعية ، والتحق بموطنه ، لم يكن بمقدوره أن يستعيد زعامة الاتحاد القبلي ، ولذلك حصر نشاطه في الشارقة ، بينما استقلت فروع أخرى من القواسم في موانئ رأس الخيمة وأم القيوين والعجمان . . مكونة مشيخات جديدة على ساحل عمان .

ومن المؤكد أن هذا الصراع الداخلي بين القوى العربية في منطقة الخليج ، قد انعكس تأثيره السلبي بالتفكك والضعف على الجبهة العربية المناوئة لخطط الاستعمار البريطاني ، لا سيما بعد أن تفاهم ممثل الدرعية مع المقيم البريطاني في الخليج على أساس تسوية الخلافات بين القوى البحرية العربية وحكومة بومباي عن طريق المفاوضات (١٨١٥ - ١٨١٦) ، بشرط أن يرد القواسم ما غنموه ، وأن يتعهدوا باحترام السفن البريطانية ، ولكن القواسم رفضوا الشرط الاول .

ووجدت حكومة بومباي البريطانية أن الفرصة مواتية لتوجيه ضربة قاصمة لنشاط القواسم ، بعد سقوط الدرعية ، وانهيار الدولة السعودية الاولى ، وذلك قبل أن يحل محمد علي محل الوهابيين في توحيد منطقة الخليج والحقها بدولته التي تشكل خطرا جديدا على مصالح بريطانية وحليفها سلطان مسقط . ولذا بدأت توطد

نفوذها السياسي في سواحل الخليج ، للوقوف في وجه أي قوة جديدة تطل عليه .
رأت أن تحدد أهداف سياستها الجديدة في الخليج على أساس التدخل
العسكري والسياسي ، بحسب المبادئ الثلاثة التالية (نيسان ١٨١٩) :

١ - احترام الاوضاع السياسية الداخلية في الخليج ، فلا تتدخل السلطات
البريطانية لصالح أحد من الرؤساء الا بناء على طلبه ، وحينئذ تؤيد صاحب الحق
المشروع .

٢ - عدم تشجيع السلطات البريطانية في الهند للاتراك العثمانيين على مد
سيطرتهم الى منطقة الخليج ، بعد أن استولت الجيوش المصرية على نجد ، وجميع
المناطق التابعة للوهابيين .

٣ - وضع أسس لضمان حرية الملاحة في الخليج ، وحق تفتيش السفن
بالاتفاق مع القبائل العربية^(١) .

فلت هذه المبادئ توجه السياسة البريطانية في الخليج لفترة طويلة ، واقرنت
بالتنفيذ العملي حين سيرت حكومة بومباي في ٣ تشرين الثاني ١٨١٩ حملة كبيرة
من ست سفن حربية تساندها سفن صغيرة ، تحمل ثلاثة آلاف بحار أكثرهم من
الاوروبيين ، بقيادة الجنرال وليام غرانت كير ، وذلك ردا على الضربة القاسية التي
أنزلها القواسم بالسفن البريطانية ، وغنموا منها الكثير في شتاء ١٨١٨ . وظهرت
سفن الحملة أمام رأس الخيمة ، وظلت تقصف الميناء طوال ستة أيام حتى سقط
بيد الغزاة ، بعد أن أظهر القواسم بسالة مشهودة في الدفاع عنه ، برغم عدم تكافؤ
القوى ، وتبعته الموانئ الاخرى . وقد شاركت فرق سلطان مسقط في مهاجمة
القواسم من الخلف^(٢) . وبعد أن صمد القواسم شهرين كاملين ، اضطر كبيرهم
لتوقيع (معاهدة الصلح العامة) في مطلع سنة ١٨٢٠ ، وانضم شيوخ ساحل
عمان وأميرا جزر البحرين الى هذه المعاهدة التي تسجل بداية ظهور النفوذ البريطاني

(١) العقاد : المصدر نفسه ، ص ١٠٨

(٢) Sanger, W. The Arabian Peninsula, N. Y. 1954 P. 172.

في الخليج ، واستمراره في تأييد نفسه طوال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين .

فقد جعلت بريطانيا من نفسها حكما في شؤون المنطقة ، تكرر استقلال الاطراف المتعاهدة سياسيا ، وتؤيد انفصال شيوخ وزعماء القوى البحرية العربية بعضهم عن بعض ، مستبدلة ذلك بالعلاقات القبلية الدموية السابقة . واتسمت المعاهدة بفقدان عنصر التكافؤ بين الفريقين ليس فقط لاملأها من الغالب على المغلوب ، وانما أيضا لبرامها مع أشخاص أو شيوخ لا يحوزون تفويض غالبية قومهم ، وذلك من أجل اكساب الوجود الاستعماري صفة شرعية ، واخضاع المناوئين له ، وتجريدهم من أسلحتهم واخضاعهم لبريطانية . ونذكر فيما يلي بنود المعاهدة :

المادة ١ - تمتنع الاطراف المتعاهدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة في البر والبحر بصفة دائمة .

المادة ٢ : كل عمل من أعمال السلب أو القرصنة الذي يرتكب بصفة فردية يعتبر ضارا بالانسانية ما دامت لا توجد أي حرب رسمية بين الحكومات .

المادة ٣ : تلتزم السفن التابعة للعرب الاصدقاء (بحكم هذا النص) برفع علم أبيض في وسطه مربع أحمر يكون رمزا لجنسيتها ، وشارة السلم فيما بين الشيوخ من جهة ، وفيما بينهم وبين البريطانيين من جهة أخرى ، ولا يجوز لها استعمال شعار آخر .

المادة ٤ : تسوي القبائل المسالمة علاقاتها الداخلية فيما بينها .

المادة ٥ : يجب على السفن العربية من الآن فصاعدا أن تكون مزودة بتصريح من رئيس المنطقة التابعة لها يسجل فيه اسم المالك وحجم السفينة وأسماء البحارة ، ويعين ميناء الخروج وميناء الوصول . وإذا قابلت إحدى هذه السفن سفينة بريطانية وطلبت منها اظهار سجلاتها وجب عليها تنفيذ هذا الطلب .

المادة ٦ : اذا رغب رؤساء العرب في ارسال ممثل عنهم بهذه السجلات الى المقيم العام البريطاني في الخليج لتوقيعها ، جاز لهم ذلك تسهيلا لدخولهم الموانئ البريطانية ولعمليات التفتيش ، ويشترط عرض السجلات على المقيم البريطاني سنويا .

المادة ٧ : اذا لم تكف قبيلة من القبائل عن القرصنة ، وجب على القبائل الاخرى أن تجتمع للتفاوض في عمل مشترك ضدها ، ويمكن اشتراك الحكومة البريطانية في التسوية النهائية بعد توقيع العقوبة على القبيلة المذنبة .

المادة ٨ : ان قتل الامرى بعد تسليم أسلحتهم يعتبر عملا من أعمال القرصنة ، ولا يمكن اعتباره عملا من أعمال الحرب المشروعة ، فاذا ارتكبت احدى القبائل هذه الجريمة اعتبر ذلك خرقا لمعاهدة الصلح ، ويجب على القبائل الاخرى معاربتها بالاشتراك مع بريطانية ولا يكف القتال الا بعد تسليم المذنبين .

المادة ٩ : ان خطف الرقيق من الساحل الشرقي لافريقية ونقلهم بعد ذلك فوق المراكب التجارية يعتبر عملا من أعمال القرصنة ، ويجب على العرب الكف عن ذلك .

المادة ١٠ : تستطيع السفن العربية التي تحمل العلم الخاص بها الدخول الى الموانئ البريطانية ، وكذلك موانئ حلفاء بريطانية ، والتجارة فيها بكل حرية ؛ واذا هوجمت احدى هذه السفن فان الحكومة البريطانية تنظر في ذلك .

المادة ١١ : تعتبر جميع شروط هذه المعاهدة عامة ، فيجوز لمن شاء من الرؤساء العرب البحرين ، الدخول فيها بنفس الطريقة التي تعاقدها الموقعون .

باشرت بريطانية أعمال الدورية لمراقبة شؤون الملاحة في الخليج بواسطة ست سفن خصصتها لهذه الغاية . كما كلفت المقيم البريطاني العام في بوشهر بأن يخبر الرؤساء العرب البحرين ، أثناء زيارته للمنطقة ، بأن بريطانية تلتزم الحياد التام بازاء ما يشجر بينهم . وكلف كذلك بأن يستطلع ما اذا كان هؤلاء الرؤساء يخضعون لسيادة دولة من الدول المجاورة كفارس ، أو عمان ، أو السعودية التي انبعثت قوتها مجددا .

وقد كتب المقيم العام البريطاني (ماك لويد) تقريره بعد قيامه بالزيارة المطلوبة (١٨٢٣) ، واقترح فيه حظر المنازعات البحرية بين الرؤساء العرب تحت ضمان بريطانية . وقد وجد هذا الاقتراح سييلا الى التحقيق بعد اثنتي عشرة سنة تقريبا ، أي سنة ١٨٣٥ ، لان بريطانيا فضلت أن تصدر المبادرة في طلبه من الشيوخ العرب لكي لا تثير غضبهم . وفي غضون هذه الفترة تمسكت بأهداب الصبر ، ريثما تثبت أحداث المستقبل القريب ضرورة (الهدنة الدائمة) وجدواها بالنسبة لجميع مشايخ ساحل عمان المتصالح . فبريطانية تعلم جيدا أن فقر بلادهم التي لا تصدر شيئا الى الخارج - باستثناء اللؤلؤ - سيضطرمهم الى معاودة غزو بعضهم لبعض ، بعد أن أصبحت التجارة ونقلها من الخليج واليه بيد بريطانية وحدها . وحسب بريطانيا أن تنتظر مطمئنة حتى يلتئم منها الرؤساء العرب البحريون أن تتوسط لتجعل اتفاق الهدنة اتفاقا دائما لا موقتا ، وأن تأخذ على عاتقها ضمانه ، وذلك بعد أن يعاينوا الضرر الفادح الذي لا بد أن يلحق بهم نتيجة منازعاتهم واشتباكهم . فاتفاقيات ١٨٢٠ كانت تحظر هجوم العرب على السفن البريطانية ، ولم تقصد منع هجمات الرؤساء العرب بعضهم على بعض . وصح ما توقعته بريطانيا ، ذلك أن الفترة التي مرت ما بين ١٨٢٠ و ١٨٢٣ شهدت تنافسا شديدا بين مشيخة الشارقة التي تدعي أنها ورثة دولة القواسم (الغافرية) ، وبين مشيخة أبو ظبي التي تزعم قبيلة بني ياس (الهناوية) ويعترف لها المناصير أيضا بالولاء . فالشارقة في مسعاها لبعث دولة القواسم حاولت مد سيطرتها على واحة البريمي (١٨٢٦) فاصطدمت بسلطان مسقط السيد سعيد وبخلفائه من أبو ظبي .

وضغطت بريطانيا على مثل الشارقة للانسحاب من البريمي ، تلبية لطلب سلطان مسقط . وحين حاول هذا أن يستولي على البحرين (١٨٢٨) استنجد بخلفائه بني ياس ، فتقاعسوا . وكذلك حاول الفرس غزو البحرين فطلبوا من شيخ الشارقة أن يزودهم ببعض السفن ، فوافق الشيخ ، لأن الشعور القومي لم يكن واضحا آنذاك ، ولكن بريطانيا عارضت ضم البحرين لفارس .

واضطربت شؤون الملاحة في الساحل المتصالح لمدة سنتين بسبب لجوء بني ياس

الى (القرصنة) ، على أثر اضطراب الوضع الداخلي في أبو ظبي بسبب اغتيال شيخها وتنازع أخويه على الحكم . وفرضت الوساطة العربية غرامة على مشيخة أبو ظبي ، ولكن رفضت قبيلة بوفلامسة أن تدفع حصتها من الغرامة ، وانسحبت الى دبي التابعة لها ، وباشرت تأسيس مشيخة جديدة فيها . واشتركت مع الشارقة بمحاربة أبو ظبي ومحاصرتها قرابة السنة ونصف السنة (١٨٣٣ - ١٨٣٤) ، فتعطلت أعمال الفوص على اللؤلؤ الذي يعتمد عليه السكان في معيشتهم ، ولحقت الخسائر الفادحة بأكبر قبيلتين في الساحل المتصالح وهما القواسم وبنو ياس ، وتدهورت أحوالهم المادية . وحينذاك اجتمع المشايخ عند المقيم البريطاني وتعهدوا بالحفاظ على السلام فيما بينهم أثناء موسم الفوص بين شهري تشرين الثاني وأيار . وقد طبق نظام الهدنة للمرة الاولى في نهاية سنة ١٨٣٥ ، وجدد مفعوله سنة أخرى . وفي السنة التالية بادر حاكم الشارقة باقتراح جعل الهدنة على مدار السنة كلها لا في موسم الفوص فقط فوافق الجميع ، وظلوا يجددون تعهداتهم سنويا بالاتفاق مع المقيم البريطاني حتى سنة ١٨٤٢ . ولكن بريطانية رأت أن ترسيخ نفوذها وتنسيق سياستها حول الجزيرة العربية يقتضي منها جعل اتفاقية الهدنة اتفاقية دائمة ، لا سيما بعد أن تهدد نفوذ بريطانية بفعل مساعي محمد علي لاجتذاب امارات وشياخات الخليج للتحالف معه (١٨٣٩) ، وقد أوشك محمد علي أن يحقق غرضه لولا صلابة الموقف البريطاني الذي أحس بالخطر ، فسارع لاملأ ارادته ، وفرض نفوذه كما سرى بعد قليل .

ذلك أن ادارة محمد علي في الاحساء ونجد وتوابعها ، كانت منذ مطلع العشرينات تمثل تارة بالاحتلال الفعلي ، وتارة باستلام الجزية . وقد تمتع الحكم المصري عموما بسمعة طيبة ، وخاصة في جبل شمر والقصيم والاحساء . غير أن عودة ابراهيم باشا لمباشرة مهام جديدة في مصر وخارجها ، أدى الى اختلال الامور وعسف عساكره من الالبان والأتراك بالاهلين ، فانتشر الاضطراب واصطدمت القبائل مع الحامية المصرية في الرياض (١٨٢٢) عاصمة نجد الجديدة بعد تهديم الدرعية . ولقد أشرنا الى قيام تركي بن عبد الله وإحيائه تدريجيا للبيت السعودي ، بتأسيس الدولة السعودية الثانية (١٨٢٤) ، ثم اغتياله وصعود ابنه فيصل الى كرسي الامارة

في الرياض (١٨٣٤) • ونفذ فيصل تشكيلات الولاء لمحمد علي ، فقطع الجزية التي كان أبوه يدفعها للقاهرة^(١) ، فغضب محمد علي ، وزاد في غضبه اعتقاده بأن حركة تمرد القبائل في عسير ، تستم التأييد من نجد ، فتعرقل اخضاع عسير ، وتحول دون تقدم محمد علي الى اليمن التي بدأ يتطلع للاستحواذ عليها ، طمعا برسوم الجمارك الوفيرة في ثغورها ، وبمرايح زراعة البن واحتكار تجارته في أراضيها • صمم محمد علي على اخضاع فيصل وتولية أمير سعودي آخر مكانه ، وكلف بذلك خورشيد باشا أكفأ رجال محمد علي في الجزيرة • ونجح خورشيد في دحر فيصل وأرسله الى القاهرة (كانون الاول ١٨٣٨) ، وعين بدلا عنه خالد بن سعود الذي كان منفيا بمصر لثماني عشرة سنة خلت ، مع بعض أمراء البيت السعودي • ولم تنته مهمة خورشيد عند هذا الحد ، فقد كان لديه مهمة أخرى في منطقة الخليج ، تتلخص بالاتصال مع الامارات والشيخات العربية هناك ، في محاولة لاجتذابها الى صف محمد علي ، ولكنه اصطدم بمعارضة بريطانية شديدة •

وطبيعي أن تنزعج بريطانيا من ظهور قوة محمد علي في منطقة الخليج مجددا ، بعد أن تعاظمت قوته واقترب من الآستانة نفسها ، وسيطر على معظم أقطار المشرق العربي ، وهدد بذلك خطوط الملاحة البريطانية التجارية الجديدة التي تصل الهند بأوروبا لا في البحر الاحمر فقط ، وانما أيضا في الخليج العربي • وما هي ذي الفرصة تسنح لمحمد علي حين يتمرد عليه أحد قواده (تركجه يلمز) ، ويفرّ مع فرقته من الحجاز الى اليمن ، فيرسل وراءه حملة لتعقيقه ، فتحتل الساحل اليمني ، ثم تتقدم نحو داخل البر اليمني مستغلة ثورة قامت ضد الامام في تعز ، فيهرع اليها مشايخ البلاد والاهالي مرحبين بالحكم المصري (آب ١٨٣٧) • ألا يشكل الاحتلال المصري لليمن ، تهديدا خطيرا لخطط بريطانية الرامية منذ مطلع القرن الثامن عشر الى الاستحواذ على عدن والجنوب العربي لمنع خروج الفرنسيين بمصر من البحر الاحمر الى المحيط الهندي ؟ •

Dickson, H. R. P. : Kuwait & her Neighbours, London 1956, P. 128

ومحمد علي لا يريد اثاره مخاوف بريطانية ، فقد كان يذلل قصارى جهده لاقناعها بأنه لا يرغب في المساس بمصالحها في الجزيرة العربية والبحر الاحمر . واعتقد محمد علي أنه تمكن من تبديد مخاوف عدوته اللدودة ، بدليل انها أرسلت اليه خطابا بتوقيع الحاكم البريطاني في بومباي ، جاء فيه : « ان الحكومة البريطانية في الهند ترغب في تدعيم الصداقة والشعور الطيب بينها وبين الحكومة المصرية ، وأن يزداد التبادل التجاري بين البلدين ، بما يعود بالفائدة على رعايا الحكومتين » (١) . وطلب الحاكم البريطاني أيضا من محمد علي السماح للانكليز باقامة محطة للفحم في جزيرة قمران الواقعة تحت حكمه تجاه البر اليمني ، لتزويد سفنهم بالوقود . فوافق محمد علي فورا ، وزاد اطمئنانه حين تلقى رسالة شكر من وزير الخارجية البريطانية ، ورأى فيها اعترافا رسميا بسيادته على الجزيرة والبر اليمني . بيد أن هذا « التفاهم » سرعان ما تلاشى ، لأن بريطانية كانت تتخوف من إقدام محمد علي على احتلال عدن وموانئ الجنوب العربي ، فلقتت نظره الى خطورة مثل هذا العمل ، ونفى محمد علي ذلك مؤكدا حسن نواياه ، غير أن بالمرستون وزير الخارجية كان يشك في صدق تأكيداتة ، وبدأ يرقب حركات القوات المصرية سواء في اليمن بقيادة ابراهيم باشا يكن ، أو على ساحل الخليج بقيادة خورشيد باشا . وخشي من قيام محمد علي بغزو العراق (٢) ، فأرسل يحذره من مغبة أي خطوة يتخذها لمصلحة سلطانه على الخليج أو بغداد ، ويهدده بالتدخل العسكري .

وحين استقر الحكم المصري في تعز ، وأوشك امام اليمن أن يعترف بسيادة محمد علي ، ويفتح أبواب صنعاء لقواته بشروط مرضية ، بادرت بريطانية لاحتلال ميناء عدن في ١٩ كانون الثاني ١٨٣٩ بعد قصفها بمدافع الاسطول البريطاني ، مستغلة حادثة جنوح سفينة ، تحمل العلم الانكليزي ، بقرب ساحل عدن حيث تعرضت للنهب .

(١) انظر د. عبد الحميد البطريق « من تاريخ اليمن الحديث » ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٨٣ - ٨٤ (نقلا عن الوثائق البريطانية) .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٧ .

تذرعت بريطانية بهذا الحادث لاحتلال عدن ، ثم الانطلاق منها لتوسيع نفوذها في الجنوب العربي ، وذلك في نطاق مسعاها الدائب لإبعاد أي نفوذ آخر عن سواحل الجزيرة العربية . وكان لا بد لبريطانية من احتلال عدن سواء برضى سلطان لحج الذي يحكم عدن ، أو عنوة . وأنهى القائد الانكليزي في عدن الى قائد القوات المصرية في اليمن نبأ الاحتلال الانكليزي لعدن ، وذلك بقصد تحذيره من التقدم نحو الجنوب ، ومواجهته بالامر الواقع ، تمهيدا للقضاء على مشروعات محمد علي وآماله ، ثم ارغامه على الانسحاب لا من اليمن فحسب ، بل من الجزيرة كلها . وبدأ الاحتلال البريطاني من عدن يثير المتاعب أمام الحكم المصري في اليمن ، بتحريض مشايخ القبائل على عدم دفع الزكاة ، واستمالتهم بالخلع والهدايا والاموال ، حتى تراجع القوات المصرية عن اليمن والجزيرة (١٨٤٠) .

وسارعت بريطانية لصوغ حلقة أخرى من خلفات ترسيخ نفوذها حول سواحل الجزيرة العربية ، فأبرمت معاهدة في نيسان ١٨٤٣ مع أمراء وشيوخ ساحل عمان مدتها عشر سنوات ، تنص على تحريم أي نشاط بحري مسلح تحت طائلة فرض العقوبة من جانب المقيم البريطاني العام في الخليج ، والتزم بها مشايخ القواسم (رأس الخيمة) وبنوياس (أبو ظبي) ، وبوفلاسة (دبي) وأم القيوين ، وعجمان . وكذلك نصت معاهدة ١٨٤٣ على أنه « في نهاية السنوات العشر ، يتعهد الرؤساء العرب ببذل كل ما بوسعهم لمد هذه الهدنة أو جعلها دائمة ؛ فاذا لم يتفقوا فيما بينهم احتكموا الى المقيم العام ليحدد هذا العقد » .

وما زالت بريطانية تستخدم سلاح الترغيب والترهيب لدفع المشايخ الى عقد اتفاقية السلام الدائمة ، لتقوى قبضتها على نواحيهم ، وتضمن اشرافا أقوى على شؤونهم ، حتى استجاب هؤلاء ووقعوا معاهدة السلام الدائم في أيار ١٨٥٣ ، وهي الوثيقة التي ظلمت أسس علاقات بريطانية بساحل عمان حتى قرب أيامنا هذه . وتعهد المشايخ فيها عن أنفسهم وعن حلفائهم باحترام الاتفاقيات الواردة في معاهدة ١٨٤٣ بصفة دائمة ، بالاضافة الى عبارة وردت في المادة الثالثة تقول : « اننا نوافق على أن تكون المحافظة على السلام تحت اشراف بريطانية ، وهي التي تعمل على

تنفيذ احترامه ، والله يشهد أنها خير ضامن لذلك »^(١) وقد وقع حاكم الهند العام المعاهدة . وهكذا تحقق لبريطانية فصل منطقة ساحل عمان عن العالم الخارجي ، خشية اتصالها بدولة كبرى تنازع السيطرة البحرية البريطانية . ولوحظ أن ذلك تم تدريجياً ؛ كما لوحظ أنه كلما كانت رقعة المشيخة أصغر ، كلما كانت مسارعتهما نحو الحماية البريطانية أشد ، ومن هنا كانت منطقة ساحل عمان أول من لقي هذا المصير ، خاصة وإن مشايخها أدركوا أن ارتباطهم ببريطانية يضمن بقاءهم رؤساء وحدات سياسية منفصلة . ويصدق عنهم أطماع الدول المجاورة الكبرى التي تتربص بهم ، كالدولة السعودية الثانية التي سيطرت مجدداً على الأحساء والبريمي . وكان بمستطاعها في عهد فيصل بن تركي أن تمد نفوذها نحو ساحل عمان ، لولا احتماء المشايخ بمعاهداتهم التي ربطتهم ببريطانية ، فرادى ومجتمعين . وكان فيصل قد فر من سجنه بالقاهرة (١٨٤٣) ، وعاد إلى الرياض ليحكم حتى سنة ١٨٦٦ . وتبلغ الدولة السعودية الثانية في عهده أوج القوة والامتداد . فقد امتد سلطانها ما بين أطراف الحجاز وعسير والقصيم والأحساء والبريمي . ودانت لها كذلك إمارة جبل شمر حيث كان يحكم آل الرشيد في حائل ، محسوين على فيصل الذي نصب زعيمهم عبد الله بن علي حاكماً عليها (١٨٣٥) . ولكن هذا لم يلبث ، بتشجيع من أمير مكة الشريف محمد بن عون ، أن يعلن استقلاله (١٨٤٦) . وبعد وفاته ، يتولى ابنه الحكم مكانه ، ويسارع إلى تقديم فروض الطاعة إلى فيصل (١٨٤٧) . وتمر الدولة السعودية بدور ضعف شديد أثر وفاة فيصل ، وتنازع أبناءه على الحكم ، بينما تأخذ إمارة آل الرشيد بأسباب القوة ، وتتطلع إلى العثمانيين في العراق لمعوتها . وتسنع الفرص لهؤلاء كي يتدخلوا في شؤون الدولة السعودية ، بعد أن استنجد بهم أحد الأميرين السعوديين المتنافسين ، وسرى أنهم يسارعون إلى تلبية ، بقصد القضاء على الإمارة الوهابية نهائياً ، ولا سيما بعد ظهور حركة الإصلاح والتجديد في الدولة العثمانية ، وأخذها يبنء الدولة الحديثة ، وضمنان ربط الولايات بالعاصمة مباشرة .

Aitehisen, op. cit., II, PP. 66-67.

(١)

مصر من تسوية ١٨٤١ الى الاحتلال الانكليزي (١٨٨٢) :

اتفقت انكلترة وروسية والنمسة وبروسية والدولة العثمانية على ابرام معاهدة لندن (تموز ١٨٤٠) لتسوية المسألة المصرية بين محمد علي والسلطان العثماني عبد المجيد . والحل الذي تضمنته المعاهدة هو ما نص عليه فرمان ١٣ شباط ١٨٤١ ، وبموجبه أعطي محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر ، بشرط أن تبقى مصر ولاية عثمانية . والحكم الوراثي كان على أساس الوراثة المباشرة للأكبر (الأرشد) من الذكور ، وهو منحة من السلطان مقيدة بشروط دفع الجزية والاتفاق على الحرمين ، وسك النقود ، وعدد الجيش والخدمة العسكرية والتعيين في الرتب العسكرية . ونص فرمان كذلك على تطبيق أحكام منشور كلخانة وسائر القوانين المعمول بها ، والتي سيجري العمل بها مستقبلا في ممالك السلطنة ، وجميع العهود والاتفاقات المعقودة بين الباب العالي والدول الأخرى . واختص فرمانان المؤرخان في أيار وحزيران ١٨٤١ بترتيب الوراثة على نحو يجعلها محصورة في الأكبر (الأرشد) فالأكبر من ذرية محمد علي ، على أن يصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالي . وبالنسبة للسودان ، نص فرمان شباط ١٨٤١ على تقليد محمد علي « ولاية النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر » ولكن بغير حق الارث أي لمدي الحياة فقط .

ويتضح من تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ أن الدول الأوروبية نجحت في حل المسألة المصرية على النحو الذي يلائم مصالحها ، أي ببقاء مصر جزءاً من السلطنة ، وفتح أبوابها أمام التدخل الاجنبي . ويلاحظ أن بين ما طلب من مصر تطبيقه من العهود والاتفاقات المبرمة بين الباب العالي والدول ، نظام الامتيازات الاجنبية السارية المفعول في السلطنة ، ويفضلها تغفل النفوذ الاجنبي فيها وفي ممالكها بشتى صوره وأشكاله . وسرعان ما تدفق سيل الاجانب من الاوروبيين طلبا للثروة ، ومعظمهم مغامرون انتهازيون أفاقون ، لاستغلال موارد البلاد ونصب حقوق أهلها ، بمساعدة قناصل دولهم ، بعد أن حال محمد علي دون

ذلك ، واستطاع في حياته أن يجتنب مصر شرورهم وويلاتهم • وهذه الشروط سرى مفعولها أيضا على السودان ، باعتباره من ممالك السلطنة ، وتوافد التجار الاجانب على أقطاره لجمع العاج ثم لجلب الرقيق ، ولم يكونوا كذلك من خيار القوم ، فأتسع نفوذهم بفضل الامتيازات والقناصل ، وضعفت سلطة الحكومة ما بين ١٨٤٠ - ١٨٦٠ ، وعمت الفوضى مجددا في السودان •

عاد محمد علي في أواخر أيامه الى الاسكندرية ، من رحلة زار فيها الآستانة (تموز ١٨٤٦) وعرج على بلدته قولة ، ونظرا لتدهور صحته ، تقلد ابنه ابراهيم الولاية في تموز ١٨٤٨ ، ولكن المنية عاجلته في تشرين الثاني من نفس العام • فاستلم عباس الاول ابن طوسون الولاية (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ، ولم يلبث محمد علي أن توفي في ٢ آب ١٨٤٩ •

عباس باشا :

تخوف عباس من تزايد النفوذ الفرنسي الذي بدا بوضوح في أواخر سنوات محمد علي ، وبالمقابل عملت فرنسا بمعاونة عمه محمد سعيد للكيد له والتربص به لدى الباب العالي ، واتهامه بالاسراف والاستبداد والعجز • ووجدت الآستانة الفرصة المنتظرة لالغاء فرمانات ١٨٤١ واعادة مصر ولاية عادية ، وذلك عن طريق مطالبة عباس بتطبيق التنظيمات العثمانية في مصر • ورفض عباس على أساس أن تطبيقها يخل بممارسة سلطاته الداخلية ويجعله في مستوى الولاة العاديين • وهذا يناقض فرمانات ١٨٤١ التي منحت الولاية بموافقة الدول الاوروبية المعنية • والحق أن الاصرار على تطبيق التنظيمات في مصر ، كان معناه الغاء الباشوية الوراثية واستقلالها الداخلي • ولذا فلم يكن لعباس مناص من الاستعانة بانكلترا عدوة فرنسا ومنافستها على النفوذ في مصر ، برغم كراهيته للاجانب وخشيته من كل نفوذ أجنبي • ولكن بما أنه سبق أن رفض منذ نهاية عام ١٨٤٨ انشاء سكة حديدية للانكليز بين السويس والاسكندرية ، لتسهيل تجارتهم ونقل بريدهم مع الهند عبر الطريق البري المصري ، فقد سلم بانشاء السكة المذكورة ، مقابل

تدخل انكلترة لصالحه لدى الآستانة . وتم ذلك بالفعل في آذار ١٨٥١ ، وفي أواخر العام نفسه ، زال الخطر عن الباشوية المصرية ، نتيجة سياسة التفاهم مع انكلترة التي اتبعتها فرنسة في عهد نابليون الثالث ، وامتد تأثيرها على تأييد انكلترة لعباس في الآستانة . وصدر فرمان الباب العالي بالموافقة على إنشاء السكة الحديدية بشرط أن تبنىها الباشوية بنفسها ، ولا تستخدم السخرة فيها ولا تفرض ضرائب جديدة أو تعقد قروضا أجنبية بسببها . وأنشئت السكة الحديدية بين الاسكندرية والقاهرة عام ١٨٥٦ ، ثم بين القاهرة والسويس .

ولكن عباس باشا عاوده التوجس من تزايد النفوذ الانكليزي في مصر ، فلجأ الى تحسين علاقاته مع الآستانة ، وسارع لمعوتتها حين أعلنت الحرب على روسية في حرب القرم (١٨٥٣) ، فأرسل اليها القوات البرية والبحرية والذخائر والاموال ، مدفوعا بالخوف من أخطار انهيار السلطنة وتقاسم الدول أملاكها ، واحتلال الانكليز لمصر نفسها . وبذلك استطاع عباس أن يتجاوز فترة الأزمات بسلام ، ويوصل مصر الى خلفائه دون مساس بامتيازاتها المكتسبة . ولكن عباس كان من المدرسة القديمة ، ويعتبر أكثر تركية من أيه . وقد قلّت أهمية الجيش في عهده برغم اصطدامه مع الدولة العثمانية في أزمة التنظيمات ، وشرح الالوف من جنوده ، وأوقف العمل في بناء القناطر الخيرية ، واستند الى كبار الملاك من (العثماني) ، وألقى المدارس الحديثة ، واكتفى بمدرسة واحدة لا يدخلها الا نخبة منتارة من الاتراك . ومنع الترقية عن المصريين ، ولهذا تعتبر حركة عباس من هذه الناحية ردة وتقهقرا .

وتوفي عباس فجأة بقصره في بنها (١٣ تموز ١٨٥٤) اثر نوبة من الصرع أصيب به في سنواته الأخيرة .

سعيد باشا :

وخلفه عنه محمد سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، بحكم نظام الوراثة . فالتزم نفس سياسة سلفه من حيث متابعة دعم السلطنة في حرب القرم ، حذر ضياع

الباشوية المصرية عند سقوط السلطنة ، اضافة الى اعتماده على مساعدة فرنسا التي ساندته ضد عباس ، لقاء ثمن يماثل ما قدمه عباس لانكلترا ، وهو منح امتياز حفر قناة السويس ، الى صديقه الفرنسي فرديناند دو لسيبس (١٨٥٤) ، وبعد ذلك بفترة ، ارسال (اورطة) سودانية الى المكسيك ، لتحمل جوها الحار ، وتخفف من خسارة الفرنسيين في حربهم لتأسيس امبراطورية تحت نفوذهم (١) .

وبخلاف عباس باشا ، كان سعيد متساهلا سخيا مع الاجانب ، في غير موضع للسخاء ، فقد اذعن لإلحاح دو لسيبس بشأن منحه امتياز شق القناة ، وصدقته حين زعم أن ذلك لن يكلفه الا التوقيع على العقد ، لأن الشركة ستكون دولية تتكفل بكل النفقات واللوازم . على أن سعيدا كان يرى أيضا أن بناء القناة سيجعله تحت ضمانه الدول ، ويجعل مصر خالصة له ولذريته ، وان الاستقلال عن السلطنة سيحول دون وقوع مصر بيد إحدى الدول الطامعة في امتلاكها ، وان فرنسا ستقف الى جانبه ضد نوايا السلطنة وتؤيد استقلاله عنها ، فضلا عن أن القناة ، ستعود على مصر بتنمية ثروتها ومواردها .

ولكن المشروع لقي معارضة انكلترا واستياء السلطنة التي خشيت أن يؤدي الى خلق مستعمرة فرنسية على ضفتي القناة ، تهدد السيادة العثمانية على مصر . بيد أن الاعتماد على انكلترا وفرنسا كان ينطوي على خطر تغفل النفوذ الاجنبي والقنصلي الى مصر والسودان معا . صحيح أنه لم يظهر أثر لهذا النفوذ خلال عهد عباس باشا الذي منع قدوم الاجانب الى مصر ، وطرد المئات منهم ، وقد كانوا يلقون تشجيع محمد علي ، ويعملون في المعامل والمصانع والادارات . ولكن انقلب هذا الوضع في عهد سعيد باشا ، وعاد التدخل الاجنبي في شؤون البلاد ، نتيجة تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ التي وضعت مصر وملحقاتها تحت الوصاية

(١) محمد فؤاد شكري « مصر والسودان » الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٤٦ . اراد نابليون الثالث تأسيس امبراطورية فرنسية في المكسيك على انقاض الحكومة الوطنية هناك . وشاركت الاورطة السودانية (٥٣ جنديا) في هذه الحرب ما بين (١٨٦٣ - ١٨٦٧) .

الدولية • وحين عاين سعيد سوء ندايرهم وخبت مقاصدهم في استغلال الامتيازات، حاول عبثاً أن يحد من نفوذ قناصلهم ومحاكمهم القنصلية التي كانت دائماً تحكم لصالح رعاياها في دعاوى التعويض الاحتيالي المقامة ضد الحكومة ، بل وتشاركهم في تلقيق الدعاوى وتحديد التعويضات • وعرف من هؤلاء القنصل الامريكي والبلجيكي واتحاد الهانسا (جزء من المانيا الشمالية) واليوناني والفرنسي والنمساوي • وكان ضعف سعيد في دحض ادعاءات الاجانب الجشعين بالتعويضات سبباً مبدئياً في تأزم الاحوال المالية في مصر ، يضاف اليه شغفه بالجيش ومنشآته المكلفة ، وشراؤه القصور والاراضي الواسعة ، وتأخرت رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين لمدة عام أو أكثر ، واضطر سعيد لعقد قرض في باريس بقيمة ٢٨ مليون فرنك (تموز ١٨٦٠) ، تبعه عقد آخر في لندن (آذار ١٨٦٢) بمبلغ قيمته الاسمية ٣٣ مليون جنيه ، وقيمتة الحقيقية ٢٤ مليون جنيه • وحين توفي سعيد ، كانت ديون مصر تقدر بسبعة ملايين وأربعمائة الف جنيه استرليني ، ولكن الشعب برغم ذلك تمتع في نهاية عهده بالحبوحة والوفرة الغامرة ، بعكس ما سيكون عليه حاله في عهد خلفه اسماعيل •

الخديوي اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) :

تولى اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي مسند الباشوية المصرية في دور يعتبر من أهم أدوار تاريخ مصر في القرن التاسع عشر • ففي هذا الدور الذي حكم فيه اسماعيل استكملت مصر استقلالها الداخلي ، بعد أن رفضت الدول المشتركة في تسوية ١٨٤٠ - ١٨٤١ أن تنال مصر استقلالها الكامل وتنفصل عن السلطنة ، وتجلي ذلك في تغيير نظام الوراثة ، فقد نص فرمان أيار ١٨٦٧ الموجه من السلطان العثماني الى اسماعيل ، على أن تنتقل ولاية مصر وملحقاتها الى أكبر أولاده الذكور بطريق الوراثة بدلاً من القانون العثماني الذي يقضي

(١) كانت زيارة اسماعيل الاولى للاستانة عام ١٨٦٣ بمناسبة تقليده ولاية مصر ، وقد ردد السلطان عبد العزيز بزيار قمصر في العام نفسه ، وسار اسماعيل في ركابه •

بأن تكون الوراثة للأكبر (الأرشد) في الأسرة . وبعد حوالي عشرة أيام صدر فرمان آخر بإنشاء (الخديوية المصرية) ، ومنح اسماعيل لقب (خديوي) وهي كلمة فارسية معناها الملك والوزير والسيّد ، وذلك على أثر زيارته للأستانة وبذل الاموال والهدايا السخية لأولي الامر هناك ، وتلبية طلب السلطان بإرسال فرق عسكرية مصرية الى كريت لخماد الثورة فيها . ووسع فرمان حقوق مصر في ادارة شؤونها الداخلية ، ورخص لها أن تعقد مع وكلاء الدول الاجنبية وثائق خصوصية تتعلق بالجمارك وأجور الضبطية للرعايا الاجانب (بوليس الاجانب) ، والتراتيز وادارة البريد . وبرغم أن لقب (الخديوية) لم يحصل أية حقوق استقلالية لمصر عن السلطنة ، الا أن تغيير نظام الوراثة قد أعطى (الخديوي) امتيازاً لا ينكر على ولاية وباشوات السلطنة العادين . وعلى ذلك ، نظر اسماعيل الى لقب (الخديوي) على نحو مخالف لنظر الآستانة ؛ ومن هنا نشأ التناقض في السنوات القليلة التالية بين الباب العالي الذي يصرّ على عدم المساس بالحقوق السلطانية ، وبين اسماعيل الذي تطلع الى تحقيق استقلاله التام عن السلطنة . وتزايد التوتر بينهما مع اقتراب موعد افتتاح قناة السويس ، وقيام اسماعيل بجولة في اوربة لدعوة الملوك والرؤساء لحضور حفل الافتتاح ، تجاهل خلالها حدود تبعيته للسلطان ، فتضايق الباب العالي من مسلكه المستقل وعقد القروض الاجنبية ، ومن تعاظم حجم قواته العسكرية البرية والبحرية . ولكن سرعان ما التزم الخديوي حدوده ، بعد أن أفهمته فرنسة وانكلترا أثناء جولته الاوربية ، بأنهما لا تؤيدان نزاعه مع السلطان لأنه يلحق الضرر به وبأسرته . فانكلترا صارت تنظر الى مصر قلعة جديدة تستدعي بقاءها تابعة للسلطنة ، خاصة بعد شق قناة السويس (١٨٦٩) وبرز أهمية مصر كطريق للمواصلات السريعة بين انكلترا والهند ، وكونها مفتاح السيطرة في البحر المتوسط ، ومدخل التوسع الاستعماري الجديد في افريقية . الامر الذي جعل الاستيلاء على مصر ، حجر الزاوية في السياسة الانكليزية وقتذاك . ولتحقيق ذلك لم يكن بدّ من تثبيت نفوذ الباب العالي على مصر ، وإحكام قيود الوصاية الدولية عليها ، ثم

استغلال الأزمة المالية المتفاقمة للتدخل سياسيا في شؤونها ، وأخيرا بتمسك بريطانيا بالفرصة لاحتلال مصر عسكريا .

وكانت نتيجة استياء الباب العالي أن أرسل الى الخديوي فرمانا مهينا (أيار ١٨٦٩) يحظر عليه عقد قروض جديدة بعد القروض الخمسة التي عقدها ما بين ١٨٦٤ - ١٨٦٨ وبلغت قيمتها الاسمية ٢٦ مليون جنيه والحقيقية ١٩ مليون جنيه ، كما يمنعه من بناء السفن الحربية الا بعد ترخيص من السلطان ، وتوجب عليه عرض ميزانية مصر العامة على الباب العالي ليعرف وجوه الدخل والصرف ، ومعنى هذا الاشراف على شؤون مصر المالية . ثم اقترحت الأزمة بعد وفاة عالي باشا الصدر الاعظم المتشدد (١٨٧١) ، وسفر الخديوي الى الآستانة ، واقناعها عن طريق الذهب والهدايا ، وخاصة للصدر الاعظم محمود نديم باشا . وصدر فرمان ايلول ١٨٧٢ الذي حوّل (الحكومة المصرية) الحق في عقد القروض الاجنبية ، وتبعه فرمان شامل صدر في حزيران ١٨٧٣ ، لتثيت جميع الحقوق والمزايا والامتيازات السابقة الممنوحة لمصر وحكامها ، بحيث أصبح لها الحق في عقد القروض الخارجية ومن القوانين التي تقي بحاجة البلاد ، رأسا بدون استئذان السلطان ، وبشرط عدم الاخلال بمعاهدات السلطنة مع الدول . ومقابل ذلك زادت مصر الجزية التي تدفعها للسلطنة الى الضعف تقريبا . وبذلك لم يبق للسلطان الا سيادة اسمية لا تتعدى سك العملة باسمه ، والخطبة له على المنابر ، ودفع الخراج للآستانة ، وتمثيل مصر في الخارج بواسطة السفراء العثمانيين . وظل فرمان ١٨٧٣ بمثابة قانون مصر الاساسي حتى عام ١٩٢٣ حين تنازلت السلطنة عن حقوق سيادتها على مصر في معاهدة لوزان .

على أن النجاح الذي أصابه اسماعيل في إبعاد النفوذ العثماني عن مصر ، ترتب عليه آثار مباشرة ، تمثلت في تقاوم النفوذ الاجنبي في مصر ، وزيادة تدخل الدول في شؤونها ، كما سرى بعد قليل في عرضنا للأزمة المالية . ولكن التوفيق لم يحالعه حين التفت بعد ذلك الى حل مشكلتين خطيرتين هما الحد من مساوىء النفوذ والقضاء القنصلي الناجم عن الامتيازات الاجنبية ، ومعالجة مشكلة المواصلات المائية العالمية الناتجة عن فتح قناة السويس .

برزت خطورة الامتيازات الاجنبية بعد أن رجح ميزان القوى لصالح الدول الاوربية ، وظهرت مساوئها بوضوح حين تكاثرت عدد الوافدين الاوربيين الى أقطار الشرق العربي لمباشرة أنواع من النشاط المحظور عليهم قبيل القرن التاسع عشر . فقد استغل الاوريون ضعف السلطنة لتفسير الامتيازات حسب مطامعهم وأهوائهم لإلحاق الاجحاف والغبن بالرعايا الوطنيين ، ولحماية اقتصادياتهم وتوطيد قوتهم في البلاد^(١) . وقد تدفق الاجانب على مصر في أيام محمد علي على نحو غير مسبوق ، فكان منهم الموظفون والتجار والمعلمون والصحفيون واللاجئون ، وأصحاب المصانع والمصارف والمدارس والمثافي وملأوا الاراضي والعمارات . . وأصبح لهم شأن في مصر لم تعرفه من قبل ، ولم ير الباشا في وجودهم مشكلة ، اذ اعتقد أن سطوته الشخصية تغني عن وضع اتفاقات دولية جديدة تنطبق على القرن التاسع عشر لا على القرن السادس عشر ، كما أن نظام الاحتكار الذي سار عليه طوال عهده تقريبا ، كان قيذا شديدا للنشاط الاجنبي في مصر . ولكن تساهل خليفته سعيد واسماعيل مع الاجانب ، شجعهم على التدفق الى مصر واستيطانها لمدة طويلة ، حتى تجاوز عددهم السبعين ألفا عام ١٨٧٨ مقابل ثلاثة آلاف عام ١٨٣٦ . فقد عثر عن سعيد انقياده في غير تبصر لأي مشروع يطرحونه عليه ، وأثر عنه استسلامه لقناصلهم واعترافه لهم بما ليس من حقوقهم . كما أدت مجاملة اسماعيل للقناصل ، طمعا في دعم دولهم له ، الى تجاوزهم على سيادة الحكومة ، وإغداقهم الحماية حتى على الرعايا الوطنيين ، والتزاع اختصاصات جديدة لمحاكمهم القنصلية ، كسلطة الفصل في القضايا التي يرفعها الاجانب على الوطنيين ، بل وعلى الحكومة المصرية ، واصدار أحكام محايية لرعاياها . وكان لا بد أن يتعذر تحقيق العدالة والمساواة في بلد كمصر يضم سبع عشرة محكمة قنصلية ، وتتمتع بامتيازات دولها من حيث عدم مشول رعاياها أمام المحاكم الوطنية ، وعدم خضوعهم لتفتيش منازلهم من قبل السلطات المحلية . وحين اعتزم اسماعيل الحد من مساويء النفوذ القنصلي ، تبنى

(١) انظر ص ١٢ - ١٣ من الكتاب .

مشروع وزيره الأرميني نوبار باشا ، القاضي بضرورة إلغاء المحاكم القنصلية .
وابدالها بمحاكم مختلطة تفصل في القضايا المتعلقة بالأجانب ويشترك فيها قضاة
مصريون وأجانب . وأرسلت مذكرة بهذا المعنى الى الدول المبيع عشرة عام ١٨٦٧ ،
ولكن فرنسا التي تعتبر نفسها الراعي التقليدي للامتيازات ، رفضتها كلياً .
وتعثرت المفاوضات وطال أمدها الى أن قبلتها الدول عام ١٨٧٣ ، وتبعها فرنسا
في العام التالي ، نظرا لتزعزع مكانتها بعد هزيمتها في حرب السبعين . وأدى افتتاح
المحاكم المختلطة عام ١٨٧٦ الى تنظيم القضاء القنصلي ، ولكن بما أن الفلاحين
المصريين لا يعرفون القوانين الجديدة النافذة في تلك المحاكم ، ولا يلمون بلغاتها
الاجنبية الثلاث ، فقد أصبحوا فريسة للابتزاز على أيدي المرائين الأجانب . بل
أن الخديوي وأسرته تعرضوا لأحكامها في القضايا المتصلة بالرعايا الأجانب ، وذلك
حين أصدرت ضده أحكاما جائرة لصالح الدائنين الأجانب ، عندما ارتبكت
أحواله المالية .

شهد النصف الاول من القرن التاسع عشر تعاظم أهمية مصر ، كطريق حيوي
للمواصلات بين الشرق واوروبا ، وبشكل أخص بين الهند وبريطانية ، فقد اتضح
أن الرحلة بين لندن وبومباي تستغرق شهرا واحدا ، بينما عن طريق الرجاء الصالح
تستغرق ثلاثة شهور ، وثبت أن الطريق المصري عبر البحر الاحمر أنجع من بديله
الطريق البري عبر سورية الشمالية ونهر الفرات والخليج العربي . وحين منح
سعيد امتياز حفر قناة السويس الى دولسبس في ١٥ تشرين الثاني ١٨٥٤ ،
شعرت الحكومة البريطانية المسيطرة على معظم المواصلات العالمية ، بأن المشروع
يهدد الطريق البري المصري ، فعملت على محاربته في الآستانة التي لم يكن بد
من الحصول على مصادقتها . وحين أقرت لجنة دولية من الخبراء في مطلع ١٨٥٦
امكانية وصل البحرين ، وسلامة المشروع من النواحي العملية والفنية ، أصدر
سعيد امتيازاً مفصلاً الى دولسبس ، وافق فيه على قانون الشركة ، وأهم ما ورد
فيه تعهد الباشا عن نفسه وعن خلفائه بأن تكون القناة حرة لعبور جميع سفن
العالم التجارية ، بشرط دفع الضريبة المفروضة ومراعاة القوانين ، وأن يسري
الامتياز لمدة ٩٩ عاماً من افتتاحها ، وبعدها تؤول ملكية القناة الى الحكومة

المصرية . وأن يتعهد سعيد بتقديم أربعة أخماس الأيدي العاملة اللازمة لحفر القناة ، وأن يكون لشركة القناة الحق في حفر ترعة للمياه العذبة من النيل الى موقع القناة ، مع حق امتلاك الاراضي اللازمة على ضفتي القناة ، وحق استيراد ما يلزم الشركة من أدوات وآلات دون رسوم جمركية . وحدد للحكومة المصرية نسبة ١٥ ٪ من صافي الأرباح الناتجة عن رسوم المرور ، والمقدرة بعشرة فرنكات عن كل مسافر وكل طن شحن (زينت هذه الرسوم أربعة فرنكات عام ١٨٧٤) . وأعلن دولسبس قيام الشركة البحرية الدولية لقناة السويس برأسمال قدره مائتا مليون فرنك موزعة على أربعمئة ألف سهم ، اشترت منها فرنسة (٢٠٧١١١) سهما أي ما يعادل ٥٢ ٪ من الأسهم ، واشترى سعيد باشا ٦٤ ألف سهم اضافة الى ١١٢ ألف سهم ، هي ما تبقى من الأسهم بعد توزيعها ، سجلها دولسبس على اسم الباشا ليكسب الشركة مركزا سياسيا وماليا أكبر من حقيقتها ، واضطر الباشا لعقد قرضين خارجيين عام ١٨٦٠ و ١٨٦٢ ليدفع ثمن الأسهم (٨٨ مليون فرنك) وكان ذلك فاتحة الأزمة المالية . أي أن الباشا سدّد قرابة نصف رأسمال الشركة (٤٤ ٪) ، اضافة الى تعهده بامدادها بالمياه العذبة ومقالع الحجارة ، وأهم من ذلك ، بالأيدي العاملة المصرية التي لا تقل عن عشرين ألف رجل يوميا ، والتي كانت تحتل شروط العمل الشاقة وتعاني من الحمى وقساوة المناخ والجوع ، فضلا عن حق الشركة في انتزاع ملكية الاراضي التي تحتاجها على ضفتي القناة لاستغلالها واقامة المباني عليها . فاذا أضفنا الى هذا أن المتعهدين والمقاولين استولوا على أجور العمال المتفق عليها ، والمحددة بقرش واحد للعامل يوميا كأجرة وبدل طعام ، أدركنا أن القناة في واقع الامر ، انما قامت على أعمال (السخرة) والعمل الجبري المجاني المصري .

انزعج سعيد باشا من تصرفات دولسبس ، ورفض الاعتراف بمشروعية عمله والسماح بمباشرة الحفر ، فلم يكثر دولسبس ، بل أعلن في ٢٥ نيسان ١٨٥٩ بدء العمل في شق القناة . وانتقلت المعركة الدبلوماسية الى الآستانة لتحتمل بين فرنسة المؤيدة للمشروع ، وانكلترا المعادية له . وضغطت انكلترا على السلطان كي يمتنع عن اقرار قانون امتياز الشركة . ولم يلبث الباب العالي أن أعلن

أن منح الامتياز لم يكن من صلاحية باشا مصر ، وطالب بالغائه ، فظهرت أزمة هددت بتعطيل المشروع . ولكن سعيدا مات في كانون الثاني ١٨٦٣ ، وخلفه اسماعيل الذي لم يكن يعارض المشروع ، وانما كان يستنكر شروط الامتياز السخية والتنازلات التي منحت الى دولسبس ، ولا سيما في موضوع ترعة المياه العذبة ، وموضوع تزويد الشركة بالأيدي العاملة المصرية التي تحتاجها عمليات الحفر والبناء والتي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد الزراعي في مصر ، وتحرمه من نتاج عمل الالوف من الفلاحين^(١) . واقترح اسماعيل استرداد امتياز حفر ترعة المياه العذبة ، مع جميع الاراضي الواقعة على ضفتي القناة ، وبرهن على حسن نواياه بشراء الاسهم التي فرضها دولسبس على سعيد باشا . ولكن الأزمة لم تجد حلا سريعا ، وتدهورت أحوال الشركة ، وتوقفت عن العمل . فأحال دولسبس النزاع بين اسماعيل والشركة الى التحكيم ، واختير نابليون الثالث ليفصل في النزاع ، فصدر حكمه بعد فترة من الوقت ، وكان بالغ التحيز والقسوة . فمقابل تلبية طلب الخديوي اسماعيل ، تحريم أعمال السخرة في شق القناة ، واسترجاع الاراضي الصحراوية التي كانت الشركة قد حصلت عليها دون مقابل ، على جانبي القناة ، فرض الحكم « غير المتحيز » على الخديوي أن يدفع غرامة قدرها ٨٤ مليون فرنك (٣٣٦ مليون جنيه) الى الشركة . وبعد دفع الغرامة ، تحسنت مالية الشركة ، فتابعت العمل ، واستخدمت الآلات والروافع المخترعة حديثا بدل العمل اليدوي . ومارست فرنسا الضغط على السلطان فأرسل فرمان الموافقة على شق القناة (آذار ١٨٦٦) ، وكان قد مضى سبع سنوات على مباشرة العمل فيها ، مع بعض البطء الناجم عن المصاعب السياسية التي صادفتها الشركة . ثم تقدم العمل بسرعة بفضل الحفارات الميكانيكية الحديثة . وحدد يوم ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩ موعدا لافتتاح القناة ، باحتفال فخم قصد منه أن يظهر الخديوي كواحد من أعظم ملوك العالم في أعين مدعويه من الملوك والامراء الاوروبيين .

Holt, op. cit., P. 200 (١)

وكان على اسماعيل أن يعقد قروضا جديدة ، وبشروط مجحفة ، ليدفع الغرامة التي فرضها عليه نابليون الثالث ، وليسدّد نفقات الاحتفال بالقناة ، وقد تجاوزت المليون جنيه ، وسوى ذلك من وجوه الاتفاقات المختلفة . وكان طموحا لإيصال مصر الى مصاف الدول الاوربية الراقية . ونتيجة إعجابه بالحضارة الاوربية وتوقه للسير على نهجها ، تولد عنده شعور بالعظمة ونزوع لتقليد ما هو غربي . ولقد أورثه هذا نزوعا الى الاستبداد والاسراف ، فكبّل مصر بقيود الديون والتبعية ، وأصاب شعبها بالعوز والفاقة . وكان اسماعيل في البدء مقتصدا لا يهتم الا بأراضيه ومزارعه الواسعة التي جنى أرباحا طائلة من زراعتها بالقطن ، وخاصة في فترة انحباس تصدير القطن الأمريكي الى انكلترا والاسواق الاوربية بسبب الحرب الاهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) ، وتضاعف سعر القطن من القطن المصري أربع مرات تقريبا ، كما تضاعفت الكميات المصدرة منه بنفس المقدار ، فوصلت الى مليون قطن . وسارع الفلاحون والملاك والتجار لزراعة القطن والافادة من مراحه المجزية . وساد البلاد فترة من اليسر والرخاء لم تلبث أن انصرفت ، مع نهاية الحرب الاهلية الأمريكية عام ١٨٦٥ ، وعودة القطن الأمريكي الى أسواق التصدير . وترتب على ذلك هبوط سعر القطن المصري هبوطا شديدا ، ظهرت آثاره في تردّي أحوال الفلاحين واضطرارهم لمواجهة الخيار الصعب : الاستدانة من المرايين وكبار الملاك ومشايخ البلد لسداد الضرائب وفوائد الديون . أو بيع أرضهم وهجرها لفداحة ضرائبها . واستفاد شيوخ البلد من الأزمة المالية القائمة ، لإقراض الفلاحين أو شراء أراضيهم ، فانتقلت مساحات واسعة من الأرض الى أيديهم . وساهم ذلك مع إجراءات القرعة العسكرية وأعمال السخرة في زيادة الهجرة من الريف وافقاره .

ولتلافي الخطر الذي يهدد اقتصاد البلاد والمتمثل في انهالك الأرض الزراعية بزراعة غلة واحدة هي القطن ، سارع الخديوي الى زراعة قصب السكر ، فعوّض بها خسائره من القطن جزئيا . ولكن مصانع السكر التي أقامها لم تحقق نجاحا يذكر ، بسبب سوء الإدارة والاختلاس والتبديد والمنافسة في أسواق التصدير . ويبدو أن أرباح المشاريع لم تكف لتحسين وضع اسماعيل المالي ،

فتشدد في جمع الضرائب المقررة على الارض الزراعية ، وعلى الاملاك والرؤوس وما اليها ، ولكن مواردها عجزت عن الوفاء بديونه للاجانب ، أو سد حاجات الدولة اليومية . فلجأ الى القروض الداخلية من أهالي البلاد ، وأصدر عام ١٨٧١ قانون المقابلة ، ويقضي بأن يدفع الاهالي الضرائب المربوطة على أطيانهم سلفا ، ولمدة ست سنوات ، في ظير اعفائهم على الدوام مسن نصف الضريبة المطلوبة ، وبشرط عدم زيادة هذه الضرائب المنتقص منها ، أو مطالبتهم بالمساهمة في قروض أخرى الا بموافقة مجلس شورى النواب الذي تأسس منذ عام ١٨٦٦ .

وأقبل كثير من الملاك على دفع (المقابلة) الذي كان اختياريا في البدء . ثم أصبح اجباريا ، وقدر مجموع ما جمعه قانون المقابلة بمبلغ ١٥ مليون جنيه . ولا شك أن دفع (المقابلة) ألحق ضررا بالغا بالمالية المصرية ، لأن الحكومة بموجبه تضحي سنويا بنصف ضريبة الاراضي وتقرّب من مليوني جنيه سنويا . ومما يجب ذكره أن (المجلس الخاص) الذي كان الخديوي يدعو للتداول في شؤون الدولة ، ويتألف من النظار (الوزراء) والباشوات ، أرفق بمشروع (المقابلة) تقريرا في آب ١٩٧١ ، جاء فيه : « غير أن الوصول الى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الدواء . فأين هو الدواء ؟ ان الدواء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم ، والتي تبلغ وحدها أكثر من نصف الإيرادات العمومية »^(١) ، أي أن ارتفاع الفائدة التي أصر عليها الدائنون الاجانب ، كان السبب الاساسي في الارتباك المالي الراهن . وابتدع وزير المالية اسماعيل صديق المعروف بالفتش ، قرضا أهليا آخر يعرف بقرض الروزنامة (١٨٧٤) ، ويقضي بأن يودع الاهالي أموالهم في مصلحة (الروزنامة)^(٢) بربح مقداره ٩ ٪ . ولكن هذا القرض لم يلق النجاح المرتقب ، وكل ما جمعه لا يتجاوز ١٨ مليون جنيه استولت عليها الحكومة ، ولم تلتزم بدفع أرباحها بانتظام . وانكشف مدى العجز المالي الذي عانت منه

(١) شكري ، المصدر نفسه ص ١٤٣ .

(٢) الروزنامة مصلحة حكومية يودع فيها الاهلون أموالهم بشكل امانات تتصرف فيها الحكومة مقابل دفع معاشات للمستحقين .

المالية ، حين وضعت يدها على خزائن الدولة ، وعلى الاموال المودعة في خزائن
الاقواف للأغراض الدينية والخيرية .

وفي عام ١٨٧٣ عقد الخديوي مع يت لوينهايم^(١) المالي القرض المعروف
بالقرض المشؤوم ، وقدره ٣٣ مليون جنيه ، بفائدة ٧ ٪ ، وذلك بحجة دفع جزء
من ديون مصر . فكان هذا القرض وبالا على الحكومة ، اذ لم يصلها منه فعلا ،
الا ٧٧٠٠٠٠٠٠ ر ٧٤٠٠٠٠٠ جنيه ، أي بنقص ٣٧ ٪ من قيمته الاسمية ، بسبب تكاليف
القرض من تفقات وخصم وسعسرة ، وبسبب هبوط قيمة السندات المالية التي
دفعت ضمن القرض ، بحيث لم تتسلم الخزانة المصرية من القرض نقدا الا ١١ مليون
جنيه . في حين التزمت مصر بسداده من ايرادات السكك الحديدية وجزء من
الضرائب ، وعوائد الملح . .

لقد هبطت قيمة السندات المصرية في أعقاب اعلان الباب العالي (٤ تشرين
الاول ١٨٧٥) بأن نصف الفائدة المستحقة على الدين العثماني العام وقسائم
(كوبونات)^(٢) استهلاكها ستدفع نقدا لمدة خمسة أعوام اعتبارا من مطلع عام ١٨٧٦ .
وإن النصف الثاني سيستلمه الدائنون على شكل سندات على الخزانة العثمانية
بفائدة ٥ ٪ . وكان معنى هذا افلاس الحكومة العثمانية . ولما كانت مصر مرتبطة
بالسلطنة ، فقد استبد القلق بدائي مصر ، خشية أن يقتدي اسماعيل بالسلطان
عبد العزيز ويعلن افلاسه . فتزعزت الثقة بالخديوي ، وهبطت أسعار السندات
المصرية ، وتدهورت الحالة المالية الى أدنى درجة ، وامتنعت المصارف عن
تسليف الخديوي ، فاضطر الى مفاوضة مصرف فرنسي لاصدار سندات على المالية
بضمان أسهم الحكومة في قناة السويس ، وعددها حوالي ١٧٦ ألف سهم .
وحذر لورد دربي Derby وزير الخارجية الانكليزية من تورط فرنسا في القناة التي

(١) هيرمن اوبنهايم برومي الاصل يحمل الرعوية الانكليزية ، ويملك مصارف في
باريس والاسكندرية ، وعلى صلة وثيقة بالبيوت المالية في لندن .

(٢) الكوبون قسيمة مرفقة بكل سهم أو عند ، تقدم عند موعد دفع الارباح
والفوائد وتفصل للاحتفاظ بها بعد دفعها .

تفوق المصالح الانكليزية فيها مصالح الدول الاخرى ، وفي أقل من أسبوع تمكن دزرائيلي رئيس الوزارة وزعيم المحافظين من شراء الاسهم ، بعد أن حصل على ثمنها من بنك روتشيلد ، ووافق البرلمان على هذه الصفقة التي تمت أثناء العطلة البرلمانية ، وقبض الخديوي ثمنها ٣٩٦٧٥٨٣ جنيهًا ساعدت على تأجيل الانهيار المالي مؤقتًا .

حاول الخديوي اصلاح وضع البلاد المالي ، فطلب من انكلترا مساعدته لفحص المالية المصرية ، بارسال اثنين من الموظفين يشرف أحدهما على الإيرادات والثاني على المصروفات . ولكن انكلترا بدلا منها أرسلت بعثة كاملة برئاسة كيف Cave عضو البرلمان وعضو مجلس الملك الخاص ، لاجراء تحقيق دقيق عن حالة مصر المالية ! وجاء في تقريرها المنشور في نيسان ١٨٧٦ أن جشع الممولين الاجانب تسبب في ارباك المالية ، اضافة الى الاسراف في اتفاق مبالغ باهظة للاسراع في اقتباس الحضارة الغربية . وان التكاليف الحقيقية لكل قرض مصري لم تقل عن ١٢ ٪ سنويا ، ومنها ما بلغت ٢٦٫٩ ٪ ، وأن هذا الجشع ظهر في جميع الديون . وفي نيسان ١٨٧٦ أوقف الخديوي دفع أقساط الديون مؤقتا ، فانتشر الذعر في الاوساط المالية الاوربية ، ورفع الممولون والمرابون عقيرتهم بالتهديد والوعيد ، فسمى الخديوي لتهدة الخواطر بتوحيد ديون الحكومة في دين موحد قدره ٩١ مليون جنيه يدد في ٦٥ عاما بفائدة ٧ ٪ ، وبانشاء (صندوق الدين العمومي) من مندوبي الدول الدائنة ، ومهمته استلام إيرادات الجمارك والسكك الحديدية ودخل أكبر مديريات القطر ، ضمانا لتسديد أقساط الدين .

وشكا الدائنون الذين تضرروا من توحيد الديون وجاءت بعثة تسلمهم مؤلفة من كوشن Goschen الانكليزي وجوير Joubert الفرنسي ، وطلبا من الخديوي فصل بعض القروض عن الدين الموحد ، لتؤلف بسفرتها دينا مستازا . يكون دخل السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ضامنا لسداده . كما طلب فرض الرقابة الثنائية (الانكليزية الفرنسية) على المالية . مع الابقاء على صندوق الدين ، وتشبها بأن يكون سعر الفائدة ٧ ٪ وليس ٥ ٪ كما اقترح الخديوي . وبذلك

اشتد ضغط الحكومة على الفلاحين ، وبخاصة في موعد دفع أقساط الديون ، للحصول على الضرائب الفادحة في سنة انخفضت فيها مياه النيل ، وهلك المحاصيل بفعل برد الشتاء القارص ، وتكدت البلاد خلالها نفقات اضافية نتيجة اشتراك القوات المصرية مع السلطنة في الحرب ضد روسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨)^(١) .

وظهرت الأزمة مجددا حين أثارت الجاليات الأجنبية ، وخاصة في الاسكندرية ضجة كبيرة لظنهم بأن الخديوي يخذلهم بادعاء العجز عن الدفع ، بينما تملك مصر والخديوي ما يكفي لسداد الدين المطلوب . وتحت وطأة الضغط الفرنسي الانكايزي الذي وصل حد التهديد بالقضاء على الخديوية نفسها ، رضخ الخديوي ، ووافق على تشكيل لجنة تحقيق دولية في مطلع عام ١٨٧٨ . وضمت اللجنة مندوبي الدول في صندوق الدين ، ومعنى هذا أن الدائنين هم الذين تولوا التحقيق مع خصمهم الخديوي ، وكان بينهم من لا يحفظ الود له . وأثارت اللجنة غضب المصريين حين أظهرت سلطتها على الادارة الوطنية ، وأصرت على استجواب من تشاء من الموظفين في الثغور والاقاليم ، وبينهم شريف باشا وزير الحقانية (العدلية) والخارجية الذي رفض المشول أمام اللجنة . وعندما أصرت اللجنة على استجوابه ، في محاولة سافرة لإخراج الخديوي ، قدم شريف استقالته . وأشار تقرير اللجنة الى كثرة نفقات الخديوي الشخصية ، ووجوب الفصل بين أمواله وأموال الحكومة . كما أشار الى فساد ذمم المتعهدين الاجانب وجشع المرابين والممولين . وأوصت بأن يتنازل الخديوي وأسرته عن أملاكهم في ظهير روائب سنوية معقولة ، وأن يتنازل أيضا عن سلطته الشخصية المطلقة الى وزارة مسؤولة . وأغفلت اللجنة أية اشارة الى فائدة الدين المرتفعة ، والضرر الفادح الذي يلحق بمصر واقتصادها نتيجة وجود أكثر من مائة ألف أوروبي مقيم في مصر ، يعملون في التهريب والنهب والتجاوز ، مستفيدين من حماية الامتيازات ،

(١) أرسلت الخديوية المصرية الى البلقان (١٨٧٦) تسعة آلاف جندي لمساعدة السلطان في اخماد ثورة البوسنة والهرسك ، ثم أرسلت حملة اضافية تضم ٦ - ٧ آلاف جندي علي سفن تركية ، في حزيران ١٨٧٧ لمساعدة السلطان في حربه ضدروسية .

وهم بالمقابل لا يؤدون للخزانة قرشا واحدا . كذلك لم يتضمن تقرير اللجنة اشارة الى تدفق الموظفين الاوربيين ذوي الرواتب الضخمة الذين زاد عددهم على الثمانمائة .

أذن الخديوي لتوصيات اللجنة ، وتخلّى عن جزء كبير من أملاكه ، ثم جاءت الخطوة التالية حين اتفقت انكلترا وفرنسة على تشكيل وزارة مختلطة في مصر ، يدخلها وزيران اوريان ، أحدهما انكليزي للمالية ، والثاني فرنسي للاشغال العامة . وهذه الوزارة تحل محل الرقابة الثنائية ، وتقوم على أساس أن تقييد سلطة الخديوي شرط أساسي لكل اصلاح مالي . وأوعزت الدولتان الى الخديوي باستدعاء نوبار برقيا من أوربة ، وتكليفه برئاسة الوزارة ، نظرا لميوله الاوربية واتجاهاته المطمئنة^(١) . واحتفظ نوبار بوزارتي الخارجية والحقانية ، وتولى شريف وزارة الحرية ، وعلي مبارك وزارة المعارف والاعواقف . وعين ريفرس ولسون للمالية ودي بلينير الفرنسي للاشغال . ولكن حكم البلاد كان بيد ديكتاتورية ثلاثية مؤلفة من نوبار وولسون ودي بلينير ، واتضح أن الوزارة الجديدة لجأت الى نفس أساليب الحكومات الماضية لمعالجة الأزمة المالية ، حين بدأت عملها بعقد قرض من بيت روتشيلد في لندن (آخر تشرين الاول ١٨٧٨) بشروط مجحفة ، وبقيمة اسمية بلغت ٨٥ مليون جنيه انكليزي ، وقيمة حقيقية ٦٢٩٧ مليون جنيه انكليزي بغرض سداد الديون . ولذا لم تدفع منه الرواتب المتأخرة للموظفين والضباط ولا اتفقت منه على المرافق العامة . وبدلا من ذلك اشتدت في جمع الضرائب وطردت عددا كبيرا من الموظفين المصريين لتستخدم مكانهم موظفين أجانب برواتب كبيرة وكفاية ضئيلة . وزادت حدة التذمر ، وشجع الخديوي حركة الاستياء العامة ضد (الوزارة الاوربية) .

ولكن تجربة الوزارة المختلطة كانت محكومة بالفشل مقدما ، لأن العنصر الوطني لم يعكس مشاعر السكان ونوازعهم الوطنية وميولهم الدينية بنحو كاف . ولأن

(١) انظر من سياسة نوبار ، د. احمد عبد الرحيم مصطفى « مصر والسالة المصرية » القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٧ - ٤٨ و ٦٥ .

الوزارة لكي تفرض سلطتها على رؤوسها ، لا بد أن تتعاون مع الخديوي الذي لا يزال يتمتع بنفوذ قوي على الموظفين الوطنيين ، وييده نجاح التجربة أو فشلها . وما فعله نوبار وولسون كان يعكس هذا الاتجاه تماما ، اذ بذلا ما بوسعهما لتجريد الخديوي من سلطاته بسبب كرههما الشخصي له . هذا الى أن نوبار الذي لا يتقن العربية ، لم يكتسب ثقة المصريين ومحبتهم ، فقد رأوا أنه أداة انكليزية لفرض الحماية على البلاد ، وأنه أرمني مسيحي عيَّنه الاجانب في منصبه وساندوه ، وأنه أثرى على حساب الشعب بفضل الرأسمالين الاوربيين . أما الفلاحون فقد رأوا في نوبار منشيء المحاكم المختلطة التي أسلمتهم الى جشع المرايين اليونانيين . فاذا أضفنا الى ذلك أن ولسون ودي بلينير كانا يجهلان تماما لغة البلاد وعاداتها وتقاليدها ، تأكدنا من صحة ما ذكره فارمان القنصل الامريكي العام في مصر آنذاك : ان الوزارة الاوربية كانت تحكم البلاد كما لو كانت تحكم احدى مقاطعات الهند^(١) .

والحق أن (الوزارة الاوربية) تألفت في وقت عانت فيه المالية من الافلاس ، لدرجة أن معظم الضباط لم تصرف رواتبهم منذ عشرين شهرا ، وان الفلاحين في الاقاليم باعوا محاصيلهم مقدما بأقل من نصف القيمة أو بربع القيمة ليدفعوا الضرائب تفاديا لقسوة جبايتها ، فزاد بؤس الشعب ، وقدّر أن عشرة آلاف ماتوا جوعا في الوجه القبلي (الصعيد) بسبب الفقر الناتج عن فداحة الضرائب^(٢) . فلا عجب اذا جاءت الوفود تشكو الى الخديوي قسوة الحكومة في جمع الضرائب وارهاق الناس ، واذا نشطت الحركة الوطنية ضد التدخل الاجنبي ، وأخذ العلماء والاعيان يجتمعون في منزل السيد البكري نقيب الاشراف ، ويتهمون الوزارة بالخيانة وممالة الاوربيين .

ثم جاءت الضربة التي أطاحت بوزارة نوبار حين تجمّع حوالي ٢٦٠٠ من الضباط

(١) مصطفى ، المصدر نفسه ص ٧١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٣ نقلا عن :

Farman, Egypt and its Betrayal N.Y. 1908 P. 248.

المسرحين الذين طلب اليهم تسليم أسلحتهم في القاهرة ، وقاموا بمظاهرة الى مبنى رئاسة الوزارة ووزارة المالية في ١٨ شباط ١٨٧٩ ، وانضم اليهم أعضاء من مجلس شورى النواب وجمهور من الشعب . فلما حضر نوبار به هاجمه الضباط وأهانوه ، كما هاجموا ولسون ، واقتيد الرجلان الى وزارة وحوصروا فيها الى أن تدخل الخديوي بناء على طلب القنصل الانكليزي ، من تفريق المظاهرة . وفي اليوم نفسه أعلن اسماعيل بحضور أعضاء القنصلية أنه لن يكون مسؤولا عن النظام العام الا اذا تمتع بسلطته البلاد . ثم طالب باستقالة نوبار واتهمه بسلب سلطته وزعزعة مركزه . وحين نوبار استقالته في اليوم التالي قال اسماعيل : « أستطيع أن أحكم البلاد الاستعانة بأي جندي ، ولكن وزارة الاجانب الذين يختلفون في دينهم عن ا. لن يمكنها حكم البلاد الا بالقوة المسلحة » (١) .

اعتبرت فرنسا وانكلترا ما حدث تحديا لنفوذهما في مصر ، ولكيا الخديوي مجلس الوزراء ، اتفقت الدولتان أن يرأسه ولي العهد الامير توفيق ، وأن يكون للوزيرين الانكليزي والفرنسي حق (الفيتو) على مجلس الوزراء . وفي آذار تشكلت وزارة توفيق ، وواصل الوزيران الاو تحديهما للخديوي بحجة عرقلة سير الجهاز الحكومي . ولكن (الفيتو) للوزيرين الكلمة العليا في شؤون البلاد ، وسلب مجلس شورى النواب حقوقه . ولذا زاد تقارب الخديوي والمجلس ، وتقدم النواب والعلماء و الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام اليهود في ٢ نيسان بلائحة وطنية يطالب بتأليف وزارة مصرية بحتة ، واقرار مبدأ مسؤولية الوزارة أمام المجلس ، إلبديون دون الحاجة لاشهار افلاس البلاد . ودعا اسماعيل قناصل الدول اليهم أن في البلاد موجة عامة من الغضب والاستياء ، وان البلاد ليست افلاس ، بل هي قادرة على الوفاء بكل التزاماتها المالية ، وان الامير توفيق

(١) المصدر نفسه ص ٧٦ ، نقلا عن فارمان ص ٢٤٠ .

استقالة وزارته استجابة للرأي العام الذي يطالب بوزارة وطنية مسؤولة . وان الوزارة يجب أن تشكل من عناصر وطنية خالصة . واضطر الوزيران الاجنيان للاستقالة كما استقالت لجنة التحقيق ، وأعلنت في تقريرها أن مصر في حالة افلاس منذ عام ١٨٧٦ ، وبناء على ذلك يجب خفض أرباح الديون .

وبرغم أن الحكومة الانكليزية آنذاك كانت تلتزم بقاعدة عدم التدخل رسميا لحماية الاشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رساميلهم في مشروعات أجنبية اذ عليهم أن يقبلوا نتائج مخاطراتهم من منافع ومغارم ، فانها في حالة مصر ، نقضت هذه القاعدة بتدخلها السافر ، وانضمت الى فرنسا في توجيه تهديد الى الخديوي لاعادة الوزيرين الاوربيين ، ولكن الخديوي أجاب ان الرأي العام المصري لن يسمح بدخول الاجانب في الوزارة . وقدم شريف الى مجلس شورى النواب مسودة لائحة أساسية (دستور) في ١٧ أيار تضمنت مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ، وان شعب مصر والسودان هو مصدر السيادة والسلطة .

وفي غضون ذلك أقنع ولسون بيت روتشيلد بأن أمواله مهددة بإنشاء الحكومة الدستورية في مصر ، فاستخدم بيت روتشيلد كل نفوذه للضغط على حكومات باريس ولندن وبرلين من أجل التدخل سريعا . ولما اتضح لفرسة أن الكثرة غير معنية بعزل الخديوي ، حثت بسمارك على التدخل لصيانة مصالح أصحاب الديون الالمان ، ورحب بسمارك بهذه الفرصة التي أتاحت له أن يجعل لالمانية مكانة في شؤون الشرق ، فاضطرت انكلترا للانضمام الى الدولتين ، ومطالبة الباب العالي بعزل الخديوي . ورأى الباب العالي أن الظرف مناسب ليؤكد سيادته على مصر مجددا ، ، فأرسل في ٢٦ حزيران برقيتين الى مصر ، الاولى موجهة الى اسماعيل (خديوي مصر سابقا) بعزله ، والثانية الى محمد توفيق باشا بتوليته (السدة الخديوية) . وفي ٢٨ حزيران غادر اسماعيل الاسكندرية الى نابولي ، وبقي في المنفى حتى توفي بالآستانة في آذار ١٨٩٥ . وشهدت مصر بعد اسماعيل فترة محفوفة بالمخاطر ، وبما أن فرنسا وانكلترا اشتركتا في خلع حاكم البلاد الذي قاوم نفوذهما في مصر ، فقد كان من الصعب أن ينجو الخديوي الجديد من تدخل الدولتين المتريصتين بمصر على الرغم من تنازعهما .

واسماعيل برغم أخطائه الفاحشة التي أوصلت البلاد الى الهاوية ، قد تجاوب في نهاية الامر مع المشاعر الوطنية ، وانحاز الى الصف الوطني ، واستغل حركة ١٨٧٩ لمقاومة التدخل الاجنبي والتصدي له .

وبعد ، إن نظرة تحليلية انتقادية على عهد اسماعيل ، تظهر بجلاء أن الرجل كان يتمتع بكثير من المزايا ، من حيث تطلعه الى استقلال بلده ، ومن حيث شغفه بالتعمير وجبه للتجديد . فخطة التعمير أسهمت حقا في عملية التحوّل والتغيير التي بدأت أيام جدّه محمد علي .

لقد شيد حديقة الازبكية على الطراز الحديث ، وأقام خلفها دار الاوبرا الجميلة ، وتمثالا لوالده ابراهيم وهو على صهوة جواده ، كما بنى قصر عابدين ليكون مقره الرسمي ، وقصر الجزيرة حيث أقام كبار ضيوفه أثناء افتتاح القناة . وشيّد ترع النيل والجسور ومصانع السكر وميناء الاسكندرية ومعامل المياه فيها ، وحمامات حلوان المعدنية ، وأصلح ميناء السويس ، ونصب المنائر على سواحل مصر ، واشترى ادارة البريد من صاحبها الايطالي وجعلها تابعة للدولة ، ومدّ السكك الحديدية من القاهرة الى كل من اسيوط والسويس ، وأسس شركة ملاحية كبرى باسم (شركة البوستة الخديوية) عام ١٨٧٣ . وكانت تملك ٢٥ باخرة حديثة للسفر والشحن بين موانئ البحر المتوسط والبحر الاحمر . ومددت خطوط التلغراف وتطورت صناعة النسيج والسفن والاسلحة وصب الحديد وحلج القطن وسواها . ولكن الصناعات النسيجية والمعدنية لم تستطع منافسة الصناعات الاجنبية الموازية ، لأن معاهدة بلطة ليمان (١٨٣٨) حرمت المنتجات الصناعية في مختلف ولايات السلطنة من الحماية الجمركية .

وصدر قانون ١٨٦٨ الذي أسس النظام التعليمي للدولة ، وشهد عهد اسماعيل تجديدا جذريا في فتح مدارس البنات ، والمدرسة الاولى أنشأتها زوجة الخديوي عام ١٨٧٣^(١) . كما شهد عهده تأسيس مجموعة من المؤسسات العلمية

Holt, op. cit., P. 205 (١)

والجمعية تولى النمط الاوربي منها المكتبة الخديوية (١٨٧٠) وعلي مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣) كان له فضل جمعها من مكتبات الجوامع ومن مصادر أخرى . وتأسس المتحف المصري (١٨٦٣) سجل تطور علم الفرعونيّات ، وأول الجمعيات العلمية هو (المعهد المصري) الذي أنشئ عام ١٨٦٩ وقبله أنشئت (جمعية المعارف) ١٨٦٨ وجعلت مهمتها نشر المخطوطات العربية ، ونتيجة لتوسع امبراطورية اسماعيل الافريقية تأسست الجمعية الجغرافية الخديوية (١٨٧٥) للبحث الجغرافي وخاصة للكشف الافريقي . وأصبحت (الوقائع المصرية) يومية في عهد اسماعيل ، وظهر عدد من الصحف على يد أشخاص ، مثل الجوائب لأحمد فارس الشدياق ونشرت في استانبول ووصلت الى مصر وغيرها من ولايات السلطنة . وتزايدت أهمية الصحافة المصرية في عهد اسماعيل حين هرب صحفيون من أصل لبناني من بلاد الشام العثمانية الى مصر ، حيث وجدوا جواً أرحب في ظل الخديوية ، ومنهم سليم وبشارة تقلا اللذان أصدرتا (الاهرام) عام ١٨٧٦ فأصبحت أكبر صحيفة عربية .

ولكن اسماعيل كان على غرار أبطال المآمي اليونانية القديمة ، الذين ذكرهم أرسطو في كتابه (فن الشعر) بقوله : « ان كل واحد منهم على الرغم من بطولته كان يعاني من هذا الشرخ الخلقي الذي يودي به الى الفناء » . وكذلك كان اسماعيل . فالشرخ المأساوي الذي كان مصاباً به هو الاسراف وسوء التدبير والتقدير . وكانت هذه الخلقة لديه هي التي أوردت مصر موارد الهلاك ، وسببت الفقر المدقع الذي ران على البلاد . وقد استعمل اسماعيل الحكام على البلاد والقرى من الاتراك والشراكسة ، فلم يتبعوا الا سياسة الشدة . وهو نفسه استكثر من الاموال والاملاك ، وتمسف زبائنه في جباية الضرائب من الفلاحين الذين كانوا يستدينون لدفعها ، فتذهب أموالهم الى الدائنين والمرايين أولاً بأول . هذا الى تسخير الاهالي في مزارعه الخاصة الواسعة . وحين استدان المبالغ الباهظة من مصارف أوربة ، سمح لنفسه أن يتصرف بالبلاد كما لو كان يملكها^(١) .

(١) انظر : Lady Duff Gordon - Letters from Egypt (1862-1869)
Enlarged Centenary Edition, London 1969.

ومشهوره مقابلة ابنه توفيق مع عرابي يوم عابدين وقوله له : « لستم إلا عبيد إحساننا » وكان ردّ عرابي حاسما : « لسنا عبيدا ولن نورث بعد اليوم » . وكلمة توفيق تكشف عن الفكرة التي هيأت لاسماعيل وخلفائه ألاّ يحسبوا للشعب حسابا . وردّ عرابي كان البداية التي أطاحت بأسرة محمد علي .

ومجلس شوري النواب الذي أنشأه اسماعيل ، وإن كان مظهرا من مظاهر تنسبته بأوربة ، إلا أن اسماعيل لم يقصد منه مجرد التقليد ، وإنما أراد أن يوجد الى جانبه هيئة يسبغ عليها صفة نيابية شعبية لتعاونه في الخروج من المآزق والازمات المستعصية التي تورط فيها . فأراد أن يجمع المجلس المذكور لمساعدته في تقرير ضرائب جديدة ، وفي الوقت نفسه يقنع أوربة بأنه آخذ بسياسة الإصلاح الدستوري . والمجلس كان مظهرا لا حقيقة ، بدليل أن أعضائه كانوا يختارون بانتخاب أقرب الى التعيين . وبرغم أنه كان بين غالبية أعضائه الاعيان ، عدد من الصحفيين والادباء ، إلا أن تمثيل الطبقة المثقفة كان محدودا . كما كانت اختصاصات المجلس استشارية ، فللحكومة أن تأخذ برأي المجلس أو لا تأخذ ، واسم المجلس يدل عليه . وقد كان بمقدور اسماعيل أن ينشئ نظاما نيابيا سليما بفضل الظروف الجديدة التي كانت تمر بها البلاد ، مثل اتساع التعليم وما ترتب عليه من انتشار الوعي الوطني وظهور الصحف المتنوعة الحرة التي يشرف عليها محررون مثقفون ، وتزايد الاتصال بأوربة وجرائدها ، وسفر المصريين الى الخارج ، والموجات الفكرية التي كانت تحدثها أحوال البلاد الداخلية ، واضطراب أوضاع الدولة العثمانية وحروبها ومشكلاتها مع أوربة . . . ولكن اسماعيل لم يفكر في ذلك .

إن جهود اسماعيل للتقرب من أوربة ، كيما تصبح مصر قطعة من أوربة كما قال في بعض أحاديثه ، كانت باهظة التكاليف . وكانت المدخل الذي دلف منه الاستعمار الاوربي لاحتلال مصر . ولا يمكن تجاهل تبذير اسماعيل ، فحاجته الماحقة للمال كانت تدفعه لا لطلب القروض من أوربة فحسب ، وإنما أيضا لاستنزاف المال من الشعب الفقير . ولا يشفع له قطعا أنه كان يرمي الى (فرنجة) مصر وتحويلها الى بلد أوربي .

وحين ابتليت مصر ما بين ١٨٦٢ و ١٨٦٩ بقلّة الإنتاج وغلاء تكاليف الحياة ، هبط مستوى أهالي الريف الى مستوى الكفاف وما دونه ، وزاد سوء الحال انتشار الطاعون البقري والابوة بين الفلاحين ، وانخفاض النيل . وفي ظل ما سمي بالاقتصاد « الحر » بيعت محاصيل الفلاحين بيع سماح ، ووقعوا في حبال المرابين واضطروا للاستدانة ، ولم يكن لديهم فكرة عن الاقتصاد والادخار ، وموازنة بين الدخل والخرج . وتفاقم الخطب حين أحاط اسماعيل نفسه بطائفة طفيلية من الاغنياء الاوربيين أو المتفرنجين أو المتمصرين أو المصريين، فسلكوا مسلك الخديوي في ارهاق الشعب والاستثمار بخيرات البلاد .

ترى هل كان لزاما أن تتقرب مصر الى الغرب الاوربي هذا التقرب المكلف ؟ وماذا كان الثمن الذي دفعته لقاء (التفرنج) الذي كان سمة عهد اسماعيل ؟ لقد مهد سعيد للكارثة المالية ، ثم في عهد اسماعيل ، اجتاحت مصر موجة أوربية فدمرت الاقتصاد المصري ، وانتهت بالاحتلال البريطاني في عهد توفيق .

الخديوي توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) :

تفاهل المصريون بتوفيق باشا لصفات الاستقامة والاقتصاد والورع التي تحلى بها وحببته الى الناس ، وخاصة بانضمامه الى المعارضة واتصاله بالسيد جمال الدين الافغاني وانتصاره للمبادئ الحرة . ولكن حين تولى مسند الخديوية ، أصغى الى ممثلي انكلترا وفرنسة في مصر ، ورفض الموافقة على مشروع الدستور الذي قدّمه شريف باشا ، لأن الحكومة الدستورية لا تتفق مع الحكم الثنائي وغضبه لحق مجلس النواب في الاشراف على مالية البلاد ، فضلا عن أن التعامل مع حاكم مطواع كتوفيق مفضل على التعامل مع غيره ، ولا سيما في موضوع المالية الذي يعتبره الاوربيون من اختصاصهم وحدهم .

وقبل أن تنفرد الدولتان بشؤون مصر لترسيخ نفوذهما فيها ، ألغى البسب العالي فرمان الشامل لعام ١٨٧٣ . وبعد دراسة متأنية شارك فيها سفيراً انكلترا وفرنسة في الآستانة ، صدر فرمان الجديد في ٣ آب ١٨٧٩ ، وتضمن سيادة

السلطان على مصر وجمع الضرائب باسمه وتحديد عدد الجيش بثمانية عشر ألفا ، وعدم عقد قروض جديدة الا لتحسين احوال البلاد المالية ، وبشرط موافقة الدائنين . ومن حيث المبدأ كان توفيق ضد اعادة المراقبة الثنائية على مالية البلاد ، اذ لم يعد لها ميرر . لكن الدولتين أبلغتاه بتعيين إفلين بيرتغ Evelin Baring الانكليزي (اللورد كرومر فيما بعد الذي سيهيمن على مصر لمدة ربع قرن) ، ودي بلينير De Blignières الفرنسي ، بصفتهم مراقبين ، مع سلطات تفتيش واسعة ، وعضوية استشارية في مجلس الوزراء ، وأهم من ذلك ، عدم جواز فصلهما دون موافقة حكومتيهما . وعاد نفوذ الدولتين أقوى مما كان ، فقد خرجت المراقبة من اطارها (المالي) الى الاطار (السياسي) ، وأصبحت مصر عرضة لفرض (الحماية) الانكلو فرنسية على مقدراتها . ومنذ ذلك الحين ، استهلت في مصر فترة هيمن فيها المراقبان على شؤون مصر ، وأمليا ارادتهما على الخديوي ، وسلّمت حكومة رياض بذلك مرغمة ، فشنت الصحافة حملة مركزة على اعادة المراقبة الثنائية بشكلها الجديد ، ودافع رياض عن اضطلاع بالحكم في ظل المراقبة بأن هدفه هو انقاذ مصر من ويلاتها وتسديد الديون ، لتتخلص من النفوذ الاجنبي في أسرع وقت ممكن^(١) .

وفي أواخر آذار ١٨٨٠ تشكلت لجنة تصفية الديون من مندوبين اثنين لكل من انكلترا وفرنسة ، ومندوب واحد لكل من المانية والنمسة وايطاليا ومصر . وقد لوحظ أن أعضاء هذه اللجنة كانوا تقريبا هم الذين اشتركوا في التحقيق والمراقبة أواخر أيام اسماعيل وسط موجة من النقد الشديد الذي وجهه المصريون اليهم . وبدأت اللجنة عملها في جو معارضة مصرية وحملة صحفية عنيفة ضد فرض ضريبة اضافية على الاراضي العشورية ، وضد الرواتب الضخمة التي كان يتقاضاها الموظفون الاوربيون . ونشر قانون (التصفية) في ١٩ تموز وأصبح

(١) مصطفى ، المصدر السابق ص ١٢٢ ، نقلا عن :

Blunt, Secret History, P. 128.

قانون البلاد المالي ، وتضمن توحيد كل الديون وتخفيض فائدها من ٧٪ الى ٤ أو ٥٪ . ونص على ميزانيتين : واحدة للحكومة ، والثانية لصندوق الدين . ويبلغ مجموع ما خصص للإدارة الحكومية ٤٢٪ من إيرادات البلاد . أما صندوق الدين فقد خصص له أكثر من ٥٧٪ من موارد مصر المالية تسدده لمدة ٦١ عاما ، ويشمل الديون وفوائدها للأجانب ، والخراج للسلطنة . وبلغ مجموع الديون الأجنبية ٧٨ مليون جنيه من أصل ٩٥ مليون جنيه ، هي مجموع ديون مصر ، والباقي ديون مستحقة للمصريين . ولكن هؤلاء لم يعاملوا معاملة الأجانب في سداد ديونهم . ذلك أن القانون ألغى قرض (المقابلة) وقدره ١٥ مليون جنيه ، وقرض الروزنامة . ونص على تعويض دافعي (المقابلة) في مدى خمسين عاما . وهكذا استغلت الهيمنة الأجنبية بلدا ضعيفا ، عاجزا وحده عن مقاومة ضغطها ، لتستأثر بموارد البلاد المالية ، ونحرم أهلها من متطلبات حياتهم في البناء والتطور والعيش الكريم . عاين المصريون ذلك بالحسرة ، وتحققوا بأن الخديوي ووزرائه قد فرطوا في مصالح البلاد ، ولذا عزموا على مواجهة هذا الوضع المزري بنضال وطني لا هوادة فيه .

الثورة العربية والاحتلال الانكليزي :

في فترة السنتين تقريبا التي تولى فيها رياض رئاسة الوزارة ، تعاون مع المراقبين الانكليزي والفرنسي ، وأذعن لتوجيهاتها ، على استياء ظاهر من المعارضة الوطنية . ومع ذلك فقد تحققت فيهما بعض الإصلاحات ، كإلغاء السخرة وحوالي ثلاثين ضريبة فرضت في عهد اسماعيل . ولكن شدة حكام الاقاليم حجبت إصلاحات رياض ، فقد ساقوا الكثيرين الى السجن ونفوا غيرهم الى أقاصي السودان دون محاكمة . كما تعرض هو لموجة السخط العام ، ولتحدّي الأعيان والملوك ، بسبب خصومته السابقة مع مجلس النواب ، وخضوعه للغرب ، والغائه دين (المقابلة) الذي دفع عددا من كبار الملوك الى صف الساخطين عليه من الباشوات . أما طرد السيد جمال الدين الافغاني فقد تم قبل شهر من اضطراره بالحكم . ومعلوم أن السيد الافغاني حضر الى مصر عام ١٨٧١ وخصصت

له الحكومة راتباً منتظماً . وكان توفيق يحفظ الودّ للسيد وتلميذه محمد عبده، ومنّاهما بعود الاصلاح ساعة يتولى مسند الخديوية . وقد أسهم الافغاني وتلاميذه في نشر النهضة الوطنية من خلال دروسهم ومقالاتهم الصحفية بتشجيع من اسماعيل نفسه . وسائر توفيق الظروف المحيطة به ، فأصبح حاكماً مطلقاً ، ولم يلبث أن طرد الافغاني في ٢٤ آب ١٨٧٩ من البلاد ، وفصل محمد عبده من خدمة الحكومة وراقب نشاطه ، وقمع نشاط الصحف التي هاجمت خضوعه ورياض للسيطرة الأجنبية ، وصادر صحيفتي (مصر) و (التجارة) لأديب اسحاق وسواهما . وتصادعت المشاعر الوطنية المعادية لحكومة الخديوي ، وتسارعت الخطى نحو الثورة عليها بسبب استسلامها للنفوذ الاجنبي . وظهر في أواخر عام ١٨٧٩ (الحزب الوطني) في مدينة حلوان وأشهر نفسه في نشر برنامج لا نقاذ مصر . وبرغم أنه لا توجد معلومات قاطعة عن أصل هذا الحزب وعلاقته بالضباط (الفلاحين) وبالطبقة العليا والباشوات ، الا أنه يبدو مؤكداً أنه تكوّن في أواخر عهد اسماعيل حين شارك في نشاطه باشوات مقربون من اسماعيل مثل شريف وراغب وشاهين وعمر لطفي . وفي عهد توفيق ضمّ الحزب الى جانب الضباط المستائين وحليفهم محمود سامي البارودي ، نفرا من ملائكة الاراضي الذين تضرروا من الغاء دين (المقابلة) مثل سليمان أباطة ومحمد سلطان .

وطبيعي أن يتحرك الجيش لردع التدخل الاجنبي وغلّ يد الحكومة الاستبدادية ، ليس لأن ضباط الجيش المصري هم أكثر الجماعات قبولاً للأفكار السياسية الجديدة ، والنظام النيابي ، وانما لأنهم ، بحكم ظروف اجتماعهم ونظامهم ، تهيأت لهم فرص العمل المشترك على تحقيق هذه الافكار الجديدة أكثر من غيرهم . خاصة وقد عمّت صفوفهم مشاعر الاستياء بسبب تسريح حوالي ١٣٠٠ من الضباط الوطنيين ، في حين لم يسرح أحد ينتمي الى (الصفوة) التركية الشركسية التي تستأثر بمناصب القيادة في الجيش . كما أغاظهم خفض عدد الجيش اقتصاداً بالنفقات ، والغبن الذي اشتمل عليه نظام الترقية الذي أقره وزير الحربية الشركسي عثمان رفقي ، وكان من شأنه ابقاء أغلب الضباط المصريين في المراتب الدنيا ، وترقية الضباط الاتراك والشراكسة الى المراتب العليا . وما أن تفشّي

السخط في الجيش ، حتى قام الضابط أحمد عرابي وزميله عبد العال حلمي وعلي فهمي (وقد سمى كل منهم نفسه بالمصري) بالمطالبة برفع هذا الغبن واصلاح نظام الجيش . وقدموا عريضة الى رياض تطلب بفصل عثمان رفقي . واعتبر الخديوي ذلك تطاولا على سلطاته ، فقرر محاكمتهم . وحين قبض عليهم في أول شباط ١٨٨١ أفرج الجيش عنهم ، وخرجوا على رأس مظاهرة كبرى من الجنود والضباط ، وقصدوا قصر عابدين ، وطلبوا عزل رفقي ، وأصروا على البقاء في أماكنهم حتى يجاب طلبهم . واضطر الخديوي للقبول ، وعزل رفقي ، وعين محمود سامي البارودي الذي حاز ثقة الضباط برغم أصله الشركسي . وكانت هذه ثاني حركة ينجح فيها الجيش بعد حركة ١٨٧٩ ، غير أن نتائجها كانت أعظم خطرا من نتائج الحركة الاولى . فبينما ساند اسماعيل حركة ١٨٧٩ الوطنية ، استسلم توفيق لتوجيه الأجانب في مسألة داخلية بحتة ، وصتم على ضرب الثوار بعد فترة تظاهر فيها بالصفح والمصالحة^(١) . وبالمقابل ظهر عرابي بفصاحته وجراته وإخلاصه بمظهر الوطني المدافع عن قضية عادلة ، وصارت حركته الناجحة موضع إعجاب جماهير الشعب ، واكتسب ولاء الجيش الذي تتكون غالبيته من الفلاحين ، مثل عرابي ، وتوثقت العلاقة بينه وبين أكثر الزعماء الوطنيين آنذاك ، وانضم اليهم كبار الموظفين الذين آلمهم أن يتقاضى الأجانب رواتب ضخمة . وتزايد السخط على الأوربيين ، وعلى انكلترا خاصة ، بعد اقدام فرنسا على احتلال تونس (نيسان ١٨٨١) وأدرك المصريون كم تتناقض السياسة الاوربية مع المبادئ الاخلاقية ، وكم تبتعد عن قيم الحق والعدالة والسلام . وتضاعف شعورهم بالحاجة الى جيش قوي يكون سياجا للوطن ضد الاطماع الاجنبية المتربصة ، وضد أدواتها المتربعين على كرامتي الحكم .

واتفق عرابي مع زعماء الحزب الوطني على أن يقوم الجيش بمظاهرة يوم ٩ ايلول ، تأييدا لمطالب الأمة الثلاثة :

١ - اسقاط الوزارة الحالية المستبدة .

(١) انظر موقف الخديوي وموقف خصومه الضباط في د. محمد صفوت « الاحتلال الانكليزي لمصر » ، القاهرة ١٩٥٢ ص ٢٤ - ٢٥ .

- ٢ - ابلاغ عدد الجيش الى الحد المعين في الفرمانات السلطانية (١٨) الفا .
٣ - تشكيل مجلس نواب على النسق الاوربي .

وفي اليوم المحدد حاصر أربعة آلاف ضابط وجندي قصر الخديوي ، مدعومين بمدفعية الميدان والذخيرة ، وعلى رأسهم عرابي الذي قدم للخديوي مطالب الأمة الثلاثة ، وقال ان الجيش يريد تحقيق هذه المطالب ، ولن يرح المكان حتى يحظى بها . وقبل الخديوي باسقاط الوزارة قبل تفرق المظاهرة ، ووعد باجابة الطلبين الآخرين . وتشكلت وزارة شريف باشا المعروف بأنه وطني معتدل ، منافع عن الحركة النيابية الدستورية ، ومن طبقة الباشوات القدامى ، وأمر الخديوي بانتخاب النواب في ١٤ تشرين الاول حسب قانون ١٨٦٦^(١) . وأعد شريف دستورا (لائحة أساسية) يكون للنواب فيه حق سن القوانين وفرض الضرائب ، وتكون الوزارة مسؤولة أمام المجلس . ولكن الدستور لم يتضمن حق النواب في مناقشة الميزانية ، اذ خشي شريف أن يتعرض النواب الى مسائل حساسة تثير حفيظة انكلترا وفرنسة ، كمسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة الثنائية .

وكانت وزارة شريف قبل ذلك قد أصدرت في أواخر ايلول ١٨٨١ القوانين العسكرية لاصلاح نظام الجيش ، والخاصة بالترقية والاستيداع ، فقبلت بالارتياح ، وكان شريف يتخوف من سيطرة الجيش التي تعاظمت بعد مظاهرة ٩ ايلول ، فقرر أن ينقل أحمد عرابي وعبد العال حلمي خارج القاهرة مع وحداتهما العسكرية ، واعتقد أنه متى صفا الجو من التدخل العسكري ، يطرح مشروع الدستور على مجلس النواب الذي لا بد أن يصبح مركز الزعامة الوطنية بدل الجيش ، وحينئذ يمكن للحكومة أن تعتمد على مؤازرة النواب في اقرار مشاريع الاصلاح الحكومي ، مع مراعاة علاقة مصر بالاجانب فيما يختص بالديون .

ولكن عرابي لم يغادر القاهرة الى مديرية الشرقية كضابط عادي ، وإنما كزعيم وطني كبير طاف شوارع القاهرة ، واستقبل في المحطة بمظاهرة كبرى خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وآخرون . ووقف الباب العالي

(١) يتم الانتخاب كما يلي : يتولى العمد والمشايخ اختيار واحد أو اثنين عن كل مديرية ، وينتخب ثلاثة عن القاهرة واثنين عن الاسكندرية وواحد عن دمياط .

على أحداث مصر ، وتزعزع حكومة الخديوي ، فرغب في التدخل في شؤون مصر ، واعادتها الى التبعية المباشرة للدولة ، وكان عرابي قد سعى لاستمالة الباب العالي الى تأييد الحركة الوطنية لتأكيد شرعيتها ، وشرح مطالب الوطنيين وشكا من تدخل المراقبين والاجانب في مصر ، فقرر الباب العالي ارسال بعثة صغيرة يرأسها نظامي باشا لتقصي اسباب العصيان العسكري ، ولسدع التفاهم مع الثوار العرابيين ، وكسب عرابي الى جانب الدعاية لحركة الجامعة الاسلامية وخاصة في شمالي افريقية . وحين احتجت الدولتان على نشاط البعثة التي وصلت مصر في ١٠ تشرين الاول ، اضطرت بعد عشرة أيام تقريبا لمغادرة البلاد ، على أثر قيام البوارج الانكليزية والفرنسية بمظاهرة بحرية أمام الاسكندرية .

وخاب ظن شريف في مجلس النواب حين عرض مشروع الدستور على المجلس في ٢ كانون الثاني ١٨٨٢ ، فاعترض النواب على حرمان المجلس من حقه في مناقشة الميزانية ، وتجلّى تضامنهم الكامل لمناهضة أطماع الدولتين حين أصرّ النواب على أن يكون لهم الحق في مناقشة الميزانية ، على أن لا يتعرضوا للجزء المخصص من الإيرادات لسداد الدين العام . واستاءت الدولتان من جلسة المجلس ، وأرسلتا بعد أربعة أيام مذكرة مشتركة ، كانت سببا في تهيج الخواطر وتطور الاحداث تطورا خطيرا سريعا . فقد أكدت المذكرة مؤازرة الدولتين للخديوي في وجه الصعوبات المحيطة به ، ودعته لقلب الحكومة وحلّ المجلس واعادة السلطة الاستبدادية القديمة ، كما عكست عزم الدولتين على التدخل في شؤون مصر . وقد اعتبر الوطنيون والعسكريون بأن المذكرة تعني أيضا أن السلطان لم يعد له في مصر كلمة مسموعة أو سيادة مشروعة ، في وقت نشطت فيه الدعاية للجامعة الاسلامية ولخليفة المسلمين ، صاحب السيادة الشرعية على مصر . وبما أن الخديوي بقبوله المذكرة مع الشكر قد أصبح آلة يحركها الانكليز والفرنسيون ، فقد توقع الوطنيون والعسكريون أن يزحف الاحتلال الاجنبي الى مصر عاجلا أو آجلا ، ولذا لم يكن بدّ ، في نظرهم ، من التعلّق بالسلطنة العثمانية ، لأنها الضمان الباقي لانتقاذ البلاد من عواصف التدخل الاجنبي .

رفض النواب سياسة الاعتدال التي كان ينتهجها شريف ، ويحاول اقناعهم بها ، بعد أن كشفت المذكرة عن توايا الدولتين تجاه مصر والحركة الوطنية ، وانهارت مكانة الخديوي في قظرهم ، وسرعان ما توثقت العلاقة بين مجلس النواب والجيش والوطنيين وأصبح عرابي هو المدافع عن حقوق الأمة ، وزعيما للحركة الوطنية وشعارها (مصر للمصريين) .

وأسفرت معارضة المجلس لمشروع الدستور عن سقوط حكومة شريف واستقالة رئيسها في ٢ شباط ، وقألت وزارة محمود سامي البارودي التي شغل عرابي فيها وزارة الحرية والبحرية . وكان تأليفها باقتراح العسكريين والنواب ، ولذا جاء تحديا للمراقبة التنائية وخطط التدخل الأجنبي . ثم تطورت الاحداث في مصر باتجاه ايجاد ذريعة تدعو للتدخل الذي أُنذرت به المذكرة المشتركة . وظهرت هذه الذريعة في حدثين اثنين : الاول حين أقرّ مجلس النواب الدستور بعد تنقيحه ، ليشمل مبدأ المسؤولية الوزارية ، وحق المجلس في تقرير الميزانية غير المخصصة لسداد الدين العام ، واحترام الاتفاقات الدولية ، وصدر الدستور في ٧ شباط . والثاني حين وقع الصدام بين الخديوي والعرايين : ذلك أن وزارة البارودي التي سميت (وزارة الثورة) ، عملت على ارضاء العسكريين بزيادة رواتبهم وترقية عدد كبير من الضباط الوطنيين ، وأحالت عديدا من الضباط الشراكسة والأتراك الى الاستبداد ، فتذمر هؤلاء ، ويبدو أنهم دبّروا مؤامرة لاغتيال عرابي وكبار ضباطه ، فعلمت بها السلطات واعتقلت ٤٨ منهم وبينهم عثمان رفقي . وحكم على أربعين منهم بالتجريد من الرتبة والنفي المؤبد الى السودان . وبنصيحة ممثلي الدولتين ، رفض توفيق التصديق على الحكم ، وقرر تعديله والاقتصار على نهي الضباط خارج مصر . فتوترت العلاقات بين العرايين والخديوي ، وراجت أنباء عن تصميم العرايين على خلع توفيق ، وانشاء جمهورية تضم اليها سورية والحجاز في اتحاد فيدرالي . وحين اشتد الخلاف بين الطرفين ، تقرر تحكيم مجلس النواب . ولكن اجتماع المجلس ، وما شاع عن التهديد بخلع الخديوي ، وتوعد الاوربيين والاجانب ، أوجد أساس العمل المشترك بين الدولتين للتدخل في مصر . وظهر ذلك بارسال اسطول بحري مؤلف

من ست بوارج فرنسية ومثلها انكليزية الى مياه الاسكندرية (١٩ أيار)
للحيلولة دون تدخل السلطنة العثمانية . وطالب قنصلا الدولتين في مذكرة
لحكومة البارودي (٢٥ أيار) ، بإبعاد عرابي عن مصر مؤقتا وإرسال علي فهمي
وعبد العال فهمي الى قراهم داخل القطر ، واستقالة الوزارة الحالية . رفضت
وزارة البارودي المذكرة لأنها تمثل خرقا للقرمانات والمعاهدات الدولية التي
تحدد وضع مصر الخاص . ولكن توفيق خالف وزارته بسبب عداوته لها ، وقبل
المذكرة مع مطالب الدولتين ، فاستقالت وزارة البارودي في اليوم التالي ، واتهمت
الخديوي بالموافقة على التدخل الاجنبي ، ومخالفة القرمانات السلطانية .

وفي ٢٧ أيار احتج ضباط وجنود حاميات القاهرة والاسكندرية لدى
الخديوي على استقالة عرابي ، وأعلنوا رفضهم لمذكرة ٢٥ أيار ، كما أعلنوا
خضوعهم للسلطان واعترافهم بسلطته عليهم . وحينذاك طلب توفيق من الباب
العالي إيفاد بعثة تفحص الموقف في مصر . وفي اليوم التالي ، التمس النواب
والأعيان والتجار وممثلو الطوائف الدينية من الخديوي إعادة عرابي الى وزارة
الحرية ، فوافق على ذلك ، خلافا لنصيحة قنصلي انكلترا وفرنسة . وبذلك
فشلت مذكرة ٢٥ أيار فشلا ذريعا ، وأعلن عرابي أمام قناصل الدول الأخرى أنه
مستعد لحماية أرواح سكان مصر وأملاكهم ، بغض النظر عن أجناسهم وأديانهم .
وبما أن فرنسة كانت تعارض التدخل العثماني ، خشية أن يؤدي الى خلع
توفيق ، ونصب عرابي أو غيره حاكما ، وتحول مصر الى مجرد ولاية عثمانية ،
فقد اقترحت دعوة مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية ، ويحول دون تدخل
السلطان . أما انكلترا فقد رأت أن حساسية الموقف المصري ستدفع المؤتمر
للموافقة على ضرورة التدخل لقمع الثورة المصرية . وبذلك يخفّ اعتراض
الدول على انفراد انكلترا بالتدخل عند وقوعه . أما الباب العالي فرفض
المشاركة في المؤتمر لأنه وحده المسؤول عن التدخل لإعادة الأمن والنظام في مصر ،
ولأنه مستعد للقيام بهذه المهمة . وكان حريصا على الاعلان عن استعداداته
البحرية والبحرية لاقتناع الدولتين بسحب بوارجهما من مياه الاسكندرية ، وافهام
أوروبا بتصميم السلطان على ممارسة حقوق سيادته .

ولمواجهة الدول بأمر واقع ، سارع الباب العالي لارسال بعثة يرأسها المشير درويش باشا ، وتضم أحمد أسعد أفندي سادن الحرمين وعددا من العلماء . وكانت مهمة البعثة ، مساندة الخديوي ، وقرار الأمن والنظام في مصر ، وحلّ مجلس النواب . ونصح درويش بتوثيق صلاته مع قناصل النمسة والمانية وايطالية ، ومحاولة تأليبهم على قنصلي انكلترة وفرنسة .

وتحقق درويش من المساندة الواسعة التي يحظى بها عرابي ، ليس من الزعماء الدينيين ومشايخ وطلبة الازهر فحسب ، وانما أيضا من النواب الذين رفضوا حلّ المجلس ، أو استقالة عرابي وزملائه . وحاول درويش ، خلافا لرأي أحمد أسعد أفندي ، أن يقمع الثورة العرابية بالتهديد والوعيد منذ وصوله في ٧ حزيران وحتى قصف الاسكندرية في ١١ منه .

واستعد عرابي للدفاع عن مصالح البلاد ، وسط الشائعات المقلقة عن تفاقم عدااء المصريين للاجانب ، واحتمال نشوب حوادث العنف بينهم في أية لحظة . واستمرار نزوح الاجانب ، ونصح القناصل من تبقى منهم بالتسلح ، وخاصة في الاسكندرية حيث يكثر عددهم . وفي ١١ حزيران ، وقع التشاؤم ، حين شهدت الاسكندرية أحداثا دامية ، سببها شجار عادي بين مصري ومالطي ، استعملت فيه اللكمات والمدى ، وأسفر عن مقتل المصري ، ثم تطور الى مذبحة شملت المدينة وقتل فيها عدد كبير من المصريين والاوربيين^(١) . ويتعذر تحديد المسؤولين عن هذه المذبحة ، ولكن يمكن اتهام الذين لهم مصلحة في التخلص من عرابي بأي ثمن ، وعلى رأسهم الخديوي ودرويش باشا . وعلى أثر ذلك انتشر الذعر في مصر ، وتزايد نزوح الاوربيين والاقباط والارمن وأعيان الاثراك المسلمين ، وتغيّر مسلك درويش ، فحاول تحسين علاقاته مع عرابي والحزب الوطني ، ونصح بتعزيز حامية الاسكندرية وذلك بعد أن استلم تعليمات السلطان الذي وصلتته رسائل من تونس وطرابلس ، تدعوه لمساندة عرابي ، باعتباره النصير الضروري

(١) بلغ عدد القتلى بحسب الرواية الشائعة ٥٠ أوربيا و ١٢٠ مصرية وثمة تقديرات أخرى .

للحركة الاسلامية^(١) . وشعر السلطان أنه يجدر به التوصل الى تسوية مع عرابي ، بدل اخضاعه ، وتعرض الرعايا المسلمين في مصر لمطامع انكلترا وفرنسة ، وتسليط الموظفين الاوربيين والدائنين الجشعين ، واسترسالهم في استنزاف خيرات مصر واستغلال جهود أبنائها .

وتطلب الموقف الدقيق أن يعقد اجتماع في قصر الخديوي بالقاهرة (١٢ حزيران) للنظر فيما يجب عمله ، حضره درويش وأسعد وشريف وعرابي وقناصل الدول الست في مصر ، واتفق فيه على أن يشترك الخديوي ودرويش في ضمان الأمن العام ، وتعهد عرابي بإطاعة كل أوامر الخديوي بهذا الصدد ، كما تعهد درويش بأن يشترك مع عرابي في تحمل مسؤولية تنفيذ أوامر الخديوي . وكلف راغب باشا بتأليف الوزارة في ١٨ حزيران بعد أن بقيت البلاد بلا وزارة مسؤولة منذ استقالة وزارة البارودي . وأعلن راغب أن حكومته ستحكم البلاد حكما دستوريا مستوحى من المبادئ الوطنية ، واحتفظ عرابي بوزارة الحرية . وانعقد المؤتمر الدولي في الآستانة يوم ٢٣ حزيران بحضور الدول الست (انكلترا وفرنسة وإيطاليا والمانية والنمسة وروسية) وقاطعه الباب العالي ، على أساس أن المؤتمر يبحث مسألة مصر ، وهي مسألة تخصه وحده . واتخذ المؤتمر قرارا تعهدت فيه كل دولة من الدول الست بأنها لن تسعى لتحقيق مكسب خاص فيما تقرر به بشأن المسألة المصرية ، وأنها تمتنع عن العمل المنفرد أثناء انعقاد المؤتمر . ولكن السفير الانكليزي دفرين عارض الامتناع عن العمل المنفرد ، واقترح مع السفير الفرنسي دي نواي^(٢) أن يضاف الى القرار عبارة (إلا للضرورة القصوى) ، وعدلت أخيرا الى (حالة طارئة) ، فكانت هذه الاضافة ثغرة تسلت منها انكلترا لاحتلال مصر .

وفي ١٥ تموز دعا المؤتمر الدولي الباب العالي الى التدخل العسكري في مصر بقصد (القضاء على الفئة العسكرية ووضع الخديوي في موقف يمكنه من

(١) انظر مصطفى ، المصدر السابق ص ٢٣٠ .

(٢) انظر مواقف مندوبي الدول الست في المؤتمر ولا سيما المندوب الفرنسي De Noilles والانكليزي Duffrin في صفحت ص ٥٠ - ٥٦ .

اعادة بناء حكومة عادية) . ولكن انكلترة كانت تعلم أن السلطان كان حريصا جدا على أن لا يرغمه المؤتمر على ارسال قوات الى مصر لئلا يظهر أمام العالم الاسلامي كما لو كان ينفذ أوامر أوربة ، فيستثير بذلك كره المسلمين وسخطهم . ودلت القرائن على أن انكلترة كانت تواقفة للتعجيل بالحرب ، بعد أن أعلنت فرنسا أنها لن تتدخل في مصر عسكريا . وكان سيمور قائد الاسطول الانكليزي المرابط في مياه الاسكندرية قد أبلغ حكومته عن تحصين القلاع على ساحل الاسكندرية وتعزيز دفاعاتها . وبعد شهر (٣ تموز) تلقى تعليقات بأنه اذا لم يوقف العمل في تحصين القلاع المذكورة ، فهو مخول بهدمها واسكات مدافعها . ولكن الموقف لم يكن من الخطورة بحيث يسوغ توجيه الانذار الانكليزي . فقد ذكر قنصل فرنسا في مصر (دي فورج Devorges) : « أن الموقف في حد ذاته لا يبدو لي مقلقا ، لولا ممثلي انكلترة الذين يميلون الى تعقيد الموقف » (١) . وأبلغت الحكومة الفرنسية بالتعليمات الانكليزية الى سيمور ، لترسل مثلها الى قنصلها في الاسكندرية ، فرفض فريسينيه أن يحذو حذو انكلترة لأنه ملتزم بقرار الامتناع عن العمل الفردي ، ولأنه يعتبر أن هذا التدخل عمل هجومي عدائي لا عمل دفاعي ، ومن شأنه تعريض الرعايا الفرنسيين للاخطار . وأخيرا لأن حكومته لا تدخل في حرب لا يصادق عليها مجلس النواب (٢) . وأرسلت تعليمات الى قائد الاسطول الفرنسي في الاسكندرية بأن عليه أن يغادر مياه الاسكندرية ويرسو قرب بور سعيد ، اذا أصر سيمور على الانذار النهائي لضرب الاسكندرية . وبذلك أضاع فريسينيه بسبب سياسته المترددة جهود قرن كامل بذلتها أمته في سبيل منع انكلترة من الاستحواذ على مصر . في حين تذرعت انكلترة بثورة عرابي وتهديد مسند الخديوية للانفراد باحتلال مصر وتأمين طرق مواصلاتها البحرية مع الهند عبر قناة السويس . وفي ١٠ تموز اعتقد سيمور أن التحصينات قد استؤثفت ، وأن المدافع نصبت في بعض القلاع ، فأخطر القناصل المقيمين في الاسكندرية في اليوم التالي ، بأنه سوف يبدأ القصف بعد ٢٤ ساعة اذا لم تسلم

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ ، وانظر أيضا شكري ، المصدر السابق ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) صفوت ، المصدر السابق ص ٥٨ .

ايه القلاع القائمة على ساحل الاسكندرية . وافتقد مجلس استثنائي لمناقشة الانذار ، وحضره الخديوي وعرايى وراغب باشا ودرويش باشا ، وتقرر رفض الانذار في صيغة التسكت بالحق والدفاع عن الشرف^(١) .

وبدا صباح ١١ تموز قصف قلاع الاسكندرية من الاسطول الانكليزي الذي تزايد عدد بوارجه حتى بلغ الاربع عشرة . وبعد ١٥ طلقة ، ردت القلاع المصرية باطلاق مدافعها ، واستمر ذلك حتى السادسة مساءً . وبدأ الجيش المصري بالانسحاب الى كفر الدوار - دمنهور ، بينما اندلعت النيران في مدينة الاسكندرية ، وسادت فيها الفوضى ، ونهبت متاجرها بعد نزوح الاهالي منها ، ولم تفلح جهود عرايى لتهدئة الاحوال . وفي ١٥ آب وصل الاسكندرية غارنت ولسلي Wolseley قائد قوات الغزو الانكليزي ، وأعلن بدء العمل لدعم سلطة الخديوي ولسحق «العصيان العسكري» . وكان الخديوي قد سافر الى الاسكندرية ومعه درويش باشا ليكون في مأمن مما قد يحدث في القاهرة ، وظل قابعا في قصره تحت حماية الاسطول الانكليزي الذي نزل عدد من جنوده الى البر ، وشارك بعضهم في حراسة الخديوي بناء على طلبه ، مع أنه قبل ذلك أرسل يحث المصريين على مقاومة الاسطول الانكليزي وعلان الحرب في سائر البلاد ، واتضح بذلك موقف الخديوي المعادي للثورة الوطنية ، والمؤيد للاحتلال الانكليزي .

ويبدو بكل جلاء أن ضرب الاسكندرية كان اجراءً لا مبرر له ، وانما قصد منه تعقيد الأزمة والتشديد للتدخل العسكري . لقد تجاهلت انكلترا المؤتمر الدولي الذي كان لا يزال منعقدا وخرقت قرار الامتناع عن التدخل الفردي ،

(١) جاء في الرد : « نحن هنا ، وفي بلادنا ، ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نصونها ضد كل عدو يبادئنا بالعدوان . . ان مصر المحافظة على حقوقها وعلى شرفها لا تستطيع ان تسلم أي مدفع أو أية قلعة مهما تكن إلا اذا اضطرتها الحرب ، ان مصر لتحتج على ارسالكم انذار اليوم وتلقي مسؤولية تعدي الاسطول وضرب الاسكندرية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على رأس الدولة التي تجرؤ في وسط هذا السلام الشامل على قذف القنبلة الاولى ضد الاسكندرية ، تلك المدينة المسالمة ، مستهترة بحقوق الامم وقوانين الحرب » .

لأن ما فعلته لم يكن مسوغا بحالة (ضرورة قصوى) أو (حالة طارئة) .
فالتحصينات المصرية لم تدعم فجأة ، ولم تشكل خطرا على الاسطول الانكليزي ،
ولم يقدّم دليل على اعتزام المصريين سدّ مداخل ميناء الاسكندرية . هذا الى أن
أحدا لم يخوّل انكلترا حق القضاء على الثورة المصرية ، فلا السلطان ولا الدول
ولا الخديوي طلبوا منها ذلك^(١) .

وفي ٢٣ تموز عزل الخديوي عرابي من وزارة الحرية ، وحملته مسؤولية
ضرب الاسكندرية واخلالها وقطع ما يصل بينها وبين حواضر القطر والاستمرار
في الاستعدادات الحربية ، في حين أكدّ حسن نوايا الانكليز ، وحذر المصريين من
الانضمام الى عرابي . ولكن عرابي تلقى دعما شعبيا ضخما حين انعقد المجلس
الوطني في القاهرة ، وضم أربعائة من أبرز الشخصيات الرسمية والزعماء الدينيين
المسلمين والمسيحيين وانيهود ، بينهم شيخ الاسلام ، وقاضي القضاة والمفتي وعدد
من النواب والمديرين والتجار ، وقرر تأييد موقف عرابي ، وتعيينه قائدا عاما
للجيش وعدم اطاعة أوامر الخديوي ووزرائه .

وسارعت الحكومة لتقرن العمل العسكري بالتفاوض مع الباب العالي ،
والظهور بظهر المتعاون مع السلطنة ، بقصد اقناع عرابي بالتسليم ، والتخفيف من
حدة الشعور المعادي لها في العالم الاسلامي والهند ، وبقصد كسب الوقت في
مؤتمر الآسنة ريثما تلحق جيوشها الهزيمة بعرابي . وشعر السلطان عبد الحميد
بحرج موقفه ازاء الثورة الغرايبة ، بعد أن حذّره العلماء وأنصار حركة الجامعة
الاسلامية من مغبة تعاونه مع انكلترا ضد عرابي ، وخاصة بعد أن تلقى رد مشايخ
الازهر الذين كان قد عبّر لهم عن رغبته في امتناع المصريين عن ارسال العون
الى عرابي^(٢) ، وتضمن ردّهم المطالبة بخلع توفيق ، وبأن المصريين لن يلقوا السلاح
الا اذا انسحب الانكليز من الاسكندرية والاراضي المحتلة الاخرى ، وان المسألة
لا تتعلق بشخص عرابي بقدر ما تتعلق بخلاص مصر .

(١) انظر اعتبارات التدخل الانكليزي في مصطفى ، المصدر نفسه ص ٢٥٠-٢٥٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٨٧ . شعر السلطان بحرج موقفه ازاء مصر وخاصة حين
تلقى تحذيرات من العلماء وأنصار الجامعة الاسلامية بأن تعاونه مع انكلترا سيفضّب
المصريين والسوريين والعرب وقد يؤدي الى حصول عرابي على فتوى بخلعه .

ولكن عبد الحميد كان مترددا ، يخشى أن يمتد مفعول الحركة الثورية الدستورية من مصر الى ولاياته الاخرى ، كما يخشى اغتصاب الانكليز ، ولذا فقد اتفق معهم على مشاركة القوات العثمانية في قمع الثورة العرابية ، وأمر حكومته بأن تنشر باسمها بيانا في ٦ ايلول باعلان عصيان عرابي ، الذي كان يتلقى دعم وتأيد السلطان حتى وقت قريب . ووزع الانكليز البيان على نطاق واسع في مصر والبلدان الاسلامية . وقوبل البيان بالاستنكار في الآستانة ومصر على الصعيد الشعبي ، وكان له أثر سيئ في نفوس الكثيرين ، اذ كان عرابي يعلن أنه إنما يدافع عن حقوق السلطان في مصر . كما قوبلت أنباء مشاركة القوات العثمانية في قمع الثورة الوطنية بتخوف الخديوي الذي صرح بأن ذلك معناه انهيار سلطته في مصر . اضافة الى أن موقف الخديوي العدائي من عرابي أحدث تصدعا في صفوف المقاومة المصرية . أما الانكليز فتجنبوا طريق كفر الدوار - دمنهور الحصين المعروف بالطريق الغربي ، وتواردت بوارجهم مع سفن النقل الى الاسماعيلية منذ أواسط آب ١٨٨٢ ، خلافا للتأكيد الذي أعطاه دولسبس الى عرابي ، بأن الانكليز لن يعبثوا بحياد القناة ، وانه لن يسمح لهم بالنزول في منطقة القناة . فانتقل عرابي وجنده الى موقع التل الكبير لاقامة خط دفاعي . ولم تستمر الحرب طويلا بين المصريين والانكليز ؛ فقد خاض المصريون معركة القصاصين التي تعتبر أشد ما دار في الحرب وأوشكوا فيها على النصر ، ثم تهقروا بعد جرح قائد الموقع . وليلة ١٣ ايلول تقدم الانكليز نحو المواقع المصرية وفاجأوها في التل الكبير ، وحسنت المعركة لصالحهم^(١) ، وأبلغت افكثرة الآستانة بأنه لم يبق حاجة لمشاركة القوات العثمانية .

واستمر الانكليز بعد ذلك في تقدمهم نحو القاهرة ، ودخلوها دون مقاومة (١٤ ايلول) وسلم عرابي وأصحابه للمحتلين حين تبين له أن أعضاء المجلس العرفي لا يريدون أن يحل بالقاهرة ما حل بالاسكندرية ، ولم تكن قد سقطت

(١) جاء في تقدير للخسائر المصرية في معركة التل الكبير أن القتل بلغوا ٢٥٠٠ والاسرى مثلهم .

في أيديهم الا الاسكندرية ومنطقة القناة • وكانت مقاومة الاحتلال ممكنة لأن أحسن فرق الجيش المصري ما زالت سليمة في الشمال •

ووصل الخديوي بعد عشرة أيام واستقبله الانكليز في القاهرة استقبالا عسكريا • وفي ٣ كانون الاول صدر الحكم بإعدام عرابي والبارودي وعبد العال حلمي وغيرهم من الضباط الوطنيين ، ثم استبدل بالسجن المؤبد والنفي الى سيلان بعد أن جردوا من رتبهم وصودرت أملاكهم ، وتقي الكثيرون من الوطنيين المدنيين ، ومن أبرزهم الشيخ محمد عبده الذي انضم للثورة الوطنية ، وكان من أكبر الرؤوس المفكرة المؤازرة لها •

السودان من الفتح المصري الى الحكم الثاني :

تمهيد : حين فتح العرب المسلمون مصر بقيادة عمرو بن العاص ، وصلت جيوشهم الى أسوان • وكان في النوبة ، وراء الشلال الاول ، مملكتان مسيحيتان ، الشمالية منهما تدعى المقررة وعاضمتها دنقلة العجوز • والثانية تدعى علوة وعاضمتها سوبا على النيل الازرق الى الجنوب قليلا من الخرطوم • أما في الشرق فتقسم قبائل البجة ، وتمتد منازلها في الصحراء ما بين النيل والبحر الاحمر • وقد حاصر والي مصر عبد الله بن أبي سرح العاصمة دنقلة (دنقلا) عام ٦٥٢ م ورمها بالمنجنيق ، وانتهى الامر بصلح نظم علاقات التعايش والتجارة بين الدولتين للقرون الستة التالية ، ونص على أن يدفع النوبيون أتاوة سنوية ثلاثمائة وستين رأسا من العبيد الى حاكم أسوان المسلم ، كما نص على أن يسمح للمسلمين باجتياز بلاد النوبة غير مقيمين فيها • وللنوبيين مثل ذلك في مصر • وتمهد النوبيون أيضا بالمحافظة على مسجد بناء المسلمون في دنقلة ، والعناية به ، وفتحها أمام المصلين • وسعت الدول الاسلامية في مصر لتأمين حدودها الجنوبية وطريق التجارة الحيوي بين مصر والسودان ، الذي قد يحرم مصر في حال قطعه أو تحويله من أرباح طائلة ، ومن هنا حرص الدولة الاسلامية على استتباب الامن على الطرق التي يسلكها التجار والقوافل من السودان الى مصر ، ومن ذلك قيام المسلمين

بغزو بلاد البجة الذين اعتدوا على المسلمين ، وعقد صلح تعهد البجة فيه عام ٧٢٥ م بأن يدفعوا ثلاثمائة من الابل الصغيرة ، وبأن لا يقتلوا مسلماً أو ذميّاً ، ويسمح للبجة بالمرور في مصر غير مقيمين . حتى اذا أخلّ النوبيون والبجة بعهودهم ، واعتدوا على الحدود المصرية ، وجهت الحملات التأديبية ضدهم ، وكان يرافقها عدد متزايد من العرب ، بقي بعضهم في بلاد النوبة والبجة ، وألصقوا البيئة الطبيعية والاجتماعية التي لا تكاد تختلف عن بيئة القبائل العربية من حيث طراز المعيشة وانتجاع الكلا والمرعى وحياة التنقل والترحال ، ومما اجتذبهم أيضاً وجود الذهب والزمرد في الصحراء الشرقية^(١) . وبدأت الهجرة العربية تصبح ذات خطر على منطقة الشلال الاول منذ عهد الدولة الطولونية ، حين قاد العمري حملة كبيرة على النوبة ، عمادها قبائل عربية من ربيعة وجهينة (٩٦٩ م) ثم توغل جنوباً نحو السودان الاوسط . وفي عهد الدولة الفاطمية تزايدت حشود العرب في منطقة أسوان ، وفي الصحراء الممتدة حتى البحر الاحمر . واعتنق الكثير من النوبيين الاسلام مع تمسكهم بلغتهم ، وبالمقابل تعلم العرب لغة النوبة وتوغلوا في الاراضي السودانية حتى اقليم مملكة علوة لغرض التجارة ، حتى أصبح لهم رباط في عاصمتها سوبا يقيم فيه جماعة من المسلمين . وارتبط العرب برباط المصاهرة والزواج مع النوبيين ومع البجة الذين اعتنق كثير منهم الدين الاسلامي . وكافأت الدولة الفاطمية أميراً من ربيعة بلقب كنز الدولة لأنه عاون في مطاردة ثائر عليها ، وتسمت قبيلة باسمه وصارت لها سيادة في النوبة السفلى حيث قامت أول دولة عربية اسلامية بزعامه كنز الدولة . وهذا ما جعل صلاح الدين الايوبي مؤسس الدولة الايوبية يتهم بني كنز بموالاة الشيعة ، فوجه اليهم جيوشه ، وتغلب عليهم ، فاضطروا للجلاء عن مركز امارتهم في أسوان ، والرحيل الى بلاد النوبة حيث اندمجوا مع العنصر النوبي^(٢) .

(١) انظر Holt, op. cit., P. 17

(٢) انظر حول ملاقات الطولونيين والفاطميين والايوبيين بالنوبة والسودان : مكي شببكة « مملكة الفونج الاسلامية » مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية القاهرة ١٩٦٤ ص ١٠ - ١٣ .

وبرغم التفاعل والاختلاط الذي تم بين العرب والسكان الاصليين ، ورحيل النوبيين الى مصر حيث عملوا في الجيش ، و في مجالات أخرى ، وعودة بعضهم الى موطنه متأثرا بالحضارة العربية الاسلامية ، فان مملكة النوبة في دنقلة لم تخضع خضوعا نهائيا . فقد أغار النوبيون في عهد الماليك على ثغر عيذاب على البحر الاحمر ، وعلى أسوان ، ودمروا ونهبوا وأسروا ، فتصدى لهم السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) واضطر ملك المقررة داود الى التقهقر جنوبا ، ثم عاد لتلحق به هزيمة ثانية . ونصب الماليك شكندة ابن أخته نائبا عن السلطان المملوكي في حكم مملكة المقررة ، مقابل تعهده بدفع الجزية ، وارسال نصف واردات المملكة الى مصر ، ومنع الاعراب من الاستقرار في بلاد النوبة . ويلاحظ في هذه الشروط أن الماليك لم يشترطوا دخول الملك أو رعاياه في الاسلام ، ولكنهم اشترطوا عليه أن يمنع استقرار العرب في المملكة خشية أن يصبح تجمعهم هناك مصدر خطر على الدولة المملوكية في مصر . وهذا يفسر جزئيا نزوح القبائل العربية عن النوبة الى السودان ، واستقرارها في مملكة علوة بالسودان الاوسط ، حيث انتشرت فيها اللغة العربية ، وتراجعت أمامها اللغات الاصلية ، في حين بقيت اللغات الاصلية في كثير من أجزاء دولة المقررة الى أيامنا هذه .

وكان يحدث أحيانا أن يتمرد بعض الملوك في المقررة على هذه الشروط ، فتزحف الحملات المملوكية لاختضاعهم . . الى أن كان الربع الاول من القرن الرابع عشر حين تربع على عرش المقررة في دنقلة ، شخص من أسرة كنز الدولة ، وكان مسلما ، فأصبحت المقررة رسميا دولة اسلامية ، واطمأن الماليك من ناحيتها ، ورفعوا الجزية عنها ، وأوقفوا حملاتهم ضدها . ولكن النزعات القبلية والاقليمية لم تلبث أن عصفت بالحكم المركزي فيها ، فاستقلت مناطقها على أساس قبلي أو اقليمي . وحين قامت دولة الفونج في أوائل القرن السادس عشر ، ووسعت رقعة أملاكها الى الشمال ، لم يكن يوجد في دنقلة دولة موحدة ، بل ممالك صغيرة مستقلة .

وكان العرب قد توافدوا على مملكة علوة ذات الرقعة الواسعة والامطار الغزيرة ، حيث عملوا هناك في التجارة أو رعي المواشي والابل في البادية ، ولم يعترضهم السكان الاصليون . ولكن بانهيار دولة المقررة في الشمال ، وهنت صلات علوة الدينية مع كنيسة الاسكندرية ، ولم يلبث العرب أن هيمنوا على علوة سياسيا ولغويا واندمج سكانها في القبائل العربية . ومن أواخر القرن الرابع عشر الى أوائل القرن السادس عشر لا تسعفنا المصادر بالمعلومات الموثوقة عن تطور الاحداث ، حتى ظهر تجمّع سياسي جديد عام ٩١٠ هـ / ١٥٠٤ م بزعامة عمارة دونقس الذي ينتمي الى جماعة تسمى الفونج ، وأسس دولة اسلامية عاصمتها سنار ، عاصر قيامها نهاية عهد المماليك في مصر ، واستحوذ السلطان العثماني سليم عليها^(١) . وحين ضمت دولة الفونج اقليم علوة ، كان قد مضى على الغزو السلمي العربي نحو ثمانية قرون ، أي أن السودان قد تعرب وأسلم بعنصريه العربي والنوبي .

ومن أسرة (العبدلاب) يختار ملك سنار زعيما يسمى (المانجل) من بين ذرية مؤسس أسرة العبدلاب الشيخ عبد الله جماع ، ليكون وكيلا للملك على المنطقة الشمالية من المملكة التي تمتد من اريجي شمالا حتى الحدود المصرية . والمانجل بدوره ينصب مشايخ القبائل والمناطق التي تقع تحت نفوذه . وما بقي من أقاليم يقع تحت حكم الفونج مباشرة . ولكن السلطة المركزية للفونج في سنار^(٢) ، ولو كلائهم العبدلاب في قري أولا والحفاية أخيرا ، لم تحافظ على قوتها في كل الاوقات . اذ اندلعت الحروب بين الفونج والعبدلاب حيناً ، وثارَت المشيخات ضدهما تطلب الاستقلال حيناً آخر ، كما حدث حين استقلت قبائل الشايقة عنهما .

(١) انظر من قيام دولة الفونج ، شبكة المصدر السابق نفسه ص ٢١ - ٢٦ .
(٢) وصفت سنار بأنها أكبر مدينة بعد القاهرة ، وكان يبلغ عدد سكانها في اوائل القرن الثامن عشر نحو ١٠٠ ألف نسمة تقريبا ، والحرية فيها مكفولة لكل الاجناس والاديان .

وفي عهد ملك الفونج بادي الرابع المعروف بأبي شلوخ الذي تولى العرش عام ١٧٢٠ واستمر حكمه ٣٨ عاما ، غزا امبراطور الحبشة أياسو الثاني اقليم سنار على رأس جيش كبير خرج من غندار عام ١٧٤٤ ، فأحرق القرى وقتل الرجال وصادر الماشية ، ولكن الجنود الاحباش حوصروا في مثلث يقع بين نهري النيل الأزرق والدندر ، وهزموا شر هزيمة ، ثم تقهقروا فارين الى بلادهم . ومنذئذ لم يتعرض السودان لغزو حبشي بمثل هذه الخطورة (١) .

واتجه الملك نفسه لغزو اقليم كردفان ، ولكنه هزم ، فتولى قيادة الجيش الشيخ محمد أبو كيلك ، وانتصر على حكام كردفان وضمها لأملاك سنار ، وكان ذلك نهاية السيطرة الفعلية لملوك الفونج . فقد تذرع الكبراء بمظالم الملك وانتقدوا تصرفاته ، واتفقوا على تولية ابنه مكانه ، وبذلك لم تعد السلطة بيد ملوك الفونج ، وإنما بيد أبو كيلك ومن بعده في أبنائه وأبناء اخوانه من قبيلة الهمج . وحين وصلت حملة اسماعيل بن محمد علي الى السودان (١٨٢٠) كانت الحروب الداخلية تمزق مملكة سنار ، والنزاع على السلطة يشتت شمل قبائلها (٢) .

وفي دارفور قامت مملكة في نفس الوقت تقريبا الذي قامت فيه دولة الفونج في سنار ، وتعاقب على حكمها طائفة من السلاطين على أساس اسلامي ، وكانت عاصمتها الفاشر ، ويسكن دارفور البقارة ، وهم من القبائل العربية ، وقد سموا كذلك لارتباطهم بقطعان البقر ، ومنهم الرزيقات والتعايشة والكبايش . والى الجنوب من كردفان تقع جبال النوبة ، وتعتصم فيها قبائل افريقية تعرف باسم النوبة ، وهم غير النوبة أو النوبيين الذين عرفناهم في الشمال . ولم يعرف جنوبي السودان في هذه الحقبة العروبة والاسلام الا في الاطراف . وكانت الاقاليم السودانية زمن فتح محمد علي للسودان ١٨٢٠ - ١٨٢١ تتكون في مملكة سنار

(١) انظر تفاصيل الغزو الحبشي في شبكة ، المصدر السابق ص ٨٢ - ٨٥ .
(٢) انظر تفاصيل تغلب الهمج على ملك الفونج في سنار ، المصدر السابق ص ٨٦ - ٩١ .

من دويلات صغيرة عمادها القبيلة الواحدة • وزعيم القبيلة يحتل مركزه بفضل مواهبه الشخصية في القيادة والحرب والكرم والتواضع • والحكومة قليلة النفقات والضرائب ، والمجتمع تغلب عليه المساواة ، فلا تسود طبقة على طبقة • وعقيدته الاسلامية تميل به نحو التصوف وتبجيل الصلحاء والاعتقاد بكرامات الاولياء ورجال الدين مع قليل من العلم •

أما المبادلات التجارية ، فقد اشتهرت بها الاقاليم السودانية منذ العصور الغابرة ، مع مصر والخارج • ومعلوم أن القوافل التي كانت تحمل المتاجر السودانية كانت تسلك ثلاثة طرق الى مصر : فهناك طريق بربر الى كرسكو بين الشلالين الاول والثاني • وطريق من دارفور الى أسبوط ، وطريق من دنقلة الى الواحات يتصل بالطريق الثاني • وتحمل المتاجر من السودان العاج والرقيق والصمغ وريش النعام ، وتعود اليه حاملة العطور والصابون والمنسوجات والبهارات والادوات الحديدية • ويعتبر ميناء سواكن منفذ السودان الوحيد الى البحر الاحمر ، وهو يتصل بالنيل عند بربر أوثنندي • والجمل هو وسيلة النقل والسفر •

وبعد ، فقد كان لدخول القبائل العربية الى الاقاليم السودانية ، وخاصة من الشمال والشرق ، أثر بعيد في تعريبها وفي ادخال الاسلام الى ربوعها • وقد تلقى شرقي افريقية منذ العصور السابقة للاسلام والتالية له ، موجات بشرية من الجزيرة العربية ، وخاصة من حضرموت وعثمان ، استقرت في موزمبيق وزنجبار وممباسا ودنقلة ومنار • • وغلبت على العناصر الزنجية والحامية هناك • وفي حين انحسر ظل العروبة والاسلام عن الاندلس ، كانت القبائل العربية تتقدم في مجاهل افريقية ووادي النيل حتى تكاثرت أعدادها وتعاظمت سيطرتها ، فأسست دولا اسلامية ذات طابع عربي في اللغة والثقافة ، امتزج مع تراث محلي من العادات والتقاليد وأساليب المعيشة ، نتيجة التأثر بالمناخ ، والتفاعل والتزاوج مع السكان الاصليين ، وأسهم كل ذلك في تكوين السودان الحديث بوجهيه العربي الاسلامي والافريقي ، وكان هذا حاله عشية وصول طلائع الفتح المصري أيام محمد علي •

بدأ فتح السودان بحملة قادها اسماعيل بن محمد علي باتجاه مملكة سنّار في تموز ١٨٢٠ ، وقوامها أربعة آلاف جندي على أرجح التقديرات ، ومؤلفة من الاتراك والالبان والمغاربة والبدو . وحين وصل (دنقلة) لم يقاومه المماليك ، واستسلم له بعضهم ، وهرب الباقون الى صاحب شندي نمر . ولكنه لقي مقاومة عنيفة من قبائل الشايقية ، الى أن هزمهم في ٤ تشرين الثاني في معركة جرت قرب كورتى (قرطة) وذلك بفضل تفوقه في السلاح الناري . ودخل الشايقية ضمن جيش اسماعيل تحت امرة رؤسائهم كجنود غير نظاميين . واستسلم زعيما قبيلة الجعليين^(١) الملك نمر صاحب (شندي) ، والملك مساعد صاحب (المتمة) ، وتبستتا في مركزيهما ، كما استسلم زعيم (العبدلاب) الشيخ ناصر واد الأمين . وقدم بادي السادس آخر ملوك الفونج فروض الطاعة والولاء لاسماعيل في (واد مدني) ، واعترف بسيادة الدولة العثمانية (١٢ حزيران ١٨٢٢) . وفي اليوم التالي دخل اسماعيل (سنار) ثم استأنف زحفه جنوبا ، حيث تقبل تسليم حسن ملك اقليم فازوغلي الذي يحتوي على الذهب . وكان محمد علي قد أرسل ابنه ابراهيم لمعاونة اسماعيل في احضار العبيد الصالحين للجنديّة ، وانفق الاخوان أن يتقدم اسماعيل الى أعالي النيل الازرق ، وابراهيم الى بلاد الزنوج الوثنيين من قبائل الدنكة ، ولكن مرض ابراهيم دعاه الى العودة الى مصر .

وفي غضون ذلك كانت الادارة التركية - المصرية التي أقامها اسماعيل في اقليم سنار ، قد أثقلت كاهل الاهلين بالضرائب ، ولا سيما الذين يملكون العبيد والماشية ، واشتدت الادارة في جمع الاموال فظهرت بوادر الثورة هناك ، وعاد اسماعيل بسرعة الى سنار ، وخفف من وطأة الاعباء المالية على الاهلين ، ثم نقل مراكزه الى (واد مدني) لأنها أفضل من الناحية الصحية ، ووصل الى (شندي)

(١) تذكر بعض الروايات عن تسمية (الجعليين) ان رئيسهم عندما يفد عليه جماعة يودون الانضمام اليه لحمايتهم يقول لهم : « جعلناكم منا » . انظر للمزيد من مملكة الجعليين مكي شبكة « مملكة الفونج الاسلامية » ص ٤٠ - ٤٢ .

في الشمال فاجتمع بزعمي الجعليين نمر ومساعد ، وكان منذ البداية يشك في ولائهما . وطلب منهما دفع ضريبة باهظة من المال والعييد ، وكان يمكن دفع الضرائب بالعييد المذكور الاقوياء بدل النقود التي لم تكن متوفرة بكثرة في السودان وقتذاك^(١) ، وردّ نمر بأن الجعليين عاجزون عن تقديم ما طلبه ، فغضب اسماعيل وضربه بغليونه الطويل على وجهه ، وأجاب نمر على الالهانة بأن وضع رجاله حزم الذرة الجافة حول معسكر اسماعيل ، باعتبارها علف دواب الضيوف ، وأحرق المعسكر ليلا ، فقضى على اسماعيل وحاشيته في تشرين الاول ١٨٢٢ . واضطربت البلاد بالثورة من شندي شمالا الى واد مدني جنوبا ، واستلم محمد سعيد افندي ، كخينا اسماعيل وناثبه ، دفعة الامور في واد مدني ، كما تحصّن محو بك في بربر ضد الثوار . وثار العبدلاب بزعامه واد عجيب ناصر، وفي الجزيرة تزعم التمرد اثنان من الهمج بقيادة مملكة القونج ، هما حسن داود رجب وأرباب ضيف الله ، أما الجعليون فكان يرأسهم نمر ومساعد . ولم يكن لدى محو أو سعيد ما يكفي من القوات لقمع عموم الثورة . صحيح أن محو صمد في بربر ، وسعيد قام بعمليات محلية في ضاحية واد مدني ، ولكن اخمد الثورة وضرب تجمعاتها ، كان من عمل محمد بك خسرو (الدفتردار) صهر محمد علي ، الذي قاد حملة ثانية لفتح كردفان ودارفور ، مؤلفة من ثلاثة أو أربعة آلاف جندي مع بطارية مدافع ، وغادرت مصر في نيسان ١٨٢١ ، ثم اصطدمت في آب مع حاكم شمال كردفان المقدوم مسلم عند بارا ، وفتكت مدافع الدفتردار بفرسان دارفور وقبائل كردفان ، وقتل المقدوم نفسه ، ودخل الدفتردار (الأيّض) العاصمة ، ثم سارع لضرب الثوار والانتقام لمصرع اسماعيل . ووجد أن نمر ومساعد يحاصران محو بك في بربر ، ولكن اولادهما وعددا كبيرا من الاتباع كانوا في (المتمة) . وبوشرت مفاوضات مع الدفتردار لاعلان عفو عام ، ولكن محاولة فاشلة لقتله ، أثارت غضبه ، فشن حملات انتقامية شديدة على الثوار وتعقبهم وحرّر بربر ، وهزم الجعليين وأسر الكثير منهم ، وهرب نمر ومساعد من وجهه

Holt, op. cit., P. 43 (١)

الى مرتفعت الحبشة ، ملجأ المتمردين والعصاة وأحرق الدفتردار مدينة شندي ،
ثم ثبت سلطة الحكومة على الاقاليم ، وشغل بالبحث عن الذهب والحديد ،
ودراسة موارد البلاد الطبيعية ، وارسال العبيد الى معسكر أسوان ، لتدريبهم
على الاساليب العسكرية الحديثة (١) .

وانتهت فترة الدفتردار عام ١٨٢٤ ، فعاد الى القاهرة ، وخلفه عثمان بك
الشركسي قائدا عاما على السودان ، وعيّن نائب له في واد مدني بدل سعيد افندي
الذي عاد مع مقتنيات اسماعيل الى القاهرة . وحضر مع الحكمदार الجديد خمس
كتائب (أورط) مشاة من الجهادية النظامية الذين جئتوا من عبيد السودان ،
ودربوا في معسكر أسوان . وبرغم ان مشروع تجنيد العبيد السودانيين لم
ينجح إلا جزئيا ، فقد ماتوا بالآلاف لأن مناخ مصر لم يناسبهم ، ولكن المجندين
منهم قاموا بدور الحاميات العسكرية في أقاليم السودان ، وكانوا ، مع الفرسان
غير النظاميين من الشايكية ، عماد الحكم التركي - المصري ، ومصدر قوته (٢) .
وعثمان بك مملوك متقدم في السن ، لا يقل " عن الدفتردار قسوة وبطشا ، فقمع
الثورة وجمع الضرائب ، وشهدت فترته التي لم تزد على بضعة شهور ، تفشي
وباء الجدري وحدث الجفاف والمجاعة ، وفرار الفلاحين من أراضيهم تحت
وطأة الضرائب الباهظة ، فالحق الخراب بالارض ، وقلّ الانتاج وأرتفعت الاثمان .
وأعجب عثمان بك بموقع الخرطوم عند التقاء النيلين ، وقرر أن يكون مركز
الحكومة هناك بدل واد مدني ، وبنى ثكنة للجيش في الموقع المذكور .

ولما توفي في أيار ١٨٢٦ حلّ محله محو بك حاكم بربر ، لفترة قصيرة
تميزت باتباع سياسة مصالحة مع السودانيين ، فخفض الضرائب وأبطل تمدي
الجنود على الفلاحين ، ودعا جمعية استشارية من الاهالي لاقتراح الوسائل الكفيلة
باستتباب النظم ، واعادة ألوف اللاجئين خلال الثورة الى ديارهم وأراضيهم

(١) محمد نؤاد شكري « الحكم المصري في السودان » القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٢٥ .
(٢) Holt, op. cit., P. 46

من منطقة القضايف النائية ومرتفعات الحبشة ، وكان خير معاونيه في تحقيق ذلك الشيخ عبد القادر ود الزين ، مستشاره السوداني للشؤون المحلية ، وفي فترة محو بك ، زادت أهمية الخرطوم باعتبارها مقر إقامته . وتولى بعده علي خورشيد باشا زمام الامور في حزران ، وكان قد خدم تحت قيادة ابراهيم باشا ضد اليونان ، فتابع سياسة سلفه ووطد أركان الاستقرار والعمران في السودان ، واهتم بتبديد ذكريات الحوادث المؤلمة التي اقترنت بانتقام الدفتردار لمقتل اسماعيل . وعني كسلفه في اقناع المهاجرين بالعودة الى اراضيهم المهجورة ، فعادوا بالالوف الى ديارهم في النيل الازرق . ويعتبر خورشيد المنشئ الحقيقي للخرطوم ، فقد وسع الجامع القديم فيها ليتناسب مع تزايد سكانها ، وبنى ادارات الحكومة وثكنات الجيش ، وشجع العمران بتوزيع مواد البناء والاخشاب على الاهالي ، وما زالت تنمو وتتسع حتى صارت أعظم المراكز الادارية والتجارية في السودان ، وبلغ عدد سكانها عام ١٨٣٤ حوالي ١٥ ألف نسمة .

رأى خورشيد من سواقي الري ، فبلغ عددها ما بين أربعة وخمسة آلاف ، وأسهمت في توميع رقعة المنطقة الزراعية ، وتنويع محاصيلها الوفيرة ، كما أدخل زراعة النيل وقصب السكر والفواكه ، وألقى الكثير من مظاهر تجارة الرقيق ، بعد ضغط القناصل على محمد علي . وعني بتشجيع التجارة وحماية القوافل والطرق التجارية ، لنشر الامن فيها ، وتطمين الرحالة وهم يرتادون ربوع السودان آمنين من التعصب والسلب والنهب^(١) ، وضرب على أيدي الموظفين الذين عسفوا بالاهلين ، وقدمهم للمحاكمة ، وصادر أملاك من أدين منهم ، وكان مسلكه قدوة للموظفين الآخرين ، فاستقام مسلكهم خوفا من سطوته ، وعمّ الرفاه وامتد العمران ، وأنشئت ترسانة على النيل لصنع السفن ، وانتظمت المواصلات ، واستثمرت الموارد الطبيعية ، ورسمت خطة للتعليم ، ونظم القضاء ، وتمتع خورشيد ، نتيجة هذه السياسة الاصلاحية ، بمحبة وولاء أهل البلاد .

(١) انظر ما ذكره الرحالة والمكتشفون والعلماء ورجال الاعمال الاجانب ، عن الامن والتسامح والعمران الذي ساد السودان في عهد خورشيد ، في شكري ، المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٣٣ .

ورأى محمد علي أن يتوجه بنفسه الى اقليم فازوغي بالسودان ، ليشرّف على حقيقة ما يقال عن الذهب هناك ، لعله يخفف من ضائقته المالية بعد احتلال الشام . وأقام في فازوغي مدة من الزمن تأكد خلالها أن ما فيها من الذهب القليل ، لا يستحق عناء استخراجة . واستغل الفرصة ليشرح سياسته الإصلاحية للمشايخ والعلماء الذين حضروا لمقابلته فذكر لهم بأنه أخذ على عاتقه ادخال أساليب الحضارة والعمران الى بلادهم التي كان يعيش أهلها عيشة بدائية هي دور الطفولة الذي يمر به كل الشعوب . وقال : « ولكن عناية المولى جلّ شأنه تبعث الى كل أمة مصلاحا يسير بها قدما في طريق الرقي والحضارة ، ولقد كان من حظّي أن يقع عليّ الاختيار لأداء هذا الواجب النبيل نحوكم » (١) .

وفي عام ١٨٣٥ ، برزت مقدرة خورشيد وحنكته كإداري ، حين طلب منه محمد علي تجنيد أحرار السودانين في الجيش ، لسدّ الحاجة الماسة الى الجنود في الشام ، وقوبلت هذه الدعوة بالتوجس والتبرم ، وأوشكت أن تدفع السودانين الى الهجرة مجدّداً . وهنا تخلّى خورشيد عن المشروع ، وقرر أن يساهم كل اقليم بنصيب من الرقيق لتجنيدهم في الجيش ، وبذلك اكتسب امتنان الاهلين .

أما على الصعيد العسكري ، فكان خورشيد أقل توفيقا ، فلم يظفر من غزوة ضد الدكة عام ١٨٢٧ إلا بخمسمائة عبد ، وقاومه الدكة بالسهم والرمح ، وهزموا فرسانه ، ولكنه بعد ذلك اندفع حتى سوبات ، وعاد منها الى الرصيرص . وبعد ثلاث سنوات ، نظم حملة نهريّة ضد الشلوك الذين هاجموا بالسهم ، ولكن المدفعية شتتهم ؛ ثم عادوا واستخلصوا الأسرى والغنائم ، واضطرت الحملة للانسحاب مع ٢٠٠ عبد فقط . والحملة الثالثة ، كانت ضد قبائل الهدندوة في منطقة التاكة شرقي السودان . وبعد اجتياز نهر عطبرة ، هوجمت الحملة في الادغال ، واضطر خورشيد للعودة الى الخرطوم . وسمع خورشيد باتفاق عقده الاحباش مع بعض القبائل للتغلغل في السودان . فاستنجد بمصر ، ووصل المدد

(١) المصدر السابق ، ص ٣٣ .

العسكري بقيادة أحمد باشا بو ودان الذي غزا أرض الحبشة ، فنجح أولا ، ثم واجهه جيش كبير ، وأرسل خورشيد مددا لم يتعاون قائده مع بو ودان ، فهزمت القوات التركية المصرية (١٨٣٧) . وخشي خورشيد أن تضم الحبشة المناطق الحدودية حول القلايات لتستقبل فيها مجددا اللاجئين السودانيين . ولكن حين وصل القلايات ، أُنذرت الحكومة البريطانية من مغبة غزوه للحبشة^(١) .

تمتع خورشيد بتقدير محمد علي ، الذي منحه الباشوية ، عام ١٨٣٥ ، ثم عينه حاكما على السودان ، الى أن استدعي الى القاهرة عام ١٩٣٨ ، ونصب بدله أحمد باشا بو ودان ، وكان من ممالك محمد علي الشراكسة ، ومن حاربوا مع ابراهيم باشا في الشام . ويعتبر عهده استمرارا لعهد خورشيد في نشر العدل والاستقرار ، وأهم ما قام به ، هو فتح اقليم التاكة ، حيث قاومه الهندوة ، ولكنهم هزموا أمام أسلحته النارية ، وطلبوا الصلح ، وأظهر زعيمهم محمد دين خضوعه ، فأخذه بو ودان والزعماء الآخرين كرهائن . وأقام الحكمدار ، معسكره في المكان الذي عرف فيما بعد باسم مدينة (كسلا) ، وجعلها مركزا لمديرية السودان الشرقي في التاكة ، وانطلاقا من كسلا ، امتد السودان المصري نحو البحر الأحمر ، فتزايدت أهمية الثغرين العثمانيين مصوع وسواكن ، اللذين عهد بهما السلطان عبد المجيد الى محمد علي (١٨٤٦) لمدة ثلاث سنوات ، مقابل ايجار سنوي . ولم يتم ضم الثغرين الى السودان إلا في عهد الخديوي اسماعيل (١٨٦٥)^(٢) .

ومما يجدر ذكره أنه فتح في هذه الآونة ، طريق النيل الايض الى الجنوب السوداني ، على يد البحار العثماني سليم قبودان ، الذي غادر الخرطوم على رأس ثلاث تجريدات (١٨٣٩ - ١٨٤٢) ووصل الى غندكرو قرب جوبا الحالية^(٣) .

(١) Holt, op. cit., p. 54.

(٢) Ibid.

(٣) انظر تفاصيلها في شكري « مصر والسيادة على السودان » القاهرة ١٩٤٧ .

وقد ترتب على ذلك تدفق تجار العاج والرقيق الى منطقة النيل الابيض وبحر
الغزال ، وسترى أهمية ذلك بعد قليل .

وقام بو ودان برغم فترته القصيرة ، بكثير من المشاريع الزراعية ، فتوسع
في زراعة قصب السكر ، وعني بتنظيم المالية ، وضبط أمور الحكم والادارة ،
ومات فجأة في الخرطوم (تشرين الاول ١٨٤٣) . وقيل ان زوجته ابنة محمد علي ،
قد وضعت له السم بإيعاز من أيها ، خشية انتزاع السودان من مصر ، وضمتها
الى السلطان عبد المجيد . وبرغم تنصل محمد علي من هذه التهمة ، فقد تخوف
من تركيز السلطة بيد حكام واحد ، فالغى منصب الحكمدار ، وعيّن أحمد باشا
المنكلي كمنظم لتوزيع الجيش على المديرية ، ورسم الحدود ، وجعل الادارة
في السودان لا مركزية ، بحيث يستقل كل اقليم اداريا بشؤونه ، ويرأسه حاكم
يلقب باشا ، مرتبط بالقاهرة مباشرة . ولكن بعد ثلاث سنوات من الخلافات بين
المنكلي مدير الخرطوم ، وبين مدراء الاقاليم ، عاد محمد علي الى المركزية ، ونصب
المنكلي حكاما على السودان ، فبقي في منصبه حتى عام ١٨٤٥ . ولعل محمد
علي فضل تعيين حاكم عام مطيع ، بعيد عن المطامع الشخصية ، يطمئن الى ولائه
المطلق ، فعيّن في نهاية العام نفسه ، خالد خسرو باشا مكانه ، وكان من النوع الذي
يستأذن سيده اذا أراد أن يطلق لحيته ، ولذلك بقي في منصبه حتى بداية عهد
عباس الاول (١) .

وفي عهد عباس الاول ظهرت الارساليات التبشيرية ، وظهر التجار الاجانب
في السودان ، وتأسست القنصليات في الخرطوم ، وحاول الحكمدار عبد اللطيف
باشا (١٨٤٩) تطبيق اجراءات التجارة النافذة عليهم ، من حيث تحديد أسعار
المحاصيل ومعاينة المخالفين . وتبرم التجار الاجانب من ابعادهم عن تجارة العاج
الهامة ، وطالبوا بتطبيق مبدأ حرية التجارة النافذ في ممالك السلطنة العثمانية .
وحين نجحت مساعيهم ، واستدعى عباس الحكمدار المذكور الى القاهرة في بداية

(١) انظر مكي شبكة « مختصر تاريخ السودان الحديث » ، القاهرة
١٩٦٣ ص ٢٤ .

عام ١٨٥٣ ، انهارت آخر عقبة أمام تغلغل التجار الاجانب والمبشرين في جنوب السودان ، حيث تبين لهم أن مزابح تجارة الرقيق أوفر من تجارة العاج وریش النعام .

وشهد عهد عباس (١٨٤٩ - ١٨٥٤) وعهد محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٢) أحد عشر حكمدارا في الخرطوم ، تفاوتت مددهم وأحكامهم ، ولكنهم استطاعوا عموما صد غارات الدفكة ، وتمكنوا من اخضاع السود في جبل تقلي بكردفان ، وقبائل البشارين في السودان الشرقي ، اضافة الى ردع الاحباش ونشر ألوية الامن . وقد احتل السودان مكانة ظاهرة من تفكير سعيد وعيائه ، فقد استعمل عهده بإلغاء الجمارك بين مصر والسودان ، فتوثقت علائق القطرين . واعتزم القيام برحلة الى السودان ، لإزالة أسباب شكوى الاهلين من عنف موظفي الحكومة في الخرطوم والمسيريات ، وفحص ادارة السودان فحصا دقيقا بعد أن مضى على انضمامه الى الادارة المصرية حوالي ٣٨ عاما . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، تأمين الحدود الشرقية للسودان من ناحية الحبشة ، والحدود الغربية من ناحية دارفور . ذلك انه تولى حكم الحبشة (١٨٥٥) الامبراطور تيودور كاسا وكان ذا أطماع كبيرة في السودان ، وقد حصل على المدافع والبنادق لعسكره من الانكليز في عدن^(١) ، وكانوا يحرضونه على غزو الحدود الشرقية للسودان . أما دارفور فقد دعا سعيد ، سلطانها محمد الحسين ، لزيارة الخرطوم في مطلع عام ١٨٥٧ ، ولكن السلطان تخوف من نوايا سعيد ، فلم يلب الدعوة ، ولكنه أرسل سفارة ودّ وصداقة الى القاهرة بعد عودة سعيد اليها . كما بعث برسالة ودية الى تيودور كاسا .

وقد عاين سعيد أحوال السودان السيئة ، فالحكمدار هو القائد العام للجنود النظاميين وغير النظاميين (الباشبوزق) . وهؤلاء الاخرون مكلفون

(١) من كتاب قنصل النمسة في الاسكندرية الى حكومته بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٨٥٦ . نقلا عن شكري « مصر والسودان » ص ٧٥ .

بالمحافظة على الامن والنظام ، وحماية الحدود وجمع الضرائب . وهذه الصفة ، أرهقوا الاهلين بأنواع المظالم ، وأورثوهم العوز والفاقة . واضطر الاهلون للهجرة من أراضيهم التي أقفرت ولحق بها الخراب ، فتضاءل الانتاج في السودان ، وبات اصلاح الجهاز الاداري ضرورة ملحة . ولتحقيق ذلك ، طرد سعيد في الخرطوم كبار الموظفين كي يعين مكانهم اكبر عدد من السودانيين ، والغى المركزية في الجهاز الحكومي ، وأنشأ اللامركزية بدلا منها . وخفض عدد المديريات من ست^(١) الى خمس ، وأصبح المدير مسؤولا أمام حكومة القاهرة مباشرة . كما خفض سعيد الضرائب بقصد تثبيت الاستقرار ، وانعاش الاقتصاد ، وتشجيع الاهالي على العودة الى الارض التي هجروها ، وأصدر أربعة مراسيم تضمنت القواعد الادارية والمالية الجديدة التي أسفرت عنها رحلته ، وأهمها : يشارك مشايخ وأعيان البلاد في تقرير الضرائب وتحصيلها والفصل في المنازعات والقضايا المحلية . وضافة الى ذلك أدخل سعيد اصلاحات أخرى لتنشيط التجارة وبناء الطرق وتعييدها ، لربط أقاليم السودان بعضها ببعض من ناحية ، وبالقاهرة من ناحية أخرى . ولعل أهم هذه الاصلاحات كان الغاء الرقيق وإبطال تجارته ، لا كتدبير انساني فحسب ، وانما للقضاء على سيطرة تجار الرقيق ، واسترجاع نفوذ الحكومة في المناطق الشاسعة التي خضعت لسلطانهم . ذلك أنه لقرون خلت ، كانت المنطقة الشمالية على طول بحر العرب جنوبي دارفور ، هي الحدود الفاصلة بين قبائل البقارة العرب ، وقبائل الدنكة وغيرهم من القبائل غير العربية ، وهي في الوقت نفسه منطقة جلب العبيد ، على يد التجار الجلابية القادمين من الشمال ، والمعروفين بالبحارة . لأنهم جاؤوا من البحر (نهر النيل) .

ولا شك أن فتح النيل الابيض للملاحة والتجارة بعد نجاح تجريدات سليم قبودان ، شجّع على تدفق الاجانب الى السودان في عهد سعيد ، وكانوا مثل اخوانهم في مصر لا يهتمون إلا بالحصول على الثروة بأية وسيلة ، فأقبلوا على صيد الفيلة ، وجمع العاج من الاهالي السود مقابل الماشية . ولما قل العاج صاروا

(١) هي الخرطوم وسنار ومعها فازوغلي ، وكردفان ، ودنقلة ، وبربر ، والتاكة .

يصيدون العبيد لاستخدامهم كعمالين وخدم ، ثم يشحنونهم في مراكب تحمل أعلام الدول التي ينتمون اليها ، بحماية قناصلهم في الخرطوم^(١) . ونمت تجارة الرقيق وامتدت على الطريق البري شمال بحر الغزال ، وتضاعف حجمها ست مرات عما كانت عليه حين كانت تسلك طريق النهر .

وفي نهاية عهد سعيد أصبحت مناطق واسعة مسرحا لنشاط النخاسين والتجار ، وتقع جنوبي دارفور ، وفي كردفان ، وعلى جانبي النيل الأبيض حتى غندكرو في الجنوب ، وقد نظم تجار الرقيق قوات مسلحة تابعة لهم كان نصفها من الفرق الزنجية المعروفة باسم (البازنكر) .

وتلملل الرأي العام العالمي بسبب تفاقم تجارة الرقيق ، وحاول سعيد منذ استلامه الحكم (١٨٥٤) إيقافها ، فمنع ادخال العبيد الى مصر من جنوب السودان ، وأغلق سوق الرقيق في الخرطوم ، وأصبحت قرية (كاكا) في منطقة قبائل الشلوك هي السوق الرئيسي للعبيد في النيل الأبيض . وحاول سعيد السيطرة على النهر المذكور بإقامة محطات عسكرية على طوله لمراقبة الملاحة في أجزائه العليا ، وللبحث عن العبيد في القوارب المارة فيه . ولكن المشروع لم يحقق نجاحا يذكر^(٢) ، لأن هذه المناطق الواسعة النائية كانت عمليا خارجة عن سلطان حكومة الخرطوم ، نتيجة تغلغل النفوذ الاجنبي فيها ، ونشاط تجار الرقيق الاوربيين الذين سادوا النيل الأبيض حتى نهاية عهد سعيد .

ولكن اللامركزية التي قصد منها حل مشاكل السودان ، وجعل المديرين مسؤولين أمام حكومة القاهرة ، ووقف طغيان الموظفين في المديريات والاقاليم ، والحد من عسفهم بالاهلين ، قد ألحقت الضرر بالسودان ، لأن باشوية مصر كانت مشغولة عن شؤون السودان بمشكلات عديدة وخطيرة ، اضافة الى أنها أضرت

(١) انظر اسماء أشهر تجار الرقيق الاوربيين والعرب ، شكري ، المرجع السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .
(٢) Holt op. cit., pp. 62-63

بالجهود العسكرية الرامية لاستتباب الامن والنظام . وانتهى الامر بالغاء اللامركزية،
واعادة وظيفة الحكمدارية مع سلطاتها المركزية القديمة في أيار ١٨٦٢ ، وعيّن سعيد
موسى حمدي باشا في منصب الحكمدار بالخرطوم .

وتابع اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٨١) سياسة (السودنة) ، فشغل السودانيون
الوظائف الهامة ، وصار منهم المديرون ونظار الاقسام والمعاونون . . . وأنشئت
المجالس المحلية في المديرية للفصل في قضايا الاهلين ، وأشرك شيوخ القبائل مع
الاهلين في تحمل مسؤوليات الحكم . وظهر الاهتمام بالتعليم والزراعة والتجارة،
واستمرت مكافحة الرق والنخاسة . ولكن لم تنفذ اجراءات مكافحة التي تقضي
بإعادة توطين الرقيق المصادرين على حساب التجار الجلاّبة ، وانما جلب العبيد
الى الخرطوم . وفي غياب التدابير التي تضمن مستقبلهم ، اضطرت الادارة
السودانية لتجنيد الكثير منهم بدافع انساني في الظاهر . واكتسب موسى حمدي
باشا ثناء السودانين ، بفضل اصلاحاته ، وظل في منصبه حتى مات في الخرطوم
(١٨٦٥) . وخلفه جعفر صادق باشا ، لستة شهور ، اضطره المرض بعدها للعودة
الى مصر ، فتولى جعفر مظهر باشا الحكمدارية لست سنوات تقريبا ، وقد عني
ب عمران الخرطوم ، وعرف بحبه للعلم والادب ، وسعيه لتنوير أذهان السودانيين .
وخلفه اسماعيل أيوب باشا (١٨٧٣ — ١٨٧٧) فخطا خطوات واسعة في تطبيق
سياسة (السودنة) . وربط أقاليم السودان بخطوط البرق (التلغراف) كما ربطها
بمصر ، وبأشر مدّة السكة الحديدية بين وادي حلفا والخرطوم ، وشهد عهده
نهضة تعليمية .

ووضع الخديوي اسماعيل نصب عينيه تحقيق هدفين متلازمين ، وهما توطيد
دعائم الادارة المركزية في المناطق النائية والقضاء على النخاسة . وكان من مقتضيات
مكافحة النخاسة والقضاء على الرق في موطنه الاصلية ، شنّ حرب حقيقية ضد
تجار الرقيق وقواتهم المسلحة ، لاستخلاص المناطق الشاسعة منهم . الامر الذي
استتبع التوسع المصري في الجنوب ، بضم مديرية خط الاستواء ، وفي الشرق
والجنوب بضم بونغوص وهرر وتاغورة وزيلع وبريرة . وفي الغرب بضم دارفور .

وتسبب هذا التوسع في السودان الشرقي الى حرب بين مصر والحبشة (١٨٧٦) ، وأدى الى عقد معاهدة الغاء الرقيق مع انكلترة (آب ١٨٧٧) ، ثم بعد حوالي الشهر ، توقيع المعاهدة المصرية الانكليزية بخصوص ساحل الصومال^(١) . ولكن التشدد في محاربة تجارة الرقيق ، ورغبة مصر في الغائها نهائيا في فترة محددة بضبط من انكلترة ، سبب فصلا جديدا في تصاعد الأزمة الداخلية في السودان ، وأفضى في النهاية الى الثورة المهدية . وفيما يلي شيء من التفصيل :

بأمر اسماعيل مكافحة تجارة الرقيق ، فأنشأ قوة بوليس نهري (١٨٦٤) لاعتراض قوافل تجار الرقيق أثناء عودتهم من الجنوب . ولكن هذه الاجراءات لم تفلح ، بسبب الرشاوى التي بذلها التجار للدوريات ، وتقادي محطات المراقبة . وأهم من ذلك ، لان مصادر الرقيق ومناطقه ، لا تزال خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية في الخرطوم . ولذا جهزت الحكومة حملتين احدهما بقيادة محمد الهلالي (أو الهلالي) للسيطرة على اقليم بحر الغزال المأهول بكبار تجار الرقيق . والثانية بقيادة المكتشف الانكليزي السير صموئيل بيكر ، للقضاء على النخاسة في النيل الاعلى ، بتوطيد سلطة الحكومة في غندكرو وامتلاك الاقاليم الواقعة جنوبها ، لأنها موطن الرقيق ومستقر زرائب التجار المسلحة ، اضافة الى فتح سبل هذه المناطق أمام التجارة المشروعة ، واعادة الامن الى ربوعها .

كان الهلالي تابعا في الاصل لسلطان دارفور الذي بقيت سلطنته خارج نطاق الحكم التركي - المصري ، ولم تكن تابعة للسيادة العثمانية . ثم نشب خلاف بين السلطان والهلالي ، فلجأ هذا الى حاكم دار السودان جعفر مظهر باشا الذي ساندته بموافقة الخديوي ، وعينه مديرا على اقليم بحر الغزال ، ورأى فيه أداة يمد بواسطتها نفوذ الخرطوم على كامل الاقليم . ولكن الهلالي واجه خصما قويا في شخص الزبير بن رحمة الجميعاني ، كبير تجار الجزء الغربي للاقليم المذكور ، كما

(١) شكري ، مصر والسودان ، ص ٩٠ . و « الحكم المصري في السودان » ص ١٧٢ .

واجه خصومة تجار الاقليم الذين رفضوا قبوله مديرا على بحر الغزال . وشن الهلالي هجومه على الزرائب والتجار ، وسارع الزير لمعونة زملائه التجار ، فقتل الهلالي في المعركة ، وتوطد نفوذ الزير في بحر الغزال . وأدرك الزير أنه لا قبل له بحملات الحكومة ، فأظهر الخضوع والطاعة للخديوي اسماعيل ، وأعلن استعداداه للسفر الى القاهرة . ولكن الظروف اضطرته لتأديب عربان قبيلة الرزيقات جنوب دارفور (١٨٧٣) بسبب تعديهم على قوافل بحر الغزال . فانتصر عليهم ولجأ زعمائهم الى سلطان دارفور الذي رفض تسليمهم بدعوى أنهم من رعاياه . وكافأت الحكومة الزير بتعيينه مديرا على بحر الغزال . وحين حاولت قبائل الغور استرجاع اقليم الرزيقات ، خاض الزير معركة حاسمة عند قرية (منواشي) ضد جيش نفوده السلطان ابراهيم بن الحسين ، أسفرت عن انتصار الزير ومصرع السلطان (تشرين الاول ١٨٧٤) . ودخل الزير عاصمته الفاشر ، وبعد ثلاثة أيام دخلها الحكمدار ، وحرر جميع العبيد الموجودين فيها . ولم يلبث أن اختلف الزير مع الحكمدار ، وارتحل الى القاهرة ليعرض أمره على الخديوي ، فاحتجز فيها ومنح الباشوية ، ولم يسمح له بالرجوع الى السودان .

أما بيكر فقد أقلمت سفنه من الخرطوم جنوبا عبر النيل الابيض ، ولكنه لم يستطع أن يحقق غرض الحملة في القضاء على تجارة الرقيق لأن التجار نجحوا في إثارة القبائل ضد الحملة ، فاضطر بيكر للحصول على تموينه بالقوة من قبيلة باري . وتقدم حتى وصل الى مازندري على بحيرة ألبرت ، ولكن ملك أونورو ازور منه بعد الترحيب به ، وقطع عنه المؤن ، فغادر بيكر المنطقة الاستوائية بعد أن أنشأ ثلاث محطات مسلحة في غندكرو وفويرة وفاتيكو ، للسهر على الامن ومراقبة النحاسين ، فضلا عن مدينة التوفيقية التي أسسها على بعد أربعة أميال من مصب السوبات في النيل الابيض . ولكنه لم يستطع فتح النهر للملاحة النهرية الى البحيرات الاستوائية ، ولا وضع سفينة بخارية في بحيرة ألبرت (١) .

(١) سكوي ، الحكم المصري في السودان ، ص ١٧٦ .

وتعبيراً عن صدق عزيمة الخديوي اسماعيل في القضاء على النخاسة ، وقع اختياره على انكليزي آخر ، هو الكولونيل تشارلز جورج غردون ، لمتابعة مهمة بيكر ، فتمكن خلال ثلاث سنوات قضاها في المنطقة الاستوائية أن يقيم حكومة في العاصمة الاقليمية (لادو) شمال غرب غندكرو (١٨٧٤) ، ويحقق بعض الكشف الجغرافية ، ويفتح بحيرة ألبرت للملاحة ، وينشئ عددا من المحطات المسلحة التي ساعدت على ضرب النخاسين هناك ، كما سعى لمصالحة القبائل التي استاءت من اجراءات بيكر القمعية .

ويمكن إجمال ما اقتضته مكافحة الرق من التوسع والفتح المصري في السودان الشرقي ، وعلى طول ساحل البحر الاحمر الغربي حتى مضيق باب المندب ، وعلى بلاد الصومال حتى نهر جوبا^(١) ، وفقا للتسلسل الزمني التالي : بدأ تحقيق ذلك منذ عام ١٨٧٠ حين توجه اسطول مصري الى مياه بلهار وبربرة ، وهما ميناء سلطنة أو إمارة هرر ، ومنذ أن عيّن حاكم مصري على جميع الشاطئ الافريقي من السويس الى رأس غردافوي . وفي عام ١٨٧٢ استولى السويسري منزغر Munzinger حاكم مصووع على اقليم بوغوص (أو سنهيت) بين التاكة ومصووع ؛ لأنه يتعذر القضاء على النخاسة في تلك الجهات دون اخضاع اقليم بوغوص الذي استخدمه الاحباش لارسال حملات صيد الرق ، وسلب محاصيل الاهلين ومواشيهم ، وبث الاضطراب والنوضى . وفي العام التالي عين منزغر حاكما للسودان الشرقي ، فشملت سلطته سواكن في الشمال ، وراحتا (رهيطه) في الجنوب ، وكيرن ، وكسلا ، في الشرق . وكلف بمكافحة النخاسة في هذه الارحاء . وفي عام ١٨٧٥ حصلت الخديوية المصرية على ميناء زيلع مقابل مبلغ سنوي يدفع للخزينة السلطانية ، وكانت من قبل قد ضمت مصووع وسواكن اليها ، وبذلك أصبح ساحل البحر الاحمر الافريقي كله تحت السيادة المصرية . وفي العام نفسه ، انطلقت حملة من زيلع الى هرر ، وهي أهم مواطن الرقيق ، بقيادة محمد رؤوف

(١) شكري ، مصر والسودان ، ص ١٢٥ .

باشا الذي اجتاز اقليم العيسى بين الحبشة والاملاك المصرية عند تاغورة في الجنوب . وانتصر في معركتين على قبائل الغالا ، ثم دخل هرر ، وبدأ القضاء على تجارة الرقيق . وباشرت حملة مصرية السيطرة على الساحل الممتد من رأس غردافوي جنوبا الى مصب نهر جوبا ، بقيادة الاسكتلندي ماكيلوب McKillop ، ولكنها اضطرت للانسحاب من قسمايو بعد احتجاج سلطان زنجبار من آل البوسعيد على خرق حقوقه ، بتحريض الانكليز . ولكن الفتوح في السودان الشرقي أسفرت عن تطويق الحبشة ، واثارة أحقادها ، لأن الاحباش كان لهم ادعاءات في اقليم بوغوص وساحل البحر الاحمر . وحين تكررت غاراتهم على الحدود المصرية السودانية ، جهز اسماعيل ضدهم حملتين الاولى بقيادة السويدي أرندوب Arendup ، والثانية بقيادة السويسري منزغر ، فقتل منزغر غيلة في تشرين الثاني ١٨٧٥ ، وبعده بيومين هزم أرندوب في معركة (غندت) . وتوجهت حملة مصرية جديدة ضد الاحباش بقيادة راتب باشا ، ونشبت الحرب المصرية الحبشية التي انتهت بخسارة جسيمة للطرفين . وبعد موقعة (قُبرع) طلب ملك الحبشة يوحنا الرابع الصلح ، فعقدت الهدنة ، وانسحب الاحباش الى عدوة ، والمصريون الى مصوع . ولم يتم الاتفاق على تسوية العلاقات بينهما ، حتى ما بعد الثورة المهدية ، وانسحاب الحاميات المصرية من السودان . فقد نصّت معاهدة عدوة (١٨٨٤) على تسهيل الحبشة الانسحاب المصري من شرقي السودان الى مصوع عبر أراضيها ، مقابل استحوادها على اقليم بوغوص .

كذلك ارتبط بهذا التوسع والفتح المصري ، تدخل الحكومة الانكليزية للضغط على مصر ، كيئنا تبذل قصارى جهدها ، للقضاء على الرق والنخاسة . والحق أن مصر لم تقصّر في ذلك ، لأن التوسع أو الفتح لم يكن غرضا مقصودا لذاته ، وانما كان باعثة محاربة تجارة الرقيق في عقر دارها . فقد وضعت الخديوية منذ عام ١٨٦٥ رقابة صارمة على نشاط التجار في النيل الابيض ، وحظرت تصدير الاسلحة والبارود الى السودان لتلا يستخدمه التجار ضد الحكومة . وقد لازم تنفيذ هذا البرنامج ، فتح الاقاليم سالفة الذكر ، واغلاق منافذ تصدير الرقيق عبر موانئ البحر الاحمر سواكن ورهيطه ومصوع وتاغورة وزيلع وبلهار وبربرة .

وبما أن تجارة العاج كانت تخفي وراءها تجارة الرقيق ، فقد أعلن غردون عام ١٨٧٤ احتكار الحكومة لتجارة العاج ، كما أوجب على من يذهب الى مديرية خط الاستواء ، أن يحمل (تذكرة) خاصة من حكمدار السودان ومن مأموريه في غندكرو أو سواها . ولكن هذا القرار أصاب تجارة الرقيق بضربة قاصمة ، وكان من عوامل الثورة المهدية . ذلك أنه ترتب على التشدد في طلب (التذكرة) من جميع التجار ، أن تعطلت الملاحة في النهر الذي أغلق في وجه التجارة المشروعة ، فتضررت تجارة السودان بوجه عام ، وتعملل التجار جميعا من تدابير الحكومة ، وراحوا يعملون على مقاومتها .

ومنذ عام ١٨٧٣ ثقلت وطأة الضغط الانكليزي على اسماعيل ، لتوقيع معاهدة تقيد اسماعيل ، وتلزمه بضرورة ابطال تجارة الرقيق من السودان وملحقاته بحلول عام ١٨٨٠ . اضطر الخديوي لتوقيع المعاهدة في آب ١٨٧٧ التي أجمع المعاصرون على أنه كان يتعذر تنفيذها^(١) . فالرق في السودان ألفه الناس منذ أقدم العصور ، وأصبح جزءا هاما في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية . فالزراعة وسقي الماشية ورعيها ، يقوم بمعظمه الرقيق . اضافة الى أن أهل السودان يؤمنون بأن الرق أمر أقره العرف وأجازته التقاليد ، وأن تجارته مشروعة كالعاج . ويرتبطون بالجلالين والنخاسين بصلات القرابة . والقبائل الجنوبية نفسها تتعاون مع التجار لتحارب أعداءها من القبائل الاخرى لاسترقاقهم . والسودان بلاد مترامية يصعب فرض رقابة فعالة على طرقها . ولذلك كانت سياسة الالغاء العنيفة ، والاعتماد على السيف والناار لتنفيذها ، أمرا بعيدا عن الحكمة ، وأفضل منها سياسة (التقييد) التي تضمن زوال الرق والنخاسة بازالة أسبابها وابطال الحاجة الى الرقيق والقضاء على النخاسين .

وقد اضطرت مصر الى اتخاذ اجراءات قمعية قاسية للوفاء بالتزاماتها ، واختير غردون لهذه المهمة الشاقة . وكان اسماعيل قد عينه في منصب حكمدار السودان

(١) شكري ، مصر والسودان ، ص ١٣٥ .

(شباط ١٨٧٧) فكان أول أوربي مسيحي يشغل هذا المنصب . وكان يرى في البداية أن الزمن وحده كهيل بتصفية هذه التجارة الشائنة ، إذا أمكن حظر امتلاك الرقيق بعد تاريخ محدد . وحين أصرت انكلترا على تنفيذ (الالغاء) بدل (التقييد) ، واستخدام القوة القاهرة ، صدع غردون ، فوقعت عليه ، وعلى انكلترا قبله ، مسؤولية الأحداث الدامية التي فجرت الثورة المهدية .

ونشط غردون في مصادرة أموال النخاسين واعتقالهم ، وبلغ من حماسه أنه تشكك في نزاهة جميع الموظفين المصريين في حكمدارية السودان ، واتهمهم بالاتجار بالرقيق ، والتواطؤ من النخاسين على افساد مشاريعه ، فعمد الى طرد طائفة كبيرة منهم في تموز ١٨٧٨ ، وأبدلهم بأربعة عشر موظفا أوربيا^(١) ، وقليل من السوداليين ، وكان عدد من المطرودين ، للمفارقة ، قد نالوا الرتب والنياشين بناء على توصية من غردون نفسه قبل وقت قصير^(٢) . والادهى من ذلك أن غردون لم يحقق في أمر المطرودين ، بل اعتمد على صحة ما نقله عنهم أعداؤهم ومنافسهم من وشايات وتهم باطلة ، الأمر الذي هز الثقة بالحكومة ، وأضعف مكانتها في نفوس الأهلى . فضلا عن أنه منح ثقته لعدد من الموظفين السوداليين الفاسدين ، فسلكوا مسلكا نفّر منه القلوب وحرك كوامن الحقد عليه ، فعظم تدمير الناس من الحكومة ، واشتد كرههم لها . ويبدو أن غردون كان مسيحيا متعصبا ولغته العربية ركيكة ، وكان لا يثق بمرؤوسيه المصريين ، كما كان يضعف ادارته ، اعتماده على طائفة من السوداليين والأوربيين غير المجريين وغير اللاتنيين بعملهم .

وشن الحكام والمفتشون الأوربيون حربا شعواء على تجارة الرقيق ؛ والأهلون الذين هم أقارب النخاسين ، ولا تخلو بيوتهم من الاماء والعبيد ، سهل

(١) ومنهم الألماني شنتزر لمديرية خط الاستواء ، والإيطالي جسي على مديرية كردفان ، والنمساوي سلاتين Slatin لمديرية دارفور ، والإنكليزي لبتون Lupton لمديرية بحر الغزال ، والألماني غيفلر لكافة النخاسة وسواهم .

Holt, op. cit., P. 71. (٢)

عليهم الاعتقاد بأن هذه الحرب الدائرة التي يقودها المدراء المسيحيون ضدهم ،
انما هي حرب دينية قائمة على التعصب الديني^(١) .

وكان من أثر هذه السياسة الصارمة ، أن لجأ النخاسون الى أوكارهم
القديمة في بحر الغزال ودارفور وكردفان ، وأشعلوا فيها الثورات . وعمل غوردن
بالتنسيق مع اثنين من رؤوسه الايطاليين : جيبي Gessi في بحر الغزال ، حيث
قضي على سليمان الزير ، ابن الزير باشا (آذار ١٨٧٩) وميساداغليا Messadaglia
في دارفور ، حيث قضي على هارون ، قريب سلطان دارفور السابق . وهزم غردون
صباحي في كردفان ، وهو أحد قواد الزير السابقين . وأعقب ذلك هدوء ظاهري ،
لكن بقي الجنوب الغربي معاديا للإدارة الحكومية . ولقطع تموين سليمان الزير ،
بوض غردون ، زعماء البقارة ، بسلب التجار الجلابة في مناطقهم ، فلجأ الناجون
وأقارب التجار الى الايىض وحواضر كردفان ودارفور ، وقد سقطت عنهم حماية
الحكم المصري فجأة^(٢) . وكان يتعذر إحكام تدابير الرقابة الفعالة في مناطق
الاضطراب ، الا بوجود الحكومة القوية في الخرطوم . ولكن في الظروف الحرجة
التي كانت تمر بها الخديوية المصرية ، لم يكن ذلك ممكنا . ففي الوقت الذي كانت
تقمع فيها ثورات النخاسين ، وتضطرب البلاد بالتذمر والفوضى بسبب مبالغة
الموظفين الاوربيين في سياسة (الالغاء) التي زلزلت كيان البلاد الاقتصادي
والاجتماعي ، تدخلت الدول لتخلع اسماعيل في حزيران ١٨٧٩ وتنصب ابنه محمد
توفيق مكانه . ولم يبق غردون طويلا في الحكمدارية بعد عزل صديقه وسنده
الخديوي ، فاستقال عام ١٨٨٠ وخلفه محمد رؤوف باشا .

وظهر ردّ الفعل في السودان ، بانتعاش تجارة الرقيق في بحر الغزال ودارفور ،
وبدأت مراكب الجلايين في النيل الايىض تحمل الرقيق وتفرغ شحناتها عند فاشودة
التي كانت محطة لمراقبة السفن وتفتيشها ، وسرت العدوى الى الموظفين والمدراء

(١) انظر المزيد من التفاصيل حول هذه النقطة في شكري ، المصدر السابق ، ص
٢١٨ نقلا عن ميخائيل شاروويم « الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث » ج ٤ ص ٣٧٩ .
(٢) Holt, op. cit., p. 72.

السودانيين الذين عيّنهم غردون ، فباشروا تجارة الرقيق دون وجل . وبذل رؤوف باشا كل ما بوسعه لتنفيذ معاهدة الرقيق ، منذ حضوره الى الخرطوم في حزيران ١٨٨٠ ، وبنفس الشدة والصرامة التي اتبعها سلفه ، وارتكب نفس خطأه ، من حيث الاستعانة بالموظفين الاجانب في محاربة النخاسة ، فانتقل التذمر الى سواد الشعب ، وتوحدت كلمة الاهلين وتجار الرقيق ، على اسقاط الحكم المصري في السودان ، وطرد الاجانب . ومما زاد في موجة السخط أن الحكومة لم تخفف عن الاهلين عبء الضرائب ، ولا رفعت عنهم قسوة جبايتها (الباشبوزق) ، برغم ماالحق بهم من خسارة ، نتيجة تحرر الرقيق الذي يملكونه ، ونتيجة احتكار الحكومة كل أسباب التجارة كوسيلة من وسائل محاربة الرق . وكذلك عمت الشكوى من انهيار العدل في المحاكم ، واستهتار غردون ورجاله بالتقاليد الاسلامية^(١) . وصار نشوب ثورة جديدة أمرا وشيكاً ، لا سيما اذا استغل زعيمها مشاعر الغضب والاستياء ، وحوّلها الى ثورة تنتظم سواد الشعب ولا تقتصر على تجار الرقيق كالثورات السابقة . ولم تلبث الثورة أن قامت في جزيرة آبا التي تقع على النيل الابيض ، بزعامه فقيه زاهد اسمه محمد أحمد بن عبد الله .

الثورة المهدية والدولة المهدية في السودان :

ولد محمد أحمد عام ١٨٤١ في جزيرة لب جنوب دنقلة لأب يحترف صناعة السفن ، ومال منذ صباه الى العلم والتفقه في الدين ، فحفظ القرآن وتلقى بعض العلوم الدينية ، وعرف بالزهد والورع ، ورأى بعد أن درس الفقه والشريعة أن يلتحق بالطريقة السمانية الصوفية ، ويرتقي في مراتبها الروحية ، ولذا غادر الخرطوم ورحل الى جزيرة آبا على النيل الابيض ، التي تبعد ١٥٠ ميلا جنوب الخرطوم ، حيث بنى مسجدا للصلاة وخلوة للتدريس ، فكثرت أتباعه ، وصارت المراكب المتجهة الى فاشودة ، تقف في الجزيرة ، ويتبرك به ركايبها ، وقصده عبد الله التعايشي من البقارة ، وأصبح من أتباعه .

(١) انظر امثلة عن كل ذلك في شكري ، الحكم المصري في السودان ، ص ٢٢٧-٢٢٩ .

ومعلوم أن الجو الديني في السودان كان مهياً لقبول فكرة المهدي المنتظر ، والسودانيون بفضل تدينهم العميق كانوا يلتحقون بالطرق الصوفية ويعظمون الاولياء والصالحين ويحتفلون بكراماتهم . وقام محمد أحمد بجولة في كردفان ، وجبال تقلي ، وعند رجوعه وجه رسائل الى رجال الدين يدعوهم فيها لنصرة الدين وتأييد المهدي التي اختصه الله بها . وحين سمع به الحكمدار رؤوف باشا أرسل حوالي المائتين من الجنود للقبض عليه ، فانهزموا ، وقتل معظمهم في واقعة آبا (آب ١٨٨١) على يد الانصار . ومنذ أن كتب محمد أحمد في تلك الليلة على راياته الخمس عبارة (محمد المهدي خليفة رسول الله) أصبح يعرف باسم محمد المهدي . وقرر المهدي مغادرة الجزيرة الى جبال النوبة في كردفان ليكون بعيدا عن متناول الحكومة ، فاستقر في جبل (قدير) وتوافد عليه الاتباع المريدون ، ودعا المهدي أتباعه الى الجهاد في سبيل الله وسماهم بالانصار ، وذاع صيته ، بينما حاول الحكمدار رؤوف باشا التهوين من شأنه والتقليل من أهميته ، وهزم المهدي قوة أخرى في نهاية عام ١٨٨١ قادها مدير فاشودة وتقدر بحوالي ١٥٠٠ جندي ، وانتشر خبر انتصاره في أرجاء السودان ، فقصده الالوف للانضمام اليه ، ومما ساعد المهدي أن العرايين لم يولوا أحداث الثورة المهدي عناية كافية ، وعزوا انتصاراتها الى تقصير رؤوف باشا فاستدعوه وعينوا مكانه عبد القادر حلمي باشا ، فوصل الخرطوم في أيار ١٨٨٢ . وفي غضون ذلك وافقت حكومة القاهرة على تسير حملة جديدة قوامها ستة آلاف جندي لمطاردة المهدي في جبل قدير ، ولكن المهدي أنزل بها هزيمة ساحقة وقتل الشلالي قائد الحملة . وترددت أصداء هذا النصر في أنحاء البلاد ، فأمن المتشككون أنه المهدي المنتظر الذي ينتظره المسلمون لآحياء الكتاب والسنة ، والذي أيد مهاديته بانتصارات مؤزره على جنود الحكومة بأسلحتها النارية الفتاكة ، بينما أنصاره يحاربون بالسيف والحربة والفأس والعصا .

ومهما قيل في دوافع الثورة وأسباب انتصارها فلا بد من القول ان انتصارات المهديين تعزى أساسا الى العامل الروحي الذي كان يدفعهم الى عدم المبالاة بالموت والتسابق لنيل الشهادة والفوز بنعيم الآخرة . وبدمي ان المهدي اعتمد على اذكاء الشعور الديني لتأليب الاهلين ضد الحكومة ، بدعوى أنها فقدت

طاعة محكوميتها لاتها على حد قول المهدي : « استخدمت أولئك الاجانب والدخلاء وولتتهم أمور العباد فحكموا سيوفهم في رقابهم وأتوا ما أتوه من الظلم وقتل النفوس وهتك الاعراض .. » (١) .

وبعد إبادة حملة الشلالي ، توقفت العمليات الحربية بسبب موسم الامطار ، وشن كل من الحكمدار والمهدي حربا دعائية ضد الآخر ؛ فالاول استكتب العلماء في تكذيب دعوى المهدي ، وضرورة طاعة ولي الأمر . والثاني أكد أنه جاء لتطهير الفساد وإقامة العدل والدين . وبعد أن تدفقت الوفود على المهدي من مديريات كردفان ودارفور والجزيرة لتنظم في صفوف الانصار ، انتقل المهدي من الدفاع الى الهجوم . وتوجه بنفسه مع حشد كبير من قواته الى الأبيض عاصمة كردفان (ايلول ١٨٨٢) وشدّدوا الحصار عليها . وطلب عبد القادر حلمي المدد العسكري لفك الحصار عن الأبيض وعن بارة شمالها . ولم يسع الحكومة المصرية ، بترخيص من الكتلة ، إلا أن تجمع فلول جيش عرابي الذي مرح بعد الاحتلال ، وتبعث بهم الى السودان ، بقيادة ضابط مصري لأن الثورة المهدية تركز على أساس ديني . ولكن عهد برئاسة أركان الحملة الى الانكليزي هيكس الذي كان ضابطا في الجيش الهندي . واتضح منذ اللحظة الاولى أن الجنود المصريين لم يكونوا متحمسين للسفر ؛ فالانكليز يحتلون بلادهم ، والآن يطلب منهم محاربة المهدي وأتباعه المسلمين في السودان . وراود أذهانهم أن القصد من ارسالهم هو الخلاص منهم ، ولذا وضع بعضهم في السلاسل وبعث بهم الى السويس لتقلهم البواخر الى سواكن (٢) .

أما في كردفان ، فقد تدهورت أحوال حاميتي الأبيض وبارة ، وقطع الانصار الطريق على قوة قادمة لنجدتهما في تشرين الاول ، ودخل الشتاء ، واستسلمت

(١) انظر ماخذ المهدي على الحكومة في نعوم شقير : « تاريخ السودان الحديث وجغرافيته » ج ٣ ص ١٥٨ ، ١٦٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٤ ، ٣٤٥ .
٢٨٣ الخ ... نقلا عن شكري - الحكم المصري .. ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .
(٢) شبكة ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

حامية بارة ، وأقسمت على الولاء للمهدي ، وتبعها بعد أيام حامية الأبيض (١٩ كانون الثاني ١٨٨٣) وهكذا استهل عام ١٨٨٣ ، الذي يعتبر عام النصر لقوات المهدي ، بالاستحواذ على أهم مدينتين في كردفان . وبينما تمكن عبد القادر حلمي من صد هجمات الانصار في النيل الأبيض والنيل الأزرق ، ورفع حصارهم عن سنار ، وحصّن الخرطوم ، استدعي الى القاهرة في شباط ١٨٨٣ ، لأنه كان في الوزارة العراية قبيل مجيئه الى الخرطوم .

وتجمعت قوات الحملة المصرية في الخرطوم ، وبلغ عددها اثني عشر الفا (١) ، ومعها الحكمدار الجديد علاء الدين باشا ، وبعد نزاع هيكس مع زعماء الحملة ، عين قائدا لها . وفي أواخر ايلول ١ٸ٨٣ فارقت النيل وبلدة الدويم الواقعة عليه ، وكلما تقدمت زادت مشاكل المياه ، وظهر الانصار أمامها أفرادا وجماعات ، يطلقون النار ويختفون ، والاهالي غربي الدويم يغادرون محلاتهم ويحرقون ما بقي ، وتفاقم الخلاف بين ضباط الحملة ، وانهارت الروح المعنوية للجنود . وانضم الى قوات المهدي ، الجهادية السود الذين سلموا في حامية الأبيض ، وأرهبوا تقدم الحملة بنيرانهم . وجرت المعركة في غابة شيكان (٥ تشرين الثاني ١٨٨٣) فأيدت الحملة عن بكرة أبيها ، وقتل هيكس وعلاء الدين باشا ، وعلى أثر ذلك استسلمت دارفور ، وكان يحكمها النمساوي سلاتين ، في أواخر عام ١٨٨٣ ، وأرسلت قوة من الانصار الى بحر الغزال ، واستسلم مديرها الانكليزي لبتون في نيسان ١٨٨٤ . واستطاع مبعوث المهدي ، عثمان دقنه ، بعد تحالفه مع الشيخ المتصوف طاهر المجذوب ، أن يشكل جيشا قويا ، يقطع طريق المواصلات الحيوي بين سواكن وبربر ، ويحتل سنكات وطوقر في شباط من العام نفسه ، وامتنعت عليه سواكن ، وبذلك تعذر عن طريقها ارسال الامدادات الى داخل السودان .

والحق أنه كان لهزيمة شيكان تأثير حاسم على موقف الحكومة الانكليزية في السودان ، هذا الموقف الذي تغير منذ ١٠ كانون الاول بسبب هزائم القوات

(٣) وفي تقدير آخر عشرة آلاف ، انظر شكري . . مصر والسودان ، ص ٢٩٠ .

المصرية على يد عثمان دقنه في السودان الشرقي ، حتى باتت سواكن نفسها مهددة بالسقوط . واتخذت الحكومة الانكليزية من هذه الهزائم ، اضافة الى هزيمة هيكس ، ذريعة لمطالبة الحكومة المصرية بالجلء عن السودان ، وبأشرت الضغط عليها لتتخلى عن البلاد الواقعة جنوب وادي حلفا . وقايل السير افلين بارينغ القنصل الانكليزي ، والحاكم الفعلي في مصر ، الخديوي توفيق ، وأبلغه تعليمات حكومته بهذا الشأن . وبينما وافق توفيق على اخلاء السودان من الموظفين والحاميات العسكرية المصرية ، رفض شريف باشا رئيس الوزراء هذا الطلب ، باعتبار أن مصر لا يحق لها التنازل عن أملاكها في السودان بموجب فرمان آب ١٨٧٩ ، وان مصر بتخليها عن السودان تسهم في ذبوع صيت المهدي الذي سيفقدو السلطان الاوحد على كل أقاليم السودان ، وستنضم اليه القبائل التي ما زالت موالية لمصر كالعبادة والبشارية ، وان مصر بسبب حرمانها من الحدود الطبيعية ، ستعرض لاقتحام العدو لها من كل جانب ، « ولذلك فليس في وسع حكومة سمو الخديوي أن تتخذ قرارا بالتخلي عن أرض تعتبر ضرورية لسلامة مصر بل ولحياتها ذاتها » . وبما أن للتورة المهدية طابعا دينيا ، فالحكومة المصرية ترى الحل الأمثل في تدخل القوات العثمانية . والباب العالي لن يمانع في تقديم هذه المعونة لمصر ، لأنه تلقى معوتها في القرم وكريت والصرب والبغار ، ولأنه يدرك « أن الحاجة ملحة لهذه المعونة لمنع امتداد الثورة الى طرابلس الغرب وبلاد العرب »^(١) . وفي مذكرة لاحقة ، قال شريف ان حكومته ستطلب من الدولة العثمانية ارسال عشرة آلاف جندي ، واذا رفضت تعيد اليها السودان الشرقي والموانئ الواقعة على البحر الاحمر . وتتولى القوات المصرية الدفاع عن وادي النيل الممتد من الخرطوم الى الشمال .

وأجابت الحكومة البريطانية في ٤ كانون الثاني ١٨٨٤ ببرقينين ، تقول في الاولى انها لا نمانع في ارسال الجنود العثمانيين الى سواكن شرط أن يدفع الباب

(١) انظر نص المذكرة الشفوية التي بعث بها شريف باشا الى بارينغ بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٨٨٣ ، في شكري ، مصر والسودان ، ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .

العالي تفقاتهم ، كما توافق على اقتراح ارجاع شواطئ البحر الاحمر والسودان الشرقي الى الباب العالي في حالة امتناعه عن ارسال الجنود . أما فيما يتعلق بتمسك مصر بوادي النيل من الخرطوم الى الشمال ، فذكرت الحكومة البريطانية أنه ليس في قدرة مصر الدفاع عن الخرطوم ، ولذا فهي تطلب سحب القوات المصرية من الخرطوم ومن داخل السودان .

وفي البرقية الثانية ، تهدد البريطانية بتغيير الوزارة المصرية التي ترفض نصيحة الحكومة البريطانية ، وتستبدل بها وزارة تقبل العمل بنصيحتها وتنفذ سياسة الانسحاب من الخرطوم ومن داخل السودان^(١) .

وقدم شريف باشا في ٧ كانون الثاني ١٨٨٤ استقالة وزارته ، وورد فيها : « ان الاسباب التي حملت النظر على الاستعفاء هي أن حكومة مصر ترى أنه من الممكن المحافظة على أملاكها السودانية التي ييدها الآن بواسطة ١٠ آلاف جندي ، وان التخلي عن السودان مضر بمصلحة مصر سياسيا وتجاريا . . وان حكومة مصر لا تقبل مطلقا برقية اللورد غراشيل وزير الخارجية البريطانية القائلة بوجوب قبول كل نصيحة انكليزية بدون تردد ما دام جيش الاحتلال موجودا في مصر . وان كل ناظر (وزير) لا يكون مشربه انكليزيا لا يلزم وجوده في النظارة ، فهذا مناقض لنص الدكرينو (المرسوم) الخديوي الصادر في ٢٨ آب ١٨٧٨ القائل بأن النظارة مسؤولة أمام الخديوي ليس إلا ، وبناء عليه لا تستطيع النظارة الحالية قبول ما تطلبه انكلترة »^(٢) . وقال شريف كلمته المشهورة : « اذا تركنا السودان ، فالسودان لا يتركنا »^(٣) . وعرض توفيق تأليف الوزارة على رياض باشا ، فاعتذر وقال له : « انني اود لو كنت ناظرا في نظارة شريف باشا حتى يكون لي شيء من فخر موقعه المشرف » . وخشي بارينغ ألا يقبل أحد من المصريين تأليف الوزارة ،

(١) انظر نص البرقية الثانية الحرفي ، في شكري ، المرجع السابق نفسه ، ص ٣٠٩ .

(٢) انظر نص كتاب الاستقالة الكامل ، شكري ، المصدر نفسه ، ص ٣١٠ و ٣١١ .

(٣) انظر عبد الرحمن الرافعي : مصر والسودان في أوائل الاحتلال . . القاهرة

١٩٤٢ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

فهدد بأنه سيتولى بنفسه زمام الحكومة ، فاضطرب الخديوي ، وقبل بسياسة التخلي عن السودان بأسره ، كما رضي نوبار باشا بتشكيل الوزارة على أساس الجلاء عن السودان ، ومعنى ذلك ضياع نصف الدولة المصرية ، مع جهود الآلاف من المصريين الذين ضحّوا في سبيله . واقتضت هذه السياسة سحب الحاميات المصرية من الخرطوم ومن جميع أنحاء السودان ، واتخاذ ما يلزم لاختيار الطريق المناسب للانسحاب ، وتأمين المواصلات وتوفير المؤن والحراسة للمنسحبين .

وهكذا تذرعت الحكومة الانكليزية بانتصار المهديين في شيكان والسودان الشرقي ، لتغيّر موقفها من مصر والسودان ، فبعد أن أعلنت مرارا أمام البرلمان أن احتلالها لمصر مؤقت ، ورفضت استخدام جنود بريطانيين أو هنود لمعاونة المصريين على الاحتفاظ بالخرطوم والاقاليم الأخرى ، اذا بها تدّعي بأن مصر عاجزة عن الصمود في وجه قوات المهدي ، وان عليها أن تجلو عن السودان . وكان واضحا أن شريف باشا وسواد المصريين رأوا أن المطالبة بالجلاء عن السودان إنما هو فخ نصبه الانكليز لإطالة أمد احتلالهم لمصر . ولا بدّ أن الحكومة الانكليزية شعرت بالارتياح لأن انتصار الثورة المهدية أعطاها ذريعة للبقاء في مصر ، عن طريق الادعاء بأن مصر ، بمواردها وقواتها الخاصة ، سوف تعجز تماما ، ليس فقط عن الاحتفاظ بالخرطوم والاقاليم الأخرى ، التي لا تزال بحوزتها - فاهيك عن استرجاع الاقاليم السودانية التي سيطر عليها المهدي - وإنما أيضا عن مدافعة القوات المهدية عن حدود مصر الجنوبية . ولذا فليس بدّ من بقاء وزيادة القوات البريطانية في مصر للقيام بهذه المهمة ، وبعد ذلك ، ستوجد الظروف المناسبة التي تتيح لها إعادة فتح السودان ، وملء الفراغ الناتج عن دحر الثورة المهدية ، مع المحافظة على المظاهر التي تقتضيها مشاركة مصر في استعادة السودان .

عهد الى الجنرال غردون بتنفيذ سياسة جلاء مصر عن السودان ، وعيّن الخديوي حاكما عاما ، وزوّده بكتابين يتحدث أولهما عن استعادة الحكومة القوية المنظمة في السودان ، ويعلن الثاني سياسة الجلاء عن السودان وإخلائه من الجنود والموظفين المصريين . وارتكب غردون عدة أخطاء جسيمة كانت من عوامل فشله؛

فقد استهان بقوة الثورة ، وفهم الموقف على غير حقيقته . وأوهم نفسه أنه سوف يقضي عليها ويعيد الهدوء والسلام الى السودان في خلال شهر واحد . ومن ناحية أخرى ، رأى أن الثورة ليست دينية في أساسها ، وانما مناهضة للنظام التركي - المصري ، وان المهدي ليس إلا أداة بيد مالكي الرقيق في الأيضم عاصمة كردفان . ومن أخطائه الناجمة عن سوء التقدير ، أنه عقد آمالا عظيمة على نتائج حملة ييكر التي توجهت من مصر بحرا الى السودان الشرقي لتشتيت قوى عثمان دقنه ، ورأى أن نجاحها سوف يعرقل ارسال قوات المهدي الى منطقة النيل أي الى الخرطوم ، وسوف يوهن حماس المهدي نفسه . ولكن ييكر هزم في ٤ شباط ١٨٨٤ ، ووصلت أخبار هزيمته الى غردون ، وهو في بربر ، فأراد أن يمحو أثرها ، بجملة اجراءات تقر به من الاهلين . ولذا أعلن على الملأ انفصال السودان عن مصر ، وتعيين موظفين سودانيين في المناصب الهامة . وتشكيل قوات عسكرية محلية ، والاعفاء من الاموال الاميرية المتأخرة ، وتخفيف الضرائب الى النصف (١) .

ولكن أخطر أخطائه ، كان حين جمع مدير بربر وأعيانها ، وأبلغهم بأن الخديوي ترك السودان لأهله ، وأن مهمته تنحصر في ارجاع العساكر الى مصر . وكان ينبغي على غردون الامتناع عن كشف ذلك . فمن الثابت أن المهدي وقف على قرار الحكومة المصرية بالجلء عن السودان ، وجعل حدودها عند وادي حلفا ، ولذا دعا جميع المترددين للانضمام اليه ، ويثّن لهم عدم جدوى الولاء لحكومة تنهيا لسحب حامياتها من البلاد ومغادرتها بسرعة ، ولذا توجهوا اليه مع كل الذين تخوفوا من غضب المهديين بعد انسحاب الحكومة ، وانضوا تحت لوائه .

ويبدو أن قصد غردون من نشر رغبة الحكومة في الجلء عن السودان ، هو أن يحفز همة السودانيين لتنظيم حكومتهم وتسهيل انسحاب المصريين من داخل

(١) شكري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

السودان . ولكن السودانيين لم يروا هذا القصد . وخطأ آخر ارتكبه غردون في بربر أيضا ، هو ابطال الاوامر الصادرة بالغاء الرقيق ، اذ رأى أن من العيب التمسك بالغاء النخاسة في وقت تقرر فيه الجلاء عن السودان ، وفاته أن ذلك الاعلان كان بمثابة تأكيد على عزم الحكومة الجلاء عن السودان ، هذا الى أنه زاد ثقة تجار الرقيق بأنفسهم ، ومعلوم أن الكثيرين منهم كانوا يساندون ثورة المهدي^(١) .

وكان غردون عند وصوله الى كورسكو ، قد وجه كتابا معنونا باسم محمد أحمد (المهدي) يعرض عليه أن يعترف به سلطانا على كردفان ومعه كسوة التشريفة ، وطلب انهاء الحرب القائمة . وقد رفض المهدي عرض غردون ، ورد كسوة التشريفة ، وبدلا منها ، عرض على غردون أن يعتنق الاسلام ، وأرسل اليه جبة الانصار ليلبسها . فغضب غردون ، وتحقق أن التسوية المطلوبة مستحيلة ، وطلب من حكومته تعيين الزير باشا المحجوز في القاهرة ، ليعاونه في الحكومة التي اعتزم تأسيسها . كما اقترح ارسال الفرق الهندية الى السودان « لسحق المهدي » ، وأوهم أهالي الخرطوم أن القوات البريطانية متصلت بالخرطوم خلال بضعة أيام . ورفضت الحكومة البريطانية طلبه ، لأن الزير من كبار تجار الرقيق وعودته تساعد على تشييط هذه التجارة^(٢) ، والأهم من ذلك لخشيته أن ينجح الزير في اخماد الثورة المهدية ويسترجع الحكم المصري الى السودان ، وبالتالي يبطل الدعاوى البريطانية المطروحة للبقاء في مصر . ولم يمض على غردون في الخرطوم سوى اسبوع واحد حتى اتضح له كل شيء ، فالمهدي أهمل عرضه ، وحين بعث برده كان الحصار قد بدأ فعلا على الخرطوم ، وبدأ أنصار المهدي في الجزيرة وشرقيها ، يناوشون حامية العاصمة . ولم يتسلم غردون رد حكومته بشأن تعيين الزير باشا ، لأن خط البرق (التلغراف) كان قد قطع حوالي ١٢ آذار ١٨٨٤ ، فلبث ينتظر بلهفة قدوم المساعدة العسكرية التي طلبها ، قبل سقوط المدينة بيد

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٢٦ - ٣٢٩ .

(٢) الرافعي ، المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

المهدي . ولكن هجوم الانصار على الخرطوم تقرر أن يتم في ٢٦ كانون الثاني ١٨٨٥ ، قيل وصول حملة الانتفاذ الانكليزية بقيادة ولسلي الذي حارب المصريين في التل الكبير ، والتي كان المهدي يرصد تقدمها بعناية . وحين فرّ الى معسكر المهدي ضابط حامية من الخرطوم ، وأخبر المهدي بوجود ثغرة في الخندق المحفور للدفاع عن المدينة ، أعطيت أوامر الهجوم فجرا ، فسقطت الخرطوم في أيدي الانصار ، وقتل غردون^(١) . وكان سقوطها مؤذنا ببدء السيطرة المهدية على السودان بأكمله .

بنى المهدي تعاليمه الدينية ومذهبه في التجديد على دعائين هما : بساطة الدين والعمل بمقتضاه . وكان يتمسك بالكتاب والسنة ، ولا يحتفل باختلاف المذاهب وتعدد النحل ، ولا يلقي بالا الى أكداس المتون والشروح والفروع والتفاصيل والخلافات التي رأى أنها تحجب الهداية وتورث البلبلة . فالاسلام هو دين الفطرة الانسانية ، وفهمه ميسور للمسلم العادي ، ولذا أبطل المذاهب الاربعة .

عكف المهدي على الدرس والتحصيل والتصوف ، وخاطب الناس في منشوراته وأحاديثه على قدر عقولهم ، ورأى كيف تردت حال المسلمين في السودان ، وسمع الكثير عن تأخرهم في البلدان الاسلامية الاخرى ، فالشريعة معطلة ، والحكومة والقضاء ، يقومان على العرف والمادة والقوانين الوضعية . ويغلب على الحكم التساهل في تطبيق أوامر الدين ونواهي ، فضلا عن البدع والضلالات والشوائب والخرافات التي علقت بالدين ، وسيطرت على سواد الامة ، وأبعدتهم عن جوهره الاول وعموده الاصلي . ولذا عمد المهدي الى تجديد الدين بمحاربة السحر والشعوذة ، واقامة حدود الشريعة وترسيخ قيم التقشف والزهد في نفوس أنصاره ، وهذا ما جعلهم يتسابقون الى الموت بنفوس راضية للفوز بالشهادة .

(١) انظر تفاصيل الحصار ، والرسائل المتبادلة بين المهدي وغردون ، في شبكة المصدر السابق ، ص ٥٩ - ٦٨ .

وكان يلبس وأتباعه جبة مرقعة كلبس الدراويش ، وهذا ما دعا بعض الكتاب لتسمية أتباعه بهذا الاسم . ومنع النساء من لبس الحلي الفضية والذهبية ، ويسر الزواج بخفض المهور وتكاليف الافراح وحرّم الرقص والغناء .

وبدأ في وضع كتاب يحتوي العبادات والاحكام الشرعية والمعاملات ، ليكون مرجعا لأنصاره ، ولكن المنية عاجلته في ٢٢ حزيران ١٨٨٥ قبل أن يفرغ منه ، وخلفه ساعده الايمن عبد الله التعايشي ، ولم يكن مثله في الدين والزهد والتصوف ، وانما كان رجل الادارة والجيش ، وهو فضلا عن ذلك لا يجمع في شخصه — كالمهدي — الزعامتين الزمنية والدينية ، ولذا صار ضروريا لاستمرار الدولة المهدية ، ولنجاح خلافته ، أن يؤسس نظاما حكوميا لمواجهة مشكلات الحكم والادارة والحرب .

تسلم الخليفة عبد الله التعايشي زمام الدولة المهدية ، وكانت الكلترة تأمل أن تسود القوضى صفوف المهديين بعد وفاة المهدي الفجائية . وفي ٥ تموز ١٨٨٥ تم جلاء المصريين عن دنقلة نهائيا ، ووضعت قوات ني وادي حلفا وأسوان لحماية حدود مصر الجنوبية . وحاول الانصار غزو مصر ، ولكنهم هزموا في نهاية عام ١٨٨٥ وتوقفت محاولاتهم عند هذا الحد لانشغالهم بمشكلات أخرى . وكان سقوط الخرطوم ، وانسحاب حملة الانقاذ ايدانا بضياح الاملاك المصرية في السودان بالجلء عنها ، إما لتقع بيد الدولة المهدية ، أو لتستولي عليها الدول الاوربية في سباقها الاستعماري لامتلاك افريقية وللتوغل في أطراف السودان والسيطرة على منابع النيل وروافده الاستوائية . ففقدت مصر أملاكها في بحر الغزال وسنار ودارفور وخط الاستواء وفي السودان الشرقي ، وساحل البحر الاحمر والصومال وهرر^(١) . وبرغم أن المهديين استولوا على بحر الغزال وسنار ودانت لهم دارفور ومديرية خط الاستواء واحتلوا السودان الشرقي — كسلا والقضارف ، فقد اضطروا الى الجلاء عن بعض هذه الاقاليم بعد سنوات قليلة .

(١) انظر تفاصيلها في شكري ، المصدر السابق ، ص ٣٦٠ — ٣٧٠ .

فأخلوا بحر الغزال (١٨٨٦) ودارفور • واحتل الأحباش بوغوص (١٨٨٥) بموجب معاهدة مع مصر ، وهرر (١٨٨٧) • واقتسم الانكليز والفرنسيون والايطاليون بلاد الصومال فيما بينهم ، وتوغل الانكليز في اوغندة ، والفرنسيون والبلجيكيون في بحر الغزال ، حتى وصلوا أعالي النيل في السنوات التالية •

ويبدو أن الحماس الديني أخذ يفتر لدى الذين ناصروا الثورة مدفوعين بتأثير شخصية المهدي الجذابة ، وبرؤى الفتوحات التي كانوا يمتنون أنفسهم بها • وبعد وفاته ، أطاعوا خليفته عبد الله لا عن عقيدة به وإنما اتقيادا لحكمه ، فهم ينصرونه أو يخذلونه بقدر ما تمنحه لهم الادارة الجديدة ، أو تحبسه عنهم من أسباب الرزق والسلطان ، وبقدر ما تنصبهم في وظائفها أو تعزلهم عنها •

وكان المهدي قد جعل (الخلافة) من نصيب أربعة من الخلفاء ، جعل مراتبهم كمراتب الخلفاء الراشدين الاربعة ، وسمّاهم في حياته ، وأولهم الخليفة عبد الله التعايشي ، والثاني علي ودّ حلو ، والثالث خصّصه للسيد محمد المهدي السنوسي في واحة الجغبوب ، وظل كرميه شاغرا لأن السنوسي رفض عرض المهدي ، والرابع هو محمد الشريف ابن عم المهدي •

ولكن الخليفة عبد الله جرّد زميله تدريجيا من السلطة ومن الاتباع لأنه خشي على مركزه منهما ، وأدمج جيشيهما في جيش أخيه يعقوب الذي عهد اليه بتصرف شؤون الدولة العسكرية والمالية والادارية • واستبدل بقواد الجيوش وحكام الاقاليم ، آخرين من أقربائه وأتباعه الموثوقين ، وأنشأ حرسا خاصا عرف باسم الملازمين ، بلغ عددهم تسعة آلاف ، وجعل ابنه عثمان أمرا عليهم ورشحه للملك بعده • واقتضت هذه السياسة أن يولي الخليفة في مناصب القيادة والادارة رجالا من التعايشة ، وأن يجعل اعتماده على أولاد البلد أو أهل الغرب ، وأغلبهم من قبائل البقارة الذين هم أهل وعشيرته ، للاعتداد بقوتهم ضد منافسة أولاد العرب أو أهل النيل •

ولم يلبث أن تذر الاشراف ، وهم أقارب المهدي وأتباعه من أولاد العرب ،

لإبعادهم عن شؤون الحكم والادارة ، وشكوا من استئثار أولاد البلد بالجاء والنفوذ ، وهم في رأيهم ، دونهم دراية وكفاية^(١) .

ويبدو أن الاشراف التقوا حول الخليفة محمد الشريف ، وتآمروا على خلع عبد الله في تشرين الثاني ١٨٩١ ، وحضر أتباعهم سرا الى أم درمان ، ولكن انكشف أمرهم ، ووقعت المناوشات وسط المدينة بين الفريقين ، ثم جرت المصالحة . ولكن الخليفة انتقم من رؤسائهم بالقتل فيما بعد ، وكان ذلك بداية الانشقاق في الصفوف المهدية .

وكان الخليفة قد دعا عددا وفيرا من البقارة من دارفور وكردفان الى أم درمان عام ١٨٨٧ ، لساندته ضد زعماء القبائل المتمردة عليه ، وفي مقدمتهم شيخ الرزيقات مادبو الذي قبض عليه وأعدم (١٨٨٧) . وقضت حملة أخرى في العام نفسه على مقاومة الكبايش الذين عاشوا في الصحراء من شمال كردفان حتى دنقلة ، ولم يتقبلوا المهدية ، وأعدم زعيمهم الشيخ صالح الذي اتصل بالحكومة المصرية بغية التعاون معها للعودة الى السودان . وفي دارفور لم تنقطع الثورات من أمراء البيت المالك السابق ، فقد ثار في نهاية عام ١٨٨٧ الأمير يوسف لاسترداد ملك آبائه ، ولكن عثمان آدم قائد الخليفة في الغرب تمكن منه وقتله . وكانت ثورة أبو جميزة أخطر ثورة داخلية واجهت الخليفة الذي هزمت قواته وارتدت الى الفاشر عاصمة دارفور ، ولكن قائد الثورة مات بالجدرى ، وواصل أخوه أساغة الزحف ، ولكنه هزم (١٨٨٩) .

وبرغم الصدوع الداخلية في الدولة المهدية ونشوب الثورات ضدها ، لم يتقاعس الخليفة عبد الله عن تنفيذ ما كان يسمى اليه المهدي في حياته ، وهو نشر الدعوة المهدية في العالم الاسلامي وبقية البلدان ، وهذا كسب بحده ذاته نظرا لما قد تناله الدولة المهدية من اعتراف الدول بها . وكان المهدي قد كتب الى عدد من سلاطين أعالي النيل ، والى السيد السنوسي والى أهل مصر والخديوي

(٢) انظر شبكة ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

توفيق ، يدعوهم الى الايمان بمهديته ، كما دعا يوحنا ملك الحبشة لاعتناق الاسلام . وبادر الخليفة أيضا بارسال الكتب الى هؤلاء ، يخبرهم بخلافته ويدعوهم الى المهدية والجهاد . وكتب الى قبائل الحجاز ، وسمى عاملا عليهم من قبله ، والى أهل المدينة المنورة ، وقبيلة قريش ، وأهل نجد وسواهم . . والى السلطان عبد الحميد والملكة فيكتوريا ، وكان يذيع خبر هذه الكتب لترفع ذكره وتزيد سلطانه (١) .

وعلى خلاف النجاح الذي حققه الخليفة على صعيد السياسة الداخلية ، فقد واجهته في السياسة الخارجية طائفة من المشاكل عجز عن حلها وأدت في النهاية الى انهيار دولته . لقد اعتقد الخليفة أن كسب الحروب والمعارك يزيد من سمعته وهيئته في الداخل والخارج معا ، فتستمر قوية عزيزة الجانب ، وهو ما حفزه على الدخول في حروب مع الحبشة ومع مصر ، دون أن يقدر قوة خصومه ، أو ما يترتب على هزيمته . على الجبهة الحبشية ، استمرت مناوشات الحدود بين الطرفين ، ثم تطورت الى هجوم شنته الاحباش في مطلع عام ١٨٨٧ على (القلابات) ذات الاهمية الاستراتيجية ، فأحرقوها وقتلوا عاملها . فاستدعى الخليفة من الغرب أحسن قواده حمدان أبو عنجة ، وبعث به الى القلابات على رأس جيش كبير فوصلها في كانون الاول ، وتوغل في الحبشة ، وهزم الاحباش على بعد ثلاثين ميلا شمال غندار (قندر) ، وفي أوائل العام ١٨٨٩ زحف على قندر نفسها فغنم منها وأحرقها وعاد الى القلابات . وخرج ثانية بعد أربعة شهور ، ولم يتعرض له أحد ، فعاد أدراجه . وعرض امبراطور الحبشة يوحنا الصلح على الخليفة ، لأن قواه قد أنهكت من جهة ، ولأن الطليان منذ احتلالهم مصوع في شباط ١٨٨٥ قد هددوا الحبشة بحروب مستمرة ، من جهة ثانية (٢) . ولكن الخليفة اشترط لقبول الصلح اعتناق الامبراطور للاسلام . وفي غضون

(١) انظر حول ذلك ، شكري ، المصدر نفسه ص ٢٨٠ - ٢٨١ . وانظر أيضا مقاطع من كتب الخليفة الى أهل مصر والى الخديوي توفيق والى السلطان عبد الحميد - شبكية ص ٨٤ - ٨٥ .

(٢) انظر فحوى كتاب الامبراطور الى الخليفة عبد الله ، شبكية ص ٨٩ - ٩٠ .

ذلك مرض أبو عنجة ومات ، ليخلفه الزاكي طمل الذي ألحق بالاحباش هزيمة بالغة في واقعة القلابات (آذار ١٨٨٩) وجرح الامبراطور فيها جرحا مميتا ، فشاعت الفوضى في صفوف الاحباش ، وطاردهم الانصار وهزموهم ثاوية في موقعة عطبرة ، حيث عثروا على الامبراطور القتيل ، واستولوا على غنائم ضخمة ، بينها تاج الامبراطور . وبهذا النصر وصل الخليفة أوج سلطانه السياسي والعسكري ، وامتدت حكومته في أقطار السودان باستثناء مديرية خط الاستواء التي كان يحكمها أمين باشا باسم مصر ، ولم يستطع الخروج منها إلا في أوائل عام ١٨٨٩ برفقة حملة الرحالة ستانلي الانكليزي ، وسواكن التي بقيت في حوزة الانكليز .

زها الخليفة بهذا النصر ، واعتزم أن يتبعه بغزو مصر الذي اضطر لتأجيله بسبب مشكلاته الكثيرة ، وعين عبد الرحمن النجومي قائدا للحملة التي تجمعت حشودها في دنقلة ، فشنّ عددا من الغارات على النقاط المصرية حول حلفا ، ولكنه انهزم شمالها ، ثم وصلت له الامدادات فتابع الزحف برغم نفاد المؤن والاعذية لديه ، وانهيار الروح المعنوية بين جنوده^(١) . وفي ٣ آب ١٨٨٩ خاض سردار (قائد عام) الجيش المصري غراشيل معركة طوشكي ، ومعه طائفة من القواد الانكليز مثل كتشنر وونفت ، وانهزم الانصار ، وتقهقروا الى الجنوب على مسافة ١٣٠ ميلا جنوب وادي حلفا .

وفي السودان الشرقي ، استمرت المناوشات بين عثمان دنقة وحاكم سواكن كتشنر . وحين عقد الايطاليون معاهدة اوتشالي (١٨٨٩) وأعلنوا انشاء مستعمرة ارترية في العام التالي ، تخوفت الحكومة البريطانية من هجوم الايطاليين على النيل الاعلى والسودان ، اضافة الى أن سيطرة الانصار على السودان الشرقي بما فيه طوكر والقلابات قد أسفر عن تنشيط تجارة الرقيق في البحر الاحمر . وقام حاكم مصوع الجديد هولد سميث بهجوم ناجح على عثمان دنقة ، فاستولى

(١) انظر أسباب انهيار قوة جيش النجومي في كتابه الموجه للخليفة - شبكة ص ٨٧ .

على طوكر ، وتراجع دقنة الى عطبرة ، وكانت هذه أول هزيمة تلحق بالانصار على ساحل البحر الاحمر . وفي كانون الاول ١٨٩٣ هزم الايطاليون حملة مهدية في ارترية في معركة أغوردات ، ومهدوا بذلك لسقوط كسلا في أيديهم (تموز ١٨٩٤) بموافقة الانكليز . وقبل أن تنبع الحديث عن معركة عدوة التي هزم فيها الايطاليون هزيمة ساحقة (١ آذار ١٨٩٦) وما ترتب عليها من عزم الانكليز على استعادة السودان والقضاء على الدولة المهدية ، ومواجهة الفرنسيين في فاشودة ، يحسن بنا أن نكمل تطور العلاقات بين الدول الاوربية المتسابقة لاستعمار افريقية عامة وأعالي النيل خاصة ، ونتابع تأثيرها على استقلال السودان ومستقبله .

كان من الحقائق الدولية في العقدين الاخيرين من القرن الماضي ، ما تولد من الجفوة بين فرنسا وانكلترا نتيجة انفراد انكلترا باحتلال مصر ، واستغلال بسمارك هذا ليحول دون تقارب التحالف الفرنسي الروسي المعادي له بانكلترا ، وذلك عن طريق تأييد الاحتلال الانكليزي لمصر . هذا التأييد الذي كانت تصطدم به فرنسا كلما أثارت الصعوبات أمام الاحتلال الانكليزي ، أو طالبت بانهاؤه . ومقابل ذلك ، حملت المانية الانكليز على التسليم بمشاريعها الاستعمارية في افريقية . وفيما يتصل بالسودان وأعالي النيل ، فقد همت ايطالية وفرنسا وانكلترا اضافة الى الحبشة ، بالامتلاء عليها ، واكتساب المزيد من الاراضي والثروة في أعقاب انتصار الثورة المهدية وفشل غردون ونهايته واخلاء السودان عام ١٨٨٥ ، واعتبرت أن أقاليم السودان ملك ماح لا صاحب له Res Nullius لولا معارضة انكلترا التي كانت تود الاستئثار بها حين تسنح الفرصة المناسبة ، وضمتها الى امبراطوريتها الافريقية التي تطلعت لانشائها بين البحر المتوسط ورأس الرجاء الصالح . وقد عملت انكلترا جاهدة للحيولة دون وقوع الاقاليم السودانية في يد دولة اوربية تهدد الاحتلال الانكليزي في مصر ، وتتحكم في مياه النيل وتلحق الضرر بمصالح الاستعمار البريطاني نفسه في افريقية الشرقية والوسطى . ونجح الانكليز في منع توغل فرنسا وايطالية والحبشة في أعالي النيل من ناحية البحر الاحمر بفضل تساهلهم مع ايطالية للاستقرار في مصوع

وتأسيس مستعمرة إرتريه ، والسماح باحتلالها الموقت لمنطقة كسلا حتى نهر عطبرة ، بغية تأمين مراكزها في إرتريه ، وذلك على أساس أن إيطاليا دولة لا تخشى انكلترة بأسها ، وأنها تقف حائلا دون توغل الفرنسيين غربا من الصومال الفرنسي^(١) . ونجحت انكلترة في اقناع إيطاليا بنظرية أن السودان ما زال جزءا من الدولة العثمانية في العرف الدولي ، وتابعا لمصر . أما في ساحل أفريقية الشرقي ، فقد تفاهمت انكلترة مع المانية (١٨٨٦ و ١٨٨٩)^(٢) على رسم حدود مناطق النفوذ التابعة لهما على حساب سلطنة زنجبار ، فاحتفظت انكلترة بأعالي النيل حتى الحدود المصرية ، وتم إبعاد النفوذ الألماني عن أعالي النيل (١٨٩٠) ، بعد أن تنازلت المانية عن كل ادعاء لها في أوغندة - القاعدة الاستراتيجية الهامة للامتداد نحو حوض النيل . وفي الغرب اتخذت انكلترة احتياطات لحماية أعالي النيل والسودان ، فسمحت للممتلكات الألمانية في الكامرون أن تمتد شمالا حتى بحيرة تشاد ، وشرقا حتى حدود الكونغو البلجيكي^(٣) ، والغرض هو قطع الطريق على الفرنسيين للوصول الى حوض النيل . ولكن الاتفاق الذي وقعته فرنسا مع الملك ليوبولد الثاني البلجيكي (١٨٩٤) عدل الحدود لصالح فرنسا بين أملاكها في أفريقية الاستوائية وأملاكه في الكونغو ، وأخلت المراكز التي كانت تعوق تقدم الفرنسيين الى مشارف بحر الغزال عن طريق الكونغو^(٤) . ولمعارضة مشروع وصل القاهرة برأس الرجاء الصالح في خط متصل عبر الأراضي

(١) حصلت فرنسا على المنطقة الواقعة على خليج تاغورة من سلطان المنطقة ومشايخها عن طريق البيع (١٨٦٢) أو التنازل (١٨٨٤) ، وأسست محطة عند رأس جيبوتي ، ورسمت الحدود الفاصلة بين المنطقتين الانكليزية والفرنسية في الصومال ، باتفاق سري بين الدولتين (شباط ١٨٨٨) . ومنذ عام ١٨٩٦ صارت المنطقة الفرنسية تعرف باسم الصومال الفرنسي وعاصمتها جيبوتي .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تطور السيطرة الألمانية هناك ، انظر شكري ، المصدر السابق ، ص ٤٠٤ - ٤١٠ .

(٣) أمتد النفوذ البلجيكي في حوض نهر الكونغو ، ووافق مؤتمر برلين (١٨٨٤) الذي نظر في تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية في أفريقية . . على انشاء (ولاية الكونغو الحرة) تحت سيادة ليوبولد الثاني ملك بلجيكة .

(٤) شكري - مصر والسيادة على السودان ، ص ٦٤ .

البريطانية ، ظهر مشروع وصل ساحل المحيط الاطلسي بساحل البحر الاحمر ، في خط من المراكز الفرنسية . وقد شبه ذلك بقطع الكمثرى الافريقية بالعرض قبل أن تقطعها انكلترا بالطول . واستوجب ذلك ربط الممتلكات الفرنسية في شرقي افريقية وغربها ، عن طريق أعالي النيل . وأمرت الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني ١٨٩٥ بإرسال حملة الى فاشودة بقيادة الضابط مارشان . وكانت هزيمة الايطاليين - أصدقاء انكلترا ، أمام الاحباش - حلفاء فرنسة ، في معركة عدوة (١ آذار ١٨٩٦) نذيرا بتحطم السد الذي أقامته انكلترا في وجه الفرنسيين للحيلولة دون وصولهم الى أعالي النيل من ناحية الشرق . واستنجدت ايطالية بانكلترا ليقوم الجيش المصري بمناورة عسكرية من سواكن أو من حلفاء لجذب أنظار الخليفة بعيدا عن كسلا ، وليمنع اتحاد دولتين افريقيتين (الحبشة والسودان) من القضاء على نفوذ دولة اوربية (ايطالية) .

حتى قبيل معركة عدوة ، كان اللورد سولسبري رئيس الوزارة البريطانية ، يتمسك بفضيلة التريث فيما يتصل بالدولة المهدية في السودان . وقد كتب الى افلين بارينغ الذي صار منذ ١٨٩٢ اللورد كرومر ، في شباط ١٨٩٦ : (إن لعبة الانتظار هي أفضل سياسة مع الخليفة) . ولكن هزيمة ايطالية في عدوة ، نسفت « لعبة الانتظار » ، فقد تزايد ضغط الخليفة على كسلا ، وانهايار مقاومتها يعني حتما المزيد من القوة للمهدين بين قبائل المنطقة ، ومتابعة الضغط على سواكن ، وتزايد مكانة الخليفة وجيوشه على الحدود الشمالية مع مصر . وقرر سولسبري التدخل السريع ، ليس فقط لمعونة الايطاليين في كسلا واطهار بادرة ايجابية تجاه المانية حليفة ايطالية ، ومنع المهدين من تحقيق أي نجاح هناك ، وانما أيضا لتثبيت النفوذ البريطاني باتجاه النيل جنوبا .

قام كتنسر قائد الجيش المصري باسترجاع السودان على مرحلتين : في المرحلة الاولى أنشأ خطا حديديا على طول نهر النيل لتسهيل خطوط مواصلاته . وقبل وصوله الى دنقلة تمشى وباء الكوليرا في جيشه ، ومات منه الكثيرون ، ثم دخل دنقلة بعد أن أخلاها قائد الحامية المهدية دون مقاومة (ايلول ١٨٩٦) . ثم

اتضح أن استعادة الخرطوم ومتابعة الزحف في السودان ، مما يفوق الامكانيات المالية والعسكرية للحكومة المصرية ، ولذا توقف الهجوم وتأجل القضاء على الدولة المهدية . ولكن الحكومة البريطانية عدلت موقفها في أقل من ثلاثة شهور ، بسبب تأكدها من نشاط الفرنسيين في أعالي النيل من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، بسبب تحويل القوات المهدية من الدفاع الى الهجوم وتصميمها على استرجاع بربر ، متشجعة بموقف الجمود الذي وقفه الجيش المصري بعد احتلال بربر^(١) . وحين اقتنع كرومر أن الموقف الدفاعي لن يجدي ، قرر سولسبري في أواخر كانون الثاني ١٨٩٨ تحويل كتشنر الزحف على الخرطوم .

وفي نيسان ١٨٩٨ ، نشب قتال شديد اقتصر فيه كتشنر على القوة المهدية في موقعة عطبرة التي فتحت الطريق الى أم درمان . وحينذاك عزم الخليفة على البقاء في أم درمان والدفاع عنها ، ودعا الكثير من جنود حامياته في الاقاليم لتعزيز قوته ، وبنى القلاع على شاطئ المدينة لمقاومة السفن الحربية ، وتجمع لديه نحو ستين ألفا جلّهم من الجهادية السود وقبائل البقارة . وفي مطلع ايلول تحركت قوات الخليفة مسافة ستة أميال شمال أم درمان ، وعسكرت في ضاحية كرري . وخشي كتشنر الذي عسكر مقابله ، أن يهاجمه الخليفة ليلا فيكسب المعركة بالسلاح الأبيض ، ويفقد كتشنر تفوق أسلحته المتقدمة الحديثة . ولذا أشاع جواسيسه في معسكر الخليفة أن كتشنر سوف يهاجمهم ليلا ليتخذوا موقف الدفاع . وفجر اليوم التالي أمر الخليفة جيشه بالهجوم ، فتصدى له جيش كتشنر بالمدافع البعيدة المدى وبالرشاشات ، وهو سلاح يستخدم لأول مرة ، واقتصر كتشنر ولكن بصعوبة^(٢) . وسقط من جيش الخليفة ما يزيد على العشرة آلاف قتيل بينهم يعقوب أخو الخليفة^(٣) . وسجلت معركة كرري نهاية الدولة المهدية في السودان ،

(١) باحتلال بربر (آب ١٨٩٧) انسحب المهديون من تلال البحر الاحمر ، وتركت قوة مصرية من سواكن في أواخر عام ١٨٩٧ ، واستلمت كسلا من الايطاليين حسب الاتفاق السابق معهم .

(٢) Holt, op. cit., P. 106.

(٣) انظر تفاصيل معركتي عطبرة وكرري ، د. يونان لبيب رزق «السودان في عهد الحكم الثنائي الاول» (١٨٩٩ - ١٩٢٤) ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٢ - ٢٨ .

وكانت مثلا للفارق الكبير بين الجيوش الحديثة ذات المواصلات المنظمة والامدادات القوية متمثلة بالجيش المصري - البريطاني . وبين جيش الخليفة الذي تعوزه الاسلحة الحديثة والتدريب الجيد ووسائل المواصلات الناجعة ، ولا يكاد يمتاز إلا بروح عالية من الحماس الديني . ودخل كتشنر أم درمان ، وأباحها لجنده ثلاثة أيام ، وأمر بهدم حلقة المهدي^(١) ، بينما توجه الخليفة مع بقايا جيشه غربا الى كردفان لمواصلة النضال ، وأسرع كتشنر الى الجنوب حيث وصل فاشودة على النيل الابيض (٢١ ايلول ١٨٩٨) مع ألف وثمانمائة جندي من الجيش المصري ومائة جندي بريطاني وقوة من المدفعية ، حيث وجد أن الضابط الفرنسي مارشان قد سبقه فعلا الى احتلالها منذ ١٠ تموز ، مصحوبا بستة ضباط أوربيين ونحو مائة وعشرين جنديا منغاليا ، ورفع العلم الفرنسي على أنقاض القلعة المصرية هناك . وكانت فرنسا قبل ذلك قد اتفقت مع ليوبولد ملك بلجيكة على تجهيز حملتين في الكونغو لمساعدة مارشان ضد هجوم محتمل عليه من المهديين ، كما تم الاتفاق سرا مع الحبشة على ارسال حملة حبشية لملاقاة حملة فرنسية قادمة من الغرب عند النيل الابيض^(٢) ، ولكن تعذر وصول هذه الحملات بسبب بدء سقوط الامطار ووجود المستنقعات والنهيرات الكثيرة التي حالت دون تقدمها .

وأصر كتشنر في مقابلة صاحبة مع مارشان ، على أن فاشودة من الاملاك المصرية ، وأنه ملزم باحتلالها باسم الخديوي وطلب اخلاءها فورا ، وأجاب مارشان انه ينتظر تعليمات حكومته بهذا الشأن . وغادر كتشنر فاشودة بعد أن رفع العلم المصري على البلدة ، وترك حامية فيها ، وحظر وصول الاسلحة والامدادات الى

(١) شكري - مصر والسيادة على السودان ص ٦٥ . والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٢٨ .

(٢) وقع منليك الثاني نجاشي الحبشة مع لاغارد La garde حاكم الصومال الفرنسي معاهدة سرية (٢٠ آذار ١٨٩٧) لتقاسم السيطرة في حوض النيل الابيض ، تعهدت فرنسا بموجبها بدعم النجاشي في السيطرة على الضفة اليمنى من النيل الابيض ورفع العلم الحبشي عليها ، مقابل دعم النجاشي لمعتدي فرنسا للسيطرة على الضفة اليسرى ، ورفع العلم الفرنسي عليها . انظر الشاطر بصيلي عبد الجليل : « معالم تاريخ السودان وادي النيل » القاهرة ١٩٥٥ ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

مارشان ، وأقام نقطة عند ملتقى نهر السوياط بالنيل الأبيض للحيولة دون اتصال الحملة الفرنسية بالاحباش . وتوترت العلاقات بين الدولتين ، ووصلت الى حافة الحرب ، ولكن فرصة مالت أخيرا للتفاهم وتراجعت ، بعد أن اتضح لها أن حليفها روسية غير مستعدة لخوض الحرب من أجل فاشودة ، وإن خطر المانية على حدود الشرقية يحتم عليها تقادي الحرب مع انكلترة . وبرغم أن فرنسا تذرعت بنظرية مفادها أن السودان ، بعد أن أخلاه المصريون ، صار أرضا لا يملكها أحد أو ملكا مباحا *Res Nullius* ولكن وجهة النظر البريطانية والمصرية هي التي انتصرت ، فالانكليز أكدوا حق مصر في السيادة على السودان قبل الثورة المهدية وأثناءها ، وقرنوه مع الحق الناجم عن قهر المهدية وفتح السودان مرة ثانية ، مع أنهم حين تقاسموا مناطق النفوذ في افريقية مع الدول الاستعمارية ، وقبل اعتزامهم استرجاع السودان ، أخذوا بنظرية (الملك المباح) التي تذرعت بها فرنسا (١) .

ويعكس حاد ثفاشودة خطورة المرحلة التي مرت بها العلاقات بين الدولتين ، وهي استمرار للخلافات المريعة بينهما على الاستعمار في افريقية وأعالي النيل ، وعلى المسألة المصرية . وكشفت نتائج الحادث لفرصة أنها لا تستطيع الاعتماد على تحالفها مع روسية ، ولا مناوئة انكلترة صاحبة السيطرة على البحار ، ولا محالفة المانية بسبب الازاس واللورين . وفي حين أكد اذعان فرلة في

(١) جدير بالملاحظة أن السياسة الفرنسية عامي ١٨٩٤ و ١٨٩٥ رفضت هذه النظرية ، وأكدت أن حقوق الخديوي والسلطان العثماني في السيادة على السودان مازالت قائمة برغم الجلاء عنه . ولكن لم تلبث السياسة الفرنسية أن تغيرت بعد عام ١٨٩٥ حين توغل الانكليز في اوغندة وأينورو ، وعقدوا معاهدات مع ليوبولد البلجيكي لتأجير حاجز لادو ، ومع الطليان لاحتلال كسلا الخ . . . ودل ذلك على أن انكلترة ، قارة تعتبر السودان (ملكا مباحا) وقارة تتمسك بحقوق سيادة مصر والباب العالي عليه ، لتخدم مصالحها في كلا الحالين ، ولتعطل مصالح منافستها فرنسة . ولذا قررت فرنسة أن يكون لها نصيب في اقتسام الاملاك التي أخلاها المصريون في السودان ، وأمرت مارشان أن يتقدم الى فاشودة . انظر تفاصيل استحواذ الدول الاستعمارية على أملاك مصر في بحر الغزال وخط الاستواء وارترية وكسلا في شكري ، مصر والسودان ، ص ٤٠٤ - ٤٢٥ .

فاشودة حقوق مصر في السيادة على السودان ، الا أنه بالمقابل كان صدمة قاسية منيت بها الحركة الوطنية المصرية ، لأنه دلّ بوضوح على أن فرنسا لا تنوي معارضة انكلترا في احتلال مصر ، كما دلّ على رغبة انكلترا في دوام احتلال مصر والسودان . وكان الوفاق الودي الذي وقعته فرنسا وانكلترا عام ١٩٠٤ مصداق ذلك ، فقد اتفقت الدولتان على اطلاق يد فرنسا في مراكش نظير اطلاق يد انكلترا في مصر . ومراعاة لخاطر فرنسا ، شطبت انكلترا اسم فاشودة من خارطة السودان فأصبح كدوك بدل فاشودة .

أما الخليفة عبد الله الذي رحل الى الغرب مع بقايا جيشه ، فقد حاولت فرقة من جيش كتشنر اللحاق بهم ، وفشلت واقتصر نشاط الخليفة على مديرية كردفان ، لأن علي دينار أحد أمراء الاسرة المالكة في دارفور ، فرّ من معتقله بأم درمان ، واسترجع عرش آبائه وأجداده هناك . ووصل الخليفة الى قدير . دار الهجرة الاولى للمهدية ، ثم اتجه شمالا لمهاجمة أم درمان فاصطدم بحملة ونفت باشا في أم دويكر قرب منهل جديد غير بعيد عن جزيرة آبا^(١) ، فجر يوم ٢٤ تشرين الثاني ١٨٩٩ ، بحيث وقف الانصار وقتتهم الاخيرة ، ولكنهم انهزموا ، ولم يشأ الخليفة أن يقع في ذلّ الاسر ، فافتش فروته ، وجلس عليها وحوله كبار أصحابه ، فقصوا جميعا برصاص الجيش الفاتح ، وبموت الخليفة ، سلّم بقية أتباعه ، وسقطت الأيضة ، آخر معقل المهدية . وقبل أن تطوي صفحة الدولة المهدية في السودان لا بدّ أن نعرض لحكم الخليفة عبد الله بكلمة موجزة .

سجّل سقوط الخرطوم (١٨٨٥) بداية مرحلة انقرضت بها المهدية بالسلطان في معظم أقاليم السودان . وبعد وفاة المهدي محمد أحمد ، لم يستطع الخليفة عبد الله أن يجمع في شخصه الزعامتين الدينية والزمنية كما فعل المهدي ، وإنما ورث نظام المهدية الذي يدعو الانصار الى أن ينبذوا حطام الدنيا ويجاهدوا لإعلاء شأن المهدية ورفع رايها والتضحية في سبيلها . ولم يتنكب الخليفة ،

(١) Holt, op. cit., P. 115

بادىء الامر ، عن طريق المهدي ، بل قام بأمر الجهاد وفقا لتعاليمها ، ولكنه في أواسط حكمه ، جرد زميلية الخليفين علي ودّ حلو ومحمد الشريف من منصبيهما وقوتيتهما إمعانا في تركيز السلطة في شخصه . كذلك اعتمد على أولاد البلد من التعايشة والبقارة فشكّلوا غالبية الطبقة الحاكمة ، مع أنه كان يضيق بعصيانهم وتخلّفهم . ونتيجة إشاره لأقربائه واسناد المناصب الهامة في الجيش لهم ، تمردت عليه قبائل النيل التي أصبحت في وضع ثانوي ، مع أنها القبائل التي ينتمي إليها المهدي نفسه . ولحماية نظامه المركزي ، استدعى أفواجا كبيرة من البقارة من دارفور وكردفان الى العاصمة أم درمان لمساندته ضد خصومه ، ولتكوين معظم جهازه الحربي . وبرغم تغلبه على مناوئيه ، إلا أن الصراع القبلي بدأ يسهم في اضعاف الدولة المهديّة ، ويشير ضدها مقاومة سرية لحكم الخليفة عند البعض ، وموقفا سلبيا عند البعض الآخر . وحتى في السنوات الأخيرة من حكم الخليفة ، أجرى زعيم الجعليين في دنقلة اتصالات مع السلطات الانكليزية والمصرية ، بغية إعادة الحكم المصري الى السودان ، ولكن الانكليز آنذاك كانوا يرون أن الوقت لم يحن بعد لاسترجاع السودان .

ولعل المشاكل الجسيمة التي واجهت الخليفة في الداخل والخارج ، كانت مسوغا يدعو له لبناء سيطرته المطلقة والمحافظة عليها ، وخاصة لمنع شمال السودان من الوقوع في الفوضى والاضطراب بعد موت المهدي . ولكن انصراف الخليفة لمواجهة الخطر الداخلي بالقضاء على خصومه واخماد ثوراتهم ، استنفد قواه وموارده ، فعمجز عن مواجهة الخطر الخارجي ، واضطره الى اخلاء رقعة من بلاده في مديرية خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور . كما أن حروبه مع الحبشة قد أضعفته في السودان الشرقي ، فلم يستطع الاستيلاء على سواكن فظروا لتشتيت قوى رؤساء جيشه هناك . وكان عجزه عن المحافظة على أطراف دولته المترامية ، قد أطمع به الدول الاستعمارية فتسابقت ، كما رأينا ، للاقتطاع منها ، دون أن يتاح له فرصة الدفاع عنها أو استردادها لانشغاله في صدّ الاخطار الخارجية الأخرى ، ولا سيما في الشمال مع مصر .

لقد واجه الخليفة صعوبات جمة في توطيد أركان حكمه ، وكان مما أضعف سيطرته على أقاليم السودان ، بدائية وسائل النقل والمواصلات ، إضافة الى ضعف موارده الناجم عن فقر البلاد في الثروة النباتية والحيوانية والمعدنية وافتقاره الى هيئة مدربة من الموظفين الأكفاء .

ولتلبية الحاجة الماسة الى الجند ، اضطر الخليفة الى انتزاع الفلاحين من الحقول والاراضي ، وحين اقترن ذلك بانحباس المطر ، حدثت المجاعة في السودان غير مرة ، في أعوام ١٨٨٤ و ١٨٨٨ و ١٨٩٠ ، ومات فيها الالوف ، أما حاجة الدولة الى المال ، فكانت تلبىها بيوت المال التي تتلقى الزكاة الشرعية والعشور وسواها . وقد اختص كل بيت مال بالاتفاق على جهاز من أجهزة الدولة وهيئاتها^(١) . وسكّنت النقود في مصنع خاص ، وشيدت الترسانات لبناء السفن ، واستخدم بعض الاسرى الاوربيين كخبراء في الصناعة الحربية وفي الجيش مثل سلاتين ، فقاموا بأعمال تخريبية أسفرت عن تدمير أدوات المعامل وعرقلة اصلاح السفن أو محاولة ترميمها دون اتقان . أما في ميدان القضاء ، فقد ألغى الخليفة التنظيمات القضائية السابقة الموروثة عن العهد التركي - المصري ، وأمر القضاة بالحكم وفق الشرع الاسلامي . أما تجارة الرقيق ، فقد اتخذت الدولة المهدية بعض التدابير للحد منها ، ومنعت تجارة الذكور من العبيد حتى في حالة أسرهم في الحرب .

لقد استطاع الخليفة عبد الله أن يحكم السودان مدة ثلاث عشرة سنة (١٨٨٥-١٨٩٨) نجح خلالها في اقامة جهاز حكومي يؤدي الخدمة المطلوبة منه ؛ ولكن

(١) يذكر شببكة ص ٩١ - ٩٢ أن بيت المال العام كان يستمد دخله من أم درمان وقراها وفائض بيوت مال الاقاليم ، ويصرف منه على موظفي بيت المال وعلى آل المهدي والخلفاء وتجهيز الجيوش . وبيت مال الملازمة ، ورثت له أموال الجزيرة ومعظمها من الدرة ويصرف منه على حرس الخليفة الخاص . وبيت مال ورشة الحربية ودخله من أموال سواقي الخرطوم وجنائنها وثمن العاج الوارد من خط الاستواء وبحر الغزال ، ويصرف منه على صنع الذخيرة والاسلحة . وبيت مال الخمس ودخله من إيرادات المراكب وأرباح ريش النعام والعاج وثلاث أرباح الصمغ وعشور المستورد من الخارج ، وتؤخذ منه مصاريف الخليفة وصحبه .

الاضطرابات والاضطرابات الخارجية المتواصلة ، استنفدت قواه وجعلته أسير ظروف لم تكن كلها من صنعه وحده ، وكانت الشدة التي لازمت تأسيس سيطرته المطلقة ، قد انتهت أخيرا بسقوطه أمام حملة كتشنر المتفوقة في تسليحها وتنظيمها ومواصلاتها .

الحكم الثنائي :

أما مستقبل السودان ، فقد تقرر في اتفاقية الحكم الثنائي التي أكرمت مصر على توقيعها مع انكلترا (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩) ، وهي الاتفاقية التي التي جعلت إدارة السودان من الوجهة الاسمية ادارة ثنائية تشترك فيها كل من مصر وانكلترا . أما في الحقيقة ، فإن الحاكم العام ومجلس مستشاريه وحكام المديریات ومفتشي النواحي ، كانوا من ضباط الجيش البريطاني ، واقتصر دور مصر في الحكم على مد العجز السنوي في ميزانية السودان .

والحق ان رفع كتشنر للعلمين المصري والانكليزي على خرائب سراي الحكمدار في الخرطوم ، كان أول اشارة الى نوع الحكم المنتظر في السودان ، ومن المعلوم أن عملية تقديم الجيش المصري نحو دنقلة كانت باسم الخديوي ولاسترجاع أملاكه ، وقد رفع العلم المصري وحده في دنقلة وفي بربر وفي كسلا . ولكن سولسبري أبلغ كرومر بأنه وفقا لكتاب تلقته لندن من السلطان العثماني ، يخشى أن يثير السلطان موضوع السودان بما له من السيادة على الخديوي بتحريض الفرنسيين ، ولذا أمر كرومر برفع العلمين في الخرطوم حين يحتلها ، وفي بقية أنحاء السودان ، وهو بمثابة اعلان بأن الفتح تم على يد الحكومتين وبقواتهما المشتركة . ولكن كرومر كان يرى أنه ما دامت لبريطانية السلطة الفعلية في مصر ، وبالتالي في السودان ، فلا محل لتلك المسوغات القانونية . وفي نظره أن بريطانية يمكنها السيطرة على السودان دون حاجة لضمه الى امبراطوريتها . ففي مصر ليس لانكلترا مركز قانوني : السيادة تركية ، والعلم تركي والنقد المتداول تركي ، والحكومة الشرعية هي حكومة الخديوي الذي يعين بفرمان من السلطان العثماني ،

ومع ذلك فالسلطة الحقيقية في يد كرومر وأعوانه من المستشارين الانكليز ، يؤيده جيش الاحتلال^(١) . ولم يلبث كرومر أن أدرك الحكمة من رفع العلمين ، فوضع بمعاونة المستشار القضائي الانكليزي للحكومة المصرية (١٠ تشرين الثاني ١٨٩٨) مشروع اتفاقية ثنائية يتولى الانكليز بموجبها (الحكم) والمصريون (الدفع) ، وبعث به الى لندن لاقراءه .

ويتضح منه أنه قام على أساس النظرة البريطانية الى السودان في إطار استعمار افريقية والمشاريع المتعلقة به ، وضمان سلامة أملاكها الاستوائية ، وتأمين وضعها في مصر بفضل تحكمها بمناجم النيل ، والحفاظ على طريق الهند بالسيطرة على الساحل الغربي للبحر الاحمر التابع لمصر والسودان .

وعلى الرغم من أن الجيش المصري والخزينة المصرية تحملا العبء الأكبر في استرجاع السودان ، فقد تطلع كرومر الى ضم السودان للإمبراطورية البريطانية ، لولا ما يثيره هذا الضم من اعتراضات الدول الاوربية ، ولا سيما من فرنسا التي لم تكن ذكريات فاشوده المؤلمة قد بارحت مخيلتها بعد . هذا الى أن ادارة السودان تتطلب أموالا طائلة لا ننوي بريطانيا المساهمة فيها ، وانما تريد أن تتحمل مصر كل النفقات المدنية والعسكرية في السودان . ولم يجد كرومر ما يسوغ اشتراك بريطانيا في حكم السودان ، الا ترديد النغمة الفائلة بأن نظام الحكم المصري ومفاسده التي أدت الى الثورة المهدية ، سنعود مرة أخرى ، اذا عادت مصر الى حكم السودان منفردة . ولذا فليس بد من أن تكون بريطانيا صاحبة الساطة العليا هناك ، ولا يتحقق ذلك الا باستبعاد السيادة العثمانية عن السودان ، تقاديا للمشكلات التي قد تثيرها ضد السيطرة الانكليزية الشاملة على شؤون السودان ، ودفعاً لازدواج التبعية القائم في مصر ، والموزع بين التبعية القانونية للسلطان العثماني ، والتبعية الفعلية للاحتلال الانكليزي . واستبعدت أيضا الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة ، لتلا تبرز المقارنة بين التنظيمات البسيطة

(١) انظر شبكة ، المصدر نفسه ، ص ١٠٦ .

التي يكتفي بها السودانيون ، والتنظيمات الادارية والقضائية المعقدة التي يقتضيها وجود الاوربيين بالسودان ، ومطالبتهم بأن يكون لهم في السودان ما لهم في مصر من الحقوق والامتيازات ، مع ما يترتب عليها وعلى ما يتبعها من سيطرتهم التجارية والمالية على البلد من عرافيل التدخل الاجنبي^(١) .

على هذه الاسس وضعت نصوص الاتفاقية في قالب يكفل السيطرة الانكليزية الكاملة ، وأكدت مقدمة الاتفاقية اشتراك انكلترة في ادارة السودان بالاستناد الى « حق الفتح » . ونصت المواد التالية على حدود السودان - جميع الاراضي الكائنة جنوبي خط عرض ٢٢° شمال خط الاستواء^(٢) ، وعلى رفع العلمين في جميع أنحاء السودان ، وابعاد سلطة المحاكم المختلطة عن السودان ، وخضوعه للأحكام العرفية لفترة غير محددة ، ومنع ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه . ولكن أهم مادة في الاتفاقية هي تفويض الحاكم العام الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان . وبريطانية هي التي ترشح الحاكم العام ، ومصر هي التي تعينه ، ولا يعزل الا بموافقة الدولتين ، ومعنى هذا أن الحاكم سيكون انكليزيا ، لأن الترشيح بيد بريطانية ، ومصر تصدر مراسيم تعيين فقط ، وليس ثمة فقرة تشير الى ما يحدث لو امتنعت مصر عن التعيين .

وبرغم أن الخديوي عباس حلمي اعتبر أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد اتفاقية كهذه ، لأن فيها اعتداء على السيادة العثمانية ، فقد وافق مجلس الوزراء المصري عليها ، ووقعها وزير الخارجية بطرس غالي باشا ، واللورد كرومر . وقوبلت الاتفاقية في مصر بعاصفة شديدة من الاستنكار على الصعيدين الصحفي والحزبي ، وخاصة بعد أن طالبت انكلترة الحكومة المصرية بسداد مبلغ ٢١٥ ألف جنيه

(١) انظر تفاصيل مشروع كرومر للحكم الثنائي في شكري ، المصدر السابق ، ص ٤٩٧ - ٥١٢ .

(٢) انظر الوقائع والاتفاقات التي عينت بموجبها الحدود الشرقية والجنوبية والغربية للسودان في : يونان لبسب رزق ، ص ٩٦ - ١٢١ .

كانت انكلترة أنفقتة على الجنود الانكليز في واقعتي عطبرة وكرري ، وهو المبلغ الذي زعمت انكلترة أنها من أجل اتفائه ، قد أصبحت شريكة مصر في السودان . وهاجمت جريدة (اللواء) الاتفاقية بعنف بقلم مصطفى كامل بمناسبة مرور عام على توقيعها^(١) ، وظل الحزب الوطني يعارض الاتفاقية كل عام في ذكرى توقيعها ، وانتقدها محمد فريد في رسالة الى بطرس غالي باشا - وقد أصبح رئيسا للوزراء - باعتبارها مخالفة للقرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية^(٢) ، وقد بلغت حدة المشاعر المصرية درجة أدت الى اغتيال بطرس غالي فيما بعد .

عين كتشنر حاكما عاما للسودان في مطلع عام ١٨٩٩ مع احتفاظه بوظيفة (سردار) الجيش المصري الذي يتولى حماية السودان ، ويرابط في البلاد مع قوة انكليزية رمزية تحتفظ بسلاح الجيش وذخيرته . ومع أن الحاكم العام كان يتمتع بسلطات مطلقة ، غير أن وزارة الخارجية البريطانية ظلت السلطة الحقيقية التي تحكم السودان من خلال المعتمد البريطاني في القاهرة . فهو المرجع الذي يتلقى منه الحاكم العام التعليمات والاوامر ، كذلك كان استقلال الحاكم العام في الامور المالية محدودا ، اذ كان عليه أن يعود بشأنها الى وزارة المالية المصرية ، ما دامت تقدم للسودان اعانة سنوية لسد العجز السنوي في ميزانيته .

وقد قسم السودان الى عشر مديريات ، ثم الى أربع عشرة بعد عام ١٩٠٢ ، وانقسمت كل مديرية الى نواح يدير كلا منها مفتش ، وكل ناحية الى مراكز يتولى أمور كل منها مأمور . وشغل الضباط الانكليز جميع المناصب الرئيسية

(١) انظر شبكة ص ١٠٧ نقلا عن جريدة اللواء (٢٠ يناير ١٩٠٠) وجاء فيها : « ان يوم توقيعها كان اليوم المشؤوم الذي أعلنت فيه الحكومة الخديوية للأمة المصرية وللعالَم أن السودان صار مستعمرة انكليزية بالفعل وان المشاق الهائلة والاعتاب الجسيمة والاموال الباهظة والدماء الطاهرة التي صرفت في سبيل استرداده قدمت هدية من مصر للدولة البريطانية . فما أعظمك يا مصر كرما وما أكبرك بلاءً وهماً » .

(٢) انظر نقد الاتفاقية الثنائية من النواحي القانونية والسياسية مع دفع حق انكلترة في ادارة السودان في شكري ص ٥٢٩ - ٥٢٨ .

في الادارة المركزية وفي المديريات بالاقاليم . وكان المديرون يشرفون مباشرة على القضاء والتعليم والصحة والزراعة في مديرياتهم ، ولا يتم شيء الا برأيهم ، فمثلا منع مدير دنقلة الانكليزي ، التعليم الابتدائي في مديريته خلال حكمه الطويل^(١) . وشغل الضباط الانكليز أيضا مناصب المفتشين الذين تولى الضباط المصريون تحت اشرافهم ادارة المراكز كما مورين (مامير) ، بحيث كان المفتش في المركز هو السلطة الحكومية المتعددة الصلاحيات : فهو القاضي ورئيس الشرطة ومدير الاراضي والمشرف على الزراعة والصحة والتعليم . . . وكان المأمير عادة من المصريين ، وأحيانا من السودانيين . والى جانب وظيفه (المأمور) ، شغل المصريون وظائف صغيرة مماثلة ، كمدرسين في المدارس الابتدائية ، وكتبة في المصالح الحكومية . وحتى هؤلاء الكتبة ، كان يراعى في اختيارهم أن يكونوا من الافباط ، لخلق التناقضات المذهبية بين أبناء وادي النيل^(٢) . وكانت الخزينة المصرية تدفع رواتب الضباط الانكليز باعتبارهم ضباطا في الجيش المصري ، كما تتحمل نفقات الدفاع عن السودان . وحين كاتف كتشنر بالتوجه الى جنوب افريقية لمحاربة البوير ، مع عدد من الضباط الانكليز في الجيش المصري ، عيّن مكانه السير ريدجفالد ونفت أواخر عام ١٨٩٩ . وبعد شهر من تعيينه ، ظهرت المعارضة المصرية لاتفاقية الحكم الثنائي ، باعتبار أنها أملت من قوي على ضعيف ، وانتقلت عدواها الى صفوف ضباط الجيش المصري في السودان ، وخاصة بعد أن سرت شائعة بأن الفرق (الأورط) السودانية ، سترسل لدعم الانكليز في حرب البوير . وهاجمت الأورطة ١٤ مخزن السلاح في أم درمان ونهبت كل الذخيرة ، وفقد الضباط الانكليز السيطرة على الجنود . ثم توسط بعض كبار الضباط ، وانهى الامر بمعاقبة عدد من ضباط الأورطة . وحين سحب الضباط الانكليز من وظائفهم كمفتشين ، للالتحاق بحرب البوير ، عين ونفت بدلهم مفتشين مدنيين من الانكليز . وطبيعي أن تعمل حكومة الخرطوم على قطع كل ما يصل بين مصر والسودان ، وهي تعلم

(١) شبيكة ، المصدر نفسه ص ١١٦ .

(٢) انظر رزق ، المصدر نفسه ص ٩٠ .

أن السلطات المصرية لا تملك الاعتراض على أي تشريع يصدره الحاكم العام .
ولكن برغم ضيق السلطات الانكليزية بالمصريين في السودان ، من ضباط ومعلمين
وموظفين . . . فإن الوشائج اللغوية والدينية في مصر والسودان ، كانت تعمل في
اتجاه نوع من الوحدة الوطنية ، ظهرت جلية في أعقاب الحرب العالمية الاولى .
وعلى صعيد اقرار الامن والنظام ، خشيت حكومة السودان من قيام ثورات
ترتكز على أساس ديني ، فقمت حركة قادها مدع للمهدية في جبال تقلي
بكردفان (١٩٠٣) وقبضت عليه وأعدمته ، وفي العام التالي زعم ثائر أنه النبي
عيسى في ضواحي سنجة ، وظهر آخر في الغضارف (١٩٠٧) واعتقل الرجلان قبل
استنفحال حركتهما . ولكن أخطر الثورات قام بها عبد القادر ود* حثوبة في اقليم
الحلاويين ، وكان من أنصار المهدي ، ولم يعترف قط بالحكومة الدخيلة ، وأخذت
حركته وأعدم ، بعد أن سقط عدد من ضباط وجنود الحكومة (١) .

وكان دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب المانية (١٩١٤)
وما أعقبه من خلع الخديوي عباس حلمي الثاني ، وإعلان الحماية البريطانية على
مصر ، نذيرا لحكومة السودان مما قد ينجم عن دعوة الجهاد التي أعلنها السلطان
العثماني ، ضد الفرنسيين والانكليز أعداء الاسلام ، والتي رددت نغمتها الدعاية
الالمانية والتركية . وسارع ونفت للاجتماع في الخرطوم بأعيان البلاد وزعماء
العشائر والاقاليم ورجال الدين ، وشرح لهم مآثر الحكومة الحالية ومناصرتها
للاسلام ودعاهم للولاء لها ، وتجاوبت معه أقاليم السودان ، باستثناء دارفور التي
كان يحكمها السلطان علي دينار الذي تأثر بنشاط البعثة الالمانية التركية التي
وصلت الى برقة لتنظم مع السيد أحمد الشريف السنوسي ثورة تشمل المستعمرات
التابعة لفرنسة وبريطانية في افريقية الوسطى . وتسلم علي دينار رسالة من أنور
باشا (شباط ١٩١٥) بهذا المعنى ، فجهز بالثورة ضد حكومة الخرطوم ، ودعا
قبائل دارفور وكردفان للانضمام اليه ، وتحصن في الجبال وحاصرت حملة كبيرة
مؤلفة من حوالي ثلاثة آلاف جندي من المشاة والمدفعية ، الى أن قتل في معركة جرت

Holt, op. cit., P 115 (١)

في ٦ تشرين الثاني ١٩١٦ ، وبذلك مدت السيطرة الحكومية الى دارفور بعد ثمانية عشر عاما من معركة كرري .

وعلى الصعيد الداخلي ، ثبتت الادارة الجديدة ثلاثة أنواع من الضرائب على الاراضي وقطعان الماشية وعوائد النخيل^(١) وصدر قانون العقوبات السوداني ، وقانون الاجراءات الجنائية (١٨٩٩) وهما مأخوذان في أصولهما من نظيريهما في الهند ، مع ادخال بعض عناصر القانون العسكري المصري . كما صدر القانون المدني (١٩٠٠) وقانون المحاكم الشرعية السودانية (١٩٠٢) على المذهب الحنفي أسوة بمصر .

وقد استهدف التعليم تكوين طبقة من الصناع المهرة ، ونشر التعليم الابتدائي ، وتدريب طبقة من السودانيين تتولى الوظائف الصغيرة . وكان كتشنر قد باشر حملة تبرعات في انكلترا لانشاء مؤسسة تعليمية تخدم ذكرى غردون . وتأسست كلية غردون في الخرطوم ، وضمت مدرسة صناعية ومعهدا للمعلمين ، ومدرسة ابتدائية وثانوية مهنية^(٢) .

وفي ميدان المواصلات ، مدّ خط حديدي يصل بين حلفا شمالا والحلفاية على النيل الازرق في مواجهة الخرطوم ، جنوبا . ومدّ خط حديدي آخر من الخرطوم الى واد مدني (١٩٠٩) ثم الى سنار وغربا الى الأبيض (١٩١٠) . وحين برز مشروع مدّ خط حديدي بين بور سودان على البحر الاحمر وعطبرة على النيل ، اعتذرت بريطانيا عن تقديم قرض لسدّ مصاريفه ، وحلت المشكلة بالاقتراض من مصر^(٣) .

ولحماية الزراعة المصرية ، درس المهندسون الانكليز نهر النيل وروافده ، واقترحوا مشاريع الري اللازمة للتوسع الزراعي في مصر والسودان ، ومنها اقامة سد عند سنار في الجزيرة ، بوشر به فعلا عام ١٩١٤ ، ولكن العمل به توقف تماما بسبب الحرب .

(١) انظر تفاصيلها في رزق ، المصدر نفسه ص ١٨٠ - ١٨٢ .

(٢) انظر عن السياسة التعليمية ومراحل التعليم وأنواعه وتعليم الارشاليات التبشيرية في السودان ، رزق ، المصدر نفسه ص ٢٩٨ - ٣١٦ . وايضا Holt, op. cit., PP. 121-122.

(٣) انظر حول المواصلات ، رزق ، المصدر نفسه ص ١٨٢ - ١٨٨ .

الفصل الثاني

٢ - المشرق العربي بين التنظيمات الإصلاحية العثمانية والمطامع الاستعمارية الأوروبية

تمهيد : رأى رجال السلطنة ان عليهم ان يقتبسوا شيئاً من نظم أوربة العسكرية كبداية استهلال . ولم يتناول الاصلاح النظم الادارية والمالية والقضائية الا بعد مرور مدة طويلة تفوق على ثمانية عقود^(١) . فالدولة العثمانية عسكرية بالدرجة الاولى ، وفساد امورها بدأ بفساد جيشها فاصلاحها ينبغي ان يبدأ باصلاح الجيش . هذا الى ان تفوق أوربة في الشؤون العسكرية كان يبدو للعيان بآثاره المادية المباشرة ، لأن مدفعيتها كانت تصيب جيوش العثمانيين بخسارة فادحة من مسافة شاسعة لا تصل اليها نيران الاسلحة العثمانية . على حين لم يكن تفوق النظم الاوربية في الشؤون الاخرى يبدو بمثل هذا الوضوح .

ودخلت محاولات الاصلاح العسكري طور التنفيذ في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) الذي لم يصف له الجو للمضي في الاصلاح : قاومه الجند القديم وطلبة المعاهد الدينية . وان الحركة الجريئة العاصمة التي قام بها محمود الثاني في قضائه التام على الانكشارية (١٨٢٦) قضت على آخر عوائق الاصلاح العسكري . وفي عهده تم وضع أساس الدولة الحديثة التي تكفل أداء واجبات لم يكن للرعية عهد بها من قبل . أما اصلاحات النظم الادارية فقد بدىء بها في عهد السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وتمت هذه الاصلاحات في مرحلتين أساسيتين :

(١) المرحلة الاولى عرفت باسم (التنظيمات) واستغرقت عهدي عبد المجيد

(١) ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٧٤ - ٧٥ .

وعبد العزيز (١٨٣٩ - ١٨٧٦) ، وعرفت بهذا الاسم لأنها امتازت بـ « تنظيم » أمور الدولة الحديثة على أسس جديدة في جميع الميادين الادارية والمالية والقضائية والتعليمية .

٢) المرحلة الثانية عرفت باسم (المشروطية) بدأت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) ، وعرفت بهذا الاسم لأنها استهدفت القضاء على حكم السلطان عبد الحميد المطلق ، وجعل حكم السلطان « مشروطا » بمراعاة القيود المقررة في القانون الاساسي ، أي الدستور . والمشروطية أولى وثانية ؛ الاولى أعلنت سنة ١٨٧٦ ، ولكن القانون الاساسي عطل قبل مضي سنتين على نشره ، ولم يصدر الامر بإعادة تنفيذه الا في المشروطية الثانية التي بدأت سنة ١٩٠٨ بشورة أنصار جمعية الاتحاد والترقي وانقلابهم على السلطان ، واستمرت حتى قيام الحركة الكمالية وعلان الجمهورية التركية .

الدور الاول - ويقابل الفترة الزمنية لحكم السلطانين سليم الثالث ومحمود الثاني :

يعتبر السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) من أهم السلاطين المصلحين ، ودوره في حركة الاصلاح والتجديد ذو أهمية خاصة . وقد سبق جلوسه على العرش الحرب الروسية العثمانية (١٧٦٨ - ١٧٧٤) التي انتهت بهزيمة العثمانيين . وقد حاول السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) أن يغري النمسة وبروسية بمساعدته ضد الروس ، ولكن ظروف أوربة الداخلية حالت دون تدخل الدولتين في الحرب الى جانبه ، واضطر خلفه السلطان عبد الحميد الاول (١٧٧٤ - ١٧٨٩) مكرها لعقد الصلح مع القيصرة كاترين الثانية ، وتوقيع معاهدة كجك قينارجي (تموز ١٧٧٤) وبموجبها اعترف باستقلال شبه جزيرة القرم وبساريا وكوبان عن الدولة العثمانية ، وبحرية الملاحة للروس في البحر الاسود ، وضمان سلامة الحجاج الروس الى بيت المقدس ، وحق القيصرة كاترين الثانية بحماية الارثوذكس وكنائسهم في الدولة العثمانية ، وبذلك أصبحت روسية ضمن الدول الاكثر رعاية في السلطنة ، وتمتعت بما لهذه الدول من امتيازات تجارية ودور قنصلية في مختلف مدن السلطنة .

ومعلوم أن روسية منذ عهد بطرس الأكبر كانت تسعى جاهدة للوصول الى البحر المتوسط في محاولة لانشاء نقطة ارتكاز لها فيه ، وبث بذور التمرد والثورة في شعوبه الخاضعة للسلطنة . وأثناء الحرب الروسية العثمانية أرسلت كاترين الثانية (١٧٦٩) اسطولين كبيرين لمحاربة العثمانيين واحتلال جزر الارخبيل واشغال نار الفتنة في مصر وسورية واليونان . واغتتم علي بك الكبير الذي استأثر بحكم مصر والحجاز مع حليفه الشيخ ظاهر العمر الذي سيطر على عكا وفلسطين ، فرصة قدوم الاسطول الروسي ، فتمردا على الدولة وحصلا على مساعدة الاسطول الروسي في قصف بيروت (١٧٧٢) . وقد تعدد الروس صياغة معاهدة كجك قينارجي بأسلوب قابل للتأويل بقصد تقديم طلبات أخرى الى السلطان ، والتذرع بها لاعلان الحرب عليه متى شاؤوا . فروسية كان يهملها طرد العثمانيين من البلقان وتخليص أهله وهم على مذهبها من الحكم العثماني ، كما يهملها أن تصل البحر المتوسط عن طريق ضم البلقان الى ممالكها ، وتسترد القسطنطينية وتحيي روما الثالثة . ولكنها تفضل الانفراد في الحفاظ على الدولة العثمانية تحت حمايتها أو — بعبارة أصح — تحت قدميها ، لذلك بدأت منذ توقيع معاهدة كجك قينارجي تتدخل في أمور المسيحيين الارثوذكس في السلطنة من أرمن وروم وعرب وأقباط ، وخاضت في منتصف القرن التاسع عشر حرب القرم من أجل تثبيت نفوذها في السلطنة .

هذا شاغل هام من شواغل السلطنة في العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر ، يضاف اليه شواغل أخرى أقل منه شأنًا على الصعيد العثماني الداخلي . ذلك أنه برغم الاطاحة بعلي بك ، فقد ظلت أمور الشام ومصر تضطرب فيما تلا من عهد مراد وابراهيم المملوكي حتى قدوم الحملة الفرنسية . كما عانى الحكم العثماني في ولايات السلطنة من الضعف والانحطاط ؛ فبينما كانت شؤون بغداد والبصرة بيد حكم مملوكي وراثي يتولاه الامير الاقوى منذ منتصف القرن الثامن عشر ، كانت الموصل بيد آل الجليلي ، وحكم آل العظم نافذا في الشام باستثناء ما يعرف اليوم بفلسطين حيث برز لمنافستهم الشيخ ظاهر العمر حتى عام ١٧٧٥ ومن بعده أحمد باشا الجزار حتى عام ١٨٠٤ . وسيطر الوهايسون في الجزيرة

العربية ، وتأسست عصيات قبلية في مناطق شرقي الجزيرة والخليج العربي . أما في طرابلس الغرب فقد ساد نفوذ الاسرة القرمانلية ما بين ١٧١١ و ١٨٣٩ ، كما سيطرت الاسرة الحسينية في تونس وحكمت منذ ١٧٠٥ حتى قرب أيامنا . وقد شهد السلطان سليم الثالث الثورة الفرنسية التي تمخضت عن بداية تغير خطير في علاقات العالم العربي العثماني بالعالم الغربي ، ولا سيما عندما أصبح للقائد نابليون بونابرت صوت في سياسة بلاده ، وقاد حملة لاحتلال مصر ، مفتاح الحرمين و انسان عين السلطان .

هذه صورة موجزة للدولة العثمانية حين تولى مقدراتها السلطان سليم الثالث، فماذا فعل لانقاذ الدولة من أوضاعها المتردية ؟

أحس رجال الدولة بضرورة الاصلاح بعد أن قطعت الدول الغربية شوطا واسعا في ميادين النهضة الشاملة ، واكتسبت قوة كبيرة في شتى ميادين الحياة الحديثة . فلا عجب اذا عمل رجال الاصلاح العثمانيون على الاقتداء بالغرب واقتباس نظمته التي أورثته تلك القوة . وقد رأى رجال الاصلاح أن عليهم - بادية ذي بدء - أن يقتبسوا شيئا من نظم الغرب العسكرية التي أثبتت جدواها . ومنذ أن ضمت روسية شبه جزيرة القرم المأهولة بالتتار المسلمين الى أملاكها (١٧٨٣) باشرت الدولة برنامجا اصلاحيا بتشجيع من فرنسا التي تخوفت من تهديد الروس لمصالحها في حوض البحر المتوسط الشرقي . وفي خريف عام ١٧٩١ طلب السلطان سليم موافاته بأراء نخبة من الزعماء المدنيين والعسكريين والدينيين (عدددهم ٢٢) بصدد ضعف السلطنة ، ومقترحاتهم لاصلاحها . ووافق الجميع على ضرورة البدء بالاصلاح العسكري ، ولكنهم اختلفوا على الطريقة التي تحقق الاصلاح المنشود^(١) . وبما أنه كان يتعذر عمليا أن يعود سليم الى سنن أسلافه بجمع الجيش الدائم من الارقاء ، أو الزام الاقطاعيين بتقديم الجند الاقطاعي من الفرسان (السباهية) ، لأن الاقطاعات لم تعد تمنح لأداء الخدمة

(١) Lewis, B. Emergence of Modern Turkey, London 1965, P. 57.

العسكرية وانما للتعبير عن الخطوة والرضا . ولذلك أنشأ سليم جيشا جديدا ينضم اليه من يشاء من الانكشارية أو من المحترفين ، وأخضعه لنظم الحرب الحديثة من حيث التدريب والتعليم . واستقدم لهذا الغرض عددا من الضباط الخبراء من أوربة وخاصة من فرنسة . وأنشأ سليم ثكنة خاصة للجيش الجديد وصندوقا خاصا لتوفير نفقاته ، وزاد الاقتناع بالجيش الجديد بعد أن أثبت جدواه بالدفاع عن قلعة عكا ضد نابليون واسترداده المواقع التي اضطر الجيش الاعتيادي لاخلائها^(١) . وعني بالمدارس العسكرية والبحرية التي اعتمد فيها على المعونة الفرنسية . وبرغم انقطاع التعاون بين الجانبين أثناء الحملة الفرنسية على مصر ، فقد استعيد عام ١٨٠٦ بفضل جهود السفير الفرنسي سيستيانى وتكونت طبقة من الضباط الشبان في الجيش والبحرية ، يعرف أفرادها عموما بمظاهر الحضارة الغربية من خلال دراستهم باللغة الفرنسية ، ومطالعاتهم واتصالاتهم الشخصية بالمدرسين الفرنسيين^(٢) .

وكان سليم يرجو أن تجد الدولة في جيشه الجديد أداة الحكم القوي الفعال ليس فقط للقضاء على العصبيات المسلحة وأصحاب الحقوق المكتسبة شبه المستقلين داخل حدوده ، ولكن لردع مطامع الدول الاجنبية المتربصة خارج حدوده أيضا .

كما كان يرجو أن يتاح له اصلاح النظام المالي والضريبي . فقد أثقلت الدولة كاهل الاهلين بالضرائب في القرنين السابع عشر والثامن عشر لمواجهة نفقاتها الادارية والعسكرية المتزايدة ، وخاصة بعد ضعف الجيش الانكشاري الذي فسد أفراداه وكثرت فتنه ، وتطلب امداده في الحروب بقوات مساعدة « اليمق »

(١) ساطع الحصري ، المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(٢) Lewis, op. cit., P. 59.

ذات تكاليف باهظة . وقد حال عجز الادارة الحكومية واختلالها دون قيامها بتقدير الضرائب وجمعها على نحو عادل وسليم ، فتولى الملتزمون ذلك العمل نيابة عن الحكومة ، ولكنهم أرهقوا الاهالي والمزارعين بجشعهم ومغالاتهم في جمع ما يجاوز المبالغ المستحقة من مناطق التزامهم ، وبذلك أسهموا في اضعاف سلطة الدولة التي اعتمدت عليهم لتلبية احتياجاتها المتصاعدة للمال ، وخاصة لاختداد الثورات في البلقان التي كانت تشجعها روسية والنمسة . وقد استمر هذا الوضع السيئ حتى عهد السلطان سليم الثالث الذي لم يصف له الجؤ للمضي في الاصلاح ، فترك الاهتمام بهذا الموضوع وغيره الى السلاطين الذين خلفوه، ولا سيما محمود وعبد المجيد .

على أن السلطان سليماً والملاحظين الاوربيين تبنوا حقيقتين هامتين :
الاولى أن حركة التجديد والتحديث لا تقتصر على ما بدأت به حركة الاصلاح من انشاء النظام الجديد ، وانما تتجاوزه لتستدعي اصلاحا ثانيا وثالثا ..
من ايجاد مدارس للضباط ونظام تعليمي للفنون العسكرية ، والهندسة والطب ..
وكما حدث في مصر محمد علي ، يستوجب ذلك ايضا صناعات جديدة تلبي احتياجات الجيش وتوفر لوازمه من كساء وتسليح ..

والثانية أن انشاء (النظام الجديد) بجانب الجيش القديم زاد مخاوف الانكشارية من الاصلاحات ، وأدركوا أن بقاء هذا النظام الجديد يهدد مصالحهم ، وأن توسيعه سيؤدي أخيرا الى ادماجهم فيه . ولذا أخذوا يدسّون على النظام الجديد ويشيعون عنه الاكاذيب ، وقد آزرتهم في ذلك طوائف من رجال الدين وبعض الساسة الرجعيين والوصوليين . وتحققت مخاوفهم حين أمر سليم عام ١٨٠٥ ، مدفوعا بحاجته الملحة الى الجند ، بالتجنيد العام في النظام الجديد ، بدلا من التجنيد الطوعي المعمول به آنذاك ؛ وطبق التجنيد على الانكشارية وعلى الاهلين ، وهنا وصل سخط الانكشارية والعلماء المتزمّتين الى الأوج ، وأعلنوا العصيان في الرومللي وجرى أول اختبار للقوة حين أرسلت فرق من النظام الجديد لقمع المتمردين ، ولكنها هزمت أمامهم ، فاشتد ساعد مناوئي الاصلاح في العاصمة ،

وطلبوا من السلطان وقف الاصلاحات وطرد المستشارين من حوله ، فاضطر لتلبية مطالبهم تفاديا لثورة عامة ، وعيّن آغا الانكشارية صدرا أعظم . وبذلك تأجل انفجار الازمة مؤقتا حتى أيار عام ١٨٠٧ ، حين اتخذت المقاومة للاصلاح شكلا عنيفا ، بعد أن رفض المجندون المساعدون (اليمق) ارتداء الملابس الاوربية ، وزحفوا نحو العاصمة وقتلوا عددا من مؤيدي الاصلاح ، وحوصر قصر السلطان ، وطلب منه أن يأمر بالغاء النظام الجديد ، واعدام جماعة من رواد الاصلاح ، واضطر السلطان أن يسايرهم ولكنه لم يسلم مع ذلك من جورهم ، فخلعوه وأجلسوا ابن عمه باسم مصطفى الرابع على أريكة السلطنة . وتولت الفئة الرجعية زمام الامور الفعلية ، وبدأ كما لو أن حركة الاصلاح قد تلاشت ، ولكن غرسة الاصلاح كانت قوية ، وحين تقدم من مدينة روسجق أنصار النظام الجديد الى العاصمة وعلى رأسهم مصطفى باشا الملقب بـ (العلمدار) لاعادة سليم الى الحكم ، كان السلطان مصطفى قد أمر بقتله ، فخلعوا هذا الاخير ونصبوا أخاه محمودا الثاني سلطانا في صيف عام ١٨٠٨ ، وكان في السادسة عشر من عمره . ولكن بعد فترة قصيرة ثارت القوى الرجعية ثانية وقتلت العلمدار وأصحابه ، وقضت على النظام الجديد ، فعادت الفوضى الى الجيش وأصيب بالهزائم ضد الثورات في الداخل ، والدول الاجنبية في الخارج .

ولد محمود الثاني في تموز ١٧٨٥ لأبيه السلطان عبد الحميد الاول الذي بدأت محاولات اصلاح الجيش في عهد سلفه مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) ، وفي عهده (١٧٧٤ - ١٧٨٩) ، ويبدو أن الافكار الاصلاحية لابن عمه السلطان سليم الثالث كان لها تأثير عميق عليه ، وخاصة في السنة الاخيرة التي انقضت بين خلع سليم وموته . والواقع أن السلطان محمود لم يستطع متابعة الاصلاح العسكري الا بعد ثمانية عشر عاما كانت حافلة بالاحداث . فقد خاض حربا انتهت بهزيمته ضد رومية التي فرضت عليه معاهدة بوخارست (أيار ١٨١٢) ، وفيها منح الاستقلال الذاتي لرومانية وصرية . ولكن صرية استمرت في ثورتها ما بين (١٨١٥ - ١٨١٧) فحققت المزيد من الاستقلال . ونشبت الثورة اليونانية في المورة (١٨٢١) ، ولبي محمد علي باشا في مصر نداء السلطان محمود لمساعدته

في اخماد الثورة اليونانية (١٨٢٤) . ولكن الدول الاوربية تدخلت لمساعدة اليونانيين ، وحطمت الاسطولين العثماني والمصري في معركة نافارينو البحرية (١٨٢٧) ، وأشهرت روسية حربا على السلطان ، أسفرت عن هزيمته وتوقيع معاهدة ادرنة (١٨٢٩) ، واضطر بعد ذلك للاعتراف باستقلال اليونان (١٨٣٠) . وكان تابعه محمد علي باشا قد انفرد بحكم مصر وشرع في اصلاح البلاد على الطريقة الاوربية ، وعمل على توفير أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية لها ، وقد يشار على السياق الى تشابه خطط التجديد لدى السلطان محمود ومحمد علي ، ولا حاجة للافاضة في ذلك ، فظروف محمود أشد صعوبة ، ومشكلاته أكثر تعقيدا . والتحديات التي واجهته كان يمكن أن تثبط عزيمته ، ولكنها بدلا من ذلك ، حفزته على منافسة محمد علي في الاصلاح والتجديد ، وتشديد قبضته على جميع ولايات السلطنة ، والقضاء على أشكال الاستقلال والنفوذ الاسري الموروث في السلطنة . ويدو أن نزعة المركزية ورغبته في خلق الدولة الحديثة القوية قد استبدت به خاصة بعد نهاية حربه مع روسية (١٨١٢) ، اذ صمّم على أن تكون كلمته هي العليا ليس فقط في العاصمة ، والما أيضا في الولايات ، ورأى أنه بغير ذلك لا يتحقق أي تقدم حقيقي نحو الاصلاح . وباستثناء مصر واليونان ، نجح محمود في تفويض ادعاءات أصحاب العصيات المسلحة ، وأصحاب الحقوق المكتسبة في كل مكان . فقد أطاح بالاسرة القرامنلية في ولاية طرابلس الغرب (١٨٣٥) فأصبحت ولاية عادية ، ووضع نهاية لغصب الباشوات المماليك لولاية بغداد ، وعزل آخرهم داود باشا (١٨٣١) ، وجعل بغداد ولاية عادية يسري عليها من الانظمة ما يسري على غيرها من الولايات ، واعترف بايات الاسرة الحسينية في تونس بسيادة السلطان العثماني الاسمية عليهم . كما قضى على الزعماء الاقطاعيين في الاناضول الذين يسمّون (أمراء الوادي Derebays) ولا يعترفون بسلطة الباب العالي ، ويتمتعون باستقلال محلي ، ويعتمد كل منهم على فلاحيه المسلحين^(١) . وبقي عليه أن يصفى حسابه مع الانكشارية ، تماما كما فعل محمد علي

(١) عاش أمراء الوادي مستقلين في الاناضول منذ بداية القرن الثامن عشر ، وقد بدأ ظهورهم كضباط او وكلاء للسلطان ، ثم أصبحوا مزارعين اقطاعيين ،

بالماليك ، ففي أواخر أيار ١٨٢٦ أصدر محمود خطا شرفيا بتأسيس ما أسماه (الفرق الجديدة) ، مع الإبقاء على الفرق الانكشارية ، على أن تقدم كل كتيبة تعسكر في العاصمة ١٥٠ رجلا للقوة الجديدة التي أعلن أن مدربيها لن يكونوا من المسيحيين أو الأجانب ، بل من الضباط المسلمين المطلعين على الأساليب الحربية الحديثة^(١) . ورغم أن محموداً حصل على موافقة العلماء ، وتحاشى الإشارة إلى (النظام الجديد) لتلايعث شجون الماضي مجدداً ، فقد ظلت الثقة مفقودة بين السلطان والانكشارية . وبعد مضي عشرة أيام على تدشين (الفرق الجديدة) ، تمرد الانكشارية لآخر مرة ، وقلبوا قدور الحساء علامة العصيان ، واجتمعت الفرق (الأورط جمع أورطة) الانكشارية الخمس في (إيت ميدان) وقد اعتزمت تكرار مذبحة ١٨٠٧ . ولكن معظم الناس كانوا ضدهم هذه المرة ، اذ عمّ الاعتقاد بضرورة التخلص من الفوضى في الجيش وجوب اصلاحه اصلاحا جذريا ، بعد أن تمادى الانكشارية في مقاومة الاصلاح العسكري ، واستمردوا في البغي والفساد . وكان السلطان محمود يرغم ظروف الثورة اليونانية قد استعد لمنازلتهم وحصل على فتوى شرعية تجيز التخلص منهم ، وأحضر قائده قرةحسين إلى القصر السلطاني مع الجند والمدافع ، واستعان محمود بالمدافع والاهالي فتغلب عليهم وقتل منهم مقتلة عظيمة ، وشتت شمل الباقين ، وزالت الانكشارية نهائيا . واطلق المصلحون على هذا الحدث التاريخي اسم (الواقعة الخيرية) تعبيرا عن التفاؤل بها ، لأن الدولة بعد ذلك غنت السير في طريق الاصلاح العسكري ، وتخلصت من المساويء المرتبطة بالانكشارية . وفي نفس اليوم الذي ألغى فيه السلطان فرق الانكشارية ، أعلن تشكيل (العساكر المنصورة المحمدية) بدلا منها ، وهي الفرق الجديدة التي أنشأها وأمر بالانخراط في صفوفها ، وخصص لإعدادها وتدريبها الكثير من الموارد المالية .

وشكلوا أسرا محلية متوائمة ، بالولاء والتقليد . وكانت التزاماتهم المالية والعسكرية تجاه الباب العالي منظمة ومحددة جيدا ، ثم تطورت إلى نظام للامراء والفلاحين ، ولكن ارتباط الطرفين الوثيق كان له تأثير نافع لهما معا . Lewis, P. 38 (١) Lewis, op. cit., P. 78 ، وانظر أيضا :

Findley, Carter V. «Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire The Sublime Porte 1789-1922, Princeton New Jersey 1980, PP. 116-117.

وأصدرت الدولة العثمانية القوانين اللازمة لتنظيم الخدمة في الجيش الجديد وتحديد مراحلها وتعيين شروط الاعفاء منها ، وأقامت المصانع العسكرية المتنوعة لتزويد الجيش باللازم والذخائر ، وافتتحت المدارس العسكرية لتخريج الضباط في مختلف صنوف الأسلحة : المشاة والبحرية والخيالة والمدفعية . وقد استعانت الدولة في بادئ الأمر بجماعات من الخبراء والمدربين الأوربيين من جنسيات مختلفة ، ثم بعد البحث والاختبار ، اعتمدت النظم الألمانية في الشؤون الحربية العامة ، والنظم الإنكليزية في الشؤون البحرية^(١) . وأول الضباط الألمان الذين عملوا في خدمة الدولة مدة طويلة كان الملازم الأول فون مولتكه الذي وصل الأستانة بزيارته خاصة في نهاية عام ١٨٣٥ ، ولقي القبول من السلطان محمود فعيّنه مستشاره لشؤون تنظيم الجيش الجديد . وكان مولتكه طليعة سلسلة طويلة من الضباط الألمان سهرت على تنظيم الجيش العثماني وتدريبه وفق أحدث الأساليب الألمانية ، حتى قبيل الحرب العالمية الأولى .

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر تركزت عناية الدولة على المدارس العسكرية لتلبية حاجة الجيش الماسة إلى الضباط ، فأنشئت مدرسة الفنون البحرية (١٧٧٣) ومدرسة للهندسة العسكرية (١٧٩٣) ، وقد بعث السلطان محمود النشاط فيهما مجدداً ، كما أرسل أربعة طلبة إلى باريس (١٨٢٧) أسوة بمحمد علي في مصر ، ليكون هؤلاء بداية البعث الطلالية العسكرية إلى أوربة . وثمة ملاحظة هامة وهي أن فوائد الإصلاح العسكري لم تنحصر في شؤون الجيش والدفاع فحسب ، وإنما امتدت إلى شؤون التعليم والثقافة عموماً .

فجميع العلوم العصرية عرفت في الدولة العثمانية عن طريق المدارس العسكرية المتصلة بالجيش ، ولذا فأول المدارس الحديثة كانت قد أنشئت لغايات عسكرية بحتة . وأولى المؤلفات في العلوم الرياضية والطبيعية ، وحتى في التاريخ والجغرافية ، كانت قد وضعت في المدارس العسكرية ، كما أن إنشاء هذه المدارس

(١) الحصري ، المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

العسكرية سبق انشاء المدارس المدنية (الملكية) بمدة طويلة لا تقل عن نصف قرن (١) .

ولكن تعليم الطب الحديث لم يبدأ الا في المدرسة الطبية العسكرية التي أنشئت لتخريج الاطباء والجراحين والصيدلة الذين يحتاجهم الجيش العثماني . ويلاحظ أن هذه (الطبية العسكرية) تأسست سنة ١٨٢٧ ، بعد أقل من شهر من افتتاح محمد علي كلية الطب في مستشفى أبي زعبل بالقاهرة ، وكانت لغتها الفرنسية . أما الاطباء المديون فكانوا يتلقون تعليمهم في مؤسسات تقليدية ، مثل القسم الطبي في المدرسة السليمانية بالآستانة ، حيث اعتمدت مواد الدراسة والتدريب أساسا على تواليف جالينوس وابن سينا . وتأخر انشاء المدرسة الطبية الملكية (المدنية) حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنها ظلت أدنى مستوى من (الطبية العسكرية) من حيث المباني والتجهيزات ومن حيث العمل والانتاج ، الى أن توحدت المدرستان العسكرية والملكية بعد الانقلاب الدستوري على عبد الحميد (١٩٠٨) . وما بين ١٨٣١ و ١٨٣٤ أنشئت مدرستان عاليتان لأغراض عسكرية ، وهما مكتب الموسيقى الهمايوني ، ومكتب العلوم الحربية ، وهذه الأخيرة أنشئت على مثال مدرسة سان سير الفرنسية الشهيرة ، ولغة المدرستين كانت الفرنسية . ويبدو أن رجال الاصلاح شعروا بأن مستوى الطلبة في المدارس العسكرية العالية منخفض ، فأنشأوا مدارس اعدادية عسكرية لتحضير الطلبة لدخول المدارس العسكرية الاختصاصية ، كما أنشأوا مدارس رشدية عسكرية لتهيئة الطلبة لدخول المدارس الاعدادية العسكرية . ولم تنحصر هذه المدارس في العاصمة فقط ، وإنما وجدت أيضا في الولايات التي اعتبرت مراكز تحشد الجيش النظامي (٢) . وبرغم أن المدارس العسكرية العالية تأسست في عاصمة السلطنة ، فإن أبناء الولايات

(١) الحصري ، المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

(٢) قسمت السلطنة العثمانية من الوجهة العسكرية الى سبع دوائر كبيرة ، في كل منها جيش كامل من المشاة والخيالة والمدفعية . وكان مركز الجيش الاول في الآستانة ، والثاني في أدرنة ، والثالث في مناستر ، والرابع في أرزنجان ، والخامس في دمشق الشام ، والسادس في بغداد ، والسابع في اليمن .

لم يحرموا من دخولها ، لأنها كانت داخلية ومجانية تتكفل الدولة بنفقات طلابها وتتولى نقلهم من مراكز الولايات الى العاصمة . وينطبق ذلك أيضا على المدارس الاعدادية العسكرية . وفكر السلطان محمود في انشاء مدارس ابتدائية وثانوية للأغراض المدنية ، وخطط لانشاء مدارس رشدية ملكية (مدنية) ، وافتتح عددا منها عام ١٨٣٨ ولكن يبدو أن نجاحه كان محدودا في هذا الصدد . وتغلبت الدولة على مشكلة توفير المعلمين للمدارس الحديثة بتعيين أساتذة أوريين ، وبارسال البعث الدراسية الى الخارج كما رأينا ، وهذه المدارس كان وحيها غريبا وأفكارها علمانية وكذلك أهدافها ، ولذا لقيت معارضة من العلماء (رجال الدين) .

واقضت ضرورات الاتصال الدبلوماسي والعسكري والثقافي مع اوروبا ، توفير من يجيدون اللغات الاوربية ، ولا سيما الفرنسية والاطالية ، وترجمة المؤلفات الاوربية في ميادين الطب والعلوم ، وسد حاجة المدارس العسكرية العالية وسواها الى المترجمين من التبعة العثمانية . وكانت المشكلة أن عدد الذين يتقنون اللغات الاوربية من هؤلاء كان محدودا جدا . وأصبحت الحاجة ماسة لمعرفة هذه اللغات بعد أن أنشئت وزارة الخارجية برئاسة (الرئيس أفندي) وأرسل السلطان سفراء الى عدد من العواصم الاوربية . وقد اضطرت الدولة الى توجيه وظيفة ترجمان الباب العالي المرموقة الى مسلم يتحدث التركية ، بدل اليوناني الذي كان يشغلها والذي أعدم بعد أن اكتشف أنه يفشي أسرار الدولة الى أعدائها إبان الثورة اليونانية (١٨٢١)^(١) . ومعلوم أن رعايا السلطان اليونانيين من حي " الفنا " بالآستانة كانوا يتولون مهام هذه الوظيفة للقرون الثلاثة الماضية ، وصاحبها كان له نفوذ كبير على شؤون الدولة الخارجية ، لأنه يطلع على جميع محادثات الدولة ومراسلاتها ، ويشارك في صياغة بنود المعاهدات بين الدولة ودول أوروبا . هذا الى أن تحديث الادارة الحكومية وما يتفرع عنها كان يستلزم تدريب طائفة من الشبان والموظفين المدنيين على إجادة اللغات الاجنبية ، وترجمة الدروس في المدارس العالية الى التركية ، ولذلك أنشئت مكاتب للترجمة في جميع الادارات

(١) انظر حول ذلك Findley, op. cit., PP. 132-133.

الحكومية في العاصمة ، أما ترجمة المؤلفات الاوربية الادبية ، فلم تظهر الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر^(١) .

وفي مجال اصلاح الادارة الحكومية ، أصدر محمود مرسوما يقضي بالغاء مكتب المصادرة الذي كان مكلفا بمصادرة أموال كبار الموظفين في حياتهم أو بعد موتهم ، وهي عادة قديمة لجأت اليها الدولة في بعض الاحيان لسدّ عجز الخزنة المالية .

وفي عام ١٨٣١ ، وبقصد توفير المجندين والاموال للجيش الجديد ، قامت الدولة بأول عملية احصاء ومسح ، لضبط تجنيد الذكور في الجيش ، وتسجيل ملكيات الاراضي ، لتوزيع ضرائبها . وقد سبقت الاشارة الى أن سياسة تحويل المقاطعات^(٢) من نوع (تيمار وزعامت وخاص) الى أملاك دولة ، واعطاء حق جمع ضرائبها الى الملتزمين ، كان اصلاحا أجراه سليم الثالث لتلبية حاجته الماسة الى المال من أجل بناء (النظام الجديد) . وجاء محمود الثاني فأكمل عمل سلفه ، وألغى المقاطعات الباقية ، واحتفظ بأفضل الفرسان المرتبطين بها ، ووزعهم

P. M. Holt, Egypt & the Fertile Crescent 1516 - 1522, London (١)
1960, P. 170

(٢) كانت الدولة بعد فتح ممالكها تحصي القرى والوجودة فيها وتقسّمها الى مقاطعات صغيرة أو كبيرة ، فتمنح الصغيرة الى الجنود المحاربين ، وتمنح الكبيرة الى القواد والامراء بعد تخصيص طائفة منها الى السلطان . ويلاحظ أن منح المقاطعة الى شخص ما ، لا يعني تملكه القرى والاراضي التي تتألف منها المقاطعة ، وإنما يعني تفويضه حق جباية سائر الضرائب المترتبة عليها . وبقي الاراضي والمزارع والقرى بتصرف مالكيها ، على أن يدفعوا الضرائب المفروضة عليها الى صاحب المقاطعة أو من يوكله لتسلّمها . ومقابل ذلك يتعهد اصحاب المقاطعات أن يكونوا دائما على أهبة الاستعداد للحرب مع السلطان ، وذلك بتجهيز عدد من الخيالة والفرسان المحاربين بكل ما يحتاجونه من اسلحة وخيول بنسبة فارس واحد من كل خمسة آلاف آقجة (عملة فضية عثمانية) من موارد المقاطعة .

وقسمت المقاطعات الى ثلاثة انواع حسب دخلها ومواردها ، التيمار وهي المقاطعة الصغيرة التي يقل دخلها عن ٢٠ ألف آقجة ، والزعامت وهي المقاطعة المتوسطة التي يتراوح مواردها بين ٢٠ ألف و ١٠٠ ألف آقجة . والخاص ، وهي المقاطعة الكبيرة التي يزيد دخلها على ١٠٠ ألف آقجة . (انظر الحصري ، المصدر نفسه ، ص ٢٩) .

على فيالق الفرسان الحديثة ، وأحال الباقين على المعاش^(١) . وهذا الإصلاح أمكن
تصفية بقايا المقاطعات المذكورة وتحويلها الى أملاك دولة وتحويل الملتزمين بجمع
ضرائبها دون أية التزامات عسكرية .

والحق أنه منذ بداية القرن السابع عشر ، ظهر أن نظام المقاطعات أخذ
بالانهطاط ؛ فقد زادت الفوضى والعدم النظام في صفوف الفرسان المحاربين
المرتبطين بالمقاطعات الممنوحة ، بعد أن آثروا الاشتغال في الأرض على الالتحاق
بالعرب ، وبعد أن أصبح أصحاب المقاطعات ملاكاً فعليين لما بيدهم ، يتوارثونه
ويتصرفون فيه ، دون أن يقدموا مقابلة ما يترتب عليهم من الفرسان المحاربين .
ولذلك استعاضت الدولة عن الفرسان المحاربين بفرق المتطوعة ذوي الرواتب
الذين زادت أهميتهم في القرن الثامن عشر ، وحوّلت الكثير من المقاطعات في
الآرياف الى أملاك سلطانية أو الى عهدة الأمراء ، وفوضت الملتزمين بجمع ضرائبها
ومعلوم أن انهطاط طبقة الفرسان المحاربين ، ولجوء الدولة الى (الالتزام)
لجباية الضرائب بدل صاحب المقاطعة ، كان بين الأسباب المعروفة لانهطاط
أحوال الدولة .

وقد اتضح أنه في بداية القرن التاسع عشر ، لم تكن المقاطعات قد زالت
كلها ، ولا طبقة الفرسان المحاربين قد اختفت بأكملها ؛ فثمة أراض واسعة ،
وخاصة في الأناضول ، كانت لا تزال تصنف باعتبارها (تيمارات) ، إضافة الى
أن الكثيرين من جنود الدولة النظاميين أو الانكشارية ، ما زالوا يتقاضون
مخصصاتهم من المقاطعة بدل خزافة الدولة أو علاوة عليها . فقرر سليم الثالث
أن تستولي الدولة على كل اقطاع يموت عنه صاحبه ، ورصد موارد المقاطعات
المستردة لتحويل (النظام الجديد) .

وتابع السلطان محمود سياسته المركزية الرامية الى اخضاع مراكز القوى في
السلطنة ، فأنشأ مديرية الاوقاف (أصبحت وزارة فيما بعد) وجعلها مسؤولة

(١) Lewis, op. cit., PP. 90-91

عن الاشراف على موارد الاملاك الوقفية في حواضر السلطنة ، من عقارات
وبساتين وكروم . . بدل متولي الاوقاف وظنارها من قضاة ومفتين ينتمون الى
طبقة العلماء . ومعلوم أن موقف العلماء من الاصلاح والتجديد لم يكن
واضحا ، ففي وقت ما اتحدت جهودهم مع طلبة المعاهد الدينية والانكشارية
لمقاومة الاصلاح العسكري ، ولكن يلاحظ أن كبار العلماء تمسكوا بموقف
الحذر ، فلم يجهروا بمناوئة الاصلاح ، بل كانوا مستعدين عموما للتعاون مع
السلطين والتسليم بما يرسمونه ضمن حدود الشرع . كذلك اعتزم محمود
وضع حد للقوضى في ادارة الاوقاف ، وخاصة بعد أن ظهر فيها سوء الاستعمال
والفساد ، وبعد أن لجأ كثير من الملاك الى تحويل املاكهم الى وقف ذري
أو أهلي تحرزا من مصادره وضمانا لانتقال الثروة الى الورثة . وأصبح موظفو
مديرية الاوقاف مسؤولين أمام الدولة عن موارد الاوقاف وعن اتفاقها في الوجوه
والاغراض التي حددتها الواقفون ، ومقابل ذلك يتقاضون رواتبهم من الدولة .
لقد نجح محمود حقيقة في اضعاف طبقة العلماء التي كانت تستمد قوتها من
استقلالها المالي ، ولكنه من ناحية أخرى ، أسكت صوت المعارضة الذي كان
يرتفع ضد الظلم والقهر والاستغلال ، وذلك بعد أن قضى على القوة المادية المتمثلة
بالانكشارية التي كان بمقدورها أن تتحدى سلطانه . كذلك فإن اشراف الحكومة
على موارد الاوقاف ، ترك كثيرا من المباني الدينية والوقفية عرضة للخراب ، نظرا
لافتقارها الى المال اللازم لصيانتها والحفاظ عليها^(١) .

وفي نطاق مساعي السلطان لتثبيت سياسته المركزية والتعريف بمقاصده على
نحو أفضل ، أنشأ الجريدة الرسمية العثمانية (تقويم الوقائع) وصدر أول
أعدادها عام ١٨٣١ ، واقتصرت على نشر التعيينات الرسمية ومقتطفات من
المحاكمات القضائية ووصف حضور السلطان المناسبات الرسمية وما يصحبها من
أبهة وفخامة . وكانت تصدر بالتركية ويقرأها موظفو الدولة . وبدأت أنباء
السياسة السلطانية تشيع في حواضر الدولة حين افتتح رسميا أول طريق للبريد

ibid., P. 92. (1)

(١٨٣٤) في آسية الصغرى والرومللي ، وثم وصل مراكز السلطنة الرئيسية بالخدمة البريدية . وبنيت طرق جديدة ، وأقيم نظام للحجر الصحي بين السلطنة وأوربة فسهل السفر والانتقال بينهما ، ونشرت أظمة الجوازات والسفر ، وأدخل البرق (التلغراف) عام ١٨٥٥ ، والسكك الحديدية (١٨٦٦) لأول مرة ، وكل ذلك ساهم في تقوية السلطة المركزية للدولة .

وفي مجال تنظيم الادارة الحكومية ، أجرى السلطان تغييرات هامة في بنية أجهزة الحكومة وموظفيها ، بحيث اكتسب هؤلاء التسمية الاصطلاحية والمظهر الخارجي لنظرائهم الاوربيين ، وخاصة بعد أن دعي الصدر الاعظم والوزراء لارتداء الملابس الرسمية ، وجهزت دوائر الدولة بالمكاتب والموظفين ذوي الملابس الافرنجية ، ولكن هذا التغيير الظاهري لم يكن كافيا لاعطاء الانطباع عن ادارة حديثة فعالة . كذلك أصبح السرعسكر وموظفوه يشكلون نواة لوزارة الحرية التي أنشئت لضبط سلطة الحكومة المركزية على القوات المسلحة ، ومنع اللجوء الى العصيان الذي طالما أعلنه الانكشارية ضد السلاطين في الماضي . كذلك تأسست وزارة المالية (١٨٣٥) وعين الدفتردار وزيرا لها ، كما أصبح للمفتي الاكبر مقر رسمي ، يجتمع فيه مع المفتين ، وهؤلاء برغم استقلال مؤسساتهم وقراراتهم ، الا أنهم عرضة للصرف من الوظيفة . وفي العام نفسه ، أنشئت في نفس مبنى الباب العالي - قصر الصدر الاعظم - وظيفة الكيخيا لرياسة الشؤون المدنية ، والرئيس أفندي لرياسة وزارة الخارجية . وفي العام التالي أنشئ (مجلس دار الشورى العسكري) وفي عام ١٨٣٨ تشكل (مجلس الاحكام العدلية) ، ولعب المجلسان دورا هاما في تخطيط الاصلاحات وتنفيذها في الفترة اللاحقة مباشرة ، كما تشكلت لجان للزراعة والتجارة والصناعة والاشغال العامة ، واعتقد السلطان محمود أنه جدّد بذلك بنية الدولة القديمة وخاصة حين استبدل الجيل الجديد من الموظفين المتعلمين بأسلافهم القدامى في دوائر الباب العالي (١) .

(١) Lewis, op. cit., PP. 95-97

الدور الثاني - ويقابل الفترة الزمنية لحكم السلطانين عبدالمجيد (١٨٣٩-١٨٦١)

وعبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) : وبرز فيه تنظيم الدولة الحديثة ومحاولة انشاء النظام النيابي الدستوري . وقبل أن تعرض لاصلاحات هذا الدور ، نوجز أهم أحداثه بحسب تسلسلها الزمني . كانت التسوية الاوربية للمسألة السورية القائمة بين السلطان وواليه الثائر محمد علي (١٨٤١) تقضي بتقليص حجم مصر وازعاف قوتها وتكسيها بقيود السيادة العثمانية والامتيازات الاجنبية على نحو يربك شؤونها وينهي استقلالها الداخلي الذي حققته منذ مطلع القرن التاسع عشر . وفي بداية عهد السلطان عبد المجيد صدر منشور الكلخانة (تشرين الثاني ١٨٣٩) وذلك امتنانا منه لموقف الدول الاوربية التي ساعدته وحمت عرشه حين أحرق به الخطر . وقرىء المنشور في حفل كبير في قصر الكلخانة ، ويضمن أرواح الرعية وأعراضهم وأموالهم ، ويقضي باصدار قوانين جديدة لتثبيت التكاليف المالية وتحديد مدة الخدمة العسكرية ، وسنعود الى تحليل المنشور بعد قليل .

كذلك نذكر الاضطراب الطائفي الذي نشب بعد رحيل الادارة المصرية عن بلاد الشام (١٨٤٠) ، وسارعة الدول الاوربية وخاصة فرنسا والكلترة لمشاركة الدولة العثمانية في ترتيب أمور جبل لبنان ، ومبادرة السلطان العثماني لتدعيم حقوق سيادته التقليدية على الجبل ، مستفيدا من الاضطراب المذكور ، ومستندا الى سياسة (التنظيمات الجديدة) التي أخذت بالحلول النصفية ، وذلك حين أقرت اشتراك أهالي الجبل الموارنة والدروز في نوع من الادارة الثنائية ، وقسمت الجبل الى قائمتين مارونية في الشمال ودرزية في الجنوب ، تحتوي كل منهما على مناطق مختلطة . ونشير الى فشل هذه الحلول وما نجم عنها من توسيع شقة الخلاف بين الطائفتين في (المناطق المختلطة) ، ومن فتن دموية طائفية . وفي (المناطق المتجانسة) من منازعات جديدة اجتماعية بين الفلاحين والاقطاعيين كان يغذيها في الشمال الاكليروس الماروني الطموح للسيطرة الزمنية . ولعبت الايدي الاجنبية تحرك الضغائن وتثير النعرات وتغذي الحذر والتوجس ، فبدأت المرحلة الثالثة من مراحل تطور الجبل ، بعد مرحلة الامارة الشهابية

(حتى ١٨٤٠) ومرحلة القوضى. والفتن (١٨٤٠ - ١٨٦٠) ، لتبدأ الحرب الاهلية المؤسفة (١٨٦٠) التي أعقبها تدخل دولي واحتلال فرنسي تبعه احتدام الصراع السياسي بين الدول للحيلولة دون تفرد فرنسا بمعالجة الأزمة ، وانتهى بعد جدل طويل بتسوية (١٨٦١) قبل بها الباب العالي مكرها ، وتنص على أن يحكم الجبل متصرف مسيحي عثماني بموجب نظام اداري خاص يوضع تحت رقابة دولية ، وتشكيل متصرفية جبل لبنان الممتازة المرتبطة رأسا بعاصمة الدولة (١) .

ونذكر أيضا حرب القرم التي أثارتها أيضا أزمة أوربية بدأت باضطراب طائفي بين الرهبان اللاتين والرهبان الارثوذكس في القدس . ومنشأ الاضطراب خلاف على رعاية بعض المقامات والآثار الدينية في القدس . وانتصرت فرنسا لللاتين ، وروسية للارثوذكس . ومعلوم أن روسية كانت مستاءة من نظام شكيب أفندي (١٨٤٥) الذي قسم الجبل الى قائمقاميتين مارونية ودرزية وأبى انشاء قائمقامية للروم الارثوذكس تكون قاعدة لسياسة روسية في الشرق أسوة بانكلترا وفرنسة . واستغل القيصر نيقولا الاول الخلاف المذهبي بين الرهبان ، وطلب في ربيع ١٨٥٠ أن تكون روسية حامية الارثوذكس في جميع ممالك السلطنة ، ولكن انكلترا وفرنسة وقتا ضده ، لأن طلب الاعتراف لروسية بحماية الارثوذكس حماية تامة مطلقة غير مقيدة بشرط ، يضع الدولة العثمانية تحت رحمة الروس . ويبلغ عدد الارثوذكس في السلطنة اثني عشر مليونا ، أما اللاتين الذين تحميهم فرنسا فلا يزيدون عن بضع مئات ، وهم ليسوا من رعايا السلطان بل من رعايا الدول الاوربية ، ومقيمون موقتا في الاماكن المقدسة ومعظمهم رهبان في الاديرة (٢) . وتسرع القيصر ، وقرر أن يضع أوربية أمام الامر الواقع بعمل عسكري خاطف (٣) وأخطأ القيصر في تقديره لمواقف الدول ، ودهش حين أعلنت بريطانيا وفرنسة عليه

(١) لمزيد من التفاصيل انظر كتاب المؤلف « أزمة الحكم في لبنان » دمشق ١٩٦٦ .

(٢) خوري واسماعيل ، المصدر السابق نفسه ، ج ٣ ص ١١٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

الحرب (آذار ١٨٥٤) وخذلتها النمسة ، ووقفت بروسية على الحياد . أما الدول الأخرى وغالبية شعوبها من الكاثوليك فعارضت القيصر ، لأن الخلاف بينه وبين الباب العالي مثير عداوة تهيط السلطان بحقوق اللاتين الكاثوليك في الأماكن المقدسة . فضلا عما يكتنه الرأي العام في انكلترا وفرنسة من كراهية لروسية معقل الحكم المطلق ، وما يعتقد بعض المطلعين الغربيين على الشؤون العثمانية من أن حكومة السلطان يمكنها أن تحقق لرعاياها السلامة والخير لو أتيح لها بعض الطمأنينة والاستقرار على حدودها الشمالية مع روسية المتربصة بها . ومصادق هذا أن الحلفاء بعد انتصارهم عقدوا مؤتمر الصلح في باريس (١٨٥٦) حيث رفعوا الدولة العثمانية الى مصاف الدول الكبرى ، وأدخلوها ضمن الهيئة الأوروبية لكي لا يعتدي عليها الروس ويؤذروا بها . هذا الى تجريد روسية من أدوات الاعتداء على الدولة ، بإعلان الحلفاء حياد البحر الاسود ، وحرمان روسية من أن يكون لها في مياهه وعلى سواحلها قوات بحرية أو قواعد بحرية .

وأرادت الدول المتحالفة أن تطمئن الى أن الروس لن يعودوا الى التدخل في شؤون الدولة ويبسطوا عليها حماية دينية . أو غير دينية ، فتعهدوا بأن لا تتدخل دولة بين السلطان ورعاياه . وفي الوقت نفسه أخذوا الموائيق على السلطان أن ينفذ من جانبه ما وعد من المساواة بين رعاياه دون تفرق بين الأديان والمذاهب والأجناس ، فوعدهم السلطان عبد المجيد ، وأصدر منشوره المشهور باسم خط شريف همايون ، وهو يبيّن دستور الدولة على أساس طائفي وسنعود اليه بعد قليل .

ومن أحداث هذا الدور أيضا ، اتحاد مقاطعتي الدانوب الافلاخ والبغدان في رومانية (١٨٥٩) ، ومنح الخديوي سعيد امتياز حفر قناة السويس الى فرنسة ، ومتابعة هذه الفتح والاستعمار في أرض الجزائر ، وتفاقم الارتباك المالي في تونس على نحو ما حدث في مصر والدولة العثمانية ، وتورط أمراء الاسرة الحسينية في مشاريع أوقعتهم وبلادهم في شرك أوربية سيكون لها أثرها المباشر على احتلال فرنسة لتونس وبسط الحماية عليها (١٨٨١) .

ونعرض فيما يلي لأبرز الإصلاحات في هذا الدور :

مات السلطان محمود تاركاً لابنه الشاب عبد المجيد دولة ذات سلطة مركزية نافذة على ولاياتها . ولم يكن يؤرقه سوى صراعه الخطير الدائر مع واليه محمد علي باشا . ومات محمود قبل أن تصله نتائج معركة نرب (حزيران ١٨٣٩) التي أسفرت عن نصر حاسم لمحمد علي . ورغم الظروف السيئة التي اجتازتها الدولة بعد هزيمة نرب ، ومتابعة فرنسا احتلال الجزائر ، واصل عبد المجيد سياسة والده في إصلاح أحوال الدولة والظهور أمام الدول الأوروبية وخاصة بريطانية ، بمظهر السلطان المستنير الذي يحرص على مصلحة جميع رعاياه أياً كانت ملتهم وأجناسهم ، وأن السلطان لا يقل عن واليه في مصر رغبة في الإصلاح والتجديد . وارضاء الدول الأوروبية التي زاد تدخلها لدى الباب العالي لإصلاح شؤون رعايا السلطان المسيحيين ، لا يقتل من أهمية الدافع القوي للإصلاح الذي شعر به رجال الدولة لانقاذها من الانهيار المحتوم ، والذي تجسّد في الإصلاحات المتنوعة التي تمت قبل صدور منشور كلخانة .

لقد رأى بعض السياسيين العثمانيين - ممن أقاموا في العواصم الأوروبية وقتاً ما سفراء لبلدهم - أن السبيل الوحيد لبقاء السلطنة العثمانية ، هو إعادة تنظيمها على نسق الدول الغربية ، لمواجهة أوربة التي اتجهت نحو التوسع الإمبريالي ، وبذلك ظهرت الحركة الإصلاحية المتأثرة بالغرب ، والمسماة (التنظيمات) .

لقد بدأ عهد (التنظيمات) ويقصد بها الإصلاحات التي أدخلت على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها ، فأرست قواعد تنظيم الدولة على المبادئ الأوروبية ، وكانت ثوزة خطيرة من حيث أنها كفلت لأول مرة في تاريخ السلطنة المساواة أمام القانون بين المسلمين وغير المسلمين . واستهلت بالمنشور السلطاني المعروف بخط شريف كلخانة الذي أعلنه أبو التنظيمات مصطفى رشيد باشا في ٣ تشرين الثاني عام ١٨٣٩ بعد هزيمة نرب بأربعة شهور ، وقرأ نصه من كلخانة (قاعة الورد) بحضور السلطان وكبار رجال

الدولة والسفراء الاجانب ، وسجلت به الدولة تطورا جريئا اذ اعترفت بأن النظم الموروثة لم تعد ميزانا صالحا للحكم ، ولا يد من الأخذ بنظم أوربة ولو تعارض بعضها مع الشرائع والسنن . ووعد فيه السلطان بتنفيذ برنامج شامل للإصلاحات ، وضمن فيه للرعية « أمنية الروح والعرض والمال » .

والحق أنه كان في أحوال الدولة ما يسوغ إصدار هذا المنشور ؛ ذلك أن اعدام الأشخاص كان يجري أحيانا من غير محاكمة بأمر من الحكام ، وكذا مصادرة الاموال ، ولم تسلم الاعراض من تعدي أوغاد الجند والانكشارية^(١) . استهلت ديباجة المنشور بأنه في مبدأ الأمر ، حين سارت الامور وفق أحكام القرآن وشرائع المملكة ، سعدت الرعية . ولكن في المائة والخمسين سنة الاخيرة لم تلق الشرائع ما يجب لها فأصاب الدولة الضعف والفقر . لقد أقر المنشور المساواة التامة بين جميع رعايا السلطان على اختلاف مللهم أمام القانون في دفع الضرائب ، وفي أداء الخدمة العسكرية . وقضى بإصدار قوانين جديدة لتثبيت التكاليف المالية ، ووضع قواعد عادلة للخدمة العسكرية وأمر بتحسين طرق جباية الاموال ومراعاة أحكام الشرع في توزيعها . وألغى نظام (الالتزام) والملتزمين الذي كان السبب الرئيسي في كثير من الآفات الاجتماعية ؛ اذ كان للملتزمين بعض السيطرة على التغييرات القانونية في جزء كبير من أراضي السلطنة . وندد بالرشوة « لأنها أعظم سبب لخراب الملك ومقوثة شرعا » . ووعد بالانتظام في دفع الرواتب ، واصلاح القضاء عن طريق التشريع . وأعلن أن المنشور السلطاني سيوضع في خزانة الآثار النبوية ، والسلطان سيقسم على العمل بأحكامه بحضور العلماء وكبار رجال الدولة الذين سيقسمون أيضا على التقيد به ، ومن يحث يمينه يلق عقابا . وطلب من الصدر الاعظم تعميم مضمونه على جميع الولايات ، وابلاغه لسفراء الدول الاجنبية بغية توطيد الثقة بالدولة .

وبعد بضعة شهور بوشر في تنفيذ ما تضمنه المنشور من مبادئ وتوضعات،

(١) البحري ، المصدر نفسه ، ص ٨٨ .

فأعيد تنظيم مجلس الاحكام العدلية الذي أنشأه السلطان محمود قبل سنتين ، وجرى توسيعه بإضافة أعضاء جدد اليه لضمان قيامه بمهام المراقبة والاشراف وسنّ القوانين اللازمة لاصلاح أجهزة الدولة وتجديدها على أساس اقتباس النظم الأوربية ، ومن غير مساس بالاحكام الشرعية . ويلاحظ أنه حين كانت تنشأ مشكلة يشتبها أنها تتعارض مع الشرع (مثل قبول شهادة غير المسلمين على الأقل في المحلات التي لا يوجد فيها سكان مسلمون) ، كان رجال الدولة يتوصلون الى طريقة عملية لمعالجتها ، باصدار أمر سلطاني بشأنها « لأن الاوامر السلطانية المبنية على المصلحة العامة تكون مطاعة وواجبة التنفيذ »^(١) . واستنادا الى هذا التأويل ، صدر الكثير من القوانين التنظيمية كقوانين العقوبات ، وأصول المرافعات المدنية والجزائية ، وقانون التجارة ، وقانون الاراضي وأمثاله . . . واذا كان التشريع القضائي قد أثار حفيظة المشرعين المسلمين ، فانهم انزعجوا بدرجة أكبر من انشاء محكمة في وزارة التجارة للفصل في القضايا التجارية ، ومن إعداد قانون تجاري جديد على النمط الفرنسي ، بإيحاء من رشيد باشا ، ويتعلق هذا القانون بمسائل الشراكة والافلاس وما إليها ، واعتبروا انه غصّ من شأن الشريعة ومطالبوا بالغائه ، واتهموا رشيد باشا بمخالفة الشرع ، فاضطر السلطان لطرده^(٢) .

انتكست حركة الاصلاح مؤقتا باحتجاب رشيد باشا عن المسرح السيامي في مطلع عام ١٨٤١^(٣) ، فألغى النظام الجديد للولايات والضرائب ، وعاد الحكام العسكريون والمتزعمون لجباية الضرائب (١٨٤٢) ، كما عادت الدولة الى نظام الالتزام . ولكن عجلة الاصلاح العسكري لم تتوقف ، فقد جرى تنظيم الجيش بحيث قسم الى خمسة جيوش ترابط في مراكز بعض الولايات ، وصدر قانون التجنيد فحددت مدة خدمة الجندي النظامي بخمس سنوات ، تتبعها سبع سنوات خدمة في الرديف (الاحتياط) ، وأخذ بأسلوب القرعة في التجنيد ، (ايلول ١٨٤٣) ، وقظمت مسائل التدريب والامداد والتسليح على

(١) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٢) Lewis, op. cit., PP. 107-8.

(٣) Findley, op. cit., P. 153

الطريقة الاوربية ، وبما أن كل ذلك كان يعتمد على توفير الاموال اللازمة ، فقد اهتم رجال الاصلاح بالنواحي المالية وفقا لمنشور كلفانة .

ولكن اصلاح النواحي المالية واجه مشكلة عصية هي عجز الخزانة المالية المزمّن ، وعدم استقرار قيمة العملة العثمانية . وكانت المشكلة المالية تتصاعد حدّتها حين تضطر الدولة للاتفاق على حرب تفرض عليها وخاصة من جانب روسية ، أو لاختداد ثورة في البلقان ترعاها روسية أو النمسة . هذا الى أن لجوء بعض السلاطين الى خلط العملة العثمانية الذهبية والفضية بمعدن رخيص ، لسدّ عجز الخزانة ، كان له آثار سيئة على انخفاض قيمة العملة وارتفاع نسبة التضخم . فبينما كان الجنيه الاسترليني (مثلا) يعادل ٢٣ قرشا عثمانيا عام ١٨١٤ اذا به يعادل ١٠٤ قروش عثمانية عام ١٨٣٩ . وانعكست آثار هذا التضخم بشكل واضح على تجارة الدولة ، وعلى مستوى الحياة فيها ، وعلى نزاهة واستقامة موظفيها ذوي الرواتب . ولكن الدولة اتخذت بعض التدابير لحماية العملة مثل سحب العملة المعدنية القديمة واصدار عملة معدنية جديدة هي الليرة الذهبية التي تعادل ١٠٠ قرش . ونعمت الدولة باستقرار تقدي قصير الاجل ، لأن متطلبات الاتفاق على حرب القرم ضد روسية اضطرت الدولة الى التعاقد مع بنك بريطاني على أول قروضها الكبيرة (١٨٥٤)^(١) بمبلغ ٥٥ مليون فرنك (٢٣ مليون جنيه استرليني) ، وقدّر لسياسة الاقتراض أن تستمر حتى عام ١٨٧٥ . وقد شجعت بريطانية وفرنسة سياسة التنظيمات لأنها تجعل الدولة العثمانية قادرة على مواجهة الضغوط الروسية ، فضلا عن أن هذه السياسة الاصلاحية لم تمس الامتيازات السابقة لبريطانية وفرنسة ، بل بالعكس ، فتحت أبواب السلطنة على مصراعيها أمام مناشط الدولتين الاقتصادية والسياسية والتبشيرية . ويلاحظ أن الرأسمال الاجنبي بدأ يتغلغل في السلطنة مع ادخال النظم الاوربية ومع القروض الاجنبية، ليسيّط بفضل نظام الامتيازات على صادرات الدولة و وارداتها ، وعلى البنوك والسكك الحديدية والمرافق الحيوية الاخرى كمصادر الطاقة والمياه والتعدين

(١) Ibid., P. 162

وسواها . وفي عام ١٨٧٩ كانت الدولة مقلسة تماما ، وأبلغت الدول أنها عاجزة عن وفاء أي دين عليها ، وأنه يتعذر عليها سداد حتى نصف مدفوعات الفوائد للدائنين ، وضغطت الدول الاوربية الدائنة على السلطان فأصدر (مرسوم محرم) في أواخر عام ١٨٨١ ، الذي أنشأ إدارة الدين العثماني العام ، وأوكل اليها تحصيل إيرادات حكومية معينة كاحتكار الملح والتبغ ورسوم الطوابع والمشروبات ومصادم السمك والحريز وبعض موارد الولايات المالية ، وبذلك قطعت مرحلة نهب واستعباد الدولة العثمانية وممالكها شوطا بعيدا ، الأمر الذي يسوغ القول بأن سياسة الدول الاوربية نحو الدولة العثمانية قد ساهمت في مرحلة الانحطاط والجمود التي عاشتها الدولة . بل يمكن القول ان هذه الدولة فقدت الكثير من حرية التصرف والحركة في بلادها ، وان الدول الاوربية خلقت أوضاعا عثمانية مواتية للمصالح الاوربية ، وتولت حماية تلك الاوضاع حتى قرب أيامنا هذه (١) .

وبدأت مرحلة جديدة في الاصلاح مع عودة رشيد باشا الى المسرح السياسي عام ١٨٤٥ ، وزيرا للخارجية ، وفي العام التالي صدرا أعظم ، وهو منصب شغله ثلاث مرات ما بين ١٨٥٤ - ١٨٥٨ . وأصدر السلطان منشورا قال فيه انه باستثناء الاصلاح العسكري الذي هو راض عنه ، فان جميع المقترحات الاخرى الرامية لتحقيق مصلحة رعيته قد أساء وزرائه فهمها وتطبيقها ، والسبب الرئيسي لذلك هو جهل الشعب عموما ، ولذا يجب معالجة هذا الجهل بإنشاء المدارس الجيدة في جميع انحاء الدولة لنشر المعرفة المفيدة التي بواسطتها يمكن ادخال التحسينات التي جرت في وزارة الحربية الى فروع الحكومة الاخرى (٢) . ولهذا الغرض تشكلت لجنة من سبعة أشخاص عرفوا بطول باعهم في العلوم القضائية والعسكرية والمدنية ، وذلك للنظر في أحوال المدارس القائمة وفي انشاء مدارس جديدة . وأوصى تقرير اللجنة بإنشاء جامعة حكومية ، وعدد من المدارس الابتدائية والثانوية ، ومجلس دائم للتعليم . أما الجامعة فقد بوشر في بنائها ، ولكن العمل

(١) غريال ، المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(٢) Findley, op. cit., P. 153 & Lewis, op. cit. P. 110.

فيه لم يكتمل . وكانت حركة بناء المدارس الرشدية بطيئة حتى أن عددها في منتصف القرن ، بلغ ست مدارس ضمت ٨٧٠ طالبا ، وهي نتيجة مخيبة للآمال إذا قورنت بالبرنامج الطموح الموضوع لها . وظهر مجلس التعليم العام ، وتحول الى نظارة للمعارف عام ١٨٤٧^(١) ، وأوكل اليها الاشراف على المدارس الجديدة وعلى مدرسيها ومناهجها الحديثة . وبذلك أصبح الطريق ممهدا أمام نظام تعليمي علماني . وفي عام ١٨٥٠ نشر رشيد باشا القانون التجاري الذي كان سبب سقوطه عام ١٨٤١ . وبعد سنتين عزل رشيد باشا من الصدارة العظمى ، والفى نظامه الجديد في ادارة الولايات ، وبدأ أن عجلة الاصلاح قد توقفت ، ولكن تلميذه عالي باشا (١٨١٥ - ١٨٧١) ومحمد قواد باشا (١٨١٥ - ١٨٦٩)^(٢) قادا حركة الاصلاح منذ عام ١٨٥٤ وللسنوات الخمس عشرة التالية . ويلاحظ أن الاصلاحات لم تتوقف أثناء حرب القرم (١٨٥٤ - ١٨٥٦) ؛ فقد أعيد تنظيم مجلس الاحكام العدلية ، وصدر أمر سلطاني برفع الجزية عن غير المسلمين (أيار ١٨٥٥) ومنحهم امتياز حمل السلاح ، أي جعل الخدمة العسكرية مفتوحة أمامهم .

بعد أن تغلبت الدولة العثمانية وحلفاؤها على روسيا في حرب القرم ، اتخذ السلطان عبد المجيد خطوات ايجابية على طريق الاصلاح ولخير رعاياه ، فأعلن في ١١ جمادى الآخرة ١٢٧٢ هـ / ١٨ / شباط ١٨٥٦ ، عهد المشهور باسم خط شريف همايون ، وأكثر ما ورد في هذا المنشور يتعلق بحقوق الطوائف غير الاسلامية ومصالحها ، ويعتبر تأييدا للوعود والمبادئ التي نص عليها منشور كلخانة ، ولكن بشكل أكثر تحديدا ووضوحا ، وأضاف مبدأ هاما هو « معاملة جميع تبعه الدولة

(١) Lewis, ibid, PP. 111-112.

(٢) يبدو أن عالي باشا وقواد باشا ، مثل مصطفى رشيد باشا ، تقدما بنجاح نحو شغل المناصب الرفيعة في الدولة بفضل معرفتهما اللغة الأجنبية ، والنخبة الجديدة التي تولت مقدرات السلطنة لم تخرج من صفوف الجيش ولا من بين العلماء ، بل من مكاتب الترجمة ومن السفارات العثمانية . وفي عالم تسوده أوربة بنزعاتها العدوانية والتوسعية ، تنجّه مراكز الثقة والقرار حتما نحو أولئك الذين يعرفون شيئا عن أوربة ولغاتها وأحوالها . Lewis, P. 116

معاملة متساوية » ، مهما كانت أديانهم ومذاهبهم ، وأبقى الحقوق والامتيازات الممنوحة لرؤساء الملل غير المسلمة . وطلب الى هذه الملل أن تفحص أوضاعها ثم تتقدم بمقترحات الإصلاح التي تتفق « ودرجة التمدن في العصر الحاضر » . وسجل المنشور أن المناصب مفتوحة لكل من يستحقها بصرف النظر عن معتقده الديني ، وكذلك معاهد التعليم العسكرية والمدنية . كما سمح للطوائف أن تنشئ معاهد تعليم العلوم والفنون والصناعات ، وكفل حرية هذه المعاهد التعليمية الطائفية ، على أن يكون لمجلس التعليم الأعلى المختلط . التكوين اشراف على اختيار الطوائف لمدرسي تلك المدارس ، وعلى أن تنفق في المنهج مع مدارس الدولة . ونص الدستور على انشاء محاكم مختلطة للفصل في المنازعات بين المسلمين وغير المسلمين ، ووعد بأن القوانين الخاصة النازمة لها ستصدر قريبا . وحدد طريقة التقاضي بين المسلمين والاوربيين ، وأمر باصلاح السجون ووضع نظاما للشرطة وحرّم التعذيب وأوصى بتكوين مجالس بلدية ومجالس للولايات ، ومنع الموظفين أن يشتركوا في التزام الضرائب المحظور في منشور كلخانة ، وأكد حق الدولة في تجنيد غير المسلمين ، مع اعطائهم فرصة دفع البديل العسكري ، كما نص على وضع ميزانية مفصلة للدولة ومعاينة الرشوة والاختلاس ، وتشجيع انشاء البنوك واصلاح النقد لتوفير رؤوس اموال تستخدم في تنمية الزراعة والصناعة ، والاهتمام بالاشغال العامة كانشاء الطرق والترع وتيسير سبل المواصلات ، وازالة كل ما يعوق التقدم الاقتصادي ، واعطاء الاجانب حق تملك الاراضي وفق شروط معينة ، وختم بالقول ان تحقيق هذه الاغراض يكون عن طريق الانتفاع بعلوم اوربية وفنونها ورؤوس أموالها ، وبعبارة المنشور « النظر في الاسباب المؤدية لاستفادة العلوم والمعارف الاجنبية ووضعها على التعاقب في موضع الاجراء » (١) .

ويلاحظ أن المنشور اتجه نحو (الطائفية) حين أعلن ابقاء السلطات الممنوحة لرؤساء الملل على أن تنظم بقوانين جديدة . والقوانين التي صدرت لهذا الغرض جعلت لكل طائفة دينية مجلسا جسمائيا ومجلسا روحيا ، وحددت

(١) انظر نص المنشور في (الدستور) لترجمة العربية ، مجلد ١ ص ٥ - ١٠ .

سلطات كل من المجلسين المذكورين ، وتركت جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة الى هؤلاء الرؤساء وتلك المجالس ، وكذلك كل ما يتصل بأوقاف الاديرة والكنائس ، وشؤون المدارس والمؤسسات الخيرية التابعة للطائفة (١) .

ولا بدّ أن نشير الى أن ظروف التنظيمات كانت صعبة ولم يصف الجو لتنفيذ جميع ما ورد في قوانينها التنظيمية . ويبدو واضحا أن الذين أصدروا المنشور الهمايوني وقبله منشور كلخانة ، كانوا مؤمنين بها ، وأن ما أصاب وعود المنشورين من قصور التنفيذ لا يرجع لعدم الايمان بها ، بل هو يرجع الى أن الصعوبات كانت فوق طاقة رجال الاصلاح ، وهي صعوبات داخلية نشير الى بعضها .

فمن الصعوبات الداخلية غلبة الجهل بين أوساط الناس عدا قفر قليل جدا ، وندرة المتعلمين الذين يفهمون دواعي الاصلاح ويؤمنون بجداواه لانقاذ الدولة ، وتمسك العناصر المحافظة بالانظمة السابقة وعدم اطلاعها على عواقب استمرار التمييز في المعاملة بين المسلمين (التبعة) وغير المسلمين (الراعي) في عصر الثورات القومية والشعبية وما ينجم عنه من ثورات الراعي ومداخلات الاوربيين ومطالباتهم . هذا الى افتقار الدولة الى المال اللازم للاصلاح والتنظيم ، والى الخبراء الماليين والاقتصاديين لتفادي الاخطاء المالية التي اربكت الدولة ، كانهخفاض قيمة العملة ، وتفاقم التضخم ، واصدار عملة ورقية دون تغطيتها حسب الاصول . اضافة الى فساد ذمم الموظفين وقبولهم الرشاوى ، وميلهم الى اختلاس أموال الدولة (ورشيد باشا نفسه أدين بهذه التهمة) ، واسراف بعض السلاطين ، وعدم اندفاعهم في السير بالاصلاح الى غايته المرجوة (كما سنرى في عهد عبد العزيز مثلا) .

ومن الصعوبات الخارجية ، وهي الأهم ، أن الدول الاوربية لم تمحض النصيح للدولة بنية خالصة ، فبينما كانت روسية تطالب بوضع نظام مفرط في

(١) الحصري ، المصدر نفسه ، ص ٩٠ .

اللامركزية ، وتزرع العراقيل في وجه الدولة ، وتحارب المصلحين صراحة ، وتعمل على افساد ما بينهم وبين السلطان ، كانت كل من فرنسا وبريطانية تشجع الباب العالي على توحيد مختلف طوائف السكان ، وتدعي الحماية على طوائف منهم تحركهم بين آونة وأخرى ، مما قلل هبة الدولة وشل يدها ، وجعلها بين نارين : نار الرقابة من الدول ، ونار الصلف من رعية تعتز على راعيها بحماية أوربية . وأصبح الوزراء المصلحون في حيرة من أمرهم ؛ فالملامة واقعة عليهم سواء بأشروا الإصلاح أو تراجعوا عنه . وماذا يبقى للسلطان إزاء تدمير الناس واتهامهم إياه بمبايعة غير المسلمين على تاجه وشعبه ؟

ومن ناحية أخرى تمتع الاجانب (المستأمنون) في الدولة بنفوذ قوي بفضل الحريات والمزايا التي منحتهم اياها الامتيازات ، وعملت الدول على استغلال هذا الوضع لتتدخل في شؤون الدولة من خلال تقوية مزاعم حمايتها لرعايا السلطان . وقد ظهر التناقض بين سياسة التنظيمات الرامية الى بسط سلطة الدولة المركزية على ولاياتها ، وبين الحركات الانفصالية لغير المسلمين التي كانت تغذيها وتحرض عليها الدول الاوربية ، بحيث كان تنفيذ التنظيمات يتم في جو من الاضطراب الناتج عن الفتن التي نشبت في كريت والبوسنة والهرسك ولبنان وبلغارية . . . ولقد شكوا الصدر الاعظم عالي باشا ممثل الدولة في مؤتمر باريس من تنكسر الدول الاوربية الموقعة على معاهدة باريس (١٨٥٦) للعهد الذي قطعته بالحفاظ على سلامة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، ولا سيما بالعلاقة بين السلطان ورعاياه غير المسلمين ، فقال في تقريره : « ان معاهدة باريس جعلت سلامة الممالك العثمانية تحت كفالة خمس دول وكان من شروطها ان هذه الدول لا تتدخل منفردة أو مجتمعة في علاقة السلطان مع رعاياه فحصل بهذه الشروط تأمين على الدولة من الخارج وتيسير لعلاقة السلطان برعيته النصارى فكان المأمول مراعاة هذا التأمين وتلك الشروط وان الباب العالي يكون قادرا على ادارة مصالحه بوجه مرضي ، غير أن أصول هذه السياسة لم تلبث أن تغيرت تغيرا جريئاً الناس جميعا فان علاقة هذه الدول اعترافا بالتكدير فلم يعد بوسع الباب العالي

أن يعتمد على تأمينها» (١) .

ويبدو أن انشغال الدولة بالثورات البلقانية التي تدعمها الدول الأوروبية وخاصة روسية ، قد صرف الدولة عن التركيز على مشاريع الإصلاح إلى التفكير في الدفاع عن ولاياتها . وقد عبّر الصدر الأعظم عالي باشا عن ضيق الدولة بهذا الشاغل المكلف بقوله : « . . . فصار الباب العالي مع وجود هذه الارتباكات والاضطراب مضطرا إلى أن يستخدم في (المجهود) العسكري رجالا لا غنى لعيالهم ولأحياء الأرض عنهم ، فاستغرق الاستعداد للدفاع جميع مواردنا . وما عندنا مال لإصلاح الحال ولا وقت لتنظيم الأحكام وحيث أن أعداءنا أقسموا جهدهم لبيد دن السلطنة والمسلمين فلا بدّ والعالة هذه من تحمل خسائر عظيمة فلنبادرن إليها حالة كوننا متمسكين بأصول حكومتنا » (٢) .

ولم ينقطع تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة ، ففي عام ١٨٥٩ طلبت هذه الدول في مذكرة مشتركة إبلاغها عن سير الأمور في الولايات العثمانية الأوروبية ، وشكت من ضالة التقدم في تطبيق وعود المنشور الهمايوني . وضاق بعض الترك ذرعا بذلك ، ورأوا في (التنظيمات) خطرا على كيان الدولة . ولكن رجال الإصلاح تابعوا سيرهم وسط هذه الصعاب ، لأن ذلك أدى إلى تحسين أحوال الناس وحفظ حقوقهم .

أما القوانين والمراسيم الجديدة التي سبقت لتنفيد ما ورد في المنشور الهمايوني الجديد (١٨٥٦) ، فقد صدرت بعد حزب القرم بشكل مجموعة من القوانين التنظيمية ، وأهمها قانون الأراضي (١٨٥٨) الذي هدف إلى تطوير الريف في الدولة ليكون على مثال الريف الأوروبي ، يسجّ بالازدهار الزراعي

(١) انظر عبد العزيز موضح « الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤ » القاهرة ١٩٦٩ ص ٣٠ نقلا عن (كثر الرغائب في منتخبات الجوانب) . طالع نص التقرير في الجزء السادس ص ١٢٨ - ١٢٢ .
(٢) الصدر نفسه ، ص ٣٢ ، نقلا عن كثر الرغائب في منتخبات الجوانب ص ١٤١ .

والكثافة السكانية • ولتحقيق ذلك ينبغي اصلاح نظام ملكية الاراضي ، والغاء العلاقات الزراعية القديمة ، بالتخلص نهائيا من بقايا نظام الالتزام ، وتحسين حال الفلاح بتمكينه من التصرف بقطعة من الارض في مقابل مال زهيد ، والعيش من خيراتها • ولكن النتائج المرتقبة لم تتحقق لأن القانون اسيء تطبيقه ولم ينفذ عمليا الا بشكل محدود • فقد حصل الوجهاء وأصحاب النفوذ ، على مساحات واسعة من الاراضي بطرق الرشوة والتحايل ، بينما كان الفلاح فقيرا عاجزا عن دفع قيمة تصرفه بالارض • واكتسب الملتزم بماله وخبرته ، حرية التصرف بملكية الاراضي وحاز وثائقها الرسمية من الدولة •

وهكذا ظهر تغير ليس في صالح الفلاحين ، بل في صالح فئة دخيلة أصبحت المستفيدة الرئيسية من القانون ، لأنها بامتلاكها وثائق (الطابو)^(١) أصبحت أشبه بالمالك الحقيقي للارض الاميرية • وبقي الفلاحون في هذه الملكيات المدعومة مستأجرين يدفعون الايجار نسبة معينة من المحصول ، أو عمالا زراعيين فحسب • لدى كبار الملاك من الملتزمين السابقين وشيوخ العشائر والوجهاء الموسرين • ولعل الوضع الجديد الناتج عن القانون ، أصبح اسوأ من ذي قبل بالنسبة للفلاحين • ذلك لأنه أنقص حقوقهم ، ولأن أي اصلاح اجتماعي جديد لصالح هذا العدد الضخم من الفلاحين غدا أصعب من السابق ، ما دامت الدولة دعمت الارض في أيدي مالكيها الاقدمين • وعليه فإن رجال الاصلاح كانوا غير متبصرين بعواقب تصرفهم حين أصدروا بطريقة آلية قوانين اصلاح الارض ، مستلهمين النظم الغربية فقط ، ودونما ادراك للوضع القائم ونتائجه المحتملة • وورثت الدول العربية التي ظهرت الى حيز الوجود بعد نهاية العهد العثماني ، مشكلات عميرة خاصة بالارض ، وتوجب عليها أن تقوم باصلاحات حقيقية لصالح الفلاحين •

وفي ٢٠ حزيران ١٨٦١ مات السلطان عبد المجيد وخلفه أخوه عبد العزيز

(١) هو الرسم الحكومي الذي يستوفى مقابل حق التصرف بالارض ، على اساس أن الدولة هي المالك الحقيقي للارض •

(١٨٦١ - ١٨٧٦) ، وكان بين الرجلين فروق واضحة ؛ فالاول كان ميالا للاصلاح والتقدم ، أما الثاني فكان متقلبا عنيدا لم يلبث أن اختلف مع رجال الاصلاح وتدخل في أعمالهم . ومع ذلك فقد اتسم عهده بالتنظيم الداخلي للدولة - بفضل جهود فؤاد وعالي زعيمى الاصلاح في هذه المرحلة . وبالمقابل تميز عهد عبد العزيز الدولة أكثر ولاياتها الاوربية ، وبالاقتصاد المالي . وأخيرا شهد عهد عبد العزيز معارضة الاحرار للحكم الاستبدادي ، وقد سبقها ظهور تيار أدبي جديد ، يستمد وحيه وأفكاره من الغرب ، ونشاط صحفي انتقادي يدعو الى الاهتمام بتقييد سلطة الحكومة - أو على الاقل مراقبتها ومحاسبتها - بإنشاء النظام النيابي الدستوري .

ويبدو أن النظام المركزي الذي اعتمدته السلاطين لادارة ممالك الدولة ، منذ محمود الثاني وحتى عبد العزيز ، اقترن بحكم تعسفي نجم عنه مفساد جديدة لم تعرفها ولايات الدولة من قبل ، برغم تحديث الادارة الحكومية على الطريقة الغربية . وأصبح من الضروري بعد حرب القرم أن تولي الدولة عنايتها لاصلاح احوال ولاياتها ولا سيما في البلقان . وقد ركز وزير الخارجية فؤاد باشا خاصة على الادارة الفاسدة التي تشكو منها ولايات الدولة ، وذلك في مذكراته عن حوادث الستين المؤسفة في سورية . وكانت المعضلة التي واجهت الدولة هي العثور على العدد الكافي في الموظفين الكفاء ، من أجل تولي مسؤوليات الحكم والادارة في ممالك الدولة الواسعة التي تضم عددا من الاجناس والمذاهب ، وذلك بعد أن ثبت أن الكثير من الموظفين قد أساءوا استعمال سلطاتهم الحكومية . وساد الاعتقاد بأن الحل يكمن في تقليص صلاحياتهم وتقوية اشراف الحكومة المركزية ، ولكن اتضح أن هذه الاتجاه سيلحق الضرر المعنوي والمادي بكمائة وسلطة موظفي الولايات . وفي دولة كالدولة العثمانية لا بد أن يؤدي هذا الضعف الى سقوط ادارة الولايات في مزالق خطيرة . وظلت مشكلة اصلاح الولايات تلح على تفكير فؤاد باشا ومعاونيه ، فأرسل المفتشون الى الولايات ، وكان بينهم جودت باشا المؤرخ المشرع ، وأحمد توفيق باشا العالم السياسي ،

وتشكلت لجنة برئاسة جودت باشا لتفحص تقارير التفيش وتضع توصياتها ومقترحاتها .

وفي غضون ذلك كان مدحت باشا ، وهو من أكفأ الحكام الإداريين في الدولة ، قد عهد إليه بولاية نيش في البلقان فأقر فيها النظام والأمن ، وبنى الطرق والترع ، وأنشأ طريقا للعربات لنقل البريد والسائحين ، وفتح مدرسة الإصلاحات للآباء . وقد صرف مدحت اهتمامه لتحقيق خمسة مبادئ :
١ - المساواة بين رعايا السلطان ، ٢ - تركيز القوة الإدارية والقضائية بيد رجال الحكومة ، ٣ - إيجاد لثروة الأمن الذي يلائم بين مصالح الحكومة ومصالح الرعية ، ٤ - إشراك الأهالي مع الإدارات المختلفة في إصلاح أمور البلاد ، ٥ - سد الثغرات التي تنفذ منها الدول الأجنبية للتدخل في أمور الولايات .

لقد انطلق مدحت من هذه المبادئ خلال مدة ولايته في ولاية نيش ، فحقق نجاحا ملحوظا . وعين عهدت إليه الدولة بولاية أخرى في البلقان لكي مدحت نفس النجاح . وحينذاك تلمس عالي وقراة مع مدحت إمكانية استخدام إصلاحاته كأساس لإصلاح النصوص والولايات الدولة عامة ، واتفقوا على أن تشكل ولاية الطونة من أهم الولايات الهلالية الثلاث : سيلستريا وودين ونيش ، ويتولاها مدحت ، ويأمر فيها تطبيق قانون الولايات الذي شارك في وضعه ، قبل تسميم القانون في ولايات الدولة . لقد تم اختيار ولاية الطونة (الدانوب) لأسباب سياسية واضحة ، وأثبتت مدحت أنه يمكن تطبيق قانون الولايات الجديد على نحو جيد وفعال ، لو توفرت حسن النية ومضاء العزيمة لدى الوالي . وفي خلال سنتين ، استعاد مدحت النظام والأمن ، وحصد الثمرة المفروضة على كل شخص ، وقدم التسهيلات الائتمانية الزراعية للفلاحين بواسطة البنوك الزراعية التي أسسها ، لتخليصهم من جشع المزارعين ، وأقام التعاونيات الزراعية ، وأنشأ الطرق والجسور والترع مع خط ملاحي تجاري في نهر الطونة ، وعمل على نجاح المشاريع الصناعية ، وفتح المدارس واليتم والبنات ، وهي بالمشافي والسجون . وبما أن الولاية كانت عرضة للهجمات الروسية المتتالية ، فقد

اعتمد على المتطوعة لصد أي هجوم من ناحية روسية ، وبث نقاط الحراسة على طول الحدود ، وأسس جريدة لاطلاع الاهالي على ما يدور في الولاية من أعمال ، وزاد دخل الولاية من ٢٦ ألف كيس الى ٣٠٠ ألف كيس^(١) .

وبعد هذه التجربة الناجحة لقانون الولايات ، أصدره فؤاد باشا عام ١٨٦٤ وقد أصبح صدرا أعظم للمرة الثانية . وقصد من قانون الولايات تنظيم عملية اشتراك الاهالي في ادارة أمور البلاد بالتعاون مع السلطات الحاكمة والهيئات الادارية المختلفة . كذلك استهدف القانون المذكور ربط الادارات الفرعية في الولاية بمقر الوالي ، وربط الولايات كلها ربطا منظما بالحكومة المركزية في العاصمة . وتناول القانون التقسيمات الادارية والموظفين ، والمجالس الادارية ، والسلطات القضائية . والفكرة التي يعكسها هي أن تدمج ولايات الدولة في ولايات أوسع ، ويتولى ادارتها نخبة من الرجال المقتدرين المجريين الذين لا يشترط اتصالهم بالعاصمة الا بصدد المسائل البالغة الاهمية . وبذلك أصبح عدد ولايات الدولة سبعة وعشرين يحكم كلاء منها وال سلطات واسعة . وقسمت الولاية الى صناجق (متصرفيات) وهذه الى أقضية وهذه الى نواح وقرى . وأقيم في مراكز الولاية والسنجق والقضاء مجلس اداري يعاون في الادارة المحلية . فالمجلس الاداري في الولاية (مثلا) مؤلف من الوالي ومفتش الحكام الشرعيين (القاضي) ومأمور المالية (الدفتردار) ومعاون الوالي (الكتخدا سابقا) ، مع أربعة من ممثلي الاهالي ، اثنان عن المسلمين واثنان عن المسيحيين . وكان هؤلاء الممثلون ينتخبون بعملية تصويت معقدة . أما السلطات القضائية فتقوم على أساس الفصل بين السلطات التنفيذية والسلطات القضائية . ولا يلتزم الوالي بتنفيذ قرارات المجلس الاداري في الولاية ، الا بعد أن تعرض على الحكومة المركزية في العاصمة وتقرها . وقد حظرت على أعضاء المجلس المذكور التدخل في المسائل القضائية ، وحددت لهم رواتب كافية لكي تحول دون اتباع

(١) انظر د. عبد العزيز نوار « تاريخ العراق الحديث » القاهرة ١٩٦٨

(٣٥٢ - ٣٥٤) .

وايضا : Lewis, op. cit., PP. 381, 384, 453.

مصالحهم الشخصية . وتنقسم ادارة الولاية الى شؤون مدنية ومالية وأمنية وسياسية وقضائية ، وعلى رأس كل منها مدير يتولاها تحت إمرة الوالي ، باستثناء الشؤون المالية التي يرتبط مديرها بوزارة المالية مباشرة . وضافة الى المجالس الادارية في الولاية ، تعقد الجمعية العامة للولاية مرة كل سنة ، وهي مؤلفة من أربعة مندوبين عن كل سنجق . وقد اجتمعت هذه الجمعيات لعدة سنوات قبل أن يحلها السلطان عبد الحميد الثاني ، مع غيرها من أدوات الحكم الدستوري^(١) .

وفي عام ١٨٦٨ استدعي مدحت باشا الى الآستانة من ولاية الطونة ، نتيجة لضغوط أجنبية مختلفة فيما يبدو ، وعين في ١٨٦٩ لولاية بغداد حيث كرر فيها منجزاته واصلاحاته ، فأدخل النظام والتقدم الى الولاية مع كثير من المآثر المحسنة ، حتى تم نقله منها عام ١٨٧٢ ، كما نجح في نشر نفوذ الدولة في شرقي الجزيرة العربية والخليج العربي . وتباينت الآراء في أسباب تعيين مدحت لولاية بغداد ، فمنها أن عالي باشا خشي من تزايد شعبية مدحت في العاصمة فأبعده الى بغداد . ومنها أن قواد باشا أرسله الى بغداد نظرا لمهارته الفائقة في التعامل مع الاجانب ، وخاصة الانكليز الذين كانوا يسيطرون على شياخات وامارات الخليج العربي ، وكان لهم في أنهار العراق مصالح يخشى أن تتطور الى مطامع سياسية تهدد سلامة العراق^(٢) .

وفي ضوء النجاح الذي حققه مدحت في تطبيق قانون الولايات ، أدخلت الحكومة العثمانية عليه بعض التعديلات التشريعية المرغوبة . وفي عام ١٨٧١ صدر القانون المعدل باسم (قانون ادارة الولايات العمومية) ، وقد توسع في بيان وتحديد مسؤوليات واختصاصات موظفي الولاية من الوالي في الولاية حتى المختار في القرية . ونص على قيام الوالي بجولة تفتيشية تستغرق ثلاثة شهور في السنة ، لمراقبة سير العمل في الادارات التابعة له ، وعلى حظر تصرفه في اموال الولاية خارج الميزانية المخصصة لها ، والعمل على تقدم التربية والتعليم والزراعة والصناعة ،

(١) Lewis, op. cit., P. 382.

(٢) انظر نوار ، المصدر السابق نفسه ، ص ٢٥٥ .

وانشاء الطرق والمعابر ، والعناية بالصحة العامة ، واستصلاح الاراضي والمحافظة على الثروة الحيوانية ... وصلاحيات المديرين الذين يعملون تحت اشرافه كمدير المعارف ومدير الزراعة والتجارة ، ومدير الدفتر الخاقاني^(١) ومأمور الاملاك والنفوس^(٢) ومدير الاوقاف ومدير النافعة^(٣) ... وقد بقي قانون الولايات نافذا حتى ما بعد نهاية السلطنة العثمانية .

ويبدو أن قانون الولايات الذي وضع على نسق مثيله الفرنسي ، قد اتجه نحو المركزية ، واغترض ان جميع ولايات الدولة متماثلة متجانسة . وقد انتقدت بشا هذين المبدأين اللذين اطلقت للدولة منهما في قانون الولايات (المركزية والمماثلة) ، وقال ان الولايات تختلف فيما بينها لاختلافها في ظروفها الجغرافية وعوائلها أهلها ومناخهم ، فلا يمكن معاملتهم بطريقة واحدة . وقال ان الاصلاح الاداري ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار الاحوال المحلية والخلفية التاريخية . وان الدولة العثمانية التقليدية لم تكن دولة مركزية . وحين حاول رجال التنظيمات ادخال الادارة المركزية ظهرت أمامهم صعوبات خطيرة ، ومنذئذ كانوا موزعين بين الحكم المركزي والحكم اللامركزي ، والنتيجة كانت انتشار الفوضى والارتباك . وقال جودت باشا ان الضرورة كانت تقضي بأن يتقرر مبدأ الحكم أولا ، ومن ثم تحدد واجبات ومسؤوليات موظفي الفئات الثلاث : الادارية والقضائية والعسكرية ، ودفع رواتب مناسبة ومنظمة لهم لضمان اقبال أفضل المؤهلين على خدمة الدولة بأمانة وكفاءة وتجرد^(٤) .

كما لاحظ مدحت باشا الاضرار الناجمة عن المركزية المفرطة حين تولى

(١) مسؤول عن تطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بالاملاك والاراضي والتصرف بها وتملكها .

(٢) مسؤول عن القيود والسجلات المحلية للاملاك والاراضي وايراداتها السنوية والاموال المترتبة عليها ، وانتقالها وفراغها ومواليد النفوس ووقباتها وتذاكر المرور وجوازات السفر .

(٣) مسؤول عن الطرق والجسور والمعابر ، ويساعده مهندسون في الاشراف على بناء الطرق وترميمها . (انظر موضح ، المصدر نفسه ص ٨٤ - ٨٦) .

(٤) Lewis, op. cit., PP. 382-3.

ولاية الطونة وبغداد ودمشق ، وشرح هذه الاضرار في تقاريره الى رجال الدولة في الآستانة ، وطالب بالتخلي عن النظام المركزي الى النظام اللامركزي . ولكن الدولة تمسكت بالنظام المركزي ، المقتبس عن النظم الفرنسية خاصة ، وتشددت في تطبيقه ، ولا سيما بعد أن برز عاملان جديدان : ١ - تحسن وسائل الاتصال ، وادخال التلغراف (البرق) الى الدولة أثناء حرب القرم ، والتوسع السريع في بناء الطرق البرية والسكك الحديدية في الدولة منذ عام ١٨٦٢ فصاعدا ، ٢ - فقدان الدولة عددا من ولاياتها البلقانية ذات الغالبية المسيحية ، الامر الذي جعلها أكثر تماثلا وتجانسا ، وأقرب الى تبني نظام اقليمي وطني تندمج فيه عناصر الدولة بسهولة أكبر من ذي قبل . وسرى أن أخذ الدولة بالادارة المركزية المفرطة قد ألحق بالولايات العربية ضررا بالغا ، وان قضية المركزية واللامركزية ستكون مدار خلاف شديد بين العرب والأتراك الطورانيين الذين تولوا الحكم بعد السلطان عبد الحميد ، في العهد الدستوري العثماني وحتى نشوب الحرب العالمية الاولى .

ولم تكف الدول الاوربية عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية ، ففي شباط ١٨٦٧ قدمت فرنسا مدعومة من انكلترا والنمسة مذكرة الى الباب العالي تحثه فيها على اتباع سياسة أنشط في الاصلاح ، مع مقترحات مفصلة . رفض السلطان المذكرة ، ثم أذعن لضغط الاحداث . وصلت دعوة لزيارة معرض باريس الدولي في العام نفسه ، فلبى الدعوة ، وأتيحت له زيارة أوربة حيث استقبل في بلاط باريس ولندن وينا ، واجتمع كذلك بملك بروسية . وفي غضون السنوات الثلاث التالية ، أصدر عالي وفؤاد قوانين اصلاحية جديدة تناولت النظم العدلية والتعليمية . ففي نيسان ١٨٦٨ أعيد تنظيم مجلس القضاء الاعلى ، ويعرف كذلك بمجلس التنظيمات ، بحيث انقسمت جهوده الى ادارية وقضائية ، أي مجلس الدولة (شوراي دولت) وظل باقيا على صورته حتى عام ١٩١٨ ، ومحكمة عليا (ديوان أحكام عدلية)^(١) .

(١)

Young G. Corps de Droit Ottoman, Oxford 1905, Vol. I, P. 153.

ونتيجة للمساعي الفرنسية افتتحت مدرسة غلطة العثمانية السلطانية ، في حي غلطة سراي بالآستانة ، وهو من أرقى أحياء العاصمة وفيه العديد من المباني الفخمة والمنشآت الأجنبية ، وتقيم فيه غالبية من السكان الاجانب . وفي المدرسة يتلقى الطلبة المسلمون والمسيحيون تعليمهم جنبا الى جنب باللغة الفرنسية . ويعتبر افتتاح المدرسة أول خطوة نحو الغاء التعليم الطائفي والاخذ بالتعليم الحديث . وكان تأثير مدرسة غلطة ملموسا على النهضة التي شهدتها الدولة في العهدين السلطاني والجمهوري على حد سواء . فقد تولى خريجوها المناصب الادارية والدبلوماسية الهامة التي تطلبت ثقافة غربية ومقدرة على التعامل مع الاجهزة الادارية الاوربية .

واستمر اصلاح القضاء في عهد عبد العزيز ، وقد دعي أحمد جودت باشا (١٨٢٢ - ١٨٩٥) المؤرخ والمشرع الشهير ، وناظر ديوان الاحكام العدلية لوضع قانون مدني جديد للدولة يقضي على الفوضى القائمة ، فعمل بدأب مع لجنة مختارة من العلماء والفقهاء ، أعلن سن " قانون مدني يستند الى الشريعة الاسلامية ، وتنظيم الاحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات وجمعها في (المجلة) ، واستغرق العمل فيه سبع سنوات ، ويعتبر أهم انجاز تشريعي في القرن التاسع عشر . وصدرت (المجلة) في ستة عشر كتابا^(١) تضم ١٨٥١ مادة ، ما بين ١٨٦٩ - ١٩٧٦ ، واعتبرت مرجعا للقضاة الذين لم يدرسوا الشريعة الاسلامية ، وظل يعمل به حتى ألغته الجمهورية التركية عام ١٩٢٦

وقد شغل جودت باشا منصب وزير العدل ، بحكم منصبه كناظر لديوان الاحكام العدلية منذ عام ١٨٦٨ . ويعود اليه الفضل في انشاء مجموعة جديدة من

(١) تضمنت مقدمة (المجلة) بيانا بالقواعد الفقهية . أما الكتب الستة عشر فتناولت الموضوعات والمسائل التالية : ١ - بيان المصطلحات الفقهية المتعلقة بالبيع ، ٢ - الاجارات ، ٣ - الكفالة ، ٤ - الحوالة ، ٥ - الرهن ، ٦ - الامانات ، ٧ - الهبة ، ٨ - الفصب والاتلاف ، ٩ - الحجر والاكراه والشفعة ، ١٠ - الشركات ، ١١ - الوكالة ، ١٢ - الصلح والابراء ، ١٣ - الاقرار ، ١٤ - الدعوى ، ١٥ - البيئات والتحليف ، ١٦ - القضاء .

المحاكم النظامية ، مع نشر قانون باختصاصاتها (نيسان ١٨٦٩) التي تشمل النظر في جميع القضايا ، ما عدا الاوقاف والتركات والاحوال الشخصية ، فقد ظلت من اختصاص المحاكم الشرعية . وأنشأ جودت في مبنى وزارة العدل دورات دراسية قصيرة في القانون للقضاة ، كما أقام محاكم الاستئناف في ديوان الاحكام العدلية . وقبل أن يتولى هذه المناصب ، أسهم في وضع قانون الجزاء ، وقانون الاراضي لعام ١٨٥٨^(١) ، وسيكون في عصر السلطان عبد الحميد من أقرب مستشاريه ، وخاصة في تنفيذ سياسته (الاسلامية) .

يبد أن حركة الاصلاح أصيبت بنكسة خطيرة ، حين توفي فؤاد باشا عام ١٨٦٩ ، وعالي باشا عام ١٨٧١ ، وفقدت الدولة أكبر مصلحين في هذه المرحلة . ولم يلبث السلطان عبد العزيز أن أسند الصدارة العظمى الى محمود نديم باشا المعروف بمبادئه الرجعية ، فأبعد أكثر موظفي العهد السابق وأبدلهم بأنصاره . وضغط على الاحرار ، وعزل مدحت باشا من رئاسة مجلس شورى الدولة الذي كانت مهمته وضع القوانين والاشراف على تنفيذها ، وخطا بذلك خطوة هامة نحو فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، والاخذ بالنظام الدستوري . ولم تلبث أن سيطرت على الدولة نزعة تناهض اقتباس نظم الغرب ، وتؤيد اعتبار عبد العزيز خليفة المسلمين وورث الخلفاء الاولين لا مجرد سلطان عثماني فحسب . ولقيت هذه النزعة دعما قويا ، وخاصة في وقت بدأت فيه الدول الاوربية الاستعمارية تحتل ديار الاسلام في افريقية وآسية . وبالمقابل ، نشطت حركة المعارضة العثمانية في المنفى ، وبدأت تظهر كتاباتها الادبية كلمات مثل (وطن) و (دستور) و (برلمان) . ومرعان ما حملت هذه البداية الادبية معاني سياسية ، عبّرت عنها مجلة (حرية - حرّيت) التي أنشئت في لندن عام ١٨٦٤ ، ودعت الى التخلص من الحكم الاستبدادي للسلطان ، وابداله بنظام دستوري .

والحق ان تفاقم العجز المالي للدولة ، وتولي عبد العزيز المستبد بدل

(١) Young, op. cit., I, P. 187.

عبد المجيد المستنير ، وتعاضل المساوىء البيروقراطية في الحكومة المركزية . . كل ذلك أوصل الدولة الى مرحلة جديدة ، تجاوزت موضوع قبول التنظيمات المقتبسة من الغرب أو رفضها ، الى موضوع آخر ، هو كيف يمكن الحد من السلطة الفردية الاستبدادية . وقد استهلت المرحلة الجديدة المقالات الادبية والصحف السياسية التي كان يتولى نشرها وتوزيعها أنصار الحرية والدستور من زعماء العثمانية الفتاة الذين كانوا ، الى جانب عملهم السياسي ، رواد حركة الادب العثماني الجديد ، مثل ابراهيم شناسي ، وضيا باشا ونامق كمال ، والذين اضطروا للفرار الى أوربة ، خوفا من بطش السلطان عبد العزيز ، عندما هاجموا سياسة البذخ والتبذير التي كان ينتهجها ، ورسوموا الهوة التي تسير نحوها الدولة بخطى حثيثة . ومن أوربة ، ولا سيما من لندن وباريس ، بدأوا وزملاؤهم الاحرار يعملون على تهريب منشورات جمعية الفتاة الى العاصمة ، والمدن العثمانية الرئيسية ، بواسطة دوائر البريد الاجنبية التابعة لسفارات الدول وقنصلياتها ، وكانت غير خاضعة لمراقبة الدول بفضل الامتيازات الاجنبية المعروفة . أما توزيع هذه المطبوعات داخل الدولة ، فكانت تتولاها التشكيلات السرية للجمعية المذكورة .

ومن ناحية أخرى ، أدرك ثمر من أحرار الترك خاصة ، أهمية اتصاف (مبدأ القوميات الاوربية) في بناء الامم وتوجيه السياسات ، فأروا أن تقوية الدولة وتحديثها لا يكون الا باصلاحها على أساس قومي ضيق ، لا على أساس عثماني جامع ، وذلك بالرجوع الى الاصول الوثنية القديمة للعنصر التركي ، والتخلي عن الروابط الدينية الاسلامية . وبالتالي اعتبار أن عناصر الدولة الاخرى غير التركية ، شركاء لا يتكافأون مع الترك الطورانيين . وسيظهر هذا الموقف الداعي الى القومية التركية والسياسة الطورانية بوضوح لدى بعض زعماء جمعية تركيا الفتاة التي أنشئت سرا في الآستانة عام ١٨٨٩ ، والتي سيصبح اسمها جمعية (جمعية الاتحاد والترقي العثمانية) التي نجحت في الثورة على السلطان عبد الحميد (١٩٠٨) . وسيكون لهذا الموقف تأثير سييء جدا على العلاقات التركية - العربية في العهد الدستوري وما بعده حتى نشوب الثورة العربية .

وبرغم أن عبد العزيز عين مدحت باشا صدرا أعظم عام ١٨٧٣ ، على أمل أن يعالج المشكلة المالية ويلبي نهم السلطان الى المال ، ولكن مدحت بدلا من ذلك فحَصَ مصاريف الدولة التي استشرى فيها الفساد والرشوة ، وراجع نفقات القصر التي أثقلت كاهل الميزانية بسبب اسراف السلطان ورحلاته ومبازله . ولذا لم يستمر مدحت في منصبه سوى شهرين ونصف الشهر ، لأنه لم يقبل أن يكون أداة بيد السلطان المستبد . وطبيعي أن تنقسم الحكومة بين مؤيد لمدحت من العناصر المستنيرة المتحررة ، ومعارض من العناصر الرجعية بزعامة محمود نديم باشا الصدر الاعظم السابق ، وبديهي أن ينحاز عبد العزيز الى هؤلاء ، فيعزل مدحت من الصدارة ويعينه واليا على سلايك .

وفي أواسط السبعينات تدهورت أحوال الخزانة نتيجة المدفوعات الضخمة على تحديث الجيش والاسطول ، ونتيجة اسراف عبد العزيز الذي أدى الى سلسلة جديدة من القروض الاجنبية سنويا . وفي ٦ تشرين الاول ١٨٧٥ حدث الانهيار المالي المنتظر ، حين أعلن الصدر الاعظم محمود نديم أنه لن يدفع سوى نصف فوائد الديون الاجنبية ، فتضرر مركز الدولة وتزعزعت الثقة بها في أوروبا ، وفي غمرة الأزمات الخائقة التي كانت تمر بها الدولة آنذاك ، فقد تعذر عليها حتى الحفاظ على هذه النسبة . وفي العام التالي (١٨٧٦) لم تسدد المدفوعات أو أجلت . ولم تلبث الدولة أن أعلنت افلاسها ، وتبع ذلك صدور (مرسوم محرم) في ٢٠ كانون الاول ١٨٨١ بإنشاء ادارة الدين العثماني العام التي يشرف عليها الدائنون الاجانب^(١) ، وكلف بتأمين سداد الدين العثماني الذي بلغ مائتي مليون جنيه استرليني ، من ريع بعض موارد الدولة المخصصة لهذه الغاية ، وبذلك وجدت الى جانب خزانة الدولة ، خزانة ثانية مستقلة تسيطر على جزء كبير من الدخل الوطني . وفي عام ١٩١١ بلغ عدد موظفي ادارة الدين العثماني ٨٩٣١ موظفا مقابل ٥٤٧٢ موظفا في وزارة المالية السلطانية^(٢) .

(١) Findley, p. cit., P. 281.

(٢) Lewis, op. cit., P. 447 . انظر ص ٢٥٤ من الكتاب ، وانظر ايضا ارنست رامزور « تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ » ترجمة د. صالح احمد العلي ، بيروت ١٩٦٠ ، ص ٤٢ .

وأضيف الى هذه الكارثة المالية ، نشوب الاضطرابات القومية في ولايات الدولة البلقانية ، وقد استهلت بالثورة في اقليم الهرسك (تموز ١٨٧٥) . فبعد ادارة حسنة عموما دامت حتى ١٨٦٩ ، قاسى اقليما البوسنة والهرسك من شرور ومساوىء الحكام العثمانيين . وحدث تنفب عادي في قرية بالهرسك سرعان ما تحول الى وثرة نتيجة تشدد جباة الضرائب في تحصيل الاموال ، برغم رداءة المواسم الزراعية ، وساهمت روسية في تحريك عوامل النقمة هناك . ولم تلبث أن امتدت الثورة الى البوسنة والى بلغارية حيث قتل الثوار مائة وخمسين من العثمانيين المسلمين ، وسارعت الدولة الى تأديب البلغار بشدة متناهية ، وأعلنت صربية والجبل الاسود الحرب على الدولة في نفس الوقت الذي خلع فيه السلطان عبد العزيز (نهاية أيار ١٨٧٦) ونصب مكانه مراد الخامس ابن عبد المجيد .

لقد كانت جهود رجال التنظيمات تصطدم دائما بعقبات كثيرة لا يمكن تخطيطها ، وأهمها عدم قدرتهم على تفهم التطورات الاقتصادية التي كانت تسود الغرب الاوربي آنذاك ، وترتب على هذا أن سياساتهم الاقتصادية كانت غير مجدية ، ومواردهم المالية غير كافية لنجاح ادارة حكومية فعالة مركزية . وكان لمعاهدة بلطة ليمان (١٨٣٨) التي أبرمتها الدولة مع بريطانيا مكافأة لها لوقوفها الى جانبها ضد محمد علي ، آثار مدمرة على الاقتصاد العثماني . اذ فتحت الاسواق العثمانية في السلطنة أمام أوربة الصناعية ، ففضت على ما تبقى من الصناعات العثمانية ، وخفضت رسوم الاستيراد والتصدير ، وافتتحت الاحتكارات وضمنت للتجار الانكليز أفضل حقوق التجار المحليين . وحذت الدول الاوربية حذو هذه المعاهدة ، فنال رعاياها نفس الامتيازات السابقة الذكر^(١) ، ولم تستطع السلطنة معالجة ذلك حتى سقوطها .

هذا الى نزوات السلاطين واستبدادهم ، اضافة الى فساد من يحيطون بهم من رجال الحاشية السلطانية . وتحقق رجال الاصلاح وعلى رأسهم مدحت باشا أن هذه العقبات التي توشك أن توقع بالدولة كارثة محققة ، لا يمكن معالجتها

Findley op. cit., P. 162. (١)

الأ باصدار (قانون أسامي) أي دستور ، يثبته السلطان أن سلطته ليست (مطلقة) بل (مشروطة) بقيود يحددها الدستور . وشعر مدحت والاحرار بوجوب عزل عبد العزيز قبل أن تنهار الدولة تلقائيا أو تقتسمها الدول الأوروبية الطامعة بها . وآمن ايماننا راسخا بأنه لن ينقذ الدولة سوى اصلاح دستوري جذري ينفذه سلطان يقبل شروط الاحرار .

وقد انتشرت مظاهر السخط والنقمة ضد استبداد السلطان وعجزه بين طلبة المعاهد الدينية في الآستانة (السفطة) فخرجوا بمظاهرات حاشدة ضلع في تنظيمها مدحت وصحبه . وذكر السفير البريطاني هنري ايليوت في تقرير تاريخه ٢٥ أيار ١٨٧٦ « ان كلمة (الدستور) كانت على كل لسان ، وقد وزعت نصوص من القرآن تظهر للمؤمن بأن شكل الحكومة التي يؤيدها القرآن هو الشكل الديمقراطي ، وان السلطة المطلقة التي يمارسها السلطان هي انتهاك لحقوق الناس ولا يقرها الشرع الإلهي ، وأن النصوص والسنن تثبت بأن الطاعة غير واجبة لحاكم يحمل مصالح الدولة . » (١) وطالب المتظاهرون بعزل المصدر الأعظم محمود نديم باشا ، والمفتي الأكبر وسواهم . وأذعن عبد العزيز للضغط ، فعزل المصدر الأعظم والمفتي وعين بدلين عنهما ، وأصبح مدحت رئيسا لمجلس الدولة . ولكن الثقة بين السلطان وزرائه الجدد كانت معدومة ، ولم يتأخر وقوع المصاف بين الطرفين . ففي ٣٠ أيار أعدت مدحت وصحبه للأمر عدته السياسية والعسكرية ، وحصلوا على فتوى من المفتي الأكبر بخلع السلطان عبد العزيز لعجزه وفساده واسرافه ، وأعلنوا خلع عبد العزيز ونصب الأمير مراد بن عبد المجيد باسم مراد الخامس مكانه . وبما أن السلطان الجديد كان حائزا ثقة الاحرار ومتعاطفا مع أنصار العثمانية الفتاة منذ عدة سنوات ، فقد ثبت جميع الوزراء المعارضين للسلطان السابق في مناصبهم وعين عددا من أعضاء العثمانية الفتاة في مناصب بالقصر السلطاني ، منهم نامق كمال . ولكن رضى الاحرار عن السلطان مراد لم يدم طويلا ، فقد اتضح لهم أنه مصاب باضطراب عقلي نتيجة الإقامة الجبرية التي فرضها عليه

Lewis, op. cit., PP. 157-158.

عبد العزيز ، لعلمه المسبق باتصالاته السرية مع الاحرار في المنفى • كما أن تشجيعه على ادمان الخمر كان له تأثير مدمر على أعصابه وصحته • وأكمل انهياره العصبي انتحار عبد العزيز في قصره بعد بضعة أيام من خلعه بقطع عروق رصغيه بمقص^(١) ، ومقتل بعض الوزراء أثناء اجتماعهم ، بعد اطلاق النار عليهم من قبل ضابط موال لعبد العزيز ، وقد ترك هذا الحادث شعورا بالخوف لدى مراد ، فامتنع عن حضور أي حفل عام • وبعد التشاور مع أطباء عثمانين وأجانب ، أعلن أن حالة السلطان غير قابلة للشفاء • وكان لا بد من تنصيب سلطان جديد بدل مراد ، في ظروف الحرب الخارجية والأزمة الداخلية ، وكان الوريث هو شقيق مراد الاصغر عبد الحميد •

الدور الثالث - ونقرنه بالسلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) :

وافق عبد الحميد على مشروع الدستور الذي حملة اليه مدحت في ٢٧ آب ١٨٧٦ ، والذي اقترح الوزراء اعلانه كشرط للقبول به سلطانا • وفي نهاية آب خلع مراد ونصب مكانه عبد الحميد الثاني • وفي غضون ذلك كانت أوضاع الدولة في البلقان تزداد سوءا ، ويزداد اقتراب روسية من حافة الحرب مع الدولة • ولم تجد الدولة بدا من توقيع الهدنة في البلقان ، والقبول بانعقاد مؤتمر السفراء في الآستانة لاقرار وتحديد الاصلاحات المطلوبة من الدولة • وأراد عبد الحميد أن يرضي الذين أوصلوه الى السلطنة ، فعيّن مدحت باشا صدرا أعظم في توقيت ينطبق مع افتتاح مؤتمر السفراء ، وعهد اليه بتهيئة القانون الاساسي (الدستور) • وبعد بضعة أيام فاجأ عبد الحميد المؤتمر باعلان الدستور (٢٣ كانون الاول ١٨٧٦) وسط مظاهر الاحتفالات الفخمة في محاولة منه لاقتناع أعضاء المؤتمر بأن السلطنة قادرة على اصلاح نفسها دون تدخل خارجي^(١) ، وقد نصّ على فصل السلطات الاساسية في الدولة ، وضمن الحريات العامة والزامية التعليم الابتدائي ، وعلى سلطة تنفيذية يرأسها السلطان ، وتعاونته وزارة مسؤولة أمام مجلس النواب

(١) Findley, op.cit., P. 225

(المبعوثان) • وعلى سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسي المبعوثان والاعيان • وسلطة قضائية تتولاها محاكم مستقلة متنوعة • وقد دلّ نشر الدستور على مدى رسوخ مفاهيم المساواة وحقوق الفرد وحكم القانون في أذهان الساسة العثمانيين آنذاك •

وانفض مؤتمر السفراء في ٢٠ كانون الثاني ١٨٧٧ ، بعد أن تبين لأعضائه أن اجتماعهم لم يعد مجديا بعد نشر الدستور • وفي ٥ شباط طرد السلطان مدحت باشا ، وطلب منه مغادرة البلاد • وفي بيان للدول الاوربية برّر السلطان تصرفه بمضمون المادة (١١٣) من الدستور التي تبيح له طرد ونفي الذين يثبت التحقيق أنهم يهددون أمن البلاد^(١) • وكانت الظروف الداخلية ملائمة لمسلك السلطان من حيث امتعاض الرجعيين من برنامج مدحت الاصلاحى ، واعتراض الاحرار وأعضاء العثمانية الفتاة على تدابير واجراءاته • وهذه نقطة تستحق التوضيح :

وجه الاحرار من العثمانية الفتاة انتقاداتهم ضد السلاطين ورجال التنظيمات ، ونشرت صحف الآستانة في أوائل الستينات مجمل هذه الانتقادات والمآخذ ، في حين تناولتها الصحف الصادرة في المنفى بصراحة وتفصيل • ونظرا لأهميتها في فهم الاحداث اللاحقة سنشير الى مجملها • كان أنصار العثمانية الفتاة يعلمون تماما أن الاصلاحات المتعاقبة ، أحدثت كثيرا من التغييرات الحقيقية في الدولة • ولكن برغم اخلاصهم للتقدم والاصلاح ، فقد رأوا أن في هذه التغييرات بعض ما يكرهونه ، وخاصة الحكم الفردي المطلق • ففي نظرهم لم تفعل مناشير الاصلاح شيئا لحماية الناس من عسف الحكام • لقد انتقدوا مدحت بشدة واتهموه بأنه اصلاحى مثل مصطفى رشيد وعالي وفؤاد ، همّة منصرف الى تحديث الادارة في الدولة على الاسلوب الغربى ، ولكن دون تعاطف مع الاماني والافكار الحرة الوطنية • ويذهب أعضاء العثمانية الفتاة ، ولا سيما فائق كمال وضيا باشا ، الى أبعد من ذلك ، فيقولون ان التنظيمات قضت على حقوق الناس التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحكم الاسلامى القديم ، ولم تعطهم شيئا من مزايا الحكم

Findley, *ibid.*, P. 226 (١)

الغربي المقتبس من أوربة ، الذي أدخل تحت الضغط والنصح الأجنبي . وبالمقابل فتح هذا الحكم الغربي البلاد على مصراعيها أمام النفوذ والتدخل الأجنبي من كل نوع . وحين أعطي الأجانب حق امتلاك الاراضي في الدولة ، اكتسبوا السيطرة على جميع مرافق الحياة الاقتصادية والعامة . وتحت الشعار المضلل لحرية التجارة ، خنقت الصناعة العثمانية ، وتكرت البلاد في أيدي المصدرين الأوربيين ، وأضاف رجال التنظيمات الاستغلال الأجنبي الى الاستبداد الداخلي ، وكان الانهيار الاقتصادي النتيجة الحتمية لهذه السياسات ، وخاصة عقد القروض الأجنبية التي أدت الى افلاس الدولة كلياً .

ولكن ما هو علاج كل هذه المساويء ؟ العلاج في نظر زعماء العثمانية الفتاة ، هو الحكم الدستوري النيابي القائم على أساس اسلامي . وهذا لا يعني رفض الاقتباس عن الغرب ، وانما العودة الى روح الاسلام الاول الذي يعترف بسيادة الشعب ، وبمبدأ الشورى في الحكم . ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء جهاز دستوري مكوّن من مجلس نيابي ومحكمة عليا على المثال الاوربي ، بعد تعديله وتكييفه بما يلبي احتياجات المسلمين .

ويمكن الردّ على المآخذ والانتقادات التي طرحها زعماء العثمانية الفتاة ضد رجال التنظيمات وضد مدحت باشا ، بأن جميع رجال الاصلاح والدستور لم يكونوا أقل من منتقديهم اخلاصاً للاسلام ، أو أقل اهتماماً بالدفاع عن سلامة الدولة ، أو أقل اندفاعاً على دروب الاصلاح والدستور ، لاعتقادهم الجازم بأن أحوال الدولة لا تنهض ولا تستقيم الا بتحقيقهما معاً . لقد مضى على حركة الاصلاح والتجديد قرن من الزمان ، مع دخول عام ١٨٧٦ ، وأصبح لها تقاليد راسخة ، ودوافع محدّدة ، ومنجزات قيّمة . واذا كانت القضية الدستورية أحدث عهداً بكثير من قضية الاصلاح ، الا أنها أنتجت وأفرزت آداباً عقائدية مؤثّرة ، واكتسبت دعماً ثابتاً داخل صفوف النخبة العثمانية الحاكمة . وحين تحدث مدحت باشا الى السفير البريطاني في الآستانة هنري ايليوت عام ١٨٧٥ ، عن حاجة الدولة الى حكومة مسؤولة وشعبية ، فقد كان يأمل دون شك في اجتذاب

السفير بالانعطاف نحو تأييد الدولة العثمانية ، ولكنه في الوقت نفسه كان ينقل ويترجم الجدل الدائر والافكار الشائعة في مطبوعات ومقالات رجال العثمانية الفتاة خلال العقد السابق . وحين أكد مدحت باشا في مقال نشرته مجلة (القرن التاسع عشر) « أن مبدأ الحكومة في الاسلام يستند الى قواعد ديمقراطية أساسا ، كمسا أن سيادة الشعب معترف بها » فانه كان ينقل جدلا تحفل به كتابات فامق كمال وضيا باشا ، وقد أصبح موضوع ايمان لا يتزعزع عند الاحرار ورجال التنظيمات على حد سواء .

وبعد ، فان رجال العثمانية الفتاة ، برغم ما كان يعتور افكارهم أحيانا من السطحية ومزلق التشايبه ، كانوا أبعد نظرا ، من الاتراك الآخرين في زمانهم ، وأعمق فهما لمشاكل التغيير في المجتمع العثماني من بعض رجال التنظيمات . وكثير من الافكار الجديدة العامة لديهم ، وجدت التعبير عنها في كتاباتهم ، بحيث كان نفوذهم على فكر الاجيال القادمة وعملها كبيرا جدا^(١) . وبدت مثلهم العليا في الحرية الدستورية في ظل الشريعة ، وشيكة التحقيق عام ١٨٧٦ ، فالدستور الجديد وعد بجميع هذه الحقوق والحريات . ولكن حلّ المجلس النيابي ، وتعليق الدستور ، والاستبداد الذي تلاه ، كان يشل النهاية بالنسبة لرجال العثمانية الفتاة . لقد انتهى عهد التنظيمات ، وأُسكت الاحرار الذين كانوا ينتقدونه ، ازاء الحكم الفردي المطلق للسلطان . وتشتت رجال العثمانية الفتاة ، فمنهم من عانوا من النفي والسجن والموت ، ومنهم من قبلوا وظائف الحكومة حفاظا على الحياة ، بعد أن أصبحت قضية (الحكم المطلق) في عهد السلطان عبد الحميد ، هي القضية الاساسية ، وضاعت أسباب الاصلاح والحرية .

وجرت انتخابات عامة في الدولة (٩ آذار ١٨٧٧) واجتمع مجلس المبعوثان وعدد أعضائه مائة وعشرون مبعوثا ، لأن النائب يعتبر مبعوثا عن دائرته الانتخابية . كما اجتمع مجلس الاعيان (الشيوخ) وعدد أعضائه خمسة وعشرون عضوا معيّنين من الموظفين . واشترك أهالي الولايات العربية في الانتخابات ،

(١) Lewis, op. cit., P. 170

وقام بعض النواب العرب بدور هام خلال مذكرات المجلس ومناقشاته التي استغرقت خمسة شهور . ولا أدل على الرغبة في الإصلاح التي سيطرت على اجتماعات المجلس من وصف أورده مراسل معاصر لصحيفة الديلي نيوز اللندنية ، ومما جاء فيه : « ... » . حينما اجتمع نواب القدس وبغداد ، وأرضروم وسلانيك اتضح لهم أن الإدارة فاسدة في كل البلاد ، وجلسوا يناقشون بشرف ظلاماتهم والتغيرات المطلوبة لضمان علاجها . وكان بين النواب العديد من الرجال الأكفاء والمفكرين الذين لم تتوفر لديهم تقاليد الحكومة البرلمانية ، وبعض خطبهم كانت عادية ، وغالبا ما كانوا يهاجمون هذا الباشا لتعسفه أو قبضه الرشوة ورفضه تنفيذ ما هو حق . إلا إذا قبض المال مقابلته . وفي البدء لم يحدث أي هجوم على السلطان ، مع أن كثيرا من وزرائه كانوا متهمين بالمخالفات الموصوفة بالفساد ... وقد أظهرت مناقشات النواب أن الحكومة في طول البلاد وعرضها تتطلب الإصلاح الجذري . وفي غضون ذلك ، اتخذت الاتهامات بالفساد التي وجهها النواب الى الوزراء شكلا أكثر خطورة وتحديدا . وعارض الوزراء المتهمون المطالبة بمثولهم أمام المجلس للرد على الاتهامات الموجهة ضدهم . وتبرم السلطان بهذه المطالبة ، واتخذت الخصومة بين المجلس والباشوات شكلا حادا تنبأ معه مختلف المراسلين بأنه خلال وقت قصير ، لا بد أن يقلب المجلس حكم الباشوات ، أو يتخلص الباشوات من المجلس » (١) .

ولكن عبد الحميد هو الذي تخلص من المجلس الذي لم يعمّر طويلا ؛ فبعد مرور نحو سنتين على اعلان الدستور ، وقبل أن يتم مجلس المبعوثان دورة انعقاده الثانية التي بدأت في ١٣ كانون الاول ١٨٧٧ ، وعشية مطالبة المجلس بمثول ثلاثة وزراء أمامه للدفاع عن أنفسهم ضد اتهامات محددة موجهة اليهم (١٣ شباط ١٨٧٨) ، حل المجلس ، ولم يحدد موعد لاجراء انتخابات جديدة وفقا للمادة (٧) من الدستور ، وبذلك أسدل الستار على المشروطة الاولى (٢) .

Sir Edwin Pears, Abdul-Hamid, PP. 49-51, Quoted by Lewis (١)
PP. 164-5.

(٢) انظر حول ذلك : Findley, op. cit., PP. 225-227.

أمر عبد الحميد بفضّ اجتماعات المجلس ، وأعاد المبعوثين الى مناطقهم وولاياتهم ، بعد أن أبعد ونهى البارزين منهم ، ولم يدع المجلس بعد ذلك الى الانعقاد ، وظل الدستور معلقا ، والحياة النيابية معطلة طوال مدة تزيد على ثلاثين عاما ، حتى عام ١٩٠٨ . وقد قدمت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية عذرا الى السلطان لتأجيل المجلس والحياة الدستورية الى أجل غير محدد . ومعلوم أنه بعد أن انفضّ مؤتمر السفراء في الآستانة اثر اعلان الدستور (كانون الاول ١٨٧٦) ، اغتاط قيصر روسيا اسكندر الثاني ، وصمم على أن يستغل أزمات الدولة الخارجية والمالية ، فيتحرر من بنود معاهدة باريس (١٨٥٦) ويثار لهزيمة حرب القرم ، فأعلن الحرب على الدولة (٢٤ نيسان ١٨٧٧) متحالفا مع أمير رومانية . ووقعت انكسرة على الحياد بعد أن تلقت وعدا بأن الجيوش الروسية لن تحتل المضائق التركية ولا قناة السويس ولا شواطئ الخليج العربي ، وبرغم الدفاع العثماني المستميت ، فقد اقترب الروس من ضواحي الآستانة ، ووقع السلطان مع روسيا معاهدة آيا ستفانو التي أوشكت أن تنهي الوجود العثماني تقريبا في البلقان ، ولكنها لم تنفذ قط اذ أثارت بنودها نقمة الدول الاوربية ولا سيما النمسة وبريطانية ، لأنها تضمن تفوق الشعوب السلافية في البلقان وتزايد نفوذ روسيا هناك وهيمنتها على تركيا التي لم تعد حدودها محصنة في أوربة . ورضخت روسيا للأمر الواقع وقبلت بمعاهدة برلين (حزيران ١٨٧٨)^(١) التي مدّت في عمر الحكم العثماني في البلقان . والحق أن مؤتمر برلين زاد الصعوبات القائمة وخلق صعوبات جديدة . فبينما أوجدت معاهدة آياستفانو بلغارية الكبرى ، أرجعت

(١) تضمنت معاهدة برلين ما يلي : ١ - الموافقة على استقلال رومانية وصربية والجبل الاسود . ٢ - ارجاع مكدونية الى تركيا . ٣ - فصل الروملي الشرقي من بلغارية وتعيين وال مسيحي عليه ، وجعل بلغارية الاصلية امارا ذات استقلال داخلي ترتبط مع السلطان بجزية سنوية وتختار حاكمها بموافقتيه . ٤ - تكليف النمسة بإدارة اقليمي البوسنة والهرسك مؤقتا باسم السلطان . ٥ - تنال روسيا من رومانية جزءا من بساربية ، وتتنازل تركيا لروسيا عن قارص وميناء باطوم في ارمينية . ٦ - تبقى معاهدة باريس (١٨٥٦) نافذة المفعول فيما يتعلق بدولية المضائق والدانوب واحترام سلامة الدولة العثمانية . واخيرا نصحت الدول السلطان بالتنازل عن تسالية وابروس الى اليونان ، والتعهد باجراء اصلاحات في ارمينية وكريت .

معاهدة برلين بلغارية الى اماره ذات استقلال داخلي ، وأعادت مكدولية الى السلطنة ، وظلت مشكلتها قائمة حتى ١٩١٣ • واشراف النمسة على ادارة البوسنة والهرسك آثار ضدها عداء الصرب • وجعل النمسة دولة بلقانية تواقه للوصول الى سلايك وبحر إيجه ، أنشب الصراع المباشر بينها وبين روسية ، وأسفر عن حرب ١٩١٤ • وأخيرا حطمت معاهدة برلين حلف الابطارة الثلاثة (روسية ، النمسة المانية) ، فالروس اتهموا بسمارك بدعم مصالح النمسة ضد مصالح روسية • وعداء روسية دفع بسمارك الى التحالف الوثيق مع النمسة ، وبقي هذا التحالف أبرز ما يميز السياسة الالمانية حتى ١٩١٨ • وأبقت معاهدة برلين على المادة الواردة في معاهدة باريس والمتعلقة بوجوب تسك الدول المتعاهدة بمبدأ المحافظة على تمامية أراضي الدولة العثمانية •

وقبل انعقاد مؤتمر برلين تنازل السلطان عن جزيرة قبرص لبريطانية ، مقابل تأييدها له في المؤتمر ، واستخدام قبرص للدفاع عن ولايات الدولة في آسية ضد المطامع الروسية • واحتجت فرنسا على هذا التنازل بحجة أنه يجعل بريطانيا في مركز استراتيجي يتيح لها أن تبسط نفوذها بسهولة على سورية ومصر • وسارعت بريطانيا لارضائها ، فاقترحت عليها سرا احتلال تونس ، كذلك فعلت المانية لصرف أنظار فرنسا عن الآثار لهزيمة حرب السبعين وتتايجها • ومعلوم أن فرنسا تذرعت بأضطراب الامن على حدود الجزائر الشرقية فاحتلت تونس وفرضت على الباي معاهدة البارديو (١٢ آذار ١٨٨١) ، واكتفى السلطان عبد الحميد بارسال برقية احتجاج الى حكومة باريس ، وابلاغ السفراء في الآستانة بأنه لا يزال صاحب السيادة الشرعية على تونس • غير أن فرنسا استرضته بثمن بخس ، ولكن شديد المساس بكرامتها وكرامته معا ، حين ساومته على تسليم مدحت باشا ، وكان قد عاد الى وطنه بضغط بريطاني على السلطان (١٨٨١) ، ولكنه أحس بالخطر يتهدد حياته ، فاعتصم بالقنصلية الفرنسية في ازмир (أوائل آذار ١٨٨١) • وكان الثمن هو عدم اثارة الدولة مسألة اعتداء فرنسا على تونس في المحافل الدولية • وأثارة المعارضة للموضوع كان أمرا غير وارد ، ما دامت التغيرات التي شهدتها السلطنة ما بين ١٨٢٦ - ١٨٧٦ قد جعلت من السلطان حاكما مطلقا لا معقب لكلماته

أكثر من أسلافه السلاطين . وما دام الدستور نفسه قد خوله من الامتيازات والصلاحيات ما يحول دون ظهور أي معارضة فعالة في الداخل^(١) .

الإصلاح في عصر السلطان عبد الحميد :

لقد امتازت السنوات الاولى من حكم عبد الحميد بإنجاز واكمال ما بدأه أسلافه السلاطين الأكثر شهرة منه في ميدان الإصلاح والتجديد ، بحيث يمكن القول ان حركة الإصلاح حققت تقدما كبيرا في عهده وأنتجت أينع ثمراتها في المجالات القانونية والادارية والتعليمية . وكان أبرز رجال الإصلاح في هذا العصر محمد سعيد باشا (١٨٣٨ - ١٩١٤) الذي تولى الصدارة العظمى مرارا ولمدة طويلة ، وأحمد جودت باشا ، وهما يوصفان بأنهما مناصران للإصلاح والتشريع تحت الهيمنة المستبدة المستتيرة للسلطان عبد الحميد^(١) . لقد انطلق سعيد باشا من مقولة مفادها أن تقدم الدولة لا يتحقق الا بالمعرفة والاستقامة ، اللتين كانتا يوما من أبرز معالم الدولة قبل انحطاطها . ولذا فالحاجة ماسة لتحقيقهما مجددا ، بالعمل على نشر أسباب التعليم ، وتوطيد أركان العدل . لقد اعتبر العصر الحميدي أن اصلاح التعليم هو أساس كل اصلاح في الدولة ؛ ولذا حقق التعليم العالي قفزة طيبة ، تمثلت بزيادة عدد المدارس والمعاهد العليا (المكاتب) وعدد طلبتها بشكل ملحوظ . فقد أعيد تنظيم مكتب (الملكية) عام ١٨٧٧ وجرى توسيعه ، وازدادة المقررات الحديثة الى مناهجه . ومنحت تسهيلات هامة للطلبة الداخلين القادمين من الولايات فارتفع عدد خريجييه من ٣٣ طالبا عام ١٨٦١ الى ٣٩٥ طالبا عام ١٨٨٥ منهم ٢٩٥ داخليا . وكانت (الملكية) هي المؤسسة الاولى للتعليم العالي ، وظلت مركزا فكريا هاما ، وموئلا للأفكار الحرة المعادية للاستبداد . وأنشئ أيضا ما لا يقل عن ١٨ مكتبا حديثا لمختلف الصنائع والعلوم والفنون كالمالية والحقوق (حقوق مكنتي) والفنون الجميلة والتجارة والهندسة المدنية والبيطرة ، والشرطة والجمارك والطب . . أما الجامعة التي صادفت عقبات عديدة في

Holt, op. cit., P. 172. (١)

الماضي ، فلم تفتح أبوابها فعليا وبشكل مستمر الا في آب ١٩٠٠ باسم (دار الفنون) ، وعرفت فيما بعد باسم (جامعة استامبول) • ولتزويد الجامعة بالطلبة المؤهلين أنشئت المدارس الرشدية (الابتدائية) في مراكز الولايات وعددها تسع وعشرون ، وفي مراكز المتصرفيات الست المرتبطة رأسا بالعاصمة ، كما زيدت معاهد المعلمين التي تأسس أولها عام ١٨٤٨ • وأفتحت المدارس السلطانية أيضا ، فأُنشئت واحدة في دمشق وأخرى في حلب^(١) • وافتتحت مدارس عسكرية في دمشق وبغداد وأدرنة وارزنجان ومناستير • ولكن الزامية التعليم الابتدائي التي نص عليها نظام المعارف (١٨٦٩) لم تحقق جميع خططها بسبب تردّي الاوضاع المالية في الدولة •

والاصلاح الثاني هو الاصلاح التشريعي القانوني الذي امتازت به السنوات القليلة الاولى من حكم عبد الحميد ، وكان تكملة منطقية لجهود رجال التنظيمات • ويتألف من مجموعة أربعة قوانين نشرت في أيار وحزيران ١٨٧٩ — اثنان منها يتعلقان بتنظيم المحاكم • واثنان بالاجراءات المدنية القانونية • وقد أعيد تنظيم وزارة العدل بحيث صارت تشرف على جميع المحاكم غير الشرعية (تجارية و نظامية ومختلطة) • وفي الوقت نفسه صدر قانونان آخران بشأن المسائل الاجرائية وتنفيذ الاحكام • لقد استهدف هذا الاصلاح ، فيما يبدو ، الحد من الامتيازات القضائية المعترف بها في الامتيازات الاجنبية • ولكن السفراء الاجانب لم يعترفوا بقانون تنفيذ الاحكام ولا بمجموع الاجراءات المدنية ، ومن ثم لم يطبقا في المحاكم المختلطة^(٢) • وقد حلت لجنة (المجلة) عام ١٨٨٨ ، ولم يتابع العمل في فروع القانون الاخرى حتى ثورة ١٩٠٨ •

وتابعت الدولة في الستينات من القرن التاسع عشر اهتمامها باصلاح احوال النقل والمواصلات ، وكان النقل البري يتم على الجمال والدواب عبر طرق غير

(١) انظر Young, op. cit., I PP. 166, 168, 171

(٢) Findley P. 225. وانظر عن تطور الادارة البيروقراطية في عهد عبد الحميد ،

المصدر نفسه : Findley, op. cit., PP. 239-268

معبدة . وقد صدر عام ١٨٦٣ قانون لإنشاء الطرق وإعمارها والمحافظة عليها . وبذلت الدولة جهدها لإصلاح نظام الطرق والمباني ، وإعادة تنظيم شوارع المدن وتوسيعها لتماشي متطلبات المرحلة المعاصرة . وأولت اهتمامها لمدى السكك الحديدية في البر التركي أولا ، فمنحت أول امتياز لمدى خط ازمير - ايدين الى شركة انكليزية عام ١٨٥٦ . كذلك لمدى السكك الحديدية التي تربطها بأوربة ولا سيما بالنمسة . وشهد حكم عبد العزيز نشاطا ملموسا في منح الامتيازات الى الشركات الاجنبية لمدى السكك الحديدية . وصدر عام ١٨٦٧ نظام مخصوص لبنائها وصيانتها في مختلف أرجاء الدولة . وحين تحولت انكلترا عن مبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية الى اقتطاع ما يمكن اقتطاعه من أراضيها (قبرص ومصر) ، تطلعت الدولة الى الماية والنمسة سياسيا واقتصاديا ، ونالت الماية امتيازات مد السكك الحديدية في البر التركي بعد أن كانت تحتكرها انكلترا ، ونالت فرنسا امتيازات مماثلة في بلاد الشام . وبينما كان طول السكك الحديدية في مطلع عهد عبد الحميد لا يتجاوز بضع مئات من الاميال ، أصبح طولها في غضون عشر سنوات ، بضعة آلاف من الاميال . وبعد أن كانت الدولة تتصل بأوربة بواسطة المواصلات البحرية البطيئة وغير المباشرة ، اذا بها تتصل بعواصم أوربة بشكل منظم ومباشر ، منذ أن غادر فيينا أول قطار في طريقه الى الآستانة (آب ١٨٨٨) . وتزايدت أهمية هذا الخط الحديدي بعد ادخال القطار الدولي المعروف باسم قطار الشرق السريع . والخط الحديدي الهام الآخر هو سكة حديد الحجاز الذي يصل دمشق بالمدينة المنورة ، وقد بدأ العمل به سنة ١٩٠١ ، وغطت ثلث ثقافته تبرعات المسلمين في العالم ، وقد استخدمه السلطان عبد الحميد في الاعلان والدعاية لسياسته الاسلامية .

وظهر نظام البريد في الدولة عام ١٨٦٩ ، وكان يتم نقله بواسطة العربات والسكك الحديدية ، وقد سبقت الاشارة الى أهمية دوائر البريد الاجنبية في الدولة . أما نظام البرق (التلغراف) فقد صدر قبل البريد بعشر سنوات (١٨٥٩) نظرا لأهميته وارتباطه بأغراض الدفاع والامن الداخلي . وقد مد الحلفاء الانكليز والفرنسيون أول الاسلاك البرقية في الدولة أثناء حرب القرم ،

ومن الطريف أن تكون أول برقية مرسلة الى الآستانة وأوربة ، تحمل نبأ سقوط مدينة سياستبول الروسية بيد الحلفاء (ايلول ١٨٥٥) . وفي نهاية حرب القرم منح الفرنسيون امتياز انشاء شبكة خطوط ومحطات برقية في معظم أجزاء الدولة . وفي مطلع عهد عبد الحميد ، كانت الشبكة جاهزة للعمل . وفي الثمانينات ربطت مصلحة البرق بوزارة البريد والبرق ، وكانت وسيلة فعالة بيد السلطان والحكومة المركزية للوقوف بسرعة على ما يجري في الولايات ومعالجة الازمات بدون تأخير . أما الهاتف فلم يستخدم في الدولة الا مع بداية القرن العشرين .

ومن ناحية أخرى ، أحرزت الصحف في العصر الحميدي بعض التقدم ، على الرغم من الرقابة التي فرضت عليها منذ أيام السلطان عبد العزيز ، وطالت كل مادة مطبوعة تقريبا . حتى اذا تولى عبد الحميد السلطنة ، سمح بادىء الامر ، بقدر من حرية النشر والتعليق ، ولكنه سرعان ما فرض رقابة صارمة على الصحف ، وصلت حد " الهوس والسخف " ، وذلك نتيجة خوفه الشديد على عرشه وحياته ، فلا تنشر كلمة واحدة الا بموافقة رقيب المطبوعات (المكتوبجي) . وقد حظر (مثلا) ذكر كلمة (الاغتيال) مطلقا ، وأبدله بالإشارة اليه بأنه (موت طبيعي نتيجة المرض)^(١) . ومع ذلك فقد كان للصحافة في العصر الحميدي دور هام في تحديث الدولة وتنوير القراء الذين تزايد عددهم يوما فيوم . أما الدوريات والكتب فكانت تصدرها المطابع بأعداد متزايدة ، وتلبّي فهم الطبقة المثقفة الجديدة للقراءة والمطالعة . وقد تضاعف تقريبا عدد المطابع في العاصمة ، فبلغ المائة مطبعة عام ١٩٠٨ ، وصدر عنها ألوف الكتب المنشورة في مختلف الموضوعات العلمية والأدبية والقانونية واللغوية والدينية . وبرزت في هذا العصر جريدة (ترجمان الحقيقة) لمحررها أحمد مدحت ، وكان ذا موهبة أدبية تشو بها علاقته الواشجة بالمعهد الحميدي ، كما نشطت صحيفتان أخريان هما (إقدام) و (الصباح) . أما الصحف الأخرى فقد عطلتها السلطات .

(١) لمزيد من الامثلة ، راجع الحصري ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

الحركة الدستورية العثمانية :

بعد أن تمزق شمل جمعية الفتاة العثمانية على يد السلطان عبد الحميد، كان لا بد أن تتحول الى حركة سرية . وقد بعث نشاطها مجددا عام ١٨٨٩ حين ألفت جماعة من طلبة (الطبية العسكرية) جمعية سرية ثورية تهدف الى محاربة استبداد السلطان واعادة الحياة الدستورية الى البلاد . وقد قظمت الجمعية على نسق جمعية الكاربوناري الايطالية وانتشرت حركتها الى المدارس العسكرية العالمية ، على اعتبار أن طلبتها أكثر عرضة للمؤثرات الفكرية الغربية من غيرهم ، وأشد اتصالا بما كانت تتمخض عنه أوربة من منجزات وثورات ، وذلك بفضل التعليم اليومي الذي يتلقونه من مدريهم الاوربيين ، وفرص الايفاد المتاحة لهم الى أوربة . وفي الذكرى المئوية للثورة الفرنسية ، أقيم في باريس معرض دولي كبير احتفالا بالامجاد القومية ، وكان له أصداء قوية في نفوس الاحرار ، ومنهم أحمد رضا مدير معارف بروسة الذي سمح له بزيارة المعرض ، فقرر أن يبقى في باريس للعمل في سبيل حرية بلاده . وأصدر في أواخر عام ١٨٩٥ جريدة (المشورة) بالتعاون مع جماعة من الشبان الموجودين في باريس . ثم جرى اتصال بين الجمعية السرية بالآستانة وبين جماعة أحمد رضا ، وتقرر أن تندمج الجماعتان في (جمعية الاتحاد والترقي العثمانية) ، وطالب منهاج الجمعية بالاصلاحات لجميع ولايات السلطنة ، لا لمصلحة قومية واحدة ، بل لمصلحة العثمانيين كافة ، سواء كانوا يهودا أو نصارى أو مسلمين^(١) .

وفي عام ١٨٩٦ كشفت السلطات العثمانية مؤامرة تقضي بخلع السلطان عبد الحميد ونصب مراد الخامس المخلوع مكانه ، وفي حال عجزه عن تولي مسؤولياته ، يعين رشاد أخو عبد الحميد . وتم تهيء المشتركين بالمؤامرة الى أجزاء نائية من السلطنة . ورغم هذه النكسة ، تابعت جمعية الاتحاد والترقي نموها ، وكان أحد كبار زعمائها مراد بك قد رحل الى القاهرة بعد اعتقال

(١) رامزور ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

أصدقائه ، وهناك أصدر جريدة (ميزان) ، ثم رحل الى أوربة وأصبح رئيساً لفرع الجمعية في جنيف التي انتقل اليها المركز الرئيسي للجمعية عام ١٨٩٧ . ولكن أحد عملاء السلطان أقنعه باستعداد السلطان للقيام ببعض الإصلاحات ، فعاد الى الآستانة حيث عيّن عضواً في مجلس الدولة . وأسفرت هذه الضربة غير المتوقعة عن تجميد نشاط الجمعية بضع سنوات ، بيد أن أحمد رضا وزملاءه في باريس استمروا يدافعون عن الحرية والدستور ، ولم يصدقوا وعود السلطان . وبينما كانت المظاهر توحى في أواخر عام ١٨٩٩ بأن السلطان نجح في القضاء على خصومه الدستوريين ، دبّت الحياة مجدداً في جمعية الاتحاد والترقي بانضمام صهر السلطان (زوج أخته) الداماد محمود باشا ، وولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله ، الى صفوف الجمعية ، بعد فرارهم من الآستانة الى باريس^(١) . وكان محمود باشا مثقفاً ذا أفكار حرة ، وقد شغل منصب وزير العدلية لثمانية شهور ، وكان يلح على السلطان لاعادة دستور ١٨٧٦ عبثاً . ومنذ وصوله الى باريس شن أعنف حملاته ضد السلطان نفسه ، واتهمه بأنه أحاط نفسه بالموظفين الجهلة والكذابين والفاسدين^(٢) .

وشهد عام ١٩٠٦ تطوراً هاماً في الحركة الدستورية ، حين انتقلت تنظيماتها الثورية الى صفوف الضباط داخل السلطنة . ويبدو أن أول بوادرها ظهرت على شكل جمعية سرية تدعى (الحرية) ضمت بعض ضباط الجيش الخامس المرابط في ولاية سورية (دمشق) وكان بينهم مصطفى كمال ، وتأسست فروع لها في يافا والقدس . وسرعان ما تقرر نقل نشاط الجمعية الى سلاييك التي توفر للحركة رقابة أقل وحرية أوسع ، وهناك اتخذت جمعية الاتحاد والترقي شكلها العسكري النهائي^(٣) ، ونمت فعاليتها بفضل الاتصال مع المحافل الماسونية العاملة فيها^(٤) . والحق أن الجمعية وجدت مجالاً واسعاً للعمل في مكدونية التي

(١) انظر تفاصيل ذلك كله في المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٨ .

(٢) طالع رسالة الداماد الى عبد الحميد في رامزور ص ٨٦ - ٨٨ .

(٣) المصدر نفسه ص ١١٨ .

(٤) الحصري ، نشوء الفكرة القومية ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ . وأيضاً

« البلاد العربية والدولة العثمانية » ، ص ١٠٧ .

كانت تسمى (الولايات الثلاث) المؤلفة من ولايات مناستر وقوصوة وسلايك ، والتي كانت مسرحا للمشاكل والقلق الدائمة والدسائس الدولية . فالعصابات البلغارية والصربية واليونانية تتقاتل فيها ، ومكائد الدول الكبرى تتصادم فيها على نحو اضطر السلطان عبد الحميد في مطلع القرن الحالي ، الى الموافقة على وضعها تحت المراقبة الدولية الخماسية من جانب انكلترا وفرنسة وروسية والنمسة وايطالية . وكانت المراقبة تشمل شؤون الامن والمالية ، بحيث يكون في مركز كل ولاية هيئة مراقبة تشرف على أعمال مراقبي الاقضية ، ويكون في سلايك هيئة عليا للمراقبة الدولية مع مفتش عثماني بسلطات تنفيذية هامة^(١) . ولمواجهة أعمال العصابات البلقانية ، اضطرت السلطنة الى حشد قوات عسكرية كبيرة في مكدونية ، كما قضت أعمال المراقبة الدولية بارسال الموظفين العثمانيين النابيين النشيطين أو المفضوب عليهم اليها . وفي هذه الظروف غير العادية ، وجد الاحرار والدستوريون في مكدونية مجالا رحيبا ، وحين أرسل السلطان أعوانه للتحري عن نشاط هؤلاء ، خشيت جمعية الاتحاد والترقي من انكشاف تنظيماتها ، رأت ضرورة العمل قبل أن يتحرك السلطان لضربها وتصفيتها . وفي ٧ تموز ١٩٠٨ أخذت وحدات الجيش الثالث العامل في مكدونية تتابع معلنة المطالبة بالمشروطة (الدستور) . وانهال على الآستانة صباح يوم ١٠ تموز ، سيل من البرقيات الصادرة عن جميع الوحدات الادارية في مكدونية تطلب اعلان المشروطة ، وتلتها برقيات فورية تعلن أن البلاد أخذت تحتفل باعلان المشروطة وتطلق المدافع ابتهاجا بالعهد الجديد . وازاء هذا الانفجار السلمي المفاجيء ، رضخ عبد الحميد للأمر الواقع ، وأصدر أمره باعادة الدستور وباجراء الانتخابات . وكان للانقلاب الدستوري فعل السحر في مكدونية ؛ فقد سحبت الدول الخمس موظفي المراقبة الدولية ، وحلت العصابات البلقانية نفسها وأعلن زعمائها الولاء للعهد الجديد ، عهد المشروطة الثانية .

(١) الحصري ، « البلاد العربية والدولة العثمانية » ، ص ١٠٧ .

سياسة عبد الحميد العربية والإسلامية :

جلس عبد الحميد الثاني على كرسي المظنة وسط اضطرابات هزت أركان الدولة ، واختلفت بين الحرب الوشيكة مع روسية ، وافلاس الخزانة المالية بسبب وفاء الدين العام ، وتفاقم الشكوى من وطأة الحكومة المركزية في جميع الولايات ، ولا سيما بعد هزيمة الدولة أمام روسية ، وما تبعها من مفاوضات مهينة أسفرت عن وضع جزء من الموارد العثمانية تحت الاشراف الاجنبي بغرض استعادة الثقة المالية بالدولة . وفي هذه الظروف القاسية ، تزايد الاهتمام بالولايات العربية ، لا للتعويض بها عن فقدان صرية ورومانية ثم تونس ومصر ، ولكن لمحاولة دمجها في النظام العثماني ، عن طريق اكتساب ولاء أبنائها العرب على نحو أكثر فعالية ، من أجل ايجاد الدولة القوية الموحدة التي تنتظم الترك والعرب على أساس اجتماعي اسلامي يضمن بقاء الدولة وصمودها تجاه المطامع الاوربية . على أن يقرن ذلك بجهود تبذلها الحكومة المركزية لتحسين مستويات الادارة والامن ، وتوفير العدل وتأمين المواصلات في الولايات العربية .

والحق أن الازمة كانت تلوح بواورها قبل هذا ؛ فقد اضطر أولو الحل والعقد في السنوات الاولى من حكم عبد الحميد ، الى اعادة النظر في سياسات (التنظيمات) التي تفذها الوزراء المصلحون مثل مصطفى رشيد وعالي وفؤاد ما بين ١٨٣٩ و ١٨٧١ . وقالوا صحيح ان التنظيمات على النمط الاوربي الغربي ساهت في تحديث الدولة وتحسين أحوالها ، ولكنها لم تكن كافية لجعلها تصمد أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية للدول الغربية . وفي السبعينات ، اعترض عدد متزايد من الساسة والمفكرين العثمانيين على أسلوب التنظيمات الذي كان يرمي الى اصلاح شؤون الدولة على أساس اذابة الجساعات العنصرية والدينية في البوتقة العثمانية ، واعتبرت محاولات رجال التنظيمات في هذا الصدد غير عملية وضارة ، والبديل الافضل هو ترسيخ الاسس الاسلامية للدولة ، باعتبارها الحل العلي والسليم لاعادة تضامن المسلمين وخاصة الترك والعرب من أجل احياء قوة الدولة وضمان استمرارها .

وفي رأي عبد الحميد أنه لولا التدخل الأجنبي والتراخي العثماني الذي سهّله « فإن قلوب جميع الرعايا يمكن أن تمتلئ بالحب والولاء نحو السلطان من خلال القوانين والتنظيمات التي جرى تنفيذها بعد إعلان منشور كلخانة . ولكن في الحالة الحاضرة لم تقصر فقط النظم الحكومية عن صون مصالح الدولة وسلامة أراضيها ، ولكنها أيضا فشلت في اقرار المصالح الحقيقية للرعايا المخلصين ، وخاصة للدين الاسلامي الذي هو السبب في قوة ودوام الدولة »^(١) . وبما أن عبد الحميد جعل الاسلام محور الولاء للدولة ، فكان من الطبيعي أن يوجه عنايته لاكتساب قلوب العرب الذين أصبحوا يشكلون ، بعد الحرب الروسية العثمانية ، العنصر الثاني الاكبر من سكان الدولة بعد الترك .

وكان المشرع والمؤرخ العثماني أحمد جودت باشا الذي حكم ولاية سورية عام ١٨٧٨ حوالي تسعة شهور ، قد وضع بطلب من السلطان عبد الحميد أسس التوجّه الاسلامي الجديد للدولة ، وحضّ فيه على أن يكون العرب محلّ التقدير العالي في السلطنة « فإن لغتهم هي لغة ديننا » . واستذكر أن السلطان سليم الاول التزم بهذا التقليد الذي حوّل عليه لمدة طويلة . ولكن في نهاية الامر - كما يقول جودت باشا - ومع تزايد عدد الموظفين الجهلة والطائشين ، انتهك هذا التقليد^(٢) .

وهناك ما يثبت اهتمام عبد الحميد بالولايات العربية عامة ، والحجاز وسورية خاصة ، بدليل أن عددا من أقرب مستشاريه كانوا من سورية مثل عزت باشا العابد الدمشقي ، السكرتير الثاني للسلطان وناظر الخاصة السلطانية ورئيس عدد من اللجان الهامة مثل لجنة مشروع سكة حديد الحجاز . والشيخ أبو الهدي

(١) انظر بحث الدكتور انجن اكرلي المقدم الى مركز الابحاث في جامعة بوغازيشي بتركية وعنوانه :

Engin D. Akarlı, Abdulhamid II's Attempt to Integrate Arabs into The Ottoman System, N.D. نقلا عن الوثائق العثمانية في قصر يلدر

(٢) المصدر السابق نفسه ، نقلا من وثائق يلدر

Başbakanlık Arzivi Yıldız Esas Lıvrakı, 1/156 - XXVI/156/3.

الصيادي^(١) ، شيخ مشايخ الطرق الصوفية وصاحب الحظوة لدى عبد الحميد .
والاخوان سليم ونجيب ملحمة اللبنانيين ، الاول وزير المناجم ، والثاني مدير
الشرطة السرية . وقد تزايد عدد العرب الذين شغلوا مناصب حكومية هامة في
العهد الحميدي ، كما مهّلت توسع النظام التعليمي الرسمي في الولايات العربية ،
وتوفر الفرص التعليمية عموما ، استخدام العرب بأعداد كبيرة في جميع مستويات
الادارة الحكومية والجيش . ودل ذلك على محاولة لدمجهم كشركاء متساوين في
النظام العثماني . كما دلّ الارتقاء بالنظام التعليمي وتفحص مناهجه في المدارس
بمختلف مستوياتها ، على تحسن ملموس بالقياس الى فترة التنظيمات السابقة .
ومن مظاهر ذلك ، انشاء (مكتب العشيرة) في الآستانة عام ١٨٩٢ لتعليم أبناء
العشائر العربية البارزة ، من تتراوح أعمارهم بين ١٢ - ١٦ سنة ، وهو مدرسة
ثانوية داخلية ذات خمسة صفوف (سنوات) ، يدرس الطلبة فيها على نفقة الدولة
ويتقاضون جمالات شهرية ، يأخذون بأسباب المعرفة والحضارة ، ويقوى
انعطافهم نحو الخلافة الاسلامية والسلطنة العثمانية . وبعد التخرج يلتحقون
بعشائرتهم ويخدمون كمعلمين وموظفين في مناطقهم . كذلك بوشر بحملة دعائية
منظمة ، لكسب تأييد العرب وضمان التفافهم حوله ، من خلال العلماء والدعاة
والوعاظ الذين احتفظ بهم في حاشيته ، ليسهموا في رسم صورة للسلطان التقى
في أعين المسلمين . وجرت محاولة للحفاظ على العلاقات الطيبة مع زعماء العشائر
والاعيان المحليين في الولايات العربية ، كما جرى التأكيد على تسوية النزاعات
بالطرق السلمية ، وخاصة في منطقة جبل العرب (الدروز) في حوران التي شغلت
ولاية سورية إبان عهده . فقد أوعز السلطان الى مدحت باشا (١٨٧٨ - ١٨٨٠)
وبعده أحمد حمدي باشا (١٨٨٠ - ١٨٨٥) ، وراشد ناشد باشا (١٨٨٥ - ١٨٨٨)
ونظيف باشا (١٨٨٨ - ١٨٨٩) بوجوب تفادي استعمال القوة العسكرية في معالجة
الشؤون الداخلية لعدم اثاره سخط الاهلين .

ويلاحظ أن سياسة عبد الحميد العربية الاسلامية قد اقترنت بجهود

(١) ولد في بلدة خان شيخون بولاية حلب عام ١٨٤٩ وتوفي عام ١٩٠٩ .

لتحسين احوال الادارة والامن ونوفير العدل وتأمين النقل والمواصلات . ويشار في هذا الصدد (مثلا) الى ان السكك الحديدية التي أنشئت في سورية والحجاز بلغ طولها ٢٣٥٠ كيلومترا ، أي ما يقارب نصف طول السكك الحديدية المشيـدة في كافة أرجاء الدولة العثمانية ، وبالتحديد نسبة ٤٧٣٪ منها . اضافة الى بناء ميناء حديث في بيروت ، وتوزيع المياه في المدن وترقية وسائل النقل والمواصلات في المدن العربية الرئيسية ، وبناء سدّ الهندية على الفرات ، وتحسين الخدمات البريدية ، ومدّ خطوط التلغراف الى أقصى مناطق الدولة ، وهذا التقدم الذي تحقق في العهد الحميدي ، وتركز في الاساس على ولاية سورية ، تبدو قيمته في ضوء الموارد المالية القليلة المتوفرة للحكومة .

ولكن برغم كل ذلك . لم يكن من السهل تحقيق هدف عبد الحميد في دمج الرعايا العرب في النظام العثماني ، عن طريق كسب ولائهم ومساندتهم الفعالة للخلافة والسلطنة . فبرغم امتراك الغالبية الساحقة من العرب مع العثمانيين الترك في الدين الاسلامي . فقد حال دون اندماجهم ارهاصات القومية العربية التي أخذت تظهر بواورها آنذاك ، وتجلّت في الاختلاف اللغوي والسياسي ، والتباين في التنظيم الاجتماعي والمصلحة الاقتصادية ، ويضاف الى ذلك التأثيرات الثقافية والسياسية للجماعات المسيحية (وخاصة الموارنة) ذات النفوذ الاقتصادي والتي تتمتع بالحماية الاوربية . هذا الى أن طريقة عبد الحميد في الحكم الفردي ، ومبالغته في التوجس والتخوف على حياته ، واصطناعه من وسائل القمع والتجسس ما نفّر منه الكثيرين ، وعلاقته مع الزعماء العرب المحليين التي كانت أقرب الى علاقات السيد بالتابعين له . كل هذا قد ساهم في احباط سياسته العربية والاسلامية .

ولا ننهي الكلام على سياسة عبد الحميد الاسلاميه قبل أن نعرض ايجازا لحركة الجامعة الاسلاميه التي راجت في عصره وأعجب السلطان بها ورعاها منذ أوائل عهده ولا سيما بعد أن أدرك مدى هيمنة روسية ودول الغرب على مصير الدولة في أعقاب مؤتمر برلين (١٨٧٨) . ومعلوم أنه منذ أوائل القرن التاسع عشر والمشرق العربي يسوج بحركات إحياء دنسة ظهرت للردّ على حركة الاقتناس من

الغرب ذات الاتجاه العلماني في حياة المجتمعات الاسلامية من ناحية ، ولمواجهة اعتداء الغرب المسيحي على حوزة العالم الاسلامي من ناحية أخرى . فبعض هذه الحركات استنكر الاقتباس من الغرب ، ونادى بضرورة العودة الى الاصول الاسلامية الاولى ، كالحركة الوهابية أو الحركة السنوسية أو المهدية . وهذه الحركات كلها ، رغم فشل بعضها سياسيا ، تركت آثارا بعيدة في العالم العربي خاصة والاسلامي عامة . وفي حين وقعت الحركة الوهابية والسنوسية ، وحتى المهدية موقفا عدائيا من السلطان العثماني ، دعت حركة الجامعة الاسلامية الى وحدة صفوف المسلمين شعوبا وحكومات وعلى رأسها الدولة العثمانية ، لمجابهة الزحف الاستعماري على ديار الاسلام ، وشحذ همم المسلمين لمباشرة الاصلاح الديني والاجتماعي ، والتعاون الوثيق لتحرير بلادهم من السيطرة الاجنبية .

لقد تبلورت هذه المشاعر الدينية والوطنية والتحريرية في الشخصية الثورية للسيد جمال الدين الافغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٦) ، أكبر دعاة الجامعة الاسلامية الذي هزت تعاليمه العالم الاسلامي بكامله في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وأثرت فيه تأثيرا عميقا^(١) . دعا الافغاني الى وحدة اسلامية تقوم على ركنين أساسيين وهما : التفاف المسلمين شعوبا وحكومات حول السلطان العثماني باعتباره خليفة المسلمين وحامي حمى الاسلام . والحج الى بيت الله الحرام في مكة ، باعتبار أن الحج ليس فريضة دينية فحسب ، وانما هو أيضا مؤتمر اسلامي سنوي كبير ، يلتقي فيه المسلمون من كافة أرجاء الارض ، حيث يتعارفون « ويتبانون العواطف

(١) انظر للمزيد عن حياة الافغاني وأعماله وأفكاره : أحمد أمين « زعماء الاصلاح في العصر الحديث » القاهرة ١٩٤٨ ص ٥٩ - ١٢٠ والبرت حوراني « الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٣٩ » الترجمة العربية، بيروت ١٩٧٧ ط ٢ ص ١٣٧-١٦١ . محمد رشيد رضا « تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده » الجزء الاول ص ٢٧ - ١٠٢ .

شكيب ارسلان (تعليقات) في كتاب «حاضر العالم الاسلامي» القاهرة ١٩٢٥ جزآن . محمد المخزومي « خاطرات جمال الدين » بيروت ١٩٣١ . اضافة الى الاعداد الثماني عشرة التي صدرت من جريدة (العروة الوثقى) .

الدينية ويتباحثون في الشؤون الإسلامية » ، ويضعون الخطط ويرسمون الخط
للدفاع عن الإسلام والمسلمين .

ومعلوم أن الخلافة كانت قد برزت مجددا كأداة للضغط السياسي خص
في المفاوضات التي أنهت الحرب الروسية العثمانية بمعاهدة كجك قينا
(١٨٧٤) ، ثم عادت للظهور في عهد السلطان عبد العزيز في الستينات والسبعين
من القرن التاسع عشر ، ووجدت مبيلا إلى دستور عام ١٨٧٦ وقد ذ
مادته الرابعة على أن السلطان « هو حامي الدين الإسلامي بحسب الخلافة و .
جميع التبعية العثمانية وسلطانها » .

لقد دعا الأفغاني إلى إصلاح العقول والنفوس أولا ، ثم إصلاح الحكو
ثانيا ، وربط ذلك بالدين ، على أساس أن قوة المسلمين تعتمد على فهمهم الص
لدينهم والتزامهم بتعاليمه ، وإن ضعف المسلمين راجع إلى الجهل ، ولذا ي
عليهم أن يتعلموا فنون وعلوم أوربة المفيدة ، لترسيخ دعائم وحدة إ
الإسلامية ، وهذه هي « العروة الوثقى لا انفصام لها » .

طاف الأفغاني في فارس والهند والحجاز والأستانة وأوربة ، وكانت السن
الثماني التي أمضاها في مصر أخصب سنوات عمره (١٨٧١ - ١٨٧٩) حيث
يلقي دروسه في بيته على طائفة من مجاوري الأزهر وبعض علمائه ، أمثال ال
محمد عبده ، وإبراهيم اللقاني وسعد زغلول . . وبعد فشل الثورة العراب
اشترك مع تلميذه الشيخ محمد عبده الرائد الآخر في الدعوة إلى الإصلاح
بإصدار جريدة (العروة الوثقى) في باريس (١٨٨٤) ، فهاجست الاستعم
الذي يهدد البلدان الإسلامية ، ودعت إلى تضامن المسلمين ضمن حركة العجا
الإسلامية ، باعتبارها نوعا من تأكيد الذات الإسلامية ضد الاستعمار ال
المسيحي ، ومنهج آخر للدعوة إلى التحرر من ربقة السيطرة الأجنبية .

وناصر عبد الحميد الحركة ، ودعا إلى إحياء ما كان للخلافة من مها
ومكانة في العالم الإسلامي . بقصد استخدامها كأداة تضمن التوافق الولا

العربية حوله ، وكوسيلة يقاوم بها الحركة الدستورية المعادية له ، وأخيرا لكبح جماح الدول الاوربية التي كانت تحكم رعايا مسلمين ، مثل فرنسا في شمال افريقية ، وبريطانية في الهند وافريقية ، وروسية في القفقاس وتركستان . ودعا عبد الحميد الى الالتفاف حوله بوصفه خليفة المسلمين واجتذب الى الآستانة الكثيرين من الوعاظ والعلماء والعلماء والمتصوفة ، ورأسل بعوثه الى أقطار العرب والاسلام ، وزود المدارس الدينية ، داخل السلطنة وخارجها ، بالمعونات والهبات . وأنشأ مدرسة للوعظ والارشاد ، لينشر خريجوها الدعاية للوحدة الاسلامية والخلافة العثمانية . وأغدق على الصحافة ، واستمال عددا من الكتاب والصحفيين الى صف الجامعة الاسلامية ، وكان أول من عمل في ميدانها اللغوي الاديب أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٧) الذي أصدر كبرى الصحف العربية في الآستانة ، وهي جريدة الجوائب الاسبوعية التي استمرت حتى عام ١٨٨٤ ، وكانت تعنى خاصة بالسياسة الاسلامية لعبد الحميد وتحمل أفكارها الى مختلف الاقطار العربية . وكان من الطبيعي أن يدعو عبد الحميد السيد جمال الدين الافغاني الى الآستانة ، حيث اتفق الرجلان على العمل لتكوين الجامعة الاسلامية ، وكان الافغاني يأمل أنه بمعونة السلطان يمكنه أن يوسع دائرة الاصلاح ، بوضع خطة لجامعة اسلامية تؤلف بين فارس وافغانستان والدولة العثمانية بنوع من الاتحاد أو الحلف . وتكررت مقابلة الافغاني للسلطان ، ووصفه بأنه ذكي واسع الاطلاع على السياسة الاوربية والأعيان ، ولكن جبنه يفسد عليه ذكاءه ومعرفته^(١) . ولم يلبث أن ساءت علاقة الافغاني بالسلطان بفعل دسائس أبي الهدى الصيادي ، وبعد أن أمضى في الآستانة أربع سنين وأشهر ، كان فيها تحت رقابة السلطان ، مات ودفن كرجل عادي ومنعت الجرائد من تأيينه^(٢) .

ومن ناحية أخرى ، أبدى عبد الحميد اهتماما بالغاً بالحج ، وهو الركن الثاني من الوحدة الاسلامية ، فأقر مشروع سكة حديد الحجاز ، وكان أول

(١) أحمد أمين ، المصدر السابق ، ص ٩٩ - ١٠١ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٥٠ .

المكتتبين بأموالهم لهذا المشروع . وبهذا ظهر أمام ثلاثمائة مليون مسلم بمظهر الخليفة المتدين الغيور على مصالح رعاياه . واستغرق انشاء المشروع ثماني سنوات (١٩٠١ - ١٩٠٨) وتكلف زهاء ثلاثة ملايين جنيه استرليني . ورد ثلثها على هيئة تبرعات من مختلف أرجاء العالم الاسلامي . ويبدو أن عزت باشا العابد قد أدخل في روع السلطان أن المشروع يعزز مشاعر الولاء للخلافة بين المسلمين ، ويشد قبضة السلطان على الحجاز والامكن المقدسة . وهو الى ذلك وسيلة فعالة للنقل البري ، يحصل الجنود الى شبه الجزيرة العربية ومنها الى اطرافها واليمن ، ويفوق الطريق البحري عبر قناة السويس في السرعة والسهولة .

وبعد الاطاحة بالسلطان عبد الحميد (١٩٠٩) تابع الاتحاديون تمسكهم بحركة الجامعة الاسلامية ، لاستغلالها في محاولة جمع المسلمين حولهم . وتجلّى ذلك أثناء الغزو الايطالي لطرابلس الغرب عام ١٩١١ ، حيث قاوم عرب طرابلس الغزاة مقاومة ضارية ، مؤازرين في ذلك حكام الدولة العثمانية . وانهالت على السلطنة ، في هذه الحرب مساعدات مادية ضخمة من الجمعيات الاسلامية في مختلف أنحاء العالم . كما ظهر التضامن الاسلامي لنصرة الدولة في حروب البلقان قبيل الحرب العالمية الاولى مباشرة .

مجهل آثار مرحلة التنظيمات والاصلاحات على الاقطار العربية :

في العصر العثماني الاول الذي يمتد من القرن السادس عشر الى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، خضع العرب لأنظمة الحكم التي وضعت للولايات العربية ، وهي أنظمة تركت قدرا كبيرا من حرية التصرف للسلطات المحلية ، وكان حجر الزاوية فيها ابقاء ما كان على ما كان ، وتميّزت باللامركزية والبساطة والسطحية ، وبهذا الوصف ، لم تحدث تغييرا جوهريا في نظم البلاد وحياة المجتمع .

أما في العصر العثماني الثاني ، الذي يمتد من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحكم العثماني (١٩١٨) ، فقد اختلف الامر اختلافا كبيرا ، فقد تميّز الحكم

والتشريع بالنظام المركزي ، وربطت الولايات بالعاصمة ربطا محكما ، وأخضع أصحاب الحقوق المكتسبة والجماعات والهيئات والعصبيات إخضاعا تاما ، وتكفلت الدولة بأداء واجبات وتحمل مسؤوليات لا عهد للرعية بها من قبل ، وكان ذلك نتيجة حركة التجديد والاقتباس عن الغرب . فقد بدأت تنحل العصبيات والجماعات والهيئات الحرفية التي كان ينضوي تحتها الفرد ويحتمي بها أحيانا من قوة الدولة ، وقد رأينا ما يماثل ذلك في عصر محمد علي بمصر ، مع فارق . سم هو أن مصر كانت شعبا واحدا متجانسا ، أما الدولة العثمانية فكانت متعددة العناصر والاجناس والثقافات واللغات والاديان . وترتب على هذا أن الدولة العثمانية في ظل النظم الحديثة ، كانت تفتقر الى الاجهزة الصالحة للحكم والادارة بدرجة أكبر من مصر .

ومع ذلك فقد حققت الدولة في مرحلة التنظيمات والاصلاحات التالية ، نجاحا لا يستهان به ، وسجلت المرحلة المذكورة بداية التقدم والنهوض في الدولة العثمانية من الوجهة الحكومية الادارية ومن وجهة الشؤون الثقافية والتعليمية . وجدير بالذكر أن التنظيمات الادارية والتشريعية حدثت بعد انفصال مصر عمليا عن الدولة العثمانية في الشؤون الداخلية في أعقاب تسوية ١٨٤١ . ولذا بدأت أحوال مصر تزداد تباينا عن سائر الولايات العربية ، من الوجهتين الادارية والتشريعية .

غير أن هذه التنظيمات والاصلاحات التي كافحت الفوضى الناجمة عن نظام الاقطاع ، وحددت سلطات الولاية ، قد غالت في المركزية ، فأصابت البلاد العربية بضرر بالغ . فالاصلاح على أساس عثماني ، فرض اللغة التركية على الرعايا ، وأدى الى استياء الاهل العرب من تضيق مجال حريتهم ، خلافا لما اعتادوا من قبل . ففي عهد بساطة الحياة الاجتماعية والسياسية التي أشرنا اليها ، كانت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الافراد وأجهزة الحكم والادارة محدودة . ولذلك فإن اختلاف لغة الحاكم عن لغة المحكوم ما كان يولد مشاكل كبيرة . ولكن عندما تعقدت الحياة الاجتماعية ، وتنوعت أجهزة الحكم ،

زادت وتوسعت دواعي الاتصال بين الافراد ورجال الدولة . وتنتج عن ذلك بطبيعة الحال مشاكل كثيرة في ابلاد التي تتكلم جماعاتها لغات متباينة ، وفي الدول التي تحكم شعوبا مختلفة اللغات والثقافات والعناصر والاديان . وزادت هذه المشاكل وتنوعت ووصلت الى درجة الخطورة خاصة بعد أن تقرر مبدأ (سيادة الشعب) ، وتكوّنت المجالس التمثيلية . وتساءل الناس والحكام عن اللغة التي تسود القوانين والانظمة والمحاكم ، والتعليم والخدمة العسكرية والتدريب ، وما الى ذلك . ويلاحظ أنه جرى التحول الرسمي نحو اللغة التركية عهد يقظة اللغة العربية من سباتها ، لتسترد مكاتها في ميادين النص والتعليم والتأليف .

ومن هنا ، فميل الترك الى تطبيق الانظمة المركزية ، وفرض اللغة التركية على العرب ، مما أوغر صدور هؤلاء ، ولا سيما عندما ضيق الطورانيون بعد الاطاحة بعبد الحميد ، دائرة ولائهم ، وحصروها في الترك الطورانيين^(١) ، وتنكر للعرب ، بل كبتوا انطلاقتهم وهددوا شخصيتهم وثقافتهم ، وكان لا بد للقوميين العربية أن تردّ على ذلك ، وترى في الخلافة العثمانية ما خدر فيها رو القومية ، وما أرضاها بالاخاء العربي العثماني ضمن رابطة الجامعة العثمانية الاسلامية . لقد رفض المستنيرون العرب التسلط العثماني المقنع برفع الخلافة والذي كان يفرض على العرب ، دون مبرر حقيقي ، تصادما بين الايمان القديم الاصيل ، وبين ارادة الحياة التي ترفض الاستبداد .

ومن ناحية أخرى ، فإن تطبيق هذه التنظيمات والاصلاحات الجديدة ، يمكن سواء من حيث السرعة والشمول في الولايات العربية . سورية (دمشق وبيروت وحلب كانت أولى الولايات التي طبقت فيها بشمول . في حين كان تطبيقه في ولايتي بغداد والبصرة أقل سرعة وشمولا . أما في ولايتي الحجاز واليمن

(١) استعمل زعماء الحركة القومية التركية كلمة (توران - طوران) للدلالة على الاقطار الشاسعة التي يقطنها التركواقاربهم من المغول والتتر والقرغيز والاوزبك

فكان تطبيقها ضئيلا . لقد انتشرت المدارس الرسمية في الولايات العربية ، وخاصة المدارس العسكرية ، لأن المدارس العالية تركزت في الآستانة ، ولم يتوفر الا للقلائل أن ينتسبوا اليها نظرا للعسر المالي والظروف العائلية ، ولكن الولايات العربية لم تكن سواء في افادتها من المدارس العسكرية . فاليمن والحجاز لم يتأثرا بها على الاطلاق ، ولم تنشأ فيهما مدارس عسكرية ، واستمدت الثقافة فيهما من المصادر الاسلامية التقليدية . أما الشام ، فقد كانت اتجاهاتها الفكرية والثقافية عامة نحو الغرب ، بسبب اتصالها بالنشاط الاوربي التجاري والتبشيري . بيد أن العراق كان أكثر استفادة من المدارس العسكرية العالية . وبينما نجد كثيرا من خريجيها العراقيين العسكريين ، لا نكاد نجد من خريجي المدارس المدنية العالية الا قرا قليلا جدا في أعقاب الحرب العالمية الاولى . وقد لوحظ أن الدول الاوربية - إبان عهد التنظيمات بوجه خاص - كانت تتنافس في نشر نفوذها في الولايات العربية ، عن طريق تأسيس مدارس تنشر لغتها وثقافتها ، وخاصة في القرى والمدن التي يكثر فيها المسيحيون ، ولا سيما في ولايات حلب والموصل وبغداد ، ومتصرفيتي القدس ولبنان^(١) .

ومما شجع على تدخل الدول الاستعمارية في أقطار الشرق العربي ، أن المساواة التي كفلتها مناشير التنظيمات بين المسلمين وغير المسلمين ، منذ منشور الكلخانة عام ١٨٣٩ ، لم تطبق عمليا بشكل تام ، فظلت الخدمة العسكرية قاصرة على المسلمين ، بينما ظل المسيحيون يدفعون (البذل العسكري) ، كما ظلت الوظائف عموما بيد المسلمين . وهكذا أدت التنظيمات الى زعزعة (الملل) دون أن تتمكن من ادماج أفراد المجتمع في كيان واحد ، الأمر الذي أفضى الى استياء الجاليات غير الاسلامية ، ليجد فيها النشاط الوري مجالا رحبا ، وخاصة في بلاد الشام .

وبينما اتجه المسلمون بولائم نحو اسلامبول ، واتخذوا موقفا مناهضا للتغلغل الاجنبي الذي تمثل بالغزو التجاري والفكري ، كما تمثل بالنظم الاوربية

(١) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

المدعّمه بصالح السياسة الاوربية ، ظلت معظم الاقليات المسيحية تت
الدول الاوربية لحمايتها . وهكذا انتهت التنظيمات والاصلاحيات العثمانية
توسيع الخلاف بين المسلمين والمسيحيين في المشرق العربي . وزاده سوءاً :
الدول الاستعمارية في شؤون الاقليات في محاولة لتجعل منها عوامل تفرقة :
الوحدة القومية .

على أن عصر التنظيمات شهد أيضاً اهتمام الدولة العثمانية بتأكيد نفوذ
على أقطار المشرق العربي - وخاصة في عهد عبد الحميد الثاني - واحياء
في شرق الجزيرة^(١) وجنوبها ، بفضل فتح قناة السويس للملاحة (١٨٦٩) ،
مكّن الاسطول العثماني من الوصول الى البحر الاحمر والخليج العربي ،
تولي المصلح المشهور مدحت باشا ولاية بغداد (١٨٦٩ - ١٨٧٢) ، وعزز
مدّة سيطرة الدولة على الكويت والبحرين وقطر ، والحلول محل الدولة
في الاحساء ونجد .

أرسل مدحت حملة بحرية عثمانية الى الخليج (١٨٧١) سيطرت على الا
مستغلا فرصة نزاع ولدي فيصل آل سعود على الامارة ، واستنجد أحد
« عبد الله » به ضد أخيه سعود . وحين باشر العثمانيون اعادة بناء ميناء
المواجه للبحرين ، اشتد قلق بريطانيا فأوحت الى حاكم البحرين عيسى بن
ليحتج على عمل يقع ضمن أملاكه . وفي الوقت نفسه أرسلت بريطانيا تهديداً
بالتدخل ازاء كل ما يمس « استقلال البحرين » فتوقف العمل في الميناء . وفي
التالية رأت الدولة أن تسحب حامياتها من مناطق الخليج لأنها وجدت أن نفوذها
لا توازي عائداتها ، ولأن نسبة الوفيات ارتفعت بين جنودها ، وفضلت أن

(١) عن الجهود العثمانية المستمرة لترسيخ النفوذ العثماني في شبه جزيرة
ومنطقة الخليج العربي واصطدامها ببريطانية ، انظر كتاب المؤلف الهندي سالدانها
Saldanha, *Precis of Qatar Affairs from 1873 to 1904*.
وترجم الكتاب الى العربية أحمد العناني بعناية دولة قطر تحت اسم « الشؤون
من سنة ١٨٧٣ - ١٩٠٤ » الدوحة لا تاريخ .

هذه النواحي بولاية البصرة التي أصبحت ولاية مستقلة عن بغداد سنة ١٨٧٤ ، وضمت سنجق الكويت ومتصرفية الاحساء ومدينة البيضاء في قطر .

ولكن محاولات التوسع العثماني استمرت ضد البحرين^(١) ، وتمثلت بتحريض قبائل (بنو هاجر) على غزو البحرين ، وردت بريطانيا بتقوية علاقاتها مع شيخ البحرين ومساندته ضد بني هاجر ، ثم وجدت ان خير وسيلة لاجباط التحركات العثمانية التوسعية هو فرض اتفاقية جديدة تربط البحرين نهائيا ببريطانية (١٨٨٠) ، ونصت الاتفاقية على عدم دخول حاكم البحرين عيسى في مفاوضات أو اتفاقات مع أي حكومة أخرى بغير موافقة بريطانية ، ومنع أي حكومة أخرى من اقامة تمثيل دبلوماسي أو قنصلي ، أو انشاء مستودعات لوقود السفن في ممتلكات أمير البحرين دون ترخيص بريطانية . وفي سنة ١٨٩٢ فرضت التزامات جديدة على البحرين وهي عدم جواز اتصالها مع أي حكومة غير بريطانية ، وعدم جواز بيع أو رهن أو السماح باحتلال جزء من أراضيها لأية دولة سوى بريطانية . ونظرا لأهمية البحرين الاستراتيجية فقد اتخذت بريطانيا فيها قاعدة حربية في الحرب العالمية الاولى .

وفي عصر التنظيمات العثمانية ، نجحت بريطانيا كذلك في فك عرى الوحدة بين شطري عمان^(٢) ، مستغلة وفاة السلطان سعيد بن سلطان (١٨٥٦) وانقسام ممتلكات عمان بين ولديه ثويني في القسم الآسيوي (عمان) وماجد في القسم الافريقي (زنجبار وتوابعا) ، وسعت بريطانيا الى فصل القسمين عن بعضهما

(١) انظر للمؤلف نشأة وتطور دولة البحرين حتى استقلالها عام ١٩٧١ في كتاب « دولة البحرين » الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية (١٩٧٥) ص ١٣-٤٨ .
(٢) من تطور مشيخات الساحل العماني الى دولة الامارات العربية المتحدة ، انظر بحث د. جمال زكريا قاسم في كتاب « دولة الامارات العربية المتحدة » الصادر عن معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة (١٩٧٨) ص ٢٣ - ٨٤ .
وانظر للمؤلف نفسه : « الخليج العربي ١٩١٤ - ١٩٤٥ » القاهرة ١٩٧٣ ص ٢٨٣ - ٢١٩ . وكتاب : « الخليج العربي ١٩٤٥ - ١٩٧١ » القاهرة ١٩٧٤ ص ١٧٥ - ٢٢١ .
وانظر ايضا : د. محمود علي الداود « التطور السياسي الحديث لقضية عمان » القاهرة ١٩٦٤ .

والقضاء على وحدتهما التي طالما استند اليها العمانيون في تمسكهم بحريتهم والتخلص من القيود الاحتلالية البريطانية التي يساندها سلطان مسقط .

انتهزت فرصة نزاع الاخوين على ارث أبيهما ، فجعلت من نفسها الحكم بينهما ، وصدر حكمها في نيسان عام ١٨٦١ ويقضي باقامة سلطتين منفصلتين احدهما في مسقط وتتبعها عمان ونواحيها في الخليج العربي ، والثانية في زنجبار وتتبعها الاقاليم العربية على ساحل افريقية لشرقي . وقت بريطانيا الى جانب سلطان مسقط الجديد تركي بن ثويني ضد جميع الثورات التي قامت ضده . ولما تولى فيصل بن تركي مكان أبيه سنة ١٨٨٨ كان أول ما قام به هو عقد معاهدة صداقة وتجارة مع بريطانيا (آذار ١٨٩١) . وبعد شهر واحد عقد معاهدة جديدة تعهد فيها ألا يبيع أو يرهن أو يهب أي جزء من سلطنة مسقط وتوابعها الا الى الحكومة البريطانية ، وربط بهذا التعهد نفسه وخلفاءه وأحفاده . ثم التفت بريطانيا لفرض سيطرتها التامة على ساحل عمان وعلان قصور أهله عن التعامل الدولي ، بعد أن حرته من جميع أسباب القوة وفرضت عليه رقابتها برا وبحرا ، وتآمرت على رزقه وقوت يومه ، فدفعت شيوخ أبو ظبي والشارقة ودبي وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة الى توقيع معاهدة في آذار عام ١٨٩٢ تحكم قبضة بريطانية على حق أي شيخ من هؤلاء ١ - بالاتفاق أو التراسل مع أية حكومة عدا بريطانية ، ٢ - رفض اقامة أي وكيل لأي حكومة أخرى في منطقته الا بموافقة بريطانية ، ٣ - عدم التنازل أو البيع أو الرهن أو الاحتلال لأي جزء من منطقته الا لبريطانية .

وتمشيا مع المبدأ الاستعماري القديم ، فرضت بريطانيا عام ١٩٠٢ منع استيراد الاسلحة على شيوخ دبي والشارقة وأم القيوين وعجمان وأبو ظبي ، وبذلك نجحت في تقليص أظافر عرب ساحل عمان ، بعد أن اطمأنت الى حرمانهم من الاستقلال والسيادة على أرضهم . ثم عازمت على تسليم نفوذها داخل عمان لاحتكار مواردها ، بعد أن ضمنت سيطرتها الفعالة على مسقط ، فارغمت السلطان في العام نفسه (١٩٠٢) على عدم منح امتياز استثمار حقول الفحم الى أية شركة أو دولة أجنبية دون موافقة بريطانية .

وكان من الطبيعي أن يوجه الاستعمار البريطاني عناية خاصة الى النفط واستغلاله ، وأن يفرض عليه الوصاية مسبقا . ولذلك فقد أرغم شيوخ ساحل عمان على عدم اعطاء امتياز استغلال النفط - في حالة العثور عليه - لأي شخص عدا الشخص الذي تعينه « الحكومة البريطانية السامية » . تعهد بذلك شيوخ الشارقة ورأس الخيمة وأبو ظبي وعجمان وأم القيوين ما بين شباط وأيار عام ١٩٢٢ .

وكانت السيطرة على الكويت^(١) تمثل آخر مرحلة في المخطط البريطاني لربط أقطار الخليج بعجلته . وهنا أيضا كانت سياسة التنظيمات العثمانية مما دفع بريطانيا لتبسط سيطرتها على الكويت . ولم يجد مدحت والي بغداد صعوبة في بسط نفوذ الدولة على مشيخة الكويت ما دامت هذه المشيخة لا تمنع في الاعتراف بالسيادة العثمانية دون دفع جزية أو قبول ادارة تركية مباشرة .

وظلت الكويت موالية للدولة أثناء حكم عبد الله بن صباح ، كما ظلت تدفع له مرتبا سنويا نظير مشاركته في الدفاع عن ميناء البصرة بحرا . وصدر فرمان سلطاني باعلان الكويت منجقا تابعا لمتصرفية الاحساء (١٨٧٠) ، يحمل شيخها لقب (قائمقام) ، ويستقل بشؤونه الداخلية ، ويرفع على سفنه العلم العثماني .

وفي سنة ١٨٩٢ توفي عبد الله وخلفه أخوه محمد ، وقد خشي مبارك وهو أخ غير شقيق لمحمد من تمادي أخيه في الولاء للعثمانيين وعملاتهم الذين لا يثق بهم ، ويرى أنهم قد يعزلون آل صباح عن حكم الكويت ، فقام وقتل أخاه محمداً واستولى على السلطة ، واضطر الباب العالي لتعيين مبارك قائمقاما على الكويت . وظل مبارك يقاوم مد النفوذ العثماني الى الكويت ويخشى من أطماعه ومن تحريضه آل الرشيد على التوسع في منطقة الخليج وجعل الكويت منفذا لحائل ، ولذا أنهى رغبته الى المقيم البريطاني في وضع نفسه وبلده تحت الحماية البريطانية . وترددت بريطانية ،

(١) انظر عن التطور السياسي للكويت ، جمال زكريا قاسم ، المصدران السابقان ص ٤٩ - ٢٠٠ و ٣٩ - ١١٤ على التوالي .
وعن تطور دولة قطر انظر للمؤلف نفسه المصدرين السابقين ص ٢٦٩ - ٢٨٢ و ١٦٢ - ١٧٢ .

ولكنها تغلبت على ترددها في قبول طلب مبارك ، حين علست أن نوايا الروس متجهة الى الحصول على امتياز من الدولة لمدة سكة حديد من الاسكندرونة الى الفرات فالخليج . وان مساعيهم ناشطة لتكون نهاية الخط هي ميناء الكويت .

وهكذا التقت مخاوف بريطانية من النفوذ الروسي والالمانى ، مع مخاوف مبارك من هجوم جيرانه عليه وخاصة آل رشيد ، فعقد الطرفان اتفاقية سرية (١٨٩٩) ، لأن مباركاً ما زال يعتبر قائماً لدى الآستانة ، وهي صورة طبق الاصل تقريباً عن الاتفاقية المعقودة مع سلطان مسقط فيصل بن تركي (١٨٩١) ، وبذلك اطمأنت بريطانيا الى احكام النطاق الذي ضربته حول منطقة الخليج ضد محاولات السيطرة العثمانية أو الاجنبية على حد سواء . وكان الكشف عن آبار النفط في جنوبي فارس وفي البحرين وقطر والكويت وأجزاء أخرى من الخليج من أهم عوامل تصميم بريطانية على الاحتفاظ بسيطرتها في منطقة الخليج حتى قرب أيامنا هذه .

أما في الحجاز ، فالمنازعات المحلية بين الاشراف على منصب شرافة مكة ، ولا سيما بين فرع بركات من الاسرة الادريسية وفرع زيد من الاسرة الهاشمية ، قد أسفرت عن ظفر آل زيد بمنصب الشرافة منذ منتصف القرن الثامن عشر . وقد شعر الشريف غالب بن مساعد (١٧٨٨ - ١٨١٣) بالخطر الوهابي يقترب من بلده ، وحاول عبثاً التصدي له . وفي ١٧٩٩ عقد اتفاقاً لتعيين خط الحدود مع أمير الدرعية ، بشرط أن يكون الوهابيون أحراراً في دخول الاراضي المقدسة . ولكن كان يستحيل تجنب أسباب النزاع ، والحصار الذي ضربه الأمير سعود على مكة ، وانتشار المجاعة والطاعون فيها ، اضطر الشريف غالب الى التسليم والاعتراف بالسيادة الوهابية مع الاحتفاظ بمنصبه (١٨٠٤) . وحين كلف محمد علي بإعادة الحجاز الى الحضيرة العثمانية ، ونزلت الجيوش المصرية أرض الحجاز عام ١٨١١ ، ظل غالب في منصبه حتى عام ١٨١٣ حين عزله محمد علي بسبب موافقه الانتهازية وجشعه للمال وصادر ممتلكاته ، ونقله مع ولديه الى مصر ، ثم نفاهم السلطان الى سلاطيك حيث مات غالب فيها (١٨١٦) . وعين محمد علي

الشريف يحيى بن سرور ابن أخي الشريف غالب أميرا على مكة^(١) ، (١٨١٣ - ١٨٢٧) براتب شهري ، وهكذا أصبح الحجاز تابعا فعليا لمصر ، وتلقى مجددا الارزاق التي رصدتها السلاطين على الحرمين من غلال وهبات واعانات وما اليها .
وحين انتقم يحيى من أحد أقربائه ، اضطر محمد علي للتدخل ، فأبعد آل زيد ، وأقام مكانهم العبادلة ممثلين بشخص محمد بن عون (١٨٢٧ - ١٨٥١) ، وهم الذين ناهضوا آل زيد منذ مطلع القرن التاسع عشر . وتشب نزاع بين محمد ابن عون وخصم له من أقربائه ، فاستدعي الرجلان الى القاهرة (١٨٣٦) حيث بقي شريف مكة فيها حتى عام ١٨٤٠ حين عاد الحجاز الى السيادة المباشرة للباب العالي ، ورجع محمد بن عون الى وطنه واستعاد منصبه .

وقد كان للحكم المصري تأثير هام في تعريف الاوربيين بالجزيرة العربية ، عن طريق تمكين الرحالة السويسري لويس بركهاردت من زيارة حواضر الحجاز ، والكابتن سادلير مبعوث حكومة الهند البريطانية من عبور شبه الجزيرة العربية عام ١٨١٩ من القطيف على الخليج العربي الى ينبع على البحر الاحمر^(٢) . اضافة الى أن الحكم المصري خضد شوكة القبائل العربية ، وأفاد العثمانيون من ذلك حين حاولوا في العصر العثماني الثاني تقوية نفوذهم في مناطق الجزيرة العربية عن طريق ربطها ربطا مباشرا بالآستانة ، وذلك بعد انسحاب الجيوش المصرية منها عام ١٨٤٠ .

واعتبارا من هذا الوقت تمثلت السيادة العثمانية في الحجاز بشخص والي جدة ، تبعا للتنظيمات والاصلاحات العثمانية ، ولم يكن بدءا من الاحتكاك والتنازع بينه وبين شريف مكة ، ولكن صداقة الشريف مع محمد علي كانت خير معين له على الاحتفاظ

(١) الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٤ ص ٢٠٠ .

(٢) جمع بركهاردت معلومات قيمة عن رحلته التي نشرها في كتاب بعنوان :

Burckhardt, J. L. : Notes on the Bedouins and Wahhabys, London 1830.

كذلك نشر سادلير كتابا عنوانه :

Sadelier, G. F., : Diary of a Journey across Arabia from el Katif in the Persian Gulf to Yambo in the Red Sea during the year 1819,, Bombay' 1866.

بمنصبه ، لاسيما وأنه قد أدى خدمات جلتي للعثمانيين، بإرساله الحملات ضد فيصل بن تركي في الرياض ، وضد قبائل عسير ، وهيأت غاراته ضد اليمن للسيادة العثمانية عليها^(١) . وظل محمد بن عون يتولى شرافة مكة حتى عام ١٨٥٨ باستثناء أربع سنوات عينت الدولة فيها غريمه الشريف عبد المطلب بن غالب (١٨٥٢ — ١٨٥٦) ثم عزلته ونفته الى الآستانة على أثر فتنة وقعت بين أهل مكة من ناحية والعثمانيين من ناحية ثانية ، بسبب تحريم هؤلاء بيع الرقيق في مكة بعد الغائه . وقد استفاد عبد المطلب من منصبه في البدء ، ثم اضطر للتنحي عنه لصالح محمد بن عون الذي بدأت فترة شرافته الثانية ، ولكن لم تدم سوى عامين ، وخلفه ابنه الشريف عبد الله الذي كان عضوا في مجلس الدولة آنذاك في الآستانة ، وتميزت فترته بالهدوء وبمحببة الاهالي في الداخل . وفي الخارج بفتح قناة السويس الذي ربط الحجاز مباشرة بالآستانة ، وبالعالم بواسطة خطوط البرق (التلغراف) ، وأعيد فتح اليمن . وبقي عبد الله شريفا في مكة حتى عام ١٨٧٧ حين عزله السلطان عبد الحميد الثاني ، ليعين مكانه أخاه الشريف حسين بن محمد بن عون ، ولكن هذا قتل مطعونا بيد أفغاني عام ١٨٨٠ ، فعاد عبد المطلب بن غالب الى الشرافة (١٨٨٠ — ١٨٨١) ، وغضب آل زيد ، ومضى وفد منهم الى الآستانة للوقعة والدس ضد خصمهم ، فاتهموه لدى السلطان بأنه صديق لمحدث باشا الذي كان منفيا في الطائف آنذاك ، وأسفرت سعايات الوفد عن عزل عبد المطلب ، واعادة الشريف عبد الله بن محمد عون أميرا على مكة ، ولكن السلطان أمر بأن يبدل به أخوه الشريف عون بن محمد المعروف باسم عون الرفيق (١٨٨٢ — ١٩٠٥) . واحتدم النزاع بينه وبين والي جدة عثمان نوري باشا على الصلاحيات مثل السلطة الشرعية وضمان الامن في طرق القوافل . واستدعي الوالي الى الآستانة عام ١٨٨٦ ، وخلفه جمال باشا ، ثم صفوت باشا ، ونجح أحمد راتب باشا أخيرا في البقاء الى جانب عون الرفيق ، بفضل اغضائه عن كثير من الامور ، ونواله

(١) انظر مقال قنستك عن (مكة) في دائرة المعارف الاسلامية — النسخة الفرنسية ص ٥١٥ — ٥١٦ .

بعض المنافع المادية . ولكن استمر التنارع على شرافة مكة بين شيع آل عون أنفسهم من ناحية . ثم بينهم مجتمعين وبين آل زيد من ناحية أخرى . فقد خزن في نفس الشريف حسين بن علي من آل زيد ، تنصيب عمه عون الرفيق بدلا منه ، وتبادل معه الاتهامات والمشاحنات ، مما اضطر السلطان عبد الحميد الى دعوة الشريف حسين وأسرته للإقامة في الآستانة عام ١٨٩٣^(١) وفي هذه الآونة ظهرت بوضوح سياسة السلطان العريية ، وكان من مظاهرها ، دعوة أبناء شريف مكة لحضور مدرسة القصر المخصصة للأسرة السلطانية .

ومن ناحية أخرى بدأ شريف مكة يستعيد سلطاته التي كانت تصطدم بسلطات والي الحجاز في جدة ، والقوة العسكرية الكبيرة الموضوعة تحت تصرفه لاستخدامها في فرض سيطرته على العناصر المحلية والعشائر البدوية . ففي الوقت الذي أوعزت فيه الآستانة الى الوالي بوجوب تسوية النزاعات بالطرق السلمية ، أفهمت الشريف والاعيان بأن يعترفوا بهيمنة السلطان عليهم ، ولا يشوهوا صورته كخليفة للمسلمين . وتعكس هذه السياسة شعور عبد الحميد بأن مقتضيات التضامن الاسلامي مع العرب ، أهم من متطلبات الادارة الحكومية القوية هناك^(٢) .

وحين بوشر بمد سكة حديد الحجاز عام ١٩٠١ ، كان الاشراف يرقبونها بسخط ، وتمنوا ألا تتم لسببين : الاول اقتصادي لأن السكة تقطع أرزاق القبائل التي يعتمد عليها الحجاج في الانتقال الى الديار المقدسة لأداء الفريضة . والثاني عسكري ، لأن قبضة العثمانيين ستقوى علىمتلكاتهم في الجزيرة العريية ، نظرا لسهولة نقل القوى والعتاد بواسطة السكة الحديدية .

يبدو أن أحوال امارة مكة ساءت في عهد عون الرفيق ، فاضطرب جبل الامن وعمّ القلق وانتشرت الفوضى ، بسبب توافق المصلحة الشخصية بين الوالي

(١) انظر أحمد زيني دحلان « تاريخ الدول الاسلامية بالجدول المرضية »
ص ١٦٣ . وايضا De Gaury, : Rulers of Mecca, p. 48
(٢) Akarli, op. cit., p. 11. نقل عن Butrus Abu-Manneh «Sharifs of Mecca» AAS (1973)pp. 1 - 12.

العثماني والشريف . وعانى الناس من الظلم والجور الى أن توفي عون الرفيق عام ١٩٠٥ ، فتولى الشرافة أحد أقربائه علي بن عبد الله بن محمد بن عون حتى عام ١٩٠٨ اذ اعتزل منصبه مع الوالي العثماني أحمد راتب بعد الانقلاب الدستوري ، وغادر الشريف الحجاز للاقامة في مصر . وبعد تردد مال الاتحاديون لتعيين الشريف حسين بن علي في ايلول ١٩٠٨ لضمان نجاح مشروع سكة حديد الحجاز ، وحمايته من غارات البدو ، و نظرا لوجود الشريف بمقاومة الامراء الثائرين على الدولة في عسير ونجد واليمن .

العراق في عصر النهضة (١) :

كان العراق وقت استيلاء العثمانيين عليه ، قد ورث الفساد والفوضى من عصور المغول ومن الامارات العجمية ، وما خلفته الحروب الطاحنة بين السلطنة وفارس على صعيده من شرور ، انعكست بالخراب على حواضره وأريافه . ورجع أهله الى حالة محزنة من الجهل والفقر والبداءة . ولم تتحسن أحواله الا في عصر التنظيمات والاصلاحات الذي استهل عهدا جديدا تميز بشيء من ملامح الحضارة الحديثة ، وبشيء من التطور والاستقرار . وفضلا عن ذلك تميز هذا العهد بكثرة تبديل ولائه ، وبأن أكثرهم كانوا جهلة بأحواله ولغته ، وما أن يتعرفوا

(١) طالع للتوسع المراجع العربية التالية : عباس العزاوي : « تاريخ العراق بين احتلالين » صدر في ثمانية أجزاء - بغداد ١٩٣٩ - ١٩٥٦ يهمن منها خاصة الجزآن السادس والسابع .

د. عبد العزيز سليمان نواز « تاريخ العراق الحديث - من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا » القاهرة ١٩٦٨ .

د. عبد الكريم محمود فرايب « مقدمة تاريخ العرب الحديث - العراق والجزيرة العربية » - مطبوعات جامعة دمشق ١٩٦٠ .

سليمان صايغ « تاريخ الموصل » جزآن ، مصر ١٩٢٣ .

وانظر أيضا المراجع التالية باللغة الانكليزية أو ترجماتها : ستيفن لونكريك « أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » - الترجمة العربية لجعفر خياط بيروت ١٩٤٩
فيليب ويلارد آيرلند « العراق - دراسة في تطوره السياسي » - الترجمة العربية لجعفر خياط بيروت ١٩٤٩ .

Holt, P.M. Egypt & the Fertile Crescent, 1516-1922, London, 1966.

على شؤونه واحتياجاته حتى ينقلوا الى ولايات أخرى . ويقرب عدد من تولى الولاية في العراق خلال هذه الفترة من ثلاثين واليا تراوحت مددهم من عدة أشهر الى ثلاث سنوات . وقلّ من امتدت ولايته خمس سنوات أو ستا . وهم الى ذلك قد تفاوتوا في الثقافة والمعرفة وطريقة الحكم ، ووجد بينهم الأمي والمرثي والسكير وقائد الجند . وربما وجد الاديب والمتفقه ، ولكن ندر الاداري الموهوب ، الى أن حضر مدحت باشا .

والحق أنه لم تتعرض الولايات العثمانية في العراق لحكم أجنبي في القرن التاسع عشر ؛ فقد ظلت بدمجة في السلطنة العثمانية ، ولم تدخلها التأثيرات الغربية المباشرة الا بنحو قليل . كذلك لم يحدث ما يعكر العلاقات المستقرة بين فارس والعراق في العقدين الاخيرين من القرن الثامن عشر ، الى أن نهب الوهايون كربلاء (١٨٠١) أثناء حكم سليمان باشا (الكبير) في ولاية بغداد . وقد فشل كغيره من الولاة السابقين في نشر الهدوء بين القبائل العربية والكردية ، كما فشل في التصدي للغزو الوهابي . ولكن الكتاب الاجانب يشيدون بحكمه لأنهم تمتعوا خلاله بالحماية والرعاية .

وتوفي سليمان عام ١٨٠٣ وخلفه كتخداه (كخياه) علي باشا ، بعد صراع مع آغا الانكشارية ومتسلم البصرة صهر سليمان الكبير . ولكن النظام المملوكي السياسي لم يكن ثابت الاركان ، فسرعان ما تأمر عليه جماعة من المماليك واغتالوه (١٨٠٧) فاقتص سليمان ابن أخته وكتخداه من القتلة ، واجتمع العلماء والاعيان وزعماء المماليك ، ونصبوه قائمقاما على الولاية ، وأرسلوا مضبطة بالواقعة الى عاصمة السلطنة ، والتمسوا توجيه الولاية الى سليمان الصغير . وتردد رجال الدولة ، وأرادوا انتهاز الفرصة لتخليص الولاية من المماليك ، فقرروا تعيين رضا باشا الذي كان واليا على ارضروم . ولكن الجنرال سبيستياني سفير الامبراطور نابليون في الآستانة ، دعم تعيين سليمان للمنصب ، واستقر الرأي على تقليد سليمان منصب الولاية ، ويبدو أن ذلك كان نتيجة المبالغ التي أرسلها سليمان

الى العاصمة^(١) ، وارضاء فرنسا التي كان موقعها متأرجحا بين معاداة السلطنة ومصادقتها ، اضافة الى تلبية رغبة المماليك والاعيان والعلماء في بغداد .

ولكن سليمان باشا لم يكن أكثر توفيقا من أسلافه ؛ فبينما نجح في تسوية الخلافات مع العشائر العربية التي جنحت الى الهدوء في عهده ، ولا سيما عشيرة العبيد وزعيمها جاسم الشاوي ، الا أنه واجه صعوبات في البصرة والموصل والمناطق الكردية . فقد حاول سليم بك متسلم البصرة ابتزاع الولاية من سليمان بدعم من العثمانيين ، ولكن شيخ المنتفق حمود الثامر ، استرد البصرة وسلمها الى سليمان ، وهرب سليم الى بوشهر . كذلك اضطربت احوال الموصل بتأثير أسرة الجليلي ، لأن الدولة عينت متصرفا من خارج الاسرة ، مع أن المتصرفية كانت توجه حتى ذلك التاريخ ، ومنذ عام ١٧٣٦ الى أفراد من أسرة الجليلي حصرا . وانتهى الامر بمقتل المتصرف والعودة الى آل الجليلي .

وأدركت الدولة مغزى هذه الاحداث الناجمة عن سوء تصرف سليمان باشا ، فقررت ايفاد مندوبها حالت أفندي لحتة على العمل بتبصر ، وتحصيل الاموال المرتبة عليه ، واستلام ما في عهده من مخلفات سلفيه . ولم تلق نصائح المندوب السلطاني الاستجابة اللازمة ، ولذا فوضته الآستانة بمحاربة الوالي وتنصيب سواه . وأسفرت المعارك عن اندحار الوالي واغتياله (١٨١٠)^(٢) . وأدرك حالت أفندي صعوبة اقضاء المماليك عن حكم بغداد ، فسعى لتنصيب سعيد بن سليمان الكبير ، ولكن الخزنदार عبد الله التوتنجي تمكن من السيطرة على بغداد ، فاضطر المندوب الى القبول بالامر الواقع وتعيينه واليا (١٨١٠) . وانقسمت صفوف المماليك في عهد التوتنجي ، ولم يلبث أن تنازع مع سعيد

(١) الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٥٨ - ٥٩ نقلا عن من تاريخ جودت .

(٢) انظر ماخذ الدولة على سليمان باشا في الحصري ، المصدر السابق ص ٦٤ ، وقابل هذه المآخذ مع محاسن الوالي المذكور كما وردت في عباس العزاوي « تاريخ العراق بين احتلالين » ج ٦ ص ٢٠١ - ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

الذي ساندته حمود الثامر زعيم عشائر المنتفق ، فهزم الوالي وقتل بعد أسره . واستلم سعيد باشا الولاية ولم يتجاوز الحادية والعشرين ، فأكثر من تغيير موظفيه ، ووصلت الوشاية ضده الى الباب العالي ، واتهمه المعارضون بالاعتماد على شيوخ العشائر العربية . وفي غضون ذلك لمع نجم الدفتردار داود حين أظهر مقدرة في اخضاع العشائر العاصية في المناطق الكردية والبدوية . وحين توجه داود الى كركوك ، التف حوله المماليك والعثمانيون وأعداء سعيد باشا ، ولم يلبث أن وصله فرمان تقليده ولاية بغداد والبصرة والموصل (١٨١٦) ، ونشب صراع بينه وبين سعيد باشا انتهى بقيام ثورة في بغداد تأييدا لداود الذي اقتحمت قواته المدينة وقتلت سعيد باشا^(١) .

وداود مملوك من بلاد الكرج (جورجية) ، ولد في تفليس عام ١٧٦٧ واشتراه سليمان الكبير (١٧٨٠) وعني بتربيته وتدريبه حتى أتقن اللغات العربية والفارسية والتركية وآدابها ، ودرس الفقه والتفسير وحفظ من آيات القرآن ، ومهر في استعمال السلاح وبرع في الفقه^(٢) . وتقلب داود في مناصب الحكومة المحلية ، ومنذ تسلمه الولاية أخذ يوطد دعائم حكمه ، فأقر الأمن والنظام ، وتحقق على يديه ما لم يتحقق على يد من سبقه من المماليك ما عدا سليمان الكبير . وكان عليه أن يواجه المشكلات المزمنة التي كان يعاني منها العراق ، وهي تمسك العشائر العربية الكبرى باستقلالها الذاتي وسط انقسام الزعامة المملوكية وتنازعها على الحكم . وصراع الامارات الكردية للتفرد بالسيطرة على كردستان . وتزايد النفوذ البريطاني في مياه الخليج العربي ، وامتداده نحو بغداد لتأمين مصالحه . وأخيرا الحرب مع فارس ، وتعتبر استمرارا للحروب الخمس السابقة في عهد سليم الاول (١٥١٤) وسليمان القانوني (١٥٣٤) ومراد الرابع (١٦٣٨) ومحمود الاول (١٧٤٥) وعبد الحميد الاول (١٧٧٥) ، وكانت فارس تشنها كلما أحست

(١) انظر حول داود باشا - نشأته ولايته واعماله د. يوسف عز الدين « داود باشا ونهاية المماليك في العراق » بغداد ١٩٦٧ ص ٣٣ .

(٢) عز الدين ، المصدر نفسه ، ص ٢٥ .

بقوتها ، بقصد السيطرة على العراق ، وارضاء شيعة فارس بالاستحواذ على العتبات المقدسة في النجف و كربلاء .

فشل داود في اقناع العشائر بالكف عن الغزو المتبادل ، ولجأ الى الخطة التقليدية في ضرب عشيرة بأخرى . واعتمد على حلفائه من شمر الجربا لحماية المنافذ الغربية الصحراوية للعراق ، وعلى المنتفق لحماية جنوب العراق وخاصة البصرة من عشائر كعب الكبرى التي انطلقت أطباعها من بلدة المحمرة المنافسة للبصرة عهدئذ . ولكن داود حين شعر باتساع نفوذ حمود الثامر زعيم المنتفق بحيث أصبح يهدد السيطرة المملوكية هناك ، أبدله بزعيم آخر هو عقيل السعدون . كذلك لجأ داود في كردستان الى ضرب أمير كردي بآخر لضمان ولاء كردستان ، واستمرار تبعيتها لبغداد ، ووضع حدًا لعصيان آل بابان على المماليك . ومعلوم أن آل بابان حكموا الامارة البابانية التي قامت في السليمانية في مطلع الربع الاخير من القرن الثامن عشر واتسعت ما بين أواخر الثامن عشر وأوائل العشرين ، بحيث أطلق على الحاكم الباباني لقب باشا كردستان .

وكان من الامور المألوفة أن يلجأ الامير الباباني المخلوع الى كرمشاه في فارس ، وهي مجمع الناقمين على الحكم في العراق ، وموئل اللاجئين من العراق . وقد تتوسط كرمشاه للنفوذه ، أو ترسل معه قوة لمحاربة والي بغداد^(١) ، والسيطرة على كردستان ، تمهيدا للاستيلاء على العراق ، فتنشب الحرب بين الوالي وفارس . وبرغم أن العشائر والامارات الكردية ، وهي في غالبيتها الساحقة من السنة ، دأبت على طلب معونة فارس كلما اشتدت وطأة بغداد عليها ، فانها سرعان ما كانت توجه قواها لطرد الفرس من بلادها ، حالما تتخلص من ضغط ولاية بغداد .

وقد جرت في عهد داود آخر الحروب الفارسية - العثمانية ، حين حرضت روسية ، فتح علي شاه فارس ، على اكتساح الحدود العثمانية ، لتشغله عن

(١) انظر امثلة من ذلك من وقائع بغداد ، الحصري ، المصدر السابق ، ص ٥٦-٦٤

استرداد بعض مناطقه الشمالية التي أرغم على التخلي عنها لرومية في معاهدة كولستان (١٨١٣) • فأمر ولديه عباس ميرزا حاكم أذربيجان ، ومحمد علي حاكم كرمنشاه بغزو أراضي العراق (١٨٢٠) • وتقدم عباس الى شهرزور معتمدا على استيلاء الاكراد ، وهزم جيش داود ، وزحف علي ميرزا على بغداد ، ولكن تفشي الكوليرا أوقف تقدمه ، وانسحب بعد مفاوضات انتهت بمعاهدة أرضروم (آب ١٨٢٣) التي لم تأت بجديد ، بل أكدت الحدود العراقية - الفارسية غير الثابتة التي ترجع الى عهد مراد الرابع • ولذا ظهرت الخلافات مجددا بين بغداد وكرمنشاه بسبب تدخل فارس في شؤون الامارة البابانية ، ووجود قواتها في منطقة تعتبر عثمانية بموجب معاهدة ١٨٢٣^(١) • وبينما كان داود يسعى للاطاحة بالامارة البابانية ، كان يحرضها جيمس ريتش Rich الوكيل السياسي البريطاني في بغداد ، ويحثها على الانفصال عن العراق ، وتكوين كيان كردي مستقل •

نقم داود على ريتش ، ولكن العداء بين الرجلين يعود الى دوافع اقتصادية ، وذلك حين فرض داود رسوما على البضائع البريطانية تفوق ما نصت عليه الامتيازات (٣ / %) • ولم تسفر شكاوى ريتش الا عن تصلب الوالي الذي مضى يتقاضى الرسوم نقدا أو بضاعة ، وبالقوة عند الحاجة • وتأزمت الامور بسبب حملات التحريض التي كان يشنها ريتش ضد داود مستغلا نفوذه المتعاظم في بغداد والمركز الراجح للسفير البريطاني في الآستانة • وحاصر داود الممثلة البريطانية في بغداد ، ولم يطلق سراح ريتش ويغادر البلاد الى الهند في ايار ١٨٢١ الا حين احتجت حكومة الهند لدى الآستانة • على أن داود عدل موقفه من النفوذ البريطاني الذي استقر في شرق العراق وجنوبه وشماله ، وخاصة بعد أن أوقفت حكومة الهند تجارتها مع العراق ، فجزمت داود من أهم موارد خزينته ، ووافق على التقيّد بالامتيازات الاجنبية ، بحيث تضمن للرعايا البريطانيين حماية ارواحهم وأموالهم ، وحرية التجارة ، ودفع رسوم بنسبة ٣ / % من ثمن البضاعة • كما عمل داود على

(١) للمزيد من التفاصيل ، انظر د. عبد العزيز نوار ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ •
وعز الدين ص ٤٥ •

تحسين علاقته مع الميجر تيلر Taylor خلف ريتش ، ووافق على أن غرض الروس من استخدام البواخر هو التسلط على الشرق الأدنى والعراق ، وأن تعزيز مقاومة الانكليز للخطر الرومي يقتضي استخدام نهر الفرات كطريق للملاحة المنتظمة عبر العراق ، لربط الخليج العربي بالبحر المتوسط ، تمهيدا لربط الهند والشرق الأقصى بأوروبا . ولم يتمكن داود من تنفيذ هذا المشروع بسبب اصطدامه بالسلطان محمود الثاني الذي طلب منه أن يستبدل الجنود النظامية بالجنود الانكشارية ، فامتثل داود ، وحل الفرق الانكشارية دون عنف ، وسجل جنودها كقوات نظامية رسمية للسلطان . واستدعى الضابط الفرنسي ديفو Deveau لتدريبهم ، وأقيمت المصانع لسدّ احتياجاتهم من الثياب والمعدات . ولكن السلطان لم ينظر بارتياح الى هذا الجيش الحديث الذي تشكل في بغداد وفق رغائبه ، لأنه زاد قوة الباشا ، ودعم استقلاله ، ولذا كان لزاما القيام بعمل سريع اذا أريد ألا تحذو الولايات العراقية حذو مصر محمد علي^(١) . وطلب السلطان من داود امداده بالجنود لقتال الروس بعد معركة نأقارينو (١٨٢٧) ، ثم تذرّع برفض داود دفع المبالغ المطلوبة كمساهمة منه في الحرب ، فقرر عزله ، وعهد الى علي رضا باشا والي حلب بهذه المهمة ، نظرا لاطلاعه على أحوال العراق بفضل القوافل التجارية المارة بحلب في ذهابها وايابها بين فارس والعراق والشام .

وغادر علي رضا حلب في أوائل شباط ١٨٣١ ومرّ بالموصل ، وبينما كان في طريقه الى بغداد كانت المدينة تن تحت وطأة الطاعون الذي تفشى فيها بسرعة ، وحصد الالوف من سكانها ، اضافة الى غرق معظم أرجائها بسبب فيضان الدجلة الذي دمرّ خلال يومين حوالي سبعة آلاف منزل على سكانها من المرضى والاصحاء^(٢) ، وانتشرت المجاعة وعمت القوضى . ومع هذه الكوارث التي أضعفت مقاومة داود ، صمم من بقي من أهالي بغداد على الوقوف بجانب داود ، اذا اعتزم علي رضا احتلال المدينة المحاصرة عنوة . ولكن الوالي الجديد تصرف

(١) Holt, op. cit., P. 249 ، وايضا لوتريك ، ص ٢٦٢ .

(٢) انظر عز الدين ، المصدر السابق ، ص ٤٨ - ٤٩ .

بحكمة ، فأعلن أن العفو سي شمل جميع المدافعين عن المدينة^(١) . وبعد وقت قصير دخلت قواته بغداد ، واستسلمت المدينة (ايلول ١٨٣١) ، كما استسلم داود لعللي رضا في معسكره خارج السور ، فعفا عنه وأكرمه لعلمه وسنته ، وأرسله معززا الى الآماتة ، حيث عفا عنه السلطان ، وقلّده عدة مناصب رفيعة كان آخرها مشيخة الحرم النبوي في المدينة المنورة ، ومات هناك ، ودفن في البقيع (١٨٥٠) .

وما أن دخل علي رضا بغداد حتى دبر مقتلة للمماليك ، شبيهة بتلك التي دبرها محمد علي للمماليك مصر (١٨١١) ؛ فقد دعي المماليك لسماع قراءة فرمان التعيين رسميا ، ونص على حكم « بغداد وحلب وديار بكر والموصل » . وحين غادر المكان ، كإشارة متفق عليها ، أزال الرصاص على المماليك من كل صوب ، ففضى عليهم ، وصدر الأمر بقتل من كان منهم في المدينة وخارجها ، ولم تبق للمماليك بعدها قائمة ، وتوطدت أقدام الحكم العثماني هناك . واعتنى داود بعمارة بغداد ، وبنى الجوامع وأنشأ المدارس والمعاهد ، وأتفق على المدرسين ، واحتقر الانهار ، وزاد موارد البلاد ، وغرس الحدائق والبساتين^(٢) .

باشر علي رضا إعادة الحكم العثماني المباشر الى جنوب العراق الذي كانت تسيطر عليه بالفعل عشائر عربية قوية ، أهمها عشائر كعب في عربستان التي كانت موزعة الولاء بين فارس وبغداد ، وعملت للاستقلال عنهما ما أمكن ، وانشغلت بالنشاط التجاري البحري حتى صار ميناء المحمرة ينافس البصرة كما قلنا ، اضافة الى عشائر المنتفق الموالية لبغداد . وكان وجود هاتين العشيرتين يحفظ التوازن في المنطقة التي تميزت بضعف السلطة المركزية ، فارسية كانت أو عثمانية . فقد استخدمت قوات كعب لخضد شوكة المنتفق ، كما استخدمت المنتفق لكبح جماح كعب كلما اتجهت غربا . وفي مسعى الادارة العثمانية في بغداد لاعادة سيادتها

(١) انظر وصف ذلك في لوتكريك ص ٢٦٩ - ٢٧٣ .

(٢) انظر عز الدين ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

على كعب ، طلب علي رضا من شيخها الولاء للسلطان العثماني ، فأجاب الشيخ مهدداً أنه سيطلب معونة حاكم شوشتر الفارسي ، لو ضغط عليه الوالي . وأرجأ الوالي اتخاذ اجراءات عنيفة ضد الشيخ حتى عام ١٨٣٧ ، حين تمكن من الاستيلاء على المحمرة بعد معركة ضد عشائر كعب . وبما أن المحمرة كانت تدخل في نطاق التنافس الدولي بين بريطانيا وفرنسة ، فقد حرصت فرنسة الباشا للاستيلاء على المحمرة قبل أن يسبقه اليها الانكليز ، لتلا تلقي نفس مصير الامارات العربية في الخليج العربي ، حين فرضت عليها بريطانيا معاهدة السلام الدائمة ، كخطوة لفرض السيطرة الكاملة عليها . وبرغم أن حملة الباشا على عشائر وسط العراق وجنوبه لم تستمر الا وقتاً قصيراً ، ولكن ترتب عليها أن فارس تنبعت الى أهمية توطيد دعائم النفوذ الفارسي في تلك المنطقة المتاخمة للعثمانيين ، ولذا سينشب نزاع طويل حول كعب والمحمرة بين الدولتين فيما بعد .

والتفت علي رضا الى الموصل للقضاء على حكم آل الجليلي الذين حكموا قرابة القرن ، وكانوا قد صمدوا مع أهل الموصل أمام جيش نادر شاه الفارسي (١٧٤٧) وأرغموه على فك الحصار عن المدينة ، فكافأتهم الدولة بأن ثبتت في الحكم زعيمهم حسن باشا الجليلي . ولكن ضعف حكمهم فيما بعد ، أطمع فيهم العشائر الكردية ، وأدى الى تقلص حدود ولايتهم لحساب المماليك في بغداد . وفي العشرينات واجه آل الجليلي مصاعب حين ثار أهل الموصل بزعامة منافسيهم آل العمري ضد الوالي يحيى الجليلي ، وطرده لاحتكاره تجارة الغلال ، فعينت الآستانة مكانه قاسم العمري . وبمعونة العشائر العربية استرجع يحيى مدينة الموصل ، وتوطد مركزه حين تحالف مع صفوق شيخ عشائر شمر الجربا ، ونجح علي رضا في ضرب عشائر شمر الجربا بعشائر عنزة القوية . وارسل القائد العثماني محمد اينجه بيرقدار للقضاء على حكم آل الجليلي في الموصل ، فتم له ذلك عام ١٨٣٦ ، وحكم المدينة لتسع سنين أدخل خلالها مختلف الاصلاحات في المدينة .

وحاول علي رضا اعادة الحكم العثماني المباشر الى العتبات المقدسة في كربلاء والنجف ، فلم يحقق نجاحاً يذكر . وحين انحسر خطر محمد علي عن الشام ،

صمم نجيب باشا (١٨٤٢ - ١٨٤٧) خلف علي رضا ، على اخضاع كربلاء ، وتحرراً من نشوب أزمة مع فارس ، أبلغ نواياه مقدماً الى الوكيل الفارسي في كربلاء ، والقنصلين البريطانيين والفرنسي في بغداد . وفي أواسط كانون الثاني ١٨٤٣ دخلت قوات نجيب باشا المدينة عنوة ، برغم احتجاج فارس ، وأعلن أهل النجف طاعتهم لئلا يصيبهم ما أصاب كربلاء ، ووضعت فيها حامية عثمانية لتحويل دون اصطدام الفئتين المتنافستين فيها . ولكن ما أن رحلت الحامية حتى عادت الفتن والنواحي الى ما كانت عليه^(١) .

والتفت علي رضا لتصفية امارات الكردية واعادة الحكم العثماني المباشر الى كردستان . ويرجح أن الاكراد من الاقوام الآرية ، توطنوا في كردستان قادمين من آسية عبر فارس ، وغالبيتهم العظمى سنيون ، وقد لجأوا الى السلطان عندما تعرضوا للبطش من جانب الصفويين الشيعة أوائل القرن السادس عشر . وحين وقعت كردستان في قبضة السلطان ، اعترف بالامارات والعصبيات الكردية الحاكمة هناك . وبينما ساعدت طبيعة البلاد الجبلية على ظهور امارات متناحرة ، كل منها تحاول السيطرة على الاخرى ، برزت الامارة البابانية في القرن الثامن عشر كأقوى الامارات ، ولكن سرعان ما ابتليت بالصراع الاسري داخلاً ، فضعفت ، وأخذت مكانها الامارة الصورانية منذ القرن التاسع عشر وحكمها زعيم قوي هو محمد باشا المعروف باسم (ميركور) أو البك الاعور ، لعله في عينه . وكان داود قد استخدمه حين تولى حكم راوندوز (١٨٢٦) لضرب البابانيين ومقاومة التدخل الفارسي هناك . ورجحت كفة ميركور حتى دان له معظم كردستان ، ولم يبق أمامه سوى الامارة البابانية التي شعر أميرها سليمان بالخطر ، فاستنجد بفارس كالعادة ، فسارعت لنجدته ، وشددت معه الضغط على ميركور الذي طلب معونة والي بغداد فوصلته . كذلك وقف الانكليز الى جانب والي بغداد كجزء من سياستهم المساندة للعثمانيين في وقفهم اليائسة أمام محمد علي ، وتوقف القتال .

(١) للمزيد عن ذلك ، انظر نوار ، المصدر نفسه ، ص ٩٣ - ٩٦ .

وبينما وجه العثمانيون قواهم ضد ميركور خشية توسع سلطته ، سارعت فارس لتحريره على اعلان الولاء للشاه ، لينقذ نفسه من الخطر المحدق به . ولكن ميركور رفض الولاء للفرس الشيعة ، وأمل في عفو السلطان اذا ما استسلم ، فعلا الى رشيد باشا ، ولسوء طالع مات رشيد باشا فأعدمته الآستانة^(١) .

أما الامارة البهدينائية ، فهي برغم قيامها قبل الفتح العثماني للعراق ، الا أنها لم تشكل اماره ذات نفوذ ، لأن الامارتين البابائية والصورائية كانتا تتقاسمان السيطرة في كردستان خلال معظم الفترة بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر . وكانت نهاية الامارة البهدينائية عام ١٨٤٢ على يد محمد اينجه بيرقدار والي الموصل . ولم تلبث أن سقطت بعد ذلك الامارة البوتانية بزعامه آل بدرخان في جزيرة ابن عمر ، وامارة حكاري ، ولم يبق سوى الامارة البابائية بزعامه سليمان الذي عصف بأخويه بعد عزل داود ، وسيطر على السليمانية مقر الامارة . واعتزم علي رضا القضاء عليه لعلاقته الوثيقة بفارس ، ولكن انشغاله باخضاع المتمردين على حكمه ، مدّ في عمر الامارة البابائية وخاصة بعد القضاء على ميركور . بيد أن عبدي باشا والي بغداد أطاح بتلك الامارة (١٨٥٠) ، وذلك بعد أن تخلت فارس عنها نتيجة اسقاط كل ادعاءاتها في حاضرتها السليمانية بموجب معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٩) .

أما القبائل الكردية المعروفة باليزيدية ، فتوزع في منطقتي شيخان وسنجار ، وقد صمدوا في وجه التجريدات العثمانية الموجهة ضدهم من بغداد والموصل ، والرامية الى وقف تعدياتهم على طرق القوافل بين العراق والشام والاناضول^(٢) . وقد خضعت ديار اليزيدية الى ميركور الذي دمر قراهم وقتك بالالوف منهم . ولكن العشائر اليزيدية ظلت بعد مصرع ميركور ، شوكة في جنب العثمانيين حتى عام ١٨٣٨ حين أنزل بها والي الموصل محمد اينجه بيرقدار ضربة موجعة .

(١) انظر لوتريك ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن اليزيدية ، انظر نوار، المصدر السابق، ص ١٢٤ - ١٣٤ .

وانظر أيضا عباس العزاوي « تاريخ اليزيدية واصل عقيدتهم » بغداد ١٩٣٥ .

وتابع ولاية الموصل حملاتهم لاختضاع الزيديين للتنظيمات العثمانية وخاصة التجنيد ، ولكن هذه الحملات لم تنجح الا في عهد ملحت باشا (١٨٦٩) الذي استوفى ما عليهم من أموال الحكومة ، وطبق عليهم نظام القرعة العسكرية ووضع حامية في تل عفر .

وكانت تصفية الامارات والعصيات الكردية ايذانا بانحسار التدخل الفارسي في شؤون العراق ، بكل ما انطوى عليه من تصعيد نزاعاته الى مستوى دولي ، بدل أن تعالج محليا كالسابق ، اضافة الى أنه حرم النشاط السياسي الاجنبي من مجالات كان يدأب على استغلالها ازاء طوائف العراق وعصياته ، لتكون أدوات يستعملها في الوقت المناسب .

حقيقة ، انتشر الامن والسكينة في بلاد كردستان ، وخفت حدّة الصراع الى أدنى حد ، ولكن السيطرة العثمانية أدت ، تدريجيا ، الى اجتماع كلمة الاكراد للتخلص من الحكم العثماني المباشر ، لأنه لم يسفر عن تغيير جذري في أحوال البلاد الاقتصادية والسياسية . وقد حدث ذلك في وقت تصاعدت فيه الحركة القومية العربية في بلاد الشام . أما مشكلة العشائر العربية ، فقد ظلت تشغل بال ولاية العراق الذين قاموا بشن حملات مستمرة ضدها ، بقصد تدمير قوتها أو تأديبها وقمع اضطرابها وجباية الاموال والضرائب منها . وقد عرف نجيب باشا ونامق باشا باتباع سياسة الشدة والعنف دون نتيجة ايجابية تذكر^(١) . بينما عرف محمد رشيد باشا الكوزلكي أي صاحب النظارات ، بسياسة حكيمة تهدف الى اصلاح أحوال العشائر بالتدرج ، وتوجيهها نحو معيشة مستقرة بدل معيشتها المتقلبة المضطربة .

أما خطوط المواصلات عبر العراق ، فقد اشتد التنافس الدولي حولها ؛ ذلك أن انكلترا سارعت بعد الحملة الفرنسية على مصر ، الى مقاومة المشاريع

(١) انظر حول ذلك لوتريك ، المصدر السابق ص ٢٩٤ و ٢٩٥ .

الفرنسية الرامية للوصول الى الهند ، واضطرت لاستخدام طريق العراق للوصول الى أوربة ، كبديل مؤقت لطريق مصر . وقد أوعزت الى شركة الهند الشرقية لاستخدام السفن البخارية (البواخر) لنقل البريد والبضائع الى البحر المتوسط ومنه في اتجاه واحد من طريقين ، يمر أحدهما بمصر فالبحر الاحمر ، ويمر الآخر بنهر الفرات فالخليج العربي ، وذلك للوصول الى الممتلكات البريطانية في الهند بكلفة أقل وسرعة أكبر ، برغم ما كان يقتضيه طريق البحر الاحمر من نقل بري عبر مصر ، وطريق الخليج العربي من نقل عبر بلاد الشام . ولتحقيق التفوق التجاري البريطاني ، وابعاد أي نفوذ سياسي واقتصادي أوروبي هناك ، نشطت الجهود البريطانية لمعرفة أفضل الطريقين ، وعهد الى الكابتن تشسني Chesney بدراسة الطريق المصري والفراتي دراسة مقارنة . وبعد أن اطلع تشسني على مهمة زملائه في مصر ، عاد الى وادي الرافدين وأجرى المسح الاستطلاعي لطريق الفرات من أعلاه الى عانة ، ومنها الى الفالوجة فبغداد فالبصرة ، واستغرق المسح سنة كاملة (حزيران ١٨٣٠ - حزيران ١٨٣١)^(١) .

وفي لندن تشكلت لجنة للمفاضلة بين الطريقين المصري والفراتي ، وللحيلولة دون الزحف الروسي نحو الرافدين والخليج العربي . وأشار تشسني الى هذا الهدف بقوله : « ان أهمية الفرات في المواصلات السريعة تتضاءل بالقياس الى أهميته كحاجز في وجه روسية ، حاجز يستند الى تجارة نامية مفيدة لنا وللمستعمراتنا الشرقية وللبلاد العربية »^(٢) . وقامت بعثة تشسني بمهمتها منذ عام ١٨٣٥ واستغرقت ثلاث سنوات ، واستعانت بإخترتين نقلت أجزاءهما بحرا الى ميناء السويدية على الساحل السوري ، ثم ركبت وأنزلت الباخرتان (دجلة والفرات) في مسكنة على الفرات في منتصف آذار ١٨٣٦ ، ولكن غرقت الباخرة (دجلة) بفعل اعصار عاصف بعد مغادرتها دير الزور ، وتابعت (الفرات) سيرها الى البصرة ،

(١) Hoit, op. cit., PP. 252-3.

(٢) انظر د. زكي صالح « مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني » ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٤٧ .

واتصلت البعثة بالعشيرتين الكبيرتين المسيطرتين على الجزيرة العراقية والبادية الشامية وهما شمر الجريا والعنزة ، وعقد تشمسي اتفاقية مع عشيرة عنزة ضمنت للانكليز التدخل في أمور الصحراء الشامية ، ومساندة عنزة لهم ضد أي هجوم على العراق^(١) . وبينما كان الفرمان السلطاني لعام ١٨٣٤ يمنح الانكليز حق إبحار بواخرهم في نهر الفرات ، تجاوز الانكليز حقهم وأبحرت الباخرة في نهر الدجلة ، وأغضت السلطات العثمانية بسبب حاجتها لدعم بريطانية ضد محمد علي آنذاك . واعترضت فرنسا لان هذا التجاوز حقق لبريطانية مكاسب سياسية واقتصادية هامة أضيفت الى مكاسبها التي خرجت بها من الازمة السورية . فبالإضافة الى احتكارها لمشاريع الملاحة البخارية في العراق ، تحققت لها امكانيات التصدي للنفوذ الروسي الزاحف الى الشرق الاوسط والهند . ولتفادي المشاريع الانكليزية في العراق ، حاول نجيب باشا والي بغداد تسير البواخر في مياه الرافدين ، فنشبت أزمة مع بريطانية ، سويت عام ١٨٤٦ لصالح البواخر البريطانية التي منحت حرية القيام بالاعمال التجارية في نهري الفرات والدجلة . وفي عهد محمد رشيد باشا الكوزلكي ، الذي استلم ولاية بغداد عام ١٨٥٣ بعد عزل نامق باشا ، وحكم خمس سنوات تميزت بالحكم النزيه الصارم الحر ، تأسست شركة ملاحة بخارية وطنية ، توزع رأسمالها مناصفة بين الحكومة والاهالي (١٨٥٥) ، وكلفت شركة بلجيكية ببناء باخرتين (بغداد) و (البصرة) لنقل المسافرين والبضائع في دجلة والفرات ، وبشرت العمل عام ١٨٦١ . وبنت ثلاث بواخر جديدة في عهد خلفه نامق باشا الذي عاد ثانية لولاية بغداد عام ١٨٦١ وحكم سبع سنوات . وتأسست شركة لينتش Lynch في لندن عام ١٨٦٠ ، وحصلت على حق استخدام بواخرها في النهرين عام ١٨٦١ وبشرت عملها في العام التالي ، ما بين بغداد والبصرة ، وترك للسفن الشراعية الوطنية والانكليزية حرية النقل بين الموصل وبغداد . وحاول العثمانيون مقاومة الاحتكار البريطاني للملاحة في العراق ، ولكن الانكليز استندوا الى تساهل علي رضا والباب العالي والفرمانات

(١) نوار ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

الصادرة عنه ، ليجعلوا منها حقوفا ثابتة . وهيمنت شركة لينتش التي عرفت باسم : « شركة الملاحة التجارية في دجلة والفرات » ، على معظم النقل النهري الى ما بعد الحرب العالمية الاولى (١) .

وبرزت المنافسة الدولية أيضا على مدّة السكك الحديدية عبر العراق ، وقد ظهرت أهمية استخدامها على أثر تدخل فارس في شؤون افغانستان وتهديد النفوذ البريطاني في الهند ، وما تلاه من تخلي شاه فارس عن مشاريعه التوسعية وسط آسية بعد استيلاء القوات البريطانية على الاهواز بطريق نهر كارون . ونظر الانكليز بعد نشوب ثورة السيوي في الهند (١٨٥٧) الى طريق العراق كبديل عن المشروع الفرنسي لشق قناة السويس ، ولكن بالمرستون لم يؤيد مدّة سكة حديد عبر العراق ، وانما أعلن تأييده لمدّة خط برقي (تلغرافي) على طول نهر الفرات . واتفقت الحكومة العثمانية مع الانكليز (١٨٦٣) على مدّة هذا الخط من الآستانة عبر آسية الصغرى الى بغداد ، ويتولى الانكليز مدّة من بغداد الى الهند . ونفذ المشروع . وكانت خطوط المواصلات البرقية هي الوسيلة الوحيدة لربط الشرق بالغرب عبر العراق (٢) .

لقد ساعدت المصالح البريطانية سائلة الذكر على تقوية النفوذ البريطاني في العراق ، واستغل الانكليز تناحر العصبيات هناك وظروف التوسع المصري في الثلاثينات ، والضغط الفارسي المتواصل على العراق ، للتدخل في أمور البلاد . كما عملوا لدعم المبشرين البروتستانت ضد المبشرين الكاثوليك المدعومين من فرنسا . وبرغم الضغط البريطاني المستمر على والي بغداد نجيب باشا ونامق باشا اللذين عارضا بنشاط القنصل الانكليزي راولنسون Rawlinson في بغداد ، فقد استمر حكم الاول ست سنوات (١٨٤٢-١٨٤٧) والثاني أكثر من سبع سنوات . وكانت المقيمية البريطانية في بغداد ، والوكالتان في البصرة والموصل ، مراكز النشاط

(١) آيرلند ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢) أنظر تفاصيل أخرى عن مشاريع السكك الحديدية والخطوط البرقية في نوار ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ - ٢٨٠ .

البريطاني في العراق ، ولا سيما من مقيمة بغداد على الدجلة التي كانت ترسو أمامها باخرة ترفع العلم البريطاني ، وتطلق مدافعها لتحية القنصل ، وعليها بحارة من السيوي (الحرس الهنود) ، وفيها طبيب خاص ، يتولى أيضا معالجة كبراء البلاد ، مما يمنح المقيمة مزايا واسعة^(١) . وبينما ركزت مقيمة الموصل اهتمامها على التنقيب عن الآثار ، والنواحي الدينية والاقتصادية ، شغلت مقيمة البصرة بالنواحي الاقتصادية والسياسية ، نظرا لصلتها المباشرة بالهند ، وباعتبارها المحطة النهائية في مشاريع خطوط المواصلات العالمية عبر العراق . وكانت الجالية الانكليزية والجالية الهندية ناشطتين في العراق لخدمة النفوذ البريطاني . وتسابق قناصل انكلترا وفرنسة على اجتذاب طوائف العراق لنشر نفوذهم السياسي بواسطتهم . وبينما عني الانكليز بالمسألة الكردية والعشائر العربية ، نشط الفرنسيون في الميدان الديني لنشر الكاثوليكية ، ومن خلالها نفوذهم السياسي . وكان مجال عملهم النساطرة والكلدان والسريان واليعاقبة . ولكن هذه الجهود التبشيرية اصطدمت بمقاومة المسلمين والمسيحيين في العراق . وحين غزت الارساليات البروتستانتية العراق منذ نهاية حكم المماليك ، قاومها الناس خشية أن تكون مقدمة لاحتلال ديار الاسلام وتحويل المسلمين الى المسيحية . وأدى نشاط مرسل أمريكي لدى النساطرة في الجبال الكردية الى صدام مع الاكراد ، ووقوع أحداث دامية كان سببها التدخل الاوربي في تلك الجهات^(٢) . كذلك كان اليهود والصابئة موضع تنافس شديد بين القناصل الانكليز والفرنسيين . وسعى اليهود لوضع أنفسهم تحت حماية دولة اورية سعيًا وراء الامتيازات التي تساعدهم على الاثراء السريع . ويبدو أن التبشير بين اليهود حقق بعض النجاح ، أما لدى الصابئة فلم يحرز نجاحا يذكر .

وبقي النزاع محتدما على العراق بين فارس والسلطنة العثمانية ، منذ أن

(١) المصدر نفسه ص ٢٩٤ .

(٢) انظر حول نشاط المرسلين الانكليز والامريكان وعواقبه في العراق ، نوار ، ص ٣٠٧ - ٣١٤ .

استولى الصفويون على العراق عام ١٥٠٨ ، وكان يساعد الفرس على غزو العراق والتدخل في شؤونه أن نصف سكانه تقريبا من الشيعة ، بينما كان يساعد العثمانيين على طرد الفرس من العراق أن نصف سكانه الثاني من السنة . وكانت أهم مناطق الاحتكاك بين الدولتين في السليمانية موطن الامارة البابائية ، وعربستان موطن امارة كعب العربية الشيعية . وقد مرّ بنا أن العلاقات العثمانية - الفارسية قد توترت حول عربستان وعشائر كعب ، وخاصة بعد تسوية المسألة المصرية (١٨٤٠) وتعيين نجيب باشا لولاية بغداد الذي أصرّ على فرض السلطة العثمانية في كل أجزاء ولايته . وحين أيد متسلم البصرة مطالب ثامر شيخ كعب في حكم المحمرة ، طالبت فارس بعربستان حتى القرنة ، واستعدت لمحاربة العثمانيين ، وهددت باحتلال البحرين والكويت . وردت السلطات العثمانية بحشد قواتها على الحدود ، ودعت أنصارها من المنتفق وبني لام والبابائين لمحاربة فارس . وسارعت روسية وبريطانية للضغط على الدولتين ، وقبول وساطتهما ، وتشكيل لجنة رباعية من الفرس والترك والروس والانكليز لتخطيط الحدود بين الدولتين ، وعقدت معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧) ونصت على أن تتنازل فارس عن أية مطالب في السليمانية ، مقابل تنازل السلطان عن المحمرة وجزيرة الخضر (عبادان) . وتفرض الضرائب على التجار الفرس بنسبة ٤ ٪ ، وتؤلف لجنة لتخطيط الحدود . وبشرت اللجنة عملها ثم توقفت أثناء حرب القرم التي وقعت فيها بريطانية الى جانب السلطنة ضد روسية ، وانعكس الموقف على صعيد العراق ، فضغبت بريطانية على الشاه لئلا ينحاز الى الروس . وأرسلت بارجتين الى شط العرب ، كدليل على دعم العثمانيين في جنوب العراق . وبعد حرب القرم اتهمت بريطانية شاه فارس بالميل الى الروس ، وبارسال جيشه ضد الامير الافغاني المتحالف مع بريطانية ، وأرسلت حملة الى عربستان عاونتها السلطات العثمانية في العراق ، فهزم الفرس ، ووقعوا معاهدة باريس (١٨٥٦) مع بريطانية . واضطرب نفوذ فارس في عربستان بعد احتلال المحمرة ، وتابعت لجنة الحدود عملها حتى عام ١٨٦٥ ووافقت الدولتان الاسلاميتان على خريطة الحدود ، وبرغم احترام الوضع الارضي الراهن عموما ، فقد استمرت

الخلافات على الحدود بين الدولتين ، حتى عهد مدحت باشا في العراق الذي شهد أول زيارة رسمية لشاه قاجاري للعراق ، وهو ناصر الدين شاه^(١) .

اصلاحات مدحت باشا :

استلم مدحت باشا ولاية بغداد في نهاية نيسان ١٨٦٩ خلفا للوالي تقي الدين باشا الذي حكم عدة شهور بعد نامق باشا . وقد نجح مدحت في جميع المهام الموكلة اليه من قبل ، وأرسل الى ولاية بغداد لاصلاح احوالها .

ويلاحظ أنه طرأ كثير من التعديلات على وضع الولايات الاربع في العراق حتى عام ١٨٦٨ ؛ فقد تحولت البصرة الى متسلمية تابعة لبغداد منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وتضاءلت ولاية الموصل حتى اقتصرت على مدينة الموصل ومنطقة صغيرة حولها ، أما ولاية شيرزور فقد أصبحت غير واضحة المعالم ، وتحت اشراف والي بغداد . وفي منتصف القرن التاسع عشر بعثت ولاية البصرة مجددا ، ولكن بقيت أمورها المالية والعسكرية تابعة لولاية بغداد (١٨٦٣) . ولعل ضعف البصرة عن مجابهة عشائر المنتفق وتقااعسها عن نشر النفوذ العثماني في شرق الجزيرة والخليج ، مما خفض مرتبتها الى المتصرفية ، وأدخل مدحت الترتيبات الادارية الجديدة الى العراق ، بحيث انتظمت البلاد ولايتان هما بغداد وشملت ولايتي بغداد والموصل القديمتين . والموصل وشملت ولايتي الموصل وشيرزور القديمتين . وفي عهد مدحت كانت البصرة تضم المنتفق والعمارة . أما متصرفية نجد فكانت تضم الكويت والاحساء . وحين استرجعت البصرة مركزها كولاية عام ١٨٨٤ أصبحت نجد والاحساء من متصرفياتها^(٢) . وقد جمع مدحت في شخصه صلاحيات الوالي والمشير بسبب الظروف التي واجهته . وكان يعاونه طائفة من الموظفين أبرزهم معاون الوالي (الكتخدا سابقا) ،

(١) نوار ، المصدر نفسه ، ص ٣٤٧ .

(٢) انظر عن التقسيمات الادارية في العراق ، لوتكريك ، ص ٣١٨ ، ونوار ،

ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

والمكتوبجي المكلف بتحرير المكاتبات وحفظها ، والدفتردار المسؤول عن المالية ،
ويعينه الباب العالي . ومدير الامور الاجنبية ، وعلاقته بالقناصل ، وآلاي بك
لقيادة قوات الضبطية .

واقضى قانون الولايات لعام ١٨٦٤ تدريب الاهالي على الحكم المحلي ،
على أن تبقى السلطة العليا للحكومة المركزية ، ولذا تألف المجلس الكبير
(مجلس الولاية) برئاسة الوالي ، ويجتمع أعضاؤه المنتخبون أربعين يوماً في
السنة ، ومهمته النظر في تنمية الاقتصاد الزراعي التجاري ، ومناقشة مقترحات
الوالي بشأن الولاية ، والعناية بالطرق والمنشآت العامة والضرائب ومخالفات
الموظفين . أما القضاء فكان مستقلاً عن السلطة التنفيذية ، ويعتبر ديوان التمييز
أهم هيئة قضائية في الولاية ، وهو مؤلف من رئيس وستة أعضاء ، ثلاثة
مسلمون وثلاثة مسيحيون . وله النظر في دعاوى الاموال والاملاك والجرائم
التي فصلت فيها محاكم الالوية واستؤنفت . ولا ينظر في الامور الشرعية الاسلامية
لأنها من اختصاص المحاكم الشرعية ، ولا في الامور الدينية المسيحية لأنها
تنظر في الهيئات المسيحية المختصة ، ولا قضايا التجارة التي تنظر فيها محكمة
التجارة . ولكن نجاح النظام الاداري والقضاء كان يقتضي وجود آل حازم
نزيه كمدحت الذي لم يبق في منصبه سوى ثلاث سنوات ، تميزت بالثورات
الداخلية والمشكلات الخارجية ، ومع ذلك فقد تسنى له أن ينجز من المنشآت
والاعمال ما لم يتسن مثله لولاة العصر مجتمعين .

وبما أن للعشائر شأناً خطيراً في حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية ،
باعتبارها تشكل جماعات مستقلة ضمن المجتمع العراقي وتحيط بمدن العراق
وقراه ، وتتحكم في طرق مواصلاته ومرافقه ، فقد اعتبر مدحت أن مشكلة
العشائر التي واجهته ، هي جزء من مشكلة الاراضي التي سعى قانون
الاراضي لعام ١٨٥٨ الى حلها دون نجاح يذكر في العراق . فالعشائر
عارضت ادخال النظم الادارية الجديدة لأنها ترمي للسيطرة عليها ،
وجمع كامل الضرائب منها ، واقرارها في الاراضي الزراعية ليسهل على
الحكومة ضبطها وردعها . وبعد اخمد ثورة العشائر في منطقة الحلة جنوبي

بغداد ، تحقق مدحت أن حملات جباية الضرائب من العشائر واستعمال وسائل القمع ضدها ليست كافية ولا مجدية ؛ ولذا سعى الى توطين العشائر وكسب دعمها وربطها بالحكومة ، عن طريق تطبيق قانون الاراضي في ولايته الواسعة الممتدة بين بغداد والبصرة ، والقضاء على الفوضى في ملكية الاراضي ، تمهيدا لادخال التحسينات عليها ومضاعفة مواردها وعائداتها^(١) .

ومعلوم أن الفوضى ترجع الى عوامل متعددة قديمة وحديثة ؛ منها تمسك أحفاد أصحاب الاقطاعات القديمة بوثائق تملكهم للاراضي الاميرية ، والتصرف بها بيعا وشراء منذ أجيال من غير علم الحكومة أو اعترافها . واستيلاء زعماء العشائر ومشايخ القرى ، والموظفين الرسميين على الاراضي الاميرية (الحكومية) وتحويلها الى أملاك شخصية بحيل كثيرة ملتوية ، وهبات الاراضي من جانب الولاة لأصفيائهم وأقاربهم . وحين فشلت محاولات الدولة في استرداد هذه الاراضي ، شجع ذلك أنواع التلاعب فيما يتعلق بملكية الاراضي . وبرغم أن الدولة بقيت المالك الحقيقي ، اذ كان لها (رقبة) الاراضي الاميرية أي ملكيتها الحقيقية ، فإن حقوق تصرف الافراد بها تأكدت بسندات تسجيل الاراضي (الطابو)^(٢) ، وتفويض حاملها حق التصرف بالاراضي المسجلة فيها .

وقد أراد مدحت معالجة مشكلة توطين العشائر ، باستغلال الاراضي ، وخلق ظروف مواتية للعشائر ، وتوجيهها نحو الانتاج الزراعي ، فتستبدل القوانين المدنية والعلاقات الزراعية بالعرف العشائري ، وتحيا حياة مستقرة بدل التنقل والبدادة . ولتحقيق هذه الغاية ، طرح مدحت مساحات ضيقة أو واسعة من الاراضي الاميرية لتفويضها الى الراغبين فيها بأقساط ضئيلة تدفع دوريا . ومنح

(٢) انظر آيرلند ، المرجع السابق ، ص ٥٨ . وانظر ايضا Helt, op. cit., p. 250.

(١) الطابو هو الرسم الحكومي الذي يستوفى مقدما في مقابل منح حق التصرف بالارض ، على أساس أن الدولة هي المألفة الحقيقية للارض . وقد عرفت عملية تسجيل الاراضي (الطابو) في العراق باسم (تفويض) أي تفويض دافع (الطابو) حق التصرف بالارض .

هذا الحق بصفة خاصة لشيوخ العشائر على أرض تتسع لعشيرتهم ، وللقرويين الذين كروا نهرا أو غرسوا بستانا ، ولأصحاب الاقطاعات القديمة من التيماريين . واستمر العمل في سياسة تفويض الاراضي الاميرية في عهد خلفاء مدحت ، وكانت عملية التفويض تتم عن طريق الاعلان والمزايدة طبقا لقانون الاراضي ، ولكن مدحت تجاوز القانون لصالح أهل البلاد من الفلاحين والزرايع . من ذلك أنه أمر بتفويض مساحات من الاراضي الاميرية بأسعار زهيدة لا بالمزايدة ، حتى يمكن الفلاح الفقير من تسجيل قطعة باسمه ، ولكيلا تقع الاراضي بيد كبار الملاك أصحاب الرساميل . وذلك ايمانا منه بأن الفلاح هو القادر على اصلاح الارض وزيادة دخلها ، وبالتالي زيادة الاموال المربوطة عليها . وتصرف مدحت أيضا في تطبيق القانون ، فأعفى البساتين المغروسة حديثا من الضريبة لمدة ست سنوات ، ولكن هذا لم يمنع من ظهور الاقطاع الواسع الذي قاومه مدحت إبان حكمه ، ولكنه لم يستطع أن يزيله . ولذا أصبح كثير من شيوخ القبائل وأصحاب الرساميل ملاكا لاقطاعات غنية واسعة ذات موارد طائلة^(١) .

لقد عني مدحت عناية خاصة باصلاح طرق الري وشق القنوات والترع واقامة السدود ، لزيادة الاراضي القابلة للتفويض ، ولتمكين الاهالي من استصلاحها ، واجتذاب العشائر اليها لزراعتها ، وبذلك يرتبط الشيوخ بأراضيهم وزروعهم ونخيلهم . وبالمقابل أصبح شيخ العشيرة الذي كان بالامس معاديا للحكومة ، رهينة بيدها لئلا تقطع المياه عنه ، أو تصادر زرعه ورزقه . وباعتباره رئيسا للمجتمع الزراعي في منطقته ، فسوف يسهل جباية أموال الدولة منهم . ولكن نجاح الحكومة في توطئ العشائر على هذا النحو كان محدودا . فمن ناحية لقيت الحكومة صعوبات جمة في تسجيل الاراضي لأن القائمين على دائرة التسجيل (الطابو) لم يكونوا على مستوى لائق من الاهلية والنزاهة . اضافة الى أنه لم تتوفر لديهم خرائط المساحة التي تحدد الملكيات بوضوح ، فكانت قطعة الارض أحيانا موضع نزاع بين عدة ادعاء ، كل منهم يقدم شهوده

(١) انظر امثلة عن ذلك في لوتكريك ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ - ٢١٤ .

ومستنداته . ومن ناحية أخرى ارتاب معظم زعماء العشائر بمشروع الحكومة وأدركوا أن الغاية من توطئتهم هي تفكيك قواهم وتجنيد أبنائهم وترتيب الأموال عليهم . وكانت النتيجة أن سارع التجار والمضاربون وبعض الزعماء العشائريين إلى ابتياع سندات الطابو ، فأصبحوا ملاكا كبارا خاضعين لسلطان الحكومة . ومن أبرز أمثلة ذلك ما جرى لمشيخة عشائر المنتفق التي تعاون زعيمها ناصر السعدون مع مدحت ، وتعهد بتطبيق قانون الولايات والغاء مشيخة المنتفق ، وسلم بتحويل الأراضي التي تنزل فيها عشائره (الديرة) إلى متصرفية يتولى فيها منصب المتصرف ، وبنى بلدة الناصرية لتكون عاصمة للمتصرفية ، وعني بعمرائها وبقيت المتصرفية في آل السعدون إلى أن ألغيت ، بعد رحيل مدحت بسنوات قليلة . ففي عام ١٨٧٤ عين ناصر السعدون واليا على البصرة التي جعلت ولاية مستقلة عن بغداد ، مع ضم متصرفية المنتفق إليها ، وطبق قانون الأراضي على (ديرة) المنتفق ، فحصل ناصر وآخرون من أسرته على معظم سندات الطابو . وفي عام ١٨٧٥ نقل ناصر من منصبه إلى القدس ثم إلى الآستانة بعد عامين حيث استبقي هناك ، وعين عضوا في مجلس الشورى حتى وفاته عام ١٨٨٥ . والتفت عشائر المنتفق حول منصور شقيق ناصر عام ١٨٨٠ ، ورفعت لواء المعارضة ، ولكن الحكومة تغلبت عليه بصعوبة ، عام ١٨٨٥ ، ثم بقي إلى الآستانة حيث مات فيها بعد سنة . وظل آل السعدون زعماء المنتفق مصدر ازعاج للدولة التي كانت تنفي المعارضين مثل سعدون ابن عم ناصر الذي توفي في منفاه بحلب (١٩١٠) أو تستخدم الموالين ، مثل عجمي بن سعدون الذي قرّبه الاتحاديون لتهديد حركة السيد طالب النقيب في البصرة^(١) .

ويرجع الفضل إلى مدحت في تزايد نفوذ الحكومة بين العديد من العشائر ، ودفعها نحو الاستقرار والزراعة^(٢) ، وذلك حين طبق نظام (الطابو) ، وسهر على

(١) انظر د. عبد الكريم غرايبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٩ ، وأيضا إيرلند ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢) من مظاهر اعتماد العشائر على الحكومة ، أنه حين صار نهر الفرات يفيض أكثره من فرع الهندية وأقله من فرعه الآخر الذي يمر بالحلة ، تخوفت العشائر على شطوطه من الجفاف ، فجلب المهندسون الفرنسيون لاصلاحه ، وتم ذلك عام ١٨٩١ .

تنظيم الري وتوزيعه بالعدل ل عمران البلاد ، وأبطل الضرائب والرسوم التي كانت تفرضها الزعامات العشائرية ، ومنع المصادرات واكتفى بضريبة العشر على الحاصلات الزراعية . وكذلك سعى مدحت الى تنفيذ سياسة (العثمنة) بتأمين تجانس السكان في العراق ، واذابة الفوارق الفكرية بين العربي والكردي والسني والشيعي والعشائري والفلاح والمدني ، وذلك بادخال التعليم الحديث ، واقامة المدارس الرشدية المدنية والعسكرية ، وتأسيس مدرسة ابتدائية في مراكز الاقضية ، وأنشئت مدرسة ثانوية في بغداد (١٨٧٠) ، وتأخر انشاء مدرسة البنات الابتدائية حتى ١٨٩٨ ، كما أنشئت مدرسة صناعية لتخريج الفنيين اللازمين للصناعات النسيجية الجديدة ومساها ، كما عني المسيحيون واليهود بانشاء المدارس في المدن . وأنشأ مدحت مطبعة (الزوراء) عام ١٨٦٩ لنشر الجريدة الرسمية باللغتين العربية والتركية ، واذاعة أخبار الوالي وحركات العشائر وبلاغات الحكومة والامور الاقتصادية ، اضافة الى نشر أسباب المعرفة .

وسجل التعليم بعد مدحت تطورا سريعا ؛ فبينما كانت نسبة المتعلمين عام ١٨٥٠ لا تزيد عن نصف في المائة من سكان المدن ، أصبحت عام ١٩٠٠ تتراوح بين ٥ - ١٠ في المائة^(١) . وبعد الانقلاب الدستوري على السلطان عبد الحميد (١٩٠٨) تعطلت النسخة العربية ، واستمرت التركية في الصدور ، مع تعصب للاتحاديين الذين وجد الزعماء العرب أنهم شرّ على المستقبل العربي من استبداد عبد الحميد نفسه ، ما داموا دعاة نشيطين لاستعباد وتريك جميع عناصر السلطنة . كذلك عني مدحت ببغداد لتكون جديرة بمركزها كعاصمة لولاية واسعة هامة^(٢) ، وكرى الانهار وأقام السدود لتنظيم الري ، ولدرء عواذي الفيضان ، وأصلح النظام المالي والضريبي ، وأقام المباني للإدارة الحكومية ومرافق التعليم والصناعة ، وأصلح المواصلات ، وربط بغداد بضاحيتها الكاظمية بواسطة الترامواي ، وزودها

(١) لونكريك ، ص ٣٢٢ .

(٢) انظر للاستزادة عن المرافق والمنشآت في هذا العهد ، محمد بهجة الآلري ، المصدر السابق ص ١٣ - ١٤ نقلا عن (أخبار بغداد) لمحمود شكوي الألوسي .

بمشفى كبير من تبرعات الاهالي ، وحديقة عامة تعزف فيها موسيقى الجيش ، وأنشأ المهاجر الصحية ، وطبق قوانين التنظيمات في البصرة والموصل ، وأنشأ في كل منها ثكنة عسكرية ودارا للحكومة . كما ضبط الموازين وأصلح النقد وشجع الملاحة النهرية وفرض نظام التجنيد على الولاية . وكان لهذه المحدثات في الادارة والتعليم والقضاء والصحة والمواصلات البرية والنهرية والصناعة والتجارة آثار واضحة في الحياة العامة ، وفي رفع المستوى الثقافي للاهلين ، وكانت قد فتحت مراكز بريد بريطانية - هندية في بغداد والبصرة عام ١٨٦٨ ، وبعد عشر سنوات شاركت السلطنة في مؤتمر باريس (١٨٧٨) حيث دفعت اشتراكها في الاتفاقية البريدية ، ثم فتحت مراكز البريد العثمانية لسد حاجات العراق ، ومدّت خطوط البرق (التلغراف) الى جميع حواضر العراق ، وتحسنت وسائل المواصلات ، وبدأ عدد من العربات يحل محل الدواب والجمال على بعض الطرق الرئيسية^(١).

وتولى حكم بغداد بعد مدحت وحتى الانقلاب الدستوري ، ستة عشر واليا خلال ستة وثلاثين عاما ، كان بينهم التركي والكريدي والالباني والعربي . وتوطد الامن والنظام بفضل وفرة الحاميات العسكرية وتحسن مستوياتها ، اضافة الى استخدام البرق والزوارق المسلحة في قمع حركات العشائر . وكان على السلطنة أن تحافظ على العراق ، وتحول دون وقوعه في الشباك البريطانية وخاصة بعد أن تطورت المصالح البريطانية في العراق على نحو شكل خطرا محققا على مستقبل البلاد . فلم يعد القنصل البريطاني يطلب مراعاة الامتيازات وردع الاعتداء على التجار والمبشرين ، وانما أصبح المقيم البريطاني في بغداد حاميا لشركات ملاحية كبرى ذات مكاسب مالية ضخمة وعلاقات تجارية واسعة ، وحارسا لخطوط برقية بذل مواطنوه الانكليز الاموال ادها ، ومسؤولا عن عدد من المدارس والمشافي . وكانت المصالح البريطانية تزداد اهمية في اسرته يوما عن يوم ، مما جعل بريطانية تتشبث بأرضه وتهكر في كيفية الاستحواذ

(١) لوتكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

عليه ، وخاصة لقربه من الهند ، وضرورته للمواصلات الامبراطورية . وكان على العروبة في العراق أن تواجه المطامع البريطانية ، اضافة الى التيارات التركية الطورانية التي برزت بعد الانقلاب الدستوري (١٩٠٨) . وكان للعروبة في العراق جذور عميقة مستمدة من الاسلام والقرآن وكتب التراث العربي . فالحكام الماليك في بغداد تكلموا التركية الى جانب العربية ، وقربوا العلماء والشعراء العرب اعتدادا بمكانتهم لدى الشعب ، وشجعوهم على الاتساج الادبي والعلمي . وقد شهد عهد الماليك ، ولا سيما أيام داود باشا ، تفوق اللغة العربية على الفارسية والتركية اللتين تسربتا الى العراق مع الجالية الفارسية في كربلاء والنجف ، ومع رجالات الحكم والادارة الاتراك العثمانيين . ولم يتخلص النتاج الادبي في العراق من آثارهما الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، برغم التأثير التركي المنظم الذي ظهر بعد انشاء المدارس الرشدية في مراكز الاقضية وتمثل في لغة التدريس ، فلم يتخلّ خريجوا هذه المدارس الرسمية عن انتمائهم العربي وأمانهم القومية . ويعتبر أبو الثناء الالوسي ١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ (١٨٠٢ - ١٨٥٣ م) مؤسس الحركة العلمية والادبية في العراق في عصوره الاخيرة^(١) . ويعتبر مع عبد الغني جليل وعبد الغفار الاخرس ، من رواد الحركة الادبية في العراق ، ومن أبرز الداعين الى أن يحكم العرب أنفسهم ويتخلصوا من صلف الترك وسيطرتهم . ونظرا لبعدها عن العراق وصعوبة مواصلاته ، لم تكن الحركة العربية فيه كمثيلتها في الشام لأنها اتصلت بأفكار العرب وتأثرت بها قبل العراق وبنحو أعمق ، كذلك لم تصل الصحف الشامية والمصرية الى العراق ، في حين كانت (الجوائب) أبرز الصحف العثمانية المقررة في حواضره^(٢) .

وقد شارك كثير من العراقيين في البعثات العربية كالمندوب الادبي ، ومن أبرزهم : الأعظمي - البغدادي الذي أصدر مجلة تعبر عن أغراض

(١) انظر ترجمته وآثاره في محمد بهجة الاثري « محمود شكري الالوسي وآراؤه اللغوية » مطبوعات معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٥٨ ، ص ٣١ - ٣٦ .
(٢) انظر حول الصحافة في العراق ، روفائيل بطي « تاريخ الصحافة في العراق » مطبوعات معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٥٥

المنتدى ، سميت (لسان العرب) ثم (المنتدى الادبي) . كما شارك في جمعية العربية الفتاة السرية نفر من أبرز العراقيين مثل ياسين الهاشمي وجميل المدفعي ومولود مخلص وعلي جودة الايوبي وجعفر العسكري وطله الهاشمي وناجي السويدي وغيرهم . أما جمعية العهد السرية فقد شكلها ليف من الضباط العرب معظمهم عراقيون وشاميون ، وشارك بعضهم في الثورة العربية الكبرى (١٩١٦) وفي الحكم العربي بدمشق (١٩١٨ - ١٩٢٠) وفي الثورة العراقية (١٩٢٠ - ١٩٢١) ، ومنهم أركان في الوزارات العراقية وفي الجيش العراقي^(١) .

ولا ننهي الكلام على العراق دون الاشارة الى مشروع سكة حديد بغداد الالماني الذي كان من أبرز مظاهر سياسة الاتجاه نحو الشرق الالماني^(٢) ، التي كانت تحظى بتأييد مجموعة من الرأسماليين الالمان ، وترمي الى بسط نفوذ المانية فيما وراء النمسة أي في الدولة العثمانية ، بواسطة التوسع العسكري ، وان تعذر ذلك ، فبالتعطل الاقتصادي .

واذا كانت روسية أهم خصم لبريطانية خلال القرن التاسع عشر ، في ما تعتبره بريطانيا مناطق نفوذها الخاصة في آسية ، فقد أصبحت المانية ذلك الخصم في النصف الاول من القرن العشرين . ومن المعلوم أن المانية نهضت في السبعينات من القرن التاسع عشر كقوة صناعية وعسكرية واقتصادية عالمية ، واستفادت من تدهور مكانة بريطانيا وفرنسة في السلطنة العثمانية ، بسبب استحواذهما على عدد من ممالك السلطان في آسية وافريقية ، وسارعت للتقرب من السلطنة والتعاون معها . وفي نفس العام الذي أنجز فيه الالمان انشاء سكة حديد برلين - الآستانة (١٨٨٨) ، عقد اتفاق بين الدولتين لمدة سكة حديد عثمانية في الافاضول ، وتوطدت العلاقات بينهما ، بقيام الامبراطور غليوم الثاني (ولهم) بزيارته الاولى للآستانة

(١) انظر الامير مصطفى الشهابي « القومية العربية » مطبوعات معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٥٨ ص ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٦ .

(٢) ويعرف بالالمانية : Drang Nach Osten

في العام التالي • وفي الزيارة الثانية للأستانة عام ١٨٩٨ ، وبفضل ما تخللها من تفاهم ودي مع السلطان عبد الحميد ، وتصريح قوي يدعم حركة الجامعة الإسلامية التي يرعاها ، مهد الامبراطور السبيل للحصول في العام التالي على امتياز سكة حديد تصل بين قونية فالموصل فبغداد فالبصرة والخليج •

في البدء لم تنظر بريطانيا بانزعاج وقلق الى اهتمام المانية المبكر في شؤون السلطنة ، لأن منح الالمان امتياز سكة حديد بغداد ، كان في رأي بريطانيا وسيلة لوقف الاطماع الروسية والفرنسية • بيد أن توسع الصناعة الألمانية ، وغزو بضائعها الاسواق التي كانت تعتبر حتى ذلك الوقت أسواقا للبضائع البريطانية ، والنمو المفاجيء للأسطول التجاري الألماني ، والآمال الاستعمارية للسياسيين الالمان ، والمظاهرات الصاخبة المناوئة لبريطانية عشية حرب البوير ، كلها أقنعت الحكومة البريطانية بأن نفوذها السياسي لا أسواقها فقط ، مهددة بدرجة خطيرة^(١) . كذلك اهتمت الحكومة والرأي العام في بريطانيا بسكة حديد بغداد لما تنطوي عليه من تهديد جدي لاحتكارات بريطانيا في العراق ، ولسيطرتها على مياه الخليج وطريق الهند نفسه • وبما أن القسم من سكة الحديد الذي سيتمتد بين البصرة والخليج هو ما كان يقلق بريطانيا ، فقد سعت لمنع بنائه ، بعقد اتفاقية سرية مع شيخ الكويت ، مبارك الصباح (١٨٩٩) • وبموجبها تعهد مبارك بالآلا يعقد أية اتفاقية مع دولة أخرى ، وألا يتنازل عن أي جزء من أراضي الكويت ، ولا يؤجره لاية دولة أو شركة • وبالمقابل تعهدت بريطانيا بحماية مبارك وتقديم معونة مالية له ، ولذا خابت جهود ألمانية عام ١٩٠٠ حين طلبت شراء عشرين ميلا على ساحل الكويت ، لانشاء المحطة النهائية لسكة الحديد • كما قاوم لورد كيرزن نائب الملك في الهند (١٨٩٩) محاولات السلطنة لبسط سيطرتها من جديد على الكويت (١٩٠٣) ، اذ أرسل لمعونة مبارك طرادا بريطانيا مرتين ، ثم بعد تهديد ابن الرئيس للكويت ، بتحريض من العثمانيين أرسل ثلاثة طرادات الى

(١) برلند ، المصدر السابق ، ص ٢٦ •

الميناء ، وأحبط محاولات أقارب مبارك لخلعه^(١) . وكان كيرزن عام ١٨٩٨ قد أحبط مشروعا روسيا لبناء سكة حديد تصل بين ميناء على الساحل السوري والكويت ، ويعرف بمشروع الكونت فلاديمير كابنيست Kapnist شقيق السفير الروسي في فيينا ومن رجال الاعمال ذوي النفوذ في البلاط القيصري . وانبرى كيرزن لمعارضة المشروع على أساس أنه ضار بالمصالح البريطانية في الكويت . ولم تكثرث بريطانيا بادعاء الآستانة بأن الكويت قائمة قديمة تابعة للبصرة منذ ولاية مدحت باشا ، وأن شيخ الكويت قائم مقام معين من طرفها . وتعقدت المشاكل الناجمة عن امتياز سكة حديد بغداد وتشعبت حين طلبت فرنسا امتيازاً لمدى سكة حديد بين دمشق وحماة حتى حلب مع فروع له ، وانشاء موانئ طرابلس وحيفا ويافا . وقدمت مشروعا آخر لربط العراق بالبحر المتوسط ، بمدى سكة حديد بين حمص وبغداد ، بقصد تسويق المنتجات الزراعية التي تجود هناك .

ولحل المعضلة ، اقترحت المانية ترك انشاء القسم الذي سيمتد بين بغداد والبصرة الى شركة عثمانية تساهم فيها الدول الاوربية ، مقابل حصول المانية على امتياز لمدى سكة حديد بين حلب والاسكندرونة ، لربط سكة حديد بغداد بالبحر . وافقت الآستانة ، ولكن بريطانيا رأت أن تكون حصتها من الاسهم هي الراجحة في الشركة العثمانية المرتقبة . وظلت القضية معلقة كغيرها ، حتى وقعت السلطنة وبريطانية في آب ١٩١٣ على اتفاقية السكك الحديدية ، وأعلنت السلطنة في بيان ملحق بها ، أن شركة حديد بغداد قد تخلت عن جميع الحقوق الممنوحة لها لتمديد السكة الى ما بعد البصرة ، ولانشاء مرفأ في الخليج^(٢) . وتأكد ذلك في الاتفاق على الحقوق والامتيازات الذي توصلت اليه بريطانيا والمانية في منتصف حزيران ١٩١٤ ، ووقعتا عليه بالاحرف الاولى . ولكن الحرب أطلحت بهذه التسويات الطويلة المعقدة ، وكان قد أنجز من سكة حديد بغداد بحلول ١٩١٤ ، القسم المتد بين بغداد وسامراء .

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ١٨ - ١٩ .

(٢) انظر نص الاتفاقية في الحصري ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١٢ .

أما إقليم عربستان ، فقد اعتبر جزءاً من الدولة الفارسية في معاهدة أرضروم (١٨٤٧) ، وبذلك أصبحت عتائر كعب أقلية عربية في فارس ، وتعرضت لتأثيرات فارسية متنوعة. وحين تولى عرش فارس رضا بهلوي (١٩٢٥)، قضى على إمارة المحمرة العربية ، وحاول إزالة صبغتها العربية وثقافتها القومية ، ودمجها في دولة (إيرانية) واحدة^(١) .

و حين اشتدت وطأة الاتحاديين ، واحتكروا المناصب العليا ، انتقد المستنيرون العرب ذلك صراحة ، ولكن الحركة العربية في العراق لم تنشط للتخلص من تسلط التركي وتشارك في الثورة العربية عام ١٩١٦ ، الا بعد أن خاب أملها باستهلال عهد من المساواة بين الترك والعرب وفق المشروطية (الدستور) . واتضحت نوايا الحكومة نحو العرب ، حين اتفقت مع شركة لينتش على تأسيس (شركة الملاحة العثمانية في أنهار دجلة والفرات وشط العرب) ، وعيّن لها مدير انكليزي ، شملت سلطته بواخر لينتش والبواخر العثمانية ، وأعطيت امتياز احتكار الملاحة والتجارة في أنهار العراق ، على حساب المصالح والحقوق العراقية الوطنية .

وأثار النواب العرب في مجلس المبعوثان ضجة كبرى حول الاتفاق ، وأخرجوا الحكومة . ولكن عددهم القليل (٤٠ نائبا من مجموع ٢٦٠ نائبا) لم يكف لاسقاط الحكومة والاتفاق ، لأن الاتحاديين كانوا قد تدخلوا في الانتخابات لضمان غالبية تركية موالية في مجلس المبعوثان ، وعطلوا بذلك حق العرب في شغل ٥/٢ مقاعده ، بحسب نسبتهم العددية في السلطنة آنذاك .

وقد أرسل العراق الى مجلس المبعوثان سبعة عشر نائبا ، منهم طالب باشا النقيب عن البصرة ، وعبد المحسن السعدون عن المنتفق ، وعبد المجيد الشاوي عن

(٢) انظر للاستزادة د. مصطفى عبد القادر النجار « التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب » البصرة ١٩٧٤ .
وايضا د. فاضل حسين « مشكلة شط العرب » مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٩٧٥ .
وايضا د. عبد العزيز سليمان نوار « العلاقات العراقية-الارانية » القاهرة ١٩٧٤ .

العبيد ، واسماعيل حقي بابان عن الاكراد . ولم يكن بمستطاع النواب العرب اقناع الاتحاديين بجعل العربية لغة التدريس في المدارس الا عام ١٩١٠ ، وفي كلية الحقوق ودار المعلمين في بغداد عام ١٩١٤ .

ومعلوم أن البصرة كانت موئلا للمعارضة العربية ، فقد تشكلت فيها جمعية البصرة الاصلاحية برئاسة طالب النقيب (١٩١٣) ، وحضر عراقيان المؤتمر العربي الاول في باريس أحدهما توفيق السويدي ، وبعد أقل من عام دخلت البوارج البريطانية مياه شط العرب ، وتم احتلال البصرة في أواخر تشرين الثاني ١٩١٤ . ثم حاصر العثمانيون الكوت خمسة شهور ، فاستسلمت حاميتها الانكليزية ، ووقع بيدهم ١٣ ألف أسير . وفشلت محاولة لشراء ضمير القائد العثماني بمليوني جنيه^(١) . وتابع الانكليز زحفهم في أواخر عام ١٩١٦ ودخلوا بغداد في آذار ١٩١٧ .

بلاد الشام في عصر النهضة :

أطلق اسم بلاد الشام على البلاد التي تحدها جبال طوروس شمالا وصحراء سيناء وخليج العقبة جنوبا ، والبحر الابيض المتوسط غربا وبادية الشام شرقا . وقد استهل القرن التاسع عشر وفي بلاد الشام أربع ولايات هي ولايات حلب ودمشق وطرابلس وصيدا . وكانت ولاية دمشق أوسع هذه الولايات وأكثرها سكانا ، ومركزها مدينة دمشق التي اتسعت طوليا من حي الصالحية في الشمال على سفوح جبل قاسيون ، الى حي الميدان في الجنوب على طريق الحج باتجاه حوران والمدينة المنورة .

خرج الشام بعد موت أحمد باشا الجزائر (١٨٠٤) ، كما يقول كرد علي « مقلّم الاظفار معروق العظام بل مقطّع الاوصال سييء الحال »^(٢) . وزاد الحال سوءا التهديد الوهابي الذي تكررت غزواته على تخوم البادية التي تفصل الشام

(١) انظر حول ذلك عباس العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ج ٧ ص ٢٩١-٢٩٣ .

(٢) انظر محمد كرد علي « خطط الشام » دمشق ١٩٢٥ ، ج ٢ ص ٢٥ .

عن الجزيرة العربية ، بحيث صار العثمانيون يخشون ضياع الشام والحجاز من أيديهم . وعيّن ابراهيم باشا والياً في دمشق ، مع اماره الحج (١٨٠٥) ، واستطاع ايصال قافلة الحج الشامي الى مكة بعد عنت كبير . وخلفه عبد الله باشا العظم والياً في دمشق للمرة الثالثة ، فنجح في الوصول الى الديار المقدسة بعد دفع مبلغ كبير من المال للوهابيين ، وبعد أن خاض ضدهم معارك هلك فيها غالب عسكره . واستلم يوسف باشا الولاية (١٨٠٧) فأعلن أنه سيقهر صلف الوهابيين ، ولم يكذب يارح دمشق متجهاً نحو الحجاز ، حتى فوجيء بهجوم الوهابيين ، فاضطر للتقهقر ، وتكبد خسائر فادحة . وفي محاولة لستر فضله ، باشر ظلم الناس وتكديس المال مستغلاً انشغال السلطنة بمشاكلها الداخلية والخارجية ، وبرغم أنه أرسل ألف كيس رشوة للإستانة ، فقد أمر السلطان محمود الثاني بعزله واعدامه ومصادرة أمواله ، وكلف بذلك والي صيدا سليمان باشا الكرجي (١٨٠٥ — ١٨١٩) وهو من مماليك الجزائر . واصطدم الطرفان قرب داريا والجديدة على مسافة مبن دمشق ، فاندحر يوسف باشا ، وهرب الى اللاذقية ومنها الى دمياط بحراً مع بعض أعوانه (١٨١٠) . وقد عرف سليمان باشا بالامانة والعدل ، وكان الأسف عليه عاما حين توفي (١٨١٩) ، وخلفه في ولاية صيدا عبد الله باشا (١٨١٩ — ١٨٣٢) .

أما في ولاية دمشق فقد حكم صالح باشا الكوسا (١٨١٦) لسنتين ، وتلاه سليمان باشا ، فدرويش باشا (١٨١٩) . وطلب عبد الله باشا من الامير بشير الثاني الشهابي حاكم جبل لبنان أن يساعده ضد خصمه درويش باشا في نزاعهما على حدود نابلس . وكاد عسكر الامير أن يرجع الكفة لصالح عبد الله باشا (١٨٢١) ، لولا أن أعلن السلطان محمود تمرّد عبد الله باشا ، واحالة ولايته الى عهدة خصمه درويش باشا ، مما اضطر الامير الشهابي الى الالتجاء لمحمد علي في مصر الذي تلقاه بالحفاوة والاكرام ، طمعا في معوته المقبلة له في خطته التي وضعها لضم بلاد الشام . وتوسط محمد علي لدى السلطان ، وسعى للعفو عن الأمير والباشا ، وتثبيتهما في مركزيهما السابقين . ومنذ ذلك الحين ، بقي الشهابي على صلة وثيقة بمحمد علي ، يتفهم سياسته ويسعى جهده لمعاوته وتحقيق رغائبه ، وبشير من ناحيته يريد الاستعانة بالقوة المصرية لاكمال تنفيذ خطته في القضاء على الأمراء

والمشايع الاقطاعيين لتجريدتهم من سلطاتهم ومواردهم المالية . وعندما زحف ابراهيم باشا لاحتلال الشام (١٨٣١) انضم اليه الامير بشير وساهم في الفتح ما استطاع ، فقدّر محمد علي مساعدته وأطلق يده في شؤون الجبل ، وكانت هذه فرصة الامير لضرب رجال الاقطاع وسجن معظمهم ، ففر البعض الى جبل حوران، والتحق آخرون بالجيوش العثمانية المنهزمة أمام ابراهيم باشا .

وقبيل وصول الحملة المصرية الى الشام ، ثار أهالي دمشق ضد الوالي سليم باشا (١٨٣٠) الصادر الاعظم السابق ومبيد الانكشارية ، حين أراد أن يطبق قانون رسوم الاحتساب سداً لنفقة الجند ، بوضع رسم على كل عقار ، كما هو الحال في الآستانة . فثارت المدينة ، وضرب الوالي (العامة) من أبراج القلعة بالقنابل ، ولكن الاهالي ضيقوا عليه الخناق وقتلوه . واجتمع أعيان دمشق ورتبوا حكومة موقته ، ولبثوا يترقبون انتقام السلطنة ، ولكن ورد الخبر بخروج الحملة المصرية باتجاه الشام ، فسكن روعهم بعض الشيء ، وصرفت الآستانة النظر عن ثورة الاهالي ، واضطرت لانتحال الاعذار لهم^(١) .

أما ولاية حلب ، فلم تشهد أحداثاً أفضل من أحداث دمشق . وقد تولى حكم الولاية في النصف الاول من القرن التاسع عشر سبعة وعشرون والياً ، لم تتجاوز مدة معظمهم السنة الواحدة ، وبعضهم سنتين أو أكثر قليلاً . وفي عهد مصطفى باشا ١٢١٢هـ / ١٧٩٧م تفاقم النزاع بين الانكشارية والاشراف على السلطة في حلب ، وتمثل في واقعة جامع الأطروش ، حيث قتل عدد كبير من الاشراف . وبعد حوالي خمس سنوات ، استلم يوسف باشا ولاية حلب (١٢١٧هـ / ١٨٠٢م) ، فأندز الطرفين المتخاصمين بالتزام السكينة ، ورتب غرامة ٣٠٠ كيس على البادية بالعدوان . وبعد احدى عشرة سنة تمكن الوالي محمد جلال باشا (١٢٣٨هـ / ١٨١٣م) من القضاء على زعماء الانكشارية أثناء وليمة صنعها لهم ، مستهلاً بذلك ما سيفعله محمود الثاني بهم بعد عشر سنوات^(٢) ،

(١) محمد كرد علي ، الخطوط ، ج ٣ ص ٤٢ .

(٢) محمد كامل النزي « نهر الذهب في تاريخ حلب » ج ٣ ، طب ١٣٤٥ / ١٩٢٦

ولكن العصبية الانفشارية لم يَقْضَ عليها نهائيا الا بعد أن أنشئت الادارة المصرية في الشام . وقد تعطلت الحركة التجارية في حلب ، بسبب الاضطرابات المستمرة في عهد هذا الوالي الذي تفنن في الاختلاس والقتل والمصادرة . وثار الاشراف ضد فساد حاشية الوالي خورشيد باشا (١٢٣٥هـ / ١٨١٩م) وانضم اليهم جماعة من الانفشارية الفارين من ظلم جلال باشا ، وقتلوا كتحدا الوالي ، ولكن السلطنة ضبطت المدينة بعد حصار دام أربعة شهور . وبعد سنتين حدث زلزال مدمر في حلب في عهد الوالي ابراهيم باشا (١٢٣٧هـ / ١٨٢١م) ومات تحت الردم حوالي ١٥ ألفا من الناس (١) .

بدأ ابراهيم باشا الحكم في بلاد الشام ، بثبيت الزعماء المحليين الذين انحازوا الى صفه ضد العثمانيين ، وهم أصحاب النفوذ في مناطقهم ، كالأمير بشير الشهابي الثاني ، وقد أقره في اماره جبل لبنان ، وعيّن أبناءه لحكم بيروت وصيدا ومدن الساحل ، والشيخ حسين عبد الهادي ، وقد عهد اليه بالاشراف على المناطق الجبلية بفلسطين ، وعين بعض أقاربه لحكم القدس ونابلس ويافا وسواها ، ومصطفى آغا بربر الذي عينه حاكما على طرابلس . وألغى ابراهيم الولايات القديمة في بلاد الشام ، ووحدتها في ولاية واحدة (ولاية عربستان) وعاصمتها دمشق . واحتفظت السلطنة لنفسها بحق تعيين القضاة والمفتين والمدرسين ونقباء الاشراف في الحواضر الشامية الكبرى ، مثل دمشق وحلب وطرابلس وعكا والقدس ، على أن يحاط علما بهذا التعيين والي مصر أو ابنه ابراهيم ، أو حاكم ولاية عربستان قبل مباشرة مهامهم . ولم يجر محمد علي تعديلات جوهرية في النظام القضائي ، لئلا تعتبر ماسة بسيادة الباب العالي على بلاد الشام المنصوص عنها في معاهدة كوتاهية (١٨٣٣) ، ولكن لا تصبح أحكام قضاة الشرع نافذة الا بعد مصادقة حاكم الولاية . كذلك خصصت رواتب للقضاة ونوابهم ولكتتاب

(١) المصدر السابق نفسه ج ٣ ص ٣٣٠ . لمزيد من التفاصيل حول الصراع بين الانفشارية والاشراف في حلب انظر :

Bodman, H. L. : Political Fractions in Aleppo, 1760 - 1826, Univ. of North Carolina Press, 1963.

المحاكم ، وأنشئت (مجالس الشورى) في الحواضر الشامية ، وتركز صلاحياتها على الأمور المالية والمحلية ، كتوزيع الضرائب على الأهلين وفق ثرواتهم ، واختير أعضاء المجالس من المسلمين وغير المسلمين ، مع إمكانية استئناف أحكامها إلى مجلس شورى القاهرة بوصفه المرجع الاستئنافي الأعلى .

اهتم إبراهيم بتوطيد الأمن في البلاد ، ومنع البدو من الاغارة على الشام من الشرق والجنوب ، وأقام في دمشق وفي عكا إدارة مصرية مباشرة وحاميات عسكرية ، وأبطل المغارم التي كان يفرضها آل أبي غوتس أصحاب قرية العنب الواقعة بين القدس ويافا ، على حجاج بيت المقدس . وسعى لتطهير البادية من أعمال الشقاوة وسلب القوافل ، وأبطل أتاوات العشائر على المدن ، كما اهتم باستقرار البدو في وادي الفرات ، وأنشأ لهم القرى هناك ، ومنحهم الأراضي معفاة من الضرائب ، وأمر بتسليفهم الأموال لشراء المواشي والادوات الزراعية ، وألغى المصادرة ، وأحيا الزراعة والتجارة ، ونشط الصناعة وتربية دودة الحرير ، وأمر باستخراج بعض المعادن ، ونتيجة ذلك ، استعادت أكثر قرى حوران وعجلون وحمص وحماء وغيرها عمرانها القديم تدريجيا . وجربت الإدارة المصرية زراعة أشجار البن ، وزرعت النيلة والقطن المصري ، وغرست ألوف غراس الزيتون في ضواحي عكا .

وقضت الإدارة المصرية على فوضى الضرائب العشائية السابقة ، ونظمتها ، وزادت عليها ضريبة (الفردية) على كل المكلفين من أتباع مختلف المذاهب الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والستين ، ومقدارها لا يقل عن ١٥ قرشا ولا يزيد عن ٥٠٠ قرش . وتولى رؤساء الحرف في المدن وشيوخ القرى توزيعها على المكلفين بحسب طاقة كل منهم . وثقلت وطأة الضرائب على الأهلين ، فتمرموا بها وثوروا من الإدارة المصرية التي فرضت عليهم التجنيد بنسبة رجل من كل اثني عشر رجلا ، ورفضت قبول البدل التقدي .

واشتهر من رجال الإدارة المصرية في الشام شريف باشا ، صهر محمد علي ، وحاكم (عربستان) ، وأحمد المنكلي حاكم أدنة ، وسليمان باشا الفرنساوي

(الكولونيل سيف) الذي تولى الحكم في المدن الساحلية بدل أولاد بشير الشهابي ، وكلف بالتعامل مع القناصل وموظفيهم ومحبيهم والمستأمنين الأجانب من التجار . وبقي ابراهيم باشا المرجع الاعلى العسكري والاداري . أما الامور المالية فقد عهد بها الى حنا بحري ، وأصله من أسرة حمصية من الروم الكاثوليك ، وهو من الموظفين الموثوقين القدامى لدى محمد علي في مصر . وجدير بالذكر أن محمد علي تابع سياسة التسامح الديني التي درج عليها في مصر ، ونقلها الى جميع ممالكه ، ونعم غير المسلمين في الشام بمعاملة حسنة ، بفضل اقرار المساواة التامة بين مختلف طوائف السكان . أما في جبل لبنان ، فقد برزت النعرة الطائفية بسبب التجنيد الاجباري الذي فرضته الادارة المصرية على المسلمين وجعلته اختياريا بالنسبة للنصارى ، لا لدالة الامير بشير الشهابي على محمد علي فحسب ، وإنما تمشيا مع النظام السائد في بقية أجزاء السلطنة العثمانية ، وتطمينا للنصارى وكسب ولائهم . وفي عام ١٨٣٥ أمر ابراهيم بتجنيد دروز حوران ووادي التيم ، فتمرد هؤلاء وتغلبوا عليه بمعونة اخوانهم دروز لبنان عدة مرات . وتشدد ابراهيم في أمر التجنيد ، فضعفت الزراعة وتعطلت أعمالها ، ورفع الدروز راية العصيان عام ١٨٣٨ في وادي التيم وحوران بزعماء شبلي العريان ، وحينئذ كتب ابراهيم الى الامير الشهابي بأن يجمع أربعة آلاف مقاتل من نصارى لبنان ، ويسلّمهم أسلحة لقتال الدروز ، الأمر الذي وسع شقة الخلاف وغذى الحقد بين الطائفتين . وأصبح معلوما أن الدروز منذ الفتح المصري بقوا موالين للعثمانيين ، وإن الموارنة بقيادة الامير بشير انحازوا الى صف محمد علي ودعموه ، وتمكن بمعونتهم من التغلب على الدروز (١٨٣٨) . ولكن بعد تشدد الادارة المصرية في التجنيد ، ونزع السلاح من الاهالي ، واحتكار تجارة الحرير وبعض المواد الغذائية الاخرى ، والشائعات التي نشرتها السلطنة العثمانية بأنها تتأهب للزحف على سورية ، ظهرت الثورة ضد الحكم المصري في مختلف أنحاء البلاد ، وغدت الاسلحة التي وزعها على الجبيليين الموارنة عام ١٨٣٢ و ١٨٣٨ لاختتام ثورات الدروز في جبل حوران ، وثورات العلويين ونابلس ، موجة ضده . وكان السخط عاما والاستياء شاملا لجميع طبقات المسلمين والنصارى ، فضلا عن أوساط الفلاحين والاقطاعيين . ذلك

أن الإدارة المصرية ألغت سلطات الاقطاعيين الاستبدادية القديمة ، ورفعت أيديهم عن جمع الاموال والخراج ، وجعلت لهم راتبا مقننا تدفعه الإدارة . ولكن هذا الراتب الذي عيّنته للأمراء والمشايخ المعزولين ما كان يوازي عشر ما كانوا يتقاضونه قسراً من جهود الفلاحين والمزارعين . وأصغى الفلاحون الى تحريض الاقطاعيين للثورة على الإدارة المصرية ، وامتحنوا قوتهم في عصيانهم مع مشايخهم عليها ، وسيكون لذلك ما بعده من تمردهم على سلطة هؤلاء المشايخ أنفسهم عام ١٨٥٩ في كسروان^(١) .

والحق أن الحكم المصري تمكن في زمن قصير أن يعيد الى بلاد الشام النظام والاستقرار بوجه عام . وكان يمكن أن يظل بإدارته المنظمة وبمسامحة مصدر خير للبلاد والاهلين ، لولا نضوب موارد محمد علي اثر حروبه مع السلطنة ، مما ألجأه الى ائصال كاهل الشعب بالضرائب . وقد اعترف قنصل بريطانية بدمشق (برانت) بمآثر الحكم المصري ، في رسالة الى سفير دولته بالآستانة عام ١٨٥٨ ، وقال ان شريف باشا حاكم الشام بإدارته الجيدة ، قد ضاعف نشاط الاهلين ، فتحسنّت المالية ، كما أن نشاط ابراهيم وحزبه قد وطدا الامن والثقة . وكان على الإدارة المصرية أن تصلح عبدة أمور مختلة ، « وان تبدل بالعدل ، القوضى والتعصب والقلق التي كانت سائدة » فأصحاب المقامات العالية والافندية والاغوات امتنعوا كثيرا لأنهم كانوا يشرون من ابتزاز أصحاب التجارة والحرف وسائر الطبقات العاملة ، وقد سرّ هؤلاء كثيرا لخلاصهم من الظلم الذي أنثوا تحت عبئه طويلا . . . وكم من مرة ذهبت الجنود بإمرة ابراهيم باشا لاتلاف بيوض الجراد وما نقف منها ، وبفضل هذا الحكم العازم العادل المحترم من الجميع أخذت البلاد تترقى في مدارج النجاح والنماء . ولم يكد المصريون يطردون من البلاد . . . حتى عاد القوم الى نبد الطاعة وخلفت الرشوة والتبذير في إدارة المالية النزاهة والاقتصاد ، ومنيت المداخليل بالنقص ، واستأنف عرب البادية غاراتهم على السكان فخلت القرى والمزارع المأهولة^(٢) .

(١) انظر للمزيد من ذلك ، أحمد طربين « أزمة الحكم في لبنان » دمشق ١٨٦٦ ، ص ٤٤ - ٤٦ .

(٢) انظر نص التقرير في كرد علي ، المخطوط ، ج ٣ ص ٦٨ - ٦٩ .

يبدو أنه لم يأنف أهالي دمشق كثيرا على رحيل الحكم المصري الذي سمح بتأسيس قنصليات للأفرنج في مدينة دمشق ، ورفع أعلامهم على مبانيها لأول مرة ، وسمح لقنصل انكلترة بركوب جواده في المدينة (١٨٣٣) كما سمح بتأسيس قنصلية انكليزية في القدس . ولكن سرعان ما تحققوا أن العثمانيين أدخلوا من التنظيمات ما لا يختلف كثيرا عن تنظيمات الإدارة المصرية السابقة ، وخاصة حين أعلنوا أنهم لن يقتصروا على الاهتمام بشؤون الأمن والدفاع والقضاء وإنما سيتدخلون في مختلف النشاط والفعاليات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

واستهلت الإدارة العثمانية أعمالها بالنساء ولاية طرابلس ، فأصبحت لسواء تابعا لولاية صيدا ، وأبقت على ولايات دمشق وحلب وصيدا . ويلاحظ أنه كان يحدث بين آونة وأخرى ، تغير جزئي بإضافة بعض الاقضية أو بعض قرى القضاء الى قضاء آخر ضمن الولاية نفسها . أو الحاق بعض الاقضية بولاية أخرى . أو تشكيل لواء جديد داخل الولاية نفسها من قائمقاميات تسلم من هذا اللواء أو ذاك . وقد جرى ذلك خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي شهد تطبيق قوانين التنظيمات من ناحية ، وتزايد حدة الاطماع السياسية الاوربية والامتيازات الاجنبية من ناحية أخرى . وبدأت تتضح في بلاد الشام آثار التنظيمات العثمانية ونزعة الاقتداء بالنظم الغربية بكل ما تحمله من تحولات اجتماعية واقتصادية وفكرية .

بقيت التقسيمات الادارية في بلاد الشام على النحو السابق ، حتى صدور قانون الولايات لعام ١٨٦٤ ، وبموجبه اختفت ولاية صيدا ، وانتظمت بلاد الشام ولايتان هما ولاية سورية التي اتسعت بضم أجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا القديمتين . وولاية حلب وقد امتدت حتى الإناضول . ثم انفصلت متصرفية القدس الشريف عن ولاية سورية عام ١٨٨٢ ، لتشكل متصرفية مستقلة مرتبطة

مباشرة بوزارة الداخلية في الآستانة^(١) ، نظرا للمركز الهام الذي تحتله مدينة القدس بالنسبة للديانات السماوية الثلاث ، ولتشابك المصالح الدولية فيها ، وضمت أربعة أقضية هي ياقا وعزة وبئر السبع والخليل . وأنشئت ولاية بيروت بعد أن فصلت عن ولاية سورية عام ١٣٠٥ هـ / ١٨٨٧ م نظرا لتزايد أهمية بيروت التجارية ، وقُدوم الكثير من الأجانب اليها ، ونشاط القناصل فيها ، وضرورة الحد من مداخلاتهم مع طوائف سكانها ، وليسهل على السلطنة مراقبة الدسائس والفتن الأجنبية فيها ، واخضاعها لاشراف وال مستقل عن ولاية دمشق الكبيرة . وتعود أهمية بيروت الى موقعها الممتاز ، ومينائها الصالح لاستقبال وتفريغ البواخر ذات الحمولة الكبيرة ، ونمو طبقة برجوازية وسيطة فيها تتقن اللغات الأجنبية والمعاملات التجارية والمالية ، وتتم عن طريقها عمليات الاستيراد والتصدير للمناطق الداخلية السورية ، بحيث فاقت كل ما سواها من الموانئ على الساحل السوري ، كطرابلس وصيدا والاسكندرونة . وضمت ولاية بيروت جميع الموانئ السورية الرئيسية ، واشتملت على متصرفيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس . وارتبط بلواء بيروت أربعة أقضية هي بيروت وصيدا وصور ومرجعيون . أما لواء طرابلس فقد ضم أقضية عكار وحسن الكراد وصافيتا . وبينما كان ميناء طرابلس أكبر الموانئ السورية حتى منتصف القرن التاسع عشر ، اذا بميناء بيروت يحل محله في الاهمية ، ولكن طرابلس تابعت اتساعها الاقتصادي في أواخر القرن نفسه بعد زراعة الحمضيات والزيتون . وتألفت بلاد الشام في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر من ثلاث ولايات هي ولاية دمشق وولاية حلب وولاية بيروت وثلاث متصرفيات مرتبطة رأسا بوزارة الداخلية في الآستانة وهي متصرفية القدس الشريف ومتصرفية الزور ومتصرفية جبل لبنان .

ونقرأ في حولية (سالنامه) الدولة العثمانية تفاصيل التقسيمات الادارية وأسماء رؤساء الموظفين في جميع الاقضية والالوية (السناجق أو المتصرفيات)

(١) انظر عن احوال متصرفية القدس قبل انفصالها عن ولاية سورية ، عارف العارف « تاريخ القدس » ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ١٢١ - ١٥٣ .

والولايات والعاصمة ، ويتضح من حولية عام ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤ م أن ولاية سورية اشتملت على ألوية الشام الشريف وحماة وهوران والكرك . وان ولاية حلب اشتملت على ألوية حلب وأورفة ومرعش . ويلاحظ أن لواء مرعش يقع الآن في تركيا ، كما أن معظم لواء اورفه يدخل في نطاق الدولة المذكورة . وقد استولت تركيا عام ١٩٣٩ على قضاءي اسكندرون وانطاكية اللذين كانا تابعين لولاية حلب ، وتشكل منهما لواء الاسكندرون أثناء الانتداب الفرنسي في سورية . وضمت متصرفية القدس الشريف أربعة أقضية هي يافا ، غزة ، بئر السبع ، خليل الرحمن . وأهم القبائل التي تتبع قضاء بئر السبع هي : عزازمة ، ترايين ، ثياها ، حناجرة ، جبارات . وضمت متصرفية الزور أربعة أقضية هي رأس العين ، عشارة ، البوكمال ، عربان . وشملت متصرفية جبل لبنان أقضية الشوف ، المتن ، كسروان ، البترون ، جزين ، الكورة ، زحلة ، وقصبة دير القمر^(١) . وكانت ولاية سورية أوسع ولايات بلاد الشام رقعة وأكثرها سكانا ، وتولى حكمها منذ نهاية الحكم المصري حتى المشروطية الاولى (١٨٧٦) أربعة وثلاثون واليا تفاوتت مددهم بين عدة شهور وخمس سنوات .

وفي ولاية سورية كان لواء دمشق أهم الالوية ، وارتبط به قضاء بعلبك والبقاع ودوما والنبك ووادي العجم وحاصبيا وراشيا . وتمشيا مع سياسة التنظيمات العثمانية الرامية الى القضاء على المعصيات والامارات شبه المستقلة في السلطنة ، وطدت الادارة العثمانية سيطرتها في منطقة بعلبك وعينت فيها قائما عثمانيا . وكان آل حرفوش المتاولة لهم في حكم المنطقة كلمة نافذة . وحين أعلن الامير محمد حرفوش المعصيان وجمع عسكرياً من بعلبك ووادي التيم ، اصطدم بالقوة العثمانية ، فانهزم أمامها الى معلولا حيث تم أسره ، واستسلم أمراء الحرافشة بعد تطويق بعلبك فأرسلوا الى دمشق ومنها تم تقيهم الى جزيرة كريت^(٢) ، وبذلك انتهت امارة آل حرفوش . أما لواء حماة فقد ضم أقضية حمص

(١) انظر الحصري ، المصدر نفسه ص ٢٤٢ - ٢٤٧ . وانظر ايضا عارف العارف المصدر نفسه ، ص ١٢٢ حاشية (٢) :
(٢) كرد علي ، الخطط ج ٣ ص ٧٩ .

وحصن الاكراد ومعرة النعمان والحق قضاء معرة النعمان بحلب عام ١٨٧٥ • وبعد ربع قرن صار يضم قضاء السلمية وقضاء الحميدية (مركزه مصياف) اضافة الى قضاءي حمص وحماة •

وقضت الاعتبارات العسكرية أن يكون مركز لواء حوران في بلدة (شيخ سعد) لان المواصلات معها ميسورة بواسطة السكة الحديدية ، ولانه سهل سوق العساكر منها الى مناطق الاضطراب والثورة ، ولا سيما في منطقة جبل الدروز ، ثم حلت محلها بلدة (شيخ مسكين) عام ١٩٠٠ • وضم لواء حوران اقصية جبل الدروز وعجلون والقنيطرة (١٨٧٠) وفي مطلع القرن الحالي ضم ثماني اقصية (١) • وكان جبل الدروز مصدر المقاومة للسلطات المصرية ، ومن بعدها العثمانية ، فمنذ اندحار الحزب القيسي أمام الحزب اليمني في موقعة عين دارة (١٧١١) لجأ معظم الدروز من الحزب اليمني الى جبل حوران وغيره من مناطق سورية الداخلية ، بعد القضاء على زعمائهم من آل علم الدين • وهاجر آخرون الى جبل حوران بعد حوادث ١٨٤٢ في جبل لبنان ، وحاولت السلطات العثمانية زحزجتهم عن قرى حوران ، فشلت • وغادر الدروز جبل لبنان بأعداد كبيرة في أعقاب حوادث الستين ونزول الحملة الفرنسية في بيروت ، واستقروا في جبل حوران • وما زالوا يتجمعون فيه بالهجرة اليه حتى سمي جبل الدروز •

وكان من جملة شواغل السلطنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، الثورات التي قامت في الجبل ، وسببها الرئيسي الامتناع عن دفع الضرائب الى والي سورية ، كما كان الحال في ثورة (١٨٥١) التي هزم فيها العسكر العثماني ، وثار الجبل ثانية في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٧٨ - ١٨٨٠) ، وحين حشد العسكر لقتالهم ، توسطت بريطانية لدى الباب العالي ، فأمر مدحت بتسوية المشكلة بالطرق السلمية • وحين استلم أحمد حمدي باشا الولاية بعد مدحت ،

(١) هي اقصية حوران ، عجلون ، القنيطرة ، بصر الحرير ، درعا ، صلخد ، صاهرة •

تمكن من اقرار الصلح بين أهل حوران والجبل (١٨٨٠) ، ثم نشب الخلاف مجددا بين الطرفين ، بسبب الغارة الفاشلة على قرية المسمية في حوران (١٨٨٦) . وتوسع الدروز عام ١٨٨٧ في قرى اللجاء للتحصن بها واستثمار ما يصلح من أرضها الوعرة . ولم يلبث أن انقسم الدروز الى (مشايخ وعامة) ، ورأت السلطات العثمانية أن قبول دعوبة التوسط بينهما ، يتيح لها ترسيخ نفوذها في الجبل وجمع ضرائبه وتجنيد أبنائه (١٨٩١) . وكانت نتيجة الوساطة تثبيت حقوق الفلاحين في الاراضي التي يزرعونها ، وتأمين مصالحهم العامة مع المشايخ الذين تخلّوا عن نصف أراضيهم لصالح الفلاحين ، ودفعوا دية قتلاهم . وشيدت ثكنة عسكرية في السويداء ، وعين لها قائمقام ومجلس اداري ومحكمة وقوة ضبطية^(١) . ولكن الوقائع توالى في الجبل كلما سعت الحكومة لجمع الضرائب أو تجنيد الاتقار ، أو احصاء النفوس وتسجيل الاراضي^(٢) ، وتوالى معها المساعي الانكليزية في الآستانة لتحل مشاكلها مع أهالي الجبل صلحا^(٣) . وبعد ثورتي ١٨٩٣ و ١٨٩٥ ، نشبت آخر ثورات الجبل عام ١٩١٠ ، فجدت ضدها حملة عثمانية من ثلاثين ألف جندي ، وهذا الجبل بعدها حتى نهاية العهد العثماني .

وبقي لواء الكرك ونواحيه بعيدا عن متناول الدولة منذ نهاية الحكم المصري في بلاد الشام ، اذ خضع لحكم شيوخ العشائر هناك ، وكانت الدولة تدفع لهم مبالغ شهرية لقاء تأمين مرور قافلة الحج ، ومرافقة موظفي تعداد الاغنام وجباة الضرائب . وقد اعترف مدحت باشا في تقرير عن احوال الولاية (١٨٧٩) أن قضاء معان في لواء البلقاء وفاحية الكرك التابعة له ما زال منذ ست سنوات

(١) انظر نص تقرير مدحت باشا عن احوال ولاية سورية عام ١٨٧٩ ، في عوض ، سبق ذكره ، ص ٣٥٢ - ٣٦٠ .

(٢) انظر كرد علي ، الخطط ، ج ٣ ص ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١١ . وانظر ايضا د. عبد الكريم غرايبة « سورية في القرن التاسع عشر » (١٨٤٠ - ١٨٧٦) ، مطبوعات معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٦١ ، ص ٧٧ - ٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٥ - ١٠٦ نقلا عن مفكرات مدحت باشا لعام ١٨٨٠ . وانظر ايضا للمزيد عن ذلك تقرير القنصلية الفرنسية العامة في بيروت :

Beyrouth, Registre No. 23, Rapport No. 34 du 15 sept. 1880.

بدون إدارة ، وقد شكك المسيحيون المقيمون هناك من ذلك الوضع ، ثم جاء المبشرون الأجانب المرسلون خصيصا ، فبدأ الاهتمام الزائد من الفرنسيين والانكليز بتلك الانحاء . وفي عام ١٨٩٤ وصل والي سورية على رأس حملة عسكرية الى لواء الكرك ، فأخضعه لسلطة الدولة المباشرة ، وأعلن عفوا عاما ، وعيّن أول متصرف في اللواء ، وبنى في بلدة الكرك دارا للحكومة وجامعا ومدرسة ابتدائية . ولم تكن عمان مأهولة آنذاك ، بل مجرد ماء يرده العريسان ، الى أن استقر بها الشراكسة بعد عام ١٨٧٨ ، فبدأت تنهض بال عمران والتقدم . وقامى الفلاحون والأهالي عموما في لواء الكرك وجوران من ارهاق للدولة لهم بالضرائب ، ومن عشائر البدو الطامعين بسلب منتجاتهم . وكانت سياسة الدولة نحو شيوخ العشائر مزيجا من الشدة وتجريد الحملات العسكرية ضدهم لاختضاعهم وكف اعتداءاتهم على الحواضر ، والتودد لهم بالمنح والاعطيات والمشاهرات . حتى اذا قطعتها الدولة عنهم ، شقوا عصا الطاعة ، واعتدوا على المزارعين ونهبوا قافلة الحج وقطارات سكة حديد الحجاز . وقد بذلت الدولة المساعي لتوطينهم واقرارهم في الاراضي التي يرتادونها في محاولة للسيطرة عليهم وتحصيل الضرائب منهم (١) .

وعلى غرار لواء الكرك ، برزت أهمية منطقة دير الزور ، وكانت قد خضعت للحكم المصري الذي اهتم بتوطين عشائرها في قرى جديدة . وبعد عودة الحكم العثماني ، تمردت عشائر الموالي وعزة فأخضعت . و نظرا لصيغة المنطقة البدوية أقيمت فيها متصرفية ممتازة ليست تابعة لولاية ما ، وإنما مرتبطة بالآستانة مباشرة (١٨٥٧) . وحين تمردت عشائرها بعد ثمان سنوات ، أخضعهم والي حلب ثريا باشا (١٨٦٢ - ١٨٦٦) ، وسجلت درجة من النجاح حين استخدم الاقناع والشدة لالزام شيوخ العشائر باقامة منازلهم في مركز المتصرفية الناشئة ، ولكن ما أن فرغوا من تشييدها حتى عادوا الى مضاربهم . وفي عام ١٨٧١ حاولوا التخلص

(١) انظر غرايبة ، ص ٧٩ - ٢٨٠ وانظر أيضا تقرير مدحت سالف الذكر ، وهو من المصدر نفسه ص ٣٠٠ .

من أجهزة الحكومة وترتيباتها هنالك ، فاستخدمت القوة ضدهم . واستمرت جهود الدولة في توطين عشائر الزور الى ما بعد ولاية مدحت باشا^(١) ، وحتى نهاية الحكم العثماني ، ذلك أنه بعد أن ثبت للدولة عدم جدوى وسائل القمع وتجريد الحملات ضد البدو ، حاولت أن تقنعهم بالاستقرار والتجنيد في الجيش والمشاركة في الحكم ، وبرغم أنها لم تصادف الا نجاحا قليلا ، فقد أدى تحسين طرق ووسائل المواصلات الى شيء من السيطرة الحكومية على بعض المناطق البدوية .

وضم لواء اللاذقية أربعة أقضية هي اللاذقية وجبلة وصهيون والمرقب ، ونست مدينة اللاذقية بسرعة في القرن التاسع عشر ، بحيث بلغ عدد سكانها في نهاية القرن أكثر من عشرين ألفا بينهم ثلاثة آلاف من الروم الارثوذكس ، واشتهر ميناؤها خاصة بتصدير التبغ ، وهو من انتاج جبال العلويين ، الى مصر خاصة . وكان لواء عكا أكبر ألوية ولاية بيروت مساحة وأقلها سكانا ، وضم أربعة أقضية هي عكا وحيفا وصفد وطبريا . وأصبحت عكا بضربة قاسية بعد نقل مركز الولاية الى بيروت ونمو ميناء حيفا ، وهبط عدد سكانها الى عشرة آلاف . وازدهر ميناء حيفا وتزايد سكانها الى ستة آلاف عام ١٨٨١ والى أكثر من عشرة آلاف في نهاية القرن وأكثر من خمسين ألفا قبيل الحرب العالمية الاولى . وأقبل عليها عدد كبير من الاجانب ولا سيما من الالمان ، وتزايد عدد اليهود في أقضية حيفا وصفد وطبريا^(٢) .

وبعد رحيل الادارة المصرية عن بلاد الشام ، أسندت ولاية دمشق الهامة الى نجيب باشا (١٨٤٠) فأعاد تشكيل مجلس الولاية ، واستحلف جميع الموظفين بالتزام الحق والعدل والبعد عن الرشوة التي شجبتها منشور كلخانة . وقد لوحظ أن القناصل الاجانب عموما ، والانكليز خصوصا ، بدأوا يتدخلون في

(١) انظر تقرير مدحت ، وانظر ايضا كامل الغزي « نهر الذهب في تاريخ حلب » حلب ١٩٢٦ ج ٣ ، ص ٣٩٢ .
(٢) انظر غرابية ، مصدر سابق ، ص ٦٠ - ٦٣ .

شؤون الولاية ، وحتى في عزل الولاة ، بفضل ما كان للسفير البريطاني في الآستانة من نفوذ واسع على وزراء السلطان ، وما كان يكرره على أسماعهم من أن بلاد الشام إنما عادت الى السلطان على يد بريطانية . فقد عزل والي دمشق عام ١٨٤٧ ليس لأن حكومته لم تكن راضية عن ادارته ، ولكن بسبب تقارير انكليزية ضده^(١) ويذكر أن تقارير الولاة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحفل بالشكاوى من تدخلات القناصل واتصالهم بطوائف السكان في مسعى لاثارة الفتن فيما بينهم^(٢) .

واستقبلت الطوائف المسيحية منشور همايون (١٨٥٦) بالترحاب^(٣) ، لأنه حقق لها المساواة التامة الى جانب عضوية المجالس الادارية وامكان دفع البدل لنقدي لتفادي الخدمة العسكرية ، واقامة دور العبادة الجديدة والمدارس ، مما ساهم في تطوير أحوالها المادية والثقافية . في حين استقبل رؤساء الطوائف المسيحية المنشور ببرود ، لأنه في بعض فقراته انتقص من سلطاتهم ومكاسبهم ، اذ طلب منهم أن يصلحوا تنظيمهم الداخلي بالتشاور مع الباب العالي ، وأن يظلوا كل الرسوم والاموال التي كانوا يجمعونها ، ويعيّنوا رواتب محددة لرجال الدين بحسب درجاتهم . وبالمقابل رأى المسلمون أن التنظيمات العثمانية طبقت لصالح غير المسلمين ، فهم الذين يتحملون العبء الأكبر من الضرائب وهم وحدهم الذين يساقون الى الحرب ومغارمها الاجتماعية والاقتصادية ، بعد أن فرض التجنيد الاجباري في بلاد الشام لأول مرة منذ نهاية الحكم المصري وأدى الى تناقص ملموس في عدد الرجال بالقرى والمدن . وعزا المسلمون ذلك الى النفوذ الاجنبي المهيمن على الحكام العثمانيين . ولذلك ظهرت قبل حرب القرم وبعدها مباشرة ، دلائل السخط والتذمر في عدد من الحواضر الشامية ، وتوتر الوضع في حلب

(١) انظر حول ذلك :

A. L. Tibawi, A Modern History of Syria, London 1969, PP. 110-111.

ومنشير اليه فيما يلي باسم طيباوي .

(٢) انظر شواهد على ذلك في عوض ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ ، وطيباوي ،

ص ٩٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٥٤ .

(٣) انظر حول ذلك ميخائيل مشاقة « مشهد في حوادث سوريا ولبنان » مصر

١٩٠٨ ، حتى ١٦١ .

ودمشق ، وفي غزة ويافا والقدس • وزاد من حدة المشاعر ما انتشر من أنباء الاضطرابات بين المسلمين واليونانيين في كريت ، ووصول اللاجئين المسلمين الى دمشق ، وخاصة قصف جدة ميناء مكة من قبل بارجة بريطانية ، على أثر شغب قتل فيه القنصلان الانكليزي والفرنسي (١٨٥٨) •

أما الثورة الفلاحية في منطقة كسروان شمال جبل لبنان (١٨٥٩) ، فكانت ذات طبيعة مختلفة • ذلك أن الفلاحين هناك ارتفعت شكاواهم ضد تعسف المشايخ الاقطاعيين ، وطالبوا أن يكون لهم في كسروان والمتن وكلاء يحكمون القرى الى جانب المشايخ ، لردع هؤلاء عن تسلطهم وكبح جماح استهتارهم وتلاعبهم • واستشهد فلاحو القرى بالمنسور الهمايوني في التعبير عن مطالبهم التي تلخص في طلب المساواة في توزيع الضرائب ، وابطال المظالم والهدايا الالزامية للمشايخ ، وتمثيل شعبي للاهالي ومساواة الجميع أمام القانون وفي الهيئة الاجتماعية^(١) • وكان توجيه مطالب الفلاحين الى شخص البطريرك الماروني بولس مسعد ، له دلالة في الاطار الذي نمت فيه بذور الثورة منذ البداية • فقد تلقى الفلاحون دعم الكهنة الموارنة الذين كان معظمهم من أصل فلاح ، وثاروا ضد المشايخ الاقطاعيين من آل الخازن واستولوا على ممتلكاتهم وطردهم وقتلوا بعضهم ، على ارتياح عميق من الاكليروس الماروني المتطلع نحو السيادة الزمنية • وخشي المشايخ الدروز من انتقال عدوى الثورة الى القائمقامية الدرزية في الجنوب ، حيث كان يعمل الفلاحون الموارنة والدروز ، فأوحوا الى الفلاحين الدروز ألا يصفوا الى التسويات المارونية الرامية لاضعاف وحدة الصف الدرزي التي أثبت جدواها في أحداث لبنان عام (١٨٤٣) و (١٨٤٥)^(٢) • وما لبث الدسيس الاجنبي والاقطاعي والطائفي أن لعب دورا آثما في اشعال نار الفتنة بين الموارنة والدروز في المناطق المختلطة من الجبل ، ياغضاء الجبهة من المسؤولين

(١) انظر مزيدا من التفاصيل عن الثورة الفلاحية ودوافعها د. احمد طربين « أزمة الحكم في لبنان » دمشق ١٩٦٦ ، ص ١٠٣ - ١١٠ •
(٢) اشرنا اليها سابقا ، انظر ص ٢٤٧ - ٢٤٨ من الكتاب •

العثمانيين الذين طمعوا في إعادة الحكم العثماني المباشر الى جبل لبنان ، بدلا من تقسيمه الى قائمقاميتين بموجب نظام شكيب أفندي (١٨٤٥) وسرت شرارة الاحداث المؤسفة الى دمشق حين هاجم المتزمتون من الغوغاء الحي المسيحي في المدينة ، فتصدى لهم المفتي وكبار العلماء والوجهاء مع الامير عبد القادر الجزائري . وحضر فؤاد باشا مندوبا فوق العادة الى دمشق ، وأعدم على عجل والي دمشق مع الكثيرين من أهاليها ، وقضى بعضهم الى قبرص ، في محاولة لافهار سطوة الدولة ومقدرتها ، وابطال مفعول التدخل الاوربي الذي تمثل بنزول الحملة العسكرية الفرنسية الى بيروت^(٢) (آب ١٨٦٠) بعد شهر من حضور فؤاد الى سورية .

واجتمعت لجنة دولية في بيروت (حزيران ١٨٦١) مؤلفة من ممثلي الباب العالي وبريطانية وفرنسية وروسية والنمسة وبروسية ، وأقرت انشاء متصرفية جبل لبنان على أن ترتبط بالآستانة مباشرة ، ويحكمها حاكم عثماني مسيحي كاثوليكي من غير أهالي الجبل ، يعينه الباب العالي وتوافق عليه الدول الخمس ، ويكون بجانبه مجلس اداري يعاونه في شؤون الحكم ، ويتألف من اثني عشر عضوا ، أربعة موارنة وثلاثة دروز واثنين من الروم الارثوذكس وواحد عن كل من الروم الكاثوليك والسنة والشيعة . وعين داود باشا اول متصرف في جبل لبنان وهو أرمني كاثوليكي تولى مناصب هامة في السلك الدبلوماسي وعين ناظرا عاما للمطبوعات ثم للتغراف . وقد استقر داود في بيت الدين ، وأعاد الهدوء الى الجبل ، وبعث الألفة والتعاون مجددا بين الموارنة والدروز ، واسترضي الامراء والمشايخ الذين ألغيت اقطاعاتهم بمناصب ادارية في حكومته الجديدة . ولكن داود اصطدم بمعارضة الزعيم الماروني يوسف كرم الذي عينه فؤاد باشا في قائمقامية النصارى ، فهزم طنوس شاهين زعيم ثورة الفلاحين ، وأعاد آل الخازن الى أملاكهم . ثم استقال كرم على أمل أن تسند اليه حاكمية الجبل . وبعد أن

(٣) انظر تفاصيلها في طرين ، المصدر السابق ، ص ١٤١ - ١٤٨ .

استمر القتال سجلاً بين جموعه وقوات المتصرف ، هُزم ونُهي إلى إيطاليا حيث مات (١٨٦٧) .

والحق أن رسوخ قدم الطائفية في سياسة لبنان ، يعود إلى هذه الفترة من تاريخ الجبل ، حين أوجد الباب العالي والدول ، التمثيل الطائفي في مجلسي الإدارة والمحاكمة ، فساعدوا على تمزيق وحدة اللبنانيين بجعل المنازعات الطائفية تشمل شتى تواحي الحياة اليومية . وبديهي أن ترسيخ المبدأ الطائفي ما كان في مصلحة الدروز بعد إسقاط امتيازاتهم الاقطاعية ، ولذا هاجر حوالي الألفين منهم إلى حوران^(١) . وقد أعيد النظر في نظام الجبل عام ١٨٦٤ ، ومدد لداود في منصبه خمسة أعوام أخرى ، ولكنه استقال عام ١٨٦٨ ، وأعقبه نصري فرانكو باشا الذي توفي عام ١٨٧٣ قبل استيفاء مدته ، وتلاه المتصرفون : رستم باشا ، الذي وطد نظام المتصرفية ، ثم تولى بعده واصله باشا (١٨٨٣) ، نعوم باشا (١٨٩٢) ، مظفر باشا (١٩٠٢) ، يوسف فرنكو باشا (١٩٠٧) ، اوهانس قيومجيان (١٩١٢) . ثم ألغي نظام المتصرفية^(٢) حين خاضت الدولة العثمانية غمار الحرب العالمية الأولى ، وأخضعت للحكم المباشر كمتصرفية عادية حتى نهاية العهد العثماني (١٩١٨) .

أما ولاية سورية ، فقد تعاقب عليها عدد من الولاة العثمانيين ، وسنتناول أبرزهم ، ويبدو من التقدير انعام للوالي محمد رشدي باشا أنه ترك « آثاراً حسنة »^(٣) ، ويمكن أن تؤخذ إدارته باعتبارها دليلاً على أن تنفيذ قوانين التنظيمات كان يعتمد أساساً على شخص الوالي أكثر مما يعتمد على الضمانات المكتوبة التي لا تحترم في كثير من الاوقات . حكم هذا الوالي سنتين وخمسة أشهر (١٨٦٣ - ١٨٦٦) . وما نعرفه عنه وعن ولايته في هذه الفترة ، مستمد

(١) انظر حول ذلك ، د. أحمد طربين « لبنان منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠ » مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٦٨ ، ص ٧ - ١٢ .

(٢) انظر تفاصيل هذه الفترة في المصدر السابق نفسه .

(٣) انظر حوله ، محمد أديب آل تقي الدين الحصري « منتخبات التواريخ لدمشق » ج ١ دمشق ١٩٢٧ ص ٢٦٩ .

من تقريره عن أحوال الولاية لعام ١٨٦٥^(١) الذي كتبته بعد عام من صدور قانون الولايات (١٨٦٤) ، ويتبين منه حرص الوالي على التقيد بالقوانين الصادرة اليه من الادارة المركزية في العاصمة ، والتزامه بالرجوع الى الآستانة في كل ما هو هام من شؤون الولاية . ويصلح هذا التقرير نموذجاً لشواغل الولاية في تلك الفترة التي تلت صدور قانون الولايات (١٨٦٤) ، وهو يعكس نوعية الاحداث والشواغل التي واجهتها الولاية ، والترتيبات الادارية التي توصلت بها وطبقتهما . وهي نفسها التي يفترض تطبيقها في الولايات الشامية الاخرى بمقدار يتناسب مع نوعية الاحداث والشواغل ، والعوامل المحركة والمساندة لها ، مع فوارق البيئة والمؤثرات المحلية والدولية ومدى حرص الولاة والمتصرفين على مبادئ الحق والعدل . فالباشا تولى معالجة ما كان مألوفاً من أمور الولاية أو ما استجد عليها ، مثل تعدي أشقياء البدو على عربان العشائر المقيمين في لواء حوران من جهة بادية الشام ، وما اقتضاه من تعيين قائمقام لحوران من ذوي « المكانة والهيبة عند العربان » ، وتشكيل لواء حمص من لواءي حمص وحماة ، وتعديل ربط والحاق بعض الاقضية والنواحي والقرى ، ومراعاة نسبها الجغرافية في التشكيلات الادارية الجديدة بحيث تتناسب مع مواقعها ، وتعيين المدرء المؤهلين فيها . هذا الى متابعة تشكيل مجالس القرى والاقضية والالوية لأنها « من أبرز مهام الولاية وأساس عملها » ، والاعتماد في انتخاب أعضائها « على أكثرية رأي الاهلين » ، بدءاً من مجالس الاختيارية في القرى ، ومجالس الاقضية فالالوية ، وانتهاء بمجلس الولاية^(٢) . وسبق انتخاب المجالس ، توزيع التعليمات المتصلة بها ، مع قوائم المرشحين والناخبين . والغاية من ذلك انهاء مظاهر الفساد التي شابت الادارة السابقة ووضع حدٍ لظلم وسوء تصرف بعض الشيوخ والمسؤولين . ويبدو أن الوالي حرص على تحقيق المساواة بين مختلف الطوائف ، وقد حل مشكلة تمثيلها في مجالس الاقضية بانتخاب ثلاثة من المسلمين وثلاثة من الملل

(١) طالع نصه الكامل في عوض ، ص ٣٤٥ - ٣٥١ .

(٢) انظر حول انتخاب وتطور صلاحيات هذه المجالس ، عوض ، نفس المصدر ،

ص ١٠٢ - ١٠٦ .

الآخري . ولثلا تتعطل مصالح الولاية ، قرر تأليف مجلس ادارة الولاية ، ومجلس تمييز الحقوق والجنايات^(١) بصورة مؤقتة ، ريثما ينتهي انتخاب مجالس الولاية الذي يتوقف عليه تأليف مجلس الولاية .

وبالاضافة الى ذلك ، نظم محمد رشدي باشا شعبة الرسائل العربية في ديوان المكتوبجي أي المشرف على تحريرات الولاية ، واختار رئيسها من العرب ما دام « أكثر المعاملات التحريرية وخاصة مضابط الولاية وأوامرها تكتب بالعربية » ، وباعتبار أن مجالس الاقضية والالوية تضم كتابا بالعربية والتركية . كما نظم محاسبة الولاية بمختلف شعبها ، وبأشر تنظيم دفتر يضم أسماء موظفي وكتّاب الولاية عامة ، ومقدار رواتبهم وتاريخ مباشرتهم العمل ، فضلا عن وضع ترتيبات لتسهيل دفع الضرائب على الفلاحين وحدّد موعد تسديدها من بداية حزيران حتى غاية شباط ، لأن التاج المحاصيل يتم خلال الشهور التسعة المقسطة عليها . ومما يعكس الحرص على تحقيق العدالة وجود القاضي والمفتي في الاقضية لاجراء الاحكام « ضمن نطاق الشريعة المطهرة والقوانين المنيقة لمسايرة أساس التمدن » . واهتم محمد رشدي في النواحي العمرانية ، فأحدث عدة طرق داخل دمشق وخارجها ، ووسع أزقتها وشوارعها وفق الاصول الهندسية الحديثة ، وأنشأ المحلات التجارية والمقاهي على طراز جديد ، وحول الأتار في الاسواق من القناديل التي كانت تنار بزيوت الزيتون الى زيت الكاز المشتق من النفط . وأنشأ مطبعة حديثة في الولاية عهد بادارتها الى خليل الخوري محرر جريدة (حديقة الاخبار) البيروتية التي تأسست عام ١٨٥٧ ، نظرا لأهليته ومهارته باللغة العربية ، وتقرر أن تصدر الجريدة الرسمية للولاية باللغتين العثمانية في جانب والعربية في جانب آخر^(٢) .

(١) تألف من ستة أعضاء ثلاثة مسلمون وثلاثة غير مسلمين باسم (مميريس) ونظر في الدعاوى التي يفصل فيها القانون . باستثناء دعاوى المسلمين التي تنظرها المحاكم الشرعية ودعاوى التجار التي تنظرها مجالس التجارة التي تحولت الى محاكم تجارة عام ١٨٧١ .

(٢) انظر نعمان القساطلي « الروضة الفناء في دمشق الفيحاء » بيروت ١٨٧٩ ، ص ١٣٠ .

وينشير تقرير الوالي الى أنه كان في دمشق مكاتب رشدية ومكاتب صبيان
— ابتدائية — ومستشفى وأكثر من عشرين جامعا ومدرسة وأحواض عامة وجسور
ومصانع وأسواق مستقلة ، مما يدل على أن التطور الاداري والعمراني والثقافي
أخذ يسجل بعض الخطى على طريق التقدم والتحديث .

ومن الامثلة على تحسن نوعية الولاة في عصر التنظيمات ، الوالي محمد راشد
باشا الذي أسندت اليه ولاية سورية لخمس سنوات وثلاثة أشهر (١٨٦٦-١٨٧١) ،
وقبل ذلك ، كان القناصل الانكليز ، قد أشادوا بمزايا كامل باشا الذي تولى
متصرفية القدس ثم بيروت بعد منشور همايون (١٨٥٦) ، وهذا أمر نادر
الحدوث في العقود السابقة . ويبدو أن محمد راشد باشا نهج على منوال سلفه
وفاقه ، بدليل أن القنصل الانكليزي بدمشق امتدحه عام ١٨٧١ بقوله : في حدود
معرفتي لا يوجد والٍ غادر سورية وكان الاسف عليه عاما كهذا الوالي^(١) . فقد
وطد الامن ، وضرب على أيدي الاثقياء والبدو ، وشهدت بيروت في عهده
نهضة أدبية عربية ، فانتشرت فيها المدارس والجرائد والمجلات العربية والمطابع
وباعة الكتب المتنوعة ، وراجت الحركة التجارية ، وظهر ديوان التمييز ، و (سالنامه)
الولاية ، وكان سلفه قد باشر اعدادهما^(٢) . وخلفه عبد الله صبحي باشا (١٨٧١ -
١٨٧٣) ، وفي أيامه انفصلت امارة الحج الشامي عن وظيفة الوالي ، وأفرد لها
أمير خاص ، وأول من تقلدها محمود باشا اجليقن من أكراد دمشق . ويذكر أن
تأسيس المحاكم النظامية عام ١٨٧١ قصر صلاحيات القاضي في المحاكم الشرعية
على النظر في الاوقاف والتركات والاحوال الشخصية . ولكن بقي قاضي دمشق
يتمتع بمكانة محترمة ويعين نوابه في مختلف المحاكم الشرعية فيها ، كمحكمة
الباب والقسام والعونية والسناينة والميدان والصالحية والبزورية والعمارة .

وقد اشتهر ضيا باشا (١٨٧٧) بأعماله العمرانية الدينية ، ومنها اظهار
تربة صلاح الدين الايوبي وبناء وتشيد مقام عبد الغني النابلسي ، وتجديد ضريح

(١) طيباوي ، المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .
(٢) الحصني ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

محي الدين بن العربي ، ولم تدم فترة سوى أربعة شهور ، وقد امتدحه كرد علي وأشاد بمقدرته^(١) .

ويعتبر مدحت ياشا من أبرز الولاة المصلحين في سورية ؛ فقد وصل الى بيروت بحرا في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٨ واستقبل بحرارة من السلطات والجماهير في المدينة^(٢) . وما كاد ينهي السنة الاولى من ولايته حتى قدم استقالته « لدواعي التعب واعتلال الصحة والشيخوخة » ، وكان له من العمر آنذاك ٥٧ عاما . ويندو أنه ضمن تقريره عن أحوال الولاية بما يعتبر مسوغا لاستقالته . فقد وصف مدحت الولاية بأن القوضى تسودها ، والناس في الساحل واقعون تحت المؤثرات الاجنبية ، وخاصة بعد أن أعفى اللبنانيون من كافة التكاليف بفضل الدعم الاجنبي . وفي الداخل الناهض مستأثرون بسبب الطريقة السيئة التي تطبق فيها التنظيمات ، وبسبب ضيقهم بزيادة الضرائب والتكاليف . وشكا مدحت من تجاهل مشير الجيش الخامس لطلباته بسوق العسكر الى مناطق التمرد والاضطراب وحماية تولى البدو من أشقياء العربان . وأشار الى المنافسة بين بريطانية وفرنسة على حماية الطوائف بسورية ، والى المهاجرين الالمان في عكا ومستعمراتهم الجديدة في فلسطين . وقال مدحت ان السلطنة لم تفعل شيئا لاصلاح هذا الحال بسبب حربها مع روسية ، بل تابعت الحاحها على الولاية بطلب المزيد من المال والرجال ، فزاد الاستياء وتفاقم الفساد ، وأدى خفض الرواتب وتأخرها الى لجوء كثير من الموظفين الى الاختلاس ، وعبث الجيش بأسواق بيروت ، في حين هبطت الموارد المالية الى النصف بسبب ادخال العملة الورقية ، وزادت مصاريف الولاية ، وحل " موعده تجهيز قافلة الحج ، وهذا الحال من القوضى يمكن أن تستغله الدول الطامعة لفرض سيطرتها على سورية^(٣) .

ومن المرجح أن مدحت عندما أعيتة العراقيين التي كان يضعها الباب العالي

(١) المصدر السابق نفسه ص ٢٧ ، وانظر كرد علي ج ٣ ص ١٠٦ .
(٢) Beyrouth, Registre No. 21, Annexe II, du 29 nov. 1873.
(٣) انظر نص تقرير مدحت سالف الذكر ، وانظر ايضا طيباوي ص ١٥٥ .

أمامه ، وبعد أن سمع أن عدوه اللدود محمود نديم باشا قد انتظم في سلك الإدارة العليا ، قرر إرسال استقالته ، ولكن الباب العالي رفض الاستقالة ، وطلب منه معرفة حقيقة ما دفعه لتقديمها ، وأبدى استعدادا لمساعدته على تحقيق الإدارة الحسنة . ويبدو أيضا أن حكومة الآستانة رفضت تلبية احتياجاته للمال ، بحجة أن الميزانية كانت تعاني من العجز . فقد وجد مدحت أن الرشوة والاختلاس من المشاكل التي تعاني منها إدارته ، ورأى أن التخفيف من شروطها يتطلب إصلاح المحاكم المدنية والجزائية ، وتعيين الموثوقين النزيهين فيها . وهذا يحتاج للمال ، والمال غير متوفر ، ولا يمكن طلبه من العاصمة . لقد نظم مدحت انتخابات مجالس الولاية بنزاهة أكبر من ذي قبل ، وسن قانونا للشرطة المحلية ، ورفض أمر الباب العالي بحسم ٣٣٪ من رواتب جميع موظفي الولاية ضغطا للنفقات ، وكان من رأيه أنه بدلا من ذلك ينبغي مكافأتهم لضمان ولائهم وتعاونهم . ومن ناحية أخرى فإن اتزاع بعض سلطاته الهامة قد أورثه الضعف والعجز ، وحرمه الإشراف على الجمارك والمحاكم والبلديات والجيش . يؤيد ذلك ما أورده تقرير قنصل فرنسا العام في بيروت الذي ذكر أن سلطات مدحت انحصرت في رئاسة مجلس الولاية الإداري « الذي يهتم حاليا بموارد الخزانة التي تتألف من رسوم الأملاك والعقارات وضريبة العشر ، وتأمين الأموال اللازمة لقافلة الحج » وذكر أنه ينبغي على الباب العالي أن يحقق أمرين كي تستعيد إدارة الولاية فاعليتها وهما :

١ - أن يتسلم الوالي أمور الجيش ، ٢ - أن يعطي صلاحية مراقبة المجالس والبلديات والجمارك ، مع سلطة فصل الموظفين الفاسدين والمتقاعسين^(١) .

لقد كان مدحت محقا في شكواه ، فقد تأكد (مثلا) أنه اضطر للاستدانة من البنك العثماني في بيروت لتأمين نفقات قافلة الحج الشامي^(٢) ، ولكن السلطان وجد

(١) انظر التقارير الفرنسية القنصلية :

Registre No. 22, Rapp. No. 7 du 19 juin 1879.

Registre No. 22, Rapp. No. 18 du 10 sept. 1879.

Registre No. 22, Rapp. No. 17 du 20 sept. 1879.

Registre No. 22, Rapp. No. 19 du 9 oct. 1879.

(٢) انظر

أن شكواؤه مبالغ فيها ، وزادت شكوكه حين طلب مدحت أن يوضع الجيش بأمرته ،
بينما كان السلطان يرى حلّ المشاكل والفتن بالوسائل السلمية جهد الامكان^(١) ،
تمشيا مع سياسته العربية ، ومراعاة لانكثرة التي كان سفيرها في الآستانة يشكو
ويحتج كلما ساقط السلطنة عسكرها لضرب الدروز^(٢) . وكان يعرف كل ما يدور
في سورية مثل مدحت والدبلوماسيين الاجانب ، وتصله معظم شكاوى مدحت الى
هؤلاء ، كما كان واقفا على شائعات ترددت عن اعتزام مدحت اعلان نفسه حاكما
مستقلا في سورية على النمط المصري . ولذلك لم يسمح له السلطان بالاستقالة
ولا بالقدوم الى العاصمة حيث يمكن أن يتآمر عليه هناك ، ولا الاستيطان في
منطقة مأهولة من الساحل السوري حيث يمكن في ظنه أن ينفذ طموحه في سورية .
ولكن القصر السلطاني ظل يكيل الثناء لمدحت برقيا حتى آخر لحظة لتيديد
هواجسه وتطمينه^(٣) ، الى أن نقل الى ولاية ازمير وانتهت ولايته في سورية التي
دامت عشرين شهرا .

ومهما يكن ، فقد كان لمدحت يد بيضاء على ولاية سورية في معظم نواحي
الحياة العامة . وكان له الفضل في بناء المدارس الحديثة وشق الطرق الجديدة
وتوسيع كثير من شوارع دمشق ، وانشاء السوق الشهيرة باسمه فيها ، وتجميل
أطراف نهر بردى وتطهير مياهه من الاقذار المسببة للمرض ، وتأسيس مكتب
الصنائع ، وتنظيم دوائر العدل والشرطة والدرك ، وتشجيع تشكيل جمعية المقاصد
الخيرية الاسلامية في بيروت ، مع فروع لها في طرابلس وصيدا ودمشق . . وكان
أهم أهدافها تأسيس المدارس الحديثة وثقافة الناشئة العرب ، لابعادهم عن
المدارس الاجنبية والتبشيرية . وبأشر مشروع خط ترام في طرابلس ، يصل المدينة
بالميناء ، وشهد عهده تعاون المسلمين والمسيحيين لتأسيس غرفة للتجارة ومقر
للبورصة في بيروت . ونشطت الصناعة والزراعة ، ونشر الحرية الشخصية ولقن

(١) انظر ص ٢٨٩ من الكتاب .

(٢) انظر حول ذلك كرد علي ، الخطط ، ج ٣ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٣) Registre No. 23, Rapp. No. 32 du 14 Août 1880. (٢)

الحكام والمحكومين درسا في الوطنية والشعور بالواجب . ولذا وصف مدحت بحق بأنه مصلح عثماني مقتدر ، وأنه كان محبا للعرب مقربا لهم لمعرفة أحوال بلادهم (١) .

وتسلم أحمد حمدي باشا ولاية سورية للمرة الثانية (الأولى كانت عام ١٨٧٦) ، وعرف بهمته في نشر المعارف وتنفيذ الإصلاح وتوطيد أركان الأمن في جواضر الولاية (٢) . وتلاه راشد ناشد باشا عام ١٨٨٥ للمرة الثانية (الأولى كانت عام ١٨٧٧) ، ولكن طمعه أفسد مزايده الإدارية ، ودامت ولايته سنتين ونصف السنة تقريبا ، وفي آخرها تشكلت ولاية بيروت ، وأنشئ سوق الحديدية والمكتب العدادي الليلي بدمشق . وفي ولاية حسن رفيق باشا (١٨٩٥) شيد معهد المعلمين وأصلحت عبارة الجامع الأموي بصورتها الراهنة ، ومدّت سكة حديد بين المزييب ودمشق ، ثم بين بيروت ودمشق . ويعتبر الوالي حسين فاضل باشا أطول الولاية عهدا ، فقد استمرت ولايته اثنتي عشرة سنة (١٨٩٧ - ١٩٠٩) وقد عرف بميله للعمارة ، اذ نمت مدينة دمشق في أيامه بإنشاء حي المهاجرين في سفح جبل قاسيون ، ودار للحكومة ومشفى للغرباء ، وجلب مياه عين الفيحة الى دمشق مقسّمة بنسب هندسية عادلة على أحيائها ، وربط دمشق بخط البرق الى المدينة المنورة ، وخلّد ذلك بنصب تذكاري في ساحة المرجة . وسقف أسواق دمشق بصفائح التوتياء لمنع سريان الحريق من جانب الى آخر ، ووزع الأراضي بأطراف الولاية على طوائف المهاجرين المسلمين ، وأنشأ القرى لإيوائهم . وساند حقوق طائفة الروم في الشام بأن يكون لهم بطريرك عربي وطني ، فتحقق لهم ذلك وأعيدت لهم حقوقهم ، كما بنى الثكنة العسكرية (الحديدية) التي تشغلها حاليا بعض كليات جامعة دمشق . وأنشئ خط للترام الكهربائي في عهد الوالي عارف بك المارديني (١٩١٢ - ١٩١٣) ، ومدّت خطوطه من المرجة قرب دار الحكومة

(١) انظر الحصني ، مصدر سابق ، ص ٢٧٢ ، وانظر أيضا طيباوي ، المصدر نفسه ، ص ١٥٦ ، وكرد علي ج ٣ ص ١٠٦ .
(٢) انظر الحصني ، ص ٢٧٣ ، وطالع أيضا محمد عبد الجواد القاياتي « نفحة البشام في رحلة الشام » مصر ١٣١٩ هـ / ١٩٠١ م ، ص ٤٠ - ٤١ .

والبلدية الى محلة الصالحية والمهاجرين • وشهد عهد خلفه خلوصي بك (١٩١٤) فشل حملة قناة السويس ضد الانكليز في مصر ، وكانت بقيادة أحمد جمال باشا المعروف بنزعة الطورانية وباستبداده وعدائه للقوميين العرب وهو الذي أصدر أحكام الاعدام على صفوة منهم في عاليه • وكان آخر وال عثمانى هو رافت بك (١٩١٨) الذي انسحب بعد دخول القوات العربية والبريطانية الى دمشق •

أما ولاية حلب ، فقد شهدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لهضة عمرانية وثقافية ، فقد أسس والي حلب أحمد جودت باشا ، المؤرخ المشرع ، جريدة اسبوعية اسمها (الفرات) لنشر أخبار الولاية وبلاغاتها واعلاناتها باللغتين العثمانية والعربية (١٨٦٧) • وأبدلت سقوف الاسواق في حلب بسقوف على شكل سنم الجمل ، بعد أن كانت مغطاة بالحصر المنسوجة من البردي والقصب ، ومعرضة للحريق ، وتم ذلك في عهد الوالي ناشد باشا (١٨٦٨) • وظهرت ولاية كامل باشا (١٨٧٦) جريدة عربية باسم (الشهباء) حررها عبد الرحمن الكواكبي ، وحين أغلقت حرر حريدة (الاعتدال) ، بهدف الكشف عن سيئات الموظفين وعرض حاجات البلد وتوسيع دائرة المعارف (١) •

وكان جميل باشا من أطوال الولاية مدة (١٨٧٩ - ١٨٨٦) ، فقد عني بالمعارف ونشرها ، وأنشأ المكتب الرشدي العسكري ، ومستشفى الغرباء (٢) (الوطني) وشق جادة باب الفرج • وافتتح المستشفى عام ١٨٩٧ ولكن لم يستكمل اعداده الا عام ١٩٠٠ • وفي عهده بدأت تظهر ضواحي حلب الجديدة ، كضاحية الجميلية • وظهرت أول خريطة لمدينة حلب بإشراف مهندس الولاية ، في عهد الوالي رائف باشا (١٨٩٥ - ١٩٠٠) الذي عرف بميله للعمران والاصلاح • وكان معاونا لمدحت باشا في ولاية بغداد ، وقد أسف الاهلون على عزله من الولاية • وشهد مطلع عهده فتنة الارمن في قضاء الزيتون من أعمال مرعش ، نشأت عن

(١) انظر كامل الفزي « نهر الذهب في تاريخ حلب » ج ٣ ص ٤٠٤ ، ٤٢٦ •

(٢) انظر محمد رافع الطباع « اعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء » ج ٣ حلب ١٩٢٥ ص ٤٦٤ •

منازعات بعض الارمن وبعض صغار موظفي الحكومة ، فهاجم الارمن أفراد الحامية العثمانية وقتلوا بهم وبعائلاتهم ، فهاج الاهالي ، وقتلوا المئات من الارمن ، ثم أرسلت حملة وحاصرت الزيتون شهرا ، الى أن توسط السفراء ، وأثمرت جهودهم ، وصدر العفو عن زعماء الفتنة بعد أن استمرت خمسة عشر شهرا^(١) .

وتأسس في حلب مكتب للصنائع (١٩٠١) وبعد سنتين افتتح في المعهد الاعدادي الملكي (المدني) معرض للسلع التجارية والصناعية كالمنسوجات القطنية والحريرية المتنوعة ، والغلات الزراعية والحيوانية ، والمصنوعات البضية والذهبية ، ودام المعرض شهرا . وفي عهد الوالي ناظم باشا (١٩٠٥ - ١٩٠٩) جرى احصاء للنفوس في حلب وملحقاتها ، وتم وصل حلب مع حماة بالسكة الحديدية . وشهد عام ١٩٠٦ تدفق الكثيرين من مهاجري القفقاس وداغستان وسواهما من البلدان الاسلامية التي استحوذت عليها روسية . اضافة الى المهاجرين من كريت بعد لنزاع عليها مع اليونان ، فجرى اسكانهم في ولايتي حلب وسورية ، وأدخلت الكهرباء الى حلب عام ١٩٠٧ وبدأت تظهر فيها مآثر التقنية الحديثة كالسيارة (١٩٠٩) التي أحضرها تاجر حلبى من أوربة لتشغيلها بين حلب والاسكندرونة فلم تنجح^(٢) .

ولا ننهي الكلام على بلاد الشام دون أن نشير الى عملية (الطابو) ، أي تسجيل الاراضي باسم الفلاحين الذين يتصرفون بأراضيهم ، أو الافراد الذين يرغبون في الحصول على حق التصرف بالارض وامتلاك وثائقه ، مقابل رسم لا يجاوز ٥ ٪ من قيمتها التقديرية . جرت العملية في بلاد الشام ، ولكنها لم تنته في العهد العثماني وانما استمرت حتى عهد الانتداب الفرنسي والبريطاني . وكما حدث في العراق ، سعى التجار والمقرضون والملوك الى تحويل فوائده (الطابو) لمصلحتهم ، وذلك حين صوره للفلاحين بأنه وسيلة لتسجيل الافراد للخدمة العسكرية ، فباع الفلاحون الى الاغنياء حقوقهم المكتسبة في الاراضي التي سقوها

(١) انظر كرد علي ، الخطط ، ج ٣ ص ١١١ ، والغزي ، ج ٣ ص ٤٢٦ .

(٢) الغزي ، المصدر السابق ، ج ٣ ص ٤٨٦ - ٤٨٧ .

بجهدهم وعرقهم ، مقابل قيمة اسمية . وكانت اللجان المشكلة لمسح الاراضي وتعيين حدودها تتخذ قرارها بأكثرية الآراء ، مما أفسح المجال أمام ذوي النفوذ والملاك للتلاعب والتحايل . كما سجل قسم كبير من الاراضي باسم الوجهاء والزعماء في المدن الذين يسيطرون الحماية على الفلاحين ، بطلب منهم حيناً ، ورغماً عنهم حيناً آخر ، وخاصة في فترات الفوضى وانعدام الأمن ، وكانت النتيجة أن سجلت الاراضي باسمهم لا باسم الفلاحين . واقرنت عملية (الطابو) بشراء الدولة رقعة واسعة من الاراضي الزراعية بثمان بخس ، والحاقتها بالاملاك السلطانية ، وذلك في نواحي حلب وحمص والنبك وشرقي البحر الميت وبيسان وسواها^(١) . ويلاحظ أنه حين صدر قانون (الطابو) انتقلت صلاحية تسجيل بيع العقارات والاراضي من محاكم دمشق الشرعية الى دوائر (الطابو) .

ويتصل موضوع الهجرة بموضوع الملكية الزراعية ، ذلك أن بعض الفلاحين تركوا أراضيهم تخلصاً من دفع الضرائب عليها ، أو فراراً من (نظام تحرير النفوس) لعام ١٨٨١ ، فالفلاحون كانوا يخشون التجنيد والضرائب . وقد شهدت بلاد الشام حركات هجرة داخلية أشرنا منها الى هجرة الدروز من لبنان الى حوران . وفي الربع الاخير من القرن الماضي غادرت بلاد الشام موجات متزايدة من المهاجرين سعياً وراء الثروة في امريكة وافريقية ومصر وخاصة بعد الاحتلال الانكليزي ، للعمل في مجالات الادارة البريطانية أو في الفعاليات الخاصة ولا سيما الصحافة . وخسرت البلاد بهجرتهم خسارة اجتماعية واقتصادية ، لأن المهاجرين كانوا من الشبان المثقفين الذين وجدوا مجالاً أرحب لحرية الفكر بعد أن ضاقوا بأحوال الحياة السياسية والاقتصادية في موطنهم الاصلية ، وهذا برغم أن الكثيرين منهم عادوا مع رساميلهم أو أرسلوا المال الى ذويهم ، فأثقف على بناء البيوت الجديدة وشراء الاراضي وزرعها بغراس الكرم والتوت والزيتون^(٢) .

(١) انظر ص ٢٦٠ من الكتاب . وانظر ايضاً بولياك « الاقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان » ، الترجمة العربية ، بيروت ١٩٤٩ ، ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٢) انظر طيباوي ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

ومقابل الهجرة الوطنية خارج بلاد الشام ، كان ثمة هجرة أجنبية إليها ؛ وقد حضرت جاليات المانية الى فلسطين أيام ولاية مدحت باشا وما قبله بقليل ، وأنشأت مستوطنات زراعية على مقربة من يافا وحيفا وناصره وسواها ، وأثارت قلق الباشا في حينه ، وحمل أفرادها معهم الادوات الاوربية لمباشرة الفلاحة والزراعة والبذار بالطرق الحديثة .

وثمة هجرة اسلامية الى بلاد الشام أشرنا اليها ، ونضيف اليها هجرة مسلمي البوسنة (البوشناق) الى بلاد الشام في أعقاب احتلال النمسة للبوسنة والهرسك عام ١٨٧٨ ثم الحاقهما نهائيا بالنمسة عام ١٩٠٨ . وقد جرى توطينهم في بلدة قيسارية القديمة على ساحل فلسطين ، وأعطوا الاراضي لتملكها وزراعتها .

أما الهجرة اليهودية ، فقد بدأت طلائعها منذ العهد المصري في الشام ، اذ توطنت أعداد قليلة من اليهود في مدن القدس وصفد وطبرية لدوافع دينية . وبدأ عددهم يتزايد تدريجيا ، فبلغ ١٠ آلاف عام ١٨٤٠ ، وارتفع الى ٣٥ ألفا عام ١٨٨٠ . وبعد سنتين وفد الى فلسطين اليهود من روسية وبولونية فرارا من المذابح هناك ، وهذه المرة جاؤوا بدافع استيطاني ورغبة في انشاء مستعمرات مماثلة للمستوطنات الألمانية . واذ أخفقت محاولاتهم ، سارع المتمول اليهودي ادمون روتشيلد لمعونة المستعمرتين أو الثلاث الاولى . وهنا تغير موقف السلطات العثمانية من التسامح الى التشدد ، لاعتبارات أهمها ما تتيحه الهجرة اليهودية للبعثات الدبلوماسية الروسية من فرص التدخل لصالح هذا العدد الكبير من المهاجرين الذين ما زالوا - وسيظلون لوقت طويل - يعتبرون من الرعايا الروس . هذا الى حرص السلطات العثمانية على عدم الاخلال بالتوازن الطائفي ، وخاصة في القدس ؛ فان تزايد عدد اليهود فيها غير مرغوب فيه اسلاميا ومسيحيا^(١) . ولكن معظم الاجراءات العثمانية لتقييد بقاء اليهود في فلسطين لم تطبق - كالعادة - على نحو دقيق . وهذا برغم أن السلطان عبد الحميد رفض

(١) المصدر نفسه ص ١٧٧ .

بشدة استيطان اليهود في فلسطين ، وذلك في رده على عميل للزعيم الصهيوني
تيودور هرتسل (١٨٩٦) :

« قال السلطان لي اذا كان هرتسل صديقك .. فانصح به بأن لا يسير أبدا في
هذا الموضوع . اني لا أستطيع أن أبيع ولو قدما واحدا من أراضي الامبراطورية ،
لأنها ليست ملكي ، بل ملك شعبي .. دع اليهود يحتفظون ببلايئهم ، فاذا ما جرى
تقسيم الامبراطورية ، فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل . ولكن ما يجري
تقسيمه آنذاك انما هو جثتنا - لأننا لن نسمح بتشريح جسدنا ونحن أحياء لأي
غرض كان » (١) .

معالم التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :

كان المجتمع العربي في بلاد الشام موزعا بين المدن والريف ، في تجمعات
مدنية في الاقل ذات فعاليات حرفية تقليدية وتجارية موروثة ، أو تجمعات ريفية
زراعية في الاكثر تسيطر عليها نوازع المحافظة والاستقرار . وكانت الزراعة عماد
الثروة الرئيسي ووسيلة المعيشة بالنسبة للعدد الأكبر من سكان بلاد الشام .
فالفلاح قليل عصر التنظيمات كان يعمل في أرض اقطاع أو أرض وقف أو أرض
أميرية ، فهو لا يملك الأرض وانما يتصرف بها فيفلحها ويزرعها . ويحرص الملتزم
على بقاء الفلاح في أرضه لضمان زرعها ودفع الاموال المقررة عليها . فالفلاح
يزرع الأرض بكده نظير حق بقاءه عليها ، ولذا اقتصر على زرع ما يكفي قوته
اليومي دون التفكير بتحسين الأرض أو النهوض باتنتاجيتها ومضاعفة أرباحها .
والفلاح الذي يعيش في المدينة أو في أرباضها ، يحمل انتاج أرضه الى سوق
المدينة يوميا ويتاع بثمنه ما يلزمه من مواد غذائية وسلع أخرى من الحرفيين
والباعة . أما الفلاح الذي يعيش في الارياف ، فكان يبيع نتاج أرضه من الحبوب
وغيرها ، ويشترى الخضار التي تجود في المناطق المروية القريبة منه ، ويتاع

(١) د. أحمد طربين « قضية فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٨) » دمشق ١٩٦٨
ص ٥٦ ، نقلا عن يوميات هرتسل - الترجمة العربية ج ١ ص ٣٧٨ .

السكر والقهوة والشاي من الباعة المتجولين القادمين من الحواضر ، أو يبادل تناجه مع تناج البدو في الاسواق الاسبوعية والمواسم . وقد شجع الحكم المصري في بلاد الشام زراعة القطن وأشجار التوت لتربية شرانق الحرير ، وقمع أعمال الشقاوة . وأكملت الحكومة العثمانية التنظيمات المصرية ، وطبقت قانون الولايات وأنشأت المحاكم النظامية ، وأسهم ذلك في الحد من غارات البدو وتوطيد دعائم الأمن ، فأقبل الفلاحون على الزراعة ، وارتقت أحوالهم بعد ارتفاع أسعار الحبوب والفلان ، وساعد تحسن طرق المواصلات على تسويقها في الاساكل البحرية القريبة . وعمدت الحكومة الى تشجيع زراعة القطن وكافأت المجددين في انتاجه ، وأعفت معداتهم الحديثة المستوردة من الرسوم الجمركية ، كما أعفت غراس الزيتون من ضريبة الاعشار لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من بدء الانتاج . وفعلت الشيء نفسه بالنسبة لغراس التوت (١٨٧٢ م) ، وأمرت مدراء الزراعة بأن يعملوا على ترغيب الاهالي بزراعة القطن والارز والنيلة ، اضافة الى الحبوب ، لتزداد ثرواتهم . كما أوعزت بتحسين نسل الخيل مجانا لمنفعة الاهالي (١) .

وفي مجال الصناعة تقف مدينتا دمشق وحلب في مقدمة المراكز الصناعية في الشام ، واشتهرت الصناعات النسيجية المتنوعة وصناعة الزجاج والخزف ولاسيما النوع المعروف بالقيشاني ، اضافة الى الصناعات المعدنية - الحديدية لصنع لوازم المزارعين والفلاحين وصناعة السيوف والدروع ، والنحاسية للاواني المنزلية وخلافها ، والصناعات الخشبية لصنع الآلات الموسيقية والمفروشات والخشب المطعم بالاصدف ، وصناعة الصابون والزيت والحلويات والسجاد والدباغة وصناعة الجلود والمدابغ والمصانغ والمطاحن والزجاج ، وحلج القطن وفتل الحبال والحلويات وتجفيف الفواكه والقمردين الخ . . . (٢) .

(١) انظر عوض ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) لمزيد من المعلومات عن الحياة الاقتصادية في بلاد الشام ابان القرن التاسع عشر ، انظر :

علي الحسني « تاريخ سوريا الاقتصادي » دمشق ١٣٤٢ هـ ومحمد كرد علي « خطط الشام » ج ٢ ط ٢ بيروت ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
كامل الغزي « نهر الذهب في تاريخ حلب » الجزء الأول والثالث ، حلب ١٩٢٢ - ١٩٢٦ .

والصناعة في بلاد الشام ، كانت تتولاها طوائف الحرف المختلفة ، ويعكس القاسمي في قاموس الصناعات الشامية صورة واضحة عن وفرة الحرف والصناعات ، وتنوع منتجاتها ، وتقسيم العمل بين طوائفها واتساع تخصصها ، وتنظيم خدماتها وترابطها . وكانت حرف النسيج وما يتصل بها من الصنائع والمهن من أهم الحرف الشامية نظرا لوفرة العاملين فيها من سكان المدن والارياف ، وانتشار منسوجاتها القطنية والحريرية والصوفية في الاسواق المحلية او في أسواق الاناضول والآستانة والحجاز . . . وظلت طوائف الحرف الشامية تلبي رغبات الناس وترضي أذواقهم حتى الربع الاخير من القرن الثالث عشر الهجري الموافق لمطلع الستينات من القرن التاسع عشر الميلادي ، حين بدأت أوربة تصدر منتجاتها الى أسواق العالم ، نتيجة تعاظم الثورة الصناعية ، ونتيجة التطور العظيم الذي شهدته التجارة العالمية ووسائل النقل البحري بوجه خاص ، وان كان بعض الصناعات الشامية القطنية قد استعاد بعض قوته بعد صدمة المنافسة الاجنبية^(١) .

ومعلوم ان بيروت كانت ميناء بلاد الشام بأجمعها ، وقد ارتبط ازدهارها ونموها بتطور التجارة العالمية بوجه عام ، وتوسع العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وأوربة بوجه خاص . وقد أسهم فرع البنك العثماني في بيروت في مضاعفة المبادلات التجارية لولايتي سورية وبيروت وتقاضى أقل من نصف الفائدة التي كان صيارفة بيروت يتقاضونها . ومن الطبيعي أن يكون تأثير التنظيمات العثمانية عميقا في الاحوال الاجتماعية والاقتصادية ، وأن يتجلى هذا التأثير خاصة في المدن والاساكن مثل بيروت ، وتدفقت البضائع الاوربية على الاسواق الشامية ، وزاحمت المنتجات المحلية عامة ، والصناعات النسيجية خاصة ، بسبب رخص ثمنها ، وان قصرت عنها في الجودة والجمال . وبدأت طوائف حرف النسيج وما يتصل بها

(١) انظر حول ذلك طيباوي ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
وصفت جريدة حديقة الاخبار البيروتية (عدد ٢٨ آب ١٨٥٨) بيروت بأنها مستودع بضائع سورية وفلسطين ، فبواسطتها توزع أجواخ مانتيستر ومصنوعات برمنفهام والاقمشة الحريرية من فرنسة والاسلحة من بلجيكة والورق من النمسة . .
ووصلت حتى بغداد . وضمن سورية وصلت الى دمشق والقدس في الداخل ، والى طرابلس وبافا وغزة في الساحل . ومن بين الصادرات ذكرت الجريدة زيت الزيتون والحرير الخام . انظر طيباوي ص ١٦٧ .

تقاسي من كساد بضائعها وانتشار البطالة بين عمالها وتناقص أنوالها وهبوط كمية إنتاجها . وأخذت بعض الحرف في المدن والقرى تنضال أهميتها وتخفي تدريجيا ، بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع الغريبة المدعومة بقوة الاقتصاد الاوربي التقنية والمالية . وحين طغت نسبة الواردات على نسبة الصادرات ، خسرت بلاد الشام معظم عملتها الذهبية والفضية بعد أن سحبها التجار الاجانب ثمنا لبضائعهم ، ومال الميزان التجاري لصالح أوربة ، بعد أن كان راجحا لصالح بلاد الشام في الحقبة السابقة .

ولا بد من الإشارة الى تأثير الوضع الصناعي والتجاري في بلاد الشام بنظام الامتيازات الاجنبية ، باعتبار أن هذا النظام كان من أهم العوائق السلبية التي حالت دون تحقيق نهضة اقتصادية إبان القرن الماضي ، وخاصة في النصف الثاني حين عانت من كثرة الحروب والفتن والثورات ، ومن عجز مالي دائم . لقد رتب النظام على التجار الاجانب أن الذين يعملون في أراضي الدولة العثمانية ، أن يدفعوا عن بضائعهم رسوما أقل بكثير من الرسوم التي يدفعها التجار الوطنيون عن بضائعهم في الاستيراد والتصدير والمرور . ذلك أن متوسط الرسوم التي يدفعها الاجانب لا تتجاوز نسبة ٣ أو ٤ ٪ من ثمن بضائعهم ، في حين يدفع الوطنيون نسبة ١٨ ٪ وقد تصل الى ٢١ ٪^(١) ، الامر الذي ألحق بالصناعة والتجارة أضرارا بالغة . ان دمشق وحلب (مثلا) وهما أهم مركزين صناعيين في بلاد الشام ، كانتا تستوردان مادتي الحرير والقطن من ولايات صيدا (عكا) وطرابلس وفلسطين . ولكن التجار الاجانب كانوا ينافسون أرباب الصنائع النسيجية في البلدين على شراء هاتين المادتين الاوليتين اللتين تعتبران من أهم سلع التصدير ، نظرا للمكاسب الضخمة التي يحققونها من تصديرهما الى فرنسا وأسواق أوربة . وطبعي أن ترفع المنافسة أسعار المادتين لتضاف الى متوسط التكلفة الاجمالية للمنسوجات الوطنية ، فلا تتمكن من منافسة المنسوجات الاجنبية . بل ان الصناعة

(١) أكدت معاهدة بلطة ليمان (١٨٣٨) التي وقعت بين السلطنة العثمانية وانكلترا حق الاجانب في دفع رسم الاستيراد عن بضائعهم عند أنزالها في ميناء عثماني ، ولكنها نصت على إعفائهم من هذا الرسم في حال إعادة تصدير تلك البضائع الى منطقة او ولاية عثمانية ثانية .

النسيجية الحديثة التي نشأت نواتها في جبل لبنان في أواسط القرن الماضي ، واستودرت الآلية الحديثة بقيت تابعة للهيمنة الاوربية من الوجهتين المالية والتقنية . لقد سهّلت الامتيازات الاجنبية تغلغل الرساميل الاجنبية في الولايات العثمانية مستغلة ضعف السلطنة ، وأدت الى تغلب المنافس الاوربي المتفوق تقنيا في انتاج سلع وخصصة على المنتج العثماني المحلي .

وحين حاولت السلطنة منافسة البضائع العربية ، وذلك بتشجيع الصنائع والحرف المحلية وحمايتها ، أصرت الدول الغربية على تطبيق بنود الامتيازات التي تمنح جميع المزايا للأجانب ومنتجاتهم على حساب الحرفيين المحليين ومنتجاتهم ، مستغلة الظروف القاسية التي مرت بها الخزانة المركزية العثمانية قبيلا اعلان افلاسها ، ومسارعة الدائنين الغربيين الى تحصيل ديونهم مضاعفة من ايراد بعض المرافق الهامة في السلطنة . ومن هنا يصح القول بأن الاتصال بين بلدان الوطن العربي ، مشرقا ومغربا ، وبين أوربة كان فاجعا في القرن الماضي ، على المستويين السياسي والاقتصادي .

والتجار كالحرفيين ، انتظمتهم طوائف بحسب نوع السلع التي يبيعونها أو يستوردونها . وكانت تجارة الاستيراد والتصدير تتركز في الخانات والمراكز التجارية في المدن ، وكان لها أهمية ملحوظة في الاقتصاد الشامي ، اضافة الى قافلة الحج الشامي وما تبعته من نشاط تجاري كبير . ويلاحظ أن التاجر كان في غالب الاحيان يشرك معه ولده أو أخاه ليقوم معه ببعض المهام المتنوعة التي يقتضيها سير العمل .

وفي ظروف الاتصال المتزايد بين بلاد الشام وأوربة ، تفاعلت عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي ، فتمخضت عن نمو طبقة وسطى غنية (برجوازية) بدأت تماشي التطور وتنشط في الاساكن الشامية ولا سيما في بيروت ، لتمسك تدريجيا بعض أسباب القوة الاقتصادية . ولكن هذه الطبقة البرجوازية كانت تختلف عن الطبقة الموسرة القديمة من أرباب الزراعة والصناعة والتجارة ، بأن أفرادها تعلموا لغة الأجانب وأتقنوا فن التعامل معهم ، وطاقوا بلدانهم ،

وتكيفوا مع حركة الرساميل الاجنبية والاحوال الاقتصادية الجديدة التي اوجدتها ، بحيث أن الوضع الاقتصادي التقليدي لم يعد يرضي تطلعات طائفة منهم ، أو يتلاءم معها ، لأنه في نظرهم يعبر عن حياة مجتمع تسوده مفاهيم المحافظة والتقليد ، وتنظمه مثل في الحياة متصلة بأنماط من الحكم وعلاقات في الاقتصاد والمجتمع ، أخذ التطور الاجتماعي المتأثر بالغرب يقود الى غيرها . وكان من الطبيعي أن تكون هذه الطائفة (المتفرجة) التي تكيفت مع أفكار الغرب وقيمها ، مسيحية في الاكثر . فمن العائلات المسيحية في بيروت آل سرسق والتويني وبسترس وغيرهم « ممن ظهر حديثا بظهور الغنى المفرط بواسطة التجارة والمعاملات الاوروباوية »^(١) . ومن العائلات المسلمة البيروتية آل ينيهم ورمضان وإيلاس والغندور وغيرهم اذ أصبح لهم « تجارات عظيمة وثروة جسيمة » ، وبواخر يستخدمونها لأغراض تجارتهم في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الاحمر^(٢) .

وربما كان من قبيل التعميم والمبالغة أن نقول ان جميع أفراد هذه العائلات قد ولّوا وجوههم شطر الغرب (وتفرجوا) . فشيء كثير من أفرادها ، ولعلمهم الغالبية بين المسلمين ، من ظلوا محافظين في أفكارهم وتصرفاتهم ، ولم يتفاعلوا مع التأثيرات الاوربية ، مع أنهم أخذوا بنصيب وافر من الثقافة الحديثة والتعليم الغربي . ومهما يكن الامر ، فقد كانت هذه الطبقة البرجوازية ، محدودة التأثير ، لأنها بقيت وسيطة تجاه الهيمنة الاقتصادية والمالية الغربية المدعومة بالامتيازات الاجنبية . ولأن معظم اهتمامها انصب على النشاط التجاري ، وعلى أعمال الوساطة والعمالة التجارية والصناعية والمالية . وبقي الاجانب يسيطرون على أهم مرافق الحياة الاقتصادية في جميع ولايات السلطنة ، بما فيها قطاع المواصلات والنقل الذي جرى تطويره ليلائم متطلبات العصر في السرعة والامان .

وحتى النصف الاول من القرن الماضي كانت طرق الشام وعرة المسالك صعبة

(١) محمد عبد الجواد القاياتي ، المصدر السابق ، ص ٢٦

(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٠

العبور وكان الجمل وسيلة نقل البضائع والمتاجر بين مدن الشام والبلدان المجاورة. كما كانت الدواب المستأجرة من المكارية وسيلة المسافرين للانتقال جماعات وقوافل بين حاضرة وأخرى. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ إنشاء شبكة من الطرق البرية الجيدة، تربط مدن الشام وتسير عليها العربة (الكروسة) وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر كانت طرق طرابلس بيروت، وبيروت صيدا، والقدس دمشق وسواها، تعبرها قوافل المسافرين على الدواب. كذلك الطرق التي تربط مدينة القدس بمدن فلسطين باستثناء الطريق الذي يصل يافا بالقدس عبر الرملة، نظرا لأهميته للحجاج المسيحيين القادمين من الغرب عن طريق البحر. أما طريق بيروت دمشق فقد تولت بناءه شركة فرنسية بطول ١١٢ كم وعرض ٧ أمتار، وقد افتتح سنة ١٨٦٣ وسارت عليه عربة الديليجانس^(١)، وهي عربة لنقل المسافرين تجرها ستة جياد، وتتوقف في المحطات (خانات) على الطريق، لاستراحة الركاب وتبديل الجياد. وتفرع من هذا الطريق شبكة طرق سارت عليها العربات وربط عددا من المدن والقرى. وفي الوقت نفسه بدأ العمل في بناء طريق عربات بين ميناء الاسكندرونة وحلب، وتم وصل الخواضر الشامية بخطوط البرق بدءا من ١٨٦٢، وأدخلت اليها خدمة البريد المنتظمة (١٨٨٥). وفي سنة ١٨٦٩ صدر نظام يقضي بتعيين طرق السلطنة. وقد ساهم هذا في تحسين أحوال الطرق وتحسين شبكتها. وافتتح طريق يصل دمشق بمنطقة حوران سنة ١٨٨٨ واستفادت منه القرى التي يمر بها وساعد على نقل منتجاتها وتسويقها في الخواضر الشامية. وكذلك ساهمت الخطوط الحديدية العثمانية في خفض أجور النقل الى الثلث بعد مد خط حديدي بين بيروت ودمشق عبر جبال لبنان في منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر، ومدت فيما بعد خطوط حديدية أخرى ربطت

(١) باشرت إنشاءه شركة فرنسية عام ١٨٥٩ وكان السير عليه صباحا ومساء من الجهتين بواسطة عربة الديليجانس وتقطع المسافة في ١٣ ساعة وحقت الشركة أرباحا طائلة، واستمرت في عملها ثلاثين عاما حتى ١٨٩٢، حين استلمت الحكومة العثمانية الطريق، ولكن أهملت المحافظة عليه فأصبح السير عليه صعبا الى أن أصلحه الاتراك في الحرب العالمية الاولى. انظر محمد كرد علي «خطط الشام» ج ٥ ص ٢٢٩.

دمشق بتركية والعراق والحجاز • وأنشئ خط للترام بين مدينة طرابلس ومينائها (١).

وبتطور طرق المواصلات ووسائل النقل تحطمت عزلة المجتمعات الريفية الزراعية والمدنية الحرفية والتجارية التي دامت عصورا ، وساعدت على تصدير المحاصيل الزراعية بكميات كبيرة ، وسهلت وصول البضائع والسلع المستوردة والمصدرة الى مناطق أبعد ، الامر الذي جعل بلاد الشام تدخل عصر المواصلات الحديثة ، لتصبح من أكثر مناطق السلطنة العثمانية تقدما ومدنية وأمانا ، وخاصة في الاوقات التي لا تنشغل فيها السلطنة بحروب خارجية مع روسية وسواها ، وترهق خزيتها المالية •

وعلى الصعيد الاجتماعي ظهرت طبقة وسطى برجوازية جديدة تتألف من التجار والاطباء والمحامين والمعلمين وأرباب الصنائع والحرف الآخرين ، نمت بإطراد على حساب التنظيم الاجتماعي الاقطاعي العسكري الذي كان سائدا لقرون ثلاثة خلت ، والذي ميّز الارستقراطية (العثمانية) الحاكمة ، عن الرعية العريية الممثلة بالصنائع والزراع والتجار والعلماء ... وبدأت عناصر هذه الطبقة الوسطى البرجوازية تشق طريقها الى المراتب العسكرية والوظائف الادارية والمناصب العلمية ، بعد أن كانت وقفاً على عائلات معينة ، وتعمل على تغيير بنية المجتمع الشامي وقواه الفاعلة ببطء وتدرّج ، وتدفعه نحو التنظيم البرجوازي •

صحيح أن حواضر بلاد الشام ومدنها قد اشتملت على طبقة وسطى من الحرفيين وأرباب الصنائع ورجال الاعمال ، ولكن تلك الطبقة كانت ضعيفة وغير بارزة • ولذلك فإن ظهور طبقة وسطى برجوازية فاعلة ومتأثرة بحركة التنظيمات العثمانية وبالاقتباس من الغرب ، كان ظاهرة جديدة • وقد تركزت آمال المستنيرين والمصلحين على هذه الطبقة لقيادة الاصلاح والتجديد في ميادين الفكر والمجتمع والاقتصاد • ومع تقدم الطبقة الجديدة الى مراكز القيادة

(١) منح امتياز هذا الخط لشركة وطنية عام ١٨٧٨ . ويمتد بين المدينة والميناء لمسافة ثلاثة كيلومترات وتجر حافلاته الخيل . انظر كرد علي ج ٥ ص ٢٢١ . انظر ص ٣٥٨ من الكتاب .

والتوجيه في المجتمع ، تقدمت أيضا مثلها ومبادئها الاجتماعية ، فتطور تدريجيا شكل الاسرة من الطراز الابوي الى الطراز الحديث على شكل أسرة صغيرة . ويلاحظ أن الطراز الابوي القديم كان يتميز بسلطة الاب المطلقة على أفراد عشيرته وأسرته الذين يعيشون في كنفه تحت سقف واحد ، ويضمّون الاب والام والاولاد ، اضافة الى زوجات الاولاد وأولادهم ، يتقاسمون جميعا معيشة مشتركة ، يحققون من خلالها التعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة والحماية الاسرية⁽¹⁾ . وقد رأى أفراد هذه الاسرة أن عيشهم في بيت كبير يتوزعون واجباب خدمته والاتفاق عليه ، يلائم التنظيم الاجتماعي الموروث أكثر من شكل الاسرة الصغيرة التي لا تجمع أكثر من جيلين ، والتي تعتبر من سمات المجتمعات الاوربية الغربية . ومع ظهور الطبقة البرجوازية الجديدة ، اهتزت بنية الاسرة الابوية ، وظهرت فيها النزعة الفردية ، وبدأت تتجه نحو التفكك والتحلال الروابط بين أفرادها . وترتب على ذلك زعزعة الصلات العائلية وانقسام ولاءاتها ، فلم يمد الابن بالضرورة يتبع خطوات أبيه في عمله وحرفته كما كان شائعا من قبل . وأخذت بعض مفاهيم الاخلاق والعادات تتغير ، بسبب انتشار الافكار الاجتماعية التي قامت على أساس الحرية الفردية واحترام حرية الآخرين في ممارسة حقوقهم وحياتهم .

ومن ناحية أخرى ، ظهرت المرأة في المجتمع بعض الظهور ، ولا سيما في الطوائف المسيحية ، وبدأ شغوف الحجاب ، واحتدم الصراع الظاهر والخفي بين أنصار الحجاب وخصومه . وكان لا بد أن يطرأ بعض التغير على المفاهيم الجديدة التي وصلت من الغرب ، نتيجة تكيّفها مع أنماط السلوك القديمة الراسخة ، كما تصبح أكثر قبولا لدى عامة الناس . وأخذ التغير يشمل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية في البلاد ، فتطورت أشكال الملابس ، وظهر

(1)

Hitti, Ph. - The Impact of the West on Syria & Lebanon in the Nineteenth Century, P. 619. off print, Paris 1955.

السروال الغربي الى جانب الثياب المرسلة العريضة مثل الشروال والقنباز .
وأخذ الطربوش يحل محل "محل" العمامة ، التي اقتصرت على المشايخ والمعلمين . وبدأ
التكلف الاجتماعي يتلاشى ومعه الالقاب التي تعبّر عن الفروق الطبقيّة وتقاليدها
الجامدة . واستعمل الكاز (الكيوسين) في الاضاءة بديل زيت الزيتون والفيتيل
كما رأينا .

كذلك تطورت الآداب والاذواق العامة ، فأصبح أفراد الاسرة البرجوازية
يأكلون في أطباق خاصة ، في غرفة الطعام ، بدل الآنية الكبيرة التي يتعلقون
حولها جلوسا فوق بساط على الارض . وينامون على السرر المريحة في غرف النوم
بدل الفرش الموضوعة على أرضية القاعة . وتأثقت النساء في استخدام مساحيق
التجميل والعطور الغربية ، والتزين بالحلي والمجوهرات المستوردة ، والظهور مع
أوزاجهن في المناسبات الاجتماعية أو السهرات المختلطة على نحو لم يألّفه المجتمع
في العصر الغابر . ولكن يلاحظ بأن عدد هؤلاء (المتفرنجين) لم يكن كبيرا .
كما يلاحظ أن التعاون بين المسلم العربي والمسيحي العربي بدأ يتزايد ويتردّد .
وهناك شواهد عديدة على التعاون في ميادين التجارة والصناعة ، وخاصة في
ميادين التعليم والثقافة . وكانت ملامح التغيير الاجتماعي تتضح تدريجيا برغم
معارضة المتزمتين من رجال الدين وطلبة العلم ، ووقوفهم في وجه جهود كبار
المصلحين أمثال عالي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا الذين وجّهوا حركة الاصلاح
والتجديد في السلطنة بعد رشيد باشا ، وناصروا تيار الاقتباس من الغرب ،
وعملوا على تحويل الدولة من الشكل الاقطاعي العسكري الوسيط الى الشكل
العصري الحديث . وكان لا بد أن تنقضي فترة من الوقت قبل أن تنهض قوى
الاستنارة الاسلامية ممثلة بطليعة الاصلاحيين المسلمين ابتداءً من الربع الاخير
من القرن التاسع عشر ، مثل السيد جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده
المصري ، والسيد محمد رشيد رضا الشامي . وتدعو الى مواجهة التحديات
الغريبة للمسلمين ، بالعودة الى مصادر الشريعة الاصلية من قرآن وسنة والى
احياء الاسلام فكريا وسياسيا ، ونبذ الجهل والجمود والتزمت ، كما منرى في
موجزنا التالي عن الوضع الثقافي .

دخلت الافكار السياسية الحديثة بلاد الشام مع الحكم المصري الذي رافقه نظم وأعمال تعبّر عن مفهوم حديث للدولة لم تعرفه البلاد في العهد العثماني السابق . لقد عملت الادارة المصرية على تدمير نفوذ الرؤساء والاقطاعيين والزعماء المحليين ، وفرضت ضرائب منظمة ، ونشرت التعليم وأدخلت برنامجا واسعا للمرحلتين الابتدائية والثانوية . ومنذئذ بدأت تظهر تباشير يقظة ونهضة في التعليم ولا سيما بين المسلمين الذين كانوا يشكلون طلبة المدارس الرسمية . وبعد انحسار الحكم المصري ظل أثره الباقي يفعل فعله ويدفع الفئات الواعية الى فتح المدارس . ثم كانت حوادث الستين سببا في ردة فعل واسعة ضد الجهل والتعصب ، وتجدد النشاط لافتتاح المدارس وخاصة بعد أن صدر قانون المعارف ، واستطاعت الافكار الحديثة أن تجد قبولا بين ثمر من المستنيرين في فترة الخمسة عشر عاما التالية . حتى إذا جاء مدحت باشا واليا على سورية قاد المستنيرين معه حركة (التمدّن) والاصلاح . فعمل الوالي الهمام على تشكيل الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء ولايته ، وكان أعضاؤها من وجوه وأعيان المدن والحوضر في بلاد الشام^(١) . وأنشأت المدارس الابتدائية من تبرعات الاهالي ومن ايرادات الاوقاف . كما جمعت المكتبة الظاهرية من خزائن العائلات العلمية ، بهمة الشيخ طاهر الجزائري الذي عين مفتشا للمدارس الابتدائية ، فجعل العربية لغة التعليم وألف بها عددا من الكتب المدرسية .

والى جانب هذا التعليم (الاهلي) كان يوجد في بلاد الشام التعليم التقليدي وهو ظاهرة قديمة تمثلت في الكتابيب وفي المدارس الدينية . واقتصر التعليم في الكتابيب على قراءة القرآن وتعليم الكتابة ومبادئ الحساب والدين والمختصرات اللغوية والفقهية . أما المدارس الدينية فعميت بالعلوم اللغوية والدينية وقليل من

(١) تشكلت الجمعية الخيرية في لواء الشام (سالنامه ولاية سورية لسنة ١٢٩٧هـ (١٨٧٨ م) وتشكلت جمعية المقاصد الخيرية في لواء بيروت (سالنامه ولاية سورية لسنة ١٢٩٨هـ (١٨٧٩ م) . كما تشكلت الجمعية العلمية الخيرية في لواء طرابلس والجمعية الخيرية في لواء اللاذقية والجمعية الخيرية في لواء عكا والجمعية الخيرية في نابلس وجنين ، وجمعية المقاصد الخيرية في صيدا .

المنطق والحساب ، والطلبة فيها لا ينتظمون في صفوف ، وانما يحفظون المتون ويحضرون المطويات ، ثم يرتحل القادرون منهم لطلب العلم والاستزادة . وكذلك وجد التعليم المدني العصري في المدارس الرسمية كالمكاتب الابتدائية والرشدية والاعدادية والاختصاصية (دور معلمين ، مكاتب صناعية ، مكاتب زراعية) ، الى جانب المدارس الطائفية المسيحية التي استلهمت الاساليب الغربية في مناهجها وطرق تدريسها ، اضافة الى التعليم العالي الذي تركز في عاصمة السلطنة ، ولم تنشأ معاهدة في بلاد الشام الا في مطلع القرن العشرين . وكان تدريس العلوم الحديثة يجري باللغة العثمانية .

ولا يصح اغفال جهود الارشاليات الكاثوليكية والبروتستانتية في رفد حركة النهضة الثقافية العربية^(١) ؛ ذلك أن هذه الارشاليات حاولت التأثير على الناشئة العربية بواسطة التعليم ، فركزت جهودها عليه في كل مظاهره الليبرالية والعلمية والمهنية والتقنية ، وامتدت الجهود التعليمية الامريكية والفرنسية من جبل لبنان الى بيروت ، وتوالت بافتتاح الكلية الانجيلية السورية (١٨٦٦) - الجامعة الامريكية فيما بعد ، وجامعة القديس يوسف (١٨٧٤) . كذلك كان للارشاليات الروسية والايطالية والالمانية دور في تأسيس عدد من المدارس والمعاهد . وبرغم أن تأثيرها اقتصر على المسيحيين ، فقد بعثت روح المنافسة والغيرة في علماء الدين المسلمين والمسيحيين على السواء ، فأقبلوا على انشاء المدارس الحديثة في مختلف مدن الشام ، مدفوعين بدوافع دينية خيرية من ناحية وثقافية كيانية من ناحية أخرى . أما المطابع العربية فقد وجدت في الآستانة والقاهرة قبل أن توجد في بيروت . وقد طبعت الكتب العربية في الآستانة منذ مطلع القرن التاسع عشر . ولكن مطبعة بولاق بالقاهرة فاقتها في كمية الكتب المطبوعة ، وخلال الحكم المصري في الشام ، وصل كثير من نتاج هذه المطبعة الى الشام وتداولته أيدي جميع طبقات القراء وبينها عدد من كتب التراث المشهورة . وقد جرى ذلك

(١) في لبنان انشأ العازاريون مدرسة عينطورة (١٨٣٤) وانشأ المرسلون الامريكان بزعامة قانديك مدرسة في عبيه (١٨٤٦) ، والاباء اليسوعيون مدرسة في غزير (١٨٤٤) ، وتعتبر مدرسة عبيه اقدم الكليات العربية على النمط الحديث وتخرج منها طائفة من العلماء ساهموا في بناء النهضة الادبية والاجتماعية في الشام .

في عصر تمثلت ثقافته في المراكز العلمية التي كانت تحفل بها كل حواضر الشام وتركز حول العلم التقليدي ورجاله ومدارسه ، وتتجلى في الحفاظ على ذلك التراث المخطوط في موضوعات العلوم الشرعية واللغوية والعقلية والمعارف العامة ، والمحمول لدى علماء الدين المسلمين . أما الكهنة المسيحيون فلهيهم مخطوطاتهم في علومهم الدينية ، اضافة الى معرفتهم بعض اللغات كالسريانية واليونانية واللاتينية أو اللغات الاوربية الحديثة .

القومية العربية في مواجهة العنصرية الطورانية والخطط الاستعمارية :

لن يتسع المجال لتتبع ظهور وتطور الحركة القومية التي عرضنا لبعض مظاهرها وايحاءاتها في الجزيرة العربية ، متمثلة في الحركة الوهابية والاصلاح الديني الذي أحدث نوعا من اليقظة الفكرية بعد الجمود الذي ران على المشرق العربي دهرا طويلا . لقد كانت الحركة الوهابية ثورة ضد ما اعتبرته تحلل العثمانيين من الدين وفسادهم في الحكم . وبعد التنظيمات ، ضد الاصلاح على الاسلوب الغربي الذي اعتبرته زيفا وانحرافا عن جادة الاصلاح السليم . وطبيعي أن تقوم الحركة الوهابية على دعوة دينية ، لأن العقيدة الدينية كانت العامل الاقوى في توجيه الناس نحو الاهداف السياسية . كما سجلت دولة محمد علي منطلقا سليما لاذابة الفوارق في الحقوق والواجبات بين مختلف الطوائف في جميع الممالك التي حكمتها ، عن طريق تحقيق المساواة بينها . واذا لم تقم دولة محمد علي على أساس نزعة قومية عربية ، فان استقلال مصر وأخذها بوسائل المدنية الحديثة وعلومها ، وفتح أبوابها لآحرار العرب وأدبائهم ، أوجد نهضة فكرية وأدبية فاقت نهضة سائر الاقطار العربية .

وبينما لم تكن غالبية المسلمين الساحقة في الولايات العربية ، رغبة في الانفصال عن السلطنة العثمانية خشية أن تمتد اليها المطامع الاستعمارية المتربصة ، فان المسيحيين تطلعون للانفصال عنها ، والاستعانة بحماية القناصل والسفراء الاجانب عليها ، ورأوا أنهم غرباء في خضم السيادة العثمانية الاسلامية . وبرغم أن التعليم

في المدارس التبشيرية قد انتشر بين المسيحيين ، فيجب أن لا نبالغ في تقدير دور هذه المدارس في توعية النشء العربي قوميا وسياسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لأنها قامت أساسا في محاولة لنشر الدين المسيحي بين المسلمين ، واجتذاب بعض الطوائف المسيحية الى الكثلكة أو البروتستانتية . فضلا عن أنها أثارت الشك والريبة في غالبية المسلمين ، فامتنعوا عموما عن تعاليم أبنائهم فيها ، وخاصة لما أثارته من عوامل الوقيعة والبغضاء بين الطوائف الوطنية بدعم مخطط له من قناصل الدول الاجنبية التي تتبعها تلك المدارس .

ولكن العرب ، بدأوا في العهد الحميدي ، يحسّون بوطأة الاحكام العثمانية ، وقد آلم المحافظين منهم خاصة ، أن تنحو السلطنة في الاصلاح نحو الاقتداء بنظم الغرب ، والغرب متربص بها وبولاياتها . ومع ذلك فالذين شاؤوا الانعتاق من الحكم العثماني ، كانوا لا يزالون قلة تضم بعض المستنيرين الواعين من أهل الفكر والمعرفة ، وذلك لأن فكرة (القومية) بمعناها الذي يتجاوز المذهبية والطائفية لم تكن قد أخذت بأسباب الشيوع بين الجماهير العربية ، ولأن الروابط والعلاقات الاجتماعية بين الناس كانت تقوم على أساس التمييز بين الطوائف والمذاهب .

حقيقة ، تزايد التعاون بين العرب والمسلمين والمسيحيين ، بعد أن كفلت قوانين التنظيمات المساواة لجميع الطوائف ، وتجلّى ذلك في الميدان الثقافي ، كتشكيل جمعيات أدبية تكمن فيها بذور الحركة القومية العربية ، ولكن ليس من بيئة مقنعة على أن مثل هذه الجمعيات الادبية كان لها أية أهداف سياسية . فقد استبعد « مجمع التهذيب » الجدل الديني والسياسة ، لأن هدفه تثقيف العقل واكتساب المعارف النافعة ، وكان أول جمعية في بيروت التأم شملها في مطلع عام ١٨٤٦ وتولى أمانة سرها بطرس البستاني ، بينما كان فاسيف اليازجي واحدا من مؤسسيها الاربعة عشر . وباستثناء اثنين من المبشرين الامريكان ، فأعضاؤها جميعا كانوا من المسيحيين الذين تحولوا الى البروتستانتية ، أو من أصدقاء المبشرين الامريكان . وظلت الجمعية قائمة لخمس سنوات ثم اختفت

في ظروف غامضة (١) . كذلك استبعد الجدل الديني والسياسة من جمعيتين
آخرين ، هما جمعية القدس الادبية التي تأسست عام ١٨٤٩ على يد القنصل
الانكليزي فين Finn ، للبحث الادبي والعلمي في الاراضي المقدسة ، وكان
أعضاؤها أجانب ووطنيين بروتستانت . والجمعية الشرقية التي قامت بجهود وطنيين
كاثوليك بتوجيه تبشيري يسوعي ، مع أهداف وعضوية تشبه نظيرها « مجمع
التهذيب » .

ولكن الروح الطائفية التي كان بارزة في الجمعيات الادبية والعلمية قبل
عام ١٨٦٠ ، لم تلبث أن لانت وتطورت نحو اللاتائفية بفضل انتشار الثقافة
والتعليم ، وردة الفعل ضد التعصب الذميم التي سادت بعد أحداث الستين .
فأعيد تشكيل الجمعية العلمية السورية في بيروت عام ١٨٦٨ ، واندرج في عضويتها
المسلمون والمسيحيون على السواء ، واعترفت السلطات العثمانية بالجمعية التي
ترأسها الامير محمد أرسلان ، وكان من أعضائها فؤاد باشا الوزير المصلح ، وأفراد
بارزين آخرين من دمشق والقاهرة والآستانة . وأكدت هذه الجمعية ، ربما أكثر
من أية جمعية سابقة ، على الاسهامات والمنجزات الحضارية للعرب في الفنون
والعلوم ، وحثت أحفادهم على اقتفاء أثر الاجداد ومضاهاتهم بإنشاء المدارس
والجمعيات العلمية (٢) . وعلى غرار سابقات هذه الجمعية ، لا يمكن النظر اليها
أيضا ، كنبر للدعوة المبكرة للانبعاث السياسي العربي .

وبادر نفر من خريجي الكلية الانجيلية السورية في بيروت ، جلّهم من
المسيحيين ، الى تأليف (جمعية ثورية سرية) حوالي عام ١٨٧٦ غايتها تحرير لبنان
من الحكم العثماني ، وحاولوا التعاون مع المسلمين تحت راية العروبة لتشكيل
جبهة موحدة ، واجتذبوا بعضهم الى الجمعية الماسونية ، كوسيلة للنهوض

(١) انظر طيباوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) انظر أبرز أسماء أعضائها في جرجي زيدان « تاريخ آداب اللغة العربية » ج ٤
ص ٦٩ - ٧٠ .

بقضيتهم . ولكن الوحدة التي تكونت على أساس محاربة ظلم الترك العثمانيين واستبدادهم وتحقيق المساواة بين العرب والأتراك ، سرعان ما انقرط عقدها ، حين اختلفوا على الهدف الاعلى للجمعية وهو طرد الأتراك من ولاية سورية التي كانت تشمل آنذاك متصرفية جبل لبنان^(١) . وثبت أن العاطفة الدينية والولاء الطائفي ما زالا أوضح من فكرة القومية .

ولكن بؤادر النعمة من الحكم التركي والشكوى من صلف موظفيه واستبداده ، كانت تظهر بين آونة وأخرى ، وبأشكال مختلفة ، وتنظم المسيحيين والمسلمين . منها (مثلا) ما ذكر عن المناشير والملصقات العربية المغفلة المكتوبة بخط اليد ، والتي وجدت في صيدا أولا عام ١٨٨٠ ثم في بعض المدن الشامية الأخرى ، بيروت ودمشق وطرابلس . وقد شجبت الفساد والظلم في الإدارة العثمانية ، ودعت الى طرد العثمانيين . وبرغم أنه بولغ في تقدير أهميتها ، إلا أننا نعرض لها لوضعها في إطارها التاريخي الصحيح . فقد كتب من بيروت القنصل الفرنسي سينكفكس ، أنه في أواخر ولاية مدحت باشا ، وعلى أثر حادثة محلية عادية ، مفادها أن قائمقام صيدا رفض ترشيح بعض الأهالي من طوائف مختلفة ، للانتخاب كقضاة في المحاكم النظامية ، ظهرت مناشير تدعو لطرد الترك وتسمية قائمقام عربي في صيدا . وذكر سينكفكس في تقريره عنها لوزير خارجيته فريسينيه أن السلطات المركزية العثمانية أرسلت توبيخا شديدا الى الوالي لعجزه عن القبض على ملصقي المناشير ، وأن السلطات المحلية قبضت على بعض أعضاء جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا وعلى المتسبين في النزاع مع القائمقام ، ونقلتهم الى بيروت للتحقيق معهم ، برغم أنه لم تتضح للقنصل هوية الفاعلين^(٢) . وبعد خمسة عشر يوما كتب سينكفكس يقول انه ظهرت مناشير جديدة ليلة ٣١ كانون الاول ١٨٨٠ ذات لهجة أشد من السابقة ، وطالبت بالاستقلال الذاتي المدني والعسكري

(١) انظر للاستزادة ، زين نور الدين زين « نشوء القومية العربية » ط ٣ ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٦٠ - ٦١ .

(٢) Registre No. 23 Rapp. No. 48 du 30 déc. 1880.

لسورية ، وادارة مماثلة للبنان . ولكن القنصل الفرنسي لم يعلق عليها أهمية كبيرة . وقد أنهى رستم باشا حاكم متصرفية جبل لبنان الى القنصل الفرنسي بأنه واثق من أن جمعية المقاصد الخيرية كانت وراء المناشير ، وأن أحمد حمدي باشا والي سورية يشاطر رستم هذا الرأي ، على حد قول رستم^(١) . ونقل القنصل الانكليزي العام في بيروت ديكسون في رسالة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٨٨١ ما اعتبره الرأي السائد الموحد بأن مصدر المناشير هو جمعية المقاصد الخيرية التي تأسست قبل سنة ونصف السنة برعاية مدحت باشا ، كستار للجمعية الثورية السرية التي كان مدحت أحد أعضائها السريين ، وقال ان مدحت باشا أنشأ جمعية المقاصد لكي يعزز نشاط الجمعية الثورية ويعضدها وأن مدحت ، فيما يقال ، ما زال على اتصال وثيق بالجمعية بالرغم من وجوده في ولاية ازمير ، وأن مدحت ضلعا في توزيع هذه المناشير في سورية بواسطة عملائه السريين . وختم تقريره بقوله : « .. ويخيل الي أن الشعب اللبناني الذي ينعم بسبيا بعيش حر وب حياة هائلة ، سيتردد كثيرا في أمر الاشتراك مع السوريين في ثورة ضد الاتراك . وعليه فاني أرى أن هذه المناشير التي ظهرت مؤخرا ، يجب أن تعتبر تعبيرا عن نقمة عابرة دون أن يترتب عليها نتائج ذات خطورة .. »^(٢) .

ويبدو أنه كان لدى السلطات العثمانية بينات أخرى لم تفصح عنها ، لأنها حظرت نشاط جمعية المقاصد ونقلت مهامها الى شعبة المعارف في بيروت ، ونعلم أن الشيخ محمد عبده الذي كان يقضي فترة تقيته في بيروت بعد ثورة عرابي والاحتلال الانكليزي لمصر ، شجب حظر جمعية المقاصد ، وذكر بأن مدارسها أنقذت أولاد المسلمين من الخضوع للمؤثرات التبشيرية والولاءات الاجنبية . وعلى الرغم من أن أعيان بيروت وزعماءها وقعوا عريضة عبّروا فيها عن ولائهم للسلطان ، وامتنكروا كل حركة ثورية ضده ، فإن هذه المناشير التي انحصرت

Registre No. 24, Rapp. No. 51 du 15 Jan. 1881.

(١)

(٢) انظر للمزيد من تقرير القنصل الانكليزي ديكسون ، زين ، المصدر السابق ،

ص ٦٥ - ٦٦ .

ضمن عدد محدود من الافراد ، مع دعم شعبي ضئيل ، كان مبعثها نزعة قومية نشأت في نفوسهم ، وكانت ذات دلالة على عمل مستمر أوسع ، يتولاه القوميون العرب في الجيل القادم ، كما كانت نذيرا للسلطات العثمانية بأن تشدد رقابتها على الصحف والكتب والتعليم .

ومهما يكن من أمر ، فمن الجلي أن بوادر النقمة ضد الحكم العثماني لا يمكن أن تنهض دليلا على محاولة منظمة قام بها المسلمون العرب للاتصال عن السلطنة واقامة دولة عربية مستقلة برئاسة مدحت أو غيره ، لسبب بسيط ، هو أن الزعماء والقادة كانوا يدركون تماما تصارع المطامع الدولية من حول السلطنة للسيطرة عليها واقتطاع أجزائها . كما يعلمون أن أي ضعف أو وهن يصيبها ، لا بد أن يدفع الدول الغربية أو واحدة منها ، الى احتلال الولايات العربية ، ولا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الذي بلغ فيه المد الاستعماري الغربي ذروته في افريقية وآسية . ومن هنا كان أقصى ما طلبه العرب آنذاك هو اصلاح نظم الدولة والقضاء على الفساد والاستبداد ، والمساواة مع الترك في الحقوق والواجبات ، وتحقيق قسط أوفى من الحرية السياسية والمدنية في سورية . أما في لبنان ، فقد طالب المسيحيون بالاصلاح السياسي والاستقلال السياسي .

واذ رأى المفكرون المسلمون في احتلال فرنسة لتونس ، وائكلترة لمصر ، برهانا جديدا على تأمر الغرب على البلدان الاسلامية ، وعلى فشل السلطنة مجددا في استرضاء الغرب ووقف عدوانه على ممالكها ، فقد سارعوا الى المطالبة باصلاح الادارة لضمان انبعاث الاسلام السياسي ومؤسساته ، وكان من أشهرهم جمال الدين الافغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي ومحمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار .

وترجع أهمية الافغاني الى أنه أنشأ جيلا كاملا من المفكرين السياسيين

أمثال الشيخ محمد عبده وسعد زغلول ومصطفى كامل وعبد الله النديم ، وأديب اسحاق ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وكان هدفه « تجديد حياة احدى الدول الاسلامية وتقويتها حتى تبلغ مستوى الدول الكبرى ، ومن ثم تعيد الاسلام الى سالف عزه » ، وكانت السلطنة العثمانية عنده مرشحة للقيام بذلك^(١) . ومن كلماته التي كانت تؤجج الحماس في الصدور « الحرية تؤخذ ولا تعطى والاستقلال يؤخذ ولا يعطى » .

أما محمد عبده ، فيصفه الاستاذ جب بأنه « أعظم مصلح حقيقي في الاسلام » ، ويهدف الى تحرير الفكر من عبودية التقليد ، ولذا ينبغي تبصير المسامين بحقيقة دينهم ، ورفع استبداد حكامهم والدفاع عن الاسلام في وجه التيارات الادبية والتهجمات المسيحية ، اضافة الى مقاومته احتلال الغرب للاقطار الاسلامية ووقوفه في وجه التيارات الثقافية الاوربية الضارة ، والحضارة المادية^(٢) . أما عبد الرحمن الكواكبي (١٨٥٣ - ١٩٠٢) فقد جمع في شخصه التيارات الاربعة الكبرى التي سادت عصره وهي : الانبعاث الاسلامي ، والقومية العربية ، والتمدد الغربي ، والنزعة الدستورية والاجتماعية . وكان يؤمن بمستقبل الاسلام والامة العربية ، ويكره كل أنواع الظلم والتعصب ، وكان لقبه في حلب مسقط رأسه (أبو الضعفاء) ، وكان في مقدمة من تأثر بالنهضة العلمية التي أوجدها محمد علي في مصر ، وانتقل تأثيرها الى بلاد الشام ، ومهدت لقيام نهضة فكرية وأدبية فيها . وأكسبه تهجمه على الاستبداد والفساد سخط خصومه ، فتآمروا عليه مع والي حلب عارف باشا (١٨٨٩ - ١٨٩٢) للايقاع به ، فأودع السجن ، ثم أطلق سراحه بعد أن قضت محكمة بيروت ببراءته وطلبت عزل الوالي ، فعزل . وحاول عبد الحميد أن يستميله لجعله داعية من دعاة ، فعيّنه رئيسا لبلدية حلب ومنحه النيشان المجيدي (١٨٩٢) ، ولكن الكواكبي لم يطمئن ، فهاجر الى مصر خلسة عام ١٨٩٨ حيث نشر كتابيه أم القرى وطبائع الاستبداد اللذين يعكسان آراءه وأهدافه في بعث الحياة الاسلامية عامة والحياة

(١) انظر ص ٢٩١ - ٢٩٣ من الكتاب .

(٢) انظر دراسة جب حول ذلك

Gibb H. A. R. Modern Trends in Islam, Chicago, 1947, P. 33.

العربية خاصة .

أنكر الكواكبي التشدد في الدين لأن الدين يسر ، وتنامى الاختلاف في المذاهب ، فلا سنتي ولا شيعي ، واستنكر الخلاف بين الفقهاء ودعا الى نبذه ليسترد الاسلام سماحته والعقل قوته فتكون اليقظة العقلية الداعية الى التحرر الفكري والاصلاح الديني والسياسي والاجتماعي . وقال ان الاسلام يكره الحكم المطلق ، والاستبداد والمستبدين ، ويحض على الحكم الشوري . فالحرية « أعز شيء لدى الانسان بعد حياته » وبدونها « تفقد الآمال وتبطل الاعمال وتموت النفوس وتتعطل الشرائع وتختل القوانين » . ويرى أن التربية هي المنقذ الوحيد من الاستبداد ، فثمة حرب دائمة بين العلم والاستبداد . وكان الكواكبي يميز بين المسلمين العرب والمسلمين غير العرب تمييزا دقيقا ، ويؤكد على المكانة الخاصة التي يحتلها العرب في الاسلام بفضل لغتهم وشرف نسبهم ، ولأن اسلامهم يفضل اسلام الترك^(١) . ولذلك فالعرب هم الوسيلة لجمع الكلمة الدينية . وقد ظهرت الدعوة الى اقامة خلافة عربية في كتابه (أم القرى) ، وفيه تناول العوامل التي أدت الى انحطاط المسلمين على شكل مناقشات تجري بين منتسبين لمختلف البلاد الاسلامية ، ويخرج من هذه المناقشات بالدعوة الى اقامة خلافة عربية تقوم على اكتاف العرب وتكون مكة عاصمتها . وكان كرفاعة الطهطاوي من قبله (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، يستشهد بآيات القرآن ليظهر ليحث الناس على ممارسة مضمونها ، وكان يرى ضرورة اصلاح أخلاق النخبة قبل غيرها . وحارب الكواكبي التفاوت بين الناس في الثروة ، لأنها مصدر المشاكل الاجتماعية ، وباعث على الظلم والتحكم والاستبداد . ولذلك شجب التفاوت الطبقي ورفض الاعتراف بملكية خاصة للأراضي ؛ فالأحق بالأرض هو الذي يعمل فيها . وامتدح الاسلام لأنه ترك معظم الأراضي الزراعية ملكا لعامة الأمة يستنبتها ، ويستمتع بخيراتها العاملون

(١) انظر أم القرى ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢١٧ . وانظر ايضا احمد عزت الاعظمي « القضية العربية » ج ١ ، بغداد ١٩٣١ ، ص ٣٩ - ٤٢ .

فيها فقط ، وليس عليهم غير العشر والخراج^(١) . وإذا تعذر تحقيق ذلك ، فلا أقل من تحديد الملكية وحماية الفلاح من الديون .

وعرض الكواكبي بجرأة لناحية العدالة الاجتماعية ، حين أكد أن في أموال الأغنياء حقا معلوما للبائس والمحروم ، وأنه لو التزم المسلمون مبادئ الشرع الاسلامي « لأمنوا الفقر وعاشوا عيشة الاشتراك العمومي المنتظم الذي يتطلع الى مثله أغلب العالم المتمدن الافرنجي » . ورأى أن تعطيل دفع الزكاة والكفارات وانتشار الربا الذي يربي التروات ، قد أخل بالتساوي بين الناس^(٢) . ويتضح من من الحلول التي طرحها الكواكبي أنه كان ميالا الى الاشتراكية ، وأنه فعل ما فعله أكثر معاصريه في محاولة الاصلاح على أساس الدين ، ل يبدو مقبولا من الحكام والشعب^(٣) . ويذكر أن (طبائع الاستبداد) ينتهي بدعوة المسلمين والمسيحيين من العرب الى الاتحاد وتناسي الاحقاد والاتفاق على كلمات سواء وهي : فلتحيى الامة العربية ، وليحيا الوطن ، ولنحيا أعزة طلقاء . وكان من الطبيعي أن تساعد المبادئ التي طرحها الكواكبي ، على بلورة وعي عربي ، بدأ ينتشر تدريجيا بين المسلمين ، ويدفع المستنيرين والواعين من العرب الى رفض التسلط العشائري المقنع بـ « الخلافة »^(٤) .

وعلى غرار الكواكبي ومحمد عبده ، يعتبر محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) من دعاة الانبعاث الاسلامي ، وان كان يخصص العرب بمكانة مركزية في مصير الاسلام . وكان قد لقي الشيخ محمد عبده في طرابلس في منتصف الثمانيات ، وطالع أعداد (العروة الوثقى) فتأثر بمقالاتها كثيرا . وبعد عشر سنوات ، لقي محمد عبده ثانية في طرابلس ، ومنذئذ أصبح تلميذه الامين وشارح أفكاره ، وهاجر من بلده الى القاهرة (١٨٩٧) ، وفي العام التالي أصدر مجلة (المنار) التي

(١) انظر طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، القاهرة ١٩٣١ ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ .

(٣) انظر الامير مصطفى الشهابي « القومية العربية » مطبوعات معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٨٥٩ ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٤) انظر ص ٢٩٦ من الكتاب . ويلاحظ أن نسخا من أم القرى وطبائع الاستبداد وصلت الى الحواضر الشامية ومنها حلب ، بصورة خفية ، وجرى تداولها ومطالعتها بشغف من الكثيرين .

غدت منبر الدعوة الى الاصلاح الاسلامي وفقا لمدرسة الاصلاحين الاسلاميين وخاصة محمد عبده ، واستمر يصدرها حتى وفاته عام ١٩٣٥ . وتعتبر (المنار) مصدرا هاما لتاريخ الفكر العربي الاسلامي في هذه الحقبة . وقد رأى رضا ، كأستاذه محمد عبده ، أن السلطنة العثمانية آخر الدول الاسلامية الباقية ، ولهذا ، تستحق المساندة والتأييد .

وقاوم الفكرة الرامية الى احلال خلافة جديدة محل الخلافة العثمانية ، معتبرا أنها من وحي أجنبي ، ولا تخدم سوى المصالح الاجنبية . فالخلافة ضرورية للعرب والشعوب الاسلامية ، لأنها الوحيدة القادرة على حمايتهم بالقوة من السيطرة الاجنبية . ولكنه من ناحية أخرى ، كان يرى أن الخلافة العثمانية ليست أصيلة لأنها تفتقر الى أحد الشروط الجوهرية للاجتهاد ، وهو معرفة اللغة العربية التي لا يتسنى التفكير في عقائد الاسلام وشرائعه إلا بواسطتها . وكان يرى الشر المستطير في الجمود والتقليد ، ولا سيما في المرحلة المعاصرة التي تحتاج فيها البلدان الاسلامية الى مواجهة تحديات التمدن الغربي بقبول ما يكفي منه لاستعادة قوة المسلمين . ويظهر ميل رضا للتمدن والتحديث أيضا في مشاركته بالجدل الذي أثاره قاسم أمين حول حقوق المرأة المسلمة ، وكان من رأيه أنه يحق لها أن تشارك في الحياة الاجتماعية الاسلامية ، كما فعلت في أيام الحضارة العربية الزاهرة (١) .

وممن أظهر القضية العربية في الغرب ، نجيب عازوري وهو كاثوليكي ذو نشأة فرنسية ، كان موظفا مدينا عثمانيا قبل أن يختار الإقامة في باريس ، حيث عرف بمقالاته الصحفية الداعية الى ثورة العرب ضد السلطنة العثمانية والاستقلال عنها . وفي عام ١٩٠٥ نشر كتابا بالفرنسية اسمه (يقظة الامة العربية) ، دعا فيه الى فصل الولايات العربية عن السلطنة العثمانية ، على أن يكون الحجاز مقرا لخلافة عربية ، وتقوم في الشام والعراق ولبنان دولة عربية واحدة على الاسس العربية الحديثة .

(١) انظر حول ذلك ، حوراني . مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ .

ثم أصدر عام ١٩٠٧ مع جماعة من الكتاب الفرنسيين مجلة شهرية عنوانها (استقلال العرب) لم تعش أكثر من سنة وبعض السنة . ومن الطبيعي أن نشاط عازوري القومي في باريس ، لا يمكن أن يبلغ صداه المشرق العربي في سر ، أو يكون له تأثيره في نفوس العاملين في الحركة القومية^(١) .

وفي حين حذر عازوري من مطامع القوميين اليهود في العودة الى فلسطين ، فقد ناقض نفسه في وقت لاحق ، حين ألح في جريدة (استقلال العرب) الى أن انشاء المستعمرات والمصارف اليهودية يؤدي الى تقوية القومية العربية بفضل مصالح أقطاب المال في العالم^(٢) .

ويبرز بين الكتاب المتحررين أديب اسحاق (١٨٥٦ - ١٨٨٥) ، ولد بدمشق وتلقى تعليمه في المدارس التبشيرية بدمشق وبيروت ، ثم غادر الشام الى مصر حيث نبغ بين تلاميذ الافغاني واشترك في الحركة الوطنية ، وأصدر جريدة مصر (١٨٧٧) والتجارة (١٨٧٨) وكتب مقالات في الحقوق والواجبات والحرية والوطنية ، ويعتبر داعية نشيطا للتحرر والنزعة الدستورية . ويعكس مفهومه للوطن عسقا وأصالة ، فالوطن عنده هو المكان الذي تضمن فيه حقوق الانسان ، وتترتب عليه الواجبات تجاهه ، فلا وطن بدون حرية ، ولا حرية بدون فضيلة . وناقش اسحاق مواضيع الحرية والدستور وحقوق الانسان ، فقال ان الحرية هي التقيّد بقوانين يشترك الشعب في وضعها عن طريق ممثليه ، وان المساواة لا تكون بإلغاء الطبقات ، وانما بنبذ التمييز والتحيز ونزاهة القوانين وتكافؤ الفرص ، والمساواة تتحقق حين « يسري قانون واحد على جميع المواطنين يمثلون كلهم أمامه ، لا فرق بين غني وفقير وقوي وضعيف وأبناء مذهب ومذهب »^(٣) .

... ١٩٠٩

(١) انظر الشهابي ، المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٢) انظر حول ذلك ، حوراني ، ص ٣٣٣ .

(٣) انظر آثار أديب اسحق ، جمعها اخوه عوني اسحاق في كتاب (الدور) :

بيروت ١٩٠٩ .

ومن رواد الانبعاث الادبي العربي ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق ، ويوسف الاسير . كان ناصيف اليازجي (١٨٠٠ - ١٨٧١) من أسرة كاثوليكية حمصية الاصل ، تلقى تعليما تقليديا ، ونشأ غيورا على مآثر التراث العربي كأبي عالم مسلم في عصره . وتميز بذاكرة قوية استوعبت محفوظا ضخما من الشعر العربي ، اضافة الى أنه درس القرآن وحفظه عن ظهر قلب . وقد استعان به المرسلون الامريكان لتعليمهم اللغة العربية ، ولترجمة الكتاب المقدس الى العربية . واشترك مع بطرس البستاني في تحرير جريدة (نهر سوريا) التي صدرت عام ١٨٦٠ ، ودعت الى التآلف والتعاون بين الطوائف ، ووضع عددا من التوايف في علوم اللغة العربية وآدابها .

أما بطرس البستاني (١٨١٩ - ١٨٨٢) فهو ماروني تلقى تعليمه في مدرسة عين ورقة المارونية ، ثم قام بالتدريس فيها ، واعتنق البروتستانتية وانتقل الى مدرسة عبيه للمرسلين الامريكان ، وبرغم أنه تعاون معهم ، إلا أنه اتخذ نهجا مستقلا ، وأسس (المدرسة الوطنية) عام ١٨٦٣ لتعليم الطلاب من مختلف الطوائف على أسس وطنية ، ووضع لها كتبا مقبولة من الجميع ، ودرس في المدرسة الوطنية الكثيرون من المسلمين والمسيحيين ، منهم عبد القادر القباني صاحب مطبعة وجريدة (ثمرات الفنون) (١٨٧٥) . وبفضل اتقان البستاني لبعض اللغات الاجنبية ، فانه باشر وعائلته اصدار دائرة معارف بمعونة مالية من الخديوي اسماعيل ، وتابع أبنائه اصدار أجزاءها وتشمل أبحاثا في العلوم والطب والهندسة ، وأنماطا من الفكر اللبرالي السائد في أوربة وأمريكا . كما نشر (محيط المحيط) وهو قاموس المحيط للفيروزابادي مرتبنا على نسق أبجدي حديث . ومع أن مجلة (الجنان) التي أصدرها عام ١٨٧٠ دعت الى وحدة الوطن العثماني التي كان جو السبعينات عابقا بأفكارها وترتيباتها ، فانها تضمنت اعتزاذا بالوطن المحلي ؛ « فالامبراطورية (العثمانية) هي وطننا ، لكن بلادنا هي سوريا » . واذا امتدح الحكومة العثمانية لإسنادها الوظائف المحلية للوطنيين العرب ، كما حدث في بيروت ، فانه كان مقتنعا بعروبة جميع الناطقين بالضاد من مسيحيين ومسلمين ،

ومدركا أهمية الوحدة الوطنية ، وضرورة نبذ التعصب والاحترام المتبادل بين الديانات ، ولا أدلّ على ذلك من أنه جعل شعار مجلته (توحيد سوريا) الحديث النبوي الشريف : « حب الوطن من الإيمان »^(١) .

وأحمد فارس الشدياق (١٨٠٤ - ١٨٨٧) من عائلة مارونية عريقة ، تلقى العلم في مدرسة عين ورقية ، ولما أصبح أخوه أسعد بروتستانتيا يعمل بتدريس اللغة العربية للمبشرين الأمريكان ، أمر البطريك الماروني بسجنه واعدامه ، فالتجأ فارس الى مصر ثم مالطة ولندن حيث اشتغل بالترجمة والصحافة . وزار تونس بدعوة من الباي أحمد حيث اعتنق الاسلام وتسمى بأحمد . ثم استقر في الآستانة بدعوة من السلطان وأصدر صحيفة (الجوائب) عام ١٨٦٠ ، فاستمر في تحريرها حتى اعتزل عام ١٨٨٣ فحررها ابنه سليم ، وكانت أول صحيفة عربية ذات نفوذ كبير وانتشار واسع ، كما كانت منبرا تنبأ على أقلام كتّاب العرب وأدبائهم^(٢) . وعالج محررها مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية بمستوى فكري راق وأسلوب لغوي متين . واشتهر الشدياق بعدد من المؤلفات اللغوية مثل « الجاسوس على القاموس » وهو نقد للفيروزآبادي صاحب قاموس المحيط المتوفى عام ١٤١٤ م .

أما يوسف الأسير (١٨١٤ - ١٨٨٩) فقد ولد في صيدا وتعلم في دمشق وفي الأزهر ، وعلم العربية في دار المعلمين العالية بالآستانة قبل عودته الى الشام واستقراره في بيروت حيث انقطع للتعليم والدرس ، وترجع أهميته الى أنه نشر العلوم العربية والإسلامية بين المسيحيين في بيروت ولبنان واستفاد منه المبشرون الأمريكان ولا سيما قانديك الذي كان كثير الإعجاب بمعارفه ومقدرته اللغوية والأدبية .

(١) انظر حول ذلك ، حوراني ، ص ١٢٩ ، ٣٢٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

ويضيّق المجال عن ذكر علماء ومفكرين آخرين كان لهم فضل لا ينكر في حركة الانبعاث الادبي والفكري ، مثل محمود حمزة (١٨٢٠ - ١٨٧٥) مفتي دمشق ومن أبرز علماء الشام ، وتشهد تواليقه بطول بآعه في معارف وفنون عصره ، وقد رأس شعبة المعارف في الولاية . ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ، ابراهيم الاحدب (المتوفى عام ١٨٩٠) الشاعر والاديب المشهور في ميادين النحو والبلاغة والادب ، ورفيق العظم الكاتب الاجتماعي الذي نشر في صحف مصر ومجالاتها، وتردد على مجلس الشيخ محمد عبده ، وعلى الشيخ علي يوسف صاحب جريدة (المؤيد) وكان على مودة مع الزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد، وحسين بيهم رئيس الجمعية العلمية السورية ، ومحي الدين اليافي ، وأحمد عباس الازهري ، وحسين الجسر ، وجمال الدين القاسمي ، وسليم البخاري ، ورفيق العظم ، وعبد القادر المغربي ، وشكيب أرسلان ، وعبد الحميد الزهراوي ، والدكتور صلاح الدين القاسمي ، وضياء الدين الخالدي ، وشكري العسلي ، ومحب الدين الخطيب ، ومحمد كامل القصاب ، ومحمد كرد علي . . . وقد عمل هؤلاء وغيرهم لرفعة العرب ومجدهم ونشر اللغة العربية وجعلها لغة التعليم والادارة والجيش في الولايات العربية . وفي الميدان الصحفي ، أصدر سليم تقلا وأخوه بشارة ، جريدة (الاهرام) في مصر ، كما أصدر يعقوب صروف وفارس نمر مجلة (المقتطف) في بيروت أولا ، ثم في مصر بعد نزوحهما اليها عام ١٨٨٣ ، اضافة الى جريدة (المقطم) . وأصدر جرجي زيدان مجلة (الهلال) الشهرية على غرار المقتطف ، كما أصدر رشيد الدنا جريدة (بيروت) ، وأنشأ عبد الغني العريسي جريدة (المفيد) ، وكانت مجلة (المقتبس) لمحمد كرد علي لسان حال نخبة النابهين المتعلمين في دمشق^(١) . وهؤلاء جميعا على تباين آرائهم كانت تتضافر جهودهم في تثقيف مواطنهم وتنوير أذهانهم ، وتهيئة الجو لانتقال النهضة من مجالها الادبي الثقافي الى المجال القومي السياسي .

ان الكشف على التراث العربي القديم كان حافزا أساسيا لليقظة العربية ، وقد

(١) انظر أسماء الصحف العربية وتواريخ تأسيسها في بلاد الشام والعراق ، فيليب دي طرازي « تاريخ الصحافة العربية » ج ٤ بيروت ١٩٣٣ .

سهل تقدم الطباعة انتشار مآثرها الادبية واللغوية ، وتزايد عدد القراء العرب نتيجة اتساع حركة التعليم في المدارس الجديدة . وكرة أخرى غدت اللغة العربية — كما كانت قبل ألف سنة — أداة نقل الثقافة وواسطة العقد في التساند القومي ، والعلاقة المميزة للشعوب التي تستعملها . وهذا مجرى من مجاري الحركة القومية الوجدوية التي لا تكثر بالخصائص المحلية والانشغالات الاقليمية .

واذا كان الفكر القومي لم يتخذ موضوعا واقعيا حيا الا في بلاد الشام ، فما تم ذلك الا بسبب من انتشار العلم وتفتح الوعي لدى شعب هذه المنطقة المعرضة للتيارات العربية أكثر من بقية أجزاء الوطن العربي ، وكذلك انطلقت صرخات التحرر لنبد الخلاف وتنفيذ الاصلاح ، مطالبة الترك بحقوق العرب المسلوبة^(١) . وعلى الرغم من نشوب فتن واضطرابات محلية بين آونة وأخرى فان الحركة العربية لم تكن ذات غناء لأن المبشرين بها كانوا قلة ، ولأن الوعي الشعبي الذي يسند الفئات المناضلة ، ما وصل بعد الى درجة النضوج والتغلغل في نفوس الجماهير . وحتى تلك الصفوة من المفكرين الاحرار ما كانت سواء في فهم المبادئ وتهيئة الوسائل وتحقيق الاهداف .

ويمكن تلخيص الاتجاهات السياسية العربية قبل الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ بخمسة تيارات رئيسية :

- ١ — السعي لحياء الخلافة العربية لتحل محل الخلافة العثمانية .
- ٢ — الاشتراك مع احرار الترك للمطالبة باجراء اصلاحات عامة تشمل الولايات العثمانية كافة .
- ٣ — المطالبة بحق البلاد العربية في اصلاحات خاصة بها .
- ٤ — السعي لانفصال البلاد العربية عن الدولة العثمانية لانشاء دولة عربية موحدة .
- ٥ — طلب الحماية من دولة أوروبية .

(١) احمد عزت الاعظمي « القضية العربية » ، ج ١ ص ٥٠ .

ومعلوم أن التيار الاول كان خاصا ببعض جماعات المسلمين والتيار الاخير كان يضم بعض جماعات المسيحيين ، والتيارات الثلاثة الباقية كان ينتظم فيها المسلمون والمسيحيون على السواء^(١) .

ولم يطل تفاؤل عناصر الدولة العثمانية باعلان الدستور وبعهد رخاء وعدل وإخاء ، لأن الخلافات العنصرية بدأت تظهر أولا بين الترك والأروام ، ومن ثم بين الترك والعرب ، ومنشأ الخلاف الاساسي كان على قضية المركزية واللامركزية في الادارة . ومصدر آخر من مصادر الخلاف بين الترك والعرب كان بسبب قانون الانتخاب العثماني ، الذي كان يؤهل أي مرشح مستوف للشروط أن يرشح نفسه عن أية دائرة ومنطقة في الدولة ، ولو لم يكن من سكان تلك الدائرة أو المنطقة الانتخابية . وكانت هذه الانتخابات كثيرا ما تخرج من ميدان التنافس الشخصي أو الحزبي الى التنافس العنصري القومي بين التركي والعربي ، مما كان يوسع شقة الخلاف بينهما^(٢) .

ولما كانت اللغة الرسمية في الدولة هي اللغة العثمانية للتعليم والمعاملات وما اليها ، فقد تضايق العرب من ذلك ، خاصة لأنه كان لعناصر الدولة العثمانية الاخرى تشكيلات طائفية وامتيازات تتيح لها أن تدرس في مدارسها الخاصة بلغاتها القومية ، على حين كان العرب المسلمون محرومين من ذلك . ونتيجة لذلك كان التعليم باللغة العربية من خصائص المدارس المسيحية وحدها . ولذا سيطالب العرب بمراعاة حقوقهم القومية التي كان أهمها : حق التعليم باللغة العربية .

وبين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٣ حدثت في الدولة العثمانية سلسلة أزمات سياسية اضطرت النواب العرب الى التكتل وحملتهم على الانضمام الى المعارضة . ومن أسباب هذه الأزمات تفريط الدولة بحقوق الولايات العربية ومصالحها الاساسية ، عندما تمسكت الحكومة الاتحادية بمشروع منح امتياز الملاحة النهرية الى شركة

(١) ساطع الحصري « نشوء الفكرة القومية » ص ١٧٦ .

(٢) انظر حقي العظم « حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وسورية وفلسطين » القاهرة ١٩١٢ .

لينتش الانكليزية، واعترض النواب العرب على الامتياز لأنه يريد تهوذا الانكليزي في العراق ولأن اقتصاديات البلاد تتضرر به . ومن هذه الأزمات أن الحكومة الاتحادية بعد خلع عبد الحميد سحبت مشروع النظام الاداري الخاص باليمن بعد أن قدمته الحكومة السابقة الى البرلمان لتصديقه ، وعادت الحكومة الى سياسة العنف في اليمن بعد أن عززت حامياتها فيه بامستقدام بعض الفرق العسكرية من طرابلس الغرب ، وبذلك أنقصت الحماية العثمانية فيها في الوقت الذي كانت أطماع الايطاليين معلومة للجميع . وقد أثار تهاون الحكومة في الدفاع عن تلك الولاية سخط النواب العرب . ومعلوم أن ايطالية احتلت مدن طرابلس ودرنة وخمس وبنغازي في تشرين الاول ١٩١١ وأعلنت ضم كل الولاية لبلادها ، ثم توصلت الى ذلك رسميا بمعاهدة (اوشي) التي وقعتها مع السلطنة في تشرين الثاني ١٩١٢ .

واندلعت الثورة في البانية قبل نهاية الحرب الطرابلسية ، وتلتها الحرب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣) ، وأعقب ذلك تصريح بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية « ان لفرنسة مصالح تقليدية في سورية ولبنان وان الحكومة عازمة على حمل الجميع على احترام تلك المصالح » .

وحقّ لمفكري العرب ألا يثقوا بالدولة في الدفاع عن بلادهم ؛ فالدولة التي عجزت عن حفظ الروملي وهو سياج الآستانة وحصنها أمام البلقان ، ستعجز عن حماية البلاد العربية اذا هاجمتها دولة قوية ، وسيحلّ بها ما حلّ بطرابلس الغرب ، وطالب العرب بحقوق ايجاد تشكيلات عسكرية وادارية ذاتية ، تضمن الدفاع عن البلاد تجاه أطماع الدول الاوروبية ، وتكون أدعى الى عمران كل قطر واستعداداته للدفاع عن نفسه عند الحاجة .

تنبه زعماء العرب وعانوا الخطر المحيط بالدولة ، وتحقق لديهم ، ولدى معظم ساسة الترك ، أن الدولة يجب أن تصبح ثنائية ، أي تركية - عربية على غرار دولة النمسة - المجر ، وأنشأ أحرار الترك جمعية الحرية والائتلاف التي كانت غايتها منح الولايات العثمانية استقلالاً ادارياً وإدارة شؤون المملكة على أساس اللامركزية . وانضم الى الجمعية معظم مبعوثي العرب والارمن والاروام والالبان ، وفريق كبير من الضباط والقواد . وقامت هذه الجمعية ابان ثورة البانية بمظاهرة

ثورية في الآستانة أطاحت بحكومة الاتحاديين ، وحلّ مجلس المبعوثان وعيّنت وزارة ائتلافية . ولكن عودة الحكم لجمعية الاتحاد والترقي ، واطلاعها على مشروع الاصلاحات الذي وضعتة الجمعية العمومية المنعقدة في بيروت بناء على طلب حكومة الائتلاف السابقة ، وحلّها للجمعية ، كل ذلك أوقف حركات الاصلاح ، فاستاء الناس وعم استياءهم سائر الولايات العربية ومدنها . وازاء مناورة الحكومة ، رأت بعض الجماعات أن تلجأ الى التشكيلات السرية ، ورأت جماعات أخرى أن تسعى لعقد مؤتمر عربي عام خارج البلاد العثمانية ، والغاية من كل ذلك هي الدفاع عن الحقوق العربية .

ولسنا في معرض ذكر الجمعيات العربية والتشكيلات السرية بالتفصيل ، فالجمعيات هي جمعية الأخاء العربي العثماني ، والمنتدى الادبي ، والجمعية القحطانية ، وجمعية العهد ، وجمعية العلم الاخضر ، وحزب اللامركزية الادارية بمصر (١٩١٢) ، وجمعية بيروت الاصلاحية ، وجمعية البصرة الاصلاحية وجمعية العربية الفتاة (١٩١١) (١) .

ان جمعية العربية الفتاة السرية تأسست في باريس عام ١٩١١ ، ولم تلعب أية جمعية أخرى الدور الذي لعبته هذه الجمعية في تقرير مصير الحركة القومية . أسسها سبعة من العرب الذين كانوا يدرسون في باريس ، وقام أحد أعضائها توفيق الناطور بتأسيس فرع لها في الآستانة ، ثم نقل مركز الجمعية من باريس الى بيروت سنة ١٩١٣ ثم الى دمشق ، وكان هدف الجمعية السياسي تحقيق استقلال البلاد العربية وتحريرها من الحكم التركي ، وأية سيطرة أجنبية أخرى ، وان ترفع الامة

(١) انظر الامير مصطفى الشهابي : محاضرات عن القومية العربية ، مطبوعات معهد الدراسات العربية ١٩٥٩ ص ٦١ - ٨٥ .
وانظر اسعد داغر : « ذكرياتي على هلمش القضية العربية » القاهرة ١٩٥٩ .
ومحمد عزة دروزة : « نشأة الحركة العربية الحديثة » صيدا - بيروت الطبعة الثانية ١٩٧١ .

ود. توفيق برو « العرب والترك في العهد الدستوري العثماني » مطبوعات معهد الدراسات العربية بالقاهرة ١٩٦٠ .

العربية الى مستوى اجتماعي وثقافي تضاهي به الامم الاوروبية .

والجمعية الثانية التي تستحق الذكر هي علنية تأسست في القاهرة أواخر عام ١٩١٢ واتخذت اسم حزب اللامركزية الادارية العثماني ، وكانت أهدافها ذات شقين : اقناع حكام الترك بضرورة ادارة المملكة على أساس لا مركزي من جهة ، ومن جهة ثانية توجيه الرأي العام العربي نحو المطالبة باللامركزية . وقد أسس للحزب فروع في كل مدينة من مدن الشام ، وأقامت صلات وثيقة جدا بينها وبين الهيئات السياسية العربية في الشام والعراق .

وقام بالسعي لعقد مؤتمر عربي أعضاء جمعية الفتاة ، فقد كتبوا الى لجنة حزب اللامركزية في القاهرة يدعونه والجمعيات التابعة له لحضور المؤتمر ، وأرسلت جمعية الاصلاح البيروتية تعلن انضمامها للمؤتمر بحرارة ، وانهقد المؤتمر من ١٨ حزيران ١٩١٣ حتى ٢٣ حزيران واشترك فيه ممثلون عن مختلف الجمعيات العربية في الآستانة ودمشق وبيروت والقاهرة ، وعن مهاجري العرب في المكسيك والولايات المتحدة ... وحضر الجلسات نحو المائتين من العرب بصفة مستمعين .

افتتح المؤتمر العربي برئاسة عبد الحميد الزهراوي واستمرت جلساته حتى ٢٣ منه وأعلن في ختامه نص القرارات : (١)

١ - ان الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة .

٢ - من المسلم ان يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا في الادارة المركزية للمملكة اشتراكا فعليا .

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية ادارة لا مركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها .

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبا بلائحة خاصة صودق عليها يوم ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ باجماع الآراء وهي قائمة على مبدئين أساسيين وهما :

(١) انظر امين سعيد « الثورة العربية الكبرى » القاهرة لا تاريخ ١ ص ٢٩-٣٠ .

توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين •

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتمدة في مجلس النواب العثماني ويجب أن يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية •

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية الا في الظروف والاحيان التي تدعو الى الاستثناء الاقصى •

٧ - يتمنى المؤتمر على الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمصرفية لبنان وسائل مالياتها •

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على أساس اللامركزية ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم ويحيي العراق •

٩ - يجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية •

١٠ - وتبلغ هذه المقررات أيضا للحكومات الاوروبية ويشكر المؤتمر الحكومة

الفرنسية شكرا جزيلًا لترحابها الكريم بضيوفها •
ووضع ملحق لهذه القرارات يتضمن المواد الثلاث التالية :

١ - اذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر فالاعضاء المنتخبون في لجان الاصلاح يمنعون من قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية الا بموافقة من الجمعيات التي ينتمون اليها •

٢ - ستكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الانتخابات التشريعية الا اذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه •

٣ - المؤتمر يشكر مهاجري العرب على وطنيتهم في مؤازرتهم له^(١) .
ولا بد من التنبيه الى أن أهم المسائل التي كانت مثار جدل عنيف كانت قضية
المستشارين الاجانب ؛ ذلك أن بعض الاعضاء كانوا يرون الاستعانة بمستشارين
أوروبيين لبلوغ الاصلاح الحقيقي ، في حين أن البعض عارضوا ذلك لخشيته من
تدخل الدول بشؤون البلاد .

والواقع أن الحكومة الفرنسية اعتمدت على جهود بعض الاعضاء المتفرسين
ليؤيدوا خطط فرنسا ، ولكن مظاهر الاتحاد بين المسلمين والمسيحيين في المؤتمر وفي
تصريحاته وخطبه وشجبه للتدخلات الاجنبية ، أفسد عليهم تديرهم وكان ضربة
شديدة لآمال فرنسا ، لا سيما بعد أن ذهب الزهراوي وأحمد مختار ييه لمقابلة
وزير خارجية فرنسا باسم المؤتمر وقالوا له :

« اننا نحترم الفرنسيين ولكن لا نرضى أن يكونوا رؤساء علينا بل نرحب في
معاضدتهم لاصلاح احوالنا ، بشرط أن تبقى عثمانيين ، وما كان السوريون - كما
قيل لكم - ليفتحوا صدورهم لفرنسة » . وقد أدرك الوزير الفرنسي يشون
ما رمى اليه الرجلان ، فتألم من ذلك وأرسل الى قناصل فرنسا يقول : « ان الحركة
الاصلاحية العربية قد انقلبت علينا ، يجب عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها لاكتساب
ثقة الاهلين على أن تسعوا في الخفاء للقضاء عليها » . يظهر هذا في بعض الوثائق
التي نشرتها الحكومة العثمانية .

ومما يجدر ذكره أن فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية لم تخطر على بال
المؤتمرين ، بل بالعكس كانت كلمات الخطباء في المؤتمر ، تنصب كلها على الاحتفاظ
بوحدة الامبراطورية ، شريطة الاعتراف بحقوق العرب عن طريق اشتراكهم في
حكم بلادهم ضمن الشكل الاداري اللامركزي^(٢) .

(١) تراجع الخطب في كتاب محب الدين الخطيب « المؤتمر العربي الاول »
القاهرة ١٩١٣ .

(٢) محب الدين الخطيب ، المصدر نفسه ، ص ١٩ .

لم تكثرث الحكومة العثمانية بادیء الامر بالمؤتمر ، ذلك أنها وضعت مشروعا جديدا لقانون الولايات يقوم على توسيع سلطة الولايات ، لتقطع الحجة على دعاة اللامركزية ، ولكن هؤلاء لم يوافقوا على القانون ، لأنه وسع سلطان الولاية دون أن يوسع سلطات مجالس الولاية . كما نجحت الحكومة في استكتاب كثير من المقالات والبرقيات لاستنكار سلوك الاصلاحين ، واتهمت المؤتمر بأنه وليد دسائس اجنبية ..

وأخيرا آثرت أن تتصل بالزعماء ، فأوفدت لباريس مدحت شكري بك أحد أقطاب الاتحاديين فاجتمع برجال المؤتمر ، وحين رأى أن الاتفاق أصبح وشيكا ، عاد الى الآستانة برفقة عبد الكريم الخليل معتمد الشبيبة العربية ورئيس المنتدى الادبي ، لاستكمال المباحثات مع وزير الخارجية طلعت الذي وقع على الاتفاقية باسم الاتحاديين ، كما وقعها عبد الكريم الخليل باسم الشبيبة العربية ، وتم الاتفاق على أساس تنفيذ معظم قرارات المؤتمر العربي في باريس ، ولكن الاتحاديين عمليا لم يقوموا بأية خطوة حاسمة في سبيل ذلك ، فاستنكر العرب تسويف الترك ومراوغتهم ، ولكنهم لم يكونوا يملكون سوى الاحتجاج .
والواقع ان الجمعيات العربية حتى نشوب الحرب العالمية الاولى ما كانت تنوي الانفصال عن الدولة العلية لسبيين^(١) :

الاول هو تمسك العرب بالخلافة الاسلامية والرابطة العثمانية ، والثاني خوفهم من تطرق النفوذ الاجنبي الى بلادهم ، وكان يبدو خطره في الافق القريب .
ولكن بعد انحياز تركيا لدول الوسط وعنف مظالم الترك ، وبعد ما كان من مذابح جمال باشا في سورية ولبنان للقضاء على العرب القوميين ، لبست « النهضة العربية ثوبا جديدا فأصبحت جامعة قومية سياسية^(٢) » .

وفي هذه الغمرة ، وازن أحرار العرب ، بين الحكم التركي واستمراره ، وبين امكانية الاتفاق مع حليف اجنبي قوي يضمن لهم الحرية والاستقلال مقابل انحيازهم

(١) تحسين العسكري : « مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية »

ج ٢ ص ٢٢١ .

(٢) عبد الرحمن الشهبندر : مقال في مجلة المقتطف المجلد ٧٩ ص ٢١٩ سنة ١٩٣١ .

الى صفه ، والثورة على الدولة العثمانية ، فرأى معظمهم أن مصلحة العرب تقتضي
اضرام نار الثورة •

ومهما يكن الامر فان المشكلة العربية ظهرت في المجال الدولي بحركة الشريف
حسين ، وقبل أن يجتمع نجله فيصل بأقطاب جمعيتي العربية الفتاة والعهد السريتين ،
لم يكن في ذهن أمير مكة ولا ابنه الا معلومات ضئيلة عن تنظيمات القوميين في بلاد
الشام • ولم يقم أي خلاف بين المؤتمرين في دمشق على تحديد الكيان العربي المقبل ،
بل أقر فيصل الشروط التي أجمعوا عليها في الوحدة العربية ، أملهم المنشود ، وحملها
الى والده ، وعلى أساسها نهضت المفاوضات مع ممثلي بريطانية من أعضاء المكتب
العربي البريطاني في القاهرة • وبالرجوع الى هذه التحديدات الجغرافية^(١) التي
حرص العرب القوميون على تثبيتها ، كشرط لا يقبل الاخلال قطعا ، اذا ما أريد
للثورة العربية أن تنشب في الشام دعماً لحركة الحجاز •

كانت رسالة الحسين الاولى تعبر عن آراء زعماء العرب جميعا كما وضعت في
بروتوكول دمشق ، فكان ذلك يومئذ مظاهرة عربية تعبر عن مطلب العرب في
الوحدة والتحرر •

وكانت مذكرة الزعماء العرب في دمشق هي المحور الذي دارت عليه المراسلات ،
وكانت تفيض بتصميم المشرق العربي ، وعزمه على أن يبلغ حريته واستقلاله • وقد
حددت الأقاليم التي يطلب العرب أن تكون مشمولة بالحرية والاستقلال •
وتكلم الحسين طويلا على الحدود بصورة تفصيلية ، وكان من الطبيعي أن يقصر
الكلام على المشرق العربي الرازح تحت ثقل الاحكام العثمانية وليس على الوطن
العربي بأسره •

وقد يتساءل البعض عن السبب الذي من أجله لم يطالب الحسين في مذكرته
لبريطانية باستقلال أجزاء افريقية العربية : مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، مراكش ،
وهي كلها أجزاء من الوطن العربي لا تنفصل عنه •
ويقولون وقولهم حق : « أن القضية العربية قضية عامة ترمي الى تحرير العرب

(١) انظر نص المراسلات بين الحسين مكماهون في ملحق كتاب جورج انطونيوس
« يقظة العرب » ، ترجمة د. ناصر الدين الاسد و د. احسان عباس ، بيروت
١٩٦٦ ، ص ٥٤٣ - ٥٧٧ •

تحت كل سماء » ، وهي قضية واحدة مهما اختلفت الدول المسيطرة ، تركية كانت أو انكليزية أو افرنسية ! والرد على ذلك هو أن المعركة كانت قائمة في ذلك الحين ضد الدولة العثمانية ، والبلاد العربية التابعة لها في بلاد آسية العربية المحددة في بروتوكول دمشق ، والتي ورد ذكرها في مذكرة الحسين الاولى المؤرخة في ١٤ تموز ١٩١٥ . يذكر هذا الرد لأن بعض الجاهلين والمتجاهلين يتقولون فيزعمون أن مصر وليبية وتونس والجزائر ومراكش ليست من الوطن العربي ، لأن الحدود التي طلب العرب الاستقلال لها لم تتضمن هذه البلاد ! وهذا الكلام لا يستحق المناقشة .

ان الظرف التاريخي وحده جعل من الحسين قائداً للثورة التي أعلنت في الحجاز فجر يوم ١٠ حزيران ١٩١٦ ، واتجهت جحافلها نحو الشمال ، وساهمت بقدر كبير جداً في طرد فلول العثمانيين الى جانب الجيش البريطاني الزاحف بقيادة النبي . بيد أن الامل في الوحدة كان يراود تفكير الطليعة العربية ، والدعوة لها تتبع أسباب الشيوع في صفوف الضباط والمتنورين والاعيان . ولكن البريطانيين لم يخذعوا الحسين وحده ، بل طعن العرب جميعاً باتفاقية سايكس بيكو ثم بوعد بلفور ، فقد دبر الانكليز خطتهم المتعددة الوجوه بحيث كانوا يفاوضون العرب في نفس الوقت الذي كانت خلاله تدور مباحثاتهم مع فرنسا وروسية لاقتسام تركة الدولة العثمانية . ومهما قيل في عدم تناقض الاتفاقية الفرنسية البريطانية (سايكس بيكو)^(١) ،

(١) خلاصة اتفاقية سايكس بيكو (أيار ١٩١٦) :
(أ) اقامة دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية في منطقتين الاولى تقع تحت سيطرة فرنسا وتشتمل على سورية الداخلية وولاية الموصل ، والثانية تقع تحت سيطرة انكلترا وتشتمل على شرقي الاردن والعقبة وجنوبي بادية الشام والارض الواقعة بين الموصل وبغداد . ويكون لكل من فرنسا وانكلترا في منطقتها حق الرجحان في المشاريع الاقتصادية والمعونة الفنية .
(ب) اطلاق يد فرنسا في لبنان والساحل السوري ، ويد انكلترا في ولايتي بغداد والبصرة .
(ج) اقامة ادارة دولية في فلسطين بالاتفاق مع شريف مكة وروسية القيصريّة .
من أجل تفاصيل اتفاقية سايكس بيكو والمراسلات التي تبودلت بشأنها بين فرنسا وبريطانية وروسية ، انظر :

(E. L. Woodward & R. Butler, Editors, Documents on British Foreign Policy 1919 - 1939 1st, Ser, Vol. 4 pp. 241 - 51, London 1962).

والاتفاقية العربية البريطانية (الحسين - مكماهون)^(١) فان الادلة والبراهين والنصوص تثبت أنهما غير متطابقتين معنى وروحاً . ان اقامة دولة عربية أو حلف دول عربية ، لا تنطبق بحال مع تجزئة بلاد هذه الدولة أو ذلك الحلف الى مناطق نفوذ أجنبي يحرمها الاستقلال والسيادة الموعودين .

واذا صرح السير هنري مكماهون في السنين الاخيرة بأنه لم يعاهد الحسين أبداً على انجاز الوحدة العربية دون تحفظات ، اما لم يفهمها الشرف أو رفض التسليم بها ، فان الشيء الذي لا شك فيه هو ان العرب فهموا ، كان ذلك خطأ أو صواباً ، ان بريطانية وعدتهم الاستقلال ، وكانت هي تعلم حق العلم مبلغ ذلك الفهم من جانبهم . وما أرى ان اللوم يقع الا على الحكومة البريطانية التي أسقطت بيدها لما فاتحها الحسين مستفسرا عن حقيقة المعاهدة المشؤومة التي نشرها البولشفيك عام ١٩١٧ ، فما وجدت مخرجاً من هذا المأزق الا بالمواربة والتهرب .

ولا يشفع لبريطانية اتهامها السير مارك سايكس اذ « أبرم » مع زميله جورج بيكو المعاهدة التي ثبت خطأها أخيراً ، ولا نعت لورانس له بأنه « كتلة من الافكار المسبقة والاهام ونصف العلم ، يأخذ جانباً من الحقيقة حتى اذا تبين له خطؤه اعترف به »^(٢) ، لأن سايكس ويكو ، كما يقول الاستاذ توينبي ، لم يضعوا المعاهدة وحدهما . بل انهما لم يثبتا فيها سوى التفاصيل والصيغ النهائية ، بينما اعتمدت النقاط الاساسية في اجتماعات ضمت ساسة الانكليز والفرنسيين^(٣) .

والقول بأن المكتب العربي في القاهرة كان يعتقد ان مطالب الحسين بمملكة عربية تمثل أطماعه الشخصية فحسب ، ولا تمثل مطالب القوميين العرب ، يمكن الرد عليه بأن بريطانية ما سبق لها أن أنكرت على الحسين حقه في الكلام باسم العرب ،

(١) انظر الفقرات التي تحدد تعهدات بريطانية وتحفظاتها في المذكرة الهامة التي أرسلها السير هنري مكماهون الى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥ ، وقابلها مع خلاصة اتفاقية سايكس بيكو سالفة الذكر .

(٢) Lawrence « Seven Pillars of Wisdom » P. 68, London 1935

(٣) Toynbee « Western Question » p. 48 Note 2.

وما ارتابت في سلطته الشرعية . فضلا عن ان المكتب العربي ما كان يجهل وجود جمعيات قومية في سورية ومصر ؛ فقد امتلات صحف القاهرة ببيانات احزابهم ولجنتهم اللامركزية ، وكلها تلهج بذكر التحرر والاستقلال والوحدة ، بعد نشوب الحرب وطغيان الاتراك .

ومن جهة أخرى ، لا نصدق انه ما وصل الى علم دوائر الاستخبارات الانكليزية نبأ الرسالة التي تسلمها الحسين بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٣٢٩ هـ (١٩١١) من السيد طالب النقيب مندوب البصرة والتي كانت تحمل توابع خمسة وثلاثين نائبا عربيا كلهم أبدوا له استعدادهم للثورة تحت لوائه للتخلص من « الاستبداد والاستبداد » واعترفهم بأنه المسؤول الوحيد عن مصالح البلاد العربية (١) .

لقد كانت مطالب الحسين هي نفس مطالب القوميين العرب كما حددتها بروتوكول دمشق يوم ان اجتمع فجلة فيصل بأعضاء جمعيتي العهد والفتاة كما ذكرنا . واذا كانت المطالب تمثل مطامع الحسين الشخصية فلماذا اتخفته بريطانية وفاوضته لو لم يكن حائزا ثقة معظم رجالات العرب الذين جعلوا الثورة عربية لا حجازية ، اذ اشترك فيها الحجازي والشامي والمراقي والمصري ، مستهدفين الاستقلال والتحرر والوحدة؟

أما وعد بلفور ، فقد عدل في شروط اتفاقية سايكس بيكو على نحو ينجم عنه تنظيم سياسي خاص لفلسطين . ولا حاجة الى القول بان ولادة هذا الوعد وظروف اخراجه لا تنفصل في الاساس عن مسألة الفصل بين المشرق العربي والمغرب العربي بجسم غريب يشغل الانطلاقة العربية المحتومة عن مجابهة الاستثمار ومصالحة في الوطن العربي الذي مزقه اعداؤه ضد ارادته وضد مصلحته . ولا تنفصل أيضا عن مسألة الصراع الفرنسي البريطاني على الارض المقدسة ، حصن قناة السويس ، والممر البري والجوي الممتاز نحو الشرق (٢) . وعندما أبدى الملك حسين قلقه لدى سماعه به بادرت حليفته العظمى الى تظمينه بارسال القائد هو غارث يحمل مذكرة شفوية

(١) « Paris 1919 » p. 32 « Les Régions Arabes Libérées, Khairallah ».

وثورة العرب تأليف اسعد داغر ص ٧٨ مصر سنة ١٩١٦ .

(٢) انظر المؤلف « قضية فلسطين » (١٨٩٧ - ١٩٤٨) دمشق ١٩٦٨ .

صريحة جداً بأنه لن يسمح باسكان اليهود في فلسطين الا بالقدر الذي يتفق مع حرية السكان العرب السياسية والاقتصادية (١) . اما وان هذا الوعد لن ينجم عنه ما يضر بحرية العرب « السياسية والاقتصادية » فليأمر الحسين أولاده بتبديد المخاوف الجديدة التي ولدها ، وليحث المناضلين العرب على الثبات في ايمانهم بصدق بريطانية ووعودها ، ولتستمر « حامية ذمار الحق والعدل والحليفة الوافية التي لا تخون العهد (٢) » سادرة في مغالطتها وميامتها الملتوية مع الحسين ، الذي سيتكشف له وفاؤها بيهودها ، ولكن في توقيت متأخر لا يحسد عليه ، عندما تتركه وحيداً أمام جاره القوي ابن سعود (٣) .

ومتوجت الحركة العربية الاولى بدخول فيصل دمشق على رأس جيشه العربي حيث أعلن فيها قيام حركة عربية مؤقتة باسم الملك حسين ، مستقلة استقلالاً مطلقاً تشمل البلاد السورية . بينما رزحت العراق وفلسطين تحت الحكم العسكري البريطاني .

ان نهوض الدولة العربية في ديار الشام أظهر لأول مرة بعد عصور متطاولة من الضمول والانحطاط ، أن عودة العرب الى مجرى التاريخ ، وبعثهم كأمة واحدة ليس ضرباً من الاحلام يراود تقرأ من المثاليين ، وانما هو وليد حي شهد النور في فورة من الحماس القومي الرائع ، وجابه مطامع الاستعمار قبل ان يشتد منه العود .

وتلخص الاحداث التالية حركتي الجيوش الفرنسية على امتداد الساحل السوري (٤)

(١) انظر نص المذكرة الرسمي في : Hurewitz « Diplomacy in the Near & Middle East » 2, p. 29

(٢) من كتاب السير ريدجندل ونفت الى الحسين بتاريخ ٢٩ نيسان سنة ١٩١١ (ملوك العرب للريحاني ج ١ ص ٦٢ الطبعة الاولى بيروت ١٩٢٤) .

(٣) كان الحسين كثير التسليم وشديد الثقة بانكلترا . يقول نجله عبد الله في عدد جريدة القبلة ٢٨ بتاريخ ٢٤ محرم ١٣٣٥ : « وما مثل الدين يعترضون عليكم في موالاته حلفائكم الا كمثل من يحاول الاعتراض على الله في تدبير شؤونه التي يبدئها ولا يبتدئها » . خير الدين الزركلي « عامان في عمان » ص ١٢٣ .

(٤) طبقاً لاتفاق لويد جورج كليمنصو (ايلول) ١٩١٩ عن - Philippe David , « Un Gouvernement Arabe à Damas » , P. 18 (Paris 1923) .

بعد انزال العلم العربي من مدن الساحل ، الامر الذي ولد هياجا في صفوف الجند العربي بدمشق ؛ فما كان من دولتي الوفاق الا ان نشرتا تصريحاً جديداً (٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٨) أكدتا فيه ان اقامة حكومات وطنية سيتم وفقاً لارادة الاهلين الحرة (١) . وسافر فيصل مرتين الى أوربة للدفاع عن المسألة العربية امام مؤتمر الصلح . وهناك فوجيء بمناورات فرنسة وبريطانية والصهيونية ، وكلها تسعى وتبذل نفوذها لتهديم امانى العرب ومناهضة قضيتهم . وبعد مجهود جبار ظفر بمبدأ الاستفتاء للوقوف على رغبات السكان في تقرير مصيرهم ، وقدمت لجنة كرين الأمريكية ، وطافت البلاد ، وأخيراً كتبت تقريرها في ان العرب يطلبون الاستقلال ويرفضون المزاعم الصهيونية في فلسطين ، ويطلبون المساعدة الفنية عند الحاجة من الولايات المتحدة ، واذا رفضت هذه فالتكثرت ؛ اما فرنسة فغير مرغوب فيها ، ويختارون الامير فيصل ملكا ، ويرفضون تجزئة سورية بسلخ فلسطين ولبنان عنها ، ويطلبون الاستقلال التام للعراق ، دون ان يكون بينه وبين سورية حواجز جبركية .

ولكن تقرير اللجنة أهمل ، كما أهملت مبادئه ، وطسوا في حرية تقرير المصير (٢) . اعترى اليأس فيصلاً ، وكان ان يوقع اتفاقية مع فرنسة ، لولا ان مستشاريه انقسموا تجاهها ، فقرر العودة لاستطلاع رأي البلاد (٣) .

(١) Antonius op. cit. , p. 274.

(٢) لخير الدين الزركلي ابيات في وصف هذه الوعود :
 وعود (ولسن) كم أضللت من فئة لانت اشام ما سيست به الامم
 خدمتنا فانخدعنا فاستخف بنا شمس من الحق في آذانهم صمم
 ايدمون حقوقا في مواطننا ؟ والمين اقبح ما يطوى عليه قم

(٣) يذكر تحسين العسكري في « مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية » ج ٢ ص ٣٣ انه عندما اشتد الاخذ والرد على مسألة الحدود بين سورية ولبنان بين وزارة الخارجية الفرنسية و فيصل ، قدم الدكتور ثابت نعمان من مكة ، يحمل كتابا من الملك حسين الى نجله فيصل بأمره بالرجوع الى سورية ، والمحافظة على مبادئ الثورة . فعاد فيصل الى دمشق ، وكان بجاء بين الاب وابنه ، لان فيصلاً (باعتقاد الحسين) فتح للفرنسيين باب سورية نتيجة عدم اتباعه نصائح ابيه وأوامره . انظر « الريحاني نفس المصدر السابق ص ٥١ » .

اجتمع المؤتمر السوري ، وتلى قراره يوم ٨ آذار ١٩٢٠ بإحداث أمر واقع ، فأعلن استقلال سورية بحدودها الطبيعية استقلالا تاما لا شائبة فيه ، ورفض مطالب الصهيونية في فلسطين وملكية الامير فيصل بن الحسين على سورية ، والمطالبة باستقلال العراق استقلالا تاما على ان يكون بين القطرين اتحاد سياسي واقتصادي^(١) . وذكر فيصل المؤتمر باخوان العراق الذين أبلوا بلاء حسنا في سبيل الوطن العربي ، ولم يلبث ان اجتمع مؤتمر من رجالات العراق ، وتلى قرار مؤتمرهم عقب تلاوة قرار المؤتمر السوري ، واعلن استقلاله التام بملكية الامير عبد الله بن الحسين ، وباتحاد سياسي واقتصادي مع سورية .

وازاء ما بدا من تحلل الحلفاء من وعودهم ، اضطر العرب ان يتخلوا مؤقتا عن هدفهم في انشاء الدولة العربية الموحدة ، ليأخذوا بما هو اقرب من مقتضيات السياسة الدولية الحاضرة . ولكن الامل في تحقيق الوحدة لم يغادر أذهان حواربي الوحدة العربية ، فتجددوا قرروا ان تكون اعلام « الدول العربية » الجديدة موحدة في أشكالها وألوانها الاساسية^(٢) ، بحيث بقي علم الثورة دونما نجوم ، علما لمملكة الحجاز ، وأضيفت نجمة واحدة الى علم سورية ، ونجمتان الى علم العراق .

على أن الخلافات نشبت بين السلطات السورية والسلطات في الساحل ، وازداد توتر الحالة يوما عن يوم ، حتى بلغ حلق حلفاء الامس غايته عندما توصل رئيسا حكومتي فرنسا وبريطانية أخيرا الى المصادقة على توزيع الغنائم واقتسام الحصص . وقرر المجلس الاعلى للحلفاء في مؤتمر سان ريمو (٢٥ نيسان ١٩٢٠) ان يمنح فرنسا الانتداب على سورية ولبنان ، وان يمنح انكلترا الانتداب على العراق وفلسطين وشرقي الاردن . فهاجت الخواطر ، ولم تلبث البلاد السورية ان شهدت سلسلة من حوادث الصدام ، وكان صداما غير متكافئ القوي ، انتهت بخنق الحكم العربي في دمشق ، وخروج فيصل من سورية (تموز سنة ١٩٢٠) .

(١) انظر كتاب « الوثائق والمعاهدات في بلاد العرب » نشرته جريدة الايام الدمشقية ١٩٢٧ ص ١٢٤ ، وانظر جريدة العاصمة الرسمية بدمشق عدد ١٠٧ (٨ آذار ١٩٢٠)

(٢) ساطع الحصري « يوم ميسلون » ص ٨٤ .

والانصاف يقتضي أن تفسر الفشل الذي أصاب حركة العرب الاولى بالعوامل
الثلاثة التالية :

١ — أثناء الحرب العالمية الاولى بقيت نزعته القومية العربية سرية ، وكان
القوميون العرب في بلاد الشام والعراق يتابعون أخبار الثورة العربية في الحجاز بلهفة
وشوق ، وهممهم أن يساعدوها ما استطاعوا ، وقلما كانوا يجدون لزوما للتفكير فيما
ينبغي عمله بعد نجاح الثورة في مراحلها الاولى . ولذا فإن دخول فيالق الثورة بقيادة
فيصل بن الحسين الى سورية ، أوجد انقلابا فجائيا في الاوضاع السائدة ، لم يكن
مفكرو البلاد على استعداد كاف له . لان الظروف لم تكن تساعد على الاطلاع
على حقائق السياسة العالمية وتطوراتها . فلا غرابة اذا سبب هذا الانقلاب المفاجيء
بليلة كبيرة في الآراء والافكار التي كانت تتراوح بين التفاؤل والتشاؤم ، على
ما يذكر الاستاذ ساطع الحصري^(١) . هذا الى جانب من كان لا يزال يشعر « بارتباط
قلبي نحو العهد العثماني ، ومن لا يزال يعتقد بضرورة الحكم الاجنبي » ، والبليلة
الناجمة عن ضعف بعض النفوس ، وعن الدسائس الفرنسية والروح الرجعية وخيانة
المؤتورين المنتفعين . ولولا ان الثورة العربية وحكومتها في دمشق كانت تجابه دون
معين ، عواصف سياسة خارجية كبرى ، لاستطاعت ان تتغلب على هذه الاحوال
المفاجئة التي أوجدتها الانقلاب العربي^(٢) .

٢ — كانت بريطانية تدعم الثورة وتؤيدها بالمال والسلاح بادية الامر ، على
الرغم من ان برقيات الحسين لمندوبه في القاهرة كانت تظهر كيف ان مناصرة الانكليز
كانت دوما مترددة وحذرة ومقترة في العتاد والتصوين^(٣) ، فلا تعطى منها الا بقدر

(١) عمل العلامة الاستاذ ساطع الحصري وزيرا للمعارف في اثناء العهد الفيصلي
العربي . وعقب ميسلون رافق الملك فيصل الى اوردية ، ثم عمل معه في العراق ، ولذا
فالاستاذ الحصري يعتبر حجة في تاريخ هذه الفترة ، لانه اطلع على كثير من الامور
اطلاما مباشرا وشاركا فيها .

(٢) الحصري — نفس المصدر السابق ص ٩٠ — ٩١ .

(٣) انظر نصوص برقيات الحسين لمندوبه في القاهرة في كتاب « تاريخ مقدرات
العراق السياسية » تأليف محمد طاهر العمري الموصل ، الجزء الاول ص ٢٧٤ — ٣٠٠
(بغداد ١٩٢٥) .

ما ترى انه ضروري للقيام بالحركات التي ترسمها هي . ذلك ان بريطانية لم تكن ترغب في تسليح العرب ، لانها هي نفسها كانت تطمح في قسم من الاقطار التي ثار العرب لتحريرها ، والتي كانت من اجلها مضطرة لمسايرة الفرنسيين في اطماعهم بسورية ولبنان .

٣ - وزاد في سوء الاحوال ان قادة الفكر القائمين على السياسة العربية يومذاك اختلفت وجهات نظرهم ، وذلك لان « كل فريق منهم كان يتسبب الى قطر ذي مشاكل خاصة من وجهة الاطماع الدولية ، فكان لا يشعر بمشاكل ذلك القطر أكثر من شعوره بمشاكل الاقطار الاخرى ، فهذا فلسطيني يعتبر الصهيونية أول ما يجب ان يهتم به من المشاكل ، وذاك سوري يرى في اطماع الفرنسيين اكبر الاخطار المحدقة بالقضية السورية ، وذلك عراقي يرى الثورة ضد الانكليز قبل كل شيء . وكان باستطاعة كل منهم ان يقيم مئات البراهين على صحة ما يقوله (١) .

هذه هي الحالة التي سادت سورية عندما ائتمرت بها دولتا الاستعمار فرنسة وبريطالية أقوى دولتين في العالم يومذاك .

ولا نهي الكلام على حركة العرب الاولى دون ان نصحح بعض الاوهام العالقة في الاذهان عن الثورة العربية وعواقبها :

ان الثورة التي اندلعت فجر ١٠ حزيران ١٩١٦ من الحجاز لاسباب عدة تتصل بالاحوال الجغرافية والاقتصادية والتاريخية ، والتي تقدمت جيوشها نحو الشمال مرحلة مرحلة حتى دخلت دمشق وحلب وما وراءها لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية استهدفت تحرير الاقطار العربية واستقلالها ووحدةها . ولسنا في حاجة الى ذكر خدمات الثورة العربية لقضية الحلفاء ، وانما تساءل عن قيمة هذه الثورة من وجهة نظر الذين يرون ان الثورة هي التي أمت بالاحتلال الاجنبي لبلاد العرب الشمالية ، وبالصهيونية الى فلسطين ١

اننا نسجل هنا ان الثورة لم تعلن الا بعد ان قام الانكليز باحتلال نصف رقعة الارض العراقية تقريبا .

(١) الحصري - يوم ميسلون من ١٩٢٠ .

وأما احتلال فرنسا لسورية ، فما كان له علاقة بالثورة من قريب ولا بعيد ، لأنه تم بناء على اتفاق سايكس بيكو . وجهود اليهود من أجل فلسطين معلومة منذ حملة نابليون على مصر ، ومنذ عهد محمد علي والسلطان عبد الحميد ومن بعدهم .

والواقع أن الثورة وأنصارها وأفكارها القومية التي شمت منها كانت مما أعاق تسرب النفوذ الاجنبي الى بلاد الهلال الخصيب . وكانت عاملا اساسيا يحل معه أسباب التخلص من هذا النفوذ في قابل الايام . وبعبارة أخرى يمكن القول ان احوال الاقطار العربية كان يمكن ان تصبح أسوأ بكثير مما هي عليه لو لم تقم الثورة . وما كان يعقل أن تظل سورية في نجوة من الاحتلال بعد انتصار الحلفاء واستسلام الالمان والترك . وهل أدل على ذلك من أن تركية نفسها ابتليت بعض مدنها بالاحتلال مثل ازمير وأدرنة وبروسة ؟ ثم ان الدولة العثمانية نفسها منذ حرب البلقان ، سلمت بمناطق نفوذ كل من فرنسا في سورية ، وانكلترا في جنوب العراق — على ما نوهنا به آنفا . وتشهد بذلك الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع هاتين الدولتين قبل الحرب العالمية الاولى بفترة قصيرة (١) .

وتساءل عن سورية ماذا يمكن ان يحل بها لو لم تقم الثورة العربية وجيوشها وتقيم فيها دولة عربية ؟

من المؤكد ان البلاد العربية من وجهة نظر القومية والوطنية تأثرت كثيراً بالثورة العربية ؛ ذلك ان الفرنسيين ، ما كانوا ليجدوا هذه المقاومة الضارية التي قاسوا منها الامرين في كل يوم من أيامهم في سورية . ان الامر لا يتوقف عند حدود سورية وانما يتجاوزها الى العراق التي اندلعت فيه أول ثورة (١٩٢٠) بمعونة وتوجيه الدولة

(١) يمكن مراجعة نصوص الاتفاقيات في كتاب صدر بالتركية تحت عنوان :
Türk İnkılâbı Tarihi, Profesör Yusuf Hilmi Bayur, Türk Tarih Kurumu yayınlarından.

(تورك انقلاب تاريخي تأليف البروفسور يوسف حكمت بيور وهو خمسة اجزاء
١٩٠٨ - ١٩١٤) طبع استامبول . نشرته الجمعية التاريخية التركية تباعا منذ عام
١٩٥١ .

انظر بعض نصوصها أيضا في كتاب ساطع الحصري : « البلاد العربية والدولة
العثمانية » بيروت سنة ١٩٦٠ الطبعة الثانية ص ٢٠٤ - ٢٢٧ .

كما هو معلوم ، والى فلسطين حيث كانت جنوة النضال تستمد
بجعة .

الكبرى (١٩١٦) وما تبعها من فترة الحكم العربي في دمشق
هب العربي في بلدان الهلال الخصيب فكرة الحرية والاستقلال ،
من روح المقاومة الضارية التي جابهتها دولتا فرنسا وبريطانية ،
أدركه الآثار التي تركها الاستقلال الموقت الذي نعم به رواد الحركة
ب دمشق .

ان الثورة العربية وما تلاها من انشاء الحكم العربي في بلاد الشام قد نفعت
الوعي القومي العربي نفعا لا يقدر مداه ؛ ذلك انه خلال هذه السنوات تكونت نواة
الجيش العربي ، والادارة الحكومية العربية ، فوجعت الشعب وعرفت به بأهدافه ،
وأثارت أمامه السبيل الى الواجب المترتب عليه ، والى مكانه بين الامم . وفرق بين
ان تقع البلاد فريسة هينة بيد العدو وبين ان تقع اقتدارا واغتصابا ، يولد الحقد
والمرارة ضد الاجنبي الدخيل مما يمهّد للمرحلة التاريخية القومية التالية التي مر بها
الشعب العربي في الفترة ما بين الحربين . وهكذا خرج العرب من مععان الحرب
العالمية الاولى ساخطين مستائين لان هدفهم في الاستقلال والوحدة قضت عليه
المساومات الدولية التي انتهت بمساومة سان ريمو عام ١٩٢٠ ، فكان عام النكبة في
تاريخ النضال العربي . وما أجدى رجال الثورة قيامهم بنصيبهم الاوفى من الصفقة
المعقودة مع حليفهم بريطانية ، وما نفهم نقد الناقدين لسياستها أن نسيت التزاماتها
المبدولة لأولئك الذين لجأت اليهم في ساعة الشدة ، فكان لمعوتهم القيمة اكبر الاثر
في طرد الترك من بلاد الشام والحجاز .

لقد استنكر العرب أية تسوية تجري خلاف أمانهم في الاستقلال والوحدة ،
لانهم كانوا يرون ان مطالبتهم بها قائمة على حق صريح مؤيد بعهود ووعود ، لا دخل
فيه لمسألة مقدرتهم ودرجة استعدادهم للحكم الذاتي ، ولغير ذلك من المبادئ
المستورة في نظام الانتداب . وما أخطأ العرب اذ أدركوا ان هذا النظام ما كان سوى
أداة جديدة وشكل مهذب للاستعمار ، خلق ليرضي النزعة المثالية النظرية في الرئيس
ويلسون وغيره من بناء عصبة الامم .

لم تكتف قوى الاستعمار بتعطيم الوحدة السياسية التي نعم بها العرب على أرض وطنهم الأكبر في أثناء الحكم العثماني وما قبله ، وإنما تأمرت أيضا على ما بقي موحدا من أقطار الوطن العربي في آسية العربية ، وهو الهلال الخصيب ، حيث حلّ فيه الحكم الاستعماري المجزّء محل الحكم العثماني الموحد في أعقاب الحرب العالمية الاولى . وبذلك تكاملت عملية الغدر التي فرضها الاستعمار على أقطار الوطن العربي ، فقسمته الى ٢٥ وحدة سياسية تزح تحت حكم الفرنسيين والبريطانيين والايطاليين والاسبان ، في آسية العربية وافريقية العربية . وبذلك أيضا فقدت الاقطار العربية حرية التواصل والترابط ، وتوقفت عملية الصهر والاندماج والتماثل التي كانت تجري عبر المصور ، وتوجب على العرب أن يناضلوا لرفع نير الاجنبى أولا ، ثم يعملوا للتواصل من جديد ، وازالة ما علق من أدران الانفصال والقطيعة المفروضة عليهم ، والتي أوجد الزمن ما يؤيدها في النزعات الاقليمية والمصالح المحلية .

الفصل الثالث

المشرق العربي ما بين الحربين واثناء الحرب العالمية الثانية

١٩٢٠ - ١٩٤٥

(التحرير الوطني والتضامن القومي)

أقطار الهلال الخصيب

التطور السياسي

تمهيد - المفاجعة الكردوجة :

لا عجب اذا تشكلت اليقظة القومية العربية تشكلا متميزا في أقطار الهلال الخصيب ؛ فدمشق وبغداد كاتتا مقرا للخلافة العربية أيام عزها عهد الامويين والعباسيين ، وكل من العاصمتين اصبحت موئلا لنظام عربي ومركزي عظيم ، تدور من حوله احداث المشرق والمغرب . لقد وجدت بذور القومية التربة الصالحة والمنبتة في أرض الهلال الخصيب ، فقامت نبتتها تتسامى على الطائفيات والمذاهبيات والعنصريات ، وقامت الحركة العربية في ديار الشام التي لا يفوق ولاءها للعروبة ولاء ما ، بفضل استمرار كونها مستودعا للحياة العربية الدافقة التي تحملها موجات العروبة الصافية من قلب الجزيرة ، منذ ظهور الاسلام وما قبله . ولم تلبث تلك الخيرة القومية والفكرة العربية التي استبست بالنفوس في ديار الهلال الخصيب ، ان عبرت عن نفسها عمليا بالتهمة للثورة العربية الكبرى وتفجيرها (١٩١٦) . وبما ان بلادهم يومذاك كانت موحدة تاريخيا لا حواجز بينها ولا فواصل ، ولذلك لم يلح القوميون العرب في المفاوضات التي دارت مع البريطانيين على مطلب الوحدة ، طالما انها حقيقة راهنة ؛ لقد أصروا على مطلب التحرر من الحكم العثماني ، ولكن ضمن وحدة عربية سياسية ، وهي الوحدة الراهنة والقائمة بالفعل وقت المفاوضات . ومن هنا كانت فجيرة عرب الهلال الخصيب مزدوجة ؛ فمن ناحية احتل حلفاء الامس

— وهذا ما يضاعف الجرح — بلادهم • ومن ناحية ثانية مضوا يقطعون أوصالها
ويقسّمونها الى دول مصطنعة ، على وجه لم يمهده في ماضيهم البعيد أو القريب •
وكأنما نصبت لوحات المقارنة أمام أعينهم لوحة ازاء لوحة عن حالهم المفتت المجروح
في الحاضر ، وحالهم الموحد المتواضع في الماضي ؛ فالحكم العثماني ، لم يكن في أسوأ
فتراته المتأخرة لينحدر الى هذا الدرك الذي انحط اليه المخطط الاستعماري في
تمزيق اوصال الوطن العربي ، والقضاء على الوحدة السياسية المأمولة التي طالما رنا
اليها العرب بالحنين الجارف والحب الاكيد •

ونفذ حلفاء الامس مخططهم الاستعماري في التمزيق والتفتيت بشكل مباغت ،
فلم يصدق العرب سريعا وتوا ان بلادهم اصبحت نهبا للاجنبي ، ولم يشعروا الا
بوطنهم يثن تحت وطأة أحكام مختلفة ومتعسفة ، وقوم يرطنون ويعجبون بين
ظهرانهم • صحيح ان اقطار الوطن العربي في شمال افريقية وشواطئ شبه الجزيرة
العربية قد ابتليت بالاحتلال الاجنبي وبالتجزئة من جانب الدول الاستعمارية الاوربية ،
ولكن ذلك لم يتم فجأة بل دام ذلك أكثر من قرن : ما بين (١٧٩٨ — ١٩١٢) •
اما اقطار الهلال الخصيب فقد تم تمزيقها بين (١٩١٨ — ١٩٢٢) وهي المدة التي
انقضت بين دخول الحلفاء ارض حلفائهم بالخديعة والغدر ، وبين التآمر الخفي
والسافر في أروقة عصبة الامم حيث كان صوت الحق خافتا لا يكاد يبين • وبدأت
المعركة في اقطار الهلال الخصيب لاستمادة وحدة ما قبل الحرب العالمية الاولى ،
وتجلت لا في رفض تسوية ما بعد الحرب كلية فحسب ، وانما ايضا في الثورة على
ازالة عروبة جزء حيوي من وطنهم (فلسطين) ، وتمريضه لمصير محزن وغير مسبوق ،
ضد ارادة سكانه العرب ، وضد جميع العهود والوعود التي بذلها حلفاء الامس
الخونة لحلفائهم العرب أثناء الحرب وما بعدها •

وفهم العرب حقا ان وعد بلفور تكمن خطورته في انشاء اسرائيل لتكون فاصلا
يمزق امتداد الارض العربية ، ولتكون قاعدة لتهديدها وقمع انطلاقها • وقد حز في
نفوس العرب ان يخطط حلفاءهم لكل هذا التآمر اثناء حرب دائرة بذل العرب فيها
ما بذلوا من دماء ، وتكبدوا اكثر من مائة الف اصابة باعتراف الجنرال اللنبي امام

مؤتمر الصلح ، منهم أكثر من عشرة آلاف قتيل^(١) .

هذه هي الفاجعة المزدوجة التي أصابت العرب كافة ، حتى اذا دوت الصيحة فيهم : « أيها العرب أزيحوا أولا الاحتلال الاجنبي بجميع أشكاله ، وعندها ستكونون أحرارا في استعادة وحدتكم السليبة ، بدأ النضال العربي في الفترة ما بين الحربين من أجل التحرير أولا ، مع الحرص على التواصل والتقارب والتهيئة من جديد لارجاع الامور الى نصابها وطبيعتها في وحدة الاقطار العربية التاريخية والمختومة .

١ - ديار الشام - سورية :

قضى مؤتمر سان ريمو (نيسان ١٩٢٠) بوضع المستطيل العربي كله الممتد من البحر الابيض المتوسط حتى حدود فارس تحت الانتداب ، تقسيم بلاد الشام - سورية الطبيعية - الى ثلاثة أقسام هي فلسطين ولبنان وما تبقى من سورية الطبيعية . وعهد الى فرنسا بالانتداب على سورية ولبنان ، كما عهد الى انكلترا بالانتداب على فلسطين وعلى العراق بما فيه الموصل ، بشرط ان يكون لفرنسة حصّة من نفطها^(٢) .

(١) كانت حصيلة الثورة ستة آلاف اسير تركي في الاشهر الثلاثة الاولى ، واضطر الترك الى امداد حامياتهم في الحجاز بعدد كبير ، وتشجع الانكليز بالثورة وقاموا بعبور قناة السويس باتجاه ديار الشام شمالا . واهم من ذلك ان الثورة قضت على بعثة البارون الالماني ستوتزنغن التي قصدت السفر من الحجاز الى اليمن ثم الى المريقية لاثارة الاضطرابات . وقد كتب هوفارث بعد الحرب مقالا في تقييم ذلك جاء فيه : « لو لم تحقق الثورة اي عمل عدا احباطها الزحف التركي الالماني المشترك الى جنوبي الجزيرة العربية عام ١٩١٦ ، ل زاد رصيد دينها على كل ما دفعناه في سبيلها حتى الآن » . وماذا دفعوا كفاء ذلك كله !!

يذكر الجنرال البريطاني ويفل ان مجموع نفقات الثورة التي دفعتها بريطانيا بلغت (١١) احدى عشر مليون جنيه أنفق منها لورنس ٤٩٠ ألف جنيه . وهذا مبلغ تافه بالمقارنة مع ما أنفقته بريطانيا في ميادين الحرب بالشرق الاوسط (٧٥٠) مليون جنيه ، ومع مبلغ (٤٠) مليون جنيه لآخماد الثورة العراقية عام ١٩٢٠ .

(٢) Cumming « Franco British Rivalry » pp. 63 - 65.

تمت الصفقة بين فرنسا وبريطانية على اقتسام المستطيل العربي اثناء انعقاد مؤتمر سان ريمو وذلك في وثيقة عنوانها : مذكرة عن الاتفاق بين مسيو فيليب برتلو وسرجون كادمان مؤرخة في ٢٤ نيسان ١٩٢٠ (1920) Cmd 675 .

ومنذ ان أعلن المؤتمرين في سان ريمو هذه القرارات سارت السلطات الفرنسية التي كانت تحتل سورية الساحلية بالعمل على احتلال سورية الداخلية . وقد وجه الجنرال غورو في ١٤ تموز انذارا الى الملك فيصل يطلب فيه قبول الانتداب فورا ، والغاء التجنيد الاجباري ، وتسريح الجيش العربي ...

وعلى الرغم من رد فيصل بالقبول ، ولكن غورو احتج بتأخر وصول الرد اليه في الوقت المحدد ، وقد ثبت بطلان هذه الحجة فيما بعد ، وأمر قواته بالتقدم نحو دمشق وأثار فيصل بقبوله الانذار الفرنسي دهشة أعوانه وغضبهم ، وعرض نفسه لنقمة جماهير الشعب ، وقد شجعه على المضي في تنفيذ قراره استلامه برقية من اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطانية ينصح فيها بتجنب الصدام بأي ثمن . ولكن المؤتمر السوري ومن ورائه جماهير الشعب رفض الانذار ، وعزم على الصمود . وفي ١٩ تموز أصدر قرارا جاء فيه : « ... فالحكومة الحاضرة اذا خالفت بيانها الرسمي ولم تقم بواجبها تجاه البلاد واراقت ان توقع على صك يخالف قرار المؤتمر ، فالمؤتمر يعتبرها بتوقيعها غير شرعية » . على ان الوزارة شرعت بتنفيذ بنود الانذار في مساء اليوم نفسه ، وفي اليوم التالي صدر مرسوم ملكي بتعطيل جلسات المؤتمر لمدة شهرين ، ثم تقدمت الجيوش الفرنسية زاحفة على دمشق ، فثارت ثائرة الاهالي وواجه فيصل رغبة الشعب في المقاومة والصمود باجراءات عنيفة ، واستشهد اكثر من مائة مواطن في شوارع دمشق على يد قوى الامن ، ثم وقعت معركة ميسلون (٢٥ تموز سنة ١٩٢٠) ، ودخل غورو دمشق ، معقل الحركة العربية ومهبط وحيتها ، وقد خيل اليه انه قضى على القومية العربية الناشئة التي أقضت مضجع الفرنسيين ، مخافة انتقال عدواها الى مناطق نفوذهم في الشمال الافريقي العربي^(١) .

أما القسم الجنوبي من سورية الطبيعية فقد اقتطعه الانكليز ، ونصبوا أميرا عليه عبد الله بن الحسين ودعوه شرق الاردن .

ثبت ان تطبيق الانتداب الفرنسي في سورية ولبنان خلال السنوات العشرين القادمة ، كان بعيدا عن تحقيق الغاية التي وضع من أجلها نظام الانتداب .

(١) R. Poincaré « Au service de la France - Vol. VII p. 363

ظل الفرنسيون يميلون الى انتهاج سبل استعمارية قديمة ، واتباع سياسة رجعية متحيزة ، ويهزؤون بأهلية سكان البلاد وبقصورهم عن مؤهلات الحكم والادارة .
أما الوطنيون فظلوا يحنون الى الاستقلال ويضرمون نار الثورة والنضال ، ويقاومون بعناد الاتجاه الاقليمي الذي تحاول فرنسا احلاله محل الاتجاه القومي العربي .

جعلت السياسة الفرنسية من البلاد مسرحا لصراع عنيف بين الفكرتين الاستقلالية والاستعمارية ، فاذا قويت هذه مرة طغت على تلك ، ونشرت الدساتير وشكلت الحكومات الوطنية ، واذا تراجع المد وانحسرت موجة الوطنية ، طويت الدساتير وعطلت المجالس وقبعت الحريات .

تلك قصة الانتداب الفرنسي التي لم تخل سنة من منيها التي سبقت عام ١٩٢٥ من ثورة دامية في سورية ^(١) بينما كانت لجنة الانتدابات في عصبة الامم تقف حائرة تجاه فصولها المحزنة لانها لا تملك ، كما ذكر الاستاذ توينبي « صلاحية عملية بتفتيش البلاد المنتدبة ومراقبة سيرها » ^(٢)

أهم الاحداث السياسية في سورية :

ولنثبت أهم الاحداث والتطورات السياسية في سورية . بعد ان ضرب الاحتلال الفرنسي بجراحه في طول البلاد السورية وعرضها ، كان أول تدبير في سياسته القائمة على مبدأ « فرق تسد » هو توسيع لبنان على حساب سورية (آب ١٩٢٠) ؛ ذلك ان جبل لبنان ، الذي يسكنه اصدقاء فرنسا القدامى — الموارنة — كان محصورا ضمن حدود وضمت في نظامه الاساسي منذ عام ١٨٦١ ، فأضيفت اليه اقصية أربعة كانت تابعة لولاية سورية وهي بطبك والبقاع وحاصبية وراشية ومرجعيون ، وألحقت به متصرفيات طرابلس وبيروت وصيدا وصور ، كما أضيف اليه قسم من قضاء حصن الكراد وقسم من قضاء عكا ^(٣) . وبينما كانت حوزة

(١) Rabbath (Edmond), « Unité Syrienne et devenir Arabe », p. 22

(٢) Toynbee, « Islamic World » p. 11f.

(٣) Ettore Rossi, « Documenti Sull, Origine E. Gli Sviluppi Della Questione Araba » (1872 - 1944) p. XXVI

متصرفية جبل لبنان لا تزيد عن (٥٧٤٠ كم^٢) ، ولا يتجاوز سكانها (٤٨٠ ألفاً) ، رفع غورو مساحة (دولة لبنان الكبير) وسكانها الى الضعف . وسلكت فرنسا فيه مسلكاً خاصاً يختلف عن مسلكها في سورية^(١) ، وضرب بينها وبين سواحلها بسور قوامه دولة لبنان الكبير ، ودولة العلويين ، وسنجد الاسكندرون ، يحكم كلا منها حاكم فرنسي يتمتع بسلطة واسعة . ومزق الفرنسيون سورية بتقسيمها الى اربع دول مستقل بعضها عن بعض ، بقصد تقوية النزعات الانفصالية والخلافات الطائفية ، واحلال الاتجاه الاقليمي محل الاتجاه القومي ، واضعاف اللغة العربية وتشويه التاريخ العربي .

ان مخاوف السوريين من شرور الحكم الفرنسي ما كانت وهماً من الاوهام ؛ فقد عاينوا بأنفسهم كيف ان الفرنسيين تذرعو بوسائل مختلفة لتوطيد نفوذهم وتخليد احتلالهم للبلاد ؛ ففي ميدان التعليم فرضوا اللغة الفرنسية في المدارس ، واشهد اننا تعلمنا لشيد « المرسيليز » قبل ان تعلم نشيدنا الوطني . وفي ميدان الاقتصاد أفقروا البلاد ، فمئيت بركود لم تعرف له مثيلاً قبل نصب الحواجز بين أجزاء سورية . هذا الى الخسائر التي أصابت الخزانة السورية من جراء ربط النقد بالفرنك المتدهور دوماً ، وامتصاص الرصيد الذهبي وطمع الموظفين الفرنسيين المتزايد للمال ورواتبهم الضخمة وعددهم الكبير . أما في ميدان الادارة فنذكر تعسفهم وقلة خبرتهم ووقاحتهم واثارتهم للمنافسات وتشجيعهم للنزعات الانفصالية وتقوية العناصر الموالية والنمرات الطائفية والعنصرية^(٢) .

عبر الشعب عن استيائه بثورات وفتن ؛ نذكر منها ما كان من مقتل وزيرين سوريين قبلاً تنفيذ بعض مآرب سلطة الاحتلال (١٩٢٠) ، وما كان من اطلاق النار على الجنرال غورو نفسه ، واستمرار الثورات في الشمال^(٣) ، والهتاف بسقوط الانتداب والخونة اثناء زيارة المستر كراين (١٩٢٢) عضولجنة الاستفتاء الامريكية لدمشق ،

(١) قسمت سورية الى اربع دول : دولة حلب ودولة العلويين (اللاذقية) ودولة دمشق ودولة جبل الدروز (السويداء) .

(٢) Hourani, « Syria and Lebanon », p. 167

(٣) ثورة ابراهيم هنانو وثورة الشيخ صالح العلي ، دامتا حتى تموز ١٩٢١ .

وما تبع ذلك من اعمال الاعتقال والنفي والعدوان • رغب الجنرال غورو في تهدئة النفوس فأقام الاتحاد السوري بين دول دمشق وحلب والعلويين (١٩٢٢) ولكن خلفه الجنرال ونيان عاد فألقى الاتحاد وقصره على دولتي دمشق وحلب باسم دولة سورية^(١) ، وحل ارتباط لواء الاسكندرون بدولة حلب السابقة ، فخرج عن النطاق السوري منذ ذلك الوقت (١٩٢٤) • ولم يلبث ونيان ان حل مكانه الجنرال سراي ، والرجل ماسوني النزعة يساري الاتجاه على عكس سلفه الاكليركي ، فأعلن ان بابه مفتوح لسماح شكاوى البلد ، وتقبل الوفد الذي قابله في بيروت بقبول حسن ، واصفى الى مطالبه ، وعلى رأسها « الوحدة السورية تشتمل على بلاد العلويين وجبل الدروز ولواء الاسكندرون والاراضي الملحقة بلبنان » • ويظهر في بادىء الامر ان سراي ما كان راضيا عن الخطة التي يسير عليها الموظفون الفرنسيون ، فقد اشتكى من كثرتهم واسرافهم ، وحاول بادىء الامر ان لا يركب متن العناد ويشتط في الادارة ، ولكن معاويله وموظفيه كانوا حجر عثرة في وجه أية نية في الاصلاح والتقارب ، حفاظا على امتيازاتهم ومراكزهم التي لا تتيحها لهم ظروف سياسية أخرى ، شأنهم شأن بعض المترسبين طلاب الجاه والمال الذين لا يكاد يخلو منهم عصر من العصور •

وانقلبت الالة الى رعونة لدى المندوب السامي ، فخرج عن جادة الاعتدال ، ووجدت الطبيعة الهوجاء سبيلا الى نفسه الحائرة ، فما ان هرع اليه وفد الدروز لينصفهم من حاكمهم الفرنسي حتى ضاق بهم ذرعا ، وهددهم بالنفي ورفض مقابلتهم • ثم اوعز بالقبض على زعمائهم باستدراجهم بعد ذلك لمقابلتهم بحجة الاستماع الى مطالبهم • وانطلت حيلته على البعض فنثي ، أما الآخرون فقد اضرموا نار الثورة في الجبل الدرزي ، ومنه انتشرت الى غوطة دمشق والى حماه وامراف حمص ومنطقة البلان وغيرها •

ولسنا في صدد تحليل اسباب غضبة الشعب على الطغاة ، ولكن لنا ان نرى في ظفر الترك الكمالين مشجعا وحافزا لها ، وفي نهوض فيصل في العراق بمعاودة

(١) Amedo Giannini, « L'ultima Fase della questione orientale » , (1913 - 1932), p. 273.

(١٩٢٤) المعتبرة يومئذ كسبا وغنما ، وفي تصريحات عبد الله أمير شرق الأردن ، وعزمه على تحرير سورية ، ما أثار حماس السوريين وأعجابهم ببلغة السيف ، فأمن من لم يكن يصدق كلمة فيصل « الاستقلال يؤخذ ولا يعطى » . وغدت هذه الكلمة شعارا ورمزا للثورة السورية الكبرى (تموز ١٩٢٥) .

تكبد الفرنسيون خسائر باهظة ومنوا بهزائم عديدة من قبل ان يضع صواب سراي ، ويأمر بصب نيران المدافع والطائرات على دمشق . وأسرت الحكومة الفرنسية تسحب مندوبيها وتذيع انها تنوي تعديل سياستها . وأرسلت الميسو دو جوفنيل أول مفوض سامي مدني (تشرين الثاني ١٩٢٥) فدعا الثائرين الى الهدوء ، ودعاه الثائرون الى تحقيق الوحدة السورية ، واقامة حكومة وطنية ، واجراء انتخابات المجلس التأسيسي لوضع الدستور، والعفو عن الثوار وتعويض المنكوبين^(١) . ولكن المندوب طلب الاستسلام المطلق أولا ، ومشى بين الزعماء ، فكان نصيبه الاعراض منهم ، وكان نصيبهم منه قصف ثان لدمشق بالقنابل ، وتعميم الفعال الوحشية في البلاد ، وأفسد على نفسه امر الوصول الى اتفاق يؤدي الى معاهدة تحالف بين الطرفين ، فترك الامر الى خلفه الميسو بونسو (آب ١٩٢٦) . وبدأ المندوب الجديد اتصالاته مع الوطنيين بينما كانت الثورة مستمرة . غير ان الخلاف على موضوعي الوحدة السورية وحدود لبنان الكبير ، جعل الرجل يرى الحكمة في التسوية واطالة امد المباحثات ، واخيرا عهد الى احد « المعتدلين » بتأليف الوزارة واجراء الانتخابات ففازت الكتلة الوطنية (نيسان ١٩٢٨) وتشكلت جمعية تأسيسية صاغت دستورا للبلاد لم يرض عنه بونسو الا عندما أضاف الى مواده مادة تجعل الامر كله بيده . رفض المجلس ان تحرم الامة من سيادتها ، وعجزت السلطة عن املاء ارادتها الا على سبعة اعضاء ، بينهم رئيس الوزارة « المعتدل » . ثم صدر قرار بتأجيل الجمعية التأسيسية الى مدة غير معينة .

ان فترة النضال الدستوري في سورية بدأت منذ ان تلاشت الثورة السورية (آب ١٩٢٧) ، هذه الثورة التي كان لها صدى قوي في الاوساط العربية والدوائر السياسية العالمية وعصبة الامم . وبقي بونسو في منصبه سبع سنوات قضاها متمسكا

(١) حنا ابو راشد (جبل الدروز) ص ٣٢٧ .

بالتريث والانتظار ، ولم يكن يتعجل في اىصال الانتداب الى غايته المرسومة . وبدا الشعب متلهفا لاتزاع شيء وتحقيق شيء عندما اجتمع المجلس النيابي الجديد (حزيران ١٩٣٢) . وتمقلت الاحوال يوم تقدم المندوب بمشروع معاهدة ردها للمجلس لانها ، كسابقتها تحكم القيد والتضييق على وجه يخالف ما يحق للحليف ان يجده لدى حليفه . وفي تشرين الاول ١٩٣٣ حل محل بونسو الكونت دومارتل ، ورغبت اليه حكومته ان يتبع سياسة جديدة صارمة . ألم يمض على انتهاء الثورة ستة أعوام ؟ وضع مشروع معاهدة^(١) لا تراعي آماني الوطنيين ، ولا تنظم العلاقات بين الطرفين على اساس معقول . ولما عرضت على المجلس النيابي (تشرين الثاني ١٩٣٣) ، نهض نائب وتلا عريضة برفضها . قرر المفوض السامي تعطيل المجلس وتأجيله ، وطلق يصرف شؤون البلاد بمراسيم اشتراعية على كره وعداء من الناس ، ثم تظاهر باصلاح الاحوال الاقتصادية ، ولم يكثر بعواقب سياسة البطش التي اتبعها ؛ فأفاق بعد سنتين ليجد ان ادارته ترتطم بمصاعب جديدة جعلتها مهددة بالسقوط ؛ فالكتلة الوطنية نشطت للعمل ، واصدرت ميثاقا وطنيا بمناسبة حفلة الذكرى للزعيم ابراهيم هنانو (كانون الثاني ١٩٣٦) ، يتضمن المطلب التقليدي — التحرر والوحدة — ومقاومة فكرة الوطن القومي الصهيوني ، والعمل على اتحاد الاقطار العربية^(٢) وقامت في كل مكان مظاهرات السخط العنيف ضد الفرنسيين ، فقابلها هؤلاء بعنف يحسنون وسائله ، فكان الاعتقال والتعذيب والتشريد . وعبرت دمشق عن المها باغلاق الاسواق واعلان الاضراب العام فدام قرابة ستين يوما ، تعطلت خلاله مرافق البلاد وجمدت حركتها ، وخيم عليها الحزن والاضطراب ، ولاح شبح الثورة في الافق القريب ، عقب اصطدامات دامية بين قوى الشعب وقوى الامن . ولم يجد المندوب بدا من الانحناء أمام هذا التعاون الشامل والثبات الشعبي ، فاذاغ بيانا فتح فيه باب المفاوضات لعقد معاهدة صداقة وتحالف ، ودعا الزعماء للمباحثة معه ، فرحبوا بالعودة الى التفاهم . وتم الاتفاق (آذار ١٩٣٦) على تشكيل وفد يذهب الى باريس ليتفاوض مع وزارة الخارجية الفرنسية مباشرة .

(١) انظر نص المعاهدة في (الوثائق والمعاهدات) ص : ١٧٢ — ١٨٠ .

(٢) Hourani, op. cit. p. 199.

امضى الوفد في باريس خمسة أشهر ، وبعد مفاوضات تجلى فيها الاقبال والادبار ، وقع الطرفان معاهدة ايلول ١٩٣٦ . ان المعاهدة الجديدة لم تتضمن الاستقلال التام ، ولا مطلق الحرية في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع ، وانما تضمنت بعض الملاحق التي تشوب سيادة البلاد ووحدةها ؛ اذ نصت على ان تنضم أراضي العلويين وجبل الدروز الى سورية ، على شرط ان تتمتع بنظام اداري ومالي خاص ^(١) . وأما مسألة ابقاء الحدود اللبنانية أو ازلتها ، وعودة الأراضي التي ألحقت بلبنان الى مكانها من سورية ، فما أشير اليها من قريب أو بعيد . وتمهدت سورية بأن تحترم استقلال دولة لبنان وتعديل عن مشروع اتحاد سورية ولبنان . واذا اعتبر الوفد المفاوض السوري هذه المعاهدة نصرا مؤزرا فلانه كان يعلم ان فرصة ما كانت تسلم بما سلمت به الا تحت ضغط ظروف داخلية وخارجية ؛ فلولا الميل الحرة للجبهة الشعبية التي استلمت الحكم آنذاك ، ولولا موقف فرنسا المهدد الدقيق في أوربة يومئذ ، لما أبرمت المعاهدة . وانجلت انتخابات الخريف التالي عن فوز الكتلة الوطنية - الحزب المعارض - وصادق المجلس النيابي على المعاهدة مع فرنسا ، ثم بوشر بتطبيق نصوصها من الجانب السوري . وبدأ للبعض وكأن البلاد مقدمة على عهد بناء وطني ، تنبأ فيه مكاتنها اللائقة بجهادها المستمر . الا ان الاحتلال الذي لم يعجبه أن يخرج السلطان من يده ، أخذ ينث سومه ويحرض الحركات الانفصالية ، ويزرع بذور التفرقة العنصرية والاقليمية والطائفية بين صفوف الشعب الآمن . بل انه شجع التمرد على الحكومة الوطنية المركزية في دمشق . وزاد الطين بلة ، ما كان من الخصومة والجفاء ، بين الكتلة الحاكمة وبين ثمر من الوطنيين لم تعجبهم المعاهدة وقيودها الثقيلة مما أعان الفرديين فيما بعد على النكول بما عاهدوا عليه من قبل . وبينما كانت موجة النفاؤل بقرب أوان عرض المعاهدة وتصديقها من البرلمان الفرنسي ، تتقدم تارة وتراجع اخرى ، برزت مشكلة لواء الاسكندرونة بشكل خطير . ولشبت موجزين مأساة اقتطاع هذا الجزء الثمين من القطر السوري ، ومؤامرة ضمه الى تركية .

خشيت الحكومة التركية ان يؤدي زوال الاقتداب الفرنسي الى عودة لواء

(١) انظر نص المعاهدة وملاحقها في الوثائق والمعاهدات ص ١٨١ - ٢٠٠ .

الاسكندرونة الى أمه سورية ، فطلبت بحث مسألة الحدود معها ، في الوقت الذي أصبح توقيع المعاهدة وشيكاً في باريس ، مستفيدة من الاحوال الدولية المضطربة في أوربة آنذاك ، ومن ضعف سورية . وعندئذ عرضت فرنسا موضوع نزاع الحدود على عصبة الأمم (كانون الاول ١٩٣٦) فأوصت العصبة باستقلاله الذاتي تحت اشرافها على أن يشترك اللواء مع سورية في الشؤون الخارجية وفي الادارة والنقد كما أوصت بأن تكون اللغتان التركية والعربية رسميتين فيه (كانون الثاني ١٩٣٧) . وعينت لجنة مراقبين للاشراف على انتخابات المجلس التمثيلي في اللواء . ولكن هذا الامر جعل الترك في موقف حرج ، لانهم لا يؤلفون من مجموع سكانه سوى ٣٧ بالمائة فقط . الا ان الامر يختلف لو تمكن الترك من الاشراف على الجهاز الانتخابي ، وعلى قوى الامن ، فعند ذلك لا يقف بوجه « الاكثرية » شيء . ولأجل هذه الغاية ضغطت تركية على فرنسا^(١) ، وكانت هذه ترقب بقلق وخوف التهديد الفاشي الايطالي لمصالحها في منطقة شرقي البحر المتوسط ، فرأت في ارضاء تركية ما توازن به ذلك التهديد ، وما يضمن لها السلامة . وقعت معاهدة صداقة فرنسية تركية (١٩٣٨) دخلت بموجبها الفرق التركية اراضي اللواء لتشارك مع الفرق الفرنسية في تأمين « النظام والهدوء » اللازمين أثناء المعركة الانتخابية المقبلة . وبرع المتآمرون في تهيئة الجو الانتخابي ، ولكن سرعان ما بدا فساد للجنة المراقبين الدوليين ، فانسحبت من الاشراف على عمليات الاقتراع ، واتهمت فرنسا بالمناورة وسوء القصد ، واحتجت على وسائل الارهاب التي تمارسها بمعونة الترك ، للضغط على العناصر غير التركية - وهي الاكثرية - لحرمانها من حق التصويت الحر^(٢) . وكانت صيحة ممثلي العصبة كالعادة صيحة في واد ، ذهبت مع الريح وما ذهبت بالاولاد التي غرسها الترك في ارض اللواء ، بعد أن نالوا « أكثرية » ٦٣ بالمائة من الاصوات . وبعد قليل اجتمع المجلس التمثيلي النيابي وقرر الالتحاق بتركية (٣٠ حزيران ١٩٣٩)^(٣) .

(١) Hourani, op. cit. , p. 210

(٢) G. Kirk op. cit. , p. 191

(٣) Hourani, op. cit. , p. 212

هاج الرأي العام في سورية ، وهاجم فرنسا بشدة اذ نبذت حليفها ، وانحازت الى الجانب القوي ، وانتهكت المادة الرابعة من صك الانتداب^(١) القائلة بوجوب محافظتها على أراضي الوديعة المقدسة التي وكل اليها امر ارشادها . وجدير بالذكر ان بريطانيا التي كانت ترقب بانتباه ما يجري في هذا الجزء من العالم ، باركت هذه الصفقة ، لانها كانت تفضل ان يحل الاتراك محل الفرنسيين في قاعدة بحرية هامة كالاسكندرونة تقابل قواعدهما في قبرص ، والعملية بالنسبة اليها مغرية لا تكلفها شيئاً ، وسورية وحدها تدفع الثمن . وفي دمشق اكفى المجلس النيابي بتسجيل عدم موافقته على ضم اللواء الى تركيا^(٢) ، بينما ظهرت الحكومة الوطنية السورية بسظهر العاجز المكبوت . ومنذ هذا الوقت ستقف مسألة الاسكندرونة حجر عثرة في سبيل أي تقارب بين معظم العرب وبين تركيا .

وفي هذا الجو السياسي المكفهر بنذر الحرب القادمة ، فتحت الوزارة السورية على أمل ، صفحة جديدة من المفاوضات ، أضافت بها الى المعاهدة قيوداً وملاحق وذيولاً جديدة لتبدو أكثر قبولا لدى المسؤولين الفرنسيين . ولما عاد رئيس الوزراء جميل مردم بك - الى دمشق صرح بأن ابرام المعاهدة اصبح قاب قوسين . ولكن برقية وصلتته من الحكومة الفرنسية تعلن فيها بأسف انها لا تنوي في الوقت الحاضر عرض المعاهدة على البرلمان^(٣) ، فاستقالت الحكومة السورية ، ولجأ المسيو بيو ، خليفة دومارتل ، الى حل المجلس النيابي السوري ، والى فصل جبل الدروز وجبل العلويين عن الادارة المركزية في دمشق . ولم يلبث ان استقال رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي . وبعد ازمات وزارية متتالية ، وسدت الامور الى مديرين يأترون بأمر السلطة ، فعم السخط وتقارب السوريون وأحسوا جميعاً بالآلام لما تناجوا في نيات

(١) Hourani, op. cit. , Appendix A , p. 310

(٢) مذكرات المجلس النيابي السوري - جلسة ٣١ ايار ١٩٣٩ .

(٣) شعرت الحكومة الفرنسية بعد ابرام المعاهدتين مع سورية ولبنان انها أصبحت قادرة على مجابهة الازمات الدولية في اوروبا ، ذلك ان ما يشغل بال السياسة الفرنسية في الاساس كان مسألة الامن ضد اعتداء المانية وايطالية ، وقد اطمأنت نوعاً من هذه الناحية .

الاحتلال المقبلة • ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية سيزيد في تمارد السلطة ،
وستوضع البلاد تحت وطأة الاحكام العسكرية •

• • •

ب - لبنان - التطور السياسي :

أما في دولة لبنان « الكبير » ، وهي دولة انشئت عمدا لضمان اكثرية مسيحية فيها ^(١) ، فان الطائفية المعقدة جعلت سير المياسة الاستقلالية فيه أقل اندفاعا من سورية ، ومع ذلك لم تنعدم فيه تلك الاصوات التي تدعو فرنسا الى منح اللبنانيين حق وضع الدستور ، وحق انتداب الحاكم الوطني • وما كان لدوائر المفوضية العليا في بيروت ان تعيرها ادنى اقباه ، واستمرت تصرف شؤون البلد بواسطة جيش من الموظفين ^(٢) ، ذوي الرواتب الضخمة ، يؤرثون العداوات بين طوائفه ، لتكون فرنسا المرجع والملاجأ والحكم الذي لا غنى عنه ، اذا أريد للناس أن يهنأوا بنعمة الاستقرار !

وبينما كان هدير الثورة السورية يزلزل الاحتلال بين (١٩٢٥ - ١٩٢٧) كان لبنان يشهد أياما هادئة نسبيا ، وان لم يخل من بعض حركات عصيان وتمرد ^(٣) • ولكن معظمها وأهمها ما كان ناجما في الاساس عن رغبة سكان البلاد التي اقتطعها الفرنسيون من سورية ، في الالتحاق بالوطن الام • وكافأت فرنسا اللبنانيين بان منحتهم حق الاشتراك بوضع الدستور ، ثم باعلان الجمهورية (أيار ١٩٢٦) • على ان مواد الدستور العتيد قدمت الى المجلس النيابي بسرعة لم يستطع معها مناقشتها كما ينبغي • ومنح المفوض السامي حق الرفض (Veto) الذي ضمن له هيمنة تامة على مرافق الدولة • وقد أسند الاحتلال في البداية رئاسة الجمهورية الى مسيحي

(١) Antonius, op. cit. , p. 71

(٢) يذكر اوجين يونغ في كتابه « الاسلام وآسية امام المطامع الاوربية » انه كان في لبنان قبل الاحتلال الفرنسي (٢٥٠) موظفا مدنيا وعسكريا ، أما الآن (١٩٢٨) فقد ناهز عددهم الى (٤٠٠٠) الامر الذي أدى الى زيادة الضرائب وشكوى الناس •
(الترجمة العربية ص ١٠٨) •

(٣) Rabbath, op. cit. , p. 23

ارثوذكسي عرف بصلاته الوثيقة مع سلطات الاحتلال^(١) .

كانت السلطة التشريعية بحسب هذا الدستور موزعة بين مجلس نواب منتخب ومجلس اعيان ، ثم توحد المجلسان في مجلس واحد للنواب عدد أعضائه خمسة وأربعون ، ثلثهم ينتخب من الشعب ، والثلث الاخير يعينه رئيس الجمهورية . وما كان على المفوض السامي ، اذا اراد ان يرفض أية لائحة اصلاحية او غيرها ، الا ان يوحى بانضمام ثمانية أعضاء من الثلثين الى الثلث المعين ، وبذلك يحقق رغباته ، ويفسد محاولات الوطنيين للافلات من القيد الفرنسي المحكم .

علق المفوض السامي بونسو الدستور (أيار ١٩٣٢) بدعوى ان تكاليفه كانت تثقل كاهل المكلف اللبناني والخزانة العامة ، ولكن حقيقة الازمة ما كانت تتعلق بتنسيق عدد من الموظفين وانقاص رواتبهم كوسيلة من وسائل اصلاح الاقتصاد اللبناني^(٢) . وانما لان رئيس مجلس النواب الشيخ محمد الجسر اراد ان يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية ، بعد ان اوشكت مدة الرئيس الاول ان تنصرم ، وأيده بذلك كثير من النواب . وخيل للسلطة المحتلة ان الفوز سيكون حليفه حتما ، خصوصا وان الدستور لا يشترط كون الرئيس مسيحيا^(٣) .

بادر بونسو للعمل حالا ، فأوعز الى الشيخ الجسر الا يرشح نفسه فأبى . وعندئذ أوقف بونسو العمل بالدستور وعطل الحياة النيابية ، فامتعض المسلمون من هذا العمل الشائن المتحيز ، ورأوا فيه دليلا جديدا على تفضيل فرنسة فئة دون أخرى ، وحرصها على ارضاء طائفة بعينها من الشعب ، فوزعوا منشائر في ١٨ أيار ١٩٣٢ تحيّي الوحدة السورية ، وتشجب تحيز فرنسة ، وتدعو المسلمين للانضمام الى سورية ، ومعارضة الحكومة اللبنانية^(٤) .

« (١) ليس في نص الدستور اللبناني ما يحدد مذهب رئيس الجمهورية او دينه ولكن الميثاق الوطني الذي وقعته مختلف الطوائف في لبنان عام ١٩٤٣ ، اقر بان تكون رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة ورئاسة مجلس الوزراء للمسلمين السنة ، وليس ثمة نص قانوني ملازم بهذا الصدد ، لكنه اتفاق على الشرف جرى التوقيع عليه بين اقطاب الحركة الوطنية يومئذ .

(٢) Hourani , op. cit. , p. 180

(٣) مجيد خدوري (المسألة السورية) ص ١٢٧ .

(٤) عدد المقطم ٢٢ ايار ١٩٣٢ .

ولما عقدت معاهدة التحالف بين فرنسا وسورية (ايلول ١٩٣٦) طالبت بعض الطوائف ، وعلى رأسها الموارنة ، بإبرام معاهدة لبنانية فرنسية مماثلة ، تكون دليلاً على مساواة لبنان بسورية ، وضمانة اضافية على ان تحسن علاقات الاحتلال مع سورية لا يعني ولا يفهم منه ان يطرأ أي تغير في الحالة السياسية الراهنة للجمهورية اللبنانية . سارعت فرنسا لاجابة الطلب ، وشرع الكونت دومارتل بمفاوضات مع وفد يمثل لبنان ، انتهت على سر بعقد معاهدة بين الطرفين (تشرين الثاني ١٩٣٦) هي من حيث المبدأ شبيهة بالمعاهدة السورية الفرنسية، غير ان امكان تجديدها بموافقة الطرفين مضمون^(١) . و فرق آخر مهم بين المعاهدتين هو ان الاتفاق العسكري مع لبنان خول فرنسا حق ابقاء قواتها العسكرية من جميع الاسلحة طوال مدة المعاهدة (٢٥ سنة) ، دون تحديد للمناطق التي ترابط فيها او للعدد الذي تتكون منه^(٢) . أما في سورية فقد احتفظت فرنسا لنفسها بحق ابقاء حاميتين عسكريتين ، الواحدة في جبل الدروز ، والثانية في منطقة اللاذقية لمدة خمس سنوات منذ تنفيذ المعاهدة ، بالإضافة الى حق استخدام قاعدتين جويتين قرب دمشق وحلب طوال مدة المعاهدة .

وفي لبنان رحب الموارنة خاصة بتوقيع المعاهدة ، بينما استقبلها المسلمون بالقلق والاستياء ، واعتبروها ضربة موجعة لآمانهم . وقامت الاضطرابات ووقعت اصطدامات عديدة في بيروت وطرابلس عندما حاولت الحكومة كم أفواه المطالبين بتسوية مسألة الحدود فوراً على اساس العودة الى حدود عام ١٩٢٠ مع الوطن الام سورية . ولكن نزول الجيش الفرنسي الى الشارع جعل المجلس النيابي يصدق المعاهدة ، برغم صرخات المعارضة المدوية من خارج المجلس (تشرين الثاني ١٩٣٦) . وكانت هذه المعاهدة هي التي ايدت عمل الجنرال غورو عام ١٩٢٠ عندما اوجد دولة لبنان الكبير ، ثم اعيد العمل بدستور عام ١٩٢٦ ابتداء من مطلع عام ١٩٣٧ ، واجتمع المجلس الجديد ، ولكن ذلك كله ما كان لينهض برهانا على ان يبعث الاشكال الدستورية قد بدل من طبيعة الحياة السياسية في لبنان . تلك التي استمرت تسييرها الروح الطائفية وتغذيها . وفي شهر تشرين الثاني ١٩٣٧ طرأ تعديل جديد على قانون

(١) Hourani, op. cit. , pp. 203, 201.

(٢) انظر نص المعاهدة اللبنانية وملاحقها في (الوثائق والمعاهدات) ص ٢٠٣ - ٢١٧

الانتخاب أصبح بموجبيه ثلثا أعضاء المجلس على الاساس الطائفي ، والثلث الباقي يعين تعيينا ، غير ان جزءا كبيرا ومتنفذا من الشعب قاطع الانتخابات ، فانشق عنها ممثلون شغلوا بخصوماتهم الداخلية عن بحث الاصلاح والسير بالبلد نحو معالجة ما يعانيه من أزمات متكررة ، وعدم استقرار دائم . واستمر المجلس على هذا المنوال حتى عام ١٩٣٩ ، كما تابعت الوزارات على المسرح السياسي ، دون ان يكون لها مآثرة محمودة تذكر لها في ميدان المصالح القومية ، بشكل لا يشوبه التفكير في انتفاع أو في مصلحة .

غلب على الرأي العام اللبناني القنوط ، فكره المسائل العامة والاشتغال بالسياسة ، وانعدام ايمانه بالنظام الدستوري بشكله القائم في البلد ، ولم تعد كلمة قادة الاحزاب مسموعة لدى جماهير الشعب . بل لقد تساءل بعض عقلاء اللبنانيين عن جدوى برلمان لا يجلس فوق مقاعده سوى الملاكين الكبار والمحامين المتفقيهن ، يقتلون الوقت بخصوماتهم ومشاجراتهم . ألم يكن لبنان في خير عندما كان يظله نظام بسيط ينصرف فيه الناس الى العمل النافع ويهتمون بمصلحة البلد من قبل ان تحل عليه لعنة الانتداب ؟ أليس من الاسراف والسخف ان تشتمل منطقة صغيرة الرقعة كلبان ، على برلمان تنوء بنفقاته الخزانة ، ودستور يعقد الامور ويؤيد الفوارق ويزعم انه يشيع العدل ويحفظ الحقوق بين الطوائف جميعا ؟

• • •

ج - شرقي الاردن - التطور السياسي :

كانت الاراضي الواقعة الى الشرق من نهر الاردن ايام العثمانيين جزءا من ولاية سورية ، ثم اصبحت تؤلف جزءا من المملكة العربية في دمشق بين تشرين الثاني ١٩١٨ وتموز ١٩٢٠ ، ولكنها لم تكن جزءا موحدا ، فمن ناحية الشمال ، كانت عمان والكرك تابعتين الى دمشق ، ومن ناحية الجنوب كانت معان والعقبة تابعتين للملك حسين في الحجاز وطالما كان الحسين يعتبر نفسه ملك البلاد العربية ، لم تكن مسألة الحدود مثار خلاف بين فيصل في دمشق واييه في مكة . ومعلوم ان المنطقة تقع كجزء من المنطقة (ب) الخاضعة للنفوذ البريطاني بسوجب اتفاقية سايكس بيكو .

لقد انتدب مؤتمر سان ريمو بريطانية لهذه المنطقة ، كجزء من انتدابها على فلسطين ، مع العلم بأن تدابير الانتداب عليها لا تصبح نافذة المفعول الا اذا كانت الظروف المحلية مواتية^(١) ، وتقدير هذه الظروف راجع الى بريطانيا ، فهي مخولة ، بعد موافقة جمعية الامم ، ان تؤجل او توقف تطبيق مقتضيات الانتداب على بلاد شرقي الاردن - وهو الاسم الذي أصبح يطلق على المنطقة الممتدة شرقي نهر الاردن من جنوب مدينة درعا الى خليج العقبة . وبعد دخول الفرنسيين الى دمشق (تموز ١٩٢٠) ، قرر الملك فيصل مغادرة سورية الى اوربة ، وبينما لبث في حيفا ينتظر الباخرة التي ستقله ، تلقى كتابا سريا (آب ١٩٢٠) من السير هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين يعلمه فيه بنية حكومته تنظيم حكومة في شرقي الاردن ، بعد دعوة زعمائها للمشاورة في الامر^(٢) .

وكان قصد بريطانية من اقامة امارة شرق الاردن في بقعة من الاراضي الصحراوية التابعة لولاية دمشق العثمانية ، ان تستفيد من موقعها الاستراتيجي الذي يسيطر على ما يجاوره من الاقطار العربية ، ورضيت ان تتحمل الجزء الاكبر من ميزاليتها ، وهي تعلم ان الامارة يعوزها كل مقومات الدولة وعناصر وجودها^(٣) .

قصد صموئيل مدينة السلط (الصلت) حيث اجتمع بشيوخ البلاد وزعمائها ،

(١) استند الانتداب على شرقي الاردن الى وثيقتين ، الاولى وثيقة الانتداب على فلسطين وبخاصة المادة ٢٥ منها ، والثانية وثيقة القرار الذي تبناه مجلس العصبة في ايلول ١٩٢٢ بناء على اقتراح اللورد بلفور .

بموجب المادة ٢٥ من وثيقة الانتداب ، يسمح للدولة المنتدبة ، بموافقة مجلس العصبة ، ان تؤجل تطبيق الانتداب على فلسطين بالنسبة الى شرقي الاردن ، الا ما يختص بالمواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ومع ذلك فالمجلس قرر ، بناء على اقتراح بلفور ، انه فلما سوى استثناءات معينة ، يجب تطبيق بنود الانتداب كلها على شرقي الاردن .

Minutes of the 5th session (extraordinary) of the permanent Mandates Commission, 1924. p. 91.

(٢) راجع نص الكتاب السري في (الوثائق والمعاهدات) ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٣) انظر ساطع الحصري - العروبة بين دعائها ومعارضيتها (بيروت ١٩٥٢) ص ١٢ - ١٥ حيث يناقش اسباب انشاء اماره شرق الاردن وعدم ضمها الى العراق او فلسطين .

وأشار في خطابه الى المساعدة التي سينالها الاهالي من بريطانية فقال : « تسألوني عن نوع المساعدة التي تريد انك لترى ان تقدمها لكم فاجيبكم بانها لا تريد ان تضمكم الى الادارة الموجودة الآن بفلسطين ، بل تنشئ لكم ادارة منفردة تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم^(١) » . ثم عاد المندوب السامي الى القدس ، ودخلت البلاد رسميا ضمن دائرة نفوذه وتشكلت ثلاث حكومات : الواحدة في عجلون ، والثانية في الكرك ، والثالثة في السلط وعمان ، ولكل منها مستشار بريطاني يحكم من وراء ستار ، وفي كل منها نظام اداري وقضائي يختلف عنه في الاخرى قليلا او كثيرا ، ويترأخ بين العرف البدوي والقبلي وبين القانون المدني والشرعي والعسكري . وكانت نتيجة وجود حكومات متعددة وانظمة متفاوتة ان ضربت الفوضى أطناها في البلاد ووجد الاستياء سبيلا الى القوم . وبرغم معاهدة أم قيس (ايلول ١٩٢٠)^(٢) التي عقدها الميجر سومرست (لورد ركلان فيما بعد) مع شيوخ عجلون ، فان القلاقل والاضطرابات ما فتئت تسود الاحوال الداخلية ، ويزيد في احتدامها فقر البلاد وجديها ، وعدم مقدرتها على كفاية السكان اقتصاديا ، بعد ان نصبت الحواجز الاقتصادية بينها وبين بلاد الشام الشمالية . هذا الى نفور الناس من مكائد السياسة البريطانية بعد نكبة الشام ، وخنق الحكم الفيصلي . في هذه الفترة التي سيطر على الرأي العام فيها القلق والحذر والهيّاج ، قدم الامير عبد الله بن الحسين الى مدينة معان^(٣) فالتفت انظار الكثيرين اليه (تشرين الثاني ١٩٢٠) وكان معه عدد من الاتباع وقوة من بدو الحجاز . اذاع ان نيته منصرفه الى تشكيل قوة اكبر لمهاجمة سورية ، ثارا لآخيه الذي اخرجته الفرنسيون من دمشق . ومن مقره في معان كتب الى زعماء شرقي الاردن وسورية داعيا للمذاكرة معه في هذا الشأن . ثم نشر بياناً الى

(١) خير الدين الزركلي (عمان في عمان) ص ٣٩ .

(٢) تراجع موادها في (الوثائق والمعاهدات) ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٣) يقول الزركلي ان الملك حسين كان دائم التفكير في سورية وما آلت اليه احوالها بعد خروج فيصل ، فارتأى ان يوفد الى جوارها احد ولديه علي او عبد الله . وبعد تردد منه وزلفى اليه ، اوعز الى عبد الله ليكون وكيل أخيه فيصل فيما حول سورية من الاراضي التي لم يحتلها الفرنسيون ، واعلن انه سيكون اميرا على معان . ص ٢٥ من كتاب (ما رايت وما سمعت) للزركلي .

السوريين كافة ، صرح فيه بأنه ما جاء من مكة الا لاجلاء المعتدي الفرنسي ، وان « العاصمة الاموية ان رضى ان تكون مستعمرة فرنسية ، فالجزيرة لا ترضى وستأتي غضبي »^(١) . وأعلن انه قبل تجديد بيعه الملك فيصل عن الاكثية الغالبية التي جددت تلك البيعة على يده ، وانه سيعود الى وطنه - الحجاز - حال نزوح العدو عن سورية .

خشيت السلطات الفرنسية في سورية^(٢) ان تتوحد الحركات الناشئة في حوران وجبل الدروز على يد الامير عبد الله ضدها ، فسارعت للاتصال بالحكومة البريطانية بغية الحيولة دون ذلك . وصلت برقيتان الى الامير من ابيه في مكة واخيه فيصل في لندن ، تأمره الاولى بالآ يربك الحكومات المحلية في الاردن فيما لها أو عليها من ضرائب على الاردنيين ، وتبشره الثانية بوعد بريطانية في ان تعيد النظر في القضية العربية ، شريطة ان يكف العرب عن مناوئة الفرنسيين ، وان يوقف الامير مساعيه ضدهم^(٣) . وفي غضون الشهور التي اعقبت حضوره الى معان ، لم يقم بأي عمل لاسترداد الملك الضائع ، بل انه قدم الى عمان (آذار ١٩٢١) ، حيث استقبل بالترحيب والحماس والخطب الوطنية ، بما يتناسب مع ما عقد عليه من آمال عظام في الزحف على دمشق . ثم استلم مقاليد الادارة في البلد ، وبادر الى الاجتماع بالمستر تشرشل وزير المستعمرات ، وكان قد قدم الى القدس (٢٤ آذار) بعد انتهاء مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٢ آذار ١٩٢١ ، واقترح تنصيب فيصل على عرش العراق « توفيراً في النفقات ، ومحافظة على الشرف البريطاني وعهوده للعرب » .

قابل تشرشل المسيو « رويردوكي » ، مندوب المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان ، ثم ودعه وجلس ينتظر دخول الامير الهاشمي . وتم اللقاء ، وانتهت المباحثات بينهما الى الاتفاق على شروط شفوية موقتة^(٤) ، وتمترف فيها بريطانية برئاسة الامير

(١) (مذكراتي) ، لعبد الله بن الحسين ص ١٦٩ ، الزركلي ، نفس المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) Ettore Rossi, op. , cit. , p. XXXV

(٣) مذكراتي ص ٢٣١ .

(٤) (الوثائق والمعاهدات) ص ٣٢٧ .

عبد الله للحكومة الوطنية المستقلة اداريا في شرقي الاردن (١) ، وتساعدتها بمعونة مالية لاقامة ادارة حديثة ترجع بالمشورة الى المندوب البريطاني في فلسطين ، ويتعهد رئيسها الامير بالمحافظة على حدود فلسطين وسورية من عدوان « البدو والحضر » ، ومقابل ذلك تبذل الحكومة البريطانية المساعي الطيبة لتحسين العلاقات بين الامير والسلطة الفرنسية في سورية .

وهكذا فبلاد شرقي الاردن اقتطعها البريطانيون من سورية بناء على اتفاق سايكس بيكو ، لتكون دولة قائمة بنفسها دون ان يؤخذ بعين الاعتبار ، كون البلاد فقيرة محرومة من موارد مالية لا تكاد تكفي لسد نفقات الدولة ، ولا كونها متأخرة وعدد متعلميها قليل ، كل ذلك لم يقف حائلا في وجه الخطط البريطانية التي لم تتأخر عن بذل قدر من المال لضمان سيطرتها على هذه البقعة الاستراتيجية الهامة من الشرق الادنى ، ورصدت بريطانية في ميزانيتها مساعدة مالية سنوية تمنح لشرقي الاردن التي ليس لها ان تخشى حدوث ثورة او قيام معارضة لها طالما يخيم الجهل على البلاد .

وفي ايلول (١٩٢٢) وافق مجلس عصبة الامم على الحاق شرقي الاردن بسلطة الانتداب في فلسطين مع استثناءها من مقتضيات وعد بلفور . وتمكنت بذلك السياسة البريطانية من خلق دولة موالية تؤلف حلقة في مواصلاتها بين البحر المتوسط والخليج العربي . فضلا عن ان اصطناع هذه الدولة منحها فائدة مزدوجة ، اذ اخرجت مقاطعة هامة من المنطقة الموعودة لانشاء الوطن القومي اليهودي من جهة ، وكافأت عبد الله الساخط عليها حرمانها اياه من عرش العراق ، فكفلت ولاءه . وعملت على الوفاء بعهودها للعرب ، على النحو الذي تصورته من جهة أخرى . وبعد الحاح الامير على بريطانية بوجوب تطمين الافكار العامة وتهذئة هواجس الشعب بوعد الاستقلال ، خولت الحكومة البريطانية في ايار ١٩٢٣ السير هربرت صموئيل ان يدلي بالتصريح التالي في عمان « ان حكومة جلالتهم قررت ان تعترف بوجود دولة شرقي الاردن المستقلة برئاسة سمو الامير عبد الله على ان تقوم فيها حكومة دستورية ترتبط بمعاهدة مع الحكومة البريطانية ، تكفل لهذه تحقيق التزاماتها الدولية بخصوص هذه البلاد » . ولكن يبدو ان التصريح ما كان كافيا لتهذئة موجة الاستياء التي عمت

(١) Giannini, op. cit. , p. 310

أرجاء المنطقة ، نتيجة لانتقاص السيادة القومية فيها ، واشفق عبد الله من نفوذ الثورة في أعصاب الساخطين وشرائينهم ، فتجراً أن ينفذ بعض رغبات الشعب والف لجنة لوضع قانون الانتخاب^(١) ، ثم نشره تحت اسم وبصر المعتمد البريطاني . وأوعز هذا بحدوء الى الحكومة الوطنية لاستبدال قانون انتخابي وضعه هو بالقانون الاول ، فاضطربت الامور وعادت الحملة الوطنية على مساوىء الادارة الداخلية . وفي آب ١٩٢٤ وقعت بعض الحوادث في داخل الحدود السورية ، نتيجة مهاجمة عصابات آتية من شرقي الاردن لبعض اراضي حوران ودمشق ، وكان الامير يؤدي آنذاك فريضة الحج ، فلما عاد فاجأه المعتمد البريطاني بمطالب جردته من معظم سلطته ، ووضعت الشؤون المالية تحت رقابة بريطانية دون قيد لا شرط .

أما المعاهدة التي نص عليها التصريح الآنف الذكر ، فلم تعقد حتى شباط ١٩٢٨ . وجاء في مادتها الثانية ان السلطتين التشريعية والادارية تكونان بيد الامير تساعده حكومته . وربطت المادة الرابعة قوانين البلاد وانظمتها بتعهدات الانتداب . ثم صاغت السلطة البريطانية دستوراً وافق عليه الامير ، ونشر في نيسان ١٩٢٨ . ولكن الوطنيين عارضوا المعاهدة وردوا الدستور ، لانهما لا يحققان امانى البلاد واستقلالها . وتداعوا الى عقد مؤتمر عام في شهر تموز وضعوا فيه ميثاقاً وطنياً دعوا الشعب الى التمسك به ، والسعي للاستقلال، وشجب الانتداب ، وعدم الاعتراف به الا كمساعدة فنية نزيهة . واتهم الامير عبد الله بملائنة الاحتلال وممالأته وسعيه وراء اطماعه

(١) الكتاب الاسود الاردني ص ٥ - ٦ .

(٢) الوثائق والمعاهدات. ص ٢٣٦ .

(٣) يتحدث لورد ركلان - الميجر سومرست والمعتمد البريطاني في اربد سابقاً وكان الامير شكاه الى رئيسه فنقله الى انكلترا - يتحدث الى صحيفة الديلي اكسبريس في عدد ١٠ نيسان ١٩٢٤ عن سوء ادارة الامير ، وان البلاد اصبحت عشاً للرشوة والفوضى ، حتى دفع اليأس بعض الاهالي للثورة على حكمه وتبذره للضرائب التي كان ينفذها لاشباع خيالاته بما لا يعود بالنفع على الحالة التعمسة التي ترزح تحتها البلاد (الزركلي عامان ص ١٦٣) .

(٤) الوثائق والمعاهدات ص ٢٤٣ - ٢٤٩ نص المعاهدة .

الشخصية . ولكن غضبة الوطنيين وحملاتهم القاسية لم تلق سوق القمع والدسياسة من جانب الحكام ومن ورائهم الانكليز . وتجلت السيطرة البريطانية ليس في الممثلين السياسيين فحسب ، وانما ايضا بالفيلق الاردني الذي نظمه ودربه الضابط بيك (Peake) ثم آزره في قيادته بعد عام ١٩٣٠ الميجر كلوب (Glubb) وكان قبلئذ رئيسا لدائرة البدو في العراق ، وحل محل بيك عام ١٩٣٩ ، وظل قائدا للجيش الاردني حتى طرده عام ١٩٥٦ . ان هذا الجيش الاردني لم يكن منظمة عسكرية فحسب ، وانما كان اداة ضغط سياسي بيد سلطة الاحتلال ، تختار رجاله من العشائر والاسر المعروفة وتنفق عليه . ووقعت حوادث واضطرابات في البلد عام ١٩٣٣ عندما حاولت الصهيونية ان تضع قدمها فيه . وضرب الامير عبد الله مثلاً سيئاً اذ اجر ممتلكاته لليهود ، فكان من ذلك احتجاجات صارخة اعلن بعدها منع بيع الاراضي لليهود ، فهدأت الاحوال نسبياً ^(١) . وفي اتفاق ابرم عام ١٩٣٤ اعطي الامير حق تعيين ممثلين قنصليين له في الخارج ، ولكن بقيت بيد المقيم البريطاني امتيازات التشريع والشؤون المالية وحماية الاقليات والاجانب ، بحيث ان الاتفاق جعل من البلد أشبه بالمستعمرة ، وجعل اميره خاضعا للمشيئة البريطانية في كل ما يمس الحياة الكريمة . ووافقت بريطانية عام ١٩٣٩ على تحويل المجلس التنفيذي الاردني الى مجلس وزراء ، وصدر قانون يعدل القانون الاساسي لعام ١٩٢٨ ، ويصنع هيكل الحكم في البلد بصيغة ديموقراطية باهتة زائفة . وظلت بلاد شرقي الاردن على هذا الحال غير المستقر ، تتابها الاحداث المؤسفة ويسودها جو سياسي مضطرب ^(٢) ، الى ما بعد نشوب الحرب العالمية الثانية .

• • •

(١) Keller, « La question Arabe » p. 61

(٢) لم تختلف السياسة التصفية البريطانية عن مثيلتها الفرنسية في سورية في هذه الفترة ، فالموازنة الاردنية التي ارهقت المكلف الاردني ، تضخم لاعالة الضباط والموظفين البريطانيين ودار الاعتماد وتشكيلات المراقبة المالية . عدا عن سعي السلطة لتفريق الكلمة ، ورفضها سماع مطالب الامة بجمع المجلس النيابي ، وفسخ قانون الانتخاب او تعديله بما يضمن التمثيل القانوني للشعب ، كل ذلك اوقع الغرم كله على شرقي الاردن وجعل الغنم لبريطانية .

د - فلسطين - التطور السياسي :

استهلت فصول مأساة فلسطين بصدور وعد بلفور (٢ تشرين الثاني ١٩١٧) الذي نص على انشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين ، دون الاضرار بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود فيها » . وكنا قد أشرنا من قبل ان الدافع الرئيسي^(١) لبذله من جانب بريطانية ، هو مراعاتها للاستراتيجية الامبراطورية في شرقي البحر المتوسط . فان وجود قوم موالين^(٢) لها ، كاليهود في فلسطين ، على مقربة من مصر وقناة السويس ، وفي قلب شبكة المواصلات الامبراطورية ، امر ترغب فيه . لا سيما وهي تعلم ان امام اليقظة العربية في المشرق العربي مستقبلا حافلا بالاحداث والاحتمالات . فوجودها الى جانب اليهود في فلسطين ضروري لمراقبة تطور الحركة العربية من جهة وللإشراف على حماية مصالحها في القناة من جهة أخرى .

ولم تقف عهود بريطانية للعرب - وما اكثرها - حائلا دون تمثيل تلك المأساة التي هزت الوجدان الانساني بعنف ، والتي لم تنته فصولها المفجعة بعد . وما التفت عمال السلام في باريس الى وصية لجنة كنغ كرين ، بلزوم السرعة في كبح جماح الطمع الصهيوني في فلسطين ، والى شهادات العسكريين البريطانيين انفسهم بتعذر تنفيذ فكرة الوطن القومي اليهودي الا باللجوء الى القوة المسلحة التي يجب ان لا يقل عدد جنودها عن الـ ٥٠ ألفا . وتمت المساومة بين الصهيونية والاستعمار ، على ان يستعمل اليهود نفوذهم لدى دوائر السياسة العالمية لتأييد مبدأ منح الانتداب على

(١) وهناك دوافع ثانوية أخرى منها حراجة موقف بريطانية يومئذ وحاجتها الى مساندة الرأي العام اليهودي المتنفذ في كثير من البلاد وخاصة في الولايات المتحدة وروسية . Ireland « The Near East Problems & Prospects » p. 158

ويذكر حايم وايزمن الزعيم الصهيوني في مذكراته ان الكنيسة الانكليزية وتدين المدرسة القديمة من الانكليز . وابمانهما بعودة اليهود الى فلسطين حسبما جاء في التوراة . . كان لهما اثر هام في تحفيق آمال الصهيونية .

(٢) صرح سير هربرت صموئيل في تشرين الثاني سنة ١٩١٤ الى لورد غراي بقوله « اذا اجبنا مطالب اليهود في فلسطين ، نكون قد اوجدنا في جوار مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لنا » .

انظر للمؤلف (قضية فلسطين) ١٨٩٧ - ١٩٤٨ في جزئين ، دمشق ١٩٦٨

فلسطين. لبريطانية ، وهذه مقابل ذلك ستتصرف بما ينطبق وروح مآثرها وتجاربها الاستعمارية الماضية في معاملة اضراب هذا الشعب بما يتفق مع آمال اليهود .

ومن قبل ان يصدر صك الانتداب ، بدأت ارتال اليهود تتوارد الى فلسطين . وبصفاقة معروفة عنهم أشاعوا موجة اتهامات وتضليل ، زعموا فيها ان الادارة العسكرية البريطانية تتواطأ مع العرب ضدهم ، وصرخوا بخبث ان مصالح العرب الاساسية لا تتضارب في الحقيقة مع مصالح اليهود ، ولكن السلطة البريطانية هي التي توسع شقة الخلاف بين الطرفين^(١) . ونحن ما توقعنا من بريطانية الا ان تبارك وترجو استمرار النزاع بين الطرفين ليكون لها في البلد قدم راسخة .

وفي تموز من عام ١٩٢٢ ، أعلن الانتداب البريطاني رسميا على فلسطين ، وأدمج في مقدمة صك الانتداب تصريح بلفور ، لتكون له حرمة وقداية المعاهدات الدولية ، وبموجبه أصبح للاقلية اليهودية سلطان على ما يقارب ٩٣ ٪ من السكان العرب الذين لم يذكر حتى اسمهم الصريح - العرب - وانما أشير اليهم بعبارة « الطوائف الاخرى من السكان » أو « الجماعات غير اليهودية » . ونص الصك على ان حكومة الانتداب تعترف بوكالة يهودية ، تتعاون معها وتستشيرها في كل ما له علاقة بتأسيس الوطن القومي لليهود من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وجعل لها حق التشاور أيضا مع الحكومة البريطانية مباشرة في لندن ، كما اعترف باللغة العبرية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية ، وعلى الرغم من ان وثيقة الانتداب كانت توجب على بريطانية ان تقيم حكما ذاتيا في البلاد غير انها لم تعمل على قيامه خوفا من تضائل الاقلية اليهودية تجاه الكثرة العربية الساحقة . فكان تحيزها صارخا ودليلا قويا على ان الحراب البريطانية هي التي جعلت من أحلام اليهود حقيقة واقعة^(٢) .

(١) Storrs, « Orientations » p. 359 ff.

(٢) Alan Cunningham : « Palestine, The Last Days of the Mandate », International Affairs, April, 1948, p. 841

والان كاننفهام هو آخر مندوب سامي بريطاني في فلسطين ، وقد صرح في مقاله هذا ان عدد اليهود كان سنة ١٩٢٢ (٤٨) ألفا واصبح ٦٤٠ ألفا سنة ١٩٤٨ بفضل جنود السلاح البريطاني .

وقصة الانتداب في فلسطين هي قصة توتر دائم وقلق مؤلم ، يتخللها بين الفينة والفينة اضطرابات شديدة دامية ، يعقبها قدوم لجنة ملكية لبحث اسبابها • وجميع اللجان التي كان اولها لجنة هايكرافت سنة ١٩٢٠ ، كانت تقاريرها عن اسباب الثورة متشابهة : رغبة العرب في الاستقلال ، وكرههم وتخوفهم من تأسيس وطن قومي يهودي •

وادعت الصهيونية انها جلبت معها الى فلسطين منافع لا تحصى ، اصاب العرب منها خير كثير ، اذ نهضت باقتصاديات البلد ورفعت سوية الاجور فيه ، وحسنت الاحوال المعاشية المادية لجميع السكان •• ولكن من الثابت ان الفوائد المزعومة لم تكن لتوازي النفقات الباهظة التي كان يقتضيها انشاء الوطن القومي لليهود ، فان استعمال اللغة العبرية في مكاتب الحكومة ، وتنظيم دوائر الهجرة وتدابير الامن ، وتضخم باب الاجور في الموازنة وفي التعهدات العامة لا لسبب سوى الرغبة في ايجاد العمل للايدي العاملة اليهودية ، كل ذلك اثقل كاهل الخزانة بالفاق غير مشر ، مع العلم بان العامل العربي كانت تدفع له الحكومة نصف ما تدفع للعامل اليهودي مقابل نفس العمل (١) •

أما الصناعة اليهودية فقد ادى تأسيسها الى حمايتها ، برفع الرسوم الجمركية ، وهذا بدوره رفع اسعار الحياة المادية • ما اعترف اليهود الصهيونيون منذ البدء بوجود القومية العربية في فلسطين ، وفكروا ان المال يسكتها ويلجم معارضتها ، وغاب عنهم ان القضية بالنسبة للعرب لا تتعلق بالرفاه المادي — كما هو شأنها لدى اليهود — وانما هي قضية المحافظة على بقائهم وارضهم ومقدساتهم • وكأننا فاضت نفوس الصهيونيين بشهوة الانتقام من الغير ، بعد ان رزحوا طويلا في اوروبة تحت القيود والاغلال ، فباشروا اعمالهم الشائنة بافساد ما بين صفوف الشعب العربي من علاقات طيبة ، ليزعموا ان الزعماء المشاغبين العرب هم الذين حركوا مشاعر العرب ضدهم ، سعيا وراء مصالحهم الشخصية ، وانه لولا تحريض أولئك القادة ودسهم ، لعاش اليهود الى جانب العرب بسلام ووثام ، ولما حدثت الاضطرابات منذ عام ١٩٢٠ ، أرأيت قلبا للحقائق كهذا القلب ؟ ولكن يكفي لاثبات بطلان هذه الدعوى ان لجنة

N. Barbour « A Survey of the palestine Controversy » pp. 110-134. (١)

هايكرافت نفت ان تكون اضطرابات سنة ١٩٢٠ نتيجة تحريك القادة ، بل بالعكس كان هؤلاء والمثقفون وكتل الشعب وطبقاته المختلفة مجتمعين على كره ومقت أهداف الصهيونية ، لانهم كانوا يحسون بقوة ان مصالحهم السياسية والمادية متطابقة ومتفقة (١) .

وبعد تلك القلاقل والاضطرابات صدر كتاب تشرشل الايض (حزيران ١٩٢٢) يوضح ان الحكومة البريطانية لم تكن تتصور ان تتحول فلسطين برمتها الى وطن قومي يهودي ، وانها ستسهل الهجرة اليهودية الى الحد الذي تقف عنده امكانيات البلاد الاقتصادية ، وطاقاتها على استيعاب المهاجرين . ومنذ هذا التاريخ ، شرعت حكومة فلسطين تصدر نشرة سنوية بعدد اليهود الذين يحق لهم المهاجرة من أنحاء العالم المختلفة الى أرض الميعاد ؛ واقترح سير هيربرت صموئيل اول مندوب سامي اقامة مجلس تشريعي في البلاد ، يتألف من العرب واليهود ، ولكن العرب رفضوا ذلك لان الاعضاء العشرة المنتخبين منهم يمكن ان يتفوق عليهم بالتصويت الاعضاء العشرة الرسميون ، والعضوان الصهيونيان المنتخبان . كما رفضوا مشروع الوكالة العربية لها ما للوكالة اليهودية من سلطة ، لان امر تعيين اعضائها كان بيد المندوب السامي - وهو يهودي بريطاني - فضلا عن ان قبول ذلك معناه الاعتراف بشرعية وعد بلفور ، والاتداب ، والعرب لم يعترفوا بهما قط (٢) .

وفيما عدا الفتنة الدامية التي ثارت في يافا (آذار ١٩٢٤) (٣) ، كان يخيم على البلاد هدوء نسبي بين عامي ١٩٢٢ - ١٩٢٩ .

ظل سير هيربرت صموئيل في منصبه حتى عام ١٩٢٥ ، تدفقت في عهده الاموال اليهودية من أنحاء العالم لشراء الاراضي والاكتثار من المستعمرات الزراعية

(١) Jeffries, « Palestine the Reality », p. 425

هذا الكتاب جمع الصهاينة جميع نسخه من الاسواق العالمية بشرائها ليحولوا دور انتشاره طالما انه يدينهم ادانة شديدة ، ويحكم عليهم بمجرد وحق .

(٢) Barbour, op. , cit. , p. 111

(٣) تراجع تفاصيلها في كتاب المؤلف « قضية فلسطين » سالف الذكر .

والمؤسسات الصناعية • وتجمعت بيد اليهود الصهاينة الامتيازات الاقتصادية وخاصة توليد الكهرباء ، واستخراج الاملاح المعدنية من البحر الميت • وتضاعفت اعدادهم بالهجرة فاصبحت عام ١٩٢٨ ، ١٥٠ ألفا • وحاولت الحكومة البريطانية بعد اضطرابات حادث حائط المبكى (آب ١٩٢٩) ان تعالج المشكلة بوضع القيود على هجرة اليهود ، ومنع بيع وانتقال الاراضي اليهم • غير ان المدرسة الاستعمارية القديمة في البرلمان البريطاني ، من امثال بالدوين وتشامبرلن وايمري وتشرشل ، رفعوا عقيرتهم بالاحتجاج ، وطالبوا باطلاق الهجرة ، فانحنت حكومة رامسي مكدونالد امام الضغط ، وصرح رئيسها بأن حكومته لا تنوي منع انتقال الاراضي الى اليهود ، طالما ان ذلك يمكن ان يتم دون اضرار بحقوق ووضع الطوائف الاخرى من السكان^(١) ، ولا تنوي كذلك ان توقف الهجرة اليهودية •

ولما استلم الحزب النازي الحكم في المانية (كانون الثاني ١٩٣٣) وبدأ حركة اللاسامية ضد اليهود ، تدفقت سيول المهاجرين الى فلسطين من المانية ورومانية وبخاصة من بولونية ، اذ مارست هذه الحكومات ، ومن ورائها شعوبها ، الضغط على اليهود للتخلص منهم بعد ان اصبح لهم وطن قومي يؤويهم • واستفحل خطر الهجرة المتزايدة على فلسطين بشكل لم يسبق له نظير ، ففي سنة ١٩٣٥ وحدها بلغ عدد المهاجرين ٦٢ ألفا عدا عن الآلاف التي انسلت اليها خلصة وبغفلة أو تغافل عن أعين السلطة • وفي منتصف نيسان ١٩٣٦ ثارت عواطف العرب ، وقد يشبوا من انصافهم ، ونشبت الاضطرابات في حيفا وتل أبيب ، وتعاهد رجال الاحزاب العربية على مواصلة النضال بعد ان ادركوا ان هدف الصهيونية يرمي الى اقتلاعهم من اراضيهم عن طريق الاستمرار في المهاجرة حتى يصبحوا اكثرية في البلاد • وكان من أروع مظاهر هذا النضال اضراب دام ستة اشهر ، ظهرت خلاله العصابات العربية المدربة في تلال البلاد ووهادها ، واختفى الصهليون وراء الجند البريطاني الذي ارتكب مخازي واعمالا مشينة قتل فيها الالوف من المجاهدين العرب • ولم تهدأ

(١) انظر في كتاب المؤلف « الانتداب البريطاني في خلفية الدولة اليهودية ١٩٢٢ - ١٩٣٩ » القاهرة ١٩٧١ تفاصيل المعركة السياسية التي حاضها الصهاينة ضد الكتاب الابيض (١٩٣٠) ونأمل خاصة معنى عبارة (مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب) ص ٦٠ - ٦٩ •

الثورة التي اتخذت طابع الشمول العربي ، لاشتراك كثير من أبناء البلاد العربية المجاورة بمعاركها ، الا بعد نداء وجهه ملوك وامراء العرب الى « ابنائهم عرب فلسطين »^(١) .

ان هجوم ايطالية على الحبشة (١٩٣٥) وتحديها لبريطانية ولعصبة الامم ، أدى الى اكتمار جو السياسة الدولية . واعتقدت الحكومة البريطانية ان سياسة المحاباة والمسايرة التي اتبعتها مع الصهيونية سوف تبث في العالم العربي حقدا دفيناً وعداوة مريرة ضدها في الوقت الذي تخشى فيه اضطراب السياسة الدولية ، وتزعزع مركزها في هذه المنطقة الحيوية من الشرق العربي . وكان لا بد لبريطانية من مصادقة العرب ، تجد فيها درعا واقيا من هجمات الفاشية والنازية المقبلة . وقدمت لجنة بيل لدراسة الحالة . وجاء في تقريرها ان الوعود المبذولة للعرب ولليهود غير متطابقة ، وان الالتداب البريطاني في حالته الحاضرة غير صالح للعمل به في فلسطين ، ولذا فالحل هو تقسيم البلاد الى ثلاثة اقسام : قسم عربي يضم الى دولة شرقي الاردن ، وقسم يؤلف دولة يهودية ، وقسم ثالث يبقى تحت الالتداب ، ويشتمل على القدس وما حولها .

لسنا خلال هذه النظرة السريعة ، في صدد تحليل هذا التقرير وانما نكتفي بالقول انه كان مجحفا بحق العرب ، فقد طالبت اللجنة المواطنين العرب ، كما قال انطونيوس^(٢) ، « بتضحية حقيقية ومادية وهي التنازل عن شيء يملكونه ويودون الاحتفاظ به ، وطالبت الصهيونيين بتضحية اسمية وهي الحصول على شيء لا يملكونه ولكنهم راغبون في أخذه . أما الدولة المنتدبة فلم تطالب بأية تضحية ، وسبب ذلك ان المشروع وضع بقصد السماح لبريطانيا بالاحتفاظ بمركزها الاستراتيجي والاقتصادي وتمكين الصهيونيين من ان يصبحوا الاسياد المطلقين لفلسطين الشمالية والغربية ، وان يتحقق هذان الهدفان على حساب العرب » .

وعينت لجنة فنية بريطانية في ربيع عام ١٩٣٨ لدراسة مشروع التقسيم ووضع نقاطه . وفي أثناء ذلك تجددت حوادث الثورة ، ووقعت الفتن والاضطرابات الشديدة

(١) Toynbee, Survey for 1936, p. 740

(٢) انطونيوس ، الترجمة العربية ، ص ٤٤٧ .

في طول البلاد وعرضها واصطدمت بالبريطانيين الذين قابلوها بمتنهي الشدة ، ونفوا بعض زعمائها وشردوا الآخرين . وسخط العرب على التقسيم واستنكروا الاخذ به ، ثم ظهرت المصاعب الاقتصادية في طريق تنفيذه فعدلت الحكومة عنه .

وفي مطلع عام ١٩٣٩ دعي ممثلو العرب واليهود ، وممثلون عن الدول العربية المجاورة المعنية ، الى مؤتمر مائدة مستديرة في لندن . وانجلى هذا المؤتمر عن مقترحات بريطانية لم يرض بها الطرفان ، غير ان الحكومة اعلنت في ايار من العام نفسه ، انها ضمنت سياستها الجديدة في كتاب ابيض ، في الوقت الذي بدت فيه غيوب الحرب منذرة وواضحة لدى اكساح هتلر للاراضي التشيكوسلوفاكية .

أما الكتاب الابيض فقد اقترح اقامة دولة فلسطينية مستقلة ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة في نهاية عشر سنوات . وتحدد الهجرة اليهودية بـ ٧٥ الفا موزعين على خمسة أعوام ، بعدها تصبح رهن موافقة العرب . ويكون للمندوب السامي سلطة كافية تخوله تنظيم الاراضي ومنع انتقالها . وتصرح بريطانية اخيرا بان سياستها لا تقوم على تحويل فلسطين الى دولة يهودية ، لان هذا يناقض عهودها والتزاماتها للعرب بموجب صك الانتداب^(١) .

ان الهدف الذي رمت اليه السياسة البريطانية من كتابها الابيض ، لم ينحصر في حدود فلسطين فحسب ، وانما يتجاوزها الى الاقطار العربية الاخرى ، ولنزد ذلك شرحا : منذ عام ١٩٣٩ لجأت السياسة البريطانية الى محاولة ارضاء عرب فلسطين عن طريق اقناعهم بقبول مشروع التقسيم الذي اقترحته لجنة التحقيق الموفدة الى فلسطين على اثر الاضطرابات والثورات الدامية . ولكن هذه المحاولة اخفقت ، وقام زعماء العرب يواصلون الكفاح ضد اليهود وحماتهم الانكليز ، بعد ان استنكروا مساواة اليهود بهم في الحقوق ، ومن الطبيعي ان تصطنع سلطة الاحتلال الشدة بادىء الامر لقمع الحركة الثورية المتسعة ، لئلا تلزم بريطانيا بوعود وعهود قد تمس سلطانها الذي تسعى لتأييده على فلسطين . وظنت أنها بالغة غايتها بالسرعة التي تكفلها الاسلحة الحديثة الانكليزية ، واساليب التدمير والتشريد التي اتبعتها

(١) Kirk. op. cit. , p. 188

في محاربة الثوار العرب الذين أموا فلسطين من شتى بقاع العالم العربي ، وذلك لاعتقادهم ان السياسة البريطانية تستهدف ان يشكل اليهود الاكثرية العددية في فلسطين ، لاتخاذ دولتهم التي ستقام بعدئذ ، رأس رمح للنفوذ البريطاني والعربي ، يطعن القومية العربية ، ويحرم قناة السويس ، وآبار البترول واثاييه في الشرق العربي .

وأخيرا ثبت لبريطانية ان مسألة فلسطين اصبحت تستقطب انظار العالم في شتى انحاء العالم العربي ، وان الدعاية المحورية قد تلقى أذنا صاغية منهم في مثل هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها العالم . فاضطرت ان تعدل سياستها في فلسطين لاسترضاء العرب عموما ، واصدرت الكتاب الابيض (أيار ١٩٣٩) قبل نشوب الحرب العالمية الثانية بأشهر قليلة ، وفيه حددت الهجرة الصهيونية وحدت من نشاط الصيويين ، وكان في عمومه الى جانب العرب الذين حصلوا لأول مرة ، منذ تسوية الصلح عام ١٩١٩ ، على أساس لمطالبهم ؛ فان مراسلات مكماهون الحسين قد ترجمت الآن ولشرت ، وأبدت حكومة جلالتة اسفها عن سوء التفاهم الناجم عن بعض الفقرات ، وذكرت ان وجهة نظر العرب في حدود منطقة الاستقلال العربي الاول ، هي أقوى مما كانت تبدو من قبل ، وان اصررت بريطانيا على استثناء فلسطين من تلك المنطقة (١) .

وتساءل هنا لماذا اتجهت السياسة البريطانية في فلسطين هذا الاتجاه الذي يعتبر ترضية الى حد كبير ؟

في الواقع كان أمام السياسة البريطانية عندما تصدت لحل مشكلة فلسطين حلان . أولهما ان تمضي بريطانيا الى نهاية الشوط في تعضيد اليهود على حساب العرب . وثانيهما ان تنفخ العرب ، لا في فلسطين وحدها ، بل في سائر العالم العربي ، بترضية كافية لتهدئتهم ، بأن تسجل السياسة البريطانية فترة استراحة في عملية بناء الوطن القومي اليهودي ، ريثما تمر العاصفة القادمة على الاقل . وتمضي السياسة البريطانية في استعراض ميزات وامكانيات الجانب العربي والجانب اليهودي ، وفي تحليل ما يصاحب ارضاء كل جانب ، أو ما يرافق اغضابه من احتمالات سيئة أو حسنة ،

(١) Bullard, « Britain & the Middle East » p. 106

يكون لها تأثير كبير او ضئيل على مصالحها الحيوية ومكائنها الدولية خلال الحرب
الوشيقة الوقوع •

أما اليهود الصهاينة فإن جانبهم مأمون في نظرها ، طوعا أو كرها بحكم عداوتهم
للمانية التي شرعت ضدهم وشردتهم تحت كل نجم وكوكب • واذن فلا بد من
انتصارهم لقضية الحلفاء ، مهما تبرموا وتململوا من سياسة الكتاب الابيض • وهم
سيعرفون في النهاية ان مصلحة الحلفاء تقتضي ذلك التدبير ، ولو كان على حساب
« وعد بلفور » الذي حملته بريطانيا فوق ما يطبق على حساب العرب •

ان سخط اليهود على بريطانيا ليس له مبرر لانها فتحت لهم صدر فلسطين
ومساعدتهم ومكنت لهم •

وأما العرب فإن ثورتهم على بريطانيا متوقعة ؛ لان دواعي السخط في نفوسهم
زادت نتيجة مراعاتها جانب اليهود ، والعرب في اقطارهم يتجهون الى فلسطين
ويتابعون بلهفة وقلق المعركة الناشبة فيها • ان المسألة الفلسطينية لم تعد تملأ سماء
فلسطين فحسب ، بل اصبحت تملأ العالم العربي كله • أولم يتجه ملوك وامراء
بندائهم الى « ابنائهم » من عرب فلسطين ؟ •

أولم يعتبر المندوبون العرب في مؤتمر لندن (المائدة المستديرة) ١٩٣٩ ان القضية
الفلسطينية قضيتهم ، وان على بريطانيا ان تبرهن على حسن نيتها تجاه العرب ، بحل
القضية حلا عادلا يتفق مع حقوق العرب ؟

لا شك ان اغصاب العرب في هذا الظرف حماقة كبرى لا تقرها الا سياسة
قصيرة النظر للأسباب الآتية :

ان الممرات والطرق المائية والجوية والبرية التي تدخل حساب الاستراتيجية
الامبراطورية ، لا يسكن حسايتها الا اذا كانت السيطرة قائمة على منطقة الشرق العربي
بكاملها ، تبعا لما تستوجبه حركة السوق والتعبئة ، ولما تستلزمه من حرية الحركات
العسكرية ، وامتدادها فوق رقعة واسعة من الارض • فضلا عن انه ليس يمكن
حماية الطرق البرية أو البحرية أو الجوية الا اذا كان لبريطانية علاقات ودية مع
شعوب منطقة الشرق الاوسط ، تلك المنطقة التي تقطنها اكثرية عربية • والعرب

بالإضافة الى هذا لهم صوت مسوع في عالم الاسلام : في البنغال والملايو وشمال افريقية والدردنيل والقطاعات الروسية الاسلامية ...

وتستمر السياسة البريطانية في تبرير سياسة « المصالحة » التي ارتأتها لاستمالة العرب ، فتذكر البترول العربي الذي يشكل هدفا قائمة بنفسه لبريطانية . وتنعم النظر في الفوائد التي تعود عليها من الشحن والتراخيص الذي يمر ٥٠ ٪ من مجموع وزله عبر قناة السويس . ان (ارنت بين) كان على حق عندما صرح بأن المنطقة العربية في الشرق الأدنى هي « حلق » الامبراطورية . ولم يكن يعبر بذلك عن اهمية العامل الاستراتيجي الذي يمكن الجنود البريطانيين من التنفس فحسب ، بل كان أيضا يشير الى الرقعة الارضية التي يمكن فيها خنق هذا التنفس وايقافه بسرعة^(١) .

واذن فلا غرو اذا جنحت السياسة البريطانية الى استرضاء العرب . ولكن هل ارتضى العرب بالحل الذي تضمنه الكتاب الابيض ؟ كلا ، فقد استقبلوه بكثير من التوجس والسخط ، وان كان سخطهم لم يبلغ المدى الذي بلغه سخط الصهيونيين الذين اعتبروا سياسة بريطانية في الكتاب الابيض خاتمة لمرحلة التعاون مع الدولة المنتدبة لفلسطين .

لم يقف اليهود الصهاينة مكتوفي الايدي تجاه سياسة الكتاب الابيض التي كان من شأنها ان تبدد أحلامهم في اقامة صرح دولة اسرائيل يومئذ ، فهاجموا بريطانية بقسوة ، واتهموها بحنث وعدها في انشاء الوطن القومي ، واستقبل مجلسا البرلمان البريطاني الكتاب بفتور ، بل ان تشرشل واميري شجباء ، غير ان المجلسين وافقا عليه ، واصبح ساري المفعول من حيث الواقع De Facto ، لان نشوب الحرب العالمية الثانية منع مجلس عصبة الامم من مناقشته واقراءه . ولكن هل ستبقى بريطانية مغازبة لليهود ؟ ان ظروف الحرب ستجعلها تغفل من مقرراته ما تغفل . والعرب ؟ كفوا عن الثورة ، ونظروا في مقررات الكتاب الابيض المذكور ، فأروا فيها غموضا وتحفظات ما ارتاحوا اليها وما ارتضوها . ولكنهم شعروا ان بريطانية قد اعترفت أخيرا ببعض حقوقهم ، ورسمت خطة اوضحت فيها سياستها ، وانه مهما كان امر هذه السياسة ، فان المستقبل كفيل بأن يتيح فرصة أخرى للعرب توصلهم الى تسوية يرضون عنها .

(١) Speiser « The United States & the near East » p. 171

هـ - العراق - التطورات السياسية :

تمهيد :

ان ارتباط مشاريع المواصلات ، سواء منها النهرية البرية في العراق أو البحرية في مصر ، بالامبراطورية الاوربية ، كان وبالا على البلدين . فكما انتهى مشروع قناة السويس باحتلال الانكليز لمصر ، كذلك ادى مشروع خط حديد بغداد الى احتلال الانكليز للعراق . والواقع ان اهتمام السياسة البريطانية بمصر ، وخاصة بعد حفر قناة السويس وان فاق اهتمامها بالعراق ، ولكن بعد ظهور حركة الزحف الالماني نحو الشرق ، عاد اهتمام السياسة البريطانية بالعراق ، وتمثل بمعارضة مشروع سكة حديد بغداد . وبدا جليا عند نشوب الحرب العالمية الاولى ان مواصلات بريطانية الامبراطورية اصبحت مهددة ، وان مركزها في الشرق ، الذي حافظت عليه طوال ثلاثمائة عام ، اضحى معرضا للزوال ، بعد ان تأكد لديها ان الدولة العثمانية ستنتحز الى دول الوسط ، وان نفط عبادان لن يكون بآمن ما لم تتقدم القوات البريطانية لتحتل نقاطا في العراق ، تقاوم منها أي هجوم قد تقوم به الدولة العثمانية وحلفاؤها .

نزلت الجيوش البريطانية لأول مرة في أرض العراق (تشرين الثاني ١٩١٤) وحدثت معارك عنيفة بين الترك وبينها ، واستسلمت القوات البريطانية المحصورة في الكوت (نيسان ١٩١٦) ثم تقدم البريطانيون ظافرين نحو بغداد فدخلوها (آذار ١٩١٧) والقي قائدهم الجنرال « مود » بيانه على أهالي بغداد وهو مكره ، لان البيان كان - في نظره - يحفز العراقيين للمطالبة بالحقوق والاستقلال . وقد اعلن فيه ان الانكليز « ما أتوا قاهرين وانما محررين » . واستمر الجيش البريطاني يسير بمحاذاة نهر الدجلة شمالا حتى اصبح على مقربة من مدينة الموصل حيث دخلها في اليوم التالي لاعلان هدنة مودرس (تشرين الثاني) ، على الرغم من معارضة القائد التركي الذي اعتبر ذلك مخالفة لشروط الهدنة^(١) . ورفضت السلطات الانكليزية معونة من تقدم اليها من القادة العراقيين العرب طالبا الانضواء في صفوف الحلفاء ضد الترك ، لانها رأت في المعونة العربية ما يستلزم تعهدا بمنح الحرية والاستقلال

(١) Foster « The Making of Modern Iraq », p. 127

Toynbee & Kirkwood, « Turkey » p. 277

للعرب ، على نحو ما تعهدت به حكومة لندن للثورة العربية الناشئة حينذاك في الحجاز ، والمتجهة نحو بلاد الشام . ولذلك فإن السلطات البريطانية في الهند كانت تنظر بعين الريبة والحذر ، ان لم يكن بعين العداء ، الى ثورة العرب ، فحبست أنباءها عن عامة الشعب العراقي . وكانت تعتقد ان الامير الوهابي عبد العزيز بن سعود هو زعيم العرب . وقد رغبت في مخالفته للنفوذ الى بلاد العرب عن طريق الخليج العربي وعدن ، للسيطرة عليها بصورة غير مباشرة^(٢) . وبينما كانت هذه المدرسة الاستعمارية الهندية تأبى الاعتراف بأي حق للعرب التأثيرين على الترك برئاسة شريف مكة الحسين ، كانت المدرسة البريطانية العربية في القاهرة تقدر النفع الناجم عن التعاون مع العرب ، وتعترف بمساعدتهم القيمة ، وتميل الى اقامة حكومة او حكومات عربية تكون حصنا صديقا يحمي قناة السويس . وسعت هذه المدرسة الهندية ، وقد صار اليها أمر العراق ، الى اشاعة أنظمة الادارة الهندية لضم جنوب العراق الى الهند مباشرة ، مما أثار موجدة العراقيين عليها ، وعلى أعمال السخرة التي كانت تساق اليها جموعهم . هذا الى اغتصاب الاراضي واشغال الدور دون دفع اجورها المطلوبة ، والى اتباع سياسة ادارية خبيثة تزيد من نفوذ رؤساء العشائر البدوية لترسيخ جذور الاقطاعية في البلاد ، ولتجعل ولاء افراد العشائر لرؤسائهم فحسب ، بحيث يكون هؤلاء وسطاء بين العشائر وبين السلطة القائمة . وفي هذا ما فيه من خطر على تجانس الشعب العراقي ، وعلى انسجام عناصره وانصهارها في بوتقة واحدة .

وزاد الاستياء من فعال السلطة البريطانية انها اتبعت خطة تتعاون بموجبها مع موظفين أجانب هنود وانكليز ، ومع اقلية غير مسلمة . فصد عنها المسلمون ، ورأوا في ذلك اجحافا بحقوق الاكثرية التي يؤلفونها . فضلا عن ان الادارة البريطانية كانت تتجاهل الروح القومية العربية المنتشرة بين صفوف العراقيين ، وتهزأ بامانيهم التي علقوها على نجاح الثورة العربية الناشئة في الحجاز ، تلك الثورة التي انخرط في جيشها عدد كبير من أبناءهم واخوانهم . ان موقف العداء الذي وقفه سلطة الاحتلال من اماني العراقيين ، يظهر بوضوح في موقف الحاكم المدني بالوكالة سير

(١) P. W. Ireland, « Iraq » p. 68

« أرنولد ويلسون » من اذاعة البيان الفرنسي البريطاني (تشرين الثاني ١٩١٨) ، الذي تضمن الوعد بتحرير الشعوب الرازحة تحت حكم الترك ، واقامة حكومات وطنية تختارها تلك الشعوب . ففي سورة الغضب ، وصف « ويلسون » هذا البيان بأنه « خطأ مفجع » ، وراح يؤكد لرؤسائه في لندن أن العراقيين راضون عن الاحتلال ، وأنه لا يوجد البتة اية رابطة سياسية او عرقية تربط العراق وبقية اجزاء الجزيرة العربية ^(١) ، في الوقت الذي كانت البلاد العراقية تن من فساد الادارة الاستعمارية البريطانية ، وتطالب بمنحها الحقوق السياسية الكاملة أسوة بالدولة العربية الفيصلية في دمشق . هذه الدولة التي كانت دوما تعلن تأييدها المطلق لاستقلال العراق ، وللاتحاد معه على اساس فدرالي . رأى العراقيون في اعمال الادارة البريطانية ما يدل على رغبتها في ابقاء العراق تحت السيطرة المباشرة ، والحاكمة بالامبراطورية البريطانية . ان سياسة الكولونيل « ويلسون » كانت تؤيد هذا الاعتقاد ، فاسلوبه العتيق في الحكم ، ومقاومته لكل عمل ايجابي قد تقترح حكومة لندن القيام به في العراق ، واعماله الارهابية القسرية ، وصلفه الشديد وطيشه ، كل ذلك خلق جوا من التوتر والكآبة خيم على البلاد ، وعجل بالثورة العراقية التي أجسع الكتاب الانكليز انفسهم بان سياسة ويلسون التعسفية ، وقصر نظره كانا أهم عوامل تلك الثورة التي نشبت بعد اعلان مقررات سان ريسو مباشرة (نيسان ١٩٢٠) ، بحيث كان وضع الانتداب على العراق شرارة اشعلت جذوة الثورة في الشمال والجنوب على « الدخلاء الانكليز الذين لا يربطهم بالسكان عرق ولا دين ولا صلة قري ^(٢) » .

أهم الاحداث السياسية في العراق بين (١٩٢٠ - ١٩٢٩) :

ان نفقات الثورة الضخمة وخسائر بريطانية الباهظة جعل هذه تعدل سياستها ،

(١) Sir Arnold Wilson : « Mesopotamia », 1917 - 20

A Clash of Loyalties » pp. 103 - 104, 134

(٢) تراجع حوادث الثورة في مذكرات محسن العسكري ، وفي كتاب ويلسون السالف الذكر . وكتاب مهدي النصر « القضية العراقية » ، وفي كتاب علي البازركان « الوفائع الحفيمه في الثورة العراقية » .

وتراجع أمام هجمات البرلمان البريطاني ، لتصفي الى كلمات رجالها المتحبين الى العرب من أمثال لورانس وغرتروديل وكلايتون . الذين نصحوا حكومتهم بمنح العراق استقلاله واعلان ملكية فيصل عليه ، بدعوى ان المصالح البريطانية يمكن ان تؤمن عن طريق اتفاق الطرفين ، لا بطريقة القمع والضغط ، التي ثبت أنها عقيدة مبهظة تجاه الوعي القومي الذي اخذ ينمو بسرعة في صفوف العرب ، برغم ظواهر التحزب البادية عليهم أحيانا .

استمرت الثورة العراقية خمسة اشهر ، وانهت في أواخر تشرين الثاني ١٩٢٠ ، بعد ان تعهد الانكليز بإنشاء دولة عربية في العراق برئاسة شريف عربي يختاره الشعب . والتدبت بريطانية لتنفيذ خططها الجديدة احد سياساتها المحنكين وهو « سير برسي كوكس » ، فعينه مندوبا ساميا في العراق حيث بادر لتهدة الثورة بمعونة القوات البريطانية التي أتت من الهند . وكان عليا بأحوال البلاد ، فألف حكومة مؤقتة برئاسة نقيب بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني ، مهمتها وضع أسس الادارة الداخلية ، ونقلها الى العراقيين بالتدريج ، وتشكيل المجلس التأسيسي لسن الدستور وتصديق المعاهدة . . وبعد ان بدىء بوضع اسس الحكم الوطني ، عن طريق الحكم البريطاني ذي الواجهة العربية العراقية ، ظهرت الحاجة الى عاهل عربي يترأس الدولة العراقية ويعمل على تنظيم العلاقات العراقية البريطانية الجديد . ورددت الاندية والمحافل اسمااء عدد من المرشحين لرئاسة الدولة مثل الامير عبد الله ، ونقيب بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني ، ونقيب البصرة السيد طالب باشا ، والشيخ خزعل ، وأحد أبناء الاسرة العثمانية المالكة ، واحد اعضاء الاسرة الخديوية المصرية ، وحتى آغا خان زعيم الاسماعيلية . . غير ان الدعاية للمرشحين سرعان ما اشتدت لصالح احد انجال الشريف حسين ملك الحجاز بتأثير بعض الانكليز ، وتأثير ضباط الجيش العربي الشريفين الذين عادوا الى العراق ، فضلا عن تأثير الاوساط الشعبية في البلاد . ومالت الدعاية لفصيل^(١) ، بعد قضاء فرنسة على حكومة الشام العربية . وتقرر مفاتحته بملكية العراق ، وكان حينئذ في لندن . ثم عقد مؤتمر القاهرة (آذار

(١) كتبت مس غرترود بل في رسائلها : « اني على اقتناع تام بأنه ليس هناك غير حل عملي واحد وهو ترشيح احد انجال الشريف ، واختياري وقع على فيصل » .

« The Letters of Gertrude Bell », 2 : 581

(١٩٢١) برئاسة المستر تشرشل وزير المستعمرات ، وكان يعتقد ان تنصيب فيصل على عرش العراق ، سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى أبيه ملك الحجاز الذي كان ساخطا عليها فكلوها بوعودها للعرب^(١) . وقرر المؤتمر تأييد ترشيح فيصل وأمر « كوكس » بتحقيق ذلك واتخاذ اجراءاته .

ولكن فيصلا ما كان ليتقبل العرش الا من يد الشعب العراقي نفسه ، وبشرط ان تحدد علاقات العراق مع بريطانية بمعاهدة تحالف . ولم تلبث وزارة النقيب الكيلانية ان نادت به ملكا على العراق ، واقرن ذلك باستفتاء شعبي عام ، فاز فيصل فيه ستة وتسعين صوتا من كل مائة من اصوات الشعب العراقي . وفي يوم التتويج (٢٣ آب ١٩٢١) ، حضر ممثلون عن جميع الالوية في البلاد ما عدا السليمانية وكركوك^(٢) الآهليين بأكثرية عنصرية كردية وتركمانية . وتلقى فيصل برقية من تشرشل تقول : « من الواجب على فيصل ان يعترف في خطبة التتويج بان السلطة العليا في البلاد هي المفوضية البريطانية » ، ولكن فيصلا حصر كلامه بالمعاهدة التي ستعقد مع بريطانية^(٣) .

واذا تداول بعض الناس اسم ابن سعود أو أحد انجاله كمرشح للعرش ، من قبل ان تتجه الانظار الى فيصل ؛ فان معظم العراقيين ، وخاصة من الشيعة ، ما كانوا يميلون الى ابن سعود ، والانكليز ما كانوا يرغبون في افساد ذلك التوازن الذي حرصوا عليه ودعموه بين الاسر الحاكمة العربية ، للحيلولة دون تحقيق اتحاد قوي يخرج على سيطرتهم . وفضلوا نظام حكم ملكي في العراق ، لانه أيسر وآمن على مصالحهم من نظام جمهوري متبدل .

وعلى هذا نصب فيصل على العرش ليحكم ؛ ولكنه أحيط بالموظفين البريطانيين الذين كانت السلطة الحقيقية بيدهم لا ينزلون عنها الا بقدر وبمقدار .

(١) Ireland, op. cit. , p. 246.

(٢) Bell, op. cit. , 2 : 250

(٣) أمين الريحاني « فيصل الاول » ص ٥٢ ، وانظر نص خطاب الملك فيصل في (الوثائق والمعاهدات) ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

وقد غمد الانكليز في العراق على نشر الخلافات الطائفية والعنصرية ، وشجعوا الاقطاع واطلقوا يد الاقطاعيين في استملاك الاراضي الشاسعة من املاك الدولة ، للسيطرة على الحكم وضمان نفوذ سادتهم الانكليز في البلاد . بينما عملوا جاهدين على عرقلة سير التعليم ، والاستحواذ على أهم مرافق البلاد الاقتصادية كالنفط والسكك الحديدية وميناء البصرة ، ووضعوا يدهم على أهم صادرات العراق كالتمور والحبوب ، ووقفوا حائلا دون نمو الصناعة الوطنية كي تبقي اسواق العراق مستهلكة للمنتجات الانكليزية . وكان هم السلطات الانكليزية ان تتمزق وحدة الشعب ، وان يسود التطاحن بين رؤساء العشائر ، وان تظل غالبية السكان في وضع بدوي عشائري متخلف ، ولذلك سنت السلطات (قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩٢٢) وهو قانون استعماري يهدد وحدة الشعب في العراق مادام يقسمه الى قسمين ، لكل منهما قانون خاص يخضع لاحكامه . فهو يمنح بدو العشائر امتيازات خاصة ترسخ فيهم العادات والاعراف القبلية التي لا تتسجم مطلقا مع روح المواطنة الصالحة وتمطي شيوخ العشائر صلاحيات على رؤوسهم من البدو الكادحين الذين يفتك فيهم الفقر والمرض ، فلا يتجاوز ولاؤهم حدود عشائرتهم وقراهم . فالولاء القومي هو تقيض الولاء القبلي الاقطاعي ، ومن هنا غياب غالبية الشعب في العراق عن المشاركة في الحياة السياسية ، والقضايا القومية عموما ، وهذا ما تريده السياسة البريطانية .

ان الحديث يطول بنا لو تبسطنا في شرح طبيعة السياسة البريطانية . وحسبنا ان نشير الى انها تغلب الجوهر على العرض دوما ، وتستثمر الظروف ، ولا تحجم عن اغراء البعض بسحق البعض . وحسبنا ان نمت عداوة العراقيين للانتداب الانكليزي بأنها عداوة صريحة لم تفتر منذ ان وضع الانتداب موضع التنفيذ ، ولننتقل الى التفصيل :

عندما طلبت البلاد العراقية الاستقلال التام ، أجابت بريطانيا على ذلك بمعاهدة تحالف لا تختلف في جوهرها عن الانتداب . فأوجدت حكومة عراقية موالية لها أقرت المعاهدة في تشرين الاول ١٩٢٢ على ان تنال موافقة المجلس التأسيسي . وتعتبر المادة الثالثة من المعاهدة أغرب ما يمكن ان تحتويه المعاهدات ، ونصها : « يوافق جلالة ملك

العراق على ان ينظم قانونا أساسيا يعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنظيم هذا القانون الذي يجب ألا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة » ، فكأنما كان القانون الاساسي حصيلة للمعاهدة وفرعا لها . هذا عدا عن المواد الاخرى فيها التي تنقص من سيادة البلاد ، وتراعي مصالح بريطانية الدولية والاستراتيجية والمالية . لقد هدد البريطانيون وتوعدوا وأنذروا بأن المعاهدة يجب أن تصدق والا فانهم سيعيدون الحكم المباشر . ولوحوا بمسألة الموصل ، وكانت مثار جدل عنيف آنئذ بين العراق وتركيا . وتجاه سيف « ديموقليس » هذا ، انحنى المجلس النيابي العراقي ، ووافق على المعاهدة بعد ان عقد أربعاً وعشرين جلسة^(١) (آذار ١٩٢٤) ، واشترط المجلس ان تحافظ بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأكملها ، والا فالمعاهدة وملاحقتها لاغية أصلا وفرعا . وعلى الرغم من ان البروتوكول الملحق بالمعاهدة (نيسان ١٩٢٣) جعل مدتها اربع سنوات بدلا من عشرين سنة ، فان المعاهدة كانت مجحفة بحقوق العراق ، ووطأتها ثقيلة على أهله . رفعت المعارضة عقيرتها^(٢) ، ولكن المندوب السامي (سير هنري دوبس) الذي خلف سير برسي كوكس (ايلول ١٩٢٣) ، ركن الى سياسة الشدة . ثم عرضت مسألة الموصل على عصبة الامم ، فأوصت باحتفاظ العراق بولاية الموصل ، شريطة ان يعقد مع بريطانيا معاهدة تكفل استمرار الانتداب البريطاني لمدة (٢٥) عاما ، الا اذا قبل العراق قبل انتهاء هذه المدة في عصبة الامم^(٣) . وان تراعي مصالح الاكراد في الشؤون الادارية ، وان تكون اللغة الكردية في القضاء والتعليم هي اللغة الرسمية في المنطقة الكردية من ولاية الموصل .

رأت الحكومة العراقية انها امام حلين لا ثالث لهما ؛ اما قبول المعاهدة ، أو التنازل عن ولاية الموصل ، فاخترت الحل الاول . ووافق البرلمان على المعاهدة في كانون الثاني سنة ١٩٢٦ . ومما قوى مركز بريطانيا ان الترك اتصلوا بها سرا ، وعرضوا

(١) عبد الرزاق الحسيني (العراق في ظل المعاهدات) ص ٩٢ .

(٢) كان سخط الشعب على المعاهدة وعلى عاقدتها عاما ، وبقي هذا الشعور سائدا حتى بعد التعديلات التي اجريت .

(٣) انظر نص المعاهدة في « الوثائق والمعاهدات » ص ٣٤١ - ٣٤٣ .

عليها شروطا مغرية لاستغلال النفط ، ومد السكك الحديدية ، اذا رخصت بتعديل الحدود العراقية التركية ، ولكنها رفضت ذلك ، ودعمت العراق في مسألة الموصل من أجل نقطتها ، ومن أجل أهميتها الاستراتيجية لسلامة الطرق الامبراطورية^(١) . لقد فضلت بريطانيا بقاء هذه المنطقة الحيوية بيد دولة موالية ضعيفة كالعراق ، على بقائها في قبضة تركية الناهضة المتحررة . وبالمعاهدة المذكورة سويت العلاقات التركية العراقية ، ولكن بعد ان اصبح العراقيون — ملكا وبرلمانا وحكومة وشعبا — يرسفون في اغلال بريطانيا وقيودها التي لا يخفف من وطأتها سوى وعد بتعديل المعاهدة ، وأمل بالمبدأ المشهور الذي كان ينادي به فيصل ، « خذ وطالب » .

وفي كانون الاول ١٩٢٧ وقعت الحكومة العراقية معاهدة في لندن ، لم تكن تمتاز عما سبقها من المعاهدات الا بانها نصت في ديباجتها على ضرورة تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، نظرا لعدم تمسيهما مع التطور والتقدم الذي حدث في العراق . ولكن آراء الوزراء بصدد المعاهدة كانت متباينة : ياسين الهاشمي وزير المالية وزعيم حزب الشعب ، ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية وزعيم حزب الوسط ، لم يوافقا جعفر باشا العسكري رئيس الوزارة وموقع المعاهدة على رأيه فيها جملة ، ولم يوافقا أيضا على التعديل الذي ادخله على الاتفاقيتين المالية والعسكرية . وجعفر باشا لا يحيد عن رأيه ، واستقالت الوزارة . ثم عهد الى عبد المحسن السعدون زعيم حزب التقدم بتشكيلها للحصول على تصديق المعاهدة من البرلمان مع الاتفاقيتين المعدلتين . وعندما استؤنفت المفاوضات من أجل الاتفاقيتين ، ظهرت بعض الصعوبات أمامها فانقطعت ، لان كلا من الفريقين صمم على موقفه . ثم قدم السعدون كتاب استقالته للملك فيصل (كانون الثاني ١٩٢٩) ، بعد ان وقفت وزارته موقفا شريفا أمام تشدد بريطانيا وتصلبها في رفض مطالب العراقيين . كما ان معارضة الرأي العام للمعاهدة ، كانت شديدة ، بحيث لم يكن من الممكن اقناع أي زعيم وطني بتشكيل الوزارة الا بعد مرور ما يزيد على ثلاثة أشهر . وفي أثناء ذلك وصل السير جلبرت كلايتون الى بغداد مندوبا ساميا للعراق ، وهو المعروف بسعة اطلاعه على الشؤون العربية ، وبحسن تقديره لصداقة العرب . وتوقع سياسة العراق تبديلا ملسوسا في

(١) Foster, op. cit. , p. 132.

السياسة البريطانية في العراق ابان وجود كلايتون . وتآلفت وزارة السويدي ، ثم رغب الملك فيصل في تشكيل وزارة اكثر تطرفا في وطنيتها ، لكي تستغل النزعة الحرة في حكومة العمال التي استلمت زمام الامر في بريطانيا .

وكانت وزارة السويدي انتقالية مهدت لعودة السعدون الى الحكم من جديد . واستحث كلايتون حكومته لكي تفضي بتصريح يرضي بعض اماني العراقيين على الاقل . ووردت الى بغداد تعليمات الحكومة البريطانية الجديدة فيما يخص سياستها في العراق ، وتتضمن : الوعد بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، واعلام مجلس العصبة في اجتماعه القادم بتخلي بريطانيا عن مشروع معاهدة ١٩٢٧ ، وبغزها في الوقت نفسه على ادخال العراق في عضوية العصبة عام ١٩٣٢ . وصرح السعدون ان جواب بريطانيا محقق لشطر من الرغائب العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال بديلا .

وبعد ان امضى كلايتون في بغداد بضعة اشهر توفي فجأة (ايلول ١٩٢٩) ، وانيطت مهام المندوب السامي ببعض العسكريين البريطانيين الى ان قدم سير فرانسيس همفريز لاشغال هذا المنصب . وفي عهده اصبحت العلاقات بين العراق وبريطانية بنكسة ، وتحطمت الآمال التي بنيت على مجيء سلفه الراحل كلايتون . وفي أواخر شهر ايلول اكفهر الجو السياسي العراقي ، وهاجم فريق من النواب الحكومة السعدونية اثناء مناقشة خطاب العرش ، وكانت حملتهم شديدة على رئيس الوزراء وبلغ الاسى في نفس الرئيس مبلغا كبيرا ، وتنازعت عوامل متعددة ، وكان يرى انه ليس في امكانه ان يتراجع أو أن يتقدم ، وتقطعت في صدره اواصر العزم والايمان ، واقلقه المعجز ، واستولى عليه القنوط ، حتى وصل به اليأس حدا أثر معه الموت (تشرين الثاني ١٩٢٩)^(١) . والحق ان تدخل المندوب السامي في شؤون العراق تدخلًا سافر أثار سخط الشعب عليه . فقامت المظاهرات واحتجت الصحف ونشطت المعارضة في البرلمان ، واشتدت الازمة ، والملك فيصل يقوم بدور الرجل المصلح لتخفيف شدة التوتر ، وللتوفيق بين مطالب الوطنيين من جهة وبين ما كان الانكليز مستعدين للتخلي عنه . وأخيرا ادلى وزير المستعمرات البريطاني بتصريح اعلن فيه

(١) الريحاني « فيصل الاول » ص ١٣٦ .

ان المفاوضات ستبدأ على أسس حرة لعقد معاهدة جديدة مع العراق . و أبرمت المعاهدة في حزيران ١٩٣٠ ، وقعها نوري السعيد وزير الخارجية وسير « فرانسيس همفريز » المندوب السامي ، لمدة خمس وعشرين سنة ، يبدأ تنفيذها بعد السماح للعراق بعضوية العصبة . وقد أكدت الصداقة والسلام الدائمين والتحالف الوثيق بين البلدين ، كما نصت على مساعدة كل طرف للآخر في حالة الحرب ، فيقدم العراق عندئذ كل تسهيلات المواصلات في السكك والانهار والموانئ والمطارات ، ويبقى البريطانيون في قاعدتين جويتين الاولى قرب البصرة (الشعبية) ، والثاني في غرب نهر الفرات (الجبانية) ، ويكون لممثل بريطانية السياسي امتياز التقدم على مثلي باقي الدول (١) . وبذلت الحكومة البريطانية مساعيها لادخال العراق في العصبة حبا في التخلص من اعباء الانتداب (٢) . ولما ابدت اللجنة الدائمة للانتداب شكوكها في اهلية العراق للوقوف بنفسه ، أدلى سير « فرانسيس همفريز » بتصريح شرح فيه اسباب تزكية حكومته لدخول العراق في العصبة ، فوافق مجلس العصبة في تشرين الاول ١٩٣٢ على انضمام العراق اليه ، باعتباره دولة مستقلة ، بعد ان وقع على تصريح يضمن حقوق الاقليات وغير ذلك ، واستبدل بالمندوب السامي سفير بريطاني .

وفصل الذي كان يدرك بذكائه ما كانت بريطانية مستعدة للتخلي عنه ، والذي كان يتبع معها سياسة مرنة تقوم على قاعدة « خذ وطالب » ، أيد المعاهدة تأييدا مطلقا . غير ان جزءا لا يستهان من الشعب العراقي لم يرض عنها ، بل جعلها هدفا لنقد مرير يكشف عن اخطارها ومثالبها (٣) . ووصفها بعض الوطنيين بأنها لم تضيف شيئا انى ما كسبه العراق ، بل زادت في أغلاله ، وعزلته عن الاقطار العربية ، وباعدت بينه وبينهم وصاغت الاستقلال في مواد الاحتلال .

(١) انظر نص المعاهدة وملاحقها في « منشورات الحكومة العراقية » (مطبعة الحكومة بغداد ١٩٤٧) .

(٢) احتفظ الانكليز بالسلطة على جميع شؤون العراق كما كانت من قبل ، حتى قبل في ابرام المعاهدة الاخيرة ١٩٣٠ ، ان قصد بريطانية من ترك انتدابها ، وتوبيق سلطانها بالمعاهدة . هو الاستقلال في التسلط على مرافق العراق وشؤونه دون مراقبة عصبة الامم . انظر جمل بيهم « الانتدابان على سورية والعراق » ص ٧٥ .

(٣) الحسنى « العراق في ظل المعاهدات » ص ١٨٨ .

ومهما يكن الامر فان عهد الانشاء والتعمير قد بدأ في العراق منذ ابرام المعاهدة^(١) وشرع الملك فيصل يسير دفعة الحكم بعين ساهرة تعرف مواطن الضعف وتشخص الداء وتصف الدواء ، بعد ان علمته التجارب في سورية والعراق ، وصيرته سياسيا بعيد النظر ، لقد حفظ التوازن بين البريطانيين وبين الوطنيين العراقيين ، لعلبه بحاجة بلاده للسعونة البريطانية ، صونا للعراق ضد مطامع جيرانه وتخلصا من الانتداب . وصرح فيصل ان مصالح الطرفين ليست متناقضة بالضرورة ، ولولا تأثيره الشخصي لما كان محتسلا ان يوافق ممثلو الشعب على التزامات العراق نحو بريطانيا في معاهدة ١٩٣٠ . لقد استطاع فيصل أن يسوس أهل المدن ، ويؤلف أهل الريف والعشائر ، وكان عليما بشاكل البدو المعقدة المستعصية .

عرف كيف يكتسب ثقة شيوخ القبائل بسياسة ايجابية لا تستند الى مطالبتهم بالخضوع لسلطانهم فحسب ، بل تستند الى معالجة صدام تلك العشائر مع موظفي الادارة الحكومية ، وذلك بتنظيم الري وتوزيع الاراضي . وحرص على ايجاد الانسجام بين العناصر والطوائف الجنسية والدينية المختلفة في العراق . وتوفي فيصل (٨ ايلول ١٩٣٣) بعد ان ترك لرجاله مذكرة قيمة فيها دراسة عميقة لمشاكل العراق^(٢) . وقد كان لوفاته وهو في غمرة النضال القومي رنة حزن تجاوزت لها معظم بقاع العالم العربي .

اعتلى العرش ولده باسم غازي الاول ، ولكن من اين له مؤهلات وخبرات أبيه الراحل ، وهو بعد ما يزال فتى في الحادية والعشرين ؟ ترى هل يتمكن الملك الفتى من التوفيق بين النزعات المتنافرة ويشيع الوفاق ، ويخمد جذوة السوء والفتنة التي نامت في عهد أبيه ، واستيقظت بعد وفاته ؟

(١) اشار الميورابار Rappar عضو لجنة الانتدابات الدائمة الى ان مثل المعاهدة العراقية سنة ١٩٣٠ لا يمكن ابدان تعقد بين بلدين تتفاوت قوتهما كانكلترة والعراق ، دون ان ينقص من استقلال وسيادة الدولة الاضعف ؟ فانبرى له المندوب السامي همفرنز قائلا انه يوجد امثلة عديدة على عقد معاهدات بين دول كبرى ودول صغرى دون ان ينقص ذلك من سيادة الدولة الصغرى .

Minutes of the Permanent Mandates Commission 21 st session, 1931 p. 121.

(٢) نص المذكرة في عبد الرزاق الحسني « تاريخ الوزارات العراقية » ٣ : ١٨٦ .

تجددت الاضطرابات والقلق ، وكانت أهمها فتنة الآشوريين^(١) في صيف ١٩٣٣ فشغلت حكومة العراق ، وولدت في العالم الغربي ضجة لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية . ذهبت الحكومة العراقية في مسيرة اولئك الآشوريين الى ابعد الحدود ، ولكن تطرف رئيسهم وغلو شيوخهم وخوفهم من ان تساء معاملتهم بعد عقد معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانية وهم أقلية مسيحية في مملكة عربية ، جعلهم يقومون بحركات شغب ، ويرتكبون جرائم مخزية لا تتواءم مع كرم الضيافة التي بذلها لهم العراق ، عندما امتنعت تركيا عن قبولهم ثانية في بلادها بعد نهاية الحرب العالمية الاولى . وما كان الآشوريون يعترفون بحكومة البلاد الوطنية بل كانوا يهازون بها ، ومرجعهم الوحيد كان السلطة البريطانية^(٢) ، التي عطفت عليهم وقربتهم وسلحتهم فأفسدت ما بينهم وبين أهالي البلاد ، ولكن ثورتهم لاقت نهايتها على يد الجيش العراقي الفتى . ولم تخل السنوات التالية بين (١٩٣٣ - ١٩٣٦) من تفاقم الازمات الوزارية ، مصحوبة بحوادث الاغتيال السياسي ، ولا من استثمار الساسة المترسبين للعشائر واشراكها في غمرة نزاعهم على السلطة والحكم . والعشائر لعبت دورا مهما في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦ ، حين تسكن الجيش من خضد شوكتها ، بعد ان قامت بسلسلة من الثورات ، وأسقطت عددا من الحكومات العراقية . كما ثار الاكراد واليزيديون ، ولكن الجيش سيطر على الحالة . وقد طبعت تلك السنوات الحياة السياسية في العراق ، بالبعد عن القصد وعن الاعتدال في التفكير ، وبتوخي المصلحة القريبة جدا والمنفعة الناجمة عن الاثر المباشر لعل زعيم من الزعماء او حزب من الاحزاب . وكانت الطبقة الواعية تنظر باشفاق الى هذا الشر الويل الذي تتخبط به البلاد ، والذي يزعم كل فريق بأنه من فعل خصومه . وما كانت المصلحة القومية تقضي ان تبلغ الخصومة والفرقة في صفوف الشعب هذا المبلغ .

(١) صرح همفريز امام لجنة الانتدابات الدائمة عام ١٩٣١ « ان الآشوريين يشكلون جزءا مهما من الجيش العراقي عام ١٩٣٠ وقسم منهم تجنس بالجنسية العراقية » .
Minutes of the permanent Mandates Commission, Session of June 9th to June 27 th 1931 p. 135.

(٢) Main, E. « Iraq from Mandate to Independence » p. 140, (٢)
(London 1935)

وقام الجنرال بكر صدقي بحركة عسكرية محضة ، (تشرين الاول ١٩٣٦) وتألفت الوزارة ، وضمت جماعة متنافرة النزعات : منهم الاشتراكي ومنهم الشعبي ومنهم الاصلاحى ومنهم العربى القومى . ولذلك فلم يمض شهر واحد على تشكيلها حتى انفرط عقدها ، لانه لم يكن ثمة رابطة تربط أفرادها بعضهم مع بعض .

وعند قام بكر صدقي بالانقلاب لاذ بالفرار عدد من الساسة العراقيين ، وبعضهم من المعروفين بملاينة الانكليز . ورضي الملك غازي عن هذه الحركة ، لان قائد الانقلاب كان يكره الاستعمار ويمقت الانكليز . وقد اخذ القوميون العرب على وزارة الانقلاب تقربها من تركية بعقد ميثاق سعدآباد معها ومع ايران وافغانستان^(١) ، وقوفا في وجه التهديد الفاشي كما زعم يومذاك . وبرغم انهيار الميثاق بعد توقيعه بوقت قصير ، وضالة جدواه ، فقد دل على انحراف الاتجاه الرسمي العراقي عن الاهداف العربية ، وكان اول اسفين دق في الجبهة العربية ، وكان توقيت ابرامه لا يتفق مع حرص سورية على التمسك بلواء الاسكندرون الذي تطالب به تركية . والمعروف ان سياسة الترك كانوا يقفون دائما في وجه كل ما من شأنه ان يؤدي الى تماسك العرب واتحاد بلدانهم ؛ وعندما بلغهم ان فيصلا شارع في قضية توحيد سورية والعراق ، أنذروه بأنه اذا بقي مصر على مشروعه هذا ، فانه يجد تركية وايران وروسية متفقات على منعه بالقوة^(٢) . وكذا لم تقابل مصر والسعودية بالارتياح انحراف سياسة العراق وانفرادها عن الوجهة العربية العامة .

غير ان فقدان الانسجام بين أعضاء الوزارة التي كان يرأسها حكمت سليمان ، وتباين نزعاتهم القومية والاجتماعية ، جعل النظام الذي فرضه بكر صدقي لا يدوم طويلا ، اذ انهار اثر اغتياله ومعاونه في مطار الموصل على يد بعض انصار قائد الجيش السابق جعفر العسكري ، الذي كان بكر صدقي قد أمر باغتياله . وكان صدقي ومعاونه في طريقهما لمشاهدة مناورات عسكرية على الحدود التركية (آب

(١) اضطررت وزارة حكمت سليمان ، تأييدا لشعبيتها ، ان تصدر تصريحا رسميا بالانتصار لعرب فلسطين ، وذلك ردا على التهمة التي كانت موجهة اليها بأنها مبالاة الى تركية . (من حديث للمؤلف مع الاستاذ الراحل ساطع الحصري) .

(٢) انظر شكيب ارسلان « الوحدة العربية » ص ٦ .

(١٩٣٧) • وخطا الجيش خطوات واسعة في التدريب والتسليح والتنظيم بعد مقتل بكر صدقي ، اذ تسلم قيادته قهر من الضباط ذوي النزعة العربية ، ورغب هؤلاء في ان يكون الجيش جيشا عربيا ، لا جيشا عراقيا تهيمن عليه البعثة العسكرية البريطانية • وطبيعي ان تمتعض السياسة البريطانية من نهضة الجيش ، فعمدت الى الوقوف في وجه توسعه وتسليحه ، وثار تآثرتها خاصة لما بادرت رئاسة أركان الجيش العراقي بشراء الاسلحة من دول أخرى كالمانية وايطالية والمجر وتشيكوسلوفاكية • ووعدت بريطانية بان تزود الجيش العراقي بالاسلحة والمهمات اللازمة ، ولكن سرعان ما نكثت بعهدها لما علمت بان العراقيين اطمأنوا الى وعددها ، وأبطلوا شراء الجزء الباقي من صفقة الاسلحة غير الانكليزية^(١) • وظل الجيش العراقي الذي اطمأن الشعب اليه ساهرا على سلامة الاتجاهات القومية في الوزارات العراقية المتعاقبة ما بين ١٩٣٧ - ١٩٤١ • وفي ٤ ايلول ١٩٣٩ لاقى الملك غازي حتفه بحادث سيارة قرب بغداد ، فاضطربت البلاد لهذا المصاب الاليم ، وانتشرت شائعات تقول ان للانكليز يدا في الحادث ، كان عاقبتها مقتل القنصل الانكليزي في الموصل على يد المتظاهرين الثائرين^(٢) • ودل هذا على ان أي سوء أو ضرر يقع في البلاد كان يعزى الى تحريكات الانكليز ودسائسهم •

المشرق العربي ما بين الحربين

(١٩٢٠ - ١٩٣٩)

أقطار الهلال الخصيب

النزعات القومية والاتجاهات العربية

٢ - ديار الشام :

الاتجاهات السياسية والنزعات القومية في سورية :

كان القوميون العرب في سورية الطبيعية اول من حمل لواء الفكرة العربية في العالم العربي ، فقد شكلوا الجمعيات السرية قبل الحرب العالمية الاولى ، وساهموا في المعادلات العربية البريطانية ، ومنحوا الحركة العربية شهداءها ، وزودوا جيشها بكثير من الضباط والجنود . وفي أثناء العهد الفيصلي ، كانت تلك الفكرة تراود أذهان السوريين على أساس انهم يؤلفون جزءا من أمة عربية متميزة بمقومات اساسية تؤهلها للنهوض وللوحدة ، ولمجاعة ارقى امم الارض حضارة . فكان همهم موزعا بين مشاكل وطنهم المحلي - سورية - وبين مشاكل الوطن العربي الكبير . وأنظارهم كانت ترقب بلهفة وقلق ما يجد من احداث على أرضه : تتجاوب بالفرح قلوبهم في حالة انتصاف اخوانهم في بلد شقيق من الطغيان الاجنبي ، وتخفق بالاشفاق والهلع عليهم اذا ألت بديارهم نازلة او وقع عليهم ظلم ، وعندئذ تثور المظاهرات الصاخبة وتعم الدعوة للتطوع والبذل . لقد كانت دمشق قبلة انظار العرب ، وصدى صوت الوطنيين فيها كان يسمع حالا في الحواضر المجاورة ، حتى ان سير الاحوال في

العراق كان يتوقف على مجراها في الشام^(١) .

ولما نشبت ثورة العراق في ربيع عام ١٩٢٠ على الانكليز ، تألفت في دمشق لجنة خاصة للإشراف على الثورة ، واجراء الاستعدادات اللازمة لانجاحها . وكان من ذلك ان توترت العلاقات بين بريطانية والحكومة العربية الموقتة^(٢) . بل ان اول قوة وطنية عراقية أضرمت نار تلك الثورة ، خرجت من مدينة دير الزور السورية^(٣) . وعلى الرغم من ذلك الانقسام الاقليمي المؤسف الذي حل بجمعية العهد ، وهي منظمة قومية شاملة تستهدف وحدة العرب واستقلالهم ، فان انشطارتها الى شطرين عام ١٩١٨ سوري وعراقي ، لم يوقف التعاون بينهما ، اذ سيطلب السوريون من لجنة الاستفتاء الامريكية (١٩١٩) الاستقلال للعراق ، وسيطالبون باتحاد سياسي اقتصادي معه بعد اعلان استقلاله في دمشق (آذار ١٩٢٠) .

على ان انهيار حكم فيصل ، وقد كان معقد أمل وموئل رجاء ، فرط عقد القوميين ولم يتيسر لهم جو ملائم يماثله في التضامن والاجتماع ، فالتحق اكثرهم ببلدانهم . وما أسرع ما اندمجوا في مشاكلها وتياراتها المحلية ، حيث طفقوا من جديد يعملون للتخلص من أسياد اليوم وحلفاء الامس . أما من خرج منهم الى ضفاف الدجلة ، فقد حصلوا معهم فكرتهم وأشاعوها في الوقت الذي جلس فيصل على عرش العراق . ومن جديد تبدأ الآمال الاتحادية العربية بالتبلور حول فيصل ، فينتقل مركز الثقل العربي من دمشق الى بغداد ، وتستبدل عاصمة العباسيين القديمة بعاصمة الامويين التي أصابها الكسوف ، واتجه السوريون بانظارهم الى فيصل العراق ، ولبثوا ينتظرون الترياق من العراق ، واصبح هدفهم في الدرجة الاولى هو التخلص من الاتتداب الفرنسي ، والظفر باستقلال سورية الموحدة ، بما فيها البقاع والاقضية التي ألحقت بجبل لبنان رغم ارادة أهلها^(٤) . لان نوال الاستقلال والوحدة

(١) لودر نفس المصدر ص ٦٩ .

(٢) العسكري نفس المصدر ص ٢٧ .

(٣) العسكري ص ٦٩ .

(٤) عبد الرحمن الكيالي : « رد الكلة الوطنية » ص ٥ .

السوريين كانا في نظرهم جد ضروريين كمرحلة في الطريق الى الاتحاد العربي المقبل . وعلى الرغم من هذا الاتجاه الاقليمي ^(١) الظاهر الذي يرمي الى التحرر من الاحتلال الاجنبي أولا ، فان المواطف العربية والمشاعر القومية كانت تبدو في شتى المناسبات ، تعبر عن ارادة السوريين ورغبتهم في مستقبل يتوفر فيه تقارب أعظم بين أقطار العرب قاصيها ودانيها . وكانت هذه النزعة الاتحادية تتجلى في بيانات اللجان والمؤتمرات ، وفي مناشير الثوار ونداءاتهم ، وفي برامج الوطنيين ومواثيق التكتلات الشعبية المختلفة . ولنزد هذا شرحا .

نشأت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في القاهرة (١٩٢١) بفضل جهود فريق من الوطنيين الذين كرهوا تعسف الفرنسيين في سورية فخرجوا منها واستقروا في مصر لمواصلة العمل القومي . وفي شهر آب عام ١٩٢١ عقدت اللجنة اجتمعا في جنيف مقر عصبة الامم ، اشترك فيه ممثلون عن حزب الاتحاد السوري ، والمؤتمر الفلسطيني ، ومجلس الادارة اللبناني ، وحزب الاستقلال العربي ، واللجنة الفلسطينية بمصر ، والجمعيات العربية في الامريكتين . وتلخص مطالب المؤتمر من العصبة في : الاعتراف باستقلال وسيادة سورية الطبيعية بما فيها فلسطين ولبنان ، وفي الاعتراف بحق هذه البلاد بان تتحد معا من جهة ، وان تؤلف مع باقي الاقطار العربية اتحادا فيدراليا من جهة أخرى ^(٢) .

وفي سورية ما أراح الوطنيين فرسة وما كفوا عن مناوأتها . وما قلل من روعة جهادهم في سبيل القضية العربية الكبرى انصرافهم لمداواة جراح وطنهم المحلي ، وسعيهم الحثيث لادراك الوحدة السورية الشاملة .

(١) والمطالب الاخرى هي : الغاء الانتداب حالا وجلاء الفرنسيين والانكليز عن سورية ولبنان وفلسطين والغاء تصريح بلفور المتعلق بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

(٢) في العهد الفيصلي كان حزب الاستقلال العربي ، اقوى حزب في المنطقة الشرفية ، بطلب الاستقلال لسوريه والعراق والحجاز ونجد ، وتوحيد هذه الحكومات في امبراطورية واسعة براسها ملك الحجاز . وحزب الانحاد السوري الذي تلخص موله واهدافه بدستور سورية للسوريين . وحزب ثالث موال لانتداب فرسة على سورية .

ان الاثر العميق الذي تركته ايام الدولة العربية في نفوس شعب سورية العربي لم يسمح للفرنسيين بتنفيذ جميع اهدافهم فلم يتمكنوا من محو الوعي القومي العربي الذي كان يستبد بنفوس الناس ، فاضطروا الى مجازاة الرأي العام ، والتظاهر بالاعتدال في توجيه التعليم وادارته .

ان مقالة المسيو Victor Bérard يمكن الاستشهاد بها للكشف عن مدى عمق الشعور العربي وبعد غوره في سورية . قال : « عندما وصلنا سورية (١٩٢١) وجدنا ان الفكرة العربية راسخة في كل مكان ومتجسدة في شخص فيصل . وفيصل مضي من سورية ، ولكن الفكرة بقيت فيها حية في نفوس الافراد ، وفي منازل الاسرة ، تهيمن على المحادثات والمناقشات السرية بين الناس (١) .

ولما قدم «اسراي» الى بيروت وذهبت وفود من سورية تبلغه امانى البلاد ومطالبها كانت الوحدة السورية تشكل حجر الزاوية فيها . ولقد سعت سلطة الاحتلال لبث بذور التفرقة واشاعة الروح الانفصالية بين الاقاليم السورية وبين الطوائف الدينية ، فما افلحت في مسعاها بدليل انفجار الثورات في جبل العلويين نفسه (ثورة صالح العلي ١٩١٩ - ١٩٢١) وفي جبل الدروز . ومن جبل الدروز ، امتدت الثورة واتسمت مؤلفة الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) . وكان

(١) Discours au Sénat au 9 Avril 1921, Rabbath, op. cit. , p. 41

ان فكرة توحيد القطرين السوري والعراقي في ظل عرش واحد ظهرت ، على ما يذكر امين سعيد للمرة الاولى في سنة ١٩٣١ ، على اثر زبارة رسمية قام بها فيصل لباريس حيث تباحث مع بعض المسؤولين في هذا الشأن . على ان انشاء الجمهورية السورية في حزيران ١٩٣٢ شغل الناس عنها موقتا ولم يلبث الرأي العام ان ادرك ان الجمهورية الجديدة انما هي العوبة بيد الفرنسيين ، لا تخلف عن الحكومات الاخرى التي انشاوها سابقا .

وقد لقيت الدعاية لانحاد القطرين في هذه الفترة تاييدا كبيرا فوضعت في دمشق وحمص وحماء وحلب وبيروت وطرابلس وجبلة وصيدا وصور وجبل عامل ، مضابط يطلب موقعوها وحدة سورية والعراق . وفعل ذلك السوريون في القاهرة ، فسلم باسمهم امين سعيد مضبطة الى الملك فصل حين مروره بالقاهرة . الثورة العربية الكبرى ٣ : ٥٧٨ .

قائدها سلطان الاطرش قد أكد بنداؤه الى مواطنيه الثوار على وحدة سورية (١) وعروبتها واستقلالها . ان الصيغة العربية ظهرت بوضوح ابان هذه الثورة . فالاناشيد الوطنية واسماء المعارك والالوية والاعلام والقطعات الثائرة كانت أسماء عربية مستوحاة من التاريخ العربي (٢) .

ولا تكاد نقات الشعراء والكتاب ، وخطب رجال السياسة ومشاعر الافراد تخلو من البكاء على الملك الضائع ، وعلى الشهداء العرب ، وعلى فلسطين العربية الشهيدة ، وتدعوا الى مقاومة الاستعمار وتوحيد الاقطار العربية (٣) .

ولما توفي فيصل العراق وهو يستشفى في برن ، (ايلول ١٩٣٣) كان لصدى الفجيعة في الديار السورية رنة أمى عميق ، فأقيمت المآتم تخللتها المراثي الحزينة (٤) تنبي عن الخطب الجلل ، وتشير الى الميراث الثقيل الذي تركه لخليفته غازي في تحرير العرب ولم شعئهم والنهوض بهم .

وسنرى في بحث العراق واتجاهاته السياسية ان فيصلا كان يعمل لبلاده كما كان يعمل لسورية . . ولطالما قدم اليه الزعماء السوريون مضابط التوكيل والدعوات للمفاوضة باسمهم في الخارج (٥) . وكانوا يتصورون ان الوحدة العربية يجب ان تتحقق أولا في اتحاد سورية والعراق . وما أصم فيصل أذنيه عن سماع هذه الدعوات ، بل انه بحث مع بعض رجالات العرب السوريين ومع بعض رجالات الغرب في أوربة موضوع هذا الاتحاد (٦) . وغني عن البيان ان هذا المشروع ما كان

(١) نعتي دائما بالوحدة السورية : وحدة البلاد السورية كما اصطلح على تحديدها أيام الانتداب بالإضافة الى المناطق التي ألحق بمتصرفية جبل لبنان .

(٢) Rabbath, op. cit. , p. 39

(٣) انظر امجد الطرابلسي « شعر الحماسة والعروبة في بلاد الشام » القاهرة ١٩٥٧

(٤) تراجع مطالع المراثي في كتاب انيس المقدسي « العوامل الفعالة في الادب العربي الحديث » ص ١١١ ، ونجيب الريس « نضال » ص ١٠٧ - ١١١ .

(٥) أمين سعيد « السورة العربية الكبرى » ٣ : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

(٦) الوحدة العربية ١ ص ٦ .

ليروق مطلقا للسياسة الفرنسية في سورية ، وان تظاهرات بالاهتمام به وبالاصفاء اليه بين الفينة والفينة دون ان تقدم على شيء يتعدى شرب الانتخاب . وكان عيب بعض الوطنيين عهدئذ انهم اخذوا ذلك جدا وصدقوا به . بينما كان اهتمامها بالمشروع دعابة مرة ، اذ لمحت به شبح دميصة جديدة تحيك خيوطها انكلترة ، لتعود بها الى سورية بعد ان خرجت منها مكرهة ^(١) وهي تردد : « سأعرف كيف اجعل سورية تشمئز من فرنسة ، وفرنسة تشمئز من سورية » ^(٢) . على ان موضوع الاتحاد السوري العراقي لم يطو بوقاة فيصل ، وانما سيبحث من جديد على يد ساسة العراق بعد ذلك ، كما سنرى في حينه .

وفي الحق ان غلبة النزعة الاتحادية في سورية وبروزها على النزعة الاقليمية لا يحتاج الى دليل . وليس يمكننا هنا ان نستعرض برامج الاحزاب والهيئات الشعبية المختلفة لنرى فيها ما يؤيد قولنا ^(٣) . وانما نكتفي بأن نشير الى ظهور عصبة العمل القومي عام (١٩٣٣) والى اهدافها المرسومة لسيادة العرب واستقلالهم ووحدتهم الشاملة ، ولعلها كانت اول محاولة لارساء اسس تنظيم حزبي لا على الشعور والعاطفة فحسب ، وانما على نظريات مدروسة منسقة ترمي الى القضاء على النعرات الاقليمية في الاقطار العربية ، والى اقامة صرح الحركة على قاعدة شعبية عملية تنظم شباب العرب وتوجههم . ولقد هاجمت العصبة المعاهدة السورية الفرنسية (١٩٣٦) التي لم تبرم ، لانها لا تحقق امانا في البلاد ، ولانها تعزل سورية عن الاقطار العربية وتباعد بينها وبينهم .

(١) مذكرات الدكتور عبد الرحمن شهنار ص ٤ .

(٢) Gontaut Biron, « Comment La France S'est Installée en Syrie » p. 70.

(٣) اصدرت الكتلة الوطنية ميثاقا في غمرة الالم على وفاة الزعيم هنانو ، نص على تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الترك من كل اجنبي ، وجمع اراضيها المجزأة في دولة واحدة ، ورفض وعد بلفور ، والسعى لاتحاد الاقطار العربية . ومنظمة الشباب الوطني السوري نص برنامجها على تحرير سورية الطبيعية وتوحيدها ، والعمل في سبيل تقارب البلاد العربية واتحادها . وقد ابدى عداءه للسياسة الاقليمية العائله : سورية للسوريين . والهيئة الشعبية كان شعارها العمل للوحدة السورية الشاملة ، والسعي لجعل سورية عضوة في الاتحاد العربي المنتظر .

أما موقف سورية من فلسطين حيث كان المستقبل مظلماً لا يشير بخير ، فكان ينسجم مع موقف المعونة والتأييد لعرب فلسطين الذي اتخذته الاقطار العربية . ولقد اشترك كثير من المجاهدين السوريين في معارك فلسطين ضد الصهيونية وانصارها الانكليز ، وتابع الرأي العام احداثها بكل اتباه وعطف ، وصب جام غضبه على السياسة الاستعمارية عدوة العرب . وفي مطلع عام ١٩٣٧ ، انعقد مؤتمر بلودان لبحث القضية الفلسطينية ، واشترك فيه رجالات من معظم البلاد العربية .

وكانت نزعة الوحدة العربية تتجلى في الحفلات والمهرجانات ، لتكريم ادباء وشعراء الاقطار العربية الشقيقة^(١) كشوقي وحافظ (مصر) والزهاوي (العراق) ، وفي حفلات التآيين التي اقامها السوريون لرثاء المنفلوطي وحافظ وشوقي (مصر) والالوسي (العراق) .

ويشير الشعر في تكريم حافظ وشوقي الى الاتجاه الاقليمي الفرعوني الذي ظهر في مصر مهددا بفصم عرى العروبة بين مصر وشقيقاتها ، ويشفق على مصر منها ، ولكنه يعبر عن ثقته بعروبة مصر القائمة على اللغة والتاريخ ، لانها باعثة اليقظة في الشرق ، ومهد النهضة اللغوية والادبية، وكفاحها يجعلها جديرة بقيادة الكفاح العربي . ولم ينس الشعر ان يصور البلبلة السياسية في مصر والخلاف الناشب بين قادة حركتها .

وكان المهرجان الثقافي يتحول دائما الى مناسبة قومية ، كما حدث عندما تحول المهرجان الثقافي الالفى لابي الطيب المتنبي الى مظاهرة قومية رائعة (٢٣ تموز ١٩٣٦) ، وذلك عندما بعث المعاني القومية التي جالت في ذهن ابي الطيب يوم

(١) يقول شفيق جبري في حفلة تكريم احمد شوقي في دار المجمع العلمي العربي بدمشق (١٠ آب ١٩٢٥) :

من عهد عمرو من يحل عقابها ؟	تلك الاواصر لم تزل معقولة
لو مثلت كان الهوى تمثالها	في الغوطين الى الكنانة نزعة
حتى تجول على السنين مجالها	كهفان تضطرب العروبة فيهما
ونبت دمشق فقطعت اوصالها	واذا الشدائد بالكنانة احدثت
بثرت ربوع الغوطين شمالها	لو تشتكى مصر اذى بشمالها

أبصر سيف العجم مسلطا على رقاب العرب ، الذين أصبحوا غرباء في بلادهم بتخاذلهم وتشتتهم •

وفي الفترة التي مضت بين إبرام المعاهدة السورية الفرنسية من الجانب السوري ، وبين اندلاع الحرب العالمية الثانية ، ظل السوريون يتفاءلون بمستقبل أفضل يؤمن لهم تحقيق أهداف القومية العربية في اجراء تقارب اعظم مع الدول العربية^(١) • ولكن فرنسا احبطت فكرة الغاء الانتداب وقضت على جمهورية المعاهدة ، وضيق الخناق على الحكومة السورية والشعب ، وحكمت البلاد حكما مباشرا ، وفرضت سياسته استعمارية مكشوفة عن طريق اثارة النعرة الدينية والعنصرية والحزبية بين صفوف الشعب ، لاشغاله بنفسه والهائه عن مواصلة النضال • وقابل الرأي العام هذه السياسة بسخط مكبوت عندما تارت الحرب العالمية الثانية • وما انقضى العام الاول من هذه الحرب حتى انهارت فرنسا ، وهذا ادى الى سنوح ظروف مغايرة تماما ، سيعمل فيها السوريون واللبنانيون ، بعد لأي ، على تحقيق اهدافهم الوطنية المحلية ، وجزء يسير من مرامهم القومية الكبرى •

• • •

النزعات القومية والاتجاهات العربية في لبنان :

في لبنان ، حيث تتعقد المشكلة الطائفية ونغدو شائكة ، تختلف الاتجاهات والنزعات السياسية فيه عن سورية ، لا لان المسألة الطائفية في سورية كانت اقل نسوا ووضوحا فحسب ، بل لان الطوائف الدينية فيها كافة كانت ترنو الى الوحدة السورية ثم الى الوحدة العربية^(٢) •

(١) كان من اهم العاملين من اجل الوحدة العربية الزعيم الدكتور عبد الرحمن شهبندر • كتب في عدد تشرين الثاني ١٩٣٦ من الهلال عن مستقبل البلدان العربية يقول : « فاستقلال العالم العربي استقلالا منفردا محليا كما تبدو بوادره في هذه الايام ينتهى ان عاجلا او آجلا الى نظام عصبة امم شرقية عربية مؤلفة من بلدانه ، ويشته التعاون الوثيق بينها على قدر التمار التي تقتطعها من هذا النظام ، ولا سيما متى أصبحت حوزتها الدولية مضعونة بحمايته ونحت رعايته من الصولات الاستعمارية التي بصولها الغرب للسلطة السياسية والاقتصادية » •

(٢) Mme Gaulis, « La question Arabe » pp. 168 - 169

ان ما تستمت به الطوائف الدينية المسيحية خاصة في ظل العثمانيين من وضع خاص جعلها تعتاد على معيشة مستقلة نوعا داخل الوطن العربي بين الاكثرية المسلمة من سكانه . ولكن الريية والتوجس من المحيط الاسلامي بفعل دسائس الفرنسيين كانا يتوزعان ابناء تلك الاقليات ، فيتوزع ولاؤهم بين الطائفة التي ينتمون اليها ، وبين الوطن الذين يعيشون فيه . وعلى الرغم من ان عددا من المسيحيين ابناء تلك الطوائف كان اتجاهاهم عربيا قوميا ، اذ عملوا على احياء التراث الفكري العربي ، وبعث روائع اللغة والآداب ، وبث الدعوة الى التذكير بالماضي المجيد ، غير ان هذا الاتجاه القومي لم يطمئن قلوب اكثرية المثقفين المسيحيين . فما آمنوا الا بأن القومية العربية ستار يخفي وراءه سلطان الاسلام ، ليبدد منافعهم وسيادتهم المكتسبة ، ويجعلهم اقلية مهينة الجناح .

ان وجود طائفة نصرانية مارونية في لبنان تتمركز في الجبل خاصة ، وطائفة كاثوليكية ، كان ما يعرقل الحركة العربية في لبنان ، ومن المعلوم ان فرنسا كان لها اطماع في بلاد الشام منذ القرن السابع عشر . وعندما حصلت على امتيازات تجارية وثقافية وبحرية من الدولة العثمانية ، ادعت لنفسها حق حماية الكاثوليك في الشرق ، وخاصة في بلاد الشام ، لانها تضم اكبر الكتل الكاثوليكية . ومعلوم أيضا ان الارساليات التبشيرية الفرنسية كانت تعلم في معاهدها تاريخ فرنسا ولغتها ، وبث أفكارها المسومة في نفوس من يقبل عليها من الموارنة والكاثوليك ، وتنفرهم من الفكرة العربية ، مما جعل جبهة المتعلمين في هذه المدارس يناهضون العرب والعروبة ، ويدعون الى ايجاد كيان لبناني مستقل تحت حماية فرنسا .

وعندما تقدمت فبالق الثورة عام ١٩١٨ الى بيروت ، ورفعت العلم العربي على الدوائر الرسمية ، امتعض الموارنة والكاثوليك ، ولم تهدأ مخاوفهم الا حينما استبدلت القوات الفرنسية بالقوات البريطانية على طول الساحل السوري ، وذهب وفد برئاسة البطريرك الماروني الى باريس عام ١٩١٩ لتدعيم علاقات المودة بين فرنسا والموارنة ، والالاحاح على الحكومة الفرنسية كي توجد كيانا لبنانيا يقع تحت اشرافها ، ورحب كليمنصو باقتراحات البطريرك وتبودلت الخطب المؤيدة لذلك .

وعندما وقف فيصل امام مؤتمر الصلح يطالب باستقلال بلدان آسية العربية

وحدثها ، بما فيها جبل لبنان ، سارع وفد آخر من الموارنة الى باريس ، وعارض مطالب فيصل بايعاز من الفرنسيين ، وطالب باشراف فرنسة على لبنان ، وانتقد وضع لبنان تحت الادارة « البدوية » للحجاز^(١) .

وعندما جاءت فرنسة منتدبة لدولتي المشرق ، سلكت مع سورية سياسة تستهدف اضعاف معقل المقاومة العربية « المسلم » ، وسلكت مع لبنان سياسة ترمي الى تعزيز ما حسبته حصن التعاون « المسيحي » . وبادرت الى خلق دولة لبنان الكبير ، وأقامت على حكمه طبقة من المتنفذين الموالين ، شعارهم المحافظة على الوضع الراهن الاقليمي ، والاعتزاز باستقلال لبنان الذي « يفضل الموت جوعا في ظل صخوره على ان يكون تابعا لدمشق »^(٢) وشجع الاحتلال الخلاقات الطائفية لمصلحته ، فعادت نعمتها الى جبل لبنان بأشد ما كانت في عهد الترك العشائين .

ولجأت السلطة الفرنسية الى تدابير خبيثة ، فأشاعت بين صفوف طائفتي الشيعة والدروز ان الفكرة العربية من خلق المسلمين السنين ، وان نجاحها سيقضي على مصالحهم وامتيازاتهم ، ويسحو شخصيتهم وتقاليدهم التي لا يصونها الا كيان طائفي لبناني .

وكان من الطبيعي ان تجد هذه الدعوة الهدامة صدى بين بعض قادة الطوائف الاسلامية السالفة الذكر في لبنان ، لانها تتماشى مع اهوائهم وترضي اطماعهم ، حتى ان جانبا من المسلمين السنين والشيعة والدروز الذين كانوا من انصار الفكرة العربية والوحدة العربية ، أوقفوا نشاطهم في سبيلها .

(١) انظر : Lloyd George « The Truth about The Peace Treaties » Vol. II p. 1050.

(٢) كلمة بطريرك الموارنة : وكان قد طلب في مؤتمر الصلح ان تحكم فرنسة لبنان ، (اودر ص ١٨٩ الترجمة العربية) . لم يكن في لبنان منظمة رسمية تنطق باسمه سوى مجلس الادارة والبطريرك الماروني ، وجمعية الاتحاد اللبناني ومركزها في مصر . ومطالب اللبنانيين المسيحيين تلخص من كتابي « في سبيل لبنان » : ليوسف السودا ، و « لبنان بعد الحرب » لاوغست باشا اديب . والرجلان بطلان الاستقلال اللبتان ، واعادته الى حدوده الطبيعية المزعومة بحماية فرنسة .

وتسكنت السلطة الفرنسية من صبح لبنان بصيغة الطائفة المارونية ذات الاكثية
العديية بين الطوائف ، مما ادى الى تسعيم النزعة الاقليية الطائفية التي كانت من
أسوأ فعال الاحتلال الفرنسي ، واشدها نكاية وتهديما للفكرة العربية ولاي تقارب
مع البلاد العربية الشقيقة .

وامعانا في تثبيت التجزئة التي فرضها الاحتلال على البلاد السورية ، فقد أيد
حركات بعض المثقفين في لبنان ، الذين كانوا من أوساط معينة ، معظمها من خريجي
المعاهد اليسوعية من المسيحيين الحاقدين على العروبة والاسلام ، او الخائفين منها ،
وبضمنها القليل من المسلمين المستائين من شرور الطائفية المستفحلة^(١) . من هذه
الحركات ما اتخذ مظهرا ثقافيا فكريا : كقول بثقافة البحر الابيض المتوسط المباشرة
للثقافة والحضارة العربية . وكالدعوة الى انفصال لبنان « الفينيقي » عن البلاد
العربية ، والى بحث اللغة العامية واتخاذها أداة للكتابة . أيدت فرنسا جاهدة هذه
الحركات وتلك الدعوات ، وبثت هذه المغالطات والسموم المتنوعة متلفعة بجلباب
البحوث العلمية والتاريخية والثقافية .

ومن هذه الحركات ما اتخذ مظهرا سياسيا كالحركة القومية السورية الاجتماعية
التي تناهض صراحة الحركة القومية العربية الجامعة ، لانها تعتبر ان شعب سورية
الطبيعية يؤلف أمة منفصلة تماما ، ومختلفة تماما عن الامة العربية^(٢) ، فالامتان
المذكورتان ، وان اشتركتا بصلة واهية من القربى هي صلة اللغة ، لكن هذا لا يبرر
ولا يوجب على « الامة السورية » ان تربط مصيرها بمجلة الامة العربية . وقد
استهدفت هذه الحركة تقوية التباعد بين أقطار الوطن العربي ، واعاقة تعاونها ،
وقد لاقت بعض النجاح في لبنان خاصة . أما الدعوة الفينيقية ، فلا تستحق النقاش
الطويل ، لانها كالدعوة الفرعونية في مصر لم تلق الا نجاحا محدودا بدأ بالزوال .

وهناك رابطه البحر الابيض المتوسط التي عمل الفرنسيون في لبنان على نشرها ،

(١) انظر Hourani, op. cit. , pp. 128 - 135 للاطلاع على آراء الاقليات الدينية
بحصوص موقعهم من العروبة ومن الغرب الاوربي .

(٢) هذه النظرية قديمة روج لها من قبل الاب لامنس اليسوعي في كتابه سورية ،
انظر ساطع الحصري « العروبة بين دعائها ومعارضتها » ، بيروت ١٩٥٤ .

تماما كما سمعوا في المغرب العربي لاقضاء أهله عن فكرة العروبة بقولهم : « لا علاقة بينكم وبين العرب ، أتم من شعوب البحر الابيض المتوسط ، مثلنا » (١) .

وفي منتصف الثلاثينات نشأ التنظيم الحزبي في لبنان ، وتركز حول شخصين هما بشارة الخوري واميل اده ، شكل الخوري ما دعي بالكتلة الدستورية وهدفها الدفاع عن الدستور ، وظهورها أدى الى نشأة حزب اميل اده الذي عرف باسم الكتلة الوطنية أو الكتلة الادية ، وهدفها الدفاع عن لبنان في حدوده الحاضرة وصيانة استقلاله .

وفي عام ١٩٣٧ أعلن بشارة الخوري ان الوقت قد حان كي يتعاون لبنان الى أقصى حد مع البلاد العربية ، وان على لبنان ان يعتبرها شقيقاته وشريكاته في النضال ضد الاستعمار ، والوصول الى الحرية والاستقلال . أما اميل اده فقد رد على هذه المبادرة ، وأعلن ان الشعب اللبناني هو من نسل الشعب القديم الفينيقي الذي أسهم في الحضارة العالمية . ولم يرحب اده بالفكرة القائلة ان اللبنانيين عرب ، وانما آمنت كئلته بقومية لبنانية ذات كيان خاص ، وطابع لبناني متميز ، تخشى عليه من أي وحدة أو اتحاد أو مجرد تقارب عربي (٢) .

وابان عام ١٩٣٧ نشأت منظمتان في لبنان أصبحتا حزبين سياسيين ، المنظمة الاولى هي منظمة النجادة ، والثانية هي منظمة الكتائب ، الاولى تمسك بالفكرة العربية وتشجب النزعة المحلية والانزالية ، وتقبل ان تعمل من أجل اتحاد البلدان العربية ، على ان يقوم كل بلد عربي بتصرف شؤونه الداخلية بنفسه . والثانية هي منظمة تمثل الانزالية الضيقة ، وشعارها « الله والوطن والاسرة » ، وسياستها قائمة على الاعتقاد بان لبنان حقيقة جغرافية وتاريخية وطبيعية ، وانه يجب ان يبقى كذلك . وهي تستهدف خلق وعي لبناني بين جيل الناشئين ، وترفض أي تهديد لاستقلال

(١) فكرة رابطة البحر المتوسط لا تستند الى اساس علمي صحيح . انظر مناقشة هذه الدعاية السياسية وتفنيدها في ساطع الحصري « آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة » ص ٤٤ - ٦١ .

(٢) نبيه امين فارس : هذا العالم العربي ص ١٠٢ .

لبنان ، سواء كان ذلك عن طريق الوحدة والاتحاد او حتى التضامن والحلف^(١) .

وفي عام ١٩٣٦ نشأ في لبنان فرع لحزب عصبة العمل القومي الذي كان مركزه دمشق ، ونادى بوجوب اندماج لبنان في وحدة عربية . ويظهر انه طرأ على مبادئ فرع العصبة في لبنان بعض التغيير ؛ ذلك ان الفرع قبل ما هو أقل من الوحدة العربية الكاملة ، وذلك عندما أذاع في بيان له في ١ آذار سنة ١٩٣٩ ، ان العصبة تعتبر لبنان بكيانه الجغرافي الحاضر قطرا عربيا مستقلا ، وتعتبر اللبنانيين كافة اخوة ومواطنين ، لا فاضل فيهم ولا مفضل الا بالمواهب والاعمال الوطنية المشرفة . ولا تعترف بأكثرية او أقلية في لبنان الا من الناحية السياسية ، لانها لا تقوم على اساس ديني او مذهبي او عائلي ولانها تنظر الى اللبنانيين كشعب واحد . . . مجتمع ممتزج لا يعنينا أمر عقائده الدينية . فاللبنانيون في نظرها لبنانيون ، وليسوا مسلمين ومسيحيين^(٢) .

وصرحت في بيان آخر في ٣ نيسان ١٩٣٩ : « لقد صرحنا غير مرة - ونحن

(١) Ziadeh, « Syria & Lebanon » p. 201

(٢) يذكر علي ناصر الدين رئيس فرع العصبة في لبنان ان الفرع لاقى مقاومة من رجال السلطة وانه عام ١٩٣٨ تبين للعصبة بعد تجارب عديدة ودروس وابحاث ان فكرة معينة تتعلق بلبنان ، الذي كان القوميون العرب العارفون المخلصون في كل مكان ، يرون فيه اقليما من اهلهم ديار الشام ، تستحق ان تدرس . وان هذه الفكرة قد تجمع اللبنانيين على صعيد واحد ، وتتجه بهم الاتجاه الصحيح . وقد أوحى للعصبة بهذه الفكرة عوامل عديدة كان في مقدمتها التطور الذي بدأ يظهر في تفكير بعض اللبنانيين بشأن قومية اهل لبنان وعروبتهم ؛ فقد طغت يومذاك الى حد ما ، على اقلام الكتاب والسنة بعض الناس عبارة : لبنان وطن عربي مستقل وكان هؤلاء انفسهم الى عهد غير بعيد من ذلك اليوم يشكرون لكل ما هو عربي ، وينفرون من كل من يجاهر بأنه عربي ، ويستقبلون الغرب بوجوههم وعقولهم ومواطنهم بلا احتياط . اما الفكرة فهي مماثلة القائلين بكيان لبنان في قولهم واعتباره قطرا عربيا قائما بنفسه وليس جزءا من قطر ، على ان يجارينا المتنكرون للعرب والعروبة في العمل لتحرير لبنان من الاجنبي ، واستقلاله على اساس ان اهل عرب وليسوا فينيقيين ولا من بقايا الشعوب المنقرضة على سواحل هذا البحر الابيض ، ولتوجيهه وجهة الشرق العربي وتقريبه من الاقطار العربية الشقيقة . وقد اقتنع رجال العصبة بصواب فكرتهم فنشروها ودعوا اليها غير مباليين بالمقاومة (مجلة العروة الوثقى - عدد خاص بالاحزاب السياسية في البلاد العربية - نيسان ، ص ٧٠ - ٧١)

لبنانيون أصلاء - تصريحات شخصية وحزبية ، ان العصبة تعتبر لبنان بكيانه الجغرافي الحاضر قطرا عربيا له ما لغيره من الاقطار العربية ، الحق التام في الحرية والاستقلال ، وان العصبة التي تعتبر الاقطار العربية كلها وطن لكل عربي ، تريد ان تجعل من لبنان الحلقة الذهبية في سلسلة هذه الاقطار (١) .

وبهنا ان نقرر هنا ان النزعة الاقليمية الاتصالية اصبحت حقيقة واقعة في لبنان في ما بين الحربين ، تقاوم النزعة الاتحادية العربية التي تعتنقها سورية . لقد اضطرت هاتان النزعتان في دولتي المشرق ؛ فالاولى تغذيها فرنسا وتدعمها مخاوف الطوائف واطماعها ، والثانية تغذيها جهود الوطنيين السوريين ، على وهنها ، ومن ورائهم غالبية فئات المسلمين في لبنان ، وبعض المسيحيين وخاصة من الروم الارثوذكس .

وفي الحق ان طوائف المسلمين في لبنان ، الذين كان شعورهم بالعروبة قويا ، والذين يؤلفون نصف سكانه تقريبا ، ما كفوا عن اظهار عدائهم الصريح وتحديهم للحكومة اللبنانية والسلطة الفرنسية التي اقامتها . ويصعب على الباحث ان يحصي عدد العرائض والمطالبات التي قدموها ، والتي تبدو فيها صراحة ، نزعتهم العربية في الاتحاد مع سورية ، وربط مصيرهم بمصيرها ، كما كان قبل انشاء دولة لبنان الكبير (١٩٢٠) . ورفض المسلمون ان يعتبروا انفسهم لبنانيين ، فاضطرت السلطات ان تمنحهم بطاقات شخصية خاصة لا تحمل اسم لبنان الكبير ، وملأت دعوتهم للوحدة السورية أجواء المناطق التي الحقت بلبنان ، أثناء الثورة السورية الكبرى . وعندما أقبل المجلس التمثيلي النيابي على وضع دستور لبنان عام ١٩٢٦ ، رأى النواب المسلمون في اقرار الدستور تدشين ادماجهم النهائي في لبنان ، فطلبوا من عصبة الامم ان تؤلف من المناطق التي يمثلونها والمقطعة من سورية دولة مستقلة مرتبطة باتحاد لا مركزي مع لبنان القديم وسورية (٢) . وفي مؤتمر الوحدة السورية المنعقد في دمشق (١٩٢٨) ، طلب حزب الاتحاد السوري الذي يضم زعماء الحركة العربية

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) برقية عمر الداعوق الى سكرتير عصبة الامم بهذا المعنى ، انظر الارمنازي سورية من الاحتلال الى الجلاء ص ٤٨ .

في لبنان ، وعلى رأسهم رياض الصلح « وحدة سورية دون لبنان الصغير »^(١) ، وطلبوا أيضا ان يحتوي الدستور على فقرة للتعبير عن هذه الامة ، وقد تم ذلك عندما وضعت مسودة الدستور السوري ، وكانت المادة (١٢) تنص على ذلك . وقبل عقد المعاهدة مع فرنسا (١٩٣٦) طالب مؤتمر مدن الساحل والاقضية الاربعة، المفوض السامي الفرنسي بالوحدة السورية الشاملة^(٢) . وتسبب القوم بأمانهم ، وقامت مظاهرات السخط العنيف ضد الحكومة اللبنانية ، فتصدت هذه لها وقابلتها بعنف أيضا ، وجعلت كلمة الوحدة السورية تقود صاحبها الى السجن فورا . . .

تري هل سيظل التفكير السياسي لدى اللبنانيين على هذا النحو ، بعد ان رزحوا تحت حكم فرنسا ما يقارب خمسة عشر عاما ، رأوا خلالها جهازا اداريا مفككا ، وموازن الحكم مختلة ، والعمل الانشائي فاسدا ، والجو السياسي مضطربا بالخصومة والموجدة بين الاحزاب ؟ لقد تساءل بعض المفكرين اللبنانيين عن ذلك الازدهار والرفاه الذي وعدتهم به فرنسا من قبل ، يوم وطئت قدمها أرضهم ، وفتشوا عنه فسا وجدوه ، وانما وجدوا قيود فرنسا موضوعة على جميع مرافق البلاد ، وعلى كافة انظمة الثقافة والتربية الوطنية . وتحقق من كان راجح التفكير من أولئك اللبنانيين ان فرنسا انما ترمي من وراء خلق وطن قومي للاقليات المسيحية في الشرق ان تؤمن مصالحها ، وتدعم نفوذها التجاري والسياسي والاستراتيجي بين شعب محب لفرنسة ، ومعجب « بعبريتها » المتفوقة . وان حمايتها للاقليات ومراعاتها لهم ليست ناجمة عن دافع الدين والانسانية ، وانما عن اطماع غير محدودة ، تجلت في محاولة « فرنسة » البلد ونسف الثقافة الوطنية الاصلية المشتقة من المشاعر العميقة في نفوس اللبنانيين ، والمتراكمة على مر الاجيال المتعاقبة^(٣) . لقد فهم هذا النفر من اللبنانيين الانتداب الفرنسي ، أول ما سمعوا به ، على انه معونة فنية واشراف رفيق يؤدي الى ان يحكم البلد نفسه بنفسه ، بعد فترة قصيرة انتقالية صائرة الى الزوان في اقرب زمن ممكن . ولكن ما شاهدوه من تصرف سلطة الاحتلال ، دل على سعة الهوة بين ما يفهمونه من

(١) Correspondance d'orient, Août, 1928 p. 82.

(٢) كراس مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١ بيروت ١٩٣٦ .

(٣) Elizabeth Monroe « the Mediterranean in Politics » p 77 ff.

الاتتداب وبين ما تفهمه هي منه • وتملك هذا النفر اللبناني سوء الظن شيئا فشيئا ، وأدرك ان سياسة فرق تسد بين طوائف لبنان ، واشاعة سوء التفاهم بين لبنان وبين جاراته العربيات ، لن تؤمن له مستقبلا يشر بالخير ، فما خلدت يوما دولة ظالمة ، بل هاهي ذي المواصف الدولية منذ عام ١٩٣٥ ، تبدو وكأنها تنهيا لتبديل ميزان القوى في شرقي البحر الابيض المتوسط ، فتخرج فرنسا لابرام معاهدتين مع بلدي المشرق ، ثم تتكل عنهما بعد ذلك وتماطل • هل من شك بعد هذا في نواياها السيئة التي تبيتها لهما ؟

ونجرح الحق اذا لم نقل ان ثمة تغييرا طفيفا طرا على تفكير بعض القادة اللبنانيين فجعل موقفهم من النزعة العربية اكثر قربا وفهما من ذي قبل • ويظهر هذا التطور لدى بعض زعماء الموارنة^(١) ، وفيهم بعض أصدقاء فرنسا المعروفين • فقد صرح أحدهم في خطاب له عام ١٩٢٠ : « اننا لا نتمالك ان نتصور وطنيتنا تمام التصور دون ان نجعل لفرنسة فيها مقام الشرف الذي تستحقه^(٢) » ، ثم نرى انه في عام ١٩٣٧ قد صرح بأن « الوحدة العربية هي انشودة لبنان ، ولا يستطيع لبنان ان يعيش حرا مستقلا منفردا بدونها » ولكنه يختم حديثه بتفضيل الاتحاد الذي يحتفظ فيه كل قطر باستقلاله وبشؤونه المحلية « وهذا هو الانسب في بادئ الامر » •

وبدأت تظهر عبارة « لبنان وطن عربي مستقل » في كتابات بعض اللبنانيين وعلى ألسنتهم ؛ فهو يقبلون ان يعتبر لبنان قطرا عربيا قائما بنفسه ، لا جزءا من قطر أو اقطار ، ولكن يلحون على سلامة كيانه واستقلاله •

ولنسرع الى القول بان ما ذكرناه من طروء هذا التبديل الطفيف على التفكير السياسي اللبناني ، لا يعني سيطرة الفكرة العربية على الكتل والجماعات المعادية لها ، فما يزال الحذر والحيطه ملازمين لكل خطوة قد يتخذها لبنان في درب العروبة •

(١) انظر جريدة بيروت ١١ ايلول ١٩٣٥ عن تصريح بطريرك الموارنة لبعض الزعماء السوريين اثناء زيارتهم له عن الروابط المشتركة بين سورية ولبنان ، وصعوبة اقامة حاجز مطلق بينهما •

(٢) جريدة البشير اللبنانية عدد ٢٥١٧ - ١٠ كانون الثاني ١٩٢٠ من تصريح لبشارة الخوري •

وقد لخص الأمير شبيب ارسلان الاتجاهات السياسية العربية في لبنان بكلمات يحسن ايرادها . قال الامير: « فأما لبنان الذي كثيرا ما نسمع الاعتراضات على تلكؤه في الانضمام الى سائر البلاد العربية ، فانه قطر عربي بحث من جهة الثقافة واللغة ، ولكنه ينشطر الى شطرين في منحاها السياسي ، احدهما يتولى الدول الاوربية ، ولا يأمن الا تحت ظل سيادتها ، والآخر ينظر الى الشرق والى العالم العربي ، ولا يأمن الا في حسي العروبة ، وكل من الشطرين مناويء للآخر ، ولكن الرجحان بينهما انما يكون من عمل الزمن الذي اذا ساعد الوحدة العربية وأدخلها في طور الفعل ، لم يتمتع لبنان كله ان يكون من أركانها ؛ وان قصر العرب عن تحقيق امنيتهم هذه ، بقي لبنان على خطته الحاضرة ، وربما حمد (الدول) الاوربية . وبالأجمال ، فليس لعشاق هذا المشروع (الوحدة العربية) اليوم ، ان يجعلوا لبنان من اهدافهم القريبى ، لان وحدة العرب انما تبدأ في مركز قوتها ، ولبنان ليس مركز قوة لها ، وانما هو مركز تردد فيها ؛ القوة تقضي به والعجز يمنع عنه » (١) .

ويجب ان نتظر حلول عام ١٩٤٣ لنرى تبديلا صريحا في وجهة لبنان القومية ، حيث سيختار على نحو ما المشاركة في الحياة العربية ، وفي اهدافها الاتحادية الجامعة ، بعد ان تقوم فيه أول وزارة قومية دستورية . ومنذ هذا الحين سيعمل لبنان للقضية العربية بقدر ما يتيح فهمه لها ، وعلى النحو الذي يتمشى مع ايمان قادته بها .

• • •

الاتجاهات والنزعات القومية في شرقي الاردن :

يشعر الواعون من عرب امارة شرقي الاردن انه لو لم يخلق الانكليز الامارة ، ولو لم تقنطع السياسة الدولية منطقة شرق الاردن من سورية ، لما شعر سكان الامارة بانهم اردنيون ، ولاعتادوا ان يشعروا بانهم عرب سوريون . أما غير الواعين ، وخاصة من أبناء العشائر ، فالسياسة البريطانية عاملتهم بنفس الاسلوب الذي عرضنا لظرف منه في حديثنا عن العراق وعشائره ، وذلك لخلق التناقض المحتوم بين الولاء

(١) شبيب ارسلان - من محاضرة القاها في النادي العربي بدمشق بتاريخ ١٩٣٧/٩/٢٠ ونشرتها مكتبة مرفة بدمشق ، ص ١٠ - ١١ .

القومي الواسع ، الذي يستوجب المشاركة الديمقراطية الفعالة في الحياة السياسية المحلية والعربية ، وبين الولاء القبلي الضيق الذي يؤدي الى اعاقه الوعي القومي بين الشعب والى ابعاده عن المشاركة بالحكم .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت سياسة امير البلد مستوحاة من مبادئ (النهضة العربية) التي ابرزها الحسين الى المجال الدولي بثورته المعروفة ضد الترك . وحين فشل الامير عبد الله في الاستحواذ على عرش العراق ، اتجه مع اعوانه الى شرق الاردن وأعلن عن عزمه على تحرير سورية وطرد الفرنسيين . وقد ترتب على ذلك وعلى طرد فيصل من دمشق ان فيصلا لم يستطع ان ينسى دمشق التي طرده منها الفرنسيون ، وعندما أصبح ملكا على العراق كان من جملة خطته القومية ان يعود الى سورية ويحررها . في حين ان استياء عبد الله من اخيه الذي استحوذ على عرش العراق من دونه ، أوجد في نفسه أيضا توقا الى عرش سورية ؛ وكان يقول : لقد أضاع فيصل مملكة سورية ، وأصبح ورثته على عرش العراق ، فيجب ان تكون سورية لي أنا ، وهذا هو سر حملته الطويلة ومسعاها الدائب لتحقيق حلمه في عرش سورية الكبرى .

فمنذ أن قدم الامير عبد الله الى معان ، صرح بأن هدفه تحرير سورية وطرد الفرنسيين منها ، لولا ان الظروف السياسية يومئذ لم تسمح له بذلك حرصا على التحالف الفرنسي البريطاني . فقتنع الامير بحدود امارته مكرها ، دون ان يغادر حلمه . فلم يترك فرصة تمر الا واهتبلها للاستشهاد بمبادئ الثورة ، وقرارات المؤتمر السوري ، وبالعلم الاردني الذي كان أقره ذلك المؤتمر ، وما رغب الامير في تبديله ، ليثبت ان سورية له وان أمرها لن يتم لغيره أبدا . لقد أفهمه تشرشل في اجتماع القدس ان يبقى في شرق الاردن على وفاق وتفاهم مع بريطانيا ، ومع فرنسا فلا يتحداها . وقال تشرشل ان تم هذا فهو أي تشرشل - يأمل ان تعيد فرنسا النظر في الامر (أمر ملكية الامير على سورية) ويعتقد انه باستطاعته تهنة الامير برجوع الشام الى الهاشيين بعد ستة أشهر (١) .

(١) مذكراتي ص ١٨٠ .

ولما وصل الى الامير نبأ وصول فيصل الى العراق ، وترشيحه للملك ، لم يستطع أن يضبط نفسه ، وانفجر قائلاً : « أيزدان مفرق فيصل بتاج العراق وعبد الله حي يرزق ؟ تلك والله قاصمة الظهر^(١) » . ولكن ثورة السخط هدأت في نفسه ، وحل محلها يقين بصداقة الانكليز ، وبأنها امر لا بد منه لاكتساب عرش كعرش سورية مثلاً ، ولم لا يتبع نصيحة تشرشل ويسعى للتقارب مع السلطات الفرنسية فيها ؟ وسنحت الفرصة لذلك في وصول الجنرال ويغان الى بيروت في أيار ١٩٢٣ ، فأبرق اليه الامير عبد الله : « بلغني بكل سرور خبر وصولكم ، فبادرت للاعراب عن صداقتي وأخلص أمني » . وأجابه ويغان : « أثرت في نفسي تمنياتكم بمناسبة مباشرتي العمل ، أرجو التكرم بقبول فائق احترامي »^(٢) . وتواترت الشائعات في مقر الامير ان الفرنسيين أبرقوا اليه من سورية ، يطلبون منه ارسال مفوض من لدله لمذاكرته في نصب سموه أميراً على سورية (أيار ١٩٢٣) ، وصدق الامير تلك القالة ، وانفق على رسله التي تذهب وتعود بين دمشق وبيروت وعمان مبالغ طائلة ذهبت هباء ، مع الجهود والمبالغ الاخرى ، التي بذلت اثناء الاتصالات التي جرت بين رسله وبين بعض زعماء جبل الدروز . ومهما يكن الامر فقد ظهرت في مناطق الحدود السورية الاردنية بعض الحركات والمسااعي للالتحاق بحكومة شرق الاردن ، وتجلت خصوصاً في منطقتي حوران وجبل الدروز . ولكن الامير عبد الله الذي كان ينقصه عنصر المغامرة ، لم يستطع ان يوجه هذه الحركات ويدعمها بالقوة ويفيد منها ، وانما علق الآمال على رضى الفرنسيين بتعديل حدود الامارة الاردنية ، بحيث يتراجع خط حدود فرنسة في سورية من درعة الى قرية الكسوة جنوب دمشق ، ومعنى هذا ان تلحق منطقتا حوران وجبل الدروز بشرقي الاردن^(٣) . ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل .

(١) الزركلي « عامان » ص ١٤٣ . نار الامير في وجه شقيق الشيخ فؤاد الخطيب عندما قرا على مسامعه بيتاً نظمه اخوه وقال فيه :

تنازل عن عرش العراق تكريماً وافضل من عرش العراق تنازله

(٢) الزركلي « عامان » ص ١٤٨ .

(٣) حنا ابو راشد ، « جبل الدروز » ، ص ١٤٢ .

ان سياسة التقارب والملاينة مع فرنسا في سورية كان يصحبها احيانا من جانب الامير عبد الله ، رجاء ورغبة في وثوب السوريين بفرنسة ، مع افهام الثوار الناقمين من السوريين اللاجئين الى امارته ، فرارا من عسف فرنسا ، بأنه لا يحجم عن مساعدتهم ضدها .

وفي مذكرته التي أرسلها الى حكومة لندن (شباط ١٩٣٦) ، طلب الامير الاتحاد مع سورية ، كخطوة أولى في سبيل الاتحاد العربي^(١) ، وذلك قبل ان يخرج الى العرب بمشروعه الذي سيعرف باسم سورية الكبرى ، في مطلع الحرب العالمية الثانية .

أما علاقات الامير مع أخيه الملك فيصل في العراق ، فيبدو انها كانت ودية ، ولكن بعض الكتاب يسجلون بعض المآخذ على الامير بهذا الخصوص^(٢) . على ان فيصلا الذي كان لورانس يطري مواهبه ورجاحة عقله ، زار عمان (١٩٣٢) وأحيطت زيارته بالكتمان . وهناك استمع الى شكوى الوطنيين بصدد الاحوال الحاضرة في الامارة ، وبصدد آمال الناس وآلامهم . وسمى الملك فيصل للتوفيق بين المعارضة السياسية وبين أخيه الامير عبد الله^(٣) .

ولكن صعوبات اماره شرقي الاردن كانت مع جيرانها السعوديين الذين ما فتؤا منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٤ يغيرون على أراضيها ويتوغلون فيها ، لولا ان الطائرات والمدفعات البريطانية كانت تصدهم^(٤) .

(١) مذكرة الامير عبد الله بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٣٦ ، نشرتها بعض الصحف العربية يومذاك : Rabbath, op. cit. , p. 338 .

(٢) يذكر الزركلي في كتابه « عمان في عمان » ص ١٤٥ ، ١٥١ انه كان للامير عبد الله دعاة وعلماء في العراق ، « حتى قيل ان اتفاقا سيقدر بين الامير والترك - اثناء الثورة الكمالية - لمهاجمة العراق وفيصل فيه » .

(٣) « مجلة العرب » العدد رقم ٥ - ١٩٣٢ - ص ٩ .

(٤) يذكر محمد كرد علي في خطط الشام ٣ : ان « ابن سعود احتج على اعتداء عرب البلقاء على تجار نجد ، وارسل (آب ١٩١٢) قوة هاجمت شرقي الاردن ، ولكن المدرعات الانكليزية تآثرت الوهايين وردتهم ، ثم عادوا ثانية . وذكر بعض الواقفين على

ولا يمكن للامير عبد الله أن ينسى هزيمة جيشه وابادة جنوده في معركة (تربة) عام ١٩١٩ على أيدي الوهابيين ، فلطالما اقضت هذه الكارثة مضجعه ، وأورثته هماً وغماً بعد أن تضاءلت سمعته الحربية على أثرها ، فتأصلت العداوة في نفسه ، وصمم على الثأر من السعوديين ولكن دون جدوى .

وخلقت أسباب جديدة لتغذية النزاع السعودي الاردني ، فإن المنطقة الجنوبية من شرقي الاردن ، وتضم معان وميناء العقبة كانت تابعة للملك حسين في الحجاز . وقبل أن يستولي ابن سعود على الحجاز ، كان الملك علي الذي خلف أباه الملك حسين ، قد تنازل بمعاهدة جدة (حزيران ١٩٢٥) عن هذه المنطقة الجنوبية الى أخيه الامير عبد الله بصفة شخصية ، وبذلك أصبحت العقبة ومعان تابعتين لبلاد شرقي الاردن . ولما تم الامر لابن سعود في الحجاز ونجد طالب بهما ، ولكن عبد الله تمسك بالمعاهدة تدعمه بريطانية . والحقيقة ان هذا التنازل لم يتم الا بناء على رغبتها ، فقد عرفت كيف تستفيد من ابن حليفها القديم الملك علي - وهو في اضعف الامرات - أمام جحافل السعوديين لتضم البلدين الى منطقة نفوذها . ومعلوم ان ميناء العقبة يؤمن لبريطانية مركزاً عسكرياً واقتصادياً عظيماً الهامية ، مما دفعها لادخاله في دائرة نفوذها منذ نهاية الحرب العالمية ، ونجحت في ذلك . ولما خططت الحدود الجديدة بين الطرفين في معاهدة جدة (أيار ١٩٢٧) اعترف ابن سعود بالامر الواقع مؤقتاً ، دون ان يتنازل عن حق مطالبته في تلك المنطقة . ولم يتغير موقفه هذا في معاهدة الصداقة وحسن الجوار التي عقدت بينهما (١٩٣٣) برغبة بريطانية وبوساطتها . وظلت العلاقات بينهما متوترة قائمة على المخاوف والشكوك والاحقاد . وسعى كل منهما لئلا يتقوى خصمه حذر الجولة القادمة . ومن هنا نشأت سياسة المحاور

مجرى السياسة ان الجنيهاً الانكليزية وجدت بكثرة في جيوب الاخوان الوهابيين الذين غزو البلاد للمرة الاولى ، وان حملتهم لم تتقدم نحو الاردن الا بعد زيارة المستر ميلبي لبلاد نجد . لعل الانكليز كانوا يفرون الوهابيين ، احياناً ، بالهجوم على الامارة الهاشمية للوصول الى مآربهم بالضغط عليها ، كما كانوا يفعلون مع مملكة العراق كي يسلم بمطالب بريطانية ، ولايات ان وجود بريطانية ضروري في البلدين ، وان مطالب الوطنيين فيهما يجب ان يكون معتدلاً ، بدليل ان غزوات الوهابيين كانت تتفق زمنياً مع نشوب الامرات السياسية بين الوطنيين في العراق وبين بريطانية .

الداخلية في كيان العرب ، وكان لها أثر كبير في نتائج المباحثات التي ستدور خلال الحرب العالمية الثانية لاجراء تقارب عربي ، وتآليف جبهة متحدة عربية .

لم يقيم في البلاد تنظيم حزبي صحيح في هذه الآونة . الا ان المؤتمرات القومية التي كانت تعقد كل سنة تقريبا فادت بعروبة البلاد منذ المؤتمر الاول الذي عقد في عمان ٢٥ تموز ١٩٢٨ . وجاء في البند الاول من قرارات ذلك المؤتمر ان (امانة شرق الاردن دولة عربية مستقلة) وجاء في قرارات المؤتمر الرابع (١٥ آذار ١٩٣٢) في المادة السابعة ان الاردن يشاطر الامة العربية امانها القومية .

وورد في البند الثالث عشر من قرارات المؤتمر الخامس في عمان (حزيران ١٩٣٣) : « توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الاخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادئ القومية مع السعي لتقرير الاتحاد العربي اللامركزي على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية على ان يحتفظ كل قطر بخصائصه الداخلية وشكل حكومته خاصة » .

والاهداف القومية العربية ، تتجلى بوضوح في تأييد العرب في شرقي الاردن لاقوانهم عرب فلسطين ، وفي رغبتهم في بذل المعونة المادية والمعنوية لهم . يعترف بذلك (كركبرايد) المندوب السامي البريطاني في شرقي الاردن امام لجنة الانتداب الدولية ، فيذكر ان الثوار العرب في فلسطين « حاولوا ان ينقلوا الثورة الى شرقي الاردن دون ان يلاقوا نجاحا يذكر ، لان الامير عبد الله يذل ما في وسعه ليصرف رعاياه من الشعب الاردني عن الاشتراك في الحركة »^(١) . خوفا من سخط بريطانية . وموقف الامير هذا اقنع رؤساء الثورة ان يزعموا سلطته باشمال الاضطرابات المسلحة في بلاد شرقي الاردن . وما كان من نتيجة ذلك كله سوى نفور العرب القوميين من سياسة الامير . ولذلك سيتكرون لمشاريع الاتحاد العربي الجزئي التي سيرزها ابان الحرب الثانية كما سنرى .

• • •

(١) Minutes of the 36th session, p. 94 1939 . يذكر الاستاذ توينبي ان الامير حاول جاهدا ان يقنع زعماء فلسطين العرب بان اساليب العنف والارهاب هي اقل نجاحا من اساليب السلم والتفاهم .

Survey of International Affairs, 1936 p. 736.

الاتجاهات السياسية والتزعات القومية في فلسطين :

يمكن تلخيصها في الفترة ما بين الحربين بان الروح الاقليمية الضيقة ما ظهرت في أهداف عرب فلسطين ، لان الخطر الداهم جعلهم يتجهون دائما الى تعزيز الرابطة العربية الجامعة . لقد كانوا يرقبون بقلق ما يجري حولهم في البلدان الشقيقة : شهدوا مصرع الحكم العربي في دمشق ، وثارت عواطفهم مع ثورة مصر والعراق على الإنكليز ، ومع ثورات سورية على الفرنسيين ، وتشجعوا بإبرام المعاهدة العراقية عام ١٩٢٤ ، واستمدوا منها قوة جديدة لمتابعة الكفاح ، وتطلعوا الى الدولة المستقلة العربية الوحيدة في الحجاز ، وانتظروا منها شيئا ولكن — للأسف — كانت لاهية بمنازعاتها مع جيرانها السعوديين .

ان المسألة الفلسطينية استقطبت الحماس العربي في بلدان العرب ، فظهرت في مجالها وميدانها وحدة الشعور ، وسرعة التجاوب ، ونمو الوعي القومي الجماعي . وعرب فلسطين اعتبروا قضيتهم جزءا من القضية العربية التي تناضل من أجل تحرير أقطارها ووحدتها ، ومن هنا كانت مشاعرهم القومية واضحة أشد الوضوح في كل المناسبات السياسية . وفي اجماعهم على ميثاق فلسطين القومي الذي أقره المؤتمر القومي المنعقد في نابلس (آب ١٩٢٢) وقد أقسم الحضور على مواصلة المساعي لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي والهجرة الصهيونية . كذلك انعقد مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني (كانون الاول ١٩٣١) وجاء في مقرراته « توثيق العلاقات بين الاقطار الشقيقة والعمل للوحدة العربية » . وقد تحول المؤتمر الى حزب منظم عام ١٩٣٢ ، كما تأسس حزب الاستقلال العربي وغايته :

- ١ — استقلال البلاد العربية استقلالا تاما .
 - ٢ — البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .
 - ٣ — فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية .
- ثم تأسس الحزب العربي الفلسطيني (نيسان ١٩٣٥) ونص على « ارتباط فلسطين بالاقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالا تاما » .
- كما تأسس حزب الاصلاح (حزيران ١٩٣٥) ونص على استقلال فلسطين ضمن

الوحدة العربية واعتبار قضية فلسطين من القضية العربية الكبرى • والعمل على تنمية الصلات السياسية بين فلسطين والاقطار العربية •

كذلك نشأ حزب الكتلة الوطنية (تشرين الاول ١٩٣٥) وغايته « السعي للوصول الى استقلال فلسطين السياسي التام والمحافظة على عروبتها ضمن الوحدة العربية » • ان كارثة فلسطين كانت كارثة العرب ؛ فكان ذكرها على لسان الصبي والصبية والفتى والكهل ، وفي منازل الاسرة ، وفي النوادي والجمعيات والاحزاب ، وفي كتب الكتاب ، وثقثات الشعراء والادباء • لقد نبهت عقلاء الامة العربية وزعماءها الى مساوىء السياسة الاقليمية التي سار عليها بعضهم في أعقاب الحرب العالمية الاولى ، فعملوا على مناوأة هذه السياسة واضعين نصب أعينهم هدفا واحدا هو الوحدة العربية الكاملة ، واستقلال أقطارها التام • وشرعوا يثبون فكرتهم بواسطة الصحافة والجمعيات والنوادي ، حتى تم لهم عقد المؤتمر الاسلامي في أواخر عام ١٩٣١ في مدينة القدس ، وهناك تمكنوا من عقد مؤتمر عربي^(١) ووضعوا ميثاقا عربيا ، فكان نواة لبث الفكرة عمليا في سائر البلاد العربية ، وجددوا به عهد الحركة العربية ، وبعثوا أهدافها • واستقر رأي المؤتمرين على الدعوة الى مؤتمر عربي عام للنظر في تنفيذ أحكام الميثاق • وأبدى العراق استعداده لتعضيد المؤتمر ، ورحب بعقده في بغداد برعاية فيصل ، ولكن العراقيين قامت في وجهه من جانب الانكليز ، الذين خوفوا فيصلا ورجاله بان ذلك سيفتح على بلدهم المستقل حديثا باب المشاكل^(٢) • ومع ان فكرة عقد المؤتمر لم تشر ، الا انها كانت خطوة في الاتجاه العربي العام •

ولما انفجرت ثورة ١٩٣٦ ، ودارت رحى معاركها الطاحنة بين العرب والانكليز اشترك فيها السوريون والعراقيون والاردنيون • مما جعلها بحق ثورة عربية كبرى^(٣) •

(١) مجلة العرب العدد ٤ (ايلول ١٩٣٢) •

(٢) محمد عزة دروزة - حول الحركة العربية ، ٣ : ٨٤ •

(٣) يقول الاستاذ توينبي في كتابه : Survey for 1936, op. cit. , p. 740 : ان الثورة العربية في فلسطين كانت فترة بعث وبقظة ؛ فان حوادث ١٩٣٦ في فلسطين قد بثت الحماس والاهتمام في الشرق الاوسط • وتقلت صحيفة المانشستر غارديان في ١٣ تشرين الاول ١٩٣٦ من جريدة الدفاع الفلسطينية ان عرب فلسطين قد اعتبروا جزءا من الفيدرال العربي ، فهم اذن لم يعودوا وحدهم في الميستان •

ولقد سارعت لجان الدفاع عن فلسطين ، التي تشكلت في كل بلد عربي ، لجمع التبرعات وارسالها مع المتطوعة والسلاح لقتال الصهيونيين وحمايتهم . واهتزت البلاد العربية لانباء القمع والبطش ، وارهاب الآمنين العرب ، وحرقت قراهم وتشريدتهم من قبل الانكليز .

ووقفت الشعوب والحكومات وجماعات المفكرين والصحفيين للدفاع عن اخوانهم المجاهدين . وتوجه غازي العراق ويحيى اليمن وابن سعود وعبد الله بنداء حار لايقاف القتال الى ابنائهم عرب فلسطين ^(١) ، ولحل الاضراب الطويل الذي دام ستة أشهر . ولما قدمت لجنة بيل قاطعها العرب في بادئ الامر ، ثم برغبة ملوك وأمراء العرب قابلوها في أواخر ايامها ، بحيث لم يتمكن اعضاء اللجنة من تدقيق الشهادات العربية بالاتقان الذي عالجوا به الشهادات اليهودية والبريطانية . وأخيرا خرجت اللجنة على الناس بمشروع التقسيم كما ذكرنا ، فما وافق عليه العرب ، بينما وجد فيه الامير عبد الله الحل الممكن والعملي لهذه القضية المعقدة ^(٢) وذلك ليصبح ملكا على رقعة أوسع من الارض ، كما صرحت يومئذ الصحف الاجنبية والعربية ^(٣) . ولعله يستبعد ان يكون الانكليز قد تحدثوا الى بعض « اصدقائهم » من زعماء العرب ، عن مشروع دولة عربية تتألف من فلسطين وشرقي الاردن والعراق ، أو من فلسطين وشرقي الاردن ، أو من جزء من فلسطين ، ليضمنوا انشاء كيان يهودي قومي وسط بلاد العرب التي دب فيها ديب اليقظة والتفتح القومي .

وفي سورية ^(٤) وشرقي الاردن وبعض مدن لبنان ، قامت الاضرابات والمظاهرات تشجب مشروع التقسيم ، واستنكرته اليمن كذلك ، وطلب علماء نجد من ابن سعود ان يقوم بصد الخطر الصهيوني عن البلاد المقدسة .

(١) Rabbath; p. cit. , p. 41 .

(٢) دروزة ، نفس المصدر السابق ، ٣ : ١٥٦ .

(٣) صدقة « قضية فلسطين » ص ٢٠٤ وما يليها .

(٤) يعترف (روبر دو كي) مندوب فرنسة امام لجنة الانتداب الدائمة ان السلطة الفرنسية تدخلت اكثر من مرة لمنع تهريب ونقل الاسلحة من سورية الى عرب فلسطين .
Minutes of the 33 rd Session p. 25, 1937.

اما مصر فقد بدأ اهتمامها يتعاظم ، وأكد رئيس وزرائها النحاس انه يواصل البحث مع بريطانيا للدفاع عن عرب فلسطين (١) . وشرعت مصر تتطلع الى العالم العربي وتعنى بشؤونه وتتابع فضال الحركة العربية المشتتة في فلسطين خاصة ، وفي كل قطر عربي ابتلى بالنفوذ الاجنبي عامة . وجدير بالملاحظة ان الشعور والعامل الديني كان له المقام الاول في البذل والتضحية والتأييد الذي قال المسألة الفلسطينية من طرف البلاد العربية عموماً (٢) . وأمام لجنة الانتداب في عصبة الأمم ، دوى صوت مندوب مصر ومندوب العراق ، وأكدوا ان أي عربي ، لا يمكن ان يرضى بالتقسيم لما ينطوي عليه من اخطار على الامة العربية . واعترف رئيس لجنة الانتداب بان « للرأي العام العربي أهمية عظمى في معالجة قضية فلسطين ، وان الحكومة الانكليزية التي لم تبد أي اعتراض على توسط ملوك العرب في وقف الاضراب والثورة ، لا يحق لها ان تحتج على ان تدخل العراق أو مصر في مشكلة اخوانها » . وتساءل عما اذا كانت بريطانيا تستطيع الوقوف في وجه التيار العربي الجارف الذي يطالب باستقلال فلسطين (٣) .

وعقد مؤتمر بلودان في مطلع ايلول ١٩٣٧ ، وتقاطرت الوفود من مصر والعراق ولبنان وشرقي الاردن وفلسطين ، واتخذت مقررات منها عدم تجزئة الوطن العربي ، وفلسطين منه واستنكار التقسيم وانشاء دولة يهودية ، والمطالبة بالغاء الانتداب ، ووقف الهجرة وبيع الاراضي حالا ، ثم اقسام المؤتمر على الميثاق (٤) .

وبرزت الاخوة الدينية الاسلامية الى جانب الاخوة القومية العربية للمشاركة في المشكلة ؛ فعقد المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية في القاهرة (تشرين الاول ١٩٣٨) ، انتصارا لعروبة فلسطين ، حيث اجتمع فيه نواب وشيوخ عديدون من مصر والعراق وسورية ولبنان وفلسطين ، ووفد عن المغرب العربي ، وعن مسلمي

(١) دروزة ، نفس المصدر السابق ، ٣ : ١٦١ .

(٢) هذا القول ينطبق اكثر ما ينطبق على مصر .

(٣) دروزة ، نفس المصدر السابق ، ٣ : ١٦٨ - ١٦٦ .

(٤) كراس مؤتمر بلودان ، ص ١٥٤ .

الهند ، وعن مسلمي يوغوسلافيا (١) . وتبعه عقد المؤتمر النسائي العربي في القاهرة أيضا ، فاجمعت نساء مختلف البلاد العربية على التنديد بالتقسيم ، وحذت حذو المؤتمر البرلماني .

وفي عام ١٩٣٩ اعترفت الحكومة البريطانية باهتمام العرب المتزايد بالمشكلة فدمت ممثلي البلاد العربية كما ذكرنا ، لمؤتمر لندن ، وكان هذا حدثا خطيرا في تاريخ القومية العربية ، اذ اعترف فيه رسميا بحقيقة واقع الشعور العربي ، كما كان مجالا مناسباً للتقارب بين البلاد العربية وللتعاون بين حكوماتها على وجه عملي .

لقد كان لحوادث فلسطين مآثرة شديدة الاهمية في خلق شعور عربي سياسي موحد فكانت أهم عامل يقظ معنى الوحدة العربية في النفوس التي استكافت على السياسة القطرية الانطوائية في أوطانها المحلية ، وكشف عن مساوئ انقسام العرب وضعفهم ، وحض على ضرورة اتحادهم وتماسكهم تجاه قوى الغرب الطامعة .

• • •

الاتجاهات السياسية والنزعات القومية في العراق :

في بلدان الهلال الخصيب الاربعة : سورية وفلسطين وشرقي الاردن والعراق ، الاساس الفكري للحركة القومية العربية واحد ، والروح السائدة فيها هي الروح العربية العامة تفوس في أعماق الناس ، وتستمد جذوتها من نفس النبعة . ومنذ ان انشطرت جمعية العهد العربية الى شطرين سوري وعراقي ، أصبح هدف العهد العراقي : استقلال العراق التام ضمن الوحدة العربية ، ودخل حدوده الطبيعية (٢) .

وفي أوائل عام ١٩١٩ انشئت جمعية حرس الاستقلال السرية ، وهدفت الى استقلال العراق ، على ان تفرغ قصارى جهدها لضم مملكة العراق الى لواء الوحدة

(١) تراجع الخطب والمقررات بالتفصيل في كراس المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية في القاهرة ، (٧ تشرين الاول ١٩٣٨) .

(٢) محمد المهدي البصير المصدر السابق ص ١٠٠ .

العربية (١) . ولكن لم يطل عمر حزب الحرس كثيرا لان السلطة حطته (١٩٢٠) بعد ان تفاقم نزاعه مع حزب العهد الذي كان يرى ان تطلب المعونة الفنية — يومئذ — من انكلترا فحسب ، بينما حزب الحرس ما كان يرى ضرورة لذلك ، بل كان يرجو المعونة من اية دولة كانت سواها . ولما نشبت الثورة العراقية كانت في الحقيقة تمة للثورة العربية الكبرى ، تماما كما كانت الثورة السورية (١٩٢٥) . ومع ذلك فان معظم الاحزاب والجمعيات في عهد الانتداب والاستقلال ، كانت تستهدف توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي (٢) . وهذا لا يعني انصراف العراق عن الفكرة العربية واهدافها ، وانما هو بذلك الموقف ينسجم مع الموقف الذي وقفته سورية في وجوب التخلص من الانتداب أولا ، ومن ثم السير نحو التقارب والاتحاد مع الاقطار العربية الاخرى . والحق انه بعد عام ١٩٣٢ ، ونوال العراق استقلاله ، بدأت الحكومات العراقية المتتابعة تتخذ خطة تتماشى مع رغبة جماهير الشعب في اجراء تقارب وانشاء علاقات اخوية مع اقطار العالم العربي . وقد تجلت مسألة الوحدة العربية في برامج الوزارات المذكورة قبل نهاية الانتداب ، وان لم يكن للمسألة امتياز التقدم على غيرها من المسائل (٣) . ولما كان العراق اسبق البلاد العربية الى الاستقلال ، لذلك غدا مرتعا للقوميين العرب ، واصبح الملاذ الرسمي للفكرة العربية . وتصور القوميون العرب انه سيلعب نفس دور « ييه مونت » أو « بروسية » في خلق الوحدة والاتحاد العربي . ونظر هذا الفريق الى بريطانية فوجدتها تكيد للبلاد ، ولا تعمل شيئا يدعم التعاون الذي نصت عليه المعاهدة العراقية الانكليزية (١٩٣٠) ورأوا ان النظام القائم في العراق ما هو الا بناء اصطناعي خلقتة بريطانية ليلائم مصالحها واغراضها الامبراطورية ، وهو لذلك لا يستحق الحياة والبقاء . والجدير بالحياة والبقاء هو نظام قومي عربي يشكل فيه العراق جزءا من الدولة

(١) محمد المهدي البصير المصدر السابق ص ١٢٨ .

(٢) انظر مناهج جمعية النهضة العراقية والحزب الحر العراقي ، وحزب الامة ، وحزب الاستقلال العراقي وحزب الشعب وحزب العهد العراقي ، وحزب الاخاء الوطني . . في كتاب تاريخ العراق السياسي للحسني ، ج ٣ : ص ٢٤٢ وما يليها .

(٣) Longrigg. « Iraq 1900 to 1950 », p. 228

العربية الموحدة . ان منح بريطانية الاستقلال للعراق ما كان ليرضي نزعة القوميين ؛ لان معظمهم كان يتطلع الى تحرير الاقطار العربية واندماجها في وحدة قومية شاملة ، وذلك بسبب ارتفاع مد الحركة العربية في العراق ، وتقودها الى اذهان الجيل الجديد فيه . وقد عمل على نشر الفكرة العربية نوادي ومنظمات وطنية كنادي المثني (تأسس في بغداد ١٩٣٥) (١) ومنظمة الجوّال ، ومنظمة الفتوة (٢) . . وهكذا كانت النوادي والمنظمات تؤلف القاعدة الشعبية الراسخة التي تشع من حولها الافكار القومية وتصهر ماعداها في بوتقتها العربية . وبعض هذه المنظمات ذو مظهر فاشي أو نازي عسكري ، يمكن النظر اليها على انها تمثل ضربا من ضروب المناوئة للانكليز ، وخطوة في تهيئة الجيل الجديد ليوم الفصل الذي تدعى الامة بكاملها فيه لتحقيق هدف العروبة ، « تلبية لدعوة التاريخ والاسلام والكبرياء القومية والعداء المكنون » نحو النفوذ الغربي . وقد انسجبت أعمال الحكومة العراقية مع هذا الاتجاه الى حد كبير فالعلم الوطني منذ البدء كان عربيا ، وكذا برامج التعليم ، وانشيد الطلبة ، ونظم الادارة . كما وجدت هذه الفكرة العربية لدى طبقات الشعب وطوائفه مجالا رحباً ، فهي توافق الشيعة والسنة على السواء وتبدد كثيرا من الازورار والجفاء الواقع بينهم ، اذ يعتقدون الا قليلا منهم ، بان تحقيق الوحدة العربية هو الضمان الوحيد لصيانة الاستقلال .

وقد أراد فيصل ان يجعل من بغداد مركز العروبة الحديثة ، فأقام مع رجاله حكومة العراق العربية ، لا حكومة العراق فخصب ، والفرق بينهما هام . وموت فيصل لم يوقف سير هذه الحركة العربية الدافقة ، فقد انتقلت الى اذهان رجال السياسة العراقية بدافع من الشعور القومي والمصلحة الاقتصادية والعاطفة الدينية .

ولكن من الواجب ان نذكر أيضا اتجاه الفريق « المعتدل » من سياسة العراق ؛

(١) شرح الدكتور سامي شوكت أحد أعضاء هذا النادي افكار حركة العروبة في كتاب عنوانه « هذه اهدافنا من آمن بها فهو منا » (بغداد ١٩٣٩) ، ودعا فيه الى القوة لبذلها في سبيل تحقيق الوحدة العربية . وقد دعمت الحكومة تعاليمه هذه فأقرت نظام الفتوة وتدريب الشبيبة في المدارس على السلاح .

(٢) انظر نظام الفتوة في الجريدة الرسمية العراقية عدد ١٢٩٩ (١٥ مايو ١٩٤٩)
أو في Oriente Moderno Vol. 20 (April 1940) pp. 157 - 176 .

فهم الى رغبتهم في تحقيق تعاون قريب مع بقية الاقطار العربية ، يدافعون عن سياسة خارجية مستقلة عراقية مستوحاة من ظروف العراق الخاصة الداخلية ، كوجود أقلية مهمة كردية ، ووجود ما يربط العراق بطيفته بريطانية من علاقات عهدية . فهم يرون في معاهدة التحالف (١٩٣٠) حجر الزاوية في الصداقة العراقية البريطانية ، تلك الصداقة التي لا تتضمن في نظرهم تناقضا لازما بين مصالح الطرفين ، بل انها تتضمن تأييد بريطانية للعراق ، حتى فيما يختص بمعوقته لبقية الاقطار العربية الرازحة تحت الحكم الاجنبي . والحق ان فيصلا كان مضطرا للاعتماد على هذه « الصداقة » البريطانية العربية ، وكان يخشى ان يماشي الاتجاه « المتطرف » الاول ، لانه كان في نظره ، يعرض البلاد العراقية لخطر يحدق بها قبل ان يشتد عودها وتقوى للدفاع عن نفسها . ومع هذا فما كان فيصل يؤيد وجوب احتفاظ العراق باستقلاله وعزلته عن شقيقاته العربيات ، واتباع مبدأ الولاء المحلي الاقليمي الذي كان ينادي به بعض المستوزرين ، وذوي النفوذ والمصالح والزعماء ، حفاظا على مراكزهم وامتيازاتهم .

ويمكن الجزم بان فيصلا كان يرنو ببصره دائما الى اتحاد فيدرالي سوري عراقي^(١) ، يجعل لبلاده واجهة بحرية تفتقر الى مثلها ، وتنمي مرافقها الاقتصادية وتبث فيها الحياة . وقد فكر ان الاتحاد العربي العام لا يمكن ان يتم الا بتطور البلاد العربية تدريجيا نحو الاستقلال ، حتى اذا فاته ، فيؤمنذ يمكنها ان تنضم الى الاتحاد الفدرالي المذكور^(٢) . وما كان انصراف فيصل لادارة شؤون العراق لينسيه اخوانه

(١) في عام ١٩٣١ ذاعت فكرة اتحاد العراق وسورية ، وكتبت الاهرام (٣ ديسمبر ١٩٣١) ان فيصلا سيعلم ملكا على سورية ، اما بعد اجراء الانتخابات ودخول سورية العصبة ، او بعد تعديل الدستور السوري .

(٢) ذكر جلال الاورفيلي في كتابه « الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي » (ص ٢١٧ - ٢١٨) . انه جرت مذكرات دبلوماسية عديدة في اوروبا وبغداد ، بصدد ارتباط سورية بالعراق ، بعد ان تعقد فرنسا معاهدة مع سورية مماثلة لمعاهدة العراق مع بريطانيا . وتحدث بعضهم عما اسموه بالعرش السوري وزشحووا له الملك علي ملك الحجاز السابق لسببين : اولهما ان قبول الملك علي للعرش السوري يعني تنازله عن مرثه في الحجاز لابن سعود ، وبهذا تحل مشكلة قومية بين الاسرة الهاشمية والسعودية . ثانيهما : بموافقته على العرش السوري ، تصل سورية للحرية والاستقلال . ولكن المشروع لاقى معارضة شعبية قوية في العراق وفي سورية .

العرب في سورية وفلسطين (١) . وعلى الرغم من انه لم يستطع ان يعمل شيئا سوى تأييد أماني الوطنيين هنالك بذكرات كان يرسلها الى فرنسا وبريطانية ، فانه خطا بالعراق خطوات واسعة في علاقاته مع الدول العربية ، عندما بادر الى الاجتماع بالملك عبد العزيز آل سعود ، ليسبلا ستارا على مآسي الماضي ، وليعلا الوئام والصفاء بين بلديهما ، مما يمهّد للتقارب العربي الذي لا يمكن ان يقوم الا برضى العاهل السعودي القوي . اجتمع العاهلان على ظهر دارعة بريطانية في مياه الخليج العربي ، ودخلا في مفاوضات توصلتا بعدها الى عقد معاهدة صداقة وحسن جوار (١٩٣١) بين العراق والمملكة السعودية ، اشتملت على اعتراف كل من الطرفين بالآخر ، وقبول تبادل التمثيل الخارجي ، والتعهد بمنع الغزو والاعتداء بين العشائر التابعة الى بلديهما ، وتنظيم مسائل الحدود بينهما ليحترم كل أرض صاحبه . والفضل في ابرام المعاهدة ترجع الى كياسة ابن سعود السياسية ، والى الوطنية الواعية للملك فيصل الذي مدّ يده الى ابن سعود قائلا : « كلنا في خدمة الامة العربية (٢) » . وفي عام ١٩٣١ أرسل فيصل وفدا عراقيا برئاسة نوري السعيد الى المملكة السعودية ، والى المملكة اليمنية ، والى الامارة الهاشمية في شرقي الاردن ، توثيقا للرابطة القومية وتعزيزا للصداقة والاخوة العربية . وقد لاقى الوفد في هذه الاقطار ترحيبا وتأييدا ، وأفصح كل من الرؤساء الثلاثة عن عواطفهم الودية ، وأثنوا على جهود الملك فيصل في سبيل الوصول الى تفاهم واتفاق على أسس الوحدة المقبلة للامة العربية (٣) .

(١) ليس فيصل للعراق وحده ، بل هو للعراق والشام وفلسطين ؛ فهناك اهله وهنا عشيرته وهناك قومه ، ومن احق من فيصل بان يتمثل قول الشاعر الحميداني :

(جريدة القبس الدمشقية عدد ١ حزيران ١٩٣٣)

بالشام اهلى وبغداد الهوى وانا بالرقمتين وبالفسطاط اخواني

(٢) ساطع الحصري « المروبة اولا » ص ٤٥ .

(٣) الاورفه لي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

يصور لنا الامير شكيب ارسلان المساعي التي قام بها الملك فيصل لتحقيق الاتحاد والتعارب العربي ، وما بذل من مساعي لازالة الجفاء بينه وبين ابن سعود ، ولابرام تحالف معه . يقول الامير . . فبقينا (الملك فيصل واحسان الجابري وشكيب ارسلان)

ومهما يكن فانه ليس لدى الباحث ما يحمله على الشك في صدق وطنية فيصل ، وفي اندفاعه لتحقيق الاماني القومية . وموت فيصل لم يوقف تيار هذا الاتجاه العربي في العراق ، لان الملك غازي الذي كان محاطا باعوان والده ، تابع هذا الاتجاه ، واقترب من أهداف الفكرة العربية ، وقطع في سبيلها مراحل أبعد مما كان متصورا غداة وفاة

وبعض حاشية الملك فيصل) ثلاثة أيام نتكلم عن القضية العربية ، ونتصفح وجوهها ، وماذا يجب أن نتدرع به لاجل جعلها حقيقة ثابتة في الداخل والخارج ، فاجمعنا على أن الشرط الأول لذلك هو زوال المنافسة بين البيت الهاشمي الحجازي ، والبيت السعودي النجدي وانه من بعد تهديد هذه العقبة ، لا يمنع العرب مانع من أن يسيروا سيرا حثيثا في طريق الوحدة ، وما تفارقنا حتى كتبت الى الملك ابن السعود اروي له جميع ما تقرر بيننا وبين الملك فيصل ، وذكرت له أنه يكون في مصلحة آل سعود ومصلحة العرب اجمعين تناسي تلك الضغينة التي بين البيتين ، واحلال الاخاء محلها ، وقد صادف كتابي هذا هوى في نفس جلالة عبد العزيز ، فافتنع بلزوم التآخي وهذه المحالفة ، ولا سيما أنه لم يكن له ثار عند الملك فيصل واخوته ، وانما كان هؤلاء هم المؤثرون . ولكن الجرائد الوطنية في ذلك الوقت عندما رأت الملك فيصل ارسل وزيره نوري السعيد الى مكة للاتفاق مع ابن السعود ، تسرعت في حكمها بان هذه الحركة انما هي دسياسة انكليزية مقصود بها القضاء على الاستقلال الباقي للعرب ، وهو استقلال ابن سعود ، فلما قامت تلك الضجة حول مشروع التحالف بين ابن سعود وفيصل ، اثار ذلك شبهة في خاطر جلالة الملك عبد العزيز ، فاقترع في محادثاته مع نوري السعيد على بعض المسائل المتعلقة بحسن الجوار بين المملكة العربية السعودية والمملكة العراقية ، ويرجع نوري باشا غير فائز بكل ما اراده الملك فيصل ، فكتب المرحوم الى كاتب هذه الاحرف يقول لي :

الم أقل لك ان مدارك هذه الامة السياسية لا تزال غير ناضجة ، وانهم قد يتلقون مشروعنا هذا على غير وجهه ، ونذهب فيه الظنون كل مذهب ؟ افلا ترى هذه الجلبة القائمة الآن من جراء دعوتنا جارنا ابن سعود الى الاتحاد معنا ؟ ..

ويشير الامير ارسلان بعد ذلك الى ما قيل من صلة انكلترا بموضوع مشروع التحالف بين فيصل وابن سعود ، فيقول : « واوضحت ان هذا الامر الذي كنا بصددده لم يكن فيه شيء من دسائس انكلترا ولا كانت انكلترا من الدول اللائي ترغيب فيه ، وانما هو مشروع قررناه مع الملك فيصل في (انطيب - فرنسة) ، وجعلناه مبدءا للوحدة العربية ، مباشرين العمل فيه على سبيل التجربة ، حتى اذا نجحت تقدمنا منه الى غيره » . ويقول الامير ان الذين كانوا مشبطين للمشروع كانوا يرون بان فصلا لا يمكن ان يأتي بعمل الا اذا اشارت عليه به دولة انكلترا ، وبما ان انكلترا لا يمكن ان تشير

والده .. وكان على يقين من ان الانكليز اعداء الداء للفكرة العربية ، يضعون العراقيل في وجهها ، ويتظاهرون بتأييدها لاكتسابها الى جانبهم ، وربطها بمجملتهم . ويتعمدون وأد الوزارات العراقية ، كي لا تنجز أي مشروع وطني يعود بمنفعة على البلاد ، ويحولون دون وصول ضباط الجيش المعروفين بميولهم القومية العربية الى مركز القيادة ، ويفضلون ان يسيطر على زمام الجيش ضباط اقليميون ينادون بان العراق للعراقيين وينفرون من العاملين للوحدة العربية وخاصة من عرب سورية وفلسطين^(١) ، المتوطنين في العراق ممن قدموا مع الملك فيصل عام ١٩٢١ . وقد تابع غازي خطة والده في تدعيم العلاقات بين العراق وبين الدول العربية المجاورة ، وبخاصة مع ابن سعود ، فقد أبرق له مهنتا بمناسبة توقيع معاهدة الطائف التي ألغت الخصومات بين المملكة السعودية والمملكة اليمنية (١٩٣٤) ؛ ورد ابن سعود عليه في برقية قال فيها « نشكر صاحب الجلالة .. ان هذه الصداقة وهذا الاخاء كانا وسيكونان دوما الهدف الذي سنسعى جهدنا لتحقيقه بين جميع العرب من أجل مصالح دينهم أولا ، ومن أجل رفاهيتهم المشتركة أخيرا ، وسيكون هذا الهدف هدفنا ، وآمل أن تقوم جلالتك مع سائر زعماء العرب بدعني لتحقيقه^(٢) » ، وهذا الكلام واضح جدا . وخطت علاقات العراق الودية مع المملكة السعودية خطوة واسعة أيدت علاقاتها السياسية بنصوص رسمية ، وذلك بعد ظهور نذر خصومة عالمية جديدة في

بمعل يكون فيه خير للعرب اذن فالمشروع الذي يقوم به الآن فيصل ليس فيه خير للعرب ! ! ويثبت ارسال خطأ ذلك الاستنتاج بدليل جهاد فيصل السياسي اكثر من عشر سنوات حتى حصوله على الاعتراف باستقلال العراق . ثم يقول : « وعلى فرض ان الكثيرة لها كلمة في الموضوع فانه غير خاف على احد ان الانكليز بدعائهم المعروف ليس من عادتهم ان يصادموا التيارات القومية التي يرونها جارفة كل ما يعترضها ، ويرون المسير معها انفع وايسر عليهم من مقاومتها بالقوة . وعلى كل حال ، فذلك المشروع العربي البحت ، وهو التحالف بين العراق من جهة والحجاز ونجد من جهة أخرى ، كان فكرة عربية خالصة ، تقرر العمل لاجلها بيننا وبين الملك الفقيه ، والسمي ورائها عند الملك ابن سعود ، لتكون براعة استهلال هذه الوحدة العربية » . الامير شكيب ارسلان « الوحدة العربية » ص (١٥ - ٢٠) .

(١) مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ ص ٦٦ .

(٢) Rabbath, op. cit. , p. 336

أوربة نتيجة غزو ايطالية للحبشة سنة ١٩٣٥ . فافتتحت في بغداد مداوولات ومفاوضات طويلة بين مندوب ابن سعود الشيخ يوسف ياسين ، وبين وزير خارجية العراق نوري السعيد . وأسهم في هذه المباحثات رئيس الوزراء ياسين الهاشمي الذي كان حائزاً على ثقة الملك السعودي . وتوصل الفريقان الى عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف^(١) (نيسان ١٩٣٦) ، بناء على « الروابط الاسلامية والوحدة القومية » . وعلى الرغم من ان هذه المعاهدة تؤلف حلقة دفاعية بين البلدين موجه ضد الاعداء في خارج البلاد وداخلها ، فانها افسحت المجال لاية دولة عربية مستقلة اخرى ان تنضم الى هذا الحلف ، كما نصت على ان الفريقين يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن اليه . وأوفد الملك غازي بعثة الى اليمن حيث وقع الامام يحيى وثيقة الانضمام (نيسان ١٩٣٧)^(٢) .

أما علاقات العراق بالامارة الاردنية فكانت ودية تبودلت خلالها زيارات بين الطرفين ، وان لم تخف الاوساط القومية في العراق سخطها على الامير عبد الله بسبب ما ذكر عن صلاته بالصهيونيين . ومن مصر طلب العراق عددا من المدرسين والمهندسين ورحب بالمعاهدة المصرية البريطانية (١٩٣٦) واعتبرها خطوة في طريق التحرر النهائي .

وكان ثمة تخمر وهيجان في صفوف الجيش ، فان عددا من الضباط شجبوا التجزئة المفروضة على الوطن العربي ، وانتقدوا تقسيمه الى دويلات منفصلة موزعة القوى مشتتة الجهود ، ورأوا في انقسام العرب وانصرافهم الى معالجة مشاكلهم القطرية الاقليمية مرضا وبيلا لا حيلة للوقاية منه الا بتأسيس اتحاد عربي . كذلك اسهمت الصحافة في تنوير الرأي العام عن شؤون القومية ، فقد آزرت جريدة النهضة العراقية الهيئة الوطنية بمصر سنة ١٩٢٨ ، في ضجة الشعب المصري لواد الدستور ، كما برزت في الدفاع عن عروبة فلسطين ، وعن عرب خوزستان . وحفلت جريدة حزب العهد بالمقالات القومية ، ونشرت تعاليم النهضة العربية بزعامة البيت الهاشمي ، وكان لها جولات في تأييد مشروع توحيد المرشدين بين العراق وسورية .

(١) انظر نصها في الوثائق والمعاهدات ص ٣٥٦ - ٣٦٠ .

(٢) انظر نص قرار انضمام اليمن الى معاهدة التحالف العربي بين السعودية والعراق في « تاريخ الوزارات العراقية للحسني » ٤ : ٢٢٧ - ٢٤٠ .

ولما شاهد العراقيون مأساة فلسطين اندفع كثيرون منهم للتطوع والجهاد فيها .
كما ان علاقات اخوية كانت تربط العراق بسورية ، وطالما انتقدت الصحافة العراقية
فرنسة واشادات بعروبة سورية وبجدارتها بالاستقلال . وشجب غازي بشدة
الاستعمار الفرنسي في سورية ، ومطالب الصهيونيين في فلسطين ، وطالب بكل صراحة ،
متحديا مركز بريطانية ومصالحها ، بان تنضم الكويت الى العراق (١) .

وقد كان للموقف النبيل الذي وقفه الملك غازي ورجال حكومته وبرلمانه من
الاضطرابات التي حدثت في سورية ، بسبب موقف الفرنسيين المعادي لامانيها في
السيادة القومية ، ما دفع طلبة الجامعة السورية بدمشق ان يدعوا الى بيعته ملكا
على سورية والعراق متحدين (٢) ، وما ابهج قلوب العاملين للقضية العربية العامة ،
وما فجر عواطف الامتنان في نفوس السوريين . فكانت لوعتهم على وفاة الملك غازي
لا تقل ابدا عن لوعة العراقيين ؛ يبدو ذلك جليا من تحليل النفثات الشعرية التي
ارسلها شعراء الشام في تأبين الملك الراحل الشاب الذي كان يرعى القومية العربية
ويعطف على ابنائها وينافح عن بلادها (٣) .

(١) Longrigg, op. cit. , p. 265.

(٢) انظر قصيدة مصرع الشمس لبديوي الجبل في تأبين غازي في كتاب الشيخ
عبد الواحد الانصاري (ذكرى غازي الاول) ص ٧٢ ومنها :
ليس بين العراق والشام حد هدم الله ما بنوا من حدود
وقصيدة مصرع الصقر لامجد طرابلسي (نشرت في مجلة الرسالة عدد ٣٠٧ ص
١٠٦) ومنها :

يا فقيدا بكى لمصرعه المر	ب بلع ملء الجفون غزير
وحدة العرب كم سهرت تناجي	مما مشوقا لفجرها المنظور
نم فريرا فوحدة العرب سارت	بسناها النجوم كل مسير

(٣) في عام ١٩٣٨ تنقل نوري السعيد وزير الخارجية العراقية السابق بين بيروت
والقاهرة ودمشق . وتباحث في مصر مع الزعيم السوري الدكتور شهبندر ومع عوني
عبد الهادي الزعيم الفلسطيني . واشارت جريدة البلاد العراقية في عدد ١٤ كانون
الثاني ١٩٣٨ ان السياسي العراقي كان يعتزم العمل على تكوين دولة عربية كبرى تضم
العراق وفلسطين وشرق الاردن . وكانت الصحيفة البيروتية Orient قد نشرت في
عدد ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٣١ ان الاتحاد الذي سيكون ملكه فيصلا سيشمل سورية
والعراق وفلسطين وشرق الاردن ، مع اعتراف العراق باستقلال لبنان .

والخلاصة ان العراق بين عامي ١٩٣٠ - ١٩٣٩ كان موئل الفكرة القومية العربية وأمل روادها . وبناء الدولة في هذه الفترة كان في معظمه بناء قوميا عربيا . ان النزعة الاتحادية العربية في العراق برزت في كل مجال تؤيدها جهود العراقيين ملكا وحكومة (١) وشعبا ، يحفزها شعور المسخط على البريطانيين الذين أفسدوا أمر العرب ، وشتموهم في أقطار مصطنعة منفصلة فرضوا تفوذهم عليها ، واستولوا على خيراتها وسلموا فلسطين للاستعمار الصهيوني ، وفي كل مكان من بلاد العرب ، كلمتهم نافذة ومحترمة تضمن لهم العظمة والنمو ، وللعرب الانحطاط والضعف والفرقة .

وبعد ، هل ستكون ثورة العراق عام (١٩٤١) الا نتيجة منطقية للحقد الدفين الذي كان كامئا في نفوس العراقيين على فعال بريطانية منذ أمد طويل ؟ ! وصدى لما كان يتحدث به القوميون العرب من ان الدول الاوربية لن تنسحب من العالم العربي الا بالقوة والعنف ؟ !

سبق ان ألمحنا الى المذكرة الصريحة التي سطرها الملك فيصل عن الوضع العراقي العام ، ونحن فيما يلي سنختار منها ما يساعد على توضيح صعوبة الظروف المحلية التي عمل فيها العراق ورئيسه للفكرة العربية ، وكانت ذات اثر لا يستهان به على الاتجاهات العربية والنزعات القومية فيه . وجرى توزيع هذه المذكرة على بعض من يثق فيهم الملك ، ويطمئن الى آرائهم . جاء في المذكرة :

أولا - « ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والمالية والدينية ، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى منقسمة على بعضها يحتاج ساستها ان يكونوا حكماء مدبرين ، وفي نفس الوقت أقوياء مادة ومعنى ، غير مجلوين لحسيات او اغراض شخصية أو طائفية او متطرفة ، يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معا ، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي ، لا يتقادون الى تأثيرات رجعية او افكار متطرفة تستوجب رد الفعل . »

(١) جريدة البلاد العراقية (١٠ آذار ١٩٣٦) عن كتاب « ذكريات الحفار » (ص

٥٨ - ٥٩) انظر مجلة الرابطة العربية مجلد (٦) جزء ١٤٤ ص ٤٧ .

ثانياً - في العراق أفكار ومنازع متباينة جدا وتنقسم الى اقسام : أولا الشبان المتجددون بما فيهم رجال الحكومة . ثانيا : المتعصبون . ثالثا : السنة ، رابعا : الشيعة ، خامسا : الاكراد ، سادسا : الاقليات غير المسلمة ، سابعا : العشائر ، ثامنا : الشيوخ ، تاسعا : السواد الاعظم المستعد لقبول فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة . ان شبان العراق القائمين بالحكومة وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين يقولون بوجوب عدم الالتفات الى افكار وآراء المتعصبين ، وارباب الافكار القديمة ، لانهم جبلوا على تفكير يرجع هذه الى عصور خلت ، ويقولون بوجوب سوق البلاد الى الامام بدون التفات الى أي رأي كان ، والوصول بالامة الى مستواها اللائق ، وبالعراض عن القيل والقال طالما القانون والنظام والقوة بيد الحكومة ؛ فهي ترغب الجميع على اتباع ما تمليه عليهم . ان عدم المبالاة بالرأي بتاتا مهما كان حقيرا ، خطيئة لا تغتفر . ولو ان بيد الحكومة القوة القاهرة التي تمكنها من تسيير الشعب رغم ارادته لكنت واياهم . . والنقص البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية يضطرني أن أقول ان الحكومة أضعف من الشعب بكثير . ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الامر ؛ ولكنه يوجد في المملكة ما يزيد على مائة الف بندقية يقابلها خمس عشرة الف حكومية . ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه . هذا النقص يجعلني أتبصر وادقق وادعو انظار رجال الدولة ومديري دفة البلاد للتفكير وعدم المغامرة .

ثالثا - العراق ملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم العثماني . وهذه الحكومة تحكم قسما كرديا أكثرية جاهلة ، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها ، بدعوى انها ليست من عنصرهم . وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة ، الا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم وعدم التمرن عليه ، والذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين ، كل ذلك جعل مع الاسف لهذه الاكثرية او الاشخاص الذين لهم مطامع خاصة ، الدينيون منهم وطلاب الوظائف بدون استحقاق والذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد ، يظهرون بانهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة ، ويشوقون هذه

الأكثريّة للتخلي عن الحكم الذي يقولون بأنه سيء بحت . ولا ينكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل . أخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان بقطع النظر عن الاقليات الأخرى المسيحية التي يجب أن لا نهملها ، نظرا الى السياسة الدولية التي لم تزل تشجعها ، للمطالبة بحقوق غير هذه وتلك . وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر كردية وشيعية وسنية لا يريدون الا التخلي عن كل شكل حكومي بالنظر لمنافعهم ومطامع شيوخهم التي تتداعى بوجود الحكومة . تجاه هذه الكتل البشرية المختلفة ، والمطامع والمشارب المملوءة بالدسائس ، حكومة مشكلة من شبان مندفعين أكثرهم متهم بأنهم سنيون او غير متدينين أو أنهم عرب ، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم ولا يريدون ان يعترفوا بما يتهمون به ولا بوجود تلك الفوارق وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها ؛ يعتقدون بأنهم أقوى من هذا المجموع والدسائس التي تحرك هذا المجموع ، غير مباليين بنظرات السخرية التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين هم على علم بمبلغ قواهم . أخشى أن أتهم بالمبالغة ولكنه من واجبي ألا أدع شيئا يخامرني ، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا الا نفر قليل ممن يعلمون وجائبهم ومسؤولياتهم . ولا أربغ أن أبرر موقف الأكثريّة الجاهلة من الشيعة والقل ما سمعته الوف المرات ، وسمعه غيري من الذين يلقون في أذهان أولئك البسطاء من الأقوال التي تهيجهم وتثير ضغائنهم ، ان الضرائب على الشيعي ، والموت على الشيعي ، والمناصب للسني ، ما الذي هو للشيعي ، حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها ، ويضربون الامثلة على ذلك مما لا لزوم لذكرها .

أقول على سبيل المثال ذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون . وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الاسلامية ينتمون بمجموعهم على من لا يحترمها . وهناك دسائس آثورية وكلدانية ويزيدية ، والتعصب للفرقة بين هؤلاء الجهلاء توهن قوى الحكومة تجاه البسطاء . كما ان العقول البدوية والنفوذ العشائري الذي للشيوخ ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة ، كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع تشتبك في هذا الصعيد وتصطدم وتعكر صفو البلاد وسكونها ؛ فاذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية حكيمة ردها من الزمن ، حتى تستقر البلاد وتزول هذه الفوارق الوطنية الصادقة ، وتحل

محل التعصب المذهبي والديني هذه الوطنية التي سوف لا تكون الا بجهود متبادية وبسوق مستمر من جانب الحكومة ، بنزاهة كاملة ، فالموقف خطر . وفي هذا الصدد أقول وقلبي ملآن أسمى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد ، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أي فكرة وطنية متشعبة بتقاليد وابطال دينية لا تجمع بينهم جامعة ، سماعون للسوء ، ميالون للنفوضى ، مستعدون دائما للانتفاض على أي حكومة كانت، ونحن نريد والحالة هذه ان تشكل من هذه الكتل شعبا نهذه وندرجه ونعلمه . ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب ان يعلم أيضا الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين وهذا التشكيل .

وتتابع المذكرة شرحها للخطة التي وضعها الملك لمعالجة هذه الحالة وانجاحها ، وأهمها : تدعيم قوة الجيش ، واحترام التقاليد والشعائر الدينية لكافة الطوائف الاسلامية ، ووجوب تطمين سكان العراق بانهم سيستركون فعلا في خدمات الدولة مع أهل بغداد والموصل بصورة متساوية ، وبذلك تزول تهمة « الحكومة السنية أو العربية » كما يقول اصحاب الاغراض من اكراد وشيعة . وان لا يترك المجال للأحزاب المصطنعة والصحف والاشخاص ليقوموا بانتقادات غير معقولة وتشويه الحقائق وتضليل الشعب . وتختتم المذكرة بقولها : « وانه لمن المخزي والمضحك المبكي معا ان نقوم بتشيد أبنية ضخمة بمصاريف باهظة ، وطرق معبدة بملايين الروبيات ، ولا ننسى الاختلاسات ، وتصرف اموال هذه الامة المسكينة التي لم تشاهد معملا يصنع لها شيئا من حاجياتها . واني أحب ان أرى معملا ينسج القطن بدلا من دار حكومة ، وأود أن أرى معملا للزجاج بدلا من قصر ملكي » .

شبه الجزيرة العربية

التطورات السياسية والنزعات القومية

١ - أهم الأحداث السياسية في المملكة العربية السعودية حتى ١٩٣٩ :

منذ أن قام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود بمغامرته المدهشة التي استولى بها على الرياض في مطلع عام ١٩٠٢ ، تمر الامارة الوهابية السعودية بمرحلتين : أولاهما المرحلة السابقة للحرب العالمية الاولى وما وقع خلالها من حوادث خطيرة . وثانيتهما المرحلة التي تنتهي بتغلب عبد العزيز على الحجاز وطرد الاشراف منها .

أما العلاقات بين امارات الجزيرة العربية في ذلك العهد فيمكن اجمالها بما يلي : ماكان بين نجد وجبل شمر من عداوة . ماكان من رغبة شيخ الكويت مبارك في توسيع نفوذه الى الداخل قليلا . ما نهض به الشريف حسين في الحجاز ليكون صاحب الامر في الجزيرة كلها . ويهمنا خاصة ان نعرض لعلاقات ابن سعود مع الشريف حسين التي كان تتيجتها خروج الحجاز من ايدي الهاشميين .

نصب الترك العثمانيون الشريف حسينا أميرا على مكة المكرمة عام ١٩٠٨ ، بعد أن أصاب فرع أسرته نفي واعتقال من جانبهم ، فاتجهت سياسته الى عرقلة امتداد الخط الحديدي الى مكة بعد ان وصل الى المدينة المنورة ، كما استخدمته الدولة في قتال الادريسي صاحب عسير ليستنى لها اخمد حركة الامام يحيى في اليمن . و انتصر

الحسين في حرب الادريسي وعاد الى الحجاز ، ثم تحرك عام ١٩٠٩ (١٣٢٨ هـ) شرقا نحو اراضي كان يتنازع على ملكيتها مع اماره نجد ، وتمكن من القبض على أخ لعبد العزيز هو الامير سعد ودعى ابن سعود لافتدائه بثمن هو قبوله الاعتراف بالسيادة العثمانية ودفع جزية اسمية عن ادارته منطقة القصيم الواقعة بين شمر والحجاز . واضطر ابن سعود ان يوقع صك الفداء ، ولكن لم ينفذ منه شيئا .

ولم يلبث ابن سعود ان غزا قبائل المنتفق وظهر قرب البصرة والزيير . وأيا كان الحافز الذي دفعه الى هذه المظاهرة في نفس الوقت الذي كان يغلي مرجل الغضب في نفوس الترك ، من جراء انتشار الحركة القومية العربية في سورية والعراق بعد ثورة سنة ١٩٠٨ ، فقد وافق على الانسحاب اثر مقابلته لمبعوث والي البصرة ، ولوفد يمثل أهالي الزيير . وعندئذ بدت للترك ضرورة استمالة ابن سعود المتزايد النفوذ الى جانبهم ، لعله يعدل كفة الحركة القومية العربية المتاخمة لحدوده ، فعهدوا الى والي البصرة سليمان شفيق باشا كي يتصل بابن سعود ليتعرف على آرائه بخصوص مستقبل العلاقات بين الترك والعرب في الدولة العثمانية ، وأغلب الظن ان الوالي قصد بالعرب عرب الجزيرة الذين ليس للدولة سلطان كبير عليهم .

كانت اجابة ابن سعود واضحة وصريحة عندما قال : « أكتفى الترك بكولهم حكاما دون ان يحققوا شيئا من مسؤولية الحاكم لمصلحة ورفاه رعيته » (١) . والمسؤولية عن سوء العلاقات بين العرب والدولة العثمانية تقع على عاتق الدولة ؛ لانها لم تسع حتى الآن الى وضع العلاقة بينها وبينهم على اساس الاختيار والحرية . ولذا اقترح على الحكومة العثمانية ان تدعو الى مؤتمر يحضره رؤساء العرب كلهم ، كبيرهم وصغيرهم ويمقد في بلد لا سيادة فيه ولا نفوذ للحكومة العثمانية ، لتكون لهم حرية المذاكرة ، والغرض من المؤتمر احلال التفاهم وايجاد الصداقة بين العرب والحكومة . وفي رأي ابن سعود هنالك حلان لمستقبل العلاقات بين الترك والعرب :

١ - ان توضع البلاد العربية تحت رئاسة حاكم منتخب من تلك البلاد .

٢ - ان تستمر هذه الوحدات السياسية القائمة تحت حكمها منفصلة ومستقلة

(١) Philby : « Saudi Arabia », pp. 259 - 60

اداريا ، وان تحدد الحدود بوضوح بين تلك الوحدات العربية المنفصلة بواسطة الدولة ، وفي كلتا الحالتين ، السيادة والاشراف على الاراضي العربية سيقيان في عهد الدولة العثمانية التي تكون مسؤولة عن تنظيم شؤون الدفاع ، وعن توجيه السياسة الخارجية ، ويساهم العرب في جميع التكاليف . وعلى اساس هذا الحل ، يمكن لمنافع الطرفين ان تتفق ضد أي معتد خارجي ، وبذلك يحل الوداد والصداقة بين العرب والترك محل الخصام والشقاق . يقول الريحاني ان والي البصرة استحسن هذا الرأي ، فارسل به الى الآستانة . ولكن اولي الامر هناك استنكروه وسفهوه قائلين : يريد ابن سعود ان يجمع كلمة العرب بواسطتنا ولخير نفسه^(١) . وارتأى الباب العالي ان يقلم أظافر المغامر العربي النجدي في فرصة هدوء قادمة . أدرك ابن سعود ان أذن الترك صماء عن سماع مثل هذه الدعوة الاصلاحية ، فاتجه نحو السلطات البريطانية في الخليج العربي لعلها تعضده ضد كيد المعتدين .

أما بريطانيا فكانت آمنة على مصالحها تسير وفق مراميها في الخليج ، وهي لا تود ان تزج بنفسها في مشاكل الصحراء ، حتى اذا فاتحها الامير برغبته في التعاقد معها على معاهدة حماية كذلك التي نالها أمير الكويت ، رفضت ، لانها لم تكن متأكدة ان صيانة مصالحها تقتضي منها التوغل في بر الجزيرة العربية . حسبها ان عينها الساهرة لا تغفل عن سواحل الخليج ، وان اهتمامها منصرف ايضا الى اليمن والحجاز ، لوقوعهما على البحر الاحمر في الطريق الى قناة السويس والبحر الابيض المتوسط من ناحية ، ولضمان اداء فريضة الحج للملايين من رعاياها من ناحية أخرى . وأمر آخر يمنع بريطانيا من التعاقد مع ابن سعود هو انها لا تريد ان تخيف الدولة العثمانية بتوثيق علاقات بريطانية جديدة مع امارات اخرى خلاف امارات الخليج . والحكومة البريطانية تعلم جيدا ان الدولة العثمانية على الرغم من ضعفها وتفككها ، ما زالت تحسب لها السياسة الاوربية كل حساب ، ولا سبيل الى المفاضلة بينها وبين هذا الامير الوهابي المضامر .

(١) أمين الريحاني : « تاريخ نجد الحديث وملحقاته » ص ١٨٢ - ١٨٣ (الطبعة

الاولى ، صادر بيروت ١٩٢٨) .

أما ابن سعود فيتلخص موقفه عام ١٩١٠ فيما يلي : الاعداء من شمر والعراق والحجاز يحيطون بامارته ، والترك يرابطون في اقليم الحسا فيحرمون امارته من الاتصال بساحل الخليج الذي تعتمد عليه نجد في حياتها وتجارتها . والانكليز يرابطون على طول الساحل من الكويت حتى مسقط . ويبقى ابن سعود منبوذا في الصحراء نهبا لهجوم اعداء له يظهرون الترك عليه . ليس هذا فحسب ، بل هنالك مصدر آخر من مصادر تقلقل مركزه هو ان معظم اعتماده في القتال كان على العنصر البدوي ، والبدو بحكم عادتهم يهبون خفافا ويتحمسون ، غير انهم سرعان ما يسأمون ويتشتتون والحرب دائرة .

وهنا تتضح سياسة ابن سعود الحكيمة في معالجة خطر تكوين هذا المجتمع الصحراوي الذي كان قادرا على عمل عظيم ، لو وجد على رأسه شخصية قوية تحفز به بدافع عظيم أيضا . وفي نظره لا تستطيع رابطة ما ان تؤدي الى تماسك العناصر المختلفة المشغولة بالولاء الضيق المحدود ، دون الوطنية الواسعة والروح العامة ، الا ان تكون رابطة الدين والدعوة الوهابية . ولهذا عمل ابن سعود على بعث وهابي آخر ، وارسل الوفود والمبشرين الى القبائل . . وكانت الاخوة الجديدة ، وكان الاخوان الوهابيون ، واصبح الولاء للدعوة فوق الولاء للقبيلة وللشيرة . وانتظم هؤلاء الاخوان في مستعمرات^(١) أو هجر تقوم كل منها حول بئر ومسجد . وعلى هذا الاساس الاجتماعي نشأت القرى ليزرع البدو وتستقر القبائل تدريجيا ، ويصبح لها وطن تذود عنه ، وعندئذ يمكن الاطمئنان اليهم اذ يدعوهم للحرب في سبيل اعلاء كلمة الله . وقد كان للاخوان فضل على نجاح ابن سعود ، وان كانوا احيانا مصدر متاعب له عندما تصطدم الاتفاقات الدولية التي يبرمها مع معتقداتهم .

وفي نهاية عام ١٩١٢ كان ابن سعود سيد نجد يرنو ببصره نحو الاحساء ويتهيأ لاقتحامها . وفي الواقع استولى على الهفوف ، وابتحرت الحامية التركية عائدة الى بلادها . ولما كانت الدولة العثمانية مشغولة في ولاياتها العربية وفي البلقان ، فقد بدا لها ان تفاوض ابن سعود ليكتفي بإدارة الاحساء تحت سيادتها . وتمت المفاوضة

(١) تسمى هذه المستعمرات أو القرى بالهجر ، وكانت اول هجرة بنيت هي هجرة الارطاوية عام ١٩١٢ .

بواسطة السيد طالب النقيب في البصرة ، ولكن في الوقت نفسه كانت الدولة تحرض عليه اعداءه وتمدهم بالسلاح والمال لمحاربته . ولم يخف على ابن سعود دقة مركزه ، فبادر لقبول الاعتراف بتنفيذ السلطان العثماني . تعهد بذلك شفويا للسيد طالب النقيب ^(١) مقابل ان تمدد تركيا بالمال والسلاح الكافين لتوطيد الامن في هذه المنطقة الساحلية ، التي كانت بمحاصيلها الزراعية ومواردها البعيرية أغلى جوهرة في تاج امارته . ولكن شيئا من هذا لم يتحقق ، لان الحرب العالمية الاولى نشبت بين تركيا وبريطانية في كانون اول سنة ١٩١٤ ، وزالت آمال الترك باستعادة الاحساء . وقبل نشوب الحرب بدأت بريطانيا تحصى بوجود ابن سعود ، فارسلت له وكيلها السياسي في الكويت الكاتبين (شكسبير) فمر على الرياض للتعرف به ، وكانت لدى شكسبير معلومات ذات أهمية خطيرة عن تطورات سياسية لم يفض بها الى ابن سعود لانها تهمه بالذات ، وما علم بحقيقتها الا عام ١٩٣٠ ؛ ذلك ان بريطانيا كانت آنئذ تفاوض الدولة العثمانية لتنظيم علاقاتها معها فيما يخص الجزيرة العربية . تناولت المباحثات مسألة تخطيط الحدود في منطقة الخليج العربي ، وافترضت ان الاحساء لا تزال تابعة الى تركيا . والاعجب من ذلك انه بينما كانت المفاوضات بين الطرفين تتقدم ، كان (شكسبير) يبادل ابن سعود مشاعر الصداقة والمودة في الرياض . ولم يكذ (شكسبير) يصل الى السويس ، حتى كانت بريطانيا والدولة العثمانية قد وقعتا معاهدة آذار ١٩١٤ ، وصودق عليها في أوائل تموز ، وتقضي بأن يقتسم الطرفان اراضي الجزيرة العربية . وذلك برسم خط مستقيم بين شبه جزيرة قطر ويخترق الصحراء ليصل الى عدن ، فشمال هذا الخط يكون من نصيب تركيا ، ويحتوي ليس فقط على الاحساء ، وانما يضم نجدا نفسها . وجنوب هذا الخط يكون من نصيب بريطانيا . ولكن نشوب الحرب قلب هذه الاوضاع التعاقدية ، وغدا مقصد بريطانيا ان تؤلب اعداء الدولة العثمانية عليها ما استطاعت الى ذلك سبيلا . فأرسلت شكسبير الى ابن سعود ليرعى مصالحها في الرياض ، غير أنه قتل في معركة (جراب) التي دارت رحاها بين شمر ونجد بينما كان يوجه نار المدفع

(١) الريحاني : نفس المصدر السابق ص ١٩٣ .

الوحيد لدى الوهابيين نحو اعدائهم آل الرشيد (١) . واخذ الانكليز يعيشون عن حلفاء بين أمراء الجزيرة العربية . أما الامام يحيى فقد أعلن حياده ، وأما الادريسي فدخل مع الانكليز في حلف عام ١٩١٥ . أما ابن الرشيد فقد انضم الى الترك ، خير معين ضد عدوه ابن سعود .

وتباينت آراء الساسة الانكليز فيمن ينصبونه زعيما يقود العرب ضد الترك ، فكانت حكومة سلا في الهند ترى ترشيح ابن سعود القوي للرئاسة ، بينما كان لورانس ورجال المكتب العربي البريطاني القاهرة يرون ضالتهم في شخص حسين . وقد نجحوا ، ولا يصعب علينا ان نفهم دوافع اهتمام بريطانيا بالحجاز واسباب اثارها الشريف حسين ، فالحجاز قلة العالم الاسلامي ، والابقاء على الصلات الطيبة مع الشريف حسين أمر ضروري لاجل تيسير فريضة الحج لرعاياها المسلمين ، فضلا عن ان البحر الاحمر يؤلف واجهة الحجاز العربية كما رأينا ، وفيه قواعد بحرية يصح ان تفس الطرق العالمية للمواصلات . على عكس نجد فهي فيما عدا اقليم الاحساء معزولة عن البحر ، ويمكن لبريطانية ان تستغني عن معونة الامارة التي تملك الاحساء بمعونة حليفاتها على الخليج العربي . هذا الى ان مقام الاشراف في العالم الاسلامي والعربي ملحوظ وكريم ، بينما سمعة الوهابيين مدموغة بالقسوة والعنف . وأحسن ابن سعود ان انكلترة تريد منه ان يقوم بنشاط محلي عربي صرف ، يستهدف مناوشة ابن الرشيد صديق العثمانيين . كما تود منه ان لا يضايق محمياتها الواقعة على الخليج ، دور محلي لا يؤثر الا من بعيد في مجرى الحوادث الخارجية العالمية . أما سياسة انكلترة مع الشريف فكانت تتجه الى ان يترأس حركة لا تقتصر على الحجاز فقط ، وانما تشمل العالم العربي الآسيوي العثماني لمناوئة الدولة

(١) أجلت وفاة شكسبير لبضعة أشهر الاتفاق الذي اعترفت بريطانيا به في معاهدة القطيف (دارين) نهاية عام ١٩١٥ بأن « النجد والحسا والقطيف والجبيل وما يليها وحدودها ، هي من ممالك ابن سعود وممالك اجداده السابقين » ، والتي تعهد فيها ابن سعود ألا يدخل في مكاتبات أو اتفاقات مع أية دولة أخرى ، وعلى أن يتبع مشورة بريطانيا بشرط أن لا تكون ضارة بمصالحه الخاصة ، كما يتعهد بأن يتجنب التعدي والمداخلة في شؤون الكويت والبحرين وقطر وعمان الساحل الذين هم تحت حماه برطانية . وستبقى معاهدة القطيف سارية حتى تحل محلها معاهدة جدة

العثمانية ، ولقطع امداداتها العسكرية عن الجزيرة بنسف السكة الحديدية الحجازية .
وفي عام ١٩١٥ عقدت بريطانية معاهدة القطيف مع ابن سعود وكانت من نوع
المعاهدات التي عقدتها بريطانية مع امثاله من امراء العرب : تحميه من الاعتداء
الخارجي وتضمن له اراضيها وامارتها داخل حدود ترسم بعد انقضاء الحرب ، مقابل
تعهد بان لا يهاجم شياخات الخليج ، ولا ينزل عن اراضيها كلها أو شطر منها ، الى
دولة أجنبية ، وان يترك شؤونه الخارجية لبريطانية التي اعطته بعض السلاح
والمال (١) .

وقع المعاهدة وكيل بريطانية السياسي في الخليج « برسي كوكس » . وكان
كوكس متكئا في مسألة الاشاعات التي راجت عن مفاوضة انكلترا للشريف حسين ،
وكم كان ابن سعود تواقا لمعرفة حقيقتها ، والتي كان مؤداهما اندلاع الثورة العربية .
ومهما يكن من أمر معاهدة القطيف فان بريطانية اعترفت بسيادة ابن سعود على النجد
والحسا والقطيف والجبيل وجميع المدن والمرافئ التابعة لهذه المقاطعات ، وما كان
لابن سعود الخيار في توقيع المعاهدة ، لان موقفه كان دقيقا لا يحسد عليه . وتوجب
عليه ان يختار جانب احدى الطائفتين المحتربتين ، فاختر جانب انكلترا بعد ان انعم
النظر فيمن حوله من الامارات المعادية له ، وأدرك أنه يقف في العاصفة السياسية
وحيدا مما يغري به اعداؤه ، وقد ينعقد اجمعهم على ضربه اذا واثمهم الفرصة .

ولما بدأت الثورة العربية (حزيران ١٩١٦) ، تخوف ابن سعود من المستقبل ،
وكان يعلم حق العلم أن طموح حسين لا يقف عند حد ، حتى تغلغل رايته اقطار الجزيرة
واماراتها جميعا . وتذرع ابن سعود بالصبر والافاة لمل الايام القابلة تكشف له عن
قوة الحركة العربية وعن مدى مساعدة بريطانية لها ، لا سيما وان مركزه ما زال
مقلقا ، اذ لم يكن على وفاق مع جيرانه ، وخاصة مع سالم امير الكويت . وعندما
احس بتخرج موقفه ازاء من يتربص به في الكويت والحجاز وشمر ، طلب مقابلة
سير برسي كوكس على عجل ، بحجة البحث في الطرق الناجعة للقضاء على ابن الرشيد .
والواقع ان ابن سعود كان قلقا ومشوقا لمعرفة موقف بريطانية وتدابيرها ازاء الشريف
حسين الذي كان قد أعلن نفسه « ملكا على العرب » في تشرين الاول سنة ١٩١٦ ،

(١) انظر حاشية الصفحة السابقة .

وتقبل البيعة في ٢ تشرين الثاني • وأكد كوكس لابن سعود في اجتماع العقير ان استقلاله غير مهدد ، ودعاه لزيارة البصرة^(١) ، وخرج ابن سعود من الاجتماع بتعويض شهري قدره ٥٠٠٠ جنيه ، كما حصل على كمية من السلاح مقابل الاستمرار في مكافحة آل الرشيد ، وقطع دابر التهريب الذي نشط بين الخليج من جهة وبين حائل ودمشق من جهة أخرى^(٢) • وفي خريف ١٩١٧ وبناء على اقتراح المندوب السامي في مصر سير « ريدجنالد ونفت » شكلت بعثة خبراء بريطانية في الشؤون العربية ، مهمتها القيام بمساع من شأنها احلال التفاهم والوفاق محل العنف والخلاف بين أصدقاء بريطانية من العرب ، عن طريق الربط بين مساعي السلطات البريطانية في القاهرة المتصلة بالحسين ، وبين مساعي السلطات البريطانية في العراق المتصلة بمشاكل الخليج وامرائه • ذلك ان الحركة العربية اصابها شيء من الفتور • مرت البعثة بالرياض ثم وصلت جدة ، ولكن محادثاتها مع الحسين فشلت ، لانه يرفض ان يعترف بأي وزن او حق لابن سعود ، لا سيما بدعوى ملكية واحة الخُرمة التي استنجد أهلها بابن سعود عندما غزتها قوات تابعة للحسين • والحق انه منذ عام ١٩١٨ بدأت العلاقات بينهما تزداد توترا حتى كان الاصطدام بينها امرا وشيكا ومحتوما ، وعلى الاخص عندما خرج الترك من الحرب ، وتركوا حلفاءهم آل الرشيد امام ابن سعود ومطامحه ، في حين كان الحلفاء من بريطانيين وفرنسيين مشغولين بالمسائل الدولية الكبرى في مؤتمر الصلح ، لا يلتفتون الى ما يجري داخل الجزيرة العربية •

وقع أول اصطدام خطير في أيار ١٩١٩ قرب « ثُرْبَة » الواقعة على حدود الحجاز الشرقية ، حيث اجهزت القوات الوهابية على جيش كان يقوده الامير عبد الله بن الحسين وكادت أن تغنيه • وكان بوسع ابن سعود ان يدفع بقواته لاحتلال الحجاز بأكمله لولا ان تدخلت بريطانية ، وطلبت منه أن يرد « الخُرمة » وأنذرته من مغبة

(١) وصف السير ارنولد ويلسون الانطباع الذي خلفه ابن سعود في زيارته للبصرة فقال : هاهنا رجل غير حديث عهد بالملك لا يعتمد على اسلحة البريطانيين في سلامته ولا على الذهب البريطاني في مركزه •

Sir Arnold Wilson, « Loyalties Mesopotamia, 1914 - 17 » p. 160 (1930)

Philby, op. cit. , p. 247. (٢)

افساد وساطتها بين الطرفين • ولكنه تجاهل الانذار ، سار الى « تربة » ، وضمها الى أملاكه ، ثم عاد الى الرياض • ساد النمر في الحجاز وقيل بأن الاستيلاء على الخرمة هو مقدمة لغزوة اكبر تستهدف الحجاز • والواقع ان ابن سعود لم يخف امتعاضه من مداراة انكلترا للحسين ، ومن تخصيصه بالمعونة والمال • لا سيما بعد تأييد لورد كيرزون للملك حسين ، واعتباره واحة الخرمة من مملكة الحجاز ، وتصريحه بأن « سياستنا هي سياسة الملك حسين (١) » •

وتطلع ابن سعود الى ما يجري خارج الجزيرة وخاصة في العراق ، حيث اندلعت الثورة عام ١٩٢٠ ضد الانكليز ، فقدم سير برسي كوكس على جناح السرعة لتهدئة الاحوال ، واجتمع بابن سعود في العقير • وكان ما يهم ابن سعود في تلك الآونة ، هو تردد الشائعة عن تنصيب فيصل على عرش العراق ، بعد ان خسر عرشه في سورية على يد الفرنسيين • ولكن كوكس لم يفض بشيء ، حتى خرج عبد العزيز من مقابلات العقير وهو موقن بأنه غدا محاطا بأعدائه من جديد : الحسين في مكة ، ونجده فيصل في بغداد ، وآل الرشيد في حائل ، ومن يدري فربما تبسط بريطانية جناح حمايتها على ابن الرشيد الذي كان مبعوثه يقوم بمفاوضات سرية مع « غرترود بل » في بغداد ؟

عزم ابن سعود على ان يحل مشاكله بنفسه ، ويادر لتصفية حسابه مع حائل ، واجتمع مشايخ الوهابيين واقرروا تسمية عبد العزيز آل سعود سلطانا على نجد وملحقاتها ، وارسلوا الى بريطانية اعلاما بذلك • فوافقت ، وبذلك أصبح لنجد مركز دولي • ثم استولى الوهابيون على حائل في خريف ١٩٢١ ، والحق بجبل شمر كله بنجد اتصلت حدود نجد بحدود العراق • واندفع الاخوان في سنة ١٩٢٢ الى منطقة الجوف ووادي السرحان ، وأغاروا على شرقي الاردن ، وكان مؤتمر القاهرة سنة ١٩٢١ قد نصب عبد الله بن الحسين أميرا عليها ، غير ان سلاح الطيران البريطاني ردهم على أعقابهم ، وكذلك غزوا قبائل الرولة في الشمال • وفي نهاية عام ١٩٢٢ كان ابن سعود سيد الجزيرة من اطراف الهلال الخصيب حتى مشارف الربع الخالي ، يحيط به الهاشميون من الشمال والغرب •

(١) كنيث وليامز « الدولة السعودية » تعريب صموئيل مسيحة ص ٩٢ بيروت

وبدأ نجم الحسين بالافول ، لان بريطانيا التي كانت القوة الحقيقية التي تدعمه في الجزيرة العربية ، فكثت بعودها للعرب ، واختلفت معه بعد نهاية الحرب على « تأويل » ما جاء في عهودها ، واقتسمت بلدان الهلال الخصيب مع فرنسا . وفترت علاقات الحسين معها ، لا سيما بعد ان قطعت عنه المعونة المالية (٢٠ الف استرلينية شهريا) عام ١٩٢٠ ، فاورثته مصاعب شتى في تعبئة الجيوش التي رحل معظمها مع نجله فيصل الى الشام . وكان خلاف الحسين مع ابن سعود يضعف مركزه ، ولو كتب عليهما الوفاق بمبادرة الحسين الى فض الخلاف سلما مع جاره ابن سعود ، لكانت مقدرات بلاد الشام والعراق ، بلة فلسطين افضل مما كتب لها .

أما مشاكل الحدود بين ابن سعود وجيرانه الهاشميين في العراق ، فقد سويت في معاهدة المحصرة (أيار ١٩٢٢) ، وعدلت في بروتوكول العقير بضغط من البريطانيين الذين يرغبون في الحفاظ على خطوط مواصلاتهم عبر الهلال الخصيب (كانون الاول ١٩٢٢) ، كما سويت الحدود بين نجد والكويت . واهتم الانكليز بعودة الخلاف من جديد بين نجد والعراق ، نتيجة لتباطؤ العراق في تنفيذ احد شروط الاتفاق ، وهو ارجاع قبائل شمر التي لجأت الى العراق واخذت تغير على الحدود النجدية . واقترحت الحكومة الانكليزية عقد مؤتمر يبحث في المسائل التالية :

١ - الحدود ما بين نجد والاردن .

٢ - الحدود ما بين نجد والحجاز .

٣ - البحث في مشاكل بدو شمر الملتجئين الى العراق^(١) وأبدى ابن سعود استعدادا لارسال مندوبين الى المؤتمر شريطة ان تكون المفاوضة بين مندوبيه

(١) انظر الكتاب الاخضر النجدي عن مؤتمر الكويت - نشر بأمر سلطان نجد - ص ٦ وما يليها .

يذكر حافظ وهبة ان اخفاق المؤتمر يرجع الى صلابة الملك حسين ونفسه وعدم وقوف الهاشميين في العراق وشرق الاردن على حقيقة الحالة في نجد ومدى قوة ابن سعود . فقد كان هؤلاء يعتبرون ابن سعود شيخ عشيرة ليس من الخطر بمكان حتى يخشى . . وكانوا يعتقدون الامال على نشوب الثورات في نجد . ولكن ما عجز مؤتمر الكويت عن حله ، قد حل في تشرين الاول ١٩٢٥ في مؤتمر حذاء وبحرة ، وفي سنة ١٩٣٠ بين ملكي العراق والحجاز ونجد (يومذاك) . نفس المرجع السابق ص ٢٨٤ .

ومندوبي كل من الحجاز والعراق وشرقي الاردن على حدة ، خشية من ان يكون الحسين وابناؤه جبهة موحدة ضده . انعقد المؤتمر في ١٧ كانون الاول ١٩٢٣ دون حضور مندوبين عن الحجاز^(١) . وحضر مندوبون عن شرقي الاردن ، واشتركوا في جلسة المؤتمر السادسة (٢٣ كانون الاول) . وقدم الوفد الاردني مذكرة للمؤتمر رفضها الوفد النجدي ، وأنكر على الوفد الاردني مطالبته بأراضي الجوف وسكاكة ، والخوض في المعاهدة المعقودة بين نجد وبريطانية . وطلب الوفد النجدي ضم وادي السرحان والجوف الى نجد ، ولم يوافق على اتصال حدود شرقي الاردن بحدود العراق ، لان تجارة نجد وكيانها الاقتصادي يعتمدان على اتصالها بسورية . ثم اتصل رئيس المؤتمر الكولونيل « نوks » المعتمد البريطاني في الخليج العربي بالحسين ، وأقنعه بوجوب الاشتراك في الدور الثاني للمؤتمر ، فعين الشريف ابنه الامير زيدا لينوب عن الحجاز ، واشترط ان يعين ابن سعود احد ابنائه مندوبا عنه . لم يقبل ابن سعود بذلك ، وبالتالي رفض الحسين ان يشترك في المؤتمر ، واقتصر الامر في هذه المرحلة على اجتماع مندوبي شرقي الاردن ومندوبي نجد فقط (١٩ نيسان ١٩٢٤) . وانفض المؤتمر على غير وفاق ؛ لان وفد شرقي الاردن تمسك بما تمسك به الحسين من قبل ، وهو اعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الاولى في بلاد العرب .

وربما يكون اعلان الحسين نفسه خليفة (١٩٢٤) هو مما عجل بوضع نهاية للمداولات المحتضرة في المؤتمر ، وربما تكون رئاسة نوks البريطاني للمؤتمر سببا في فشل المؤتمر ، وكان هم نوks طوال الجلسات ان يضغط على الممثلين السعوديين لقبول الحل الذي تدعمه لندن ، ولكن ابن سعود رفض المقترحات لانها تؤذي سلامة دولته السياسية ، وفشل المؤتمر ادى الى توسيع شقة الخلاف بين الهاشميين وبين ابن سعود .

وبدأت نهاية الملك حسين ، عندما قدم الى شرقي الاردن في مطلع عام ١٩٢٤ ، وأراد ان يظهر دالته على ابنائه . وبينما كان يفكر في استبدال ابنه الامير علي بالامير عبد الله على امانة الاردن ، حدث أمر هام في التاريخ العربي الحديث ، حين الغى مصطفى كما أتاتورك منصب الخلافة ، وشرذ آخر الخلفاء عبد المجيد العثماني^(٢) ،

(١) Philby. op. cit. , p. 286.

فأعلن الحسين نفسه خليفة علي المسلمين باحتفال عظيم (١٢ آذار ١٩٢٤) ، وبعد ان تقبل البيعة ، عاد الى مكة (١) . وكان اعلان الخلافة آخر ما يمكن لابن سعود ان يحتمله من جانب خصمه الحسين ، فاتخذ ذلك ذريعة لضربه ضربة قاصمة تزيحه عن المسرح السيامي للجزيرة العربية (٢) . ورحب الاخوان بالحرب حالما فاتحهم بها ابن سعود في مؤتمر الرياض (تموز ١٩٢٤) . وفي آب ١٩٢٤ كان الاستعداد للحرب قد تم ، فاعطى الامر بالهجوم الى الاخوان التواقين لحرب « المبتدع » الذي منهم من اداء شعائر الحج ، ثم رفع الستار عن مذبحة الطائف (ايلول ١٩٢٤) ، وسقطت مكة بيدهم في تشرين الاول . تنازل الحسين لابنه علي عن العرش أملا بالوصول الى شروط أفضل في المفاوضات مع ابن سعود . ثم قدم الحسين الى جدة فالعقبة ، حيث اخرجته السلطات الانكليزية منها لئلا يهاجمها الوهايون قبل ان تضع يدها عليها ، وسمحت له بالالتجاء الى جزيرة قبرص (٣) . واجتمع ابن سعود مع سير « جلبرت كلايتون » لتسوية مسألة الحدود بين نجد والحجاز ، وبين العراق وشرقي الاردن . ولكن ابن سعود رفض بشدة ان يعترف باحتلال الانكليز لميناء العقبة ، ثم ضرب الحصار على المدينة المنورة فسقطت ، ولم يلبث ان دخل جدة

(١) حضر البيعة مندوبون عن العراق والحجاز وشرق الاردن بينما استنكرت الدول الاسلامية الاخرى كعصر والهند المسلمة خلافة الحسين لانها كانت تعتبره صنيعة الانكليز . Rabbath, op. cit. , p. 333.

(٢) اقتنع ابن سعود ان الهاشميين برغم امترافهم بمركزه لن يسمحوا له بان يعيش بسلام . ثم ان مركز ابن سعود غدا مقلقا بعد انشاء دولتين هاشميتين الى الشمال منه في العراق والاردن ، وللافاة الخطر جزئيا هاجم الحجاز . وان الحظر الذي فرضه الحسين على الحجيج الوهابي اثار ابن سعود والاخوان ، كما ان وقف معونة الحرب البريطانية لابن سعود حرره من التزاماته نحو بريطانية فبدأ يخطط سياسته مستقلا عنها .

(٣) حين هاجم ابن سعود الحجاز (١٩٢٤) كان الحسين يقف وحده في الميدان ، كما انه بسبب رفضه التوقيع على معاهدة فرساي كان محروما من تأييد عصبة الامم ، فضلا عن ان علاقاته مع بريطانية ، حليفته القديمة ، لم تكن حسنة نتيجة لمعارضته في مسائل الانتدابات ومسألة فلسطين خاصة . وكذلك لم تكن صلاته مرضية مع فرنسا وإيطاليا . وصرح الحسين بأنه رفض توقيع معاهدة مع انكلترا لتشبهها بوعده بلغور .

(كانون الاول ١٩٢٥) بعد ان استسلم الملك علي ، والتحق بالعراق حيث عاش بقية أيامه في كنف أخيه فيصل ملك العراق .

ويمكن ان يعزى فشل الحسين الى ما يلي :

استياء بريطانية منه اثر رفضه مشروع اتفاق بينه وبين بريطانية حملة لورانس ، وتضمن طلب موافقته على نظام الانتدابات ، ووضع القيود على سيادته الداخلية . كذلك رفض الحسين ان يعترف بفتح ابن سعود لجبل شمر ، وبضم الادريسي للحديدة . وانكر الحسين فرض الانتداب البريطاني على فلسطين ، ولم تفلح بريطانية في اقناعه بتوقيع مشروع الاتفاق . ويبدو ان ادارة الحسين لم تكن ناجعة وقد اتهم بالطموح الشخصي عندما ادعى جدارته بمنصب الخلافة . ودعا ابن سعود الى عقد مؤتمر اسلامي في موسم الحج القادم للمشاورة في الشؤون التي تخص الاسلام والمسلمين ، ثم نودي به ملكا على الحجاز في مكة المكرمة (٨ كانون الثاني ١٩٢٦) . وباستئناء الحجاز ، اصبح الملك عبد العزيز آل سعود مسؤولا امام العالم الاسلامي قاطبة ، وامام الدول الاوربية التي يصحها تيسير امور الحج لرعاياها المسلمين . واذا به يدخل في طور جديد من العلاقات مع العالم الخارجي ، واذا به وجهه لوجه امام الدول الغربية التي يعنىها شأن البحر الاحمر من النواحي الحربية والتجارية . ان دخول الحجاز تحت حكمه اضطره لاصطناع نظم حكومية وادارية جديدة ، وتم له ذلك . وسارعت الدول تعترف بملكه ، وكانت روسية السوفيياتية اول من اعترف به ، وتبعها انكلترا وفرنسة . وترددت ايران نتيجة هدم الوهابيين بعض القباب والاضرحة ، ولكن المسألة سويت عن طريق اصلاح ما امكن اصلاحه . وبقيت حادثة المحمل (١٩٢٦) تفسد طيب العلاقات بين مصر والسعودية حتى عام ١٩٣٦ ، حيث عقد الطرفان معاهدة صداقة بينهما .

لقد اقتضى امتلاك عبد العزيز للحجاز ان يتخذ سياسة معينة تجاه العالم الاسلامي ، فقد تخوف الناس من ان تتكرر اعمال العنف التي اتسمت بها فتوح الاخوان الوهابيين . واصبح لزاما على سلطان نجد ان يؤكد سلامة الحجيج وسيادة الامن ، وان يعد بأن الناس تحت حكمه سيشعرون انهم احسن حالا واكثر طمأنينة مما كانوا في عهد الحسين . وتتضح سياسته مما جرى بينه وبين وفد الخلافة الهندي

الذي زاره بعد الاستيلاء على مكة المكرمة ؛ فقد اقترح الوفد ان يعهد بإدارة شؤون الحرمين الى مجلس او لجنة يمثل فيها العالم الاسلامي ، كما زعم الوفد لنفسه حق النقد والكلام في سياسة عبد العزيز عموما ، حتى اضطر الى ان يأمر اعضاء الوفد بمغادرة البلاد . واعلن انه لن يتخطى عن ادارة الحجاز ، وانه يعتبر نفسه أمينا على الحرمين . كما أعلن انه على استعداد لان يستمع الى آراء المسلمين اثناء انعقاد مؤتمر الحج القادم في صيف ١٩٢٦ . وفي الواقع التأم المؤتمر وحضره ستون مندوبا معظمهم غير رسميين ، ثم انقض دون اتخاذ قرار معين ، بعد ان تكلم الحضور في كل موضوع ، وفهموا ان ملك الحجاز ونجد الجديد مصمم على ان يكون صاحب الامر في الحجاز كما هو في نجد .

وكانت مشكلة تعيين الحدود احدى المعضلات المستعصية التي جابهها ابن سعود ، وقد بدأت مسألة الحدود الخطيرة بينه وبين العراق وتطورت الى ما كاد ان يكون ثورة داخلية في بلاده . ذلك انه كان تقرر في معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير ألا تقام حصون وقلاع على مسافة معينة من الحدود بين نجد والعراق ، حرصا على حرية تنقل قبائل البدو وهجراتها الموسمية . وحدث أن بوشر باقامة قلعة على مقربة من الحدود العراقية النجدية ، فهجمت قبيلة مطير النجدية على العمال وذبحتهم عن آخرهم ، واسرع سلاح الطيران البريطاني وتعب البدو وضرب مخيماتهم . فاشتعلت الحدود بين الطرفين ، وانتهى من ثار من غلاة الاخوان الى انهم اعلنوا العصيان على عبد العزيز ، واتهموه بالانحراف عن سياسته القديمة وأخذوا بالبدع الآلية الحديثة^(١) . وسار الملك لمحاربة العصاة وعلى رأسهم فيصل الدويش في ربيع ١٩٢٩ ، حتى تمكن منهم وفرق شملهم في مطلع عام ١٩٣٠ . أفادت ثورة الدويش في الظاهر ، اذ ادت الى تحسين العلاقات بين هاشميين العراق وبين السعوديين ، فبدأ يحترمان حدودهما الأرضية . ولكن من الواضح أن بعض الهاشميين ما كانوا لينسوا فقدانهم « وطنهم » ولا سيما بعد ان مات الملك فيصل ، وادعى الامير عبد الله زعامة الاسرة الهاشمية ووراثته « نهضتها » . وكانت الحكومة البريطانية تخشى ان يقدم ابن سعود ، وقد

١١١ اسطر ما انكر رؤساء الاخوان على ابن سعود في حافظ وهبه ، المصدر السابق ص ٢١٧ - ٣٢١ ، ورد علماء نجد على هذه المسائل التي كانت سبب تشوش الاخوان .

اطاح بالنفوذ الهاشمي في الحجاز ، على مهاجمة الدولتين الشقيقتين الهاشميتين على حدوده الشمالية ، وبوجه الخصوص شرقي الاردن التي خططت حدودها اثناء انعقاد مؤتمر الصلح ، لتشتمل على معان وميناء العقبة من جهة ، ولتؤمن الاتصال بين شرقي الاردن وبين العراق من جهة ثانية . وكان ابن سعود يشعر انه صاحب حق في معان والعقبة ، كما كان يلح على ان تكون له حدود مباشرة مع سورية . وهذا معناه ان تنتقل ملكية المستطيل الصحراوي المعروف بالمر الاردني من حوزة الامير عبد الله الى حوزة الملك عبد العزيز . ولا يمكن ان ينشأ ذلك الا على حساب صلة شرقي الاردن بالعراق ، ولكن هل ترضى بريطانيا ، وهل يرضى الامير عبد الله بذلك ؟

من المؤكد ان الحكومة البريطانية التي تمارس الانتداب على كل من شرقي الاردن والعراق ، لا تود بحال من الاحوال ان تقطع الطريق البري الامبراطوري ما بين البحر الابيض المتوسط والخليج العربي . هذا الى ان الامير عبد الله كان يرغب في ان يكون على صلة دائمة بأخيه الملك فيصل في العراق ، فلا غرو اذا رفض سير جلبرت كلايتون مطلب الملك عبد العزيز هذا ، واستمرت المفاوضات وانتهت بتوقيع اتفاقية حداء (تشرين الثاني ١٩٢٥) حيث اعترف الطرفان بالوضع القائم فيما يخص المر الاردني ، دون ان يصل الى اتفاق على منطقة معان والعقبة ، اذ أبدى الملك ابن سعود رغبته في الاحتفاظ بالاحوال الراهنة^(١) . ووعد بعدم التدخل في ادارة المنطقة ، حتى تسمح الظروف في المستقبل بتسوية نهائية للمسألة .

والحق ان الاتفاقية كانت نصرا سياسيا لبريطانية لان كلايتون تمكن من الحصول على اعتراف غير مباشر من ابن سعود بالهاشميين في العراق والاردن . ونجح كذلك في وصل البلدين ، وابعاد ما يهدد فلسطين ، والمحافظة على سهولة الاتصال بين بغداد والقاهرة ، وعلى سلامة خط الانابيب من الموصل الى حيفا . اما ابن سعود فقد كانت الفائدة التي حصل عليها هي اطلاق يده في الحجاز ، سكنت بريطانيا تماما خلال حملته

(١) في اثناء انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الانتداب الدائمة تكلم الامير فيصل بن عبد العزيز عن الحدود التجديدية الاردنية فقال ان الوقت الحاضر لا يصلح لاجراء تسوية نهائية لمسألة الحدود مع شرق الاردن ، وانه رغبة في صداقة شرق الاردن يوافق على ابقاء الحالة الراهنة في اقليم معان والعقبة حتى يحين الوقت الملائم لبحثها .
Minutes of the 28th Session June 1934, p. 34.

على الحجاز واستصفائه له . ولكن ابن سعود لم يلبث ان شعر بوجوب مراجعة معاهدته مع بريطانيا نفسها ، فالمعاهدة القديمة (١٩١٥) لم تعد عملية ولا مجدية ، اذ وضعت في حالة التبعية لبريطانية . ثم انه كان تواقا للاعتراف به من جانب بريطانيا ، وحاولت هذه ان تفرض شروطها عليه ، ولكنه ابي حتى رضخت ووقعت اتفاقية جدة (ايار ١٩٢٧) سويت بموجبها العلاقات بين الطرفين : اعترفت بريطانيا باستقلال السعودية التام ، ونصت الاتفاقية على حماية تسهيل الحج لرعايا بريطانيا . وتعتبر الاتفاقية ابرز معاهدة وقعتها ابن سعود في علاقاته مع الدول الكبرى اذ جعلته على قدم المساواة مع بريطانيا .

لا نكران في ان شعور الملك السعودي بالامان قوي ، لا سيما بعد تعاونه مع بريطانيا في اخماد ثورة الدويش ، ولكن توجهه من شرقي الاردن لم يطرد نهائيا . ومن المؤكد انه كان يتوقع حربا انتقامية من جانب الامير عبد الله ، مما اثر على سياسته الخارجية تجاه بريطانيا التي كان ابن سعود حريصا على ان تكون علاقاته معها قائمة على المودة والصداقة للفادة من نفوذها الواسع لدى حكام العراق وشرقي الاردن .

أما علاقات ابن سعود بالامام يحيى في اليمن ، فكانت ناجمة عن علاقة كل منهما مع امارة الادارسة في عسير^(١) . ذلك ان صلات الامام مع جاره الادريسي كانت أبعد ما تكون عن الود ؛ كان الامام يطمح الى توسيع ملكه - بعد ان جلا الترك عن بلاده وغدا سيد اليمن عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى - باحتلال رقعة واسعة من عسير بما فيها ميناء الحديد ، التي سلمها الانكليز للادريسي عام ١٩٢١ . والحديدة ثغر اليمن الطبيعي ، والاستيلاء عليها يحرم البلاد اليمنية من منفذ ضروري

(١) كان محمد الادريسي أمير صيبا في عسير أحد أحفاد السيد أحمد الادريسي من سلالة الادارسة في فاس مراكش ، حيث أنشأ طريقة دينية واسهم في تأسيس الطريقة السنوسية في برقة ثم وصل الى مكة حيث وعظ بها ، وانتقل منها الى صيبا حيث اكتسب نفوذا دينيا واسعا تمكن أحفاده بواسطته ان يقبضوا على قروع السلطة المدنية ايضا في بلاد عسير . ومحمد الادريسي درس في الجامع الأزهر ، وتعلم على السنوسيين في برقة قبل ان يستقر في صيبا ويدير امورها .

Toynbee, « Islamic World », 1925, Vol. I, p. 276.

وحيوي كانت تستعمله منذ أجيال ، وهذا احد اسباب التوتر بين الادريسي والامام . وفي أوائل عام ١٩٢٣ توفي عميد الاسرة الادريسية السيد محمد ، فنشب بين خلفه السيد علي وبين افراد الاسرة خلاف اضرم قار الحرب الاهلية . فاستغل الامام هذه الفرصة وبادر باحتلال جنوبي عسير مع جزء من الساحل تقع ضمنه الحديدية . وتشجع الامام فدفع بقواته نحو الشمال لتتوسع هنالك ، مما جعل السيد علي الادريسي يلوذ بالفرار الى عدن . على حين كان عمه السيد حسن قد هبط فجأة في ميناء جيزان التابع لعسير قادما من عدن ، فاستنهض الهمم لمقاومة اليمنيين ، وطلب النجدة من ابن سعود مستندا الى حلف الادارسة معه ضد الحسين عام ١٩٢٠ . ولكن ابن سعود رفض ، واصر على مبدأ الحياد ، بدعوى ان له علاقات ودية مع الامام ، وانه ليس له مطمح في بلاد الادريسي (١) . وأخيرا نصب السيد حسن حاكما على بلاد عسير الجنوبية ، واتخذ بلدة « ابو عريش » عاصمة له بمعونة ابن سعود ، مقابل احتلال السعوديين امانة « ابها » - عسير الشمالية - واعترف السيد حسن بسيادتهم عليه طبقا لمعاهدة مكة (١٩٢٦) التي تعهد فيها الا يدخل في علاقات سياسية مع أي دولة أخرى دون موافقة ابن سعود . وألا يعلن حربا او يوقع صلحا الا بموافقة العاهل السعودي الذي يترك للسيد حسن تصريف اموره الداخلية طبقا للشرع الخفيف ، كما يضمن له عرشه وسلامة حدوده (٢) . غير ان الخصومات والخلافات بين امراء الادارسة لم تمكنهم من اصلاح ذات بينهم وتقويم شأنهم . وكان عليهم أن يختاروا بين الانضمام الى مملكة ابن سعود والانضواء تحت لوائه نهائيا ، وبين الخضوع لامام اليمن والتسليم بمطامحه الاقليمية في بلاد عسير . واضطر السيد حسن الادريسي ان يختار جانب ابن سعود على كره منه ، وعقد اتفاق عام ١٩٣٠ وضعت بموجبه بلاد عسير تحت حماية ابن سعود رسميا ، ولم يبق للادريسي من السلطة الا اسمها ، فأثار ذلك حفيظته ، وأخذ يتربص بابن سعود الدوائر .

أما الامام يحيى فوجد نفسه وجها لوجه امام الملك عبد العزيز ، بعد ان تماسست حدود بلديهما التي كان الخلاف عليها مستمرا بين الطرفين .

(١) Toynbee , op. cit. , p. 323.

(٢) انظر نص المعاهدة في :

Survey of International Affairs, 1925, Appendix VII.

وعقب مفاوضات متطاولة ، توصل عاهل الرياض وعاهل صنعاء الى توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار (كانون الاول ١٩٣١) تعهد كل منهما فيها ان يسلم للآخر المجرمين السياسيين والعاديين الذين صدرت بحقهم احكام في دولتهم . وعلم ابن سعود ان بعض رعاياه من العصاة متوارين في اليمن ، فطلب من الامام تسليمهم ، ولكن الامام انكر وجودهم . ولم يلبث ان قام السيد حسن الادريسي بتحريض رجال القبائل في عسير للانتفاض على « الحكم الوهابي » . وتقدم في صيف عام ١٩٣٢ واحتل بلدتي « ابو عريش » وجيزان في جنوبي عسير ، ولكن سرعان ما هزمته القوى السعودية واستعادتهما منه ، حتى اذا التجأ الى اليمن - وكانت تحافظ على حيادها ابان هذه الحوادث ، ورفض الامام يحيى تسليم الادريسي الى ابن سعود ، وافق هذا على بقاءه في اليمن ، واجرى عليه راتبا يعيش منه (١) .

وفي مؤتمر عقده ممثلون عن كل من الامام يحيى والملك ابن سعود للوصول الى حل المشاكل المعلقة بينهما ، طلب مندوب اليمن اعادة الادريسي الى امارته تحت الحماية السعودية . ولكن المندوب السعودي رفض ذلك ، واكد ان المملكة العربية السعودية قد اشتملت على بلاد عسير (٢) . فشلت المحادثات ، فأجاب اليمنيون بالهجوم على اقليم نجران ، وقطعوا الطريق بين نجد وعسير (ايار ١٩٣٣) ، ولم يصغ الامام الى نصيحة البعثة السعودية التي ارسلها عاهل الرياض الى صنعاء على جناح السرعة ، وانما طالب بشدة ببلاد تهامة وعسير ونجران ، وأوقف أفراد البعثة واعتبرهم رهائن لديه (٣) . تهيأ الفريقان للحرب ، وأنذر ابن سعود الامام بوجوب عقد معاهدة معه يتم فيها تثبيت الحدود بينهما ، وطرد الادريسي ، وتسوية مسألة نجران (تشرين الثاني ١٩٣٣) . وعندما اخفق مؤتمر « ابها » (٤) أيضا في شباط

(١) Brémond, « Yémen & Saoudia » p. 107. (Paris 1937).

(٢) وحد الملك ابن سعود ممتلكاته في الجزيرة العربية تحت اسم المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ . Giannini, op. cit. , p. 241

(٣) Brémond, op. cit. , p. 109

(٤) كان غرض مؤتمر « ابها » القيام « بتثبيت عرى الاخوة الاسلامية والوحدة الاسلامية » بين الملكين وانشاء علاقات صداقة وحسن تفاهم .

١٩٣٤ ، أصبح اللجوء الى السلاح أمراً محتوماً . وبعث ابن سعود بجيشه الاول بقيادة ولده سعود ، والثاني عن طريق تهامة بقيادة ولده فيصل ، واحرز الجيشان انتصارات سريعة . ولما احتل جيش تهامة ميناء الحديد ، سارعت ايطالية وفرنسة وانكلترة بإرسال سفنها الحربية للميناء بدعوى حماية مصالحها^(١) . أمر ابن سعود ولديه بأن يوقفا الزحف حالا ، وارتضى عقد الصلح مع الامام يحيى بناء على طلبه ، وانتهت المفاوضات بتوقيع معاهدة الطائف (٢٠ أيار ١٩٣٤) . وفيها يعترف كل من الفريقين للآخر باستقلال مملكته التام وبملكيتها عليها . . ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر ، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة واخوة اسلامية عربية دائمة لا يمكن الاخلال بها جميعها أو بعضها . ويتمهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامي العربي في سائر المواقف والحالات^(٢) .

والحق ان ابن سعود ادرك ان ضم اليمن الى بلاده لن يكون مصدر قوة له ، بل مصدر ضعف ، بسبب خلاف مذهبه مع معتقدات الشيعة الزيدية ، فضلاً عن ان احتلال اليمن سيجعله على تماس مع مشاكل الحدود بينها وبين « المحميات » البريطانية في الجنوب العربي .

هذا عن علاقات ابن سعود بالبلاد العربية ، أما علاقاته الخارجية مع الدول الاوربية فقد كانت حسنة عموماً . قام ابنه فيصل عام ١٩٣١ بزيارة اوربة ، فزار المالية وايطالية وفرنسة وبولونية والاتحاد السوفيتي وتركيا . أما العلاقات بين تركيا والمملكة العربية السعودية فلم تتحسن الا بعد وفاة اتاتورك ١٩٣٩ . ولم يشترك ابن سعود في عصبة الامم ، بل ما آمن بصلاحياتها وجدواها لحماية الدول الصغرى .

ومن النواحي الاقتصادية والمالية كانت احوال المملكة السعودية سيئة جداً لقلة الموارد ، وكثرة النفقات ، ذلك ان ايراد تلك البلاد الفقيرة الاساسي كان يتوقف على

(١) Philby, op. cit. , p. 323.

(٢) انظر نص المعاهدة في الوثائق والمعاهدات ص ٤٣٣ - ٤٤٧

موسم الحج • وكان الحديث عن غنى باطن الأرض السعودية بالمعادن مشوباً بالحذر والحيطة ، لأن استخراج تلك الثروات الدفينة قد يتيح المجال لتسرب النفوذ الاجنبي الى أرض الاسلام المقدسة • وحدث ان قام المليونير الامريكى المعروف (تشارلز كراين) بزيارة جدة واجتمع بالملك ابن سعود^(١) ، وقدم له المهندس الجيولوجي (تويتشل) الذي عكف على البحث والتنقيب ليخرج بتقرير موثوق عام ١٩٣٢ ، يؤكد فيه ان اقليم الظهران يحتوي على النفط الوفير ، كما ان المكان المسمى مهد الذهب^(٢) يوجد فيه معدن الذهب • اهتمت شركة (ستاندرد اويل كاليفورنيا) بتقرير تويتشل ، وتعاقدت مع ابن سعود في أيار ١٩٣٣ لمنحها امتيازاً لمدة ٦٠ عاماً ، تنقب بموجبه في رقعة من الأرض مساحتها ٦٥ ألف ميل مربع • وكذلك منح ابن سعود امتيازاً لشركة التعدين في البلاد العربية السعودية للتنقيب عن كل المعادن ما عدا النفط ، في مناطق محدودة شمال مهد الذهب • ولا حاجة الى القول بأنه لولا حاجة ابن سعود الى المعونة المالية لما أقدم على منح الامتيازات للشركات الامريكية أو لغيرها ، تلك الامتيازات التي نمت بفضلها مرافق البلاد العربية السعودية ، وتحسنت تحسناً ملموساً في النواحي الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية • ومنذ ذلك الحين أصبحت البلاد تعتمد على الضرائب المفروضة على استخراج النفط والمعادن الاخرى ، بالإضافة الى مواردها التقليدية من موسم الحج •

• • •

ب - الاتجاهات والنزعات القومية في المملكة السعودية :

لا شك في ان الجيل العربي الذي نشأ في الحجاز أيام الثورة العربية (١٩١٦) كان يصدر عن شعور ووعي بأعجاد الامة العربية ، بالدعوة الى تحرير العرب واستقلالهم وإيقاظ الحماس في النفوس ، فقد اتجه جيل الشباب من طلبة المدارس هذا الاتجاه القومي في منحى تفكيرهم وسلوكهم : يضيقون ذرعاً بطرائق التعليم العتيقة التي تعتمد على الحفظ والتلقين ، ويشورون على نظم الامتحانات التي لا ينجح

(١) Philby, op. cit. , p. 330

(٢) مكان في منتصف الطريق بين جدة والمدينة •

فيها الا الذين يستظهرون نصوص العلوم العقلية والنقلية دونما تحليل او مناقشة
أو تقييم ونقد . والمدرسون في المدارس كان منهم الجامد التقليدي ، ومنهم المستنير
المفكر . فكان لا بد ان يتعد بعض الطلبة على ما يلقتهم معلومهم من افكار قديمة
ومعلومات جامدة ، فيتلمسون الجديد الذي يروي تطلعتهم ويجيب على تساؤلهم
عن طريق مطالعة الصحف العربية التي كانت تصدر في الاقطار العربية المجاورة
كالصحف الشامية والمصرية ، وبعض التوايف التي تجد طريقها الى الحجاز ؛ وكانت
هذه الكتب والتوايف تشكل الزاد الفكري والثقافي الذي يقوم على رصيد من
الثقافة اللغوية والدينية المدفوعة بروح الثورة العربية .

والشريف حسين كان يحب الوعي ويخشاه في آن واحد ؛ يحبه على النحو الذي
يتفق وأهدافه ، ويصد عنه اذا تجاوز هذه الاهداف . ولكن نفوس المفكرين والادباء
الحجازيين كانت تختزن جميع المؤثرات الثورية آنئذ ؛ فالثورة كانت عميقة التأثير
في نفوس الشبيبة الحجازية يومذاك ، لان بلدهم كان معقل الثورة . والشوار العرب
كالوا يقدون اليه من كل حطب وصوب ، ومواكب المتطوعة للحرب من ابناء الحجاز
كانت تزدهم بهم شوارع مدن الحجاز ، وهم يسيرون في حماس وقوة يهزجون
بالاناشيد العربية القومية على انغام موسيقى الحرب والحاظا المثيرة ؛ وكان خطباء
الثورة من حجازيين وسوريين وعراقيين يقفون في الساحات العامة ، ويصورون
للجماهير ما هم فيه من حاضر غير مشرف ، وما كان عليه اجدادهم من ماض تليد
وتاريخ حافل بالمجد والحضارة ، ثم يبينون ما يتعرض له اخوانهم المناضلون في ديار
الشام على يد الطغاة الاتراك ، فيهيون بالشباب ان ينهضوا للثأر ، ولبحث الماضي ،
وتحقيق الحرية العربية المنتصبة . اذن فقد كان في الحجاز ما يبرر وما يفسر هذه
النهضة القومية العربية نظرا لظروف الحج وعوامل الثورة ، ونظرا لاتصاله النسبي
بتيارات الثقافة والادب في البلاد العربية الاخرى بحيث يمكن القول انه اصبح البيئة
الصالحة لنبتة الحركة العربية الحديثة والوعي القومي ، دون سائر اقاليم شبه
الجزيرة . ذلك ان هذه الاقاليم لم تكن على هذا المستوى ، ولم تكن ظروفها
مواتية ؛

في الاحساء مثلا لم يوجد الا علماء الدين او غيرهم من الكتاب والادباء الذين

ربما يتداولون في بعض الاغراض التقليدية او الموضوعات الدينية ، أو يشغلون بالردود الفقهية او المذهبية نظما او نثرا . وقد توجد لدى بعض الشبان نزعة ثورية تتجلى في نقد الحكام بجرأة وبحق ، وفي محاولة تحريك الاجواء الساكنة المهيمنة على النفوس . وينطبق هذا القول أيضا على نجد وعسير . أما الوعي الحقيقي فقد ظهر بعد الحرب العالمية الاولى ، حين انشئت المدارس النظامية ، وحين اتصل الجيل الجديد من أبناء نجد والاحساء وعسير بمدارس الحجاز ، وتأثروا بجوها الثقافي والاجتماعي . وحين أتيح لنفر من أبناء هذا الجيل ان يرتحلوا الى العراق والشام ومصر بقصد التجارة او النزهة او الدراسة الجامعية ، عادوا الى ديارهم وشاركوا في الكتابة والصحافة ، وعملوا على نقد فساد بعض الاوضاع الداخلية كالاستغلال والغلاء ، ولكن كل ذلك كان يتم في أضيق حدود ، نظرا لان الجو الفكري والسياسي لا يشجع على حرية التعبير والنقاش الموضوعي . وكانت فئات المفكرين الواعين والمثقفين الاحرار تتجاوب مع أحداث الصراع الدائر بين نهضة العروبة وبين مقت الاستعمار ، يجدون فيه متنفسا لما يضطرم في نفوسهم من عواطف جياشة ، وآمال عريضة . فقد ينظم شاعر قصيدة حول ما تعانيه قرية جزائرية من الاستعمار الفرنسي مثلا ، وهو في الواقع لا يقصد الا قرية في منطقته ، مؤيدين دعواهم بالمقتبس من أي ذكر الحكيم أو الحديث والسنة أو آراء المفكرين التقدميين في الاسلام ، ومتخذين من المشاعر الدينية وسيلة لحفز الهمم واثارة النفوس ضد الاستعمار والظلم . لقد تأثر هذا الجيل العربي ، في الحجاز خاصة من اقطار شبه الجزيرة العربية ، بالثورة العربية ، وتطلعوا لاقامة ملك عربي مستقل على انقاض الحكم العثماني التركي البائد . وتبدو نزعاتهم القومية بوضوح اذا ما وقع البغي والارهاق على اخوانهم في سائر انحاء الوطن العربي ، واذا ما وفد على ديارهم وفود عربية مجاورة ، وحينئذ يظهرون تعلقهم بالعروبة ، وحماسهم للوحدة العربية ، كما جرى حين قدم وفد من سورية الى الحجاز (١٩٣٥) فانتظم عقد الشعر بهذه المناسبة في قصيدة تدعو لتوحيد البلاد العربية ^(١) ، وكما جرى حين نزل مكة وفد شباب الكشاف العراقي ، في

(١) انظر صوت الحجاز السنة الرابعة عدد (١٩٥٦) في عبد الله عبد الجبار « التيارات الادبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية » القاهرة ١٩٥٩ ص ٣٤١ .

موسم حج عام ١٣٥٣ (١٩٣٥) فكان حضورهم مناسبة شعرية قومية كبرى اشترك فيها شعراء الحجاز وادباؤه .

لم يكن اتصال معظم أقطار شبه الجزيرة العربية بأحداث الحركة القومية وتياراتها الفكرية قويا ، كما ان احوال الناس فيها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ما كانت لتساعد على اندماجهم بنظم الحياة القومية العصرية ، كما كان الحال في ديار الهلال الخصيب ؛ فليس عجبا اذا كانت الاتجاهات السياسية والنزعات القومية بمفهومها الحديث ضعيفة الاثر في هذا الجزء الصحراوي من الوطن العربي . ولا حاجة الى القول ان اسباب هذا التخلف في ميدان الوعي القومي لا ترجع الى انزال أقطار هذا الجزء ، وانقطاعها تقريبا عما يجاورها من اقطار العروبة التي سبقتها في هذا الميدان فحسب ، وانما ترجع ايضا الى ضعف الحركة الثقافية والتعليمية ، وضآلة عدد المدارس والمعاهد ، وبدائية نظمها مما لا يساعد على تفتح الفكر الموضوعي الحر ، والاحاطة بالتطورات القومية والعالمية ، الامر الذي يجعل الدولة وسياساتها تدور حول شخص الحاكم ، تتجسد فيه وفي بطاقته وأسرته الاهداف السياسية للبلد . ذلك ان نظام الحكم النافذ هو النظام القبلي^(١) حيث يكون ولاء الافراد لرؤسائهم ولأسرهم بمثابة الولاء القومي لدى عرب الهلال الخصيب . ومن هنا فنحن لا نستطيع في أقطار شبه الجزيرة العربية وخاصة في المملكة السعودية وفي اليمن ان نتبع الاتجاهات السياسية التي تنظم الكتل والجماعات المفكرة ، كما فعلنا في صدد اقطار الهلال الخصيب ، وانما سنكتفي بتتبع مشاركة الملك وحكومته

(١) فهم ابن سعود انه لن يتمكن من اقرار الامور في مملكة نصف سكانها ينتظمون في حياة قبلية مستقلة تخرج عن نطاق رقابة السلطة المركزية . وبفضل حركة الاخوان الوهابية ، نجح في تحضير حوالي ثلث هؤلاء البدو ، وبذلك خفف من فداحة المشكلة ، ولكنه لم يحلها ؛ فما زالت قبائل كثيرة - باستثناء منطقة الاحساء البترولية - حريصة على طرق الحياة البدوية في اواسط الجزيرة . ومن اجل السيطرة على هذه القبائل احتفظ ابن سعود بالنظام التقليدي ، وتعامل معها على اساس المصاهرة (السياسية) هو وابناء أسرته ، ومع القبائل البدوية والاسرات الاخرى ، وخاصة من آل الرشيد . كذلك لجأ باستمرار الى نفح مشايخ القبائل بمبالغ من المال تختلف بحسب أهمية القبيلة من حيث الرجال والجمال والبنادق التي يمكن ان يؤمنها . وبين هؤلاء البدو الذين يشكلون اساس المملكة الصلب ، يحتل الاخوان الوهابيون المكانة الاولى .

في ما تنهج من برامج سياسية تكشف عنها الاتفاقات والعلاقات الدولية المختلفة التي تبرمها مع ما جاورها من البلدان العربية ، لنرى في ذلك مدى ما عمل الملك وحكومته في سبيل التقارب العربي ، وتضامن الجبهة العربية على الصعيد الرسمي ، بما لا يخرج عن محصلة القوى المختلفة التي تحيط بظروف هذا البلد في الداخل والخارج ، وبما يعود بالقوة والمنعة على مصالح اشخاصهم واسراتهم . ولنكتف اذن بشرح هذه السياسة العملية التي سلكها ابن سعود ازاء العرب فيما وراء حدود مملكته ، فهي تمثل جانبا لا يستهان به من أهداف السياسة العربية للمملكة السعودية التي تتمثل في شخص الملك ، ولا معنى هنا للتمييز التقليدي بين السلطات الذي تعارفت عليه الدول العصرية .

في مطلع الحرب العالمية الاولى ، انفذ ابن سعود ثلاثة من رجاله بكتب الى أقرب أمراء العرب منه ، وأبرزهم في الجزيرة يومذاك : ابن الصباح في الكويت ، وابن الرشيد في حائل والحسين في مكة المكرمة ، يقترح الاجتماع بهم للمذاكرة فيما قد يؤدي الى « اتفاق » ينقذ العرب من احوال الحرب القائمة ، ولتوحيد جهودهم لرفع شأن البلاد العربية ، ولابعاد التدخل الاجبي عن مقدراتهم السياسية والاقتصادية . ولكن احدا من هؤلاء لم يلب نداءه بغير التواء ، الا ابن الرشيد الذي صارحه بانحيازه الى جانب الترك في الحرب ^(١) . كذلك ذكرنا فيما سبق كتابه الى والي البصرة التركي الذي بعث به قبل الحرب ، يقترح فيه على دولة الخلافة العثمانية أن تدعو رؤساء العرب الى مؤتمر يعقد في بلد لا سيادة لها فيه ولا نفوذ ، ليقرروا احد أمرين : اما ان تكون البلاد العربية كتلة سياسية واحدة ، او ولايات مرتبطة بعضها ببعض فيما هو عام ومشترك من المصالح ^(٢) . وفكر ابن سعود في قيام « وحدة عربية » في شكل ما ، فقد تحدث بعد الحرب الى الرحالة اللبناني أمين الريحاني ، ولخص هذا حديثه في عدة بنود عرضها على السلطان ابن سعود في الليلة التالية ،

(١) الريحاني « تاريخ نجد الحديث » ص (١٩٦ - ١٩٧) . كتب ابن سعود بقول لهم فيما يقول : « علنا نتفق فننقذ العرب من احوال الحرب ونتحالف ودولة من الدول لصون حقوقنا وتعزيز مصالحنا »

(٢) انظر فصل المملكة العربية السعودية - تطور الاحداث السياسية فيها .

فقرأها وأصلح خطاه فيها وها هي :

رأي السلطان عبد العزيز في الوحدة العربية — من حديث له ليلة ٣ جمادى الثانية من عام (١٣٤١ هـ — ١٩٢٢ م) •

١ — هو ينبغي الوحدة العربية ويساعد من سعى بإخلاص في تحقيقها ، فيحضر اجتماعا يعقد لهذه الغاية ، ويقبل الزعامة والبيعة ملكا على البلاد العربية كلها ، لا اعتقاده أنه أهل لها ويستطيع تعزيزها •

٢ — واذا بايع العرب غيره فهو يقبل ذلك ولا يتحول عن فكرته بل يستمر في خدمة القضية العربية بما يستطيع •

٣ — واذا لم تتحقق الوحدة وكان ائتلاف أو حلف عربي من امراء العرب لتعزيز شؤونهم معنويا وسياسيا ، ولضمانه مصالحهم الاقتصادية المشتركة ، فهو ينضم اليه •

٤ — واذا لم تكن الوحدة ولا الحلف ، فهو على سياسته يحالف دولة تكون المصالح مشتركة بينه وبينها •

٥ — وفي كل حال هو رجل سلم في بلاده ، لا ينبغي الاعتداء على أحد ، ولكنه يأبى أن يعتدي عليه أحد •

ولما أطلع الريحاني السلطان على خلاصة حديثهما عن الوحدة العربية تلك الليلة ، أخذ ابن سعود القلم وضرب على الفقرة الثانية قائلا : « أسأت فهنا •• نحن نعرف أنفسنا ولا نقبل الرئاسة في غيرنا » ا

أما الشريف حسين فلا نكران في إخلاصه للقضية العربية ، وفي فضله بإبرازها من المجال المحلي الى المجال الدولي • لانه كان أول من دعم « الفكرة العربية » بقوة عسكرية ، وأقدم على اعلان « الثورة العربية » في ظروف خطيرة •

ولكن ابن سعود كان يختلف عن الحسين بأمور توفرت له وهي اعتماده على

(١) الريحاني ملوك العرب ٢ : ٩٥ الطبعة الثانية بيروت ١٩٢٥

القوة المادية ، وأصالة الرأي في التريث ، والنظرة الواقعية الصائبة^(١) ، فقد كانت المجابهة الاولى بينه وبين البريطانيين في قضية فلسطين ، يوم عرضوا في اجتماعات « وادي العقيق » عام ١٩٢٦ ، مشروع اتفاقية جدة ، وطلبوا وضع مادة خاصة يعترف فيها بمركز بريطانية الخاص في فلسطين ، اذ رغبت السياسة البريطانية في اقتناص الفرصة حين كان ابن سعود يطالب بالغاء معاهدة القطيف (١٩١٥) لتأخذ ثمن الغائها اعترافا من ابن سعود بمركز خاص لها في الارض المقدسة فلسطين ١٠٠ واستمرت المناقشات نحو عشرين يوما ، وكانت هذه المادة الى جانب مواد اخرى سببا لوقف المفاوضات مدة من الزمن ، الى ان تزلت بريطانية عنها .

والحق ان معاهدة الطائف (١٩٣٤) مع اليمن لم تحتو على شروط الصلح السخية فحسب ، وانما تؤكد رابطة « الاخوة العربية والصداقة الاسلامية » . وهي ولا ريب وثيقة ذات قيمة معنوية كبرى ، عقدت ليس فقط لانهاء حالة الحرب بين المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية ، ولكن ايضا لتوحيد الآراء وتوجيهها في الوطن الاسلامي العربي . واعترف كل من العاهلين باستقلال ملكة الآخر ، ولكن صرحا بأن شعبيهما يؤلفان أمة واحدة بفضل الجنس العربي والدين الاسلامي . وترد العبارات التعاونية في كل فقرة من فقرات المعاهدة وموادها . وتعترف المادة (١٦) بأن كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين اللذين « تجمعهما روابط الاخوة الاسلامية والعنصرية العربية ، يعلن ان أمتها أمة واحدة »^(٢) ، وانهما لا يريدان بأحد

(١) اتى احد الوجهاء اللبنانيين الى ابن سعود وقدم له عريضة كبيرة موقعة لمصلحة ابنه في عرش سورية ، فخاطبه ابن سعود قائلا : « ومنذ متى كانت التيجان تلمس بالمضابط ؟ » Rabbath, op. cit. , p. 342.

(٢) ورد في كتاب رئيس الوفد العربي السعودي في مؤتمر « ابها » الى السيد رئيس الوفد اليمني بتاريخ ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٥٣ (شباط ١٩٣٤) :
« اما بعد فانه لا يخفى على علم فضيلتكم الاسباب التي دعت الى عقد اجتماعنا في « ابها » والقيام بما يكون من ورائه تثبيت عرى الاخوة الاسلامية والوحدة الاسلامية بين حضرة جلالة الملك عبد العزيز والامام يحيى وبين بلاديهما ورعاياهما ونفوة أواصر الصداقة والمودة الصميمتين بين ابناء أمة واحدة بما يكون من ورائه عر ومجد للعرب والاسلام » . وبقرة رقم ١٦١ (بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والامام يحيى حمد الدين) عام ١٣٥٣ مطبعة ام القرى .

شرا ، وانهما يعملان جهدهما لاجل ترقية شؤون امتهما في ظل الطمأنينة والسكينة وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة . كما ان المادة (٢٠) تنص على ان كلا من الفريقين المتعاقدين يمكن ان يخول ممثليه في الخارج حق تنسيق جهودهم للوصول الى سياسة موحدة لمصلحة « أمتهم الواحدة » . ومعاهدة الطائف رسمت الخطوط الاولى والعناصر الرئيسية للاتحاد مع اليمن بحلف Confederation .

كما تعتبر معاهدة الطائف نموذجا للسياسة التي سيلتزمها ابن سعود في دعم مبدأ التوازن والتحكيم بين الشعوب العربية والاسلامية . وغداة توقيع المعاهدة توطدت الصداقة بين الملكين برغم التباين المذهبي . وستقف السعودية ضد جميع المحاولات التي يقوم بها الثوار اليمنيون للاطاحة بنظام الامامة المتخلف باليمن اعتبارا من ١٩٤٨ كما سنرى .

وفي عام ١٩٣٦ كان يلوح في الافق العربي بوادر تقارب سياسي وحربي حين وقع ابن سعود معاهدة الاخاء والتحالف العربي مع العراق (١٢ نيسان ١٩٣٦) - وكان قد تردد في عقدها قبل ذلك بأربع سنوات على ما ذكرنا في فصل العراق ^(١) . - وظهر ان انجاز المطمح العربي المشترك في تضامن جزء من العالم العربي على الاقل ، ليس حلما يراود اذهان القوميين العرب فحسب ، وانما هو مشروع حقيقي رسم خطوطه الرئيسية الملك فيصل ثم الملك ابن سعود والملك غازي حرصا منهم على وحدة الصف العربي تجاه الاحداث العالمية المضطربة آنذاك . ان احدى المميزات البارزة في هذه المعاهدة هي انها نسجت على منوال معاهدة الصداقة الاسلامية والاخوة العربية بين اليمن والمملكة السعودية (معاهدة الطائف ١٩٣٤) .

لا يمكن التقليل من مظهر الشعور بالتضامن العربي الذي بدا جليا على نحو غير مسبوق في العلاقات الدولية العربية . ولا مرء في ان تحسن روابط الاخوة العربية في الدول العربية الثلاث التي خرجت الى العالم بعد الحرب العالمية الاولى ، وهي اليمن والمملكة السعودية والعراق ، قد اكسب الحركة القومية العربية اساسا متينا وقاعدة راسخة في صرح التعاون العربي . كما بدد جانبا كبيرا من غيوم الشك

(١) ارسلان « الوحدة العربية » ص ٢٠ .

والريبة وسوء الظن التي كانت تسم جو العلاقات القائمة بين الحكام العرب ، ووضعت في الظاهر حدا لخصومة الحكام في البلدين . وهذا لا يعني امطاء سوء الظن لدى السعوديين وانطفاء الحقد في قلوب الهاشميين ، بل ان العداء المستحكم سيبدو غنيا في الموقف الصلب الذي وقفه آل سعود بمعارضة مشروع سورى الكبرى والهلال الخصيب العززين على بريطانية . ذلك ان ضم العراق وفلسطين وسورية ولبنان تحت سلطان الهاشميين من شأنه ان يحقق الى جوار السعودية دولة أقوى منها ولا يؤمن جانبها ؛ في حين ان الوحدة العربية او الاسلامية التي يدعو لها آل سعود ، يجب ان تقوم على مبدأ صريح وواضح ، وهو ان تكون الوحدة لهم وليس ضدهم .

لقد اتفقت السعودية والعراق على عقد معاهدة أخوة عربية وتحالف^(١) ، بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما ، وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما ، والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة بلديهما . ونصت المعاهدة^(٢) التي وقعت في اليوم الثاني من شهر نيسان ١٩٣٦ في مدينة بغداد ، على وجوب اجراء تسوية سلمية لما يشجر من النزاع بين الفريقين المتعاقدين (مادة ٢) . ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين تعهدا متقابلا بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على أمر يضر بمصلحة الفريق المتعاقد الآخر أو بمملكته أو مصالحها ، أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته أو مصالحها للاخطار أو الاضرار (مادة أولى آ) . واذا أدى نزاع بين أحد الفريقين المتعاقدين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب ، يوحد الفريقان المتعاقدان حينئذ مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة . وفي حالة وقوع اعتداء مفاجيء . . على الفريقين ان يتشاورا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها بقصد توحيد مساعيها بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور (مادة ٤) . ويتعاون الفريقان المتعاقدان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية والاساليب العسكرية في بلادها بتبادل بعثات علمية

(١) انظر نص المعاهدة في الوثائق والمعاهدات .

(٢) Toynbee, Survey for 1936, p. 783.

وعسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين ، وتوحيد ما يمكن تويده منها ، وللاستفادة من المعاهد العلمية والعسكرية والتدريب فيها (مادة ٧) . وترك الباب مفتوحا امام الدول العربية الاخرى الراغبة في الانضمام الى هذه المعاهدة وخاصة اليمن ؛ فقد جاء في المادة ٦ « نظرا للاخوة الاسلامية والوحدة العربية التي تربط المملكة اليمنية بالفريقين المتعاقدين ، فانهما يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة ، ويجوز لاية دولة عربية اخرى مستقلة ان تطلب الانضمام لهذه المعاهدة » . وبالفعل فقد انضمت اليمن الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف في نهاية نيسان ١٩٣٧^(١) .

وفي شهر نيسان ايضا من عام ١٩٣٦ كان ابن سعود يعمل على صياغة حلقة اخرى في سلسلة التقارب العربي ، بمفاوضة معاهدة صداقة مع دولة عربية ثالثة كانت حينئذ على وشك توقيع معاهدة الاستقلال التام . هذه الدولة العربية هي مصر ، التي لم يكن بينها وبين المملكة السعودية علاقات دبلوماسية رسمية لعشر سنوات خلت ، منذ حادثة المحمل المؤسفة في حزيران ١٩٢٦ . وبعد مضي خمسة أيام على توقيع معاهدة الاخوة العربية والتحالف بين العراق والمملكة السعودية ، ابرق رئيس وزراء مصر علي ماهر الى وزير الخارجية السعودية ، يدعو ليرسل ممثلا الى مصر للمفاوضة في ابرام معاهدة سعودية مصرية . قبلت الدعوة حالا ووقعت المعاهدة في ٧ أيار ١٩٣٦^(٢) وعلى الرغم من أن مدى المعاهدة المصرية السعودية لم يكن متسعا كما كان في المعاهدتين الاخرتين، اذ اهتمت أولا بتسجيل اعتراف الحكومة

(١) ذكر الامير شكيب ارسلان في « الوحدة العربية » ما نصه : « وقد قلنا لفیصل ان الوحدة العربية لا تتم الا اذا اتفقت سورية والعراق مع ابن سعود لما له من انصار او احزاب في سورية ، وقد وافق على ذلك ، وكتب الى ابن سعود ولكن الظروف عاكستني في ذلك الحين وعارضني بعضهم . ولم تمض مدة على فیصل حتى تمكن من الاتفاق مع ابن سعود ، وهذا الامام يحيى ينضم الى القطرين المتفقين . . الوحدة العربية هي فكرة قديمة لم نخترعها نحن ، وانما كنا اول من دخل في هذا الموضوع بصورة علنية ، فكنا نتكلم تارة مع ابن سعود وتارة مع فیصل وتارة مع الامام يحيى وطالما وفقنا بين المتخالفين منهم » .

(٢) Documents on International Affairs , 1937, pp. 528 - 30.

المصرية بالاستقلال التام والسيادة للمملكة السعودية (مادة ١) ، وباقامة علاقات سياسية وقنصلية بين الفريقين (مادة ٣) وتنظيم معاملة الحجاج المصريين . . على الرغم من كل ذلك ، فقد دعمت حركة التقارب العربي ، ومهدت للتفاهم والتواصل بين الدولتين ، وقررت الحكومة السعودية ارسال ٣٣ طالبا الى مصر للدراسة فيها (١) .

وتحدث كثير من الكتاب عن مقدرة الملك عبد العزيز على بناء دولة قوية في الجزيرة العربية . وكانت اخباره تصل الى بلاد العرب الشمالية فيزداد الاعجاب بشخصيته القوية في الثلاثينيات . ولعل ذلك راجع الى صفة أصيلة في ابن سعود دون غيره من الحكام العرب آنذاك ، وهي قدرته على تحقيق هدفه بقوة جنوده المغاوير . والحق ان الانظار كانت ترفو اليه ابان اندلاع الثورات ضد سلطة الانتداب في بلدان العرب الشمالية ، فضلا عن أن موقع البلاد السعودية المتوسط في المشرق العربي ، جعلها النواة الطبيعية لاي وفاق عربي او اتحاد عربي مقبل . ولا يخفي انصار ابن السعود قلقهم من العوائق السياسية والاجتماعية التي تعرقل سبيل هذه الوحدة العربية ، على الرغم من توفر الروابط الثقافية والدينية والاقتصادية التي تصل المملكة السعودية بجاراتها العربية الشمالية . وهم يرون انه لا يمكن انشاء الوحدة العربية الا اذا قام ابن سعود بخطوة حريية ، وذلك بالهجوم على سورية (٢) وضماها الى بلاده . ولكن هل يزج ابن سعود نفسه في مغامرة من شأنها ان تغضب

(١) Toynbee, Survey for 1936, p. 790

(٢) اشار لورد Lugard عضو لجنة الانتدابات الدائمة الى ان صحيفة Bourse Egyptienne الصادرة في القاهرة (١٨ - ١٩) آذار ١٩٣٥ قد افادت بان الوطنيين السوريين ارسلوا بعثة منهم الى ابن سعود وشرحوا له خطتهم وبرنامجهم لانشاء امبراطورية اتحادية عربية تحت رئاسة الحجاز ، فأجاب روبردوكي الفرنسي ان الحركة العربية تلقى التأييد من عدد من المسلمين الوطنيين ، وفيما يخص اي تأييد لهم من الخارج يمكن القول بدقة انه لم يأت من المملكة السعودية . ويرغم ان ابن سعود يتمتع باعجاب الوطنيين السوريين ، فلا يوجد سبب للاعتقاد بانه اندمج في الشؤون السورية . وقال دوكي انه سمع ان البعثة استقبلها ابن سعود ولكنها أصيبت بخيبة أمل . عن :

Minutes of the 27th. Session 1935, pp. 79 - 80 Permanent Mandates Commission

انكلترة التي يعني غضبها انطلاق « الهاشميين » ضده ^(١) . ان ما يتوفر لدى المملكة السعودية من صفات سياسية وحرية ممتازة كان يقابلها أيضا فقر في المجال الاقتصادي ، وتأخر في المجال الفني والثقافي مما يجعلها غير قادرة على ايجاد الوحدة العربية وقيادة حركتها . ولكن ابن سعود رأى ان هذا النقص يمكن ان يعوض في دخول بلاده بمشاركة ثنائية مع دولة عربية سبقت في مضمار التقدم ، كالعراق مثلا ، فتنتفع المملكة السعودية منه ثقافيا وفنيا وتنفعه حربيا ، وبذلك يستفيد العرب كافة من هذا التقارب الذي بدأه ابن سعود وغازي ، ثم تبعتهما اليمن ، ومصر الى حد ما .

وهذا التقارب العربي كان له أثر في امارات الخليج العربية الممتدة من الكويت حتى عمان ، حيث يقبض المستشار البريطاني المقيم في كل من هذه الامارات على أدوات السياسة الداخلية والخارجية . فقد كان من نتيجة الخطوات العربية السعودية في مضمار التعاون والتضامن بين بلاد العرب ان استيقظت النزعات القومية المكبوتة في بعض شعوب هذه الامارات ، وبدأت الكتل الوطنية فيها تنهم النظام القائم تحت الحماية البريطانية وتستنكر تجاهله المطالب القومية العربية ، مراعاة لمصلحة الامراء والشيوخ من ناحية ، وحرصا على مصالح الامبراطورية البريطانية من ناحية ثانية . وارتفعت أصوات تدعو الى وجوب الاتحاد مع أية دولة عربية مجاورة . وعندما زار امير البحرين بغداد في شهر آذار ١٩٣٦ ، اقترح ان يطلب أمراء ومشايخ الخليج الانضمام الى المعاهدة العراقية السعودية للاخاء والتحالف العربي ^(٢) .

(١) كان ابن سعود يحسب حسابا كبيرا لعداوة الهاشميين الذين طردهم من الحجاز . وكان دائم الحذر والخشية من احاطة اعدائه به ، وبخاصة عندما توفي الملك فيصل وخلفه في زعامة « النهضة الهاشمية » الامير عبد الله الذي كان يكرر دوما مسألة العودة الى ارض « الوطن المضاع » الامر الذي اقلق ابن سعود فحرص على صداقة بريطانية ، فهي الوحيدة التي يمكنها ان تمنع الامير من « العودة » ، او ان تعرضه على تنفيذ بعض المشاريع التوسعية التي من شأنها ان تهدد ابن سعود ، كمشروع سورية الكبرى مثلا او مشروع الهلال الخصيب ، وسنزيد المسألة تفصيلا في مكانها من البحث .

(٢) ترددت في شهر آب ١٩٣٦ شائعة مفادها ان شيخ البحرين الذي عاد من زيارة لندن قد قرر بناء على رغبة الحكومة البريطانية ان يدعو زملاءه مشايخ الخليج العربي لحضور مؤتمر يعقد في البحرين بقصد انشاء اتحاد اقتصاد سياسي بينهم مما يمكنهم

ان مجهود ابن سعود في جمع الدول العربية المجاورة له بحلف بنائي كان يصاحبه سياسة عملية تتمشى مع ضآلة موارده ، وقلة امكانياته اذا ما قيس بالعراق مثلا ، الذي كان يستطيع ان يقوم بدور كبير في تحقيق حلم العرب بالوحدة ، لانه كان يجمع الى استقرار الشؤون المالية فيه وغنى الموارد الاقتصادية ، تقاليد الادارة العصرية ، وراقي النظم الثقافية نسبيا .

وظهر دهاء ابن سعود حين تحالف مع اعدائه : الهاشميين في العراق ، والزيود في اليمن . وليس ذلك سوى امتداد السياسة الداخلية التي انتهجها على المستوى العربي الدولي . ومعلوم ان تلك السياسة اعتمدت على مخالفة القبائل ومصاهرتها ونفحها بالمال . والحق ان ما قام به ابن سعود يدل على مدى اهتمامه بتقارب الشعوب العربية والاسلامية وجع شملها ، ولعل الشعوب الاسلامية لها مقام التقدم عنده على الشعوب العربية ، ليس فقط بسبب ضخامة عدد الحجيج السنوي الذي يؤم الديار المقدسة الحجازية ، وانما أيضا لان ابراز الاخوة الاسلامية وتقديمتها يخول الاسرة السعودية ان توطد وشائج العلاقات الطيبة مع الدول الاسلامية غير العربية ، الدانية منها والقاصية ، وفي ذلك تقع عظيم للسعودية .

ان ما كان يميز السياسة السعودية ، وسيميزها الى زمن بعيد ، هو اعتمادها على شبكة من الاحلاف القائمة على الصلة الاسلامية . والنتيجة المنطقية لهذه السياسة قبل تغلغل النفوذ الامريكي عقب اكتشاف البترول ١٩٣٨ - ان تكون الدول ذات العلاقة المستمرة مع ابن سعود هي نفس الدول التي تحكم مجموعات اسلامية مثل بريطانية وفرنسة وهولندة والاتحاد السوفييتي . وما دام ابن سعود على فيد الحياة ، فلن يتبدل الخط العام للسياسة السعودية الخارجية ، وسيظل يهدف الى الملاءمة بين الصداقات القديمة وضرورات المشاركة في شؤون العالم

ان يعملوا « كدولة عربية مستقلة ذات كيان تجاه بقية العالم » . ان صبح هذا الخبر فهو يدل ، في نظر الاستاذ توينبي ، على محاولة سياسية من جانب بريطانية لارضاء الاماني القومية لشعوب الخليج دون ان تضل التزاماتهم تجاهها او تلقى . (Toynbee, Survey for 1936, p. 793) ومعنى ذلك ان شيخ البحرين قد ارتضى حلا وسطا بين انضمام امارات الخليج الى الميثاق العربي ، وبين بقائها منفردة لا تربطها رابطة فيما بينها .

الحديث ، دون ان يعني ذلك تظليها عن خطتها العربية الاسلامية التي ستظل الاساس
المكين في السياسة السعودية الخارجية . والاسلام كجامعة تنطوي ضمنها القوى
العربية بمعناها المنصري ، سيبقى فوق الخلافات حول نظم الحكم ، وفوق العداوات
القديمة بين القبائل والاسر الحاكمة ، الا عندما تتعارض مصالح البلاد المنتجة للنفط
أو تتماثل ، فحينئذ سيزيد هذا التعارض أو التماثل من تباين الاتجاهات السياسية
السعودية وسيكون له الاولوية .

ومسألة فلسطين ، لفتت انتباه عاهل الجزيرة فشجب بشدة حوادث العدوان
اليهودي ، واستنكر الاعتداء على المصلين في المسجد الاقصى خلال حوادث آب
١٩٢٩ ، كما احتج على بريطانية ، فأجابه العاهل الانكليزي في كانون الاول ١٩٢٩
مؤكدًا اهتمام حكومته للامر . ولما اشتدت ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ ، رأى ان
يقوم بمساعي مشتركة مع الدول العربية ، فأبرق الى القائم باعمال مفوضيته في
بغداد ، ليبلغ ياسين الهاشمي رئيس الوزارة رأيه في الموقف ، ووجوب المسارعة
لعمل المسكن لمساعدة فلسطين في موقعها الحاضر الدقيق ، ولفسح المجال أمام العرب
لنقل قضية فلسطين من قضية بين اهاليها وانكلترا واليهود ، الى قضية عربية عامة .
واتصل بعدئذ برؤساء الحكومات البريطانية التي لم تشأ الارتباط بأي وعد ، ولم
تزد على القول بانها تحب الاصلاح^(١) . وكذلك سارع الى تحويل العون المادي
لشوار عام ١٩٣٦ . وفي كانون الاول ١٩٣٧ قابل الوزير البريطاني في جدة مستر
« بولارد » ، وافضى اليه بأنه لا يوجد عربي صادق يوافق على التقسيم . كما ارسل
الى الرئيس الامريكى روزفلت رسالة مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ بشأن
فلسطين ، يدحض فيها حق اليهود ويدلي بحق العرب فيها .

وفي المذكرة الشفهية التي وجهتها الحكومة السعودية الى حكومة العراق في
حزيران ١٩٣٩ بخصوص سورية وفلسطين ، يمكن ان نرى تطبيقا لميثاق الصداقة

(١) ابان ابن سعود في هذه البرقية : ١ - وصف الحالة التي صارت اليها قضية
فلسطين وعظم اثرها في نفوس العرب والمسلمين ٢ - موقف الانكليز وتصلبهم في
القضية ٣ - موقف العرب المدافعين عن انفسهم ٤ - المصاعب التي ستواجه التدخل
في الامر امام تشدد البريطانيين واستماتة العرب ٥ - اشار الملك الى ان هذه الصعوبات
كلها لا يجوز ان تحول دون بذل المساعي .

والاخوة المعقود بين الدولتين سابقا (١٩٣٦) • في هذه المذكرة لفتت المملكة السعودية نظر العراق واقترحت عليه التدخل لتدعيم الجانب السوري واقناعه بقبول وساطة مشتركة من العراق والسعودية ، بغية تنظيم العلاقات والشؤون المعلقة بين سورية من جهة وبين فرنسا ومن ورائها انكلترا من جهة اخرى ، وذلك لاجل تفادي « تضحية الشعب السوري والفلسطيني »^(١) . وبادرت وزارة الخارجية السعودية الى محو الانطباع غير المستحب الذي ولدته المذكرة السابقة ، وأوضحت لحكومة العراق بأن المملكة العربية السعودية « قد عملت وسوف تعمل للاتفاق مع الحكومات العربية الراغبة في توحيد قوى الامة العربية لمصلحة العرب كافة ودون أي اعتبار آخر ، وان المذكرة قد وضعت للدعوة الى القيام بعمل مشترك على اساس الاتفاقات المعقودة سابقا بين الطرفين »^(٢) .

هذا ما اتسمت له ظروف السعودية من العمل للفكرة العربية ، في الفترة ما بين الحريين ، ترى ماذا سيكون موقف السعودية من دعوة الوحدة العربية التي انطلقت في أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ؟

• • •

المملكة المتوكلية اليمنية

١ - اهم الاجداث السياسية في المملكة المتوكلية اليمنية حتى عام ١٩٣٩ :

بعد سقوط الدرعية عاصمة آل سعود بيد ابراهيم باشا ، توجه الى تهامة اليمن حيث طرد الوهابيين • • وبذلك استعاد الامام الزيدي نفوذه مقابل دفع أتاوة مالية الى السلطان في الآستانة ، ورابطت الحاميات المصرية في مدن الحديدة وزبيد ومخا • وعندما استولى البريطانيون على مدينة عدن في مطلع عام ١٨٣٩ تزايد اهتمامهم باليمن ، وتبينوا ان احتلال عدن لن يكون له كبير أهمية ما لم يتوصلوا الى تفاهم مع القبائل المجاورة • عقدوا مع هذه القبائل مجموعة معاهدات لم تؤد الى الاستقرار

(١) A. Nassif, Revue Egyptienne de droit International, p. 56.1949.

(٢) Ibid

والسلام . ولما جلت الفيالق المصرية عن الجزيرة العربية عام ١٨٤٠ ، حلت محلها الفرق التركية التي ما كادت تقترب من صنعاء حتى لقيت مقاومة عنيفة من اليمنيين ، فانقلبت على أعقابها لتعود بقوة أكبر عام ١٨٧٢ ، فتحتل صنعاء وتقدم الى مناطق القبائل الواقعة في دائرة النفوذ البريطاني في عدن . وآفاد الترك من النزاع الذي در قرنه بين تلك القبائل فتوغلوا في أراضي محمية عدن سنة ١٨٧٣ . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الحدود بين اليمن وعدن أبعد ما تكون عن الاستقرار ، والخلاف حولها ناشب باستمرار ، الى ان عينت الحدود على يد لجنة مختلطة من الانكليز والترك عام ١٩٠٤^(١) ، فانقسم الجزء الغربي من بلاد العرب الجنوبية الى مناطق نفوذ تركية وبريطانية من الناحية النظرية فقط ، لان كلا من تركية وبريطانية في الواقع لم يكن لها كلمة مسموعة خارج مراكز الحاميات والقبائل الواقعة تحت سيطرتها المباشرة . لقد قامت ثورات عنيفة في اليمن على الاتراك الذين تراوحت سياستهم تجاهها بين اللين والشدة المتناهية ، هذه الثورات شغلت الامراء والائمة والسادة الذين يمثلون الطبقات الحاكمة في اليمن عن صراعهم الدامي وسلوكهم طريق الفناء ، فلما ان وجد الترك في الميدان ، اجتمعت الكلمة على حربهم وطردهم من البلاد .

وفي عام ١٩٠٤ اشتعلت الثورة ، وحوصر الترك في صنعاء طويلا ، ثم اعاد الامام يحيى بن محمد حميد الدين الكرة عليهم ، وحاصره فيها ستة أشهر « أطعمناهم النار والفار » فسلموا بدون شرط^(٢) ، واتخذها عاصمة للامامة الزيدية في نيسان ١٩٠٥ . ولكن احمد فيضي باشا التركي^(٣) استردها وتبع الامام الذي انسحب جنوده الى (شهارة) حيث جرت وقعة هائلة دحر فيها الترك شر دحرة ، وعقد بعدها اتفاق بين القائد التركي والامام نص على الصلح سنة ١٩٠٦^(٤) . ولم يدم الصلح بين الفريقين سوى بضع سنين ؛ ففي عام ١٩١١ كانت العشائر قد تآقت الى الحرب فهاجمت صنعاء ، واحاطت بها ، وكان الوالي يومئذ عزت باشا يجمع

(١) Survey of International Affairs, 1928 p. 309.

(٢) الريحاني « ملوك العرب » ١ : ١٤٥ مطبعة صادر بيروت (١٩٥١) .

(٣) كان عدد قواته ٥٠ الفا على ما يذكر الريحاني ، نفس المصدر ص ١٢٦ .

(٤) شروط الصلح المذكورة في كتاب الواسعي « تاريخ اليمن » ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

بين الحذاقة والحنكة ، فاستطاع ان يستميل الامام . وكانت الدولة العثمانية على أهبة الحرب في ايطالية في طرابلس الغرب ، فسمى عزت أن يصل الى اتفاق مع اليمنيين يمنعه من الانحياز الى الطليان ، كما فعل الادريسي . وعقدت معاهدة ١٩١١ بين الامام يحيى والوالي عزت باشا لمدة عشر سنين ، وكان من شروطها ان يعترف الامام بالسيادة التركية . وتقبل الدولة ان يتمتع بالاستقلال الذاتي وخاصة في الامور الدينية . كما تتعهد الدولة بأن تدفع للامام ولرجال السادة ولمشايع حاشد وبكيل^(١) مشاهرات مالية قدرها (٢٥٠٠) ليرة ذهباً . وتأكدت هذه المعاهدة بفرمان من السلطان العثماني عام ١٩١٣ ، وفيه تعترف الحكومة العثمانية باستقلال الامام الاداري في جميع الهضاب والمرتفعات حيث تسود الشيعة الزيدية . أما في منخفضات تهامة حيث يشكل السنيون الشوافع الاكثرية العديدة من السكان ، فقد ظلت السلطة بيد الترك ، ولم يعترف معظم الشوافع بسلطة الامام وظلوا مصدر متاعب وقلق له^(٢) .

بقي الامام أمينا على عهده مع الترك خلال الحرب العالمية الاولى وما بعدها بقليل ، « وبعد ان كان اليمانيون يحتاج الدولة العثمانية في بسط سيادتها عليهم الى أربعين أو خمسين طابورا بصورة دائمة ، انقلبوا بأسرهم عثمانيين^(٣) » ، بينما كان الادارة قد ثاروا على الدولة أثناء الحرب التركية الايطالية (١٩١١ - ١٩١٢) وبمعونة الطليان اصبحوا شبه مستقلين ، واثناء الحرب العامة انحازوا الى جانب الانكليز والخطفاء ، وتوسعت امارتهم لتشتمل على معظم أراضي تهامة الشمالية . أما اليمن فقد كانت في وضع غريب لان الحامية التركية وكان عددها ١٤ الفا بقيت معزولة عن بقية القوات التركية المعاربة ، ولذا ما كان لها تأثير يذكر على سير العمليات الحربية في الشرق الادنى العربي . وبينما كانت هذه الحامية تتحرك للهجوم على عدن لضرب البريطانيين فيها ، كانت البوارج البريطانية تقصف الموانئ اليمنية

(١) قبائل زيدية متعصبة قوية تقع منطقتها الى الشمال من صنعاء ، شروط الصلح بين الامام وعزت باشا عام ١٩١١ مذكورة في كتاب الواسمي ، نفس المصدر السابق ص : ٢٣٦ - ٢٣٩ .

(٢) Survey for 1925, Vol I, p. 277. (٢)

(٣) المنار الجزء ٩ المجلد ٢٢ صفحة (٦٩٠ - ٦٩١) .

تعضيدا لهجوم الادارسة من عسير على الترك في اليمن . واستمرت هذه الاعمال والمناوشات الحربية طوال سني الحرب ، والامام في غضون ذلك لا يطعن الترك من الورااء، مع انهم بعد ان دخلوا الحرب لم يدفعوا مرتباته ومرتبات القبائل الاخرى ، ولا يصغي الى اغراء الانكليز لينضم الى حلفهم ، لانه مرتبط بالترك ، وبينه وبينهم صلح لعشر سنين . والترك عرضوا على الامام ان ينسحبوا من صنعاء لتكون له السيادة فيها ، لولا ان الالمان اقنعوهم بان انسحابهم من اليمن يفسح المجال للانكليز فيحتلونها فوراً^(١) .

وبعد توقيع هدنة مودرس (١٩١٨) ، استسلمت معظم الفرق التركية في اليمن الى البريطانيين الذين نزلت قواتهم في بر اليمن لتساعد على اجلاء الترك ، وقد احتل البريطانيون ميناء « الحديدية » وأبقوه في أيديهم^(٢) ، وميناء « لحية » وسلموه الى حليفهم الادريسي . ولكنهم لم يحاولوا التوغل في الاقاليم الداخلية الواقعة تحت نفوذ الامام يحيى ، ولا ورثوا السيادة العثمانية على اليمن . ماذا كان موقف الامام ؟ لم يتأثر الامام باعلان الهدنة اذ اعتبرها غير ملزمة له . ولم يتهيب من نصر الحلفاء ، وانما سعى لاقتناع بعض الضباط والموظفين المدنيين الترك ، وفيهم الوالي السابق محمود نديم بك ، كي يقروا في البلد ويخدموا لديه . ورأى انه يستطيع بمعونتهم ان يفرض سيطرته على البلاد اليمنية برمتها لا على مرتفعات الزيود فحسب ، بيد انه وجد مناهضة قوية من جانب قبائل الشوافع السنية التي لا ترغب في استبدال الحكم الزيدي بالحكم التركي^(٣) . ولكن من أين يبدأ ؟ رأى انه غدا معزولا عن البحر ، على اثر احتلال الانكليز لميناء الحديدية ، وتسليمهم ميناء لحية الى الادارسة ، وبذلك حرمت تجارة البر اليمني عامة ، وصنعاء خاصة ، من هذه المنافذ الطبيعية

(١) H. Jacob, « Kings of Arabia » p. 153

(٢) يذكر الواسمي في تاريخ اليمن ص ٢٦٢ « ان الانكليز وعدوا الامام ان يسلموا له الحديدية ثم انقلبوا عن وعدهم فسلموها الى صديقهم الادريسي ، فغضب الامام وبادرهم بمثل معاملتهم ، وزحف نحو عدن واستولت قواته على اربع جهات من تلك النواحي وهي الضالع والحداد ، والاجعود والقطيب » .

(٣) Survey for 192٠, Vol, I, p. 320

الحيوية جدا . فارتأى ان يغير في أواخر عام ١٩١٩ على حدود عدن ليرغم الانكليز على الجلاء عن الحديدية ، معلنا ان عدن وحضرموت وبلاد الادارسة كانت كلها تابعه في الاصل لاسرته . وجلا الانكليز عن الحديدية ولكن ليسلموها الى حليفهم امير عسير السيد محمد الادريسي (١٩٢١) الذي انقسمت اسرته بعد وفاته (١٩٢٣) وذر قرن الخلاف بين امرائها . فاتهمز الامام هذه الفرصة ليستولي على موانئ باجيل ولحيه (١٩٢٤) ثم على الحديدية (١٩٢٥) ، وبذلك فتح طرق التجارة بين هذه الموانئ وصنعاء ، بعد ان وطد نفوذه في ساحل تهامة .

كان لتوسع الامام في تهامة والحديدية نتيجة مزدوجة ؛ فمن جهة ارتضى معظم الادارسة سيادة ابن سعود عليهم في (تشرين الاول ١٩٢٦) ، وقد كانوا مستقلين من قبل ، ومن جهة ثانية اشتكى الانكليز لان عدن تضررت اقتصاديا بسبب تحول القوافل التجارية عنها الى الحديدية . وتفسير ذلك ، أن طريقا جديدا يقع ضمن ممتلكات الامام قد فتح الآن بادئا من الحديدية على ساحل البحر الاحمر حتى يصل الى أغنى أقاليم اليمن الداخلية . وهذا الطريق يلائم المصالح التجارية الايطالية في مستعمرة اريتيرية الايطالية على الشاطئ الافريقي المواجه لليمن . ولو اقتصر الامر على هذه الاضرار التجارية تلحق ببريطانية لكان الامر عليها . ولكن بريطانيا كانت خير من يعلم ان الحكومة الايطالية ما انفكت يوما تنظر الى اليمن ، وتعتبرها مجالا صالحا للتوسع التجاري والسياسي . يكفي ان تضع ايطالية قدمها على شاطئ اليمن المواجه لاريتيرية لترفض على مضيق باب المندب ، فتهدد شريان الحياة البريطاني ، ومن يدري فقد تؤدي هذه الصلات التجارية الحسنة بين اريتيرية واليمن الى تحسين العلاقات السياسية بين ايطالية والامام ؟ ايطالية التي خرجت مغاضبة من الحرب العالمية الاولى لانها لم تحصل على استحقاقها من « القسمة » والامام الذي يطالب بـعدن ، ويدمج بريطانيا بمظاهرة القبائل النية ضده بالمال والسلاح . وعندئذ يقترب الخطر من الجزيرة العربية التي تعتبرها بريطانيا ارضا محرمة على غيرها من الدول ، نحرص على ابعادها لا لان المصالح البريطانية المباشرة مع امارات الجزيرة تسندعي شدة هذا الحرص . وانما لانها (بريطانية) ترغب في ان يكون طريق الهند بعيدا عن مناول تلك الدول الاوربية . وما انه لم يكن بوسع « الاسد » البريطاني ان يسيطر سلبا

على مرتفعات اليمن الوعرة عن طريق فتح مباشر أو ما يشبهه ، على غرار ما فعل في مشيخات وامارات الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية ، فليعتمد على الوسائل الدبلوماسية وليجرب حظه في هذا الميدان ، وهو سيد فيه .

قضى السير جلبرت كلايتون قرابة الشهر (٢٥ كانون الثاني - ٢١ شباط ١٩٢٥) يفاوض الامام بشأن احتلاله لبعض التخوم والبقاع التابعة لاملاك مستعمرة عدن ، والمأهولة بقبائل عربية مشمولة بحماية ورعاية بريطانية . ولكن كلايتون لم ينجح في ابرام اي اتفاق مع الامام الذي لم يعترف بشرعية وجواز حالة الحدود القائمة لحماية عدن ، طبقا لاتفاق الحدود التركي البريطاني ١٩٠٤ ، عندما قامت لجنة مختلطة من الجانبين بتخطيط الحدود بين مناطق نفوذ كل منهما في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية . وكان الامام يرى ان محمية عدن ومستعمراتها وما يجاورهما من أقاليم كانت كلها تقع ضمن دائرة نفوذ واملاك أجداده ، ولذا فهو لا يقر عقود بريطانية واتفاقاتها السياسية التي وقعتها مع الحكام العرب المحليين ورؤساء القبائل من جهة ، ومع الحكومة العثمانية بصفتها صاحبة السيادة في أجزاء اليمن الأخرى من جهة ثانية ، في الفترة الكائنة ما بين احتلال بريطانية لعدن ، والغاء السلطة العثمانية على اليمن بعد توقيع معاهدة مودرس (١٩١٨) .

وبريطانية ردت على مطالبات الامام بقولها انها غير معقولة وغير قانونية ، لانه لم يكن مستقلا لا من حيث المبدأ ولا من حيث الواقع *de Jure or de facto* في أي وقت مضى أثناء عقد هذه المهود ، وبالتالي فان احدا لم يعترف باستقلاله أو بمركزه السياسي (١) .

أما ايطالية فكانت أسعد حظا في علاقاتها مع الامام من بريطانية ؛ ذلك ان حاكم أريتريه السنيور غاسباريني ، بتفويض من الحكومة الايطالية ، وقع معاهدة صداقة وتجارة (ايلول ١٩٢٦) لمدة عشر سنين مع الحكومة اليمنية . والشئ المهم في المعاهدة ، ان الحكومة الايطالية اعترفت بالاستقلال التام المطلق لبلاد اليمن وبسيادة ملكها الامام يحيى (مادة ١) ، الامر الذي لم تقدم عليه الحكومة البريطانية ، ولم يكن لديها أي سند قانوني أو ادبي للاعتراض على هذه الخطوة الخطيرة من جانب

(١) Survey for 1928, p. 308.

إيطالية ، في مضمار تحطيم القاعدة البريطانية القائلة بوجود بقاء الاشراف على شؤون الجزيرة العربية بيد بريطانيا وحدها . ومن الناحية التجارية نصت المعاهدة على استيراد الاجهزة الفنية ، وعلى استخدام الفنيين الايطاليين في انجاز المشاريع اليمنية (مادة ٣) . وفي مطلع عام ١٩٢٧ دارت محادثات بريطانية ايطالية بخصوص المسائل الاقتصادية التي تمس مصالح الطرفين في البحر الاحمر على وجه العموم ، وفي الساحل العربي على وجه الخصوص . وثقت بريطانيا ان يكون بينها وبين ايطالية أي سوء تفاهم او ان يكون هنالك ما يحمل على الظن بان المصالح البريطانية سوف تتأثر بسياسة ايطالية أو نشاطها (١) . وفي هذه الاثناء كانت الحكومة الايطالية ترحب ببعثة اليمن التي كان على رأسها نجل الامام سيف الاسلام محمد ، والتي امتدت زيارتها لايطالية من (٢٤ حزيران حتى ١٣ تموز سنة ١٩٢٧) ، قام الامير اليمني خلالها بمفاوضة رجال الصناعة واطلع على أحدث المعامل .

ما هو الهدف الذي رمى اليه الامام في معاهدته مع ايطالية ؟ في الحقيقة ان لم يكن هدف الامام من معاهدته مع ايطالية اكتساح محمية عدن بمعونة الاسلحة الايطالية ، فهو على الاقل يرى في ايطالية تكأة يستند اليها اذا تدهورت علاقاته مع جارتها القوية الحاتقة بريطانيا ، التي سوف تفكر بالمركز السياسي الدولي الذي اكتسبه الامام نتيجة الاعتراف باستقلاله في المعاهدة قبل ان تقدم على التبرص به والكيد له .

والعلاقات بين الامام وبريطانية كانت تزداد سوءا يوما بعد يوم لانه لم يجل فواته عن أراضي عدن المحتلة منذ سنة ١٩١٩ ، على الرغم من احتجاجات البريطانيين الذين كانوا ينظرون بسخط بالغ الى ورود اسلحة ايطالية الى الجيش اليمني ، وتأسيس مستشفى ايطالي في كل من صنعاء ومخا عام ١٩٢٧ . وزاد في ضجر السلطات البريطانية في عدن ان القوات اليمنية شنت الغارة على الاراضي « المحمية » في عامي (١٩٢٧ و ١٩٢٨) . وفي هذه السنة عقد الامام معاهدة مع روسية تخولها حق تأسيس مكاتب تجارية سوفيتية في صنعاء ، فاعتبرت بريطانيا ذلك تحديا لشعورها ، لان علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي كانت آنذاك متوترة ، ولجأت الى

(١) Survey for 1928, p. 314.

استخدام سلاح الطيران في ضرب حشود القوات اليمنية فاضطرتها للتراجع عن معظم الاراضي المحمية التي كانت تحتلها . ولكن الامام لم يتنازل عن حقوقه ومطالبه في عدن . على أنه في عام ١٩٣١ وافق على الدخول في مفاوضات مع البريطانيين ، ولم يكن له بد من ذلك ، لان قوى السعوديين كانت رابضة الى الشمال من حدوده ، وقبائل الشوافع السنية كانت متمردة تحرضها سلطات عدن على الثورة وتمدها بالمال والسلاح . وكان يفت في عضد الامام ايضا ان قبائل حاشد وبكيل الزيدية المتعصبة في شمال صنعاء ، كانت ساخطة تنعى عليه اتفاه مع الترك منذ عام ١٩١١ . في هذه الاحوال الداخلية المضطربة التي تجددت فيها الاشتباكات بينه وبين البريطانيين ، ما كان له الا يتخير سبيل المفاوضة مع بريطانية التي رأت في مصاعب الامام هذه فرصة سانحة لا يجود الزمان بمثلا للضغط عليه . وأفضت المباحثات أخيرا الى توقيع معاهدة صداقة وتعاون متبادل في صنعاء (شباط ١٩٣٤) اعترفت فيها بريطانية باستقلال اليمن الكامل المطلق (مادة ١) . ونصت على أن « يؤجل البت في مسألة الحدود الجنوبية اليمنية » الى ان تتم مفاوضات تجري بين الفريقين المتعاقدين ، قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة ، بما يتراضيان عليه بصورة ودية وباتفاق كامل ، بدون احداث اي منازعة او مخالفة . كما يتعهد الفريقان بأن يحولا دون أي تعد من قواتهما على حدود الآخر (مادة ٣) وتبقى المعاهدة سارية المفعول لمدة ٤٠ سنة (مادة ٧) ابتداء من تاريخ تبادل ابرامها (٤ ايلول ١٩٣٤) .

وجدير بالذكر ان بريطانية المتربصة انتهزت فرصة النزاع اليمني السعودي لتوطيد حكمها في الجنوب اليمني العربي في عدن وحضرموت . وكانت قد مدت حمايتها على النواحي التسع وحضرموت ما بين (١٨٧١ - ١٩١٥) على رضى من العثمانيين يومذاك .

واتبع الانكليز في الجنوب اليمني سياسة تفريق لا انسانية بين القبائل ، فكانوا يحرضون قبيلة على أخرى ليأمنوا اتحاد القبائل ضدهم ، ويضربون العشيرة المتمردة

بالعشيرة الموالية ، ضنا بأرواح جنودهم^(١) ، وبذلك أوجدت بريطانية في محمية عدن أكثر من ثلاثين سلطنة وامارة ومشيخة مستقل بعضها عن بعض .

ثم قامت عام ١٩٣٧ بضم النواحي التسع الى حضرموت ومهرة وسمتها كلها محمية عدن ، ثم قسمتها الى شرقية وغربية^(٢) . ولكن الواقع ان هذه المعاهدة لم يكن لها تأثير ملموس على سياسة الامام في مقاومته للنفوذ البريطاني والحيلولة دون رسوخه في الجنوب المحتل ودون تغلغله في اليمن . واذا كان تحرير الجنوب اليمني المحتل من الدعائم الثابتة في سياسة اليمن ، فان السيطرة على اليمن كليا وجزئيا مما تهدف اليه السياسة البريطانية يومذاك . وتأكيذا لهذا الاتجاه شرع الامام في تحسين علاقاته مع الدول الاخرى ؛ ففي عام ١٩٣٣ عقد معاهدة صداقة مع هولندا واخرى مع فرنسا سنة ١٩٣٦ ، ولكن ايطالية ظلت تتمتع بمركز الدولة الاكثر رعاية . وفي عام ١٩٣٦ مدد مفعول المعاهدة الايطالية اليمنية (١٩٢٦) لسنة اخرى . وفي السنة التالية وقعت بعثة ايطالية في صنعاء معاهدة جديدة مع الامام لمدة خمسة وعشرين عاما ، وكانت معاهدة ١٩٣٨ هذه تمثل نقطة الاوج في المنحنى البياني للنفوذ الايطالي في اليمن ، وتعهدت ايطالية فيها بالآلا تتدخل في شؤون اليمن المستقلة استقلالاً مطلقاً ، ووافق الفريقان المتعاقدان على ان يمنع كل منهما للآخر حقوق معاملة الدولة الاكثر رعاية^(٣) . ولا حاجة الى القول بان العلاقات اليمنية الايطالية ما كانت في حقيقتها الا معصلة العلاقات الايطالية البريطانية ؛ فكل تحسن فيها يؤدي الى تقلص النفوذ الايطالي في اليمن . وعلى كل حال فان سياسة الامام لم تتأثر عمليا بتوجيهات

(١) ذكر الكولونيل جاكوب في كتابه (ملوك العرب Kings of Arabia) ما ترجمته « كتبت ادارة شركة الهند الى حاكم عدن الكابتن هينس Haines تقول : حرض القبيلة الموالية على القبيلة المعادية فلا تحتاج الى جنود بريطانية . . . وانه وان كان هدر الدماء مما يؤسف له فمثل هذه السياسة تفيد الانكليز في عدن لانها توسع الشلعة بين القبائل » . p. 45

(٢) يبدو ان العصبية المذهبية كانت سبب الفرقة بين ائمة اليمن الزيود وبين السنيين الشوافع في الجنوب اليمني ، فانفصلت حضرموت في مطلع القرن الثامن عشر ، وسائر النواحي التسع وهي : لحج ، ابين ، الحواشب ، الصبيحة ، القطيب ، الضالع ، يافع ، العوالق ، حضرموت .

(٣) نشر نص المعاهدة الكامل في روما (كانون الثاني ١٩٣٨) Giornale d'Italia .

السياسة الفاشية الإيطالية • وفي عام ١٩٣٨ احتجت بريطانيا رسمياً على الاذاعة الإيطالية الدائبة ضدها في الشرق الأدنى والوسط ، وخصت بالذكر اذاعة (باري) الموجهة الى العرب • وفي نيسان من العام نفسه ، وقعت اتفاقية بريطانية ايطالية لتسوية المواضيع المختلف عليها منذ مسألة الحبشة • وعقد ايضا الملحق رقم (٣) المعروف بالاتفاقية الانكليزية الإيطالية بخصوص بعض مناطق الشرق الاوسط ، وتعهد كل من الطرفين ألا يتخذ اجراء قد يضر باستقلال اليمن والمملكة السعودية والا يحاول الحصول على مركز ممتاز ذي صفة سياسية في أية بقعة تابعة لليمن أو للدولة السعودية ، وان يمنع الدول الاخرى من ذلك ، وألا يتدخل في الشؤون السياسية الداخلية للمنطقة المذكورة ، وان يكف عن بث الدعاية الاذاعية المعادية^(١) .

ونكايه في بريطانيا ظل الامام يتظاهر بالميل الى دول المحور • من ذلك انه ارسل ابنه الى طوكيو (١٩٣٨) لحضور افتتاح مسجد جديد فيها ، اذ كان لليابان تجارة واسعة مع اليمن منذ عام ١٩٣٣ ، بحيث كان ٨٥ ٪ من كمية النسيج المستورد الى اليمن يأتي منها • والباقي تتقاسمه انكلترا والولايات المتحدة وايطالية^(٢) ، كما ان الاتحاد السوفييتي الذي كان له بعثة تجارية في صنعاء ، ائزع من ايطالية وبريطانية توريد النفط الى اليمن خلال عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٠ • والحق ان اليمن ظلت موصدة في وجه الاجانب على الرغم من كل ما ذكرنا ، ولم تتمكن دولة اوربية ان تحصل على امتيازات سياسية او اقتصادية فيها •

• • •

ب - الاتجاهات والنزعات القومية في المملكة المتوكلية اليمنية حتى عام ١٩٣٩ :

يعتبر نظام الامامة في اليمن من اكثر انظمة العالم استبدادا وتخلقا ؛ احوال السكان مؤلمة ، تنفش فيهم الامراض الوبائية التي يزيد في تفاقمها انعدام العناية

(١) تضم الاتفاقية الانكليزية الإيطالية بروتوكولا وثمانية ملاحق ومراسلات متبادلة واتفاقية حسن جوار ، انظر نصوصها في مجلة

Correspondance d'Orient, Mai 1939, pp. 224 - 227.

(٢) Brémond, op. cit. , p. 127.

الصحية ونقص الغذاء ، وتفاقمه حتى المجاعة ، وارتفاع نسبة الوفيات بين الاطفال . ويتعزى اليمن عن بؤسه وضنكه بمضغ القات (أوراق شجيرة القات الخضراء) تؤثره غالبية السكان على الغذاء اليومي ، فيورثهم خدرا وخنولا لعدة ساعات بعد الظهر . والتركيب الاجتماعي في اليمن يقوم على الاساس الطبقي ؛ وبموجبه تختلف الطبقة عن الاخرى في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية . وفي أعلى الهرم الاجتماعي تقف طبقة الاسياد الهاشميين من الاسرة الحاكمة ومن يلوذ بها . وهؤلاء حين وفدوا على اليمن وجدوا انفسهم اقلية لا تستطيع الاستمرار في السيطرة على البلاد فنشروا المذهب الزيدي ، الذي يشترط كون الامام من اولاد فاطمة بنت النبي ، والا كان مغتصبا للسلطة . واستقر هذا المذهب وانصاره في شمالي اليمن ، وما زال يتسع حتى استغرق حوالي ٣٥ ٪ من مجموع سكان اليمن . أما بقية السكان في الجنوب والشرق فهم من الشوافع على المذهب السني الشافعي الذي لا يرى أن هذا الشرط ملزم لاتباعه ، ولكنه مع ذلك لا يمانع في ان يطيع أي امام ما دام يقوم بالامر فعلا . والاسرة الحاكمة الزيدية اذ اشترطت ان يكون رئيس الدولة هاشميا فاطميا ، فانها بذلك عملت على تحويل النفوذ الديني الى نفوذ سياسي استبدادي واقطاعي . ذلك ان اتباع الامام زيد من الهاشميين ، بعد ان شددوا قبضتهم على زمام الحكم في اليمن ، تحققوا ان الزيود لن يستمروا طويلا في ولائهم للمعاطفة المذهبية وحدها ، ولذلك فقد اختصوهم بامتيازات ومكاسب مادية دعمت هذه المعاطفة ، وشددت ذلك الولاء المذهبي : الوظائف الكبرى غالبا تبقى بيد الزيود ، وجباية الزكاة من القسم الشافعي تركزت في أيديهم ، يلجأون في جبايتها الى القوة أحيانا ^(١) ، على غير وجه الحق والشرع . وازاء نصيحة بعض «المصلحين» عرض الامام الزكاة في كل منطقة بالمزاد العلني ، وبذلك تطلق الحكومة يد أكبر المزايد فيفعل ما يشاء . وطبق الامام هذه الطريقة ايضا على بعض انواع الجمارك . ولكن الزيود لم يلبثوا ان وعوا مضار التفرقة المذهبية واغراضها الحقيقية ، ولذلك أخذوا يلتقون باخوانهم الشوافع ويرفعون عقيرتهم مطالبين بالاصلاح ، والغناء

(١) كان من الطبيعي ان تستفحل الشكوك المتبادلة بين جزئي السكان في اليمن نتيجة هذه السياسة المذهبية فتعزف شمل وحدة الشعب .

السخرة ، وإزالة حواجز المرور المقامة على الطرقات وغير ذلك . وقد عمل الامام وبطاقته على اعاقه نمو الوعي الشعبي في اليمن ، وحاربوا الثقافة والتعليم ، وشجعوا العقم الفكري والجمود . واتهم الاصلاحيون الامام بالاتجار باسم الجنوب اليمني وتحريره ، لاشغال ابناء الشعب بمعارك وهمية مع الاستعمار البريطاني ، وصرف الشعب عن التفكير في اختلال الموازين وفساد الاحكام . كذلك وجدوا ان الضرائب لا تستهدف تدير مورد للدولة تسد به نفقاتها خلال فترة معينة ، وبحسب خطة مدروسة (ميزانية) ، وانما تهدف لاغتصاب اموال الناس ، والتستر تحت اسم الزكاة ، فيزداد الوضع الاقتصادي سوءا ، وتزداد الفروق بين الطبقات ، ويؤثر المتعلمون اليمنيون الهجرة الى ما وراء حدودهم بعد يأسهم من الاصلاح . وبقية السكان يعملون أجراء لدى الملاك ، الذين يسوا من استثمار أرضهم خشية استيلاء السلطات على دخلها ، وبذلك تبتلعها الصحراء . أو يعملون رعاة للابل والغنم ، أو يتوظفون في دوائر الحكومة ، والبعض يهاجر سعيا وراء الرزق خارج اليمن .

والقانون النافذ في اليمن هو امر الامام واعوانه وبطاقته ، والفلاحون اكثر الطبقات الاجتماعية في اليمن تعاسة لارتباطهم بالارض ، ولا يجدون مخرجا من يؤسهم سوى الانضمام الى الجيش الامامي . والاسياد الذين يخسرون كل شيء لو أخذوا باسباب التقدم والتطور ، يعارضون كل اصلاح . والامام يحيى الذي تقدمت به السن ، استند الى اكثر رعاياه جمودا وتمصبا وانعزالية للمحافظة على عرشه ؛ وفي القرن العشرين ، يعطي تركيب المجتمع اليمني سياسيا واجتماعيا ، مثلا نادرا لنظام ملكي مطلق ، يعود الى مرحلة ما قبل عهد الاقطاع . أما الجيش فهو مجموعة من المرتزقة تشتري الحكومة الاسلحة له لتخزينها لا ليتدرب عليها خشية التمرس بها والانتفاض على صاحب السلطان . واذا حدثت اضطرابات ، عبأ الامام قواته من قبائل الشمال الموالية ، وخاصة من قبيلتي حاشد وبكيل حوالي منطقة حجة . ولكن هذه العزلة الرهيبة التي تحجز اليمن عن المدنية كسد الصين العظيم ، ستتعرض لانتفاضات وثورات شعبية متكررة ، حتى يستطيع مد الحياة الحديثة ان يجد ثغرة فيه ، تماما كما جرى يوما لسد مأرب ، فتزول هذه العزلة التي اصبحت طريقة حياة وقانونا ودستورا في اليمن « السعيد » . ويومها يتطلع الشعب العربي في اليمن الى

الوحدة الشاملة ، لان الايمان بها حي في النفوس يعمل عمله وينتظر الوقت المناسب ليظهر كالشمس في رابعة النهار .

والاتجاهات السياسية مرت بنا معظمها اثناء كلامنا السابق على المملكة السعودية ؛ مع العراق عقد الامام معاهدة صداقة (أيار ١٩٣١)^(١) ، ومع المملكة السعودية عقد معاهدة الطائف التي انتهت حالة النزاع بينهما (١٩٣٤) ، ثم انضم الامام سنة ١٩٣٧ ، الى معاهدة التحالف العربي المعقودة في ٢ نيسان ١٩٣٦ بين العراق والمملكة العربية السعودية ، « بناء على الروابط الاسلامية والوحدة القومية » . لقد كانت معاهدة الطائف - وهي معاهدة صداقة اسلامية و اخاء عربي - أول خطوة حقيقية في سبيل التعاون العربي . وفيها اقرار صريح برابطة الاخاء القومي المشترك بين دولتين عربيتين مستقلتين ، بحيث لم يعد لليمن حجة تنذرع بها لكي تتخلف عن الدعوة الموجهة اليها رأسا من جانب المملكة السعودية والمملكة العراقية ، للانضمام الى معاهدة العربي التي ذكرناها آنفا . وقد قوبل انضمام اليمن بمزيد الارتياح في جميع البلدان العربية ، لا سيما وان الحاجة الى اتحاد وتكاتف اقطار العالم العربي اصبحت ماسة بعد تلك المساعي الجدية التي تقوم بها بعض دول الغرب لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وثبتنا للتضامن العربي وتوطيدا للحلف الذي تم بين الممالك الثلاث ، فوض الامام يحيى ابن سعود تمثيله لدى الدول الاوربية في قضية فلسطين^(٢) .

اننا لا نعدو الصواب اذا قررنا ان الاعتبار « الاسلامي » يطنى على الاعتبار « العربي » الخالص في بلاد اليمن ، تماما كما هو الامر في البلاد السعودية . فالمعاهدة المعقودة بين الدولتين في الطائف تسمى معاهدة الصداقة الاسلامية والاخاء العربي ، وتستند الى « الصفة الاسلامية » دون سائر الاعتبارات ، وقبل سائر الاعتبارات على الاصح . وهذا لا يقلل من « عروبة » اليمن لانها عروبة مشهودة أصيلة ، ولان مفهوم العروبة في وقتنا الحاضر مزيج من اللغة والتاريخ والدين والتراث . ولسنا

(١) تتالف من ٣ مواد وتتضمن اعتراف ملك العراق بالمملكة اليمنية (مادة ١) وبسلم دائم وصداقة وطيدة بينهما (مادة ٢) .

(٢) ارسلان « الوحدة العربية » ص ٢ .

بصدد تحليل هذا الاتجاه الديني^(١) البارز في اليمن وارجاعه الى اصول تاريخية واجتماعية تبرره بالنسبة للبيئة اليمنية المغلقة غير المتطورة ، وانما نكتفي بتقرير الواقع ، وهو اننا لا نجد في اليمن الاتجاهات والاهداف السياسية العربية بمعناها الحديث السائد في بعض البلاد العربية الشمالية ، لانها تتطلب قدرا من التقدم العلمي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي يكون من شأنه انتشار التعليم وتحسن المعيشة ، واستقرار القبائل ، وفتح طرق المواصلات وتنمية المرافق والموارد العامة .. وهذه الامور لا تتوفر في « بلاد العرب السعيدة » . ولذلك لا يستطيع الفرد اليمني أن يرقى الى الشعور الوطني والوعي القومي ، طالما يحيا في ظل حكومة دينية جعلت بينه وبين العالم الخارجي سدا منيعا يحول بينه وبين ما يجري حوله من الاحداث السياسية والتيارات الفكرية التي تنمي مداركه وتوسع أفقه . هذا الى ان موقع بلاد اليمن في اقصى الجنوب الغربي من الجزيرة العربية ، جعل الاتصال عسيرا بينها وبين الاقطار العربية المتحضرة ، الامر الذي صبح تفكير اليمني وتصرفاته ونظرته الى الحياة بصيغة يمنية ضيقة ، بحيث لا نجد لديه من نزعة التكاتف والتضامن العربي الا شعورا ساذجا بسيطا من المودة ، يفيض بها اذا لقي فردا او جماعة من ابناء تلك الاقطار العربية ، كما شهدنا نحن وكما تروي لنا كتب الرحالة والرواد العرب الذين زاروا اليمن .

والحق ان الامام يحيى حاكم اليمن المطلق لمدة طويلة تقارب نصف القرن (١٩٠٤ - ١٩٤٨) كان يؤثر سياسة العزلة الاقليمية ، ويفضل عدم الاتصال بدول العالم الخارجي ، حتى عن طريق تبادل التمثيل السياسي معها ، اذ كان يعتقد ان التمثيل الدبلوماسي لا بد وان يعقبه علاقات تجارية وعسكرية ، وامتيازات تؤدي في النهاية الى النفوذ الاجنبي الذي يحيط ببلاده من كل صوب ، والذي استطاع بحنكته ان يتجنب شروره باستغلال ما بين الدول المتنفذة في البحر الاحمر^(٢) من

(١) كتب الرحاني في اوائل العشرينات من هذا القرن يقول « افضنا في الحديث بالوحدة العربية فكانت اول كلمة للامام (يحيى) في الموضوع : وصلتكم الى محط رحالها . . . » بيد انه الداعي الى الوحدة الاسلامية ، محاولت ان اقنعه ان الجامعة القومية اصح اساسا واسهل تحقيقا من الجامعة الدينية ، ومن اعز العرب اعز الاسلام . (ملوك العرب ١ : ١٣٢) - مطبعة صادر بيروت ١٩٥١ .

(٢) ايطالية وبريطانية وفرنسة .

تنافس وخصام . ليس هذا فحسب بل ان الامام كان يكره أن يرج نفسه وبلاده في أية حركة قومية جديدة ، تجعل الدول العربية كتلة متحدة منسجمة ، لا لأنه يؤمن بعدم جدوى التقارب والتواصل بين تلك الدول العربية ، وانما في الغالب لأنه كان يلمح شبح الدول الكبرى مهيمنة على معظم مقدراتها السياسية وعلى سيادتها التي لم تستكمل بعد ، ولعله كان يخشى تسلط جاره الوهابي القوي عليه ، ويحرص على معتقدات شعبه الزيدية من أن تشوبها بدع العصر والحضارة .

وبعد ، فإن سير اليمن في سبيل التجمع العربي كان متعثرا وبطيئا ، يتناسب مع نزعة الحذر والرغبة التي تسود سياستها . ومع ذلك فقد بدا الاتجاه العربي نحو التقارب العربي بما أبرمته من معاهدات الاخوة العربية مع مملكة العراق والمملكة السعودية . وبصدد مسألة فلسطين ، وهي حقا محك الوجدان العربي ، فقد احتج الامام عام ١٩٤٣ على موقف الولايات المتحدة الامريكية من العرب الفلسطينيين ، وعلى عزمها على تأسيس دولة يهودية في فلسطين « الذي أوجب تأثر وتهيج شعبنا وتأسف أنفسنا الى آخر مرتبة » ، وطلب من النحاس رئيس الوزارة المصرية أن يقبل تفويضه المطلق في الاحتجاج على القرار المذكور واجراء كل ما يلزم بشأنه .

مصر والسودان

امتد عهد الاحتلال منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩١٤ حيث أعلنت الحماية بين (١٩١٤ - ١٩٢٢) . وثارت البلاد بعد ذلك حتى أرغمت بريطانيا على اعلان استقلال مصر ضمن بعض التحفظات .

وعهد الاحتلال يملأ اللورد «كرومر» أوسع فترة منه خلال ربع قرن من الزمان (١٨٨٣ - ١٩٠٧) . وكرومر كان يرى ان مركز مصر الجغرافي والتاريخي يقتضي حرمانها من حق قيام حكومة وطنية مستقلة ، كما كان يرى ان نظام الامتيازات يعرقل تقدم مصر ، ولكن مصر لا يمكن أن تستغني عن الاجانب - على زعمه - فلا مفر من ابتداع نظام يكفل للاجانب مركزا خاصا ونصيبا في الحكم . وكرومر من جهة أخرى ما حيد ضم مصر للامبراطورية لما يشير من المشاكل في الداخل والخارج ، وانما ارتأى أن تبقى لانكلترا هيمنة على شؤون مصر الداخلية والخارجية . والخديوي عباس حلمي الذي رقي العرش بعد وفاة أبيه توفيق ١٨٩٢ لم يستطع أن يقف في وجه كرومر ، بل انحنى مرارا أمام صلفه دون أن يجد عوتا من السلطان العثماني ، أو من الشعب ، بعد أن استغل الاحتلال ما بين الخديوي توفيق والحركة العرابية . وتلخص سياسة كرومر بأنه تمسك بأساسيات وكان على استعداد للتخلي عن شكليات

مما يستطيعه الاحتلال دون الاضرار بنفسه : دون ان يقطع على المصريين الامل في الاستقلال ، ودون ان يفوته تحريض البعض على البعض ليفرق بين الصفوف ، كيلا تواجهه . ورد المصريون على ذلك فقالوا : ان لمصر عدوا واحدا هو الاحتلال ومقصدا واحدا هو الجلاء ، أما ما سوى ذلك فتفصيل له وقته^(١) . عبر عن ذلك مصطفى كامل الذي قاد الحركة الوطنية المصرية وأججها ، وخاصة بعد حادثة دنشواي (١٩٠٦) التي كشفت للشعب المصري عن مركزه الحقيقي تجاه المستعمر ، وقد نجم عنها عزل كرومر ومغادرته مصر مغاضبا (١٩٠٧) ، حيث حل محله السير (الدون غورست) الذي تأهب لدعم مركز بلاده في مصر ، فانبرى له مصطفى كامل ، والحق على ان مصر للمصريين ، ولكن المرض المتطاوّل لم يمهّل هذا الزعيم الشاب الا بضعة أشهر قبض بعدها الى رحمة الله .

ومرض غورست عام ١٩١١ ، فأسندت الحكومة البريطانية منصبه الى سردار الجيش المصري السابق اللورد كيتشنر . وقد تمكن هذا من الحيلولة دون مساعدة المصريين للاتراك ابان الحملة الايطالية على طرابلس الغرب ، واصطنع الشدة في معاقبة الوطنيين ثم نشبت الحرب العالمية الاولى ، فاختر كيتشنر لوزارة الحرب البريطانية ، وتولى منصب المندوب السامي بمصر السير هنري مكماهون ، فاجتهد لحشد جميع موارد البلاد لا للدفاع عن القناة وجبهة سيناء فحسب ، بل لشن حرب هجومية على الترك في فلسطين . وارسلت جموع المصريين للعمل في تلك الجبهة فأصابها شواظ من نار الحرب الدائرة ، ولم تعد الاجور المرتفعة تغري الفلاحين بالتطوع ، فعمدت السلطة الى تجنيد العمال والفلاحين بالقوة . وتجاه المقاومة السلبية المصرية ، ومطالب القيادة العليا الملحة ، وفقدان المشورة والمعونة من حكومة لندن المشغولة عنه بأمور أخرى ، تخلى مكماهون عن منصبه للسير (ريدجنالد ونجت) حاكم السودان العام السابق ، فأعلن هذا ان سيادة تركية على مصر زالت ، وان مصر وضعت تحت الحماية البريطانية^(٢) . كما أعلن خلع الخديوي عباس الثاني ، نظرا لاقدامه على

(١) محمد شفيق غربال « تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية » ج ١ : ٢٧ .

(٢) اعلنت بريطانيا من تلقاء نفسها الحماية على مصر وبرورتها بانها ضرورة حربية

فحسب .

الانضمام للاعداء ، وقبول الامير حسين كامل منصب سلطان مصر ، وتكليف رشدي باشا بتأليف الوزارة . أما الآلام التي اضطرت مصر لاحتمالها ابان هذه الحرب فقد تناولها المؤرخون بالتفصيل ؛ تسخير العمال في الاشغال والحركات العسكرية ، واستعمال المرافق العامة لدرجة العطل ، وتحويل المدارس الى مستشفيات ومزاحمة الشعب في غذائه والتحكم في أسعار القطن . . رأى المصري نفسه غريبا في بلده الذي تحول الى معسكر هائل تتزاحم فيه اخلاط الناس ، وتشن منه الغارة على دولة الخلافة بحرا وبراً . ونزل بالبلد من ضروب الذلة والمهانة ما جعل أهله المصريين يتهلون ان تنتصر الدولة العثمانية وحليفاتها المانية على الانكليز . ويرم السلطان حسين كامل بفعال السلطة العسكرية ، ثم توفي سنة ١٩١٧ ، فخلفه أخوه أحمد فؤاد الذي يجتاز حكمه مرحلة الحرب العالمية الاولى ليدخل بالبلاد المرحلة الثانية البناء من حياتها . ومنذ ان عقد الوفاق المودي بين بريطانيا وفرنسة (١٩٠٤) الذي ضمن مركز بريطانية الممتاز في مصر ، ما كان ثمة ضرورة لذكر مصر في المعاهدات السرية التي أبرمت اثناء الحرب العالمية الاولى . ونتيجة لذلك فان علاقات بريطانية بمصر خلال تلك الفترة كانت خالية من الزوايا الدولية السياسية لانصرافها الى مسائل الادارة فحسب . على ان هذا الحال سرعان ما تبدل بانصرام الحرب ، لان مصر قد شهدت نهضة وطنية ساهمت عوامل عديدة في ظهورها ؛ فما أذكى الشعور الوطني ، نقاط الرئيس الاميركي ويلسون الاربع عشر ؛ وتصريح تشرين الثاني ١٩١٨ البريطاني الفرنسي الذي تضمن وعدا باستقلال البلاد العربية . في هذا الجو المضطرب نهض رجل من الفلاحين خطيب سمح الاخلاق هو سعد زغلول فحصل على تأييد جماهيري قوي ، تمكن بفضل من فرض تغيير جذري في حالة مصر السياسية . بعد اعلان الهدنة بيومين (١٣ تشرين الثاني ١٩١٨) ، ترأس سعد وفدا باسم الشعب المصري لمقابلة المندوب السامي ، والتحدث اليه في طلب الترخيص له ولعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي بالسفر الى لندن لمرض مطالب البلاد في الاستقلال التام رفض المندوب ونعت طلبهم بناء على رفض اللورد كيرزون وزير الخارجية ، وكان يوم هذه المقابلة يوم تشكل نواة الوفد المصري الذي اصبح المحرك الرئيسي للوطنية المصرية . ورأى الوطنيون ان مطالبتهم لا تحتل التأجيل اذ شاهدوا وفود الشعوب الاخرى تتجه الى مؤتمر الصلح في باريس لتعبر عن ارادتها . وزعم ونعت لحكومته ان احدا لا يثق

بزغلول ، وانه لا مجال لمقارنة حركة زغلول بحركة مصطفى كامل^(١) . استقالت وزارة رشدي بعد ان ابلغته بريطانية رفضها الترخيص للوفد بالسفر ، ورأيها بأن يؤجل رشدي نفسه سفره الى لندن لعدم ملائمة الوقت ، وقبلت استقالتها في أول آذار ١٩١٩ . ارسل الوفد لمعتدي الدول احتجاجا صارخا على تصرفات بريطانية في مصر . سارعت السلطة في ٨ آذار بالقبض على سعد زغلول واسماعيل صدقي وحمد الباسل ونفثهم الى جزيرة مالطة ، واثّر ذلك التهميت الثورة في الارياف والمدن وعمت الاضطرابات ، واصطدم الوطنيون بالانكليز ، وقطع كل اتصال مع القاهرة ، وأسرف الانكليز في قمع الثورة ، ولم تهدأ الاحوال الا باستدعاء نجدات بريطانية من سورية . ودلت الثورة على وجوب الوصول الى اتفاق مع الوطنيين ، وأخيرا عين رئيس الوزارة البريطانية لويد جورج ، الجنرال السير ادموند اللبي المشهور مندوبا ساميا على مصر ، وكلفه بالحفاظ على الحماية بأية وسيلة . ولأجل تهدئة الغواطر والاضطرابات ، امر اللبي بالافراج عن زغلول ورفاقه ، والسماح لهم بالسفر من مالطة الى مؤتمر الصلح ، ولعله كان على يقين من ان احدا من الجالسين في مؤتمر السلام لن يعير مطالب الوفد المصري كبير اهتمام .

والحق ان مركز الوفد في باريس كان ضعيفا ؛ فقد اعترف ويلسون الامريكي ، بطل السلام والنقاط الاربعة عشرة ، بالحماية على مصر . كما ألزمت معاهدة فرساي المانية بان تعترف بهذه الحماية ، على الرغم من ان الوفد المصري اعلن ان خطته تتلخص في تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانية العظيمة تسوية تحقق استقلال البلاد التام ، وتصون المصالح البريطانية في ما لا يتعارض مع هذا الاستقلال .

أهم الاحداث السياسية في مصر بين ١٩٢٠ - ١٩٣٩ :

في شهر كانون الاول ١٩١٩ قدمت الى مصر لجنة لورد ملنر وزير المستعمرات « للتحقيق في اسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرا في القطر المصري ، وتقديم تقرير عن الحالة الراهنة في تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي

(١) Kirk op. cit. , p. 134

فيها توسيعا دائما للتقدم والترقي ، ولحماية المصالح الاجنبية » (١) . وكان من مقاطعة المصريين لتلك اللجنة واتفاق كلمتهم على ان زغلول المقيم في باريس هو الوكيل الذي اتاهه الشعب المصري عنه للمفاوضة ، ان رحلت لجنة ملتر عن مصر ، بعد ان مكثت فيها من كانون الاول ١٩١٩ حتى أوائل آذار ١٩٢٠ ، ودعت من مقرها في لندن ، الوفد المصري الذي كان لا يزال في باريس للمباحثة في المسألة المصرية ، وأفضت هذه المباحثات الى وضع مشروع تشرته اللجنة في مصر ولندن (آب ١٩٢٠) . وفي ايلول ارسل الوفد المصري الى مصر اربعة من اعضائه ، ولم يكن سعد بينهم (٢) ، ليستشيروا الهيئات المختلفة ويستنيروا بأرائها في ذلك المشروع (٣) ، وعادوا يحملون الى الوفد تحفظات تلك الهيئات . فلما حادث الوفد لجنة ملتر في تلك التحفظات ، أحالت اللجنة امر المناقشة فيها الى المفاوضات الرسمية بين الطرفين ، واشترط الوفد قبولها قبل الدخول في تلك المفاوضات الرسمية . وبذلك توقفت المباحثات ثم نشرت اللجنة تقريرها ، ولم تلبث الحكومة البريطانية بعد نشره ان طلبت من سلطان مصر في أواخر شباط ١٩٢١ أن يعين وفدا لمفاوضتها في وضع اتفاق بين البلدين . دعا السلطان عدلي يكن ، وكان قد اشترك في مفاوضات لجنة ملتر ، لتأليف الوزارة وتشكيل وفد برئاسته يذهب الى لندن للمداولة مع وزير الخارجية لورد كيرزون ، على أساس التقرير الذي وضعته لجنة ملتر .

اختار عدلي باشا أعضاء وفد المفاوضات جميعا من انصاره الارستوقراطيين مستبعدا الوفد المصري ، ونشبت الاضطرابات كرة أخرى (أيار ١٩٢١) في القاهرة

(١) انظر نص التفويض في تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر «وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات ، المصدر الرسمي الصادر عن مجلس الشيوخ المصري بعنوان قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ » ص ٢٢٧ (مطبعة بولاق سنة ١٩٣٧) .

(٢) انظر مذكرة لورد ملتر المؤرخة في ١٨ آب ١٩٢٠ من تقرير اللجنة الى لورد كيرزون بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٢٠ نفس المصدر السابق ص ٢٥ .

(٣) نص المشروع على ان تبرم معاهدة تعترف فيها بريطانية باستقلال مصر شريطة ان توافق على بقاء قوات بريطانية في الارض المصرية ، وتقبل تعيين مستشار بريطاني في وزارة المالية وآخر في وزارة الحقائق ، وشريطة الاتعقد مصر اية معاهدة سياسية مع دولة اجنبية بغير موافقة بريطانية ، وان تمنح بريطانية حق حماية الاجانب من تطبيق القوانين المصرية تطبيقا جائرا عليهم .

والاسكندرية واستهدفت الاجانب وبخاصة اليونان والاطليان . اتخذ كيرزون من حوادث الاسكندرية حجة كبرى ابرزها خلال المباحثات ، والح على مسألة القوة العسكرية البريطانية ، فكان لها في نظره ان ترابط في أي مكان من مصر ولاي زمان . ولم تقتصر عن كونها اداة للدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتها السلم والحرب ، وانما اصبحت في نظر الحكومة البريطانية وسيلة لمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية في أي عدوان خارجي ، ولحماية المصالح الاجنبية ، ولمساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام^(١) . وفي ذلك كله ما ينافي مفهوم السيادة المصرية . امتدت المفاوضات في لندن من ١٢ تموز حتى ٢٦ آب ، ولكنها كانت عقيمة ، ورجع عدلي الى القاهرة في اوائل كانون الاول وقدم استقالة وزارته . ثم تألفت وزارة عبد الخالق ثروت بعد ان ابدت بريطانية استعدادها لالغاء الحماية ، وسمحت بانشاء وزارة للشؤون الخارجية ، وخيل للمندوب السامي ان اعتقال سعد والزعماء يهون من شأن المعارضة الشعبية ، ويقلل احتمال نشوب خلافات واضطرابات جديدة ، ولكن هذا التدبير خيب آماله ، لان اعتقال الزعماء أثار البلاد ، فأصبحت في حالة غليان ترايد بنقل الزعماء الى جزيرة سيلان ومنها الى جزر سيشل (كانون الاول ١٩٢١) .

تحقق اللبني انه لن يظهر بتعاون الساسة المصريين معه الا بالغاء الحماية ، فشرح لحكومته خطورة الموقف ، ووجوب معالجته على وجه السرعة . رفضت الحكومة البريطانية مقترحاته وهمت بعزله ، ثم استدعته الى لندن وسلمت بوجهة نظره ، فأعلن لدى عودته الى مصر تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢^(٢) المتضمن انهاء الحماية وانحراف بريطانيا بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة على ان تحتفظ بريطانيا لمطلق رأيها بأمور

(١) انظر تقرير الوفد الرسمي المصري من نتائج المفاوضات بينه وبين وزارة الخارجية البريطانية ص (٢٨٤ - ٢٨٩) من المصدر الرسمي السابق .

(٢) انظر التبليغ الصادر بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٢٨ من دار الحماية بالقاهرة بعنوان « تبليغ من المندوب السامي الى حضرة صاحب العظمة السلطان » ص ٣٩٥ من كتاب وثائق المفاوضات السابقة والحادثات . وانظر « تصريح لمصر » ص ٣٩٦ من نفس المصدر السابق الرسمي الصادر من مجلس الشيوخ - بولاق سنة ١٩٢٧ .

اربعة حتى يحصل الاتفاق عليها بمفاوضات حرة تجري بين البلدين ، وهذه التحفظات هي : الدفاع عن مصر وحماية الاجانب والاقليات ، ومسألة السودان .

حق لخصوم التصريح ان يستقبلوه بعاصفة من الاستياء والاستنكار ؛ فان صدور التصريح بعد نفي الزعماء جعله بمثابة اعتداء جديد على حقوق السيادة المصرية ، والشعب المصري^(١) وزاد الحالة سوءا تبليغ بريطانيا للدول بأنها لن تقبل أي سؤال أو مناقشة بخصوص علاقاتها مع مصر ، وانها سوف تعتبر اية محاولة للتدخل في الشؤون المصرية عملا غير ودي . وتصرفت سنة كاملة بعد التصريح قبل ان تتمكن الوزارات المتعاقبة في مصر من اعلان الدستور الجديد ، وذلك بسبب الخلاف حول لقب الملك - ملك مصر والسودان - اذ طلب المندوب السامي حذف النصوص الخاصة بالسودان . وتنازل الملك فؤاد عن حقه في لقب « ملك السودان » ، وعندئذ اعلنت وزارة يحيى ابراهيم الدستور في آذار ١٩٢٣ . وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ تنازلت تركيا في معاهدة لوزان عن كل حقوقها في مصر والسودان . وبعد اعلان العفو عاد زغلول وصحبه الى مصر في ايلول ١٩٢٣ حيث هاجم الوفد المصري الدستور بشدة اكسبته في انتخابات كانون الثاني سنة ١٩٢٤ اكثرية ساحقة . فدعي سعد لتأليف الوزارة ، وتوجه الى لندن لمفاوضة حكومة العمال برئاسة رامسي مكدونالد . وخلال المباحثات أصر سعد على وجوب منح الاستقلال التام لمصر مع سحب جميع القوات البريطانية عنها وازالة ما بقي من آثار الادارة البريطانية^(٢) . انقطعت المفاوضات بناء على هذا الاصرار ، وعاد الوفد المفاوض المصري الى بلاده ، وكانت مضطربة بحركات معادية للقوات البريطانية ، واغتيل السردار (لي ستاك) القائد العام للجيش المصري والحاكم العام للسودان في تشرين الثاني ١٩٢٤^(٣) ، فأعلن الملك والحكومة أسفهما الشديد للحادث وتحرك المندوب السامي اللبني في مظاهرة عسكرية نحو دار الرئاسة ، وسلم انذارا بمطالب الحكومة البريطانية الى سعد ، وتتلخص في الاعتذار الكافي وازال العقاب بالفاعلين ، ومنع المظاهرات ودفع تعويض قدره نصف

(١) محمد شفيق غربال - المصدر السابق ص ١١٤ .

(٢) Marlow « The Anglo - Egyptian Relations » p. 226.

(٣) Giannini op. cit., p. 346.

مليون جنيه ، وسحب الفرق المصرية من السودان بحجة تحريضها السودانيين على الثورة وموافقة حكومة مصر على ري غير محدود لمنطقة القطن في الجزيرة السودانية — ومن قبل كان الري محدودا لتأمين المياه الكافية الى مصر • نفت وزارة سعد مسؤوليتها وقبلت بعض المطالب : الاعتذار ودفع الغرامة ، وتعقب الجناة ، ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ورفضت ما سوى ذلك • ولا نكران ان التهديد البريطاني الخاص بتعزيز أعمال الري في السودان على حساب مصر ، ترك في نفوس الناس أثرا سيئا ، اذ تحققوا ان الاقتصاد المصري الذي يعتمد على كمية الماء الوارد من السودان سيظل تحت رحمة بريطانية ما كان لها الاشراف الفعلي في السودان •

وعلى أثر هذا الحادث اخرج الجيش المصري من السودان ، كما اخرج الموظفين المصريون من حكومته ، وفضل زغلول الاستقالة على الاستجابة لمطالب الانذار ، وخلفه زيور باشا الذي سلمت وزارته تسليما مطلقا بسطاب الانذارات البريطانية (تشرين الثاني سنة ١٩٢٤) ، وعدلت بريطانية مطالبها فيما يخص ري الجزيرة في السودان • وفي سنة ١٩٢٧ جرت محادثات اخرى بين رئيس الوزراء المصري عبد الخالق ثروت وبين السير اوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ، وأفضت الى مشروع عرض على الوزارة المصرية فردته لانه لا يتفق في روحه ونصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، بل يجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا^(١) • وفي سنة ١٩٢٩ تجددت المفاوضات بين محمد محمود رئيس الوزارة المصرية وبين المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية الذي قدم على أثرها الى الحكومة المصرية مقترحات عرضت في سنة ١٩٣٠ على البرلمان المصري^(٢) ، ففوض الوزارة القائمة يومئذ برئاسة مصطفى النحاس للوصول الى اتفاق شريف مع الحكومة البريطانية ، يوثق عرى الصداقة بين البلدين • ولكن هذه المفاوضات اخفقت لعدم الاتفاق على مسألة السودان : عودة الجيش المصري الى السودان ، وتقييد الهجرة والملكية والتجارة المصرية فيه^(٣) •

(١) انظر المحادثات بين ثروت وتشمبرلن في ملحق ٦ — وتائق سياسية — من المصدر السابق ص (٣٩٩ — ٤٥٤) •

(٢) انظر مفاوضات صيف سنة ١٩٢٩ التي ادت الى مشروع المعاهدة الانكليزية المصرية في ملحق رقم ٧ من المصدر السابق ص (٤٥٧ — ٤٧٨) •

(٣) انظر البيان الذي القاه مصطفى النحاس عقب عودته من المفاوضات على مجلس البرلمان في ٣٠ ايار ١٩٣٠ في صفحة ٦٥٨ من نفس المصدر السابق •

وفي عام ١٩٣٢ تحدث اسماعيل صدقي رئيس الوزراء المصري مع السير جون سيمون وزير الخارجية البريطانية يومذاك ، وأشار الى انه من المرغوب فيه ان تجري محادثات بين الدولتين تمهيدا للدخول في مباحثات رسمية ، فأجاب سيمون بأنه شخصيا يرى ان مشروع سنة ١٩٢٩ ومئة ١٩٣٠ يصلحان أساسا لمفاوضة مقبلة ، ثم أبدى تحفظين أحدهما خاص بمسألة مواقع القوات البريطانية في مصر ، والآخر خاص بالسودان ووجوب الاحتفاظ بإدارته الراهنة (١) .

ان نظرة على الفترة ما بين عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣٥ تظهر اتسامها بسنتين :
الاولى انقطاع المفاوضات وتواصلها بين مصر وبريطانية لإبرام معاهدة تعترف بأمان مصر ، ولم يصل الطرفان خلالها الى نتيجة مرضية ، فبقيت العلاقات بينهما قائمة على أسس تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ ، وبقي السلطان الفعلي بيد المندوب السامي . والثانية هي توسع شقة الخلاف بين القصر الملكي وبين حزب الوفد ، بحيث ظل الملك يناهض شعبية الحزب المتزايدة في أوساط الجماهير ، وشدد ما كان يرغب في الحيلولة دون وصول زعيم الوفدين للسلطة عن طريق حل البرلمان ذي الاكثية الوفدية ، لما كان يعتقد من ميوله الجمهورية ، وللحد من سلطانه على البلد .

وعندما لقي سعد وجه ربه (آب ١٩٢٧) ترك وراءه في الحياة السياسية المصرية فراغا لم يملأه زعيم آخر ، واصطدم خليفته مصطفى النحاس ، وقد آلت اليه زعامة الوفد ، مع المندوب السامي لورد لويد الذي تقلد منصبه عام ١٩٢٥ وبقي فيه حتى عام ١٩٢٩ . كما اصطدم النحاس مع الملك ومن ظاهره من الاحزاب الصغيرة الاخرى حتى اذا أقال الملك حكومة الوفد وأحل محلها حكومة اسماعيل صدقي عام ١٩٣٠ ، بادر هذا لتصديق دستور تشرين الاول ١٩٣٠ الذي يتضمن قانونا انتخابيا جديدا يكفل اقضاء الوفد من البرلمان ، ويؤمن أكثية نيابية لحزب الشعب ورئيسه صدقي . قاطع الوفد الاقتراع وطلق يرقب ديكتاتورية الحكومة الى ان استقال رئيسها صدقي بسبب اعتلال صحته في سنة ١٩٣٣ . وباشتداد الضغط الوطني ، أوعز الملك الى وزارة توفيق نسيم بوضع قانون الانتخاب الذي الغاه صدقي موضع التنفيذ دون

(١) انظر محادثات اسماعيل صدقي مع السير جون سيمون بجنتف ، في ملحق رقم ٩ من المصدر السابق ص (٦٦٢ - ٦٦٧) .

ان يلتفت الملك ، وكان يعاني المرض آنذاك ، الى نصيحة وتحذير المندوب السامي السير مايلز لميسون من مغبة هذا العمل . الامر الذي أدى الى مصالحة مؤقتة بين الوفد والملك ، والى وجود ما سمي بالجبهة الوطنية ، وبذلك عاد النحاس للحكم مرة أخرى .

هذا عن السياسة الداخلية ، أما عن السياسة الخارجية ، فان سحب الحرب التي تراكمت عام ١٩٣٥ في سماء أوربة نتيجة لمغامرة موسوليني الافريقية الشرقية في الحبشة قد هدمت الهدوء النسبي الذي ساد العلاقات المصرية البريطانية خلال السنوات الخمس الماضية . فضلا عن ان الوطنية المصرية وجدت متنفسا لها في الخروج من أفق السياسة الداخلية المصرية ، حيث تنفق طاقتها في صراع حزبي عقيم ، الى أفق ارحب في المداولة مع بريطانية للحصول على الاستقلال والسيادة التامين ، عن طريق الوصول بالمفاوضات التي تعثرت مرارا الى هذين المطلبين . وكان ذلك عندما تقدم في كانون الاول سنة ١٩٣٥ زعماء الاحزاب المتحدة (الجبهة الوطنية) الى المندوب السامي السير مايلز لميسون يطلبون منه دعوة الحكومة البريطانية الى استئناف المفاوضات^(١) . أما بريطانية وحكوماتها المتابعة فكانت ترغب في ان تصل الى علاقات تعاقدية مع مصر تصون مصالحها الاستراتيجية وتغنيها عن وجود جيش الاحتلال المسؤول عن حماية هذه المصالح . ولكنها مع ذلك كانت لا ترى ضرورة للتعجيل بالتفاهم مع مصر ، طالما كانت لا تشعر بخطر مباشر يهدد بنشوب حرب في هذه المنطقة من العالم . أما عام ١٩٣٥ وبعد مغامرة « الدوتشي » فانها أصبحت مشوقة الى اجراء تسوية مع مصر التي تتمتع بموقع استراتيجي حيوي يصلح كقاعدة تواجه بريطانية منها أخطار الحرب الواسعة المدى في البحر الأبيض المتوسط . وأمام هذا المطلب الاستراتيجي الهام لم يعد ثمة أهمية كبيرة لمسألة الامتيازات الاجنبية بنظر

(١) طلبت الجبهة الوطنية برئاسة النحاس من المندوب السامي ان يبلغ الحكومة البريطانية انهم مستعدون لابرام المعاهدة التي انتهت اليها مفاوضات النحاس - هندرسن سنة ١٩٣٠ آملين ان تحل المسائل التي لم يكن تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات . انظر (خطاب الجبهة الوطنية الى المندوب السامي لدولة بريطانية العظمى المؤرخ في ١٢ كانون الاول سنة ١٩٣٥ - في مجموعة الوثائق والمحاضر الرسمية) نفس المصدر السابق ص (٢ - ٣) .

بريطانية ، وخير منها ان تمتلك قاعدة هجومية على ليبيا وساحل افريقية الشرقي ، تقطع المواصلات بين ايطالية وممتلكاتها في شرقي افريقية . وعلى هذا وجب ليس فقط امتلاك هذه القواعد في مصر السودان ، وانما ان يكون لبريطانية فيهما علاقات ودية تعاونية . أبدت الحكومة البريطانية استعدادها التام للدخول في الحال مع الحكومة المصرية في محادثات واقترحت ان تتباحث الحكومتان ، تمهيدا للمفاوضات بصفة سرية وبروح التحالف المنشود في تطبيق الاحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل^(١) . وفي ١٣ شباط سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم بتعيين الهيئة المفاوضة لابرام معاهدة « صداقة ومودة ومحالفة مع بريطانيا العظمى » في عهد وزارة علي ماهر ، وكان النحاس رئيس الوفد المفاوض المصري . وقعت المعاهدة في لندن وصدق عليها البرلمان المصري في ١٥ و ١٨ تشرين الثاني والبرلمان البريطاني في ٢٤ و ٢٥ من نفس الشهر . وتحدد مركز بريطانيا في مصر ونظم على أساس معاهدة التحالف التي أنهت الاحتلال الاجنبي ، على ان تحتفظ بريطانيا بحامية قدرها عشرة آلاف جندي واربعمئة طيار مع لوازمهم في منطقة قناة السويس . ونصت المعاهدة على ان يكون لسفير بريطانيا في القاهرة حق التقدم على ممثلي الدول جميعا . كما تعهدت بريطانيا بتأييد ترشيح مصر لعضوية عصبة الأمم . عقدت محالفة بين الطرفين وتعهد كل منهما ألا يعقد مع أية دولة اخرى معاهدات تضر بهذه المحالفة ، وفي حال الحرب تعهدت مصر بان تعبيء مواردها وتضعها تحت تصرف حليفتها ، وان تفرض عند الاقتضاء الاحكام العرفية والرقابة على المطبوعات ، وان تنشئ الطرق الاستراتيجية اللازمة ، وان تصلح شبكة خطوطها الحديدية في منطقة القناة والصحراء الغربية . . وان تعود القوى المصرية الى السودان ، وان تحرر الهجرة المصرية اليه من جميع القيود ، مع اعتراف مصر ان الهدف الاول من الحكم الثنائي هو رفاه السودانين ، وان حكومة السودان تعين الموظفين الانكليز والمصريين في وظائفها التي لا يوجد لها سودانيون اكفاء ، وتكون مصر مسؤولة عن حماية الاقليات ، كما أعلنت بريطانيا انها ستؤيد مصر في الغناء الامتيازات الاجنبية . وجعلت مدة المعاهدة عشرين عاما على ان يلجأ الطرفان فيسا

(١) انظر « تبليغ شفوي » ص ٣ من المصدر السابق .

ينشأ بينهما من خلاف الى مجلس عصبة الامم بعد انقضاء هذه المدة (١) .

وفي مطلع (تشرين الاول ١٩٣٧) الغيت الامتيازات الاجنبية في مؤتمر مونترو ، وبذلك أزيح عن كاهل مصر عبء الاشراف الدولي الذي طالما أجهظها ، وشعر المصريون لأول مرة بالفخر بعد ان كانوا ينظرون الى الاجانب يلقون عناية والتفات المندوبية البريطانية التي كانت تصدر عنها الاحكام الحقيقية النافذة .

ولقد اعتبر عدد من الزعماء المصريين المعاهدة مع بريطانيا على أنها خطوة في الطريق ، نحو تحقيق مطالب مصر القومية ، على الرغم مما فيها من قيود تنافى ومعنى الاستقلال ، واعباء مالية ، لانقاذ برامج عسكرية ليس لمصر مصلحة مباشرة بها . وقد اتفق المؤيدون للمعاهدة على ان قبولها مع الاسراع بتعديلها يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر (٢) .

توفي الملك فؤاد في (٢٨ نيسان ١٩٣٦) وخلفه ابنه فاروق ، ولم يكن قد بلغ سن الرشد بعد . ولذا تولى شؤون البلاد مجلس وصاية حتى (تموز ١٩٣٧) . تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية ، وعادت الحياة السياسية في مصر الى طابعها القديم ؛ الصراع بين القصر والوفد الذي لبث خفيا منذ عام ١٩٣٣ عاد الى الظهور ، وتجلى بمبادرة القصر لحشد المستأين من حكم الوفد ورئيسه النحاس ، وكان وقتئذ في أوج قوته ، يتمتع بتأييد كافة الاحزاب . ولكن سرعان ما تبدلت هذه الحالة بعد خمسة عشر شهرا من ابرام المعاهدة ؛ ذلك لان المعاهدة لم تعد تعجب الناس ، ولان القصر أضحى مركزا ناشطا لمناوأة الحكومة يحصي عليها انقاسها . وفي نهاية عام ١٩٣٧ جابه النحاس عداوة القصر بصراحة واستقال . وقد عانى حزب الوفد انشقاقا على نفسه حينما انفض من حوله نفر من أقدم أعوان سعد زغلول من أمثال احمد ماهر والنقراشي ، وأنشأ المنشقون حزبا جديدا سموه « الهيئة السعدية » ، وثبت ان العوامل الشخصية والعلاقات الفردية كانت أقوى من الولاء الحزبي ومن المبادئ

(١) انظر نصوص المعاهدة وملاحقها في المصدر السابق الذكر الصادر عن مجلس الشيوخ ص (١٠ - ٢٤) .

(٢) انظر آراء البرلمان المصري في المعاهدة المصرية البريطانية أثناء المناقشات التي دارت حولها . نفس المصدر السابق ص (٤٠ - ٢٢١) .

السياسية • كلف الملك محمد محمود بتأليف الوزارة واشترك فيها الاحرار الدستوريون والسعديون. وبعض المستقلين ، وقوي مركز الحكومة بهزيمة الوفد في انتخابات آذار ونيسان ١٩٣٨ • وعندما بدت للعيان نذر الحرب العالمية الثانية في آب ١٩٣٩ ، استقال محمد محمود معتذرا باعتلال صحته وكبر سنه ، والف علي ماهر - رئيس الديوان الملكي السابق - وزارة من السعديين والمستقلين فقط •

الاتجاهات السياسية والتزعات القومية في مصر :

انحصرت دعوة الحزب الوطني برئاسة مصطفى كامل في استقلال مصر استقلالاً داخلياً عن السلطنة العثمانية ، وافهام الشعب المصري حقوقه ومسؤولياته التي تقتضي التعااضد والتساند بين المسلمين والاقباط • وكذلك فعل خليفته محمد فريد ، فحدد مصر بأنها (كل وادي النيل من أقاصي السودان الى البحر المتوسط ، ثم البحر المتوسط ، ثم البحر الاحمر بما يشمل كردفان ودارفور) • أما حزب الامة الذي تشكل في الوقت نفسه فكان معظم اعضائه من الملاكين واصحاب الاطيان أي من الطبقة المتوسطة التي لم تكن ثروتها كافية لنيل حظوة الارستوقراطية التركية الحاكمة بمصر • ومن هنا معارضة حزب الامة لتلك الارستوقراطية ، وللولاة السياسي الذي تشعر به مصر نحو تركية ، ولفكرة الجامعة الاسلامية ، بغية عزل الارستوقراطية عن دعائمتها الخارجية • ومقابل ذلك كان حزب الامة معتدلاً في مطالبه السياسية من الاحتلال البريطاني ، واعضاؤه يعتبرون من الذين تزودوا بالثقافة الغربية وتأثروا بروحها وتقدميتها أكثر من أعضاء الحزب الوطني ، وكانوا كذلك أقل تمسكاً بالتقاليد من الوطنيين ، وهذا ما احفظ عليهم الازهر^(١) • وقد عمل لطفي السيد على تحويل الوطنية المصرية نحو الوجهة القومية الديمقراطية ، ودعها بأبحاث في ماهية الامة والوطن ومركز الفرد فيها ، كما عني بتسوير القيم ، فجعل الاخلاق والعادات والمناقب مصرية بعد ان كانت عربية واسلامية ، كذلك دعا الى التزام الحياد في الحرب الدائرة بين الدولة العثمانية والاطليان (١٩١١) في طرابلس الغرب ، وحض على تحويل المبالغ المخصصة للمنكوبين الطرابلسيين الى بعض المشاريع المصرية الداخلية

(١) من امثال احمد لطفي السيد ، وطه حسين • ومصطفى عبد الرزاق ، ومحمد حسين هيكل .

« لأن لا شيء يربط مصر بجاراتها العربيات ، وإن مصلحة مصر تناقض مصالح تلك الجارات (١) » .

ولكن ما الذي جعل مصر تبني فكرة القومية المصرية ، أو الجامعة العثمانية الإسلامية ؟

يبدو أن العامل الاستعماري له اثر لا يستهان به في هذه النزعات الانعزالية والاسلامية لمصر التي نمت على حساب الفكرة العربية . منذ الاحتلال الفرنسي لمصر أيام بونابرت (١٧٩٨ - ١٨٠١) حتى العقد الثاني من القرن العشرين ، أوهم الاستعمار مصر انها منفصلة ومتميزة عن غيرها من اقطار العروبة المجاورة لها ، وجعلها تزهر بوضعها الدولي الذي لم يصل لمثله قطر عربي آخر . مما حمل مصر على ان ترسم لنفسها سياسة مستقلة عن جاراتها وتحصر اهتمامها بقضاياها ؛ وعزز الاستعمار عزلة مصر عن اخواتها العربيات بقطع ما يصلها بهم من الصلات والعلاقات الثقافية . ولم يتمكن المصريون سريعا ان يدركوا ان الاستعمار كان يعمل كوحدة ، أي ان دوله كانت تضطر برغم نزاعها وحقوقها ان تتعاون فيما بينها في سياسة استعمارية موحدة تجابه الشعوب الخاضعة لها ، بما يؤمن لدول الاستعمار تعويضات متقابلة . والوفاق الودي الذي عقدته دولتا فرنسا وبريطانية (١٩٠٤) هو من أبرز الامثلة على ذلك (٢) . ان تعدد القوى الاستعمارية التي تقاسمت اقطار الوطن العربي قد حال دون وعي العرب في المشرق والمغرب لحقيقة وحدة مخطط هذه القوى الاستعمارية . ولو ان الاستعمار الغربي كان يتمثل في دولة واحدة ، لوعت الاقطار العربية حقيقة وحدة الاستعمار ، ولتعاونت في التخطيط لسياسة خارجية موحدة ، ولفهم المصريون مثلا ان أملهم ليس في فرنسا ولا في تركيا ، لان الدولتين عضوان في المحفل الاستعماري الاستغلالي ، وانما أملهم في الالتفات نحو اخوانهم العرب في الاقطار الاخرى الرازحة مثلهم تحت الاستعمار ، والمناضلة مثلهم ايضا للتخلص من نيره ، ولكن الاستعمار البريطاني كان يحول دون وقوف مصر على قضايا الامة العربية وأقطارها ، ويحاول جاهدا عزلها عنهم . وقد أدرك العرب متأخرين ان

(١) د. انيس صايغ « الفكرة العربية في مصر » . بيروت ١٩٥٦ ص ٥٩ .

(٢) نص على اطلاق يد بريطانيا في مصر ، مقابل اطلاق يد فرنسا في مراكش .

الاستعمار في سعيه الحثيث لضرب الوحدة العربية ، يحاول ان يجزيء القضية العربية ويجعلها قضايا متعددة . يعالج علنا كلا منها بمعزل عن الاخرى ، ويعالجها سرا كقضية واحدة . ونظرته الى العرب واحدة ، تملئها دوافع واحدة ، دون ان يبدر عنه ما ينبىء بأنه ينظر للعرب كجماعة واحدة . وبذلك يكون بمستطاعه ان يتعامل مع سورية بخلاف ما يتعامل مع مصر ، ومع شمالي افريقية او اقطار شبه الجزيرة . نلمس ذلك في الخطط الفرنسية التي رسمها نابليون حين احتل مصر ؛ فقد حصر اهتمامه أولا بمصر دون سواها ؛ حتى اذا ثبت له بالضرورة انه يحتاج لضم سورية ، حماية لمصر ، اضطر للاهتمام بالقضية السورية ، غير انه لم يكن ليشير اليها كجزء متمم للقضية المصرية ، وفي نطاق قضية عربية واحدة ، لان ذلك يشكل خطرا على مصالحه . والعرب خارج مصر مسؤولون كذلك عن عزلة مصر واقليميتها ، وربما يعود ذلك الى انشغالهم ايضا بمقارعة الاستعمار ، والى عدم ادراكهم ايضا لحقيقة وحدة الاستعمار ، ووجوب مجابهته كوحدة ، والقوميون العرب في ديار الشام الذين وضعوا بروتوكول دمشق لتنشب الثورة العربية على اساسه ، لم يذكروا مصر ، ربما لانهم لم يرغبوا في اغضاب الحليفة البريطانية التي سينكشف لهم وفاءها ، وحينئذ سيتحققون أكثر من أي وقت مضى ان قوى الاستعمار مهما تعددت وتلونت ، متحدة في المصلحة المحتومة ، تماما كما ان مصلحة الشعوب المغلوبة هي في الثورة متحدة على الاستعمار .

هذا الى أن حكام مصر من اسرة محمد علي ضلعوا في مسؤولية تباعد مصر عن الفكرة العربية طوال قرن ونصف . فالاسرة الحاكمة الالبانية لم تحس انها عربية ، ولم تشجع التواصل مع العناصر العربية لا في داخل مصر ولا خارجها .

منذ اليوم الاول للاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ انصرفت مصر الى مناوئته ومقاومته . وعداؤها المكنون لهؤلاء الاجانب البريطانيين الذين امسكوا بخطامها ومنعوا سيرها الاستقلالي زمن محمد علي ، جعلها تحس بشدة الولاء الذي يجب أن يربطها الى دوحة السلطنة العثمانية ، وتستشعر الروح العثماني في نفوس ابنائها ، فان حقوق السلطان النظرية ، وسيادته على مصر مهما كانت اسمية فانها كانت الحائل الوحيد دون محاولة بريطانية تأييد سيطرتها التامة على مصر . ومن يرجع

الى خطب الزعماء الوطنيين ، والى نقاشات الشعراء^(١) والكتاب المصريين وقتئذ ينكشف له ما كان لمقام الخلافة العثمانية من تأثير كبير على أهل مصر ، وما كان للسلطان العثماني من جاء وتفوذ بصفته الممثل الأكبر لعظمة الاسلام والمسؤول عن حماية الدين والملة . ومصطفى كامل بطل الوطنية المصرية التي ربطت قضيتها بالآستانة « اسلامبول » ، الم يكن يرى رأي محمد عبده وجمال الدين الافغاني من قبله ، ان انحطاط المسلمين في مشارق الارض ومغاربها وضياع مجدهم يكن في انقسامهم وتباعدهم ؟ لقد اعتقد مصطفى كامل ان القومية الوطنية المصرية التي تنادي « مصر للمصريين » لا يمكن ان تتأجج وتلتهب الا من مشعل الاسلام ، ومصصلحة مصر مرتبطة بمصلحة الاسلام على العموم ، واذا كانت الدولة العلية رأس الاسلام ، فمصر هي روحه . وما كان عجباً اذن أن يولي الوطنيون ، وعلى رأسهم مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، أنظارهم قبيل الآستانة ، أو ليس عز مصر من عز الدولة العثمانية ، وسقوط هذه الدولة معناه سقوط الصلة القانونية الوحيدة التي تفكر بريطانية في الوقوف تلقاءها ، من قبل ان تجعل الاحتلال البريطاني لمصر أمراً مفروغاً منه نهائياً ؟

ولطالما فزع السلطان عبد الحميد من احتمال انتقال الخلافة الى القاهرة . على ان مصر ما كانت مكترثة بكل هذا الالتفات نحوها لانشغالها بمصائب الاحتلال ، حتى اذا أرجف بعض الناس في مصر بأن ثمة مساع تبذل لاقامة خلافة عربية ، انبرت لهم الصحف قائلة : « ان مقام الخلافة اسمى من ان يتناول اليه أحد ، وقد سلم السواد الاعظم من المسلمين زمامه لبني عثمان تسليماً »^(٢) . والدولة العثمانية نفسها كانت تجد ترابطاً طبيعياً بين مصر وقضايا البلدان العربية الشرقية ، ولذلك حرصت على ان تعزل مصر بشتى الاساليب طالما كانت ترى جماعات من المثقفين العرب يتجهون بأنظارهم الى القاهرة ليتزعموا الحركة العربية . ولدينا دلالات كثيرة على ذلك ، منها ان شكري المصري ألقى خطاباً في ميدان ابراهيم بمصر ، وأشار الى تمثال

(١) يعتبر شوقي اعظم من تغنى بمحامد الخلافة وتعظيم رجالاتها ، ومن قوله في آل عثمان :

رضي المسلمون والاسلام فرع عثمان دم فداك الدوام

(٢) مجلة المنار (عدد ٥) يناير ١٩٠٠ ص ٧٠١

ابراهيم أثناء خطابه وتساءل : « الى أين يشير هذا التمثال » ؟ واستمر قائلا : « ان مصر والشام اختان بينهما رابطة الدين واللسان والعنصرية ، وهذا التمثال يشير بيده الى البلاد الشامية » ^(١) ، وأعدم العسلي في دمشق بعد ان حكمه الديوان العرفي سنة ١٩١٦ .

ان القومية العربية لم يكن لها جذور عميقة في مصر ، والحركة الشعبية فيها كانت حركة أمة مصرية وحكومة مصرية ظهرت أولا في حركة عرابي سنة ١٨٨٠ ، وظهرت ثانيا في بداية القرن العشرين ، بحركة مصطفى كامل ، واخيرا ستعبر عن نفسها بالحركة الوفدية بزعامة سعد زغلول ^(٢) . وكان مصطفى كامل يقول : « ان مصر على رغم كونها مسلمة فهي ليست عربية ، ومسلمو مصر بلا نزاع مصريون ، ومعظمهم أجدادهم الفراعنة » ^(٣) . وبعض المفكرين العرب ما كانوا في نظره سوى دخلاء ودسائين ^(٤) ومنافقين ، شرهم أعظم من أعداء الاسلام الصريحين ، وقد اهتم لاسكاتهم بمحاربة الفكرة العربية لانها في اعتقاده ستغدو العوبة بيد دولة كبرى تسلم مصر الى محتليها الانكليز أبدا . وفي الحق ان النزعة المصرية المعتزلة والنزعة العربية الجامعة ستتخذان منذ البدء سبلا متعاكسة خلال فترة متطاولة تمتد نصف قرن على الاقل ، فان جماعة كبيرة من المفكرين القوميين اللبنانيين والسوريين وجلهم من النصاري ، اتخذوا مصر موطننا لهم فرارا من استبداد السلطان عبد الحميد . ولقد سعى هؤلاء في منزلهم الجديد بين ١٨٨٠ - ١٩١٤ الى تهيئة الاذهان لقبول فكرة القومية العربية ، وأرادوا استبدال الفكرة الجنسية القومية بالفكرة الدينية العامة ، وعكفوا على اللغة العربية يبحثون آدابها وعلومها ويجددونها لملاءمة حاجات

(١) الحصري « نشوء الفكرة القومية » ص ٢٣٣ .

(٢) Hourani « Minorities in the Arab World » . p. 31

(٣) Marcel Colomb. « L'évolution de l'Egypte » (1924 - 1950) p. 165.

(٤) كان مصطفى كامل يكره اصحاب جريدة المقطم ومن اليهم لانهم كانوا يعبرون ويصدرون عن السياسة الانكليزية . ويكره ايضا الموارنة الذين استخدمتهم سلطة الاحتلال في مصر والسودان . ولطالما خاطب السيد عبد الله النديم هؤلاء الموارنة وذكرهم باصلهم العربي وباخوتهم للمصريين العرب .

الحضارة الحديثة • وكانت حركتهم هذه سياسية بقدر ما كانت أدبية لغوية ، تستهدف إثارة مخائيم النفوس ضد الاستبداد العثماني ، وامتداد الشعب العربي بالوعي لذاته ليشعر بوحدته وبعظمة ماضيه • ومصر الى اعجابها بجهود هؤلاء السوريين ، فانها كانت تبرم بدعائياتهم التي أدت الى ثورة العرب عبر قناة السويس ، وانتفاضهم على دولة الخلافة العلية • ولذلك ليس عجبا ألا تلاقي الثورة العربية في الحجاز من جانب المصريين سوى الاعراض والاستنكار • بل ان معظمهم توهموا ان تلك الثورة وليدة مطامع شخصية ونتيجة دسائس انكليزية مكشوفة ، فشجبوا الثورة العربية وانتقدوا القائمين عليها • وتفسير هذا الموقف سهل ، فالمصريون لم يقاسوا من ويلات الحكم التركي لا في عصر عبد الحميد ، ولا في عصر من أتى بعده عندما طغى حزب تركية الفتاة ، وقلب ظهر المجن للعرب اخوان الترك في الدين • وإنما كان المصريون يعانون من ويلات الاحتلال البريطاني الذي وضع عرب الجزيرة ايديهم بيده لضرب دولة الخلافة الاسلامية ، نصيرة المصريين وموضع أملهم في مقاومة الاحتلال البريطاني الذي يريد ان يمكن لنفسه في ارض مصر • ومصر التي ما فتئت تلزم جانب الدولة العلية وتنافح عن سلطانها ، كم كان يسرها لو ان الظروف ساعدتها لمحاربة الانكليز الى جانب الترك ؛ تماما كما فعل كثيرون من ابناءها عام ١٩١١ - ١٩١٢ عندما انخرطوا في صفوف الترك والعرب لرد العدوان الايطالي على طرابلس الغرب ا

ترقب الناس حملة جمال باشا على قناة السويس بلهفة ورجاء ، وعاشوا طوال أيام الحرب على أمل بانتصار تركية ودول الوسط • هل كان لمصر بعد هذا ان تؤيد الثورة العربية ، وتتبنى الفكرة التي أشعلت نارها ؟ •

ولكن هذه الحال لن تدوم ؛ ذلك ان مصر وجدت نفسها بعد معاهدة لوزان (تموز ١٩٢٣) منفصلة نهائيا عن السلطنة المنقرضة وعن وريثها الدولة التركية العلمانية التي ألغت الخلافة الاسلامية ، وتنكرت للدين ، وشردت الخليفة العثماني • وتطلعت مصر حولها فوجدت انها مجاورة لعدة دول عربية تشترك معها في اللغة والدين والاخلاق ، ولكن ماذا يفيد هذا التطلع الى هذه الدول والوحدات الصغيرة

الضعيفة التي لا تملك سيادتها ولا استقلالها (١) ؟ خير من ذلك وأبقى هو ان تسعى مصر للتخلص من الحماية والاحتلال الاجنبي ، وبعدئذ يمكنها ان تدرس مسألة كيانها « العربي » وتكشف عن ذاتها التي يؤكد أولئك العرب في جزيرتهم انها عربية أصيلة . أما الآن وقد مضى بضع سنين على انقضاء الحرب العالمية الاولى ، فكانت تكتفي بأن يوجد فيها طيف من الشعور بهذا الكيان العربي ، ومن المرجح انه كان للعنصر التركي الذي ينتمي اليه بعض الساسة في مصر اثر لا يستهان به في عزلة مصر عن التيارات العربية التي اتضحت بعد اعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ .

وكانت ثورة ١٩١٩ فاتحة عهد سعيد من العلاقات الاسلامية القبطية ، ولكن الذين آزروا الحركة الوطنية من الاقباط فعلوا ذلك كجهد سياسي مصري وعلى الصعيد الاقليمي لا العربي . وقبل ذلك اعتر الاقباط بالفرعونية وبالقوة المصرية على حين كانت القومية عند الحزب الوطني قومية مصرية شرقية عشائرية . وحصر الاقباط اهتمامهم ، بتشجيع الانكليز ، في قضايا طائفهم وفي مهاجمة الطوائف والدعوات الاخرى .

واعتقد بعض أدبائهم وكتابهم أنهم عثروا في أوابد مصر العتيقة على أساس مجدها وسر عظمتها وحقيقة كيانها ومفتاح نهضتها المقبلة . وتساءل هؤلاء ، ألم تعرف مصر قبل عمرو بن العاص وقبل اعتناق الاسلام حضارة رائعة متسامية ؟ أجاب على ذلك الكشف العظيم عام ١٩٢٠ لقبر توت عنخ آمون فأيد النظرية القبطية الفرعونية في القومية المصرية وفي الكيان المصري ، تلك النظرية التي كان الاحتلال الانكليزي يشيعها ويناصرها ليفرق كلمة الشعب ، وليضعف قوى المقاومة وليعزل مصر عن العالمين الاسلامي والعربي . وطلق الاثريون ينفذون الغبار عن تراث الفراعنة ، ويكتبون الموضوعات عن ضخامة حضارتهم ، أقدم حضارات البشر المعروفة ، وبرز الاعجاب بهذه الحضارة خصوصا لدى الاقباط ، ولدى بعض المصريين المسلمين من أبناء الاسر التركية المتوطنة في مصر ، والتي تستنصر شأن العرب وتكره الدعوة

(١) عندما أراد عبد الرحمن عزام ان يحدث سعد زغلول بشأن الوحدة العربية ، ماطعه سعد زغلول بهذا السؤال : « اذا جمعت صفرا الى صفرا ، فصفر ، ماذا تكون النتيجة » ؟ - عن الحصري : « المروبة أولا » ص ٦٠ .

العربية . ونادى المنادون بوجوب احياء الآثار الفرعونية وبعث الادب المصري القديم واقامة الادب الحديث على أسسه ، وتمجيد مصر الفرعونية والتبرؤ من العرب ، والقول بان لمصر كيانا انسانيا وحضاريا وثقافيا خاصا ، وانها لا تمت الى اقطار العروبة الا بصلات واهية أهمها الدين ، والدين في سبيل الانهزام من الحياة الاجتماعية في هذا العصر الحديث ، واللغة التي لا تجعل وحدها من المتكلمين بها أمة واحدة (١) . وراح بعضهم يدعو الى اصطناع اللهجة المصرية الدارجة في التعليم والادب والصحافة والتثليل والصكوك والرسائل ، بحجة سهولة نشر الثقافة ، وايجاد أدب مصري ولغة مصرية خاصة ، وليعزلوا مصر عن الفكرة العربية وقضايا أقطار العرب . وقد أدت هذه النزعة الفرعونية نظيرة النزعة الفينيقية في لبنان ، الى رد فعل في الاوساط الاسلامية والعربية داخل مصر وخارجها ، بحيث ظل القوميون العرب ينظرون بريبة الى مصر من الزاوية القومية العربية . على ان هذه الحركة الفرعونية أوشكت ان تموت لضعف مقوماتها وأسسها الفكرية والتاريخية ، ولتعاظم الوعي الوطني ، وقوة الانبعاث الاسلامي من حول الجامع الازهر (٢) ، وان بقي الاعتزاز بتراث الفراعين على شكل اعجاب هاديء ، أخذ مكانه في الحياة الفكرية ، وأصبح جزءا من الحياة المصرية المعاصرة ، يستغله الزعماء السياسيون والكتاب والشعراء لاستثارة همم الشعب المصري ، وحيث بالثقة اليه ، وجوابا لمن يصم المصريين بالتخلف عن الركب الحضاري . وانحصرت النزعة الفرعونية (٣) بمدرسة أدبية لم تمارس أي نفوذ على الكتل ، برغم كل الاوابد الضخمة الجاثمة على أرض مصر ، ذلك ان الاتجاهين الاسلامي خاصة والعربي ، وتقارب مصر مع الاقطار العربية جعل كثيرا من دعاة هذه النزعة يتجهون اتجاها مصرية معتدلا ، أو اسلاميا صريحا أو عربيا في الاقل .

(١) فارس « هذا العالم العربي » ص ١٨٨ .

(٢) بيو - « سنتان في المشرق » تعريب جريدة النصر للمشقية عدد ٢٧٥٨ .

(٣) اجاب الاستاذ المؤرخ عبد الرحمن الرافعي على سؤال عن النزعة الفرعونية فقال : « اما ما تسالونني عما يزعم بعض الكتاب من ان مصر فرعونية وان هذه الفرعونية تحول دون اندماج مصر في الوحدة العربية فهذا ما لا اشاطر القائلين رأيهم فيه لان الطابع العربي يظل على الطابع الفرعوني في القومية المصرية » « مجلة الرابطة العربية » (عدد آذار ١٩٣٩ مجلد ٦ جزء ٤٠ ص ٦) .

ولتناول الاتجاهين الاسلامي والعربي ببعض التفصيل •

أما النزعة الاسلامية فتعتبر ان المسلمين أمة واحدة مهما تباينت اجناسهم ولغاتهم وتباعدت أوطانهم ، وتسعى الى توحيدهم في دولة اسلامية كبرى أو جمعهم في رابطة اسلامية محكمة الاواصر ، ويكون لهذه الدولة الاسلامية الكبرى نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية مأخوذة من تعاليم الشرع الاسلامي • ومصر التي تذكر في كل مناسبة انها تتزعم الاسلام بأزهرها العتيد ، أقدم جامعات العالم الدينية ، كان يشير حفيظتها ما يفعله الاستعمار الغربي في ديار الاسلام • وتجلى دفاعها عن المسلمين ونضالهم بمناسبة ثورة الريف (١٩٢٤ - ١٩٢٥) ، وضرب دمشق (١٩٢٥) وحوادث حائط المبكي (١٩٢٩) وحوادث الظهير البربري (١٩٣٠) ، الذي استهدف تنصير ملايين المسلمين من قبل فرنسا في الشمال الافريقي • ولا نكران ان معظم هذه العواطف نحو البلاد العربية الاخرى وبخاصة فلسطين ، كان حافظها الدين ، فالمصريون كما ذكرنا يعتبرون مصر حامية الاسلام وزعيمة بلدانه من اليابان حتى الاطلسي ، وهم بذلك ينعون بالوحدة الاسلامية الواسعة التي تنظم العروبة والايرانية والتركية وما اليها حتى بلاد الصين • أليس هذا من حقها بعد ان هجرت تركية الدين ؟ ودعت الحكومة المصرية الى تدعيم علاقات الصداقة مع الدول الاسلامية العربية كاليمن والعراق والحجاز ، كما انها لم تصم أذنيها عن سماع دعوات جاراتها الدول العربية لتدعيم صلات الثقافة واللغة والدين بينها وبين مصر ، الامر الذي أشعرها بمركزها الممتاز المتفوق في عالم العرب والاسلام •

والواقع ان النزعتين العربية والاسلامية تتشابكان في مصر ، فينجم عن ذلك ان الحركة العربية تتسم بالسمة والطابع الاسلامي بصورة واضحة • كل ذلك نتيجة لعدم وضوح المفاهيم القومية عند القادة السياسيين ، والى اختلاط المفاهيم القومية العربية والاسلامية في تفكيرهم ، واهم من هذا الى قوة النزعة الاسلامية عند الجماهير •

ولقد أيد هذا الاتجاه الاسلامي تزايد أهمية الجماعات الاسلامية في مصر التي لا ترى حرجا في التدرج من الوحدة الوطنية الى الوحدة العربية الى الوحدة الاسلامية • والولاء في نظرهم لهذه الوحدات الثلاث لا يتنازع ولا يتناقض ؛ فقد حفظ الاسلام

على أن يعمل كل خير بلده وأمته • ثم ان الاسلام نشأ عربيا ووصل الى الامم بواسطة العرب ، ونزل كتابه القرآن بالعربية ، فوحدة العرب لا بد منها لاعادة مجد الاسلام واقامة دولته •

ومعلوم أن هذه الجماعات الاسلامية يركزت على المسرح السياسي والفكري كنتيجة حتمية لخضوع مصر للإستعمار الغربي المسيطر على معظم مقدرات العالمين العربي والاسلامي •

وعلى موازنة الفكرة الاسلامية في وحدة كافة الشعوب المسلمة ، كان يلحظ ولادة وحدة تكبر وتنمو تدريجيا ، تقتصر على المسلمين العرب الذين يسهل على مصر ان تتبوأ قيادتهم • والمشروع يبدو حسنا ، ولكن كانت أمامه عقبات متعددة على الرغم من توافر المؤيدين له • فالدعوة العربية هذه تبنت للمسلمين السلفيين في مصر انها معادية لروح الاسلام ، ومناقضة لجوهره ، اذ لا قومية في الدين الاسلامي ، وانما أخوة تغض الطرف عن العرق والجنس واللون ، ولا يفضل أفرادها الا بالتقوى • وصرح كثيرون من العلماء المصريين ، ومنهم شيخ الجامع الازهر ، بعدم تأييدهم للوحدة العربية ، ودعوا لاقامة الوحدة الاسلامية فحسب •

وفي الحق ان دعاة العروبة في بلاد الشام والعراق اذا أقاموا دعوتهم على أساس لغوي وثقافي اكثر منه ديني ، فان هذا ما كان ميسورا في مصر ؛ لان النزعة الدينية وجدت الى جانب النزعة القومية سواء بسواء في أذهان الناس • حتى ان الوفد المصري الى المؤتمر الاسلامي المنعقد في القدس عام ١٩٣١ اشترك هو نفسه في المؤتمر العربي الذي انعقد بعد المؤتمر الاول بقليل • ودافع الوفد عن وجهة النظر الدينية في المؤتمر الاول ، كما دافع عن وجهة النظر العربية القومية في المؤتمر الثاني ، وكان الحال كذلك في مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ وفي المؤتمر البرلماني الاسلامي العربي في القاهرة عام ١٩٣٨ •

غير ان رؤساء الوزارات المصرية المتتالية الناطقين بلسان مصر لم يلتفتوا الى أية دعوة من الدعوتين الاسلامية والعربية • ولعل مرد ذلك الى انهم يرغبون في الإبقاء على عطف وتأيد الدول الغربية لمصر أثناء مواجهتها الاحتلال البريطاني • فان مصر

باستمالتها الرأي العام الدولي تستطيع ان توازن به النفوذ البريطاني^(١) . والرأي العام الغربي يحمه ان تبقى مصر بمعزل عن التيارات العربية والاسلامية التي تسبب نفور الاقليات الدينية المصرية من جهة ، وقلق الجاليات الاجنبية على ما لها من امتيازات من جهة ثانية . وحرصت مصر على سير المفاوضات الوئيد بينها وبين بريطانيا ، فلم تلتفت الا التفاتة يسيرة الى فعال السلطات البريطانية في ارض فلسطين عام ١٩٣٦ منذ نشوب الاضطرابات فيها بين العرب واليهود والانكليز^(٢) . وظلت الرابطة الوطنية المصرية قائمة منذ ثورة ١٩١٩ على اساس اشتراك جميع المواطنين في المطالبة باستقلال البلاد .

على أنه بعد ابرام المعاهدة البريطانية المصرية عام ١٩٣٦ اطمانت مصر الى وضعها الدولي كدولة ذات سيادة ، وبدأت تخرج تدريجيا عن عزلتها^(٣) وتتطلع الى من حولها من الدول العربية ، فأدركت المدى الذي توصلت اليه بعض هذه الدول في طريق السيادة الوطنية والاستقلال ، وأدركت انها - أي مصر - من الزاوية العربية أقوى وأغنى الدول العربية ، ومن الزاوية الاسلامية الشرقية تؤهلها ثقافتها وجامعاتها وامكانياتها البشرية وحضارتها الى أن تقوم بدور هام بين دول الشرق الادنى العربي . وبدا ان مصر تخلصت عن انطوائها وعزلتها القديمة ، لتصبح مقر المؤتمرات ومكان الاجتماعات والمداولات التي كانت تعقد من أجل مصلحة البلدان العربية خاصة

(١) Colomb op. cit. p. 173.

(٢) تلمس هذه الحقيقة في كلام الدكتور محمد حسين هيكل ، أثناء نقده لمعاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ المصري عندما يقول « وقد يكون الامتناع خلافنا معها (بريطانية) في مسألة سياسية أو اقتصادية اذا سامت السياسة البريطانية شعبا عربيا اسلاميا - كاهل فلسطين الهوان . وقد كانت الحكومة المصرية تعمل جهدها لمنع الصحف من نشر انباء فلسطين أو العطف عليها باسم الحرص على المفاوضات المصرية البريطانية » . (كتاب مجلس الشيوخ الرسمي السالف الذكر ص ١٨٥) .

(٣) لا نكران انه كان لاتصالات مصر ببلاد العرب منذ ١٩٣٠ خاصة اثر كبير في بداية اتجاهها نحو العالم العربي ، وكانت رحلات الاساتذة والمفكرين والادباء والعلماء ، ذات أهمية كبرى في تدعيم الروابط الاخوية بين الشعب المصري والشعوب المجاورة . أما الحكومة المصرية فلم نتجه نحو العروبة رسميا الا في الحرب العالمية الثانية واثناء مشاورات الوحدة العربية .

والاسلامية عامة . ففي تشرين الاول سنة ١٩٣٨ انعقد في القاهرة المؤتمر البرلماني العربي الاسلامي من أجل فلسطين ، وأدار دفته مناقحون أقوياء عن العروبة والاسلام^(١) .

ان مصر ترددت ، خلال السنين القليلة التي مرت عقب صعود فاروق للعرش وعقب تخلصها من الامتيازات الاجنبية ، بين اتخاذ سياسة عربية تسير بموجبها ، أو تبني سياسة أوسع شرقية واسلامية توجه خطاها . ومن دلائل عدم تبلور الاتجاهات السياسية في مصر خلال هذه الفترة، وترددها وحيرتها بين النزعتين العربية والاسلامية ، محاولات تجديد الخلافة الاسلامية^(٢) وأحيائها على يد الهيئة الدينية العليا في الأزهر التي كان يتزعمها الشيخ مصطفى المراغي . ففي مصر وجدت طوائف وجماعات تميل الى مبايعة الملك فاروق بالخلافة اعتقادا منها ان تؤدي واجبا دينيا ، على ان هذه الهيئات والطوائف كان نفوذها محدودا ودعايتها محصورة ، فهناك مقامات دينية لها وزنها في الدوائر المسؤولة تأبى الاعتراف بالخلافة . هذا الى ان حزب الوفد المصري وانصاره يقاومون فكرة بعث الخلافة مقاومة صريحة تجلت في تعليق صحفه على اخبارها^(٣) . وفهم أولو الامر ان الصعوبات أمام بعث الخلافة قائمة وعسيرة الحل ، كما فهم المطلعون ان هذه الضجة لا تهدف سوى سبر غور الافكار الشعبية لمعرفة مدى التأييد الذي تلقاه فكرة الخلافة الاسلامية .

على انه بدا للكثيرين من المسلمين المحافظين ان هذا العالم العربي من حولهم يمكن أن يشكل وحدة تكون على رأسها مصر . وتحققوا ان مشروع الوحدة العربية

(١) نشر عبد الرحمن عزام مقالة بعنوان « العرب امة المستقبل » في مجلة العرب الصادرة في القدس (عدد آب ١٩٣٢ ص ١٦) أورد فيه ان الوحدة العربية حقيقة واقعة تاريخية وان العالم بحاجة للعرب .

(٢) بدلت محاولات في مصر لبعث الخلافة الاسلامية وسعى الأزهر لذلك ودعا الى مؤتمر في القاهرة يجتمع فيه علماء المسلمين واقطابهم في شهر ايار ١٩٢٦ ، وكان المراغي من اعضائه فقرر يومئذ عدم ملائمة الظروف لحياء الخلافة ، وتأجيل البت فيها الى مؤتمر آخر اشترط ان يعقد في القاهرة ليعالج المسألة ويفصل فيها بما يراه موافقا للمصلحة الاسلامية العامة .

(٣) مجلة الرابطة العربية عدد ٢ شباط ١٩٣٨ ص ١٨ .

وان كان أقل طموحاً من مشروع الوحدة الاسلامية ، ولكنه أسهل منالاً . ان هذه الوحدة العربية ستدعم مركز مصر وستزيد في مكائتها الدولية . وان موقف العداء الصريح الذي يتخذه بعض علماء المسلمين من مفهوم العروبة هو موقف غير معقول ؛ فالاسلام عربي في الاساس ، لان العربية كانت وما زالت قوام الاسلام ومادته ولغة قرآنه ولسان نبيه . والواقع ان ما نشرته مدرسة المنار الاصلاحية الاسلامية بزعامة السيد رشيد رضا كان له أثره في تطور التفكير الديني المصري في الفترة ما بين الحربين . ورشيد رضا لم يتردد في تحميل الشعوب غير العربية مسؤولية انحطاط العالم الاسلامي ؛ فقد صرح بان الدين الاسلامي هو دين عربي في مبدئه وأساسه . ولم يكن مبتدعاً في ذلك، إذ ان هذه الفكرة قد أوردتها الكواكبي (١٨٤٩-١٩٠٢) في كتابه أم القرى (١) ، كما ان محمد عبده كان يشير اليها احياناً ، حتى اذا اتى السيد رشيد رضا دعمها وأغنى مفاهيمها وشرحها وخاصة بعد ان قام الشريف حسين بثورته على الترك حين يش من اصلاح رجالاتهم ، ويش من بقاء الدولة العثمانية (٢) . ومشى المفكرون والاسلاميون في ركاب مدرسة المنار ، وتساءلوا معها ألم تكن الوحدة العربية فاتحة الوحدة الاسلامية في سالف الازمان ؟ اوليس من قصر النظر أن لا نعمل للوحدة العربية ونبقى فزعين من دعوتها أو جامدين ازاءها ؟ لئن اختلفت الحركة الاسلامية مع الحركة العربية في الاهداف البعيدة فهما تلتقيان في الغايات القريبة ، لان كلا منهما تضع مسألة تحرير العرب في مقدمة برنامجها . اوليس من الخير ان يكون التجمع العربي تجمعاً وقتياً للقوى الاسلامية يستهدف تجمعاً أوسع منه ؟

نستطيع ان نقول اذن بان المخاوف من فكرة العروبة بدأت تتلاشى ، ليحل محلها بالتدريج حماس يزيد قوة توالي الخطوب دراكا على الشقيقات العربيات وبخاصة على فلسطين المجاهدة ، بحيث اتخذ شعور الاخاء والتأييد للعرب في المغرب وفي

(١) نشرت مجلة المنار مقالات كتاب ام القرى جميعها منذ عام ١٩٠٢ ويمكن الرجوع اليها في اعداد تلك السنة .

(٢) مجلة المنار الجزء ٣ مجلد ١٩ ص ١٥١ - ١٥٢ لسنة ١٩١٦ .

فلسطين وسورية طابعا مزدوجا من الاخوة الدينية والقراية القومية (١) . واجتمع دعاة الرابطة الاسلامية مع دعاة الرابطة العربية على صعيد واحد ، ولكن بقي الاسلام القاعدة الاكثر رسوخا في النزعة القومية بمصر . وظل قادة الفكر المصريين في معظمهم يؤثرون استبدال كلمة الرابطة الشرقية بكلمة الرابطة العربية او بكلمة الرابطة الاسلامية ، وقيل انهم يخشون ان يكون نعت الوحدة بالاسلامية وحتى بالعربية ، مثيرا لمخاوف مواطنيهم الاقباط ، ولكن الاصح من هذا هو ان غالبية المفكرين والكتاب في مصر لم يكونوا قد وصلوا في تفكيرهم الى مرحلة الرابطة العربية القومية ، بل توقفوا عند هذا النوع من الرابطة الشرقية الذي يؤلف جسر انتقال بين مرحلة الرابطة الاسلامية العامة ، ومرحلة الرابطة العربية القومية ، ولا بد من ان يمضي الوقت قبل ان تحل الرابطة العربية هذه محل الرابطة الشرقية (٢) . ومهما يكن فان الاتجاه العربي وجد سبيله الى بعض الازدهار ، وظهر في بعض الآراء والاحاديث التي أفضى بها عدد من السياسيين المصريين في تحييد فكرة العروبة والعمل لوحدة بلدانها (٣) . وقد هاجم مكرم عبيد ، أحد أقطاب حزب الوفد المصري الواسع

(١) يؤيد هذا هو ما صرح به مصري صميم هو محمد توفيق دياب منتسب جريدة الجهاد ، يراجع خطابه في جريدة صوت الاحرار عدد ٧٦٢ لسنة ١٩٣٦ ونقتطف منه : « منذ عشرين سنة او نحوها ، كان اكثر المصريين اذا ذكر البلدان العربية ، ذكرها في شيء من الموجدة يشبه الاتحاد » وبعد ان يذكر ان نظر المصري الى بلاد العرب كان كنظرة الى اي قطر شرقي كاليابان والصين مثلا ، يقول « تلك المرحلة الاولى » ، كانت مرحلة الوسواس والشكوك ، فلما توالت الخطوب على الاخوات المتقاطعات استيفظت روح الايمان من سبائها العميق فأخذت اللسان والاقلام العربية كلما ذكرت العروبة والآلام الشقيقات ذكرتها مصحوبة بشعور من الاخاء لم يكن من قبل موفورا . انيس المقدسي « الاتجاهات الادبية في العالم العربي الحديث » ص ٩٥ - ٩٢ .

(٢) ساطع الحصري - « آراء واحاديث في الوطنية والقومية » ص ١١٨ ، ومن مظاهر تأييد الفكرة العربية بمصر تأليف جمعية الرابطة العربية ١٩٣٦ للعمل على نشر الثقافة العربية وتوثيق الروابط والعلاقات بين مصر والبلاد العربية ورئيس الجمعية محمد بسيوني رئيس مجلس الشيوخ المصري (الرابطة العربية عدد ٩ سنة ١٩٣٦) .

(٣) تصريح محمد محمود ، وعلي ماهر وحسين سري وغيرهم للصحفي السوري شاكر الخرددهجي بين عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ (ص ٧٧ من كتابه العرب في طريق الاتحاد .) ، وخطب الدكتور زكي مبارك في نادي المثني ببغداد فقال « ان مصر عربية في كل شيء في لغتها ودينها واخلاقها » الرابطة العربية ٢٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ص ٣٢ .

النفوذ في خطبه التي ألقاها في المدن الشامية ، الآراء الفرعونية الخيالية الانعزالية التي تقفز بمصر قفزات خلفية خطيرة ، وهاجم أصحابها من أقباط ومسلمين ، وكرر أن المصريين « عرب » واستطرد يقول ، ان المقصود بقوله هذا « هو هذه الوشائج وتلك الصلات التي لم تفصمها الحدود الجغرافية ولم تزل منها الاطماع السياسية منالا على الرغم من وسائلها التي تنذر بها الى قطع العلاقات بين الاقطار العربية ، والعمل لقتل الروح العربية بين ابناءها والسعي للفرقة ، واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها من أعظم الاركان التي يجب ان تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي . فالشرق العربي في حاجة الى الوحدة والتضامن امام التيار الاوربي الجارف ، وابناء العروبة في حاجة الى ان يؤمنوا بعروبتهم ، وبما فيها من عناصر قوية استطاعت ان تبني حضارة زاهرة وان تخضع البلاد الاجنبية لها حقبة طويلة من الزمان » . ثم يقول : « نحن عرب ، ويجب ان نذكر في هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدث بيننا الآلام والآمال ، ووئقت روابطنا الكوارث والأشجان ، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان ، فأحدثت منا أمما متشابهة متماثلة في كل ناحية من نواحي الحياة » (١) .

من هنا تدرك ان الفكرة العربية بدأت تجد طريقها الى نفوس المصريين لتخرجهم عن عزلتهم الماثورة التي دلت الوقائع العملية على بطلانها ، اذ لم يعد يبدو في الافق السياسي ما يبرر مخاوف مصر الاولى التي كانت تراودها كلما فكرت في اجراء اتصالات تؤدي الى ارساء علاقات الود والاخاء بينها وبين الدول العربية مما ينجم عنه أفضل النتائج في مضمار مقارعة الاحتلال .

ولا يفوتنا أن نشير الى أثر العرب المقيمين بمصر على تعريف المصريين بقضايا العروبة واحوالها ، فقد بقي في مصر بعد الحرب العالمية الاولى عدد كبير من أحرار السوريين خشية ان تؤدي عودتهم الى سورية لارهاقهم وسجنهم . وكان الأحرار يعتبرون أرض النيل ملجأ لهم من شتى انحاء الوطن العربي ، وأدى تطور المواصلات بين مصر وجاراتها العربيات الى ارتباطها معهم وبدء مرحلة الاتصال الشعبي والرسمي ، والمشاركة في المؤتمرات والمناسبات الثقافية والعلمية والسياسية والطبية .

(١) مكرم عبيد في مقاله « المصريون عرب » (الهلال نيسان ١٩٣٩ ص ٢٢ و ٢٣)

أما الأحزاب المصرية في هذه الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، فكانت احزاب حكم وزلفى وراء السلطان لا احزاب عقائد ونظريات • وكان حزب الوفد اكبر الاحزاب ، وبدأت نظراته تتطور حوالي عام ١٩٣٩ حتى اذ عقد مؤتمره السنوي في تشرين الثاني ١٩٤٧ نجد ان عروبة مصر ووجوب تقوية العلاقات المصرية العربية كانت محور المؤتمر ومدار بحثه • كذلك فهناك نفر من رجالات حزب الاحرار الدستوريين أولوا عناية لقضايا العروبة • وهنالك أيضا حزب مصر الفتاة أسسه احمد حسين على الطراز الفاشي (١٩٣٧) ، وبرغم ان الحزب بادىء الامر كان يمجّد بمصر وزعامتها على العالم العربي فانه تطور نحو العروبة ، وخطب رئيسه داعيا للوحدة العربية ، وقال ان الروابط القائمة بين العرب تؤهلهم لان يعتبروا أنفسهم أمة واحدة • (من خطابه بدار الشبان المسلمين بالقاهرة ١٩٣٩) • كذلك دعت جمعية الشبان المسلمين ومؤسسها الدكتور عبد الحميد سعيد (١٩٢٧) للاهتمام بقضية فلسطين ، ومراكش وليبية ، وطالبت بصراحة بالوحدة العربية (١٩٣٣) لأول مرة في المهرجان الكبير الذي اقامته في ذكرى معركة حطين • وتعتبر حركة الشبان المسلمين كرد فعل لدعوة حسين واصحابه القوميين المصريين لتوجيه ثقافة مصر نحو البحر المتوسط والغرب •

لم تصم مصر أذليها عن سماع الدعوة الصادرة اليها من جانب العرب : تقديم يا مصر الى الامام ونحن تتبعك في طريق العروبة • لان مصر تمتلك من الغنى والقوة ما يؤهلها للقيام بواجب القيادة في العالم العربي ، لاسيما والمؤتمرات العربية اصبحت تعقد فيها ، وقد أشرنا الى بعضها في كلامنا السابق • ونشير الآن الى المؤتمرات الطبية العربية التي بدأت تجتمع في القاهرة منذ عام ١٩٣٧ • لم تكن هذه المؤتمرات مقتصرة على الابحاث الطبية وحدها ، وانما كان مدى تأثيرها أبعد ، فهي وسيلة لاجتماع رجالات الدول العربية يتداولون خلالها في ما يرفع شأن أقطارهم ويوحد جهودهم • وأهم من هذا ، أنها كانت توفّق بين الاتجاهات السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها^(١) • لقد سجل اشتراك مصر في حركات القومية العربية فتحا

(١) خطب الدكتور سامي شوكت رئيس الوفد الطبي العراقي قائلا : « في المستقبل القريب سيأتي يوم نتمكن فيه بقوة حبنا النزيه وشديد تعلقنا بكم من غزو قلوبكم (قلوب المصريين) وسنحتلها تدريجيا بحيث لا يبقى فيها مكانا يتسع لغير العروبة .. »

غير مسبوق في تطور الفكرة العربية عندما اجتمع المؤتمر الفلسطيني في القاهرة ، وانضم اليه ممثلو الدول العربية من الحجاز واليمن والعراق ، استعدادا للتوجه الى مؤتمر المائدة المستديرة في لندن سنة ١٩٣٩ . واستجد مصر والدول العربية في الحرب العالمية الثانية طرفا مواليا لتحقيق تقارب وتعاون اوثق . وسترأود فكرة الاتحاد العربي أذهان المفكرين والسياسيين العرب ، لتجسد بعد مداولات ومباحثات في منظمة عربية تتولى تنسيق شؤون الدول العربية .

اهم الاحداث السياسية والقومية في السودان :

اما السودان : فقد أصابه بعد الثورة المهديّة ما اصاب مصر بعد الثورة العرابيّة؛ فقد استغلت انكلترة كلا من الثورتين اللتين قامتتا في وقتين متقاربين لتحقيق مآمها الاستعماريّة . استغلت ثورة عرابي للتدخل في شؤون مصر واحتلالها ، ثم لم تسمح لمصر باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع استفحال ثورة المهدي الذي دحر قوات الحكومة المصريّة وأخذ يستولي على السودان بسرعة خاطفة ، بعد ان ضج السودانيون من مظالم الحكام ، وأغلبهم من الترك والشركس ، وصدودهم عن رعاية مصالح السودانيّين واثرائهم غير المشروع واحتكارهم تجارة العاج . وفي سنة ١٨٨٣ طلبت بريطانيّة سحب بقية الجيوش المصريّة من السودان وتركه للمهدي ، بعد رجحان كفته . وعارضت وزارة شريف باشا مطلب بريطانيّة لان التخلي عن السودان يلحق بمصر ضررا سياسيا واقتصاديا . ولما وافق الخديوي على الاخلاء أثر شريف الاستقالة ، ولكن وزارة نوبار باشا أذعنت لطلب بريطانيّة الذي كان معناه ضياع نصف الدولة المصريّة الجنوبيّة ، وانهيار املاك مصر في افريقيّة . وأذاع الجنرال غوردون حاكم السودان العام على أهالي الخرطوم (١٨٨٤) ان السودان

وعند ذلك تتوحد جميع هذه الجهود لاعادة انشاء وبناء كيائنا المقدس الذي تمتد حدوده من خائقين الى تطوان ومن اعالي حدود الهلال الخصيب الى عدن . سامي شوكت « اهدافنا » ص ٩٣ . وعلقت بعض الصحف المصريّة على الخطاب فأشارت « البلاغ » المصريّة الى اتفاق الراي بين اقطاب الوفد الطبّي العراقي وبعض كبار المصريين على تأليف حزب مصري عراقي يعمل على ايجاد اتحاد عربي للدفاع عن كيان هذه الشعوب . كما علقت جريدة « المقطم » على ذلك ودعت الى الاخذ به والعمل حثيثا في هذا المضمار لفائدة الدول العربيّة وايجاد اتحاد دولها (نفس المصدر ص ٩٤) .

قد فصل عن مصر فعلا ، وارسل الى المهدي يدعوه الى وقف القتال ويمنحه لقب سلطان كردفان ، فرفض المهدي الدعوة ومضى يفتح حواضر السودان ، وضرب الحصار على الخرطوم ، واستعد غوردون للمقاومة وطلب المدد من مصر ، ولكن الثوار الدراويش أنصار المهدي اقتحموا العاصمة وقتلوا غوردون قبل وصول المدد المطلوب . وفي حزيران ١٨٨٥ أذعنت الحكومة المصرية لطلب بريطانية جعل الحدود المصرية مع السودان جنوبي وادي حلفا ، وبذلك انتهى الحكم المصري للسودان . . .

وتوفي المهدي (١٨٨٥) وخلفه عبد الله التعايشي ولم يكن له مزايا سلفه ، فعمت المظالم وتعطلت التجارة وانتشرت الاوبئة والمجاعات ، ولكن الانكليز ظلوا يبالغون في اظهار قوته ويشيعون المخاوف من اقدامه على غزو مصر ، لكي يسوغوا بقاءهم في البلاد لحمايتها من غزوه . وفي سنة ١٨٨٩ سارت قوات التعايشي لمهاجمة حدود مصر الجنوبية ، ولكنها منيت بهزيمة ساحقة جنوب وادي حلفا ، فتشجعت الحكومة المصرية ، وعزمت على تعقيب الثوار في السودان ، ولكن بريطانية لم تسمح باحتلال السودان مجددا الا سنة ١٨٩٦ بجيش مصري يقوده الانكليز ، وذلك خشية مد فرنسا سيطرتها على السودان من ممتلكاتها المجاورة . وقاد كتشنر القوة المصرية التي صاحبها عدد من الجنود والضباط الانكليز لاسترداد السودان ، وسحق التعايشي والحركة المهدية (١٨٩٨) ، وبعد فترة قصيرة توجه ببعض جنوده وسار في اقليم النيل الابيض قاصدا فاشودة ، حيث طلب من القوة الفرنسية المعسكرة فيها ان تنزل العلم الفرنسي وترفع العلم المصري ، بدعوى ان مصر هي صاحبة السيادة على الاقليم . وتأزمت العلاقة بين بريطانية وفرنسة كما نعلم ، ثم اضطرت فرنسة للرفسوخ والانسحاب . وفي مطلع سنة ١٨٩٨ عقدت الحكومتان المصرية والانكليزية اتفاقية السودان التي نصت على الحكم الثنائي للبلد . وهكذا قاسمت مصر انكلترا في حكم ما بقي من السودان بعد اقتطاع اطرافه . فقد احتل الايطاليون مصوع بعد انسحاب حاميتها المصرية (١٨٨٥) كما احتلوا اربترية ، وعقدوا مع انكلترا معاهدة اقرت بها اغتصبته ايطالية على حدود البحر الاحمر في الصومال . وفي غضون ذلك احتلت انكلترا زيلع وبربرة (١٨٨٤) ومديرية خط الاستواء التي استعصت على المهديين (١٨٨٩) كما استولت فرنسة على جيبوني في شرقي افريقية (١٨٨٤) .

وحيث نشبت الثورة المصرية الشعبية سنة ١٩١٩ ضد الانكليز ، أسس بعض خريجي كلية عوردون في الخرطوم جمعية سرية لمقاومة التعسف البريطاني عن طريق توزيع المنشورات ، وقد تأثر المؤسسون ببادئ تقرير المصير التي أذاعها الرئيس الأمريكي ويلسون ، وبأنباء الثورة المصرية . وحين حضرت لجنة ملتر البريطانية الى مصر للتحقيق في أسباب الثورة ، كانت وجهة النظر المصرية تربط قضية السودان بالقضية المصرية ، بينما كانت اللجنة ترى ان قضية السودان منفصلة تماما عن قضية مصر ، وان السودان سيتخذ تطوره مجرى خاصا بموجب اتفاقية الحكم الثنائي وتحت اشراف انكلترا ، وان مصر لا يهملها من السودان سوى ضمان جريان مياه النيل الى أراضيها ، وانكلترا تضمن كل ذلك .

ووضعت حكومة السودان البريطانية خطة استعمارية عريضة لما دعت به باشرائه السودانيون في الحكم ، فمضت تطبق نفس السياسة البريطانية التي عرضنا لطرف منها في الاردن والعراق ومصر ، بتحويل بسيط لا يمس الجوهر لتلائم البيئات المختلفة . وهدفها هو تقوية القبيلة العشائرية وترسيخ نفوذها بما يعيق الوعي القومي بين جماهير الشعب ، وخلق مصالح لزعمائها يقاتلون من أجلها ، وبذلك تتفكك الجبهة الداخلية ، وتصبح القوة والنفوذ بيد الانكليز الاستعماريين ، ومشايخ القبائل الذين لا يتعدى أفق احدهم حدود عشيرته وقريته .

سارعت الحكومة لنشر لوائح تعطي سلطات واسعة لمشايخ القبائل الرحل ، وتظاهر بتدريب بعض السودانين على الادارة . ورأى المثقفون والمتعلمون السودانيون الجهود المصرية العنيدة لزعزعة الاستعمار البريطاني عن السودان ، واعتبروا كفاح مصر مثالا يحتذى للكفاح من أجل حريتهم ، ولذا عزموا على ربط قضية السودان بقضية مصر ، وواصلت المقاومة السرية نشاطها ضد الانكليز ، وكان شعارها (السودان للسودانيين والمصريون أولى بالمعروف)^(١) ، واقتصر هذا النشاط على توزيع المنشورات المعادية للحكم البريطاني في السودان .

وحيث صدر تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢ ونص على استقلال مصر ، مع تحفظات أربعة من ضمنها السودان الذي يجب ان يبقى على حاله الراهن تحت الحكم الثنائي ،

(١) مكي شبكة « مختصر تاريخ السودان الحديث » مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٦٢ ص ١٢١

جرى جدل حول لقب الملك ، فاقترحت لجنة الدستور ان يكون (ملك مصر والسودان) ، ولكن الانكليز اعترضوا على اللقب وأصروا على تعديله ، فاضطرت اللجنة الى تأجيل البت في الموضوع الى ان تحل مشكلة السودان . حتى اذا فاز حزب الوفد ، وشكل سعد زغلول اول وزارة دستورية ، ظهرت جمعية (اللواء الابيض) ، ومؤسسها هو علي عبد اللطيف الذي اشتهر بنقده الجريء لسياسة الانكليز في السودان ، وارسلت جمعياته البرقيات المؤيدة للمطالب المصرية باستقلال مصر والسودان استقلالاً تاماً . وخرج اعضاء الجمعية في مظاهرات صاخبة ترفع شعارها وهو علم رسم عليه النيل من منبعه الى مصبه ، وكتب تحته (الى الامام) وعند افتتاح البرلمان المصري (آذار ١٩٢٤) ، اعلن رئيس الوزارة سعد زغلول عن عزم حكومته على تحقيق الاماني القومية لمصر والسودان في الاستقلال ، ورددت المحافل الوطنية السودانية اصداها هذا الخطاب ، وظلت تتابع بلهفة المناقشات البرلمانية حول قضية السودان ، وخاصة تلك التي اتقدت وضع الجيش المصري في السودان تحت قيادة حاكم السودان العام الانكليزي ، كما اتقدت وسائل العنف والقهر لمنع السودانيين من اظهار ولائهم للعرش وللمصر . وأجاب الناطق باسم الحكومة البريطانية في مجلس اللوردات بان مسألة السودان تخص البريطانيين وحدهم ، وان لا تغيير في ادارة السودان القائمة ، وانبرى سعد للرد عليه وتخرج بعض الصحف البريطانية بعناوين تحمل شعار (السودان للسودانيين) وتتصاعد حركة العنف ضد الانكليز في مصر . ووصلت احوال السودان الى منعطف خطر حين خرجت جمعية اللواء الابيض الى شوارع الخرطوم والمدن السودانية الاخرى ، بمظاهرات ضخمة ، اعلنت مناهضتها للانكليز ، ومساندتها للقضية المصرية التي ارتبطت بقضية السودان ، فقابلتها السلطة باجراءات عنيفة ، واعتقلت اعضاء الجمعية وزجت بهم في السجون (حزيران ١٩٢٤) حيث قضى مؤسس الجمعية شهيداً . وبعد بضعة شهور نظم طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم مظاهرة مؤيدة لمصر ، ولكن الجيش البريطاني ضرب حولها نطاقا وانتزع سلاح الطلبة ، ونقلهم الى السجن ، وأقفل المدرسة الحربية^(١) .

وبينما كان سعد زغلول يستعد للمفاوضة في لندن بشأن التحفظات الاربعة ،

(١) المصدر نفسه ص ١٢٤ .

قررت الحكومة البريطانية بحضور لي ستاك حاكم السودان العام ، واللنبي المندوب السامي في مصر ، أن تجلو القوات المصرية من السودان في حال رفض مصر العمل باتفاقية الحكم الثنائي ، والاستعاضة عن القوات المصرية بقوة دفاع سودانية تأتمر بأمر الحاكم العام . وتفشل المفاوضات ، طبعا ، وتصدر لندن كتابا أبيض تؤكد فيه عزمها على تسليم أمور السودان للسودانيين بينما تنفرد فعليا في حكمه .

وسارعت بريطانيا لاستغلال حادثة اغتيال لي ستاك في القاهرة أثناء عودته من اجازته (تشرين الثاني ١٩٢٤) فأبرز اللنبي مطالب حكومته من الحكومة المصرية . وأهم ما يمس السودان منها طلب سحب جميع القوات المصرية ، ضباطا وجنودا ، من السودان ، وتكوين قوة دفاع سودانية من الضباط والجنود السودانيين في الجيش المصري ، على ان تدفع مصر ثلاثة أرباع المليون جنيه لنفقات هذه القوة . ورفض سعد زغلول الموافقة ، واستقال ، وخلفه زيور باشا على اساس قبول المطالب وتنفيذها .

وأوفدت الحكومة المصرية رسولا خاصا للجيش المصري بالسودان ، للانسحاب بلا مقاومة ، بعد ان رفض قواده الجلاء بناء على امر نائب الحاكم العام للسودان . وثار بعض الفرق السودانية تضامنا مع الجيش المصري ، واشتبكت مع القوات الانكليزية في قتال دام يومين ، نفذت ذخيرة السودانيين في نهايتهما ، واستشهد من أبناء السودان رجال ، منهم من قتل في الاشتباك مع الانكليز ، ومنهم من اعدم بحكم المحاكم العسكرية . وعشية اجلاء القوات المصرية ، وترحيل المدرسين المصريين وبعض الموظفين ، لجأت السلطات الى اجراءات القمع والارهاب والتضييق ، وكان جزء من يضبط من الطلبة متلبسا بقراءة صحيفة مصرية ، الجلد والطرده من المدرسة . ومضت حكومة السودان للقضاء على كل نزع اتحادية بين شطري وادي النيل ، فأنشأت في عهد (جون مافي) الحاكم العام سياسة لتطوير ادارة اهلية سودانية تحكم بالعرف والعادة ، وتمتع بسلطات كبيرة . وتعمل كذلك للضغط على المتعلمين ومقاومة النفوذ المصري بينهم . لقد رأى (مافي) ألا يشرك المتعلمين بتسليمهم الوظائف والادارات ذات المسؤولية . وفضل ان يستخدم الزعماء والاعيان لحكم مواطنيهم بحسب العرف والعادة ، ولو اقتضى ذلك احياء نظام اجتماعي بائد ، اختلفت تقاليد وأعرافه منذ زمن بعيد . وصدرت اللوائح يبعث سلطة المشايخ من جديد ، ودمج

القبائل في مجموعات كبيرة ، على كره من القبائل الصغيرة التي أخضعت لزعامات أخرى ، واستياء من المتعلمين الذين أقفلت في وجوههم ابواب الادارات والمحاكم .
لقد كان السودان يعني بالنسبة لبريطانية اعتبارات استراتيجية واقتصادية .
فمن الوجهة الاستراتيجية ، تبرز أهميته من كونه ملتقى الطرق الجوية عبر القارة الافريقية من الشمال الى الجنوب ، ومن الشرق الى الغرب . فضلا عن ان وجود بريطانيا في السودان بفضل سيطرته على النيل ، يمكنه ان يضغط على مصر في أخطر مقاتلها . وقد استعملت بريطانيا هذا الضغط في (التبليغ الرسمي) الذي حملة للنبي الى حكومة سعد زغلول عشية اغتيال لي ستاك . فقد ورد في التبليغ نص بالانذار يطلق يد حكومة السودان بمياه النيل لزيادة الاراضي المزروعة قطنا كما تريد ، دون ان تنقيد بما جرى الاتفاق عليه من قبل بين البلدين^(١) . ومن الوجهة الاقتصادية ، فالسودان يزود بريطانيا باحتياجات صناعتها من القطن والاشخاب . ومشروع الجزيرة للري هو مشروع مشترك بين حكومة السودان والشركات البريطانية ، ويعتبر من أكبر المشروعات من نوعه في العالم .

وفي سنة ١٩٣٥ فتحت حكومة السودان صفحة جديدة من العلاقات مع مصر ، تقوم على التقارب والتفاهم . وتم ذلك على يد حاكم السودان الجديد (سايمز) الذي اتجه الى التفاهم مع المتعلمين والخريجين ، ورأى ان ينقص من نفوذ الادارات الاهلية التي تحكم بموجب العرف والعادة القديمين ، منذ عهد سلفه (مافي) .
ودعا بعثة اقتصادية مصرية لزيارة السودان واستئناف العلاقات الاقتصادية بين شطري وادي النيل . واعاد فتح المدارس المغلقة ، واشرك المتعلمين في الحكومة والبلديات وساهم جديا في المفاوضات المصرية البريطانية التي انتهت بمعاهدة ١٩٣٦ التي نصت ملاحقها على اعادة فصيلة من الجيش المصري الى السودان ، وتعيين خير اقتصادي في الخرطوم ، ومساواة المصريين والانكليز في الوظائف التي لا يشغلها سودانيون^(٢) . وقد جرى كل ذلك في فترة ممهدة الحرب العالمية الثانية .

(١) تمت الموافقة على اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ في عهد وزاره محمد محمود باشا ، وظلت سارية المفعول الى ان عدلت أخيرا عند اقامة السد العالي وبرحيل اهالي حلفا .

(٢) شبكة ، المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .

ومن التطورات التي حدثت في هذه الفترة أيضا ، وكان لها أثر بارز في الحركة الوطنية أثناء الحرب وما بعدها وأدت الى الاستقلال ، موقف زعيمى الطائفتين الدينيتين الاكبر في السودان، وهما السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي . فالاول خليفة للطريقة الختمية^(١) . والثاني ابن المهدي الذي انبعثت حركته من جزيرة (آبا) . فقد ظهرت دلائل تقارب وتفاهم بين هذين الزعيمين وبين (مؤتمر الخريجين) وهي هيئة ضمت خريجي كلية غوردون في الخرطوم (١٩٣٨) واستهدفت القيام بعمل جماعي لمصلحة الوطن . وامتد نشاط الحركة الوطنية الى صفوف الشعب عن طريقهما ، واصبحت التكتلات السياسية في السودان حتى عهد الاستقلال وقيام الاحزاب ، تستمد قوتها من الطائفية الدينية .

وقد استغلت بريطانيا نزعة التدين العميقة لدى ابناء السودان ، اذ ندر منهم من لا ينتمي الى احدى الطائفتين المتنافستين ، المهدية والختمية . واستعانت بالسيد علي الميرغني لضرب المهدية وانصارها ، فأتى مع الجيش الفاتح ، وكان لنفوذه الديني المدعم بالنفوذ الانكليزي الرسمي ، ابعد الاثر في استقرار اوضاع السودان بعد القضاء على حركة المهدي . وفي الوقت الذي خصته الحكومة بامتيازاتها ومنح الاراضي الواسعة ذات الموارد والغلال الوفيرة ، فانها ضيقت على آل بيت المهدي وأنصاره وارهقتهم .

على ان احتياج بريطانيا الى معونة جميع السودانيين في الحرب العالمية الاولى ، جعلها تبسط يدها للسيد عبد الرحمن المهدي ، وتتم عليه بلقب (سير) كمنافسه الميرغني سواء بسواء ، وتقطعه اوسع الاراضي وأخصبها لينعم في بحبوحة مالية عظيمة . وهكذا غدا الزعيمان الدينيان ممثلين للسياسة البريطانية في اخضاع السودان والسودانيين . وذلك بفضل استقطابهما لنشاط الاحزاب السياسية ، بله المنظمات الدينية وغيرها في السودان .

(١) الختمية تأسست على يد السيد محمد عثمان الميرغني في القرن التاسع عشر وتزايد اتباعها طوال العهد التركي - المصري ، وحين نشبت ثورة المهدي عارضها السيد عثمان ولجأ الى مصر وهناك نشأ ابنه السيد علي . وحكومة السودان اعتبرته اكبر زعيم دشى في السودان ما دام يعارض ويوازن نفوذ المهدي .

وحين قويت فكرة الاتحاد مع مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، وزاد مؤيدوها من السودانيين ، ظهر المهدي كأبرز زعيم للسودان ، وشكل أنصاره غالبية الجمعية التأسيسية التي عقدها الانكليز لوضع دستور للسودان . ونادى المهدي باستقلال السودان وانفصاله نهائيا عن مصر ، وبذلك تحقق للسياسة البريطانية ما ظلت تعمل له طوال نصف قرن ، لتفصل السودان عن مصر ، وصار بمقدورها ان تواجه المصريين بالمهدي وتقول : ها هوذا زعيم السودان لا يرضى بالاتحاد معكم ، ونحن ننفذ مشيئة السودانيين . لقد عملت السياسة البريطانية على عزل السودان عن مصر ، فوضعت المراقيل في وجه المسافرين بين البلدين ، ووجهت اقتصاد السودان وثقافته بما يكفل ابتعاده عن مصر ، ويضمن رسوخ نفوذ انكلترا فيه . وكذلك قطعت ما كان يصل بين المديريات الثلاث في جنوب السودان - ومعظم سكانها من القبائل غير العربية - وبين شماله ، ومنعت تسرب الاسلام والعربية الى هذه المناطق ، لئلا يرتبط سكانها ويتوحدوا بالاسلام والعروبة ، ولئلا تؤلف عاطفة الاخوة الدينية بينهم وبين عرب الشمال ، كما الفت بين العرب والاكراد والبربر والزنوج . بينما أباحث انكلترا للمبشرين المسيحيين حرية التبشير وانشاء المدارس ، لكي تعمل على تعميق الفوارق بين الجنوب والشمال ، فيكون انفصالها أمرا واقعا .

اقطار المشرق العربي اثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

تمهيد :

ان الحركة التي عرضنا لاهم وجوه نشاطها في كل بلد من بلدان المشرق العربي ابان الفترة ما بين الحربين كانت في حقيقتها حركة مزدوجة مركبة ؛ فمن جهة كانت تنشأ لتحرير بلدان العرب من النفوذ الاجنبي ، ومن جهة أخرى كانت ترمي الى تحقيق وحدتها وجمع شملها . والباحث لا يمكنه ان يفصل حركة النضال في سبيل الوحدة القومية عن حركة النضال من أجل التحرير والاستقلال الوطني ، وينطبق هذا الحكم - أكثر ما ينطبق - على اقطار آسية العربية التي تخلصت من الادارة العثمانية لترزح تحت ثقل الادارة الاوربية . وثمة فارق هام يحسن ان نورد في مجال التمييز بين طبيعة هاتين الادارتين ؛ اذ على الرغم من نقائص الادارة العثمانية في البلاد العربية ، غير أنها حفظت جانباً من مقومات وعوامل الوحدة القومية للمجتمع العربي ، ذلك ان العرب كانوا يحكمون من مركز واحد هو مقر السلطنة والخلافة بالآستانة ، أما « مكافآت » الحلفاء الاوربيين للبلاد العربية التي عضدتهم في ساعة الشدة ، فكانت تلك الادارة التي قطعت ما كان يصل بينهم من أواصر طبيعية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقومية ، وكانت تلك الانظمة الداخلية الجديدة المتعددة التي فرضت انماطاً متباينة من الاتجاهات الفكرية والسياسية .

وبعد تجزئة الوطن العربي الى دول متعددة ، أخذت « الشعوب » التابعة لهذه الدول تحتل وتتباعد ، نتيجة التنظيمات والتشكيلات الادارية والقضائية

والاقتصادية والثقافية التي تخضع لاحكامها . وانضم الى عوامل التباعد هذه وجود طائفة من الزعماء والساسة في كل دولة ، ممن أصبحوا مرتبطين بالاوضاع الراهنة ، أخذوا يعرقلون كل ما من شأنه الاخلال بهذه الاوضاع .

ولكن هذه التجزئة القطرية التي أملاها « الحلفاء » على الوطن العربي ما كان لها أن تدوم ، فان قوى التاريخ الداخلية والخارجية كانت تعمل على محوها وازالتها: في كل قطر عربي كانت وشائج القربى اللغوية والحضارية والعرقية .. تعمل من داخل المجتمع ، وتدعو للتقارب مع الاقطار العربية الاخرى ، لرفع ثير الاجنبي والتخلص من ربقته . ان النضال القطري من أجل الاستقلال يعتبر بعد ذاته عاملا موحدا يمثل وحدة الآلام والآمال ، كما ان القوى التي كانت تعمل من خارج المجتمع كانت تساعد على تقوية الوعي القومي المشترك بين افراد امة واحدة ، نتيجة لاستخدام وسائل النقل والمواصلات الحديثة التي قربت المسافات بين بلدان العرب .

ولعب الاصطياف في لبنان دورا هاما في توسيع دائرة الاتصال وزيادة التعارف والتقارب بين أبناء الدول العربية المختلفة ، بحيث أصبح لبنان المضيف الطبيعي للبلاد العربية لا سيما بعد تطور وسائل النقل والسفر . فكنت ترى جماعات كبيرة من العراقيين والسوريين والفلسطينيين والمصريين مع أسرهم يقضون فصل الصيف ويستجمعون في ربوع لبنان ، حيث يتعارفون ويتكاشفون ويتداولون في شتى الشؤون (١) . ولا ننسى أن نذكر ضمن العوامل المقربة أيضا بين أبناء الامة العربية الصحافة والطباعة والنشر والاذاعة والتمثيل والشعر والآداب التي لا تقف عند الحدود ، بل تنتشر بطبيعتها في مختلف الاقطار الناطقة بالضاد وتساعد على اتصال الافكار وتدانيها ، مما مهد السبيل الى تكوين شعور مشترك عام يشمل مختلف الاقطار العربية دون ان يكون هنالك من يقصد ذلك أو يسعى اليه (٢) .

(١) ساطع الحصري : « نشوء الفكرة القومية » ص ٢٢٦ .

(٢) نفس المصدر والصفحة .

ولكن اقتحام حواجز التباعد بين الاقطار العربية لم يكن قاصرا على هذه العوامل غير القصدية ، بل انضم اليها بعض العوامل القصدية ؛ وذلك عندما قام جماعة من القوميين العرب ينظمون القصائد ويلقون المحاضرات وينشرون الكتب والمقالات لا يقاط الوعي القومي ومحاربة النزعات الاقليمية المحلية ، وينتقدون رجال السياسة الذين شغلتهم السياسة المحلية عن المطالبة بالوحدة العربية^(١) .

وظل الشعراء والكتاب يطالبون بدولة عربية متحدة تضم الاقطار العربية كافة ، ولم يبدد أحلامهم انقسام القطر الواحد الى دويلات صغيرة ، بل يمكن القول ان هذا التقسيم المصطنع زاد ايمانهم بالوحدة ، فسرعان ما اخذ القوميون يؤلفون الجمعيات ويؤسسون النوادي لبث الفكرة القومية وزيادة تأثيرها في الجماهير .

هذا الى ان بعض الدول العربية التي نالت نصيبا من الاستقلال في الفترة ما بين الحربين على ما ذكرنا ، أخذت تعنى بنشر مبادئ القومية العربية عن طريق ادخالها في المناهج المدرسية ، وتحض على وجوب الاعتزاز بالتراث العربي والقومية العربية .

ان حركة التقارب العربي غدت سيرها منذ عام ١٩٣٦ بحيث اتخذت في المجال غير الرسمي شكل النشاط الثقافي ، وعقد المؤتمرات العربية المتنوعة ، وبخاصة من أجل مسألة فلسطين . وفي المجال الرسمي بما أيرم من معاهدات الصداقة والتحالف وحسن الجوار والاخوة بين طائفة من الدول العربية المستقلة ، وبما عقد من مؤتمرات آخرها مؤتمر المائدة المستديرة في لندن (١٩٣٩) حيث بدا تضامن الدول العربية بكل جلاء ، وظهر ان خطر الصهيونية كان أعظم دافع لتكتل العرب ، وان مسألة فلسطين وحدها ، ان لم يكن لدافع آخر ، سوف توحد شمل العرب وتضاعف نشاطهم ، وهكذا لم تبق المساعي للفكرة العربية محصورة ضمن حدود كل قطر من الاقطار العربية ، وانما بدأت تتعدى الصعيد الاقليمي الى الصعيد العربي .

وعلى ذلك اجتاز الوعي السياسي في معظم بلاد العالم العربي مرحلة هامة من مراحل تطوره القومي ، وآمن من كان يشكك في امكان تنفيذ الوحدة العربية بان الوطنية المحلية لا يمكن ان تحل محل الوحدة القومية الجامعة ، وان تحقق لديه

(١) الحصري : المصدر السابق ص ٢٣٠ .

ان مشروع تلك الوحدة لا يسهل تنفيذه على الوجه الذي كان يتصوره القادة
المثاليون .

وجدير بالباحث ان يشير الى ان المرحلة التي مرت بها دول الشرق العربي في
الفترة ما بين الحربين العالميتين كانت أساسية وضرورية لا محيص عنها للوصول
الى المرحلة الثانية التي ستمر بها اثناء الحرب العالمية الثانية ؛ ذلك ان المرحلة الاولى
تقدم للباحث الالوان الاساسية للصورة التي سوف تتمثل بها حركة القومية العربية
في المرحلة الثانية من سيرها نحو غايتها في الوحدة والتحرر ، عندما ستجد نفسها في
دنيا مضطربة متزلزلة تنقلب فيها الاوضاع السائدة في العالم رأسا على عقب ، ويكون
لنفوذ الاوربي شأن آخر ، مما يتيح الفرصة امام الحركة العربية أن تتقدم مستفيدة
من كل ذلك لتجتاز المرحلة الثانية التي تختتم بقيام جامعة الدول العربية .

موضوعنا اذن هو بسط الظروف التي تم فيها اخراج الفكرة العربية على هذا
النحو الذي أخرجت فيه فعلا ، على ضوء ما عرفنا من الاتجاهات والنزعات السياسية
والقومية في كل بلد من البلدان العربية التي تكلمنا عليها ، بحيث نرى كيف تصور
سياسة كل بلد من هذه البلدان فكرة التقارب والوحدة ، وكيف نفذها على الوجه
الذي « يسمح » به تطوره السياسي والقومي .

ان هذه الظروف هي التي صادفت الحلفاء أثناء صراعهم مع قوى المحور في
الحرب العالمية الثانية ، ولنحاول الآن ان نحيط بهذه الظروف .

بدأت الحرب بهجوم الماني صاعق على بولونية ، وما زالت رقعة الحرب تتسع
حتى شملت غربي أوروبا وشرقيها ، بعد ان هاجمت المانية البلاد المنخفضة وفرنسة
والنرويج وما ان هل شهر تموز من عام ١٩٤٠ حتى استسلمت الجيوش الفرنسية
للألمان الذين كانوا قد احتلوا اكثر من نصف أراضي فرنسة ، وبقيت بريطانيا لوحدها
في الميدان .

وتساءل ماذا كان صدى انهيار فرنسة في الشرق العربي ؟

انبعثت في بلدان الشرق العربي آمال جديدة لانهيار فرنسة السريع المدهش

وعادت الذاكرة بالعرب الى جيروت فرنسة وصلفها ، واسرافها في التنكر لاماني بلاد الشام المجزأة ، وأخذها باضطهاد الوطنيين هنالك ، فشمع العرب بالشماتة والتشفي لما أصاب الكبرياء الفرنسية في بضعة اسابيع ، وبعد بضع معارك فقط ، ولكن ماذا يفعلون وهم يعلمون ان جيوشها في سورية ولبنان ما زالت صاحبة الامر ، وان قوى حليفتها بريطانية ما اتفكت تصرف شؤون معظم بلدان العرب ؟

قلنا ان شعور النعمة كان عاما بين أبناء الشرق العربي على الحلفاء ، ولكن هل معنى هذا ان العرب كانوا مبالغين للمحور ؟

من المحقق ان العرب اذا تمنوا هزيمة بريطانية بعد فرنسة على يد المحور ، فهم لا يرغبون في استبدال سيطرة الالمان والايطاليين بسيطرة الانكليز والفرنسيين . ومن هنا كان انقسام قادة الرأي من السياسيين العرب الى معسكرين فيما يخص طرفي النزاع العالمي : فهناك أولا فريق يدعو الى الوقوف على الحياد وعدم تقديم المعونة للحلفاء طالما فشلوا في اجراء تسوية عادلة لمسائل فلسطين وسورية ولبنان على وجه يرضي الضمير العربي ، ولا غرو اذا نظر هذا الفريق من الساسة الى يوم الخلاص من الاستعمار البريطاني الفرنسي وكأنه أمر مرهون ومتوقف على نصر المحور . أما الفريق الثاني فيضم نفرا من السياسيين « المعتدلين » كما تسميهم الدوائر الغربية ، الذين كانوا - فيما يقال - يخشون من نظم المحور ودكتاتوريته ويرون فيها خطرا على بلادهم ، ويذهبون الى وجوب دعم الحلفاء عن طريق القيام بالتزامات بلادهم تجاه بريطانية ، كي يحصلوا بمعونتها في نهاية الحرب على اماني بلادهم القومية .

على ان وضع البلاد العربية ، ووجود قوى حليفة في معظمها ، جعل موقف العرب من أحد المعسكرين المتحاربين غير واضح عمليا ، فبينما كانت سورية ولبنان وشرقي الاردن لا مجال أمامها للمساومة بسبب ما كان يثقلها من قيود الانتداب ، كانت مصر والعراق تتمتعان بنصيب متساو من الاستقلال والسيادة ، مما يتيح لهما بعض الحرية في تصريف شؤونهما بما لا يمس حدود التزاماتهما نحو بريطانية . ولذلك يصح أن نلقي نظرة على الاحوال السياسية في هذين البلدين أولا ، لنرى ماذا كان يشغل بال السياسة البريطانية فيها خلال هذه الفترة من الحرب الدائرة من حولهما .

مصر :

ولنبداً بمصر لا لانها اكبر البلاد العربية وزعيمة حركتها منذ مؤتمر المائدة المستديرة (١٩٣٩) فحسب ، بل لانها كانت مركز قيادة الحلفاء في الشرق الاوسط خلال الحرب ، وشغل بريطانية الشاغل لابعاد خطر المحور عنها .

استقال محمد محمود في آب ١٩٣٩ لاسباب صحية ، وعهد الى علي ماهر برئاسة الوزارة . وفي هذا الحين كان للنزعات الفاشية والنازية بعض الانتصار في مصر - دعك من الجالية الايطالية الوفيرة العدد - يستمعون الى دعاوي الاذاعات الالمانية ضد الاستعمار البريطاني الذي كبل مصر بأغلال العبودية ، كما ان مراسلي بعض المجلات والصحف الالمانية كانوا ينشرون وعود المانية بتحرير العرب من يبر الغرب المهزوم . أوليست هذه الانتصارات في بولونية وغيرها من بلاد اوروبة العربية تؤيد ان نصر الحلفاء غير مؤكد ؟ أوليس من الافضل ألا تزج مصر نفسها بحرب ضد المانية ؟ ولكن مصر مرتبطة بمعاهدة ١٩٣٦ مع حليفتها بريطانية ، ولا مناص من تقديم ما نصت عليه المادة (٧) للحليفة ، وهو فرض الرقابة على الصحف والانباء واعلان حالة الطوارئ ، وتقييد استعمال الموانئ البحرية والجوية ، واطلاق يد بريطانية في وسائل المواصلات والنقل . اما اعلان الحرب الى جانب الحليفة ، فأمر لم يثبت انها طلبته من الحكومة المصرية في ذلك الحين . وعلى الرغم من التكذيبات الرسمية التي نشرتها السلطات المصرية والبريطانية في هذا الصدد ، فان الرأي العام كان يميل الى تصديق ما كانت تذيعه برلين وروما من ان مصالح بريطانية الامبراطورية تدفعها لتزج مصر في أتون حرب لا تهددها . ومهما يكن فقد اكتفت الحكومة بقطع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع المانية ، ومصادرة املاك رعاياها والحجز على من عرف منهم بميوله النازية .

على ان تعيين وطني تصفه دوائر لندن بأنه متطرف - عزيز المصري - رئيساً لاركان الجيش المصري ، ووجود وطني آخر - صالح حرب - في منصب وزير الحرية المصرية كان يقابل منها يبرود وتحفظ وقلق . وتوقع السفير البريطاني في القاهرة السير مايلز لمبسون بعض الاضطراب في الجو السياسي المصري ، عقب

انتشار شائعات مفادها ان الانكليز سوف يلجأون ثانية الى تدابيرهم واحكامهم التي استعملوها في الحرب العالمية الاولى بالقوة ، وانهم سوف يجندون جيشا من المتطوعة يحارب في الجبهة الاوربية ، وان مدراء الاقاليم سيتمتعاض عنهم بحكام من الانكليز ، وان مساحة الارض المنزرعة قطنا سوف تنقص لتلافي نقص القمح والغذاء . هذا الى ما تردد في بعض الاوساط البرلمانية بشأن التزام مصر جانب الحياد . . أي حياد ؟ الحياد السلبي الذي يحض على الافادة من مصاعب بريطانية بارغامها على تعديل شروط معاهدة ١٩٣٦ ، بما يوافق استقلال مصر التام واتحادها مع السودان^(١) ومركز الاجانب فيها ، والغاء المحاكم المختلطة قبل حلول موعدها المقرر . ولكن علي ماهر كان قد أوضح موقف حكومته الى مراسلي التايمس في ٨ ايلول ١٩٣٩ بقوله ان مصر حليفة بريطانية وصديقتها ، وسوف تعمل كل ما في مقدورها لمعوقتها . ومع ذلك فان علاقات الحكومة مع السفارة البريطانية كانت غير مرضية . واثارت الازمة في شهر حزيران ١٩٤٠ اثر سقوط فرنسا ، ودخول ايطالية الحرب الى جانب حليفتها المالية التي لم تهزم منذ بداية الحرب .

في ١٢ حزيران قطعت الحكومة المصرية علاقاتها الدبلوماسية مع ايطالية ، وبازاء انهيار فرنسا السريع كان القصر ورئيس الحكومة يميلان الى اتخاذ سياسة «تأمين» عن طريق عدم اثارة أي نزاع مع دولتي المحور ، فقد يكون النصر بجانبهما في النهاية . وبريطانية لا حياة لها بعد سحق فرنسا . ولكن السفير البريطاني اراد أن تكون الحكومة المصرية طوع أمره^(٢) ، وأن تعلن الحرب على المحور . بينما صرح^(٢) محاضر مجلس النواب المصري (١٩ حزيران ١٩٤٠) ص ٢٥٦٨ .
السفير الايطالي أن مصر اذا تجاهلت التزامات معاهدتها مع بريطانية ، فيمكنها أن تتفادى أسوأ نتائج الهجوم الايطالي . وهنا نشأت الازمة بين مصر وبريطانية ، واستقالت وزارة علي ماهر لتخلفها وزارة حسن صبري (٢٣ حزيران) وفي الوقت نفسه ، غادر السفير الايطالي وموظفوه مصر .

(١) أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء علي ماهر ووزيرا الدفاع والاشغال الى السودان تلبية لدعوة حاكمها العام ، طالبت محطة المصور بالامتزاج الكامل بين مصر والسودان وبايضاح « الغموض واللبس » في العلاقات المصرية السودانية « المصور ٨ آذار سنة ١٩٤٠ » .

(٢) محاضر مجلس النواب المصري (١٩ حزيران ١٩٤٠) ص ٢٥٦٨ .

والحق ان هم السياسة البريطانية في مصر كان منصرفا الى موقف مصر « غير المحاربة » ، فقد كان يحزن السلطات البريطانية ان تقف جميع الاحزاب ، ما عدا الحزب السعدي برئاسة احمد ماهر ، ضد اعلان مصر الحرب على المحور . والواقع ان احمد ماهر كان يعتبر في نظر الانكليز متطرفا في وطنيته فلم يرضوا عنه ؛ ذلك انهم كانوا يعلمون ان فكرته بوجوب انحياز مصر الى جانب الحليفة البريطانية ، انما كان يستهدف منها تسليح مصر وتدريبها على الحروب الحديثة الكبرى لتقوى على المطالبة بحقوق سيادتها واستقلالها التامين فيما بعد . وهذا يذكرنا بخطة الزعيم الصهيوني (وايزمان) الذي كان يرمي أيضا الى انخراط أكبر عدد ممكن من المتطوعة الصهيونيين في صفوف الحلفاء كي يتسلحوا ويتمرسوا على القتال ، استعدادا ليوم الفصل في فلسطين ، وهذا ما تم فعلا .

وفي ١١ تموز خطب وزير الخارجية البريطانية في مجلس اللوردات ، وأسف على عدم اشتراك حزب الوفد بالحكومة وأكد ان علاقات البلدين « مرضية جدا »^(١) . غير أن الهجوم الايطالي في خريف ١٩٤٠ باتجاه الدلتا ، واحتلال السلوم وسيدى براني جعل الموقف دقيقا . واثرت مسألة دخول مصر الحرب من جديد . ودارت اشاعات وأراجيف شتى في هذا الجو المضطرب ، وساد الذعر في القاهرة ، وعادت محطة باري تؤكد ان ايطالية لا ترمي من دخولها مصر سوى اخراج الانكليز منها . وجدت هذه القالة انصارا في بعض الصحف ، فكتب اسماعيل صدقي في الاهرام (١٩ ايلول سنة ١٩٤٠) ان ايطالية في حالة حرب مع انكلترا وليس مع مصر ، وان الاعتداء الايطالي غير موجه ضد المدن والقرى المصرية ، ولكنه حرب بين اثنين على أرض ثالثة يحتلها الاخير . وصاح احمد ماهر بأن مصر تمهدت بدخول الحرب اذا دخلت القوات ايطالية اراضيها ، ولكن صيحته ضاعت في جلبة المعارضة الوزارية ، وبعد أربعة أعوام دفع احمد ماهر حياته ثمنا لاعلان هذه الحرب .

طلبت بريطانيا الحكومة المصرية بشدة كي تطبق التزامات المعاهدة ، وارتكبت

(١) Colomb, op. cit. , p. 88.

شتى أنواع الضغط والتدخل في الشؤون المصرية الداخلية . وبعد وفاة حسن صبري في (تشرين الثاني سنة ١٩٤٠) عهد الى حسين سري بتشكيل الوزارة ، وفي أوائل (شباط سنة ١٩٤١) تراجع الطليان بينغازي وبرقة ، وخيم على مصر هدوء لم يدم طويلا لان الفرق الالمانية الافريقية Africa Korps بقيادة رومل تدخلت لأول مرة في حرب الصحراء لنجدة ايطالية في ربيع ١٩٤١ . واكتسحت الفرق الالمانية الايطالية الحدود المصرية الغربية واحتلت السلوم ومرسى مطروح ، في حين هب الالمان لنجدة حليفهم ايطالية في البلقان ، واحتلوا يوغوسلافية ، وهاجموا اليونان وهبطوا في جزيرة كريت بعد معركة جوية صاخبة ، مما هدد مركز البريطانيين في مصر تهديدا مباشرا ، وجعل موقفهم حرجا في الشرق الادنى والاطوسط ، وهذا الامر على غاية من الاهمية والخطورة بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية البريطانية ، اذ اصبح من المتعذر ان لم يكن من المستحيل ، اقناع العالم العربي بنصر الحلفاء النهائي .

وفي حين كان الالمان يفرقون بلاد الشرق الاوسط بدعاية عن تفوق النظام النازي ، والفوائد التي سيحصلها الى البلاد العربية ، كانت دعاية الحلفاء على ما يذكر لورد ويلسون « فارغة غير مؤثرة »^(١) . ما السبب في هذا ؟

كان هنالك صعوبتان رئيسيتان تجابهان الاذاعات الحليفة : أولاها تلخص في موقف البريطانيين — والامريكان بعدئذ — من مسألة الصهيونية . وثانيتهما تلخص أيضا في موقف بريطانية من مسألة الوحدة العربية .

ان سياسة بريطانية ازاء هاتين المسألتين كانت تولد شبهات كثيرة وشكوكا عميقة في نفوس القادة العرب . وهنا يتدخل راديو برلين ، لتسمية هذه الشبهات والشكوك واستثمارها ، والعمل بكل وسيلة على اضرام نار الحقد العربي ضد بريطانية بسبب تأييدها وتحبيذها للصهيونية ، ولا سيما وان هنالك ما يؤيد اتجاه البرلمان البريطاني لاسترجاع سياسة الكتاب الابيض معطاة للصهيونية . ولذا لم يكن من السهل على الاذاعات الحليفة أن تنفي « مزاعم المحور » بخصوص موقف بريطانية الودي من الصهيونية بالدرجة الاولى ، ثم بخصوص موقفها المعادي من الوحدة العربية . أما

(١) Lord Wilson : « Eight Years Overseas », p. 29.

بعد ان صدر تصريح ايدن عام ١٩٤١ فقد أصبحت مقاومة دعاوى المحور في موضوع
عداوة بريطانية للوحدة العربية امرا سهلا . وحينئذ فقط يخرج هذا السلاح الماضي
من يدي المحوريين الذين كان لا يزال امامهم متسع من الوقت لاتخاذهم تكأة
واستخدامه لمطاربة البريطانيين وتآليب العرب عليهم (١) .

وفي هذا الوقت الذي كانت فيه الدعاية المحورية تبذل الوعود وتمني بالعهود (٢)،
جابه الشرق العربي أزمة عسكرية وسياسية خطيرة . أما الازمة العسكرية فقد تمثلت
في تمركز رومل والفرق الافريقية في السلوم ، حيث صرح رومل انه يأمل ان يستولي
على قناة السويس في شهر (أيار سنة ١٩٤١) ، وبدا ان موقف البريطانيين في مصر
أصبح في كف القدر . ليس هذا فحسب ، ولكن الازمة السياسية التي جابهتهم في
العراق زادت الحالة سوءا ، وغدا موقف بريطانية في العراق يستدعي معالجة سريعة .
ولنعرض موجزين لهذه الازمة التي كان منها نشوب ثورة رشيد عالي الكيلاني
في هذا الحين .

العراق :

في العراق بعد اعلان المانية الحرب على بريطانية، قطعت الحكومة العراقية علاقاتها
الدبلوماسية مع المانية ، وحجزت على الرعايا الالمان وعلى أملاكهم الخ . . . وتابعت
تفاهمها ومشاوراتها مع الدول العربية المجاورة ومع دول ميثاق سعد آباد . غير
أن الدوائر السياسية العراقية كانت عميقة الاسف وشديدة التأثر من بريطانية وفرنسة
لأنكارهما الاستقلال على اخوانهم عرب فلسطين وسورية . وقدم مفتي فلسطين
الحاج أمين الحسيني الى العراق يجد فيه متنفسا من الضيق الذي عاناه لمدة سنتين
تحت رقابة السلطات الفرنسية في سورية ، بعد ان فر مع نفر من زملائه الوطنيين

(١) Nevil Barbour : « Broadcasting to the Arab World », Middle East Journal , Winter 1951, pp. 65 - 66.

(٢) كانت هذه الوعود تصدر عن محطة العرب الحرة في أثينا ، ومحطة باري
ومحطة برلين وغيرها .

Robert, L. Baker, « Oil blood & Sand » N. Y. 1942, P. 97 ff.

الفلسطينيين من ظلم وارهاق السلطات البريطانية • وحاول بعض القادة السياسيين في العراق ان يتوسطوا للصلح بين المفتي والسلطات البريطانية ، على أساس التوفيق بين مطالب المفتي وسياسة الكتاب الابيض البريطاني ... ولكن دون جدوى •

استقالت وزارة نوري السعيد ، وتألقت الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني (آذار ١٩٤٠) وبعد انهيار فرنسا ودخول ايطاليا الحرب الى جانب المانية رغبت السفارة البريطانية في بغداد الى الحكومة العراقية ان تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ايطاليا ، ولكن الحكومة رفضت ذلك ، واحتجت بأن تركيا التي ترتبط مع بريطانيا باتفاق ١٩٣٩ لم تقطع علاقاتها مع ايطاليا • وفي حزيران ١٩٤٠ قرر مجلس الوزراء العراقي ايفاد الوزيرين العراقيين « ناجي شوكت ونوري السعيد »^(١) الى أنقرة ، وكان الغرض الرئيسي من ذلك استطلاع رأي الاتراك في مستقبل البلاد العربية عامة ، ومستقبل سورية خاصة بعد ان تحقق قرب انهيار فرنسا ، وللاستئناس برأي الحكومة التركية بصدد قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا • ويبدو ان وزير الخارجية التركية نصح بالترث في قطع العلاقات • وبخصوص مسألة استقلال سورية والموقف الذي ستقفه تركيا^(٢) ازاءها في حالة انهيار فرنسا ، أعلن الوزير التركي أن حكومته ترغب في ان تبقى سورية للسوريين وان تنال استقلالها • ومالت حكومة الكيلاني ، بادية ذي بدء (خريف ١٩٤٠) لتحقيق الاماني الوطنية والقومية عن طريق التفاهم مع بريطانيا ، وكان خطأ رئيسها ان عهد الى السعيد بوزارة الخارجية فأصبح بالضرورة مطلعا على كافة تصرفات الرئيس فيما يتصل بالعلاقات الدولية ، وسيكون لذلك أثر في اخفاق مركز الكيلاني في أثناء المساومة مع الطرفين المتحاربين فيما بعد • فبخصوص مسألة فلسطين جرت مفاوضات في بغداد (تموز ١٩٤٠) بين الكولونيل « نيو كومب » مفوضا من وزير المستعمرات « لورد لويد »

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في مذكراته (ص ٢٧٨) ان الراي كان قد استقر على ارسال ناجي شوكت الى أنقرة ليقف على وجهة النظر التركية بصدد قطع العلاقات مع ايطاليا ، وطلب نوري السعيد ان يرافق ناجي شوكت بصفته وزيرا للخارجية واصر على طلبه هذا فكان له ما اراد .

(٢) الحسنى « تاريخ الوزارات العراقية » ٥ : ١٢٠ .

وبين زعماء فلسطين وعلى رأسهم المفتي . وتناولت المباحثات بين الطرفين واسفرت عن عقد وقعه عن الجانب العربي جمال الحسيني بمعرفة نوري السعيد والشيخ يوسف يس الذي بقي خصباً في بغداد لتتبع سير المفاوضات . وقبل الزعماء العرب التعاون مع الانكليز على أساس الكتاب الابيض بعد ادخال بعض التعديلات عليه . وبناء على هذا الاتفاق قررت الحكومة العراقية انها مستعدة لاعلان الحرب والانضمام الى الحلفاء وارسال فرقتين الى جبهة ليبية . ولكن للأسف لم تصادق الحكومة البريطانية على هذا الاتفاق ، وابلغت العرب رفضها في ٢٩ آب سنة ١٩٤٠ ولا غرو في هذا ، فان رئيس الوزارة البريطانية تشرشل كان يصرح دوماً انه من اكبر مؤيدي ومحبذي الحركة الصهيونية^(١) ، فكيف يمكن ان يقر بحق العرب ؟ فضلاً عن انه في هذا الحين كان يجادل لورد لويد في ضرورة تسليح اليهود في فلسطين ليتمكنوا من الدفاع عن انفسهم تجاه العرب ، حتى يمكن سحب جزء من الجيوش البريطانية المربطة في فلسطين الى الجبهات الاخرى حيث تدعو الحاجة الى تحشيدهم .

والمهم هنا ان نسجل ان معظم العراقيين ضاقوا ذرعاً بعناد بريطانية ، وحزاً في نفوسهم انها قابلت استعدادهم لدعما في احلك ساعات الحرب بأن اخذتها العزة في الائم وردت رداً غليظاً يغري العراقيين بالحياد . ويجدر بالباحث الا يفيض فيما أفاض به معظم كتاب العرب عن دور الدعاية المحورية في تحريك مشاعر الناس في العراق ضد البريطانيين ؛ فالواقع ان مسألة فلسطين كانت أهم عامل يثير حفيظة العرب لا في العراق فحسب ، وانما في جميع الاقطار العربية . واذا كان تأثير العراق بنسبة فلسطين قد فاق تأثير شقيقاته العربيات ، فما ذلك الا لان كثرة اللاجئين الفلسطينيين والسوريين من منفيين ومحكومين وثائرين كانوا يلجأون الى العراق ، لا لانه البلد العربي الذي يمكن ان يجدوا فيه ملاذاً وحرية ومعونة فحسب ، ولكن لانه ايضا يقع على مقربة من فلسطين وسورية^(٢) .

(١) Churchill : « The Second world War » IV, p. 786.

(٢) يذكر العقيد الركن صلاح الدين الصباغ في مذكراته ان المجاهدين من احرار فلسطين كانوا يدربون تدريباً عسكرياً يجري بصورة سرية في معسكر الرشيد في بغداد عام ١٩٤٠ (ص ١١٦) .

والحق انه كان من نتيجة موقف بريطانية السلبي ازاء مسألة فلسطين ان حدث انقسام في الوزارة العراقية . وتوسعت الهوة بين من يسميهم الانكليز « بالمعتدلين » وبين من يطلقون عليهم اسم « المتطرفين » ومن الطبيعي ان يزداد نفوذ رشيد عالي وأعوانه ، ويضعف نفوذ نوري السعيد والوصي وحزبهما . ولم يكن بوسع الكيلاني ان يخرج السعيد من الوزارة خشية انتقام بريطاني ولانه يتمتع بحماية الوصي . وفي هذه الاثناء كان الوزير ناجي شوكت في تركيا ، اجتمع هناك بصفة سرية مع السفير الالماني « فون بابن » (هـ تموز) وسأله عن موقف الالمان من مسألة استقلال سورية ، فأجاب السفير بأنه شخصيا من الالمان الذين يعتقدون بوجوب منح الشعوب العربية كافة استقلالها كاملا ، ووعد السفير محدثه بأن يتصل بالحكومة الالمانية لمعرفة رأيها ورأي حليفتها ايطالية ، وبأن يسعى لاقتناع حكومته باتباع السياسة التي تحقق أماني العرب المشروعة في الحرية والاستقلال (١) .

أجاب شوكت ان العرب يحاولون الآن التخلص من الاستعمارين البريطاني والفرنسي وانهم ينظرون الى ايطالية بحذر بوصفها الدولة الاستعمارية الثالثة ، ولذا فهم يخشون على حريتهم واستقلالهم ، ويرجون ان تسارع المانية فتذيع مع حليفتها ايطالية بيانا بحسن نيتها نحو الاقطار العربية .

هذه المقابلة تذكرنا بمقابلة الامير عبد الله بن الحسين لكثشنر قبل اندلاع الثورة العربية ، فما كان الغرض منها سوى الاستعلام و « جس النبض » . ويبدو ان مساعي السفير نجحت في هذا الصدد ، اذ اذاع راديو برلين في ليلة ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٤٠ التصريح الرسمي الآتي للحكومة الالمانية عن البلاد العربية نوره كما نقلته الوكالة الامريكية في واشنطن « أعلنت الحكومة الالمانية في تصريح رسمي انها كانت تشعر دوما بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية ، وتتمنى حياة سعيدة ورفاها للامم العربية يليق بمكاتها التاريخية والطبيعية بأهميتها بين شعوب العالم ، وهي - أي المانية - كما كانت في السابق ، تتابع الآن أيضا نضال هذه الامم من أجل استقلالها . وباهتمام الشعوب العربية ، وهي تجاهد وتكافح في سبيل هذا

(١) الحسن بن نفيس المصدر ٥ : ١٢١ وفقا لحديث الوزير ناجي شوكت مع السيد

الحسن .

الاستقلال ، تستطيع ان تعتمد وتضمن عطف المانية في المستقبل • والمانية باعطائها هذا التصريح الرسمي هي على اتفاق تام مع حليفها ايطالية أيضا • وكررت محطة برلين اذاعة هذا التصريح عدة ليال^(١) •

وعلى الرغم من عجز القوات الايطالية وتوقفها عند سيدي براني ، فليس بد من ان تأخذ المانية بعين الاعتبار مصالح حليفها ايطالية ، وهكذا جاءت عبارات التصريح عامة لا تتضمن الاجابة على المطالب العربية المحددة • كذلك عبرت دولتا المحور عن اطماعهما في المنطقة العربية ، فطلبت المانية ان تحل محل بريطانية في شركة نفط العراق ، وطلبت ايطالية ان تحل محل فرنسة في حماية الموارد في لبنان • هذا الى ان الحكومة الالمانية رفضت تسليم السفير العراقي نص التصريح الخطي • وشعر العرب ان المانية تريد ان يبدأوا الثورة ضد البريطانيين في فلسطين ، وان يقوم العراق بعمل ما ضدهم أيضا قبل مده بالمعونة العسكرية ، كأن يقف على الحياد أي لا يسمح باستخدام القوات البريطانية لاراضيه ، ومعنى ذلك نقض المعاهدة العراقية البريطانية دون ان يكون العراق على استعداد لمواجهة ما يترتب على توريط العراق في صدام مسلح مع بريطانية • وقد سمت حكومة الكيلاني لانشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي مقابل اصدار تصريح منه بتأييد الاماني القومية العربية ، وكان الرأي ان العرب سيفيدون من هذا التصريح من وجهتين اثنتين :

ففي حالة بقاء الصداقة الالمانية السوفيتية وفقا لميثاق عدم الاعتداء المبرم بينهما ما قبل الحرب الثانية ، فان الاتحاد السوفيتي سيصبح عاملا مساعدا بجانب المحور لتأييد استقلال العرب • وفي حالة انهيار الميثاق وتحول الاتحاد السوفيتي الى جهة بريطانية ، وهو الأرجح ، فان حكومة موسكو ستصبح في مركز أقوى لمساعدة العرب حين ينتصر الحلفاء •

وفي ذلك الحين كان ستالين يفاوض هتلر بشأن تقسيم العالم الى مناطق نفوذ ، وقد سبق ان اعترف لايطالية بان الشرق العربي يقع في منطقة نفوذها ، وهو الآن يطالب المانية بالجزء الممتد من حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية حتى المحيط

(١) الحسني نفس المصدر ٥ : ١٤١ .

الهندي . وكان ذلك اتجاها غربيا من ستالين الذي يتزعم دولة شيوعية تعادي الاستعمار بحكم عقيدتها السياسية . ونتيجة هذا الموقف الشاذ الذي وقفته روسية أثناء الحرب العالمية الثانية ، رفضت حكومة موسكو اصدار التصريح الذي طلبه العرب ، برغم المساعي العربية . ويبدو ان ستالين ما أراد اغضاب بريطانيا من اجل منطقة لا تهمه كثيرا . ومن هنا فلا يمكن القول بأن ثورة اول نيسان التي حملت الكيلاني الى السلطة ثانية قد دبرت بالاتفاق مع المحور ؛ لان الثورة قد أملتھا ظروف داخلية .

مارست بريطانيا الوان الضغط على حكومة الكيلاني منذ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، واتهمتها بأنها تنوي اعادة العلاقات الدبلوماسية مع المانية . وبرغم نفي الكيلاني صراحة لذلك ، فقد تابعت بريطانيا مساعيها لاجراج الحكم الوطني واسقاطه . وأوعزت كذلك الى حلفائها ؛ فأرسل روزفلت خطاب تحذير الى حكومة العراق من مغبة التقارب مع المحور ، لان ذلك لا يخدم قضية استقلال العراق . كذلك بادر حسين سري رئيس وزراء مصر الى نصيحة زميله العراقي بوجوب مراعاة التحالف مع بريطانيا . وامتنعت بريطانيا عن شراء التمر العراقي كوسيلة للضغط الاقتصادي ، فالتفت الكيلاني الى اليابان التي عرضت لشرائه شروطا أفضل ، وطلب شراء أسلحة يابانية .

وبينما قوبل هذا التصريح الالماني بالترحاب من جانب العرب عموما ، كان البريطانيون يخشون ان يخرج الامر من يدهم في العراق ، ويزعمون ان رشيد عالي على صلة وتماس بعمال المحور في بغداد . وتلقى السفير البريطاني السير « بازيل نيوتن » تعليمات من لندن تحض الوصي الامير عبد الله على وجوب اليعاز الى نوري السعيد ليستعفي من وزارة الخارجية كي تسقط الوزارة الكيلانية ، وتتاح الفرصة للوصي ان يسمي رئيس وزارة جديد معروف بولائه لبريطانية . تسلم الكيلاني كتابا من الوصي يطلب منه الاستقالة ، فرفض ، ونجم عن تدخل الوصي استقالة ثلاثة وزراء منهم نوري السعيد . ولكن الكيلاني لم يكن على يقين من ثقة البرلمان بوزارته ، فطلب من الوصي أن يحل البرلمان ، غير ان الوصي غادر بغداد الى مدينة الديوانية ليصبح بعيدا عن الاحراج ، وعندئذ ابرق الكيلاني اليه يطلب

منه قبول استقالته (نهاية كانون الثاني سنة ١٩٤١) • وعاد الوصي الى بغداد بعد أيام وعين طه الهاشمي لرئاسة الحكومة • اختار الوصي طه الهاشمي لرئاسة الوزارة ، وهو وسط بين الوطنيين والموالين للسلطة ، ولكن لوحظ ميله لتنفيذ الرغبات البريطانية حين رغبت بريطانيا الى العراق في قطع العلاقات مع ايطاليا فورا ، والسماح بتحشيد القوات البريطانية في العراق دون قيد ، وكان هذا الموضوع محل جدل بين حكومة بغداد وحكومة لندن منذ مدة ، ومضى كل فريق يفسر المعاهدة على ما يتفق مع رأيه • وخشي الضباط الاحرار^(١) أن تضع الفرصة من ايديهم بعد ان اعدوا ترتيباتهم منذ عام ، خاصة بعد تولية سفير بريطاني جديد في بغداد هو كيناهان كورنواليس الذي كان عمل مستشارا لوزارة الداخلية العراقية بعد الاستقلال ، والخير بنشاط السياسيين العراقيين واتجاهاتهم مما يوحي بنية التدخل البريطاني السافر على صعيد جبهة السياسة الداخلية • ومن جهة أخرى فان تشكيل الضباط الاحرار وعلى رأسهم العقلاء الاربعة شعروا بأن بريطانيا تتآمر مع العرش العراقي على اقصائهم عن الجيش • وخشية ان تفلت الفرصة من ايديهم نهائيا قرروا العمل ؛ وفي مطلع نيسان تحركت قوى العقلاء الاربعة وارغمت الهاشمي على الاستقالة ، بينما كان الوصي يفر الى قاعدة الحجابية ومنها الى البصرة^(٢) ومنها على طائرة بريطانية الى عمان • وتألقت حكومة الدفاع الوطني برئاسة الكيلاني للقيام بتنفيذ موثيق العراق الدولية ، وخاصة المعاهدة الانكليزية العراقية • وفي يوم ١٠ نيسان انتخب البرلمان القديم الشريف شرف وصيا على عرش العراق بدلا من الامير عبد الاله ، والوصي الجديد الحجازي الاصل يلتقي نسيبه مع هاشمي العراق في الجدة الخامس •

ماذا كان موقف بريطانيا من هذه الاحداث ؟

استقبلت دوائر لندن حكومة الثورة ببرود ، ورأت فيها تهديدا لامنها ومصالحها ؛ فالعراق حيوي جدا لانكلترا بسبب وجود خط حديد الموصل بغداد البصرة ، والمطارات الامبراطورية ، وآبار البترول • ولذا تماهلت في الاعتراف بحكومة

(١) كان يتزعمهم عقلاء اربعة هم : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب •

(٢) Lord Wilson, op. cit. , p. 105

الكيلاني . وفي ٨ نيسان أرسل تشرشل برقية الى وزير الهند جاء فيها : « كنتم قبل مدة ذكرتتم انه قد يكون باستطاعتكم الاستغناء عن فرقة أخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط . لقد ساءت الحالة في العراق وعلينا ان نتأكد من سلامة البصرة لان اهتمام الامريكان منصرف الى انشاء قاعدة جوية كبرى هناك ^(١) » . . . كما تلقى السفير البريطاني الجديد في بغداد السير (كورنواليس) تعليمات من وزير الخارجية البريطانية جاء فيها أن : « الغرض الرئيسي من ارسال الفرق العسكرية الى العراق هو تأسيس قاعدة تجميع وتعبئة كبرى في البصرة ، وان ما يجري في البلاد العراقية باستثناء منطقة الحبانية هو في الوقت الحاضر ليس له حق الاولوية ، وانه لا يجب اعطاء تعهدات بشأن رحيل هذه الفرق الى بغداد او تحركها نحو فلسطين ، فان حق طلب هذه التعهدات لا تملكه حكومة مغتصبة للسلطة عن طريق الانقلاب في بلد طالما انتهكت فيه حرمة معاهدتنا في صميمها ، وان على السير كورنواليس ان لا يجشم نفسه مشقة الايضاح والتفسير . . . ^(٢) » .

ويوم ١٧ نيسان أعلم السفير البريطاني الرئيس الكيلاني عن قدوم فرقة بريطانية الى البصرة . أبدى الرئيس العراقي موافقته وأمر باستقبالها وبذل المعونة لها ، على أن يكون مفهوما بان الحكومة العراقية لا توافق على نزول قوات جديدة قبل مغادرة القوة الاولى أراضي العراق . والواقع انه لم يقدّم دليل واحد على ان القوة البريطانية الاولى ستغادر العراق خلال المدة المتفق عليها للاستراحة كي تحل محلها قوة بريطانية أخرى . . . ويوم ٢٨ نيسان طلب السفير الموافقة على نزول قوة جديدة تصل يوم ٢٩ أي قبل موعد رحيل القوة الاولى ، فذهلت الوزارة العراقية لهذه المفاجأة ، وقررت عدم السماح للقوة الجديدة بالنزول قبل رحيل القوة الاولى ، ولكن السفارة البريطانية تجاهلت هذا ، وتم نزول القوات في البصرة . . . وحينئذ طلب أمر القوى العراقية الآلية المحيطة بقاعدة الحبانية منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو ، ورد القائد البريطاني طالبا سحب القوات العراقية المراقبة في جوار قاعدة الحبانية

(١) Churchill op. cit. , III, p. 215.

(٢) Churchill op. cit. , III, pp. 225 - 26.

قبل ان يضطر الى قصفها من الجو . وصباح يوم ٢ أيار فتح البريطانيون النار على العراقيين من الحبانية ، ونشب القتال بين الطرفين . وهنا أبرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوض في انقرة كي يتصل بالسفارة الألمانية ، ويبلغها قرار العراق بإعادة العلاقات السياسية مع ألمانيا ورغبته الشديدة في معوتها . وأجاب السفير ان الدكتور « غروبا » هو في طريق عودته الى العراق ، أمابصدد المعونة الألمانية للعراق ، فان الاصطدام مع البريطانيين حدث جديد بالنسبة لألمانيا ، لانها مهتمة الآن في تعزيز مواقعها الاستراتيجية في البحر المتوسط ، وفي التحشدات اللازمة لغزو روسية ، وتمنى السفير الألماني ان لو تأخر الاصطدام بعض الوقت لتساهم ألمانيا في مساعدة العراق مساعدة ذات قيمة ، ومع هذا فهو يأمل ألا تتأخر المعونة الألمانية كثيراً^(١) .

هل من دليل أوضح من هذا على ان الوزارة العراقية لم تكن على أية صـ
بالألمان ودعاتهم كما كان يزعم الإنكليز ؟

ان موضوع السياسة الخارجية لم يكن العامل الحاكم في احداث الثورة ؛ فقد سبق ان نوهنا بموقف المحور غير المشجع من قضايا العرب . فضلاً عن ما يزعم اعداء العرب من وجود تنسيق بين تحشد القوات العراقية قرب مطار الحبانية في أوائل أيار ، وبين غزو الألمان لجزيرة كريت . ولو صح هذا الزعم لما افتقد العراق مقدراته على مواجهة الغزو البريطاني القامع ، ولو جرى التنسيق بين الحركة وبين القوى الخارجية التي لوحت بالمساعدة ، لما فشلت الحركة الثورية .

ان معظم الكتاب الغربيين الذين تناولوا ثورة العراق ، التبس عليهم أمر مسألة اتصال الكيلاني وحكومته بالألمان . ولا يهنا ان نعتذر عن هؤلاء الذين وقعوا في الخطأ أو أوقعوا أنفسهم به عن سوء قصد ، وانما يهنا ان ثبت هنا ونسجل تصميم البريطانيين على احتلال العراق ، وبناء قاعدة التحشيد في البصرة سواء كره العراق أم رضي ، وسواء أكان لها من المعاهدة العراقية البريطانية ما يعضدها أم لا . يؤيد هذا ما ذكره العقيد الركن صلاح الدين الصباغ — وقد كان قائد الجبهة

(١) الحسني نفس المصدر ٥ : ٢١٦ .

العربية في ثورة رشيد عالي الكيلاني - في مذكراته : « ان بريطانية كانت تعلم سلفا ان الحرب العالمية الثانية ستتشب في (ايلول ١٩٣٩) ، فلما أعلنت بريطانية الحرب على المانية ، وجدت على رأس الجيش العراقي قادة عربا يعملون في سبيل قوميتهم لا في سبيل مصالحهم ، فقرروا الوقوف عند حدود المعاهدة والانتظار ، لا الولوج في النار حتى تنجلي القضية الفلسطينية ، وتتضح سياسة بريطانية حيال العرب بالنظر لتطور الحوادث العالمية . فكان طبيعيا ان يغيظ قرار القادة أذئاب الاستعمار حتى وصفوه بأنه قرار معاد لبريطانية ، وبأنه يورث عدم الاستقرار ، لان المصالح البريطانية تنشد السيطرة على الشرق الادنى والبلاد العربية ، ولا يتيسر ذلك الا بزج العراق في اتون الحرب فتأمن جانب الاقطار العربية الاخرى ، وتؤمن سلامة الطرق الامبراطورية وتحشد جيوشها في العراق كما تشاء » (١) .

ان دعوى اتصال الكيلاني وأعوانه بالمحور قبل نشوب الثورة العراقية على البريطانيين في (٢ أيار سنة ١٩٤١) ، هي دعوى باطلة لا تقوم على أساس ، وانما كانت ذريعة لتسوين ما يخبئه البريطانيون للعراق . ويظهر سوء القصد هذا في ان السفير الجديد كورنواليس على الرغم من انه وصل الحبانية يوم أول نيسان ، فانه لم يقدم أوراق اعتماده الى الوصي الجديد ، بل ظل يماطل ويسوف حتى حدث الاصطدام (٢) . كما يظهر سوء قصد بريطانية في البرقيتين سالفتي الذكر المرسلتين الى وزير الهند والى السفير البريطاني .

ومهما يكن الامر فان محاولات الالمان الضغط على تركيا لتأمين مرور الاسلحة الى العراق عبر اراضيها لم تشر ، وبقي عليهم ان يفاوضوا حكومة فيشي كي تسمح بنزول الطائرات الالمانية في المطارات السورية أثناء طيرانها الى العراق . ووافق الجنرال داتز قائد جيش المشرق الفرنسي على ذلك ، بعد أن أفهم ان هذه التدابير لا يقصد منها بحال اسقاط مركز فرنسة في سورية .

وبعد قمع حركة الانقلاب خضع العراق في السنوات التالية لوطاة احتلال شديدة

(١) مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ ص ٤٦ .

(٢) الحسن بن نفس المصدر .

وأصبحت أراضيها كلها مفتوحة للجيش البريطاني كمصر ؛ لم يسارع الوصي بعد عودته الى قلب الاوضاع رأسا على عقب ، وانما مضى في تصفية العناصر الوطنية والقومية بدون ضجة ودون محاكمة احيانا . وشعر نوري السعيد بسخط الشعب عليه ففضل عدم المشاركة في الحكم على التو ، حتى أتيت له الفرصة في تشرين الاول ١٩٤١ ، وهو الذي سيقدم الكتاب الازرق الى كيزي وزير الدولة البريطاني بالقاهرة ، ثم يبادر الى اعلان الحرب على المحور ، (١٦ كانون الثاني ١٩٤٣) دون أن تضطره مقررات مؤتمر يالطا الى ذلك . وكان قصده هو تحقيق طموح الهاشميين الى زعامة الشرق العربي ، عن طريق الاعتماد على بريطانيا .

ومنذ أوائل أيار سنة ١٩٤١ اعتبر البريطانيون سورية ولبنان أرضا يحتلها العدو . وقبل ان تترك الاصطدام العراقي البريطاني الذي انتهى في أواخر ايار بنصر البريطانيين ، تظاهروا قوا آلية من الفيلق العربي التابع لأمير شرقي الاردن ، علينا ان ننوه بالمصاعب التي كانت تحول دون كون المعونة الالمانية مجدية ، وأهمها مسألة تزويد الطائرات الالمانية بالوقود ، اذ ان السلطات البريطانية في العراق كانت تضع يدها على الوقود الخاص بالطائرات . ولذا لم تكن المعونة الالمانية الجوية لتعني شيئا أما توارد نجدات بريطانية عن طريق البصرة وفلسطين وشرقي الاردن .

سورية ولبنان :

أحطنا بظروف بريطانية الحرجة في العراق ، وقبل ذلك عرضنا لملاقاتها المتوترة مع مصر ، ولمركزها القلق في الجبهة المصرية الغربية . والآن سوف نعرض للخلاف الشديد الذي نشب بين البريطانيين وبين الفرنسيين الفيشيين في سورية ، هذا الخلاف الذي انتهى بنشوب الحرب بين الطرفين . وغايتنا من كل هذا ان نلقي ضوءا على الظروف السيئة والمشاكل المعقدة التي كانت تواجهها بريطانيا في ميدان الشرق الادنى ، مما أورثها هبا وغما وارهقا في وقت بقت فيه لوحدها تناهض قوى المحور الظافرة في أوروبا وفي شمال افريقية .

ففي سورية ولبنان غدت الاتجاهات الفرنسية مناوئة تماما للبريطانيين ، فبعد

أن تمرد عميدا السلطين الملكية والعسكرية ييو ، و« تلهوزر على أوامر الحكومة الفرنسية الجديدة في فيشي ، و« علنا عزمهما على متابعة النضال مع الحلفاء البريطانيين ، و« اتفقا مع السلطات البريطانية في فلسطين على ذلك ، اذ بالرجلين ينحازان الى الجنرال بيتان ، « بطل فردان ومحبوب الشعب الفرنسي » ورئيس حكومة فيشي ، تأثرا منها بموقف المقيم العام في تونس ومراكش . وتبعنا لهذا وقعت سورية ولبنان تحت نفوذ حكومة فيشي الموالية للامان . ان ولاء الفرنسيين في سورية ولبنان الى فيشي يظهر بعبارة الجنرال فوجير Fougère فقد خطب في ضباطه بدمشق (٦ كانون الاول سنة ١٩٤٠) قائلا : « ان التعاون مع المانية رغب به المارشال بيتان . . وان حركة الجنرال دوغول تدعو للاسف وليس لها أهمية ما . وان العدو التقليدي لفرنسة هو بريطانية العظمى ، لا المانية التي ترغب عن اخلاص في التعاون مع فرنسة (١) . . »

فاذا أضفنا الى هذا ان الجنرال داتتر كان أحد أصفاء بيتان ، تأكد لدينا أن مخاوف بريطانية من امكان نزول الالمان في سورية ولبنان ، كان لها ما يفسرها جزئيا شريطة ألا يبالغ فيها . وعلى كل حال فمن المعقول ان ينظر الالمان والاطليان الى سورية ولبنان ليكونا تحت نفوذهم ، فهي مفتاح الشرق الادنى والاوسط ، فاذا تسلمت اليهما القوات المحورية فان ذلك سيجعل مصر والقناة بين فكي كماشة . ولعلمهم ارسلوا لجنة منهم لمراقبة تطبيق شروط الهدنة في الظاهر ، وللمعمل بقدر الامكان على نشر الدعاية المحورية في البلدين ، ريثما تسنح الفرصة لاستخدامها قاعدة للوثوب على آبار الزيت في العراق وايران . ومن ذلك أيضا ما كان من ارسال موظف كبير في الخارجية الالمانية الى سورية اسمه (اوتوفون هاتينغ) رئيس قسم الشرق الادنى ، وقد اشيع انه دعا الى تأليف امبراطورية عربية والى عقد مؤتمر اسلامي في دمشق ، ولم يفته ان يثير كوامن العداوة على بريطانية ضاربا على نفمة الصهيونية . والانصاف يقتضي ان نشير هنا الى ان نشاط الدعاة الالمان في البلدين كان محدودا ، لان الجنرال داتتر نفسه كان يمانع في كل ما من شأنه ان يفسح المجال أمام تلخل الانكليز في سورية ولبنان ، وان دعاوى الانكليز فيما بعد بان البلدين

(١) Général Catroux, « Dans la Bataille de la Méditerranée », p. 68

أصبحت مسرحا للدسائس والخطط المحورية كان مبالغا بها . وهي فيما عدا مسألة هبوط بعض الطائرات الألمانية في المطارات السورية لا تستحق الاعتبار .

والخلاصة ان بريطانيا ستذكر ما يفسر هجومها في مطلع حزيران ١٩٤١ على البلدين ؛ ولكن ما يفسر هجومها لا يبرره ، ويظل تبرير بريطانية هذا لا يحتوي الا على نصف الحقيقة ، اما النصف الثاني من الحقيقة فهو طموحها منذ زمن طويل الى مد نفوذها نحو سورية ولبنان .

فلسطين :

وفي فلسطين أيضا كانت بريطانيا بين فريقين متعادين ، نزاعها يؤدي الى اضطراب حبل الامن في البلاد خلال هذه الفترة الصعبة التي تحرص فيها على هدوء المنطقة واستقرارها . فالنازي الذي أخذ يطل برأسه على الشرق الاوسط من اليونان وجزيرة كريت ، ومن الشوافي، المصرية القاصية ، قد ينتهزها فرصة للهجوم على فلسطين ، وقطع شريان المواصلات الهام الذي يصل بين حيفا وبغداد ، والبواب النفط القادم من كركوك الى حيفا . ومن يدري فقد يعاود العرب الغاضبون ثورتهم تضامنا مع الثورة الناشبة في العراق ضد بريطانية التي أيدت الصهيونية وحمتها وغذتها . ولا عجب فقد لبث القوميون العرب طويلا ينظرون الى مملكة العراق نظرة الايطاليين الى مملكة (البيه مونت) ويتوقعون منها ان تحرر اقطار العرب ، وتعظم قيودها ، وتصوغ وحدتها . ربما رأى العرب الفلسطينيون في ثورة الكيلاني مثلا يحتذى ، وفرصة مناسبة للانتفاض على بريطانية ، وربما حلموا اثناء ذلك بزحف العراق نحو سورية يحررها من فرنسة ، ويتقدم منها الى فلسطين ، يصفي مسألة الوطن اليهودي المشؤوم ، ويرسي أسس دولة عربية موحدة تتألف من بلدان الهلال الخصيب ، ذات استقلال مطلق ، وسيادة تامة دون قيد أو التزام .

والسلطات البريطانية ، هل كانت غافلة عن ذلك الشعور الكامن في فلسطين ؟ كلا ! والا لسحبت حامياتها القوية من هناك لتستخدمها في ميادين الحرب حيث الحاجة اليها ماسة . ويتمثل صدق قولنا في رد قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط

الجنرال ويلسون على تشرشل عندما أوضح له انه يصعب عليه امداد البريطانيين في العراق ، لان قواته « مشتتة الى أقصى حد في كل مكان » ، وان ارسال امداد من جيوش فلسطين البريطانية الى العراق سوف يترك البلد دون حماية قوية ازاء نشوب ثورة عربية جديدة تلتقي توجيها من بغداد ، حيث كان المفتي الحاج أمين الحسيني وزعماء الثورة الفلسطينية يوغرون الصدور على الانكليز ، لاسيما بعد ان اصدر المفتي منشورا يدعو فيه المسلمين للحرب المقدسة والجهاد ضد الانكليز (أيار سنة ١٩٤١) (١) .

من المرجح أن اليهود بذلوا ما بوسعهم لتوجيه جزء كبير من المجهود الأمريكي الحربي نحو شمال افريقية ، وهي الخطة التي كانت تلائم المصالح البريطانية وتخدم القضية الصهيونية في الوقت نفسه ، وكان ان تقرر غزو الجزائر ومراكش في تشرين الثاني ١٩٤٢ . ان الحركة الصهيونية شعرت بالخطر يهددها حين وصل الالمان الى العلمين ، فتطلعت الى سحقهم هناك . وصرح وايزمن في الولايات المتحدة ان الاطماع اليهودية لم تعد تكتفي بفكرة الوطن القومي ، وانما تريد تحويل فلسطين برمتها الى (كومنولث) يهودي . وبرر وايزمن هذا التحول باحتمال قيام اتحاد عربي ممتد من العراق الى ليبيا ، مما يهدد الوطن القومي بالذوبان وسط هذا المحيط العربي المتلاطم ، فلا بد ان يوسع هذا النطاق بحيث تشتمل حوزته الجغرافية على فلسطين التي حدد رقعتها الانتداب . ومعنى عبارة كومنولث ربما قصد منها ان الدولة اليهودية المقترحة يمكن ان تكون لها روابط واهية مع الاتحاد العربي ، على نسق تلك الروابط التي يرتبط بها اعضاء الكومنولث البريطاني . ويزعم سمنر ويلز وكيل الخارجية الامريكية الذي كان معروفا بسيولة الصهيونية ، ان روزفلت كان من أنصار تحويل فلسطين الى كومنولث يهودي ، وخاصة بعد ان لاح في الافق قيام اتحاد عربي في الشرق وذلك في أعقاب تصريح ايدن كما سرى .

(١) انظر نص المنشور في : Ettore Rossi : « Documenti sull' origine E Gli Sviluppi . . » pp. 225 - 227.

شرقي الاردن :

أما في شرقي الاردن فكانت الحالة هادئة في الظاهر ، ولكن وقعت حركات معادية للانكليز تجلت في تمرد الفيلق العربي الاردني ورفضه السير الى العراق لاختتام الثورة القائمة فيه وذلك عندما وصلت وحدة من الفيلق الى الحدود العراقية . ولما أمرها ضباطها الانكليز بمواصلة السير ، أدارت رشاشاتها عليهم وتوعدتهم بالرمي ان لم يسمح لها بالعودة الى قاعدتها في شرقي الاردن .

موقف الاقطار العربية من دعوة بريطانيا للاتحاد العربي

وفي نفس اليوم^(١) كانت فيه ثورة العراق تلفظ آخر أنفاسها (٢٩ أيار سنة ١٩٤١) أدلى المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية بتصريح هام ذي توقيت مدروس عن سياسة حكومته بشأن مستقبل الشعوب العربية فقال :

« لهذه البلاد — بريطانية — تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب ، وهي صداقة قد أثبتتها الاعمال وليس الاقوال وحدها . ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير كما ان لهم اصدقاء كثيرين . وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم ان حكومة جلالة تعطف كثيرا على آماني سورية في الاستقلال ، وأود ان أكرر الآن ، ولكنني سأذهب الى أبعد من ذلك فأقول ان العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية ، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن . وان العرب ليتطلعون الى نيل تأييدها في مساعيهم نحو هذا الطلب من جانب اصدقائنا . ويبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية ، وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالة من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لاية خطة تلقى موافقة عامة^(١) . . . »

(١) The Times, 30 May, 1941

لنقف قليلا عند هذا التصريح ، ولننف منذ الان هذا الوهم الذي قد يعلق في بعض الاذهان عن السياسة البريطانية فيساء فهمها ، وهو ان لها اصدقاء من العرب تنتصر لهم وتحقق آمالهم وآمال بلادهم ... ولا شيء من هذا القبيل ، فالسياسة البريطانية تفهم الصداقة والاصدقاء على وجه مخالف تماما للوجه المعروف والمألوف من هاتين الكلمتين . والسياسة البريطانية تسير دوما على اسس بسيطة وواضحة ، وهي لا تعقل هذه الصداقة ولا تعرف هؤلاء الاصدقاء الا بمقدار ما يؤثرون في مصالحها على النحو الذي تفهمه هي .

ان الحديث عن التصريح هو في الواقع الحديث عن الظروف التي صدر فيها . ولا يفوت الباحث المدقق ان يدرك ما ترمي اليه بريطانيا من هذا التصريح ، بعد ان عرضنا في كلامنا السابق للأزمات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي صادفتها وجابهتها لوحدها . فلم تكن الولايات المتحدة الامريكية قد انحازت بعد الى جانب بريطانية في وقفها اليائسة ضد المحور . أما فرنسة فقد ذكرنا انها أقصيت عن الميدان مهزومة مهينة الجناح ، في حين ان روسية السوفيتية كانت لا تزال مرتبطة برباط واه يوشك ان ينقسم لتتقلب عليها حليفها المانية النازية بغزو صاعق مروع .

وكان لا بد لبريطانية ان تقتصد في مواردها المحدودة للمجهود الحربي باكتساب أكبر قدر ممكن من حسن نية وتعاون الحكومات والشعوب العربية التي تقطن منطقة يعتبر هدوؤها واستقرارها أكبر عامل لاحتراز النصر . وهكذا بادرت السياسة البريطانية لتسد الطريق على التأثير النازي ودعايته ، لاسيما بعد ان صرحت الحكومة الالمانية بالاتفاق مع الحكومة الايطالية في تشرين الاول سنة ١٩٤٠ عن اهتمام المحور وتأييده لنضال العرب من أجل الاستقلال . بل ان بعض الناس بدأوا يتحدثون عن تعضيد دولتي المحور لمسألة فلسطين لفكرة الوحدة العربية^(١) ، فلم لا تسبق بريطانيا الالمان الذين قد يقنعهم مفتي فلسطين ورشيد عالي الكيلاني — وقد التجأ

(١) نقلت الاهرام عن جريدة « الشعب » the People الانكليزية مقالا جاء فيه : ان دسائس النازي في الشرق الاوسط امتدت الى بضع جهات ، وان زعماء العرب الذين تشاوروا في الامر تبين لهم ان النازي عرض على بضعة اشخاص منهم عرش الجامعة العربية تحت الحماية النازية . الاهرام ١٩/٥/١٩٤١ .

الى المانية - باعلان تصريح الماني ايطالي عن تحييد الوحدة العربية ؟ ولم لا تدعم مركز الساسة « المعتدلين » الذين لم تززع ثقتهم بان بريطانيا سوف تحقق امانى العرب في الوحدة ؟ او لم يكن خطأ السياسة البريطانية الناجم عن الاعتراف بحقوق العرب في فلسطين وغيرها من اهم اسباب ثورة العراق ؟ أفلا يجب ان ينزع هذا السلاح الذي طالما لوح به المحور للعرب في ان بريطانيا عدو لدود للوحدة العربية ، في هذا الوقت الذي تبدو فيه معركة سورية وشيكة الوقوع ؟

اذن الغاية من تصريح ايدن تحقيق هدف استراتيجي وسياسي ، هو اتاحة المجال لربط الدول العربية كلها الخاضعة لنفوذ بريطانية وغير الخاضعة لها ، بدائرة واحدة هي وزارة شؤون الشرق الاوسط البريطانية التي كان تشرشل رئيس الوزارة البريطانية وضع مشروعها في مفكرته منذ أوائل نيسان ١٩٤١ . ولنزد هذا شرحا .

ان القيادة العامة البريطانية في الشرق الاوسط تنوء باعباء جسيمة ومتنوعة ، وقد طلب الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الاوسط ، كما طلب مساعدوه في ١٨ نيسان ١٩٤١ من حكومة لندن ان تمدهم بالمعونة ، وتعفيهم من بعض المهام المدنية والفرعية الاخرى ليستطيعوا التفرغ للعمليات العسكرية الرئيسية . ويذكر تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية الثانية ان ويفل واثنين من كبار زملائه أبرقوا اليه يقولون : « نحن نرى ضرورة لتأسيس نوع من السلطة او المرجع الرسمي هنا ليقاوم ضمن الخطوط العريضة الموضوعية من قبل حكومة جلالتهم ، بتصريف الشؤون السياسية التي لها مساس وتأثير على اكثر من دائرة واحدة او منطقة واحدة ، وهذا يستلزم بالطبع ارتباطها مباشرة ومسؤوليتها أمام وزارة الحرب وليس امام اية دائرة واحدة » (من تلك الوزارة)^(١) . وكتب تشرشل ان القائد العام ويفل كان يشعر بالاطمئنان لوجود مرجع سياسي عال على مقربة منه ، خلال زيارة مستر ايدن (وزير الخارجية البريطانية زار القاهرة في شباط ١٩٤١) وقد شعر

(١) Churchill , op. cit. , III, p. 311

مع ضباطه بفراغ بعد رحيله » كما ذكر تشرشل ان ابنه « راندولف » ابرق اليه في ٧ حزيران يحثه على وجوب « ارسال عضو مدني من وزارة الحرب الى المسرح العسكري (في الشرق الاوسط) ، ينقطع للمسائل السياسية والاستراتيجية ، ويكون له مساعدون لتنسيق مسائل التمويل والرقابة والمخابرات والدعاية » (١) .

وفي الواقع بادر تشرشل في شهر حزيران ١٩٤١ الى تعيين الكابتن « اوليفر ليتلتون » وزيرا للدولة في الشرق الاوسط ، وقد لخص تشرشل في برقية للرئيس روزفلت مهمة ليتلتون في الشرق الاوسط بقوله : « انه يمثل وزارة الحرب على المسرح الحربي ، ليخفف عن كاهل القادة كثيرا من المهام التي لا تتصل بالعمليات الحربية من مثل العلاقات مع فرنسا ، والعلاقات مع امبراطورية الحبشة ، وادارة بلاد العدو المحتلة ، والدعاية والاقتصاد الحربي .. » (٢) .

فالدليل على رغبة بريطانية في تنسيق الاتصال بالدول العربية وتسهيل مهامها في التعامل معها ككل في ظروف الحرب القائمة على الاقل ، هو انشاء وزارة الدولة لشؤون الشرق الاوسط . ان تسمية وزير الشرق الاوسط لم يكن الا اول مرحلة في تسمية وزراء تاج يعملون على اساس اقليمي تلبية لمطالب الحرب ، اذ سيعين وزراء مقيمون أيضا في كل من سنغافورة بعد هجوم اليابان على بيرل هاربور ، وفي غربي افريقية (١٩٤٢) ..

ان ما يهم الحكومة البريطانية في الشرق الاوسط هو « تمهيد » الطريق امام تقارب الدول العربية وائتلافها في ما يشبه حلف او تضامن ، يسهل على بريطانية التعامل معها ، ويخفف عنها كثيرا من الجهود التي يقتضيها الاتصال بكل دولة من الدول العربية على حدة . وتقوم وزارة الشرق الاوسط البريطانية عندئذ بدورها في الاتصال مع هذه الكتلة العربية . وبذلك تتفرغ بريطانية للحرب وهي مطمئنة الى ارتباط هذه الكتلة بها والى ولائها ، طالما توسلت بريطانية لتحقيق هذا الهدف

(١) Ibid

(٢) Churchill , op. cit. , III, p. 314

السياسي والاستراتيجي بتأييد تقارب محدود بين الدول العربية وتسهيل اتصالاتها بعضها ببعض . هذا هو الهدف الاول من اصدار تصريح ايدن بتأييد الاتحاد العربي . والهدف الثاني ولا يقل أهمية عن الهدف الاول هو كون بريطانيا ترغب رغبة مؤكدة في استخلاص سورية ولبنان من سيطرة النفوذ الفرنسي المستضعف يومذاك ، عن طريق ضمانات بريطانية لاستقلال البلدين أولا ، ثم عن طريق ادماج البلدين بالحلف أو التضامن أو الاتحاد العربي الذي بعث مشروعه تصريح ايدن ، ثانيا . وعلى ذلك ترتبط المجموعة العربية كلها في الشرق الاوسط بالسياسة البريطانية وهذا عين ما كانت تدعو اليه بريطانيا في « اتحاد محميات » الجنوب العربي - عدن وحضرموت والمحميات الشرقية والغربية ، حيث ما انفكت السياسة البريطانية تقوم بمساعي وجهود كبيرة لاقتناع الشيوخ والرؤساء والامراء باجراء الاتحاد فيما بينهم ، ليسهل عليها حكمهم من دائرة واحدة ، وفقا لمبدأ : وُحِدَ واحكم ، لا فرق واحكم ، لان السياسة الاخيرة تحتاج الى جهود مستمرة ونفقات كبيرة .

أحطنا اذن بظروف واهداف التصريح البريطاني . والواقع ان هذا التصريح كان اشبه بمناورة سياسية بارعة ، تترك عباراته في النفس أثرا واضحا بان الحكومة البريطانية تعترف رسميا بما حققه العرب من تقدم سياسي .

وتنشيا مع أهداف تصريح ايدن بدأت الحكومة البريطانية تدعم السياسة الاستقلالية في سورية ولبنان ، وذلك عندما أعلن سفيرها في مصر السير « مايلز لمبسون » ان حكومته تضمن البيان الذي أذاعه الجنرال « كاترو » بخصوص استقلال البلدين وتشترك به^(١) .

وكان البيان الذي أذاعه الجنرال كاترو ، غداة الهجوم على سورية (٨ حزيران) ، الذي قام به البريطانيون والفرنسيون الاحرار عقب تصريح ايدن قد أعلن باسم فرنسا الحرة وزعيمها الجنرال « دوغول » الغاء الاقتداب عن سورية ولبنان ، ومنحهما الاستقلال والسيادة . وذكر في بيانه ان للسوريين واللبنانيين ملء الحرية في ان يؤلفوا دولا مفردة أو دولة متحدة ، على ان تضمن هذه السيادة وذاك الاستقلال

(١) « Correspondance d'Orient », Mars 1945, pp. 126 - 127.

بمعاهدة تحدد علاقات البلدين مع فرنسا^(١) .

والواقع ان ضمانات بريطانية لبيان الاستقلال الممنوح للبلدين ، لم تلاق من الفرنسيين الاحرار الترحيب والارتياح ، لانهم كانوا لا يطمنون الى نوايا بريطانية ، ويخشون ان تشاركهم النفوذ والسلطان على سورية ولبنان ، منتهزة فرصة ضعف الفرنسيين وكونهم عالة عليها في كل شيء^(٢) .

وقبل ان نشر صدى تصريح ايدن في العالم العربي ، تساءل كيف استقبل المحور هذا التصريح .

ضاعفت الاذاعة المحورية حملتها الدعائية ، وشجب راديو برلين التصريح البريطاني وأعلن ان وعود بريطانية للعرب غير صحيحة في هذه الحرب الثانية ، تماما كما كانت وعودها في الحرب الماضية الاولى . ولكن الصحف البريطانية انبرت ترد على ذلك ، فقالت ان الغرض من الدعاية المحورية هو بث بذور الشك والريبة في نفوس العرب^(٣) . والحق ان الظروف العربية الراهنة هي التي كانت تقرر اتجاه العرب نحو تصديق أحد العسكريين المتنازعين ؛ فطالما كان التفوق العسكري الألماني راهنا ، فان الدعاية الألمانية كانت تجد طريقها الى أسماع القوم . ولكن على الرغم من أن ظروف بريطانية الحرية يومئذ كانت سيئة ووضعها العسكري حرجا ، غير

(١) انظر نص بيان كاترو في :

« Correspondance d'Orient », Mars 1945, p. 98.

(٢) ابرق تشرشل الى الجنرال دوغول في ٦ حزيران ١٩٤١ . . « ان سياجتنا نحو العرب يجب ان تسير وفق خطوط متوازية ، وانت تعلم اننا لا ينبغي من وراء ذلك امتيازات خاصة في الامبراطورية الفرنسية ، ولا نريد ان نستثمر وضع فرنسا لفائدتنا ، ولذا فاني ارحب بقراركم في الوعد باستقلال سورية ولبنان ، ويجب ان يكون لهذا الوعد كما تعلم اكبر وزن من الضمانة ، وانا اوافق على انه لا ينبغي في اية تسوية للمسألة السورية ان نهدد توازن الشرق الاوسط ، ويجب ان نعمل كل شيء ممكن لتنفيذ اماني العرب ونفي شكوكهم ، وانا واثق من انك تدرك أهمية ذلك . وفي هذه الساعة الرهيبة يجب ان اطلب منك الا تلج على اعلان الجنرال كاترو مفوضا سا . ا على سورية » . Churchill op. cit. , III, p. 394.

(٣) (The Times 9 Octobre 1941).

ان ذلك لم يمنع بعض الساسة العرب من ان يطمئنوا الى وعود بريطانية أكثر من اطمئنانهم الى وعود المحور ؛ وذلك راجع الى ان هؤلاء رأوا في التصريح البريطاني حقيقة أكثر جلاء وأقرب منالا وتحقيقا من وعود المحور في اقامة الاتحاد الفيدرالي العربي . لان بريطانيا على ضعفها كانت في نظرهم تملك زمام الامر في معظم أقطار الشرق العربي ، في حين ان قوى المحور ما زالت بعيدة ، وليس لها من سيطرة ولا نفوذ فعلي في أي قطر من الاقطار العربية .

ولنسرع الى القول بان الذين يذهبون الى ان التصريح البريطاني قد فوئل بالترحيب والرضى من جانب العرب ، لا يقولون الحقيقة كاملة ، تماما كمن يذهب الى ان التصريح قوئل بالفتور واللامبالاة ، بسبب رجحان كفة المحور الحربية ، والدلائل التي تشير الى نصره النهائي .

ووجه الحق في المسألة يجب أن يرى على ضوء الاحوال الداخلية السائدة في كل قطر من الاقطار العربية ؛ فسورية ولبنان ما كان لهما من الاستقلال الا مظاهره ، لان الفرنسيين على الرغم من اعلانهم استقلال البلدين ، استمروا يصرفون شؤون الادارة فيهما ، كما لو كان الانتداب لا يزال نافذا . وهذا لم يكن فقط يعرقل بل يحول دون ممارسة البلدين صلاحيات استقلالهما التام ، وانما كان ايضا حجر عثرة أمام مساعي الاتصال والتقارب بينهما وبين الدول العربية ، ولذلك فان اهتمام سياسة البلدين انصرف اولا وقبل كل شيء الى العمل على الخلاص من النفوذ الاجنبي ، ونوال الاستقلال والسيادة ، وايجاد حكومات وطنية تأخذ على عاتقها اجراء مفاوضات ومباحثات مع الدول العربية الراغبة في التعاون والتضامن والاتحاد .

أما في شرقي الاردن فقد استقبل اميرها الهاشمي عبد الله بن الحسين تصريح ايدن بالغبطة والترحيب ، واستجاب له فأرسل في (٢ تموز سنة ١٩٤١) مذكرة الى بريطانيا يطلب فيها تحقيق وحدة أقطار سورية الكبرى بشكل ينطبق مع وحدتها الجغرافية الاقتصادية (١) . . .

(١) انظر نص المذكرة في الكتاب الابيض الاردني - وثائق عن سورية الكبرى ص ٣٣ - ٣٥ . الواقع ان الامر عرض على بريطانيا قبل احتلال سورية ، استعداد شرقي الاردن للقيام بواجبها نحو قوميتها وحليفتها لتحرير سورية ولبنان من حكم سلطات

أما في مصر فقد وجدت ظروف تحول دون التفات الحكومة المصرية الى تصريح ايدن بما ينبغي من الاهتمام : ذلك ان الحرب في جبهة ليبية كانت تهدد مصر تهديدا مباشرا بعد ان توغل المحور فيها ، والوزارة المصرية كانت تنزلق من أزمة الى أخرى بسبب الاحوال الاقتصادية السيئة ، وبسبب انقسام قادة الرأي بخصوص موقفهم من بريطانية . هذا الى ان معظم المفكرين المصريين كانوا يفضلون اتحاد مصر والسودان ، او اتحاد بلدان وادي النيل على اتحاد مصر مع البلاد العربية . ويجب ان نتظر حتى (شباط ١٩٤٢) لنرى حكومة الوفد في دست الحكم توطد دعائم الاستقرار والامن في مصر ، وعندئذ يصبح لمصر شأن كبير في ميدان التعاون العربي بما كان لها من صداقة بريطانية وتأيدها ، وبما لها من مركز الشقيقة الكبرى بين دول العالم العربي .

أما في العراق فبعد اخماد ثورة الكيلاني كلف الوصي عبد الاله السيد جميل المدفعي بتأليف الوزارة (حزيران ١٩٤١) ، وقطع العراق علاقته السياسية مع دول المحور ، ثم عهد الوصي الى نوري السعيد بتأليف الوزارة (تشرين الاول ١٩٤١) ، فانشغل بتصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين (نيسان وأيار سنة ١٩٤١) وتطبيق معاهدة ١٩٣٠ ، ولذا فلن يدر من العراق حركة ازاء تصريح ايدن الا بعد انتصار الحلفاء في معركة العلمين (تشرين الاول ١٩٤٢) .

→ فيشي . ورد عليه المندوب السامي في فلسطين بالتريث (ص ٢٠) . وكرر الامير طلبه في مذكرة ارسلها الى وزير المستعمرات لورد لويد (بتاريخ ٩ تموز ١٩٤٠) وبعد تصريح ايدن بعث بمذكرة يشير فيها الى حقوق عرب فلسطين والى استقلالها فجاءه الرد من المندوب السامي ان تصريح ايدن انما يشمل البلاد العربية كافة (ص ٢٦) .

ثم ارسل الامير مذكرتين الى الحكومة البريطانية يوضح فيهما - فيما يوضح - اماني سورية وشرقي الاردن بالوحدة العربية ، وجاءه الرد بان الوضع العسكري في الشرق الاوسط ومعارضة بعض زعماء العرب المتطرفين يجعلان هذه الخطوة غير ناضجة . وفي ٢ تموز ١٩٤١ كرر الامير نفس المعاني السابقة بالحاج غريب دون كلل او ملل ، فكان الرد ياتيه غير مشجع ، يدعوى ان البت في قضية الوحدة العربية يرجع امرها الى تبصر العرب انفسهم عندما يكون الميدان اكثر جلاء مما هو عليه الآن ، وينصح بارجاء تنفيذ اي مشروع من هذا النوع ربشما نغدو الحالة اكثر استقرارا . (ص ٣٦ من الكتاب الابيض الاردني) .

ولم تتحرك المملكة العربية السعودية بالرد على بيان ايدن ، وبقي ابن سعود يرقب تطور الاحداث الدولية ، دون ان يغيب عنه الخطر الذي يمكن ان ينجم عن امتداد نفوذ « الهاشميين » الى سورية ولبنان ، والتهديد الذي يتعرض له ملك آل سعود اذا لقيت المشاريع الهاشمية المرتسمة يومذاك في الافق العربي ، موافقة بريطانية والحكومات العربية المعنية .

وفي اليمن ظل الامام يحيى متمسكا بالعزلة التامة .

أما في فلسطين فلم يكن العرب قادرين على شيء ، طالما كان الانتداب البريطاني والمسألة الصهيونية يعقدان الامور ، ويجعلان كل أمنية من جانب العرب للاستقلال أو الاتحاد مع دولة أو دول مستقلة عربية امرا سابقا لاوانه .

هذا هو الاطار العام لموقف العرب من تصريح ايدن الصادر في (٢٩ أيار سنة ١٧٤١) ، رسمنا خطوطه الرئيسية . وبعد ، فما هي تفاصيل هذا الاطار ؟

سورية ولبنان :

في سورية ولبنان نوجز الازمات السياسية التي حالت دون استجابة البلدين لدعوة الاتحاد العربي التي فاه بها ايدن ، وقد اشترك في هذه الازمات الفرنسيون والبريطانيون والوطنيون في البلدين على الوجه التالي : بعد هدنة عكا (تموز ١٩٤١) التي تلاها استسلام قوات فيشي ، تحرك الوطنيون في سورية ولبنان يطالبون بتنفيذ وعود الاستقلال المبذولة لهم بضمانة بريطانية . وبينما كان تشرشل يرحب بقرار المندوب العام الفرنسي الجنرال كاترو في منح الاستقلال للبلدين ، ويشير - ولهذا دلالة - الى الضمانة البريطانية وقوتها ، ويبيدي رغبته في ان يرى الاستقرار مخيما على ربوع المشرق العربي عن طريق اصطناع كل ما يستطيع لتحقيق آمال العرب وأمانهم^(١) ، كان الجنرال «دوغول» قلقا لا تروق له مشاركة الانكليز للفرنسيين في احتلال سورية ولبنان ، هذا الاحتلال الذي لم يكن يعني في نظره الا خطوة تتبعها

(١) مذكرات تشرشل من الحرب العالمية الثانية ج ٣ ص ٢٨٧ وما يليها .

Churchill, op. cit. , III p. 287 & Seq.

خطى من برنامج واسع يعده الانكليز الدهاء للسيطرة التامة على الشرق العربي ، ونسف نفوذ فرنسا منه . ولم تكن مخاوف الفرنسيين لتخفى على بريطانية ، ولذا أكد السير « أولفر ليتلتون » وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط (٧ آب سنة ١٩٤١) ، ان بريطانية ليس لها مصلحة في سورية ولبنان الا ما يخص كسب الحرب الدائرة . وقال ان فرنسا الحرة وبريطانية تعهدتا بالاعتراف باستقلال البلدين ، ومتى تم هذا الامر الاساسي فان بريطانية تعترف برجحان مركز فرنسا على أية دولة أوربية أخرى فيهما . وبعد شهر ، في (٩ ايلول) ، قرر تشرشل في مجلس العموم انه ليس لبريطانية مطمح ما في البلدين ، وأضاف ان سورية سوف يعاد تسليمها الى السوريين ليمارسوا في أقصر وقت ممكن حقوق سيادتهم واستقلالهم . واستطرد يقول : « ونحن لانتقد أن اقامة الحكومة — او الحكومات — السورية المستقلة يجب أن يتأخر حتى نهاية الحرب ، فنحن دوما نرغب في أن يتمتع السوريون بمقدار أوفى من ادارة شؤونهم ، اذ ليس في النية استبدال مصالح فرنسا الحرة بمصالح فرنسا فيشي حتى في أيام الحرب^(١) » .

هذا تصريح بالغ الاهمية ، قابله السوريون بالترحيب ، ومضوا يلحون على ممثلي فرنسا طالبين انجاز الوعود . وبصدد الاتحاد العربي قام وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط السير « أوليفر ليتلتون » بزيارة لندن (ايلول ١٩٤١) وأجرى مباحثات مع الحكومة طلب بعدها من لجنة الشرق الاوسط ان تدرس موضوع الاتحاد بين الدول العربية ، بعد استشارة ممثلي بريطانية في تلك الدول . وجاء في تقرير اللجنة انه يومذاك « لا يمكن تطبيق أي برنامج للاتحاد السياسي ، وأنه يجب ان تقصر جهود السلطات البريطانية على تسهيل التعاون الاقتصادي وازالة الحواجز الاقتصادية بين سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن ، وتشجيع العلاقات الثقافية بين الدول العربية^(٢) » .

ولكن هذا ما كان يعني تخلي بريطانية عن مشروع « الاتحاد العربي » وانما

(١) H. C. Debates, 5th Ser. , Vol. 374 col. 76, quoted in Kirk, « The Middle East in the war », Note p. 117.

(٢) Kirk, op. cit. , p. 162

كان يعني انتظار ظروف أفضل يتم بها هذا المشروع بشكل أو بآخر دون حاجة لاثارة شكوك حلفائها الفرنسيين . والاهم من ذلك ان « بعض » الحكومات الوطنية في سورية ولبنان ومصر لم تكن قد وصلت بعد الى كرسي الحكم لتقوم بالاتصالات والاجراءات اللازمة في مثل هذه الاحوال .

وتناولت الصحف البريطانية موضوع الاتحاد العربي فكتبت صحيفة التايمس في (٢٠ ايلول) عن الفيدرال العربي وصلة سورية به تقول : ان حلم الاتحاد الفدرالي للعربي طالما لاقى - ويلاقى - ترحيبا من العرب في الشرق الاوسط ، واما كانت الدرجة التي يمكن ان يتحقق بها هذا المثل الاعلى في المستقبل القريب ، فليس هنالك ما يسوغ التجزئة التي اجريت عام ١٩١٩ على الاراضي العربية في حوض البحر المتوسط الشرقي ، لا من ناحية مراعاة الشعور العربي ، ولا من ناحية التقليد التاريخي والظرف الراهن . ان التجزئة التي فرضت الحواجز بين مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية قد ثبت انها ضارة بجميع الاطراف ... والآن بما ان سورية قد تخلصت من دسائس المحور ، تلك الدسائس التي امنت منها فلسطين بفضل الجهود المشتركة للبريطانيين والفرنسيين الاحرار ، فليس ثمة مبرر يدعو لابقاء تلك الحواجز المصطنعة^(١) .

وكالت مقالة التايمس بالنسبة للفرنسيين ضغنا على ابالة ، اذ وجدوا فيها ما يؤيد شكوكهم وما يزيد ريبتهم بنيات بريطانية . وصمم الجنرال كاترو ان يستميل السوريين الى جانبه ويفصلهم عن تأثير البريطانيين ، فأعلن رسميا في ٢٧ ايلول استقلال وسيادة الجمهورية السورية اللذين لا يحد منهما سوى القيود التي تفرضها حالة الحرب الحاضرة ، وأمن البلاد السورية ، وسلامة الجيوش المتحالفة . ثم أشار كاترو الى ضرورة عقد معاهدة فرنسية سورية . وفي ٢٦ تشرين الثاني أعلن استقلال لبنان ، وأكد ان لبنان يؤلف وحدة سياسية اقليمية لا تقبل التجزئة ، وان سلامته يجب ان تصان ضد أي افتتات عليها^(٢) .

(١) Kirk, op. cit. , p. 118

(٢) Catroux op. cit. , p. 233.

ولسنا في صدد بحث فشل ممثل فرنسا في استمالة الوطنيين واغرائهم بعقد المعاهدة ، فالوطنيون ما كانوا يودون الارتباط بشيء البتة . وليس يتسع المجال كذلك لذكر المناقشات والمجادلات التي دارت بين الانكليز والفرنسيين من أجل اجراء انتخابات حرة في البلدين ، ولا لعدم ارتياح الجنرال كاترو للى أساليب الجنرال « سيرز » رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان . شكّا كاترو من تدخلات « سيرز » واستغرق ذلك صفحات عديدة من كتابه عن « معركة البحر الابيض الابيض المتوسط » ولا تكاد صفحات هذا الكتاب تخلو من اتهام سيرز وتحمله مسؤولية التآمر على مركز فرنسا وتعريض الوطنيين في البلدين .

ويهمنا ان نذكر مبادرة الحكومة البريطانية الى الاعتراف باستقلال سورية (٢٨ تشرين الاول) ، ورغبتها الى حكومة الولايات المتحدة الامريكية ان تحذو حذوها كي يسود الهدوء في الشرق الادنى ، ويثبت مركز الحلفاء في بلاد العرب . وكذلك رغبت فرنسا الحرة الى الولايات المتحدة ان توافق على ما صنعتته من أجل استقلال البلدين . ولكن الحكومة الامريكية تريثت بحجة ان اعترافها باستقلال سورية ولبنان دون قيام معاهدة جديدة بينهما وبين فرنسا يمكن ان تضارب الحقوق التي نالتها وفق معاهدة ١٩٢٤ ، لا سيما وان العلاقات الامريكية مع حكومة فيشي ما برحت قائمة ، وان اعتراف بريطانيا بمركز فرنسا الممتاز في البلدين ، واصرار الجنرال دوغول على رجحان وضع فرنسا فيها . كل هذا كان يثير صعوبات أمام اعتراف الحكومة الامريكية باستقلال البلدين^(١) . وكان عدم اعتراف كل من مصر والعراق باستقلال سورية ولبنان له أهمية خاصة ودلالة سنعود الى تفسيرها بعد قليل . ومهما يكن من أمر فان الفرنسيين استمروا يوجهون دفعة الحكم بواسطة قرارات يصدرونها ويتصرفون بالمصالح المشتركة كالجبارك وحصر التبغ وامتيازات

(١) يذكر كوردل هل في مذكراته ان حكومته افهمت الحكومة البريطانية بان عدم اعترافها باستقلال سورية ولبنان يمكن ان ينفع السياسة البريطانية ، ذلك ان الولايات المتحدة تبقى في وضع يخولها ان تلح على فرنسا لكي تصفي الامتيازات الخاصة التي تطالب بها في البلدين في حين ان بريطانيا محرومة من هذه الميزة لاعترافها من حيث المبدأ بهذه الامتيازات .

Cordell Hull « The Memoirs of cordell Hull », Vol. 2, p. 1541.

الشركات .. ويستعملون تدابير الامن العربي من أجل خنق المؤسسات الوطنية .
وعلى هذا فلا عجب اذا لم يستطع قادة الرأي في سورية ولبنان أن يبدو حراكا ازاء
تصريح ايدن ومسألة الاتحاد العربي .

وبينما كان الأخذ والرد على أشده بين الوطنيين والفرنسيين في سورية
ولبنان ، بادر الامير عبد الله لعرض وجهة نظره في مسألة الوحدة العربية ، وأعلن
رغبته في وجوب تحقيق وحدة أقطار سورية الكبرى ، ولعل الامير أحس بأن
استقلال البلدين قد يعرقل تنفيذ هذه الامنية ، ولذا أصدر مجلس وزراء شرقي
الاردن قرارا في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٢ ، يطالب فيه برفع الانتداب عن شرقي
الاردن لتصل الى مرتبة البلاد العربية الاخرى ولتتمكن من السعي للوحدة من تلك
البلاد ، تلك الوحدة التي صرحت حكومتها بجلالته بالعطف عليها .

أما الحكومة البريطانية فلم تكن في وضع يسمح لها أن تصفي الى هذه الدعوة
أو تلك ، لأن ظروف الحرب في جبهة ليبية كانت تجري على غير هواها وصالحها .
ومما أبهظ حملها وأثقله ، أن مصر كانت في هذا الحين تشهد عهد اضطراب وجب
على بريطانيا أن ترقبه بكل احتياط وحذر لئلا يعرقل المجهود العربي في الجبهة
المصرية الغربية .

مصر :

كانت الوزارة في مصر تتعثر في سيرها وتجاوبه الازمة تلو الازمة ، فبعد
أن أبعدت العناصر التي تعرف بتطرفها الوطني وبعطفها على المحور، جابحت الانتقادات
المررة التي وجهت اليها واتهمتها بالتقصير والتباطؤ في اعانة ضحايا الغارات الجوية
على الاسكندرية (حزيران ١٩٤١) وتأمين الملاجئ اللازمة لهم . وأمام المحاح
بعض النواب اضطر رئيس الوزراء للتصريح بأن حكومته تأمل بأن تفهم المالمية
وايطالية بأن مصر غير محاربة . وطلب بعض النواب أن تعلن الحكومة أن مصر بلاد
مفتوحة^(١) ، وأنه يجب على الاسطول البريطاني أن يجلو عن الاسكندرية كي يمكن
اعلانها مدينة مفتوحة^(٢) . . . حنقت السلطات البريطانية وطلبت من رئيس الوزراء

(١) مضابط مجلس النواب المصري (١٨ حزيران ١٩٤١) ص ١٤٥٢ ، ١٤٦٢ .

(٢) الصحافة المصرية (١٩ حزيران ١٩٤١)

ان يضع حدا لهذا « الشعب » الذي يستحيل تنفيذ مطالبه • وزاد الحالة سوءا في مصر ان الازمة الاقتصادية فيها اورثت السلطات البريطانية القلق والمتاعب • في بلاد العرب عموما ، وفي مصر خصوصا كان التضخم النقدي شاملا ، وكان الناس قانعين أن بريطانيا هي المسؤولة عن ذلك • والحق ان هذا الاتهام لم يكن دون أساس منطقي ؛ فالسلطات البريطانية التي كان يدها رقابة اصدار النقد كانت تشتري حاجتها الاستهلاكية بأسعار عالية ، مما جعل الباعة والتجار لا يبيعون الى الناس طمعا بربح بيع الجملة الوفير الى البريطانيين^(١) • هذا الى اختفاء معظم المواد الغذائية والحاجات الضرورية والكسائية ، مما أثار احتجاجات صارخة من سائر الاوساط • وتحديث الناس عن المجاعة والفوضى وعن المصائب التي تنهال على مصر بسبب وجود السوق السوداء واساليب الاحتكار والتخزين • ووجدت اسباب كثيرة أخرى لعدم الرضا كان منها أزمة وزارية استفطت حين دخل رومل مدينة بني غازي (٢٩ كانون الثاني) وغدّ سيره نحو الشرق • استقالت الوزارة فكان لاستقالتها صدى غير حسن بالنسبة للحلفاء الذين تهدد مركزهم في مصر اهم قاعدة لهم في الشرق الاوسط • وتدرجيا خرج الامر من يد السلطة ، وسارت المظاهرات صاخبة منددة بفكرة استعداد الالمان لمصلحة الانكليز • ولما اطل السفير البريطاني عليها ، لاح له أنها اشارة وجوب التدخل • وكانت مقابلة (ء شباط) المعروفة التي أرغمت الملك على الانحناء ، واضطرته لاستدعاء النحاس زعيم الاغلبية في البرلمان وتكليفه بتشكيل الوزارة •

ولا يصعب علينا أن نفسر أسباب اختيار الانكليز لحزب الوفد وزعيمه النحاس كي يتسلم زمام الامر في مصر ؛ فالحكومة البريطانية ما كان يفوتها ان تلاحظ ان الحزب الوحيد الشعبي الذي يمكنه تنفيذ التزامات المعاهدة المصرية البريطانية على الوجه الاكمل ودون معارضة قوية انما هو حزب الوفد الذي طالما قاست السلطة البريطانية من حملاته العنيفة على سياستها • وحزب الوفد حينذاك هو حزب الاغلبية البرلمانية ، وكلمته مسموعة لدى الكتل الشعبية • وحزب الوفد هو الذي أبرم معاهدة ١٩٣٦ التي طال الاخذ والرد بشأنها وهو الذي بالغ في امتداحها ، وضمن

(١) Ouess « Pan Arab Movement » p. 106.

تصديقها من مجلس البرلمان بنجاح ؛ فلا غرو ان وضعت الحكومة البريطانية ثقتها بالنحاس وحزبه في هذه الفترة الحرجة من الحرب . وعلى هذا النحو تشكلت الوزارة الوفدية برئاسة النحاس ، وبذلك حلت بريطانية مشكلة المعركة السياسية التي جابهتها في مصر منذ مطلع الحرب العالمية الثانية . ولاول مرة ، ودون الاشتراك في الحرب مباشرة ، افحازت مصر الى جانب الحلفاء ، وتمكنت بريطانية من اعداد هجومها المعاكس بعد حين .

وينبغي هنا ان نسجل مسألة على درجة كبيرة من الاهمية ، وهي ان وجود حكومة مصرية معارضة لبريطانية تؤكد الصداقة والاتفاق الودي معها ، قد ترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لموضوع « الوحدة العربية » الذي نحن بصددده . ووجه الحق في المسألة ان عقد المعاهدة المصرية البريطانية عام ١٩٣٦ ، كان اساسا لمحاولة « العمل المشترك » بين الحكومتين المصرية والبريطانية في حقل القضايا العربية المختلفة ، وخصوصا عندما تكون الوزارة المصرية وزارة وفدية . وما محاولة العمل المشترك سوى محاولة رسم السياسة « العربية » ؛ ذلك ان الحكومة البريطانية كانت تعلم ان سياستها العربية اذا رسمت بالاتفاق والتفاهم مع « حكومة صديقة او حكومات صديقة » فسوف تحوز رضى وقبولا اكثر من جانب العرب ، لا سيما اذا كانت هذه الحكومة تتمتع بثقة الدول الغربية كلها ، وهي اوفرها نصيبا في مضمار التقدم والثروة والعدد كمصر . ولا حاجة ان القول بان ما يقصد بالعمل المشترك في رسم السياسة العربية انما هو ان تفكر مصر وبريطانية بالسبل التي يحسن اتباعها لتأمين مصالح العرب ومصالح بريطانية على وجه مقبول . فمصر عام ١٩٣٩ جمعت الوفود العربية في القاهرة ومنها توجهوا الى مؤتمر لندن لحل المسألة الفلسطينية . ومصر عام ١٩٤١ نصح رئيس وزرائها زميله الرئيس العراقي رشيد عالي الكيلاني بأن يسوي النزاع مع البريطانيين بالحكمة والتفاهم^(١) . ومصر عام ١٩٤٢ يظهر رئيس وزرائها لاول مرة رغبة أكيدة في الاتصال بالدول العربية والسعي من أجل وحدتها . وعلى هذا النحو تبدأ الحكومة المصرية برئاسة النحاس بالسير على سياسة عربية ، لا تقول بايعاز من بريطانية لتلا تقف في التجني ، ولكن تقول بسماع بريطانية واباحتها لمصر

Kirk : « The Middle East in the War » Note p. 71 (١)

ذلك الاتجاه نحو العالم العربي . فبعد ان كانت السياسة البريطانية تبالغ في اقامة السدود من حول مصر ، مما عزلها عن تيارات الفكرة العربية ، صدر تصريح ايدن باسلوب سياسي جديد يجذب ويؤيد التعاون بين الدول العربية . واستنادا الى هذا « الترخيص » البريطاني سيبادر النحاس للاتصال مع الحكومات العربية ومع القادة الوطنيين في بلاد الشرق العربي للتداول والنظر فيما يمكن عمله لاجراء فكرة الوحدة العربية على نحو ما .

ولكن قبل ان يدعو النحاس الى الوحدة القومية ، كان عليه ان يبذل المعونة للدول العربية التي لم تستكمل استقلالها وسيادتها كسورية ولبنان . ولم يصعب على النحاس معرفة الجو الخائق الذي تعيش فيه سورية . وعلم ان الدعوة للوحدة العربية لا يمكن ان تلقي اهتماما في سورية ولبنان الا من جانب حكومات وطنية متحررة ، لا حكومات « الموظفين » الحالية التي اقامها الفرنسيون . ومن هنا بدأ النحاس ونوري السعيد يطالبان السلطات الفرنسية في البلدين باجراء انتخابات وطنية حرة تنبثق عنها حكومات تمارس سلطتها الشرعية ، وتستمد قوتها من الرأي العام الشعبي ، وعلقا اعتراف مصر والعراق باستقلال البلدين على هذا الشرط .

ما هي الاجراءات التي بذلت للوصول الى هذا المطلب ؟

نجد ذكرا لها في كتاب كاترو الآنف الذكر ، والرجل حاقده على بعض البريطانيين تأمرهم على فرنسا في سورية ولبنان . قال ان القادة الوطنيين في سورية اجتمعوا على طلب اجراء الانتخابات ، وظلت مسألة الانتخابات بين أخذ ورد لا بين الوطنيين والفرنسيين فحسب ، بل بين البريطانيين والفرنسيين أيضا ؛ فقد أصر الجنرال سبيرز رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان ، على وجوب منح الحريات السياسية بالسرعة الممكنة . ألح بذلك على الجنرال كاترو فاصطدم معه ، وفاتح بها رئيس جمهورية لبنان المسامر لفرنسة ، بحجة ان الحكومة البريطانية تعلق أهمية كبرى على اجراء الانتخابات في لبنان ، فازور الرئيس اللبناني منه . وتحدث كاترو مع النحاس في ٢٥ آذار لمعرفة اسباب تأخير اعتراف مصر باستقلال البلدين ، فوجد ان آراء النحاس تتفق مع آراء الوطنيين السوريين ، ومع آراء الكتلة الدستورية في لبنان . ويقول كاترو في ذلك ان بشارة الخوري وهو يتمشى مع الاتجاه العربي ضمن حدود ،

« كان يتلقى تأييدا من مصطفى النحاس ونوري السعيد ، وهذا التأييد لم يكن دون مقابل من جانب رجلين يحلمان بتجميع الشعوب التي تتكلم اللغة العربية » .

قد يكون هذا القول صحيحا ، ولكن الاصح منه ان الرأي العام في سورية ولبنان بل الرأي العام الدولي نفسه كان يدعم مسألة اجراء الانتخابات في سورية ولبنان . وعندما عين (ريتشارد كيزي) وزيرا للدولة في الشرق الاوسط خلفا للكاتبين السير اوليفر ليتلتون الح على كاترو بضرورة اجراء الانتخابات ، وقال ان حكومته ترغب في اجرائها لان الوطنيين في العراق ومصر ينتظرونها بفارغ الصبر ، وان التسليم بها يضمن الولاء والاخلاص للحلفاء ، ويخلق في سورية ولبنان شعورا وديا نحو قضيتهم ، ويبطل مفعول دعاية العدو المحورية . وافق كاترو على اجراء الانتخابات ، وفي منتصف حزيران حين كان متوقعا ان يعلن هذا النبا السار ، تعقد الموقف الدولي اذ خسر البريطانيون معركة الصحراء الليبية ، وفي مطلع تموز شوه د رومل على بعد ٧٠ كيلو مترا فقط من الاسكندرية ، وعلى ذلك تأجلت ، ولم تتم الا في شهري تموز وآب من عام ١٩٤٣ (١) .

وفي شهر أيار ١٩٤٢ اتصل النحاس بواسطة القنصل المصري في سورية ولبنان بالسيد جميل مردم وبشارة الخوري ، ورغب اليهما ان يشخصا الى القاهرة للتداول بشأن استقلال البلدين . وسافر الرجلان في أوائل حزيران واجريا مذكرات سرية مع النحاس في صدد اعادة الوضع الشرعي والحياة الدستورية الى البلدين (٢) . ولما رجع بشارة الخوري الى لبنان قام الفرنسيون وصنائعهم بحملة ضده واتهموه بأنه باع لبنان ليؤمن انضمامه الى البلاد العربية . أما جميل مردم فقد قدم مذكرة الى السلطات الفرنسية يطلب فيها اعادة الوضع الشرعي السابق الى سورية (٣) . والواقع ان الفرنسيين كانوا يتخوفون — وكانوا على حق في تخوفهم — مما كانت تدور به الالسن آئذ عن وجود مشروع انكليزي يستهدف تنظيم الشؤون العربية وتنسيقها

(١) Catroux, op. cit. , p. 267

(٢) جريدة اخبار اليوم عدد ٢٣ كانون الاول ١٩٤٤ .

(٣) من حديث لكاتب البحث مع جميل مردم بك بتاريخ ١٤ آذار ١٩٥٧ .

عن طريق اقامة حلف (كوفندراسيون) عربي أو نظام اتحادي آخر • والغاية منه ، كما يقول كاترو ، سلخ سورية ولبنان عن نطاق الادارة الفرنسية « المستضعفة » •

والخلاصة ، فان تصريح ايدن بتأييد الاتحاد العربي كان دعوة الى « وحدة عربية » تكون العوبة في يد انكلترا ولو من وراء ستار ، ولذا لم تتبعه جهود جدية من جانب القادة العرب • ويجب ان نتظر انتصار الحلفاء في معركة العلمين ، (تشرين الاول ١٩٤٢) حتى نشهد بدء المساعي الجدية في سبيل الوحدة او الاتحاد العربي ، ذلك ان معركة العلمين تسجل نهاية عهد وبدء عهد آخر فيه يزول جانب كبير من القيود التي كانت تشل الحركة الوطنية القومية في سورية ولبنان ، بحيث يمكنها منذئذ أن تلبي « داعي » الوحدة العربية وهي مستقلة وذات سيادة ، وتكون بريطانية قد استردت بعد انتصار العلمين ما كانت فقدته من مكانة كبيرة بين العرب ، بعد ما كان من طرد فلول المحور من الجبهة الليبية ، وما تبعها من نصر الروس في ستالينغراد ، والهجوم الروسي المعاكس في جبهة القوقاز ، مما أبعد خطر الهجوم على مصر من ناحية الشمال الشرقي • وبذلك فشلت حركة الكماشة الالمانية وزال الخطر نهائيا عن مصر والشرق العربي ، وتأكد السلطان البريطاني على منطقة الاوسط دون منازع • وحين أخذت الحرب تقترب من نهايتها ، سارع قادة الرأي من العرب الى التداول في أمر جمع شملهم ، مستفيدين من هذا التفاهم الودي والصداقة المثمرة التي بدت تباشيرها بين بريطانية وبين بعض الحكومات « الصديقة » العربية •

نشأة جامعة الدول العربية

قلنا ان العرب لم يخطوا أية خطوة رسمية في سبيل جمع كلمتهم • في مصر لم تخرج الفكرة الاتحادية التي عرض لها تصريح ايدن عن النطاق الشعبي ، يتناولها بعض المهتمين بالشؤون السياسية المصرية والعربية وهم بين متفائل بها ومتشائم منها^(١) • وعندي أن الاتجاه العربي في مصر ليس يقلل من شأنه ان

(١) كتب محمود تيمور في عدد الهلال (كانون الاول ١٩٤٠) ان الامبراطورية العربية لا يمكن أن تعود ، « وكل ما يسعنا أن نطمح فيه هو أن ينشأ تعاون روحي بين الامم العربية » (ص ٨٥) • وكتب نيقولا حداد في نفس العدد عن الحلف العربي وأهميته للعرب بعد الحرب ، ودعا الى تأليفه (ص ١٢٣) • وقال فكري أباطة في عدد المصور (٦ حزيران ١٩٤١) « اذا صح ان المستر ايدن لا يعالج - الاتحاد - عفواً وانما من دراسة وعلم .. وجب على اقطابنا وزعمائنا أن يفكروا هم أيضا فيما يجب ان يكون عليه الحاضر والمستقبل » •

معظم الكتاب المصريين كانوا لا يزالون يخلطون بين الرابطة الشرقية والرابطة العربية والرابطة النيلية لأن هذا الاتجاه العربي ستعرفه مصر عنصرا من عناصر السياسة الحكومية الرسمية ، لا نزعة من النزعات القومية الشعبية التي يجب ان ننتظر بعض الوقت ايضا لنراها تسود في مصر كما هو الحال في الاقطار العربية الاخرى شمال الجزيرة العربية . ويصح في هذا الصدد ان نشير الى المؤتمرات العربيةين اللذين انعقدتا في مصر أواخر ١٩٤٢ ، وكان المؤتمر الاول يستهدف دراسة وسائل التعاون الثقافي وتوحيد التعليم في البلاد العربية . أما الثاني فكان المؤتمر الطبي العربي الخامس ، وكان لهذين المؤتمرات أهمية خاصة لانهما انعقدتا والجو السياسي عابق بفكرة الوحدة العربية . وهذا فتح جديد في مضمار انتشار الفكرة العربية القومية ، ذلك ان هذه الفكرة لم تبق موضوع بحث واهتمام في المحافل والجمعيات داخل حدود كل دولة من الدول العربية فحسب ، وانما صارت موضع بحث واهتمام في جمعيات ومؤتمرات تضم مواطني جميع الدول أيضا ، وكان هذان المؤتمران من أهم مظاهر هذا الفتح الجديد .

وقد خطب النحاس في وفود المؤتمر الطبي ، وأشاد بالوشائج المكيئة التي تجمعهم . . . وأنه بصفته زعيم مصر ورئيس حكومتها ليفتأ يذكر بالخير البلاد العربية ، بل البلاد الشرقية ، ويعمل كل ما في طاقته لخدمتها وتأكيد الصلات بين مصر وبينها (١) .

والواقع انه بعد هذه المؤتمرات الشعبية صارت الحكومات أيضا تشعر بضرورة التعاون والتعاقد لصيانة المصالح العربية المشتركة . وكان مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في لندن ١٩٣٩ أول مظهر من مظاهر هذا الشعور اذ ضم ممثلين رسميين عن معظم الدول العربية . ومن المؤكد ان جميع هذه الاجتماعات والتشكيلات الشعبية والحكومية المتفرقة والموقرة كان من شأنها ان تمهد السبيل الى ان الحكومات العربية صارت تشعر شعورا متزايدا بضرورة توثيق التعاون فيما بينها والاستجابة للشعور الشعبي القوي الذي كان يدفعها دفعا الى تنسيق الشؤون العربية ، على وجه ينجم عنه اتحاد عربي ، أو على الأقل تضامن وتقارب وتحالف .

(١) انظر نص الخطاب في الاهرام ١٩٤٢/١٢/٢٢ .

وبانتظار الخطوة العملية التالية التي ستتخذها الحكومة المصرية برئاسة النحاس في المجال الرسمي الدولي العربي ، سنعرض لمساعي القادة العرب في العراق لتتعرف على الشكل الذي استجابوا به لدعوة الاتحاد العربي .

قلنا أنه عثد الى نوري السعيد بتأليف الوزارة العراقية (تشرين الاول ١٩٤١) . والرجل « معتدل » في سياسته وميال نحو بريطانية وهكذا تصفه المراجع الانكليزية . وسواء آكان بقاءه في الحكم راجعا الى ولائه للبيت الهاشمي في العراق ، ام الى قبول الدوائر البريطانية ، أم الى « حنكته السياسية » . . . فقد ظل يلعب دورا هاما في تاريخ العراق ، ويهنا من ذلك كونه صاحب مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب الذي سنتناوله ببعض التفصيل ، لانه يمثل دعوة من الدعوات التي بدت في الجو العربي من أجل انجاز هدف العرب في الاتحاد .

مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب :

المشروع في خطوطه العامة لم يكن جديدا على السياسة العربية ؛ فالملك فيصل - كما يينا في موضع آخر - كان يرجو ان يتحقق اتحاد سورية والعراق ، وبذل لذلك مساع كثيرة ذهبت هباء بسبب المعارضة الفرنسية وغيرها يومذاك . وفي (تشرين الاول ١٩٣٨) ، أثناء انعقاد مؤتمر الشعوب الاسلامية في القاهرة للدفاع عن فلسطين ، قدم المندوب السوري مشروع اتحاد سورية مع العراق ، أيده مصر ، ورفضه العراق . وكانت غاية سورية من هذا الاتحاد ان تصل الى وضع مع فرنسا يائل الوضع الذي وصل اليه العراق مع افكلتر . وقبل نشوب ثورة الكيلالي بذلت الحكومة العراقية ما وسبها من جهد لتحرر سورية من فير فرنسا فيشي ولكن دون جدوى^(١) . وعندما تحررت سورية ولبنان من الفيشيين ، بذلت لهما الوعود بالاستقلال الذي اعترف به فعلا دون ان يرتبط البلدان بمعاهدة تحدد علاقاتهما مع فرنسا . وبدا واضحا ان وضع سورية غدا أفضل سياسيا من وضع العراق المقيد بالتزامات معاهدة ١٩٣٠ ، وذلك عندما رفض الوطنيون السوريون عقد معاهدة مع

(١) صرح جميل مردم بك لكاتب البحث ١٤/٣/١٩٥٧ انه تم الاتفاق مع بعض المسؤولين العراقيين للقيام بحركة في سورية تحررها من الفرنسيين .

فرصة على غرار المعاهدة العراقية الانكليزية ، أو المعاهدة السورية الفرنسية لعام ١٩٣٦ . ومع ذلك فكان لا يزال ثمة مجال للأخذ والرد بخصوص وضع البلدين النهائي .

وفي أوائل عام ١٩٤٣ قدم نوري السعيد مذكرة الى كيزي وزير الدولة البريطاني في الشرق الاوسط ، تتضمن مقترحات العراق بشأن الوحدة :

- ١ - أن تتوحد سورية ولبنان وشرق الاردن من جديد في دولة واحدة .
 - ٢ - أن نظام الحكم في هذه الدولة سواء كان ملكيا أو جمهوريا ، متحدا أو اتحاديا يجب أن يقرره أهالي هذه الدول أنفسهم .
 - ٣ - أن تنشأ جامعة عربية تنضم اليها العراق وسورية مباشرة ، ويسكن أن تنضم اليها الدول العربية متى شاعت .
 - ٤ - أن يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يعين أعضاؤه الدول الاعضاء ، ويرأسه أحد حكام الدول ، ويتم اختياره بطريقة تتفق عليها الدول ذات الشأن .
 - ٥ - يكون مجلس الجامعة العربية مسؤولا عن الآتي : الدفاع ، الشؤون الخارجية ، العملة ، المواصلات ، الجمارك ، حماية حقوق الاقليات .
 - ٦ - يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي ، ويكون لهم الحق في ادارة أقاليمهم في المدن والريف ، بما في هذا المدارس والمؤسسات الصحية والبوليس ، مع الخضوع لاشراف الدولة السورية .
 - ٧ - تكون القدس مدينة ، لمعتقي جميع الاديان حق الدخول اليها للحج والعبادة ، وتنشأ لجنة خاصة مؤلفة من ممثلي الاديان الثلاثة لضمان مثل هذا الامر .
 - ٨ - يمنح الموارنة في لبنان ، اذا طالبوا بهذا ، نظاما خاصا مثل الذي كان لهم خلال السنين الاخيرة لحكم الامبراطورية العثمانية ، ويرتكن هذا النظام الخاص وكذا النظم المنصوص عنها في الفقرتين ٦ ، ٧ السابقتين الى ضمان دولي .
- هذا هو مشروع نوري السعيد فما هي الملاحظات عليه ؟

ملاحظات على المشروع :

تنظر الى المشروع من نافذتين ، الاولى هي النافذة البريطانية ، والثانية هي النافذة العربية .

فالمشروع من النافذة البريطانية يبدو ذا إغراء كبير : ها هي ذي خمسة أقطار عربية تؤلف بمعونة بريطانية جامعة أو اتحاداً اقليمياً في منطقة حيوية جداً من العالم . ولهذا فوائده لا في خطط ما بعد الحرب الدفاعية والاستراتيجية والاقتصادية فحسب ، بل في كون هذا المشروع الاتحادي يقدم فرصة فريدة للتخلص من مشكلة الوطن القومي اليهودي ، تلك المشكلة الشائكة التي خلقتها بريطانية يديها ، ثم تظاهرت أنها في مركز المحرج لا يدري كيف المخرج . بواسطة هذا الاتحاد كذلك ، سيتم تدفوذها الى سورية ولبنان . وطبعي ان يتم هذا بعد تصفية امر فرنسة فيهما بحيث لن يسمح لها بعرقلة قيام الاتحاد عن طريق الاصرار على مزايا قديمة وحقوق بائنة . وسيكون البلدان مدينين لبريطانية ان أقتضتهما من غلظة الفرنسيين واسرافهم ، مما يسهل اتجاهاهما نحوها ان لم يكن برد الدين ، فبحرفان الجميل .

كل هذا حسن ان جرت الامور على ما يرام من جانب الدول العربية التي يعينها امر هذا الاتحاد . وهنا ينبغي أن تستعمل بريطانية تفوذها لتؤمن مصادقة قادة الدول العربية غير الداخلة في الاتحاد كالمملكة العربية السعودية ومصر ، وهذا امر لم تخف مصاعبه على بريطانية برغم ما لها من دالة وتفوذ كبيرين على دول الشرق العربي كافة . فالسعوديون لا يقبلون أن يتسرع سلطان الهاشميين . والموارنة لا يرضون عن وضعهم الحاضر بديلاً ، أما العودة الى نظام ما قبل عام ١٩٢٠ فتعني ارتداءهم في أحضان فرنسة المشوقة الى ترسيخ قدمها في لبنان عن طريقهم ، وتأهيلك عن نظام الحكم الجمهوري الذي يصر عليه السوريون .

واذن على الرغم من الفوائد الكبرى التي يؤمنها المشروع لبريطانية فهناك صعوبات جمة تعترضه وكلها من طرف العرب .

والمشروع من النافذة العربية تدخل فيه دولتان ترتبطان ببريطانية وهما : العراق وشرقي الاردن . ويتصور توري السعيد ، وهو على حق في هذا ، أن تمتنع بعض

الدول - سورية ولبنان - عن الدخول في الاتحاد ، ولذا فيجب « فرض » الوحدة أو الاتحاد عليها كي لا يؤلف « عجزها » في الدفاع عن نفسها خطرا على جيرانها وعلى سلم العالم . ولكن لماذا يفترض وقوع عدوان على الدول العربية من جهة مجهولة لا يعرف العرب ماذا سيكون موقعهم منها في المستقبل^(١) ؟ وهل « ضعف » الدول العربية المرحلي يبرر « فرض » تسوية الاتحاد عليها دون رغبة منها ؟ ألا يعني هذا ان بريطانيا سيكون لها اليد العليا في شؤون هذا الاتحاد ، وبذلك يظل العرب مربوطين أبدا الى عجلة الامبراطورية البريطانية ؟

وبالنسبة للصهيونيين ووضعهم في فلسطين فقد لاحظ واضح المشروع تأييد وزيرين بريطانيين لمسألة انشاء دولة يهودية في فلسطين . وقدر أنه ما لم يصل العرب والبريطانيون الى تسوية مرضية للمسألة ، فإن المستقبل غير مضمون النجاح ، وهو يبدو مثلما قائما ، وكان على حق في كل ذلك . ولكن لم يكن على حق في معالجته لمسألة الوطن القومي اليهودي الذي سيكون له شبه حكم ذاتي . فعلى الرغم من أن وجود اليهود في سورية الكبرى يطرد مخاوف عرب فلسطين من أن يفوقهم اليهود بالعدد يوما ، ويجعلهم أكثر مقدرة على مواجهة الصهيونية ، فقد تنقلب الآية ويصبح العكس هو الصحيح ؛ لان الحركة الصهيونية اذا لم تصدّ ويكبح جناحها في فلسطين ، فلا فائدة في اشتراكها في وحدة سياسية أكبر كسورية الكبرى الا للصهاينة اليهود . ذلك أنهم يرون فيها مجالا أرحب لنشاطهم بحيث لا يمكن منع امتداد الجذور الاقتصادية اليهودية على رقعة أوسع من الارض ، لا سيما وأنهم يؤيدون برأس مال ضخّم في أوروبا وأمريكا . ان نوري السعيد نفسه يعترف في الكتاب الازرق أن قيام اليهود في وطنهم القومي « كجماعة ذات استقلال داخلي في دولة كبرى يزيد من امكانياتهم الاقتصادية »^(٢) . وفي سورية الكبرى يفتدو التمييز مستحيلا بين المواطنين العرب والصهاينة اليهود ، بينما كان الامر ممكنا في فلسطين .

(١) الخطر الذي يفهم من المذكرة ليس الخطر الألماني ، وانما هو خطر يقع في فترة ما بعد الحرب ؛ لان الألمان والاطليان في هذا الحين كانوا يجطون عن افريقية الشمالية ، وبذا ابتعد خطرهم نهائيا ، وهو يقصد الخطر الشيوعي المتناوئ للمعسكر الغربي البريطاني الأمريكي .

(٢) الكتاب الازرق ص ١٢ .

وماخذ آخر على المشروع هو أنه من غير المنطقي أن يميز بين بعض الشعوب العربية على أساس تجاورها الجغرافي وتمائلها في بعض الصفات لتبرير اتحادها ، ومن غير العملي أن لا يضم الاتحاد مصر منذ البداية ، اذ يصعب بعدئذ دعوتها للانضمام اليه ، وهي الشقيقة الكبرى التي تكسب الاتحاد أو الجامعة قوة ومنعة وطابعاً دولياً .

وجدير بنا أن نشير الى أهمية الكتاب الأزرق في تاريخ الوحدة العربية ، فهو فضلاً عن كونه وثيقة هامة سترسم دوماً في جو المشاورات والمداولات التي ستتلو من أجل الوحدة العربية ، فقد كان يسجل نقطة البدء في انقسام الرأي بين قادة العرب ، بعد أن طرحت أمامهم صراحة وجهة النظر الحكومية العراقية ، لأن نوري السعيد بعد أن بحث بكتابه الى كيزي رأى أن يعث صوراً منه أيضاً الى القادة العرب بصفة خصوصية .

وهكذا فمنذ تصريح ايدن (أيار ١٩٤١) حتى ما بعد معركة العلمين ، لم تتعد جهود العاملين من أجل الوحدة العربية نطاق الاستشارة أو المكاشفة والمداولة التي لم تتخذ أية صيغة رسمية عملية .

وفي ٢٤ شباط ١٩٤٣ صدر تصريح ايدن الثاني بخصوص « عطف » بريطانية على أمانى العرب في الاتحاد .

وفي الحق أنه قبل تصريح ايدن الاول لم يكن لدى بريطانيا ما يضمن لها نجاح مشروع « اتحاد » الدول العربية ؛ ذلك أن النحاس لم يكن قد توصل بعد الى سدة الحكم في مصر ، كما أن وزارة العراق لم تكن مأمونة ومستقرة ، ولم تكن سورية ولبنان قد تحررتا فعلاً ليقوما باتخاذ تدابير الانضمام الى مباحثات الاتحاد العربي . ولكن هذه الاحوال كلها كانت قد تبدلت حين تفوه ايدن بتصريحه الثاني وأصبحت الظروف مواتية للسير قدماً في هذا المشروع .

فقد صرح ايدن في مجلس العموم : « إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الجلي أن الخطوة الاولى لتحقيق أي مشروع ، يجب أن تأتي من العرب أنفسهم ، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً » .

ويهمنا أن نعرف مدى تصريح ايدن الثاني لدى سلطات فرنسا الحرة لأنه يصور لنا موقف فرنسا التقليدي من الوحدة العربية ، كما يوضح لنا موقف لبنان الخاص من هذه الوحدة ، وهو موقف اتسم بالحذر والتردد في الاندماج بوحدة أو اتحاد عربي .

رأت فرنسا في التصريح البريطاني « مقلباً » جديداً من مقال السياسة البريطانية . ولم يخف عليها أن بريطانية تود أن تجذب سورية ولبنان الى صف الدول العربية وحكوماتها المعاهدة لبريطانية ليكون لها أمر الشرق العربي كله . ولا تنسى أن الفرنسيين كانت تتجه سياستهم دائماً الى الخيلولة دون اشتراك البلدين العربيين في أي مؤتمر عربي من شأنه أن يقوي حافز الوحدة القومية . ومن أجل ذلك لم تسمح السلطات الفرنسية للمندوب السوري بالذهاب الى مؤتمر فلسطين الذي عقد في لندن ١٩٣٩ ، وتوسلت لذلك بوسيلة شيطانية اذ طلبت من المندوب وهو باستامبول جواز سفره بدعوى لزوم التأشير عليه ، ثم لم ترده له .

ولطالما اتهمت السلطات الفرنسية الجنرال سبيرز بأنه على اتصال مع الوطنيين في سورية ولبنان . وكانت تعتقد ، ويظهر هذا جلياً في ما كتبه الجنرال كاترو ، وفي ما كتبه معاولة روبر مونتان « Robert Montagne » ان ممثل بريطانية سبيرز كان من جملة أعماله أيضاً تهية سورية لتلعب دورها في الاتحاد العربي القادم بعد طرد فرنسا منها . وتظهر خطط فرنسا المعادية للاتحاد العربي صراحة في برقية أرسلها الجنرال كاترو بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٤٣ الى الجنرال دوغول بصدد موضوع المعاهدة العتيدة التي كانت فرنسا تبذل أقصى جهدها لاقتناع الوطنيين في سورية ولبنان بتوقيعها مع فرنسا . يقول كاترو^(١) : « من أجل إبرام المعاهدة ، أقترح أن تستخدم الوسائل التالية في كل من البلدين :

« يمكن أن تنوّل لعقد المعاهدة مع لبنان باستخدام المشاعر العاطفية التي تربط اللبنانيين الى فرنسا ، وباستخدام غريزة الدفاع اللبناني ازاء مشاريع الابتلاع العربية . أن النزعة اللبنانية — Libanisme — لها حالياً أنصار كثيرون حتى في صفوف المسلمين ، وكذلك القول بتوافق المصالح الفرنسية اللبنانية له مؤيدون يؤمنون بأنه ليس كمثل فرنسا دولة تضمن سلامة لبنان — صنيعتها (١) .

(١) Catroux : op. cit. , 336.

« أما في سورية فمن الطبيعي أن أؤيد الرأي القائل بأن تعضيد فرنسا ضروري من أجل الحفاظ على سلامة الأراضي السورية ضد تهديد الصهيونيين والأتراك^(١) » ولكي أضمن حياد التيار المعارض الذي يدفع بالسوريين نحو البريطانيين على أساس مشروع التجمع العربي ، فأنني سوف لا أظهر نفسي عدواً لهذا المشروع ، فبينما أوافق عليه وأرى وجوب تدعيم أواصر اللغة والثقافة والاقتصاد التي توحد بين البلاد العربية ، فسوف أشير الى أنه في مثل هذا النظام (نظام الاتحاد العربي) يجب أن تلعب سورية دور الموجة القائد ، وذلك لأسباب جغرافية وتاريخية وفكرية ، مع التنبيه الى أن دمشق يجب أن تكون مركز هذا النظام . ولأجل تأكيد هذا التفوق « السوري » تجاه البلدان العربية الموالية لبريطانية ، سأعلن بأن سورية بحاجة الى مساندة فرنسا . وهنا يصل كاترو الى بيت القصيد من تلك الخطة الفرنسية التي يهيئها للبلدين فيقول : « وأخيراً سأقول ان جوهر الارتباط بفرنسة وفق معاهدة لن يكون عقبة في وجه مشروع التجمع العربي ، لان هذا النظام الاتحادي ينبغي أن يحترم بالضرورة استقلال الدول المشاركة فيه . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فان فرنسا وبريطانية العظمى سوف تتشاوران بخصوص سياساتهما في الشرق الأدنى كما تتشاوران بخصوص غيرها » .

وقبل أن يبادر الرئيس المصري مصطفى النحاس لاتخاذ التدابير العملية الكفيلة بنقل ما دار من حديث الوحدة العربية ومشاريعها ، الى المحيط العربي الرسمي ، تقدم الامير عبد الله بمذكرة سياسية الى الحكومة البريطانية بخصوص « حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام »^(٢) .

(١) وماذا بعد لواء الاسكندرون السليب ؟

(٢) يذكر الكتاب الابيض الاردني انه اجتمع عدد من المجاهدين القدماء في يومي ٥ و ٦ آذار سنة ١٩٤٣ بعمان وتبادلوا المشورة في موقف فرنسا الحرة من سورية ولبنان وما يبدو من نكولها عن تنفيذ الوعد المعلن باستقلال البلاد مع استئثار الفرنسيين بالسلطة واستبقاء الدستور معطلا والادعاء باستمرار الانتداب ، فاجمع الرأي على وجوب الاحتفال بذكرى ٨ آذار احتفالا شعبيا مع المطالبة بتحقيق ميثاق البلاد المشترك في الوحدة والاستقلال التام ، وقد عهدوا الى لجنة منهم بوضع مشروعين عمليين يحققان مرامي الميثاق القومي وقيام الاتحاد السوري ورفعها في مذكرة سياسية الى سمو الامير .

وتختتم المذكرة التي أرسلها الأمير الى الحكومة البريطانية بقولها ان العرب جميعهم متفقون في أمانهم بدليل أن « رئيس وزراء العراق قدم مذكرة قبل بضعة أشهر الى وزير الدولة مستر كيزي تنفق تماما مع ما كنا ارتأيناه وطلبناه . وتطلب الحكومة الاردنية من الحليفة صديقة العرب أن تعير آراءها ومطالبها العناية التي تشترك فيها مع العراق وسورية الشمالية » (١) .

والحق أن اقتراحات نوري السعيد في كتابه الازرق ، واقتراحات الأمير عبد الله في مذكرته السابقة لم تكن متناقضة في الاساس ، ومع ذلك يلاحظ بعض التباين بينهما :

المشروع العراقي سكت عن بعض المسائل الصعبة وترك أمرها للمستقبل على أنها تفاصيل سيأتي دورها . منها مسألة نظام الحكم ، ومسألة تسمية رئيس أو ملك الاتحاد المقترح ، ومسألة مصير الاقضية السورية الاربعة التي كانت قد ضمت الى لبنان عام ١٩٢٠ والتي رأى المشروع الاردني وجوب سلبها عن لبنان في حالة رفضه الانضمام الى الوحدة أو الاتحاد السوري . ومنها عدم دخول المشروع العراقي في تفاصيل العلاقة التي ستنشأ بين بريطانيا وبين الاتحاد العربي عقب قيامه . في حين أن المشروع الاردني حدد هذه العلاقة وجعلها على غرار المعاهدتين العراقية والمصرية .

جامعة الدول العربية خطوة اولية على طريق الوحدة :

ذكرنا غير مرة ذلك المحور المصري البريطاني الذي أخذ يلوح في أفق العلاقات بين مصر وبريطانية غداة توقيع معاهدة ١٩٣٦ على يد حكومة النحاس الوفدية ، وما كان من محاولة « العمل المشترك » من جانب الطرفين المذكورين لحل القضايا العربية المختلفة ، ورسم السياسة العربية المرجوة . ونحن اذا ذهبنا الى القول بأن النحاس تلقى « عرض » بريطانية بالمبادرة الى العمل من أجل الاتحاد العربي ، فلا

(١) الكتاب الابيض الاردني ، عمان ١٩٤٧ ، ص ٧٢ - ٧٣ .

نستند في هذا المثل الا على الحدس والتخمين^(١) . وان كنا نجزم بأن بريطانيا اذا صبح عزمها أن تشرك بلدا عربيا « صديقا » في مسألة الوحدة العربية ، فلن تلجأ الا الى مصر والنحاس ، بعد أن مالت شمس العراق الى الغروب اثر فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني ، ودمغ بالانحراف من جانب الجماهير العربية ، وبعد أن أعلنت بريطانيا بأن مقترحات نوري السعيد بخصوص الاتحاد العربي لا تنال موافقة جميع القادة العرب . هذا الى مركز القاهرة وأهميتها في الشرق العربي ، وكونها مقر وزارة الشرق الاوسط البريطانية .

دعا النحاس باشا رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد للتشاور معه أولا بشأن مسألة الوحدة العربية ، لما كان يعلمه من سبقه في بحث المسألة ، ولما يمكن أن يعرض من آراء تساعد على جلاء موقف بعض الدول العربية مع الرؤساء العرب الآخرين للدول العربية المستقلة . وتم الاجتماع بين الرجلين في نهاية شهر تموز ١٩٤٣ واستمرت المشاورات ستة أيام . ثم تلتها مشاورات بين النحاس وبين رؤساء وحكومات ومندوبي شرقي الاردن والمملكة العربية السعودية وسورية ولبنان واليمن ، واستمرت حتى ١٠ شباط ١٩٤٤^(٢) .

ان هذه المشاورات وما تبعها من اجتماعات اللجان التحضيرية والفرعية التي حضرتها الوفود العربية الى جانب وفد يمثل عرب فلسطين ، قد أسفرت عن توقيع بروتوكول الاسكندرية (٧ تشرين الاول ١٩٤٤) وميثاق جامعة الدول العربية (٢٢ آذار ١٩٤٥) .

ويلاحظ أن ميثاق الجامعة رغم تساوقه جملة مع بروتوكول الاسكندرية ، كان أقل اصرارا على بعض النقاط التي تهم المصلحة العامة للجامعة ؛ فبينما تصور البروتوكول أن تتغلب الدول العربية عن جانب من سيادتها لمصلحة الجامعة ، أكد

(١) بقول الامير عبد الله في « مذكراتي » . . انا على جهل تام من درجة تحقيق اماني الوحدة أو الاتحاد وما يملكه رئيس وزراء مصر من وعود سرية يعلمها هو من لدن انكلترا وأمريكا والى أي حد هي . (ص ٢٤٥) .

(٢) انظر تفاصيل ما دار في اجتماعاتها في د . احمد طريبن « الوحدة العربية في تاريخ الشرق المعاصر » دمشق ١٩٧٠ ، ص ٤٢٥ - ٥١٢ .

الميثاق هذه السيادة وعمل على احترامها واستعادتها واستبقائها .
تبدأ دياجة البروتوكول :

« اثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعا
وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها » - وتزيد دياجة الميثاق : « على
أساس احترام استقلال الدول وسيادتها » (١) .

ولم تظهر في الميثاق المادة التالية الهامة التي نص عليها البروتوكول : « ولا يجوز
في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة
منها » . ومن المؤكد أن عدم النص عليها في الميثاق لم يكن يقصد به تخويل الدول
عقد معاهدات تضر بالجامعة وسلامة دولها وسياستها ، لأن الأعمال التحضيرية
لا تؤيد إبرام معاهدة تنافي أحكام الميثاق . فضلا عن أن ما ورد في الدياجة من
توجيه الجهود الى ما فيه خير البلاد العربية ودعم الروابط بينها ، يدل على أن هذه
الاغراض لا تتحقق الا باتباع سياسة مواتية للمصلحة العربية العامة فلا تضار
الجامعة أو مصالح دولها الاعضاء . ولكن مع كل ذلك فقد كان من المفضل ابقاء
النص الاول الذي ورد في البروتوكول وتضمينه الميثاق ، لأن ايداع نسخ من
المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها دول الجامعة مع دولة أخرى من الجامعة أو من
خارجها لا يؤلف رقابة فعالة تمنع الدول ، اذا شامت ، من عقد معاهدات تمس
مصالح الجامعة أو دولها كما سيحدث فيما بعد .

وحذف أيضا المبدأ الثالث في البروتوكول الذي ينص على تدعيم الروابط

(١) أصبحت دياجة الميثاق كما يلي :

« تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية وحرصا
على توطيد هذه الروابط وتدعيمها على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها
وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح احوالها وتأمين
مستقبلها .. » . (محاضر اللجنة التحضيرية الثانية ص ٤ ، ص ٢٠) .

بين الدول العربية في المستقبل^(١) ، وحلت محله المادة التاسعة التي تخول الدول الراغبة في تعاون أو تقرب وروابط أقوى أن تعقد ما تشاء منها وهي المادة التي اعتمدت عليها سورية ومصر حين اندمجتا في الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨) .

والميثاق يلزم كل دولة من دول الجامعة أن لا تتدخل بنظم حكم دول الجامعة الأخرى ، ولم يكن البروتوكول يتضمن ذلك . كما اختفت ضمانة استقلال لبنان من الميثاق لأنه اشتمل على ضمانات كافية لسيادة الدول المشتركة فيه كافة .

وإذا سئلنا ما السبب في عدم تساوق الميثاق مع البروتوكول ، فنجيب بأن اللوم في الضعف الذي يسود بعض مواد الميثاق لا يقع على واضعيها ، فهم من أقطاب القانون ، وإنما يقع على موقف قادة بعض الدول العربية غير المتطابق مع موقف قادة بعض الدول العربية الأخرى ، فالميثاق لم يكن في حقيقته سوى نتيجة منطقية لعملية التوفيق بين هذه المواقف المتعددة وبين مطالبها المحددة والثابتة .

وبعد ، فإن مسألة ضعف مواد الميثاق في تدعيم الروابط الأخوية وتوحيد الاتجاه السياسي بين الدول العربية وما إلى ذلك ، ليست سوى مسألة الاتجاهات السياسية والأهداف المتباينة التي تسير بحسبها كل حكومة عربية من دول الجامعة . مع التنبيه إلى أن انقسام الرأي في البلاد العربية حول مسألة الوحدة العربية لا يرجع فقط إلى ما ذكرنا من الاتجاهات السياسية في هذه البلاد ، وإنما يرجع أيضا إلى اختلاف نزعات واتجاهات القادة العرب التي تتراوح بين الفكرة القومية العربية في أدنى حدودها ، والفكرة القومية العربية في أقصى حدودها . إن قصة الرجال المفاوضين في تاريخ مباحثات الوحدة العربية لها أهميتها ؛ فلكل منهم شخصيته

(١) نص المبدأ الثالث : « مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة نرجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول بروابط أمتن وأوثق » .
ونص المادة التاسعة : « لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أو تقرب وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذا التعاون . أن المعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدتها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين » .

وصفاته ، وفي كل منهم عناصر القوة وعناصر الضعف لا يشارك فيها غيره من الناحية القومية . وهذا يجعلنا نقرر أن أكثر القادة لم يكونوا يمثلون اتجاهات بلادهم الصحيحة ولم تمثل فيهم آمال جماهيرهم وتطلعاتها نظرا لتجاهلهم النزعات القومية الوجدوية الصادرة عن القواعد الشعبية . ويصدق هذا القول خاصة على مندوبي العراق وشرق الاردن .

ومهما يكن من أمر فكل الدلائل كانت تشير الى أن معظم الدول العربية ما عدا سورية كانت لا ترغب في أن تكون جامعتها أوثق ترابطا مما تقرر في الميثاق ، وهي مراعاة لنزعة التحفظ والحيلة التي بدت من بعض الدول العربية ، وافقت على النص المذكور للميثاق . وصادقت سورية على الميثاق على أمل أن تبادر الدول العربية الى تعديله فيما بعد ، عندما تطمئن على سير الامور ، وتعين الخير الذي يعود عليها جميعا فتترك الحذر والتحفظ .

ان أمل واضعي الميثاق في هذا الامر يبدو جليا في الفقرة الاولى من المادة (١٩) ونصها :

« يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجبر الروابط أمتن وأوثق ... » .

وكانت بريطانية راضية عن اخراج فكرة الوحدة العربية على الشكل الذي تحقق ، لأنها لا ترغب في أن يكون للعرب وحدة قوية تنهي خلافاتهم وخصوماتهم ، حتى تضمن مصالحها المتنوعة في المشرق العربي الذي اجتمع له من ظروف الموقع والموارد ، ولا سيما النفط ، ما يجعله مطمح أقطار الدول الكبرى . والواقع أنه حتى ولو نجحت بريطانية في الضغط على الهاشميين كي يتخلّوا عن مشاريعهم الاتحادية الجزئية ، لبقيت المملكة العربية السعودية واليمن والبنان مترددة في الاندماج ضمن اتحاد عربي متين .

وجملة القول اننا نعتقد أن الشكل الذي أخرجت فيه الوحدة العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ هو الشكل الذي ينطبق مع ما علمنا من الاتجاهات والاهداف السياسية المتباينة

لدى الرؤساء والملوك العرب ، وأن بريطانية كانت تأمل أن تنضوي جامعة الدول العربية في تيار سياستها على وجه يؤكد سلطانها وسيطرتها على المنطقة العربية . وبذلك كانت الجامعة وميثاقها نتيجة حتمية لمباحثات اللجان في ادوارها المختلفة . ولو سادت تلك المباحثات روح من الثقة والاتفاق والتضحية بمبدأ السيادة الفردية ، لسجل التاريخ للحكام والرؤساء العرب في عام ١٩٤٥ موقفا غير الذي سجل ، ولكانوا حقا يمثلون اتجاهات ونزعات شعوبهم الطمأى لصلة الروح ، والتواقة لانجاز وحدة العرب في جميع اقطارهم مادامت هي القادرة على حماية بلدانهم وصون كرامتهم وسيادتهم .

ماذا تمثل الجامعة على الصعيد القومي ؟

ليس للجامعة وجود خارج ما تشتقه من وجود اعضائها ، فالسلطة بكليتها مركزة بيد هؤلاء الاعضاء ، بحيث أن تكوين الجامعة يعكس حقيقتين أساسيتين هما :

١ - ان الجامعة لم توجد لها جمعية عمومية تأسيسية لمثلين عن الشعوب العربية يمكنهم أن يفولوها الصلاحيات . بالعكس ، الجامعة هي ما أوجده مؤتمر ممثلي الدول ذات السيادة ، لا الشعوب .

٢ - ان الدول التي أوجدت الجامعة قد حبت عنها السلطة اصلا وفرعا ، فالدول لم تخول الجامعة أي سلطان عليها منفردة او مجتمعة ، بما يجعلها قادرة على ان تتحدث عنهم وتعمل لحسابهم ، لان دول الجامعة تشبث بجميع السلطات والصلاحيات وحافظت على السيادة الاقليمية لكل منها . فالجامعة ليس لها سلطة لتنسيق السياسات والاعمال بين اعضائها ، وانما هؤلاء هم الذين ينسقون شؤونهم الفردية أو الجماعية خلال مشاوراتهم في نطاق الجامعة ، اذ لا شيء ملزم في نطاق الجامعة ما لم يكن له صفة اجماعية . ولعل خير تعريف للجامعة انها ندوة ومكان لاجتماع الدول العربية الاعضاء لتبادل وجهات النظر فيما بينها ، وليست مخولة ضد استقلال الدول أو سيادتها بشيء . ذلك أن الجامعة في واقعها تمثل حلا وسطا بين ما ترمي اليه المثالية القومية والواقعية السياسية . بين النظرة القومية العربية التي ترى أن الحدود

والتنوع أمور طارئة في الوطن العربي ، وبين النظرة الاقليمية للدول العربية
الراغبة في الحفاظ على حدودها المصطنعة وسيادتها الراهنة . وكان النصر للنظرة
الثانية الاقليمية بشكل حاسم برغم ماورد في ديباجة البروتوكول والميثاق من اعتراف
مكتوب بالنظرية الشعبية للامة العربية وللشاعر القومية . ولقد فضل بعض المبعوثين
العرب في مداولات الوحدة الجارية أن يكون للبناء العربي الجديد فضيلة مشاركة
الدول العربية المستقلة آنئذ ، نظرا لعدم رغبة البعض في الانضمام الى أي نوع من
الاتحاد (سواء في وحدة او اتحاد أو تضامن وحلف) ، ولذا اقتنعوا بهذا التجمع
المهمل ولم ينب عنهم أنهم ضحوا بقوة البناء وجدوى فعاليته وتماسكه من أجل
الشمول العربي المنشود وامتداد البناء المقترح . ولقد مر بنا كيف أن حكومتي
العراق وشرق الاردن وقتنا بجانب الاتحاد الفيدرالي او الدولة الموحدة لاجزاء
بلاد الشام الاربعة مع العراق ، ولكن في ظروف المحادثات لم تكن حكومات
السعودية ومصر واليمن راغبة في المشاركة حتى في تجمع مهمل مع وحدة الهلال
الخصيب ، كذلك لم تكن حكومتا سورية ولبنان راغبتين في مثل ذلك (١) .

لقد رأينا اذن ماذا تمثل الجامعة ، ولا بد أن نتابع ما قامت به في المجال العربي .
وعلى الرغم من أنها احرزت بعض النجاح في تقديم مساعدة هامة لسورية
أيام حوادث العدوان الفرنسي عام ١٩٤٥ ، وتقديم مساعدة كذلك الى ليبيا ابان
نظر القضية الليبية امام الامم المتحدة ، الا أن اخفاق الجامعة في معالجة قضية فلسطين
كان تاما . وحين اسهمت الجامعة في الارتقاء بالتعاون بين الدول في بعض الميادين
غير السياسية ، فهي لم تنقل الفكرة القومية العربية الى صعيد الوحدة السياسية .
ومع ان وجود الجامعة قد جعل تقدم الدول العربية نحو توثيق علاقاتها وتقوية
صلاتها أمرا ممكنا ، وأدى بدوره الى تعمق رجالات الحكومات العربية في ادراك
اعتماد دولهم بعضها على بعض وشعورهم بالحاجة الماسة لمزيد من الانسجام العربي
الداخلي ، فان ذلك لم يكن من شأنه أن يهيء الفرصة لتمتين الوحدة السياسية

F. A. Sayegh « Arab Unity, Hope & Fulfillment », N. Y. 1958, (١)
pp. 122 - 3

بين الدول العربية الاعضاء في الجامعة ، اذا رالت العقبات السياسية والعقد النفسية التي ترسخ التصاق الحكام العرب بسيادة دولهم .

واذا أردنا أن نحكم على جامعة الدول العربية في ضوء مساهمتها في السير مباشرة نحو الوحدة السياسية أو في ضوء ما قامت به في عقد السنين الاول الذي تلا تأسيسها ، فالتنا نقول ان الجامعة خيبت الكثير من الآمال المعقودة عليها ، فبدلاً من أن تعمل على زيادة توثيق الروابط بين الدول العربية ، مالت الى تجميد الاوضاع الراهنة والثبات على مبدأ السيادة الفردية القطرية ، وتركتها عند النقطة التي كانت هذه الاوضاع وصلتها حين تأسيس الجامعة . وبعبارة اخرى انها بقيت — اساساً — جامعة للوحدات السياسية لاوحدة سياسة في حد ذاتها . ولعل اعظم اثر للجامعة في قضية الوحدة العربية ، هو انها ساعدت على عدم اتباع كل قطر عربي سبيلاً منفصلاً في تطوره ، ومنعت نشوء اوضاع متباينة تسيء الى امكانات التقارب العربي وتحد من مقدراته على الوحدة السياسية مستقبلاً . فالجامعة رغم انها لم تكن وعاءاً للوحدة السياسية بسبب طبيعة تكوينها فانها قربت بين قطاعات الوطن العربي في وجه عربي جامع وصانت امكانات الوحدة العنقوية القومية للعرب . وهكذا فان اول جهد بذلته الدول العربية لتحقيق فكرة الوحدة في الاربعينات ، كان نجاحاً محدوداً جداً إذا لم يكن فشلاً كاملاً . ان الجامعة لم تكن تجسيدا للوحدة، ولكن كانت في احسن احوالها أداة قادرة اذا احسن استغلالها على تحفيز الدول العربية من اجل الوحدة . ولا حاجة الى القول بأن فشل الجامعة تقع مسؤوليته على الدول الاعضاء التي ليس للجامعة عليها أية سلطة ملزمة . فهذه الدول بتصميمها على اتباع خطة تجعل للمشاكل والاعتبارات المحلية سبباً على الامور الحيوية التي تهم العرب في مواجهتهم السيطرة الاجنبية ومخططاتها ، كانت تفتقر الى سعة الافق والى التمرد على الوضع الاراضي الراهن . وكان الامل أن كسب معارك التحرر الوطني سيؤدي الى تحقيق الوحدة ، ولكن الوقائع اظهرت في كل دولة طبقة من الحكام والسياسيين وطلاب الوظائف الذين ارتبطت مصالحهم بالحفاظ على الوضع الراهن . هذا الى أن المثقفين والمفكرين من أفراد الشعب كانوا يتحملون قسطهم من المسؤولية عن (انفصالية) دولهم . لان الشعوب وعلى رأسها هؤلاء المثقفين والمفكرين فشلت في اقناع حكوماتها بأنها جادة في تحقيق الوحدة .

فانصرفت الى الكلام أكثر مما انصرفت الى الجهد والعمل .

ومهما يكن الامر ، فان القوميين العرب في مساعيهم الدائب لاقامة مؤسسات سياسة أوثق وأقرب الى فكرة الوحدة من الجامعة ، وجدوا أن امامهم سبيلان

١ - أن يحولوا الجامعة الى اداة سياسية فعالة وحدوية - اما بإعادة النظر فيها أو في ميثاقها ، أو بواسطة تدابير تكميلية تتبناها داخل اطارها .

٢ - أن يوجدوا صروحا جديدة لوحدة عربية مستقلة عن الجامعة .

ولكن الطلائع القومية الواعية أدركت أنه لا بد من توفر شرطين اذا اريد لفكرة الوحدة ان تتجسد في شكل أوثق من الجامعة ، وهما : ١ - كشف عجز الجامعة عن تحويل نفسها الى وعاء للوحدة بسبب التيارات المتنازعة والمتوازنة في اطارها ، وخاصة بسبب تمسك كل دولة عضو بمبدأ السيادة الفردية ، وأن يظهر ذلك عمليا للحكام وللرأي العام الشعبي .

٢ - مضاعفة الجهد لتقوية الوعي القومي وايقاظ الشعور بالقومية العربية وبث الايمان بوحدة الامة العربية ، وحينئذ تتوضح السبل امام الوحدة ، وتزول العقبات وتنهار العوائق التي تعترضها بكل سهولة . اما اذا بقي الشعور القومي ضئيلا والايمان بالوحدة العربية ضعيفا ، فان أثقه العوائق تبدو بمثابة العقبات التي لا يسكن اقتحامها ، فتتعطل الجهود امام اولى الصدمات وتنهار العزائم أمام أصغر المشاكل^(١) . وحين تقوى فعالية الشعب وحين يصبح وزن الرأي العام حاسما ان لم يكن العامل الفعال المقرر لسياسة الدولة ، فان واضعي سياسات الدول لا بد ان يسترشدوا بالشعب نفسه ، ويستوحوا من مصالحه وارادته العامة . وبهذا يمكن اضعاف القوى النابذة المموقة للوحدة ، التي اخرجت فكرة الوحدة على الشكل الذي ظهر في منتصف الاربعينات .

ان الوفاء بهذين الشرطين لقيام بالتحويل القومي المطلوب ، قد استغرق من العرب أكثر من اثني عشر عاما ، ولم تظهر ثمراته الا في شباط ١٩٥٨ حين ترجمت

(١) ساطع الحصري « العروبة أولا » ، الطبعة الثانية بيروت ١٩٥٥ ، ص ٥ - ٦

نفسها الى حقيقة ملموسة بقيام الجمهورية العربية المتحدة التي طوت بين جناحيها
عالمي سورية ومصر ، وعبرت لأول مرة عن تحقيق مضمون هذين الشرطين جزئيا ،
وبنجاح محدود ارضيا .

الفهرس

الصفحة

٣

بين يدي الكتاب

٧

تقديم : مجمل احوال الشرق العربي حتى مطلع القرن التاسع عشر

الفصل الاول

تكوين الشرق العربي (١٨٠٠ - ١٩٢٠)

٢٧

١ - الشرق العربي بين المطامع الدولية وحركات الاصلاح الوطني

٣١

الحملة الفرنسية على مصر

٤٧

دولة محمد علي في مصر

٦٠

سياسة محمد علي الاقتصادية

٦٨

التعليم والترجمة والنشر

٧٢

الادارة

٧٥

مظاهر التحول والتغير في عهد محمد علي

٨٠

محمد علي والدولة العربية

١٠٦

الحركة الوهابية والدولة العربية الموحدة في الجزيرة العربية

١١٦

الخليج العربي بين الحركة الوهابية والمطامع البريطانية

١٣٨

مصر من تسوية ١٨٤١ الى الاحتلال الاتكليزي (١٨٨٢)

٢٢٤

الحكم الثنائي في السودان

الفصل الثاني

٢ - المشرق العربي بين التنظيمات الإصلاحية العثمانية والمطامع الاستعمارية الأوروبية

٢٣١	
٢٣٢	أدوار التنظيمات والإصلاحات في الدولة العثمانية
٢٨٠	الإصلاح في عصر السلطان عبد الحميد
٢٨٤	الحركة الدستورية العثمانية
٢٨٧	سياسة عبد الحميد العربية
٢٩٤	مبطل آثار مرحلة التنظيمات والإصلاحات على الأقطار العربية
٣٠٦	العراق في عصر النهضة
٣٢٣	إصلاحات مدحت باشا
٣٣٥	بلاد الشام في عصر النهضة
٣٦٤	معالم التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي
٣٧٦	القومية العربية في مواجهة المنصرية الطورانية والخطط الاستعمارية

الفصل الثالث

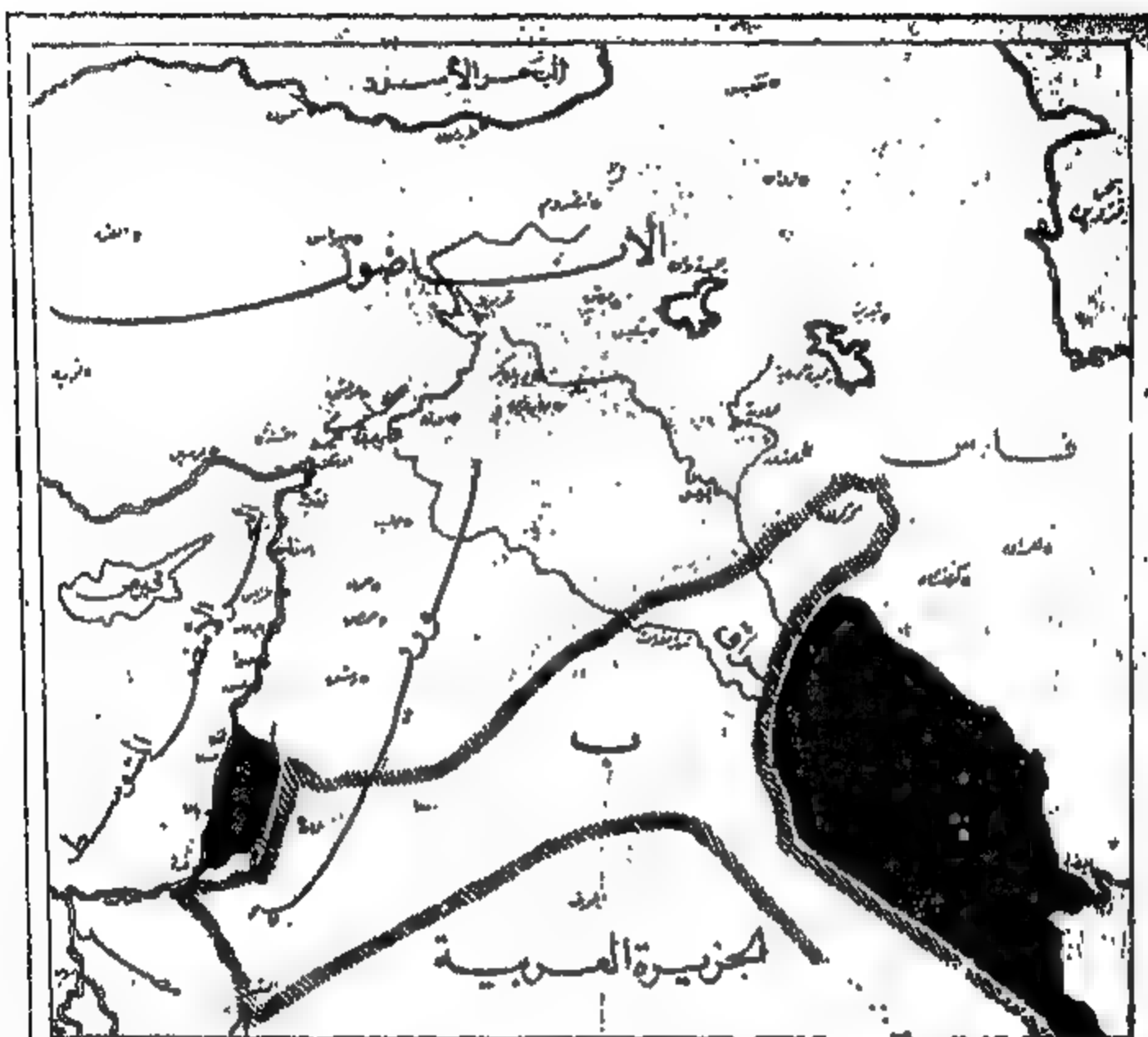
المشرق العربي ما بين الحربين وأثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٢٠-١٩٤٥) .

٤١٠	(التحرير الوطني والتضامن القومي)
٤١٢	المشرق العربي ما بين الحربين (١٩٢٠ - ١٩٣٩)
٤١٢	أقطار الهلال الخصيب - التطور السياسي
٤١٤	أ - أهم الأحداث السياسية في سورية
٤٢٢	ب - لبنان - التطور السياسي
٤٢٥	ج - شرقي الأردن - التطور السياسي
٤٣٢	د - فلسطين - التطور السياسي

٤٤٢	هـ - العراق - التطورات السياسية
	أقطار الهلال الخصيب - الاتجاهات السياسية والنزعات القومية
٤٥٦	الاتجاهات السياسية والنزعات القومية في سورية
٤٦٣	النزعات القومية والاتجاهات العربية في لبنان
٤٧٢	الاتجاهات والنزعات القومية في شرقي الأردن
٤٧٨	الاتجاهات السياسية والنزعات القومية في فلسطين
٤٨٢	الاتجاهات السياسية والنزعات القومية في العراق
٤٩٥	شبه الجزيرة العربية - التطورات السياسية والنزعات القومية
٤٩٥	أ - أهم التطورات السياسية في المملكة العربية السعودية حتى ١٩٣٩
٥١٤	ب - الاتجاهات والنزعات القومية في المملكة العربية السعودية
٥٢٨	المملكة المتوكلية اليمنية
٥٢٨	أ - أهم الأحداث السياسية في المملكة المتوكلية اليمنية حتى عام ١٩٣٩
٥٣٧	ب - الاتجاهات والنزعات القومية في المملكة المتوكلية اليمنية حتى عام ١٩٣٩
٥٤٢	مصر والسودان
٥٤٥	أهم الأحداث السياسية في مصر بين ١٩٢٠ - ١٩٣٩
٥٥٤	الاتجاهات السياسية والنزعات القومية في مصر
٥٧٠	أهم الأحداث السياسية والقومية في السودان
٥٧٨	أقطار المشرق العربي أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)
٥٨٧	العراق
٥٩٧	سورية ولبنان
٥٩٩	فلسطين
٦٠١	شرقي الأردن

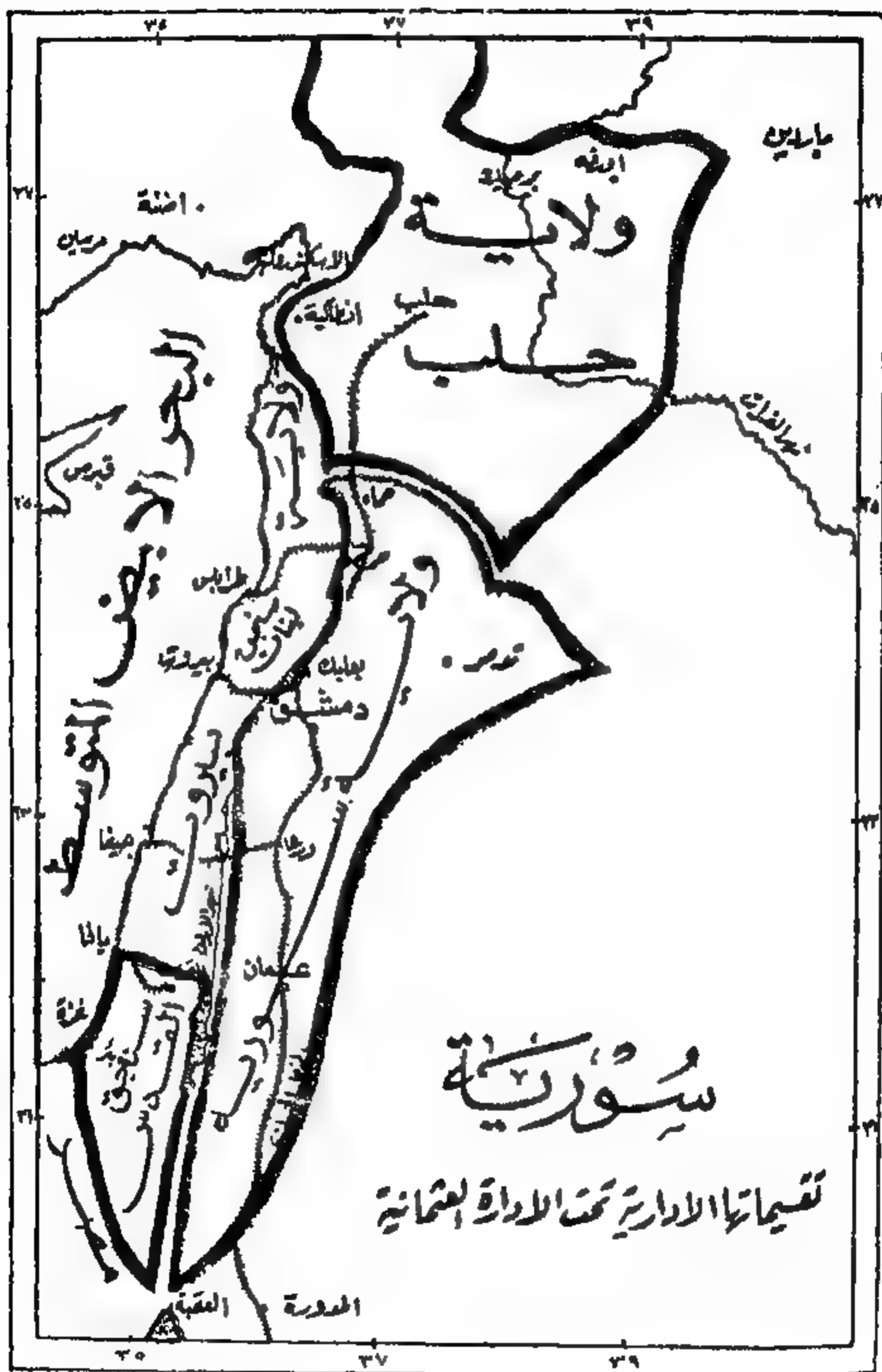
الصفحة

٦٠١	موقف الاقطار العربية من دعوة بريطانيا للاتحاد العربي
٦٠٩	سورية ولبنان
٦١٣	مصر
٦١٨	نشاء جامعة الدول العربية
٦٢٠	مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب
٦٢٢	ملاحظات على المشروع
٦٢٧	جامعة الدول العربية خطوة اولية على طريق الوحدة
٦٣٢	ماذا تمثل الجامعة على الصعيد القومي
	المصادر والمراجع : يمكن الاطلاع عليها في هوامش وحواشي الكتاب

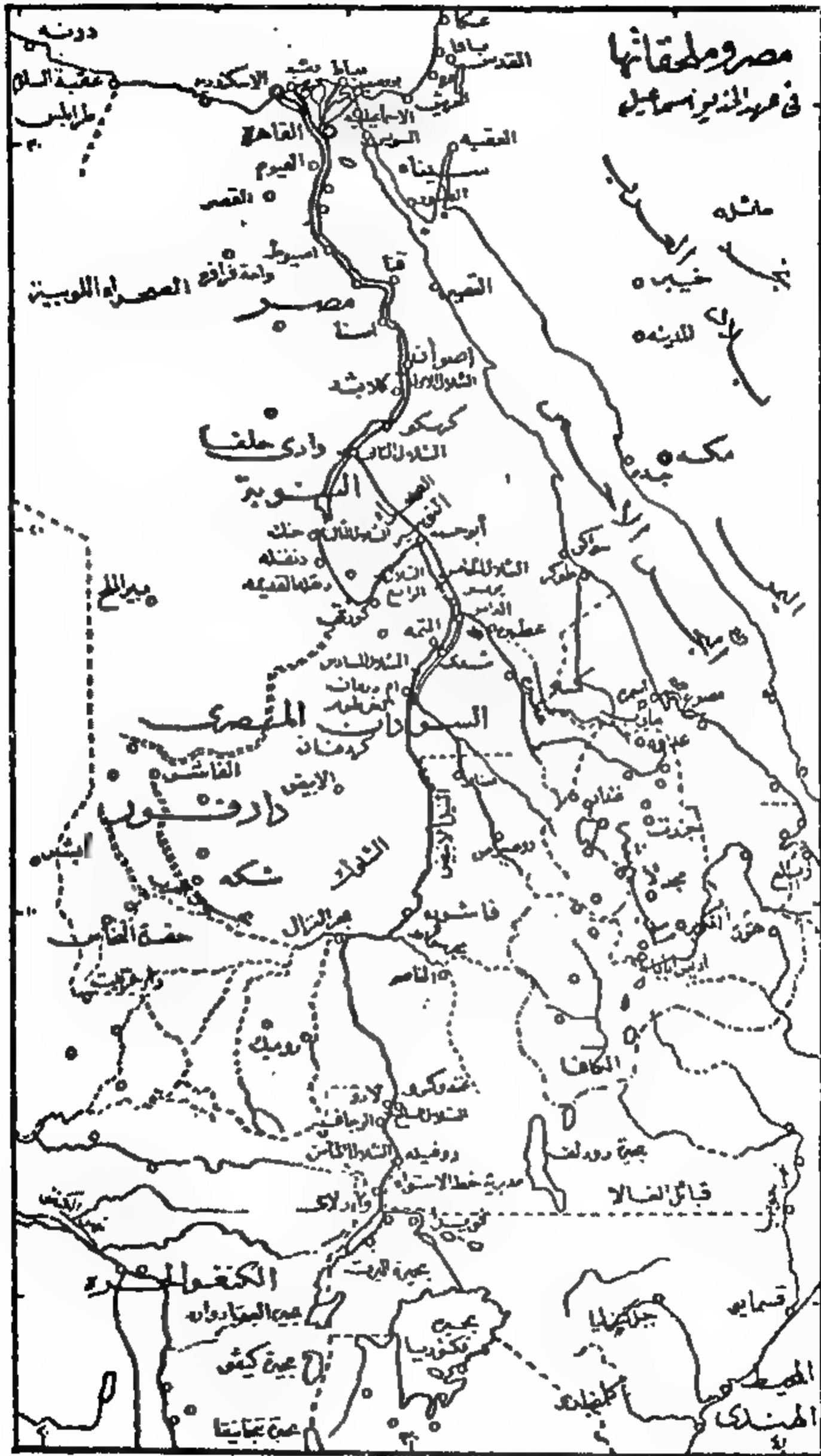


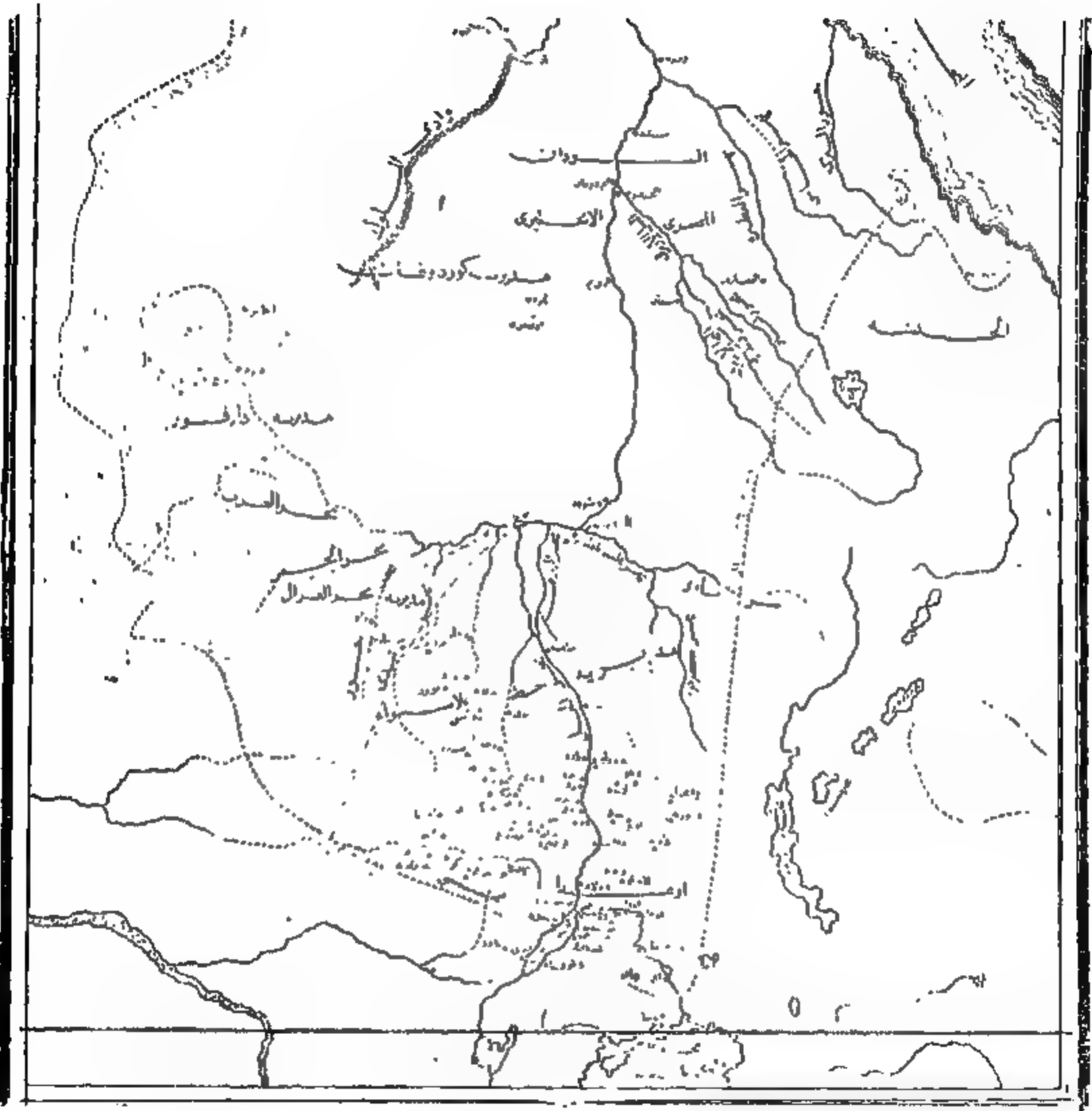
تقسيم بلاد فارس والعراق

كانت عليه القوافل من سائر بلاد



مصر وملحقاتها في عهد الخديوي اسماعيل





إمارات الخليج العربي

الحدود السياسية الدولية
حدود اسم تحديد

— ۱۰۰ —

مكتبة

25

7

حصو البسات

100

卷之五

...

1111

121

15

المملكة العربية السعودية

پہلے

● زینب بیگم

—

وقت



عدد ٢١٤

صدر بإشراف لجنة الانجاز
سعر المبيع للطالب (٤٦) ل.س